

( فهرسة مشيئة العلامة البرماوى على شرح العلامة ابن قاسم الغزى )

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٠	فصل في بيان أحكام ما يطاب من ترك	١٠	( كتاب بيان أحكام الطهارة )
	شيان الصلاة	١٦	فصل في بيان أحكام الاعيان المتنجسة
٩٣	فصل في بيان أحكام الصلاة في		وما يذرى منها باللباغ وما لا يطهر
	الافوات المكروهة وما يباح بها	١٧	فصل في بيان أحكام ما يحرم استعماله
٩٤	فصل في بيان أحكام صلاة الجماعة		من لارفى وما لا يحرم
٩٩	فصل في بيان أحكام صلاة المسافر الخ	١٨	فصل في بيان أحكام السواك
١٠٣	فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة	٢٠	فصل في بيان أحكام الرضوخ
١١١	فصل في بيان أحكام صلاة اميدين	٢٧	فصل في بيان أحكام الاستحباب
	وما يطاب فيها		وآداب تافى الحاجة
١١٣	فصل في بيان أحكام صلاة الكسوفين	٣٠	فصل في بيان أحكام الاسداث
	وما يطاب فعله لاجلها	٣٣	فصل في بيان أحكام وجبات الغل
١١٥	فصل في بيان أحكام صلاة الاسنة	٣٤	فصل في بيان أحكام واجبات الغل
	وما يتعلق بها	٣٦	فصل في بيان أحكام جملة من الاغسال
١١٩	فصل في بيان أحكام صلاة الخوف		المستوفى
١٢١	فصل في بيان أحكام ما يحل له من	٣٨	فصل في بيان أحكام المسح على الثياب
	الحرير وما لا يحل	٤٠	فصل في بيان أحكام التيمم
١٢٢	فصل في بيان أحكام تجهيز الميت	٤٣	فصل في بيان أحكام ما يطالب به التيمم
	وما يتعلق به	٤٥	فصل في بيان أحكام النجاسة
١٢٣	( كتاب بيان أحكام الزكاة )	٤٩	فصل في بيان أحكام الخيض والناس
١٢٨	فصل في بيان أحكام نصاب الابل		والاستفاضة
١٢٩	فصل في بيان أحكام نصاب البقر	٥٠	( كتاب بيان أحكام الصلاة )
١٣٩	فصل في بيان أحكام نصاب الغنم	٥٩	فصل في بيان أحكام من يجب عليه
١٤٠	فصل في بيان أحكام زكاة الخلطة		المعدرة بالقلوب وبيان الفواضل
١٤١	فصل في بيان أحكام نصاب الذهب	٦٣	فصل في بيان أحكام شروط الصلاة
	والفضة	٦٧	فصل في بيان أحكام أركان الصلاة
١٤٢	فصل في بيان أحكام نصاب		وحديثها وما يباح بها
	الزروع والثمار	٨٤	فصل في بيان أحكام ما يطالب فيه
١٤٢	فصل في بيان أحكام زكاة التجارة		الخاصة بين الذكور والانثى
١٤٤	فصل في بيان أحكام زكاة الناحر	٨٥	فصل في بيان أحكام مبطلات الصلاة
١٤٦	فصل في بيان أحكام قسم الزكاة	٨٨	فصل في بيان ما يشترط عليه الصلاة
	ومن يشترطها		من عدد الركعات الخ

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٤٩	( كتاب بيان أحكام الصيام )	١٥٨	فصل في بيان أحكام الامتناع
٢٥٨	فصل في بيان أحكام الامتناع	١٦١	( كتاب بيان أحكام الحج )
١٧٢	فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام	١٧٥	فصل في بيان أحكام أنواع الدماء
٢٣٢	فصل في بيان أحكام الاقباط		الواجبة في الحج
٢٣٥	فصل في بيان أحكام القلعة وحكم كل	١٨٠	( كتاب أحكام البيوع )
منها		١٨٣	فصل في بيان أحكام الربا
٢٣٦	فصل في بيان أحكام الاقباط	١٨٥	فصل في بيان أحكام الخييار
٢٣٧	فصل في بيان أحكام الوديعة	١٨٧	فصل في بيان أحكام السلم
٢٤٠	( كتاب بيان أحكام الزواجر والرصايا )	١٩١	فصل في بيان أحكام الرهن
٢٤٥	فصل في بيان أحكام عقوبات الشرع	١٩٢	فصل في بيان أحكام الحجر
وعدة او بيان اصحابها		١٩٦	فصل في بيان أحكام السلم الخ
٢٤٧	فصل في بيان أحكام الوصية	١٩٨	فصل في بيان أحكام الحوالة
٢٤٩	( كتاب بيان أحكام الكفاح )	٢٠٠	فصل في بيان أحكام الضمان
٢٥٣	فصل في بيان أحكام مال الاصح	٢٠٢	فصل في بيان أحكام الكفالة
التمكاح الاية		٢٠٢	فصل في بيان أحكام الشركة
٢٥٥	فصل في بيان أحكام التولية الخ	٢٠٤	فصل في بيان أحكام الوكالة
٢٥٧	فصل في بيان أحكام مكرهات التمكاح	٢٠٦	فصل في بيان أحكام الافرار
وما يثبت به الخيار		٢٠٨	فصل في بيان أحكام العارية
٢٥٩	فصل في بيان أحكام الميراث	٢١٢	فصل في بيان أحكام الغصب
٢٦٢	فصل في بيان أحكام الزايرة	٢١٥	فصل في بيان أحكام الشفعة
٢٦٤	فصل في بيان أحكام التمسك والشرع	٢١٧	فصل في بيان أحكام الفراض
٢٦٧	فصل في بيان أحكام المانع	٢١٩	فصل في بيان أحكام المساقاة
٢٦٨	فصل في بيان أحكام الطلاق	٢٢١	فصل في بيان أحكام الاجارة
٢٧٠	فصل في بيان أحكام المطلاق المسمى	٢٢٤	فصل في بيان أحكام الجلاء
والبدعي وغير ذلك		٢٢٥	فصل في بيان أحكام الزايرة والخايرة
٢٧١	فصل في بيان أحكام الميراث		وكراء الارض
والعبد		٢٢٦	فصل في بيان أحكام احياء الموات
٢٧٢	فصل في بيان أحكام الميراث	٢٢٨	فصل في بيان أحكام الوقف
٢٧٦	فصل في بيان أحكام الايلاء	٢٣١	فصل في بيان أحكام الهبة
٢٧٨	فصل في بيان أحكام الظواهر		
٢٨١	فصل في بيان أحكام التذوق واللعان		
٢٨٢	فصل في بيان أحكام العدة ونوع		
العدة			
٢٨٦	فصل في بيان أحكام العدة ونوعها		
وما يجب اياها او لم يجب			

صيفة	صيفة
٣٨٨ فصل في بيان احكام الاستبراء	٣٢٢ فصل في بيان احكام السلب وقسم
٣٨٩ فصل في بيان احكام الرضاع	القنينة
٣٩١ فصل في بيان احكام نفقة الاقارب	٣٢٤ فصل في بيان احكام قسم النى على
والارقاء واليهانم	مصحفه
٣٩٢ فصل في بيان نفقة الزوجة وماتعاق	٣٢٤ فصل في بيان احكام الجزية
بها	٣٢٧ ( كتاب احكام الصيد والذبايح )
٣٩٥ فصل في بيان احكام الحضانة	٣٣٠ فصل في بيان احكام الاطعمة
٣٩٦ ( كتاب بيان احكام الجنائيات وماتعاق	٣٣٢ فصل في بيان احكام الاضحية
بها )	٣٣٥ فصل في بيان احكام العقبة
٣٩٩ فصل في بيان احكام شروط وجوب	٣٣٦ ( كتاب بيان احكام السابق والرمى )
القصاص	٣٣٩ ( كتاب بيان احكام الايمان والندور )
٣٠٤ فصل في بيان احكام الدية	٣٤١ فصل في بيان احكام الندور
٣٠٧ فصل في بيان احكام القسامة	٣٤٢ ( كتاب بيان احكام الاقضية
٣٠٩ ( كتاب بيان احكام الحدود )	والشهادات )
٣١١ فصل في بيان احكام الاشربة وفي الحد	٣٤٦ فصل في بيان احكام القسمة وكيفيتها
المتعلق بشر بها	وماتعاق بها
٣١٢ فصل في بيان احكام قطع السرقة	٣٤٨ فصل في بيان احكام الدعوى والبيانات
٣١٥ فصل في بيان احكام قاطع الطريق	٣٤٩ فصل في بيان احكام شروط الشاهد
٣١٦ فصل في بيان احكام الصيال واتلاف	٣٥٠ فصل في بيان احكام تعدد الشهود الخ
اليهانم	٣٥٢ ( كتاب بيان احكام العتق )
٣١٧ فصل في بيان احكام البغاة	٣٥٤ فصل في بيان احكام الولاية
٣١٨ فصل في بيان احكام الردة	٣٥٥ فصل في بيان احكام التدبير
٣١٩ فصل في بيان احكام تارك الصلاة	٣٥٦ فصل في بيان احكام الكتابة
٣١٩ ( كتاب بيان احكام الجهاد )	وكيفيتها وماتعاق بها
	٣٥٧ فصل في بيان احكام امهات الاولاد

حاشية الأستاذ العالم العلامة العمدة الفهامة فقيه زمانه ووحيد  
عصره وأوانه شيخ الإسلام والمسلمين عمدة المحققين برهان  
الدين الشيخ إبراهيم البرماوي الشافعي على  
شرح الغاية للعامة ابن قاسم  
الغزي رحمه الله  
الله تعالى



# بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
قال الشيخ الامام

الحمد لله الذي جعل الفقه في الدين من أهم المقصودات واجل العلماء بالتوفيق للخير والطاعات  
وخصهم بالمعرفة في علم الفقه لانه من أعظم المهمات وزادهم فضـ الا وشرفا لديه فصاروا عند  
في أرفع الدرجات أحده سبحانه وتعالى جد ايدفع به عنا البليات وأشكره على ما من به علينا  
من نعمة الاسلام فهي من أعظم المنات وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارضين  
والسموات وأنتم دان سيدنا وديننا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله الذي خصه يوم  
القيامة بالشفاعات على الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأزواجه أولي الصاحبة والبلاغة  
والكرامات **أمابديج** فلما كان ولدي أحمد من وفتهم الله تعالى للشيء نال العلم وكان  
في ابتداء أمره مما أحب اليه فراءة ومطالعة شرح الغاية للعلامة الغزي سألني ان أمليه  
عليه حاشية لطيفة ينتفع بها فاجبته الى سؤاله طالبا من الله الثواب راجيا ان ينتفع بها هو  
والطلاب انه على ما يشاء قد روي بعباده لطيف خبير **(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)** فيه كلام  
في محله وسياق بعضه **(قوله قال)** أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار قال  
ويقال لما فتا من القول قاله وقال وقبل ويقال أقولتني مالم أقل وقولتني نسبته الى ورجل  
مقول ومقوال وقوال كثير القول واختار الماضي على المضارع رجاء التحقق مراده فكانه  
حصل فعر به **(قوله الشيخ)** هو في اللغة من جاوز الاربعين وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل  
الفضل ولو صيما وقيل غير ذلك **(قوله الامام)** هو في اللغة المتبوع ويطلق على الكتاب المفقدي  
به الذي هو حجة ويطلق على الروح المنوطة كما قال تعالى وكل شيء أحصيناه في امام صين يعني  
الروح المنوطة وقدير اده مصانف الاعمال وقد يطلق على الامام الاعظم كليات وفي الشرح من  
يصح الاقتداء به والامامة كبرى وصغرى فالكبرى خ لافة الرسول في اقامة الدين وحفظ

صورة الملة بحيث يجب السماع على كافة الامة والصغرى ما قدمناه وجع امام امام ايضا كافي  
 القاموس فيكون مفردا وجمعا ونظيره هبان وكثيرا ما يجمع على ائمة والائمة ائمة على وزن افعلة  
 وحينئذ لا حاجة الى ما تكلم به بعضهم في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما (قوله العالم) هو  
 المصنف بالعلم (قوله العلامة) هو صيغة مبالغة كناية وهو من حاز المعقول والمنقول بان  
 حصل من كل فن طرفا يهدي به الى باقيه قال بعضهم ولا يخفى ان في وصف المصنف بالعلامة  
 نظرا ظاهرا لان هذا اللفظ انما يناسب من جمع من العلماء جميع اقسام العلوم العقلية  
 والعقلية وائس المصنف منهم ولذا لم يخص من بين العلماء بالعلامة سوى قطب الملة والدين  
 الشريفين حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم وما من علم الا وهو فيه اوحدي وما  
 من مقصد الا وهو فيه اسبق (قوله شمس الدين) هو لقب المؤلف (قوله ابو عبد الله) هي كنيته  
 (قوله محمد) هو اسم الكريم (قوله ابن قاسم) هو اسم ابيه (قوله الشافعي) نسبة الى الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه وسبق الكلام عليه (قوله نعمه الله برحمته) أي غمره بها وهي  
 في الاصل رقة القلب والعطف وايدست مرادة هنا (قوله ورضوانه) بكسر الراء وضهها والمراد  
 به اما الجنة أو عدم العطف أو القرب أو المحبة أو الثواب فيكون عطفه على ما قبله مرادقا أو  
 من عطف الخاص أو الاعم (قوله الحمد لله) فيه كلام في محله وسبق بعضه (قوله تبركا) مفعول  
 لاجله لعامل مقدرا وحال من ضميره وثوبلا باسم الفاعل أي ذكرت الحمد لاجل التبرك أو متبركا  
 (قوله بفاتحة الكتاب) هو متعلق بالمصدر قبله أي بما افتتح الله تعالى به كتابه وهو صيغة الحمد  
 فتأمل (قوله لانها) أي صيغة الحمد المذكورة مع زيادة رب العالمين أخذنا مما بعده (قوله ابتداء  
 كل أمر الخ) أي يطلب الابتداء به ابتداء كل أمر ذي بال ابتداء حقيقة أي لم تنسبها  
 البسطة كما هو ظاهر كلام المؤلف أو اضافيا ان سبقنا وكلامه محتمل لدخوله ما تحت فاتحة  
 الكتاب وهو الانسب بكل المصنف ولا ينافيه كون ضمير انما راجعا لصيغة الحمد لان عود  
 الضمير على بعض العام سائغ ولا يخصه (قوله وخاتمة الخ) هو عطف على ابتداء أي ولان صيغة  
 الحمد خاتمة أي ينتهي بها كل دعاء الخ (قوله مجاب) أي ترضى اجابته أو انما العلامة على اجابته  
 لما قيل ان كل دعاء مجاب اجاب دعاه بالارما لا أو بنواب يحصل للداعي ديني أو أخروي  
 أو دفع ضرر عنه (قوله وآخر الخ) هو عطف على ابتداء أيضا أي ولان صيغة الحمد المستقلة  
 على رب العالمين يذكرها المؤمنون في الجنة عقب دعواهم اطاب ما يشتمونه فيها كما أخبر الله  
 عنهم في قوله وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين (قوله دار الخ) هي بدل من الجنة وضافنا  
 الى الثواب ليكون سببا في دخولها أو لكون جزاء العمل فيها اذا قبله الله تعالى (قوله أحده)  
 هي جملة فعلية مفادها انشاء الحمد المتجدد مرة بعد أخرى الى ما لا نهاية فهي أبلغ من الجملة  
 الاسمية السابقة المفيدة للانشاء أيضا وان لم يقصد بهم الانشاء لكون مقادها حاد واحد  
 ولن كان فيها القادة الدوام والاستمرار (قوله ان وفق) بفتح الهمزة لافادة وجود الحمد المعلق  
 عليه ويكون علته لوقوع الحمد في مقابلة نعمة وبكسر هاء المقتضى لوجود المعلق عليه والتوفيق  
 المراد به هنا صرف المهمة والمعنى انه يجب مد الله تعالى لكونه صرف مهمة من شأنه من الناس  
 الى ملازمة تعلم الفقه على الصفة التي قد سبق وجودها في الازل (قوله للثقة) وهو أخذ

العالم العلامة شمس الدين  
 أبو عبد الله محمد بن قاسم  
 الشافعي نعمه الله برحمته  
 ورضوانه امين  
 الحمد لله تبركا بفاتحة الكتاب  
 لانهم ابتداء كل أمر ذي بال  
 وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر  
 دعوى المؤمنين في الجنة  
 دار الثواب أحده أن وفق  
 من أراد من عباده للثقة

في الدين على وفق مراده  
وأصله وأصله على أفضل  
خلقه محمد سيد المرسلين  
القاتل من يرد الله به خيرا  
يفقهه في الدين وعلى آله  
وصحبه مدد كذا كرين  
وسموا الغافلين هذا كتاب  
في غاية الاختصار والتدقيق  
وضمته على الكتاب المسمى  
بالتقريب ليعتفع به المتأخر  
من المبتدئين لفروع  
الشريعة والدين ويكون  
وسيلة الخلق يوم الدين  
ونفع العباد المسلمين أنه  
يسمع دعاء عباده وقريب  
محبب ومن قصده لا ينجب  
وإذا سألت عبادي عني  
فاني قريب واعلم أنه يوجد  
في بعض نسخ هذا الكتاب  
في غير خطبته تهمة  
تارة بالتقريب وتارة بغاية  
الاختصار لذلك سميت  
باسم أحدهما فتح التقريب  
المجيب في شرح ألفاظ  
التقريب والثاني القول  
المختار

(٣) قوله ويكون في نسخة  
وأيكون وصدر عبارة  
وهو قوله فتقدمه اللام  
يناسب النسخة الأولى  
وآخر عبارة وهو قوله  
ويحتمل كونه متعلقا بوضعه  
بزيادة الواو يناسب النسخة  
الثانية فتأمل اهـ

الفقه شيئا فشيئا يقال فقهه إذا فهم وزنا ومعنى وفقهه إذا سبق غيره في الفهم وزنا ومعنى وفقهه إذا  
صار الفقه له طبيعة وطبيعة (قوله في الدين) بكسر الدال المهملة وهو وضع الهي سائق لذوى  
العقول السليمة باختبارهم الله مودا إلى ما هو خير لهم بالذات ليسا لوابه سعادة الدارين وهو  
ما شرعه الله تعالى من الأحكام على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم سمي بذلك لتأنيده له وتوفاه  
الله ويراد به الشريعة لما ذكره الله لا ملائنه انسا (قوله على وفق) أي مطابقة (قوله مراده)  
الضمير فيه عائدا إلى الله سبحانه وتعالى (قوله وأصل الخ) اختصار صيغة المضارع المفيدة للانشاء  
من غير احتياج إلى قصد (قوله خلقه) أي مخلوقه (قوله سيد المرسلين) أي ويلزم من سيادته  
على المرسلين سيادته على بقية الانبياء وغيرهم بالطريق الأولى (قوله القاتل) هو وصف محمد  
صلى الله عليه وسلم (قوله من يرد الله به خيرا) أي كمالا بشهادة تنويز التعظيم وصفه يوم  
الحديث ان من لم يفتهقه في الدين أي قواعد الاسلام وما يتصل به امن الفروع قد حرم الخير وقد  
دفع هذا بقوانا كمالا لان له الخير أيضا حيث كانت عبادته صحيحة وفي الحديث اعلام به عادة  
المستعمل بالفقه بشرطه وقد ورد في فضل العلم والفقه في الدين أحاديث كثيرة لا يطيل بذكرها  
(قوله يفقهه) هو يسكون الهاء الأولى لانها جواب الشرط (قوله مدد الخ) فيه إشارة إلى  
تسميم الاوقات بالصلاة والسلام (قوله وسهوا الغافلين) أي فيه للجنس والمراد به عدم الذكر  
بالسكوت ولو عمدا (قوله هذا) وفي بعض النسخ وبعد هذا وهي كلمة يوقى بها الالتفات من  
أجل إلى أولها آخر قبل وأول من تكلم به إذا ود صلى الله عليه وسلم وقيل قس بن ساعدة  
وقيل حبان بن واقل وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
جرى الخلف أمابه من كان قاهلا • لها خمس أقوال وداد أقرب  
وكانت له فصل الخطاب وبعدة • فقس فسهبان فكذب فيعرب

وقيل غير ذلك وكان صلى الله عليه وسلم يأتي به في كنبه ومراسلته وهي طرف قطع عن الاضافة  
وقصد منها ما يقبى على الضم فلولا يقصد أولم يقطع مع القصد أو دونه أعرب ولا ينجى ما هو  
مقرر في معنى الإشارة في محله (قوله والتدقيق) هو بمعنى التصفية والتخلص (قوله وضعته)  
أي ألفته (قوله المسمى بالتقريب) هو أحد اسميه كما يأتي واختاره لأجل الجمع وهو بالسبب  
المهملة محيى الكلام على فقر متوازية (قوله ويكون الخ) (٣) يحتمل عطفه على ابتدفع به فتقدم  
معه اللام ويحتمل كونه متعلقا بوضعه بزيادة الواو فتأمل (قوله وسيله) وهي في الأصل  
ما يكون سبيلا للتوصل ولما كانت النجاة الخروج من المكروه اللازم لها هنا الفوز بالمطلوب  
وهو دخول الجنة ساغ الاتيان بها فيها (قوله ونفعها) هو أعم مما قبله لشموله لغير التعلم والتعليم  
(قوله انه) هو بفتح الهمزة وكسرها على ما تضمنه ما قبله من الدعاء فتأمل (قوله ومن قصده)  
أي في حوائجه تحصيل لا ودفعها (قوله لا ينجب) أي فيقوز بمراده (قوله وإذا سألت الخ) هو دليل  
على دعواه القرب والاجابة قبله والمراد إلى آخر الآية قال البيضاوي وهو غنم لكمال علمه  
بأفعال العباد وأقوالهم واطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم روى أن أعرايا قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب ربنا فتناجيه أم بعيد فتناجيه فنزلت أحبب دعوة الداع  
إذا دعان (قوله واعلم الخ) هو لفظ يوقى به أشدة الاعتناء بما بعده (قوله باسعين) أي بأحد اسمين



فتأمل (قوله في شرح) هو في الأصل الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد  
 المحتاج اليها وذكر قيود المسائل وشروطها ووضح زيادات نفيسة وغير ذلك مما ذكرناه في حاشية  
 السبط فراجعهم (قوله قال الشيخ) تقدم الكلام عليه (قوله ويشتهر أيضا بابي نجباء) أي كما  
 اشتهر بابي الطيب فهما كذبتان له وشجاعت بشين مججمة وكفى بهما غيره من الشافعية والحنفية  
 وغيرهم وهو رجل شافعي المذهب كان قاضيا بعدة أصبهان ولما شارك في هذه الكسنة علمه غيره  
 وبعض الملوك ورجل حتى ظن الجاهلون أنه هو وليس كذلك (قوله شهاب) هو في الأصل  
 الكوكب أو ما يتصل عنه والمراد به هنا النور الثاني عن العلم (قوله الملة) تقدم ما فيها (قوله  
 والدين) تقدم ما فيها أيضا (قوله أحمد الخ) هو في الأصل علم على نبينا صلى الله عليه وسلم ممنوع  
 من الصرف للعلمية ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعدمن أو فان الفعل ومنع الصرف  
 هو حذف التنوين والجزم معا كما قال بعضهم والصحيح أنه حذف التنوين فقط والجزم تابع له  
 (قوله ابن الخ) إذا وقع بين علمين ولم يكن أول سطر سقطت ألفه فتأمل (قوله الحسين الخ) هو  
 معرف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا السيدة (قوله ابن أحمد الخ) من تتبّع الأسماء وجد  
 غالبا أن اسم الابن كاسم جده (قوله الأصمغاني) هو بالفاء كما هنا وبالباء كما في بعض النسخ أي مع  
 كسر الهمزة وقمها أو الفتح أفصح نسبة إلى أصمغهان أو أصبهان بلده أو بلد جده (قوله في الله  
 تراه) أي أنزل عليه ذلك كثيرا حتى يعجز جده وينزل إلى التراب الذي تحته والترى بالثلثة التراب  
 (قوله صيب) هو بفتح الصاد وكسر الباء وسكون التحتية مأخوذ من الصب وهو النزول من  
 أعلى إلى أسفل ومنه قوله تعالى أناصينا الماء صبا (قوله أعلى فراديس الخ) فيه مجاز أو تغليب  
 إذ ليس فيها إلا فردوس واحد خاص به صلى الله عليه وسلم والمراد بالأعلى الإضافي لأنه من مقابلة  
 الجميع بالجمع (قوله بسم الله الخ) هو مشتق من السهو وهو العلو أو من السعة وهي العلامة وفيه  
 كلام في محله لا يطيل بذكره (قوله الرحمن الرحيم) هما صفتان مشبهتان بينهما لغة من رحم  
 قال النسفي والكتب المتصلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة مصنف شيت ستون ومصنف إبراهيم  
 ثلاثون ومصنف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل  
 الكتب مجموعة في الفرقان ومعاني كل الفرقان مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في  
 البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بآثم أو معناها هي كان ما كان يري يكون ما يكون وزاد بعضهم  
 ومعاني الباء في نقطهم أو نيل غير ذلك والمراد بالنقطة أول نقطة تنزل من القلم لالنقطة التي تحت  
 الباء خلافاً من توهمه والمعنى المراد قبل أن معناه أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستند منها كل  
 موجود (قوله ابتدئ الخ) هو بيان لمعاني البسملة وأولى منه أولف لمعومه بجميع المراتف  
 ونصوصه بالآلف لأن كل بادئ في شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له كقول المسافر بسم الله  
 أي أسافر ونحو ذلك وهو فعل ومؤخر عن البسملة فاستوفى الأمور الثلاثة من كونه فعلا  
 ومؤخرا وخاصا (قوله اسم) لو قال علم لكان أولى ووصف الذات بواجب الوجود لا استحالة  
 عدمها وتأوها ليست لثبات (قوله الواجب الوجود) أي لذاته فيخرج واجب الوجود لغيره  
 وجائز الوجود والعدم وانما يقال المستحق لجميع الحمد إشارة إلى أن هذا كاف في المعنى (قوله  
 والرحمن أبلغ من الرحيم) أي من حيث أنه المنعم بحلائل النعم والرحيم المنعم بدقائقها أي لأن

في شرح غاية الاختصار قال  
 الشيخ الإمام أبو الطيب  
 ويشتهر أيضا بابي نجباء  
 شهاب الملة والدين أحمد بن  
 الحسين بن أحمد الأصمغاني  
 في الله تراه صيب الرحمة  
 والرضوان وأسكنه أعلى  
 فرديس الجنان (بسم الله  
 الرحمن الرحيم) ابتدئ  
 كما في هذا والله اسم الذات  
 الواجب الوجود والرحمن  
 أبلغ من الرحيم

زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً (قوله الحمد لله) ليعطى لها على ما قبلها الافادة الاستقلال  
ويحصل بها الحمد ولو كانت خبرية على الرابع بل يحصل وان قصد به الاخبار كما افاده العلامة ابن  
قاسم كالمعنى (قوله النشاء) هو بتقديم المثلثة على النون عدودا وهو الذي كرا بالجميل أو الكلام  
الحسن أو الوصف الحسن وأما النشاء بتقديم النون على المثلثة فصورافه والذكر بالشكر (قوله  
بالجميل) أي الاختيارى بناء على ان الباء بمعنى على فالمراد به الحمد عليه وان كانت الباء سببية  
فالمراد الحمد وبه ولو غير اختياري وهو حسن (قوله على جهة التعظيم) أي والتبجيل سواء تعلّق  
بالفضائل أم بالفواضل وعرفا ذلك في عن تعظيم المذم من حيث انه مذم على الخلل أو غيره  
والحمد مختص به تعالى كما افاده الجملة سواء جعلت الالف واللام فيه للاستغراق أم للجنس أم  
للعدد وهو أربعة أقسام حمد قديم لقديم وهو حمد تعالى لنفسه وحمد قديم لحادث وهو حمد  
تعالى لشيء وحمد حادث لقديم وهو حمد تعالى وحادث لحادث وهو حمد بعضنا لبعض  
(قوله رب) هو بالجر صفة ويجوز قطعه الى الرفع أو النصب في غير القرآن والجمع ربوب وأرباب  
(قوله أي مالك) أو سيد أو مصلح أو مربّي أو خالق أو معبود ويختص الحلي بال دون المضاف بالله  
تعالى والرب مقرون بال مختص بالله تعالى بخلاف غيره كالضاف قال الله لانه بمعنى التبرية وهي  
تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به مباغته وقيل نعت من ربه ربه ومعنى به المالك لانه يحفظ  
ما يملكه ويريه هذا هو المشهور وفيه بحث اذ ورد في صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربي بل سيدي  
ومولاي فلعن الجواز في المقيد بغير أولى العلم وأما قول يوسف صلى الله عليه وسلم انه ربي أحسن  
منواي فليحق بالسجود في الاختصاص بزمانه (قوله اسم جمع) الاولى انه جمع لم يستوف شروط  
الجمع (قوله خاص بمن يعقل) والرابع انه شامل للعاقل وغيره خلافا لما ذكره الشارح تغليباً أو  
تنزيلاً قال شيخنا بل ادعى بعضهم انه جمع له حقيقة اه ثم رأيت التصريح بانه جمع حقيقة  
لجماعة منهم شيخ الاسلام في شرح الشافية فانه صرح بانه جمع له حقيقة (قوله وصلى الله وسلم)  
والصلاة من الله درجة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيره ما تضرع ودعا من قولنا  
ومن غيرهم الخ دخل فيه جميع الحيوانات والجمادات كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته في  
ابتداء النبوة كالعلامة الشافعي في شرح البصائر خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات  
والجمادات وقرنها بالسلام فراراً من كراهة افراد احد هما عن الآخر والسلام بمعنى التسليم أو  
التسبيحة أو الصلاة من النقا من أوام الله تعالى والمعنى فيه انه حارسه وحافظه قال بعض  
شيوخنا واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية  
بني هاشم ثم مضى العمل على استنباطه ومن العلماء من يختمون ما كتبه كالشارح رحمه الله تعالى  
(قوله سيدنا) أي بن آدم فهو سيد غيرهم بالطريق الاولى أو المراد الخلق والسيد من ساد  
في قومه أو من كثرت واداه أي جيشه أو من تهرع الناس اليه عند الشدة أو الخوف الذي  
لا يستقر غضب ولا خفاء ان هذه جمعت فيه صلى الله عليه وسلم وأصله سيد بذكر الواو فقلت  
يا لهكر كها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ثم أدغمت فيها والجمع سادة (قوله محمد)  
هو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم لم يقل لمن كثرت خصاله الحمد تخصه الله تعالى به من ينهم  
كيف لا وهو الذي يحمده أهل المحشر كلهم ويده لواء الحمد تحته آدم فمن دونه وقد قيل الحمد عبد

(الحمد لله) هو النشاء بالجميل  
على جهة التعظيم (رب)  
أي مالك (العالمين) يفتح  
اللام وهو كما قال ابن مالك  
اسم جمع خاص بمن يعقل  
لا جمع ومقرنه عالم يفتح  
اللام لانه اسم عام لمساوي  
الله والجمع خاص بمن يعقل  
(وصلى الله وسلم) على سيدنا  
محمد النبي

المطلب وقد سماه في سابع ولادته موت أبيه قبله المسميت ابنك محمد اوليس من أسماء آبائك  
ولا قومك فقال رجوت ان يحمدي السماء والارض وقد حقق الله رجاءه (قوله وهو بالهمز)  
أي من النبأ يعني الخبر لانه مخبر بكسر الباء لغيره أو بفتحها عن الله (قوله وتركه) أي من النبوة  
وهي الرفعة لانه من روع الرتبة على غيره (قوله انسان) أي حرد كرم بن آدم سليم عن منقر  
طبعه (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) ذكر الواو لافادة عموم النبوة فهو أول من سوطها هكذا قال  
بعضهم وهو واضح (قوله فنبى ورسول) والفرق بين النبوة والرسالة ان النبوة هي الانصراف  
من حضرة الخلق الى الحق والرسالة الانصراف من حضرة الحق الى الخلق وهي افضل من  
النبوة خلافا لابن عبد السلام وزعم تعلق النبوة بالخلق دون الرسالة لتعلقها بالخلق في مردود  
بان في التعلقين كما صرح به العلامة ابن حجر في شرح الاربعين والكلام كله في نبوة الرسول  
مع رسالته والا فالرسول افضل من النبي قطعا (قوله والمعنى فنبى الصلاة الخ) أي لان  
الاخبار بالصلاة ليس صلاة (قوله علم) أي لا وصف (قوله منقول) أي لا مرجح (قوله من اسم  
مفعول) أي لوقوع الجر عليه والمضغ مكرر العين وهي الميم هنا (قوله والذي يدل منه) أي  
لانه لم يرد في اشتقاقه (قوله وعلى آله) انما أتى به لي الرد على الشيعة القائلين بغيره ووجه الرد  
ما ورد في الصحيحين حين سألته الصحابة وقالوا له كيف نصلى عليك يا رسول الله فقال لهم قولوا  
اللهم صل على محمد وعلى آله كما ذكره الجلال المحلى في شرح المنهاج في باب أركان الصلاة عند  
الكلام على التشهد (قوله الطاهرين) أي النمازين من النقا من الحسنة والمعنوية (قوله  
المؤمنون) هو بالمعنى الشامل للمؤمنات (قوله كل مسلم) أي في مقام الدعاء كما هنا وما ذكره  
الشافعي في مقام امتناع أخذ الزكاة فتأمل (قوله ويظهركم تطهيرا) المراد به التطهير المعنوي  
من الرذائل (قوله صحابته) بفتح الصاد على الافصح بمعنى الصحبة أي المعانزة أو بمعنى الاصحاب  
(قوله جمع صاحب) أي بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بيننا محمد صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في  
حال حياته وهو مؤمن اجتماعا عرفيا ولو غير محب أو مارا أو مدعيا على الاثر ولو ناعيا أو أعيا وان  
لم يمت على الاسلام لان موته على الاسلام شرط لدوام الصحبة فان ارتد والعياذ بالله تعالى  
انقطعت صحبته فاذا عاد الى الاسلام عادته على الراجح من مذهبنا خلافا لاداة المالكية  
رضي الله تعالى عنهم ولا حاجة لقول بعضهم ومات على ذلك وانا من اجتمع الخ شمل الاثني  
والجن والملائكة وعيسى صلى الله عليه وسلم لانه اجتمع به ايلة الاسراء أي في بيت المقدس  
وعطف الصحابة على الآل عام على القول الاول وخاص على القول الثاني (قوله تأ كيد  
اصحابه) أي ولا آله أيضا (فائدة) قال السعد اذا كذب لفظ أجمعين ينظر فان سبقه لفظ  
يدل على الشمول كان المقصود منه الجمعية وان لم يسبقه لفظ يدل عليه كان المقصود منه الشمول  
سواء كان في الاثبات أو النفي وحيت ذكر بجمل الخلاف اه وأنزهه شيئا الشبرا المسمى  
(قوله ثم) هي لترتيب الذكر وفائدته كثرة الاعتناء به وبيان أحوال السؤال الآتي فتأمل  
(قوله سألني) أي طلب مني (قوله جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده  
العدو والصاحب من طالت عشرتك به والخيل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت  
محبتة في الاعضاء والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبتة في الاعضاء

وهو بالهمز وتركه انسان  
أوحى اليه بشرع يعمل به  
وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر  
بتبليغه فنبى ورسول أيضا  
والعنى فنبى الصلاة  
والسلام عليه ومحمد علم  
منقول من اسم مفعول  
المضغ العين والذي يدل منه  
أو عطف بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم كما قال  
الشافعي آثار به المؤمنون  
من بني هاشم وبني المطلب  
وقبل واختاره النووي انهم  
كل مسلم وأهل قوله الطاهرين  
منشترع من قوله تعالى  
ويظهركم تطهيرا (و) على  
(صحابته) جمع صاحب النبي  
وقوله (أجمعين) تأ كيد  
اصحابه ثم ذكر المصنف انه  
مسؤل في تصنيف هذا  
المختصر بقوله (سألني بعض  
الاصناف) جمع صديق



ويقدم على (قوله حفظهم الله تعالى) الضمير فيه عائذ بالله تعالى وهو اذنه او لسانه نظرنا  
 لعمامة واستقيده منه ان السائل في وقت الدعاء (قوله أن أعمل) أي أؤلف (قوله وكثر معناه)  
 فيه نظر بل الوجه حذفه للقطع بقوله معق بعض المختصرات كلفظه بل هذا المختصر كذلك  
 والمختصر اسم مفعول مشتق من الاختصار وهو الايجاز والضم وقال القاضي الحسين مشتق  
 من الخصر وهو سر الثوب وخلاصته قال الخليل يسط الكلام ليدفعهم ويختصر ليدفعهم  
 اختصت عباراتهم فيه فقبل ورود الكلام الى قلبه مع استيفاء المعنى وتحصيله وقبل الاقلال  
 بلا اختلال وقبل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقبل حذف الفضول مع استيفاء  
 الاصول وقبل تقليل المستكثر وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات الرشيدة وانما هي  
 اختصار المافية من الاجتماع كما هي المختصرة مختصرة لاجتماع السور وخصر الانسان خصر  
 لاجتماعه ودفعته (قوله في الفقه) قال العلامة ابن قاسم ان فات كان يكتفي ان يقول مختصرا  
 على مذهب الامام الشافعي فلم زاد في الفقه قلت اشارة الى مدح مختصره من جهتين عموم كونه  
 في الفقه وخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي على ان مذهب الامام الشافعي قد يكون  
 في غير الفقه فتأمل (قوله العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق لدليل أي موجب (قوله  
 بالاحكام) وهي سبعة كافي الاصول الواجب والمنذور والحرام والمكروه والمباح والباطل  
 والصحيح فالواجب ما يناب على فعله ويعاقب على تركه والمنذور ما يناب على فعله ولا يعاقب  
 على تركه والحرام ما يناب على تركه ويعاقب على فعله والمكروه ما يناب على تركه ولا يعاقب  
 على فعله والمباح ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه والباطل يعني الفاسد ما لا يتعلق به النفوذ  
 ولا يعتد به والصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتد به فخرج به العلم بالذوات كالاقدام (قوله  
 الشرعية) خرج به الحسية (قوله العملية) أي المنسوبة للعمل بالاركان فخرج به الاعتقادية  
 كعلم الكلام والاعتقاد (قوله المكتسب) هو بالرفع صفة لاهل لا بالجر لكون صفة للاحكام  
 لتذكيره (قوله من ادلتها) أي الحاصل منها (قوله التفصيلية) خرج بها الاجالية وأخصر  
 من هذا التعريف أن يقال الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتماع أي  
 استقرار القيمة الواسع لتفصيل حكم بظن (قوله على مذهب) أي ماذهب اليه من الاحكام  
 في المسائل وهو في اللغة اسم لما كان المذهب ثم استعمل فيما صار اليه من الاحكام مجازا فهو  
 استعارة بمعنى مصرحة (قاعدة) اتفق ابعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال  
 له يا رب ياى المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس (قوله الامام) تقدم مافيه (قوله  
 المجهت) أي اجتمعا دام ظلما لانه المنصرف اليه وقد تقدم من نحو الثمانية سنة وادعى الجلال  
 السيوطي بقائه الى اخر الزمان وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بعث الله على رأس كل مائة  
 سنة من يجدد هذه الامة امر دينها وأجيب بان المراد بالتجديد اقامة الشرائع والاحكام  
 ونحو ذلك فخرج به مجتهد المذهب كاصحاب الشافعي القادرين على استنباط الاحكام من قواعده  
 وضوابطه ومجتهد الفتوى وهو القادر على الترجيح في الاقوال كما هو روى رحمه الله تعالى  
 والاجتهاد في الاصل بذل الجهود في طلب المقصود ومثله التصريح والنسخ (قوله أي عبد الله)  
 هي كنيته رضى الله عنه (قوله محمد) هو اسم الكريم (قوله ابن ادريس) هو اسم أبيه (قوله

وقوله (حفظهم الله تعالى)  
 جملة دعائية (أن أعمل  
 مختصرا) هو ما قلنا فلفظه  
 وكثر معناه (في الفقه) هو لغة  
 الفهم واصطلاح العلم  
 بالاحكام الشرعية الشرعية  
 المكتسب من ادلتها  
 التفصيلية (على مذهب  
 الامام) الاعظم المجتهد صاحب  
 الدين والسنة أبي عبد الله  
 محمد بن ادريس

ابن العباس) هو اسم جده (قوله ابن شافع) أي ابن السائب بن عبيد بن عبد بن يزيد بن هاشم  
ابن المطالب بن عبد مناف وقد نظم ذلك بعضهم فقال

باطالبا حفظ أصول الشافعي • محقق معاصم النبي الشافعي  
محمد دأريس عباس ومن • فوقهم عقمان قل وشافع  
وسائب ثم عبيد سلاس • عبيد يزيد هاشم لبيافع  
مطلب عبد مناف عاتر • أكرمهم من نسبة لشافعي

(قوله الشافعي) نسبة شافع المذکور فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم لانه يلتقي مع صف  
عبد مناف الجد الرابع صلى الله عليه وسلم ونسب اليه لانه أكرم أجداده (قوله بغزة) أي من  
الشام وقبل بغزة لان قيل باليمن وقيل بمصر (قوله سلخ رجب) أي آخر يوم منه (قوله سنة أربع  
وماثنين) أي ولهم العمر أربع وخمسون سنة ردف بالقراءة الممروفة بعد العصر بقربة  
أولاد ابن عبد الحكم وفاضله لا تحصى وعلمه في العلوم لا يستقصى أقره جماعة من محقق  
العلماء (قوله مختصره) الأولى كتابه يخرج من شبه تحصيل الحاصل (قوله منها) كان الأولى  
أن يقول وهي اذ لم ينقحها وصفه به غير ما ذكره والمراد بجمع الاوصاف ما فوق الواحد أخذ  
عما ذكره الشارح (قوله في غاية الاختصار) أي بالنسبة الى ما هو أطول منه (قوله والغاية)  
وهي في الاصل الممدى البعيد وغاية الشيء ترتب الاثر على ذلك الشيء كما أن غاية البيع الصبيح -  
الاتقاع بالبيع وغاية الصلاة العبادة (قوله متقاربان) وقيل متقاربان وقيل الغاية  
في الازمنة وانها في الامكنة وقيل الغاية في المعاني وانها في الذوات (قوله وحذا  
الاختصار والايجاز) ونرى في بعضهم بان الاختصار حذف العرض وهو تكرير الكلام مرة  
بعد أخرى والايجاز حذف الطول وهو الاطناب وبعضهم فرق بينهما (قوله يقرب) أي  
يسهل (قوله درسه) أي تعلمه من غيره (قوله على المبتدى) وهو من لم يصل الى تصوير المسئلة  
فان وصل اليه فهو متوسط ان لم يصل الى الترجيح والافهميته (قوله حفظه الخ) الحفظ  
تقيض النسيان (قوله أيضا) هو مصدر أراض اذ أجمع أو مفعول مطلق - حذف عامله كرجع  
الى الاخبار بكذا رجوعا أو حال - حذف عامله ارضاها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به  
وانما تستعمل مع شيتين منهم ما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر لا يجوز جانبا أيضا ولا  
جانبا ومات عمر وأيضاً (قوله من التفهيمات) جمع تفهيم بمعنى المراجعة والتفهم وهو وضع  
قيود الى أمر مشترك لتسهيل أمور منتهدة هي أقسامه (قوله ضبط الخصال) أي ضبطها  
بالعدد مع بيان أعيانها كما في وصفه أي الوضوء عشرة فمخوذلك لانه أمكن في معرفتها  
والاحتفاظ على كل منها الاحتياج الى اتقان معرفة كل واحد ولا حظ له ليتحقق مطابقة  
العدد ولا شك أنه أكثر من الحصر المذکور من غير استيعاب الخصال في الواقع كما في المذکور  
المذکور فان كلام من الوضوء ونحوه يزيد على ما ذكره بكثير فعليه تسامح بارتكاب ذلك  
محافظة على المعنى المذکور ولانه أجمع للذكر وأمنع لانتشاره فهو أسهل على المبتدى قال  
في الفاموس والخصلة الخلة والفضيلة والذيلة وقد غاب على الفضيلة والماسب هنا الثاني  
وهي تشمل السنن والواجبات وان تبادر اصطلاح من الفضيلة السنن وقد أكثر من حصر كل  
منها فلا يتجه الحل على أحدهما دون الآخر (قوله في ذلك) أي المسؤول وأهل المراد منه

ابن العباس بن عثمان بن  
شافع (الشافعي) وله بغزة  
سنة خفيف ومائة ومات  
(رحمة الله عليه ورضوانه)  
يوم الجمعة سلخ رجب سنة  
أربع ومائتين ووصف  
المصنف مختصره بأوصاف  
من انه (في غاية الاختصار  
ونهاية الايجاز) والغاية  
والنهاية متقاربان وكذا  
الاختصار والايجاز ومنها  
انه (يقرب على المتعلم)  
لفروع الفقه (درسه  
ويسهل على المبتدى  
حفظه) أي استحضاره على  
ظاهره بل من يرغب في حفظ  
مختصر في الفقه (و) سألني  
أيضا بعض الاصدقاء (ان  
أكثر منه) أي المختصر  
(من التفهيمات) الاحكام  
الفقهية (و) من (حصر)  
أي ضبط (الخصال)  
الواجبة والمندوبة وغيرها  
(فاجبته الى) سألني ذلك

طالب الثواب) من الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبنا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطا (انه تعالى) على ما يشاء) أي يريد (قدس) أي قادر (وبعباده لطيف خبير) بأحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو المحكم الخبير واللطيف والخبير اسمان من أسماءه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها ويطبق أيضا بمعنى الرفيق قاله تعالى عالم بعباده وبما وضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من الاول ويقال خبرت الشيء أخبره فانابه خبير أي عليم قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب بيان أحكام الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم جنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة يشق الطهارة

الاختصار والتقسيم والمحصر (قوله طالب الثواب) وهو قدر مخصوص من الجزاء يعلمه الله وقال الراغب الثواب ما يرجع الى الانسان من جزاء أعماله فسمى الجزاء ثواباً تصوراً أنه هو الذي ترى أنه كيف جعل الجزاء لنفس العمل في قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ولم يقل يجزه والثواب يقال في الخير والشر ليسكن الاكثر المتعارف في الخير ومثله الجزاء (قوله من الله) أي لا من غيره مما يتعلق بالديانة فهو بيان للمراد عند الاطلاق فتأمل (قوله الى الله) عداً به الى انضمامه معنى القصد (قوله في الاعانة) هو اعلام بما هو معلوم من المقام فتأمل (قوله من فضله) فيه رد على المعتزلة وإشارة الى مذهب أهل السنة لانهم لا يوجبون على الله شيئاً (قوله وفي التوفيق للصواب) أي بان اذكر الأحكام موافقة للصواب فليس المراد به التوفيق المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وضده الخذلان وهو خلق قدرة المعصية في العبد وتسهيل سبيل الشر اليه والمراد بالصواب ما وافق الشرع وان لم يكن في الواقع كذلك (قوله وهو ضد الخطا) مأخوذ من قولهم صاب السهم صوباً وصيباً وأصاب وقع بالرمية والسهاب الموضع امطره ونحو ذلك (قوله أي يريد) انما نفس المشتقة بالارادة التي هي تخصيص الحكم ذي الطرفين بأحد هسما لكونها أظهر في المقصود والمراد بالطرفين الوجود والعدم ونحوهما كالبياض والسواد والطول والقصر فإذا وجد العاقل لم يوجد القصر فتعلقها بشئ تبرزه القدرة فتأمل (قوله أي قادر) بمعنى تام القدرة التي تتوقف عليها النفع المذكور وما بعده والقدرة مفعلة أثرية تؤثر في المقدورات عند تعاقبها أي تأثيرها فيها لا يزال قال شيخنا وفيه تفسير فاعل بمعنى فاعل لانه المراد لا بمعنى مفعول فتأمل (قوله لطيف) من اللطافة وهي في اللغة رقة القوام أو كون الشيء شفافاً لا يحجب ما وراءه وفي الشرع في جانب الله تعالى ما قاله المصنف (قوله ومعنى الثاني الخ) فيه إشارة الى أنه بمعنى فاعل أيضاً وان لم يصرح به أولاً (قوله ويقال خبرت الشيء الخ) أي فهو ومعنى غير الاول ان كان قريناً منه

(كتاب بيان أحكام الطهارة)

في ذكره الأحكام إشارة الى أنه ليس المراد لفظ الطهارة ولا معناها وكان ينبغي أن يقول وكيفيتها أيضاً (قوله والكتاب لغة مصدر) كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا الخ لان المصدرية تتعاقب بالفظم واللغة تتعاقب بالمعنى (قوله الضم والجمع) ومنه كذب الرمل بالثلاثة لما فيه من الجمع واعترضه أبو حيان بأن المصدر لا يشق من المصدر والاولى في الجواب أن يقال مرادنا بالمصدر المصدر الجرد لان الزيد فيه مشتق منه لموافقة آياه ولقواهم فكذلك بنو فلان اذا اجتمعوا وانضم بعضهم الى بعض وكتب اذا خط بالعلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف ووجه كتيب وكتب وقد يقال كتب يكتب وكتبوا وكتبوا وكتبوا (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء أي عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه (قوله اسم جنس من الأحكام) أي اسم لالفاظ دالة على حكم واحد أو أكثر لان الصحيح أن التراجم أسماء لالفاظ باعتبار لا باعتبار المعاني وتعبير بالجنس لا فائدة منه له لما قل أو أكثر من المسائل فهو اولى من قول بعضهم اسم للجملة من الأحكام وزاد بعضهم عليه مشتملة على أبواب وقول وفروع ومسائل غالباً فيبوزان يتخلو كل واحد منها عما ذكر فيه قال الدماميني وقد يطلق أيضاً على أمور منها مجموع عبارات دالة على جملة من العلم

ومنها مجموع مسائل ترجع الى أصل واحد شامل للشرائط والاحكام والاسباب والمقدمات  
والاواحق ككتاب الطهارة هذا وكتاب الصلاة ونحو ذلك وتعرف الباب والفصل كالكتاب  
اصطلاحا والباب لغة فرجة في سائر يتوصل منها من داخل الى خارج وعكسه والفصل لغة  
الحاجز بين الشئين والفرع لغة ما ينشأ على غيره ويقابل الأصل والمستلة لغة مطلق السؤال  
واصطلاحا مطلوب خبري يعرف عليه في العلم ومراد الشارح بالذوق الذي ذكره في الباب  
ما سبق اغرض بخصوص معاملة الكتاب وكذا يقال في الفصل مع الباب فتأمل (قوله لغة  
النظافة) أي وانحطاط من الانسان حسية كالانقباض أو معنوية كالغيوب من الحقد  
والحسد ونحوهما يقال تطهر بالماء وهم قوم يتطهرون والطهارة قسمة عينية وحكومية  
فالعينية هي التي لم تجاوز محل غسل موجبها كغسل الخبث وغسل الميت والحكومية هي التي  
جاوزت محل غسل موجبها كالوضوء والغسل من الجنابة فان الموجب لها دخول الحشفة  
أو الازال وقد جاوز محل وهو غسل الذكر (قوله فقيهاة فاسير) أي تعاريف كثيرة اما باعتبار  
الفعل أو باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل وهو المقتصد أصالة فن الثاني قول القاضي انها  
زوال المنع المقرب على الحدث والخبث ومن الأول ما ذكره الشارح وكل منهما خاص  
بالطهارة الواجبة كالغسل الأول في الحدث والخبث وعرفها النوردي بالاعتبار الأول بما يشمل  
المتدوب منها وعرفها العلامة ابن حجر بتعريف مختصر وهو أن ما يقرب عليه اباحة  
ولومن بعض الوجوه أو ثواب مجزئ ولو زيد مجزئ هذا على ما ذكره الشارح لوفى بالمراد ومراده  
بقوله ولومن بعض الوجوه فهو التيمم فتأمل (قوله من وضوء الخ) هو بيان لما وهذه الاربعة  
المذكورة من قصد الطهارة وأما وسائلها فالماء والتراب وحجر الاستنجاء والداغ وأما الاواني  
والاجتماد فن وسيلة الوسيلة فاطلاق الوسيلة عليه ايجاز (قوله أما الطهارة بالضم الخ) وأما  
بالكسر فاسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه كما قاله شيخنا كالعلامة الفسفي في شرح نظم  
الغاية للعمري بطي (قوله فاسم لبقية الماء) وأولى منه أن يقال فاسم لما يطهر منه والمراد ببقية  
الماء ما فضل من ماء طهارته (قوله ولما كان الماء الخ) أي ولما كانت الصلاة أفضل أفعال الانسان  
فهي أحق بالتقديم وكان من شروطها الطهارة والشروط مقدم على الشروط وكان الماء آلة  
لذلك الشرط فهو مقدم أيضا احتاج الى ذكر الماء في الابتداء فذكره هنا في محله والاستطراد  
ذكر الشئ في غير محله اللهم إلا أن يراد به مطلق الذكرك فتأمل (قوله لانواع المياه) كان الأولى  
أن يقول لانواع الماء والمراد بانواعه تعدد بحسب المضاف اليه لا في ذاته (قوله المياه) جمع ماء  
بالماء على الافصح وهو جوهر لطيف شفاف يتلون بلون اذاته بخلاف الله الذي عند تناوله أي  
تعاطيه ومن بحسب اطلاق الله تعالى أنه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كبريه عاجلة لعموم الحاجة  
اليه وأصله موه فقركت الواو وانفتح ما قبلها فابتدأت الفاء بابتداء الهاء حمزة (قوله أي يصح)  
انما قصر الجواز بالصفة لدفع ايراد نحو المغصوب فتأمل (قوله سبع مياه) أي بحسب الاستقراء  
لما يشاعنها ولا يراد عليه تبادر الحصر من هذه الصيغة مع أنه يجوز التطهير أيضا بغير هذه  
السبعة كالماء السابغ من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وكالماء المجموع من نحو ندى وان  
اعترض بأنه نفس دابة في الارض لانه ممنوع لادليل عليه وكما ياطن دود الماء المسمى بالزال  
لانه ليس بحيوان بل على صورته لانه لا يمتنع التطهير بغير الماء من المائعات لان حاصلها

لغة النظافة وأما شراعية  
تقاسير كثيرة منها أقوالهم فعل  
ما تشق باح به الصلاة أي من  
وضوء وغسل وتيمم وازالة  
نجاسة أما الطهارة بالضم  
فاسم لبقية الماء ولما كان  
الماء آلة للطهارة استطراد  
المصنف لانواع المياه فقال  
(المياه التي يجوز) أي يصح  
(التطهير بها سبع مياه)

قوله والداغ ~~ممكن~~  
فهو بعض الفسغ وفي بعض  
والنجاسة والنفثة الأولى  
أولى اه

بيان ما يجوز التطهير به وما لا يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود • (تقيبه) •  
أفضل المياه ما تبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ما زعم ثم ما الكوثر ثم نيل مصر  
ثم باقي المياه وقد نظم ذلك السبكي فقال

وأفضل المياه ما قد تبع • من بين أصابع النبي المتبع  
يليه ما زعم ثم ما الكوثر • فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ماء السماء) وهي لغة اسم لما ارتفع وعلا وترادى به أهل الجرم المعهود حقيقة لأن الماء  
ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم يتنازع عليه وينزل من عيون فيه كالأغبار بالوقيل  
السحاب حقيقة لما قيل أنه ينفث من البحر الملح كالسفنج ثم يصعد وينزل من سماء الله  
ويقصره الهواء فيصلو (قوله ماء البحر أي الملح) أي لأنه المراد عند الإطلاق ويقال له الملح  
خلافاً لمنعه وفي الحديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته (قوله العين) هو ينفع الهام في اللغة  
العالية (قوله الحلو) اتخذ كرمه مقابلة للملح ولوقال العذب لكان أولى لأنه طعم الماء ولأنه  
للجنس وأصله من الحفة (قوله ماء البئر) وهو الثقب المستدير النازل في الأرض سواء كان  
مطورياً أي مبنياً أولاً أو يقال لهذا الثقب المثلثة قال شيخنا كالأعلامه الططيب ومنها بئر زمزم  
وان كرم الاستنباط من الما قبل أنه يورث البواسير اه واختار العلامة ابن قاسم كرم على وشيخ  
شيخنا عدم الكسرة اه في استعماله ولو في إزالة النجاسة وفقاً للأدري لكنه خلاف الأدري  
ومنها أيار أرض غودا البئر النافقة وان كرم استعمال مائهم لأنه مغضوب على أهلها ومنها أصابع  
مدن قوم لوط وبابل وبرهوت التي بالعين وبترذروان التي صهر في النبي صلى الله عليه وسلم  
• (قائمة) • ذكر صاحبنا العلامة الخرائفي في شرحه الكبير على مختصر الشيخ خليل  
أن حكمه كون ماء الأياري في الشتاء حار وفي الصيف بارد وأن ليا في الشتاء طويلاً والشمس  
تقرب عند ما تقطع على آخر من تحت الأرض فقد كنت عندهم إلى طلوع الفجر فيحصل بسببها  
حرارة في الماء بخلاف ليا في الصيف فأنهم أقصروا اه (قوله ماء العين) وهي الشق في الأرض  
يجمع منه الماء على سطحها غالباً وهي على ثلاثة أقسام جبلية وإنسانية وحيوانية فالجبلية  
هي التي في الجبل والإنسانية هي التي تبعث من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم والحيوانية  
هي ماء الزلال (قوله ماء الثلج) بالماننة وهو النازل من السماء مائتهم يجمد على الأرض  
وقوله ماء البرد وهو النازل من السماء جامداً كالمخ ثم يتنازع على الأرض (قوله ويجمع  
هذه السبعة) أي وغيرها ويغنى عن تعدادها هذا القول (قوله ما نزل الخ) اختلف في إمرائه  
فقبل هو بدل من الفاعل وقبل مقول القول وقبل خبر مبتدأ محذوف وهذا هو الظاهر  
أي ويجمعها قولك هي ما نزل الخ والجمله مقول القول (قوله على أي صفة كان) أشار به إلى  
أنه لا يضر خروجيه عن أصله يحدث تغير طعم أو ريح أو لون له من سواد أو حرارة مثلاً (قوله من  
أصل الخلقة) احتريزه عما يأتي من حدوث تغير بما اتصل به من مانع أو جامد (قوله ثم المياه)  
أي من حيث هي (قوله تنقسم) أي بحسب وصفها (قوله على أربعة أقسام) كان الأولى  
استقاط فقط على وسما في كلام الشارح قسم خامس فقامله (قوله مطهر لغيره) أي يجوز لغيره  
أن يطهر به (قوله عن قيد لازم الخ) هو مستدرك لأن القيد منصرف إليه (قوله في البدن)  
أي سوا من خارج أو من داخل كشراب وطعام مانع لاجامد والمراد بالبدن بدن من يختص

قوله بين أصابع هو ينقل  
حركة الهمة إلى النون بعد  
سلب حركتها الضرورة اه

ماء السماء أي النازل منها  
وهو المطر (وماء البحر) أي  
الملح (وماء العين) أي الحلو  
(وماء البئر) وما العين وما  
الثلج وما البرد ويجمع هذه  
السبعة قولك ما نزل من  
السماء أو يجمع من الأرض  
على أي صفة كان من أصل  
الخلقة (ثم المياه) تنقسم  
على أربعة أقسام أحدها  
(طاهر) في نفسه (مطهر)  
لغيره (غير مكروه) استعماله  
(وهو الماء المطبق) عن قيد  
لازم فلا يضر القيد المنفك  
كماء البئر في كونه مطلقاً  
(و) الثاني (طاهر) في نفسه  
(مطهر) لغيره (مكروه)  
استعماله في البدن لاني  
الثوب (وهو الماء المتشمس)  
أي المشتمل

عليه البرص كالأذى والخيل البلق بقول أهل الخبرة وخرج به غير البدن كالثوب كما قاله  
 الشارع والطين وعلم من اطلاق استعماله فيه أنه لا يختص بالطهارة كما علم أيضا فتأمل (قوله  
 بتأثير الشمس) أي بحيث تنفصل منه زهومة تملأ الماء لا بمجرد انتقاله عن البرودة فتأمل (قوله  
 شرعا) أشار به إلى أن كراهته شرعية بناب ناركها على تركها امتثالا ولكن سببها أمر ارشادي  
 من الطبيب هو أن الزهومة التي تملأ الماء إذا لقت البدن ربما حبست الدم فيحصل له البرص  
 قال بعض مشايخنا لأن الشيء قد يكره طبيا وشرعا كما هنا كالشرب قائما وقد يصب طبيا وشرعا  
 كأفطر في الصوم على الفرو وقد يكره طبيا ويصب شرعا كقوله الأكل وكثرة قيام الليل وقد  
 يصب طبيا ويكره شرعا كآخير صلاة العشاء وإذا ترك استعماله فإنه لا يناب إلا إذا امتثل  
 أمر الشارع أو خاف من استعماله حصول ضرر من ضعف بدنه عن العبادة نعم إن ضاق الوقت  
 ولم يجد غيره وجب استعماله إلا أن علم ضرره فيجزم استعماله كما مر ومثله شديد الضوينة والبرودة  
 (قائدة) قال القمولى لو غسل ثوبه بالماء المشمس ثم لبسه وعرق فيه عادت له الكراهة  
 وأقره العلامة الفخمي كابن قاسم (قوله بفطر حار) أي كقصي الصعيد واليه والخارج لا يفطر  
 معتدل كحرا أو باردا كالشام نعم إن خالفت بالمدة طبع قطرها اعتبرت كالطائف بركة وحتران  
 بالشام فيكره في الثاني دون الأول (قوله في ثوبه منطبع) أي قابل لدق المطارق عليه كالرماس  
 والنحاس والتزديروان لم يطرُق بالفعل (قوله إلا ما التقدين) أي الذهب والفضة (قوله  
 وإذا برد) أي قبل استعماله (قوله زالت الكراهة) أي وإن- ضمن بالنار بعده بخلاف ما إذا  
 ضمن بالنار مع بقائه مضوتة من الشمس فالكراهة باقية (قوله وإخراجه من زوى عدم  
 الكراهة مطلقا) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم نظرا لقوة الدليل فيه وأما من حيث  
 الحكم فذكره (قوله ويكره أيضا شديد الضوينة والبرودة) أي لئلهما الأسباب  
 لائتي حصل فيهما (قوله المستعمل) وهو الذي أدى به ما لا بد منه أن يتركه أم لا عبادة كان  
 أم لا (تنبيه) إذا اجتمع الماء المستعمل وصار قلتين جاز استعماله (قائدة) لو انفس  
 الحدث في ماء قليل نادر بالوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملا ما لم يتصل عنه كما  
 صرح به إمام الحرمين وأقره في شرح المذهب وما مضى عليه ابن المقرئ من أنه لا يرتفع غير  
 حدث الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجانب مدفوع بتقدير الترتيب في ملاحظات الطهارة  
 وبذلك يعلم خروج اغتساله بغير انقياس فإن انفصل عنه كان انفصال من عضو إلى آخر حكم  
 باستعماله نعم إن انفصل عنه بتدافق يغلبه كمن كف المتوضئ إلى ساعده ومن رأس الجانب  
 إلى كتفه فلا (قوله في رفع حدث) أي عند استعماله وهو المرة الأولى في أعضاء الوضوء ولو من  
 صبي ولو غير منبعل وله أو من حنفى بغيره أو في غسل واجب ولو بجنونة نوى عنها زوجها  
 وخرج به ما غير المرة الأولى في أعضاء الوضوء أو ما الوضوء المجدد والغسل المندوب فهو باق على  
 طهوريته (قوله أو إزالة نجس) أي في المرة الأولى منه في غير إزالة النجاسة المفاضة وفي  
 السبع فيها وهو المسمى بالفسالة والنجس بفتح النون وكسر هاء مع- كون الياء وكسرها  
 وبفتحه معا (قوله إن لم يتغير) أي شرط الحكم بطهارته إن لم يتغير ولو تغير بغير اختلاف في  
 الطاهر وإنما أثر التغير اليسير في الماء النجس لفظا أمره ما إذا تغير بعضه فالتغير نجس وكذا  
 الباقي إن لم يبلغ قلته ومن شروطه أيضا أن يكون الماء القليل وأرد على النجاسة وأن يظهر

قوله كآخير صلاة العشاء  
 الأولى القليل بالنوم قبل  
 العشاء فإنه مستحب طبيا  
 مكره شرعا وأما آخير  
 العشاء فلا يبحث فيه  
 إلا ما يابى بل يمتنع في تعجيل  
 النوم هـ

قوله كالطائف بركة الأولى  
 بالخارج هـ

بتأثير الشمس فيه وإنما يكره  
 شرعا بفطر حار في الماء منطبع  
 إلا أنه التقدين لصفاء  
 جوهرهما وإذا برد زالت  
 الكراهة واختار النور  
 عدم الكراهة مطلقا  
 ويكره أيضا شديد الضوينة  
 والبرودة (و) القسم الثالث  
 (طاهر) في نفسه (غير  
 مطهر) غيره (وهو الماء  
 المستعمل) في دفع حدث  
 أو إزالة نجس إن لم يتغير  
 ولم يزد منه بعد استعماله  
 هـ كان

قوله وفي السبع فيها الأولى  
 أن يقول في السابعة فيها  
 لأن ما قبل السابعة نجس  
 لعدم طهارة المصل به هـ



بعد اعتبار مقدار ما يشربه  
المخسول من الماء (والتغير)  
أى ومن هذا القسم الماء  
المتغير أحد أوصافه (بما)  
أى بشئ (خالطه من  
الطاهرات) تفسير يمنع  
إطلاق اسم الماء عليه  
فانه طاهر غير طهور وبما  
كان التغير أو تقديره ما كان  
احتياط بالماء ما يوافق في  
صفاته كما لو ورد المنقطع  
الرائحة والماء المستعمل  
فان لم يمنع إطلاق اسم الماء  
عليه بان كان تغيره بالطاهر  
يسرا أو بما يوافق الماء في  
صفاته وقد رخصنا القول بغيره  
فلا يسلب طهوريته فهو  
طاهر أخيره واحتراز بقوله  
خالطه عن الطاهر الجار له  
فانه باق على طهوريته ولو  
كان التغير كثيرا وكذا التغير  
بمخاط لا يستغنى الماء عنه  
كطين وطحلب وما في مثله  
ومعز والمغير بطول المكث  
فانه طهور (و) القسم الرابع  
(ماء نجس) أى متنجس وهو  
قسمان أحدهما ما قبل  
وهو الذى حلت فيه نجاسة  
تغير أم لا (وهو) أى والحال  
أنه (مادون القلتين)  
ويستغنى من هذا القسم  
الميتة التى لادم لها ما نزل  
عند قتلها أو شق عضوها  
كالذباب

الهل بان لا يبق للنجاسة طم ولا لون ولا ريح (قوله بعد اعتبار مقدار ما يشربه المخسول) أى  
بان يعرف مقدار ما يشربه المخسول من الماء ويوزن باقية فان زاد عنه أو تغير الماء أو لم يظهر  
الهل أو كان الماء مورودا فهو من أفراد القسم النجس الذى تتأمل (قوله أحد أوصافه)  
أى التى هى الطم واللون والريح والخالط أن التغير قد كان حسي وتقديرى فالحمى زواله  
بان يزول بنفسه من غير انضمام شئ اليه أو بما ينضم اليه أو بما يؤخذ منه والباقي قلتان وأما  
التقديرى فنزوله بان يعضى عليه زمن لو كان تغيره حسي بالزوال عادة أو بان ينضم اليه ما لو انضم  
الى المتغير حزال زال تغيره كأن يكون بجنبه غديرة ما منغيره زال تغيره بنفسه بعد مدة أو بقاء  
سبب عليه فيعلم ان هذا زال تغيره أيضا (قوله خالطه) أى بان لم يمكن فصله منه أولم يخبر فى رأى  
العين عنه ما ابتدأ ود واما كالميل أو دوما فقط كثرة الشجر أو ابتداء فقط كالجزر والخص  
(قوله وقد رخصنا) أى وسطا بان يدر لون العيص وطم الرمان وريح الملاذن بقع الذال المهمة  
المسمى باللبان المذكور هذا هو المنهم وروى قال فى القاموس هو رطوبة تعلى شعر المعز ولحماها اذا  
رعت نباتا يعرف بقلسوس أو عستوس وما عاق بشعرها جدد أى وعرضت الاوصاف  
الذاتة عليه فان كان للواقع صفة واحدة ولم يغير ولو فى واحدة منها فهو طهور (قوله الجوار  
له) أى الذى لم يتحالى منه شئ والافهم من الخياط (قوله لا يستغنى الماء عنه) أى مما يشق  
الاحتراز عنه ومنه ورق الانهار لا غيرها (قوله كطين) أى وان طرح بعد دقه (قوله وطحلب)  
أى ان لم يطرح بعد دقه وهو بضم أوله مع ضم ثالثة أو دقته وفى القاموس انه بكسر الطاء  
واللام كزبرج شئ اخضر يعلو الماء من طول المكث (قوله وما فى مثله) أى ولو صنوعا ومنه  
القطران لاصلاح القرب لا الماء (قوله ومعه) فيه ما تقدم فى مثله (قوله بطول المكث الخ)  
هو بتثنية الميم مع اسكان الكاف وقال الاسنوى هو بتثنية الميم مصدر مكث بفتح الكاف  
وضمها أى وفى المطلب لغة رابعة وهى فتح الميم والكاف (قوله فانه طهور) وهل يسمى مطلقا أو  
أنه مستثنى من غير المطلق تسهلا على العباد قولان قال شيخنا أربعمائة الأول (قوله قسمان)  
كان الأولى أن يقول نوعان اذ لا يكون جزء القسم قيسا له (قوله حلت فيه) هو قيد لا بد منه  
ليخرج به ما لو تغير الماء بريح النجاسة التى على الشطن من غير حلول فيه ومثل الحلول فيه ما لو  
لأقته تتأمل (قوله ويستغنى الخ) هو تكرار لانه سأل فى كلام المصنف فتأمل (قوله لادم لها  
سائل) حاصل ما فرده شيخنا فى امرابه أنه يجوز قراءة لادم بالرفع تبعاً لمحل لامع اسمها  
وبالنصب على محل اسمها ولا يجوز قراءتها بفتح تبعاً للفظه لفصل بالترف وقبل يغتفر الفصل  
به والمراد ما شأن اذ لا يضر وجود دم لها على خلاف الأصل كعكسه (تنبيه) ما شك فى  
سبل دمه له حكم ما يشق عدم سبلان دمه فيما يظهر من كلامهم (قوله أو شق عضوها) أى فى  
حياتها فان شك فى السبلان وعدمه جاز الشق عند العلامة ثم تبعاً للفرز الى لانه حاجة وخالف  
العلامة ابن جرير تبعاً لآمام الحرمين فقال لا يجوز الشق لانه تهذيب (قوله كالذباب) يضم الذال  
المضممة أى المعروف أو ما يشبه النمل والقمل والبق ومنه لا تخو الخنفس والعقرب  
والاصحالى والبراعث والوزغ بالهريك فلا يتنجس الماء بموتها فيه وكذا المانع سواء ما نشأ منه  
كدود الخلل والجبن أم لا طرحت فيه حبة أم لا لا تخو حبة وضدع وقارة (قائمة) الذباب  
لا يبيش أكثر من أربعين ليلة وكذا فى النار لا النمل قال الخافظ وكونه فى النار ليس تهذيباً

قوله عستوس كذا هو بالعين المهملة فى الفسخ التى بأيدى ما والذى فى القاموس فيسترس بالقياف أى صحبه

إلى لعن بيه أهل النار ١٨ وفي تاريخ ابن الجبار أن الذباب كان لا يقع على جسده صلى الله  
 عليه وسلم ولا على ثيابه وهو أجهل الخلق لأنه يلقى نفسه في الماء البكة (قوله إن لم تطرح فيه)  
 أي بعلمه وتم أن لا يضطر طردها فيه من مخوريج مثلاً فتأمل (قوله ولم تغيره) أي بغيره أي  
 فان غيرة تجميع ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلاً فلو طرحت فيه حبة فماتت قبل وصولها  
 المائع أو ميتة فميت قبل وصولها لم يضرب في الطائين على الرابع (قوله لا يدركها الطرف) أي  
 ولون مفاظ فان قات كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت  
 يمكن تصويره ما إذا هف الذباب على نجس رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة فإذا وقع في  
 ماء قليل أو مائع لم ينصبه لشدة الاستمالة عنه فتأمل وافهم وصور ذلك بعظمه بأن يراه قوی  
 البصر دون مثله بعد فرضه مخالفاً للون ما وقع عليه من الماء أو المائع وكذا غيرها كالثوب  
 (قوله ويستغنى أيضاً) أي من حيث العقوم لا بقيد كونها في الماء فتأمل (قوله صور الخ)  
 منها قليل دخان النجاسة وهو المتصاعد منها بواسطة النار ولون بخور طاهر على نحو سرجين  
 ونخرج به بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة نار فهو طاهر ومنها الريح الخارج من الدبر ومنها  
 قليل نحو شعر من غير ما كول ويعنى في نحو القصاص أكثر من غيره ومنها ما تعلقه الغيرة أن في  
 بيوت الاخيلة وان شوه فيها ومنها الانفحة في الجفن ومنها الخبز بالسرجين فيعنى عنه سواء  
 أكله منفرداً أو في مائع كالبز ويطبخ ثم قال العلامة الرملى لا يعنى عن حله في الصلاة وخالف  
 العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها ومنها غير ذلك مما هو مذكور في المطولات (قوله وأشار  
 للقسم الثاني الخ) فيه ما هو شامله (قوله تغير) أي حسباً كان التغير أو تقدير بيان وقع فيه  
 ما يوافقه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة فيقدر مخالفاً لبيان قدر لونه لون الخبز وطعمه  
 طعم الخبز وريح المسك وتقدر الاوصاف الثلاثة ان كان الواقع له أوصاف ثلاثة فان كان  
 له وصف واحد قدر ذلك الوصف فقط ولا تعرض عليه البقية بخلاف الظاهر فتعرض عليه  
 الاوصاف الثلاثة لان الشارع غلظ في أمر النجاسة وشدد فيها فلا يشدد فيها أيضاً وكان  
 الصغير لا يصغر فالكبير لا يكبر ولو زال تغيره لا بشئ أو بما ولو متجسس أو بما يخالف صفة النجاسة  
 كان زال الطم بالمسك عاد طهوراً أو بما يوافق صفة الواقع كان زال الطم بالخل لم يظهر واما  
 لو كان دون الاثنين مثلاً وكل بما الورود ولم يغيره فهو طاهر طهور لكن حكمه حكم دون  
 القلتين في أنه نجس بمجرد الملاقاة (تنبيه) لا نجس قلتاً ما به لاقاة النجس أي المتنجس  
 تخرج الميتة التي لادم لها سائل وانما جعل المكمل بنحو ماء الورد كالقلتين في اباحة التطهير به  
 ولم يجعل كذلك في دفع النجاسة عن نفسه لانه من باب الدفع والاول من باب الرفع والدفع أقوى  
 من الرفع غالباً (قوله يسيراً أو كثيراً) أي بما وراً ومخالط وانما ضراها الغلظ أمر النجاسة  
 فتأمل (قوله واقلتان) أي المتقدم ذكرهما والقلة في الاصل الجرة العظيمة معيت بذلك لان  
 الرجل العظيم يقلها يسيراً أي برفعها وهي تسع قربتين ونصف من قرب الجحاز (قوله رطل)  
 يكسر الرامو فيهما أو الكسر اصح (قوله بالبقادى) نسبة إلى بغداد اسم بلد واصله اسم  
 بلدين بينهما من عظيم شأهما أبو جعفر عبد الله المنصور سنة اربعين ومائة وهي مائة واربعة  
 ثم غين محبة ثم دال مهملة ثم الف ثم ذال مهملة او مهملة أو نون بدلها هذه أشهر الالفاظ والا

ان لم تطرح فيه ولم تغيره  
 وكذا النجاسة التي  
 لا يدركها الطرف في كل  
 منها لا نجس المائع  
 ويستغنى أيضاً صور  
 مذ كونه في المبسوطات  
 وأشار للقسم الثاني من  
 القسم الرابع بقوله (أو  
 كان) كثيراً (قلتین)  
 فأكبر (فتغير) يسيراً أو  
 كثيراً (والقلتان خمسمائة  
 رطل بالبقادى تقرير في  
 الاصح)

فقيم اثنتا عشرة لغة وهي تذكر وتوث وقد ذكره جماعة من الفقهاء تسميتهم بذلك لما ذكرناه فيما  
كتبناه على الجلال المحلى فراجعهم (قوله فيما) أي الخـ مائة والتقريب وقيل هما أكبر من  
ذلك وقيل و زنهما تحدد يدعوى التقريب الأصح لا يضر نقص رطلين فأقل (قوله والرطل  
البغدادي) وأما الرطل المصري فمائة وأربعة وأربعون درهما وأقلتان عليه أربعة مائة  
وسنة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل ومقدار طرفهما بالمساحة في المربع ذراع الأذى  
وهو شبران تقريباً وهو ينقص من الذراع الشهور ويصغر منه ذراع ورابع طولاً وعرضاً ومقدار  
يعني خمسة أذرع قصيرة يضرب الطول في العرض والحاصل وهو خمسة وعشرون في العمق  
يحصل مائة وخمسة وعشرون ربه يخص كل ربع منها أربعة أوطال وهذا المقدار ميزان إلهما  
فلا تتقيد الأبعاد الثلاثة بمذاك كور وأما مقدار طرفهما بالمساحة في المـ دور كراس البئر  
متلافه وذراع عرضاً وذراعان ونصف طولاً أي عتاف بسيط كل من الطول والعرض والعمق  
وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله أرباعاً يضرب نصف العرض وهو اثنين في نصف  
العمق وهو ستة وسبعان يبلغ ذلك اثني عشر وأربعة أسباع وهو بسيط المسطح فيضرب في  
بسط الماول وهو عشرة فيلغ مائة وخمسة وعشرين ربهما وخمسة أسباع ربع وهو مقدار القلدين  
مع زيادة خمسة أسباع ربع فتأمل (قوله عند النوى) وأما عند الرافعي فمائة وثلاثون  
درهما وهو مرجوح (قوله وترى المصنف الخ) أي من حيث التصريح بوصفه والافه  
من الماء المطلق وفيه إشارة إلى أنه كان الأولى أن يعبده كالمذكور اللهم الآن يقال انما اقتصر  
على السكر وملبا ينشأ عنه من الضرر فتأمل

(فصل) في بيان أحكام الأعيان المتنجسة وما يطهر من الدباغ وما لا يطهر وذكرها هنا  
لمزيد المناسبات بما قبلها لأن الدباغ يشارك المياه في أنه مطهر والأواني ظروف للمياه تناسب  
تدعيمها ببيان حكمها ولو عبر بدل المتنجسة بالنجسة لكان أولى اللهم الآن يقال مماها متنجسة  
باعتبار طرقة التجسس بموتها لأنها ظاهرة في حياتها (قوله وجلود الميتة) الواو فيه للاستئناف  
والمصنف يستعملها كثيراً كما ساقى (قوله كلها) هو تأكيد للجلود بدليل الاستثناء به ولولا  
بشكر مع ما بعده فتأمل (قوله تطهر بالدباغ) أي ظاهرها وهو مالا في الدباغ وباطنها وهو  
خلافه ولو عبر بالدباغ في جميع الباب لكان أولى إذ لو وقع في الدباغ كفى (قوله وكيفية  
الدباغ) كان الأولى أن يقول ومعه ود الخ وضابطه أن لا يعود إليه التقبل لو وقع في الماء عرفاً  
(قوله بشئ حريف) أي فيه حرافة كان يذوق في اللسان عند ذوقه لالمخ وتراب وشمس ويصير  
الدباغ نجساً لا لقائه الجلود النجس مع الرطوبة (قوله كعص) أي وشب بالماء وحده معدن  
من الأرض معروف أو شئت بالثلاثة بجبر من الطم طيب الرائحة يدبغ ويرفعه يخرج المذبوغ  
به أيضاً وذلك لئلا يدا من قال بالهـ كذا الخـ من أجل ثقتة (قوله نجسا) أي ولو من مفاظ  
ويغسل عنه ما بقرباب (قوله كذريق سام) هو بالذال المعجمة وفي القاموس أنه بالزاي أيضاً  
(قوله كنى) أي بلامصاحبة ماء نعم أن كان كل من الجلد والدباغ جافاً فلا بد من مائع يوتر  
الدباغ في الجلد بواسطته (قوله الأجلاد الكلب) مأخوذ من التكليب وهو الشباح والجمع أكاب  
واسكاب الكلاب وكلابات (قوله والخنزير الخ) صريح هذا أن الخنزير جلد أو نقل عن  
صاحب العدة أنه لا جلده وإن شعره في لحمه وقيل هو نوعان فيحمل كلام المصنف على أحدهما

فقيم ما والرطل البغدادي  
عند النوى مائة وخمسة  
وعشرون درهما وأربعة  
أسباع درهم وترى المصنف  
قسيماً خاصاً وهو الماء  
المطهر الحرام كالوضوء به  
منه وبأوسيل الشرب  
(فصل) في ذكر شئ من  
الأعيان المتنجسة وما يطهر  
منها بالدباغ وما لا يطهر  
(وجلود الميتة) كلها يظهر  
بالدباغ سواء في ذلك الميتة  
ما سكرول اللحم وغيره  
وكيفية الدباغ أن ينزع  
فضول الجلد مما به فنه من  
دم ونحوه بشئ حريف  
كعص ولو كان الحريف  
نجساً كذريق سام كفى في  
الدباغ (الأجلاد الكلب  
والخنزير وما نوله منسما  
أو من أحدهما)

(٣) اهل الفسحة التي وقعت  
له ليس في عظم ٨١ من  
هامش ويناقض قوله بعد  
مع أن ظاهر الاستثناء  
الخ ٨١

مع حيوان طاهر فلا يظهر  
بالدباغ (وهو طمس الميتة  
وشعرها نجس) وكذا الميتة  
أيضاً نجسة وأريد به الزائلة  
الحياة بغيره كاتسرية فلا  
يستثنى حيثما نجس الميتة  
إذا خرج من بطنها ميتة لأن  
ذكاؤه ذكاؤه وكذا غيره  
من المستثنيات المذكورة  
في المبسوطات ثم استثنى  
من شعر الميتة قوله (الا  
الآدي) أي فان شعره  
طاهر كبقته

(فصل في بيان ما يحرم  
استعماله من الاواني  
وما يجوز • وبدأ بالاول  
فقال (ولا يجوز) في غير  
ضرورة لرجل أو امرأة  
(استعمال) أي من (أواني  
الذهب والفضة) لأن كل  
ولا شرب ولا غيرهما وكما  
يحرم استعمال ما ذكر يحرم  
أخذها من غير استعمال في  
الاصح ويحرم أيضاً الأنا  
المطلي بذهب أو فضة أن  
يحل من المطلي شيء يعرضه  
على النار (ويجوز استعمال)  
أنا (غيرهما) أي غير  
الذهب والفضة

(قوله مع حيوان طاهر الخ) ثم إن كان من آدمي على صورته فبقية كلامه يأتي في محله (قوله فلا  
يظهر بالدباغ) أي لأن الحياة لم تظهره فالدباغ من باب أولى (قوله وشعر الميتة ٣) أي وعظمها  
وقرنها وظفرها وظلفها وأوبرها وصفوها ولبنها ويضها إن لم يتصلب ومـ كـها إن لم يتبها  
للقوع • (فرع) • يحرم تنفس شعر الحيوان تعذيبه وما نقل عن الجواهر من القول بكراهته  
محمول على آدمي محمل عادة (قوله وكذا الميتة الخ) هو عطف عام لا فائدة شجاسة بقية أجزائها كما  
من (قوله شرعية) خرج به إذ يجمع غير المأكول أو المأكول إذا لم تكن ذكاته شرعية (قوله  
جنين المذكاة) أي الذي حلته الروح ولو على صورة الكلب ما لم يشاهد الكلب أكله أو حلت  
منه لأن الله تعالى قادر على أن يضاق الفرع على خلاف أصله والذي كان بالذال المجعومة بمعنى الذبح  
والذكاة المذبوحة (قوله ميتة) أي أو حيواناً مذبوحاً فإنه يحل أيضاً (قوله وكذا غيره) أي  
الجنين كالصيد الميت بفضة الجارحة أو بظفرها أو بغيره إن شأب السهم ونحو ذلك (قوله ثم  
استثنى من شعر الميتة الخ) لو قال ثم استثنى من الميتة لكان أولى مع أن ظاهر الاستثناء في كلام  
المصنف أنه من العظم والشعر وما أعل الشرح دفع بذلك تكرار هذا مع ما سيأتي في النجاسة  
(تنبيه) • لو شئت في تخوير يش أو شعره هل هو من ما كول أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو  
في عظم أو جلد أو من مذكي المأكول أو من غيره أو في لبن أو لبن ما كول أو لبن غيره فهو  
طاهر (قوله إلا الآدي) أي وصـ كذا السمك والجراد والخنزير والمثلية على قول البلال  
السيوطي إن للملائكة أجساداً (قوله فان شعره) أي الآدي (قوله طاهر) لو قال فإنه طاهر  
لكان أولى وأعم واستثنى من قوله كبقته

• (فصل في بيان أحكام ما يحرم استعماله من الاواني وما لا يحرم) • والاول اجماع آنية وآنية  
جمع أناه كسفاه وأسية ورداه وأردية وتجمع أيضاً على أوان فالاولى جمع لا نسبة والآنية  
جمع لأناء (قوله لرجل أو امرأة) أي ولو احتسب لاقبهم ما يدخل الخنثى (قوله أواني الذهب  
والفضة) • هو بالإضافة البانية فهي كلها من أحد • ما قيد بالاولى ليخرج بها نحو سائلة  
وحلقة ولا فرق بين الأنا الكبير والصغير حتى المبل الذي يكفل به الا لضرورة كأن يحتاج إلى  
جلاء عينه بالمبل فيباح له حيثما استعمله • (تنبيه) • يحرم الاستنجاء به • أواني الذهب  
والفضة وأخذ الأجرة على فعلها ولا غرم على كاسرها كآلات الملاهي (قوله ولا غيرهما) أي  
كوضوءه أو زلة نجاسة (قوله أتناه) أي لغير تجارة فيه أما إذا كان تجارة بين يديه لمن يجمعه  
سلباً ونحوه فإنه جائز (قوله المطلي الخ) هو بضم الميم واسكان الطاء رفع اللام كما قاله العلامة  
البكري والقياس أنه يفتح الميم وفي المختار طلاء بالذهب وغيره من باب رمي وطلي بالذهب والمطلي  
به على افتعال ولم يذكر فيه أطلى وقياس ما فيه أنه يفتح الميم وتشديد الياء كرمي ومثله الغلى والمغلى  
والمشوى قاله شيخنا الشهابي ونقل العلامة • سم في حوائج شرح المنهاج عن العلامة  
البراسي في آخر كتاب المرقعة أنه بضم الميم ورفع اللام من أغلى ولغزواً في بفتحها لأنه لا يقال  
غابت غمره (قوله إن حصل من المطلي شيء) وأما عكسه وهو أن يطلي الذهب والفضة بالفضة  
مثلاً فان حصل من الفضة شيء يعرضه على النار لحرمة في ذلك فحكم عكسه عكس حكمه  
ومن ثم لو صدق أن الأنا الذهب بحيث سببه الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخلاء

ومن الحيل البليغة لاستعماله صب ما فيه ولو في نحو يده فيستعمله بها ثم يستعمله منها ثم هي  
لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا في الهاذي منها (تنبيه) يحرم غوبه صف البيت وجرانه  
بالذهب والفضة وان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار ويحرم استدائه ان حصل منه شيء  
بالعرض عليه او يحل ثم راعى في حرمته الذهب والفضة من بعد ذلك فيكون بعد هذا بحيث  
لا يستعمله لاله فان عدم استعماله احرم (قوله من الاواني النقبية) انما قيل بها العلم  
بجوهرها بالاولى والمراد بالنقبية النقبية لذاتها بليل المثال وكذا النقبية لصنعها بالاولى  
والنقبية لغة ما يتنافس به ويرغب فيه وتقدس كل شيء جيبه (قوله كذا ياقوت) أي مع  
الكراهة (قوله المصنوب فضة) أي المجهول في حوافيه او جوانبه صفاً مع الفضة بتدوير  
أو نحوه وأصل النقبية ما كان ظاهراً في الاناء والمراد هنا الاعم والحاصل انما سببه أقسام الاول  
ان تكون كبيرة لزينة والثاني ان تكون كبيرة بغير زينة وبعض الحاجة فهي في هذين  
حرام والثالث ان تكون صغيرة لزينة والرابع ان تكون صغيرة بغير زينة وبعض الحاجة  
والخامس ان تكون كبيرة لحاجة فهي مكروهة في هذه الثلاثة والسادس ان تكون صغيرة  
لحاجة فلا حرمة في استعمالها ولا كراهة والسابع ان شئت في الصغير والكبير فالأصل الإباحة  
والمراد بالصغر والكبر العرف (نقطة) يجوز استعمال اواني المشركين ان كانوا لا يتعبدون  
باعتدال النجاسة كاهل الكتاب فهي كاتبة المسلمين لانه صلى الله عليه وسلم نوحاً من منادة  
مشركه لكن يذكر استعمالها لعدم تحرزهم فان كانوا يتعبدون باعتدال النجاسة كطائفة  
من الجوسية تسلون يول البقرة تقر باقني جوارها استعمالها وجهان أحدهما ان القولين في  
تعارض الأصل والغالب والاصح الجواز لكن يكره استعمال اوانيهم ومليوهم وما يلي  
أسافلهم مما يلي الجلاء أشدواواني ما ثم أخف ويجوز الوجهان في اواني مدني النحر والقصابين  
الذين لا يتحرزون عن النجاسة والاصح الجواز مع الكراهة لقول بعضهم يعني عن ثياب مدني  
النحر وأوانيهم وثياب اليهود والنصارى وثياب الخزازين بثعر الخنزير والاسا كفسة الذين  
يدفنون جلود الميتة ويحترزون من ثياب لمجانين والاطفال الذين لا يتحرزون عن النجاسة وعن  
ثياب عفار القبور وعن مؤاكلة الصبيان في اوانيهم وتقبيل أفواههم ٣ يعني من المشي حافياً  
في الطرقات الجافة والرتبة الطاهرة وعن منفذ الطير ومنقاره اذا كان عليه نجاسة وشرب من  
ماء قليل وعن سؤر السباع والدجاج والاوز الجلالة التي يقاب عليها كل النجاسة وعن لحم الشاة  
والبقرة الجلالة فان تغير لحمها وبنتها ما يريح النجاسة كرمأ كلبه وشربه فان زال ريحها بعلف  
زالت الكراهة وجرة البعير والشاة متنجسة فما أصيب من اهاب الخبث لكن يعني عنه في نحو  
شرب مثلاً

(من الاواني النقبية كذا)  
ياقوت ويحرم الاواني المصنوب  
بفضة فضة كبيرة عرفاً لزينة  
فان كانت كبيرة لحاجة جز  
مع الكراهة أو صغيرة عرفاً  
لزينة كرهت أو لحاجة فلا  
تكره أما صبغة الذهب  
فتحرم مطلقاً كما صرح به  
النووي  
(فصل في استعمال آلة  
السوال وهو من)

٣ قوله ويعني من المشي حافياً  
المخفيه صاحبها لانه المشي  
في الطريق الجاف وكذا في  
الطريق لرطب الحقن  
الطهارة لا يؤثر في النجاسة  
فلا يمتنع ما يجتمع له قوا

(فصل في بيان أحكام السوال) وهو بكسر السين لغة الدلك وآله وشرباً استعماله عوداً أو  
نحوه في الاسنان وما حواه الاذهب التغير ونحوه وهو مأخوذ من قواهم سكنت الشيء سو كذا اذا  
دلكته وقبل من التناول وهو القابل يقال جات الابل تنساوك أي تقابل من الهزال وهو  
مد كره على المشهور كما نقله الأزهرى عن عامة العرب قال وغلط الليث بن مغفر في انه مؤنث  
وذكر صاحب المحكم انه بالتأنيث والتذكير وهو من الشرايع القديمة لما جاء في الحديث هذا  
سوا كى وسوال الانبياء من قبل (قوله آلة السوال) هو من الاضافة البيانية (قوله وهو من

سئل (الوضوء) أي القولية المتقدمة عليه الخارجية عنه فخرج غسل الكفين فإنه أول سنته الفعلية الداخلة فيه وأما التسمية فأول سنته القولية فلا تنافي (قوله ويطلق السؤال الخ) هو مستدرك فتأمل (قوله من أراك) وهو الأفضل حال في القاموس والاراك كصاحب هو مشعر بسنة إليه والجمع أراك بضمين قال الشاعر

تأله ان جرت بوادي الاراك • وقبات أغصانه انخرقاك

فأبعت الى المملوك من بعضهم • فأنسى والله مالي سواك

(قوله والسؤال) أي استعماله والاستنباط (قوله مستحب) أي ويجزى بكل شئ ظاهر من بلى للقلع ولو من الثياب أو أصبح غيره الخ لئلا إذا كانت متصلة فيما يظهر لا يصح في الأصح وإن لم يجد غيرها وإن اختار في المجموع الأجزاء (قوله ولا يكره الخ) هو معلوم من الاستصحاب وفيه الاستئذان من غيره كونه لوجعل الاستئذان من الاستصحاب وأردفه بالكره لئلا كان أولى (قوله للصائم) أي ما لم يكن مواصلاً فيكره من أول النهار لأن عدم الكراهة قبله فأنشئ من كون التغبر من أثر الطعام وهو موقوف فيه وقد يكره من حيث الكيفية كاستعماله طويلاً في غير الاستئذان وقد يحرم كاستعماله سواك غيره بغير إذنه وقد يجب كأن توقف عليه زوال نجاسة أو ريح كريهة في طوعة (قوله فريضاً ونقلاً) الحق به الاستوى المذهب لك لئلا يفقد النية في رمضان فيكره راءة شئنا كالملة ابن عبد الحق والخطيب عدم الكراهة نعم إن تغبر القم بعد الزوال بقوا كل ناسياً أو نوم لم يكره ودخل في كلامه عدم مذنب لوضوء أو صلاة لئلا بعد الزوال وهو كذلك مراعاة لآقل ووجه الكراهة الخبر الثابت من أن خلاف فهم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك والمتبادر من أطيبه ابتداءه لخبر أعطيت أمي في شهر رمضان خصاله قال وأما الثانية فأنهم يسمون بخلاف أدواهم أطيب عند الله من ربح المسك وأما الأولى فإذا كان أول ليلة منه نظر الله اليهم ومن نظر إليه لا يذهب أبداً وأما الثالثة فإن الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فإن الله يامر جنه فيقول لها استعدي وترتقي لعبادي أو شك إن يذنب يحوهم من تعب الدنيا إلى دار كرامتي وأما الخامسة فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل أي ليلة القدر يا رسول الله قال لا أتران الأعمال يومه سمون فإذا فرغوا من أعمالهم وفروا الجورهم رواء الحسن بن سعيد وغيره ويؤيده تطهيره من دم الشهيد ٣ فتكره إزالته ولا يشكل على الكراهة انتهاء النية بخصوصه عدم اعتباره في اعتناء المتقدمين مع أنه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما به لم من كلامهم في مواضع وغاصرت إزالته من الشهيد لأن تقويت فضيلة على الغير وإزالة الوسوسة الصائم فيه بغير إذنه حرم عليه لتقوية الفضيلة على غيره أو أزال الشهيد دم نفسه بأن جرح جرحاً قطع بؤته منه فأزاله لم يحرم (قوله وتزول الكراهة الخ) هو معلوم من لفظ صائم فتأمل (قوله واختار النووي) أي من حيث الدليل وأما من حيث الحكم فذكره (قوله عند تغير القم) أي لو أورد رجلاً (قوله من أزم) هو بفتح الهمزة وسكون الزاي المقبة (قوله قبل هو سكوت طويل الخ) وفي الصحاح أزم عن الشيء أمسك عنه اه وقال أبو زيد لا أزم هو الذي ضم شفتيه وفي الحديث إن عمر رضي الله تعالى عنه سأل الحارث بن كاذة رضي الله تعالى عنه ما الدواء فقال لا أزم يعني الحية وكان

سئل (الوضوء) ويطلق السؤال  
أي على ما يستأنس به من  
أراك ونحوه (والسؤال  
مستحب في كل حال)  
ولا يكره تنزيهاً (الابعد  
الزوال للصائم) فرضاً  
أو نقلاً وتزول الكراهة  
بفسر وبالشمس واختار  
النووي عدم الكراهة  
مطلقاً (وهو) أي السؤال  
(في ثلاثة مواضع أئند  
استصحاباً) من غيرها أحدها  
(عند تغير القم من أزم) قيل  
هو سكوت طويل وقيل  
ترك الأكل وانما قال (وغيره)  
يشمل تغير القم بغير أزم  
كأن كل ذي ربح كريه من  
نوم وبصل

٣ قوله فتكره إزالته  
أي تغير القم اه



طبيب العرب اذ ذاك (قوله وغيرهما) أي من غير النوم فلا تكرار بما بعده (قوله أي الاستيقاظ) وإن لم يحصل تغير لانه مظنة (قوله من النوم) أي لبلأونم ارا (قوله إلى الصلاة) أي عند ارادة فعلها وإن تكررت أو كانت بينهم أو غيرهما ويرى اتفاقهما أو صلاة جنازة وكذا صفة تلاوة وشكر وخطبة جمعة أو غيرها (قوله كقراءة القرآن) أو الذكر أو درس علم أو نحوها (قوله ويسن أن يتوى بالسواك السنة) أي إذا لم يكن في ضمن عبادة كأن وقع بعدنية الوضوء أو بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله العلامة الرملي والأفلاحي يحتاج إلى نية كالأول كان في صلاة مثلا لأن النية تشمله (تنبيه) قال الترمذي الحكيم يكره أن يزيد طول السواك على شهر أي لما قيل إن الشيطان يركب على ما زاد (قوله وأن يستاك بيمنه) أي لأن يمينه ليست مباشرة للأذن وبذلك فارق الاستنجاء ونحوه ثم بعد السواك يضعه خلف أذنه اليسرى لمخبر فيه واقتداء بالعصابة رضي الله تعالى عنهم (قوله ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه) أي إلى أنصفه ثم بالجانب الأيسر إلى أنصفه أيضا من داخل الأسنان وخارجها (قوله وعلى كراشي أضراسه) أي بتشديد اليأس طولاً وعرضاً وعلى أسنانه طولاً (تنبيه) يتأكد السواك عند النوم وعند الوضوء لكل عبادة واقترانه الحديث وعند دخول الكعبة وعند دخول الإنسان بيته وعند جماعه لزوجه وأمه وعند اجتماعه بأخوانه وعند العطش والجوع وعند الاحتضار يقال أنه يسلم بيمينه الروح وفي السحر وللأكل وبعد الوتر وللسفر والقدر منه فإن لم يقدر على جميع ذلك استاك في اليوم واليلة مرة ويستحب أن يكون بارأى يابس مندي بالماء ويرجون الفضل وجر يده وعود الزيتون والسعد ثم يماله ربح طبيب ثم يغيره وهكذا ويسن الاستاك أن يجعل خنصره من أسنانه والينصر والوسطى والسبابة فوقه والابهام أسفل رأسه وأن يقول عند استيائه اللهم يرض به أسناني وشقبي لشاقي وثبت به لهاقي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين وأن يغسل رأسه إذا فرغ منه وفيه خمس مال عديدة ونضائل كثيرة أعطسها أنه مرضاة للرب مسخطة للشيطان مطهرة لأفهم طبيب للنعكة مصف للنفقة وجب للصحة والنفقة قاطع للرطوبة محذو للبرص مطب للشيب مظهر مضاعف للأجر مرهب للعبد ومهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت

(فصل في أحكام الوضوء وفروضه) وهو لغة مشتق من الوضاعة وهي الحسن والانتارة والخلوص من ظلمة الذنوب وشرعاً استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو من النوافل القديمة كإدخال عليه الأحاديث العضة والذي من خصائصنا الماء الكيفية المخصوصة أو الفرة والتجبل وفرض مع الصلاة له الأسرار ولو سككت المصنف عن لفظ فروض لكان أولى وأنسب به (قوله اسم لما يندوضأه) أي بالفعل لما يصح منه الوضوء كالصبر وقيل بفعله فمع ما يندوضأه (قوله ويشقّل الأول) أي وهو الفعل (قوله على فروض وسنن) أي ونحوه وطب ومكروهات فنن الشروط أن يكون الماء مطلقاً والعلم بكونه مطاوعاً والظن بصحة ما في الإجماع ودرهم المانع الحسى كالشعر والدهن ونحوهما والشري كالخيش والنفاس والسلام النساوي وتقيده وعدم المتأني وعدم مس الذكرو عدم المارف أي إدوام النية ومعرفة كيفية الوضوء كخطبه في الصلاة وأن يغسل مع المفسول جزاً أو تحقق

وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أي الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو تفلاً وتياكداً يضاف غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الأسنان ويسن أن يتوى بالسواك السنة وأن يستاك بيمنه ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه وأن يمر به على سقف حلقه أصرار الطباق وعلى كراشي أضراسه

(فصل في فروض الوضوء) وهو يضم الواو في الألف اسم للفعل وهو المراد هنا وبفتح الواو اسم لما يندوضأ به ويشقّل الأول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله

قوله وعدم مس الذكرو الأول ومنه مس الذكرو

المقتضى وتبين انهم من سنه في حق الفقيه ويشترط في حق المعامى أن لا يقصد بها فرض السنه وإزالة الخيبه على رأى بعضهم وفي حق دائم الحدث دخول الوقت يقينا أو ظنا والمواظبه على أعضاءه وبين الوضوء والصلاة ويشترط أيضا جريان الماء على العضو ومن المكروهات الإسراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمين والزيادة على الثلاث والنقص عنها والمباينة في المفضضة والاشتغال بالصائم والاستهانة بمن يطهر أعضاءه بلا عذر (قوله وفروض الوضوء) جمع فرض وهو أفضى القطع والتقدير ومنه عام ما يثاب الشخص على فعله ويعاقب على تركه (قوله ستة أشياء) أى عندنا خلافا لآلة زيادة الحنفية والمالكية وأشياء اسم جمع شئ لا جمع له والراجح في تصرفه ان أصله شئ على وزن فعلا كذكره افتتحت همزة الاولى الى موضع التاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لغة عام وهو ممنوع من الصرف وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال

في وزن أشياء بين القوم اقوال \* قال الكسائي ان الوزن افعال  
وقال يحيى يهدف اللام نهى اذا \* أفعاء وزنا وفي انقواين اشكال  
وسيبويه يقول القلب صيرها \* لفعاء فانهم قد اتصلوا

(قوله وحقيقة شرعا) أى واقترانها بالالف هل باعتبار وجودها في أوله ويشترط في الحزم فلو قال ان شاء الله فان قصد التعليل لم يصح او التبرك صح وان اطلق لم يصح أيضا لان اللفظ موضوع للتعليل (قوله فان تراخي عنه) أى فان تأخر الشروع في الفعل عن قصد (قوله معنى عزما) هو احد ما صدق النية لغة التي هي مطلق القصد كما سياتى في اركان الصلاة سواء قارن الفعل أو تقدم عليه (قوله وتكون النية) أى المذكرة وتندب ان ينوى عند غسل الكفين مثلا يحصل له ثوابه واذ لم ينو عند سقوط عنه طلبه ولا ثواب له فيه (قوله عند غسل أول جوفه) أى بهتدب بما بعده من الأجزاء كأيته في أى جزء من الوجه لكن يجب إعادة غسل ما مضى منه (قوله من الوجه) ومنه ما يجب غسله من شعوره سواء تعدد أو لا الزائد اعلمت زيادته وان وجب غسله بان كان على وقت الأصل (قوله أى مقترنة بذلك) دفع به معنى عند الذى هو لما قارب النية فتأمل (قوله لا يجبهه) أى لا يشترط دوام النية الى غسل جميع الوجه الا كتنافى مجزئه ولو اسقط هذا المكان أولى (قوله ولا بما قبله) أى لا يكتفى بمقارنة النية لما قبل الوجه ان عزبت عنه والا كان نوى مع المفضضة مثلا وانفصل معها جوف من الوجه كحمره الشفتين كقصد مطلقا ويجب إعادة غسل ذلك الجزء ان لم يقصد غسله عن الوجه نعم لو سقط غسل الوجه اعلمت كفت النية عند غسل اليدين كبقية الأجزاء لموعزبت في أثناءه بنية التبريد وجب تجديدها وهل يقطع النية نوم ممكن مقصدته وجهان كالوجهين فيما اذا فرق تقريرا كثيرا نقله في المجموع عن بعضهم (قوله ولا بما بعده) أى الوجه ان كان قد غسله فلو تمحذر عنه اعتد بالنية على ما بعده كما مر أيضا وكذا الفرق النية على أعضاء الوضوء ولو نية رفع الحدث فتأمل (قوله فينوى التوضي) أى من يريد الوضوء ومحل في غير الوضوء المجدد اما المجدد فالقياس عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع والاستباحة (قوله رفع حدث) أى رفع حكمه الذى هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك أو لا يعرف (قوله من أحداثه) أى التى لا يهـ

(وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها (النية) وحقيقة شرعا فسد التخيير مقترنا بفعله فان تراخي عنه معنى عزما وتكون النية (عند غسل) أول جوفه (الوجه) أى مقترنة بذلك لا يجبهه ولا بما قبله ولا بما بعده فينوى التوضي عند غسل ما ذكره رفع حدث من أحداثه

أو ينوي استباحة مقتدر  
 إلى وضوء أو ينوي فرض  
 الوضوء أو الوضوء فقط أو  
 الطهارة عن الحدث فإن لم  
 يقل عن الحدث لم يصح وإذا  
 قوى ما يعتبر من هذه النيات  
 وشركه نية تنظيف أو  
 تبرص وضوء (و) الثاني  
 (غسل) جميع (الوجه)  
 وحده طولا ما بين منابت  
 شعر الرأس غالبا وآخر  
 العينين وهذا ما اعظمان  
 اللذان ثبت عليهما الاثنان  
 السعة لي يجتمع مقدمهما  
 في الذن ومنه ما في  
 الاذن وحده عرضا ما بين  
 الاذنين فإذا كان على الوجه  
 شعر خفيف أو كثيف وجب  
 اتصال الماء اليه مع البشرة  
 التي تحته وأما الحية الرجل  
 المكثفة بأن لم ير الخاطب  
 بشرته من خلالها فيمكن  
 غسل ظاهرها بخلاف  
 الخفيفة وهي ما يرى الخاطب  
 بشرتها فيجب اتصال الماء  
 لبشرته أو بخلاف الحية  
 المرأة والخنثى فيجب اتصال  
 الماء لبشرته ما ولو كثفا  
 ولا بد مع غسل الوجه من  
 غسل جوف الرأس والرقبة  
 وما تحت الذن (و) الثالث  
 (غسل اليدين مع المرفقين)  
 فإن لم يكن له مرفقان اعتبر  
 قمرهما ويجب غسل ما على  
 اليدين من شعر وسبالة  
 وأصابع زائدة

سواء السابق أو المتأخر فإن نوى غير ما هو عليه غاطما مع أو طاهرا فلا (قوله) أو ينوي استباحة  
 مقتدر إلى وضوء أي بهذه الصيغة أو فرد من أفرادها كصلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو  
 خطبة جمعة (قوله) أو ينوي فرض الوضوء أي أو أداء الوضوء أو الوضوء المأثور أو الواجب  
 (قوله) أو الوضوء فقط أي لأنه لا يكون الاعادة وبذلك فارق عدم الاكتفاء بنية الغسل فقط  
 للجنب مثلا (قوله) أو الطهارة عن الحدث أي أو أداء فرض الوضوء ثم لا تنكح نية رفع الحدث  
 أو الطهارة عنه لادائه كالمس البول (قوله) عن الحدث أي أو الصلاة أو السجدة أو تلاوة آية  
 لا ينكح المجدنية لرفع ولا الاستباحة (قوله) وشركه الخ هو يقيدانه مستحضر للنية  
 المتبركة فإن عزبت لم يصح (قوله) أو تبرص (أي وهو مستحضر لنية الوضوء فإن غفل عنها لم  
 يصح) (قوله) غسل جميع الوجه أي وإن تعدد الأجزاء بقينا ليس على امت الأصل (قوله) ما بين  
 منابت شعر الرأس أي محل نباته غالبا يدخل الأغم ويخرج الأصبع والغم هو الشعر الزائد  
 على الجمجمة أو بعض الحمول الواجبة به وهو مما يذم بما قبل أنه يدل على الجنب والشعر  
 والبلادة والتزع بضد ذلك قال الشاعر

أقلى على الأوم واذى لمن رعى • ولا تفرى عما أصابنا وجعا

ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا • اغم القفا والوجه ليس بأزعا

(قوله) يجتمع مقدمهما الخ هو يقيدان هذا أو لهما أو ما بعده آخرهما ولو عكس نظر القائمة  
 إلا أن كان أولى والظرفية فيه ما يجازية (قوله) في الذن هو يقع الذال المججمة والقاف  
 (قوله) ما بين الاذنين بضم الذال المججمة أفصح من اسكانها ومنه البياض الملاصق للاذن بينهما  
 وبين العنق (قوله) وجب اتصال الماء اليه أي الشعر الذي على الوجه خفيفا أو كثيفا  
 معتادا أو نادرا ثم ما خرج عن حد الوجه من جهة استرساله وكان كثيفا فيمكن غسل ظاهره ولو  
 من امرأة أو خنثى (قوله) الخاطب هو بكسر الطاء وقصها (قوله) ولا بد مع غسل الوجه أي  
 يجب غسل جوف الرأس إلى الوجه لتحق غسله لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله)  
 اليدين هو مضاف يدوهي أصالة من رؤس الأصابع إلى الكتف وخصلها الشارع بما دون العنق  
 ولو زادت الأيدي وجب غسل الجميع الزائدة بقينا على غير امت الأصل (قوله) مع المرفقين  
 بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه والأول أفصح مما يدل لأنه يرتفع به ما في الاتكاء عليهما ونحوه  
 (قوله) اعتبر قمرهما أي المرفقين من معدل الخلق من أقرانه (قوله) من شعر أي وإن كثف  
 وطال وجملته معاقبة في محل الفرض وإن طالت ويجب غسل عظم وضع بكشط مافوقه (تنبيه)  
 لو دخلت شوكة في يده أو رجله فلا فان ظهر بعضهم أوجب قلعها وغسل محلها لأنه صار في حكم  
 الظاهر وقد بعضهم أخذوا من فتاوى المذاهب بما إذا كانت بحيث لو قلت بقي محلها ممتدحا  
 بخلاف ما إذا كان يلتم عند قلعها فلا يجب قلعها وهو ظاهر وإن استقرجها ففي الخادم أن  
 القياس هو الوضوء لأن ما صارت في حكم الباطن دون الصلاة لأنها تنكحت بالدم فتكون  
 ملحقة بالونم ولا نظير كونها خفية أو ظاهرة لأنهم لم يفرقوا في الوشم بين الظاهر وغيره ولا بين  
 الدم والكثير وفيه نظير الظاهر كما قال بعضهم فيه جريان التفصيل المذكور في الفقه عن  
 قليل الدم وكثيره في ذلك وانما لم ينظر في الوشم لأن حصوله فسهله ودوانه أقصر من الوشم  
 بخلاف ما نحن فيه فإنه في محل الحاجة سيما في حق من يكثر شربه أو معاناته للشوك يده وما

وأظافير ويجب إزالة  
 طائفتهم من وضوءهم وصلى  
 الماء إليه (و) الرابع (مصح)  
 بعض الرأس من ذكر أو  
 أتى أو خشي أو مسح بعض  
 شعرق حد الرأس ولا تعين  
 اليد للمسح بل يجوز بغيره  
 وغيره ولو غسل رأسه بدل  
 مسحها جاز وكذا الوضوء  
 يده الميسرة ولم يحسرها  
 (و) الخامس (غسل الرجلين  
 مع الكعبين) ان لم يكن  
 المتوضي لأبى الفقيهين فان  
 كان لأبىهما وجب عليه  
 مسح الظففين أو غسل  
 الرجلين ويجب غسل  
 ما عليهما من شعر وساعة  
 وأصبع زائدة كما سبق في  
 السدين (و) السادس  
 (الترتيب في الوضوء) على  
 ما أي الوجه الذي ذكرناه  
 في عقد القروض فالوضوء  
 الترتيب لم يكف ولو غسل  
 أربعة أعضائه دفعة  
 واحدة باذنه ارتفع حدث  
 وجهه فقط (وسننه) أي  
 الوضوء (عشرة أشياء) وفي  
 بعض النسخ عشر خصال  
 (التسمية) أوله وأقواله بسم  
 الله وأكلمها بسم الله الرحمن  
 الرحيم فان ترك التسمية في  
 أوله أتى بها في اثنيته فان  
 فرغ من الوضوء ولم يأت بها  
 (وغسل الكعبين)

أفتى به بعضهم ان تراكم الوضوء على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بالسهبة من فرضه  
 فيما اذا صار جزءا من البدن بان تعذر فله منه (فرغ) قال في شرح المذهب اتفق أصحابنا  
 على ان من توضأ ثم قطعت يده من محل الفرض أو رجليه كذلك أو حلق رأسه أو كشطت جلدة  
 من وجهه أو يده لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسحه مادام على تلك الطهارة وهذا الخلاف فيه  
 عندنا (قوله وأظافير) جمع ظفر وفيه لغات ضم الطاء مع سكون الفاء وضهها وكسر هاء مع سكون  
 الفاء وكسر هاء أو أظفورا أيضا (قوله الرأس الخ) هو مذكروا كذا كل ما ليس متعدد من الأعضاء  
 كالأنف وفخذه (قوله في حد الرأس) أي بان لم يخرج عن حده بحد من جهة استرساله (قوله بل  
 يجوز بغيره) أي وغيره بل يكفي وصول الماء إليه ولو بالامس أو من وراءه سائل لكن اذا كان  
 من وراءه سائل فقيهته يصل الجرم فوق على المعقود منه شيءنا كالهامة ابن قاسم تغلق عن  
 الرمل وخالف العلامة ابن حجر فقال يكفي مطاها (قوله جاز) وهل تحصل به سنة الاستيعاب  
 الاوجه نعم لان فيه مسحا وزيادة (قوله وكذا الوضوء يده الخ) هي من أفراد المسح اذا لا يتغير فيه  
 ضرر يكفها بل ولو تعدد الرأس كفي مسح جرم من واحدة من الاصابع ويجب جرم من كل حالته  
 (قوله غسل الرجلين) وفي تعددها ما أمر في اليدين فتأمل (قوله مع الكعبين) وهما العظامان  
 الثمانتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم فالولم يكن له كعب اعتبر قدره ولو تشققت رجليه  
 بغيره في شقوقها اشتمها أو غيره وجب إزالة هيئته ولو كان على العضو دهن مانع فجري الماء على  
 العضو ولم يشب مسح وضوءه (قوله الترتيب) فالو غسل جنب يده الأربعة من ملامح أحدث  
 غسلها للزيادة ثم غسل باقي الأعضاء مرتبة للأصغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاثة  
 وتأخيرها وتوسيطه وهو وضوءه من غسل عضو مكتوف بالضرورة ولو اغتسل الأعضاء  
 وضوءه لم يجب عليه ترتيب لا اجتماع الجانبين عايناه في مخرج الأصغر في الأكبر ولو شك في تطهير  
 عضو قبل الفراغ من طهره وطهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر الا في التسمية ما لم يتركها فلا  
 عكس وهو سواء أو كره أو وضوءه أربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط ان قوى عنده أو نكس  
 وضوءه أربع مرات أجزأ لم يجز غسل كل عضو في مرة ولو انفس نأو يا أجزأه وان لم يكف  
 لم يحصل الترتيب في لحظات الطهارة (قوله باذنه) ليس قيد بل الحسبان مقيد بغيره عند غسل  
 الوجه (قوله عشرة أشياء) أي يجب ما ذكره وسيأتي زيادة عليهم أو عدها بعضهم كصاحب  
 الطائفة المذهب نحو خمسين سنة (قوله وأقواله بسم الله) أي عدم حصول السنة بغيرها كالحمد لله  
 أطالبه في الوضوء بخصوصها (قوله وأكلمها) أي ولو لم يلبس وحائض ونفساء (قوله بسم الله  
 الرحمن الرحيم) أي ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وازاد الغزالي  
 بعد هذا رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون ويسن التعوذ قبلها  
 (قوله أتى بها) أي التسمية أقوالها أو أكلمها أو يزيد عليها أوله وآخره ان شاء (قوله فان فرغ من  
 الوضوء) أي من أقواله فليس منه الدعاء عقبه (قوله لم يأت بها) أي لانه ضائه بخلافه بعد فراغه  
 من الاكل فانه يأتي بسم الله الشيطان مأكله ولا يصحكم بخاصة الاناء لعدم تحقق كون التقاي  
 فيه بل وان تحقق لعدم مشاهدته (قوله وغسل الكعبين الخ) لو عبر بالفاء بدل الواو لكان أولى  
 لا فاء الترتيب لانه مستحق بين السنتين على الرابع ويأتي حال غسله بالتسمية والتسمية

٣ قوله والاستبراء الأولى حقه ٢ لاتان قلنا انه من السنن الفعلية الخارجة كان قبل غسل الكفين وان قلنا انه من

السنن الفعلية الداخلة كان بعد غسل الكفين على انه لا يتنافى الاستبراء حال غسلهما وقوله وهما زندان الكوع والكوسوع غير مستقيم اه

الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلهما ثلاثا فان تردد في طهرهما (قيل ادخالهما الاياه) المشتل على ما يدور القلتين فان تم بغسلهما مرة له غمهما وان تيقن طهرهما لم يكره غمهما (والمضمضة) بعد غسل الكفين ويجعل اصل السنة فيها ادخال المادى القم سواء اذاره فيه وبجبه ام لا فان اراد الاكل بجبه

(والاستنشاق) بعد المضمضة ويجعل اصل السنة فيه بادخال المادى الى الانف سواء جذب به نفسه الى خياشومه ونفثه ام لا فان اراد الاكل ثمره والمبالغة مطلوبة في المضمضة والاستنشاق والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يتمم من كل منهما ثم يستنشق افضل من الفصل بينهما (ومصح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المتن واستبواب الرأس بالمسح اما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولولم يرد تزعم على رأسه من عصابة ونحوها مكمل بانسج عليها

٣ والاستبراء (قوله الى الكوعين) أى وان توضع من نحو ابريق مثلا والكوع هو العظم الذى يلي ايام اليد والكوسوع هو الذى يلي خنصرها والرسغ ما بينهما وهو بالسبب اقصع من الصاد ويسمى الزند ايضا قال في المختار والزند موصول طرف الذراع من الكف وهما زندان الكوع والكوسوع والبوع هو العظم الذى يلي ايام الرجل وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعظم يلى ايام كوع وما يلى • لخنصره الكوسوع والرسغ ما وسط وعظم يلى ايام رجب • لملقب • يوع نغذبا لعلم واحد من الغلط (قوله ان تردد) لو قال فان تردد الخ لكان أولى لان الغسل ثلاثا مطلوبة لمطابقة والتعدد يكون من خارج الماء ومنشأ كل مائع ومنشأ المائع في ذلك كل وطب كما في العباب وأقره العلامة الخطيب (قوله كرهه غمهما) أى اقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده (قوله وان تيقن طهرهما) أى مستندا لصلتهما ثلاثا والا ثم الثلاث خارج الاناء ولله ثلاثة الوضوء خارجا أو داخلا ولو تيقن نجاستهما حرم الغمس الا في ماء كثير غير مسبل (قوله بعد غسل الكفين الخ) هو مستدرك فتمل (قوله أم لا) أى كأن ابتلعه (قوله بجبه) أى بعد ادراكه (قوله والاستنشاق) وهو افضل من المضمضة لان ابا نوره من اعتنا قال بوجوده ومستنده في ذلك الامر بغسل شعور الوجه والانف لاجل ما لا يجلو غايها من الشعر لكن الغم افضل من الانف لانه محل الذكروا القراءة (قوله ثم) أى وجذبه والمبالغة فيه ما مطلوبة الا في حق الصائم فتركه وانما حرمت قبلته المحركة لانه موقلة لان المبالغة مطلوبة في الجملة وأصلها مندوب بخلاف القبلة ولانه في القبلة يلزم عليه فطر شخصين بخلاف المبالغة (قوله بثلاث غرف) لو قال وبثلاث الخ لكان أولى ليقيد سنة ثانية يخرج بها ما لوجه بينه ما في غرفة يتمم من اناء ثم يستنشق كذلك على الولاء والحكمة في نذب غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أولا معرفة أو صاف الماء من طم ولون وريح هل تغير أم لا (قوله افضل من الفصل بينهما) أى اما بفرقتين واحدة للمضمضة وواحدة للاستنشاق أو بست غرفات اكل منهما ثلاث متوالية فالكيهيات خمس ومازاده بعضهم كشيئهما من كون استنسية بجعله في الفصل ثلاث كيهيات لم يرد بل فيه كيهيات فقط كما ذكره (قوله ومصح جميع الرأس) أى الاتباع ونحوها من خلاف من أوجبوه والسنة في كيهيته ان يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سيابته بالآخرى وابهامه على صدغيه ثم يذهب بها الى قدام ثم يردهما الى المكان الذى ذهب منه هذا المن لشعره ينقلب بالذهب والرد ليس الابل الى جبهه والا فلا حاجة الى الرد فلوردم فصب ثانية ويسن لامرأة ان تمسح على ذواتها المسترسلة تبها الرأس وان جاوزت حد الرأس بحيث لا يجزى المسح عليها او مثلها في ذلك الذكر ومصح جميع الرأس من السنن لا يتنافى وقوع أقل مجزئ منه فرضا والباقي سنة كما لا يخفى (قوله ولولم يرد الخ) الا يتوقف على مشقة (قوله ونحوها) أى كطائفة وطيلسان (قوله كمل بالمسح عليها) أى بثلاثة شرائط أحدها ان لا يكون على ادم براغيث والثاني ان يمسح الجزء الذى من الرأس قبل اعمامة فلو مسح على العمامة أولا لم يحصل السنة خلافا لعلامة الخطيب قال العلامة الرملى ويؤخذ من التكميل انه لا يمسح من العمامة الذى لا يمسح من الرأس

٤ (قوله مستدرك) وجه ذلك انه قال وغسل الكفين الى الكوعين قبل المضمضة فعلم ان المضمضة بعد غسلهما اه وهو

في قوله مستدرك وجه ذلك ان جميع فضيلة التعميم وهو سنة اذ من قول المتن ظاهرهما او باطنهما اه  
(ومسح جميع) لا ذنير ظاهرهما او باطنهما بما جدد (أي غير بال الرأس ٢٥) والسنة في كيفية مسحهما ان يدخل مشبهيه

في صماخيه ويديرهما على  
المعاطف ويعبرهما على  
ظاهرهما ثم يمسح كفيه  
وهما بالذنين بالاذنين  
استظهارا (وتخليل اللحية  
السكنة) سنة من الرجل  
أما طية الرجل الخفيفة  
ولحية المرأة والخشبي فيجب  
تخليها او كيفية ان يدخل  
الرجل أصابعه من أسفل  
اللحية (وتخليل اصابع  
اليدين والرجلين) ان وصل  
الماء الح من غير تخليل  
فان لم يصل الا به كالاصابع  
المنقعة وجب تخليلها وان  
لم يمتد تخليلها لا تصابها  
حرم فتحة التخليل وكيفية  
تخليل اليدين بالخشبي بين  
الرجلين بان يبدأ بخنصر  
يده اليسرى من أسفل  
الرجل مبتدئا بخنصر  
الرجل اليمنى خاتما بخنصر  
اليسرى (وتقديم اليمنى  
من يديه ورجليه على  
اليسرى منهما) أما العضوان  
الذنان يمسح لهما ماء ما  
كاليد من فلا يقدم اليمنى  
منها بل يطهران دفعة  
واحدة وذ كر المصنف  
سنة تخليل العضو  
المغسول والممسوح في قوله  
(والطهارة ثلاثا ثلاثا)

وهو كذلك بالنسبة لاصل السنة ومسح جميع الجماعة أكل والثالث ان لا يرفع يده التي وضعها  
على الإمامة قبل غشاءها وحمل ما ذكر اذ لم يمسح بلباسه من حيث اللبس كالحرم فخرج به ولو  
كانت مقصودة فانه يكمل بالمسح عليها (قوله ومسح جميع الاذنين) أي بعد مسح الرأس ولان  
جميع مستدرك (قوله بما جدد) أي يمسح الاكل والاذن والاذن السنة بحمل بال الرأس  
في الثانية والثالثة عليه الزكشي (قوله أي غير بال الرأس) هو بيان الامر اذ من الماء  
الجد يدوان كان على البدل مسح الرأس ولم يمسح به أي بالمرة الاولى بخلاف ما لو مسح  
الاذنين بال الثانية أو الثالثة فانه يكفي ويشترط تأخر مسحهما عن مسح الرأس والام يجوز  
وهل تميم مسح الاذنين بشرط اكمال السنة حتى لو مسح البعض فقط حصل اصل السنة  
اولا صاها فيه فله والاول اوجه ولا يشترط ترتيب أخذ الماء فلو بل أصابعه ومسح رأسه  
بعضها وأذنيه ببعضها كفي ويستحب ان يكون ماء الصماخين غير ماء الرأس والاذنين (قوله  
في صماخيه الخ) هو بكسر الصاد الموحدة ويقال بالسين أيضا ترقى الاذن (قوله ثم يمسح  
كفيه) أي راحتيه ويسمى استظهارا ويمن غلها مع الوجه ومسحهما مع الرأس  
فيكمل في طهارتهما اثنتا عشرة مرة لا مسح الرقبة مثلا فالراشي بل هو بدعة وأما مسح  
الرقبة أما من الغل فموضوع كقوله العلامة تطيب كشج الام في شرح التنقيح وأثر  
ابن حجر رضي الله عنه ما من توضأ ومسح عنقه وفي الغل يوم القيامه غيره موقوف قوله بالاذنين  
الخ) هو تصريح في محصل الاضمار ولو أبدي طونه الكا أدنى (قوله وتخليل اللحية) أي  
بالخشبي الشامل لهما رضى وهي بكسر اللام جهها إلى بكسر هاء راضها (قوله الكنة) بمعنى  
الكيفية ومنها كل شعر يكفى بغسل ظاهره كما مر (قوله ولحية المرأة والخشبي) أي مطاها  
ان لم يجربا من حد الوجه كما مر لان ما كتبه وره كما مر أيضا يندب ان الله ان لم تكن مثله  
ومحتمل وجوب تخليلها ان لم يصل الماء إلى باطنها ما لا بالتخليل والا فهو مندوب (قوله  
وكيفية) أي الفاضلة في كفي غيرها (قوله ان يدخل الرجل أصابعه) أي اليمنى افضل وشمل  
كلامه المحرم فيضال لكن برفق وهو مقتضى كلام غيره يؤيده قول التهذيب بذلك المحرم  
رأسه في الغسل برفق حتى لا يتلف شعره ويرجحه الزكشي وغيره لكن صرح المتولي بأنه لا يحال  
وعزم به صاحب الروض واعده العلامة لزمى وقياس ما في الغسل تقديم التخليل على غسل  
الوجه لانه أبعد من الاسراف (قوله وكيفية تخليل اليدين) أي الفاضلة في كفي غيرها (قوله  
بالخشبيك) أي الاكمل فيه ذلك فهو مندوب وهذا لا ينافيه كراهة تشبيك لان محامه ان  
بالمسح فقطر الصلاة (قوله مبتدئا) الاولى كما في التحقيق مبتدئا باليمنى بعد الدال المهملة أي  
الافضل ان يبدأ باصابع اليدين والرجلين ان غسل بنفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلى اليدين  
والرجلين (قوله من يديه ورجليه) فلو كس كرهه كما في الام وكذا الوضوء ما فيها يظهر  
(قوله دفعة واحدة) أي الامن لمحو أشل أو أقطع بطهر نفسه فقدم اليمنى من ذلك ولو من  
شي رأسه أو من خفيه والا كره ولو رتب السليم فيما ذكره لم يكره فيه نظر ٣ أوليات له الا  
بالقريب كأن أراد غسل كفيه بالصبر من الحواير بق فتيحه تقديم اليمنى (قوله والماء مسح)  
أي ولو بغيره لا مسح خف (قوله ثلاثا ثلاثا) انما كرهه لافادة التعميم والزيادة على الثلاث

قوله فيه نظره هذه العبارة  
ابن فامم فهو المتوقف والذي في شرح الروض البكر اه وعن الشويزي عدمها الكنة بخلاف الاولى تأمل اه



يقيناً مكررة في غير المسبل ومحرمه فيه ويحصل التثليث في الماء الرا كذا التصريح ثلاث  
مرات وفي الجاوي بمرور ثلاث جريات (قوله وفي بعض النسخ والتكرار الخ) وهي أولى  
لشعرها تثليث النية والتسمية ودعاء الأعضاء والذي كرهه (قوله أن لا يحصل بين العضوين)  
أي وكذا بين أجزاء العضو الواحد (قوله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان) أي ويقدر  
المسوح مفعولاً (قائلاً) • هو بالذام لربح التي تهب وتسير بم السفن وقد نطق  
على المنصر المملو به الجوق وبأنصر ميل النفس إلى ما لا يليق شرعاً وقد يطلق على ميل النفس  
إلى المحرم كجدة الأولياء والصالحين وقد اجتمع هو أن في قول بعضهم

جمع الهوامع الهوى في معنى • فتسكملت في أضاني نار ان  
فحصرت بالممدود عن نيل المني • ومددت بالمقصود في كفاي

والمراد به هنا الأول (قوله وإذا ثلث فالاعتبار بالآخر غلبة) وكذا اعتبار الموالاة بين كل غسليتين  
أيضا ويحب اعتبار الشروع فيما قبل جفاف الثانية وفي الثانية قبل جفاف الأولى بل واعتبار  
الشروع في اليسرى قبل جفاف اليمنى بل الأقرب اعتبار الموالاة في أجزاء العضو الواحد إذ  
من بعد البعيد تحقق موالاة الطهارة أن شرع في غسل يده قبل جفاف وجهه ثم أعرض نحو  
يوم قبل غسل باقية أو ان وصل به بقية طهارته وأيضاً في أدلة سن الموالاة أنها المأثور والمظاهر  
منه الموالاة بين أجزاء العضو الواحد أيضاً كما لا يخفى ومما ذكره المصنف تشمل جميع ذلك وما  
ذكره المصنف من الستين غير صحيح إلا الذين لا يختص بالوضوء بل يكون فيه وفي الغسل وأما  
مسح الأذنين فهو من الستين الخمسة به درن الغسل (قوله في غير وضوء صاحب الضرورة) أي  
مع تناسع الوقت فان مذاق وجبت الموالاة (قوله وبقي للوضوء من أخرى مذكورة في المأثورات)  
منها إطالة الغرة والتجمل وترك الاستعانة بالصيب عليه بغير هذر ومنها أن يضع المتوضئ يده  
الماء عن يمينه ان كان يفرق منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه ومنها تقديم النية  
مع أول السنتين المتقدمة على الوجه ومنها التلذذ بالمأوى ومنها استصحاب النية إلى آخر  
الوضوء ومنها البدء بأعلى الوجه ومنها ترك الكلام بالحاجة ومنها تحريك خفيه ليعمل الماء  
تحتيه ومنها اتقى الرشاش ومنها أن يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى  
السماء مخبراً به سبحانه أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وجهك أشهد أن لا اله  
الا انت استغفرك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ويتسن أن يصلي  
ركعتين عقب الفراغ منه ومنها ترك تشييف الأعضاء بلا عذر لانه يزيل أثر العبادة ولانه صلى  
الله عليه وسلم لم يغسله من الجنابة أنه ميمونة بتدليل فرقته وجعل يقول بالماء هكذا ينقضه  
يدم ولا دليل في ذلك لا يحاطة النفس فقد يكون فعله صلى الله عليه وسلم إيمان الجواز أما اذا  
كان هناك عذر كبر أو التماس نجاسة فلا كراهة قطعا لو كان يتيم عقب الوضوء لا يمنع  
البطل في وجهه ويديه التيم وجبت فان تشف فالأولى أن لا يكون بذيله ولا يطرף ثوبه لما  
قيل انه يورث الفقر والنسيان • (تمة) • يندب ادامة الوضوء ويسن اقرأة القرآن وسماحه  
والحديث ومماعه وروايته وحل كتب التفسير والحديث ولقعه وكاتبه أو قرأه أو

وفي بعض النسخ والتكرار  
أي المفسر والمفسر  
(والأول) ويصبر عنها  
بالتتابع وهي أن لا يحصل  
بين العضوين تفريق كثير  
بل يطهر العضو بعد العضو  
بحيث لا يجف الغسل  
قبله مع اعتدال الهواء  
والمزاج والزمان وإذا ثلث  
فالاعتبار بالآخر غلبة  
وإنما تنسب الموالاة في  
غير وضوء صاحب الضرورة  
أي ما هو فالموالاة واجبة  
في حقه وبقي للوضوء من  
أخرى مذكورة في المأثورات

الشرعي واقرائه والاذان والجلوس في المسجد ودخوله والوقوف بعرفة والسعي وزيارته  
صلى الله عليه وسلم وغيره والذوم واليقظة وبين من حل الميت معه ومن القصد والطهارة  
والتي هو كل لحم الجوز وبقية هذه المصلي ومن لمس الامر بالمس ومن لمس الرجل والمرأة يدين  
الخطي أو أحد قبليه وعند الغضب وكل كلمة قبيحة ومن قص الشارب وحلق الرأس وخطبة  
غير الجمعة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي لا الأقوي ولا يندب له من ثوب ومووم وعند نكاح  
وتخرج اسفروا فاقدم وزيارة والدوم سديق وعبادة مريض وتشيع جنازة ودخول سوق  
وهي نحو أمير

(فصل في بيان احكام الاستنجاء واداب قاضي الحاجة) وهو بعينه بالاستنجاء من طاب  
الطيب لان قاضي الحاجة يطالب طيب نفسه وبغير عنه أيضا بالاستنجاء من الجمار وهي  
الحصى الصفراء لكن الاولان يعمان الماء والجور والثالث خاص بالجور قال العلامة ابن قاسم  
تبعه الابن الرفعة وظاهر كلام الاصحاب انه من شئ ما نص هذه الامة كما نقل عن ابن سرافة وغيره  
ونقل البلال السيوطي في الخمان نص ان المصومية هي الاستنجاء بالجور واقره شيخنا  
الشيخ امامي وهو ظاهر والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لم اغتسلوا لكم مني الولد اعلمكم  
اذا اتيتهم الغائط فلا يستقبل احدكم القبلة ولا يدبرها ولا يستنج بثلاثة أحجار ليس قيم اروثة  
ولا رمة اي عظم رواء ابن خزيمة في صحيحه قال العلامة المناوي وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء  
ومثل العلامة ابن حجر في شرح الارشاد واركانه اربعة مستنج ومستنجي منه ومستنجي به  
ومستنجي فيه فالمستنجي هو الشخص والمستنجي منه هو البول والغائط والمستنجي به هو  
الماء والجور والمستنجي فيه هو الحمل القبل والوبر وأخرى عن الوضوء تبعاً للروضة اشار إلى  
جواز تأخير عنه انما صاحب الضرورة وهو كذلك بشرط أن يكون هناك حائل يمنع النقص  
ومن قدمه على الوضوء كالزوي في المناسك اطلق فيه للأصل والغالب والادب جمع ادب وهو  
أفع الشئ المستحب والمراد به هنا المطلوب ليقول الواجب فيدخل فيه الاستقبال والاستعداد  
واصلها عند الصوفية أن لا تنظر إلى من فوقك ولا تحق من دونك (قوله في الاستنجاء) أي  
دائماً كيفية واجراء (قوله وهو) أي أفع وأما أثر عانته وإزالة الخارج الملوث من القروح  
عن القروح بماء أو حجر بشرطه وقوانا الملوث خرج به غير الملوث سواء انجس كالبعر الجاف  
أو الطاهر كالدود الجاف والحصاة والريح وصرح البخاري بأنه يكفي الاستنجاء من الريح  
واعقده الشيخ نصر المقدسي وهو كذلك (قوله واجب) أي لا ملى الفور ولأنه من إزالة النجاسة  
بل عند إرادة القيام إلى الصلاة وهو واجب الخروج بشرط الانقطاع ويتنطبق بإرادة  
مأذ كروا الواجب فيه استعمال قدر من الماء بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة وعلا مته  
ظهوره وانتشوته (قوله من خروج البول) أي من القبل والغائط من البر والاقصاء عليم ما  
لمكونهما الأصل والمعاد والافعال الخارج من القروح مطلقاً ولو نادراً كالدوم أو لمذى حيث  
كان لموادان قل ولا يجب من غير الملوث لكن يندب ويكتفى فيه بالجر (قوله بالماء) أي وإن  
كان مطعوما كالماء العذب قال نه إلى ومن لم يعده فانه ملى لأنه قوة تدفع النجاسة عن  
نفسه (قوله أو الجور) أي الحقيقي الموصوف بالاصناف المذمومة ولو من جهارة الحرم  
أو موقوف وإن حرم قال شيخنا الأجر "المسجد الممل به نعم المنفصل كذلك ما لم يبيع بها صحنها

(فصل في الاستنجاء  
وآداب قاضي الحاجة  
(والاستنجاء) وهو من  
يجوز الذي أي قطعه  
فمكان المستنجي يطعم به  
الذي عن نفسه (واجب  
من) خروج (البول  
والغائط) بالماء أو الجور

فان يسع بها جميعها وانقطعت أئنته عن المسجد كفى الاستنجاء به كذا كرهه الله - لامة ابن حجر  
 في شرح العباب ونقله عن الشافعي وأقره (قوله وما في معناه) أي من حيث القياس عليه  
 لحصول المقصود منه (قوله من كل جاء طاهر قاع غير محترم) يخرج بالجامد المانع غير الماء  
 وبالمطهر النجس والمتنجس وبالقاع غير من نحو القدم والأتربة الرخوين والقصب والحديد  
 الأسدين وغير المحترم المحترم كالمطهر ومنه المظلم وان سرقوا لم يبرأ من يحرق والمكتب  
 المحترمة لا نحو المبدلة وأجزاء الأذى ولو مهدرا كالمطهر ومنه جرد المسجد كما مر (قوله وان كان  
 الأفضل) أي ما يرد الاستنجاء ولو لم ينحو البول على الأوجه (قوله أولا) أي لانه لما نزل قوله  
 تعالى لا تقم فيه أبدا الآية ذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل مسجد قبا وقال لهم ان الله  
 قد انزل فيكم قرآنا ومدا حكم فيه ماذا تفعلون قالوا اننا نستحي بالاجار ثم نتيه اياها هكذا  
 قرر مشايخنا وفيه نظر ظاهر وقول النووي هذا الحديث لا أصل له بل قال ابن الملقن في تحفته  
 ان هذا الحديث موضوع ووجه القاء عليهم استعجالهم الماء لان العرب كانت تقتصر على  
 الجهر (قوله بالاجار الخ) ولا يشترط فيه اجبة نظاهرة ولا غيرها مما تقدم يمكن بيسر ذلك  
 لحصول الأكمل ولا يصح عكس ما ذكره (قوله والواجب ثلاث مسحات) يفتح السين جمع  
 مسحة يسكون قال العلامة الرملي في الشرح الاسلام ويوجب تعميم المثل بكل مسحة ولم يعمده  
 شيخنا (قوله أو على ثلاثة اجار الخ) انما اعتبرت الثلاثة لان هذا العدد غايه الشارع في  
 غالب الاحكام فاعتبره في الاجار والمطهرات وهذه الخلف لاهل سائر الاطلاق والعدد والحداد  
 والقسم والاحداد واهل الزوجة للدخول وغير ذلك (تعبه) اذا كان الاستنجاء بالجهر  
 قدم المبر لانه سريع الخفاف واذا كان بالماء قدم القبل لانه رعايس يده شي من البول  
 (فائدة) لو استنجى بالماء ثم بعد الفراغ منه ثم يده ثم رأى اياه راتحة لم يحكم بجملة المثل ولا  
 يجب اعادته غسله لان الشارع خفف في ذلك ويجب غسل اليد فقط قال بعضهم ما لم يتحقق أنها  
 في باطن الاصبع الملاقى للمحل أي فيجب غسل المثل لكن اطلاقهم بخلافه واستبعد العلامة  
 ابن حجر الوجوب في شره فناء (قوله والازاد) أي وجوبا (قوله التثليث) أي الابتداء ان لم  
 يوتر ولو عبر به كما في بعض النسخ لكان أولى لا يماه مطلب التثليث بعد الانقضاء سواء حصل بوتر  
 أو شفع مع أنه اذا حصل بشفع من واحدة فقط أو بوتر لم يسن بعده شي وقيل أن يقول بعد  
 افراغ منه الماهم طهر قلبي من النجاس وحسن فرج من الفواحش (تعبه) لا يكفي الجهر  
 في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج الاصل (قوله بشرط اجزاء الاستنجاء بالجهر) أي ان اراد  
 الاقتصار عليه كما مر (قوله أن لا ينجف الخارج النجس) فان جف تعين الماء ما لم يخرج بعده  
 خارج آخر وبصل إلى ما وصل اليه الاول ولو من غير جند - كما قال شيخنا ثم رأيت في بعض  
 الهوامش ان بعض الفضلاء مائة والمراد بالنجس أن يكون الطارئ الثاني بحيث لو خرج  
 ابتداء لم يكن فيه الجهر وحده ذكرك في طروقه وذو دود ودم وقيح يخرج من مثانة البول أي  
 مع دونه بعد جفاف البول في اجزاء الاستنجاء بالجهر وتقيده بعضهم له بما اذا خرج بول للغالب كما  
 أوضحنا ذلك مع زيادة فيما كتبناه على الجلال المحلى فراجع (قوله النجس) يعني أن تكون  
 فائدة التقيده انما هي - لا يجب الاستنجاء منه كما مر واما المتنجس كالود والحمى  
 في حكمه حكم النجس وهو بعد لان المني لم يدخل في كلامه والاولى أن يقال ذكره لبيان

وما في معناه من كل جاء  
 طاهر قاع غير محترم (و) لكن  
 (الأفضل أن يستنجى)  
 أولا (بالاجار ثم يتيهها)  
 ثانيا (بالماء) والواجب  
 ثلاث مسحات ولو بثلاثة  
 أطراف جبر واحد (ويجوز  
 ان يقتصر) المستنجى (على  
 الماء أو على ثلاثة اجار  
 يتق من المثل) ان حصل  
 الانقضاء والازاد على  
 حتى يتق ويسن بعد ذلك  
 التثليث (فان اراد الاقتصار  
 على أحدهما فالأفضل)  
 لانه ينزل عين النجاسة  
 واثرها بشرط اجزاء  
 الاستنجاء بالجهر أن لا ينجف  
 الخارج النجس

ولا ينتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نفس آخر أجنبي عنه فان اتى شرط ٢٩ من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوبا

قاضي الحاجة (استقبال  
القبلة) الا ان وهي الكعبة  
(واستديارها في العصر)  
ان لم يكن بينه وبين القبلة  
سائر او كان ولم يبلغ ثلثي  
ذراع او بلغه ساء وبعد  
هنا اكثر من ثلاثة اذرع  
بذراع الا ترى كما قال  
بعضهم والبيان في هذا  
كالعصر اما الشرط المذكور  
الا الياء الموحدة اقضاء  
الحاجة فلا حرمه فيه مطلقا  
وخرج بقولنا الا ان ما كان  
قبلة او لا كبيت المقدس  
فاستقبله واستدبره  
مكروه (و) يجتنب  
أدبا قاضي الحاجة (البول)  
والغائط (في الماء الراكد)  
أما الجاري فيكره في القليل  
منه دون الكثير لكن الاولى  
اجتنابه وبحسب تنويع  
تحريره في القليل جازيا  
كان أو راكدا (و) يجتنب  
أيضا البول والغائط تحت  
الشجرة المثمرة وقت  
الثمرة وغيره (و) يجتنب  
ما ذكر (في الطريق)  
المسلوك للناس (و) في  
موضع (الظل) صيفا  
وفي موضع الشمس شتاء  
(و) في (الثقب) في الارض  
وهو النازل المستدير واقظ  
الثقب ساقط في بعض نسخ  
المقن (ولا يشك) أدبا غير

الواقع (قوله ولا ينتقل عن محل خروجه) أي عن الموضع الذي اصابه عند الخروج  
واستقر فيه وان انتشر حول الخرج فوق عادة الناس ولم يمتص اتصال كما قال العلامة الرمي  
او اتصال كما قال العلامة الخطيب (قوله لم يجس آخر) وكذا ظاهره وطب ويشترط أن لا يجاوز  
الحشفة في البول ولا الصفة وهي ما ينضم من الالين عند القيام في الغائط وان انتشر على  
خلاف العادة (قوله قاضي الحاجة) أي من يريد قضاءها (قوله استقبال القبلة) أي عينا  
يقين مع القرب وظمان مع البعد (قوله ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر) فان كان بينه وبينها  
سائر بشرطه كرمه ذلك على ما نقله في المجموع عن المتولي وقال المختار خلافاً أي فهو خلاف  
الاول واعتمد العلامة الرمي ولا بد أن يكون له عرض وارتفاع في حق قاضي الحاجة سواء  
القائم وغيره وأن يكون سائر من قدمه الى صيرته كما اتفق به العلامة الرمي لان هذا حريم  
العورة (قوله او كان ولم يبلغ ثلثي ذراع الخ) ظاهره تعين الثلثين وان حصل السرب بدونهما  
لم يردن قاضي الحاجة قال العلامة ابن قاسم ولعل الاكتفاء بما دون الثلثين عند حصول  
السرب اقرب وأقره شيخنا الشيرازي (قوله الا البناء الخ) ليس قيداً ولو أسقطه لكان أولى  
يشمل المعد في العصراء بشكر قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (قوله فلا حرمه) أي ولا كراهة  
ولا خلاف الاولى عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر انه خلاف الافضل حيث أمكن  
الميل عن القبلة بلا مشقة (قوله مكروه) أي وتزول الكراهة فيه بما تقول به الحرمة في القبلة  
(قوله قاضي الحاجة) أي كل مكاف ويتجه أن يندب للولي منع غير المكاف هنا وفيما يأتي  
(قوله في الماء الراكد) أي المباح أو المملوك له ولم يتعين عليه الطهارة به أما المبل والمملوك  
اخره وأوله وتعين عليه الطهارة به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره فيصير فيه مطلقاً وكذا البصاق  
والغائط لانه يؤذي الناس لاستنقذ ارضهم ولا فرق في الراكد بين القليل والكثير كابدله تفصيل  
الشارح في الجاري لانه يستحق الكثير المستبرح بحيث لا تعافه النفس البتة كالجهر الملح  
والبرك المكاف فلا كراهة فيه الا لا والكراهة في القليل وبالليل أشد تنجيسه القليل ولم  
ورد ان الماء ليس لماوى الجن (قوله وبحسب تنويع الخ) مرجوح الا أن يحمل على اشتغاله  
على تصحيحه (قائده) لو بال في البصر مثلاً فارتفعت منه رغبة فهي طاهرة خلافاً لما في العليل  
ما لم ينفق كونه من البول (قوله تحت الشجرة المثمرة) والمراد بها هنا ما يقصد من الشجرة  
أكلها كالتناح أو شربها كالباحمين أو استعمالاتها كالتفرط (قوله المسلوك للناس) أي لطريق  
داود اتقوا الملاعن الثلاثة البراذن في الموارد وقارعة الطريق والظل والموارد طرق الماء أما  
المهجور فلا كراهة فيه (قوله وفي موضع الظل الخ) والمراد منه ما يحمل حديث الناس ان كان  
مباحاً ولا يكره بل يندب أو يجب ان أفصى الى منع المعصية (قوله وفي الثقب) يفتح  
المثلية أفصح من شعها ومثله السرب يفتح السمين والرام وهو ما استطل ويقال له الشق وقال  
العلامة المناوي السرب يفتح أوليه بيت في الارض ومثله الفيران والكهوف والمكمن نعم  
ان غاب على ظنه أذى له أو لم يفسد حرم (قوله على البول والغائط) فيه إشارة الى أن الكراهة  
حال خروج الخارج فقط وبه قال العلامة الخطيب واعتمد شيخنا الكراهة فيما قبله وما  
بعد مادام في الخلاء وان دخله لصوكس أو وضع ما لان هذا الادب متعلق بالمكان (قوله)

ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة الكلام كمن رأى حية تقصد انساناً

لم يكره) أي بل يجب ان يحقق الاذى (قوله والقهر الخ) ظاهر كلام المصنف كغيره أنه لا فرق في كراهة استقبال القمر بين الليل والنهار ولكن بحث اسمعيل الحضرمي تفصيلا ما بالليل وهو كذلك لا نهمل سلطانه بخلاف التمار ويكره استقبال مضرة بيت المقدس وأشد بآثاره وقبحه القمر ولي بهدم السائر (قوله ولا يـ... تدبره... الخ) صريح (قوله ليكن النور في الخ) هو المقدر (خاتمة) • ينبغي أن يقول عند دخوله محل قضاء الحاجة باسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبيات ومن بعد خروجه غفرانك ثلاثا الخ - بالله الذي اذهب في الاذى وعافاني والخبيث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبيات جمع خبيثة والمراد كوراثـ... باطين واناهم وبقي له اداب اخر تطالب من المطولات

• (فصل في بيان أحكام الاحداث) وهي التي شأنها أن ينتهي بها الطهر والتنجيس به الأولى من التنجيس بالتواضع لان المتأخر ينقض الشيء أي يزيله من أصله فتوقفت الجداري أركانه من أصله فيلزم على من غير بالتواضع أن الوضوء ينقض من أصله فتبطل الصلاة وليس كذلك ومن غير بأسباب الحدث يلزم عليه أن الأسباب غير الحدث إلا أن تجعل الاضافة بيانية أي أسباب هي الحدث ومن غير بالمبطلات يلزم عليه تقديم صفة الطهارة وليس شرطاً مع أن كل شخص يولد محدثاً فالباقى سبق له طهر يخاله والاحداث جمع حدث وهو لغة الشيء الحادث زاد بعضهم المذكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف وشرعاً يطلق على الأسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى الامر الاعتباري الذي يقوم بالأعضاء يمنع صفة الصلاة حيث لا مرضح وهو في المنع المترتب على ذلك والمراد به هنا الأسباب بدليل عدمها خسة وتعبير بالتواضع مراعاة لكلام المصنف وهي للاصغر المراد عند الاطلاق (قوله بأسباب الخ) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفاً ما يلزم من وجوده لوجود ومن عدمه العدم لذاته كما بقاى ويقال أيضاً انه وصف ظاهر منضبط معارف الحكم أي نقض الوضوء (قوله خمسة أشياء) أي بهذا النوم بها مستقلة لاجل الاستغناء منه والافه وداخل في فوأل العقل وهل النقض بها خاص بهذه الامة أو لانيه نظرو في قوله ان النوم ليس ناقضاً للابنية فيقيد أن النوم والخارج ناقضان لبقية الامر وذلك لتعليقهم النوم باحتفال خروج شيء منه وانظره... لي كأنوم الممس والمسر وسريره (قوله ما خرج) أي بقي في الجميع فلو شك هل حدث أو لا لم ينقض وضوءه (قوله أي القبل والدبر) • ما تفيد السيلين ولا يتأخيه كون القبل فيه سيلان يخرج للبول ويخرج للمني في الذكر والاثنى لأن في السيلين للجنس (قوله من متوضي) ليس قيداً ولو أوسع طه لسكان أولى لان المراد ما شأنه ذلك كما صرح (قوله الخ) خرج به الميت فلا تنقض طهارته بالخارج منه (قوله كدم) أي ولومن الباسور قبل خروجه فتأمل (قوله كهذه الامثلة الخ) دخل فيه المصنف وهو يقتضي تخصيصه بالمنع من النجاسة بأن أخبر بانعقاد منها عدلان طبيبان والافه وظاهر وان كان ينقض أيضاً (قوله كدود) أي سواء انفصل أم لا فيمكن خروج رأس الدود وان عادت (قوله الا المني) أي مني الشخص نفسه بالخارج منه أو لمرة لانه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء أما الواسد له ثم خرج فانه ينقض والحاصل ان الذي يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ستة أشياء نظمها بعضهم فقال

نظرو فسكر ثم نوم يمكن • ابلجه في خرفة هي نقض

لم يكره في الكلام حينئذ (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) أي يكره ذلك حال قضاء حاجته ليكن النور في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بـ... كروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالهما واستدبارهما سواء أي فيكون مباحاً وقال في التحقيق ان كراهة استقبالهما لا اصل لها وقوله ولا يستقبل الى آخره ساقط في بعض نسخ المتن

• (فصل) • في فواضع الوضوء المصنوعة أيضاً باب الحدث (والذي ينقض) أي يبطل (الوضوء خمسة أشياء) أحدها (ما خرج من) أحد السيلين أي القبل والدبر من متوضي هي واضح معتاداً كان الخارج كبول وغائط أو مادراً كدم رجليه نجساً كهذه الامثلة أو طاهراً كدود الا المني

وكذلك في ذكر وفجر بيمة • حيث أتت في روضة لا تنقض

وزاد بعضهم المحرم والصغيرة (قوله باحتلام الخ) هو مثال فتأمل (قوله من متوضئ الخ) هو  
 تصور لبقاء الطهارة مع خروج المني لا لكونه غير ناقض فتأمل (قوله والمشكلى) أى الذى له  
 آلة الرجال من ذكر وأنثيين وآلة النساء فإن كان له ثقبه لا تشبه واحدا منهما فانه من غير الخارج  
 منهما مطلقا كالثقب المنقصة في موضع من البدن في انسداد الأصل خلقة أو من تحت المعدة في  
 انسداد العارض والمراد بالمعدة هنا السرة وفي اللغة والطب مستقر الطعام من المكان  
 المنخفض تحت الصدر إلى السرة وهى بفتح الميم وكسر العين وبكسر هاء ما عاود بفتح الميم  
 وكسر هاء مع سكوت العين نفع ما (قوله النوم) أى غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو  
 زوال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الاجترار الصاعدة من الجوف  
 ومن علاماته الرؤيا ثم لو نام في الصلاة فمكثا فانه لا يضر الا اذا كان في ركن قديم وطار كما قاله  
 العلامة الرملى في مبطلات الصلاة لا يخرج بالنوم التعاس وحديث النفس وأما دلالة  
 السكر فلا تنقض به ومن علامات التعاس أن يسمع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه وأما الرقاد  
 بضم الراء المهملة فهو المتطاب من النوم (قوله على غير هيئة المتكلم) قال شيخنا لو قال على  
 غير هيئة المتكلم لكان أولى وقد يقال هو أنسب لوجود الباقى قوله بجملة الخ ومجمله ما لم يكن  
 هو بلا مفرط أو ممتد بين مقدره قفاف فينتقض وضوءه ولو على هيئة المتكلم كان  
 يحتمل بوضو قطن ثم لو نام غير متكلم ثم أخبره بمضموم بأنه لم يخرج منه شئ وجب تصديقه لكان  
 بذهاب وضوءه لأن النوم على هذه الحالة ناقض أو نام مقكنا وأخبره عدل بأنه خرج منه شئ  
 فلا يجب عليه الوضوء لأن الخبر ظن واليقين للطهارة أقوى هكذا قال العلامة الرملى وأقره  
 شيخنا أيضا وخالف العلامة ابن حجر فقال بالوجوب وأما لو أخبره بمضموم أو عدد الذوات بأنه  
 خرج منه شئ حاله كنهه فانه ينتقض وضوءه لا عادته اليقين ودخل في المأمكن المتنبى فان  
 زالت إحدى اليقينة عن مقدره قبل انبعاثه بيمينه انتقض وضوءه والا فلا (قوله بجملة الخ) هو  
 متعلق بالمئة يمكن وليس من المائتين (قوله والارض ليست بقيد) أى فيشمل ما على نحو دابة فتأمل  
 (قوله ولو لمدة كذا الخ) هو راجع القائم ومن على قضاء ولو قال غير قاعد لكان أولى وأعم (قوله  
 زوال العقل) وهو لغة المنع من ذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش وله هذا يقال  
 مرتكب الفواحش لا عقل له وشرا يطاق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة عسير  
 بها بين الحسن والقيح وهذا يراد به الانغماس في الشهوة وعلى الغير يرمى ويعرف بأنه صفة غريزية  
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وهى هنا الخواص الخمس حيث كانت صالحة وهذا  
 لا يراد به الجنون وهو من كسب ورهى قال كسبى ما يكتسب من تجارب الدهر والوهمى  
 ما عليه مناط التكليف قال العلامة ابن حجر وهو أفضل من العلم لانه منبهه وأسهو العلم يجرى  
 منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه وأنه  
 تدلى بوصف دون العقل (قوله أى الغلبة عليه) انما يفسر بذلك لاخراج النوم فلا يتكرر  
 (قوله بسكر) أى لانه امان يكون من الانغماس أو من الجنون (قوله أو مرض) أى بحيث  
 يكون كالانغماس (قوله أو جنون) وهو زوال الشعور من القلب مع ابتداء القوة والحركة في  
 الاعضاء (قوله أو انغماس) وهو زوال الشعور من القلب مع قتل الاعضاء وعطفه على المرض

الخارج باحتلام من  
 متوضئ يمكن مقدره من  
 الارض فلا ينقض والمشكلى  
 انما ينقض وضوء الخارج  
 من فرجه جميعا (و) الثانى  
 (النوم على غير هيئة  
 المتكلم) وفي بعض نسخ  
 المتن زيادة من الارض  
 بجملة هذه والارض ليست  
 بقيد وخروج بالممكن مالم  
 نام فاعدا غير ممكن أو نام  
 فاعدا أو على قضاء ولو مقكنا  
 (و) الثالث (زوال العقل)  
 أى الغلبة عليه (بسكر  
 أو مرض) أو جنون أو انغماس



خاص لانه منه ولذلك جاز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله أو غير ذلك) أى كأنواع  
 الما يتوليا ونحو برسام ومعتوه وميرم وموسوس ومضه وقومذور ومصور ومحبلى  
 وسواه تعدى بشئ من ذلك أو لاوا القكن في ذلك مرة وض (قوله لمس الرجل المرأة) أى لمس  
 بشرة الرجل بشرة المرأة أو بعض كل منهما ولو لم يمسها حيث هو بذلك لا يجر ميمان حيث لا يسمى  
 به ولا ين ولا شعر وظفر (تأنيده) قال شيخنا قدس سره أن تقدير الشارح انقط الرجل في غير  
 لأعراب المتن الظفى وهو محبب عندهم وفيه قصور راعين إضافة المصدر الى فاعله وكان محملا  
 له وانعوله وهذا بناء على أن انقط الرجل من كلام الشارح كما في بعض النسخ وفي غالبها أن انقط  
 الرجل من كلام المتن فلا حاجة لذلك وينتقض وضوء كل من مامع لذو أو لا عدا أو سوا (قوله  
 غير المحرم) أى ولو لا (قوله ولو ميتة) أى وكذا عكسه فلو قال ولو كان أحدهما ميتا لمكان  
 أولى وأعم ولا ينتقض وضوء الميت كما هو (قوله ذكر رواتي) أى يقيناً ولو من الجن فيهما ان كانا  
 على صورة الآدمي كما قاله شيخنا وقال العلامة ابن قاسم ولو على غير صورة الآدمي حيث  
 تضمنت الخافقة وأقره شيخنا (قوله حد الشهوة) وهو انتشار الذكركر للشباب وميل القاب  
 للنساء وللشيخ الثاني (قوله عرفا) أى عند أصحاب الطباع السليمة (قوله من حرم نكاحها)  
 أى على التأنيب بسبب مباح طهرتها الخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها  
 كالاجنية قائم بانه قضى الموضوع بقولنا على التأنيب أخت الزوجة وعمتا وأختها وبقولنا  
 بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأمه أو بقولنا طهرتها زوجانته صلى الله عليه وسلم فانه  
 ينتقض الموضوع وحاش من الحرمته صلى الله عليه وسلم لا الحرمتهن وأما زوجان بقية الانبياء  
 فهل يحرم من على سائر الامم أو لا فيه خلاف ذكرناه فيما كتبناه على الجلال المحلى فراجع  
 ودخل في الحرم من شئ في محرميتها كزوجته اذا استلحقها أو لم يمتدحها أو اختلطت بغير  
 محصورات فلا تنقض بمسها وخالف العلامة ابن عبدالحق كالخطيب فقال لا بائنه قض فيهما (قوله  
 من غير حائل) أى ولو رقبه لا يمنع الله مس (قوله وهو آخر النواقض) أى من حيث الذكركر (قوله  
 مس فرج الآدمي) أى ولو أشل عدا أو سوا مامع لا يفتقض وضوء المامع فقط  
 والمراد بفرج الآدمي قبله ولو لم يمسها حيث يسمى فرجاً وهو في الاتي ملحق بشرة المامع  
 كالظفر وهو اللامة النانثة في أعلى الفرج ولا مانع منهما على نبات الشعر وفي الرجل جميع  
 الذكركر مما لا يثبت عليه الشعر ويحل قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضاً باقض أيضاً وأما الجن  
 فبني على حل مننا حكمهم ان قلنا بجملها على المعتمداتقض والافلا (قوله ياطن الكف) أى ولو  
 شلاء أو نه سدت الأزائدة يقيناً ألفت على سميت الاصل سواء كان الجميع على معصم واحد  
 أو أكثر خلافاً للامة الخطيب ومن تبعه وشمل الكف الاصل منها والزائد المسامت وغيره  
 وما في داخل الكف أو ظاهره والراجح ان الزائد المسامت كالاصل فيمنقض الباطن منه  
 دون الظاهر والذي في الباطن ينقض باطنه دون ظاهره كما قاله العلامة ابن قاسم في حاشيته  
 على شرح العلامة ابن حجر وأما الذي في ظاهر الكف ففي شرح العلامة الرملى أنه لا ينقض  
 لا ظهراً ولا باطناً وقال شيخنا ينقض باطنه فقط وانما سميت كفالاً لكف الذى أى غنمه  
 عن البدن (قوله واقظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن) أى ولا يمتنه لتخرج البهية (قوله  
 وكذا قوله) أى ساقط من بعض نسخ المتن أيضاً ولا بد منه ان لم يكن الفرج شاملاً (قوله

أو غير ذلك (و) الرابع (مس)  
 الرجل المرأة الأجنبية  
 غير المحرم ولو ميتة والمراد  
 بالرجل والمرأة ذكر رواتي  
 بلغا حد الشهوة عرفا  
 والمراد بالحد من حرم  
 نكاحها لا بجل نسب أو  
 رضاع أو مصاهرة وقوله  
 (من غير حائل) يخرج ما لو  
 كان هناك سائل فلا ينقض  
 حمله (و) الخامس وهو  
 آخر النواقض (مس فرج  
 الآدمي ياطن الكف)  
 من نفسه أو غيره ذكر  
 أو آتى صغيراً أو كبيراً  
 أو ميتاً واقظ الآدمي  
 ساقط في بعض نسخ المتن  
 وكذا قوله

من حلقه دبره الخ) هو بـ - يكون اللام على الانصب وحكى ابن يونس فتحها قال المصيرى  
ومثلها حلقه العلم والذكر والحديث (قوله على القول الجديد) وهو المعتقد (قولا وعلى القديم الخ)  
مرجوح (قوله والمراد به ما اتقى المفسر) يفتح الذاء أى ما يضم كضم الكيس لا ما فوقه وما تحته  
(قوله وخرج ياطن الكف ظاهره) أى فانه لا ينقضه لا قاله الامام احمد ورضى الله عنه ومنه  
ظاهر الاصابع ولوزائدة وفى باطن الكف كما مر (قوله وما بيننا) أى وكذا حرفها وحرف  
الراية (قوله أى بعد الصامل اليسير) أى بغير أن يكون التهامل فى الراحة بين يسير اليذل غير  
الناقص من رؤس الاصابع اذ التماسق هو ما يستقر عنه وضع احداهما على الاخرى رقيه  
قصور بالانبياء لباطن الايماء من فتأمل

هـ (فصل فى بيان أحكام موجبات الغسل) هـ وهو يفتح الغين انصب حلقه وبضها أكثر من عمال  
على السنة الفقهية للفرق بين الغسل عن الحدث والغسل عن الخبث ونحوها ويقال بالضم للما  
الذى يغسل منه وبكسرهما ليم ايا يغسل به من اشياء وصاويون ونحوهما قال العلامة الراملى  
ولا يجب على الفور الصلوة على الزانى خلافا لابن العماد (قوله فى موجب الغسل) هو بكسر  
الطيم المفتحة لشيء وطائيه وبعبارة بالاسباب التى يترتب عليها طائيه وبفتحها الواجب قوله  
ايصح وبعبارة بالمسببات (قوله والغسل اغتسل) أى بمعنى الغسل ولو حكا (قوله على التثنية) أى  
بدن او غيره (قوله مطلقا) أى بنية اولا (قوله بنية) أى واجبة او مندوبة من الذنابل او من غيره  
(قوله والذى يوجب الغسل) أى يترتب عليه وجوبه بالخروج بشرط الانتفاع وبفتح ي بى بارادة  
نحو الصلاة فتأمل (قوله ستة اشياء الخ) استأكل عداهة بانه ان اريد بذلك ما يتوقف على  
نية فهو خمسة لان غسل الميت لا تجب فيه نية وان اريد بذلك ما لا يتوقف على نية فهو ستة  
بعد من تجس جيع بدنه او بعضه وانقبه واجيب بان المراد الثاني ولا يرد عليه من تجس جيع  
بدنه او بعضه واشتبه لانه يكفى فيه ازالة الخبثة ولو يكس ط الجلاء بخلاف الستة المذكورة  
فانه لا يكفى فيها اكشط الجلد (قوله نشتر في الخ) هو بمعنى انه يجب الغسل على الرجل والمرأ  
بكل واحد منهما (قوله الرجال والنساء الخ) نساء بريم ما لان المتى لا يوجد الا منهما (قوله انتقاء  
الختانين) أى تحاذيهما (قوله وبعبارة هذا الخ) أى فهو المعتبر لان انتقاء الختانين يوجد قبل  
دخول جميع الحشفة ولا يجب به الغسل وانما عير بالانتقاء مراعاة لانتظ الحديث فى قوله صلى  
الله عليه وسلم لم اذا اتى الختانان فغسل وجب الغسل (قوله بايلاج حى) أى من آدمى ولو غير  
عبر او غيره كالجمجمة واعتبر حشفة بالحنفة الا آدمى المعتدل ان لم يكن اهما حشفة ولا يخفى انه كان  
الاولى اسقاط لفظ حى تأمل (قوله غيب حشفة الذكر) أى ولو أشل او نه د فى مرات او حشفة وقا  
نم نين وأدخل شقيه ارمبا بايجبت يسمى ذكر افا انه يجب الغسل على الموج فيه لا على صاحب  
الذكر المنطوع كآلوهه بعضهم وكذا الفرج من المرأة فانه يجب الغسل على الذى اوج فيه  
لا على المرأة المقاموع منها قال فى القاموس والحشفة ما فوق الختان انتهى ومنه لفظ الصحاح  
فراجع (قوله منه) أى المذكور من آدمى او غيره أو من الذكر (قوله او قدره من مقطوعها)  
أى كبيرة او صغيرة من الملاصق لامة مقطوع ان كان متصلا والا ففى أى جهة كان ويعبر فى  
فقد حشفة حشفة اقرانا (قوله فى فرج) أى قبل او دبر من آدمى او حى او جمجمة حى أو ميت

(ومن حلقه دبره) أى  
الا آدمى ينقض (على)  
اقول (الجديد) وعلى  
القديم لا ينقض من الحلقه  
والمراد به ما اتقى المفسر  
وباطن الكف الراحة مع  
بطون الاصابع وخرج  
باطن الكف ظاهره  
وحرفه رؤس الاصابع  
وما بيننا فلا ينقض  
بذلك أى بعد التهامل  
اليسير  
هـ (فصل) هـ فى موجب  
الغسل والغسل اغتسل  
سيلان الماء على الذى  
مطلنا وشعره سبلانه  
على جميع البدن بنية  
مخصوصة (والذى يوجب  
الغسل ستة اشياء ثلاثة)  
منها تشترط فيها الرجال  
والنساء وهى التقاء  
الختانين) وبعبارة هذا  
الانتقاء بايلاج حى راضع  
غيب حشفة الذكر منه  
أو قدره من مقطوعها  
فى فرج وقصير الاذى  
الموج فيه جنبا بايلاج  
ما ذكره اما الميت فلا يهاد  
غسله

بإبلاخ فيه وإما الخشبي  
المشك فلا غسل عليه  
بإبلاخ خشبته ولا  
بإبلاخ في قبله (و) من  
المشك ترك (الزال) أي  
خروج (الماء) من شخص  
بغير إبلاخ وإن قل الماء  
قطرة ولو كانت على لون  
الدم ولو كان الخارج  
بجماع أو غيره في ينطه  
أو نوم شهوة أو غيرها من  
طريقه المعتاد أو غيره  
كان تكسره صابنه مخرج  
منه (و) من المشك ترك  
(الموت) أي في الشبه به  
(و) ثلاثة تختص به النساء  
وهي الحيض أي الدم  
الخارج من امرأة بلغت  
تسع سنين (والنفساس)  
وهو الدم الخارج عقب  
الولادة فإنه موجب  
للفعل قطعا (والولادة)  
المقصودة بالبال موجبة  
للفعل قطعا والمجردة عن  
البال موجبة للفعل  
في الأصح  
• (فعل وفرائض)  
الفعل ثلاثة أشياء  
أحدها (النية) فينوي  
الجنب رفع البلية

صغير أو كبير ذكر أو أنثى بمائل أولا (قوله بإبلاخ فيه) أي أو بإبلاحه هو كأن استعمله حتى  
(قوله فلا غسل عليه) أي ولا على غيره ولو اسقطنا غسله أشبهه ما لو اجمعت إبلاجه في غيره  
وإبلاخ غيره في قبله وجب عليه الغسل وكذا لو أوجب واضع في دبره (قوله أي خروج الماء) أي  
إلى خارج المشقة في الرجل وإلى الظاهر من الفرج في المبكر وإلى محل يغسل في الأمهات وفي  
الجنب نعم يحكم بالبلوغ به بنزله إلى قصبة الذكر وإن لم يخرج إلا غسل به وإغاسمى منه لأنه ينفذ  
أي يصب يقال حق وحق مخنثا ومنه مثله قال تعالى من نطفة إذا نفى (قوله من شخص الخ)  
هو قيد لا بد منه (غيره بغير إبلاخ الخ) هو قيد لا يفرض الماء بالإيجاب فمائل (قوله كقطرة) يخرج  
الناف (قوله ولو كانت على لون الدم) أي ويعرف كونه منيا بل لا يخرج وجهه وتدفقه أو يريح المهيمن  
أو طام الخلل إن كان الماء رطبا أو يابس البيض إن كان الماء جافا سواء في ذلك الرجل والمرأة  
فإن فندت هذه المواضع فليس منيا ولا غسل به (قوله بجماع الخ) كن الأولى استقاطه هذه لأنه  
نفاها آتينا (قوله أو نوم) أي وفيه إحدى الخواص المذكورة للموت فيه كأن رآه يبض شخصيا  
فله أن يجتاز كونه منيا أو يغتسل أو يداو يغسل له وله الرجوع عن الاختيار الأول إلى الثاني  
ولا بد مما ذكره بالاول (قوله أو غيره) أي كصاب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض  
بشرط أن يكون الخارج من مكان يكسر الكاف بأن لا يخرج له أو في أي منفذ من البدن في  
الانسداد المطلق لأن الماء إذا أصابه عند انسداده الرمي وخالف العلامة ابن حجر فقال يجب  
الغسل بالخارج منها ما لو خرج من طريقه المعتاد قطعا سواء كان له أم لا (قوله كأن تكسر  
صابنه الخ) كأنه الأولى عدم ذكره هذه لأنه لا يجب الغسل فيه إلا أن خروجه له إلا أن يقال هي  
تصور لخروجه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن إيجاب الغسل فيه أو يقال إن الماء يخرج  
لبيسب الكسر بل عند وجود الشهوة وهو قاعد (قوله الموت) وهو عدم الحياة وقيل مفارقة  
الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها نقوله تعالى خالق الموت  
والحياة والاول أولى ومنه ما يليه ولذلك قال الشهاب الرمي في حاشيته على شرح الروض بعد قوله  
عدم الحياة أي بالنعول (قوله إلا في الشهادة) أي فلا يجب غسله بل يحرم والأي الكافر فلا يجب  
بل يجوز (قوله وهي الحيض) أي أقوله تعالى فاعتزوا بالنساء في الحيض أي الحيض لأنه الأشهر  
والمحقق أيضا على زمنه وعي مكانه فلا دلالة في الآية على وجوب الغسل وانما دلالة على وجوب  
التبرأ من الإبهام الغسل فلا بد من ملاحظة شيء آخر وهو أن يقال وجهه للدلالة على وجوب  
الغسل أن المرأة يلزمها تمكين زوجها من الوطء ولا يجوز إلا بالغسل وما لا يتم الواجب إلا به فهو  
واجب (قوله والنفساس) أي وإن لم يلزم بالولادة أصحها إضافة النية إليه (قوله عقب الولادة) أي  
بعد ما رقب مضي خمسة عشر يوما كالولادة القاء نحو العلق والمضغة (قوله المحصورة بالبال)  
أي ولم يوجد بعد هاتين (قوله موجبة للغسل في الأصح) أي وتطهر بها الصلوة وكذا يحرم  
على زوجها وطؤها عند غير العلامة الرمي ولا تنقض الوضوء عنده

• (فعل وفرائض الغسل) • (قوله وفرائض الغسل) أي من حيث  
هو واجب كان أو مندوبا أو الحاصل أن الغسل ثلاثة أقسام إما واجب فان نوى واحد منها  
حصل الجميع ولا يكفي نية بعض واحد منها أو ما مندوبة فان نوى واحد منها حصل الجميع أيضا  
أو البعض واجب والبعض مندوب فلا يحصل إلا ما نوى (قوله رفع الجنابة) أي وتنصرف النية

او الحدث الاكبر ونحو ذلك وتزوي الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلو توى بعد ذلك جرح وجب أعادته (وإزالة النجاسة ان كانت على بدنه) أي المغسل وهذا ما رجحه الراعي وعليه فلا يكفي غسل واحدة عن الحدث ٢٥ والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسل واحدة عنهما ومحل ما إذا كانت

الرفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يتصدده ولم يعرفه كما مر (قوله) او الحدث الاكبر (أي) او الحدث فقط وينصرف للأكبر بقرينة كونه عليه (قوله) ونحو ذلك (أي) كنية استباحة الصلاة والغسل الواجب وهذا يجري في غير الجنب ولا تكتفي بنية الغسل فقط لانه قد يكون عادة كما مر (قوله) وتزوي الحائض أو النفساء (الخ) ظاهر كلامه انه على الف والشر المراتب ويحتمل ان كلام من الحائض والنفساء تزوي الحيض والنفاس ولو مع الحمد فيوافق المعتمد عند العلامة الرمي ومن تبعه زاد له لامة ابن حجر ما لم يقصد الماء في الشرعي كما هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء وعكسه وامانية رفع الجنابة من الحائض أو عكسه فهي صحيحة مع الغلط قال العلامة الرمي وان كان ما نوته منه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غاطا كما اعتده الولد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع (تجمل بأول الفرض) أي بأول ما يقع غسله فرضا بدليل ما بعده (قوله) فلو توى (الخ) هو ايضاح وتأمل (قوله) وإزالة النجاسة (أي) ولو مرة واحدة (قوله) وهذا ما رجحه الراعي (الخ) مرجوح (قوله) وعليه فلا يكفي (الخ) هو رعايا فيد الاعتدال بالنية وان وجب إعادة الغسل قال شيخنا وهو كذلك (قوله) ورجح النووي (الخ) هو المعتمد (قوله) بغسل واحدة (أي) في غير النجاسة المغلطة لان السبغة فيها كالواحدة في غيرها (قوله) ومحل (أي) محل الخلاف بينهما في النجاسة الحكمية وكذا العينية التي تزول أو صانها مع الغسل الواحدة فتعقيد لا غاب (قوله) وايصال الماء (الخ) المراد به الوصول ولو بنية (قوله) إلى جميع الشعر (يقطع العين فان بقي بعض ثمر لم يكف الغسل وإزالة ما بعده فلا بد من غسل موضعهما ولا يضر ثلثه ما بعد غسلها أو مائها الظفر ويغني عن باطن عقد الشعر وان كثرت حيث لم تكن بفعل والاعنى عن القابل فقط (قوله) والبشرة (أي) بجمعهما فلا يكفي مع وجود حائل كنهج أو وضح تحت الاظفار وان أزاله بعده (قوله) والمراد بالبشرة ظاهر الجلد أي وبالشعر مراد ما عليه الخارج به شعر نبت في العين أو الأنف مثلا (قوله) ومن أنف مجذوع (الخ) هو بالبدن والعين المهمة من مثله عظم وضع أو جلد تراسر أو محل شوكه انفتح أو ظاهر أنف أو اصبع من نقد ٢ مثلا (قوله) إلى ما تحت الأنف (أي) لانها مسخفة الإزالة من ثم لا ضمان على مزبلة وهي تضم القاذورات كان اللام وبقيتها ما يقطعها الختان من ذكر الفلام ويقال لها أيضا غرلة يغني عن مضمومة وراسا كنية (قوله) المسربة) يضم الميم مع فتح الراء وضعها ما تبقى المفضلة وفي بعض نسخ المصباح انما انفتح الميم أيضا (قوله) أي الغسل (أي) من حيث هو كما مر (قوله) خمسة أشياء أي باعتبار المذكر كونه نهماها (قوله) التسمية أي في أوله أو في أثناءه كما مر في الوضوء وأقلها باسم الله تعالى في الجواهر والأول اب يضيف اليها الرحمن الرحيم لا على قصد القرآن وقيل تكلم التسمية لانه قرآن (قوله) قبل (هو قيد لا اكمل فقط فتحصل السنة بالوضوء قبله أربعة أو في أثناءه لكن الأفضل تقديمه (قوله) على ما وصلت اليه أي البدن الذي لم تصل اليه يدك بهما ونحوها لان السنة المروية على جميع الجسد ويندب كونه عقب كل مرة ان ثلث (قوله) وسبق منها (الخ) أي وتجب أيضا حتى

عنهما ومحل ما إذا كانت النجاسة حكمية أما إذا كانت النجاسة عينية وجب غسلان عنهما (وايصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المذخور وان لم يصل الماء إلى باطنه إلا بالغسل وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من ما نحت أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة من الألف والي ما يبدو من فرج المرأة عند فودها لقضاء حاجتها وما يجب غسله المسربة لانها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل (خمس) أشياء التسمية والوضوء كايلا (قبله) وينوي به المعتدل سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الحدث الأصغر

والأنوى به الأصغر (واحرار اليد على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويعبر عن هذا الأمر بالذلك (والموالاة) وصيق معناها في الوضوء ٣ قوله من نقد الخ أي بأن اتخذته أصبعها من ذهب أو فضة مثلا ووضعها محل أصبعه بعد قطعها فيصير غيبيل الأصبع التي اتخذها من نقد لانها كانت مقام أصبعه الأصلية اه

صاحب الضرورة كما هو (قولاً وتقديم اليمين الخ) كان الأولى أن يقول وتقديم لا يمين على  
 الإيسر (قوله من شقبة) أي المقدمين ثم المؤخرين (قوله وتخليل الشعر) أي أن وصل الماء  
 إلى باطنه من غير تخليل ولا واجب التخليل ومنها إزالة القذر كخاطموني ومنها اتوجه القبلة  
 وكونه يجعل لا يتأله فيه وشاش والسعر في الخلوة وأن تنب مع غير محدة اثر نحو حوض مسكبان  
 تجعله على قطنية وتدخلها فرجها بعد اغتسالها إلى المحلل الذي يجب غسله تطيب بالمحلول  
 واسرع العمل فان لم يجد مسكبان تطيباً فان لم يجد فطيباً فان لم يجد ماء كاف اسأل الله فيصير  
 عليه استعمال المسك والطيب ثم تستعمل شيئاً يسيراً من قسط أو أظفار ولا تطلق المحرمة بها  
 فيمتنع عليها ذلك فيصير من الأحرار فتأمل

هـ (فصل في بيان أحكام جملة من الأغسال المستنونة) وذكرها هنا استطراداً لإفادة  
 اجتماعها (قوله والأغسال) لوقال بالأغسال المكان أولى وأخصر (قوله المستنونة)  
 أي سواء تأكدت أم لا ولا تجب إلا بالنذر (قوله سبعة عشر) بتقديم السين على الموحدة أي  
 على ما ذكره هنا مع عدم غسل الجمار ثلاثاً أو جعل الطواف ثلاثاً أو يكون السابع عشر ما قاطا  
 من بعض الفسخ وقال العلامة الخطيب والدخول المدينة الشريفة وهي موجودة في بعض  
 الفسخ فيكون هذا هو السابع عشر (قوله غسل الجمعة) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل  
 يوم الجمعة غفر الله له من الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام وقدم غسلها على غيره لأن الإمام أبا  
 حنيفة رضي الله عنه قال بوجوبه ولأنها أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع (قوله  
 لحاضرها) أي لمن يريد حضورها ولو غير مكاف أولئك من يجز عن الماء في نفسه وفي بقية  
 الأغسال يتم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد كرام المصنف ذلك في بعضها (قوله ووقته) أي  
 ابتداء وقته (قوله من الفجر) أي الصادق وآخراً الدخول في الصلاة ولذلك قال الجوهري  
 ويفتح وقت الغسل المذكور بالدخول في الصلاة وتقريبه من ذهابه إلى الأفضل لأنه أبلغ في زوال  
 الروائح الكريهة حال الاجتماع ولو تعارض الغسل والتبكير فراعاة الغسل أولى لأنه يختلف في  
 وجوبه (قوله غسل العبد) أي في يومه ما فلا يتقيد بغيره بل لا بد من إرادته (قوله ينفذ  
 الليل) أي لأن أهل الجوادى يذكرون اليوم من قراهم فلم يكف الغسل لهم ما قبل الفجر رائق  
 عليهم والأفضل فعله بعد الفجر ويخرج وقته بالغروب لأنه شرع لليوم وهو لا يخرج إلا بالغروب  
 (قوله والاستسقاء) ويدخل وقته لمن يصلي منفرداً بإرادته ولمن يصلي جماعة باجتماعهم  
 فادخل يخرج بفراغ فعلها (قوله والخروج) أي ويدخل وقته بأوله لأنه يخاف فوته ويخرج  
 بزوال جميعه (قوله والغسل من أجل غسل الميت) أي سواء كان الغاسل طاهراً أم لا كما نص  
 ولو قدمه عقب غسل الجمعة أولى لأنه يلزم في التأكيد ولذلك قال العلامة ابن حجر آكد  
 هذه الأغسال المذكورة غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلفت في  
 وجوبه ثم ما صححت أحاديثه ثم ما نهدى فقعه ومن فوائده معرفة الأكل كد تقديمه فيما لو وصى  
 أو وكل بماء لا أولى به (قوله ما كان) أي الميت أو كافر أو يمين الغسل لغسله (قوله وغسل  
 الكافر) أي ولو مرتد ولو قال وغسل من أسلم لكان أولى لأن محله بعد الإسلام ولو تبعه ما أعظم  
 للإسلام ولا مره صلى الله عليه وسلم لم يمسح به لما أسلم لأنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم

(وتقديم اليمين) من شقبة  
 (على اليسرى) وبقية من  
 من الغسل أمور المذكورة  
 في الملبس وطا من  
 التخليل وتخليل الشعر  
 (فصل في الأغسال) لا  
 المستنونة سبعة عشر  
 غسل الجمعة لحاضرها  
 ووقته من الفجر الصادق  
 (و) غسل (العبد)  
 الفطور لا يصح ويدخل  
 وقت هذا الغسل نصف  
 الليل (والاستسقاء) أي  
 طاب السقيان من الله تعالى  
 (والخروج) لوقته  
 (والكسوف) للنهس  
 (والغسل من أجل غسل  
 الميت) مسلم كان أو كافراً  
 (و) غسل (الكافر إذا أسلم)



في وقت تيمم سنة تسع من الهجرة قال لم وانما يجب لان جماعة أ- او اول ما سرهم صلى الله عليه وسلم  
 به ومن غسله بما وسد روازاله شعره بعده ولو انني لا نحو خبة رجل فتأمل (قوله ان لا يجب  
 الخ) لو قال وان اجنب كان أو لان الواجب لا يسقط المندوب فيجتمع عليه غ- لان فلا بد من  
 تيمم أيضا لانه لا تنكفي نية الواجب عن المندوب ولا عكسه وبه فوات المندوب بطول الزمن أو  
 الاعراض عنه (قوله في الصحيح) هو المعتمد (قوله وقيل يسقط الخ) مرجوح (قوله والجنون)  
 أي وان قطع جنونه ويطلب الغسل بعد كل فاقد وكذا لاغ- بخلاف اليوم لو بود المشقة  
 فيه بتكرره (قوله والمغنى عليه) أي ولو لحظت قال شيخنا في هذا التعبير ما في الذي قبله فربا به  
 (قاعدة) كل غسل تقدم سببه فهو واجب غايه أو كل غسل تاخر سببه فهو مندوب يستغنى  
 من الاول غسل غايه المبت والكافر إذا لم والجنون والمغنى عليه إذا افاد ان سببه ما تقدم  
 (قوله ولم يفتق من- ما انزال) أي او نحو ما يجب الغسل وهو قوله لا يستغنى عن الغسل  
 لا لاسقاطه كما مر (قوله بين بالغ) أي ذكر أو اثني سراور قبو (قوله وغيره) أي البالغ ولو غير ميز  
 ويغسله وابيه ومثله الجنون المدكور وهذا هو الحكم في ذكر ان اراد من يطلب له الغسل هما  
 دون ما تقدم ويقتضون هذا الغسل بفعل الاحرام (قوله قال لم يجب المحرم) أي من يريد الاحرام  
 كما ذكره ولعل ذكر التيمم هذا دون غيره انظمة فله الماء في- مقر الخج دون غيره ولو اسقط اللفظ لمحرم  
 لكان اولى ايم ببقية الاغسال عند فقد الماء (قوله لدخول مكة) أي بذى طوى وهو اسم  
 وادعى باسم بقرية مطوية أي مبنية ولدخول سرهما ايضا واستغنى الماوردى من تخرج من  
 مكة فاحرم بعمرة من محل قريب كالتيمم واعتدل للاحرام فانه لا يسن له الغسل حينئذ لتدرب  
 عهده به (قوله لحرر الخ) لو اسقطه لكان اولى لانه مطلوب للدلال اية الله لا ان يقال لما ذكر  
 غسل الاحرام قبله وبما يؤهم كون هذا الغسل لغير المحرم فدفعه بذلك (قوله او عمرة الخ) وهما  
 مانعة خلف فتأمل (قوله والوقوف بعرفة في تاسع ذى الحجة الخ) هذان الظرفان متعاضدان  
 بالوقوف ومحل الغسل عمرة او غيرها قال العلامة ابن قاسم كالخطيب والمتجه دخوله بالغير  
 كالجعة والافضل كونه بعد الزوال وتقريره للزوال افضل (قوله ولا يبيت بمزدلفة) أي على رأى  
 مرجوح وعليه فعله ان لم يغتسل بعرفة والافلا اقرب منه ويندب الغسل للوقوف عند المشعر  
 الحرام فان غسل عليه كلام المصنف كان موافقا لما راجع قال العلامة ابن قاسم ويدخل وقت  
 غسل الوقوف بالمشعر الحرام بنصف الليل واما غسل المبيت بمزدلفة على القول به في- دخل  
 بالغروب (قوله لم ي كل يوم) أي بعد زواله قال العلامة ابن قاسم والمتجه دخوله بالغير كغسل  
 الجمعة (قوله من غسل الوقوف) كان الاولى ان يقول من غسل بمزدلفة اللهم الا ان يقال اراد  
 به الوقوف بالمشعر الحرام كما مر وقضيته انه لو تركه دلالتن هذا الغسل كما قاله العلامة ابن قاسم  
 (قوله لا طواف) أي على القول القديم المرجوح والجديد خلافه وهو المعتمد وانما ليس الغسل  
 لهذه الثلاثة لان وقتها موسع فلا يلزم اجتماع اناس افعالها في وقت واحد المقضى ذلك طلب  
 التنظيم (قوله وبقية الاغسال المسنونة مذكورة في المطولات) منها الغسل لدخول المدينة  
 المشرفة ولدخول حررها ولخروج من الحرام والعبادة واقص الشارب- لما في العائفة وللبوغي  
 بالنزول لكل ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مجامع الحبر والسيلان الوادى وتغير راحة

ان لم يجب في كثره أول  
 تحض الكافرة والواجب  
 الغسل بعد الاسلام في  
 الاصح وقيل يسقط اذا  
 أسلم (والجنون والمغنى  
 عليه اذا أفاها) ولم يفتق  
 من- ما انزال فان يفتق  
 منها انزل ويجب الغسل  
 على كل منهما (والغسل  
 عند ارادة الاحرام) ولا  
 فرق في هذا الغسل بين بالغ  
 وغيره ولا بين مجنون وعاقل  
 ولا بين طائض وطاهر فان  
 لم يجب للمحرم الماتيمم  
 (و الغسل لدخول مكة)  
 لمحرم بجمع أو عمرة  
 (والوقوف بعرفة) في  
 تاسع ذى الحجة (والبيت  
 بمزدلفة ولرى الجمار  
 الثلاث) في أيام التثريق  
 الثلاثة يغتسل لرى كل يوم  
 منها غسلا امارى بحرة  
 العقبة في يوم البصر فلا  
 يغتسل له اقرب زمنه من  
 غسل الوقوف (و الغسل  
 لا طواف) اما دق  
 بطواف قدوم وافاضة  
 ووداع وبقية الاغسال  
 المسنونة مذكورة في  
 المطولات

اليدين وغير ذلك كدخول المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر (تقريباً) وهذا الغسل المذكور كاهما ينوي به السباجا الاغسل المهنون والمغنى عليه فيس في حقهما ان ينويا رفع الجنابة لقول الاطام الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أغشى عليه الا وأنزل وإذا اجتمعت كتيبة واحدة منها كما مر

(فصل) في بيان أحكام المسح على الخفين روى ابن المنذر عن الحسن البصري رضي الله عنه انه قال حدثني سبعون من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قولاً منه وقد لا من ثم قال بهض الخفيفة اخشى ان يكون انكاره فقرأ أي من أصله وهو رخصة ويرفع الحدث ويبيح الصلاة من غير حصر وهو من خصائص هذه الامة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم قال شيخنا البابي ولم يعلم في أي سنة شرع حتى ان جميع كتب الحديث ساكتة عن ذلك لكن قال شيخنا الشبراوي في بعض من جعلهم قراءة الجوف في قوله تعالى وارجلكم دليلاً على المسح ان مشروعيته كانت مع الوضوء فليلا الاسر فليراجع ثم رأيت في بعض شروح المنهاج مانعه ونزع أي المسح على الخفين في رجب السنة اقامة من الهجرة في عزوة تبوك ولود كره عقب الوضوء الكتاب أولى وأنسب لانه جزء منه والله راعى كونه مسجماً كالتيم فضعه اليه وقدمه عليه لكونه بالماء وسباني مانعه وهو مخصص في خمسة اطراف اطراف اول في احكامه والاطراف الثاني في كيفية والطرف الثالث في مدته والاطراف الرابع في شروطه والاطراف الخامس في قيمته قطع به المدة (قوله والمسح على الخفين) أي لا على احد مما ذكره من مذروغ لالاخرى اهله الا ان عدت الاخرى والخلف معروف به - خفاف ككتاب وخلف البعير جده اخذاف كقفل واقفال قاله في المصباح ويطلق الخلف على الثوبين وعلى احدهما واحتماد الاول لدفع ايها جواز المسح على احدهما وأشار بذلك الى امر اللام في الخلفين للجنس ويشمل ما اذا كانت لرجل واحدة بان قطعت الاخرى وبان كان له اثر من رجلين فقط به نفسه بل قال كانت كاهما اصلية وجب اللبس في الجميع أو اصلية وزائدة واشتبهت فكذلك أو اصلية وزائدة ولم تشبهه لكن على السمت وجب أيضا اللبس في الجميع فان لم تكن على السمت وجب اللبس في الاصل دون الزائد قال العلامة ابن قاسم الا ان توقف اللبس الاصل على لبس الزائد فيلبس في الزائد أيضاً (قوله جائز) أي يجوز العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافي انه يتبع واجباد اعماء قد يجب العدول اليه لقلة الماء مع لابس أو اضيق وقته عن الغسل أو لانه لا يجوز غير بني أولادراك عرفة أو نحو ذلك وقد يحرم العدول اليه لكونه مخصصاً مثلاً وقد يندب كان رغبته نفسه منه أو شئت فيه لمعارضة دليل أو لكونه ممن يقتدى به وسباني كونه مكروهاً فتأمل (قوله في الوضوء) أي ولو مندوباً لا عن غسل الرجلين وان لم تكن حاجة اليه (قوله لا في غسل الخ) الاولى قراءة غسل بالتثنية وجعل ما بعده بدلاً منه (قوله فلو اجنب) أي أو حاضاً أو نفست أو طاب منه غسل مندوب كغسل الجمعة مثلاً (قوله لم يجز) بضم أوله وسكون ثانيه (قوله أفضل من المسح الخ) في تعبيره بأفضل التفضيل اشعاراً بأنه لا يكون معصياً نعم ان رغبته نفسه عنه أو اطمأنت الى الغسل دونة أو نحو ذلك فهو أفضل من الغسل بل قيل يكرهه تركه حيث نذ كما يكره تكرار المسح عليه أرغله فتأمل (قوله به كمال الطهارة) أي بعد

(فصل) والمسح على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلو اجنب أو دميت رجليه فارد المسح بدنه عن غسل الرجلين لم يجز بل لا بد من الغسل وإن عرقه جاز أن يغسل الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لا احدهما فقط الا أن يكون فاقداً الاخرى (بثلاثة نبرائط أن يتدلى) أي انقص (ابسماء) كمال الطهارة) وهو غسل رجلاً وليس خذها ثم فعل بالآخرى كذلك

لم يكن ولو ابتداءً منهم، إذ ذلك الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل فقدم الخبز ٣٩ لم يجز المسيح (وأن يكونوا) أي الخلفاء

(سائر من لم يحل غسل القرض  
من القدمين) يكفهم ما ذلوا  
كانادون الكمين كالناس  
لم يكف المسح عليهم  
والمراد بالانزاع الحائل  
لأمانع الرطوبة وإن يكون  
الستر من أسفل ومن جوانب  
الحقن لامن أعلاه (وإن  
يكونا مما يمكن تتابع المني  
عليهما) التردد مسافرتي  
حوائجهم من سط وترحال  
ويؤخذ من كلام المصنف  
كوم ما قوبل ببحثه فإن  
تدور الماء ويشترط أيضا  
لها رتم ما ولو لم يس خفا فوق  
خف أشدة البرد فلا فاق  
كان الأعلى صالحا للمصح  
ون الأسفل صح المسح على  
الأعلى وإن كان الأسفل  
صالحا للمصح دون الأعلى  
فصح الأسفل صح أو الأعلى  
فوصل البال لا حذني صح  
إن قصد الأسفل أو مدهما  
مع الآخر قصد الأعلى فقط  
إن لم يقصدوا أحدهما مابل  
قصد المسح في الجملة اجزائي  
الاصح (ويصح التيميم يوما  
بيلة) (صح) (المسح ثلاثا  
أيام بليالين) المتصلة بهما  
سواء تقدمت أو تأخرت  
(وايتداء المادة) بحسب (من  
حين يحدث) أي من انقضاء  
الحادث الكائن (بمعد)  
تمام (لبس الحقن) لذن  
والهاتم معهما ان مسح مقيم

اتم الفـ لـ ولو ضوم والتم انة كان ولومع أحدهما ومسح الجيرة كذلك ان كانت (نرا  
 لم يكن) أى الا ان ينزع الارلى من موضع القدم ثم يرد هادى لوقطعت قبل نزعهما كنفه عن نزعهما  
 (قوله ولو ابتداء باسم ما الخ) هذه ايت من مفاد المتن فنامل (قوله قبل ومول الرجل) أى  
 الاولى أو الثانية (قوله الحائل) وهو ما يمنع تقوض الماء الصب الى الرجل لامن محل الخوض من لا  
 (قوله لا مانع الرتبة) أى فيكنى الزجاج ونحوه (قوله ومن جوانب الخشبن) أى بالمعنى الشامل  
 لا فاهما وعقب ما أو علاهما غير محل ادخال الرجل المشارة اليه بقوله لامن اعلاهما (قوله ما  
 يمكن تتابع المشى عليهما) أى يسهل المشى فيه ما تخرج ما به من فيه ذلك لثقل او تصديد رأس او  
 خشيعة او سعة أو ضيق ثم ان اتبع الضيق عن قرب لم يضرب قال العلامة طحاوى ومنه الواسع  
 اذا ضاق وأقره شيخنا ولو بدل المصنف انظة عليه ما به عليه لكان أوله وأوضح (قوله اتردد  
 مسافر الخ) افاديه أنه تعتبر في المقيم حاجات المسافر في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاثة  
 أيام فان كفى دونها كيوم وليلة صح المسح عليه فيها (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أى في  
 قوله بما يمكن تتابع المشى عليهما الخ وكذا من تفسير السائر بما ذكره الشارح كما مر في الاشارة  
 اليه (قوله بحيث ينعان نفوذ الماء) أى ماء الصب لا ماء المسح وأبى عنه ما عن قرب لامن بعد  
 (قوله وبشرط ان يضطرهما) أى وكذا طهارة ما تحت ما لا يكتفى بنجس ولا متنجس ولا ما تونق  
 نجاسة على الرجل ولا ما تحته جيرة واجبها المسح ثم لو كان عليه نجاسة فهو عنها مفسح منه  
 ما لا نجاسة عليه صح المسح ولا يضرب بل ان الماء الى النجاسة قال شيخنا وهذه الشروط معقولة  
 عند اللبس قال العلامة ابن قاسم أو عند أول المسح لاني كل مسح (تنبيه) هـ مكنت المصنف  
 عن كونهم احلايل لانه لا يشترط ذلك على الرجوع فيكنى المسح على الغصون ويرى اليد باج  
 الصفيق والمخض من ذهب أو فضة حيث يمكن المشى عليه ثم ان حرما لذاته ما كفى محرم  
 لانه ذر لم يكف المسح عليه ما (قوله ولو لبس خفاف فوق خف) وهو المعنى بالجر موقوف بضم اوله  
 فارسي معرب (قوله دون الاعلى) ليس قبله بل الحكيم كذلك ون كان الاعلى صالحا لاله المسح  
 لم يكن واحدا منهما صالحا لاله انهما كانهما (قوله او قصدهما) أى معا (نرا في ادصح) هو  
 المنة (قوله ويمسح المقيم) أى ولو عاصيا (قوله ويصح المسافر) أى سفر قصر كيا ياق (نرا ثلاثة  
 أيام) أى ولو ذهابا وايابا كما تقدم من سفره لغيره لانه الحاجة كيا ياق (قوله) وواتقدهت أو ناحت  
 أى سواء تقدمت ليلة كل يوم عليه أو تأخرت عنه فتجب الليلة الاخيرة هـ لانه انص عليه في  
 الحديث وبذلك فارق عدم حسب انما في شرط الخيار ثلاثة أيام ولو وجد الحدث في اثنا يوم أو ليلة  
 اعتبر قدر الماضي منها من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة (نرا وابتداء المدف بحسب) أى  
 أول المدة المحسوبة يكون من حين يحدث الخ (قوله من انقضاء الحدث) أى السابق بجميع  
 افراد وهذا ما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملى حسب ان  
 المذنب أول الحدث الذي شأه أن يقع باختياره وان وجد بغير اختياره وهو النوم والسكر  
 والامس والمس سواء انفردوا وحده أو اجتمع مع غيره (قوله ولا من وقت المسح الخ) لو أسقط لفظ  
 وقت لكان أولى لان مراده وجوده بالفعل لان وقت دخوله يعتبر في ابتداءاتها اما (قوله  
 والهاثم الخ) هو عطف خاص على العامى بدفعه فان انضم اليه عدم التزام طريق حتى راكب

ابتداء الحديث ولان وقت الجمع ولان ابتداء اللبس و ادعاه ببقائه والهاشمي

وإذا تم الحدث إذا أحدث ثم انقضت الحلة فلو بقي طهره الذي ليس عليه نجسه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح للنوافل فقط (فان مسح الشخص في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام قبل مضي يوم وليله (أن مسح مقسم) والواجب في مسح الخف ما يطاق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على سروقه ولا أسفله وإنما في مسحه أن يكون خطوه ما بين يفرج المسح بين أصابعه ولا يصحها (ويطال المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلافهما) أو خلع أحدهما أو الخلعاه

التماسه في خروجهم المعاصي في سورة فلا يضرب في المسح ان المدة ثلاثة أيام (قوله ودائم الحدث) أي وكذا من انضم إلى طهارته تيمم وهو ذاتي قيمة للمدة قبله (قوله فان مسح الشخص) أي لا يقيد كونه سافرا أو مقاما الموضع رجوع الشخص لا أحدهما أي مسح خفيه أو أحدهما على الرابع كما قاله شيخنا (قوله قبل مضي يوم وليله الخ) هو قبل مضي مسح خف أو سفر المراجعة كلام المصنف واخرج به ما لو مضى اليوم والليله قبل سفره فليس له المسح انراغ المدة ولو مضى له في السفر أكثر من يوم وليله ثم أقام فقتنع عليه المسح بمجرد إقامته وما لو سافر قبل مضي يوم وليله وقبل المسح ثم مسح فله أن يتم مدة سفره على المعتد (قوله إذا كان على ظاهر الخف) أي من أعلاه (شرأه شطوطا) أي في كره استيهابه وغسله وتلبسه لانه يعيبه قال العلامة الرمي ويؤخذ من قوله أنه لو كان من حديد أو خشب فإنه لا يكره قال شيخ شيخنا كالمسح لرمي ولا يندب فيه التجهيل وخالف العلامة ابن عبيد الحق كالخطيب فقال لا يندب فيه التجهيل (قوله ويطل المسح) أي يطل حكمه بقطع المدة بواحد مما ذكره فغير عن قطع المدة لازمه (قوله) وبهروض ما يوجب الغسل) أي أصالة لا غسل مندور مثلاً (خاتمة) قال في الاحياء من لا لبس الخف ان يفضله قبل لبسه لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك ولما ورد الله صلى الله عليه وسلم دعا بخدمته فلبس أحدهما ثم جاء غراب فاحتمل الآخر وروما أخرجت منه حية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى يتضم ما يورى الطيراني في الأوسط عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة أبعد المتي فأنطاق ذات يوم لحاجته تحت شجرة ثم نواها وأبس أحد خفيه فجاء طائر آخر فاحتمل الآخر فارتفع به ثم ألغاه فخرج منه أسود صالح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم إلى أعوذ بك من شر ما ينشئ على بطنه ومن شر ما ينشئ على رجله ومن شر ما ينشئ على أربع

(فصل في بيان أحكام التيمم) والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو على آخر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطريقاً طهوراً أي مطهراً وهو من خصائص هذه الامة أصراً هذه الحديث به وهو رخصة على الرابع وقيل عزية وقيل ان كان انقضاء المدة عزية والاف رخصة وفرض سنة أربع وقيل سنة وست وهو مخصص في ثلاثة أطراف الأطراف الأولى في أسبابه والأطراف الثاني في كيفية والطرف الثالث في أحكامه (قوله وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله) أي ليكون التيمم فيه من جميع البدن أو بجملة أعضاء الوضوء بخلاف الذي قبله والأول أن لب الممر (واعلم) أن هذا الكتاب لما كان ناليفه من الطائفة باملاثة عايم اختلقت نسخته كثير في التراجم والتقديم والتأخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك (قوله لغة المقصد) بقوله ليمت فلاناً وتيممته وتأممته وأتمته أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخديت منه تنفقون (قوله طاهر) أي طاهر (قوله عن وضوء أو غسل) أي ولو مندوبين (قوله أو غسل عضو) أي واجب فلا يتييم عن غسل عضو مندوب استئذ لا كتيممه عن غسل الكفين قبل المضمضة مثلاً (قوله بشرائط مخصوصة) فيه تعاليم الشرط كدخول الوقت على السبب كالتيمم من استعمل الماء وهو سبب التيمم

لو بقي طهره الذي ليس عليه نجسه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح للنوافل فقط (فان مسح الشخص في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام قبل مضي يوم وليله (أن مسح مقسم) والواجب في مسح الخف ما يطاق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على سروقه ولا أسفله وإنما في مسحه أن يكون خطوه ما بين يفرج المسح بين أصابعه ولا يصحها (ويطال المسح) على الخفين (بثلاثة أشياء بخلافهما) أو خلع أحدهما أو الخلعاه

(فصل في بيان أحكام التيمم) والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو على آخر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطريقاً طهوراً أي مطهراً وهو من خصائص هذه الامة أصراً هذه الحديث به وهو رخصة على الرابع وقيل عزية وقيل ان كان انقضاء المدة عزية والاف رخصة وفرض سنة أربع وقيل سنة وست وهو مخصص في ثلاثة أطراف الأطراف الأولى في أسبابه والأطراف الثاني في كيفية والطرف الثالث في أحكامه (قوله وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله) أي ليكون التيمم فيه من جميع البدن أو بجملة أعضاء الوضوء بخلاف الذي قبله والأول أن لب الممر (واعلم) أن هذا الكتاب لما كان ناليفه من الطائفة باملاثة عايم اختلقت نسخته كثير في التراجم والتقديم والتأخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك (قوله لغة المقصد) بقوله ليمت فلاناً وتيممته وتأممته وأتمته أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخديت منه تنفقون (قوله طاهر) أي طاهر (قوله عن وضوء أو غسل) أي ولو مندوبين (قوله أو غسل عضو) أي واجب فلا يتييم عن غسل عضو مندوب استئذ لا كتيممه عن غسل الكفين قبل المضمضة مثلاً (قوله بشرائط مخصوصة) فيه تعاليم الشرط كدخول الوقت على السبب كالتيمم من استعمل الماء وهو سبب التيمم

عن وضوء أو غسل أو غسل

والاسباب التي ذكرها اسباب لذلك السبب وقد عدها بعضهم كما صنف خمسة وسياتي الكلام  
على اوعدها التوروي ثلاثة فقد الماء والحاجة اليه والخوف من استعماله وعدها صاحب  
الطراز المذهب سبعة حيث قال يتيم لاحد اسباب سبعة كنت قد عاينتها في بيت مقرن فقلت  
يا سائل اسباب حمل تيم • هي سبعة بسماها اترناح  
فقد وخوف حاجة اضلاله • مرض يشق بيعة وجراح

وعدها شيخ الاسلام في تكملة رماحى وعشرين وكما اترجع الى سبب واحد وهو الهجر عن  
استعمال الماء حسا او شرعا (قوله وجود العذر) اي الهجر عن استعمال الماء فتأمل (قوله  
بقر) هو بيان للعذر الحسى وهو فقد الماء (قوله اذ مرض) هو بيان للعذر الشرعى وهو المنع  
من استعمال الماء بقول طبيب عدل انه يضر استعماله في جميع البدن او بعضه من حدوث  
مرض او دوا منه او شين فاحش في عضو ظاهر ذاتا او منفعة ويعمل هو بهاء ومهرقته لا يتجربته  
وقال العلامة الحلبى كابن حجر يعمل به اخصوصا مع عدم الطبيب العدل في محن يطالب منه  
الماء فيما ياتي ومن العذر الشرعى ان يجدها سببا للشرب من لافاته لا يجوز له الوضوء منها  
و يتيم (قوله دخول وقت الصلاة) اي فرضا او نفلا ان كان لها وقت والاقب فراغ الغسل في  
الميت وبارادة فعل الصلاة في الوضوء والامتناع بغير الكوفة في الكسوف وبارادة وجود  
تلاوة واسحرام واستخارة ونحو ذلك رخصة الجمعة كمالها وهكذا (قوله طاب الماء) اي ان  
لم يمتن فقد في محل يجب طلبه وهو يقع الاثم على المشهور ويحوز اسكانها ومن الطاب شراره  
يمن منه زمانا ومكانا (قوله او بين اذن له في طلبه) اي في الوقت او قبله ليطالب فيه او اطلق  
(قوله من رحله) وهو سكن الشخص من حجر او مدر او شعر او وبر ويحجم في الكثرة على رحل  
وفي القلة على ارحل و يطلق ايضا على ما يصعب من الاثاث (قوله ورفقته) بقرات الراى  
المنسوب بين اليه بالخط والتمال معاهما بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وطالبه ولو بان يتأدى  
فيهم من معاه ما يجوز فيه او يفتنه وهو قادر عليه لان السامع قد يكون بخلافه لا يسمع الا بفتنه  
(تنبيه) • لو ترك ما وصى به الى اولى الناس به فيقدم حقا الظاهر ان ثم الميت ثم ذوالنحاسة  
ثم الجاهل والنساء ثم الجنب ثم ذوالحدث ان كفى الماء للغسل والا صرف للمحدث (قوله فان  
كان منفردا الخ) كان الارلى اسقاطه لان ذلك المظن عام في المنفرد وغيره (قوله نظرحو اليه)  
يقال حو اليه وحوليه وحوله وحواله (قوله من الجهات الاربع) هو بيان لحواله فتأمل  
(قوله ان كان يستومن الارض) اي ولم يكن ثم مانع (قوله تردد قدر نظره) اي المعتدل وهو  
قدر غلوة السهم اي ثمانية رميته وهذا هو حد الغوث اسكونه اذ استغاث برفقته لا منزله  
انما قوله فالمراد من العبارات الثلاثة واحد ويشترط أمنه على نفس وعشوه ومنفعة ومال وان  
قل واستتم اص - واه كان ذلك له او غيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت وهذا كله  
عند تردده في وجود الماء في ذلك الحد فان تبين وجوده فيه لم يشترط الامن على خروج الوقت  
ولا الاختصاصات ولا المال الذي يجب بذله في الظهارة ولا مال الغير الذي لا يلزمه الذب عنه فان  
تردد في الماء فوق ذلك الى حد القرب وهو فوق ذلك الى نحو نصف فرسخ من رحله لم يجب طلبه  
مطابقا فان تبين وجوده فيه وجب طلبه ان آمن على غير اختصاص ومال يجب بذله في ما

قوله وبارادة فعل الخ اي فيما  
اذا كان منفردا والا بان  
كانوا جماعة فعند اجتماع  
الناس لها اه

احدها (وحرد العذر بقر  
او مرض) الثاني (دخول  
وقت الصلاة) فلا يصح  
التيم لها قبل دخول وقتها  
(و) الثالث (طلب الماء)  
بعد دخول الوقت بنفسه  
او بين اذن له في طلبه فيطلب  
الماء من رحله ورفقته فان  
كان منفردا نظرحو اليه  
من الجهات الاربع ان  
كان يستومن الارض فان  
كان فيها ارتجاع وانخفاض  
تردد قدر نظره



(و) الرابع (تعذر استعماله) أي الماء بأن يخاف من استعماله على ذهاب نفس أو منعة عضو ويدخل في الماء ذرعا لو كان بقر به ماء وخاف لو قصد على نفسه من سبع أو عدو أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (وإعوانه بعد الطلب) الخامس (التراب الطاهر) أي الطاهر وغير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنشئ ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (لغيره) فان خالطه حص أو رمل لم يجز وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكونه في الروضة واقتضى وجود ذلك ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار وخرج بقول المصنف التراب غيره كدورة ومصافة خرف وخرف باطاهر النجس وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أي (النماء) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية القرض

طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي لا يشترط ذلك وجمع العلامة الرمي بينهما بحمل كلام الرافعي على ما إذا كان في محل لا يستطاع فعل الصلاة بالتيمم فيه وكلام النووي على خلافه قال كان فوق ذلك ويسمى حذرا لم يجب عليه مطلقا (زفرع) لو خاف برد الماء ويجز عن تسخينه في الحال لكنه يعلم بوجود طيب في مكان لو ذهب إليه لا يرجع إلا بعد خروج الوقت فلا بد من إظهاره يجب عليه قصد الطيب ليضمن به الماء وان خرج الوقت قال العلامة ابن قاسم وهذا هو الذي استقر عليه كلام شيخنا الرمي (قوله والرابع تعذر استعماله الخ) هو بيان تعذر المرض السابق فتأمل (قوله أو منعة عضو) أي كالأو بعضا (قوله ويدخل في العذر الخ) لم يقل في التعذر لأن هذا عذر حسي ولو قال ومن العذر لكان أولى وأحسن لأنه ليس من عذر الشك ولا المرض (قوله ماله) فان بقربه (يحتل أن المراد بقربه كونه في حذ الفوت أو في حذ القرب وأنه عالم بوجوده أو ترد فيه وقدم لم حكمها فتأمل (قوله وإعوانه بعد الطلب) أي الحاجة إليه لأجل حيوان يحترم وهو ما لا يباح قتله كشر به أو شرب دابته أو رفقته أو بيعه ماؤنه وموته وهذا من التقيد الشرعي فله التيمم مع وجوده ولو قدمه على ما قبله لكان أولى وأنب وخارج باحترام غيره كالخرف والمرئ والرائي الحسن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام (قوله التراب الطاهر) أي أقوله تعالى في تيمموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا والمراد بالظاهر هنا الطهور وما يشمله (قوله لغبار) هو إيضاح لأن من شأن التراب أن يكون له غبار فتأمل (قوله فان خالطه حص) بكسر الحيم وفتحها أي حصيس أو جبر وكذا غيره من كل مخايط كدقيق (قوله أو رمل) أي ولو خالطه رمل (قوله لم يجز) أي وإن قل حيث كان الرمل ناعما ياتق بالهمل ويمنع من وصول التراب إلى العضو والألم بضرب عليه يجعل الخلاف المذكور وبذلك فارق الماء (قوله لكنه) أي النووي (قوله كدورة) أي بضم النون وهي الجبر المحرق قبل طيبه وقال في المسامح النورة حجر الكلس ثم غاب على أخلاط تصاف إلى الكلس من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله مصافة خرف) أي وهو الطين المخرق كالأواني ونحوها وفار في القاموس الخرف الجرار وكل ماشوي من الطين حتى صار خفرا وقال في المسامح الخرف الجرواقتصر عليه وقال في المسامح الخرف هو ما يقص من الأواني قبل طيبه وبعد طيبه يقال له خراف (قوله وخرج باطاهر النجس) أي والمتنجس (قوله وأما التراب المستعمل) أي في إزالة النجس كعسلات الكلب وأرغف أو في التيمم بعد من العضو (قوله وفرائضه) أي أركانها كما هو معلوم فتأمل (قوله أربعة أشياء) أي بل خمسة فيزاد على ما ذكره نقل التراب كما يأتي وهذا هو الذي في المنهاج وهو لمعة خلافا لما في لروضة من عدها سبعة يجعل التقيد والتراب ركنين فتأمل (قوله النية) أي دلها إعلان عند نقل التراب الأول وعند مسح الوجه وظاهر كلام الشارح إرادة هذا يدل النية الثانية ولا تنكفي نية التيمم ولا نية رفع الحدث والحزى الثانية الأصح - نية نقط ولها ثلاث مراتب أحدها نية استحبابية فرض الصلاة ولو لم ينددورة وثانيها نية استحبابية نقل الصلاة أو صلاة الجنازة وثالثها نية استحبابية استحبابية ما عدا ذلك كعبدة التلاوة وقراءة القرآن ومن المصنف ولم يندد ذلك ركنين الخليل فيستبج في كل مرتبة ما قبلها وما بعدهما نقط واعلم أن العاوي كالملة فرضا ونقلا وما خطبة الجمعة تعذر العلامة الرمي أنها

فان قوى التيمم النقل استباحها او الفرض فقط استباح معه النقل وصلاة الجنازة ايضا والنقل فقط لم يستبح معه الفرض وكذا الرنوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليد من غير واسدادة هذه النية الى مسح شيء من الوجه

ولو أحدث بعد نقل التراب لم يصح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض النسخ الى المرفقين ويكون مسحهما بضمير يتين واو وضع يده على تراب ناعم فعلق به اتراب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين - وانه تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو تركه الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط به ترتيب بالضرب بيديه دفعة على التراب ومسح يديه وجهه ويساره يمينه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليدين) من اليدين (على اليسرى) منها ما تقدمت عليه أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء وبقي للتيمم سنتن أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خلفه في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزاع الخصال فيها

• (فصل) •

(والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها (ما يبطل الوضوء) وسبق بيانها في

كصلايتها وعند العلامة ابن حجر كشيخ الاسلام انه يعمل فيه بالاحتياط فلا يصح بالتيمم لها فرضا ولا يجتمعها مع فرض ولو مثله او في شرح العلامة الرمي كاجنح جواز جمع الخطبتين بتيمم واحد وسياق بعض ذلك في كلامه فتأمل (قوله استباحها) أي الفرض والنقل ولو غير الفرض الذي نواه كالو تيمم صلاة تظهر مثله لم يصل - قد دخل وقت العصر فله أن يصلي به العصر (قوله لا يستباحها الفرض) أي الميق لا الكفاي (قوله ويجب قرن نية التيمم بالخ) هذا هو الركن الخامس المعبر عنه في عبارة بعضهم بالنقل فتأمل (قوله ينقل التراب للوجه) أي سواء كان بضرب أو لا فلا سدادة غير معتبرة والمراد بالنقل وجود النية - كونه التراب على اليدين قبل مسح الوجه به فتأمل (قوله بل ينقل غيره الخ) مرجوح والراجح أنه لا يتعين نقل تراب غيره بل يصح أن يتيمم به بشرط أن يجد الخبث فيل المسح ويكون هذا انقلابا جديدا كونه نقل من أهوا (قوله مسح الوجه) أي الذي يجب غسله في الوضوء وكذا اليدين ولا يجب إيصال التراب الى باطن الشبه ولو خفف ما أو نادى بل ولا يتب ما قبله من الشقة بخلاف الالة (قوله مع المرفقين الخ) أشار به للرد على الامام مالك رضي الله عنه القائل بعدم وجوب مسح المرفقين فتأمل (قوله بضمير يتين) أي تيممين كما أشار إليه بقوله ولو وضع يده الخ وكل ما صحبته النية اول مرة بعد نقلة واحدة ولو بقدر خرفة واحدة فلو مسح به وجهه وبديه وجب نقلة أخرى يصح به اجزا من إحدى يديه ولو أصبعها واحدا (قوله ولو تركه الترتيب لم يصح) أي لم يحجب له مسح اليدين فيعيدهما وأما مسح الوجه فصحيح كما صرف الوضوء (قولا) وأما أخذ التراب للوجه الخ أي استمرار مسح الوجه وبعض اليدين في نقلة واحدة لا يضرك كما مر (قوله جاز) أي ويحتاج الى نقلة أخرى لمسح اليد الباقية (تنبيه) - مكتوعان الفصد لانه في ضمن النقل المذاكر للنية وأما قصد العضو فلا يعتبر خلافا للاقوال (قوله وتقديم أعلى الوجه على أسفله) هذا ليس من مدخول كلام المصنف فكان ذكرها بعد أولى وأنسب ويتبد في هذه الغرة والتجديد وكل ما يطالب في الوضوء الا ان شئت (قوله والموالة) أي كافي الوضوء بتقدير التراب ما وجب الموالة في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه (قوله فيجب نزاع الخصال فيها) نعم انفس بحيث يصل الغبار لما تقتضيه بالنزع لم يجب لكن يسن كما هو ظاهر ويتبد بتخفيف التراب قبل المسح ولو يتنفسه من اليدين ومنه اقربق أصابعه في كل ضربة لانه أبلغ في اثاره الغبار وتخليلها ان فرق في الضربة بين أوفى الثانية فقط والاوجب التخليل ومنها أن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه ومنه الوجه القبلي قال النووي وينبغي من التيمم أن يبتدئ به من الأسفل ومنه غير ذلك (فصل في بيان أحكام ما يبطل به التيمم) - بالما في الشامل لعدم الاعتقاد (قوله بطل تيممه) نعم لو تيمم الجانب ثم أحدث بطل تيممه بالنسبة للحدث الأصغر دون الأكبر فيحرم عليه ما يحرم على المحدث فقط ويبقى تيممه عن الحدث الأكبر حتى يطارأ ما يبطله قال النووي ولا يصرف انما جنب بإباح له قراءة القرآن والمكث في المسجد دون الصلاة ومسح المصحف والطواف الا هذا (قوله رؤية الماء) أي العلم بوجوده وان ضاق الوقت والمراد بالعلم ما يشتمل على التردد فيه حيث كان في محل يجب طلبه منه ابتداء (قوله في غير وقت الصلاة) أي فرضا ونقلا والمراد في غير وقت التيمم بيا أن كان قبل غمام لراه من أكبر وخرج بالصلاة غيرها كقراءة

أسباب الحدث في كان تيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فن تيمم

افسد الماء ثم رأى الماء أو نوره قبل ١٤ دونه في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة لا يسقط فرضها

بالتيمم كصلاة مقبولة بطلت في الحال أو بما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة ما فرغ فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو نزلوا وان كان تيمم الشخص لم يضر ونحوه ثم رأى الماء فلا اثر لرويته بل تيممه بان يجاله (و) الثالثة (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع من استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وغسل اصبع ولا ترتيب بينهما للجنب وأما المحدث فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو والليل وان كان على العضو ساتر فخبركم مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبائر) جمع جبيرة بفتح الجيم وهي خشاب أو قصب قوي وتشد على موضع الكسر ليصلهم (يسمى عاليا) بالماء ان لم يمكن نزولها لطرف ضرر عما سبق (ويتيمم) صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي) لاعادة عليه ان كان وضعها الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والاعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجبائر يقتضي عدم الفرق اي بين أعضاء التيمم وغيرها

وذ كرو ونحوه ان يبطل التيمم في الرؤية ونحوها لعدم ارتباط بعضها ببعض بخلاف الصلاة (تنبيه) قال في الجواهر لو قال واحد بجمع تيمموا اي كانوا تيمموا بجمع التيمم الماء أو ربه لكم وقبلوه وهو يمكن احدهم فقط بطل تيمم الكل انتهى قال العلامة ابن قاسم والظاهر عدم توقف البطلان على القبول (قوله افسد الماء الخ) اشار به الى أن الكلام في الفقد الحسي لا النسيجي كما سيذكره فتأمل (قوله أو نوره الخ) اي وان زال سر يعا ومنه رؤية السراب وهو ما يرى كأنه ماء أو رؤية نجاسة مطبقة بقربه أو رؤية ركب طلع أو سحاب أو سمع من يقول عندى ماء وان أعقبه بقوله نجس أو غيب (قوله بطل تيممه) ثم ان افترق وجوده عنافع كعطش أو سبغ لم يبطل تيممه (قوله بعد دخوله فيها) اي بان رأى الماء بعد تمام الرأى من أكبر لم تبطل لكن قطعها بالماء أفضل ان اتسع الوقت (قوله كصلاة مقبولة الخ) انما عبر به لان الغالب في الاقامة وجود الماء المراد كصلاة يجعل يغاب فيه وجود الماء اذ الفائدة في انقضاءها لوجوب اعادة (قوله بطلت في الحال) اي في وجود الماء في تيممه لانه لا يبطأها اصطفا (قوله كصلاة مسافر الخ) انما عبر به جريا على الغالب من فقه المسافر في السفر فالمراد كصلاة يجعل لا يغاب فيه وجود الماء لانه شرع في المقصود (قوله الردة) اي لان التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعد ولا في اثباته فان عاد الى الاسلام بنى على ما فعله منه ان كان بنية جديدة لانهم قطعوا النية الاولى (قوله وذا امتنع شرعا) اي سقط وجوب استعمال الماء في الفقد الشرعي او حرم استعماله فيه (قوله في عضو) اي سواء انشردا وتعدد (قوله فان لم يكن عليه) اي على العضو اي على محل العلة منه وان تعدد (قوله وجب التيمم) اي عن محل العلة (قوله وغسل الصحيح) اي وبما طاف في غسل الجوارر العلة (قوله ولا ترتيب بينهما) لكن الاولى تقديم الغراب ليزيل الماء اثره (قوله وقت دخول غسل العضو الغليل) اي ولا ترتيب بين التيمم عن عليه وغسل صحيحه والاولى تقديم التيمم كما مر ويجب تعدد التيمم بعدد الاعضاء ان وجب فيها الترتيب كالوجه واليد والرجل وان لم يجب كاليد اليمنى مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال الماء في عضو من مرتبين أو أكثر كفى تيمم واحد عن جميع نوات (قوله جمع جبيرة الخ) سميت بذلك تفاقولا ليجبر الكسر كما سميت المفاصلة من منع انما هلكة تفاقولا لانها فوزر النجاسة منها او حاصل ما وقع منه اذ لم يكن ثم ساتر وجب عليه امر ان يغسل الصحيح والتيمم عن الجسور ولا اعادته طاعة واذا كان ثم ساتر ولم يكن في أعضاء التيمم ولم يأخذ من الصحيح شيئا فلا اعادته ايضا وكذا الاعادة فيما لو كان في غير أعضاء التيمم وأخذ بقدر الاستسكان ووضع على طهر والابان كانت في أعضاء التيمم أو في غيرها ولم تكن على طهر أو كانت على طهر وأخذت زيادة على قدر الاستسكان وجبت الاعادة في هذه الصور الثلاث بخلاف الصورة الستة الثلاثة لاعادة فيها وثلاثة فيما لاعادة (قوله وهي) اي الجبيرة التي هي أحد الجبائر فتأمل (قوله يسبح عاليا) اي على جميعها ان أخذت من الصحيح شيئا ولا يلزم منه او وقع عما أخذته منه (قوله ويتيمم صاحب الجبائر) اي ويغسل الصحيح ان كان (قوله على طهر) اي من الحدين الاصغر والا كبريق وضعها كذلك وطرا حدث أصغر أو أكبر لا يضر طهره (قوله وهذا الخ) هو المقتدر (قوله لكنه قال الخ) مرجوح (قوله ويشترط في الجبيرة) اي لعدم الاعادة فيما ذكره فان أخذت زيادة على ذلك

والاصوق والعصاية والمرهم ونحوها على الجرح كالخبيثة (ويقيم لكل فريضة) ومنذورة فلا ٤٥ يجمع بين صلاتي فرض بينهم

واحد ولا بين طوافين ولا  
بين صلاة وطواف ولا بين  
جمعة وخطبتها والمرأة  
اذا نيمت لم تكن الحائض  
ان تقوله صراحا وتجمع بينه  
وبين صلاة قبل ان يتيقن قوله  
(ويصلي بغير واحد ما شاء  
من التوافل) ساقط من  
بعض نسخ المتن

هـ (فصل) هـ في بيان  
النجاسات وازالتها

وهذا الفصل مذكور  
في بعض النسخ قبل  
كتاب الصلاة والنجاسة  
المستقرة شرعا كل حين حرم  
تناولها على الإطلاق حالة  
الاختيار مع سهولة التمييز  
لحرمتها ولا استثناء لها  
ولا اضرها في بدن العقل  
ودخول في الاطعمة وقابل  
النجاسة وكثير ما يخرج  
بالاختيار الضرورة فقام التبع  
تناول النجاسة وبسبب  
الاعتناء كل الدود الميتة في  
جيب أو قفا كهة ونحو ذلك  
وتخرج بقوله لغيره من اجتناب  
الادوي وبدمه من اجتناب  
المسقى ونحوه وبقي النمر  
الطير والنباتات المصريضة  
أو عقل ثم ذكر النجاسة  
ضابطا للنجس الخارج من  
القبيل والذرية بقوله (وكل  
مائع يخرج من اسنين  
نجس) هو مائع بالخارج  
المعتاد كالبول والدم

وجبت الاعادة طاقا (قوله ونحوها) أي كتراب التصق على الجراحة أو دم تجمد عليها (قوله  
ويقيم لكل فريضة) أي من الصلاة والطواف وخطبة الجمعة فقط وعطف المذورة منتهاهما  
من عطف الخاص على العام لان من ذور غيرها كنهله كما مر (قوله ولا بين طوافين الخ) نعم من نيم  
لطواف فرضا ولم يطف به له أن يصلي به فرضا ونفلا من نيم طواف نفلا له أن يصلي به نفلا  
فرضا ومن نيم خطبة جمعة ولم يخطب على له أن يصلي به الجمعة أو لا مشى العلامة بن جبر كشخ  
الاسلام على أنه انفس لذلك لان الخطبة تدرك الصلاة وخاتمة ما لا علامة الرمي واعتقد أن له ان  
يصلي به الجمعة أو غيرها لان الخطبة بمنزلة ركعتين (قوله وتجمع بينه وبين صلاة الخ) مرجوح  
والرابع كقوله بعض شيوخنا أنه يمتنع عليها اذا نيمت لم تكن الحائض صلاة النافلة فضلا عن  
الفريضة فضلا عن الجمع بينهما انتهى أقول ويمكن تصحيح كلام الشارح بان قوله وتجمع بينه  
وبين صلاة الخ أي بان نيم بقصد الصلاة وتصل به ثم تمكن حملها به فكون في كلامه حذف  
ليصح بتقديره وهذا ما منع في كلامه م بل هو من دلالة الاقتضاء بان يكون في الكلام شيء  
محذوف يجب تقديره لصحة الكلام فهذه صورة الجمع بين الصلاة والنكاح وحده على هذا أولى  
من تضمينه

هـ (فصل في بيان أحكام النجاسة) هـ النجاسة وهي ما لا تجوز حمل - تناول موجب اجتنابه كانه دار  
حكيمية تخرج به النجاسة المعتبرة ويقال لها الحكيمية ايضا وهي ما يتجاوز ذلك كالثني فانه يجاوز  
حكمه من محل خروجه الى جميع البدن وكذلك فيما هو حقيقة النجاسة الوصف القائم  
بالحمل الملقى لا عين النجاسة مع توسط وطوبى من أحد الجانبين ونطاق ايضا على نفس العين  
النجاسة وهو المراد هنا ويقال لكل من ماسة قد ذكر عاين مع من جهة الصلاة حيث لا مريض  
أي يجوز كن لم يجد الطهورين وصل على وعليه نجاسة (قوله والنجاسة) أي باعتبار العين (قوله  
أمة المستقرة) أي ولو ظاهرها كايصاق والقاط والمقي (قوله كل عين الخ) قال شيخنا ادخال كل في  
التعريف لشمول جميع الافراد والقيود المذكورة بعضها لادخال وبعضها لالاخراج كما يوضحه  
عما ذكره فتأمل (قوله حرم تناولها) أي كالأوتير باوغيرهما لان تناول يشمل ذلك (قوله  
لا طهرتها) أي احترامها قال شيخنا وهذا التعريف خلاصته غالب المطولات فذكره هنا غير  
لائق به في المختصر (قوله ودخل في الاطلاق الخ) أي ودخل تحت قوله على الاطلاق ما يحرم قليله  
وكثيره دون ما يباح قليله كنحو الحشيشة مثلا تمامه (قوله ضابط للنجس الخ) قال شيخنا في  
جعل ذلك من الضوابط بحث ظاهر فراجع (قوله من السبيبان) أي أو من أحدهما يخرج بذلك  
بقية المناقذ وكان المناسب للشارح ذكرها فاجاز من طاهر الا اني اواصل الى المدة وان  
عادسالا لم يتغير ما عدا المتصلب الا في الماء الخارج من فم النائم طاهر الا ان علم أنه من المعدة  
كأن خرج منقبا بصرة (قوله والقاط) ما حوذا من قاطي غوطا انزل وهو اسم لفضله الادوي  
ومثله العذرة الا أن القاط يشمل البول كما قاله الجلال السيوطي ثم ان العذرة والروث مترادفان  
وقال النووي العذرة مختصة بالادوي والروث بالاعم (قوله ويخرج مما شاع الخ) مفهوم  
هذا الملقظ فيه تفصيل فهو أول من حرم النجاسة الاخرى ولفظ الماضي أولى من المضارع  
هـ (قاعدة) هـ الحيوان الخارج من فرج الادوي بسبب طرية الكلب طاهر ولا يجب بخروجه

وبالنادر كادهم والقيح (الا المني) من ادوي ارجوان غير كلب وخنزير وما تولدتم ما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ونحوه

على لانه بمنزلة الدود الخارج (قوله الدود) اي وكذا اليسر ولومن غير ما كوله والابن من  
 ما كوله ومثله الحماة المشهورة ان لم يخبر بانعادها من البول طيبا من عدلان كما مر (قوله  
 لا تحمله المعدة) او قال لم تحمله المعدة لكان اولي وانسب ان المراد ما تقع احالته بالفعل كعظم زل  
 عقب بانه لا وحسوة كدلا وحسب لوزرع انبت ويضر لو حضم افوخ وخرج بقوله متصاب  
 نحو طم وطعام لم ينفخ فيه نجس ولا يجب تسبيح الفخرج منه لو كان من مغلظ قال شيخنا  
 وشاف العلامة لرمل في هذه كانه عنه شيخنا السكن الذي في شرحه خلافه (قوله ولو كان من  
 ما كوله اللحم) اي خلا فالادام ما لا رضى الله تعالى عنه ولو قال ولو كان من ما كوله لحم او  
 مما لا يسل دمه كالقمل والبق والذباب لكان اولي (قوله واجب) اي خورا ان عصى بالتجسس  
 كان لطمح المالك بدينه بشئ منها بلا حاجة خروجا من المعصية والا كان آصابه بالاقدار ولومن  
 مغلظ خلا فالزركشي اومن نحو قصدا ووطء معصاة ولو في حال جريان الدم فلا يجب فوراني  
 ذلك او ليس فواجب تجسس او عرق فيه فيجب عند ارادة نحو الصلاة بخلاف الغسل من الجلبا بة فانه  
 لا يجب على الفور وان حصلت الجنابة من زنا والفرق بينهما ما اتفقا المعصية في الجنابة بخلاف  
 الجنابة (تنبيه) فضلانته صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به البغوي وصحة القاضي وهو  
 المعتمد خلا فالما في الشرح الصغير لان بركة الحبشية رضى الله تعالى عنه اشربت بوله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لها ان تلج النار بطنك صحة الدار قطن وكذا فضلات بقية الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام بناء على انهم ينمي اصيل الله عليه وسلم كما قاله الزركشي لانه الاتق بكراماتهم ونازعه  
 في ذلك الجورجى (قوله ان كانت مشاهدة) قال شيخنا صوابه ان كانت محسوسة ايشمل الطعم  
 واللون والريح لان المراد بها مقابل الحكمية كما يذ كونه بدانتهمى اقول ويمكن الجواب  
 بان مراد الشارع بقوله ان كانت مشاهدة كونه محسوسة بدليل مقابلاتها بالحكمية فلا  
 اعتراض (قوله بزوال عينها) اي جرمها (قوله ومحاولة زوال اوصافها) اي ولو بنحو صابون او  
 اشنان فيجب ان توقف زوال الطعم عليه قال شيخنا حيث كان يبرأ ويعتبر بكونه فاضلا عما  
 يعتبر في النظر وكذا يقال فيما لو بقي اللون والريح معا في محل واحد من نجاسة واحدة ويجوز  
 استعماله في الغسل الا يذ في غل الا يذ بقدر الحاجة لجران العادة به (قوله ضر) اي لم يضر  
 عنه نعم ان تذكر زواله عنى عنه مادام العسر ويجب زواله اذا سهل ولا يجب اعادته ما سلاه  
 على المعتمد (قوله اولون ادرج) فان بقيه معا في محل واحد من نجاسة واحدة فكما مر في بقائه  
 الطعم (قوله فيمكن ابراء الماء على المتجسس منها) ومن ذلك السكن اذا اجبت في النار ثم سقيت  
 ماء نجسا والحب اذا وقع في البول حتى نتفخ واللحم اذا طبخ يول فيطهر باطنها ايضا بصب الماء  
 على ظاهرها (قوله من لا بوال) او قال عن غسل الا بوال لكان اولي واحسن (قوله الا بوال  
 الصبي الذي لم ياكل الطعام) محله اذا كان دون الحوائن اما اذا كان ذوقهما فلا بد من الغسل  
 وان لم ياكل مطلقا (قوله على جهة التغذية) اي فلا يمنع الرش فحسبك بتموضعه ولا تناوله  
 السدوف ونحوه لا صلاح (قوله برش الماء عليه) اي بعد زوال اوصافه قبل الرش او معه  
 ومنه اوطوبة محل بوله فلا بد من عصره او جفافه والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ام قيس  
 انما اجابت بانه لا يصير لها كل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه

الدود وكل متصاب لم تحمله  
 المعدة فليس تجسس بل هو  
 متجسس بظاهره بالغسل وفي  
 بعض النسخ وكل ما يخرج  
 بالظن المضارع واسقاط  
 مانع (وغسل جميع الا بوال  
 والاروات) ولو كان من  
 ما كوله اللحم (واجب)  
 وكيفية غسلي النجاسة ان  
 كانت مشاهدة بالعين وهي  
 المسماة بالعينية تكون  
 بزوال عينها ومحاولة زوال  
 اوصافها من طم او لون  
 ادرج فان بقي طعم النجاسة  
 ذمرا ولون ادرج عسر  
 زواله لم يضر وان كانت  
 النجاسة غير مشاهدة وهي  
 المسماة بالحكمية فيمكن  
 جري الماء على المتجسس بها  
 واوصافه واحدة ثم استغنى  
 المصنف من الا بوال قوله  
 (الابول الصبي الذي لم ياكل  
 الطعام) اي لم يتناول  
 ما كولا ولا مشروبا على  
 جهة التغذية (فانه) ي  
 بول الصبي (يطهر برش  
 الماء عليه)



ولا يشترط في الرض سبلان الماء فان كل الصبي الطعم على جهة التغذي غير لوله قطعا لهذا ونخرج بالصبي الصبيته والله اعلم

في غسل من يواه أو يشترط  
في غسل المتنجس وورود الماء  
عليه أن كان قلبه لا فأن  
عكس لم يطهر أما الماء  
الكثير فلا فرق بين كون  
المتنجس واردا أو موردا  
(ولا يعني عن شيء من  
النجاسات إلا اليسير من  
من الدم والقيح) فيه في  
عنه في ثوب أو بدن ونصح  
المسألة هذه (و) إلا  
(ما) أي شيء (لأنفس  
له سائلة) كذياب وغل (إذا  
وقع في الأنا ومات فيه فإنه  
لا ينفسه) وفي بعض النسخ  
إذا مات في الأنا وأفهم  
قوله وقع أي بنفسه أنه لو  
طرح ما لأنفس له سائلة في  
المائع ثم وهو ما جزم به  
الراعي في الشرح الصغير  
ولم يتعرض لهذه المسألة  
في الكبير وإذا كثرت ميتة  
ما لأنفس له سائلة وغسرت  
ما وقعت فيه نجسته وإذا  
نشأت عنه الميتة من المائع  
كدورخل وفاكهة لم تنجسه  
قطعا ويستثنى مع ما ذكر  
هنا ما سأل عنه كورقة في  
البسوطات سبق بعضها في  
كتاب الطهارة (والحيوان  
كله طاهر إلا الكلب  
الخنزير وما تولد منهما أو  
من أحدهما)

قد عاصى الله عليه وسلم بما فتنه ولم يغفر له وخبر الترمذي يغسل من بول البطار به ويرش من  
بول العبي وقديال في حجره صلى الله عليه وسلم أطقال ستة نظمها بعضهم فقال  
قديال في حجر النبي أطقال • حسن حسين ابن الزبير بالوا  
• كذا سليمان بن هشام • وابن أم قيس جاء في الختام  
قال في شرح مسلم وفي هذا الحديث ثوب حسن المعاشرة والمالين والتواضع والرفق بالصغار  
وغيرهم (قوله ولا يشترط في الرش الخ) لو قال من غير سيلان المكان أولى اذ ومع السيلان  
غسل (قوله على جهة التفضي) أي ولو مرة فقط وان عاد الى المين ولو ابن مغلق ولا يشترط  
المصر حيث طهر المحل ومنه تجفيف نحو بلاط من ماء صب عليه بعد زوال الاوصاف (قوله  
وخرج بالعبي الصبية الخ) والفرق بينهم ما ان بول العبي ارق من بولها فلا يلصق بالمحل اصوي  
بواها والانتلاف بصلها أكثر خفف فيه بخلاف الصبية وأيضاً أصل خلقه من ماء رطب  
وخلقها من لحم ودم لان حواء خلقت من ضلع آدم القصيرى كبروا ابن ماجه في سننه عن  
الامام الشافعي رضي الله عنه وقيل لما كان بلوغ الصبي عانع طاهر وهو المني وبلوغها بما عانع  
كذلك ونجس وهو الحيض جازان يفتقر الى حكم طهارة البول كما قاله الماوردي والحق بها  
الثاني (قوله فان عكس لم يطهر) والحكم في الفسالة أنها لا تكون طاهرة الا بشرط أسدها  
أن لا تتغير والثاني أن لا يزيد وزنها والثالث أن يطهر المحل والرابع أن يكون الماء وردا  
لامورود (قوله الا البسيم) أي عرفا (قوله من الدم والقبح) من الشخص نفسه أو من غيره ما لم  
يختلط بأجنبي ولو طاهر وخرج بالدمير الكثير من القبح فان كان من الشخص نفسه ولم يكن  
بفعله كعصر ولم يختلط بأجنبي ولم يجاوز عمله عن نفسه والا فلا وكالقبح الصديد وما يخرج من  
النفطات والدمامل والجروح ونحوها ودم البراغيث وونيم الذباب ثم لا يفتي في شيء من ذلك  
من مغلق مطابقا (قوله أي شيء) هو بالجرى ان لما الجرورة المحل بالعطف على اليه الجرير على  
البدلية من شيء والجر على البدلية أرجح من النصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله (قوله لا  
نفس له سائله) أي لادم له سائل عند شق عضو منه كما هو (قوله وغل) هو الميم جمع غلة وجمع الجح  
غمال وهو من أعظم الحيوان حيلة في طاب الرزق ومن بهيب امرأته اذا وجد شيئا وان قل أنذر  
الباقيين له ويحتمل كونه في زمن الصيف لاشتماء واذا خاف منه العفن أخرجه الى ظاهر الارض  
وقصه ليشمس وليس في الحيوان ما يحمل أثقل منه الا الثعل والبهير (قوله في الاناء) أي لذي فيه  
ماء ومائع (قوله وأفهم قوله الخ) فيه نظرون لا يستقيم لان كلامه في رقرعه قبل موته والطرح  
فيه كالتوقع وانما المضر طرحة بعده وانه لا يرجع كما هو (قوله واذا كثرت الخ) قد تنقضت هذه  
في المياه (قوله الا الكلب والخنزير الخ) قد تقدم في الماء أيضا وكذلك الجاء طاهر الا  
المسكرو وقد أشار اللاحقيني الى ضبط ما في هذا الباب بقوله لا يجتمع ما في الكون اما جاداء حيوان  
والمراد بالجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جرح حيوان ولا منقصة من حيوان  
فالحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وفرع كل منه ما وجد طاهر الا المسكرو وأصل كل  
حيوان وهو المني والعاقلة والمضغة تابع لحيوانه طهارة طهارة وجباسة وجر الحيوان كينته كذلك  
والمنقصة عن الحيوان النجس نجس مطلقا وعن الطاهر ان كان وشما كالعرق والريق

ونحوهما فظاهر أو عماله استحال في الباطن فنجس كالبول والغائط إلا ما استثنى كاللبن إن كان  
 من ما كره غير آدمي أو من آدمي رأما البيض فظاهر مطلقا (قوله مع حيوان طاهر الخ) عمل  
 المتولد بينه وبين كره آدمي فإن كان على غير صورة الآدمي فنجس مطلقا أو على صورة الآدمي  
 فقال العلامة الرملي كوالده بظاهره لكن جهة الأحكام مختلفة وكان قياس كونه طاهرا  
 نبوت جميع الأحكام له كالأدمين وقال العلامة ابن حجر وهو نجس معه وعننه ومن أراد قصر  
 ما في هذا الباب فعليه برسالته المشهورة في أحكام المتولد (قوله والميتة كلها نجسة الخ) قد  
 تقدم معنى الميتة وما ألحق بالآدمي عقب الطهارة فراجع (قوله فأنما طاهرة) أي أقوله صلى  
 الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أسماك والجراد والكلب والطيال والمراذيل ملك  
 حيوان البحر الذي لا يعيش خارجه وإن لم يكن على الصورة المشهورة والدليل على طهارة  
 الآدمي قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم إذ قضيت السمكة أن لا يحكم نجاسته بالموت سواء المسلم  
 وغيره وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد أو اجتماعهم كالتنجس  
 لانتجاسة الأبدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأدي في المسجد وأما نجاسة الحائض  
 لا تنجس وأما ما كان من المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا تجري على الغالب (قوله ويغسل الأنا من  
 ولوغ الكلب) أي وجوب أن أيد استعمله مع وجود رطوبة قال العلامة ابن قاسم وكان  
 يخصص الأنا والولوغ بالذكري للبرك بلفظ الحديث انتهى فغير الأنا وغير الولوغ من فضلاته  
 مثلهما (قوله بما طهور) أي لا يتنجس ولا يستعمل كما مر (قوله أحدها) أي ولوا الأربعة  
 والأولى أولى (قوله مصحوبة بالتراب) أي بمزوجة به سواء من جهتها خارج الأنا المتنجس أو وضع  
 فيه الماء أو لا أو التراب أو لا على الرابع لكن المزج خارج الأنا أولى (قوله الطهور) ومنه  
 الطاهر ويجزى أيضا الرمل الغاعم الذي له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث  
 كدر الماء وأما التراب المتغير بنحو دخل فيجزي أيضا حيث لم يغير الماء طهرا أولونا أو ينجس هذه  
 المسئلة تناقض حكم التيمم (فائدة) لو غسل كلب داخل حمام مثلا لم يفسد تطهيره واستقر  
 الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصره وفوطه فبقين  
 أصابة ثبوت من ذلك فنجس والأظواهر لا لا تنجس بالشك وبطهر الحمام برور الماء عليه  
 سبع مرات أحدها بطنل لأنه يحصل به الترتيب كما مر ولو وضعت مديحة تحت أنفه من عليه ذلك  
 ولو بوسادة الطين الذي في نعال داخله لم ينجس بنجاسته والحمام مثال بلى وكذا كل مكان  
 تنجس واحقه تطهيره (قوله وإذا لم تزل عين النجاسة الخ) كذا في بعض عبارات غيره من  
 المؤلفين وفي بعضها أنهم إذا زلوا ببت من نجاسة ببت ما قال العلامة ابن قاسم فيجعل الأول  
 على العين التي هي الحرم والثاني على الوضوء انتهى وخبرنا في ذلك ما عارض بينهم ولو تطاير من  
 الفضلات ثبوت إلى غير المفسد ولله حكم المفسول فالمتطير من الفضلة الأولى يغسل سبعا بلا  
 ترطيب أن ترب فيه أو الأفلاد من الترتيب وهكذا كل واحدة يغسل المتطير من أبعدها بقى  
 من الفضلات مع الترتيب أن لم يسبق ترطيب فان تطاير من المجموع ثبوت يغسل منه سبعا بلا  
 ترطيب أن ترب في الأولى والأفلاد من من الترتيب (قوله والأرض الترابية) أي ما على التراب  
 ولو من هبوب الريح أو كان ترابها نجسا على المعقد عند العلامة الرملي (قوله لا ينجس التراب

مع حيوان طاهر وعبارته  
 تسدق بطهارة الدود  
 المتولد من النجاسة وهو  
 كذلك (وأنيسة كلها نجسة  
 إلا السمك والجراد والآدمي)  
 وفي بعض النسخ وابن آدم  
 أي ميتة كل من ساقها  
 طاهرة (ويغسل الأنا من  
 ولوغ الكلب والخنزير  
 سبع مرات) بما طهور  
 (أحدها) مصحوبة  
 (بالتراب الطهور) يوم الحبل  
 المتنجس فإن كان المتنجس  
 بما ذكر في ما يار كدر كثر  
 من سبع مرات عليه  
 بلا ترطيب وإذا لم تزل عين  
 النجاسة المكبية لا ببت  
 غلات من لا حبت كلها  
 غسل واحدة والأرض  
 الترابية لا ينجس التراب

فما على الاصح (وبغسل  
 من سائر) أي باقي (النجاسات  
 مرة واحدة) وفي بعض  
 النسخ مرة (تأتي عليه  
 والثلاث) وفي بعض النسخ  
 والثلاثة بالتاء (أفضل) وأعلم  
 ان غسالة النجاسة بعد طهارة  
 الحبل المغسول طاهرة وان  
 انقصاص غير متغيرة ولم يزد  
 وزنها به بعد انفصالها  
 عما كان به اعتبارا مقداره  
 ما يشربه المفسول من الماء  
 هذا ان لم يباغ قلته فان  
 باغتم ما فالشرط عدم التغير  
 ولما فرغ المصنف مما يطهر  
 بالغسل شرع فيما يطهر  
 بالاستحالة وهي انقلاب  
 شيء من صفة الى صفة  
 أخرى فقال (واذا تخللت  
 الخمرة) وهي المخذنة من ماء  
 العنب مخمرة كانت الخمرة  
 أولا ومعنى تخللت صارت  
 خلا وكانت صيرورتها خلا  
 (بتفصا طهرت) وكذلك  
 تخللت بتقلها من نفس الى  
 ظل وعكس (وان) لم تتصل  
 الخمرة بتفصا بل (خللت  
 بطرح شيء) فبحا (لم تطهر)  
 واذا طهرت الخمرة طهرت ذرها  
 تبعها

فيها) اذ لا معنى لتتربب التراب قال العلامة ابن قدام ولو انقل من سائر الى غيرهما فان اراد  
 تطهير المقتل لم يتجلى فيه أو المنتقل اليه فلا بد من تعريبه انتهى أقول وحينئذ يصح على هذا  
 ما يفهم المتناقض في عباراتهم فتأمل (قوله وبغسل من سائر النجاسات الخ) يحتمل ان الضمير في  
 وبغسل راجع الى الاناء ويحتمل ان يفسر بالنسبة المتنجس به قطع النظر عن لانا (قوله تأتي عليه)  
 أي تم محلها مع السيلان (قوله والثلاثة بالتاء أفضل) أي بزيادة مرتين بعد الاولى الواجبة  
 وهذا اذا نالت اوصاف النجاسة بالاولى والافاضات به الاوصاف بعد مرة واحدة ويطلب  
 اثبات بعد هذا وظاهر كلامهم انه لا ينشئ ثبوت النجاسة الكليية وهو الموافق لقاعدة أن المكبر  
 لا يكبر وبه صرح العلامة الرمي كالخطيب (قوله وأعلم الخ) قد تقدم في أقسام المياه فراجع  
 (قوله بالاستحالة) ومنها انقلاب دم الطيبة مسكرا والدم ايضا وشميا ومنها اندياغ الجلود وهو ذلك  
 (قوله وهي انقلاب الشيء) أي انقلابا معنويا أو ذاتيا كاخل والمسل (قوله من ماء العنب  
 الخ) هو معناه الغلة والمرايم انا المسكر ولو من نبيذ اتمرأ والقصب أو العسل أو غيرها سواء  
 اختلط بعضها ببعض أو لا والخمر مؤنثة وان لم توجد فيها التاء (قوله مخمرة كانت) أي وهي  
 اتي مصرت لا بقصد الخمرية ولو مؤنثة ويتغير حكمها بتغير القصد بعده (قوله صارت خلا) أي  
 لا يعم في نشأت عن غيرها فهو غير متغير أو انفصل عن غيرها فهو كذلك (قوله وكذلك  
 تخللت الخ) هو من ماصدقات كلام المصنف لان معنى بتفصا عدم مصاحبة عينها من غيرها  
 كما ذكره ونسب عليه للخلاف فيه هل هو سرام أو سكر أو راجع الكرامة (قوله بطرح شيء فيها  
 الخ) هو مفهوم بتفصا فمعنى لم منه ان الطرح غير معتبر بل المدار على مصاحبتها عين في ساجين  
 بخلاف ما لم تكن مما يشق الاحتراز عنها فتجوز بعض بزراحيات بسيرة وشمل الذي يتصل مما وقع  
 فيها وان نزع قبل صيرورتها خلا فان نزع قبل ان يتصل شيء لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا  
 لم تطهر وان نزع منها قبل تخللها وشم الشيء أيضا المانع وغيره ثم قال العلامة الرمي لا يضر  
 شحوعه على وسكر وما ورد في الطيب ران تحتها حيث وضع قبل التضرع ومن العين المضرة ما لو تلوث  
 من دنسها فوقها بغير غلبتها كغلبتها من محل الى آخره فورد عليها بالتفصا اذ تخللت ثم ان وضع  
 عليها خمر ووصل اليه قبل تخللها طهرت واعتقد البغوي كون وضع الخمر قبل جفاف الدن  
 قال العلامة الرمي وبه اتفق والدرجة الله تعالى (قوله واذا طهرت الخمرة) أي حكمنا بطهارة  
 الخمر المنقلب عن الخمرة حكمنا بطهارة ذرها أي طرفها التلا به ودعاها بالتفصا (تمة)  
 لا يبرأ الا بصير خلا من غير قشر الا في ثلاث صور احدها ان يصب في الدن المعلق بالخل ثانيها ان  
 يصب على العصبير خل أكثر منه أو مساو له ثالثها اذا تجردت حبات العنب من عناقيد ومائ  
 منها الدن وطين رأسه

(فصل في بيان أحكام الحيض والنقاس والاستحاضة وحقيقتها) • فقول الشارح في بيان الخ  
 يشمل الحكم والذات كما يعلم أي باقي والاصل في الحيض قوله تعالى ويستلوثك عن الحيض أي  
 الحيض وخبر المصنفين هذا في كتبه الله على نبات آدم (قوله ويخرج من الفرج) أي قبل  
 لاثنى الأدمية لانه المراد عند الاطلاق امانوج غير الادمية فان كانت من الجن فالاصح ان  
 حكمها احكم الادمية بناء على صحة المناكحة وان كانت من الحيوانات فالمراد به وجود دمها

• (فصل) • في بيان الحيض  
 والنقاس والاستحاضة  
 (ويخرج من الفرج ثلاثة  
 دماء الحيض والنقاس  
 والاستحاضة

لأنه حيض حقيقة بل هو من الحيض النعوى ولا يتعلق به حكم الا في التعليلات به والطلاق  
والعتق كما افاده العلامة ابن قاسم (قوله فالحيض الخ) القاء في جواب شرط مقدر تقديره اذا  
كان ذلك فالحيض الخ وهو وانما يطلق السيد لان يقال حاض الوادي اذا سال ماؤه وحاض  
الشجرة اذا سال صغها وهو صمد حاض حيضاً ومحيضاً ومحااضاً ثم عادم جبهه يخرج من  
أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة في أوقات مخصوصة بعد بلوغها قال  
الطحاوي في كتاب حياة الحيوان والذي يحيض من الحيوانات أربع الادمية والارنب  
والضبع والخنزير وقد نظمها بعضهم فقال

أرانب يحضن والنساء • ضبع وشفاش لها دواء

وزيد عليهما أربعة أخرى وهي الدابة والكلبة والوزغة والحجراي الاثني من الخليل لانه يقال لها  
حجر فقط كما في المختار فاطاق اها بجلن وحينئذ فصار ثمانية وقد نظمها بعضهم فقال  
يحيض من ذى الروح ضبع امرأة • وأرنب وناقة وكلابة  
شفاش الوزغة والحجر فقط • جاءت ثمانية وهذا المعنى

وزاد بعضهم على اثبات وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب وبالجمرة وله عشرة أسماء وهي  
حيض وتنامر ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها انفسى اى حنت وداس  
وطمس بالعين المهملة واعصار وخصك ومنه قوله تعالى فضحكك فبشرها بابا بحق اى حانت  
وعر بالعين المهملة وفرا بالالف وطمت بالثاء وهو الدم ومنه قوله تعالى لم يطهشهن اى  
لم يزل بكارتهم واكبار ومنه قوله تعالى فالأراية أ كبرته اى حصى له كاد كره بعض المفسرين  
في قصة يوسف وقد نظمها بعضهم فقال

حيض نقاس دراس طمس اعصار • فحك عراك فراك طمت اكبار

(قوله وهو تسع سنين) اى قريبة ثلاثين والسنة القمرية عبارة عن ثلثائة وأربعة وخمسين  
يوما وخمس يوم وسدس يوم والسنة الشمسية عبارة عن ثلثائة وخمسة وستين يوما وربع يوم  
الاجزاء ثلثائة جزء من اليوم والسنة العددية عبارة عن ثلثائة وستين يوما لا تزيد ولا تنقص  
وقوله تسع مرفوع على الظهيرة فلا يرد الاعتراض بأنه منسوب على الظهيرة فلا يعلم منه وجوده  
في اى سنة منها (قوله بل لليلة) اى الطبيعة من عرق في أقصى الرحم (قوله ولونه) اى الدم  
(قوله محتم) هو بجمادى مهملة ما كنهه ودال مهملة مكسورة ينحاشة فوق اى حار اخوذ  
من احتدام النهار وهو اشتداد حره (قوله لذاع) هو بالذال المعجمة والعين المهملة لما ليس من  
الحيوان كالنار وعكسه لما هو من الحيوان كالعقرب ولم يرداه ما له ما معا ولا ايهما معا معا  
وقد نظم ذلك العلامة الاجهوى فقال

ولذ غلذى سم باه مال أول • وفي النار بالاهمال لئان فاعرفا

والايهام في كل والا بهمال فيهما • من المهمل المتروك حذرا بلاختفا

(قوله ليس في أكثر من سبع المئتين) اى هي أولى لان ألوانه خمسة سواد ثم حمرة ثم صفرة ثم  
كدر وهي في القوة على هذا الترتيب فاقرها الاسود وهكذا الى آخر ما ثم ما فيه ربح أقوى مما  
لا يربح فيه وما فيه شح أقوى مما لا تشح فيه وما فيه صفرة أقوى مما لا صفرة فيه وما فيه صفتان

فالحيض هو الدم الخارج  
في سن الحيض وهو تسع  
سنين فأكثر (من فرج المرأة  
على سبيل الصحة) اى لالامة  
بل لليلة (من غير سبب  
الولادة) وقوله (ولونه) اى  
محتم لذاع) ليس في أكثر  
من سبع المئتين

أقوى مما فيه صفة واحدة فالأسود الخين أقوى من غير الخين والمثني منه أقوى من غير  
 المثني والأسود الخين المثني أقوى من الأسود الخين فقط والأسود المثني فقط وهكذا يقال  
 في بقية الألوان فإن استوت الصفات كالسود رقيق مع أحمر تخين وكالسود مثني مع أحمر تخين  
 مثني فيقدم السابق منه - بالقوة (قوله وفي الصحاح الخ) هو يفتح الصاد المهملة اسم الكتاب  
 منهم وروى في اللغة تاليف الشيخ أبي النصر اسمعيل بن حماد الجوهري النيسابوري كان من  
 أعاجيب الدنيا وذلك أنه كان من بلاد الترك وهو امام في اللغة وخطه يضرب به المثل وله  
 ذكر في الخطوط المنسوبة كخط ابن مقبل ونحوه (قوله والناس) هو بكسر الهمزة من  
 النفس وهو الدم ومن تنفس الصبح إذا ظهر ويقال في فعله نفثت المرأة بضم النون وقصه اجمع  
 كسر الفاء فتح ما والضم أفصح وفي فعل الحيض نفثت المرأة بفتح النون وكسر الفاء لا غير  
 ذكره في المجموع لكن في فتح الباري أنه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم كذلك وفيه  
 أيضا ونقل أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين في الحيض والولادة وذكر ذلك غير واحد وهو لغة  
 الولادة وشرعا ما قاله المصنف ويهي بذلك لأنه يخرج عقب نفس غالبا (قوله عقب الولادة)  
 أي ولوء لغة أو مضغة ولو قال عقب فراغ الرحم من الحمل لكان أولى أيضا يخرج به ما بين التوأمين  
 (قوله فالظاهر مع الولد أو قبله) أي حال الطلق (قوله لا يسمى نفاسا) أي لأنه قد مضى على فراغ  
 الرحم من الحمل بل هو دم حيض إن اتصل بحيض قبله والافهم فساد (قوله والاكثر حذفها)  
 أي الياء فيقال عقب والمراد به أن يوجد الدم قبل مضى خمسة عشر يوما من الولادة والافهم  
 حيض ولا نفاس إنما يمكن لو نزل بعد عشرة أيام مثلا فتجب العشرة من النفاس ويجب عليها  
 قضاء الصلاة ونحوها كما قاله الباقي وأعمده العلامة الرمي (قوله والاستحاضة) وهي لغة  
 سبلان الدم لعله في غير أوقانه ويسبل من عرقفه في أدنى لرحم يهي العادل بكسر الهمزة  
 المجهدة على المشهور وروى عن ابن سيده أنها الجوهري بدل اللام راء (قوله في غير أيام الحيض  
 والنفاس الخ) فيشمل مترادف الصغيرة والابسة فتأمل (قوله زمن الخ) انما قدره الشارح بفتح  
 نون المتن يوم وأوله فلا يقال كيف أخبر بالزمن عن الجنة فإشارتي إلى أصله وأقل زمن  
 الحيض الخ فتأمل (قوله أي مقدار ذلك الخ) انما قدره أيضا يشمل ما لو طار في أثناء يوم أو ليلة  
 وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليلة (قوله على الاتصال الخ) أشار به إلى أنه لا يتصور  
 الأقل إلا كذلك إذ لو تخال نفاسا فما إن يباغ مجموع الدماء المتفرقة يوما وليلة أو لافان كان  
 الأول لزم الزيادة على الأقل لأن النفاس حيث قد حيض وإن كان الثاني فلا حيض حيث قد تعامل  
 (قوله المعتاد) أي فيمكن في وجوده أن يكون بحيث لو وضعت القطنية أو نحوها في فرجها  
 تلوثت بالدم (قوله وأكثر من خمسة عشر يوما) أي خلا قال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وأما خبر  
 أقل الحيض ثلاثة أيام رأ أكثر عشرة فضعيف كالأبهموع (قوله بلاليها) أي سواء تقدمت  
 أو تأخرت أو تلتفت (قوله فهو) أي الزائدة فقط (قوله ست أو سبع) أي من الأيام وذكر  
 أنه قد حذف الماهود فتأمل (قوله والمعتد في ذلك الاستقراء) أي أنه تتبع التام من الامام  
 الثاني رضي الله عنه لأنه تتبع نساء العرب ويحدث عن أحوالهن في ذلك فلو اطرقت عادة  
 امرأ بخلاف ذلك لم تعتبر (قوله لحظة) وفي التحقيق كالتبعية في الروضة أنه لا حد

وفي الصحاح احتدم الدم  
 اشتدت حرته حتى اسود  
 ولذته النار حتى احرقته  
 (والنفاس هو الدم الخارج  
 عقب الولادة) فالظاهر  
 مع الولد أو قبله لا يسمى  
 نفاسا وزيادة الياء في عقب  
 لغة فليعلم والاكثر حذفها  
 (والاستحاضة) أي دمها  
 (هو الدم الخارج في غير  
 أيام الحيض والنفاس)  
 لأعلى سبل العضة (وأقل  
 الحيض) زمنا (يوم ليلة)  
 أي مقدار ذلك وهو أربعة  
 وعشرون ساعة على  
 الاتصال المعتاد في الحيض  
 (وأكثر من خمسة عشر يوما)  
 بل باليهان زاد عليها فهو  
 استحاضة (وعاليتها  
 أو سبع) والمعتد في ذلك  
 الاستقراء (وأقل النفاس  
 لحظة) رأ يديم الزمن



وابتداء النفاس ثمن  
انفصال الولد ( وأكثره  
ستون يوما وغالبه أربعون  
يوما ) والمعمد في ذلك  
الاستبراء أيضا ( وأقل  
الطهر ) انفصال ( بين  
الحيضتين خمسة عشر  
يوما ) واختار المصنف  
بقوله بين الحيضتين عن  
الناسل بين حيض ونفاس  
إذا قلنا بالأصح ان الحامل  
حيض فانه يجوز ان  
يكون دون خمسة عشر  
يوما ( ولا حدا أكثره ) أي  
الطهر فقد عكست المرأة  
دهرها بالحيض أما غالب  
الطهر فيعتبر غالب الحيض  
فان كان الحيض ستا فالطهر  
أربع وعشرون يوما أو  
كان الحيض سبعا فالطهر  
ثلاث وعشرون يوما ( وأقل  
زمن تحيض فيه المرأة )  
وفي بعض النسخ الجارية  
( تسع سنين ) غريبة فلورانها  
قبل تمام التسع برزمن  
يضيق عن حيض وظهر  
فهو حيض والافلا ( وأقل  
الحمل ) زمنا ( ستة أشهر )  
ولطمان ( وأكثره ) زمنا  
( أربع سنين وغالبه ) زمنا  
( تسعة أشهر ) والمعمد في  
ذلك لوجود ( ويحرم  
بالحيض ) وفي بعض النسخ  
ويحرم على الحائض  
( غمانية أشياء ) أحدها  
( الهالة ) فرضا أو نفلا وكذا مبدء الولادة والشكر ( و ) الثامن ( الصوم ) فرضا أو نفلا ( و ) الثالث ( قراءة القرآن ) العلامة

لأقله أي لا يتقدر بتقدير ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا قليلا أو كثيرا ولا يوجد أقل  
من حجة وفيه من زمانه باللعظة فالمراد من العبارات واحد واختار المصنف الأقل للناسية  
ما مده قأمل ( قوله من انفصال الولد ) أي وان تأخر الدم وجاءها قبل مضي خمسة عشر يوما  
كما مر ( قوله وأكثره ستون يوما ) أي بلياليها ( فائدة ) ما أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفا  
في كون أكثر النفاس ستين يوما وهو ان المني عكث في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم عكث  
مشاهدا فاقه ثم مشاهدا مضغ ثم تنفخ فيه الروح كما في الحديث والولادة تغذي بدم الحيض وحيث قد  
فلا يجتمع الدم من حين المنفخ الكونه غذاء الولد وانما يجتمع في المادة التي قبلها وهي أربعة أشهر  
وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فتكون جلة النفاس ستين يوما لان الدم المجتمع في الاربعة  
أشهر يخرج به دفراغ لرسم من الحمل ( قوله خمسة عشر يوما ) أي لان الشهر لا يحلو غالبه على  
حيض وظهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك ( قوله  
بين حيض ونفاس ) وكذا بين نفاسين كأن حملت عقب الولادة ومضى أكثر النفاس وظهر  
بعده يوما مثلا ثم ألفت علقته ( قوله إذا قلنا بالأصح ) أي وهو المعمد ( قوله دون خمسة عشر  
يوما ) أي سواء تقدم الحيض بان طهرت وانقطع الدم ثم مضى دون خمسة عشر يوما أو لانت  
أو تأخرت بان نفست أكثر النفاس ثم طهرت ومضى دون خمسة عشر يوما ثم طهرت ( قوله  
ولا حدا أكثره ) أي ليس له زمن يفتى اليه بالإجماع ( قوله أي الطهر ) انما أتى بأى إشارة إلى  
رجوع الضمير إلى مطلق الطهر لا بقيد كونه بين الحيضتين ( قوله فقد عكست المرأة دهرها  
بالحيض ) أي كسبه من غاطمة رضى الله عنها لذلك وصفت بالزهر او حكمة عدم قوت  
زمن عليها بالعبادة ( قوله تسع سنين الخ ) تقدم ما فيه ( قوله يضيق عن حيض وظهر ) أي عن  
أقله ما هو أقل من ستة عشر يوما ولو لم يخطئ فلورات الدم أياما ببعضها قبل زمن الامكان  
وبعضها فيه جعل الثاني حيا وان وجدت شروطه ( قوله ستة أشهر ) أي عديدة كما قاله  
الطبيعي وهي جمع شهر والشهر مأخوذ من الشجرة وهي الظهور يقال شهرت الشيء أشهره  
شهرة وشهرا ويقال في لغة قليلة أشهره حكاها الزيدى ( قوله ولطمان ) أي واحدة للوط  
وواحدة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عدة التكاح ( قوله الوجود ) وهو المعبر عنه  
بالاستقرار اتفاقا وعبره هنا فتشافي العبادة وليعلم الوقت عليه ان المراد منه ما واحد وحيث قد  
فلا اعتراض عليه هنا في التمييز بالوجود قأمل ( قوله ويحرم بالحيض ) أي بسببه في زمنه  
وبعد الى ان تظهر وهذا شروع في احكامه قأمل ( قوله فرضا ) أي ولو كفاية كصلاة الجنائز  
ونحوها ( قوله الصوم ) أي الاجماع على تحريمه وعدم انقاده وعدم محتملها عقول المعنى  
خلافا لا امام لان خروج الدم مضطرب للبدن والصوم كذلك فلو أمرت بالصوم لاجتماعها  
مضطربا والشارع ناظر الى ابدان ما أمكن ( قوله قراءة القرآن ) أي باللفظ بحيث تسمع  
نفسه او يحل ان قصدهت لقراءة ولو مع غيرها ولا فلا حرمه عليها كالجلب وواه أحكامه  
ومواعظه وقصده وما قل منه أو كثر ولو حر فا واحد لان نطقها بحرف واحد بقصد القرآن  
شروع في المعصية فالتحريم لذلك ومحله في المسألة وإشارة الاخرس هنا كالطبي كقوله القاضي  
في تناويه قال العلامة ابن قاسم وقد نوزع فيه اد وقال الصلاة الرمل بعد قول المصنف  
والقرآن أي حيث تلفظ به بحيث اجمع نفسه مع اعتداله ولم يكن ثم نحو لفظ وقال

( الهالة ) فرضا أو نفلا وكذا مبدء الولادة والشكر ( و ) الثامن ( الصوم ) فرضا أو نفلا ( و ) الثالث ( قراءة القرآن ) العلامة

العلامة ابن حجر وبشارة الاخرس وبصر يكاساته كما ثبت ذلك مع ما فيه في شرح العباب اه  
قال شيخنا الشيرازي ومعه اذا كانت يفهمها كل أحد فان اختص يفهمها القطنون فلا  
يجزم (قوله من المصنف) اي ما فيه قرآن لدراسة ولو يجادل حيث عدم ساعرقا وان حل  
جده معه كما ياتي وخروج به التسمية وهي الاثنا ورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على  
الرأس مثلا للتمييز فلا يصح حملها ولا حملها على اسم مصنفها عرفا كما قاله العلامة ابن قاسم  
كالملي وقال العلامة الخطيب لا يصح ذلك وان سميت مصنفها عرفا وثقة قل عن لعمري بقصد  
الدراسة وعكسه والعمدة بقصد الكتاب ان كتب لنفسه والاقتصد الا هو او المصنف  
وخرائطه ومعه دقة مثله ان كان فيه ما تفسيرا للشارح مراعاة معناه الاخرى وهو مثبات الميم  
قال العلامة الخطيب لكن الفتح غريب اه والافصح الضم ثم الكسر قال العلامة المشاوي  
وأما له بالضم كما في الصحاح لانه مأخوذ من المصنف اي جعل فيه المصنف أي الكتاب  
(قاعدة) التمام للمصنف مستحب كما في البيان خلافا لبعضهم لان التمام مستحب للعلماء  
قال المصنف من باب أولى (قوله الا اذا سافت عليه) اي فيجب له خلوف غرق أو حرق أو نجاسة  
أو وقوعه في يد كافر ويجوز خلوف نحو غصب أو سرقة (قوله دخول المسجد) اي عبورده وانظر  
حسبه ثم أو أم المأكل فحرام عليها كالجنب (قوله للعائض الخ) انما صرح به للإيضاح والا  
قال كلام في الحيض فتأمل (قوله ان كانت تلونه) اي ولو بشك أو توهيم أو ما لو امت  
التلويث قاله ويرمكروها أو خلاف الأولى للجنب ما لم تكن حاسبة فان كانت فلا كراهة لها  
ولا خلاف الأولى للجنب ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة كذلك ومن المسجد سطبه ورجلته  
وروشنه ونحوه بغيره كرباط ومدرسة وخانقاه فلا يصح الا التجسس بالنقل وإمامات الغير  
فيجوز التجسس بآجرت به العادة دون غيره (قوله فرض أو نكاح) اي أو واجبا كذلك لانه سأل  
الله عليه وسلم توضأه وقال لتأخذوا عني مناسككم رواه مسلم ونظم الطواف بمنزلة الصلاة الا  
ان الله تعالى قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق الا بغير رداء الحاكم وصححه (قوله الوطء)  
اي ولو في البر ولو بعد انقطاع الدم وقبل الغسل ما لم يحض الوطء في الزنا فان خاف ذلك جازله  
الوطء ولو قبل انقطاع الدم ووطؤه في الفرج كبيرة من العامة العالم بالتعريم المختار ويكثر  
مستحله اذا وطئها في الزمن الجمع عليه وهو أقل من عشرة أيام أما اذا أراد عليها فنه لا يكره لان  
أباحنية رضي الله عنه قال أكثر الحيض عشرة أيام كما تقدم بخلاف النامي والجاهل والمكره  
لغير ان الله تعالى تجاوز عن أمق الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه (قوله في اقبال الدم)  
اي مدة تزايد وادباره عكسه (قوله التصديق بدينار) اي مثقال إسلامي من الذهب الخالص  
وذلك الخبر اذا وقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فله تصديق بدينار وان كان أصفر  
له تصديق بدينار ويقاس النقص عليه وعلم من قوله ان وطئ الخ ان الموطوءة لا يطلب منها  
ان تصديق بمثل ذلك كما صرح به العلامة ابن حجر في شرح العباب حيث قال ويندب لواطى دون  
الموطوءة كما في الجواهر التصديق بدينار الخ ولا فرق في الواطئ بين الزوج وغيره فقهر الزوج  
مقيم عليه ويكفي التصديق ولو على فقير واحد وانما لم يجب لانه وطء محرم لا يذاع فلا يجب  
نمسه كفارة كالواطء ويستثنى من ذلك المتخير فلا كفارة بوطئها ان سهرم قال في المجموع

(و) الرابع (من المصنف)  
وهو واسم للمكتوب من  
كلام الله تعالى بين الدفتين  
(وجه) الا اذا خافت عابه  
(و) الخامس (دخول  
المسجد) للبراء ان خافت  
تلويثه (و) السادس  
(الطواف) فرض أو نكاح  
(و) السابع (الوطء)  
ويبين لمن وطئ في اقبال  
الدم التصديق بدينار وان  
وطئ في ادباره التصديق  
بدينار

نهرج المذهب ثم استتارد  
 المصنف فذكر ما حقه ان  
 يذ كر فيما سبق في فصل  
 موجب الغسل فقال  
 (ويحرم على الجنب خمسة  
 أشياء) أحدها (الصلاة)  
 فرضاً أو نفل (و) الثاني  
 (قراءة القرآن) أي غير  
 متوخي التلاوة آية كان  
 أو حرفاً أو جهر أو خسر  
 بالقرآن التوراة والإنجيل  
 أما ذكر القرآن فصل  
 لا بقصد القرآن (و) الثالث  
 (مس المصنف) وحده من  
 باب أولى (و) الرابع  
 (الطواف) فرضاً أو نفل  
 (و) الخامس (اللبث في  
 المسجد) بل بـ - لم الا  
 اضرورة كن احتسالم في  
 المسجد ونهذرعليه  
 بخروجه منه تلطف على  
 نفسه أو ماله الماعبوره في  
 المسجد ما رايه من غير لبث  
 فلا يحرم بل ولا يكسره في  
 الاصح وتردد الجنب في  
 المسجد بمنزلة الميت يخرج  
 المسجد المدارس والربط  
 ثم استتارد المصنف أيضاً  
 من أحكام الحدث الأكبر  
 إلى أحكام الأصغر فقال  
 (ويحرم على الحدث) حدثاً  
 أصغر (ثلاثة أشياء) الصلاة  
 والطواف ومس المصنف  
 وحده وكذلك خريطة

و يس لكل من فعل مصيبة التصديق بدينار أو نصفه أو ما يساوي ذلك (قوله الاستمتاع) أي  
 بالباشرة بوطء أو غيره لأنه حريم لوطء (قوله فلا يحرم الاستمتاع بهما) أي السرة والرغبة  
 (قوله ولا بما فوقهما) أي ولا بما حاذاهما أو يحرم على المرأة أن تبشر الرجل بما يحرم عليه ان  
 يبشرها فيه مما ذكره (فائدة) - حتى الغزالي أن لوطء قبل الغسل يورث الجنابة إذا لم ي  
 الولد وقبل في الواطئ ويجب على المرأة أن تعلم ما يحتاج اليه من أحكام الحيض والنقاس  
 والاحتضاة فان كان زوجها عالماً بمرم تعليمها أو الأذلة المذمومة أو الالهة بل يجب علاجها  
 ويحرم عليه منعها الا ان يسأل هو ويخبرها فقه - تنفي بذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر  
 أو تعلم خير الأبرياء وإذا انقطع دم الحيض أو النقاس وطهرت فله ان يطأها في الحال من غير  
 مسكرامة فان خافت عوداً استحب له التوقف في الوطء احتياطاً (قوله ثم استتارد الخ)  
 الاستتارد ذكر الشئ في غير محله مع غيره لتأنيبه ما كما أشار إليه الشارح (قوله ويحرم  
 على الجنب) أي الملم ذكره كان أو أنثى غيرتي في القراءة والمكث قال شيخنا وكذا في المس  
 لحرمه وانما هي جنباً لأنه يتجنب الصلاة والمسجد والقراءة ونحوها أي يتباهى بعظمه أو يقال  
 رجلان جنب ورجل جنب ورعاً طابق على قلبه فيقال جنبه وجنبون وجنبان (قوله اما  
 اذكار القرآن) أي كبسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وسبحان الذي - ضرنا هذا  
 وما كآله مقرين وإنا لله وإنا اليه راجعون (قوله لا بقصد قرآن الخ) مر جوح والراجح ان ذكره  
 وغيرها على حد سواء فان قصد القرآن فقط أو مع الذكركرم وان قصد الذكرفقط أو طابق  
 لم يحرم وان قصد واحد الأبعين حرم (قوله جنب الخ) هو مستدرك لأنه المقسم ولكن ذكره  
 للايضاح فتأمل (قوله لم) يخرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد لأنه لا بقصد حرمته  
 وان حرم عليه من حيث انه مكث بالقروع ويجري مثل ذلك في القراءة كما مرّت الإشارة اليه في  
 الحائض (قوله ونهذرعليه خروجه) هو بمعنى عدم الامن كما ذكره فائس المراد به حقيقة  
 التذذر ويجب عليه حينئذ ان يغسل ما لا يخاف من غلبه وان يتيمم عن غيره ولو تباب المسجد  
 فيمكن وان حرم والمراد به ما دخل في وقفته بخلاف ما تنب به الرياح فلا يحرم به ويقدم على تراب  
 المسجد ان سهل (قوله وحده الخ) يخرج به كل حامل فلا يحرم طافاً كما قال العلامة الرمي ومن  
 تبعه وقال العلامة ابن حجر فيه تفصيل الامتعة هو قال العلامة الطيلاوي ان نسب الحمل اليه  
 حرم والا فلا (قوله وصندوق) هو بفتح الصاد وضمها وادى بالسين والزاي كما حكى عن ابن سبته  
 وغيره (قوله في مصنف) أي ان عدله عرفاً ولا قاه لا نحو تليس وصندوق أمعة وخزانة ولو  
 في غير حائط ومنه جلد المتصل به وكذا المنفصل عنه ان لم تنقطع نسبه عنه كان جهل جالداً  
 الكتاب علم مثلاً وأما الكرسي الذي من خشب أو جريد مثلاً ان وضع عليه المصنف فقال العلامة  
 ابن قاسم لا يحرم من ثمنه ونقله عن العلامة الرمي كاشيخ عبد الحيد والطيلاوي وقال شيخ  
 شيخنا كآله العلامة ابن حجر يحرم منه وقال شيخنا كآله العلامة الحلبي يحرم من ما قرب من المصنف  
 دون غيره وهو اعلم ان ذكره هذا ما بعده في الحدث مع جريانه في الجنب والحائض اتبعية غيره فيه  
 لا اختصاصاً به فتأمل (قوله ويحمل حمله) أي القرآن من مصنف أو غيره حيث قصد للدراسة  
 كما مرّت الإشارة اليه (قوله في أمعة) أي لا بقصد - اذ قرآن فقط عند العلامة الرمي وقال

العلامة ابن حجر كالخطيب يحرم قصد المصنف مع المتاع والظرفية وجمع الامعة لنش قيد الحكم  
فيكنى المتاع الواحد ولو صغيرا كما قال العلامة الرملي ومن تبعه وقال العلامة الخطيب لا بد  
ان يستتبع عرفا ويحمل به - ههنا حذر من المس (قوله اكثر) أي يقينا وتعتبر اكثر بقا  
العثماني في المصنف و برسم قاعدة الخط في التمسير وكلامه في الحل وأما المس فقال العلامة  
الرملي العبرة في اكثر وعدة ما فيه بصالة وضعه (قوله وفي دناير) أي كالأحذية وهي  
المنقوشة عليهم - ورة الاخلاص وكذا ثياب ونحوها ويحل لبس الثياب والنوم فيها ولو للجنب  
ويكره كتابة القرآن على سقف وجران ولو لم يجد وطعام ونحو ذلك ويجوز زهره دم الجدران  
واكل الطعام ولا يضرم ملاقاته لما في المذهب بخلاف ابتلاع نحو قرطاس عليه اسم الله تعالى  
فانه يحرم ما لم يذبه (قوله نقش على كل من اقرآن) وكذا القيمة كما سألناه صلى الله عليه وسلم  
كتب الى هرقل ملك الشام كتابا فيه يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا يتوب  
يا من حامله بالمساومة على الطهارة ويكره كتابة الخروز وتعليقها الا اذا جعل عام اجمع أو نحو  
ولا يكره كتابة شيء من القرآن في اناء له في مأواه ثلاثا خلافا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه  
ويكره احراق خشب نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصده به مباح فلا يكره كما يؤخذ من كلام  
ابن عبد السلام وعليه يحمل تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف ويحرم المنى على فراش  
أو خشب نقش عليه شيء من القرآن ويندب كتبه وابضاحه ونقطة وشكاه (قوله ولا يمنع  
المميز) أي غير البالغ ذكره كان أو أنى (قوله المحدث) أي ولو حدثنا أكبر (قوله من مس  
المصنف) لو قال من مس اقرآن لمكان أولى والحل كالمس بالطريقين الأولى (قوله لدراسة وتعلم  
قرآن) هو عطف عام على خاص ولو قال لدراسة وتعلم لمكان أولى وأنبأ يخرج تعليم غير  
أما البالغ فيحرم عليه ذلك مطاوعة وان تضررت عليه الطهارة دائما لم يكن أقوى الحافظ ابن حجر  
بان مؤدب الاطفال الذي لا يستطيع ان يقيم بالاحداث أكثر من اذاعة بضعة أنه يساع في  
مس الواح الاطفال لما فيه من المشقة ولكن يتهم لان زمنه أهل من زمن الوضوء فان استمرت  
المشقة فلا حرج (خاتمة) يكره درس القرآن بتم تجسس وكذا العلم وأما كتابته ما يخص غرام  
ويندب للقارئ أن يهذلقه وان يستقبل القبلة وان يقرأ بتدبر وتخشع وان يرتل وان  
يكنى عند القراءة والقراءة نظرا في المصنف أفضل من ما عن ظهر القلب الا ان زاد خشوعه  
وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهي أفضل في حقه ويحرم تفسير القرآن بلا علم وكذا  
الحديث ونسبانه أو شيء منه كبيعة السنة أن يقرل أن يثبت كذا الانسية ويندب خفة أول  
النهار والليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها وهو في الصلاة لمتقدا أفضل ويسن الدعاء عقبه  
وحضوره والشرع بعده في خفة أخرى وكثرة تلاوته قال العلامة المناوي ويتنا كالمصوم  
يوم خفته محرمه

(كتاب بيان أحكام الصلاة وكيفيتها وما يتعلق بها)

وهي أفضل عبادات البدن الظاهرة وفرضها أفضل الفرائض ونقلها أفضل التوافل وأفضل  
المسلمات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرهما ثم صبحها ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب  
وأفضل الجماعات الجمعة ثم صبحها ثم عصرها ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وبعده

وفي تفصيل أكثر من القرآن  
وفي دناير ودراهم وخواتم  
نقش على كل منها قرآن ولا  
يمنع المميز المحدث من مس  
المصنف ولو لح لدراسة وتعلم  
قرآن  
(كتاب بيان أحكام  
الصلاة)

الصوم ثم الحج ثم الزكاة وصحبت الصلاة الشريعة صلاة ثلاثمائة الف على الدعاء اطلاقا لا اسم الجزاء  
على اسم الكل كما قاله الجمهور ومن أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وهي مشتقة من  
الصوبين وهما عرفان في خاصر في المصلي يعني ان عمدته انحناته في الركوع والسجود ويرتفعان  
عند ارتشاعه وقبل من صليت العود بالنار اذا قومتها لا تعطافه والصلاة تقومه للطاعة ومن  
ثم ورد في الخبرين لم تنه صلته عن الفحشاء والمكره لا صلاة له اي كاملة ولا يضر كون لام  
الصلاة واوا وهذا باق لانهم ياخذون الواو من الياء وبالعكس نحو البيع ما خوذ من الباع  
والاصل فيها قوله تعالى واقبوا الصلاة وخبر فرض الله على وعلى أمي خب من صلاة الحديث  
وفرضت ليلة الامم قبل الهجرة بسنة وقبل بستة أشهر وقبل غير ذلك وانما لم يجب صبح تلك  
الليلة لعدم العلم بكيفية تمامها فان جبريل لما علمه الصلاة ابدا بالظهور اشارة الى أن دينه سيظهر على  
بقية الاديان ظهورها على بقية الصلوات (قوله وهي لغة الدعاء) اي مطلقا وقبل الدعاء بخير  
(قوله أقوال وأفعال) أي واجبة ودخول المندرج فيها الغالب قد دخلت صلاة الجمعة  
وخرجت صلاة ثلاثمائة الف والركن والمراد ما وضعها كذلك فدخلت صلاة الانحرس ونحوه وقال  
بعضهم ان الصلاة تشتمل على خمسة أقوال وخمسة أفعال وعند جامع بينهما فالأقوال الخمسة  
والقرأة والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام والأفعال القيام والركوع  
والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الذي يعقبه السلام والعقد الجامع بينهما السنة  
وسباق الكلام على الجبيع مفصلا في فصل الاركان فراجع (قوله مفتحة بالكبير الخ) ما يفتح  
به الشيء قد يكون خارجا عنه كما في الحديث مفتاح الصلاة الطهور وقد يكون منه كما هنا وهو  
المراد (قوله بشرائط) أي مخصوصة (قوله وفي بعض النسخ الخ) وهي اولى اطلاقا من المجتهد للخبر  
ولا فادتها ان اللام في النسخة الاخرى للجنس فتأمل (قوله خمس) أي في كل يوم وليلة كما هو  
معلوم من الدين بالضرورة ويجمع الخمس لهذه الامة من خمسها تعظيمها والاذقة بدور  
أن الصبح كانت لا تدم والظهر لداود والعصر لاسماعيل والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وقد  
نظم ذلك بعضهم فقال

لأدم صبح والعشاء ليعقوب \* وظهور لداود وعصر لنوح

ومغرب يعقوب كذا شرح مسند \* لعبد الكريم فاشكرن لفضل

وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك لم يعمل عليه قال شيخنا وظاهر هذا أنها كانت على هذه الهيئة  
المعروفة في هذه الاوقات فراجعها واعلم ان محل كونها في اليوم واليلة في غير أيام الدجال  
أما في ان قد ورد ان اولها كسنة وثانيها كشهر وثالثها كجمعة والبقية كأيامنا هذه والآخر في  
اليوم الاول بالتقدير ويقاس به الاخير ان بان تحرر أوقات الصلاة وتوالي وكذلك الصوم وسائر  
العبادات الزمانية وغير العبادات ككلول الآجال ونحوها ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند  
قوم مسددة وكما لو عها من مغرب الامة ان مكثت ثلاث ليال ولا ترد الجمعة لانهم امن بجله الخمس في  
يومها فقام له فانه محتاج اليه والله الموفق (قوله بابل الوقت) أي وقته المحدود له فيجب بدخوله  
الشروع في فعلها والعزم عليه فيه ولا يفتى عن هذا ما وجب على من باخ من العزم على فعل  
الواجبات وتركها لغيرها لان هذا عزم عام والكلام في التماس ولا يتم على من مات فيه قبل فعلها  
لثانيه بخروج وقتها وبذلك فارت الحج (قوله أي صلته) ذكر الله فيها هاتين فيما به اشارة

وهي لغة الدعاء وشعرها كما  
قال الرافعي أقوال وأفعال  
مفتحة بالكبير مفتحة  
بالتسليم بشرائط الصلاة  
المفروضة وفي بعض النسخ  
الصلوات المفروضة  
(خمس) يجب كل منها بابل  
الوقت وجوباً موسعاً الى  
ان يفي من الوقت ما يسهلها  
فيصير حقيقاً (الظهور)  
أي صلته



قال النووي سميت بذلك  
لأنها ظاهرة وسط النهار  
(وأول وقتها زوال) أي  
قبل (الشمس) عن وسط  
السماء لا بالنظر لنفس  
الامر بل لما يظهر له ما يعرف  
ذلك الميل بقول الظل إلى  
جهة المشرق بعد غروب  
قصره الذي هو غاية ارتفاع  
الشمس (وآخره) أي وقت  
الظهور (إذا صار ظل كل شيء  
مثله بعد) أي غير (ظل  
الزوال) والظل لغة السمر  
تقول أنا في ظلي فلان أي  
في سمره وليس الظل عدم  
الشمس كما قد يتوهم بل هو  
أمر وجودي يخلقه الله تعالى  
لنفع البدن وغيره (والعصر)  
أي صلاحاتهم وسميت بذلك  
لمعاصرتهم وقت الغروب  
(وأول وقتها الزيادة على ظل  
المثل) والعصر خمسة أوقات  
أحدها وقت الفضيلة وهو  
فعلها أول الوقت والثاني  
وقت الاختيار وأشار له  
المصنف بقوله (و) آخره  
(في الاختيار إلى ظلي  
الثاني) والثالث وقت  
الجواز وأشار له بقوله

٣ قوله في الجمع كذا في بعض  
النسخ وبهض من يجمع

الجواز التذكير والتأنيث في كل فتأمل (قوله) لأنم ظاهرة وسط النهار (أولها أول  
صلاة ظهر في الإسلام بنعله صلى الله عليه وسلم اتساع العمل جبريل عليه الصلاة والسلام  
لاقتدائه به كالصلاة ورضي الله عنهم وكان هو كالأبوة لهم أعدم رؤيتهم بل جبريل وقد بدأ الله  
ذلك بهم في قوله أقم الصلاة لذكر الله من الآية (قوله) وأول وقتها الخ) أي يدخل وقتها بذلك  
فهي وليس منه والاصل في المواقيت قوله تعالى فسبحان الله حين تسعون وحير تنصبون وله الجود  
في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس رضي الله عنهم ما أراد بحين تسعون  
المغرب والعشاء وحين تنصبون الصبح وبشيء العصر وحين تظهرون الظهور (قوله) لنفس  
الامر) أي لو جرد الزوال فيه قبل ظهوره لتأنيثه في قوله تعالى ان ذلك الاعظم المحرك لغيره  
يتحرك في قدره انطق بحرف محض أربع وعشرين فرسخا وذلك لما سأل النبي صلى الله عليه  
وسلم جبريل هل زالت الشمس فقال لأنم لأنه حين سألته كانت لم تزل فلما قال لا تحرك لك أربعا  
وعشرين فرسخا فزالت فقال نعم (قوله) بقول الظل) أي ان لم يعدم أو بوجوده بعد عدمه  
وذلك يقع في السنة يومين بمكة المشرفة وفي بعض البلدان كثيرا (تولد ارتفاع الشمس) وهو  
المسمى بالاستواء وظله هو المراد بظل الزوال الآتي في كلامه (فائدة) الشمس عند  
المتقدمين من أبواب علم الهيئة في السماء الرابعة وقيل في السادسة والأول أربع وهي أفضل  
من القمر لثقله وقوة كونه الشمس لا تزيد ولا تنقص والقمر يزيد وينقص أن الشمس  
أمرت قبل طلوعها بالسجود كل يوم فلا تزيد ولا تنقص والقمر يزيد في أول شهر إلى أربع  
عشر ليلة فيؤمر بالسجود ليلة أربع عشرة فيزداد في ذلك ثم ينقص (قوله) إذا صار ظل كل شيء  
مثله) وهو بالنسبة لآدمي قدر قامة وهي سبعة أقدام وقيل ستة ونصف لكل الفات بقدمه  
ولا تنافي بينهما لأن السبعة يجبر الكسر وما ذكره هو وجه الوقت وهو منقسم إلى خمسة أوقات  
وقت فضيلة أول الوقت وهو بقدر الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها أولها ولو كالا كإسباقي  
في المغرب ووقت اختيار بمعنى أنه يختار أن لا يؤخر عنه وهو إلى نحو ربع الوقت ووقت جواز  
وهو إلى ان يفي منه ما يسهلها ووقت حرمة بمعنى حرمة تأخيرها إليه بأن كان الباقي لا يسهلها  
ووقت ضرورة وهو بادرا إلى قدر تنكبه عنه ولها وقت عذر أيضا وهو وقت العصر ٣ في الجمع  
ولا ينبغي أن من أحرم بالصلاة في وقت لا يسهلها يجب عليه الاقتصار على فراغها بخلاف من  
أحرم بها في وقت يسهلها فإن له أن يسهلها وان خرج الوقت ولا حرمة عليه ثم ان أوقع ركعة  
في الوقت فهي اداء والافضاء (قوله) أي غير ظل الزوال) أي الظل الموجود عنده ان كان كما  
هو الغالب (قوله) بل هو) أي الظل عرفا (قوله) والعصر) أي صلاحته وهي الصلاة الوسطى  
على الرابع من مذهبنا لصحة الحديث بذلك من غير معارض (قوله) لمعاصرتهم وقت الغروب  
أي مقارنتهم له (قوله) على ظل المثل) أي وقت الزيادة منه لكن بعد زيادة ظل الاستواء على ظل  
المثل كما مر (قوله) والعصر خمسة أوقات الخ) وأسقط سادسا وهو وقت الضرورة بادرا إلى قدر  
تنكبه من آخره ولها وقت عذر أيضا وهو وقت الظهر وان يجمع (قوله) وهو فعلها أول  
الوقت) أي كإسباقي في المغرب فتأمل (قوله) وقت الجواز الخ) لا ينبغي أنه ان اراد وقت الجواز  
بلا كراهة فهو مكرر مع الرابع وشامل لوقت الجواز كراهة ولو وقت الحرمة وان اراد

(وفي الجواز الى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثلين الى الاصفرار والخاص وقت تحريم وهو تأخيرها الى أن يبقى من الوقت حالاً بهما (والغروب أي صلاحته وحيث بذلك أفعالها وقت الغروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أي يجمع قرصها ولا يضر بقا شعاع بعده (وبعد ما يزدن) الشخص (ويتوضأ أو يتيمم (ويستمر العورة وبقية الصلاة يصل على خمس ركعات) وقوله وبعد ما يزدن ساقط من بعض نسخ المتن فإذا انقضى المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو القول الجديد والقديم ووجه النووي ان وقتها يعتمد الى مغيب الشفق الاحمر (والعشاء) بكسر العين محدود اسم لاول الظلام رسمت الصلاة بذلك أفعالها فيه (وأول وقتها اذا غاب الشفق الاحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء حتى أهله أن يغيب بعد الغروب فمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد اليهم ولها وقتان أحدهما وقت الاختيار وأشار له المصنف بقوله (وآخره) عند (في الاختيار الى ثلاث الليل) والثاني وقت جواز وأشار اليه بقوله (وفي الجواز

الجواز مع الكراهة لغيره انما خيبر عن الرابع انما كور مع شعوره لوقت الحرمة أيضاً انما (قوله الى غروب الشمس) أي يجمع قرصها في انقضاء الليل كما يشير اليه بعد وانه أخرت اعراض بل لو عادت بعد غروبها تعين بقا وقت العصر كما ذكره ابن العماد ففعلها كما إذا وجب إعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطر (قوله انما شعورها وقت الغروب) أي عقبه كعلم عامر (فقد رويها واحد) أي لا اختيار فيه كما في حديث جابر بل لانه على اليومين في وقت واحد (قوله وهو غروب الشمس) أي وقت تمام غروبها مع ما عطف عليه ويعرف ذلك في العمران وصحارهم اجبال بزوال الشعاع من رؤس الجبال والحيطان واقبال الظلام من المشرق (قوله وبعد ما يزدن) أي ويمتد بمقدار ما يسع ذلك بالوسط المعتدل ويضم اليه وقت طلب تيمم خفيف واكثر اتم يكسرهما مدة الجوع مثلاً كما في الروضة والشرحين يمكن الرابع كما في التفتيح وغيره اعتبار الشيع الشيعي (قوله ويتوضأ) لوقال ويتطهر لكان أوله وأنس ليدخل الغسل والتيمم وإزالة الخبث (قوله ويستمر العورة الخ) لواسط انظر العورة اكان أولى وأحسن ليدخل وقت ليس ثياب تجمل وتعمم وتقص وغيره لانه مستحب (قوله خمس ركعات الخ) كان الاولى أن يقول سبع ركعات ليدخل منها المدة فمدتها عليها بناء على أنه يسن ركعتان قبلها وهو المعتمد والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل له الب الناس قال شيخنا ولا يخفى ان المراد اعتبار وقت هذه المذكورات وان لم يخرج الناعل اليها أو لم يطلب منه كاذان المرأه وقصوه (قوله ساقط من بعض نسخ المتن) أي مع أنه لا بد منه فامل (قوله ووجه النووي الخ) هو المعتمد بل قال الجلال الحلي انه جديد أيضاً لان الشافعي رضى الله عنه عاق القول به في الاملا وهو من الكتب الجديدة بل صحة الحديث به (قوله الى مغيب الشفق الاحمر) أي الى تمام مغيبه وخرج بالاحمر المنصرف اليه اسم لشيء اذا أطلق ما بعده من الاصفر ثم لا يضر عقبه فلا يمتد وقتها الى مغيبه وما ذكره هو وجه الوقت وهو يتقسم الى وقت فضيلة ووقت اختيار وهو وقتها على الجديد وبهذه وقت جواز كراهة الى ما يسهل وان وقت حرمة ثم وقت ضرورة فهذه خمسة أوقات وله اوقات غداً أيضاً وهو وقت العشاء ان يجمع (قوله والعشاء الخ) لم يقل أي صلاحته كما مر لاجل المعنى الغوى الذي ذكر (قوله اسم لاول الظلام) أي اسم لظلام من أول وجوده عاين (قوله اذا غاب الشفق) أي عقبه (قوله الذي لا يغيب فيه الشفق) أي مطلق الشفق لان المراد بالبلد الذي اذا غاب شفق المغرب فيه طام شفق الفجر فليس للعشاء فيه وقت بينهما (قوله فوق العشاء الخ) يعني ما في هذه العبارة من عدم الاستنابة وعدم الدلالة على المنصود والمراد انه يجعل له ولا وقت عشاء من ايامهم بنسبة وقت العشاء عند أولئك مثاله اذا كان ايل هو لا فيما بين غروب الشمس وطلوعها عشرين درجة وابل البلاد الاقرب اليهم فيما بين ذلك ثلاثين درجة ثم اوقات العشاء في بين الشفقين عشر درجات وهي ثلث ايامهم فيجعل ثلث العشر بن درجة الاوسط وقت العشاء عند هؤلاء فتأمل فانه ما يهمل عليه بالنواحي (قوله ولها وقتان) أي اجبال هي في الحقيقة ست فتأمل (قوله وآخره) أي وقت الاختيار (قوله الى ثلاث الليل) أي حديث جابر وبل وقت انقضاء وهو أول الوقت على ما مر في المغرب (قوله وفي الجواز) أي وآخرة وقت العشاء في

الى طلوع الفجر الثاني) اي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترض بالانقار أما الشجر ٥٩ الكاذب فيطاع قبل ذلك لاعتقاده ان

مستطاب لا ذهاب في السماء ثم  
يزول وتغيب ظلمة ولا يتعلق  
به حكم وذكروا الشيخ أبو حامد  
أن العشاء وقت كراهة وهو  
ما بين الفجرين (والصبح) أي  
صلاته وهو أمة أول النهار  
وسميت الصلاة بذلك لأنها  
في أولها ولها كاهن خمسة  
أوقات أحدها وقت فضيلة  
وهو أول الوقت والثاني  
وقت اختيار وذكروا المصنف  
في قوله (وأول وقت طلوع  
الفجر الثاني وآخره في  
الاختيار الى الأسفار)  
وهو والأضائة والثالث  
وقت الجواز وأشار اليه  
المصنف بقوله (وفي الجواز)  
أي بكراهة (الى طلوع  
الشمس) والرابع وقت  
جواز بلا كراهة الى طلوع  
الجمرة والخامس وقت تنويم  
وهو تأخيرها الى أن يبقى  
من الوقت ما لا يسهلها

• (فصل) •

(وشرائط وجوب الصلاة  
ثلاثة أشياء) أحدها  
(الاسلام) فلا تجب الصلاة  
على الكافر الاصل ولا يجب  
عليه قضاؤها اذا أسلم وأما  
المرتد فتجب عليه الصلاة  
وقضاؤها ان عاد الى الاسلام  
(و) الثاني (البلوغ) فلا  
تجب على صبي وصبيته لكن

الجوارح (قوله الى طلوع الفجر) وهو ما خوذ من الانقياد وهو الانفتاح (قوله اي الصادق  
الح) ينهل هذا وقت الجواز بلا كراهة ووقته مع الكراهة كما يأتي ووقته الحرمه ووقت  
الضرورة وله اربعة اوقات أحدها وهو وقت المغرب ان يجمع (قوله معترض بالانقار) أي فيما بين  
الجنوب والشمال من جهة المشرق (قوله أما الفجر الكاذب الح) وهو ما بين غروب  
الهيئة بالجمرة. تنفع الميم والجيم وهو نجوم مجتمعة تظفر قبل الفجر غالباً (قوله وتغيب ظلمة) أي  
غالباً ونسبة الصادق والكذب للفجر فجوز ما يابى اعتباراً بالخبرية أو صحة الوقت وندسها أو غير ذلك  
(قوله ما بين الفجرين الح) فيه تجوز للمسلم ان يقل الفجر الصادق غالباً فتمامه (فائدة) •  
بكره تسعة المغرب عشاء والعشاء عشاءه من عن ذلك في الحديث (قوله والصبح الح) • يضم  
الصادق الميم له وكسرهما (قوله لغسلها في أوله) لو قال لغسلها به لكأنه أوله وانسب (قوله  
خمس أوقات الح) وبقي سادس وهو وقت الضرورة كما علم مما مر فتمامه (قوله وذكروا) أي  
لما ذكر من الوقتين وصوابه وذكروا ما لو قدم الرابع على الثالث لكان أولى وانسب ولا  
يحتج ان الخامس داخل في الثالث الذي ذكره فتمامه (قوله الليل والنهار يسميان بالملوان  
ينفع الميم واللام وبالحدتان فتمامه

• (اصل في بيان احكام من يجب عليه الصلاة بفعله وبيان الواقل) •

(قوله وشرائط الح) أي يشترط فحين يجب عليه فعل الصلاة (قوله ثلاثة أشياء) وفي رابع وهو  
الظهار من الحيض والنفاس ولا يصح قضاها صلوات زمن ما قال العلامة الرمي يصح قضاؤها  
بناء على اممكروها كراهة تنزيه (قوله فلا تجب الصلاة على الكافر الاصل) أي وجوب أداء  
وتجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بخروج الشريعة (قوله اذا أسلم) أي  
فيحيط وجوبها عنه ترغيباً له في الاسلام وله قوله تعالى بل الذين كفروا ابنتوا به شرهم ما قد  
سلف قال العلامة الرمي ولا يصح منه قضاؤها وقال العلامة الخطيب يندب له قضاؤها (قوله  
فتجب عليه) أي تغليظا عليه لتقديم اسلامه (قوله ان عاد الى الاسلام) أي التمهيد به ويجب عليه  
قضاؤها من جنون وقع مع احب لم يصحكم بالاسلام مع اختلاف زمن حيض أو نفاس وقع مع الان  
اسقاط الصلاة عن الجنون رخصة وعن نحو الخائض عزيمة (فرع) • قال العلامة ابن قاسم  
الوجه فيمن لم يتباهه الدعوة ثم بلغته وجوب قضاها فانه قبل بلوغها وفيمن خلق انما اصبح  
خرس أو غير مكاف وأنه لو ردته له حواسه لم يجب عليه قضاها فانه قبل رد حواسه انتهى وقال  
العلامة الرمي من لم يتباهه الدعوة ثم بلغته غير مكاف فلا يلزمه قضاها فانه قبلها (قوله ان كان  
يؤمن ان) أن الصبي والصبية (قوله بيم) أي بالصلاة أي بفعلها أو بفعل ما تنوقف عليه  
كوضوء ونحوه (قوله بعد سبع سنين) أي بعد تمامها التساقا (قوله ان حصل التمييز) أي بان  
يصير بالكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده كما قاله في شرح البيهقي من المهمات  
وافترى وقبل بان يعرف بينه من ذمها لرفيل بان يفهم الخطأ ويرد الجواب وقبل بان يفهم ذلك  
(قوله ويضربان على تركها) أي ضرب تأديب للتمييز لا لضرب عقاب به فتمامه (قوله بعد ثمان  
عشر سنين) هذا ما عده العلامة ابن حجر وقال العلامة الرمي كالمطيب يضرب في ثمانها  
لانها مظنة البلوغ والآخر والضارب أم ولد الله كوروالانث على سبيل فرض الكفاية  
ولم يعلم أيضاً الا ضرب الابن الذي وعده الزوج في زوجته قال انه دوى وشرف الدين

يؤمن ان بيم بعد سبع سنين ان حصل التمييز او الا في هذا التمييز ويضربان على تركها بعد ثمان عشر سنين

الظاهرة كالصوم ان اطاعه ونحو السوال كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك ان من  
على العبادة ليعودها فلا يتركها ان شاء الله ويتدب قضاها ما فات في زمن التوبة يزدون غيره قال  
النسفي ولا يجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلن يسر له ان لا يجاوز الثلاث لقوله صلى الله عليه  
وسلم لم داس المالم رضى الله عنه اياك وان تضرب فوق الثلاث فانك ان ضربت فوقها اقتض  
لله منك (تنبيه) فقيه الاول اذا ضربهم الضرب المعتاد فانه يضمن ما تلاف به بخلاف ما اذا  
استأجر دابة وضربهم الضرب المعتاد فانه لا يضمن ما تلاف به والفرق بينهما ان الاول يحصل  
التأديب فيه بالكلام بخلافه في الثانية وايضا الاول مشروط فيها سلامة العاقبة بخلاف  
الثانية (قوله فلا تجيب على مجنون) أي وكذا مضى عليه وسكران ونحوهم ما لم يوجد منهم  
تدبير من ذلك أما المتعدي فيجب عليه القضاء تفاسا (قوله وهو) أي المذكور من  
الاصناف الثلاثة اذا وجدت في شخص يقال له مكاف (قوله هذا التكليف) أي ضابطه  
ومداره أي الزمة المتعارف بها فيه كاتمة من العبادات وغيرها (قوله والصلوات المستنونة في  
بعض النسخ المستنونات) أي التي أشبهت الفرائض بكتابتها وطلب الجماعة فيها وزيارة  
فضائها على غيرها واستقلالها بعدم تبعيتها للمفروضة وفضائها صلاة عيد الاضحية ثم صلاة عيد  
الافطر ثم صلاة المكسوف للشعر ثم صلاة الخسوف للفرس ثم صلاة الاستسقاء (قوله التابعة  
للفرائض) أي بطايعها تابعة لها احضر او سافر احتى لا يجزئ رخصة (قوله الرابعة) أي ولو غير مؤكدة  
(قوله سبعة عشر الخ) كان الاولى عددا اثنين وعشرين بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل  
المغرب وركعتين قبل العشاء واسقاط الوتر لانه ليس من التابع للفرائض وان هي راتبا باعتبار  
توقف فعله على فعل العشاء ولو كان تابعا لصح اضافته نيته الى العشاء مع انه لا يصح انفاها كقيامي  
(قوله ركعتا الفجر) وهما افضل الرواتب بعد الوتر بعدهما الراتب المؤكد وبعد غير المؤكد  
وينوي بهما سنة الفجر أو ركعتا الفجر أو سنة الصبح أو نحو ذلك ويسن تحفيتهما وان يقرأ  
فيهما بآية البقرة وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى مساون وآية آل عمران وهي قوله تعالى  
قل آمنا بالله الى مساون والانسورقي ألم نخرجك من آلهم وكيف والانسورقي الكافرون  
والاخلاص للاتباع في ذلك ويسن أن يفصل بينهما بين الصبح ولو قضا أو اخرهما بضبعة  
على ثقة الاين يتد كرفع بضبعة الفجر فان لم يفعل فبضعة حديث غير ذيوى أو تحول (قوله  
وأربع قبل الظهر) أي بسلام واحد وتشهد واحد أو تشهدين أو سلامين يشهدين وهو  
الافضل وفي الاحياء انه يستحب تطويل الاربع ومثل الظهر بالجمعة في المأكد وغيره ولا بد من  
نية القبلة والبعدية في كل صلاة اذ ذلك وله جمع القبلية في احوام واحد كجامر والبعدية  
كذلك وجهها مع بعد الفرض واذ لم يذ كر التأكيد انصرفت النية اليه (قوله وأربع  
قبل العصر) أي بسلام وسلامين كجامر (قوله وركعتان بعد المغرب) أي ويسن أن يقرأ في  
الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص (قوله بعد سنة العشاء الخ) هكذا في بعض النسخ  
وفي بعضها اسقاط لفظ سنة وهو الصواب لما يلزم على الاول من عدم صحة العدد المذكور  
ولاقتضائه أن الثلاثة وتر وليس مراد افتنا مل (قوله يوتر بواحدة منهن) أي ينوي بهما سنة  
الوتر أو الوتر فقط (قوله ولو واحدة هي اقل لوتر) وأقل كاله ثلاث وتعمل نية عليه عند الاطلاق  
عند العلامة الرمي وخالف العلامة ابن حجر كالتطبير فقال لا يتخير بين بعضه وكاه (قوله واكثره

(و) الثالث (العقل) فلا  
يجب على مجنون وقوله  
(وهو هذا التكليف)  
ساقط في بعض نسخ المتن  
(والصلوات المستنونة)  
وفي بعض النسخ المستنونات  
(بعض العبادات) أي صلاة  
عيد الفطر وعيد الاضحية  
(والكسوف) أي صلاة  
كسوف الشمس وخسوف  
القمر (والاستسقاء) أي  
صلاته (والسنة التابعة  
للفرائض) ويعبر عنهم ايضا  
بالسنة الرابعة وهي (سبعة  
عشر ركعة وركعتا الفجر  
وأربع قبل الظهر وركعتان  
بعدهما وأربع قبل العصر  
وركعتان بعد المغرب وثلاث  
بعد سنة العشاء يوتر بواحدة  
منهن) والواحدة هي اقل  
الوتر واكثره

احدى عشرة ركعة الخ) ومتى أحرم منه بشفع جائزه التمسد في كل ركعتين أو أكثر يسمى  
 فصلاوه وأفضل من الوصل ومتى أحرم بوتر بان ضم الأخيرة الى غيرها ويسمى وصلا لم يجز له غير  
 تشهدين وكونهما عقب الأخيرتين واقصاه على الأخير وحده أفضل لأنه عن تشبيه الوتر  
 بالمغرب فتأمل (قوله ورقتيه بين صلاة العشاء الخ) أى ولو مجموعة مع المغرب تقديمه ورفع له آخر  
 الليل أفضل كالأوبعضا فان فعله بعد نوم كان وترًا وتجددًا (قوله قبل العشاء) أى قبل فعلها  
 ولو بعد دخول وقتها وبه دقوانه (قوله والراتب المؤكد الخ) أما غير المؤكد فركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعده واربعة قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء والجمعة  
 كأنظروا للحكمة في مشروعية السنين التابعة للقراءات تكميل ما نقص منها من نحو خشوع  
 وترك تدبر قراءة ويدخل وقت الرواتب التي قبل القرض بدخول الوقت والتي بعده بنقله  
 ويخرج وقت النوعين بخروج وقت القرض ولو فاتته نفل مؤقت ندب قضاؤه (قوله من ذلك كله)  
 أى من التابع للقراءات غير الوتر (قوله مؤكداً) أى بعد الرواتب وأفضلها صلاة التراويح  
 ثم صلاة الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للإقسام بما هو أقل وجوداً من  
 انماض فتأمل (قوله صلاة الليل) أى التهجيد ولو عبر به ان كان أولى وهو لغة رفع النوم  
 بالثبات واصطلاحاً صلاة بعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويشترط في كونه تمجداً فعله بعد فعل  
 العشاء ولو مجموعة مع المغرب ولا فرق في ذلك بين كون التهجيد نفلاً أو فرضاً قضاءً أو نذرًا  
 راتباً أو غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق كما أشار إليه فقهه بدمه بالنقل جرى على الغالب  
 (قوله والنفل المطلق الخ) وهو ما لا وقت له ولا سبب (قوله في الليل) أى وإن لم يكن تمجداً  
 (قوله في التمام) أى لبعده عن ربابه والأفضل أن يمسلم فيه من كل ركعتين واذنوى عدداً  
 فله التمسد في كل ركعتين وأكثر ولا يجوز أن يقع منه ركعتين تشهدين غير الركعة الأخيرة  
 فيبطل بشروعه في الثانية عدداً قال العلامة الرملى وغيره النفل المطلق والقراءات كذلك  
 وخالفه العلامة ابن حجر في القراءات (قوله وهذا إن قدم المليل أثلاثاً) فإن قسمه أنصافاً  
 فآخره والسادس الرابع والخامس أفضل لمن قسمه أسداساً ويسن للتمجيد نوم القيلولة وهي  
 النوم قبل الزوال كما قال بعضهم وعند المحدثين أنها راحة قبل الزوال ولو بلا نوم (فائدة)  
 روى أن أبا القاسم الجنيد شيخ الصوفية رضى الله عنه رأى بعد موته في المنام فقيل له ما فعل  
 أقبلك يا جنيد فقال طاشت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفتيت تلك العلوم ونقدت  
 تلك الرسوم وما فعنا الاركيهات كثر كعبها عند السحر والاس نيام ويكره ترك التهجيد  
 اعتاده بلا عذر ويكره قيام ليل يضمر أما قيام ليل لا يضمر ولو في ليل كاله فلا يكره فقد كان  
 صلى الله عليه وسلم اذ دخل العشر الاخر من رمضان أحيا ليل بجمعه ويكره تخصيص ليلة  
 الجمعة بقيام من بين الليالي أما احياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصاً صلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (قوله صلاة الضحى) سميت بأول وقت فعلها وهو الضحى وهي  
 صلاة الاثر اق على الرابع الذي اتى به الشهاب الرملى واعقد مولده ثم قال وان وقع في العباب  
 أنها غير ما على ما فيه يندب قضاؤه اذ فاتته لاني اذات وقت (قوله وأكثرها اثنتا عشرة الخ)  
 مرجوح والرابع ان أكثرها أو أفضلها نفل لا يلائم ركعات فلو أحرم بأكثر منها بطل احرامه

احدى عشرة ركعة وركعتيه  
 بين صلاة العشاء وطلوع  
 الفجر فلو أوتر قبل العشاء  
 بعد الأوسه والربيع تدبه  
 والراتب المؤكد من ذلك  
 كله عشر ركعات وركعتان  
 قبل الصبح وركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب  
 وركعتان بعد العشاء  
 (وثلث فوائده مؤكداً)  
 فترتبة للقراءات أحدها  
 (صلاة الليل) والنفل  
 المطلق في الليل أفضل من  
 النفل المطلق في النهار  
 والنفل لي وسط الليل أفضل  
 ثم آخره أفضل وهو زمان  
 قسم الليل أثلاثاً (و) الثاني  
 (صلاة الضحى) وأقلها  
 ركعتان وأكثرها اثنتا  
 عشرة ركعة



المشغل على الرائدان كان عامداً والواقع نقلاً عما قبله أن يجمع الشايبة في أحرام راحل فان  
 منهم من أن يقرأ فيها بسورتي الشمس والضحى لم يثبت رده فيه (٢) من ارتفاع  
 الشمس الخ) هو المعقود والاختيار رفعها عند رده في ربيع النهار (قوله صلاة التراويح) حيث  
 بذلك لأن الصلاة رضى الله عنهم كانوا يتبعون فيها بكل أربع ركعات ويأوفون في ذلك  
 طوافاً كاملاً وذلك باجتماعهم لأمرهم صلى الله عليه وسلم ولما تعدد الطواف على أهل المدينة  
 الشريفة مع حرمتهم على مساواة أهل مكة اشرفهم بهجرة صلى الله عليه وسلم ودفعه عندهم  
 اجتهاد وافادهم اجتهادهم إلى أن يجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم  
 ستة وثلاثين ومع ذلك فعلها لهم عمرو بن أميئة والرازي من كان فيها أوفى من ردها وقت  
 فعلها وله قضاء ولو في غير المدينة ستا وثلاثين بخلاف عكسه لأن العبرة في الوقت الاداء  
 لا بوقت القضاء وقد ورد في فضائها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضى الله عنها أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته  
 فاصبحوا يصدقون بذلك ونظر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلىوا بصلاته فلما كانت الليلة  
 الثالثة انزل الناس حتى ضاق المسجد عن أهل مكة فلم يخرج إليهم حتى خرج الصلاة القبر فلما صلى  
 القبر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يحف على شأكم الليلة ولكن خشيت أن تضرض عليكم صلاة  
 الليل فتجوزوا عنها فالت عائشة رضى الله عنها أو كان صلى الله عليه وسلم لم يرغب في قيام رمضان  
 من غير أن يأمرهم بعزيمة أي يوجب عليهم ذلك ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر  
 عز ذلك في خلافة أبي بكر وصدر خلافة عمر رضى الله عنه ما حتى جمع عمر رضى الله عنه الرجال  
 على أبي بن كعب والناس على سليمان بن أبي حنيفة رضى الله عنهم ما الخديث (قوله وهي  
 عشرون) أي غير أهل المدينة كما مودت الجماعة فيها قال الطحاوي والسر في كونها عشر ركعة  
 أن الروايات المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعت لأنه وقت جدد وثمير وقيل  
 بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكوير سورة الاخلاص بعد كل سورة فمن الناس من كان  
 المدا كما اعتاده أهل مصر وكذا من تكوير سورة الرحمن أو هل أتى على الإنسان (قوله أو قيام  
 رمضان) أي أو سنة قيام رمضان أو نحو ذلك (قوله لم يصح) أي لم ينعقد أحرامه أن كان عامداً  
 عائلاً والواقع نقلاً عما قبله واشبهها بما قرأه من يطلب الجماعة في المنع من عمار رده فيها (قوله  
 ووقتها الخ) أي فهي كالترديد نديب تأخير عنها (قوله بين صلاة أعضاء) أي ولو بمجموعة مع  
 المغرب تدعى (خاتمة) النفل قسمان قسم لمن له الجماعة وقد تقدم في قول المصنف  
 وأصلوات المنوعة الخ وهو أفضل من القسم الذي لا تسن له الجماعة لكن الرتبة أفضل من  
 التراويح مع طلب الجماعة فيها ولو صلى القسم الذي لا تسن له الجماعة جماعة كالخلاف  
 الأولى ومن القسم الذي لا تسن له الجماعة فحمة المسجد غير الحرام لداخله ولا يرد بالجلوس  
 إذا لم تشغله عن الجماعة ولا خوف فوت راتب فيشغل بالجماعة والراتبة يحصل له ثواب  
 النصيب ونحوها ولا يقطع عنه الطلب وتكره إذا وجد المكتوبة بغيره أو دخل المسجد  
 الحرام فدخل الطواف ولا تسن التحية للطبيب إذا خرج للعبادة وخرج بالمسجد المدونة  
 وضوؤها فلا تصح فيها التحية وبغير المسجد الحرام أو المسجد الحرام إذا دخله مرید الطواف  
 فيه فحينئذ يأنس له لا يسن الطواف وتحية بقية المسجد الصلاة بان لم يرد الطواف نديب في حقه

ووقتها من ارتفاع الشمس  
 إلى زوالها كما قال النووي  
 في التفتيح وشرح المذهب  
 (و) اثنا عشر (صلاة)  
 التراويح وهي عشرون  
 ركعة بعشر تسليمات في  
 كل ليلة من رمضان وبعدها  
 خمس ترويعات وينوي  
 المصنف في كل ركعتين  
 منها سنة التراويح أو قيام  
 رمضان ولو صلى أربعاً  
 منها بنية واحدة لم يصح  
 ووقتها بين صلاة العشاء  
 وطلوع الفجر

تحيية المسجد بالصلاة وتذكرو التحية بتكرار الدخول ولوعن قرب وتحصل بر كعتين فأكثر في  
 احرأوا حدلان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك الا ان نفاها ان لا يحصل  
 له قوام بل يسقط عنه الطلب فقط وانما لم تضر نية التحية مع ما ذكر لانها سنة غير مقصودة  
 بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها او فرض آخر وبذلك علم ان التحية لبركعة ولا صلاة  
 جنازة ولا يصح في تلاوة وشكرو وتثوت بالجلوس الا ان يكون سهوا أو جهلا ولا وقصر الفصل  
 قال شيخنا شيخنا والمعدة فواتهم بالقيام **كم** في الجلوس فبأق فيه التفصيل قال الاستوى  
 والتحيات أربع تحية المسجد بالصلاة وتحية البيت بالطواف وتحية الحرم بالحرم والاحرام بوحدة معنى  
 يرى الجاروز يدعيه تحية عرفة بالوقوف وتحية اقام المالم باللام وتحية الخطيب بالخطبة  
 ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات يقول في كل ركعة من بعد قراءة الفاتحة والصور  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات وكذا  
 في الرفع منه وفي السجود الاول عشر مرات وكذا في الرفع منه وفي السجود الثاني عشر مرات  
 وكذا في الرفع منه فله خمس وسبعون مرة في أربع بقائمة ومنه صلاة الاوابين وتسمى صلاة  
 الغفلة لانه قل الله الناس عنها بسبب عشاء أو نوم أو نحو ذلك وأدلهما ركعتان وأكثرها عشرون  
 وغائب است ومنه صلاة الاستخارة وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قوله تعالى وربنا  
 بخناق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون أو قل يا أيها الكافرون وفي الثانية سورة قلنا تعالى وما كان  
 المؤمن ولا مؤمنة الى قوله من أمرهم أو قل هو الله أحد ثم بعد تشهد وسلام يدعي بدعائهم  
 المشهور وهو اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك  
 تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر شئ لي في ديني  
 ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاقدر لي ويسر لي شربارك في ذب ما كريم وان  
 كنت تعلم ان هذا الامر شئ لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاصرفه عني  
 واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به يا كريم يسمى حاجته ثم يقوم على الرجاء  
 والخوف فان بدله شرح صدره فله اول فلا ويحيد امرات حتى يذبح صبرا به يمنه ركعتان  
 الاحرام وركعتان الطواف وركعتان الرضوخ ولو لم يجدوا وينبغي فيهما عتب التيمم والغسل ومنه  
 ركعتا الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند دخوله  
 وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان عند المرور بيارض  
 لم يمر بها وركعتان عند الخروج من الحمام وركعتان في المسجد اذا قدم من السفر وركعتان  
 عند القتل ان أمكنه وركعتان عند العدة على امرأة حال زفافها اليه تدين لكل منهما  
 قبل الوقاع صلاة ركعتين ومنه غيرة ذلك مما هو مذكور في الطوليات ومن البسج المذمومة  
 صلاة الرغائب وهي اثنا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب وصلاة  
 ما تدر كة ليلة النصف من شعبان فلا تقرب عن يقبل ذلك ولا حصر للنفل المطلق

• (فصل) •

(وشرائط الصلاة قبل  
 الدخول في صلاة تأشياء)

• (فصل) • في بيان أحكام شروط الصلاة المعتبرة لاعتبارها في دوائها لان الشرط ما فارق كل  
 معتبر سواء ولو لم يذكر المصنف قبل الدخول في المكان الأول وانسب وحيث الصلاة بالانسان  
 فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كعضائه واهيات كشعوره ويدناله ما رجب للصلاة

من أولها إلى آخرها بشرط وما وجب في بعضها فركن وما سن وجب في بعضها وما سن ولم يطلب  
 جبره فمهمة (قوله والشروط الخ) أن يعدل عن قول المصنف بشرائط مع استوائها لغة وعرفا  
 لأن شرائط جمع شرط وليست مرادة هنا لأن معناها خاصة بشرطة تقابل (قوله جمع شرط  
 الخ) قال الشافعي المبرموي في شرح ألفية الأصول والشرط في اللغة مخفف الشرط يقع الرأ  
 وهو العلامة ووجهه ان شرائط وجمع الشرط بالكون شروط ويقال له شريطة ووجهه شرائط  
 (قوله وهو لغة العلامة) ومنه أن شرائط السابعة أي علاماتها و يطلق لغة على تعليق أمر  
 بأمر كل منهما في المستقبل فقد عاق هنا صحة الصلاة على وجود شرطها فكأنه يقول إذا  
 وجدت الشروط صحت الصلاة كالوعاق الإنسان طلاق زوجته على دخول الدار ويبرعنه  
 أيضا بالزام الشيء والتزامه فالإلزام من جهة الشرط والالتزام من جهة المنعروط عليه وهو  
 المكاف فالشارع ألزمه إذا أراد الدخول في الصلاة مثلا أن يكون متطهرا والمكاف ألزم  
 ذلك (قوله وشرعا ما توقف صحة الصلاة عليه الخ) هذا تعريف بخصوص المقام وليس  
 ذلك من شأن التعريف فلو قلنا ما توقف صحة غيره عليه وليس جزماته كالأصله هنا كان  
 أولى وأعم وهذا شامل لعدم المسامحة وهو صحيح ولقرب هذا التعريف وهو أنه عدل إليه عن  
 التعريف بأنه ما يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس  
 المسامحة الذي هو لغة الحاق واحد لا حاصلا يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود  
 ولا عدم لذاته وبغيره مامعا السبب لأنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لذاته  
 (قوله وخرجهم هذا القيد) أي الذي ذكره بقوله وليس جزماته اقشامل (قوله الركن) أي  
 فانه مشترك للشرط في تعريفه المذكر كونه جزمته فالركن ما هيته والشرط ما هيته  
 (قوله طهارة الأعضاء) أي جميع البدن من الحدث الأكبر وأعضاء الوضوء من الحدث الأصغر  
 والوصلي وهو محدث لم تصح صلاته إذا كان قادر على انتطه - يرقال شيخنا وفي كلامه إجماع  
 إلى أن المراد بالحدث الأمر الاعتباري فتأمل (قوله أما قد الطهورين) أي الماء والتربة  
 (قوله فصلانه صحيحة) أي ويصلها ما يبطل غيرها ولا يصل إلا إذا ضاق الوقت لانها الحرمته  
 نعم أليس منها في الوقت من أوله فله الصلاة من أوله فلو وجد ترايبه ذلك وهو في الوقت  
 وجب عليه إعادتها وإن لم تسقط به ثم يعيدها فالثاني الماء أو التراب في محل تسقط به فيه  
 (قوله مع وجوب الإعادة عليه) أي لأنه لا يلزم من كونها صحيحة أن تكون مغنية عن القضاء  
 ألا ترى أنه إذا تم جعل يخلب فيه وجود الماء فانه يلزمه القضاء مع أن صلاته توصف بالصحة  
 وحدهم يلزم من كون الصلاة تعني عن القضاء أن تكون صحيحة ولا عكس لما تقرر وأعلم أن  
 فاقدا الطهورين إذا كان جفبا فانه يقتص في صلاته على قراءة الواجب من الفاتحة أو بدلاها  
 من سبع آيات مثلا ويحرم عليه أن يقرأ غير الواجب لأننا إنما جعلنا قراءة الواجب فقط لأجل  
 صحة الصلاة وقراءة الرائد عليه غير متفرقة وألحق العلامة لربلي تعالى الله درجة الله  
 تعالى بقراءة الفاتحة من الخشب ما لنذر قراءة سورة مثالا في وقت معين وقد الطهورين  
 فانه يتردها مع الجنابة لتعين الوقت بالنذر فتأمل (قوله الذي لا يعني عنه) أما ما يعني  
 عنه فلا يشترط الطهارة منه ومنه محمل الاستحباب بالخبر وان عرق روصل إلى الثوب مالم  
 يجاوز الصفحة والمشتة كما مر (قوله في ثوب وبدن ومكان) قال شيخنا لا يعني أن لفظ النفس

والشرط جمع شرط وهو  
 لغة العلامة وشرعا  
 ما توقف صحة الصلاة عليه  
 وليس جزمته ما يخرج به هذا  
 القيد الركن فانه جزمته من  
 الصلاة الشرط الأول  
 طهارة الأعضاء من  
 الحدث الأصغر والأكبر  
 صحة القدرة أما فاقدا  
 الطهورين فصلاحة صحيحة  
 مع وجوب الإعادة عليه  
 (و) طهارة (التجسس) الذي  
 لا يعني عنه في ثوب وبدن  
 ومكان وسيدكر المصنف  
 هذا الأخير قريبا

في كلام المصنف عطف على الحدث فكلامه في طهارة البدن منه فادخل التوب والمكان  
فيه المؤدى الى التكرار فيه ما بقوله بالباس طاهر الخ وبقوله الوقوف على مكان طاهر المشار  
اليه بقوله وسيد كرم المصنف هذا غير مستقيم فتأمل والمراد بالتوب ملبوسه وبالمكان ما يلاق  
بدنه أو ملبوسه كما يأتي فيهما ونجس البدن داخل القم والانتف ونحوهما وانما جعل داخلهما  
هنا كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة اغتسل امر الخباسة ولولا ان في توب من يريد الصلاة مثلا  
أو في بدنه نجاسة لادلهم بها وجب عليه العلامة لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان كما  
انما لولا انما يصيبان في بسمية فله يجب عليه ان يغيرهما وان لم يكن عصيانا ولا نصح صلاة ونحو قابض  
بيده طرف جبل متصل بنجر وان لم يصرك بجر كنه لانه حامل متصل بنجر فكأنه حامل له  
ولا يضر جعل نحو طرفه تحت رجله وار تحرك بجر كنه لانه حامل له ولو كان طرفه متصل  
بسا جور كاب مثلا وهو ما يجعل في عنقه أو بجمار به نجاسة في محل آخر بطلت صلته على  
الاصح ان كان الحبل مشدودا بالساجور بخلاف ما لو ألقى عليه من غير شد فأنه لا يطل ومثله  
القيمة ان كانت تجر بجره والا فلا (قوله ستر لون العورة) اي من أعلاها ولو عن نفسه  
وجوانبها كذلك بحيث لا ترى من ذلك لامن أسننها وان رؤيت بالقل وما هنا عكس ما في  
الكتاب نظر الاصلهما غالبا واستقر بالآل من الجرم فقط فانه مكروه ولا يمكن الستر بلون نحو  
الحناء قال شيخنا اوله استغنى عن شرط الجرم بذكر اللباس الا في فتأمل (قوله فان عجز عن  
سترها) اي ولو به رش توبه على نجاسة هو محجوس عليها (قوله بالباس طاهر الخ) هو ظاهر في غير  
نحو الطين والماء الكدر أو الصافي المتراكم عليه خضرة بحيث يمنع الرؤية ولو من نحو جلد أو  
حرير لرجل وان حرم عليه عند القدرة على غيره ولا يلزمه قطع ما راد منه على ستر العورة ويحتمل  
شمولة لهما وهو انما اذا صلى في الماء جازله الخروج الى الشط ليسجد فيه وان لم يشق عليه  
السجود في الماء ولو كان الستر بحجب او حفة ضيق الرأس بحيث يستمر ان الواقف فيهما واجب  
الستر بذلك عند فقد غيرهما بخلاف الوقوف في نحو خيمة ضيقة مثلا فانه لا يمكن فان خرقها  
وأخرج رأسه منها وصارت محيطية كفي الستر بها (قوله ويجب سترها) اي العورة لا يقيد  
كونها عورة في الصلاة كما هو ظاهر فتأمل ولو أخر هذه الجملة عن تفسير العورة بعد هذا لكان  
أولى (قوله عن الناس) اي الذين يحرم عليهم النظر اليه وان لم يمسهم غض أبصارهم (قوله وفي  
الخلوة) اي ولو في خلوة (قوله الحاجة الخ) هو راجع للخلوة كما يدل له ما بعده ويحتمل عوده الى  
أعين الناس فيشبه ما لو استباح الى كنفه للاستجماء بمحضرة الناس فانه يجوز بل يجب ان يخاف  
خروج الوقت لان خاف فوت أوله أو فوت الجماعة أو الجمعة (قوله وعورة الذكور) اي الواضع  
في الصلاة وكذا عند جنبه ومحارمه وعورته عند الاجناب جميع بدنه وفي الخلوة السوا أنان فخطا  
كنايته عليه الامام واعقده الزركشي وهو المعتقد (قوله وكذا الامة) اي ولو بمحضرة أو خشي  
عودتها في الصلاة وعند المحارم كالذكر وعند الاجناب وفي الخلوة كالحرمة (قوله وعورة الحرمة) اي  
الكلمة الحرمة ولو خشي (قوله ما سوى وجهه الخ) اي فيجب ستر شعر رأسه وقدميه ما يمكن  
ستر باطنهما بالارض فان ظهر من عقم ماني ولو عند ركوعها بطلت صلاتها (قوله أما عورة  
الحرمة) اي وكذا الامة ولو قال عورة الا في هذا وما بعده لكان أولى كما مر (قوله وعورتها) اي

(و) الثاني (ستر) لون  
(العورة) عند القدرة  
ولو كان الشخص خاليا أو  
في خلوة فان عجز عن سترها  
صلى عاريا ولا يؤمن بالركوع  
والسجود بل يسترهما ولا  
اعادة عليه و يكون ستر  
العورة (بالباس طاهر)  
ويجب سترها أيضا في غير  
الصلاة عن الناس وفي  
الخلوة والحاجة من  
اعتساف ونحوه وأما سترها  
عن نفسه فلا يجب لكنه  
يكره نظره اليها وعورة  
الذكر ما بين مرتنه وركبته  
وكذا الامة وعورة  
الحرمة في الصلاة ما سوى  
وجهها وكفها ساظهما  
وبطنها الى الكوعين أما  
عورة الحرمة خارج الصلاة  
فجميع بدنها وعورتها

الحرة (قوله كذا) أي كعورته في الصلاة لا في الخلوة فهي ما بين ستره وركبته أو كذا الآية  
 (قوله والعورة) بفتح العين المهملة (قوله لغة النقص) أي والاستقصاء ونحوه (قوله على  
 ما يجب ستره) أي في الصلاة أو في غيرها أو حيث تفتد قوله وهو المراد هنا بيان لذلك بقوله تعالى  
 الشارح في العورة للصلاة وغيرها تحمل بعضهم له على خصوص الصلاة بعيد منافي لكلامه  
 فتأمل (قوله الوقوف على مكان طاهر الخ) المراد به ما يشهد على الخلو وغيره كما يشهد عليه بعد  
 والمعنى أنه يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلى واقفاً على مكان طاهر ولا يقبل منه حتى  
 لو فرش بساطاً أو نحو طاهر على محل متنجس صحت الصلاة ولو كثر ذرق الطير على عه بشرط  
 أن يتم المحل وإن لا يتعد المني عليه وإن لا يكون في رجليه أو الذرق رطوبة (قوله يلاقي بعض  
 بدنه) خرج باللاقي غيره فإنه لا يضر أن يغترق في جافة فارة حالاً أو رطبة وألقى  
 ما وقعت عليه حالاً من غير محل ولو في مسجد لكن لا يلزم على القائم اتخيس المسجد واتبع  
 الوقت وجب عليه الفأوها خارجة وبطل الصلاة فإن ضاق الوقت وجب عليه الفأوها في  
 المسجد وكل صلواته ثم يغسل المسجد بذلك (قوله بالاجتهاد) أي بان كان مستنداً إلى علامة  
 كصوت دين مجرب وخياطة بان تأمل في الخياطة التي فعلها أهل أمرع فيها عن عادته أو  
 وهل أذن الديك قبل عادته أو لا بان كان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه المعتاد إلى غير ذلك وورد  
 وصناعة وسماع مؤذن ونحوه من كتاب صحيح وقدم على الإتيان به سماع مؤذن عارف في صحو  
 ورؤية المزاويل المعروفة وبيت الأبرار عارف به (قوله وإن صادف الوقت) أي وكذا كل عبادة  
 لها هيئة ويعتد بها لانيته إذا صادف الوقت كالأذان والخطبة ونحوهما (قوله استقبال  
 القبلة) أي الآن (قوله أي الكعبة) هو معنى جرمها أو هو أتم المحاذي لجرمها إن لم يكن فيها  
 والأفلا بد من جرمها حقيقة أو حكماً ويشترط كونه مرة واحدة في ذراع فأكثر ويجب كونه  
 الاستقبال للعين بقينا مع القرب من أو رؤية بحيث سهل بالإحاطة غير متعدي به ومنه قدرة  
 الأعمى على من حائط المحراب حيث سهل فلا يكفيه الأخذ بقوله غير ولا يجتهد به وظننا مع  
 البعد أو مع حائل غير متعدي به ويقدم قول المخبر عن علم على نحو بيت الأبرار والمحارب المعقدة  
 يباين من بلاد الإسلام بان طرقة عارفون وأقربوه لا يجوز الاجتهاد فيها لاجتهادهم في معنى المعايضة  
 بزيادة أو عينة ولا فيما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إليه مطاقاً ويقدم ذلك على الاجتهاد  
 بالعلامات كالنجوم ومنها القطب المعروف وهو نجم صغير في نبات نعل الصغرى بين الجمر  
 والقرقدين وهي نجما المجاورته له والانه وائس نجما كما قاله علماء هذا الفن بل نقطة تدور على  
 هذه الكواكب بقرب النجم وبخلاف باختلاف الأقاليم في العراق يجعل المصلى خاف أذنه  
 اليمن وفي مصر خاف أذنه اليسرى وفي اليمن قبالة وجهه مما يلي جانبه اليسرى في الشام وراء  
 وفي حران وراء ظهره ولذلك قيل إن قياماً أعدل القبيل ومثله الشمس والقمر والرياح فإن لم  
 يعرفها قلده عارفها ما لا يعدل ولا يجب عليه تعالها حيث لم يكن بحضوره عارف ستره أو حضوره من  
 مـ لم عدل أو غيره إن أقدم عليه أسلم عدل عارف قال شيخنا أو علم بما ذكرناه لو وقف صف طويلاً  
 في المسجد الحرام أو في غيره بحيث يزيد على محاذي جرم الكعبة أنه يجب على من زاد على محاذية  
 جرمها أن يتخرف إلى جهة جرمها إلا أنه لا يكتفى الجهة عند تأمل ذلك ولا تغترب بعض العبارات

في الخلوة كذا كذا العورة  
 لغة النقص وتطابق شرعا  
 على ما يجب ستره وهو المراد  
 هنا وعلى ما يحسب نظره  
 وذكره الأصحاب في كتاب  
 النكاح (و) الثالث  
 (الوقوف على مكان طاهر)  
 فلا يصح الصلاة شخص يلاقي  
 بعض بدنه أو لباسه نجاسة  
 في قيام أو قعود أو ركوع  
 أو سجود (و) الرابع  
 (الم لم يشول الوقت) أو  
 ظن دخوله بالاجتهاد فلا  
 يصح بغير ذلك لم يصح  
 صلاته وإن صادف الوقت  
 (و) الخامس (استقبال  
 القبلة) أي الكعبة



الموهبة خلافة والله الموفق (قوله لان المصلي يقابلها) اي وتساويه فتأمل (قوله لادفعها) صوابه تعريضها واستدانتها ولذلك قال في القساموس وكعبته ربهته (قوله واستقبلها بالصدر) اي حقيقة في الواقع والخالس وحكما في الراكع والساجد نعم يجب الاستقبال بالوجه مع الصدر في مستأن قد روي رفع رأسه وبلاخصين فيه ان يجوز عن ذلك الرفع فتأمل (قوله لم يندفع عليه) اما من يجوز عنه كبريوط على خشبة وشجرة فانه يصلي على حسب حاله لكن تلزمه الاعادة (قوله من ذلك) اي الاستقبال فتأمل (قوله في شدة الخوف) اي النوع الرابع من صلاة الخوف ولو لم يجر الخوف كما ياتي والمراد بذلك الخصام القتال بين المسلمين بحيث لا يستطيع أحد من المسلمين ان يترك القتال فتجوز لهم الصلاة على وجه ليس يغتفر في الامن كالصلاة غير القبلة وكالضربات والطعنات والخطوات المتواليات ونحو ذلك مما ياتي وذلك لقوله تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها (قوله في قتال مباح) اي قتال الكفار والبهمة وقطاع الطريق ومثل القتال المباح القرار المباح كأنه امر من ظالم أو سبع أو كفار زادوا على هذه أو منتهى يرضى عنه فتأمل (قوله فرضا كانت الصلاة أو نقلا) قال في شرح البهجة ويجري مثل ذلك في كل صلاة بخلاف فوتها كصلاة العبد والكوف بخلاف صلاة الاستسقاء رخصته كما قال الاذري أنه لا يجري في الفاتمة الا اذا خاف فوتها بالمارت وهو ظاهر فتأمل (قوله وفي النافلة) اي ولو مؤقتة ويؤيدهم لانها لا تصح في الفرض فتأمل (قوله على الراحة) ليس فيه ادول أو لاسطة الكار أو لى روى في الاصل النافذة التي تصلح للرحل وتقبل كل ما يركب من الابل ذكرا كان أو أنثى حكمها بالموهري وقال الثاني هو مراد الفقهاء (قوله ولو قصيرا) واقوله لى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فتأمل (قوله صوب مقصده) اي فلا بد ان يكون له مقصده معلوم فان انصرف لغير القبلة عالم عامدا اختار بطات صلاته (قوله وراكب الدابة) اي في غير نحو هو دج أو حمل واسع أو محفة ونحوها أما هؤلاء فان أعوا جميع الاركان واستقبلوا القبلة في جميع الصلاة جاز لهم الفعل والاوجب عليهم التمسك بركاب السفينة غير الملاح الذي له دخل في سيرها ولا تصح صلاته الا اخذ بزمام الدابة ان كان يمسكها ولو على غير مخرجها واذا وطنت نجاسة رطبة بطنان صلاته وكذا بانقل تفارقها حال فتأمل (قوله فيتم ركوعه وسجوده) اي وكذا جلوسه بين سجديته (قوله ويد تقبل القبلة فيهما) اي في ركوعه وسجوده وكذا جلوسه المذكور لسهولة ذلك عليه وفي احرامه كما رأيت في بعض الفسخ فتأمل (قوله الا في قيامه) اي ومنه الاعمال فتأمل (قوله وقسمه) اي وسلامه وما ذكره انتظم قواهم انه يستقبل في أربع ويمشي في أربع والله أعلم

(فصل في بيان أحكام أركان الصلاة وحقيقة ما يتبناها)

(قوله ثمانية عشر الخ) هذه طريقة من عدد الطمأنينة في بحانها الاربع ونية الخروج أركانا كما صاحب التقييه وعدّها في الروضة سبعة عشر باسقاط نية الخروج وعدّها بعضهم تسعة عشر يجعل الخشوع ركنا وعدّها بعضهم عشر من بعد المصلي ركنا والمعتد أنهم لا يستأركان وانما نية الخروج ستة والطمأنينة هيئة تابعة للركن واجبة لا عند ادب فتنقص اسمها ثلاثة عشر كما في المنهاج وغيره وهو المعتد وعلى كل فلا بد من الطمأنينة وحيدة فالخلاف لفظي وقيل معنوي

وسميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبته لادفعها واستقبلها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى المصنف من ذلك ما ذكره في قوله (ويجوز ترك) استقبال (القبلة) في الصلاة (في حالتين في شدة الخوف) في قتال مباح فرضا كانت الصلاة ونقلا (وفي النافلة في السفر على الراحة) فلا مسافر سافرا مباحا ولو قصيرا التنقل صوب مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه وضع جبهته على سرجهما مثلا بل يوفى بركوعه وسجوده ويكون سجوده اختص من ركوعه وأما الثاني فيتم ركوعه وسجوده ويستقبل القبلة فيهما لا يعتنى الا في قيامه وقسمه (فصل في أركان الصلاة وتقدم معنى الصلاة لغة وشراعا) وأركان الصلاة ثمانية عشر ركنا

فتأمل (قوله وهي) أي النية شرعا وأما لغة فهي مطلق القصد كما مر وانما بدأ به لان الصلاة لا تنعقد الا به او لذلك قيل انما بشرط لان الشرط ما كان خارجا عماهية ودرجته وان كانت محصلة لغیرها فهي محصلة لنفسها كالتأمن أو يمين فانما يظهر نفسه بها وغيرها (قوله ومحلها انقلب) أي فلا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما فيه كأن نوى الظهور فسبق لسانه الى غيره وهي قايما لثباته في الامور كلها اولانه خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه اولانه وضع في الجسد مقابله وهو لحظ من يرى الشكل فادرك في الجانب الايسر من الصدر فتأمل (فرع) لو قال شخص لا خير صل فرضك ولك على دينار مائة لا فليصل به هذه النية صححت صلاته ولم يتحقق الدينار ولو نوى الصلاة ودفع الغريم مثلا صححت صلاته لان دفعه حاصل وان لم ينو بخلاف ما لو نوى بصلاته فرضا ونية لا غير تحية وسنة وضوءا تشريكية بين عبادتين لا تدرج احدهما في الاخرى ولو قال أصلي لتواب الله أو لله رب من عقابه صححت صلاته خلافا للفتن الرازي (قوله فان كانت الصلاة فرضا الخ) هذا اذا كان الفرض من الصلوات الخمس ومثله في ذلك فرض الكفاية أما اذا كان عارضا كذوقه في نية الفرضية أو النذر (قوله وجبت نية الفرضية) أي ولو في المعادة وصلاة الصبي واعتمد العلامة الرمي وعدم وجوبه في صلاة الصبي وفرق بين النية والقيام بان ترك القيام بمحذورته ما فتأمل (قوله وقصد فعلها) أي لتفريق عن سائر الاعمال (قوله وتعيينها) أي لتفريق عن سائر الصلوات (قوله وتعيينه) أي ومنه القباية والبعدي فلا بد منهما كما مر اما النقل المطلق ففيه قصد الفعل فقط لحصوله به او يلحق به ذوقه بسبب يغني عنه غيره كتحية وسنة وضوء واستحضار واسرار ودخول المنزل وخروج منه وغير ذلك ويصح الاداء بنية القضاء وعكسه لعدو أو بقصد غير معناه وتندب الاضافة فيه الى الله تعالى خروجا من الخلاف وذكر اليوم والشهر أو عدد الركعات ولو غلط في ذلك لم يضر الا في عدد الركعات فقط ومن عليه فوائت لا يشترط في حقه أن ينوي ظهر يوم كذا أو عصره مثلا بل يكفيه نية الظهور أو العصر فتأمل (قوله لانية النفاية) أي لا تجب بل نسي خلافا لمن أوجبها (قوله القيام) أي في الفرض ولو من ذورا أو على صورته كالمعادة وصلاة الصبي والمراد به أن يكون منه صبا بحيث لا يكون ما تلا الى أحد شقيه ولا منصبا الى جهة امامه أو خلفه بان يصير الى أقل الركوع أقرب تحقيقا في الامام رتبة ديرا في غيره وحينئذ فيصح ان كان الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو على حدس وان قال الشاعر

قيامي للعزير على فرض • وترك الفرض ما هو مستقيم

بجيت لمن له عقل وفهم • يرى هذا الكمال ولا يقوم

ويجب ما يتوقف عليه كعصا أو نحوها ولو باجرة فاضلة عما بهتبر في القنطرة ولا يضر استناده الى نحو ما لو أزيل اسقط بخلاف ما لو استند الى شيء بحيث تكون رجلا مرفوعة عين فانه لا يصح وهو أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع فان قلت لم قدم النية على القيام ومعلوم أنه لا ينوي الا بعد القيام قلت أجيب عنه بان النية ركن في الصلاة مطلقا وهو ليس ركنا الا في الفرض فقط والذا قدمت عليه وأيضا القيام لا يكون ركنا الا بعد النية وقبلها يكون شرط الاركان فتأمل (قوله فان جهز عن القيام) أي بحيث تحصل له مشقة تذهب شوقه أو كماله وهي المارادة بقول

أحدها (النية) وهي قصد  
الشيء مقترنا بفعله ومحلها  
القلب فان كانت الصلاة  
فرضا وجبت نية الفرضية  
وقصد فعلها وتعيينها من  
صحيح أو ظهر مثلا أو كانت  
الصلاة فلا ذات وقت  
كترتبة أو ذات سبب  
كاستسقاء وجب قصد  
فعلها وتعيينه لانية  
النفاية (و) الثاني  
(القيام مع القدرة) عليه  
فان جهز عن القيام

بعضهم بحيث فصل له شدة شديدة (قوله بعد كيف شاء) فان يجر عنه على مستقلاً او يجب عليه أن يركع رأسه الى ركوعه وسجوده فان يجر عنه ركعاً أجزأه عن غيره فان يجر عنه أجزأه أو كان الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه مادام عقله ثابتاً (قوله وقعوده مقترناً أفضل) أي من تربعه وتربعه أفضل من مدرج عليه مثلاً (قوله تكبيرة الاحرام الخ) لو قدمها على القيام لمكان أولى وأنبأ وجبت بذلك لأنه يحرم على المصلي ما كان حلالاً قبله من مفصلات الصلاة كالأكل والشرب ونحو ذلك (قوله الله أكبر) أي بقطع الهمزة ويجوز وصلها ان لم يكن ما قبلها أو الله الأكبر والله الجليل أكبر ولولمدا الهمزة من الله أو من أكبر لم تنفع وصلاته لأنه يتقلب من أقطب الخبر الانشائي الى الاستفهام ولو قال الله وأ أكبر بزيادة واو ساكنة أو متحركة بين الكلمات لم تنفع وصلاته ولو قال الله هو أكبر لم تنفع أيضاً كما في الكفاية ولو زاد الذائبة اليها بان قال أكبر لم تصح وصلاته سواء أخرج الهمزة أو كسر هاء اللان اكباراً بالكسر اسم من أسماء الخبيث وبالفصح جمع كبير ففتح الكاف والباء وهو اسم لطبل الكبير ومن قال ذلك متعمداً كفر واليهما بالله تعالى ولو شدد الباء من أكبر فذكر فاضى القضاة ابن رزين في فتاويه انها لا تنفع ولو كرر الراء من أكبر فقتضى كلام أهل اللغة عدم الإبطال لان الراء عندهم حرف تكرير كما قاله الزجاج وهو المعتمد وابدال همزة أكبر واو يضر من العالم دون الجاهل ولا يضر الفصل بين الكلمات باداء التعريف ولا يوصف لم يطل (قوله ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير واحد للفظ ككائه أعظم أو كبير (قوله أكبر الله الخ) فان أقي بانظراً أكبر فأنما يصح ان قصد عند لفظ الله الابتداء والافلا ولا يندب تكرار التكبير فان كرره فقال صاحب التلخيص وتابعه القساضي أبو الطيب والبقوي وقوله عن البند نصي واما المزمين والغزالي في البسيط ومحمد بن يحيى عن الاصحاب كافة أنه يدخل بالاولى ويخرج بالاشفاع وصورته ان ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوي الخروج منها بين كل تكبيرتين بالاولى دخل في الصلاة وبالثانية خرج منها وبطلت الاولين وبالثانية الثانية وما بعدها افتتاحاً ولا دخولاً ولا خروجاً يصح دخوله بالاولى ويكون باقي التكبيرات ذكر الابطال به الصلاة ولا يصح مع التعليق بخوان شاء الله الا بقصد التبرك فقط (قوله ترجم عنها) أي بخلاف الفاتحة فلا يترجم عنها الا ان القرآن معجز وأجزأه متعلق باللغة العربية فلا يجوز العدول به الى غيرها (قوله بآي الغصة) أي وان لم تكن لغة النواوي (فائدة) ترجمته التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكتفى خدای بزرگ لتركه التفضل كانه كبير قاله العلامة الخطيب وقال بعضهم ترجمته بالجمجمة خدای بزرگتر است (قوله ويجب قرن النية) أي بإدائها السابقة (قوله بالتكبير الخ) قال شيخنا أي بجزء منه ويكتفى بفرقة الارصاف على الاجزاء انتهى وقال العلامة الرملي بعد قول المتأخر بالتكبير أي بجميع تكبير انصرم لأنه أول افعال الصلاة فوجب مقارنته لذلك (قوله فاختار الا كنهاً) أي اقتداء بالاولين في تسامحهم بذلك قال ابن الرفعة وهو الحق وسوبه السبكي انتهى قال العلامة الخطيب ولي بمما أسوة (فائدة) الوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خيل في العقل أو نقص في الدين (قوله مستحضر الصلاة الخ) قال شيخنا هو بمعنى الاستكفاء بانعنائها بالجزء المتقدم والوجه انه غير ذلك فراجع (قوله قراءة الفاتحة) أي

قوله كيف شاء وقعوده مقترناً أفضل (و) الثالث (تتكبيرة الاحرام) فبين على اقدار النطق بان يقول الله أكبر فلا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيما تقدم الذكر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن يجر عن النطق بها بالعمية ترجم عنها بآي لغة شاء ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما انووي فاختار الاستكفاء بالمقارنة العربية بحيث يعدل عرفاً مستحضراً للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة)

للمعنى في غير حال الانتعاب للقيام ولاننا لا نعلم اننا او نظرا في المصحف او نحو ذلك  
كما في شرح الروض وغيره فلا يصح قراءة شي من قبله ولا بعده ونحب قراءته في كل ركعة سواء  
الصلاة السرية والظهرية نعم يعمها الامام يصح تحمله من سبق بحجبه او بعضها وذلك  
لغير الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (قوله او بدلا الخ) قال شيخنا لو اخرج هذه الجلة عما بعده  
الكل اولى وانسب مع ان ما ياتي تكرارها اللهم الا ان يقال ان ما ياتي تنصبل له فتأمل (قوله  
لم يحفظه الخ) ليس قيدا بل مثله وجود الماتن او نظري المصحف او نحوه فغيره بالحفظ  
جري على الخفاء او يقال مراده بعدم الحفظ عدم معرفتها بأي طريق من الطرق فتأمل (قرا  
آية منها) أي الفاتحة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم لم يعد الفاتحة بجميع آيات وعدها آية منها  
وهي آية من كل سورة الا برامة لا يجاع انصاية رضى الله عنهم على اثباتها في المصحف بخطه  
في أوائل السور سوى برامة دون الاعشار وترجم السور واثبات نحو أسماء السور والاعشار  
من بدع الخجاج فلولا تمكن قرائنا لما أجازوا ذلك ولو كانت لفظة بل كما قيل أثبتت في أول رادة  
ولم تثبت في الفاتحة قال العلامة ابن حجر كابن عبد الحق والطبيب ونحرم التسمية أولها  
وتكررها في اثباتها وقال العلامة الرملي تكررها أولها ارتسن في اثباتها فان قلت القرآن لا يثبت  
الا بالواتر قلت محله فيما يثبت قرآنا قطعاً أما ما يثبت قرآنا حكماً فيكون فيه الظن وأيضاً ثباتها  
في المصحف بخطه من غير تكبير كالتواتر فان قيل لو كانت قرآنا لكثرة نافيها قلت ولولا تمكن قرائنا  
لكثر مثبتها وأيضاً التسمية لا يكون بالظنيات فتأمل (قوله أو تشديداً الخ) هو عطف خاص  
كما قاله شيخنا وفيه نظر لانه يقتضي ان التشديد جرت من الفاتحة وليس كذلك بل التشديدات  
هي آياتها ولذلك قال في المحرر ويجب رعاية تشديداتها وحيثما كان المناسب ان يكون عطف  
معاً فتأمل (قوله لم يصح) أي وتحرم أيضاً ان كان عامداً على المسامحة واعتبر المعنى أولاً (قوله والا)  
أي وان لم يتعمد أولاً ولم يغير المعنى (قوله ويجب عليه إعادة القراءة) أي قبل ركوعه فان ركع قبل  
إعادتها باطلت صلاته ان كان عامداً على المسامحة لا لم يتعمد ركوعه (قوله ويجب ترتيبها الخ) أشار  
به الى ذكر بعض شروطها وهي التبيين والترتيب والتعجيل وسماع النفس والاستيفاء والمقارنة  
وغير ذلك (قوله وواجبات الخ) هذا لا يدخل له في رعاية الترتيب ولذلك كان ساقطاً من بعض  
نسخ الماتن فتأمل (قوله على نظمها) فلو قدم كلمة منها على أخرى وجب استئناف جميع الفاتحة  
نعم لو قدم نصفها الثاني ثم ابتدأ بالاول ولم يتعمده التكميل على النصف الذي بدأ به واستقر  
ففيها الى آخرها عتبه بها (قوله من غير فصل) أي بسكوت طوي بل عمداً لم يكن لعذر بان نسي  
آية فسكت طويلاً لم يتذكرها فإنه لا يضر على الاعتماد أو قصر قصدية قطع القراءة قال شيخنا أو  
بذكر ولو من غير ما ياتي (قوله بين والياتها) كان لاو لى ان يقول بين آياتها أو كلماتها (قوله  
قطعه) أي مع العمود وان قل ان ذكر كما طرأ حمد لله تعالى في أثناء الفاتحة فيندب له الحمد  
ويستأنف قراءتها وجوباً (قوله كتمام المأموم) وكذا قصه عليه اذا توقف واستمع عليه  
مع قصد القرآن وحده أو مع الفتح عليه وكذلك الجلة اذا جمع من امامه آياتها والاستعانة  
من النار كذلك والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا جمع منه آية اسمه أو نحو ذلك (قوله  
ومن جهل الفاتحة) أي لم يعرفها أو لم يحسن تلاوته صلاته (قوله وتعدت عليه الخ) هو

أولها لمن لم يحفظها فقرأ  
كانت الصلاة أو نفسها  
(وبسم الله الرحمن الرحيم  
آية منها) كلمة ومن اسقط  
من الفاتحة حرفاً أو تشديداً  
أو أصل حرفاً منها بحرف  
لم يصح قراءته ولا صلاته ان  
تعمدوا الاوجب عليه إعادة  
القراءة ويجب ترتيب آياتها  
يقسم آياتها على نظمها  
الاعرف ويجب أيضاً  
والإتمام بان يصل ببعض  
كلماتها ببعض من غير فصل  
الا بقدر النفس فان تحلل  
الذكر بين والياتها قطعها  
الا ان يتعلق الذكر بجملة  
الصلاة كآية المأموم في  
أثناء فاتحته لقراءة امامه  
فانه لا يقطع المأموم الا ومن  
جهل الفاتحة وتعدت  
عليه

عطف تفسير فتأمل (قوله لعدم معلم) أي بان لم يوجد أول يقدر على ما يوصل إليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الحج أو لم يقدر على اجرة طائعه اسمه (قوله مثلا الخ) إشارة إلى عدم نحوه صنف فتأمل (قوله أتى بذكر) أي بشعبة أنواع منه ليكون كل نوع مكان آية منها نحو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يزل لم يكن هكذا وردوا الدعاء كالتذكير لكن يجب عليه تقديم ما يتعلق بالآخرة على ما يتعلق بالدنيا حتى لو كان يحسن ما يتعلق بغير الآخرة بالعربية وما يتعلق بما يغير العربية قدمه (قوله بحيث لا ينقص) أي البديل (قوله عن حروفها) أي الفاتحة والبديل شامل للقرآن والمذكور والدعاء ولا يشترط مساواة الآيات ولا أنواع التذكير والدعاء ولو شرع في البديل وقدر على الفاتحة قبل فراغه لزمته كافي العباب وغيره وحروفها ما تيسر وستة وخمسون حرفا بقراءة ما لا يشاء الا ان كان الحرف امة ومائة وثلاثون بالابتداء بالالف والوصل والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد منها والحرفان منه كالحرف المشدد منها الا عكسه ولو قدر على بعضها وبعض غيرها أتى ببعضها في محله وبالبديل في محله المجوز عنه سواء تقدم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كرهه وكذا على بعض القرآن قال شيخنا بخلاف بعض الذي كرهه فانه يكمل عليه بالوقوف انتهى ونقل العلامة ابن قاسم عن الجرجاني في هامش الشهادة انه يكرر بعض الذي كرهه وهو واضح فتأمل (قوله وقف قدر الفاتحة) أي بالوسط المعتدل في طئه لا ر الميسور لا يستط باليسور ومنها ان تشبهه والقنوت ويندب ان يقف بعدها أيضا للسورة كما قاله الاستاذ وهو ظاهر وانظر هل يجب على الواقف بقدرها بحركتها كما في الاخرس أولا قال شيخنا الشيرازي لا يجب التحريك فراجع (قوله الركوع) وهو لغة مطاق الانحناء وقيل الخضوع وهو من خصائص هذه الامة كما قاله العلامة ابن حجر في شرح العباب والهمزة لان الام السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وعن علي رضي الله عنه انه قال أو الصلاة ركعتان في العصر فقلت يا رسول الله ما هذا فقلت يا هذا امرت رواء البراد والطير اني في الاوسط ووجه الاستدلال منه انه صلى الله عليه وسلم صلى قبل ذلك الظهر وقبل فرض الصلاة قيام الليل فتكون الصلاة السابقة بالركوع فريضة فالصلوة الام السابقة منه ونقله الجلال السيوطي أيضا في الخصائص الصغرى واما قوله تعالى في حق مريم عليها السلام وادكبي مع الراكعين فعناه صلى مع الصالحين كما قاله المفسرون (قوله قائم) خرج به انحاء فافاد ركوعه ان ينحني بحيث تقادى جبهته ما امام ركبته واكمل ان تقادى جبهته موضع سجوده فتأمل (قوله معتدل الخافعة) أي بالفعل ويعتبر غيره به (قوله لو أراد الخ) قال شيخنا لا حاجة اليه مع لفظ قدر فتأمل انتهى واقول الله دفع به توهم وجوب الوضع المذكور فتأمل (قوله وأما بطرقة) أي ان يحجز عن الانحناء مطلقا (قوله وأكمل الركوع الخ) فلو ترك الاكل كره له كما قاله العلامة الخطيب (قوله ونصب ساقيه) كان الاولى ان يقول ونصب ركبته اللازم له نصب ساقيه فتأمل (قوله وهي سكون بعد حركة) أي بحيث ينقل رقبته من ركوعه عن هويته ولو قال وهي سكون بين حركتين لكان أولى واظهر ولكن المراد من العبارتين واحد فتأمل (قوله يجعلها هيئة الخ) هو المعتقد كما مرر الإشارة اليه (قوله الرفع الخ) لواسطة

لعدم معلم مثلا وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضا عن الفاتحة أو متفرقة فان يحجز عن القرآن أتى به كره لا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن قراءتها ولا ذكرها وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ وقسم الفاتحة بها بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية بها (و) الخماس (الركوع) دليل فرضه انما يقدر على الركوع معتدل الخافعة سليم يديه وركبتيه ان ينحني بغير انحناس قدر بالغ راحتيه وركبتيه لو اراد وضعا عليه ما فاقا لم يقدروا على هذا الركوع انحنى معتدوره واما بطرقة وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره ووجه بحيث يصيران كصفيحة واحدة ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه يديه (و) الساجد (الطمانينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمانينة في الاركاب مكانا مستقلا ومشى عليه المنور في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) الساجد (الرفع) من الركوع

لكان أولى لأنه ليس من الاعتدال فتأمل اللهم الا ان يقال صرح به لزومه للاعتدال فتأمل  
 (قوله والاعتدال) وهو لغة المساواة (قوله قائما) قال شيخنا لو اسقط لفظ قائما لكان أولى  
 وأنسب لأنه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله وقعود عابر الخ) لو اسقط لفظ عابر لكان أولى  
 وأظهر اذا اعتدال القادر في النقل اذا صلى قاعدا أو مضطجعا كذلك الا ان يقال قيد بـ عابر  
 لان القادر يغلب عليه ان يصلي النقل من قيام فتأمل (قوله السجود) وهو لغة الانخفاض  
 والتواضع وقبل النظام والميل وقبل الخضوع والذل (قوله مرتين الخ) انما كرر دون غيره  
 من الارقان لأنه محل التواضع بوضع أشرف الاعضاء على مواضع الاندماج ولهذا كان أفضل  
 من الركوع ولأنه محل اجابة الدعاء وغير ذلك مما هو مذكور في المطولان فراجعهم (قوله وأقله  
 مباشرة الخ) فلا يصح مع حائل الغير عذروا على متصل به يتحول بغير كنه في قيام أو قعود ولا على  
 جزئه مطاوعا (قوله أو غيرها) ومنه قطن أو تبن أو نحوهما (فرع) لو خلق الله تعالى له رأسين  
 وأربع أيدي وأربع أرجل فهل يجب عليه في السجود وضع بعض كل من اليدين ومابعدهما  
 أولا والذي يظهر أنه يتطرق في ذلك فان عرف الزائد فلا اعتبار به والاكتفى في الخروج من هذه  
 الواجب بوضع بعض إحدى اليدين وبعض يدين وركبتين وأصابع رجليه اذا كانت كلها  
 أصلية فان اتى به الزائد بالاصلي وجب وضع جوف كل منهما كذا قال العلامة ابن حجر  
 كالتطيب ونقله العلامة ابن قاسم في شرحه وأقره شيخنا وإيس في شرح العلامة الرمي  
 صورة الاشتباه ونقل عنه العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج انه قرر في درسه ان المشتمل ينكتي  
 وضع بعض أحدهما لان المأمور به السجود على شعبة أعظم وهو حاصل بذلك ونقله عن قنابري  
 والده أيضا (قوله له وفي الخ) هو بضم الهاء وفتحها السقوط وقيل بالفتح للسقوط وباضم  
 للسجود وما فيه هوى هوى كك ضرب يضرب بخلاف هوى هوى كعلم يعلم فهو هوى  
 أحب (قوله ثم جهة الخ) وليس أن يضع جبينه أيضا (قوله وأقله الخ) انما عابر بالواو إشارة  
 الى انه يسر وضعه مع الجهة وكشفه أيضا كما قاله العلامة الرمي كابن حجر وحينئذ فلا ينكتي  
 وضع الانف وحده لان الاعتبار بالجهة فلوطال أنفه وصار عنقه من وضع الجهة على الارض  
 مثلا وجب عليه وضع نحو مخدة تحت الجهة ليمجد عليه احيث امكن التنكيس بذلك والا  
 كفاه السجود على الانف وحده ولا إعادة عليه كما قاله في نحر الحبل من أنها لو لم تكن من  
 السجود لا يوضع نحو وسادة مثلا وجب عليه ان ذلك ان حصل منه التنكيس والا فلا وهذا فتوح  
 من رب العالمين (قوله بحيث ينال الخ) تفسيره الطمأنينة بذلك لا يستقيم لأنه من التحامل  
 المذكور بعده والافتقار تقدم انه يكون بعد حركة أو يكون بين حركتين وخروج بالجهة بقية  
 الاعضاء فلا يجب التحامل فيها على المقدور ولا كك كشفها انما قابل بكره كشف الركبتين للذكر  
 (تبيين) الجهة من شعر الرأس الى شعر الحاجبين عرضا وما بين الصدغين طولا (قوله وأقله  
 الخ) هو تفسيره لطمأنينة وليس هو عين الجلوس فتأمل (قوله بالدعاء الوارد فيه) وهو رب  
 اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني زاد الغزالي واعف عني والمتولى  
 رب هب لي قلة تشي بانقيا من الشرك لرب لا كافرا ولا نقيما (قوله فلولم يجلس) أي بسـتوى

(والاعتدال) قائما على  
 الهيئة التي كان عليها قبل  
 ركوعه من قيام قادر  
 وقعود عابر عن القيام  
 (و) الثامن (الطمأنينة  
 فيه) أي الاعتدال  
 (و) التاسع (السجود)  
 مرتين في كل ركعة وأقله  
 مباشرة بعض جهة المولى  
 موضع سجوده من ارض أو  
 غيرها أو كذا ان يكبره وبه  
 للسجود برفع يديه ويضع  
 بـ كك بقیه ثم يديه ثم  
 يديه وأقله (و) العاشر  
 (الطمأنينة فيه) أي السجود  
 بحيث ينال موضع سجوده  
 تحت رأسه ولا ينكتي أساس  
 رأسه موضع سجوده بل  
 يتحامل بحيث لو فرض تحته  
 قطن مثلا لا يركب بس وظهر  
 أثره على يد لو فرضت تحته  
 (و) الحادي عشر (الجلوس  
 بين السجدين) في كل ركعة  
 مواصلة قائما أو قاعدا أو  
 مضطجعا وأقله سكون بعد  
 ركعة أعلاه واكمله الزيادة  
 على ذلك بالدعاء الوارد فيه  
 فلولم يجلس بين السجدين  
 بل صار الى الجلوس أقرب



بدل ما بعده (قوله لم يصح) أي خلافا لأمام أبي حنيفة رضي الله عنه في النقل ومشي عليه ابن  
المقري في روضه وهو مرجوح (قوله والثالث عشر الخ) قال الاماميني وفي المغني انه يفتح الثاء  
على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز زفقه الضم على الاعراب وأطال في  
بيان قراجه (قوله الجلس الاخير) أي في فرض أو نقل بخلاف الجلس الاول فانه سنة كما  
سابق (قوله الذي يعقبه السلام الخ) دفع به ما يوجهه قوله الاخير من سبق غيره فبعد عليه الصبح  
والجمعة مثلا فإراد بالآخر ما يعقبه السلام المعبر سوا تقدمه غيره أم لا (قوله التشهد فيه  
الخ) معنى بذلك لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه وفرض في السنة الثانية  
من الهجرة وقيل غير ذلك (قوله وأقل التشهد الخ) فلا يجوز اسقاط حرف منه ولا تشديدة  
فلا واسطة التووين من سلام فانه يضر خلافا لأمارة ابن حجر ولا بدال كلمة منه بغيرها ويجب  
ترتيبه فان لم يرتبه لم يمتد به الاختلاف المعنى ويجب ان يسمع النفس به كالفاصلة وفراغته فاعدا  
الا لغيره ويجب أن يكون بالعربية حيث كان قادرا عليها ولو بالنه لم يجب معوالا لانه فان تخلل  
غيره لم يمتد به أيضا الامار ردفه من الاكمل ولا يضر زيادة الشهادتين قبل أم النبي ولا الميم في  
عليك ولا وحده لا تترك له بعد شهادة الله تعالى (قوله وأشهد الخ) زيادة الواو مع أشهد من  
الاكمل فيمكن أن يحد ما كذا قاله شيخنا وفي حاشية شيخنا انه لا بد من الواو فامل (قوله رسول الله  
الخ) زيادة لفظ الله من الاكمل أيضا فيمكن أن يحد ما لا يضر اسقاط هذه الراء بخلاف  
شدة أن لا المقتضى (قوله التحيات الخ) هو جمع تحية وهي ما يجيب به من قول أو فعل والقصد  
بذلك التناهي على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق لأن كل ملك من ملوك الارض كان  
يجيب من رعيته بخصية مخصوصة قال شيخنا في مراجعه وقد كانت تحية العرب بالسلام وخصية  
الأكسرة بالعبود وخصية الفرار بوضع اليد على الارض وخصية الحبشة بوضع اليد على  
الصدر وخصية الجوس بتمسك الرأس أي مع قول بان سعي وخصية النوبة برفع الاصبع مع  
الدعاء وغير ذلك ووجهت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميعها دون غيره (قوله المباركات) أي  
الناصيات (قوله الصلوات الخ) المراد بها الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل لراحة وقيل  
الدعاء (قوله الطيبات لله) المراد بها الاعمال الصالحة وقيل المراد بالطيب ضد الطيبت (فائدة)  
ذكر الامة الفتي في شرح الاربعين أنه ورد أن في الجنة شجرة اسمها الطيبات وعلى أطراف  
اسمها المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في صلواته نزل ذلك الطائر من أعلى  
تلك الشجرة وانفس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفض أجنحته فيطير الماء منه فيخلق الله  
تعالى من كل قطرة قطرت منه مائة كتابسة فخر الله تعالى لذلك العبد الى يوم القيامة قال بعضهم  
لو لم يكن في الصلاة الا هذه الفائدة لكفته اكثر ما فيه من الثواب مع ان فيه غيرها (قوله  
السلام عليك الخ) معناه اسم الله تعالى عليك أو بالامنة من النقائص أو غير ذلك مما تقدم في  
الطبعة فراجع (قوله وبركاته) أي عليك (قوله السلام عليك) أي الحاضرين من امام  
ومأموم وملائكة وأنس وجن وغيرهم (قوله وعلى عباد الله) جمع عبد (قوله الصالحين) جمع  
صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وأما قول البيضاوي هو الذي  
صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته فليس على ما ينبغي لاقتضائه ان من صرف قدرا من

لم يصح (و) الثاني عشر  
(الطمانينة فيه) أي في  
الجلس بين السجدين  
(و) الثالث عشر (الجلس  
الاخير) الذي يعقبه  
السلام (و) الرابع عشر  
(التشهد فيه) أي في  
الجلس الاخير وأقل  
اشهد التحيات لله سلام  
عليك أي النبي ورحمة الله  
وبركاته سلام عليك وعلى  
عباد الله الصالحين أشهد  
أن لا اله الا الله وأشهد أن  
محمد رسول الله والكمل  
التشهدات الطيبات المباركات  
الصلوات الطيبات لله  
السلام عليك أي النبي  
ورحمة الله وبركاته السلام  
عليك وعلى عباد الله  
الصالحين أشهد أن لا اله  
الا الله وأشهد أن محمدا  
رسول الله

عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السبيل وقام بحق خدمة ملك الملوك  
لا يسمى صالحا ومن المبين أنه في جز السقوط فتأمل (تنبيه) • قال القطب الرباني سيدي  
عبد الوهاب الشهواني في كتابه الكبريت الاحمر واعلم أنتم أنفسكم على رواية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في حكم تشبهه الذي كان يقوله في الصلاة هل كان يقول مثل السلام عليكم أيها النبي  
أو السلام على أو كان لا يقول شيئا من ذلك ويكتفي بقوله السلام عليكم أو على عباد الله الصالحين  
فإن كان يقول مثلنا وأمرنا أن نقول ذلك فله وجهان أحدهما أن يكون المسلم عليه هو الحق  
عز وجل وهو مترجم عنه كما في مع الله إن حده والثاني أنه يقام في مكانه مقام الأنبياء ثم  
يحاطب نفسه من حيث التمام الذي أقيم فيه من كونه نبيا فيقول السلام عليكم أيها النبي مثل  
فعل الأجنبي في مكانه جرد من نفسه من صفاته وأما قال وأن محمد رسول الله ولم يقل نبى الله لأن  
الرسالة أخص من النبوة لتضمنها النبوة كما هو مذكور في أوائل الكتب فكان يحتاج إلى ذكر  
الرسالة بعد النبوة ليظهر اختصاصه على من ليس له مقام الرسالة من عباد الله النبيين وأما قوله  
في تشهد ابن عباس رضي الله عنهما ما سلام عليك أيها النبي بالتمكيد فوجه أنه رأى خصوص  
حال كل مصل فخاص به سلام من ذكره بالخذ كل مصل منه على حسب حاله من مقام السلام على النبي  
صلى الله عليه وسلم ومقام السلام على نفسه وعلى الصالحين من عباد الله تعالى ولذلك اختص  
بقرئته تكراراً لفظاً التمام في الرسالة واكتفى بالواو لما فيه من قوة الاشتراك وأسقط في هذه  
الرواية ذكر لفظ العبودية لتضمن الرسالة التمام بالأنبياء هذا المحل فالتكاد تجدد في كتاب  
والله يتولى هذا (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي أقوله تعالى يا أيها الذين  
آمروا بالو عليه الآية (قوله اللهم صل على محمد) أو صلى الله على محمد والصلاة على محمد ويجوز  
هنا بديل محمد بن أبي الرول لا بغيره ما رآكها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
في العالمين إنك حميد مجيد وآل إبراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما كما قاله الرضا ع في شرحه  
بأنه ذكر لأن الرحمة والبركة لم يجزعه النبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت وهذا  
بمعنى محمد وآله وأفعالههم ومجيدتهم في ما جددوه من كل شرفا وكرما (فاثدة) • **ك**  
الأنبياء من بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام من ولده اسحق وأما اسمعيل فلم يكن من نسله نبي  
الأنبياء صلى الله عليه وسلم قال محمد بن أبي بكر الرازي وأهل الحكمة في ذلك أن قرأه بالقبض بـ  
فهو أفضل الجميع قال العلامة ابن قاسم نقل عن المهمات واشتهر في زيادة سببه ما قبل محمد  
وفي كونه أفضل نظر وفي حقه ظني أن العزيز بن عبد السلام يراه في أنه هل الأفضل لملك الأدب  
أم امتثال الأمر في الأول؟ يستحب دون الثاني واعتد باللال المحلى في غير النسخ إن الأفضل  
زيادة ما وقال إن حديث لا تسبوني في الصلاة باطل اه (أقول) ووجه ذلك أن فيه امتثال  
الأمر وزيادة فتأمل (قوله وهو كذلك) هو المعنى (قوله وأقله السلام عليكم) أي أو عليكم  
السلام ولا يجوز إضافة حرف من هذا ولا بد من حرف منه بغيره ولا وجود لفظ بين الكلمتين  
الأنحو التام ثم إن قال السلام بكسر الهمزة أو فتحها مع **ك** كون اللام أو فتح الهمزة مع اللام  
وقصد به السلام كنى (تنبيه) • يكفى السلام الحسن عليكم ولا يكفى سلامي أو سلام الله  
أو سلام عليكم أو عليك أو عليكما أو عليك أو عليكما أو عليكما أو عليكما بل تبطل في صور

(و) الخامس عشر (الصلاة  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم فيه) أي في الجوامع  
الأخيرة بعد الفراغ من  
التشميد أو قبل الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اللهم صل على محمد وآل محمد  
كلام المصنف بأن الصلاة على  
الآل لا تجب وهو كذلك  
بل هي سنة (و) السادس  
عشر (التسليم الأول)  
ويجب إيقاع السلام حال  
الوقوف أو نيله السلام عليكم  
مرة واحدة

الخطاب اذا تعدد ويجوز السلام عليكم بالاول لانه سبقة في بعطف عليه بخلاف التكبير فانه لا يصح وهل معنى السلام عليكم الله معكم أو اسم الله عليكم أو سامنكم أو سامنكم أو أنتم منافي سلام ونحن منكم في سلام أو سلمكم الله تعالى أو سامنكم من الاتقات أو أنتم في أمان الله أو نحو ذلك أقوال غشائية أحسنها الاول (قوله عينا) أي في الاولى وثم في الثانية مبتدئاً في كل منهما من جهة القبلة وبينهم مامع انتم والاتقات ولولم الثانية معتقداً أنه لم الاولى لم يكنه ويعبده الاولى وجوباً والثانية تدباً ويسجد لله هو (قوله نية الخروج من الصلاة الخ) مرجوح كقوله الشارح (قوله وهذا الوجه) أي عدم وجوب نية الخروج فتأمل (قوله هو الاصح) أي قياماً على سائر العبادات ولأن النية الاولى تشملها وهو المعقد فتكون مندوبة عند ابتداء الاولى رعاية للقول بوجوبه فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو في أثناء الاولى فانت السنة ولو قصد الخروج من صلاة غير التي هو فيها بطلت ان كان عامداً (قوله ترتيب الاركان) وفي بعض النسخ ترتيبها بالغير بدل الاركان فلو قدم ركعاً على غيره وجبت اعادته فيه ان لم يقع مثله والاقام مقامه وتدرأه الباقي من صلاته ولا تبطل الا اذا قدم ركعاً عليه على غيره عامداً (قوله على ما ذكرناه) أي على الوجه الذي ذكرناه في هذه المسئلة على وجوب قون النية بالتكبير (قوله يستثنى منه الخ) كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء لان ما ذكره المصنف مشقلاً عليه صريحاً واضحاً ولو قال لم يتحمل على كذا المكان أولى وأحسن (قوله التكبير في الاحرام) أي وجبه مع القيام وأما القراءات مع القيام فبينها ترتيب فالقيام بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداف بقراءة الفاتحة ولا يضر قراءتها بغيرها في الركن فالترتيب مراد فيها عند ذلك فتأمل (قوله الاذان) هو بالذال المجهمة ويقال له لا ذين والتا ذين وهو مأخوذ من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع للناسي من الاذن اني هي آلة السمع لانه باقى الشيء فيه او هو افضل من الائمة ولومع الائمة والاصل فيه قوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة الاية وشعر ابي داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله عنه أنه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يسمعوا له بالسبح والحمد والثناء والصلوة والسلام والقبول والاعتراف في يده فقامت له يا عبد الله أتبيع هذا الفاوس فقال وما تمنع به فقلت ندعوه الى الصلاة فقال أو لا أدلك على ما هو خير من ذلك كله فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم فخرني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بما رأيت فقال انتم الرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فأتى عليه طارأت فانه أندى صوتاً منك فقامت مع بلال وجعلت أتى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الله الحمد الحديث لا يقال بشكل عليه ان الاحكام لا تثبت بالرؤيا لانه قول ليس مستند الاذان الرؤيا وانما وافقه انزل الوحي فالحكم ثبت به لا به او هو والاقامة من خصائص هذه الامة كما ذكره الجلال السيوطي وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل في الثالثة وقال شيخنا الشيرازي وكذا جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة وهو سنة كفاية في حق الرجال

واكمل السلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته  
وهذا الا (و) السابع عشر  
(نية الخروج من الصلاة)  
وهذا وجه مرجوح وقيل  
لا يجب ذلك أي نية الخروج  
وهذا الوجه هو الاصح  
(و) الثامن عشر (ترتيب  
الاركان) حتى بين التشهد  
الاخير والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه  
وقوله (على ما ذكرناه)  
يستثنى منه وجوب مقارنة  
النية للتكبير في الاحرام  
ومقارنة الجاوس الاخير  
لالتشهد والصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم (و) الصلاة  
(سنة قبل الدخول فيها  
شيان الاذان)

وقد يكون سنة عين وذلك في حق المنفرد وان بلغه أذن غيره حيث لم يكن مدوايه بان معه من  
مكان وأراد الصلاة فيه وصلى بالاعتق فلا يندب له الاذان اذ لا معنى له واذا سن للمنفرد الاذان  
سن لرفع صوته بالابوضع وقعت فيه جماعة فلا يرفع صوته به وان لم يصرفوا على المعتمد  
عند العلامة الرمي قالوا وانما لم يجب لانه اعلام بالصلاة ودعا الى الله صلى الله عليه وسلم تركه  
في ثاية الجمع ولو كان واجبا لما تركه للجمع الذي ليس بواجب وأقل ما تحصل به السنة أن يتنشر  
في جميع أهل ذلك المثل حتى اذا كبر أذن في كل جانب واحد ليتنشر في جميعه فان أذن واحد  
قط حلفت السنة في جانب السماء دون غيرهم (قوله وهو اقامة الاعلام) ومنه قوله تعالى  
وأذن في الناس بالحج عني أعلمهم (قوله للاعلام الخ) وقديس في صور أخرى منها الاذان في  
أذن المأموم والعرض بان لانه يزول الهمم والفتن وضع ساكنة له ولو بهيمة وعند من عدم  
الجيش وكذا اذا ماتت صخرة الجن والشیاطين في صور مختلفة لانه يدفع عنهم ومنها الاذان  
عند الحرب وفي أذن المصروع وبين الاذان أيضا في أذن المولود الهني والاقامة في أذن  
الميسري قال العلامة ابن حجر وبين الاذان والاقامة خلاف المأقر أيضا ولا يسن الاذان عند  
انزال الميت القبر لكنه اذا وافق انزاله فانه لا يسن (قوله بدخول صلاة مفروضة) أي أصالة فلا  
ترد المذورة وقوله مفروضة أولى من قول بعضهم مكتوبة لانها تشمل الواجب والمندوب وهو كما  
قال القاضي عياض كانت جامعة لمقتدة الايمان مشتملة على نوعيه من العقليات والسمعيات  
فالوهاب اثبات الذات له تعالى وماتنصقه من الكمال والتعزبه ثم اثبات الوحدة ائمة له تعالى ونفي  
ضدها من الشركه ثم اثبات الرسالة والنبوة له صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء الى الصلاة وتوجهها  
عقب اثبات الرسالة لان معرفة وجوب امن جهنمه لامن جهة العقل ثم الدعاء الى الافلاح  
وفيه اشعار بامور الاخرة من البعث والجزاء ثم كرر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها  
وهو مستغن لتأكيده الايمان كما قاله العلامة ابن حجر في كتابه الاعلام (قوله وانفاضة منق الخ)  
فهو خمس عشرة كلمة ويندب فيه الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين مرارا قبل ذكرهما جهرًا  
فهو به تسع عشرة كلمة والتشويب في أذان الصبح وهو قوله بعد الطلعتين الصلاة خير من النوم  
مرتين وبين القيام فيه على حال كخاتمة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام به والتوجه لاقبله لانه  
المنقول سابقا وخلفا والالتفات بعنقه يمينا وشمالا من غير تحويل صدره عن القبلة وقد صبه عن  
مكان ما وبين الترتيل فيه أيضا فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت واحد وفرد باقي كلماته ثلاثين  
وقين أن يكون المؤذن صيحا أي عالي الصوت وأن يكون حسنه وأن يجعل أصبعيه في صحابه  
لانه أجمع للصوت وبين أن يكون للمسجد أو محله مؤذنان ومن فوائدهما أن يؤذن واحد  
منهما للصبح قبل الفجر والآخر بعده ومعنى قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء أو من أن ينسب  
اليه ما لا يندب لغيره وقوله حي على الصلاة أي أقبلوا عليا والافلاح الفوز والبقاء أي هلموا الى  
سبب ذلك (قوله وهي مصدر أقام) أي يقيم اقامة (قوله لانه يقيم الى الصلاة الخ) أشار به الى  
معناها لشرعي وهو ذكر مخصوص بشرع لاقامتها من الحاضر من وبين فيها الاستقبال وكونها  
على حال ان احتج اليه ككبر المسجد كافي المجموع وبين الالتفات فيها أيضا في الجمعتين  
كالاذان وأن يكون قائما مع القدرة فتأمل (قوله وانما يشرع) أي بطلب (قوله للمكتوبة)  
أي من التمس ولو فاتته فهو ما حق له الصلاة على الراجح وانفاضة إحدى عشرة كلمة وكما فرادى

وهو اقامة الاعلام وشرعا  
في خمسة اقسام للاعلام  
بدخول صلاة مفروضة  
واذا طلع منق الاثني عشر  
اوله فاربع والا التوحيد  
آخره فواحد (والاقامة)  
وهي مصدر أقام ثم هي  
بما الذكر المختص لانه  
يقسم الى الصلاة وانما يشرع  
كل من الاذان والاقامة  
للمكتوبة

الالفاظ الاقامة واقظ التكبير اولها وآخرها (قوله وأما غيرها) أي من كل نقل تطاب فيه  
 الجماعة وفعل جماعة سوى صلاة الجنازة وكذا المندورة والنفل الذي لا تنس له الجماعة كالخصي  
 ونحوه وكذا النفل الذي تنس له الجماعة إذا لم يفعل جماعة والنداء المذكور بدل عن الإقامة  
 على المشهور خلافاً للامة ابن حجر والمراد بكونه بدلاً عن الإقامة أي أصالة فلا يرد عدم طلبة  
 المنفرد (تنبيه) يشترط في المؤذن والمقيم الاسلام مطلقاً والتميز بشرط المؤذن المذكور  
 بقينا وشروطهما الوقت ولوا في الواقع وترتيبهما أو موالاتهما بحيث ينسب بهما كل منهما إلى  
 بعض ويكرهان من جنب ومحدث والإقامة أشد فقرهما من الصلاة ويسن السامع المؤذن  
 والمقيم أن يقول مثل قواهم ما لا في الجملة والتوبيخ وكلني الإقامة فحقول في كل كلمة في  
 الاول بان يقول لا حول ولا قوة الا بالله وفي الثاني بان يقول صدقت وبررت بكسر الراء  
 وحكى قصها وفي الثالث أقامها الله وأدامها أوجعاني من صالح أهلها الورود في خبر أبي داود  
 والقباس أن يأتي به مرتين كما قاله شيخ الاسلام ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسامع والمسجع  
 أن يصلي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منهما ثم يقول بعد ذلك اللهم رب هذه  
 الدعوة السامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة  
 وابعثه مقام محمودا الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه وأما من يده الشربة شربه  
 هنيئة سريفة لا تنظم بعدها أي أرحم الراحمين والتمامة السامة من طرق النقص إليها  
 والقائمة هي التي ستقام والوسيلة أهم منزلة في الجنة والمقام المحمود هو مقام الشفاعة العظمى  
 في فصل القضاء يوم القيامة والذي منصوب بدلاً عما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبراً مبتدأ  
 محذوف قال في شرح البيهقي ويسن أن يقول للإقامة من محل الاذان وأن يفصل بينهما بقوله وما  
 تجتمع الناس الا في المغرب فلا يؤخرها الضيق وقم اولاً بقاعهم لها إعادة قبل وقتها ثم يس فصل  
 يسير بينهما بقوله أو سكوت أو نحوهما ويسن الدعاء بينهما بالخبر الدعا لا يرد بين الاذان والإقامة  
 وأكد كالف العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة (قوله الصلاة جامعة) أي ظهر العيصين  
 من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال لما مكثت الشمس في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نودي للصلاة بالصلاة جامعة ويقاس بها ما في معناها من كل نفل تنس له الجماعة  
 وصلى جماعة والجز أن منصوب بأن الاول على الاغراء والثاني على الحالية ويجوز رفعهما على  
 الابتداء والتبوير رفع أحدهما على أنه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغراء  
 في الجزء الاول وعلى الحالية في الجزء الثاني ويكره الخروج من المسجد بعد الاذان قبل الصلاة  
 الا لعذر (قوله شيئاً) أي بحسب الجنس والمراد به الإباحة التي يجيزتها أو تركها شيئاً منها  
 أو تعبير كلمة منها بأخرى بالسجود (قوله التثنية الاول الخ) هو بالمعنى الشامل للصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيه والمطلوب فيها ما يجب في الأخير وقعودهما تابع لهما وهو أربعة أباح  
 ولا يندب فيه الصلاة على الآل ولا يصح دأته كما ولا يفعله أهل يكره أن يزيد فيه على الفاظه  
 وعلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لبتائه على التخصيف فان أطاله دعاء أو نحو ذلك لم  
 تجط صلاته نعم قال العلامة ابن قاسم لو فرغ المأموم من التثنية الاول والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام من الصلاة على الآل وتوابعها وفاته لما أفتى به المشايخ الرعي

قوله النسي ونحوه في نسخة  
 كالنسي ونحوه وعليها  
 يكون ونحوه ضاماً

وأما غيرها فتبادى لها  
 الصلاة جامعة (و) سنّها  
 (بعد الدخول فيم شيئاً  
 التثنية الاول





فان جمع بين ما لا يفضل تأخير قنوت ابن عمر عن تقديمه وان اقتصر فاقبته نصير على الاول  
واستجاب الجميع في حق المنفرد وامام قوم محصورين ليسوا بأحرار ولا أرقاء ولا متزوجات رضوا  
بالتأويل (قوله في النصف الاخير من رمضان) وفي بعض النسخ في النصف الثاني فلو قوت  
في الوتر في غير النصف الاخير من رمضان أو تركه في النصف الاخير منه تركه ذلك وجهه للسهر  
ومحله اعتبار الركعة الأخيرة (تنبيه) يمكنه من لفظه وهو مشرب بأنه قنوت أصبح لكن  
قال العلامة ابن حجر الذي يظهر من كلامهم أنهم وكلوا الامر في ذلك الى المصل في دعوى كل  
نازلة بما يناسبها وهو - ن وفي شهر وعينه عند هيجان الطاعون خلاف والاوجه نذبه وان  
صكان الموت به ثم اعادة قيامه على ما لو نزل بشاكة رمت لافاته يشرع وان كان مبتلياً ثم بدا  
والقنوت للنازلة انيس من الابعاض فلا يسن السجود ثم (قوله ولا تعين كلمات القنوت) أي  
اذ لم يشرع فيها والاتعمت ويندب السجود وترك شيء منها كما مر (قوله فلو قوت الخ) لو قال فلو  
أني بما يتضمن دعاء وثنا بحوالا اللهم اغفر لي يا غفور ولكان أولى وأنس وأوفق به الشهاب الرمي  
وقد بينه انه بشرط في الآية ان تذكر متضمنة لدعاء وثنا وهو كذلك (قوله تتضمن دعاء) أي  
وثنا كما مر (قوله حصلت سنة القنوت) لكن الافضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني الخ  
(قوله ربه يا أرحم الراحمين) أي ستم اغفر الابعاض فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود كما اشار اليه فناء (قوله  
خمس عشرة) أي على ما ذكره المصنف هنا والافضل أكثر من ذلك (قوله رفع اليدين) أي مع  
ابتداء التكبير ويندب ثم اذعها ما ايضار قوله حذو منكبيه) هو بالذال الميم أي مقابلهما  
وكذلك ما تصرف منه ولو امرأة أو منطبعة أو قبل المرأة ترفع الي يديها أو معنى حذو منكبيه أن  
تضاد أطراف أصابعه على أذنيه وإيمامه ثم ترفع ما وكفاء منكبيه (قوله عند الركوع) أي  
عند ابتدائه ويد التكبير بعد الرفع أيضا ولو شق عليه الرفع أن يفقد وهو يندب رفع اليدين  
أيضا عقب القيام من التيمم الاول (قوله ووضع اليدين) أي وضع يطن كمال يمين على ظهر  
الشمال والافضل أن يفرض به ما فصل اليدين وبعض ساعدها ورسمها لا يتباع في ذلك وقيل  
يضم بين بسط أصابع اليدين في عرض المفضل وبين نشرها صوب الساعد والقصد من ذلك  
تسكين اليدين فان أرسلها أو لم يثبت فلا بأس به وفي ذلك إشارة الى حفظ الايمان في القلب لان  
الانسان اذا خاف على شيء حنطه بيده (قوله وفوق سرته) أي ما تلا الى جهة يساره لان القلب  
في جهته (قوله المصلي) أي غير صلاة الجنائز ولو على القبر وغيره يوق لم يطن ادراك الفاتحة  
مع (قوله عقب التيمم) أي بعده وقبل التعمد أو القراءة لانه يقوت بهما ودعاء الافتتاح  
مستحب في القرض والنقل للمنفرد والامام والمأموم وان شرع امامه في الفاتحة أو أمن هو  
لتأمينه قبل شروعه فيه الا ان شرع هو في التعمد أو القراءة ولو لم يقرأ أو اراد ترك امامه في غير  
القيام ما لم يسلم أو يتم قبل ان يجلس أو خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به أو فوت الوقت أي  
وقت الصلاة أو وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يباح ركعة فانه لا يس في هذه الصور كلها  
(قوله وجهي للذي فطر السموات) وفي وجهي وجهي أي أقبات بذاتي ومعنى فطر  
أي اوجد الشيء على غير مثال سابق (قوله الخ) وهو والارض حنيفة مسلمة وما اتان المشركين  
ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا اول المسلمين ولا  
يقدر بقوله وأنا اول المسلمين حقيقة لانه كفر والعبد بالله تعالى والاولى ابداله ابنه (غائبة)

(و) القنوت (في) آخر  
(الوتر في النصف الاخير  
من شهر رمضان) وهو  
قنوت الصبح المتقدم في  
محله واقطعه ولا تعين كلمات  
القنوت السابقة فلو قوت  
بآية تتضمن دعاء وقصد  
القنوت حصلت سنة  
القنوت (وهي أتم) أي  
الصلاة و اراد بها أتمها  
ما ليس ركعة أو لا بعضا  
يجوز بسجود السهو (خمس  
عشر) حصلت رفع اليدين  
عند تكبيرة الاحرام) إلى  
حذو منكبيه (و) رفع  
اليدين (عند الركوع) عند  
الرفع منه ووضع اليدين  
على الشمال ويكونان  
تحت صدره وفوق سرته  
(والتوجه) أي قول  
المصلي عقب التيمم وجهي  
وجهي للذي فطر السموات  
والارض الخ

انما جمع السموات واقدار الارض وهن مثلهن لا تتفادى جميعها لان السبعة شهور السدرة  
متبينة في اختلاف الارض فان النفع بالطبقة العليا منها فقط واختلاف هل السماء افضل من  
الارض او عكسه والذي اعتمدت شذوناتها بالاعلامه الرمي ان الارض افضل من السماء لانها  
محل الانبياء والعلماء والمحوهم واعتمد شذونات الشورى تعالى لامة ابن جبر ان السماء افضل من  
الارض لانهم لم يوص الله فيها قط والخلاف في غير البقعة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم  
أما هي فهي افضل من السموات والارض حتى من العرش والكرسي قال الحافظ ابن جبر وكذا  
بقية الانبياء ومعنى حنيفا اي ما اتى الى الدين الحق والتسكع العبادة وعطفه على المسئلة عام  
والنحو والمهمات الاحياء والامانة (قوله والمراد الخ) اي لان التوجه في الاصل هو الاقبال على  
الشيء وهو ينهل التوجه الى القبلة بل هو الطهر فها (قوله مما ورد في الافتتاح) فهو سبحانه الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ومنه الله اكبر كبير او الحمد لله كثيرا سبحانه الله بكثرة واصيلا  
ومنه ايضا اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما  
نقي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وافضله وجهت وجهي الى آخرة  
ويستحب أن يزيد المأفرد امام قوم محصورين رضوا بالتطويل اللهم انت الملك لا اله الا انت  
انت ربى وانا عبدك ظلمات نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا انت  
واهدني لاسن الاخلاق فانه لا يهدي لاسن الا انت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني  
سيئها الا انت ايسر الله وسعديك وانظر كاه في يدك والشرا ليس اليك انا بك واليك تاركك ربي  
وقد مات فلان الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك (قوله والاستعاذة) وهي استعاذة  
وتحيز الى منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهي تحصل بكل ما شغل على المعنى وان  
اختلف الماخذ كما قاله الشارح والافضل عند الجمهور وموافقة لفظ القرآن وعن بعض اصحابنا  
زيادة السميع العليم بعد اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (قوله بعد التوجه) اي ان اتي بدعاء الافتتاح  
وبسن الاسرار بكل من التوجه والاستعاذة ولو في الجهرية وتعوذ في كل ركعة وبسن الفصل  
يسكنه لطيفة بين النحر والتوجه وبين التوجه والاستعاذة وبين الاستعاذة والبسلة وبين  
آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والصورة وبين آخر الصورة وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ الصورة  
فصل بين آمين والركوع ويسن للامام ان يسكت في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة  
وان يشغل في هذه السكينة بدعاء او قراءة او اقراة او يلوونعوذ او شرع في التعوذ قبل الافتتاح  
فانه الافتتاح (قوله من الشيطان) هو ما خوذ من شطن بمعنى بعدد عن الرحمة والصلاح او من  
شاطيء اعترف قبل والمراد به هنا الجنس وقيل ابليس وقيل القرن والمعنى التبعي الى الله تعالى  
من كل ممر دعاء مطرود (قوله الرجيم) بمعنى المرجوم باللعنة او الراجم بالسوسة والصفة للذم  
والهقير (قوله والجهر) اي باقراة الامام والمأفرد وهو ان يزيد على السماع نفسه بحيث يسمع  
من يقره (قوله في موضعه) اي الجهر وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في نهارية مقضية  
ومنه صلاة الاستسقام والخسوف والارواح ووزر رمضان وركعتا الطواف لانه يندب  
للمأموم الاسرار مطلقا والمراد بالخنثى حيث سمع اجنبي ويسن ابرار الاثنى بخصرة الخنثى  
لاحتمال ذكوره وامبرار الخنثى بخصرة الخنثى لاحتمال اؤنة الاول ردة كورة الثاني ويندب  
الانوس في قوافل الليل ويحرم الجهر بعد من يتأذى به واعتمد شذوناتنا انه مكروه ولو لم يكن

والمراد ان يقول المصلي  
بعد النحر دعاء الافتتاح  
هذه الآية او غيرها  
مما ورد في الاستفتاح  
(والاستعاذة) بعد التوجه  
وتحصل بكل لفظ يشغل  
على التعوذ والافضل اعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم  
(والجهر في موضعه) وهو  
الصبح واوتنا المغرب  
والاشاء والجمعة والعيدان

الجهر في أوّل العشاء مثلاً لم يتداركه في الباقي لأن السنة فيه الأمر أن في الجهر تغير صفة  
 بخلاف ما لو ترك السورة في أوّل الرابعة مثلاً فإنه يتداركها في الباقي لعدم تغير صفة  
 (قوله في موضعه) أي الأمر وهو صلاة المأموم مطلقاً وما دام مقامه للامام والمنفرد  
 ومنه الراتب مطلقاً حتى الليلة ونوافل النهار المضافة قال بعضهم والوسط بين الجهر  
 والأمر أن يعرف بالمقابلة بينهما كما أشار إليه قوله تعالى ولا تبهرهم ولا تفتنهم  
 قال الزركشي والاحسن في تشريح ما قاله بعض الشيوخ من أنه يجهر تارة ويسر أخرى ولا  
 يستقيم تشريحه بغير ذلك لعدم تعقل الوساطة بينهما مع عدم السابغ والعبرة في الجهر  
 والأمر أن في الأريضة المفضية بوقت القضاء لا بوقت الأداء فيجهر في قضاء الظهر ألبا ويسر  
 في قضاء العشاء ثم إذا أدرك ركعة من الصبح مثلاً في وقتها أو الأخرى خارج جهر في الأولى  
 وأسر في الثانية قال الأذري وبشبهه أن يلحق بها العبد والمعتد في صلاة فيجهر فيهما مطلقاً لأن  
 الشرح ورد بالجهر به إلا في محل الأمر فيستصحب في كل فسخ العبد بعد الزوال جهر في نفسه  
 وقد علم عامراً أن المأموم إذا أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام أنه يجهر في الثانية لأنه صادر  
 من فردا بعد سلام الإمام وحديث أسرى موضع الجهر أو جهر في موضع الأمر كركعة الأمان  
 (قوله آمين) هو بالمد وتختص الميم مع الأمانة ودمها وبالفصح كمثل ذلك المداق فصيح  
 ويجوز تشديد الميم مع المد وهو اسم فعل بمعنى استجب بمعنى على الفصح (قوله عقب الفاتحة)  
 أي بعد ذلك كونه الميم في شغل بغيره فإن اشتغل بغيره ونوسه وأوان نصر الفصل فأت ولم  
 بعده (قوله مع تأمين الإمام) أي لا قبله ولا بعده أقوله صلى الله عليه وسلم ثم إذا أمن الإمام  
 قاموا نحن وافق تأمينه تأمين الملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية ما تأخر والملائكة  
 تؤمن مع تأمين الإمام والمراد بالملائكة كإفالة العلامة بن حجر في شرح الإرشاد سائرهم  
 ولا يختص بالحنيفة على الأقرب انتهى وقال الحافظ ابن حجر ويظهر أن المراد بهم من يشهد  
 تلك الصلاة من الملائكة من في السماء والأرض وقال العلامة الرمي هم الحنفية وقيل غيرهم  
 لم يجر من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الأول بأنه إذا قالها الحنفية قالها من فوقهم حتى  
 تنهى إلى السماء ولو قيل بأنهم هم الحنفية وسائر الملائكة لم كان أقرب وهل الملائكة يقولون  
 أمين أمين أو مان فإنه بعدناه قال شيخنا الباقلي تنال عن بعض شيوخ البخاري أنهم يقولون هذا  
 المألف ومن أغرب ما قيل أنه اسم من أسماء تعالى فإن فاته التأمين مع تأمين الإمام - أمن  
 عقب تأمينه هو فإن ترك الإمام التأمين أو أخر عنه وثمة المندوب فيه أمن هو ولو قرأ مع  
 إمامه وفرغ معه كفي تأمين واحد عنهم ما أوتيه أمن هو لأنه ثم للمتابعة (قوله ويجهريه)  
 أي كل منهما أي من الإمام والمأموم (قوله وقراءة السورة) وهي القطعة من القرآن وأقلها  
 ثلاث آيات والمراد بها الأعم من ذلك والسورة الكاملة أفضل من بعض سورة لا يزيد عليها  
 والآخر أفضل وبين كون القراءة على ترتيب المصحف وتر السجود بين المنفرد والإمام أو  
 محضرين قراءة طول المصطلح بكسر الطاء ونحوها وأوله من الطلعات على المتقدمين بذلك لكثرة  
 فصل سور في الصبح وقريب من في الظهر وأوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب  
 وخرج بقراءة السورة قراءة الفاتحة مرة ثانية فام الأئمة ثم إن لم يحفظ غير ما سن له أعادتها  
 على الأوجه قال العلامة البرلسي والسورة بالهز وتركه والترك أشهر من غيرها (قوله لا يلام

(والأمر أن في موضعه)  
 وهو وما عدا الذي ذكر  
 (التأمين) أي قول آمين  
 عقب الفاتحة أقامتم في  
 صلاة ركعتين بها لم يكن في  
 الصلاة ركعتين يؤمن  
 المأموم مع تأمين الإمام  
 ويجهريه (وقراءة السورة  
 بعد الفاتحة) لا يلام

ومن ثم (وكذا المأموم لم يسمع قراءة امامه فان سمعها لم تسن له بل تكبره فان لم يسمعها لم يسمعها له) ثم  
 أو بعد أو - مع صوت لم يفهمه أو امر امامه ولو في جهرية قرأ سورة ولا ينصل قراءة آية  
 سجدة بقصد السجود فتكبره في غير وقت الكراهة وتحرم فيه ومضى - بعد بطلت مسألته نعم  
 يستثنى صبح يوم الجمعة بالنسبة لآل السجدة عند العلامة الرضوي ومطابق آية سجدة عند شيخ  
 شيخنا كما لا يخفى (قوله وأوتى غيرها) وحكك الجمعة ونحو العبد وجب ركعات  
 التطوع لكن محله إذا اقتصر على تشهد والام بسن قيامه عند التشهد الاول على أوجه الوجهين  
 فان سبق المأموم بالاوليتين من صلاة امامه بان لم يذكرهما معه قرأها في باقي صلاته إذا تداركها  
 ولم يكن قرأها في الركعة ولا سقطت عنه لكونه مسبباً وقال لا يتخلو صلاته عن سورة بلا عذر  
 ويسن أن يطول من تسن له السورة قراءة أولى على ثمانية نعم ان ورد نص بتطويل الثانية على  
 الاولى اتبع كافي مسألة الزحام من أنه يسن للأمام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود كما  
 في الجمعة والمنافتين في صلاة الجمعة (قوله بعد الفاتحة) أي وبعد مكتة تسع الفاتحة للمأموم  
 ويسن مكتة طيبة بعد السورة وقبل الركوع فهذه ثلاث مكينات ويندب هذا أيضاً ثلاث  
 مكينات بعد التحريم وبعد الافتتاح وبعد التهويد فالكينات ست (قوله لم تحسب) أي وبعد ها  
 بعدها ان أراد (قوله عند الخفض) أي عند ابتداء الهوى للركوع والسجود وقيد الشارح  
 الخفض بالركوع ولو أطلقه أو عممه للسجود لكان أولى وأحسن (قوله والرفع) أي ابتداءه  
 من السجود والتشهد الاول ويسن مد التكبيرات الى الركن المنقلب اليه وان فصل بحملة  
 استراحة لا يتخلو جرح من صلاته من الذي كره بخلاف تكبير التحريم فانه يندب الامراع به ثلاثاً  
 نزول التنية ويسن الجهر بالتكبيرات ان كان اماماً ليسهه المأموم أو صلياً ان احتج اليه  
 بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين اما المنفرد والمأموم غير المبالغ فانه لا يجهر بل يكبره  
 اهـ - الجهر ولو لمات امرأته نساء رفعت صوتها بالتكبير أقل من رفع الرجل بحيث لا يسمعها  
 أجنبي كما قاله في الجواهر أخذنا من تقدم في القراءة فراجع (قوله أي رفع المصائب الخ) كان  
 الاولى ان يقول أي رفع الرأس اللهم الآن بقية القول لا فاعمل (قوله من الركوع) صوابه  
 من السجود لان الرفع من الركوع فيه التسليم الا في فليس هو مراد المصنف اللهم الآن  
 يقال له سقط من قلم الشارح أو من بعض النسخ انظة غير أي من غير الركوع (قوله حين  
 يرفع رأسه) أي بشرع فيه حين يشرع في الرفع قال شيخنا وكان الوجه أيضاً ان يجعل الخفض  
 شاهداً للسجود ايتم بذلك التكبيرات الخمس في كل ركعة وبه توى في ذلك الامام والمنفرد  
 والمأموم واما خبر اذا قال الامام مع الله ان سجدة فقولوا ربنا لك الحمد فاعمل قولوا ذلك مع  
 ما علموه من مع الله ان سجدة (قوله وقول المصلي الخ) صرح به هنا وحذفه من الاول عكس  
 القاعدة من انه يحذف من الثاني دلالة الاول لا يمام الاضافة هنا فاعمل (قوله ربنا لك الحمد)  
 أو اللهم ربنا لك الحمد أو ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو الحمد ربنا أو الحمد ربنا الحمد  
 هنا زيادة مله السموات ومله الارض ومل ما تحت من ثي بعد أي بعده ما كالكبري قال  
 تعالى وسع كرسيه السموات والارض ويزيد انفراد امام قوم محصورين رضوا بالتطويل  
 أهل الثناء والمجد أسق ما قال العبد وكلنا لك عبيد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت زاد

قوله كافي الجمعة الخ لعل  
 الظاهر وكما بالواو فاعمل

ومن ثم في ركعتي الصبح  
 وأولتي غيرها وتكون  
 قراءة السورة بعد الفاتحة  
 فلو قدم السورة على الفاتحة  
 تحسب (والتكبيرات عند  
 الخفض) للركوع (والرفع)  
 أي رفع المصائب من الركوع  
 (وقوله مع الله ان سجدة)  
 - ينرفع رأسه من  
 الركوع ولو قال من سجدة  
 الله مع له كفي ومع في مع  
 الله من سجدة تقبل الله منه  
 سجدة وجازاً عليه وقول  
 المصلي (ربنا لك الحمد)

واذا اتعصب قائما (واستمع في الركوع) وأدنى الكمال في ٨- هذا التبعيض بين ربي العظميم ثلاثا (و) التسبيح في (السجود) وأدنى الكمال فيه بين ربي الاعلى ثلاثا الاكمل في تسبيح الركوع ٨٣ والسجود مشهور (ووضع اليدين

على الفخذين في الجلوس (للتشهد الاول والاخير)  
(بسيط) اليد (اليسرى)  
بحيث تسامت رؤس  
أصابعها الركية (وبقبض)  
اليد (اليمنى) اى أصابعها  
(الامسيجة) من اليمنى فلا  
يقبضها (فانه يشبهها)  
رافعا لها حال كونه (متشهدا)  
وذلك عند قوله الا لله ولا  
يحر كها فلو حر كها كرو لا  
تبطل صلاته في الاصح  
(ولا فتمش في جميع  
الجلسات) الواقعة في الصلاة  
بجلوس الاستراحة  
والجلوس بين السجدين  
وجلوس التشهد الاول  
والا فتمش أن يجلس  
الشخص على كعب  
اليسرى جاء لآظها  
للارض وينصب قدمه  
اليمنى ويقع بالارض  
أطراف أصابعها الجهة  
القبلة (والتورك في الجلسة  
الاخيرة) من جلسات  
الملاة وهي جلوس التشهد  
الاخير والتورك من قبل  
الانقراض الان المصلى  
يخرج يسراه على هيئتها  
في الانقراض من جهة يمينه  
وباسق وركب الارض اما  
المسجوق والساهى  
فيفترشان ولا يتوركان  
(والتسمية الثانية) اما  
فيسق أيهما من أي كان الصلاة

بعضهم ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذالجد اي العنى منك اي عندك الجداى العنى أيضا اى  
عنا لا يتقعه عندك ونما يتقعه رضا الورع من (قوله اذا انتصب قائما) اى او جلس قاعدا  
(قوله وأدنى السجدة الخ) وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة لا يمكن الزيادة على  
الثلاث اعمان من لانه قد روي امام قوم مخصوصين بتيديمهم السابق كما بين انهما أيضا زيادة اللهم  
لأن ركعتين وبك أنت ولك أسلمت خشع لك عصى وبصرى وبخى وعظمى وعصى زاد بعضهم  
وشعري وبصرى وما استقلت به قدمى لله رب العالمين وصعد وجهى للذى خلقته وصوت ربه وثق  
بهم وبصرى وبصرى وبصرى تبارك الله أحد من الخالقين أو غيرهما فان أراد الاقتصاد على  
أحدهما فالسبب أفضل (قوله ربي الأعلى الخ) انما يخص الأعلى بالعبادة والعظيم بالركوع  
لأن الأعلى أهمل تفضيل والعبادة في غاية التواضع فجعل الأباغ مع الأباغ (قاعدة) من  
داوم على ترك التسبيح في الركوع والعبادة سقطت عنه التوكيد كرمائه لامة ابن قاسم في باب  
الشهادتين فراجع (قوله على التخذين) اى طريق ما ويسن نشر أصابع اليدين صوب  
القبلة وضعهما كما في العبادة يذهب ذلك أيضا في الجلوس للاستراحة وبين الصلواتين وانما  
اقتصار الشارح على الجلوس للتشهد الاول والاخير لاجل قول المتن يسهل الخ قال العلامة  
ابن قاسم وهل تن هذه المسنونات ان لم يحسن التشهد او لا الوجه نعم وهل تن أيضا للمصلى  
مضطجعا ان أمكن أو لا الوجه نعم أيضا لان الميسور لا يسهل فاعلم دور ولا تشبهه بافادرتامل  
(قوله ويقبض اليدين) اى بعد وضعهما على التخذ (قوله الا المسبحة) بكسر الميم الواحدة  
وهي التي بين الابهام والوسطى سميت بذلك لانه يشار بها عند التسبيح وتسمى السجاية أيضا  
لانه يشار بها عند السجدة والخاصة وتسمى الشاهد لانه يشار بها عند الشهادة (قوله فانه يشير  
بها) وينوي بالاشارة الاخلاص بالتوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه والافضل  
قبض الابهام بيمينه ايان يجعلها تحتها على طرف راحته لئلا تنزع في ذلك فلو ارسلها معها أو  
قبضها فوق الوسطى أو حاق بينهما أو وضع اقله الوسطى بين عقد في الابهام اقل بالسنة لكنه  
خلاف الاولى (قوله رافعها) اى رافعها مقصدا مع ميل رأسها قبل الصلاة الى القبلة ويديم رفعها  
وخصت المسبحة بذلك لانه اذا قلبها فكانت اسباب لحضوره بخلاف الوسطى فان عروفتها  
متعله بالذكر ولهذا يحصل العبط عند الاشارة بها ولو قطعت يمينه ركعت الاشارة يديره لانه  
يقوت السنة المألوقة في اليسرى من البسط (قوله ولا يجر كها) اى لا يباع روافد لم قال  
العلامة ابن قاسم وقبل من يجر يجرها واد البعق قال ويحتمل ان يكون المراد بجر يجرها في  
خبره فلهذا لا يجر يجرها ويؤيده ان فيه جمعا بين الظهري وان عدم التحريك أنسب  
بالصلاة المطلوب فيها يكون الاعضاء والخشوع الذي قد يفهمه أو يضعفه التحريك فان حر كها  
كره ولم تبطل صلته (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله في جميع الجلوسات) هو بنسخ اللام  
أنصح من اسكانها (قوله وجلوس التشهد الاول) وكذا جلوس المصلى قاعدا للقراءة (قوله  
والساجدة) وهو من طلب منه وجود السجدة وسوا تركه هذا أو سهوا ولم يقصد تركه فان قصد  
فعله بعد تركه عادلا لقراءته وعكسه على الوجه المعتمد (قوله والتسليم الثانية) اى الأمان  
بعد تركه عقب الاولى ما ينافي صلته فيجب الاقتصاد على الاولى وذلك كأن خرج وقت الجمعة

الاولى فسق آنها من اركان الاملة

في أمر رتخائف المرأة  
الرجل في الصلاة وذكر  
المصنف ذلك بقوله (والمرأة  
تخائف الرجل في خمسة  
أشياء فالرجل يخاف أن  
يرفع (صرفه) عن جنتيه  
ويقول) أي يرفع (بطنه)  
من تخذه في الركوع  
والسجود ويجهري في  
موضع الجهر (وتقدم يانه  
في موضعه) (وإذا نسي) أي  
أصابه (شيء في الصلاة سج)  
فقال سبحان الله بغير  
الذكر فقط أو مع الأعلام  
أو أطلق لم تبطل صلاته  
أو الأعلام فقط بطات  
(وعورة الرجل ما بين  
سرة وركبته) أماهما  
فأيسر من العورة ولا  
ما فوقهما (والمرأة) تخائف  
الرجل في الخمسة المذكورة  
فانها (تضم بعضهما إلى  
بعض) فتأصق بطنها  
بفتخذيها في ركوعها  
وجودها (وتخفف  
صوتها) إن صلت (بحضرة  
الرجال الأجانب) فإن صلت  
منفرة عنهم جهرت (وإذا  
نسي شيء في الصلاة صفت)  
بضرب بطن اليمنى على  
ظهر اليسرى فلا ضربت  
بطنا بطن بقصد اللعب ولو  
قيل لا مع علم التعميم بطلت  
صلاتها والخائى كالأرأة

بعد الأولى أو وافقت مدة المسح أو شئت فيها أو تخرق الخلق أو نحو ذلك وين للمأموم أن يسلم  
بعد تسليتي إمامه ولو قارن إمامه سلام إمامه جازع الكراهة كما قاله الشهاب الرملي في شرح  
الزبد  
(فصل في بيان أحكام ما تطالب فيه المخالفة بين الذكور والأنثى) • (قوله في الصلاة) أي من حيث  
الهيئة والصفة (قوله والمرأة) أي الأنثى ولو صغيرة كانت أو رقيقة وإضافة المخالفة للمرأة  
لشرف الرجل عام (قوله فالرجل) أي الذكور ولو صغيرا أو محله إذا كان سائر العورة فالمصلي  
عاريًا يضم بعضه إلى بعض وإن قدم ما يتعلق بالذكور على ما يتعلق بالأنثى من الأحكام أهنا ما  
بشأنه (قوله ويقال الخ) هو يضم حرف المضارعة فتأمل وحكمة ذلك أنه أنشط للعبادة وأبلغ في  
تمكين الجسم والانتفاء من محل السجود وأبعد من هيات الكسالى كما في شرح مسلم (قوله في  
الركوع والسجود الخ) هو متعلق بالفعلين قبله ولو علمه لكان أولى وأنبأ (قوله شيء) أي  
ما كان كذا لم يأت في الدخول أو مندوبا كتنبيه إمامه إذا سها أو واجبا كالتأخير نحو أعي  
أو غافل مهلكا يقع به مثلا (قوله أو أطلق الخ) مرجوح والراجح أنه تبطل في حالة الإطلاق  
خلافًا لما روي من تبعه قال شيخنا وبكفي قصد الذي كره في أول تكبيرة من الصلاة عند  
العلامة الخطيب ويشترط ذلك في كل تكبيرة عند العلامة الرملي (قوله وعورة الرجل) أي في  
الصلاة كما هو (قوله فليس من العورة) لكن يجب من غير من حاله تحقيق به سترها (قوله فتأصق  
بطنها) أي وكذا صفة يجب عليها لأنه استعملها قال شيخنا وكان من حق الشارح ذكر هذا  
فتأمل (قوله بوضرة) بتثنية الحاء (قوله الرجال) أي الجانب أي أدفع المخالفة وإن كان الأصح  
أن صوتها ليس بعورة (قوله صفت) أي وان كثرت أو إلى عند حاجتها إليه وقرئ منه وبين  
دفع الماء وانقاذ نحو الفريق بأن الفعل فيها خفيف فأنشبهه بضربك الأصابع في سبعة ونحوها  
والحاصل أن القدر المحتاج إليه لا إلام وإن كثر كالأعمال الحقيقية قال في التحقيق والتبصير  
والتصديق مندوبان للقربة ومباحان للمباح والوجه أن يقال مندوبان للمندوب ومباحان  
للمباح وواجبان للواجب فالمراد بكونه مندوبين بين يان التفرقة بين الرجل والمرأة يعني أن  
المندوب في حق الرجل التبصير وفي حق المرأة التصديق جوازًا أو ندبًا أو وجوبًا كما تقدم في  
الرجل لا يان حكم التنبيه فتأمل (قوله بضرب بطن اليمنى على ظهر اليسرى) أي يس قدام  
عكس ذلك كذلك وهو في بعض النسخ أيضا وكذا بضرب ظهر واحداهما على ظهر الأخرى  
(قوله بقصد اللعب الخ) فالمراد بقصد اللعب بل تبطل صلاتها ويجري ذلك في بقية المكيفات  
وأهل تخصصه به هذه لأنه شأنه ولو صفق الرجل ورجعت المرأة كان كعكسه وإن كره من حيث  
المخالفة للسنة فتأمل (قوله ولو قبل الخ) أشار به إلى أن الفعل القليل إذا قارنه منافع له ضرر  
قال شيخ شيخنا كالأعلام الرملي ويحرم التصديق خارج الصلاة بقصد اللعب ويكره أن لم يقصد  
به اللعب انتهى والمنقول عن العلامة ابن حجر في شرح الكراهة مطلقا ونقل عنه في غير  
الشرح أنه حرام مطلقا (قوله كالرأة) أي في الضم وغيره مما هو لو غير بالغ لأنه أسوأ له  
ومنه التصديق المذكور (تنبيه) الخائى كالأنثى وقارن به فان اقتصر الحر على ستر ما بين  
سرة وركبته لم يصح صلاته على الأصح في الروضة والآفة في المجموع للسكنى المستوي في  
التصديق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير القطع به لثبوت



عورته قال الاستوى وعليه الفتوى انتمى وعلى الاول يجب القضاء وان بان ذلك كالمثل حال الصلاة الاولى حل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو سائر ما بين السرة والركبة والثاني على ما اذا شرع في الصلاة وهو سائر ما بين الركبة والركبة لان صلاته اتمت وشكك في البطل والاصل عدمه وهذا الحل وان كان بعيدا اولى من التناقض هكذا قال العلامة الخطيب واعتمد شيخنا كشيقه واعتمد العلامة الرمي البطلان مطلقا وقد مررت الاشارة اليه في سائر العورتي في شروط الصلاة فراجعهم (قوله) وجميع بدن الحرة (الخ) هو مستدرك كما مر فتأمل (قوله) والامة كالرجل اي في الصلاة لا في الخلوة اما فيما هي كالحرية وهذا مستثنى من الاطلاق السابق فتأمل

(فصل) في بيان احكام مبطلات الصلاة فرضا او نفلا وكذا سجدة تلاوة ولو نحوها) ولو سكت عن لفظ عدد كان اولى واحسن وقد كرر العشرة والاحد عشر كافي في بعض النسخ تقريب كاي لم يمايل (قوله) لا حاجة اليه بل هو مضر لا يفيد يخرج المتن عن اعرابه لا يبطل الصلاة فاعمل المستثنى في كلام المصنف والصلاة مفعول به وبزيادة الشارح نفا به يجعل الصلاة فاعلا واخراج المتن عن اعرابه معيب عندهم وهذا كاد مبي على أن لفظ به من كلام الشارح فان كان من كلام المصنف كافي في بعض النسخ فيكون قوله تبطل بالثناء المثنى فوق والصلاة فاعل فتأمل (قوله) الكلام العمدة اي كلام البشر غير الذي كرو الدعاء ولو بصرف نهم حقوق من الوفاية نوع من الوعى او عمدود والمذات او اواريا او حرفين تو اليها مطلقا فاعمل بكل من ذلك ولو كان مفعولا بكمه او بكا ولو لامر الاشارة او تفخ وانما أوضحك او تنقص تبسر الواجب القول بدونه الا ان غلبه كل من ذلك فيه مذكر مع الفقه قال شيخنا وقيدها بعدد محتاج اليه في القليل وهو ست كلمات عرفية فاقول اما الكثرة تبطل بعدده وهو الا اذا صار العمل ونحوه مرضا ملازمه ولا يهذف في غير التخصيص الجهر لانه سنة وكذا سائر المتن كقراءة السورة والقنوت والكبيرات الانتقالات ونحوها وتبطل بنحو قال الله أو النبي كذا أو باستعنا بالله الا ان قصده الدعاء على الاوجه وكصريح الدعاء فاعلم به فمخا المذنب كم احسنت الى واسات انا ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل صلاته لانه ثناء قال العلامة ابن قاسم وخرج بالكلام بحرف الصوت فبطلان به كما اتفق به الباقي في حيث قال ولا تبطل صلاة الاخر من المهمهم بشفتيه سواء فهم كلامه الفطن أو غير بشرط أن لا يظهر من ذلك حرفان أو حرف مفهم واذا نطق كالحار أو سهل كالفرس أو حاك شيئا من الحيوان أو من الطيور أو من غيرهما ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل صلاته ما لم يقصد به اللعب ولو جهل بطلانها بالتصريح مع علمه بتصريح جنس الكلام فمذور خلفا حكمه على العوام ولو علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطلا لم يهذف كالمعلم تصريح برب الخردون ايجابه الحد فاني حداد حقه بعد العلم بالتحريم المكف عنه ولو تكلم ناسيا بتصريح الكلام في الصلاة بطلت صلاته كسبان التماسه على قوبه ولو جهل تحريم ما أتى به منه مع علمه بتصريح جنس الكلام فمذور اقرب عهد بالاسلام أو ناسيا بديه بعيدة عن العلم ولو تخلف امامه فبان منه حرفان لم يفارقه حلا على المذللان الظاهر ضرورة عن البطل والاصل بقاء العبادة ولو لحق في القاتحة لحنا يغير المعنى

(وجميع بدن المرأة)  
(الحرية عورة الاوجه وما  
وكهها) وهذا مذكور في  
الصلاة اما خارج الصلاة  
فهو ورتها جميعا  
(والان كالجرجل) كذا  
عورتها ما بين سرتها  
(فصل) في عدم بطلان  
الصلاة  
(والذي يبطل) به الصلاة  
احد عشر شيئا الكلام  
(العمد)

وجبت مفارقتة لكن لا تجب في الحال بل حتى يركع لجواز انه لم يسهلها وقد يتدبر  
 في هذا المصاحفة قال العلامة الرملي بل بحث بعضهم عدم الزوم بعد ركوعه أيضا لجوازهم وه  
 كالوقام نداسة أو وجد قبل ركوعه انتهى وحينئذ فإذ سلم امامه أي عاين عليه ولو نطق  
 بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يجي هذا الكتاب منهم أي من استاذن انه يأخذ شيئا فانه ان  
 قصد مع التفهيم قراءة لم تبطل صلاته والابطال وتبطل بنسوخ التلاوة وان لم ينسخ حكمه  
 لا بنسوخ الحكم دون التلاوة (قوله المصالح لخطاب الآدميين) أي الذي شأنه ان يقع بين  
 الآدميين في مجاوراتهم ومنه التوراة والإنجيل ونحوهما والاحاديث ولو قدسية وخطاب غير  
 الله تعالى ورسوله ولو غير عاقل كالقمر ومنه القرآن اذا تباركه صارف عنه ولم يقصد به القرآن  
 ولو مع غيره كالفتح على الامام والذي كرو الدعاء كالتفريق في ذلك وكالتبليغ ولو سكت طويلا  
 عما اى غير ركن فصار لم تبطل صلاته لان ذلك لا يحرم هيئة الصلاة واعل مراد الشارح بقوله  
 المصالح لخطاب الآدميين اخراج الذكر والدعاء اذا لم يعارضهما شيء آخر مما تقدم فانه لا يضر  
 الا اذا خاطب بالدعاء كقوله له اطمس وجهك الله بخلاف وجه الله ومثله القرآن حيث لم يضره  
 شيء مما تقدم فانه لا يضر نعم جوابه صلى الله عليه وسلم ولو بعد موته عن دعاء واجب ولا تبطل  
 به الصلاة وجواب غيرهم من الانبياء واجب وتبطل به الصلاة كما قاله شيخنا كالعلامة البكري في  
 حاشيته على المنهاج حيث قال وهل تطلق اجابة عيسى صلى الله عليه وسلم وقت نزوله باجابة نبينا  
 صلى الله عليه وسلم أولا قال في التلخيص لا شبهة نعم انتهى ونقل عن العلامة الخطيب أيضا وقال  
 لعلامة ابن قاسم تبطل باجابة عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تجب لكن ينبغي ان تفسر ونقله عن  
 العلامة الرملي وأقره شيخنا الشيرازي وجواب الوالد بن ممنوع في القرض وجائز في النشل  
 ان شق عاصم ماعده وتبطل به أيضا ولو سلم امامه وسلم معه ثم سلم الامام ثانية قال في المأموم قد  
 سات قبل هذا فقال كنت فاسيا لم تبطل صلاة واحد منهم ما وسلم المأموم ان كان يندب له سجود  
 السهم ولانه تكلم به فانه قطع القدوة ولا تبطل الصلاة بالتلفظ بالاعتق قال العلامة ابن حجر  
 كشج الاسلام ولا بالنذر والوقت ونحوهما وخالفه العلامة الرملي واعتقد البطلان الا في  
 التلفظ بنذر التبر فقط بشرط ان لا يعاقبه وان لا يحاطب به (قوله سواء تعاقب صلوة الصلاة  
 الخ) أي كما اذا حصل لامامه سهو فقال له لا تقوم أو افعد (قوله والعمل الكثير) أي ولو باعضاء  
 كان حرل رأسه ويديه مما ويجب ذهاب اليدوعودها مرة واحدة ما لم تسكن بين ما وكذا  
 رفع الرجل سواء عادت موضعه أولا والثبوتية الفاحشة كالعمل الكثير المذكور عمدا أو سهوا  
 أو جهلا يستثنى منه ما لو كان ذلك في شدة الخوف مثلا وكذا المتنقل في السفر اذا مشى أو حرك  
 يده أو رجله على الراحلة الحاجة وفارق القول القول حيث استوى قلبه وكثيره في الابطال  
 بان السهل يتم بذرا ويتعسر الاحترار منه فعني عن القدر الذي لا يحل بالاصالة بخلاف  
 القول فتأمل (قوله المتوالي الخ) هو قيد يخرج به خطوات بينهما تكون ظاهرا لا تضر وان  
 طالت وكثرت جدا (قوله كثرات خطوات الخ) جمع خطوة وهي بخطى المارة الواحدة  
 ويعبر عنهم برفع القدم وبضمهم اسم لما بين القدمين نعم جواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 بالافعل يجري فيه ما صرح في القول فتأمل (قوله أما العمل التليل) أي كالخطوة والخطواتين

المصالح لخطاب الآدميين  
 سواء تعاقب صلوة الصلاة  
 أولا والعمل الكثير  
 المتوالي كثرات خطوات  
 عمدا كانت ذلك أو سهوا  
 العمل القابل

فانه لا يضر ومنه الكثير الخفيف كصربك أصابعه بلا حركه كف في سبعة مثلاً أو في عقد أو  
حل أو نحو ذلك كصربك إسنانه أو أوجفانه أو شفته أو ذكروه أو أنثيته فانه لا تبطل بذلك لانه  
لا يخل بمرقة الخشوع والتعظيم ومرجع الكثرة والقله العرف فالثلاثة كثير وما دونهم اقل  
ولو شك في فعل أهو قليل أم كثير فلا بطلان به وهذا كله اذا كان من غير جسد الصلاة أما اذا  
كان من جنسها كزيادة ركوع فانه لا تبطل به ان تعدد فعله ويستغنى من ذلك ما لو زاد قدمه  
فصيرة بعد الهوى بان هوى السجود لجلس جاسة خفيفة ثم جدد لا تبطل به صلاته وان فرق  
بينه ما أن القعود لما عهد كونه غير ركن في الصلاة بجلوس التشهد الاول والجلوس للاستراحة  
لم يكن التغيير منه قاطعاً لظنهم باختلاف الركوع ونحوه فانه لم يبعد في الصلاة الاربع كونا  
مستتلاً فكان تغييره لظن الصلاة اذا زيد اش فكان قاطعاً فاقام (قوله لا تبطل الصلاة به)  
أي ولو عمدا الا اذا قصد به اللعب كما مر (قوله والحدث) أي عمدا أو سهواً ومنه نوم غير ممكن  
بان أحدث قبل التسليمه الاولى أما اذا أحدث بعده فانه لا يؤثر كما مر وشمل كلامهم فاقدم  
الطهور من فتي بطل صلاته بالحدث خلافا لما جرى عليه الاستوى (تنبيه) لو صلى ناسياً  
الحدث أثيب على قصده لا على فعله الا القراءه ونحوها مما لا يتوقف على نية فانه يثاب على فعله  
أيضا (قوله وحدث النجاسة) أي على إباحه وان لم يترك بحركته كطرف عمامته المتصل  
بنجاسة أو يده ولو داخل فله أو أنفه أو عينه أو أذنه وانما جعل داخل ذلك هنا كظاهره بخلاف  
غيره لجنابة الغلط أمر النجاسة كما مر قال شيخنا ولا حاجة الى لفظ الحدث الا لاجل مراعاة  
لفظ البطلان فتأمل (قوله ولو وقع على ثوبه) وكذا لو وقع على بدنه أيضا فتأمل (قوله يابسة)  
أي وكذا رطوبة ألقاها بما رقت عليه من غير قبض عليه أو حل له نعم يحرم القاءها في المسجد  
ان اتسع الوقت وحصل نجسها (قوله ففقد ثوبه) أي بلا حل والماز بها كدلالة لو فتحها  
بده بطلت صلاته أو بعدد فكذا في أوجه الوجهين وهو المعقد (قوله وانكشف العورة)  
أي انكشف جبر مما يجب ستره لهم فتأمل (قوله فان كشفه الريح) أي ليس قيمه بل غير  
الريح كالأدى مثله الا اذا كشفها من نفسه عمد فانه يضر ولو ردّها حلالاً (قوله وتغيير النية)  
أي لو رآه صلاة أخرى (قوله كأن ينوي الخروج) أي أو يتردد فيه أو يعاق قطعها بشئ وإن  
لم يعلم وجوده فيها المتأفاته موجب النية وهو الدوام وكذا بقى قطع الأيمان وهذا بخلاف ما لو  
نوى الصائم أو المعتكف أو الحاج أو المعقر القطع أي الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو  
الحج أو العمرة فلا يبطل شئ منه بذلك لان الصلاة أضيق ولانها أفعال وهي أحوج الى اليقظة  
من التروك ولو شك في النية فأن لم يطل زمن الشك ولم يضر ركن بان تذكر فوراً لم يضر فان مضى  
ركن زمن الشك فعلياً كان أو ثواباً بطلت صلاته وان لم يطل الزمن أو طال زمن الشك بطلت  
صلاة أيضاً وان لم يضر ركن لا تتطاع نظام الصلاة ونذر مثله فيما فعل ان مضى بعض الركن  
لا يبطل مع قصر زمن الشك ومحل في القرى اذا عاد ما قرأه زمن الشك ولو نوى مطلقاً في  
انصلاة كان نوى أن يتكلم فيها أو أن يأتي بثلاث خطوات من اللام تبطل صلاته في الحال بل  
بالشروع في المنوي والفرق بين هذا وما تقدم ان المصلي ماسور بالحزم بالنية حقيقة في ابتداء  
الصلاة وحكماني دوامها وهو في الصور المتقدمة ليس يجازم بها حقيقة ولا حكمياً بخلاف من

فلا تبطل الصلاة به  
(والحدث) الأصغر  
والأكبر (وحدث  
النجاسة) التي لا يعني عنها  
ولو وقع على ثوبه نجاسة  
بابسة ففقد ثوبه حالاً  
تبطل صلاته (وانكشف  
العورة) عما كان كشفها  
الريح فسترها في الحال  
تبطل صلاته (وتغيير النية)  
كان ينوي الخروج من  
الصلاة

نرى الفعل فانه جائز به احكاما لم يشرع فيه وقد تقدم انه لو عقب النية بانظ ان شاء الله أو نواها  
وقصد به التبرك أو ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو التعليق أو اطاق لم يصح لمنافاته ولو قلب  
فرضه فلا مطلقا لم يدر كجاعة مشروعة وهو منفرد به - لم يمس ركعتين ليدركها صح ذلك أما  
لو قلبها انقلابا معنا كركعتي الضحى مثلا فانه لا يصح لاقتنارها الى التمهين أو لم تشرع الجماعة  
كأن كان يصلي الظهر مثلا فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القطع كما ذكره في المجموع  
فراجعه (قوله واستدبار القبلة) أي المخرج عن محاذات عينه أي بعض صدره ولو عينة أو بكرة  
وحيث نذر فالاستدبار ليس قيدا (قوله والاكل والشرب) هما بمعنى المأكول والمشروب كما أشار  
اليه ائنا شرح وأما المصغ فهو من الأفعال المذكورة آنفا تبطل بغيره مطلقا وان لم يصل  
الى الجوف منه شيء كما مر فامل (قوله أو قايلا الخ) فلو كان في ذلك سكره مثلا فذابت فباع  
فوجب ابطال الصلاة لأنه اذا القاعدة أن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة غالبا (قوله في هذه  
الصورة) أي صورة المأكول أو المشروب القليل فامل (قوله جاعلا) أي معذور بان أسلم  
قربا ونشأ ياديه بهيئة عن العلماء وكذا لو نسي كونه في الصلاة فانه يعد - فذكر مع القلة لعدم  
منافاته للصلاة أما الكثير فيبطل مع النسيان أو الجهل والضابط أن يقال تبطل بالمعطر أو  
الكثير عرفا مطلقا وفارق الصوم في هذا عدم هيئة تذكرة فيه بخلافه ثم وهذا لا يصلح فرقا  
في جهل التحريم والفرق الصالح له أن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع  
نظمها بخلاف الصوم فانه كف والمكره هنا كغيره لثبوت كراهة فامل (قوله بالاضحة)  
ان تبطل بان ظهر منه حرقة أو عرف منهم وكذا الميكافولون خشية الله تعالى والذين  
الارض تبطل بعد ركبته دفعه والتخف كذا قالهم يهتدي بغيره عموما لا بدلية ولتعد ذروا جب  
كانت تحفة وان كثر هو أو حر فله لا مندوب مطلقا - هذا من أفراد الكلام السابق ولا كما  
سرت الإشارة الى بعضه فراجعه (قوله أو فعل) أي أو عزم  
(فصل في انما تشمل عليه الصلاة من عدد الركعات وغيرها وما يجب عند الجز عن القيام  
فيها) وقد علم أكثرها مما تقدم (قوله المفروضة) أي بحسب الأصل وفي بعض النسخ الفرائض  
(نزل سبعة عشر الخ) كان الأولى أن يقول سبع عشرة الخ قال الفخر الرازي والحكمة في  
كونه سبعة عشر ان القطة في اليوم واليلة سبع عشرة ساعة لان الله اراد ان يبدل اثنا عشرة  
ساعة من الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان من طلوع الفجر فجعل لكل  
ركعة ساعة تكفر الذنوب الواقعة فيها (نزل أربع وثلاثون سجدة) أي لا في كل ركعة  
سجدة بل قال أيضا وجميع ما ذكره المصنف من كل ركعة أربع وثلاثون سجدة أي لا في كل ركعة  
ما في السجدة الأولى - أفرو فامل (قوله وأربع وتسعون تكبيرة) أي منها خمسة في كل ركعة في  
هوى الركون وهوى السجودين والرفع منها ما - وينفذ فتكون خمسة وثلاثين تكبيرة وخمسة  
للاحرار وأربعة عند القيام من التمدد الاول فالجمله مائة ثم وحيث نذر فجعله ما في الصبح إحدى  
عشرة تكبيرة وما في المغرب سبع عشرة تكبيرة وما في كل رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة (قوله  
وتسع قسم ذات) أي راسدي ثمانية واثنان في كل من الأربعة الباقية وعلوهم أن الاول من  
الثلاثة والرابعة مندوب والخمسة الباقية واجبة (نزل وعشر تسليما) ان في كل من الخمس

(واستدبار القبلة) كان  
يجبها خلف ظهره  
(والاكل والشرب) كثيرا  
كان المأكول والمشروب  
أوقا - لا الا ان يكون  
الخص في هذه الصورة  
جاء لا يبرم ذلك (والتهتة)  
ومنهم من يبرعها  
بالضحية (والردة) وهو  
قبح الاسلام قول أو فعل  
(فصل في عدد ركعات  
الصلاة)

(وركعات الفرائض) أي  
في كل يوم وليلة في صلاة  
المحضر الا يوم الجمعة (سبعة  
عشر ركعة) اما يوم الجمعة  
فهي احدى ركعات فرائض  
يومها خمسة عشر ركعة  
واما عدد ركعات صلاة  
السفر في كل يوم فالفاسر  
فاحدى عشرة ركعة وقوله  
(نزل أربع وثلاثون سجدة  
وأربع وتسعون تكبيرة  
وتسع تسليما) وعشر

تسبيحة وجهه الأركان في  
 الصلاة مائة وست وعشرون  
 ركناً في الصبح ثلاثون ركناً  
 وفي المغرب اثنتان وأربعون  
 ركناً وفي الرابعة أربعة وأربع  
 وخمسون ركناً الخ ظاهر غنى  
 عن الشرح (ومن يجز عن  
 القيام في القريضة) اشقة  
 طهقه في قيامه (صلى  
 جالساً) على أي هيئة شاء  
 ولكن انتراشه في موضع  
 قيامه أفضل من تربعه في  
 الظاهر (ومن يجز عن  
 الجلوس صلى مضطجعا)  
 فان يجز عن الاضطجاع  
 صلى مضطجعا على ظهره  
 ورجلاه للقبلة (فان يجز  
 عن ذلك كله أو ما بطرفه  
 ونوى بقلبه) ويحب عليه  
 استقبال القبلة بوجهه  
 بوضع شئ تحت رأسه  
 وبومئ برأسه في ركوعه  
 ومجوده فان يجز عن الاعاء  
 برأسه أو ما باجفائه فان  
 يجز عن الاعاء بغير  
 أركان الصلاة على قلبه ولا  
 بقر كماما دام عقه له ثابتا  
 والمصلى قاعد الاقضاء عليه  
 ولا ينقص أجره لانه معذور  
 وأما قوله صلى الله عليه وسلم  
 من صلى قاعدا فله نصف  
 أجر القائم ومن صلى ناقما  
 فله نصف أجر القاعد  
 فعمول على النقل عند

فصلان ومعلوم أن خمسة منها أركان وخمسة منسوبة (قوله ومائة وثلاث وتسعون تسبيحة)  
 أي اعتبارا بأدنى السكال فان في كل ركعة تسع تسبيحات لان في كل من الركوع والسجدة تسع  
 ثلاث تسبيحات فالجمله ما ذكر في الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون تسبيحة  
 وفي كل رباعية ست وثلاثون تسبيحة (قوله في الصلاة) أي المفروضة من الخمس شاء على أنها  
 سبعة عشر كامرا (قوله مائة وست وعشرون ركناً) أي يجعل السجود ركعتين على خلاف ما تقدم  
 وبإسقاط ركن الترتيب وكان القياس على ما مر من كونه لا يقتصر في الرباعيات على واحدة منها  
 أن يعدها مائتين وأربعة وثلاثين ركناً أو مائتين وتسعة وثلاثين ركناً بهذا الترتيب لان في كل ركعة  
 اثني عشر ركناً القيام والناحية والركوع والاعتدال والسجود الاول والجلوس بعده والسجود  
 الثاني والطمأنينة في النية وفي كل تشهد أربعة أركان التشهد والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فيه والتسليم الاول والجلوس لها وفي كل صلاة ثلاثة أركان أخرى النية وتكبيرة  
 الاحرام والترتيب وعلى هذا في الصبح أحد وثلاثون ركناً وبزاد على المغرب اثنا عشر ركناً  
 للركعة الثالثة ويرد على هذا أيضا اثنا عشر ركناً في كل رباعية للركعة الرابعة فنقول المصنف في  
 الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنتان وأربعون ركناً في الرباعية أربع وخمسون ركناً بقي على  
 إسقاط الترتيب والاعتدال على واحدة من الرباعيات فتأمل (قوله ظاهر غنى عن الشرح) أهله  
 بالنسبة لما ظهر له والافني كلام المصنف ما يعسر فهمه ولذلك قال شيخنا انه لا يخلو عن القائل  
 والله أعلم (قوله في القريضة) أي ولو فاته في الصلاة فله قضاءها على حسب حاله فتأمل  
 (قوله لشفقة طهقه) أي بحيث تذهب خشوعه أو كماله (قوله أفضل من تربعه) ليس فيه  
 بل انتراشه أفضل من تربعه وغيره من الجلوسات وانما قيد بالتربع لانه أفضل من بقية الجلوسات  
 فيلزم من كون الافتراض أفضل من التربع أن يكون أفضل من بقية الجلوسات فتأمل (قوله  
 في الظاهر الخ) هو المعتقد (قوله صلى مضطجعا) أي وعلى جنبه الايمن أفضل فان اضطجع  
 على يساره مع تمكنه من اضطجاعه على الايمن كره له ذلك ويجب جلوسه للسجود ان لم يتمكن  
 عليه (قوله أو ما الخ) هو بالهزة فتأمل وحديثه قد أسقط الشارح صريحة قبله وهي الاعاء  
 برأسه وكون السجود أخفض من الركوع فتأمل (قوله أو ما باجفائه الخ) هو لازم  
 للاعاء بطرفه فلا حاجة اليه مع قوله أولاً أو ما بطرفه ونوى بقلبه كما قاله العلامة الرملي قال  
 وظاهر كلامه هم انه لا يجب هذا الاعاء للسجود أخفض من الركوع وهو متجه خلافاً للجمهور  
 ومن تبعه اظهروا التمييز بينهما في الاعاء بالرأس دون الطرف انتهى وبم هذا لم حاشي كلام  
 الشارح من التناقض والتضبط وعدم الاستقامة للمعامل (قوله أجرى أركان الصلاة) أي  
 ومنها كذلك قال العلامة ابن قاسم وجوباً في الواجب ونهياً في المندوب ولا إعادة عليه نعم  
 ان كان المجزلاً كراهة مثلاً توجهت لإعادة لندره فتأمل (قوله والمصلى قاعدا الخ) ليس قيداً  
 بل ركناً من صلى مضطجعا أو مضطجعا أو مضطجعا دون من صلى غير القبلة (قوله فله  
 نصف أجر القائم الخ) قال شيخنا هذا فيمن تسارعت صفات الصلاة لانه بان لم يزد بشئ وخشوع  
 أو تدبر قرأه أورد كراو نحو ذلك واعقد العلامة الرملي تعيلاً لافئاه والله ان عشر ركعات  
 من قيام أفضل من عشرين ركعة من قعود (قوله فعمول على النقل الخ) هذا في حقتنا

أما في صحة صلى الله عليه وسلم فتشواب نقلة قاعدة مع قدرته كتابه فأما (تمة) لو قدر في أثناء  
صلاته على القيام أو القعود أو هجر عنهما أي بقدره وروى بنى على قرآنه ولو لا سورة ويندب  
إعادتها في الأوابين لنقع حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها أو  
قاعدا ولا تجزئ به قرآنه في ثم وضه أو قدره على القيام أو القعود أو قاعدا أو  
القراءة في هوى العاجل لأنه أكل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب عليه القيام بلا  
طمانينة أي كم منه لقدوته عليه وإنما لم تجب الطمانينة فيه لأنه غير مقصود لأنه وإن قدر  
عليه في الركوع قبل الطمانينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن القيام فإن اتصب ثم ركع بطأت  
صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمانينة فقد تم ركوعه ولا يلزم الانتقال إلى حد  
الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمانينة قام واطمان وكذا بعد ما إن أراد قنوتاً في محل  
والأفلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا بطول وقضية المعلق جواز القيام وقضية  
التعليل منه وهو أوجه فإن قلت قاعدة بطأت صلته

(فصل في بيان أحكام ما يطالب عن ترك شي من الصلاة ولا أو فعلا) وهو بعد عن هذا الفصل  
بعبود السهو وشرع لجبر السهو وتارة وأرغاماً للشيطان أخرى ولم يجب كجبر الحج لأنه لم يشرع  
الترك واجب بخلاف الحج والسهو واقعة لبيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحاً الغفلة عن شيء  
مخصوص في الصلاة وانما يبين عند ترك ما موريه من الصلاة أو فعل منه في الصلاة ولو بالثبوت  
فيه ما عدا الصلاة الجنازة إما هي فلا يشرع فيها عبود السهو وبخلاف عبود الصلاة والسهو  
فانه يشرع فيه ما على المعتمد ولا يضر كون الجبر أكثر من الجبرور (قوله والمقروك) أي ما يقع  
تركه من المصلي عدا أو سهواً أو كما تامله كلامهم (قوله وسنة) أي بعض وهو ما يصير بعبود السهو  
(قوله وهما) أي السنة والهيئة (قوله فاقترض) أي المنزلة سهواً أو ما عدا اقتبطل الصلاة  
بتركه (قوله لا ينوب عنه) أي لا يكفي عنه عبود السهو وكما سيذكره (قوله بل إن ذكره الخ)  
المراد بذكره علمه بتركه فخرج به الشك فيه فإن كان قبل سلامه تداركه كالأول أو بعد سلامه  
لم يؤثر إلا في التوبة وتكبيره الإحرام ولا إعادة عليه قال شيخنا والشرط كالركن في ذلك (قوله  
أخيه) أي فهو واجباً (قوله وغت صلته) أي إن لم يكن فعل مثله والاقام المقبول مدة السهو  
والغنا ما ينموا واستدرك ما بقي من صلته وقد يشرع السجود مع الاتيان به كأن سجود قبل  
ركوعه سهواً ثم تذكره فانه يقوم ويركع ويسجد هذه الزيادة وقد لا يشرع السجود لتسديده  
بأن لا تحصل زيادة كالأول كان المقروك هو السلام فتذكره ولم يطل الفصل فانه يعلم من غير عبود  
وكذا لو طال على المعتمد (قوله والزمان قريب) أي لم يطل الفصل عرفاً ولم يطأ نجاسة وإن تكلم  
قليل إلا أن طال الفصل أو وطئ نجاسة أو أقال العلامة الخطيب والمرجع في طوله وقصره  
العرف (قوله وسجد السهو) أي إن أتى بما يبطل عبده والأفلا (قوله وهو) أي سجود السهو  
(قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف فتأمل (قوله عند ترك ما موريه) أي من الإباحات  
المتقدمة ذكرها وقد تصور السجود وترك الجلوس للتمتع الأول وحده وترك القيام للقنوت  
وحده بيان لا يحسن ما ذكروه أن يجلس في الأول ويقف في الثاني بقدرهما من فعل نفسه  
لو قدر فيما يظهر فإذا لم يحسن ما لم يقف بقدرهما فقد ترك القعود والقيام وحده وأما التمهيد

(فصل في المثلثة والمثلثة من  
الصلاة الثلاثة أشياء فرض  
ويسمى بالركعة أيضاً  
(وسنة وهيئة) وهما ما عدا  
الفرض وبين المصنف  
الثلاثة بقوله (فاقترض  
لا ينوب عنه عبود السهو  
بل إن ذكره) أي الفرض  
وهو في الصلاة أتى به رعت  
صلاته أو ذكره بعد السلام  
(والزمان قريب) أي به وبقي  
عليه) ما بقي من الصلاة  
(وسجد السهو) وهو سنة  
كما سيأتي لكن منه ترك  
ما موريه



والقنوت فلهما تركه وكان لان القرض انه لا يجزئ ما لا يجزئ ترك القنوت به الامامه الحنفية  
على المعقيل وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاد من حكم المسمو الذي يلقى المأموم  
واعلموا في الامام الحنفية فقال شيخنا الشيباني لا يجزئ المأموم لانه انى به في محله في  
اعتقاد المأموم وقال شيخنا بسجدة وان اتي به كل منهما لانه خلل في اعتقاد الامام لا لاقتدائه  
في الصبح صلى - فتا لان الامام يحمله ولا خلل في صلاته وصورة السجود وترك الصلاة على  
الان بعد التشهد الاخير ان يترك امامه لها كان - يقول اللهم صل على محمد وآل  
عليكم أو كتب لذلك وسلم واخبره المأموم قبل سلامه فيندب في حقه السجود وترك امامه لها  
(قوله في الصلاة) صوابه من الصلاة يخرج به ترك سجود الالة وقنوت المنزلة لانه لا يسجد  
له (قوله او فعل منه) اي عما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع او سجود بخلاف ما يبطل  
معه ككلام كثير لانه ليس في صلاة وبخلاف م وما لا يبطل عمده كالالتفات والخطوتين  
او عند نقل مطلوب قولي الى غير محله كقراءة الفاتحة في الركوع او التشهد او بعض ما في غير  
محله عدا او سم والكن شيئا (قوله اذا تركها المصلي) اي عدا او سموا (قوله لا يعود اليها)  
اي الامام والمنفرد مظانها المأموم فقيه تفصيل ياتي (قوله بهذا التلبس بالقرض) فان لم  
يتلبس به وكان ساهيا عاد اليه ان كان مستقلا وسجد للمسم وان كان صار الى القيام اقرب منه  
الى القعود فان كان تابعا باطبات صلاته بالعود (قوله مثلا الخ) فن ترك القنوت به واهو امام  
او منفرد وتلبس بالسجود بان وضع اعضاء السجود كاهامع التمكن والتحمل وان لم يطعن  
امتنع عليه العود فان عاد عادا بالانصريم بطات صلاته او ناسيا بها انه في الصلاة او جاهلا  
بغيره فلا تبطل اهذره وبسجد للمسم وفان لم يضعها كاهما جازة بالعود سواء وضع بعضهما او لا  
لعدم تلبسه بالقرض وبسجد للمسم وان بلغ اقل الركوع في هوية فان ترك القنوت ووصل  
في هوية الى اقل الركوع امتنع عليه العود اليه فان عاد اليه عادا بالانصريم بطات صلاته  
(قوله بعد اعتداله) اي اوبعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءات بان صار الى القيام اقرب منه  
الى اقل الركوع او صار اليه ما على حد سواء كما قال العلامة الرملي كان خطيب خلافا لا اذرى  
ومن تبعه ولو ذكر الشارح هذه لكان أولى وانسب اعلم ما ذكره من باب الاولى (قوله او جاهلا) اي  
بغير العود فتأمل (قوله عندئذ كره) اي او علمه وبسجد للمسم ولانه زاد جلوسا في غير موضعه  
وترك التشهد والجلوس في موضعه (قوله عاد وجوبا) اي ان كان مسموا واندبان كان عدا  
ما لم يعم امامه وفرق الزركشي بان العاد اتقى الى واجب وهو القيام بغير بين الواجبين وهما  
القيام والمتابعة بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به فكان قياسه كالحكم فليزومه المتابعة ليعظم  
اجره لانه كان معذورا والعاد كالمقوت على نفسه تلك السنة يتعمده ومعلوم ان المأموم  
لا يسجد لان الامام يحصل عنه ولو ركع قبل امامه ناسيا بغير بين العود والاستطارة يفارق  
ما مر به من مخالفة قال العلامة الخطيب و يقيده فرق الزركشي بذلك أو عادا من العود  
ولو كان المصلي قاعدا أنه تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة الثالثة لم يعد الى قراءة التشهد وان  
سبقه لسانه بالقراءة هو ذا كره انه لم يشهد جازة العود الى قراءة التشهد لان تشهد القراءة  
كتمه القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به ولو ترك الامام التشهد الاول امتنع على المأموم

في الصلاة أو فعل منه  
فيما (والسنة) اذا تركها  
المصلي (لا يعود اليها بعد  
التلبس بالقرض) فن ترك  
التشهد الاول مثلا فذكره  
بعد اعتداله - ثوبا لا يعود  
اليه فان عاد اليه عادا  
عائلا بغيره - بطات صلاته  
او ناسيا - أنه في الصلاة  
او جاهلا فلا تبطل صلاته  
و يلزمه القيام عندئذ كره  
وان كان مأموما عاد وجوبا

الاستة وهي التشهد الاول  
 وعوده والقنوت في الصبح  
 وفي آخر الوتر في النصف  
 الثاني من رمضان والقيام  
 لقنوت والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في  
 التشهد الاول والصلاة  
 على الآل في التشهد الثاني  
 (والهيئة) كالتي هي  
 وضوءها مما لا يجبر بالسجود  
 (لا يهود) المصلي (اليابعد  
 تركها ولا يصح له سجدتها  
 عنها) سواء تركها عمدا او  
 سهوا (واذا شك) المصلي  
 (في عدد ما أتى به من  
 الركعات) كمن شك هل  
 صلى ثلاثا أو أربعا (يقى على  
 اليقين وهو الأقل) كالثلاثة  
 في هذا المثال وأتى بركة  
 (وسجد للسمو) ولا تنقعه  
 غلبة الظن أنه صلى أربعا  
 ولا يعمل بقول غيره أنه  
 صلى أربعا ولو بلغ ذلك  
 القائل عدد التواتر (وسجد  
 السموسنة) كما سبق (وعمله  
 قبل السلام) فان سلم المصلي  
 بعد دعاء ناسيا أو ناسيا  
 وطأ النعل عرفا فأتى به  
 وان قصر القيل عرفا لم يفت  
 ما قوله ويوافقهم في السلام  
 وسجد بعده في بعض النسخ  
 مانعه لكن المعتمد عند  
 البغوي أنه لا يعمل به ما هم

الجلوس له فان فعله بطلت صلاته لقبح المخالفة ولا يقال قد صرح حوايا له لو ترك امامه القنوت  
 فله أن يتخلف ويقتل اذا لحقه في السجدة الاولى لا يقول انه في مسئلة القنوت لم يحدث في  
 تخلفه وقفا وهذا أحدث فيه جلوس تشهد ولو تعدد الاموم فأتى صاحب الامام ثم عاد قبل قيام  
 الاموم حرم عودته معه لوجوب القيام عليه بآتي صاحب الامام ولو أتى صاحب الامام ثم عاد الامام لم يعد  
 الماء وم لأنه اما مختط في فلا يوافق في الخطأ أو عامد فسلاته باطله بل يذوقه وهي أولى أو ينظره  
 حلا على أنه عامد ناسيا فان عادته عامدا عاما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا (قوله  
 متابعة امامه) فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة فان قيل اذا ظن المسبوق سلام امامه  
 فقام لزومه العود وليس له أن ينو المفارقة قلنا أجيب عنه بان الماء وم هنا فعل فعلا لا امام أن  
 يفتله بخلاف مسئلة المسبوق فان الامام فرغ من الصلاة (قوله السنة) وقد تقدم أنه اعترضون  
 واقتصاره على هذه المسئلة التي في كلام الامام الثاني رضى الله عنه والاصحاب (قوله  
 ولا يصح له سجدتها) أي فان سجد عامدا عاما بطلت صلاته والافلال لكن حصل به هذا السجود  
 خلال فسجد له سجود آخر لان سجود السموي يجبر ما يقع في الصلاة قبله وفيه وبعده ولا يجبر نفسه  
 (قوله واذا شك الخ) المراد بالشك هنا مطلق التردد فتأمل (قوله أو أربع الخ) أي ما لم يتذكر  
 عن قرب فان تذكر واحداً أن ما أتى به زائد سجده والا فلا فلو شك في ركعة من الركعة الثالثة  
 هي أم رابعة فتذكر فيها أنها ثالثة وأتى بركة لم يسجد لها لان ما فعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة  
 وان لم يتذكر فيها حتى قام لركعة فتذكر فيها أن ما قبلها ثالثة سجدها لان ما فعله منها قبل التذكر  
 محتمل للزيادة فتأمل (قوله وسجد للسمو) أي ان اسقط أن ما أتى به هو الزيادة والا فلا كما مر  
 (قوله عدد التواتر الخ) مرجوح والراجح أنه اذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر عمل بقوله لانه  
 يفيد اليقين ونقل شيخنا عن الباقي أن فعلهم كفواهم ومثله العلامة ابن حجر فلو صلى مع  
 جمع بلغوا عدد التواتر جمع يوم الجمعة وشعروا بعمل بقواهم ويوافقهم في السلام (قوله وسجد  
 السموسنة الخ) أي عندنا خلافا لامام أحمد وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنهم او هو سجدتان  
 فقط وان كثر سجدته لانه يجبر ما قبله وما بعده وما وقع فيه كما مر حتى لو سجد للسمو ثم سجد  
 لسلامه بكلام أو غيره أو سجدة ثالثة فلا يصح ناسيا لانه لا يمان من وقوع مثله في السجود ثانيا  
 فينسل ولا بد له من نية من الامام والمنفرد فان سجد بلا نية بطلت صلاته واما الاموم فلا  
 يحتاج الى نية لانه تابع لامامه فلو سجد سجدة واحدة فان نوى الاقتصار علم ابتداء بطلت صلاته  
 ان كان عامدا عاما لانه قصد ما لا يجزئ وشعر فيه وان قصد الايمان بنيتين وأتى بواحدة ثم من  
 لم تركه الاخرى لم تطل صلاته فلو اراد السجود بعد ذلك فلا بد من سجدتين وكيفية السجدين  
 كسجود الصلاة في واجبانه وعند يانه كوضع الجبهة على الارض والطمانينة فيه والتعامل  
 اليسر والتخفيس والافتراش في الجلوس بينهما والتورك بعدهما وياتي بذكر سجود الصلاة فيها  
 وقسنا تعدد صورته كالوجه الامام الجمعة مثلا وسجد للسمو وقيام قوتها أو ظهر أو سجدوا  
 ثانيا آخر الصلاة اتين أن السجود الاول ليس في آخر الصلاة ولو طن سهوا فسجد ثم بان عدمه  
 سجد ثانيا لانه زاد سجدة في آخر سجدة في آخر سجدة في آخر سجدة في آخر سجدة ثانيا ايضا  
 (قوله كما سبق) أي في كلامه اول الفصل (قوله ومحمد قبل السلام) أي وبعد اتمام التشهد

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبين فيه فان جدد قبل اقامتها بطلت صلاته  
ولو ما وما فيجب عليه التخفيف عن امامه فيه لا تمامه ما تم بجدده بسلام امامه وجوبا  
لاستقراره عليه بقول امامه مع تخافه عنه في محله وليس لنا ضرورة يجب فيها جود المص واللا  
هذه على الرابع (قوله وحديثه السجود) أي بقصد العود الى الصلاة وتبين بذلك انه لم  
يخرج من الصلاة فلو شك في تركه ركن حينئذ وجب عليه تداركه قبل سجوده فان لم يفعل بطلت  
صلاته بسلامه او سجوده وسهو المأموم حال قدوته الحسية كان منها عن التثنية الاول أو  
الحكمة كأن سهرت الفرقة الثانية في تأخيرها من صلاة ذات الرفع يحمله امامه ويخرج بحال  
القدوة سهوه قبلها كالوسها وهو منقرد ثم اقتدى به في اتمام صلاته فلا يحمله وسهوه بعدها كما  
لوسها بعد سلام الامام سواء كان مسجورا أم لا فلو لم يسبق بسلام امامه فذكره السابق على  
صلاته وسجد للسلام ولان سهره بعد انقضاء القدوة ويؤخذ من العلم أنه لو لم معه لم يسجد على  
احد احتمالين قال العلامة الرمي والوجه السجود ويطبق المأموم سهوا امامه تطرق الخلل  
الى صلاته من صلاته امامه وتكمل الامام عنه الـ هو كما مر هذا اذا كان الامام متطهرا فان  
بان محذورا لم يحمله عنه ولم يلحقه سهوه اذ لا قدوة حقيقة (خاتمة) ذكر الشيخ محيي الدين بن  
العربي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد لله وخمس مرات أحدها شك في عدد  
الركعات فسجد ثمانية اقام من ركعتين ولم يشهد فسجد ثالثة لم من ركعتين فسجد  
رابعة لم من ثلاث ركعات فسجد خامسة لم من ركعتين فسجد ثالثة لم من ركعتين فسجد  
سادسة لم من ثلاث ركعات فسجد سابعة لم من ركعتين فسجد ثالثة لم من ركعتين فسجد  
ثامنة لم من ثلاث ركعات فسجد تاسعة لم من ركعتين فسجد عاشر لم من ركعتين فسجد  
الح) هو اول من عد غيره لها ثلاثة يجعل ما بعد العصر الى الغروب وقتا واحدا وما بعد الصبح  
الى اذ ارتفاع كذلك كما تعرفه (قوله لا يصلي فيها) أي صلاة غير صاحبها كالصبح وسنها  
والعصر وسنها (قوله الصلاة الخ) هو بالرفع نائب فاعل يصلي فتأمل (قوله له اسبب) أي ولم  
يخرج تأخيرها الى ذلك الوقت والا فلا يصح ما لم يقع عن التحري (قوله كانهاتمة) أي ولولا فله  
باتخذها وردا كصلاة الجنائز والمندورة والمعادة وسنة الوضوء والتبعية وجهد في التلاوة  
والشكر بخلاف ما لا سبب لها كصلاة التسابيح اولها سبب متأخر كركعتي الاحرام والاستقارة  
لان سببها الاحرام والاستقارة وهو متأخر عنها (قوله أو مقارن الخ) هو ناظر الى السبب مع  
الوقت فان نظر الى السبب مع الصلاة فلا تنصور المقارنة قال شيخنا وهذا هو الرابع (قوله  
فالاول من الخمسة الصلاة الخ) قال شيخنا لا يخفى ان الاول راجع للوقت ولا يصح الاخبار  
بالصلاة عنه ولا الاخبار عنها ايها الصبح فكان الوجه أن يقول الاول مما تذكره فيه الصلاة التي  
لا سبب لها بعد الصبح الخ لان الصلاة ليست احدى الخمس وكذا يقال في بيان أشهى أقول  
ويمكن الجواب بأنه على حذف مضاف والتقدير وقت الصلاة لا تحذف المضاف وأقيم المضاف  
اليه مقامه فتأمل (قوله بعد صلاة الصبح) أي لمن صلاها اداء فنية عن القضاء (قوله عند  
طلوعها) أي عند ابتداء جرم من قرصها وان لم يصل الصبح (قوله حتى تكامل) أي في الطلوع

وحديثه فله السجود  
وتركه  
(فصل) في الاوقات التي  
تكره الصلاة فيها نصرياً  
كما في الروضة وشرح  
المهذب هنا وتزجها كما في  
التحقيق وشرح المهذب  
في نواقض الوضوء (وختمه  
اوقات لا يصلي فيها الا الصلاة  
له اسبب) اما متقدم كالفاتحة  
او مقارن كصلاة الكسوف  
والاستسقاء فالاول من  
الخمسة الصلاة التي لا سبب  
لها اذا فعلت (بعد صلاة  
الصبح) وتستمر الكراهة  
(حتى تطلع الشمس) الثاني  
الصلاة (عند طلوعها) فاذا  
طلعت (حتى تكامل وترتفع

قال شيخنا ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزارة وعدم الاستقامة ولو قال وتسهل المراهقة حتى  
تتكمّل لكان أولى وأوضح فتأمل (قوله قدر ربح) وهو سبعة أذرع بذراع الأذى تقريباً  
وسواء في ذلك من صلى الصبح في هذا أولاً (قوله في رأي العين) أي لا بالنظر لما في نفس الأمر  
والإلماسة بعيدة (قوله إذا استوت) أي وقت استوائها وهو قصر فلو صادف الأحرار لم  
يصح (قوله ويستفي من ذلك) أي المذكور من الأوقات الثلاثة وهذا الاستثناء مذكور في  
شرايبي داود وغيره وفيه أيضاً ما يهتّم لا يصح يوم الجمعة كما قاله العلامة البراسي قال شيخنا  
وتسجّر بضم التاء وفتح السين وبالجمجمة المشددة أو بفتح السين وفتح الجيم المخففة ويقال تسجّر  
بالعين وفيه ما تقدم ومعناه اشتدادها (قوله يوم الجمعة) أي وقت الزوال فقط لا غيره من بقية  
الأوقات ولو لم يكن يحضرها (قوله وهكذا حرم مكة الخ) وذلك لخبر يابى عبد مناف لا تخمروا أحداً  
طاف بهذا البيت وصلى فيه ساعة شام من ليل أو نهار رواه الأثرم في غير ذلك خلافاً  
الأولى كما في منتهى المحاملي خروجه من خلاف الأمايين مائة وأربعين سنة في سنة رضى الله عنهم ما يخرج  
بحرم مكة حرم المدينة والمقدس فهما كغيرهما فلا تستفي الصلاة فيه ما ولو أخر المصنف هذا  
عن الأوقات الخمسة كما في المنهاج وغيره لكان أولى وأحسن (قوله في هذه الأوقات) أي  
مطلقاً في الأوقات كلها (قوله من بعد صلاة العصر) أي بالوصف السابق ولو بمجموعة في وقت  
الظهر وهذا في حق من صلى لأن هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستفي من هذا صلاة الجنائز لأن  
المقصود منها كثرة الجماعة وإن كان الأولى تقديماً على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة  
فتأمل (قوله حتى تغرب) أي يقرب غروب الوقت الأصفر فتأمل (قوله عند الغروب) وهو  
وقت الاصفرار وإن لم يصل العصر وهذا الوقت متعلق بالزمان ولو أبطل الشارع قوله فاذا أدت  
بته ولا أي إذا أدت لكان أولى وأوضح والاصل في هذا كله ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضى  
الله تعالى عنه أنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها الفاتحة حتى يبين أن  
تغرب عين موفانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس  
وحين تضيف الغروب فما الظهيرة شدة الحر وما فيها البعير يكون باركافية يوم من شدة حر الأرض  
وتضيف بمناة فوفية مفتوحة ثم ضاد مبهمة ثم مثناة تحتية مشددة أي قبل وأصله تضيف  
لأنه ضفت منه إحدى التامين فتضيفاً كما ذكره الشيخ زين الدين في شرح السكندر

(فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة) والاصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم  
الصلاة الآية أمر به في الخوف في الأمن أولى وخبر الصحابي صلاة الجمعة أفضل من صلاة  
القبض سبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما  
لأن القلب لا يثني الكثير أو أنه أخيراً ولا بالقابل ثم أخيراً بفضل الكثير فأكبر به أو أن ذلك  
يختلف باختلاف أحوال المصلين وهي من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن عمر رضى  
الاحياء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجمعة إلا بذنب ارتكبه وقد كان  
السلف الصالح يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم تكبيراً بالأحرار وسبعة أيام إذا فاتتهم صلاة  
الجماعة وأقوالهم ومأمورهم تلبيح الاثنان في أوقافهم بجماعة وذكر في المجموع في باب هيئة الجمعة  
أن من صلى في سبعة آلاف سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين لذلك لكن درجات الأولى

قد ربح في رأي العين  
(و) الثالث الصلاة إذا  
استوت حتى تزول من  
وسط السماء ويستفي من  
ذلك يوم الجمعة فلا تكثر  
الصلاة فيه وقت الاستواء  
وكذا حرم مكة المسجد  
وغيره فلا تكثر الصلاة فيه  
في هذه الأوقات كلها سواء  
صلى سنة الطواف أو غيرها  
(و) الرابع من بعد صلاة  
العصر حتى تغرب الشمس  
(و) الخامس عند الغروب  
للشمس فاذا أدت الغروب  
(حتى يتكامل غروبها)  
(فصل في صلاة الجمعة)

أكل وأول مشروعيتهما كان بالمدينة الشريفة لا بمكة لقهر العصاة رضي الله عنهم فيها (قوله  
 للرجال الخ) صريح هذا أنم الاتساع للنساء وليس كذلك فلو أمقطه هنا وقيد به عند القول  
 بفرض الكفاية كان أولى وانسب وعلى القول بسنيتهم افتتوا كدال الرجال دون النساء (قوله في  
 القرائن الخ) انما يقبض التقييد به على القول بانهم افترض كفاية فتأمل اللهم الا أن يجاب بأنه  
 انما قيد بالقرائن لانها عمل الخلاف في كونهم افترض كفاية او عين أو سنة واما غير القرائن  
 فان منه ما تنفي فيه الجماعة اتفاقا ومالاتس فيه اتفاقا (قوله غير) بالنسبة جهة في الاعتراف  
 اعراب المستثنى واضيفت اليه ~~مكة~~ ما تقرر في علم النور وقيل بالجرصة وفيه ضعف لان غير  
 لا تعرف الا اذا وقعت بين ضدين قال في دو التاج وقد ينزع فيه بان قوله تعالى غير المغضوب  
 عليهم اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لان الاجام في غير ارتفع بكونه لاثالث للقبين فكذلك  
 هنا واعرب به الاستوى حالوا مقدمناه أقدم لنحو المقام عن الخالية فتأمل (قوله عند المصنف  
 الخ) مرجوح (قوله والاصح الخ) هو المعة لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو  
 لا تقام فيهم الصلاة اى جماعة الا تصرد عليهم الشيطان اى غلب رواه أبو داود وغيره قال  
 العلامة ابن قايهم وغيره لا تقام فيهم دون لا يقيمون ايقيد الا ~~مكة~~ كفاية باقامة بعضهم انتهى  
 والاستحوا اذ هو اية لمن رحة الله وذلك لا يكون على السنة (قوله فرض كفاية) اى في الركعة  
 الاولى للرجال العتلاء الاسرار المقيمين المستورين غير الاجراء وغير المندورين في اداء  
 المكتوبة فلا يقبض على النساء ومثلهن الثلثان ولا على من به رق لا تتغالهم بخدمة الادة ولا على  
 المسافرين ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا اعماء أو في ظلمة فتجب  
 وافق الفزالي بأنه لو صلى منفردا خشع ولو صلى جماعة لم يخشع بان الانفراد في حقه أفضل وتبعه  
 العزيز بن عبد السلام قال الزركشي والخنار بل الصواب خلاف ما قاله وقد تنهين امارض كما  
 اذا رأى اماما كما علم أنه لو اقرى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدرك ركعة وقد  
 تضمن لهما اذا رأى الامام جالسا في شقه الاخير وعلم أنه لو اقتدى به لم يدرك ركعة في الوقت  
 ولو صلى منفردا أدركها وفرضها بحيث يظهر الشعار في البلد والقريبة لاهله او لطارقين انهم  
 يقيمون الجماعة سواء أقاموها في المساجد وغيرها (قوله في غير الجماعة الخ) قال ايضا لا يخفى  
 ان هذا القيد ومفهومة المذكور بعده غير مستقيم لان الكلام في ادراك الجماعة وان لم تدرك  
 الجماعة فتأمل اللهم الا أن يقال انما قيد في الجمعة بالركعة لانه لا تحصل الجماعة المعتبرة لصحتها  
 الا بركعة فتأمل (قوله ما لم يسلم التسليم الاولى) اى ما لم يشرع في السلام لان القدوة اختلت  
 بالشروع وهل تنعقد فرادى او لا ظاهر كلام العلامة الرملى في شرحه انه قد فرادى لكن  
 نقل عنه تليد هذه العلامة المبداني وغيره أنه كتب بخطه على هامش شرحه أنه لا تنعقد فرادى  
 وقال العلامة ابن حجر ندرك الجماعة ما لم يسلم الامام اى ما لم يتم السلام (قوله ولا تحصل باقل من  
 ركعة الخ) هو مفهوم القيد السابق وقد علم ما فيه (قوله ويجب على المأموم) اى من يريد الانتماء  
 (قوله أن ينوي الانتماء) اى في صلاة تتوقف صحته على جماعة كالجمعة والمعدة والجمعة بالظاهر  
 وفي غيرها ان أراد المتابعة لانه لا تتوقف صلاته على ما لم ينوها فيسبوا وتابع ولو في فعل او سلام  
 بعد انتظار كثير عرفا لاجل المتابعة بطالت صلاته واذا نوى المأموم الانتماء في أثناء الصلاة صح

للرجال في القرائن غير  
 الجمعة (سنة) وكذا عند  
 المصنف والرافعي والاصح  
 عند النووي أنهم افترض  
 كفاية ويدرك المأموم  
 الجماعة مع الامام في غير  
 الجمعة ما لم يسلم التسليم  
 الاولى وان لم يقعد معه اما  
 الجماعة في الجمعة فتفرض  
 عين ولا تحصل باقل من  
 ركعة (و) يجب على  
 المأموم أن ينوي الانتماء

قال شيخنا ولا يخفى حاشي هذه العبارة من الحزازة وعدم الاستقامة ولو قال وتسهل الكراهة حتى  
تتأمل المكان أولى وأوضح فتأمل (قوله قدر ربح) وهو سبعة أذرع بذراع الأذى تقريرا  
وهو في ذلك من صلى الصبح في هذا أولا (قوله في رأى العين) أى لا بالنظر لما في نفس الامر  
والافالمسافة بعيدة (قوله اذا استوت) أى وقت استوائهم وهو صغير فلو صادف الاحرام لم  
يصح (قوله ويستثنى من ذلك) أى المذكور من الاوقات الثلاثة وهذا الاستثناء مذكور في  
خبر أبي داود وغيره وفيه أيضا ان جهنم لا تصير يوم الجمعة كما قاله العلامة البراسي قال شيخنا  
وتنجز بضم التاء وفتح السين والجيم المشددة أو بيا سكان السين وفتح الجيم المخففة فيقال تنجز  
بالعين وفيه ما تقدم ومعناه اشتداد اهيج (قوله يوم الجمعة) أى وقت الزوال فقط لا غير من بقية  
الاوقات ولو ان لم يحضرها (قوله وهكذا حرم مكة الخ) وذلك لخبر يابى عبد مناف لا تقعدوا أحد  
طواف بهذا البيت وصلى فيه أبنة ساعة شام من ايل أو نهار رواء الترمذي وغيره ولكنه خلاف  
الاولى كافي في منع المحامي خروج من خلاف الامام بن مالك وأى حنيفه رضي الله عنه ما يخرج  
بحرم مكة حرم المدينة والمقدس فهما كغيرهما فلا يستثنى الصلاة فيه ما ولو آخر المصنف هذا  
عن الاوقات الخمسة كافي المنهاج وغيره لكان أولى وأحسن (قوله في هذه الاوقات) أى  
مطلقا في الاوقات كلها (قوله من بعد صلاة العصر) أى بالوضوء السابق ولو بمجموعة في وقت  
الظهر وهذا في حق من صلى لان هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستثنى من هذا صلاة الجنائز لان  
المقصود منها كثرة الجماعة وان كان الاولى تقديما على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة  
فتأمل (قوله حتى تغرب) أى يقرب غروب الوقت الا صغارا فتأمل (قوله عند الغروب) وهو  
وقت الاصرار وان لم يصل العصر وهذا الوقت متعلق بالزمان ولو أبدل الشارح قوله فاذا دنت  
بقوله أى اذا دنت اسكان أرلى وأوضح والاصل في هذا كله ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضي  
الله تعالى عنه أنه قال ثلاث سماعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينها أن يصلي فيهن أو  
يقرب فيهن مؤاننا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس  
وحين تضيف الغروب فما الظهيرة شدة الحر وقائمة البعير يكون باركافية يوم من شدة حر الارض  
وتضيف بمشاة فوقية مفتوحة ثم ضاد مبهمة ثم مشاة تخنية مشددة أى قبل وأصله تضيف  
لغذف منه إحدى التامين فتعني كما ذكره الشيخ زين الدين في شرح الكنت

قد ربح في رأى العين  
(و) الثالث الصلاة اذا  
استوت حتى تزول من  
وسط السماء ويستثنى من  
ذلك يوم الجمعة فلا تكره  
الصلاة فيه وقت الاستواء  
وكذا حرم مكة المسجد  
وغيره فلا تكره الصلاة فيه  
في هذه الاوقات كلها سواء  
صلى سنة الطواف أو غيرها  
(و) الرابع من (بعد صلاة  
العصر حتى تغرب الشمس  
(و) الخامس (عند الغروب  
للشمس فاذا دنت للغروب  
(حتى يتكامل غروبها)  
(فصل وصلاة الجمعة)

(فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة) والاصل في قوله نعمالي واذا كنت فيهم فافقت لهم  
الصلاة الآية أمر به في الخوف في الامن أولى وخبر المصنفين صلاة الجمعة أفضل من صلاة  
القبض سبع وعشرين درجة وفي رواية بضعس وعشرين درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما  
لان القليل لا ينفي الكثير وأنه أخبر أولا بالاقبال ثم أخبر بفضل الكثير فاخبر به أو ان ذلك  
يختلف باختلاف احوال المصلين وهي من خصائص هذه الامة كأنقل عن ابن سراقه وفي  
الاسماء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يفتأ أحد صلاة الجمعة الا بذنب ارتكبه وقد كان  
السلف الصالح يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم تكبيرة الاحرام وسبعة أيام اذا فاتتهم صلاة  
الجماعة وأقوال الامام ومعلوم تلعب الاثنان في اقوتهم باجماعة وذكر في المجموع في باب هيئة الجمعة  
ان من صلى في سبعة آلاف سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين لذلك لكن درجات الاول



أكمل وأول مشروعيها كان بالمدينة الشريفة لا بمكة لقهر العصاة رضي الله عنهم فيها (قوله  
لرجال الخ) صريح هذا أنم الاتساع للنساء وليس كذلك فلما سقطه هنا وقيد به عند القول  
بفرض الكفاية كان أولى وانسب وعلى القول بسنيتها افتقر كدال رجال دون النساء (قوله في  
المقراض الخ) انما يتجه التقييد به على القول بان فرض كفاية قنامل اللهم الا أن يجاب بأنه  
انما قيد بالفراض لانها محل الخلاف في كونها فرض كفاية او عين او سنة واما غير المقراض  
فان منه ما تنسب فيه الجماعة انشاؤها وما لا تنسب فيه انشاؤها (قوله غير) بالنسبة في الامر بت  
اعراب المستثنى واضيف اليه ~~كم~~ ما قرر في علم الصور قبل بالجر صفة وفيه ضعف لان غير  
لا تعرف الا اذا وقعت بين ضدين قال في در التاج وقد ينزع فيه بان قوله تعالى غير المغضوب  
عليهم اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لان الايهام في غير ارتفع بكونه لثالث للفقهاء فكذلك  
هنا واخر به الاسنوي - لا وما قد مناه أقعدنا بمواقف المقام عن الحالية فتأمل (قوله عند المصنف  
الخ) مرجوح (قوله والاصح الخ) هو المنة - لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو  
لا تقام فيهم الصلاة اي جماعة الا استورد عليهم الشيطان اي غلب دواء أو دود وغيره قال  
العلامة ابن قاسم وهو بالاتفاق فيهم دون لا يقيمون اي قيد الاحكام كقوله باقامة بعضهم انتهى  
والاستحواذ هو البعد من رحمة الله وذلك لا يكون على السنة (قوله فرض كفاية) اي في الركعة  
الاولى للرجال العتلاء لاسرار المقيمين المستورين غير الاجراء وغيره - المذكورين في اداء  
المكتوبة فلا يجب على النساء ومثلهن الخلفاء راعى من به دق لا تغفلهم بخدمة الادوة لاعلى  
المسافرين ولا على العرائل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عا. أو في ظلمة قد تحجب  
واقى الغزالي بان لو صلى منفردا خضع ولو صلى جماعة لم يخضع بان الانفراد في حقه أفضل وشبهه  
العز بن عبد السلام قال الزركشي والختاريل الصواب خلاف ما قاله وقد تبيين ما عرض كما  
ان اراى اما لما علم أنه لو اقرى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وقد  
نصرم فيما انا راى الامام جالس في شدة الاخير وعلم أنه لو اقرى به لم يدرك ركعة في الوقت  
ولو صلى منفردا ادركها او فرضها بحيث يظهر الشعار في البلد أو القرية لاهلها والطارقين انهم  
يقعرون الجماعة سواء أقاموها في المساجد وغيرها (قوله في غير الجماعة الخ) قال شيخنا لا يخفى  
ان هذا القيد ومفهومه المذكور بعد غير مستقيم لان الكلام في ادراك الجماعة وان لم تدرك  
الجمعة فتأمل اللهم الا أن يقال انما قيد في الجمعة بالركعة لانه لا تحصل الجماعة المقربة احصتها  
الابركة فتأمل (قوله عالم يسلم التسليمة الاولى) اي عالم يشترع في السلام لان القدوة اختلعت  
بالشروع وهل تنفذ فرادى ولا ظاهر كلام العلامة الرملى في شرحه انه قد اذها فرادى. لكن  
نقل عنه تليذه العلامة المبداني وغيره أنه كتب بخطه على هامش شرحه أنم الاتية قد فرادى  
وقال العلامة ابن حجر تدرك الجماعة عالم يسلم الامام اي عالم يتم السلام (قوله ولا تحصل بأقل من  
ركعة الخ) هو مفهوم القيد السابق وقد علم ما فيه (قوله ويجب على المأموم) اي من يريد الاتمام  
(قوله أن ينوي الاتمام) اي في صلاة تتوقف صحته على جماعة كالجمعة والاعادة والجمعة بالمطر  
وفي غيرها ان أراد المتابعة لانه لا تتوقف صلاته على ما لم ينوها يقينا وتابع ولو في فعل أو سلام  
بعد انظار كثيره فالاجل المتابعة بطاعت صلاته واذا نوى المأموم الاتمام في أثناء صلاته صح

لرجال في المقراض غير  
الجمعة (سنة) مؤكدة عند  
المصنف والرافعي والاصح  
عند النووي أنم فرض  
كفاية ويدرك المأموم  
الجمعة مع الامام في غير  
الجمعة عالم يسلم التسليمة  
الاولى وان لم يقعد معه اما  
الجمعة في الجماعة ففرض  
عين ولا تحصل بأقل من  
ركعة (و) يجب على  
المأموم أن ينوي الاتمام

مع الكراهة ولا تحصل له فضيلة الجماعة ويجب عليه أن يتبع الإمام فيما هو فيه وإن خالف نظم  
صلاة نفسه أو كان في ركن قصر ويقتصر له تطويله ويجب له ما فعله قبل الاقتداء فيما تكرره له  
مع الإمام نعم إن نوى الاقتداء وهو في السجود الأخير بعد طمأنينته بإمام قائم من سلام تجزئه  
متابعته بل يجب عليه انتظاره فيه فإن رفع رأسه منه بطأ صلاته إن لم ينو مقارنته ومثله ما لو  
نوى الاقتداء في جلوس التشهد الأخير فإنه لا يجوز له متابعته قائما بل يجب عليه انتظاره فيه  
وفرق بين ذلك وبين امتناع تصف المأموم للتشهد الأول إذا تركه الإمام بأنه هذا تلبس بالتشهد  
قبل الاقتداء فصار تخلفا به بعد الاقتداء بخلاف الدوام بخلاف ذلك فإنه ابتداء التصاف حال  
الاقتداء ويقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء (قوله أو الاقتداء) أي أو الجماعة وإن صلت  
نيت الإمام وتعين بالقرينة الملزمة لأنهم أصرف في كنية الجنب الحدث المطلق وحيث لا خلاف في أن  
أن المقرآن لا يكتفي في النيات لأن محل ذلك إذا كانت مستقلة لا تابعة (قوله ولا يجب تعيينه)  
أي بأمه مثلا (قوله بالخاضر) أي في الواقع لأن ملاحظة حضوره من الإشارة الآتية فتأمل  
(قوله كقوله) أي كالملاحظة معنى هذا القول بقلبه وإن لم يتل عليه ومنه من في الحراب أو  
ملاحظة شخصه (قوله في غير الجماعة) أما فيجب عليه نية الإمامة فيها وإن لم يكن إماما حال  
ذكره نظر المايول إلى حاله والمادة والمنذورة والجموع بالطرقتين كما في الجملة (قوله بل هي  
مستحبة) أي لا يجل حصول فضيلتها أي يستحب للإمام نية الإمامة في ابتداء صلاته وإن لم يكن  
خلفه أحد حيث ربما من يقتدي به والا فلا تستحب ولا تضر ولو نواها في أثناء صلاته حصلت له  
الفضيلة من حين نية ولا تنهك على ما قبلها بخلاف الصوم لعدم تجزئه وقد علم مما مر أنه  
لا يجب على الإمام تعيين المأمومين بل لا يطلب منه ذلك فإن عينه منهم وأخطأ لم يضر إلا في صلاة  
شرطها الجماعة ولم يشر إليهم كما مر (قوله فصلانه فرادى) أي وإن حصلت الفضيلة أن خافه  
خلاف ما قضى حسين (قوله ويجوز) أي يصح وإن كان الأفضل خلافه (قوله الحراب العبد)  
ليكن الحراب من العبد لا الإمامة من نصب جليل فالخبر به أولى لأن تغير العبد بزيادة الثقة  
وهو أعلى حسنا على الرجوع العبد إلى صلاة بلزمة لأن اقتداءه بها الدعاء وشفاعته بالحرب  
سما ألبق والبائع أولى من الصبي وإن كان أفقه للاجتماع على صحة الاقتداء به بخلاف الصبي  
ولأنه أكمل وأكثر احترازا منه في صلاته ولو واجه عبد بالغ وحر صبي فالعبد أولى من الصبي  
(قوله بالمرأه) أي الصبي المميز وأصله من قارب من الاحتلام (قوله أما الصبي الخ) قال  
شيخنا لا حاجة لذلك لأنه لا تصح صلاته انتهى أقول ويمكن الجواب بأنه اعتماد كره ليعزبه أن  
أراد بالمرأه في كلام المصنف المميز سواء كان مرأه أو لا وإن كان المرأه في الأصل من  
قارب البلوغ كما مر فتأمل (قوله ولا تصح قدوة رجل الخ) أي لا يصح أن يكون الإمام دون  
المأموم يقينا واحتمالا ولذلك لا تصح القدوة بين تلميذ إعادة كالتيمم بعمل يغلب فيه وجود  
المأمول لا بخبرة لأنه يلزمها لإعادة عند الشيخين وإن كان المعتقد في المذهب عدم لزومها وحيث  
فتخلص من كلام المصنف سبع صور خمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل وختن برجل وامرأة  
برجل وامرأة بختن وامرأة بامرأة واربعة باطلة وهي قدوة رجل بختن ورجل بامرأة وختن  
بختن وختن بامرأة ويصح اقتداء ختن بامت أو ثمة بامرأة ورجل بختن بامت ذكره مع

أو الاقتداء بالإمام ولا يجب  
تعيينه بل يكفي الاقتداء  
بالخاضر وإن لم يعرفه فإن  
عينه وأخطأ بطلت صلاته  
إلا أن انضمت إليه إشارة  
كقوله نويت الاقتداء بزيد  
هذا فإن مرأه تصح دون  
الإمام فلا يجب في صحة  
الاقتداء به في غير الجماعة  
الإمامة بل هي مستحبة في  
حقه فإن لم ينو صلاته  
فرادى (ويجوز أن ياتم الحراب  
بالعبد والبائع بالمرأه)  
أما الصبي غير المميز فلا يصح  
الاقتداء به ولا تصح قدوة  
رجل بامرأة ولا بختن  
بشكل ولا قدوة بختن  
بشكل بامرأة ولا بشكل

المكرهة ولا تصح القدوة بمقتضى ويجوز الاحتواض ان ياتم بالمعنى الذى لا اعادة عليه وبما صح الخلف  
 ويجوز ان ياتم بالقاعد والمضطجع لكن لو بان امامه محدثا ولو حدثنا كبرا او ذنبا  
 خفية في ثوبه او بدنه لم يجب عليه الاعادة لانتهاء التقصير منه في ذلك بخلاف الظاهرة فتجب فيها  
 الاعادة كما لو بان امامه أميا والمراد بالظاهرة هنا التي يصح لو تأملها المقتدى لآها وانقصته  
 بخلافها وقيل الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية راعى هذه شيئا وهو ظاهر فتأمل (قوله  
 ولا تارى الخ) هو عطف على رجل فهو مجرور بإضافة لفظ قدوة اليه فلو قدرها التارخ لم من  
 تغيير اعراب المتن وكان اخصر مما قدره بعد فتأمل (قوله باي) أى سواء أمكنه التعلم أو لا علم  
 التارخ بجماله أو لا وهو نسبة الى الام فكأنه باق على حاله ولادة أمه له قال تعالى والله آخر حكم  
 من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا الآية وأمله لغة من لا يكتب ثم استعمل فيما ذكر مجازا فان  
 أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته والاصح كافتدائه به فيما يخص به (قوله وهو) أى في  
 اصطلاح الفقه أو أنه صار حقيقة عرفية فتأمل (قوله من يجزى بحرف) أى اما باسقاطه أو  
 بإبداله ومنه الأثر وهو من يدغم في غـ ير محله والالتخ وهو من يبدل بالأدغام ومنه ابدال  
 الحاء بالهاه وذل الذين المجهة بد الهمهمة أو براى وابدال ضاد الضالين بظا مشالة أو نحو ذلك  
 ومثل ذلك لمن يغير المعنى كاذمة بضم أو كسر فان لم يغير المعنى كضم هاء الله لم يضره طلقا وان  
 حرم على العامد العالم (قوله أو تشديدا الخ) هو عطف خاص بدفع به قوله ثم ارادة الحرف  
 المستعمل ومنه تحذف اليك فان خففه واعتقده معناه كثر والعباد بالله تعالى لانه حينئذ اسم  
 لضوء الشمس (قوله من الفاتحة الخ) هو قيد للمراد من الاى فتا وخرج به غير الفاتحة فانه  
 لا يضر مطاوعا وان حرم كما مر ثم ان غـ ير المعنى وكان عامدا لما قدر على الصواب بطايع  
 صلاته وينبغي له ان يتركها اما الاختلال في التشهد فلا يجوز باسقاط حرف أو تشديدا ولا  
 يجوز ابدال حرف بآخر ونجيب موالاة كافي الفاتحة وترتيبه ثم بعد بغير المرتب ان لم يجز  
 بالمعنى ومثله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده (قوله ثم اشار المصنف لشروط) أى  
 ذكر بعض شروط القدوة وما لم يذكره يؤخذ من كلامه منسأوهى سبعة أحدها عدم  
 تقدمه على امامه في المكان بأن لا يتقدم عليه قائما بعبادته وهما وآخر قدميه وان تقدمت  
 أصابعه ولا قاعد اباليه ولاه ضلجه ابججه والسر في المستلقى بالرأس وثانيه العلم  
 بانتقالات الامام برؤية أو نحوها ليعلم من متابعتها وثالثها اجتماعها بما يمكن واحد كما  
 عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ورابعها ثبوت الاقتداء وخامسها توافق نظم صلاتها  
 وسادسها موافقة في سنن ونحوها الحافة ثمة ان لو سجد الامام ثلاثا أو سهوا وتخلف المأموم  
 عنه بطلت صلاته نعم لو ترك المأموم التمسد الاول أو القنوت لم تبطل صلاته كما مر وسابعها  
 التبعية بان يؤخر جميع تحريره عن جميع تحرير الامام وان لا يسبقه بركنين فعليه ولو غـ ير  
 طر يابن عامدا عالما وان لا يتخلف به ابلاء ذكر فان خالف في السابق أو اتخلف به ما بلاء ذكر  
 كأن هوى للعبود والامام قائم للقراءة أو هوى امامه للعبود وهو قائم للقراءة بطلت صلاته  
 والتخلف للذكر كأن أمرع إمام قرائته وركع قبل اعلم موافقه الفاتحة وهو بطي القراءة  
 قيمته أو يسبقه ما لم يسبق بالركعة من ثلاثة أركان طويلا فلا يعدمها الاعتدال ولا  
 الجلس بين السجدة نين فان سبق باكثر من ايمان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن

ولا تارى (وهو من  
 يصح الفاتحة أى لا يصح  
 اقتداؤه (باي) وهو من  
 يجزى بحرف أو تشديدا من  
 الفاتحة ثم اشار المصنف  
 لشروط القدوة بقوله

السجود أو جالس لتشمه فيه فيما هو فيه ثم يترك بعد سلام امامه ما فاته كما سبق فان لم  
 يتها المواقف لشغل بدعاء فتتاح أو ضومة مذور كبطي الشراة نياتي فيه ما مرام كما موم - لم  
 أو شدة قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور فيقرؤها ويحيى خلفه كما  
 صرف في بطي القرائة وان - لم بذلك أو شدة فيه بعد ركوعه لم يمد الى محن قرائتها ايقرأها فيه  
 لقواته بل يتبع امامه فيما هو فيه ويصلي ركعة بعد سلام امامه كسبون ويسلم - بوق وهو  
 من لم يدرك بعد احراره مع الامام زمانا - مع الفاتحة ان لا يشغل سنة كتموذودعاء افتتاح  
 بل بالفاتحة الا أن يظن ادراكها مع اشغاله بالسنة فياتي بها ثم بالفاتحة وذا ركع الامام ولم  
 يقر المسبوق الفاتحة فاعلم - لم يشغل سنة تبعه وجوباً في الركوع واجراءه وسقطت  
 عنه الفاتحة فان تخلف لا غلامه احق رفع الامام من الركوع فاتته ركعة ولا تبطل صلاته  
 الا اذا تخلف بركنين من غير عذر وان اشغل سنة تخلف وجوباً بوقرابة درهما من الفاتحة  
 ثم ان فرغ ما وجب عليه وادرك الركوع حصل الركعة وان فرغ حال اعتدال الامام  
 وافقه وفاته لم ركعة فان هوى الامام قبل فراغه وجبت عليه نية المفارقة عنها (قوله  
 وأي موضع صلى) أي المأموم (قوله في المسجد) أي الخالص ولو بالاجتهاد (قوله بصلاته  
 الامام) أي تابعه بالاب لا يسهقه ولا يخرعه بركنين فعليه من غير تخلف في - من تقش  
 المخالفة فيها فله الاوتر كما كأمراؤا بالاعتدال في صلاة ومواظقة في النظم فلا تصح صلاة  
 كسوف خلف جنازة أو عكسه ولا ما خلف غيرهما أو عكسه ثم ان كان الامام في القيام  
 الثاني فبا بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف وصحت الندوة كما يشهه ابن الرفعة وتبعه  
 جمع ريدل له تعديهم عدم الصحة بتعذر المتابعة ولا تعذر رفعها كما قاله العلامة الرمي ومثله  
 شيخ شيخنا كماله الامامة ابن حجر بخلاف صلاة الجنائز ونحوه في الشكروا التلاوة فلا يصح الاقتداء  
 بالامام في شيء منها على الاوجه هذا العلامة الرمي ومن تبعه وجوز العلامة ابن حجر في  
 آخر تكبير الجنائز وتبعه العلامة ابن عبدالحق (قوله في المسجد) وان اتسع وبعثت  
 المسألة ما لم يحل بينهم ما يمنع الاستطراق عادة كزوال السلم الذي كتمه لئلا يصل عليه أو ما يمنع  
 المرور كالطيران وان لم يمنع الرؤية كشبهه بالمشاة ولا يضر الباب المردود أو المعلق ما لم  
 يسمع فلو صلى أحدهما بمنارة المسجد انما ذابا بامنه والاخر يسردا به صحت صلاة المأموم  
 ان كان عالما بانتقالات الامام والمساجد المتلاصقة المتنافذة كسجد واحد (قوله عالم  
 بصلاته) أي بأنتقالاته ولو بجاف عن دل رواية أو صبي مأمون أو به داية من غيره (قوله أي كفاء  
 الخ) هو تفسير أصولي لان الكفاية والاجزاء في واحد والمراد به هنا صحة الاعتقاد وحصول  
 فضل الجماعة (قوله ما لم يقدم عليه) أي ما لم يقدم المأموم بحجبه مع ما اعتد عليه على جرهما  
 اعتد عليه الامام يقينا فلا يضر الشك (قوله بعقبه) أي مثله مل (قوله في جهته الخ) قد  
 يوهم هذا أن المراد بالمسجد المذكور المسجد الحرام وليس كذلك ويمكن ان يراد بالجهة سالو كان  
 ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقديرافانه لا يصح في المسجد الحرام وغيره وما داخل  
 الكعبة وخارجها (قوله لم تعتد) أي في الابتداء وتبطل في الانتهاء (قوله ولا تضر مساوانه) أي  
 لا تبطل صلاته وكذا كل ما قارنه فيه من أقوال الصلاة وانه لا يطلب عدم مقارنته فيه وهو  
 الفاتحة في الايامين والسلام وجميع الاذمال الا في القيام والشمه ويشترط تأخر جميعه ككبيرة

(وأي موضع صلى في المسجد  
 بصلاته الامام فيه) أي  
 المسجد (وهو) أي المأموم  
 (عالم بصلاته) أي الامام  
 بمشاهدة المأموم له أو  
 بمشاهدته بعض صف  
 (أجزاء) أي كفاء ذلك في  
 صحة الاقتداء به (عالم بيقدم  
 عليه) فان تقدم عليه  
 بعقبه في جهته لم تعتد  
 صلاته ولا تضر مساوانه  
 لامامه ويندب تخلفه عن

المأموم عن جميع تكبيرة الامام كما (قوله فليلا) أي بحيث لا يزيد على ثلاثة أذرع والافاقته  
فضيلة الجماعة فتأمل (قوله حتى لا يجوز الخ) هو غاية لامتني لالتني فتأمل (قوله وان صلى  
الامام في المسجد الخ) قال شيخنا الوجه الخارج ضمير صلى عائد الى المأموم كما هو ظاهر كلام  
المصنف لكان أولى وأخصر فلا يستغنى بما ضمير عن الظاهر انتهى ومضى عليه السلامة  
ابن قاسم كاشيخ ولي الدين البصير وعكس ما ذكره من ان صلى المأموم في المسجد والامام  
خارج به ولو جعل ضمير صلى عائد الى أحد هما شمل الصورتين ولم من سكوتة عن صورة  
العكس فتأمل (قوله قريبا منه أي الامام) ولو جعل ضمير منه عائد الى المسجد كما فعل غيره  
لكان أولى واحسن لقرينه وكان يستغنى عما ذكره بقوله وتعتبر المسافة الخ (قوله بان لم تزد  
مسافة ما بينهما) أي المأموم وآخر المسجد بما يليه كما ياتي في كلامه واذا كثرت الصفوف أو  
الاشخاص فالشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على المسافة المذكورة وان صار ما بين  
بلاخير وآخر المسجد فراجع والمسافة المذكورة تقريبية فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع فتأمل  
(قوله ولا حائل) أي مما يضر هذا الباب المردود أي في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضر  
لانه يقتضي الدوام ما لا يتغير في الابتداء ويشترط هنا ان يكون لو اراد المأموم الوصول الى  
الامام لا يقتضي تدبير القبلة فتأمل (قوله اما قضاء الخ) سواء المملوك والموت والموقوف كله  
أو به ضم غير المأموم والبناء كذلك (قوله أن لا يزيد ما بينهما) أي ولا ما بين كل شخصين أو صفين  
عن انتم بالامام (قوله على ثلثة أذرع) أي تقريرا كما مر والمراد به ذراع الا تسمى لا النجار  
(قوله وان لا يكون بينهما حائل) أي مما يضر كما حيلة الشارع ولو سطر وفاقولا لغير  
وان اخرج الى سباحة بكسر السين أي عوم وهو علم لا ينسى

• (فصل في بيان احكام صلاة المسافر وكيفيتهما من حيث القصر والجمع فيه) واختص  
المسافر بجوازهما تخفيفا عليه لم يطة من مشقة السفر غالباً ليرتبهما جواز الجمع بالمطر للمقيم  
وهو في الاصل قطع المسافة رجوعه أسفار من بذلك لانه يسفر عن اخلاق الرجال أي يكشفها  
وقيل لاسفار الرجل بنقسه عن البيوت والعمران ولاه قطعة من العذاب أي جز منه كافي  
الحديث قال الحافظ ابن حجر والمراد بالعذاب لالم الثاني عن المشقة كما يحصل في الر كوب  
والمشي فيه من ترك المالوف انتهى ولذلك مثل امام الحرمین حين جلس موضع والده لم كان السفر  
قطعة من العذاب فاجاب على الفور بقوله لان فيه فراق الاحباب والاصل في القصر قوله  
تعالى واذا حضر بتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الآية قال يمين بن  
أمية رضي الله عنه قلت لعمري بن الخطاب رضي الله عنه انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد أمن  
الناس فقال قد هجبت مما هجبت منه فاسترسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة  
نصدق الله بهم اعليكم فاقبلوا صدقته ورواه مسلم قال شيخنا وشرعت صلاة المسافر في السنة الرابعة  
من الهجرة كما قاله ابن الأثير وقيل في ربيع الثاني من السنة الثانية كما قاله الدوالي وقيل بعد  
الهجرة بآربعين يوماً وأول الجمع كان في سنة غزوة تبوك سنة تسع وهي آخر العزوات وما بعدها  
لا يقال له الاسرايا والقصر أفضل من الاتمام اذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر ولم يختلف  
في جواز قصره لاتباع رخص وجا من خلاف من يوجب القصر حينئذ كالامام أبي حنيفة رضي

قله لا ولا يصير به هذا التضاف  
منفردا عن المصنف حتى  
لا يجوز فضيلة الجماعة وان  
صلى الامام في المسجد  
والامام (خارج المسجد)  
حال كونه (قريباً منه) أي  
الامام بان لم تزد مسافة  
ما بينهما على ثلثة أذرع  
تقريرا (وهو) أي المأموم  
(عالم به) لانه أي الامام  
(ولا حائل هناك) أي بين  
الامام والمأموم (جاء)  
الاقتداء به وتعتبر المسافة  
المذكورة من آخر المسجد  
واذا كان الامام والمأموم  
في غير المسجد اما قضاء أو بناء  
فالشرط أن لا يزيد ما بينهما  
على ثلثة أذرع وأن  
لا يكون بينهما حائل  
• (فصل) في قصر الصلاة  
وجعلها •

الله عنه بخلاف الصوم فإنه أفضل من الظفر مطلقا لأن يتضرر به لبقائه شغل ذمته إذا انظر  
ولو تعارض القصر والجماعة فالقصر أفضل خروجاً من الخلاف إذا لم ينفى بوجوب القصر كما  
بخلاف الجماعة فإن لم ينفى الخ الشرح ثلاث مراحل فالانعام أفضل أو اختلاف في جواز قصره  
كلاهما في السفر وفي القصر ومعه صلافة في سفينته ومن يديم السفر مطلقاً فالانعام أهمهما أفضل  
للعروج من خلاف من أوجبه كالإمام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه ما وافقته الأصل  
وهو الانعام وقد يجب القصر والجمع كالوآخر الظاهر إلى وقت العصر ولم يصل حتى بقي من وقت  
العصر ما يسع أربع ركعات فقط (قوله ويجوز الخ) فالانعام أفضل في غير ما يأتي (قوله أي  
المتأهب بالسفر الخ) وابتداء السفر عماله سور مجاوزة وعماله سور مجاوزة الخندق إن كان  
فان لم يكن فالنظرة إن كانت فان لم تكن فجوازة العمران ومن الخيام مجاوزة الحلة وموافقة  
كطرح الرماد وما عاب الصبيان (قوله الرابعة) أي من الخمس بخلاف المنذرة والثافلة قال  
العلامة الخطيب وله قصر الصلاة المعادة إن صلاها أو لا مقصورة ثم صلاها ثانياً بخلاف من  
يصلها مقصورة أو صلاها أجمعاً وهذا هو الظاهر وإن لم أر من تعرض له انتهى وقد صرح بذلك  
العلامة الرملي وغيره (قوله بخمس شرائط) أي على ما ذكره المصنف وبقي منه ادوام السفر  
والخروج عما يأتي نية القصر وعلم القصد والعلم بجواز القصر فتأمل (قوله أي الشخص الخ) قال  
شيخنا النعماني عدل عن رجوع الضمير إلى المسافر الذي هو صريح كلام المصنف لاعتبار الجواز من  
ابتداءه فتأمل (قوله في غير معصية) أي وإن عصى فيه كما يأتي (قوله هو شامل الخ) وكذا هو  
شامل للمكروه كالسفر وحده أو لتجارة في أكلان الموقوعين كالأمة أيضاً الكافر فيترخص  
إذا أسلم في أثناء الطريق وإن بقي دون مائة القصر إذ سفره ليس بمعصية وإن كان عاصياً بالكفر  
(قوله أما سفر المعصية أي ولو في أثناء الطريق بان سفره إباحة قلبه بمعصية فإنه يمتنع عليه  
أترخص حينئذ فإن تاب ترخص وإن كان الباقي دين مسافة القصر خلافاً للعلامة الخطيب  
وخرج به المعصية في السفر فأنما الاعتنع الترخص (قوله كالسفر لقطع الطريق) وكذا سفر آبق  
ونازلة وفرع ليس أذن أصله حيث يجب استئذانه ومن عليه دين حال بقدره على وقائه بغير إذن  
مستحقه (قوله بقصر ولا جمع) ليس قيداً لوقته قصره على قوله فلا يترخص فيه لكان أولى  
وانسب ليشمل الظفر في رمضان والمصح على الخفين ثلاثة أيام اللهم إلا أن يقال ذكرهما لكون  
الكلام فيهما التام (قوله ستة عشر فرسخاً) وهي أربعة برد كما يأتي وهو فارسي معرب (قوله  
فقد بدا في الأصح) أي ثبوت التقدير فيه بالإصباح عن العصاة رضي الله عنهم ولأن القصر على  
خلاف الأصل فيحتمل طيفه بتحقيق تقدير المسافة فيضر النقض لا الزيادة وبذلك علم أن اعتبار  
المسافة بحر حلتين وهو ما يؤيدان معتلان أو باطلان كذلك أو يوم وليلة يسير الأبل الحاملة  
لا ينافي الصديق لأنهم ابن يدان عليها وعلم من ذلك أيضاً أنه لا يدمر العلم بطوله فلا ترخص لها ثم  
لا يدري ابن يتوجه فان لم يسلك طريقه فافهموا كتاب التعاسيف ولا طالب آبق يرجع متى  
وجدتهم أن قصد كل منهم امر حلتين وكان للهائم غرض صحيح كزيارة مثلاً فافهموا القصر  
وليس من الغرض الصحيح التمتع ولا روية البلاد ثم لو كان المقصد منه طريقاً وسلك الطريق  
انطوى بل منهم التمتع لا مجرد القصر فله القصر (قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها) فلا يدمر

(و يجوز للمساافر) أي  
المتأهب بالسفر (قصر  
الصلاة الرابعة) لا غيرها  
من ثلاثية وثلاثية وجواز  
قصر الصلاة الرابعة  
(بخمس شرائط) الأول  
(أن يكون مسافراً) أي  
الشخص (في غير معصية)  
هو شامل للأوجب كقضاء  
دين ولله ندوب كصلة الرحم  
ولله باح كسفر فجارة  
أما سفر المعصية كالسفر  
لقطع الطريق فلا يترخص  
فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني  
(أن تكون مسافته)  
أي السفر (ستة عشر  
فرسخاً) فحدد في الأصح  
ولا تحسب مدة الرجوع  
منها والفرسخ ثلاثة أميال  
وحينئذ فجمع الفرائض  
مائة وأربعون ميلاً  
والأربعون آلاف



كون المسافة ذهاباً وانطلاقاً حتى لو قصده على مرحلة بغية ان لا يقيم فيه بل يرجع لم يجزله  
 القصر لذهابها ولا اياها وان قاله مشقة من حلقين متواليين لانه لا يسمى سقراطاً ولا (قوله  
 خطوة الخ) قد تقدم ضبطها في مبطلات الصلاة فراجع (قوله) والخطوة ثلاثة اقدام اي  
 بقدم الاذى وفي حصة الزمان بقدم البعير وفيه نظر لان البعير لا قدم له وانما له خف فان كان  
 يسمى قدماً لم اورد القدمان ذراعاً فالميل بالاقدام اثنا عشر الف قدم وبالذراع ستة آلاف  
 ذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات مع ثلاث معترضات  
 والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ان البريد من الذراع اربع \* والذرع من الاثاميل شعرا  
 والميل الفاي من الباعات قل \* والباع اربع اذرع فتبعوا  
 ثم الذراع من الاصابع اربع \* من بعدها العشرون ثم الاصبع  
 ست شعيرات يطن شعيرة \* منها الى ظهر لاخرى توضع  
 ثم الشعيرة ست شعيرات غدت \* من شعير يغل ليس عن ذامدفع

وحينئذ فساد القصر (٣) بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفاً والذراع مائتا ألف  
 وخمسة وعشرون ألفاً والاصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفاً وبالشعيرات  
 احدى وأربعون ألف ألف واربعمائة ألف واثمان وسبعون ألفاً وبالشعيرات مائتا ألف ألف  
 وخمسة وأربعون ألف ألف وخمسمائة ألف واثمان وثلاثون ألفاً ولو قطع هذه المسافة في لحظة  
 في بر أو بحر ترخص (قوله الهاشمية) نسبة لابي هاشم لانهم تدرت في زمنهم لا الى هاشم جد النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولم يخرج بها الاموية بضم الهمزة المنسوبة لابي اسية المديري في زمنهم فانها  
 اربعون ميلاً فقط اذ كل خمسة منها قدوة هاشمية (قوله مؤدياً للصلاة) قالوا سافرو قد بقي من  
 وقتها ما يسع ركعة فله القصر بخلاف ما اذا بقي زمن لا يسع ركعة فاعتنع عليه القصر لانها حينئذ  
 فائدة حاضرة فنامل (قوله تقضى فيه) أي السقرو ولو غير ما فاتته فيه فلوشك في كونها فائدة حاضرة  
 أو حاضرة امتنع عليه قصرها احتياطاً ولان الاصل الاتمام (قوله أن ينوي القصر) أي يقينا  
 فلوشك هل نواه أو لا وجب عليه الاتمام وان شك كره قرب لنادي بوجوب الصلاة حال التردد وبه  
 فارق نظيره في الشك في اصل النية لان زمنه فيه محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوفه مع زواله  
 عن قرب غالباً ومن الشروط ايضاً كما مر ان يحسن عزماً في نية في دوام الصلاة فلوشك في نية  
 القصر عند الاحرام أو نوى القصر ثم تردد في انه يقصر او يتم أو شك في نية القصر وان شك كره  
 في الحال انه نوى القصر كما مر او قام امامه لثاثة فتردد هل هو متم او ساء لزمه الاتمام لانه الاصل  
 ومثل نية القصر ما لو نوى الظاهر مثلاً ركعتين ولم ينو تركها كما قاله الامام ومالو قال أو أدى صلاة  
 القصر كما قاله المتولي ولو انتدى بمسافر وشك في نية القصر فجزم هو به اجازة القصر ان بان امامه  
 قاصر الان الظاهر من حال المسافر القصر بان انه متم لزمه الاتمام وكذا ان لم يميز له حال  
 الامام كان قدسدت صلته ولو علق نية القصر على نية امام علم انه مسافر وشك في نية كائن قال ان  
 قصر قصرت والا تمتهت اجازة القصر ان بان الامام قاصراً (قوله عقيم الخ) ولو افتدى بمن جهل  
 سفره لزمه الاتمام وان بان الامام مسافراً قاصراً ولو ظنه مسافراً فنوى القصر فبان مقيماً فقط

خطوة والخطوة ثلاثة  
 اقدم والمسراد بالاصابع  
 الهاشمية (و) الثالث (ان  
 يكون) القاصر (مؤدياً  
 للصلاة الرباعية) اما الفائنة  
 حاضرة فلا تقضى فيه  
 مقصورة والفائنة في  
 السفر تقضى فيه مقصورة  
 لا في الحضر (و) الرابع  
 (ان ينوي) المسافر (القصر)  
 للصلاة (مع الاحرام) بها  
 (و) الخامس (ان لا يتم) في  
 جزء من صلته (عقيم) أي  
 من يصلي صلاة جامعة يشتمل  
 المسافر المتم

(٣) قوله وحينئذ فساد  
 القصر الى آخر العبارة يلزم  
 التأمل في صحة العدد اهـ

(ويجوز له سافر) - سافر  
 طوبى لهما (ان يجمع  
 بين) - صلاتي (الظهر  
 والعصر) - تقديمهما وتأخيرا  
 وهو معنى قوله (في وقت  
 أيهما شاء) - ان يجمع بين  
 صلاتي (المغرب والعشاء)  
 تقديمهما وتأخيرا وهو معنى  
 قوله (في وقت أيهما شاء)  
 وشروط جمع التقديم ثلاثة  
 الاول ان يبدأ بالظهر قبل  
 العصر وبالمغرب قبل العشاء  
 قلوه كس كان بدأ بالعصر  
 قبل الظهر - لا يجمع  
 ويبدأ به بعده ان اراد  
 الجمع والثاني نية الجمع اول  
 الصلاة الاولى بان تقترن نية  
 الجمع به - ومهاف لا يكتفى  
 بتقديمها - على التصريح  
 ولا تأخيرها عن السلام من  
 الاولى ويجوز في اثنتانها  
 على الاظهر - والثالث  
 الموالاة بين الاولى والثانية  
 بان لا يطول الفصل بينهما  
 ان طال - وفاد لو بعد  
 كنوم وجب تأخير الصلاة  
 الثانية الى وقتها ولا يضر  
 في الموالاة بينهما

او قيمة ثم محذرا لزمه الاتمام اما لو بان محذرا ثم عيها او باناما فلا يلزمه الاتمام اذ لا قدوة  
 حقيقة وفي لظاهر غنمه سافر ولو لزم الاتمام مصابا فسدت صلاته امتنع عليه القصر لانها  
 صلاة وجب عليه اتمامها وما ذكر لا يدفعه قال العلامة الخطيب ولو فقد الظهر ورين فشرع في  
 الصلاة بنية الاتمام ثم قدر على الطهارة فقال المتولى وغيره بقصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة  
 قال الاذرى وامل ما قالوه بناء على انه ليست بصلاة شرعية بل تشبهها او المذهب بخلافه هذا هو  
 الظاهر وكذا يقال فيمن صلى بغيره من تيمم عن تيممه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها انتهى قال العلامة  
 الرملي والوجه الاول في الصورتين لان ما كان صلاة شرعية لا يسهط بها طلب فعلها وانما  
 يسهط بها سرمة الوقت فقط (قوله ويجوز له سافر الخ) اشعر بان ترك الجمع افضل للخلاف  
 فيه ولان فيه اخلافا بين من عطفه بخلاف القصر لكن يستغنى عنه الحاج بعرفة  
 ومزدلفة ومن اذا جمع صلى جماعة او خلا عن حدثه الدائم او كشف عورته فالجمع لهم افضل  
 (قوله صابحا) اي غير معينة كما مر (قوله الظهر والعصر) والجمعة كالظهر في جمع التقديم  
 (قوله تقديم الخ) يستغنى عنه تصغيره لما سياتي ان شرطه من صلاة الاولى وهو متوقف فيها قال  
 الزركشي ومثلهما فاقد الظهر ورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم انتهى قال العلامة الرملي كابن  
 حجر وهو محل وثقة اذ الشرطان من صلاة الاولى وهو موجودا واعتمد شيخنا ان المنع خاص  
 بالتصغير وهو ظاهر كلام العلامة لرملي كابن حجر ونقل العلامة ابن قاسم في حواشي التكملة عن  
 العلامة الرملي اعقاد ذلك وفي حواشي المنهج اعتمادا لما قاله الزركشي نقل عنه أيضا واستقر به  
 شيخنا الشبراخيتي وجمع التقديم اولى ان كان نازلا في وقت الاولى سايرا في وقت الثانية والابان  
 كان سايرا وقت الاولى نازلا وقت الثانية أو سايرا فيهما او نازلا فيهما بالجمع التام خير اولى لان  
 وقت الثانية وقت الاولى حقيقة كما قال العلامة الرملي كالخطيب وخالفهما العلامة ابن حجر  
 فيما اذا كان سايرا فيهما ونازل فيهما فاقول التقديم اولى من اربعة ابراهيم الدمة (قوله ثلاثة الخ)  
 ويزاد عليهم ادوام السفر الى عقد الثانية بالنسبة للجمع بالسفر وأما بالنسبة للجمع بالمطر فسيأتيه  
 عليه الشارح فيما سياتي وان لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها كما قاله بعضهم واعقد العلامة  
 ابن قاسم نقلا عن العلامة الرملي كالجلال انبليقي جوازها وان لم يبق الا ما يصح بعض ركعة من  
 الثانية وقوله وان اداءه قطع الانها في الجمع وقتين لم يخرج عن وقتها وسبقه لذلك الرويان  
 واعتمد مشايخنا وكون الاولى صحيحة يقينا او ظاهرا بالجمع التصغير كما مر (قوله لم يصح) اي  
 العصر ويغيرها بعد فراغها من الظهر فورا ان اراد الجمع (قوله اول الصلاة الاولى) اي  
 الاولى كونه اول الاولى لانه محلها التفاضل ولو نوى ترك الجمع بعد التحال لو ارتد بعده واسلم  
 فورا ثم اراده قبل طول الفصل فالتصغير الجواز بخلاف العلامة ابن حجر (قوله ويجوز في اثنتانها)  
 اي ولو مع السلام منها وهل ذلك ما لو شرع في الظهر او المغرب بالبدن في سقينة فسارت فتوى  
 الجمع صحيح لوجود السفر في وقتها كما قاله في المجموع نقلا عن المتولى واقربه وهو المعتمد (قوله  
 الموالاة) اي فلا يصح في الثانية بينهما ان يترك ركعة من الاولى وجب  
 اعادتها الاولى لترك الركن وتذكر التدارك اطول الفصل والثانية لفقد الترتيب وله الجمع ان  
 اراد ومن الثانية اعادها في وقتها الاصل ان طال الفصل من وقت السلام منها الى التذكرا



تعالى له أجزئته يدور في فتنه القبر وهي بشرطها إلا نية فرض عين أقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسمعوا لله وأنصتوا لعلكم تفلحون وهو الصلاة وقيل الخطبة فاسمعوا بالصيغة الظاهرة الوجوب وإذا وجب السعي وجب ما يسعى إليه ولا ينهي عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح إلا الفعل الواجب وهي من خصائص هذه الأمة وفرضت والنهي صلى الله عليه وسلم بركة ولم يصحها أحدنا إذ ما لا يلزمه كمال عددها عنده أو لأن من نهى عنها إلا ظهرا وكان صلى الله عليه وسلم بركة مع قطعها أو أول من فعلها أبا دينة الشريفة قبل الهجرة أسعد بن ذرارة رضي الله عنه جعل يقال له تنقيح الخضمات على ميل من المدينة وهي ليست ظهرا مع ضرورة وان كان وقتها وقتها وتدارك به بل هي صلاة مستقلة ومعها يوم أمم أركعتان (قوله ونبرائط وجوب الجمعة) أي وصفتها وأنعمها لاعتبارها الاستيطان قال شيخنا ولو أبدلها بالقامة السكان أولى وأنسب إلا أن يقال مرادها بالاستيطان الملقى الإقامة بدليل قول الشارح في المقهور وموافقه بدليل قول الشارح أيضا في شروط الصلاة التي يستوطنها العدد والجموعون فتأمل (قوله والحريفة) أي الكمال فلا يجب على من فيه رق ولو مكانا أو مبعضا ولو كان بينه وبين سبيلها يأذنه وقت الجمعة في نوبته أم تبين العتق كإيضاح الختم في مباحث (قوله ولذا كورية) وفي بعض النسخ والذ كورية (قوله والعصاة) هي بمعنى عدم العذر فتأمل (قوله على كافر) أي وجوب أدائها لا تصح منه وتجب عليه وجوب عقاب عليه في الانتزاع كما مر في شروط الصلاة نعم يجب على المرتد وجوب أدائها مطالبة أيضا وإن لم تصح منه إلا أن بان يسلم ثم يقعها (قوله وصبي) أي ولو عجز السن تصح من المميز وتكفيه عن ظهره (قوله ومجنون) أي ومغشى عليه وسكران ونائم ولا تصح منهم نعم يجب على السكران التهدي بسكره فصارها ظهرا كغيرها وعلى النائم كذلك لكن يجب إيقاف النائم إن لم يدر بنومه بان نام بعد الزوال لا قبله على المعتد خلافا للامة ابن حجر (قوله وأني وخنتي) نعم انه انضح الختم بالذ كورية قبل فعلها ولو بعد فعله الظاهر وجب عليه فعلها إن تمكن منها والواجب عليه فعل الظاهر ولا يكفيه ظهروا الأول إن كان فعلها قبل فوات الجمعة (قوله ومرضى) أي إن لم يحضر معها والواجب عليه فعلها إن تضرعها انتظاره فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها (قوله ونحوه) أي من كل عذر يرخس في ترك الجماعة مما يمتنع تصويرها كطرد وحل وسر وبر وجوع وعطش وخوف على موصوم من مال أو عرض أو بدن ولو انغيره فيها تضرع بخلاف من رفق ولا تنكفي الوحشة هنا بخلاف التيم لأنه وسيلة وعري وعدم مركوب لا تنكفي وأكل ذي ربح كربه لا بقصد إيقاعها ومن العذر حاجته إلى كشف عورته فلا تنكفي بضره من يحرم عليه نظرها إليه ومنه حاف غير عاين به عدم خروجها خوف عليه مثلا ومنه تطويل الإمام إن لا يصبر ولو ابتداء نظرا العاقبة وغير ذلك ومن الأعذار أيضا الاشتغال بتجبه زميت وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجد امر بكمال كالأباجرة أو باعادة ولو آدميا ولم يشق عليه ما الر كواب كسنة المني في الوحل لا انتفاء الضرر والشيخ من جاوز الأربعة فإن الناس صفار وأطفال وصبيان وذراير إلى البلوغ وشبان وفتيان إلى الثلاثين وكهول إلى الأربعين وبعد الأربعين يقال للرجل شيخ والمرأة شجة والهرم أقصى الكبر والزمانة الابتلاء والمهارة وتلزم الأهي أيضا إن

(وشرائط وجوب الجمعة  
سبعة: أن يجاهد المسلم  
والبلوغ والعقل) وهذه  
شروط أتية الغير الجمعة من  
الصالحات (والحريفة  
والذكور) وفي الجمعة  
والاستيطان) فلا تقب  
الجمعة على كافر أصلي وعبي  
ومجنون ورقب وأشي  
ومر يضر ونحوه

وجدنا في اول باب جرحه مثل يجهلها فاضله عما يعتد في القطر فان لم يجد لم يلزمه الحضور وان كان  
يحسن الشيء بالعصا (قوله ومساقر الخ) اشار به الى ما تقدم من ان المراد بالاستيطان عدم  
السفر فيخرج به المقيم غير المستوطن فان لم يلزمه وان لم تنعقد به واعلم ان كل من صحت ظهره من  
هؤلاء اذ اصل الجماعة ككفته عنها لانها تصح بان تلزمه فان لا تلزمه بالطريق الاول ويسن له  
اظهار الجماعة فيها الا ان شئ عذره وحينه تذهب من هذا ان الناس في الجماعة على ستة  
اقسام احدها تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توقرت فيه شروطه والثاني تجب عليه  
وتصح منه ولا تنعقد به وهو من يسمع النداء وليس بمحل الجماعة والمقيم غير المستوطن والثالث  
لا تجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به وهو الكافر الاصلي وغير المميز من صغير ومجنون والرابع  
تجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به وهو المرتد والخامس تصح منه ولا تجب عليه ولا تنعقد به  
وهو الصبيان والارقاء والثاني والاثالث والمسافرون والسادس تنعقد به وتصح منه ولا تجب  
عليه وهو المريض ونحوه من له عذر من الاعذار المخصصة في ترك الجماعة ويحرم على من تلزمه  
الجمعة السفر بعد الفجر الا اذا اسكنه فاعلم ان طريقه او مقصده (قوله ومساقر الخ) صفة فعلها  
أي الملازم له انعقادها (قوله ثلاثة) وبقي لها شروط اخر منها تقديم خطبتين عن نصح خاتمة  
الجمعة ومنها الجماعة في الركعة الاولى وقدمه المصنف على هذين الشرطين فيعاسي باني ومنه ان  
لا يسبقها ولا يقرنها في الحرم جمعة أخرى بمخلفها الا اذا عسر اجتماع الناس بمكان قال  
العلامة الخطيب واظهار ان العبرة في العسر بمن يصلي لاجن تلزمه ولا بجميع أهل البلد  
وقال العلامة الرملي الاقرب ان العبرة بمن يشاهد في ذلك المثل غالباً وقال العلامة ابن عبد  
الحق العبرة بمن تصح منه واقام العلامة الطاهي والعهد عليه (قوله دار الاقامة) أي بان يقع  
فعلها او خطبتها او اقامتها في محل لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من تلك القرية فلا تصح في  
غيره ولو تبعها (قوله سواء في ذلك المدن والقرى) أو البلدان وحاصل ذلك ان ما فيه ما حكم شرعي  
وساكنه شرعي وأسواق البيع والشراء فيه وما خلا عن بعض هذه البلد وما خلا عن جميعها  
قرية وبلد القرية والبلد ما كان من حجر أو خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة  
والساحات والمساجد وغيرها ولو انهدمت الابنية واندرست وأقاموا على عمارتها لم يضر  
انهدامها في صحة الجماعة وان لم يكونوا في مظال لانها وطنهم ولا تنعقد في غير بناء الا في هذه  
الصور بخلاف ما لو جاء غيرهم فانه لا تصح فيها الجماعة الا بعد البناء على ما مر وهذا بخلاف ما لو  
نزلوا مكاناً وأقاموا فيه ليعمره قرية فانه لا تصح جمعهم فيه قبل البناء استصحاباً للاصل في  
الحالين وكذا لو كانت طائفة خارج الابنية في محل تقصر فيه الصلاة خلف جمعة منه قد قامت الا  
تصح جمعهم لعدم وقوعها في الابنية المخصصة وتجاوز في القضاء المعدود من خطة البلد بحيث لا  
تقصر فيه الصلاة قال الأذري وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية صيانة له  
عن الخساسة قال العلامة الخطيب وعدم انعقاد الجماعة فيه بعيد ما قول القاضي أبي الطيب  
قال أصح ما نالوا به أهل القرية مسجدهم خارجاً لم يجوز لهم إقامة الجماعة فيه لانفصاله عن البناء  
فعمول على انفصال لا بعد من القرية وفي فتاوى ابن البرزلي أنه لو كان البلد كبيراً وخرب  
ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصله عنده ونحوه إقامة الجماعة فيه ولو كان بين ما فرسخ والضابط

ومساقر (وشرايط) صفة  
(فعلها ثلاثة) الاول دار  
الاقامة التي يستوطنها  
العدد الجماعة سواء في  
ذلك المدن والقرى التي  
تقتضونها وعبر المصنف عن  
ذلك بقوله (ان تكون البلد  
مسواكن) البلد (أو قرية  
والثاني) ان يكون العدد  
في جماعة الجماعة

فيه ان لا يكون بحيث تقصر الصلاة فيه قبل مجاوزته أخذها مع امر وخرج بها التخييم ويوت  
 الأعراب فلا تصح الجمعة فيها مطلقا ويلزم أهلها حضور محل الجمعة ان أقاموا وسعدوا النداء  
 والافلا (قوله أربعين رجلا) أي ومنهم الامام فلا تنعقد يدونهم لخبر ابن مسعود رضي الله عنه  
 انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع  
 أربعون رجلا فقامهم الجمعة وأما خبر انفضاضهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتداء لما يفي  
 عشر بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع معاصهم أو كان الخطبة ويحتمل كونهم أربعين في غير  
 صلاة ذات الرقاع اما في ما يشترط زيادتهم على الاربعين ليجرم الامام بأربعين ويقف الزائد  
 في وجهه مبدؤ ولا يشترط بلوغهم أربعين على الرابع لانهم تسع للاربعين والحكمة في كون  
 العدد لا بد ان يكون أربعين ان الاربعين لا تحلوا عن ولي الله تعالى وأيضا الانسان ينمو الى  
 الاربعين وان اكل الاعداد الاربعون وان كل نبي يبعث على رأس الاربعين (قوله من أهل  
 الجمعة) ولو مرضى أو من الجن أو منهن ما حال شيخنا بشرط ان تكون الجن على صورة الآدميين  
 انتهى وقال العلامة ابن قاسم كشيخ شيخنا لا يشترط ذلك (تنبيه) • بشرط في الاربعين ان  
 تصح امامة كل منهم بالقبلة فلا تصح وفيهم أي قصر في العلم أو خشي نعم لو كان فيهم خشي زائدا  
 عليهم وبطلت صلاة واحد منهم بهدأ حرامهم لم تبطل للشك في بطلان ما بعد تحقق انعقادها فان  
 لم يقصر الاي والامام قارئ صحت جمعتهم ولو نقصوا فيها بطلت لاستسقاط العدد في دوامها  
 كالوقت وقد فات قيمتها الباقيات ظهور أو في الخطبة لم يحسب لهم ركن فعل حال نقصهم لعدم  
 معاصهم له فار عادوا قريبا عرفا جازاهم البناء على ما مضى منها وان عادوا بعد طول الفصل  
 وجب عليهم استئنافه الاتقاء الموالاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده فيجب  
 اتباعهم فيها كنقصهم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جازاهم البناء والاوجب  
 عليهم الاستئناف لذلك ولو أحرمت أربعون قبل انفضاض الاو ائنت لهم الجمعة وان لم يكرهوا  
 مع والخطبة وان أحرمت واعتب انفضاض الاو ائنت في الوسيط تسع الجمعة بشرط أن  
 يكونوا مع والخطبة وتصح الجمعة خائف الصبي المميز والعبد والمسافر ومن بان محمد فاولو حذنا  
 أكبر كغيرها ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما اذا لم يتم الا بهم (قوله بحيث لا يطمعون في الاستوطون  
 الخ) ومن له مسكان يلا دين فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان أقام باحداهم اثنان شهر وأقام  
 بالآخر أربعة أشهر انعقدت الجمعة به في الاول دون الثاني فان استوت اقامته فيهما فالعبرة  
 بما فيه أهل وماله فاذا كان أهل وماله في أحدهما دون الآخر انعقدت الجمعة به في الاول دون  
 الثاني فان استويا في الكل فالعبرة بالهل الذي هو فيه حال اقامة الجمعة (قوله واللهات الوقت)  
 وفي بعض النسخ والثالث أن يكون الوقت باقيا فلا يشكوا في بقائه قبل الا حرامهم اصلوا ظهرا  
 (قوله وهو وقت الظهر) أي ظهر يومها فلا تنقض الجمعة بغيره ولو في يوم جمعة أخرى (قوله  
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت الخ) وإذا أدرك المبدؤ ركعة مع الامام وعلم أنه استقر  
 معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه ادركها فيه وجب عليهنية المفارقة ولو سلم  
 الامام الاولى وتسعة وثلاثون في الوقت وسأها الباقيات خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه  
 أما المسلمون خارجة أو فيه ونقصه عن الاربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أربعين منهم  
 خارجة فلا تصح جمعتهم فان قلت لو تبين حدث المأمومين دون الامام صحت جمعتهم كما نقله

(أربعين) رجلا (من أهل  
 الجمعة) وهم المكفون  
 المذكور الأحرار  
 المستوطنون بحيث  
 لا يطمعون في الاستوطون  
 شتاء ولا صيفا الحاجة  
 (و) انالت (الوقت باقيا)  
 وهو وقت الظهر فيشترط  
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت



الشيطان عن صاحب البيان وأقره مع عدم انعقاد صلاتهم فهل كان هنا كذلك قلت أجيب  
 عنه بأن المحدث تصح جمعه في الجلة بأن لم يحدد ما ولا ترايا بخلافها خارج الوقت فتأمل ولو سلم  
 الإمام من الجمعة خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم قضاء الظهور بناء لا استثناء (قوله فلو ضاق  
 منها) أي بقينا أو شكا (قوله صليت ظهرا) أي يجب عليهم أن يحرموا بها الظهور ولا يستعقد  
 إصرارهم بالجمعة (قوله يقينا) أي أو قلنا بخبر عدل (قوله بناء على ما فعل منها) والمسبوق في  
 ذلك كغيره (قوله وهم فيها) فلو لم يدر الأول حتى تحقق أنه لم يبق منه ما يسع الثانية انقابت ظهرا  
 من الآن على ما قاله العلامة ابن حجر وقال العلامة الرملي الصحيح أنه لا قلب ظهرا إلا بعد  
 خروج الوقت كما مثله كلام المصنف قياسا على ما لو حلف ليا كان ذلك الطهارة عند انقائه قبل الغد  
 فإنه لا يحنث إلا بعد مجيء الغد انتهى واعلمه شيخنا (قوله على الصحيح الخ) هو المعقد (قوله  
 ومنهم من يعبر عنها بالشروط) وهو الوجه الوجه ولوجعل المصنف شرائط فعلها الخمسة ستة  
 وعطاف هذا وما بعده على قوله أن تكون الخ كان أولى وأنسب بل هو الصواب (قوله  
 شعبة الخ) بشرط أن يكون الخطيب من نصح جماعة بما تقوم كقوله فيجوز انقلا عن العلامة  
 الرملي وأقره ومنه لم شرط كونه ذكر أو ذكرا يجري في سائر الخطب كالإسماع والسمع وكون  
 الخطبة عربية (فرع) قال أئمتنا وجلة الخطب الشريعة عشرة خطبة الجمعة والعديد  
 والكسوفين والاسنة قامة أو أربعة في الحج وكلاهما بعد الصلاة لا خطبة الجمعة وعرفة فأنما  
 فيها أو ما خطبة الاستسقاء فيجوز كونها قبلها أو بعدها أو كلاً بينهما الثلاث الباقيات في  
 الحج ففرادى (قوله يقوم الخطيب فيع ما يجلس بينهما الخ) وهو من شروط صحة الخطبة  
 وسياق بقين أو يسن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وإن يقرأها قبله  
 أيضا (قوله بين السجدين الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالثمانينية بين السجدين هو الجلوس  
 بينهما إذ لا تنقيد الثمانينية بمحافة أمل (قوله ولو عجز عن القيام) أي ظهر من حاله العجز عنه في  
 الخطبة فتأمل (قوله أو مضطجعا) أي مع العجز عن النهود وكذا استلزاما كافي الصلاة (قوله  
 صح) أي المذكور وهو الخطبة المذكورة (قوله ولو مع جهل حاله الخ) ولوتين بعد الصلاة ثم  
 قادر على القيام في الصلاة بطالت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز حاله  
 الصلاة وأصل في فاعانم تبطل الخطبة ولا الجمعة لأن الخطبة وسيلة سواء كان من الأربعين أم زاد  
 عليهم بعد العلامة الرملي وانقطع شيخنا كونه فائداً على الأربعين فتأمل (قوله بسكنة) أي  
 وجوباً (قوله لا يضطجعا) أي فلا يكفي ما لم يشغل على سكوت فإنه يكفي (قوله خمسة) أي أجمالاً  
 وأما تفصيل الأتمانية لتكرر الثلاثة الأول فتأمل (قوله ثم الصلاة الخ) فيه إجماع على وجوب  
 الترتيب بين الأركان لأن ثم تفيده الترتيب وهو ما عليه الرافعي والمعتزلة مستحب لا واجب  
 (قوله واقطعها مائة من) أي اشتغال صيغة جماع على مادة الحمد والصلاة لا بد منه فيمكن أناساً من الله  
 ومصل على رسول الله لا الشكر لله والرحمة لرسول الله ولا يتعين لفظ اللهم صل بل يجوز أن يلقى  
 أو أصلي أو نحو ذلك وأما لفظ الله فتعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أحمد أو النبي أو الماسح أو  
 الحاشي أو نحو ذلك ولا يكفي فيه غيره وإن تقدم له مرجع كما مرح به في الأنوار وجهه أصل  
 مقبوس عليه واعلمه الشمس البرماوى وغيره خلافاً لهم فيه (قائده) مثل النقية المعجل

فلو ضاق عنها بأن لم يبق منه  
 ما يسع الذي لا بد منه فيها  
 من خطبتها أو ركعتيها  
 صليت ظهراً (فإن خرج  
 الوقت أو عدت الشروط)  
 أي جميع وقت الظهور يقينا  
 أو طهروا مع (صليت ظهراً)  
 بناء على ما فعل منها وقامت  
 الجمعة سواء أذكر كواحتها  
 ركعة أم لا ولو شكوا في خروج  
 وقتها وهم فيها أو عجزوا  
 على الصحيح (وفراقتها)  
 ومنهم من يعبر عنها بالشروط  
 (زرتة) أحدها وثانيها  
 (خطبتان يتوهم) الخطيب  
 (بهما) ما يجلس بينهما  
 قال المنجلى بقدر الطمانينة  
 بين السجدين ولو عجز  
 عن القيام وخطب فاعداً  
 أو مضطجعا صح وجاز  
 الاقتصار به ولو مع جهل  
 حاله وحيت خطب فاعداً  
 فصل بين الخطبتين بسكنة  
 لا يضطجعا وأما  
 الخطبتين خمسة حمد الله  
 تعالى ثم الصلاة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 واقطعها مائة من الوصية  
 بالمعقوى

الحاضر على كل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه أولا فاجاب بقرينة نعم (قوله ولا يتعين  
 لفظها) أي من حيث المادة كما مر في كنى أبيه والله مثلا (قوله وقراءة آية) أي كلمة أو  
 بعضها كذا في ويشتد في الآية أن تكون مذكورة لا كتم نظروا لا تجزئ آية واحدة أو وعظ عنهم مع  
 القراءة كافي قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور إذا لم ينشئ  
 الواحد لا يؤدي به فرضان بل عنه فقط ان قصده وخدمه والابان قصدهما أو القراءة أو اطاق  
 فمهما فقط فيما يظهر ولو أقي بايات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل على ما لم  
 تجزئ لأنها لا تسمى خطبة (قوله في أحدهما) أي والأولى أولى لتكون في مقابلة الدعاء  
 للمؤمنين في الثانية ليحصل التعادل بينهما (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي من قيدا  
 ويتعين كونه بأخرى عموما أو خصوصا كقوله للحاضر من رجعكم الله والأولى أولى فلو خص  
 أو بعين من الحاضر من كفى أو دونهم أو غيرهم لم يكف فذكر المؤمنات في كلامه للكمال  
 والتعميم ولولم يذكرهن دخلن تغليباً بسن الدعاء للسلطان بعينه أن لم يكن في وصفه مجازفة  
 ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الاضروية كما قاله ابن عبد السلام وبسن الدعاء لائمة  
 المسلمين وولادة الأمور بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك (قوله ويشترط  
 الخ) وجله ثم وطهما اثنا عشر وقوعهما في وقت الظهور وفي خطبة آية وتقديمهما على الصلاة  
 والقيام فيهما القادر عليه والجلوس بينهما أو كون الخطيب ذكراً أو ألاماً وسماع أربعين  
 كاملاً من الرجال والاطهر والسنن وكون الخطبتين بالعريضة كما جرى عليه الناس وغالب هذه  
 السنن وطاعتم من الشرح والمقن والمراد بالسماع السماع ولو بالاقوة بحيث لو أصغوا السمعوا ولا  
 يشترط طهر السامعين ولا كونهم يعمل الصلاة ومحل اشتراط كون أو كان الخطبة بالعريضة  
 أن كان في اليوم عربي والأكثر كونها بالعريضة الا في الآية فهي كالفاتحة ويجب أن يتعلم واحد  
 منهم العربية فإن لم يتعلموا أو أحد منهم عصوا كلهم ولا تضحج عنهم مع القدرة على التعلم (قوله أن  
 يسمع الخطيب) بضم أوله أي يجهر بحيث يسمعون وإن لم يسمعه والعارض من لفظ أو قوم لاله  
 نعم لا يضرهم الخطيب لو كان أعمى (قوله ويشترط المبالاة) وضبطها الراقعي بما في الجمع بين  
 الصلاتين (قوله بين كلمات الخطبة الخ) لو سكنت عنه لكان أولى وأعم إذا لم يعتبره والالة الأركان  
 والخطبتين وهو الالة الخطبة مع الصلاة ولا يضر في المبالاة الوعظين أو كان الخطبة فتأمل  
 (قوله ويشترط قيامه المودة) أي في حق الخطيب لافي حق سامعه ويظهر صحة خطبة العاجز  
 عن السجدة دون العاجز عن طهر الحدث أو الخطبت ولو بان محسناً بعده لم يقصر أو أحدث في  
 الانشاء واستتاب حالاً من يبقى على فعله عن حضور صفح والأوجب الاستئناف نعم لا يجوز البناء  
 في الانعقاد مطلقاً وبسن كون الخطبتين على منبر يكبر الميم من منبر الارتفاع وهو لو كان لم يكن  
 فعلى من رفعه وإن سلم الخطيب على من عند المنبر وإن يقبل عليهم إذا سجد المنبر وانتهى إلى  
 الدرجة التي يجلس عليها أو تسمى بالمستراح وإن يلتفت على يمينه ويسلم ثم يجلس وإن لا يلتفت  
 في شيء ثم ما يلزمه من قبل الأعلام في الفراغ منها وإن يشغل يسراه بهر سيف أو عصا أو غيره  
 يعرف المنبر لخطبة أمان عند الصعود فيها أخذاً ابتدائياً يفي ويضعه في اليسرى إلى نزوله  
 فإن لم يجد شيئاً مما ذكره جعل اليق على اليسرى أو أرسلها وإن يقرأ في الركعة الأولى

ولا يتعين لفظها على  
 الصحيح وقراءة آية في  
 أحدهما أو الدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات في الخطبة  
 الثانية ويشترط أن يسمع  
 الخطيب أركان الخطبة  
 الأربعين فمقدّمهم الجملة  
 ويشترط المبالاة بين كلمات  
 الخطبة وبين الخطبتين فلو  
 فرق بين كلمات أوليها بعد  
 بطات ويشترط فيها سائر  
 العودة وطهارة الحدث  
 والخطبتين في نوبتين ومكان  
 (و) الثالث من فرائض  
 الجمعة (أن تعلى) بضم أوله  
 ركعتين

بعد الفاتحة الجمعة أو سبحة اسم ربك الأعلى وفي الثانية المأثقة أو هل أتاك حديث الغاشية  
ومثل الامام في ذلك من لم يسمع قرآنه (قوله في جماعة) أي شرط صحة الجمعة بالجماعة بالاربعين  
السابقين ولو في الركعة الاولى فقط فالوصل الامام بالاربعين ركعة وفارقوه في الثانية وأقوا  
من قرئين أجرائهم الجمعة وأما العدد فلا بد من دوامه وان ترتبوا في السلام فلو احدث واحد  
منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كانوا قد سلوا وبهذا لا يفرق بين ما لا يفرق في  
المسجد بطلت صلاة من كان في بيته من لا يثبت شرطه من احوالهم من تعدد بعضهم الجمعة على غيرهم  
على المتقدمين لا فالشيخ الاسلام ومن تبعه (قوله ويشترط وقوع الخ) أي لان خطبة الجمعة  
شرط وشأن الشرط التقديم (قوله وسبق معنى الهيئة) أي في كلامه في هيآت الصلاة فراجع  
(قوله الفصل الخ) ويقدم على التكبير ان عارضه لانه قيل بوجوبه وقد صرت الاشارة اليه  
(قوله وتقريبه الخ) ولا بطله حدث ولا جنابة (قوله تيميم غيبة الفصل) فيقول نويت التيميم بدلا  
من غسل الجمعة (قوله تنظيف الجسد) أي تنقيته من الدنس ولو من داخل كبحر ونحوه  
(قائده) قال الامام الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله  
ويحسن السوال أيضا وهذه الامور ولا تختص بالجمعة بل تسن لكل حاضر يجمع ليكن في الجمعة  
أشد استحبابا (قوله البيض) جمع أيض كالحمر يسكون الميم جمع أحمر ويليه اما صبغ قبل تنجسه  
ويحسن ان يزيد الامام في حسن الهيئة (قوله فانه أفضل الثياب) أي من حيث ذاتها فلا ياتي  
ان المتبر في العيد غلوا الاعنان فتأمل (قوله أخذ الظفر) أي من اليدين والرجلين ولوزائدة  
قال النووي في يدها في اليدين بسبابة اليمنى ويحتم بسبابة اليسرى وايضا اليمنى عقبها واجام  
اليسرى قبلها وفي الرجلين يدها بضم الهمزة على التوالم ويحتم بضم الهمزة اليسرى كالتضليل في  
الوضوء ذكر بعضهم كيفية اقصى الاظفار غير هذه وهي ان يكون القص نحو الفالخبر من قص  
اظفاره نحو الفالم في عينيه رمدا ونسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطه رضي الله عنه يدها  
بضم الهمزة ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم يابها اليسرى ثم الوسطى ثم البنصر  
ثم السبابة ثم البنصر والى هذا الترتيب أشار بعضهم بقوله

في قص يميني رتبت خوايس \* أو حسب اليسرى وباعنا خمس

والاولى في قصها أن يكون يوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين والى ذلك أشار بعضهم بقوله

في قص الاظفار يوم السبت آكاة \* تبتدو فيها بلبه تذهب البركة

وعالم فاضل يبدو بتسلوها \* وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة

ويورث السوء في الاخلاق رابعها \* وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه

والعلم والحلم زيدا في عرويتنا \* عن النبي رويانا فافتقروا نسكه

ويحسن غسل رؤس الاصابع بعد قص الاظفار لما قيل ان الحك بالاظفار قبل غسلها يضر  
بالجسد ومحل استصحاب ازالة الظفر والشعر في غير عشر ذي الحجة لمن لم يرد التخصيص امام يدها  
فيكره له ازالة ذلك فيه قبل التخصيص لتشمل المغفرة لجميع اجرائه ويكره الاقتصار على تقليم يده  
أو رجل واحدة (قوله فينتف ابطه) أي يزيل ما به من شعر قال بعضهم وقد علم من هذا ان  
سلكه ليس بسنة لان الشعر يلفظ بالخلق ويقوى ويكون أعون للرائحة الكريهة انتهى قال

في جماعة تنعقد بهم الجمعة  
ويشترط وقوع هذه الصلاة  
بعد الخطبتين بخلاف صلاة  
العبد من فانه قبل الخطبتين  
(وقها آتها) وسبق معنى  
الهيئة (أربع خصال)  
أحدها (الغسل) ان يريد  
حضورها من ذكر أو أنثى  
حرا وعبد مقيم أو مسافر  
ورقت غسلها من الفجر  
الثاني وتقر به من ذهابه  
أفضل فان عجز عن غسلها  
تيميم بنية الغسل لها (و) الثاني  
(تنظيف الجسد) بإزالة  
الريح الكريهة منه كصمان  
فيتم طي ما يزيله من مرتد  
وقحوه (و) الثالث (ليس  
الثياب البيض) فانه أفضل  
الثياب (و) الرابع (أخذ  
الظفر) ان طال والشعر  
كذلك فينتف ابطه

النووي وهو الذي قوي عليه لما حكى ان الامام الشافعي رضي الله عنه كان يحلق ابطه ويقول قد  
عات ان الستة المنتف ولكن لا قوي على الوجع قاله المولى سري الدين (قوله ويقص  
شاربه) أي أو يحلقه لكن الفصل أولى حتى يتبين طرف الشفة العليا يا ناظرا (قوله ويجلق  
عائته) أي أو ينتفها الـ كن الجلق أولى للرجل والنتف أولى للمرأة لما قيل ان الخلق يقوى  
الشمرة فالرجل أولى به والنتف بضعة فاما المرأة أولى به (قوله والطيب) أي أتمه ما له بان  
يستعمله في فوه وبذنه وجعلها أربعا ما باعتبار جعل التنظيف من المقصود من الغسل  
أو باعتبار جعل أخذ الظفر والطيب واحدا ولهذا لم يعد العامل في المعطوف فتأمل (قوله  
يا حسن ما وجد منه) وأولاه المسك (قوله ويستحب الانصات) أي اسمع الخطيبين ولا يحرم  
الكلام على الراجح عندنا قال تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون إنما  
نزلت في الخطبة وصحت قرأتها لا شق لها عليه ويجب رد السلام وان كان ابتداءه مكرها  
ويستحب شتمت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنده معاذ كره  
وان اقتضى كلام لروضة كاصلاها بالاحقة الرفع وصرح الشافعي أبو الطيب بكرهه ولا يحرم  
الكلام فيه الا انه صلى الله عليه وسلم قال لمن سألته متى الساعة ما أعدت لها قال حب الله  
ورسوله قال ذلك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالمرفي  
الآية للذهب جماعة بين الدليلين أمان لم يسمع الخطبة فيسكت أو يشتغل بالذ كر أو القراءة وذلك  
أولى من السكوت (قوله في وقت الخطبة) أي حال ذ كر أ كأم فلا يحرم في غيرهما قطعا (قوله  
منها المندراعي) أي قيب وكذا ما بعده ويسن قرأتها سورة الكهف يومها وهو أفضل وإيمانها  
كذلك وأقل أكتارها ثلاث مرات والاكتار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأقله  
ثلاثة مرة والتبكي ووقته من الفجر وأوله من دخول المسجد كما قاله شيخنا أبو النعمان في  
ومخالفة المار يوق كما في العهد وكثرة الدعاء جاءه أن يصادف ساعة لا جابته وهي لحظة لطيفة فيها  
بين جالس الخطيب الأول وفراغ الصلاة على الأصح (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج به  
غير المسجد فأنما لو أقيمت في غيره جلس الداخل بلا صلاة فتمتنع عليه الرتبة (قوله والامام  
يخطب) وكذا بعد جلوسه على المنبر وقبل شروعه في الخطبة (قوله صلى ركعتين) والمراد بهما  
نحية المسجد ولا شمس سنة الجمعة إليها (قوله خفيقتين) أي بان يقتصر فيه ما على ما لا بد منه من  
لواجبات كما قاله الزركشي الاسراع قال ويدل له ما ذكره من انه لو ضاق الوقت فإراد الوضوء  
اقتصر على الواجبات وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدله واضح وجيشد فالوجه ان  
المراد به ترك التطويل عرفا فان حاولوا ما بطلت أو مشله ما لو جلس الخطيب بعد احرامه ما  
ويستغنى عن التخفيف للداخل من دخول آخر الخطبة فان غاب على ظنه انه ان صلاها فأنته  
تسكيرة الاحرام مع الامام تركه ما ولا يقد بل يستقر قائما لا يكون جالسا في المسجد قبل  
النحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها كما قاله ابن  
الرفعة ونص عليه في الام وهو المعتمد (قوله لا ينشئ صلاة ركعتين) أي فرضا كانت أو نافلة اقصر  
كما ذكره النووي ولا تنه قد بالاجماع فتقيده بركعتين جرى على الغالب (قوله أم لا) وكذا لو  
نذكر فرضا فإنه لا يصح الاحرام به وان كان قضاء أو على الفور (قوله لكن النووي الخ) هو

ويقص شاربه ويجلق عائته  
(والطيب) يا حسن ما وجد  
منه (ويستحب الانصات)  
وهو السكوت مع الاصفا  
(في وقت الخطبة) ويستثنى  
من الانصات أمور مذكورة  
في المطولات منها المندراعي  
أن يقع في بر من دب اليه  
عقرب مثلا (ومن دخل)  
المسجد (والامام يخطب  
صلى ركعتين خفيقتين ثم  
يجلس) وتعبير المصنف بدخل  
ينهم أن الحاضر لا ينشئ  
صلاة ركعتين سواء صلى  
سنة الجمعة أم لا ولا يظهر من  
هذا انه وهم ان فعله محرام  
أو مذموم لكن النووي  
في شرح المهذب صرح  
بالحرمة ونقل الاجماع  
عنه عن الماوردي

المعتمد (خاتمة) يكره خطي الرقاب الا لامام أو رجل صالح لانه يتبرك به ولا يتأذى الناس بخطيه وألحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لان الناس يتسامحون بخطيه ولا يتأذون به أو وجد فرجة لا يصلحها الا بخطي واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرجسدها فلا يكره له وإن وجد غيرها لم تعير القوم باختلاف الكسب من له أن وجد غيرها ان لا يخطي فان رجاسدها كأن رجاء أن يتقدم أحد اليها اذا اقيمت الصلاة كره له أن يخطي ويصوم على من تلزمه الجمعة الاشتغال بنحو البيع من عقود وصناعات مما يشغل عن السعي الى الجمعة بعد الشروع في اذان الخطبة وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير الجامع امام من سمع النداء فقام فاصدا الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فانه لا يحرم عليه ليكن البيع في المسجد مكره ولو تباع اثان أحد ما تلزمه الجمعة دون الآخر ثم الا خبر أيضا لعائته على الحرام فان عهده من حرم عليه العقد صحيح لان المنع منه في خارج عنه

(فصل في بيان أحكام صلاة العبدین وما يطلب فيهما) وهي من خصائص هذه الامة وأول عيد الصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد القطر في السنة الثانية من الهجرة وأما صلاة عيد الاضحي فنقل النجم الغبطي أنها شرعت أيضا في السنة الثانية من الهجرة والاصل في صلاته قوله تعالى في فصل الربن واشهر أراد به صلاة عيد الاضحي والذبح والعيد مأخوذ من العود لتكرره كل عام وقيل لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده وقيل لعود الله تعالى على عباده فيه بالتبديل والسرور وخصه صابغ قران الذنوب ووجهه انما هو ان كان أصله لاول الزوجة في الواحد وقيل للفرق بينه وبين عوائد الخشب (قوله سنة مؤكدة) أي في كبره تركها (قوله وتشرع جماعة) أي الاطلاح في فتن له فإدى لاشتماله بأعمال الحج قال في الانوار يكره تعدد جماعتها بلا حاجة ولا امام المنع منه ككل مكرره (قوله ولا تفرد) وكذا يصح غير معنى أنه يشاء عليهم أو يطلب من واهيه أمر بها (قوله لاجيلة وذات هيئة الخ) قال شيخنا لو لم يذكره لكان أولى وأنسب لانه مستثنى من الحضور لامن السنة فتأمل (قوله أما المحجوز فمضمر) أي ان أفن له زوجته (قوله ما بين طلوع الشمس) أي طلوع جزم منها ويندب تأخيرها للارتفاع كرم كانهما النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج من الخلاف فان لنا وجهها ان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع قال شيخ الاسلام فلو فعلها قبل الارتفاع كره له ذلك والمعتمد عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل الارتفاع فتقدم خلاف الأولى ولا يكره النقل قبلها بعد ارتفاع الشمس لغير الامام وأما بعدها فان لم يسمع الخطبة فكذلك والا كره له ذلك لانه بذلك معرض عن الخطيب بالكلية وأما الامام فيكره له النقل قبلها ربه لها الاشتغال بغير الالهم ولخالفته فعله صلى الله عليه وسلم (قوله وزوالها) أي وتقفى بعده كذا إذا تهاهم ان شهدوا بعد الغروب أو عدلوا بعد رؤية الهلال في الليلة الماضية صليت من الغد أداء (قوله وبأى بدعاء الافتتاح) ولا يفوت بالتكبيرات ويفوت بالتعوذ (قوله سبعا) أي عند ما ان أراد الاكل ومحل بدعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجوز بالتكبير مع رفع يديه كما أن الحرم ولا يضطر الرفع لو الاعد على المعتمد وظاهر كلامهم أنه يجزئ به وان كان مأموما وهو كذلك ولو في قضاء ثم على الوجه وبسن جعل كل تكبيرة في نفس والفصل بين كل

(فصل)

(وصلاة العبدین) أي  
القطر والاضحي (سنة  
مؤكدة) وتشرع جماعة  
ولا تفرد ومساقر وعبد  
وسرخشي وأمر أن لاجيلة  
ولا ذات هيئة أما المحجوز  
فمضمر العبد في ثياب يفتما  
بلا طيب ووقت صلاة العبد  
ما بين طلوع الشمس وزوالها  
(وهي) أي صلاة العبد  
(وكتبتان) يجوزهما بنية  
عيد القطر أو الاضحي ويأتى  
بدعاء الافتتاح (ويكبر في)  
الركعة الأولى سبعا سوى  
تكبيرة الاحرام

تكبير تعين بقدر آية معتدلة وجماله ويكبر ويمجد ويحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله  
ولاله الا الله والله اكبر لانه الملائق بالجمال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس رضي  
الله عنهما وجاءت له الفصل بغير ذلك وتنفوت بالقراءة لا بالتمتع وذلك فواتت كلها أو بعضها  
في أول ركعة لا تنقض فيها ولا في غيرها وكذا يقال في الخطبة ويتبع امامه فيما أتى به وان نقص  
ويكسر تركه الذي ذكر بين التكبيرين وبين أن يضع يده على يسره تحت صدره بين كل  
تكبيرتين ولا بأس بأرسالهما وبأخذ الشاك باليمين كما في عدد الركعات وهذه التكبيرات من  
الهيئات فلا يبعد للسهول تركها وان كان الترك لمكان أو بهن من مكرها ولو ترك الإمام  
التكبيرات ولو عمد إلى ياتيه المأموم بخلاف ما لو اقتدى بمصلي العبد بمصلي الصبح حيث ياتي بها  
وكان الفرق بينهما ان انفراد المأموم بالاتباع فيها يندرج تحت الافتتاح مع اتحاد الصلاة لاسيما  
اختلافها وبخلاف ما لو ترك الإمام فهو تكبيرة الانتقال أو جلسة الاستراحة فيأتي المأموم بها  
اذ لا محذور حيث قد نامل (قوله سورة في) أي وان أم بغير محصورين فان لم يفعل فسورة سبح فان  
لم يفعل فسورة الكافرون (قوله وسورة اقتربت) أي فان لم يفعل فسورة هل اتاك فان لم يفعل  
فسورة الاخلاص (قوله ويخطب ندبا) أي من يصلي جماعة ولو لم يقرأ من فلا شطبة لمنعه ودولا  
بجماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة فتمنن ووعظن فلا بأس به ويندب  
جلوس الخطيب قبل الخطبة للاستراحة لا لاذان اذ ان لها هذيل يستريح ويتأهب القوم  
لاستماعه ويأهلهم استجابا بأحكام الفطر في خطبته وأحكام الاضحية في خطبته وهما كخطبتي  
الجمعة في الاركان المعتدلة برفع ما لا في الشروط الا في الامعاء والسقاع وكون الخطبة عربية  
والخطيب يذكر او يجيب على الجنب قصد القرآن في الآية وان حرم عليه (قوله بعدهما) أي ولو  
بعد شروج الوقت فلو خطب قبلها ما بطلت كالرابعة بعد اقرضة اذا قدمت (قوله بكبر الخ)  
وهذه التكبيرات ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها خارجة عنها قال العلامة ابن قاسم  
وهل تنفوت هذه التكبيرات بالشروع في أو كان الخطبة أو لا لا يبعد القواف كما نفوت التكبير  
في الصلاة بالشروع في القراءة فامل (قوله ولاه) أي وافراد أي الاكل فيها ذلك فلا يبطيل  
الفصل بينهما الا يجمع بين اثنين بل يكبر واحدة واحدة الى آخرها ويستحب البكور واخير الامام  
اي أخذ بمجاسه وينتظر الصلاة وان يحضر الامام رقت الصلاة وان يجهل الحضور في الاضحية  
واوخره في الفطر قبل الاضحية اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة وفعلاها  
بالمسجد أفضل لشرفه الا لعذر كضيقه فيكره واذا خرج اغير المسجد استضاف ندبا من يصلي  
بالاضحية ولا يخطب الخليفة لهم الا ياذنه وان يذهب لاهل الصلاة في طريق طويل ماشيا بكنية  
ويرجع في آخر الجماعة وان ياكل قبلها في عيد الفطر ولو بالطريق والاولى ان يكون غرا وان يكون  
وتراوان يسلك في عيد الاضحية حتى يصلي للاتباع وليتم عيد الفطر عما قبله الذي كان الاكل  
فيه سرا ما وليعلم نسخ تحرير الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها في اول الاسلام بخلافه قبل  
صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك كما في المجموع فقلاعن النص (قوله ولو فصل  
بينهما الخ) هذا في الصلاة كما صلا في الخطبة وان اومه كلام الشارح والمراد في الضمير بالفصل  
والتمتع بالحسن بمعنى الجواز فامل (قوله والتكبير) أي الخارج عن الصلاة والخطبة فامل

(قوله وجماله كذا بالاصل)  
والناسب اسقاط الواو  
اه معناه

ثم يتهود ويقرأ الفاتحة  
ثم يقرأ بعدها سورة فجرها  
(و) يكبر (في) الركعة  
(الثانية) سجدة ويكبر  
(انعام) ثم يتهود ثم يقرأ  
الفاتحة وسورة اقتربت  
بجهر (ويخطب) ندبا  
(بعدهما) أي الركعتين  
(خطبتين يكبر في) ابتداء  
(الاولى تسعا) ولاء  
(و) يكبر (في) ابتداء (الثانية  
سجدة) ولاء ولو فصل بينهما  
بصعيد وتهيل وتناه كان  
سجدة والتكبير على قسمين



مرسل وهو ما لا يكون  
عقب صلاة ومقدم وهو ما  
يكون عقب أو بدأ المصنف  
بالاول فقال (و يكبر) ندبا  
كل من ذكر واثني وحاضر  
ومسافر في المنازل والطرق  
والمساجد والأسواق  
(من غروب الشمس من  
ليلة العيد) أي عيد الفطر  
ويستمر هذا التكبير (الى  
ان يدخل الامام في الصلاة)  
للعيد ولا يسكن التكبير ليلة  
عيد الفطر عقب الصلوات  
لكن النوى في الاذكار  
اختار انه سنة ثم شرع في  
التكبير المأمور فقال  
(و يكبر) في عيد الاضحي  
خلف الصلوات المفترضة  
من مؤداة وفاتنة وكذا  
خلف رابعة ونفل مطلق  
وصلاة جنازة (من صحيح يوم  
عرفة الى العصر من آخر  
ايام التشریق) وصيغة  
التكبير الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر والله الحمد  
الله اكبر كبيرا والحمد لله  
كثيرا وسبحان الله بكرة  
وأصيلا لا اله الا الله وحده  
صدق وعده وانصر عبده  
وأعز جنده وهزم الاحزاب  
وحده

(فصل وصلاة الكسوف)

قوله قوله اللهم صل الخ  
ليس في الشروح التي  
يأتيها

(قوله مرسل) أي وهو في عيد الفطر افضل منه في عيد الاضحي لانه في عيد الاضحي افضل من  
مرسلهما (قوله أي عيد الفطر) ليس عيد افان لانه ليس في عيد الفطر افضل من عيد الاضحي  
اذ التكبير المرسل مشترك بينهما فتعبد الشارح بعيد الفطر غير مستقيم فتأمل (قوله الى ان  
يدخل الامام في الصلاة العيد) اذ الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يستعمل به لانه ذكر الله  
تعالى وشعار اليوم فان صلى من قدر اذ غابته بآحرامه ويستغنى عنه الحاج فلا يكبر ليلة الاضحي  
بل يلبي لانها شعاره والمقدمة يلبي الى ان يشرع في الطواف واقامة اركع على ليلة الاضحي  
كانه لغالب من عدم الاحرام بالخروج ليلة الفطر ويستحب رفع الصوت بالتكبير لكن المرأة  
ومنها الخنثى لا ترفع صوتهم بحضور الرجال الاجانب (قوله ولا يسكن) أي ليس في ليلة عيد  
الفطر تكبير مفيد فالتكبير الواقع فيها عقب الصلوات من افراد يوم المرسل وحده ليلة  
الاضحي خلافا لما يوهمه كلامه فتأمل (قوله لكن النوى الخ) مرجوح (قوله خلف  
الصلوات الخ) غير المصنف بخلاف دون عقب لانه لا يفتوت بالتأخير حتى لو نسيه عقب الصلوات او  
تركه عدا في به اذا تذكره وان طال الفصل لانه شعار الايام لانه لا صلاة بخلاف وجود الله  
ونحو الصلاة بعد التلاوة والشكر فلا يكبر عقبها (قوله من صحيح يوم عرفة) أي عقب  
صلاته الى آخر وقت صلاة العصر من آخر ايام التشریق الثلاثة وان لم يصل اصبح حتى لو صلى  
فأتمه متلا قبل الصبح كبر عقبها (قوله أيام التشریق الخ) سميت بذلك لانشراقها بضوء الشمس  
والقمر وقيل لانشريق الشمس فيها أي نشره وتقديد وقيل غير ذلك (قوله وصيغة التكبير)  
أي المندوبة التي تداوت عليها الاعصار في القرى والامصار ويسكن احيا ليلة العيدين واقوله  
بصلاة العشاء والصبح في جماعة (قوله كبر الخ) هو منصوب على اضمار الفعل أي كبرت  
كبيرا وقيل على القطع وقيل على التمييز (قوله بكرة واصبلا الخ) البكرة الفدوة والجمع بكر  
والاصيل من العصر الى المغرب وجمعه اصل وأصل أي أول النهار وآخره والمراد به جميع  
الازمنة (قوله واعز جنده) قال شيخنا البالي لم ترد هذه في شيء من كتب الحديث لكنها زيادة  
لاباس بها انتهى ثم رأيت العلامة العلقمي في حاشيته على الجامع الصغير صرح باسم ما وردت  
فراجعه (قوله اللهم صل على محمد الخ) ويسكن ان يأتي بسيدنا قبل محمد في الجميع (تمة)  
تندب المؤمنين في الاعباد وغیرها والاجابة فيها انهم تقبل الله منكم احيا كم الله لامثاله كل  
عام وانتم بخير

(فصل في بيان احكام صلاة الكسوف وما يطلب فله لاجلها) والكسوف ما خوذ من  
الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس ألق لا نورها في ذاتها وانما يستمر عينا بحيلولة جرم  
القمر بينها وبينها عند اجتماعها ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهور والكسوف ما خوذ من  
الشمس وهو لم يور وهو بالقمر ألق لان جرمه اسود مصقول كالمراة يضيء بمقابلته نور الشمس  
فاذا سال جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبل  
انصاف الشهر وروفي كلام الشارح اشارة الى هذا ويجوز اطلاق الكسوف والخسوف على  
كل منهما فيقال كسفت الشمس والقمر وكسفا وان كسفا وخسفا وان خسفا وقيل الكسوف  
في أوله والخسوف في آخره وقيل غير ذلك والاصل في ذلك قوله تعالى لا تصدوا للشمس ولا  
للقمر واحجدا والله الذي خلقهن أي عند كسوفهما وخبر ان الشمس والقمر آيتان من آيات

للشخص وصلاة الخوف  
لأنه كل منهما (سنة  
مؤكدة فافات) هذه  
الصلاة (لم تقض) أي لم  
يشرع قضاؤها (وبصلي  
لكه وف الشمس وخوف  
القمر ركعتين) يحرم بنية  
صلاة لكه وف ثم بعد  
الامتناع والتعويذة. رأ  
الناحية وركع ثم يرفع  
رأسه من الركوع ثم يعتدل  
ثم يقرأ الحمد ثانياً ثم  
يركع ثانياً أخف من الذي  
قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد  
السجدة الثانية ما أتت في  
انكسر ثم يصلي ركعة ثانية  
بقيامين وثلاثين ركوعين  
واعتمدتين وصحودين  
وهذا معنى قوله (في كل  
ركعة) منهما (قيامتان  
يطيلان) (في كل ركعة  
سبعمائة) (و) (في كل ركعة  
ركوعان يطيلان) (في كل  
ركعة) (سبعمائة ركعة) (ولا  
يطول هذا أحد وجهين  
لكن الصحيح أنه يطول  
نحو الركوع الذي قبله  
(ويحط) الإمام (بعدهما)  
أي صلاة الكهوف  
والخوف (خطبتين)  
كنطبتين الجمعة في الأركان  
والشروط

الله تعالى لا ينكس فان لموت أحد ولا لحياة فإذا رأيت ذلك فملاوا دواء حتى ينكشف ما بكم  
ونشرت صلاة كهوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة كهوف القمر في جمادى  
الآخرة من السنة الخامسة منها على رابع قول للشمس الخ انما فعل الشارح ذلك لانه لا ينهر  
وان كانت تربة التين شاة للشمس والقمر والاخبار عن السنة صحيح والساحل الشارح كلام  
المتن على الشمس وأضاف الخوف للقمر امتناع الى قوله كل منهما يصح الاخبار بقول المتن  
سنة فمامل (قوله سنة) أي انكس مكلف ويسن لولي المميز أمرهم (قوله مؤكدة) أي فيكره  
تركه وهو مراد الامام الثاني رضي الله عنه بتعيينه في موضع آخر بلا يجوز لان المكروه  
يوصف بعدم الجواز اذا لم يتبادر منه استواء الطرفين (قوله فان فأت الخ) قال العلامة  
البراسي تقييده الفوات بالصلاة في بعض ان الخطبة لا تفتوت بذلك وهو كذلك أي لمن صلى  
بخلاف غيره وجه هذا دفع ما قيل ان الخطبة مطلقة (قوله لم يشرع قضاؤها) أي بل يمنع فان  
قلت لم فأت صلاة بالانجيل لم تفت صلاة الامامة فاما لما قلت أجيب عنه بان الحاجة  
لا سيما أن من فامل (قوله ويصلي) أي الشخص ولو امرأة أو مسافر أو فرد أو جماعة (قوله  
يحرم بنية صلاة الكهوف) أي عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة بكونه للشمس أو  
للقمر وتكونها ركوعين أو ركوع واحد فان أطاع تخيير بينهما وإذا شرع في واحدة تعينت  
(قوله يقرأ الفاتحة الخ) هذا أقل كمالها وأقلها ركعتان كسنة الظهور وأكملها ان يقرأ بعد  
الحاتمة في القيام الاول. وبة البقرة وفي الثاني سورة آل عمران وفي الثالث سورة النسا وفي  
الرابع سورة المائدة ان أحسن الجميع والافتقار لكل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر أنه يقرأ  
في الاول البقرة وفي الثاني كاتق آية منها معتدلة وفي الثالث كاتق وخمسين وفي الرابع كاتق  
تقريرا ويسج في الركوع الاول بقدر رثائه آية من البقرة وفي الثاني بقدر رثائه في منها وفي  
الثالث بقدر رثائه في الرابع بقدر رثائه في الجميع. وارضى به المأمومون أولا  
ولا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين وكلام المصنف الى هذه الكيفية أقرب مما  
سلكه الشارح ويمنع هذا زيادة ركوع وكذا ذكره العدم الانجيل انهم يسن اعادة تمام  
جماعة. واصلاها أو لا وحده أو مع جماعة على المعقود وانما شخص فوت بعض  
صلوات اجتمعت عليه بدأ بقرض العيني ارخاف فوته ثم بصلاة الميت ثم بصلاة العبد ان خاف  
فوتها ثم بالكهوف فان امن فوت الصلوات بان لم يخف فوت شيء منها بدأ بصلاة الميت ثم بصلاة  
الكهوف (قوله وجودين الخ) هو مستدركة. او فيا قبله اذا لازية فيه فامل (قوله لكن  
الصحيح الخ) هو المعقود كما مر (قوله ويحط) أي ان صليت جماعة كما يرتد اليه تعبير الشارح  
بالامام والخطبة لا تنفرد ولا جماعة انما هي واحدة فمن وعظمت فلا بأس به كما مر في  
صلاة العبد (قوله أي صلاة الكهوف والخوف الخ) هذا يفتي على ان قوله بعدهما بعض  
الفتية فتعني أن أو جمع في الوو في بعض النسخ بعدهما بعض المفسرين فيكون راجعا للصلاة  
التي تليها لكهوف والخوف وعلم ان شرح الصلاة الخطيب وهي الانب فامل (قوله في  
الأركان والشروط) أما لا ركان فظاهر اما الشروط فغير مستقيمة اذا لا يشترط في غير خطبة  
الجمعة الا الامام والسمع وكون الخطبة مربية والخطيب مذكرا كما تقدم اللهم الا ان قال  
مراده بالشروط العامة في الجمعة وغيرها لا الخاصة بهم أو يقال الا ان والام

في الشروط للجنس الصادق باليهض المتقدم وما عدا ذلك من دواب الا تزين ونحوه ولو قال  
 كتطيق العبد من الاثني التكبيرة لعدم وروده لكان أولى بالنسب (قوله ويحث الناس) أي  
 بأمرهم أمره مؤكدا (قوله على التوبة من الذنوب) أي وتنا كذباً منه لوجوبها ولو من صغيرة  
 فوراً بغير أمره (قوله من صدقة) أي ويجب منه اقل مقول (قوله وعنى) أي ويجب منه ما  
 يجزئ في الكفارة قوله ونحو ذلك) أي كالصوم ويجب منه يوم وكاملة صلاة ويجب منه ركعتان  
 ثم ان عين قد رافى شيء من ذلك تعين على من قدر عليه على ما سبقت في بيان الاستسقاء (قوله  
 ويسر) أي ان لم تغرب الشمس وهو وقع (قوله ويجهز) أي ان لم تطاع الشمس وهو فيها (قوله  
 بالانجلاء) أي يلجئ قمرها بقينا كما علم مما مر ولو حصل الانجلاء في اثباتها أمه أو اثنين بعد  
 أحرامه بها الانجلاء قبله بطلت صلاته ولا تعد منه الا مطلقاً اذا ليس لها فعل على هذا  
 فتدرج فيه قال ابن عبد السلام وقضيه انه لو كان أحرم بها كسنة الظهر انعدت فلا  
 مطلقاً وهو ظاهر وهذا الفوات بالانجلاء بخلاف الخطبة لان ما قصد به من الوعد لا يذوق  
 بذلك (قوله وبغروبها كسنة) أي فلا يشرع فيها بعده وكذا طلوع الشمس في القصر كما مر  
 (قوله وطلوع الشمس) أي ولو ببعضها (قوله لا بطول الفجر) أي ابقاء ظلمة الليل  
 والانتساع به (قوله ولا يغروبها كسنة) أي ابقاء طمانه كلو استمر بغمام من لا (خاتمة)  
 لو شك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيصلي في الاول لان الاصل بقاء المغرب ولا يصلي في  
 الثاني لان الاصل عدم التغير احتياطاً في الحالتين

(فصل في بيان أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها) وهو اقامة طلب السقيا وشرعاً طالب  
 سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه ايقال سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقيته ناوثة  
 الماء يشرب وأسقيته دلته عليه وقد جمعها البيهقي قوله

سقي قومي بني نجد وأسقي غير واقبال من هلال

والاصل فيه الاتباع رواه الشيخان واستأنوا به قوله تعالى واذا استسقى قومه قال  
 شيخنا البابي وشرعت صلاة في السنة السادسة من الهجرة كما قل عن النبي الاحدى وأعله  
 بطلق الدعاء خالياً بما ياتي واكمل منه بالدعاء عقب الصلوات ونحوها كالخطبة واكمل منه  
 بالكيفية الاتية وهو افضلها فلو احتاج طائفة من المسلمين لها من غيرها أن يستسقوا  
 أو يسألوا الزيادة لانفسهم الآن تكون فاسدة أو مبتدعة على ما يحتمل الأذرعى لثلاثتهم  
 العامة حسن طريقهم (قوله مسنونة) وفي بعض النسخ سنة وكدة فيحرم بها بنية صلاة  
 الاستسقاء ومراعاة يدخل وقت المنع فربما رادته والجماعة باجتماع غاليم (قوله لمقيم ومسافر)  
 أي وحرو وقيل وبأنه غير مؤذ كروا في جماعة وفردى (قوله ونحو ذلك) أي كلو حقه ماء  
 بعد أن كان عنده (قوله وتعاد صلاة الاستسقاء) أي بالكيفية الاتية من الصوم وغيره ان لم  
 تشد الحاجة اليها والاعيدت الصلاة وحدها فان قوبل الصلاة بجمعها لا يشكر  
 والدعاء ومسألوا وخطبهم الامام شكر الله تعالى وطالب باللمز يدعى تعالى ان شكرتم  
 لازيدنكم (قوله ونحوه) قال شيخنا لو قال رنا بيه لكان أولى وأظهر اه ويجاب بان نحوه يعم  
 نائبه وغيره من نحو القاصي المسام والولاية وان البلاد التي لا امام فيها يعتبر ذو الشوكة  
 المطاع فيها قال العلامة ابن حجر ثم رأيت في الانوار صرح به فقال وبأمرهم الامام أو المطاع

ويحث الناس في الخطبتين  
 على التوبة من الذنوب  
 وعلى فعل الخير من صدقة  
 وعنى ونحو ذلك (ويسر)  
 بالقسرة (في كسوف  
 الشمس ويجهز) بالقسرة  
 (في خسوف القمر)  
 وتكون صلاة كسوف  
 الشمس بالانجلاء للمتكفئ  
 وبغروبها كسنة ركعتين  
 صلاة خسوف القمر  
 بالانجلاء وطلوع الشمس  
 لا بطول الفجر ولا بغروب  
 خاصة فلا تقوت الصلاة  
 (فصل في أحكام صلاة  
 الاستسقاء)

أي طالب السقيا من الله  
 تعالى (وصلاة الاستسقاء  
 مسنونة) لمقيم ومسافر  
 عند الحاجة من انقطاع  
 غيث أو عين ماء ونحو ذلك  
 وتعاد صلاة الاستسقاء  
 ثانية أو أكثر من ذلك ان لم  
 يسقوا حتى يسقيهم الله  
 تعالى (في أمرهم) ندباً  
 (الامام) ونحوه

( قوله بالتوبة الخ ) وهي مأخوذة من تاب اذا رجع واما الثلاثة شروط الالة اع عن المعصية  
والندم على ما فات والعزم على أن لا يعود فان كانت المعصية لحق آدمي اشترط رابع وهو  
البراءة من حق الاذى ان أمكن بأداء أو عفو ( قوله ويلزمهم استعمال أمره ) أي فيجب  
الصوم ويجب فيه تبييت النية فان تركه أمم ولا يجب عليه الامساك لانه من خصائص رمضان  
ولا قضاؤه لانه ليس بوجوب وقد زال فلو نوى ثم اراضح ووقع له تقلاما لمقاو لو صام عن قضاء أو نذر  
أو كفارة كفي لحصول المقصود بذلك ولو أمر الامام أو ليا الصبيان بالمطيقين أن يأمرهم  
بالصوم فالمجبى الوجوب ونجيب الصدقة ونحوها بأمره كالصوم والعق و ينبغي في نحو  
الصدقة والعتق أن يجب أقل ما يطاق عليه الاسم بشرط أن يكون فاضلا عما يحتاجه في  
الطيرة كما مر وأنه لو عين الامام زاندا فان عيظه على كل انسان فالانصب بعوم كلامهم لزوم  
ذلك المقدار المعين ان كان يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمل الصالح رأيا  
العتق فيجوز أن يمتنع بالبيع والكفارة فثبت لزومه في أحد هذه الزممه عتقه اذا أمر به الامام  
( قوله والتوبة من الذنب واجبة ) أي قاصر الامام بها تركه ومنه ما للخروج من المظالم في  
المال والنفس والعرض ( قوله والخروج من المظالم الخ ) هو من جملة أركان التوبة كما مر  
لكن نص عليه اهتماما به ( قوله ومسالحة الأعداء ) أي في عداوة الغير الله تعالى ( قوله  
وصيام الخ ) هو عطف على التوبة فهو من المأمور به ولا يجب الصوم وغيره على الامام بأمره  
ولا يسقط وجوبه برجوعه عنه ولا يجوز الفطرية للمسافرة عند العلامة الرملى الا اذا تضرر  
به واعتقد شيخ شيئا خلافا ( قوله ثم يخرج بهم الخ ) اهل المراد ان الصائمين المأمورين بالخروج  
في اليوم الرابع اذا خرجوا فيه يصومهم الامام في الخروج الى الصحراء أو فاته حيث لا عذر أو  
بأمرهم بالخروج فتأمل ( قوله المهنة ) بفتح الميم الخدمة وحكى أبو زيد كسرهما وأسكره  
الأصمعي وفي القاموس المهنة بالسكسر والفتح والتحريك ككامة الخندق بالخدمة والعمل  
يقال مهنته كنهته مهنته انه الى أن قال وامتنه استعمله لانه مهنة ( قوله الصبيان ) أي ذكورا  
واناثا ولو غير مميزين وأجرة خروجهم في حالهم عند العلامة الرملى وفي حال من عليه نفقته عند  
العلامة ابن حجر ( قوله والشيوخ والجهان ) امله في غير من يطبق الصوم أو هو من عطف  
العام على الخاص وذلك لان دعاهم أرجى للإجابة اذا الشيخ أرق قلبا والصبي لاذنب عليه وقد  
قال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الابنة هفتاكم رواه البخاري ( قوله  
والجهانم ) جمع جمية سميت بذلك لعدم نطقها أو بقرءون دينها وبين أولادها ليكثر الصباح  
والضحج وذلك لان نبيها من الانبياء خرج يستسقى اقومه فاذا هو بغلة رافعة به من قوائمها  
الى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن هذه الخلقة رواه الدارقطني  
والطائفة وقالوا صحيح الاستناد وفي البيان أن هذا النبي هو سليمان عليه الصلاة والسلام وان  
هذه الخلقة وقعت على ظهرها رفعت يديها وقالت اللهم أنت خالقنا فادركنا والافا هلكنا  
وروى أيضا انما قالت اللهم انا خلقنا من خلقك لاغنى لنا عن رزقك فلاتم لكنا بنوب بن آدم  
وفي الحديث لولا يديهم ترتع وشيوخهم ركع وأطفالهم رضع أصاب عليكم العذاب صبا وقد نظم  
بعضهم معنى هذا الحديث فقال

لولا شيوخ لاله ركع • وصبيته من البنات رضع

( بالتوبة ) ويلزمهم استعمال  
أمره كما أفق به النووي  
والتوبة من الذنب واجبة  
أمر بها الامام أو لا  
( والصدقة والخروج من  
المظالم ) للعباد ( ومسالحة  
الأعداء وصيام ثلاثة أيام )  
قبل ميعاد الخروج فتكون  
به أربعة ( ثم يخرج بهم في  
اليوم الرابع ) صيا ما غير  
متطهين ولا متزينين بل  
يخرجون ( في ثياب بدلة )  
بجودته مكسورة وذال  
مجهة ساكنة وهي ما يلبس  
من ثياب المهنة وقت  
العمل ( واستسكانه ) أي  
خشوع ( وتضرع ) أي  
خضوع وتذلل ويخرجون  
معه الصبيان والشيوخ  
والجهانم

(ويصلى بهم الامام) أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في كيفية حمان الافتتاح ١١٧ والنوع والركعة الثانية في الركعة

الاولى وخمس في الركعة

الثانية يرفع يديه (ثم يخطب) ندبا خطبتين للخطيب العيدين في الاركان وغيرها لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدن التكبير اولهما في خطبتي العيدين فيقتض الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية بالاستغفار تسعا وصيغة الاستغفار أو استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وتكون الخطبتان (بعدهما) اي الركعتين (ويحذف الخطيب (رداء) فيجعل يمينه يساره وأعلامه على يمينه ويحول الناس أرواحهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرا وجهرا خفيا أمر الخطيب أوبر القوم بالدعاء وحيث جهريه أمنوا على دعائه (د) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سفيرة رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاه ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت النجبر ويطون الارضية اللهم جبرائيل وإليها اللهم

ومهمات في الصلاة وترجع حسب عليكم العذاب الا وبع والمراد بالركعتين التي اخصت ظهرهم من الكبر وقيل من العبادة وهذا في المساجد وأما أهل الذمة فلا بأسهم بالخروج ولا يمنعهم لانهم مستترزون بفضل الله واسع فاذا خرجوا لا يتخلطون بغيرهم من ذلك فاذا حالوا كره ذلك ويحسبهم من غيرهم ومعنا ويعتدون من الخروج منفردين عن باقي يوم استقلال الان الله تعالى قد يجمعهم استدرابا فتعقد العامة حسن طريقهم ولا نهم ربما كانوا سبب القعط (قوله ركعتين) أي بنية صلاة الاستغفار ولا يجوز لزيادة على ما (قوله كصلاة العيدين) أي الا في النية والوقت فينوي هنا صلاة الاستغفار كما لا يتقبل الخروج بوقت وكذا الصلاة (قوله في كيفية ما الخ) عمل كون القراءة بغير أو ما يقرأ من سورتي ق واقتربت فاقصروا غير مناسب وكذا جميع ما يستحب في صلاة العيدين (قوله ثم يخطب الخ) ويسن أن يكتم من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارضين ورب العرش الكريم ويسن أن يستقبل القبلة بعد دعاء في نحو ثلث الخطبة الثانية (قوله وصيغة الاستغفار) أي الا كل فيه وله أن يقتصر على استغفر الله (قوله الحي القيوم) زاد بعضهم وأتوب اليه (قوله بعدهما الخ) هو توكيد لا مضمنا بهم وتجوز الخطبة قبل الصلاة هنا (قوله ويحذف الخطيب) أي ندبا فتأولوا بخويل الحمال من الشدة الى الرخاء (قوله رداه) أي ان سهل ولم يكن مدورا وارادوا تحويل ما بهم التنكيس بدليل تفسيره المذكور ويحصلان بفعل واحد بان يحذف يده اليمنى طرف رداءه الا قبل من جهة اليسار وعكسه ويحذف يده صدى الخطبة الثانية وبعد استقباله القبلة (قوله فيجعل يمينه يساره الخ) قالوا لئلا يحول والناس تنكيس قال الجلي ويكره تركه الخويل (قوله ويحذف الناس) أي المذكور بقينا وقت تقويله فلا يحول المرأة ولا الخنثى (قوله ويكثر) أي الخطيب بعد استقباله المذكور أو مطلقا (قوله من الدعاء) أي ويرفع يديه فيه ويجعل بطون الا كف الى السماء عند انفاط التصليل وظهورها عند انفاط الدفوع كما في سائر الادعية ولوق في الصلاة والحكمة فيه ان القصد منه رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شئ فانه يجعل بطن كفيه الى السماء قال في شرح الروض وايكن من دعائه اللهم أنت امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما وعدتنا (قوله ويدعو) أي في الخطبة الاولى (قوله بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذي أسنده امامنا الثاني رضي الله عنه في المختصر وغيره (قوله اللهم سقيا رحمة) بضم السين أي وصول خير لنا ولما يتبعه ان ينام الدواب وغيرها (قوله ولا سقيا عذاب) أي وصول شر لنا ولما يتبعه ان ينام الدواب وغيرها (قوله ولا محق) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة أي هلاك وذهاب بركة (قوله ولا بلاه) بفتح الموحدة وبالمد أي اختبارا ونعب ومنقعة (قوله ولا هدم) هو بسكون الدال وقوع الابنية وبفتحها الابنية المهدومة (قوله ولا غرق) أي هلاك بالماء (قوله اللهم على الطراب) بالنظام المشالة بجمع ظرف بفتح أوله وكسر ثانيه وهو اسم للتلال الصغيرة وفي بعض النسخ والاكلام وهي بالمجمع أكم بضم الجيم اكام بوزن كآب بجمع أكم بفتحتين جمع أكمة وهو مرادف أو مطلق التلال (قوله اللهم امقنا) هو

وطون الارضية اللهم جبرائيل وإليها اللهم





الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ايمناه اوله طر السنة وبركته والافضل ان يجمع بين الغسل والوضوء والا فالغسل والا فالوضوء (قوله في الوادي الخ) هو اسم للعبادة وقيل اسم للماء والاول هو المذهب وروى عليه قوله اذا سال أي سال مأثوره يندب ان يخرج لاول طر السنة وان يكتشف ما عدا ورثه ليجنبه منه شيء ويدعو بما شاء الماوردان الدعاء مستجاب في أربعة مواطن عند الشك في الصلوة ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة وروى أيضا من لم يسأل الله يغضب عليه وأنشدوا

لا تسألني بني آدم حاجة • وسأل الذي أبوابه لا تصعب

الله يغضب ان تركت سؤاله • وبني آدم حين يستل يغضب

ويحسن أن يقول في ثلث الماه طرنا بفضل الله علينا ورحمته ويكرم طرنا بنوه كذا على عادة العرب في إضافة الامطار الى الانواء لايام الله ان النواقل على المطر حقيقة سنة فان اعتقد انه القائل له حقيقة كفر والعباد بالله تعالى (قوله ويسج للرعدي الخ) أي عند دعاءه بان يقول سبحان من يسج لرعدي بحمدته والملائكة من شيعته وكذا عند رؤية البرق كما ذكره بان يقول سبحان من يرسم البرق خوفا وطمعا ولا ينبغي بهصر لما ورد انه يضره منه والرعدي ملك والبرق أجنسته يسوقهم السحاب قال الاسنوي قاله مع موعده وصوت سوقه على اختلاف فيه (قوله وهي) أي الزيادة (قوله لا تناسب المتن) أي لكن فيه اقيدة جميلة من حيث التعليم

(فصل في بيان أحكام صلاة الخوف) • من حيث انه يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل في الامن لا يعني ان الصلاة مستقلة وقد أشار الشارح لذلك فيما يأتي والاصل فيه اقوله تعالى واذا كنت فيهم فأقتلهم أو املاهم خير صلوا كما رأيتوني أصلي وشعرت في السنة السادسة من الهجرة يجوز في الحضر كالسنة خلافا للامام مالك رضي الله عنه (قوله لانه يحتمل) أي يختص (قوله في اقامة الفرض) ليس قيدا لانه يجوز فيه صلاة المنفل أيضا (قوله تباع ستة أضرب) بل ستة عشر نوعا اختار الامام الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع الاربعة واسقط المصنف منها نوعا وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطن فخل كما ستعرفه (قوله اقتصر المصنف الخ) قال شيخنا فيه تجوز قال الثالث في كلامه لم ترد به السنة انتهى أقول وهذا بناء على ان الرابع لم يرد في السنة وقد صرح العلامة لم يرد بان الاربعة وردت في السنة حيث قال وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع الاربعة لا تسعة ومثله العلامة ابن حجر وصريح كلام شيخ الاسلام في شرح المنهاج ان انواع التي وردت في الاحاديث بعضهم ايقضوا القرآن وحينئذ فلا يختص النوع الرابع بذكره في القرآن فتأمل (قوله في غير جهة القبلة) أي أوفيا وبينهم ما سائر يمنع رؤية العدو (قوله بحيث تقاوم كل فرقة الخ) هو قد لجوا هذا النوع ولجوا صلاة عمقان ووطن فخل أيضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخنا (قوله فيصلي) أي بعد أن يضاربهم الى مكان لا يباغهم فيه سهام العدو (قوله ركعة الخ) فان صلى بها صلاة تامة وذهبت الى وجه العدو وجاءت الاخرى فيصلي بها صلاة تامة أيضا انتهى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطن فخل وكون اقتداء المفترض بالمتنفل فيه خلاف محله في الامن ولا خلاف في نفيه هنا وهذا هو النوع الرابع لذي أسقطه المصنف

في الوادي اذا سال ويسج  
للرعد والبرق انتهت الزيادة  
وهي اطولها لاتناسب  
حال المتن من الاختصار  
والله أعلم

(فصل)

في كيفية صلاة الخوف  
وانما افرد هذا المصنف عن  
غيره من الصلوات بترجمة  
لانه يحتمل في اقامة الفرض  
في الخوف ما لا يحتمل في  
غيره (وصلاة الخوف)  
أنواع كثيرة تبلغ ستة  
أضرب كما في صحيح مسلم  
اقتصر المصنف منها على  
ثلاثة أضرب أحدها ان  
يكون العدو في غير جهة  
القبلة وهو قليل وفي  
المساكن كثيرة بحيث تقاوم  
كل فرقة منهم العدو في  
فرقة وهم الامام فرقتين  
فرقة تقف في وجه العدو  
فخرسه وفرقة تقف خلفه  
أي الامام (فيصلي بالفرقة  
التي خلفه ركعة ثم) بعد  
قيامه للركعة الثانية

(ثم لنفسها) بقية الصلاة  
(وعنى) بعد فراغ صلاتها  
(الى وجه العدو) تحرسه  
(وتأني الطائفة الاخرى)  
التي كانت حارسه في الركعة  
الاولى (فيصلي) الامام بها  
ركعة) فاذا جلس الامام  
للتشهد تفارقه (وتنم  
لنفسها) ثم ينتظرها الامام  
(ويصلي بها) وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بذات الرقاع سميت  
بذلك لانهم رقعوا فيها  
راياتهم وقيل غير ذلك  
(والثاني ان يكون العدو  
في جهة القبلة) في مكان  
لا يسترهم عن ابصار  
المسلمين وفي المسلمين  
كثرة فتشمل تحرسهم  
(فيصليهم) لامام (صفيين)  
مثلا (يحرم بهم) جميعا  
(فاذا صعد) الامام في  
الركعة الاولى (يصعد معه  
أحد الصفيين) صفيين  
(ووقف الصف الآخر  
يحرسهم فاذا رفع) الامام  
رأسه (يصعدوا ولحقوه)  
يتشهد الامام بالصفيين  
ويصليهم وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعسفان وهي قرية  
في طريق الحاج المصري  
بينها وبين مكة مرحلتان  
سميت بذلك

وهو يجري في صلاة الثانية وغيرها (قوله ثم لنفسها) أي بعد نية المفارقة عند ابتداء القيام  
جوازا وبعد عداو عند ركوعها وجوبا ويسن للامام تخفيف الاولى لاشتغال قلوبهم بها  
فيه ويسن لهم أيضا تخفيف الثانية التي انفردوا بها الثلاث بطول الانتظار (قوله وتأني  
الطائفة الاخرى) وفي بعض النسخ وتأني الفرقة الاخرى أي وتأني والامام منتظرا لها في قيام  
الثانية مطول للقراءة حتى تترك القامحة (قوله تفارقه) أي تقوم للاتباع بقيام صلاتها وهو  
جالس وليس المراد انها تفارقه بالنية كما فهمه بعضهم لما فانه اقوله ثم ينتظرها الامام ويسلم  
بها ويندب لها التخفيف أيضا (قوله ويصلي بها) فتصور فضيلة الضل مع الامام كاحازت  
الاولى فضيلة التحريم معه ويقرأ الامام بعد قيامه للركعة الثانية القامحة وسورة بعده في  
زمن انتظاره للفرقة الثانية ويتشهد في جلوسه لانتظارها فان صلى مفرا على كيفية ذات  
الرقاع فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضا وينتظر بحسب  
الثانية في جلوس تشهد أو في قيام الثالثة وهو أفضل أو صلى رباعية فبكل ركعتين فلو فرقه  
أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة سميت صلاة الجميع وسهول كل فرقة محمول في اولاهم لاقتدائهم  
فيها وكذا ثمانية الثانية لثمانية الاولى لانقرادهم فيها وسهول الامام في الاولى يلحق الجميع وفي  
الثانية لا يلحق الا في المفارقة ثم له قبل السجود (قوله بذات الرقاع الخ) وهو اسم لموضع من نجد  
بارض غطفان وكذا بطن نخل وكل منهما أفضل من عسفان وذات الرقاع أفضل من بطن  
نخل على ما اعتده العلامة الرمي ومن تبعه ومال العلامة العلاقمي كابن عبد الحق الى تفصيل  
عسفان على بطن نخل فراجعهم (قوله وقيل غير ذلك) أي من انهم اسم جبل هناك فيه بياض  
وحمر وسواد يقال له الرقاع وقيل اسم شجرة هناك وقيل لان العصاة رضى الله عنهم اتوا  
بارجلهم انطرق فيهما فقرحت اقدامهم قال ابن الرقعة وهذا أصح ما قيل في سبب تسميتها  
بذلك لما روى الشيخان عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه انه قال فيما ثبت اقدامنا فكانا  
نلبس على أرجلنا الخرق وقبل ان نرفع صلاتهم فيها وقيل غير ذلك (قوله مثلا) أي فيصور  
ثلاثة صفوف أو أكثر (قوله ويحرم بهم جميعا) أي ويركع بهم جميعا ويعتدل بهم جميعا  
(قوله يصعد معه أحد الصفيين الخ) هذه العبارة صادقة بان يصعد الصف الاول في الركعة  
الاولى والثاني في الركعة الثانية وكل منهما مكانه أو يتحول في الاعتدال فيما يظهر لانه وقت  
الحاجة مكان الاخر بان يتخذ كل واحد من رجليه من غير أفعال مباينة وبمعكس ذلك الا  
ان الأفضل ما ثبت في صحيح مسلم وهو صعود الاول في الركعة الاولى وهو مكانه والثاني في  
الركعة الثانية بعد تقدمه وتأخر الاول فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة هو الصف  
المقدم والحارس في كل ركعة هو الصف المؤخر ولو حرس في الركعتين فرقتان من صف  
واحد يازو كذا يجوز أن يحرس فرقة واحدة لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر  
فتأمل (قوله ووقف الصف الآخر) أي استقر واقفا في الاعتدال وان طال بالضرورة  
(قوله يحرم بهم) أي حالة الاعتدال كما مر واخص الاعتدال بالحراسة لانه وقوف  
يكن فيه القتال فتأمل (قوله ولحقوه) أي في قيام الركعة الثانية (تأنيهم) يندب  
له تطويل هذا القيام بقدر قراءتهم القامحة وهو فيهم كالسجود فاذا صعد من  
حرس وقام فرأى الامام في القيام قراءته ما أمكن أو آه في الركوع وصلى ركعة معه

وسقط عنه الفاتحة في الثانية وبعضها في الاولى وهو ظاهر وهذا في الصلاة الثانية وكذا في  
الثالثة والرابعة ودخل في الثانية الجماعة فان صليت كعبه فان كفى جماع أربعين الخطبة  
وان صليت كذا في الرقاع اشترط سماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة أربعون ويضرب  
النقص عن الاربعين في الفرقة الاولى في ركعتيه او لا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتيه  
بعد انصرم كما قاله شيخنا المكون لسماع الاربعين فائدة وقال العلامة الرملي لا يضرب  
النقص حال انصرم أيضاً (قوله لعنه الف السبيل فيها) اي حتى غربت وصحى انزها (قوله في  
شدة الخوف) اي أن يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف وان لم ينصم القتال بحيث لا يمانون  
هجوم العدو ولو اعنوا انفسهم ولو صلوا كذلك لا يظنوه عدوا فبان خلافه أو بان انه  
عدو ولكن يتم - م حائل فضا ولا تنهم فان بان أنه عدو ولكن يتم الصلح لم يعضوا (قوله بحيث  
يلتصق الخ) ليس في دابل أو يقارب الاتصاف أو هو كتابة عن الاختلاط بعضهم ببعض  
كاختلاط لحم الثوب السدي قال في المصباح والعمدة بفتح اللام وضعها الغة وهذا عكس  
العمدة يعني القرابة والسدي بالفتح والقصر كاف في المصباح أيضاً (قوله فيصلي كل من القوم  
الخ) والجماعة أفضل من الانفراد ما لم يكن الحزم في الانفراد والافضل (قوله كيف  
أمكنه الخ) هو في محل نصب على الحال اي على حال أمكن المقاتل الصلاة عليه (قوله راجلا  
الخ) هو بدل من كيف فتأمل (قوله وغيره - مستقبلها) فلهذا كل منهم في ترك توجه القبلة  
فلما انصرف عنهم الجراح الدابة مثلاً وطال الزمان بطالت - ملام ويحجزوا فقتل بعضهم بعضهم  
وان اختلفت الجهة وتقدموا على الامام (قوله ويحذرون في الاعمال الكثيرة) اي المحتاج  
اليهم للقتال اما الكلام فلا يذرون فيه لعدم الحاجة اليه ولان السالكين أهيب حتى  
لو احتاج الى الكلام لانه ارمس - لم ارد قتله كافر مثلاً ولا يذرون فيه فيجب انذاره وتبطل صلواته  
(حاشية) يجب انذاره بخوضه بالايدي في هذه الاذا حافس القائه فيجب حمله مع القضاء  
على المعتمد خلافاً لما في المنهاج لندرة عذره فان عجز عن الركوع أو السجود أو ما به الضرورة  
وجعل السجود أخفض من الركوع ايجب - ل التمييز بينهم ويجوز هذا النوع في كل قتال  
وهزيمة صاحبين كقتال عادل باغ وذو مال اصابه أخذ ظمناً أو هرب من حريق أو سيل أو  
سبع لا معدل عنه أو فاراً وهروب دابة أو خروج من أرض مغصوبة أو غريم عند اعساره  
ومثل ذلك ما لو خطف نفسه فله أن يسيخ خلافه فاذا فرأى خوفه أتم صلاته في محله كما في الامن  
ولا قضاء عليه وليس له ذلك في خوف فوت عرفة بل ينترك الصلاة ولو أيا ماله - ذلك عرفة لان  
قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة وخروج بالحج العمرة لانها لا فوت قال العلامة الرملي ما لم  
يذره حال وقت معين فانه يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما أفق به الولد رحمه الله تعالى  
وخالفه العلامة ابن حجر فيسبغ وظاهر كلامهم أنه لا فرق في جواز الاضرب بالثلاثة بين ضيق  
الوقت وسعته لكن شرط ابن الرفعة وغيره في الثالث ضيق الوقت وهو متجه مادام يرجو  
الامن والا فالتجسس - جوازها لها أول الوقت والراجح أنه مادام يرجو الامن لا يصلي الا اذا ضاق  
الوقت واذا لم يرج فيه صلي من أول الوقت وهذا جار في الاضرب بالثلاثة التي ذكرها العلامة  
بل وفي صلاة بطن نخل أيضاً

(فصل في بيان أحكام ما يحل لبسه من الحرير وما لا يحل) وذكرنا المصنف عقب صلاة الخوف

المصنف السبيل فيها  
(والقالت أن يكون في شدة  
الخوف والقتال الحرب)  
هو كتابة عن شدة الاختلاط  
بين القوم بحيث يلتصق  
لحم بعضهم ببعض فلا  
يتم كتمون من ترك القتال  
ولا يذرون على النزول  
ان كانوا ركباناً ولا على  
الاختراقات كانوا مشاة  
(فبصلي) كل من القوم  
(كيف أمكنه راجلاً)  
اي ماشياً (أو راكباً مستقبل  
القبلة وغير مستقبلها)  
ويحذرون في الاعمال  
الكثيرة في الصلاة  
كضرب نوات  
(فصل في اللباس)

لانه قد يباح منه لانه قاتل ما لا يباح لغيره (قوله على لرجال) أي الذهب كور العلامات منهم  
 الخفاف (قوله ليس الحرير) أي استعماله كلبس الثياب بعد على وجهه بعد استعماله  
 عرفا كالجلوس عليه والاستناد اليه بالاسانل أما بجائل فيجوز ويجوز للجلوس داخل بشفاة  
 أو تحت ناموسية وهي التي وجهها حرير أو غير ذلك كاتدثر به وكأية عليه ولو اصبداق امرأة  
 ورسم عليه كذلك وكيس دراهم وغطاء عمامة به للرجل وسر جدران به ولو تابوت ولي الاستر  
 الكعبة وقبور الانبياء ان خلا عن نقد ويجوز لبس ما ظهر اذنه وطاقته غير حرير وفي وسطه  
 فوب حرير وقد خيطا عليه لانه كالجند وحشو الحرير جائز وقد على الامام والغزالي الحرمة  
 على الرجل بان في الحرير خنثوية لا تليق بشهامة الرجال قال العلامة ابن قاسم ويصعب تحريم  
 الباس الحرير للذواب لانه يفض الزينة ويجعل جمل غطاء كوز وكيس مصنف وعلاقته وورق  
 كتابة وتكئة لباس وخيط خياطة وأزوار ولبقة دراة وخيط ميزان أو مفتاح أو سبحة وفي  
 شرار يهتردد ويجعل مندبل فراس حيث استعماله المرأة وانما الحرير كاستعماله بالباس  
 كما أفق به ابن عبد السلام قال وانه دون اثم اللبس انتهى قال العلامة الرمي وما ذكره هو  
 قياس انما انقلد لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الارجح فلوجل  
 هذا على ما اذا اتخذ لباسه بخلاف ما اذا اتخذ لغيره القسبة لم يبعد (قوله والتضم الذهب  
 الخ) هو عطف على ليس وهو ساقط من بعض نسخ المتن واحقر المصنف بالتضم عن اتخاذ نحو  
 أنف أو أذن أو سن فانه لا يحرم اتخاذها من الذهب على مقتطوعها وان أمكن اتخاذها من  
 الفضة وبالذهب عن التضم بالفضة فانه جائز للرجال ما ليس فيه عرقا بل هو سنة قال  
 العلامة المناوي في باغ الخاتم مثقالا كره فان زاد عليه قيل يحرم وقيل لا والراجح اعتبار عادة  
 أمثاله وزنا وعددا والافضل له جعله في اليد اليمنى والسنة للرجل أن يكون خاتمة في الخنصر  
 وأن يكون فمه داخل كفه ويكره جعله في الوسطى واليسرى ولا يكره لبس خاتم الرصاص  
 والخناس والحديد على الاصح ونخرج بالخاتم الختم فانه يحرم من الفضة ويجوز تحلية المصنف  
 بالفضة للرجل وبالذهب والفضة للمرأة (قوله والقز الخ) هو عطف خاص على الحرير لانه  
 أحد أنواعه والآخر الابريسم الا في الاول ما قطعه الدودة ونجرت منه حية وانما في  
 ما ماتت فيه وهو حر ام أيضا والمزعة كالحرير كالأربعة او يكره المصنف قال شيخنا وفي كلامه  
 العطف على معمولي عامين مختلفين فتأمل (قوله في حال الاختيار الخ) هو قيد لا بد منه ولو  
 أخره عن الاستعمال اكان أولى وأحسن ان لا يختص الضرورة بالباس فتأمل (قوله للضرورة)  
 أي الحاجة كقبأعوب تمنع البحث أي التفتيش عن غيره ومنها الحكمة ودفع القتل فالمراد  
 باليهلث في كلامه ما لا يحتمل تعابها ومنها الاحتياج مقاتله مما يدفع السلاح (قوله ليس الحرير  
 واقتراشه) ليس قيد ابل المراد استعماله ولو تدرأ وجلوسا فته ونحو ذلك ويجعل لهن أيضا  
 التضم بالذهب وكذا غيره من أنواع اللبس ما لم تسرف فيه كتنطال وزنه ما تدرعهم ولا يحرم  
 على الرجل فومعه مع المرأة وهي لابس له الا اذا دخل معها في فومع امثلا ويجعل حل استعمالها  
 له فاما ما لم يكن من ركة اذهب أو فضة فتأمل (قوله الباس الصبي) ومثله المجنون والنعل  
 من الملبوس فتأمل (قوله وبعدها) أي الى البلوغ (قوله في التحريم سواء) أي على الرجال  
 (قوله واذا كان بعض النوب الخ) والكلام في المنسوح منها ما هو المطرز بالابرة والمرفق

(ويجوز على الرجال لبس  
 الحرير والتضم بالذهب)  
 والقز في حال الاختيار  
 وكذلك يجوز استعمال  
 ما ذكر على جهة الاقتراض  
 وغير ذلك من وجوه  
 الاستعمالات ويجعل للرجال  
 لبسه للضرورة كزور  
 مهلكين (ويجعل للنساء لبس  
 الحرير) واقتراشه ويجعل  
 لاولى الباس الصبي الحرير  
 قبل سبع سنين وبعدها  
 (وقبل الذهب وكثيره) أي  
 استعمالها (في التحريم  
 سواء) واذا كان بعض  
 النوب

كأنه وجب إلا أنه يتقيد بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد ما ولا قال شيخنا ثم لا يحرم ان في  
سأله الشك في كثرتهم ما وما التطريف وهو اتخاذ الصحف ولو بالبرقة قلناه بغيره عاده أمثاله  
وان زاد وزنه فان خالف عاده أمثاله وجب قطع الزائد وان باعه من هو عاده بخلاف ما لو  
اشترى من عاده ذلك لانه دوام فتأمل (قوله ابراهيم) هو فارسي معرب وهو يفتح الهـ مزنة  
وكسرها او يفتح الـ ففتح ما و قال ابن السكيت والموهري هو بكسر الهـ مزنة والراء (قوله أو  
كأننا) يفتح الكاف وكسرها او يقال فيه كفن بجذف الالف (قوله ما لم يكن الا برسيم غالبا)  
اي أكثر في الوزن ولا عـ برة بالظهور والرؤية فتأمل (قوله وكذا ان استوى يافى الاصح) اي  
فصل وفارق النفس بغير محرم على المحدث من تعظيما للقرآن ولو شك في كثرة المحرم يحرم على  
الاصح عند العلامة الرمي خلافا للعلامة ابن حجر كابكرى وصرح بالحرمة في الانوار وخرج  
بالحرير وغيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم لبسه وان غلغله (خاتمة) يحرم لبس نجس  
ولو من جلد غيره غلط أو متنجس في عبادة تبطل به أو لم عليه نضح نجاسة والافلا يحرم ولو  
لغير آدمي والافتراش والندثر كاللبس ثم يحرم عليه لبس جلد مغلظ بالضرورة ولا يحرم  
تجسس بدنه لغرض كحجب فهو سر جين واصلح نحو قتيبة بآبـ بدهن متنجس أو نجس ولا  
تجسس ما لم يكن كتوبه وجداره ولو اغترض ما لم يكن فيه تضييع مال ولا تجسس ملك غيره  
أو موقوف بما جرت به العادة كترية الدجاج والاوز ونحوهما فان لم تغير العادة به حرم ان لوث  
كالاتصاح بالدهن النجس ويحرم في المسجد طائفا وما حصل به تلويث أولا

(فصل) في بيان أحكام تجهيز الميت وما يتعلق به المبر عنه بالجنازة بفتح الجيم لا غير جمع  
جنازة بكسر هـ وفتحها افتنان قال ابن قتيبة والكسر اقصم وقيل بالفتح اسم للميت وبالكسر  
اسم للعش وقيل عكـ ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه وعلى ما تقر ولو قال أصلى على  
هذه الجنازة بكسر الجيم صحت ان لم يرد النعش فان أراد لم تصح قال شيخنا الشبراملسي ويذهب  
ولومع الميت اهـ فليتأمل (قوله من غـ له الخ) اقتصر الشارح على هذه الاربعة التي اقتصر  
عليها المتقدمون بنى خامس وهو الجـ لانه تابع لها فتأمل (قوله على طريق فرض الكفاية) اي  
ان علم جماعة بموته وثبت التجهيز فخرج من أصل التمر كقبول وفاء الديون والوصايا لكن بهـ  
الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والركن ولو لم تمتع الوارث من تجهيز الميت فينبغي للمالك ان  
ياخذ المأون فمراعيه فان فند الحماكم أو خيف انفجار الميت لورفع الأمر اليه فينبغي جواز  
أخذها من التركة لا سداد وان كان في الورثة قاصر لان ذلك حق متعلق بالتركة ثم ان لم يكن  
له تركة فاماؤنة على من عليه نفقته ثم من موقوف على تجهيز الموقف ثم من ميت المال ثم على أغنياء  
المسلمين (قوله في الميت) من مات وأمه لم يموت قلبت الواو يا ثم أدخمت في المياء ويستوى فيه  
المذكور والمأزوت (قوله غير المحرم) اي يجمع أو عورة قال شيخنا وتقييده بهذه الثلاثة وهي كونه  
غير شهيد وغير محرم وغير كافر الذي هو مفهوم مسلم غير مستقيم لانه ان أراد اجتماع الاربعة  
في كل واحد منهم فهو معلوم الانتفاء قطعا وان أراد كلاً أو بعضها فلا يجوز واحد منهم عنها  
وان اتفقت كلها في بعض أفرادهم فتأمل (قوله اما الميت الكافر) اي ولو صغيرا غير مميز (قوله  
فاصلاته عليه حرام) اي وباطله ولو لمع الاشتباه كتاباً (قوله ودفعه) اي وقاه بدنه (قوله

ابراهيم) اي حبرا  
(وبهضة) الاخر (قطنا  
أو كأننا) مثلا (جاف) الرجل  
(ابسه) ما لم يكن الا برسيم  
غالبا) على غيره فان كان غير  
البرسيم غالبا حل وكذا  
ان استوى يافى الاصح  
(صل) فيما يتعلق بالميت  
من غسله ونكفنه والصلاة  
عليه ودفعه

(ويلازم) على طريق فرض  
الكفاية (في الميت) المسلم  
غير المحرم والشهيد (اربعة  
أشياء) غـ له ونكفنه  
والصلاة عليه ودفعه) وان لم  
يعلم بحال الميت الا واحد  
تعين عليه ما ذكر اما الميت  
الكافر فالصلاة عليه حرام  
حرياً كان أو نصياً ويجوز  
غسله في الحالين ويجب  
نكفنه الذي ودفعه

دون الحرب والمرتب) أي فلا يجب تكفينه ما ولد فتم ما بل يجوز اغرا الكلاب على جيفة ثم ما  
ويجوز فتح ما ذلك كذا هو ما تم ان حصل ضرر برأيتهم او يجب دفنهم (قوله) وأما المحرم اذا  
كفن الخ) فيجب فيه الامور الاربعة الاسيرة رأسه وليس الخيط فيه واستروجه المحرمة فهو  
كغيره قال شيخنا وعدم تربيته المذكور لا يجزئ له قسما مائة لا فتأمل (قوله) واثنان  
لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم غسل الشهد بهما لبقاء اثر الشهادتين في الدنيا ثم ان  
كان قتاله لاعلاء كلمة الله تعالى فهو وثم يدي الاخرة ايضا والافلا وجههما مراعاة للاختصار  
والاخذ بكمهما مختلف لان السقط يخالف الشهد يدي الفعل في بعض احواله كما سيأتي (قوله)  
ولا يصلي عليه ما) أي تحرم الصلاة عليه ما ولا تنصع (قوله) الشهد يدي) أي ولو حاضرا ونفسا وجنبا  
وان لم يكن عليه اثر الدم لكن لو اصابه نجس آخر وجب ازالته وان أدى الى ازالة دم الشهادتين  
والاولى تكفينه في ثيابه الملوثة بالدم ويجوز نزعه عنه وتكفينه في غيرها وانما يسمى شهيدا  
لان الله ورسوله شهدا له بالجنة وقيل لانه يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه وقيل لان روحه تنهد  
الجنة قبل غيره وقيل غير ذلك (قوله) بيبه) أي ولو استعلا (قوله) مطلقا) أي عدا أو خطا  
(قوله) أو سلم (طالح) لكن لو استعان الكفار عليه لم يقتل المستعان به شهيدا لان هذا  
قتال كفار ولا نظر الى خصوص القاتل (قوله) فغير شهيد) أي ان لم يكن بعد اتمام الحرب  
فيه سر كذب وروح والافشيم يدو دخل في التعريف ما لو انكشف الحرب عنه ولم يعلم بسبب موته  
وسكت المصنف عن تكفينه ودفنه لبقائه ما على الوجوب وخروج به شهيدا الاخرة وهو كغير  
فهو كغيره يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن وهو كل من قتل ظمأ ولو هبشة أو مات بالبطن أو في  
زمن الطاعون صابرا محترقا أو بعدد وكان في زمنه كذلك أو غريقا أو غريبا في طلب العلم  
وان عصى بركوب الجور والفرية أو رديا أو بالطلق وان كانت سالما من زنا أو عسقا ولو  
لا امر بشرط العفة والكتمان (قوله) وكذا لو مات في قتال البغاة الخ) لكن لو استعان البغاة  
علمنا بكفار فقتل المستعان بهم شهيدا دون مقتول البغاة (قوله) لا بسبب القتال) أي كان  
مات بمرض أو بجلاء (قوله) لم يغسل) أي لم تعلم حياته كما أشار اليه الشارح فيحرم غسله والصلاة  
عليه كما هو صريح كلامه وهو في الصلاة ظاهر وأما في الغسل فان ظهر خافه وجب غسله  
وتكفينه ودفنه والافس انفه بخرقه ودفنه بل قال العلامة الرمي انه متى بلغ سنة أشهر  
وجب فيه ما في الكبير مطاوعا ان نوزع فيه وكلام الشارح محتمل (قوله) صار خالجا) هو حال  
مؤكدة لان الاستمالة هو رفع الصوت (قوله) قبل قسامة) يعمل قبل قسام أشهر وهي ستة  
أشهر ولخضنان ويحتمل قبل قسام حياته ويحتمل قبل قسام خافه وقد عات مافيه (قوله) ثلاثا  
أي يسن التثليث اما بقراخ أو الاولى بسدر أو خطمي والثانية من يله والثالثة بعامق قراح  
لانما التي يمسقط بها الواجب فان لم يثق وجب الانقاص ويسن الايتار والاصح انه لا يمسقط  
الفرض بالغسل المتغيرة بالسدر ونحوه في غسل بعد زوال السدر ثلاثا بالماء القراح والاقتصار  
على الثلاثة هو أدنى السكال وأوسطه خمسة وأكثرها سبعة وما زاد اعراف (قوله) أو خسا) أي  
أو لا هاب سدو والثانية من يله والثالثة بعامق قراح أو الثالثة بسدر أيضا والرابعة من يله والاخرة  
بعامق قراح (قوله) أو أكثر من ذلك) أي اما سبع فبسدو ثم من يله ثم بسدر ثم من يله ثم ثلاث  
بعامق قراح أو اثنا عشر والسابعة بعامق قراح بان يأتي بعامو سدو ثم من يله ثم عامق قراح ثم ما وسدو

دون الحرب والمرتب) وأما  
المحرم اذا كفن فلا يغسل  
رأسه ولا وجهه المحرمة وأما  
الشهد فلا يصلي عليه كما  
ذكره المصنف بقوله (واثنان  
لا يغسلان ولا يصلي عليه ما)  
أحدهما (الشهد يدي  
معسر كذا المشر كين) وهو  
من مات في قتال الكفار  
بسببه سواء قتله كافر  
مطلقا أو لم يخطأ أو عاد  
بالإسلام إليه أو سقط عن  
دابته أو نحو ذلك فان مات  
بعد اتمام القتال بجراحة  
فيه يقطع بموته من ان فيه  
شهيد في الاظهر وكذا لو  
مات في قتال البغاة أو مات  
في القتال لا بسبب القتال  
(و) الثاني (السقط الذي  
لم يستل) أي لم يرفع صوته  
(صار خا) فان استل صار خا  
أو بكي بكمه كالصغير  
والسقط بتثليث السنين  
الولد النازل قبل قسامه  
بما نود من السقوط (ويغسل  
الميت وترا) ثلاثا أو خسا  
أو أكثر من ذلك



ثم ما سدر أيضا ثم من به ثم ما قراح أو السابعة وحدها بما قراح وأما مع فالما القراح  
بعد كل من به أو من غير من الجسج (قوله ويكون في أول غسله سدر) وكذا غير الأول بحسب  
الحاجة قال في الصحيح والسدر ينصب بكسر الباء الواحدة الواحدة سدر في الجمع سدرات  
أي بكسر فتكون وسدرات بكسر تين وسدرات بكسر فتفتح وسدر بكسر فتفتح (قوله في  
الغسل الأول) أي قبل الواقتصر على ثلاث مرات كما مر (قوله أو خطمي) أي أو صابون أو نحو  
ذلك (قوله ويكون في آخره) أي مع الماء القراح كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث لا يغير  
الماء الخ لأنه يخرج من الطهورية ولا بد من كون الغسل به ملنا فلا يكتفى بالفرق ولا غسل  
نحو الملائكة ويكتفى لغسل نفسه كرامة فإن قلت المخاطب بالفرض غيره قلت أنه ما خطوب  
به لغيره فإذا أتى به كرامة كفى قال شيخنا الشوري والظاهر أن من له ما لو غسله ميت آخر  
كرامة فإنه يكتفى انتهى ثم رأيت العلامة ابن قاسم صرح بذلك والتميم كالغسل ويسق وضوءه  
قبله كالحي (قوله غير المحرم الخ) أما هو فيطلب في غسله ترك الطيب إذا مات قبل الغسل  
الأول (قوله واعلم الخ) لم يدخل الشارح هـ ذلك كلام المصنف مع قوله إمامنا لقوله  
ويكون في أول غسله الخ وعلم منه أيضا أنه لا يجب نية الغسل لأن المقصد بغسل الميت النظافة  
وهي لا تتوقف على نية وأنه يجزئ غسل الكافر كذلك ومن تعذر غسله لفقده ماء أو غيره  
كأنراف ولو غسله لغيره لا يكره له ولا يكره له ولا يكره له ولا يكره له ولا يكره له ولا يكره له  
بالمراة غسله حليلته من زوجة غير رجعية ولو نكح غيرها وأمة ولو كآية إلا إذا كانت  
من رجعية أو معتدة أو متبرأة وزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بان تضع حائها  
عقب موته ثم تزوج فلها أن تغسله بقا حق الزوجية بلا من من الوالد من الزوج أو السيد  
لها كأن كان الغسل من كل وعلى يده خرقه ثلاثا ينتقض وضوءه وإيسر لامة أن تغسل سبدها  
لأنه لا ينعى لها عن ملكه بالموت للوارث أو بصيرورته حرة فيها إذا كانت مديرة أو أم ولد فإن لم  
يحضر الأجنبي أو أجنبي يسمه فإن كان على قبل الميت أو دبره شجاسة فقال في شرح الروض  
الأوجه أنه يزىلها وبقرق بين إزالتها وغسلها إزالتها لا بد لها من اختلاف غسلها بجان التيمم إنما  
يصح بعد إزالتها ولو مات مسلم وهذا كافر وامرأة مسلمة أجنبية غسلها الكافر وصلت عليه  
المرأة (قوله وأما كمله) وهو أن يغسل في خلوة وقصص على مرتفع عما يارد الحاجة ويجلسه  
الغسل ما إلى ورائه ويضع عينه على كتفه واجامه بقرة فقام ويستدظره لركبته اليمنى  
وغير يساره على بطنه بمخالفة ثم يضعه اقفاه ويغسل بخرقه مائة مرة على يساره وسأته ثم  
بعد القاء الخرقه وغسل يده بما مواش سنان ياف خرقه أخرى وينظف بها أسنانه ومخريه ثم  
يوضئه ثم يغسل رأسه فليته فهو سدر أو خطمي ثم يسر سبدها بمشط واسع الأسنان برفق ويرد  
اليمين إلى يده ثم يغسل شقه اليمين ثم اليسر كذلك ثم يحرفه إلى شقه اليسر فيغسل شقه  
اليمين مما إلى يده ثم يحرفه إلى شقه اليمين فيغسل شقه اليسر كذلك ثم يحرفه مما قراح نية  
قليل كافور هذه غسله ويسن ثانية وثالثة كذلك ويندب أن يكون الغسل أمينا فإن رأى  
ما ينجبه من نحو استنارة وجهه وطيب ريح سن له أن يحدث به وإن رأى ما يكرهه كسواد  
وجهه وفتن وتغير عضو حرم عليه أن يحدث به لغير ذكر وإحسان موتا كم وكفوا عن  
مساهمهم ويقدم الغسل بالدرجة ثم بالمسفة ويقرعه عند الاستواء والترتيب عند يده ويغسل

(ويكون في أول غسله  
سدر) أي يسن أن يستعمل  
الغسل في الغسل الأول  
من غسلات الميت بسدر  
أو خطمي (و) يكون في  
آخره أي آخر غسل الميت  
غير المحرم (شيء) قليل (من  
كافور) بحيث لا يغير الماء  
واعلم أن أقل غسل الميت  
تعميم يده بالماء مرة واحدة  
وأما كمله فذكر كورني  
المبطلات

الخنثى والصغير اثنان وعكسه (قوله وتكون كلها الفائف) وهي واجبة ان اقتصر عليها  
وكانت من ماله كما هو وليس محجور عليه بفلس ولا في ورثته محجور عليه ولا بان كفن من حال  
من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتى أو من أغنياء المسلمين  
فالواجب ثوب واحد فقط يسترجع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة على ما يأتي ووضعتها  
بالبياض مندوب لانه يجوز أن يكفن الميت بحاله بلبسه كما يأتي فيجوز تسكين الرجل بالحرير  
وعما أكثره سريراً أو زعفران ويكره أن يكون في الكفن شيء من غير البياض يجعل نحو عصفر  
فوق رأسه أو أسنن قد صبه (قوله ليس فيها قميص ولا عمامة) قال في شرح المهذب والافضل أن  
لا يكفن في الكفن قميص ولا عمامة فإن كان لم يكره لكنه خلاف الاولى (قوله فهي الثلاثة  
المذكورة) أي أو اثنتان منها أو ازار مع القميص والعمامة قال شيخنا وهو افضل (قوله والمرأة  
في خمسة) ومثله الخنثى فتكفنه في خمسة افضل (قوله ازار) وهو ما يشهد على الوسط  
(قوله وخمار) وهو ما يغطي به الرأس والجمع نحو مثل كتاب وكتب واختمرت المرأة وتختمرت  
أبست الخمار (قوله ولثافتان) يفتح اللام أقصع من كسرهما (قوله على الأصح الخ) تبع في  
هذا شيخنا الجلال المحلى وهو مرجوح والراجح أن أقل ثوب يسترجع أبعد الرأس المحرم  
ووجه المحرمة كما هو ولا تصح وصيته بأقراطه وتصح بأقراط ما زاد عليه فقوله ويختلف قدره  
الخ متبع على المرجوح فتأمل (تأنيده) ينبغي أن يجعل على أبواب كفن الميت شيء قابل من  
كافور وعلى بدنه أيضاً وأن يجعل على منافذ ومحال مجوده فطن أو نحوه (قوله ويكفن  
المكفن الخ) يمكن لا يجوز التكفين بالمتنجس مع القدرة على الطاهر وإن جاز له الشخص  
حياتي غير الصلاة فإن لم يوجد طاهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن بالمتنجس ويكره المفصلة في  
التكفين والمفصول والقطن أولى من غيره هما (قوله ويكفن) بكسر الباء الموحدة مبنى للفاعل  
ليناسب ما بعده ونهيه عائداً إلى المصلى المعلوم من المقام واقتضاه أربع من على المفعولية  
وظاهر كلام شارح أنه يفتح الموحدة متبع للمجهول بدليل عدم ذكر فاعله عقبه وتقدير  
الشرط بعده واقتضاه أربع مرفوع نائب الفاعل وهو لا يناسب تصريحه بالفاعل في الأفعال  
بعده فتأمل (قوله إذا صلى عليه الخ) فيه إشارة إلى أنه قد لا يصلى عليه وهو كذلك فيما إذا  
تمرى بدنه أو تنجس بجماعة يتعدى ذررها أو لولم تخرج القافة ولا يجوز قطعها أو لا التيمم بها  
تحت إخلالنا للعلامة ابن حجر فيدفن بالصلاة ونصح الصلاة عليه قبل تسكينه مع الكراهة  
(قوله بتكبيره الاحرام) أي فهي إحدى التكبيرات الأربع ويلزمها قرن النسبة بما فاستغنى  
عن ذكرها بذلك فهم أركان والتكبيرات الثلاثة الباقية ركن واحد كذا قال شيخنا والذي  
عليه الجمهور أن التكبيرات الأربع ركن واحد وكذا قرأته القاطعة والصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم والقيام والدعاء للميت والسلام فاد كما سببه وقد نظمها صاحبنا الشيخ  
عبد الله الانصاري فقال

أذمرت أركان الصلاة لميت • فسبعة تأتي في النظام بلا امقرا  
فميتة ثم القيام لقيامه • وأربع تكبيرات فاسمع وقرأ  
وقاطعة ثم الصلاة على النبي • كذا في دعاء الميت - هنا كما ترى  
وسابغها التسمية بأخبر سامع • وذاتظم عبد الله يا عالم الوردى

(ويكفن من الميت ذكرًا  
كان أو لا بالغاً أو لا) في ثلاثة  
أقواب بيض) وتكون  
كلها الفائف متساوية طولاً  
وعرضاً تأخذ كل واحدة  
منها جميع البدن (ليس  
فيها قميص ولا عمامة) وإن  
كفن الذكر في خمسة فهي  
الثلاثة المذكورة  
وقميص وعمامة أو المرأة  
في خمسة فهي ازار وخمار  
وقميص وثافتان وأفضل  
الكفن ثوب واحد يستمر  
عورة الميت على الأصح في  
الروضة وشرح المهذب  
ويختلف قدره بذكر كورة الميت  
وأثوثه ويكون الكفن  
من جنس ما يلبسه الشخص  
ميتاً (ويكفر عليه) أي  
الميت إذا صلى عليه (أربع  
تكبيرات) بتكبيره الاحرام

هو ابن المنادي وهو نجل لاجد فيرجو الدعاء عن ذلك قد فرأ

قال القائل من المالكية وهي من خصائص هذه الامة وعرض بصلاته الملائكة على آدم عليه الصلاة والسلام وقواهم هذه سنة بن آدم من بعده ويمكن حمل القول بالخصوصية على هذه الكيفية لان من جازم اقراة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضاً أو فرض كفاية فإن عينه كزيد أو رجل ولم يتر المص ويخطأ في تعيينه فيان عمراً أو امرأة لم يصح صلته فإن أشار إليه صحت صلته فغلبها الإشارة (قوله ولو كبر ختم لم تبطل) أي ولو عمداً لأنه انما زاد كراً ومحملاً اذ لم يكن معتقداً للبطلان فإن كان معتقداً لم تبطل صلته كما ذكره الأذرع في القوت قال شيخنا ولو قال فلوزاد على الأربع ليشمل أكثر من الخمس لكان أول وأظهر إلا أن يقال فيه بان الخاصية لانها أقل الزيادة أو مرادهم مطلق الزيادة فتأمل (قوله لم يتابعه) أي لا يسن له متابعتها على الأصح عندنا (قوله بل صلى) أي بقارعه ويصل (قوله أو ينتظره) أي لم يصح (قوله) أي وهو أفضل (قوله) ويقرأ المصلي الفاتحة (الخ) ويستحب له التمسك بذكر الفاتحة والسورة بعد هذا الفاتحة لانها مبنية على التخصيف وظاهر كلامهم ان الحكم كذلك وان صلى على قبر أو غائب وهو كذلك ويستحب اقراة وان صلى لئلا (قوله بعد التكبيرة الأولى) أي على الأفضل (قوله ويجوز قراعتها) أي الفاتحة (قوله بعد غير الأولى) أي من الثانية والثالثة والرابعة بان يأتي بها مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو مع الدعاء للميت بعد الثالثة فله منه أنه يجوز اخلاء التكبيرة الأولى عن القراة وأن يجمع الفاتحة مع غيرها بعد غير الأولى (قوله بعد التكبيرة الثانية) أي يجب أن تكون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية فلا تجزئ بعدها إلا اتباع (قوله وأقل الصلاة عليه (الخ) وأكملها ما في التشهد وهو اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين نكحنيك محمد ويحسن الحمد لله قبلها (قوله ويدعو للميت) أي بخصوصه أو في عموم غيره بقصد دعائه في الظن اللهم اجعله فرطاً لا يؤبه الخ ولا ينافي هذا قواهم لا بد في الدعاء للميت من ان يخص به كما مر اثبت وهذا بانخص بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بأه افية والرجة الحن لودعي له بخصوصه كني وذلك لخبر أبي داود وابن حبان رضى الله عنهما اذا صليتم على الميت فأنصروا له الدعاء (قوله بعد الثالثة) أي فلا يجوز قراها ولا يجب بعد الرابعة ذكر كوني (قوله اللهم اغفر له) أي متلافياً في اللهم ارحمه ونحوه (قوله اللهم ان هذا عبدك) أي ان كان ذكراً ويقول في الاثنى هذه أمتك وفي الاثنى هذا عملك وان كان كبر مقتاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسبة ويجزئ ذلك فيما بعده (قوله وابن عبدك) فان لم يكن له أب فاقباس أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا) يقع الزام على الأقصاح أي نسيم ريحها وهو المراد هنا وبضعها الارواح التي لا تقي وهي جسم لطيف له بيان بالبدن كبريان الما باعوا ولا خضر (قوله وسعها) يقع السين أي انساها وهي العلامة له فونرى كبرها عن الصاعاني (قوله ومحبوبها وأحبها) هو بضعها الموات كما في الروضة وأصلها ويجوز

ولو كبر ختم لم تبطل لكن لو ختم امامه لم يتابعه بل صلى أو ينتظره ليس معه (ويقرأ المصلي الفاتحة بعد التكبيرة الأولى) ويجوز قراعتها بعد غير الأولى (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) وأقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين نكحنيك محمد ويحسن الحمد لله قبلها (قوله ويدعو للميت) أي بخصوصه أو في عموم غيره بقصد دعائه في الظن اللهم اجعله فرطاً لا يؤبه الخ ولا ينافي هذا قواهم لا بد في الدعاء للميت من ان يخص به كما مر اثبت وهذا بانخص بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بأه افية والرجة الحن لودعي له بخصوصه كني وذلك لخبر أبي داود وابن حبان رضى الله عنهما اذا صليتم على الميت فأنصروا له الدعاء (قوله بعد الثالثة) أي فلا يجوز قراها ولا يجب بعد الرابعة ذكر كوني (قوله اللهم اغفر له) أي متلافياً في اللهم ارحمه ونحوه (قوله اللهم ان هذا عبدك) أي ان كان ذكراً ويقول في الاثنى هذه أمتك وفي الاثنى هذا عملك وان كان كبر مقتاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسبة ويجزئ ذلك فيما بعده (قوله وابن عبدك) فان لم يكن له أب فاقباس أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا) يقع الزام على الأقصاح أي نسيم ريحها وهو المراد هنا وبضعها الارواح التي لا تقي وهي جسم لطيف له بيان بالبدن كبريان الما باعوا ولا خضر (قوله وسعها) يقع السين أي انساها وهي العلامة له فونرى كبرها عن الصاعاني (قوله ومحبوبها وأحبها) هو بضعها الموات كما في الروضة وأصلها ويجوز

فيمسح لرفع وإبطر والظرف بعدهما خبر أوصل والمراد من يحسبه الميت ومن يحب الميت وفي  
بعض النسخ ومحسوبة وأحباته (قوله وما هو لاقية) أي من الأهل كفتنة القبر وسؤال  
الملكين كما قاله في الجمع ونقل عن القاضي الحسين واقعه قال في المهمات لكن اللفظ يتناول  
ما يلقاه في القبر وما بعده (قوله وأنت أعلم به) أي من أحوال شيخنا وهو تقوى يض الأمر إليه  
تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع (قوله اللهم انه نزل بك) أي صار ضيفا عندك وأنت  
أكرم الأكرمين (قوله وأنت خير منزول به) أي خير من يكرم الضيفان وضيف الكرام  
لا يضام ويجب تذكيره هذا الضيف سواء أفرد أو جمعه وإن كان الميت أي لأنه عائد إلى الله  
نعم قال الدميري وكنى ما يضاف في ذلك (قوله وأصبح) أي صار (قوله وقد جئتلك) أي  
قد جئتلك (قوله وإن كان مني الخ) هذا في غير الأنبياء أما الأنبياء فيأتي فيهم بما يليق بهم وقال  
شيخنا يأتي به ولو في الأنبياء لأنه يقرض وجوده كما في حديث الاستخارة اللهم إن كنت تعلم الخ  
وحديثه فيكون من باب حسنات البراري سمات المقربين (قوله واقعه) أي أنه أو أعطاه (قوله  
وقه الخ) هو نزل أمر من الوفاية أي سلمه ويجوز في كل من وقه واقعه كسر الهاء مع الاشباع  
ودونه وتكونها (قوله فتنة القبر) أي سؤال الملكين وهو ما منكر بفتح الكاف وتكرار  
للمؤمن مبشر وبشيرة ومن أن يقدم على هذا الدعاء اللهم اغفر لحية أو ميتة أو شاهدنا وغائبنا  
ومغيبنا وكبيرنا وذكرنا وإنا نأله اللهم من أحببته منا فاحبه على الإسلام ومن توفيته منا  
توفقه على الإيمان ومن في الطفل مع هذا الدعاء الثاني اللهم أجبه له فرط الأيوبيه وذخرا  
وعظمة واعتبارا وسلفا وشفعاء وثقل به موازينه ما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما لا تقنم ما  
بهم ولا تحرمهم أجره ولو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أني بالسفن فاقبض كما قاله الأذري  
الاقتصار على الأركان والوال في قبر عام لكل مكاف ولو شهدوا الشهيد المعركه وتوهم  
القول بعدم سؤال الشهيد أو نحوهم عن ورد الخبر بانهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر  
وتعبره بالتبرجى على الغائب فلا فرق بين المغيب وروغيره فيسهل الطريق والحق وان صدق  
وذرى في الهواء من أكانه السباع كذلك (قوله واقعه) بفتح السين أي وسع (قوله وجاف  
الأرض) أي أرفعه (قوله عن جنيبه) هو بالنسبة وفي بعض النسخ بالفراد وفي بعضها بالجمع  
المفهرمة وإنا الملائكة قال الاستوى وهو حسن لدخول الجنين والظهر والبطن (قوله  
الذين من عندك) أي الشامل لما في القبر ولما في القضاة وأعمد ما يطلقه بعد تفرده بما  
تقدم أهة ما يشانه أذهوا المنة ومن هذه الشفاعة (قوله آمنا) بالمداي من أهوال الموقف  
(قوله ويقول في الرابعة) أي بعد ما ينادي بسن تطويلها قدر الثلاثة قبلها ونقل بعضهم  
كشيخنا أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحبون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم قال شيخنا  
البابلي أم وردت هذه في بعض الأحاديث (قوله ولا تحرمنا) هو بفتح المشاة الفوقية وضهها  
يتأخر حرمه وأحرمه والاولى أقصر ويقال فيه حرمه يحرمه حرمها بكسر الراء كسرقة  
وسرقه سرقا (قوله أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به فإن المسلمين في المصيبة  
كأن في الواحد (قوله ولا تقنمنا) أي بالابتلاء بما عصى (قوله وبركاته الخ) مرجوح  
ولراج اسقاطه لأن وبركاته لأن هنا كما لأن في شيء من الصلوات ورحمة الله تعالى  
منسوبة وهي داخله في الكيفية المذكورة ويسقط الفرض بصلاة الصبي المميز مع

وما هو لاقية كان يشهدان  
لا اله الا انت وحدك لا شريك  
لك وان محمدا عبدا  
ورسلات وانت أعلم به  
منا اللهم انه نزل بك وانت خير  
منزل به وأصبح فتة بعالي  
رحمتك وانت غني عن  
عذابه وقد جئتلك راغب  
إليك فتدعاه اللهم ان كان  
ميتا فزده في أحسنه وان  
كان ميتا فاجزه برحمة  
واقعه برحمة رضاك وقه  
فتنة القبر وعذابه واقص  
له في قبره وجاف الأرض  
عن جنيبه واقعه برحمتك  
الذين من عندك ذاك حتى  
تبعثه آمنا إلى جنتك  
برحمتك يا أرحم الراحمين  
ويقول في الرابعة اللهم  
لا تحرمنا أجره ولا تقنمنا بعده  
واقعه وانما له (ويسلم)  
المصلي (بعد) التكبير  
(الرابعة) والصلوات هنا  
كالصلوات في صلاة غير الخاتمة  
في كيفية وعده لكن  
يستحب هذا زيادة ورحمة  
الله وبركاته

وجود الرجال لأنه من بينهم وفارق سقوط الفرض بالصبي هنا عدم سقوطه به فيرد السلام  
 لأن السلام شرع في الأصل للاعلام بأن كلامهم ما سلم من الاثر وآمن منه وأمان الصبي  
 لا يصح بخلاف صلاته فان المقصود منها الدعاء وهو أقرب الى الاجابة ولا يسقط الفرض بصلاة  
 النساء مع وجود ذكر غيرهن ولو صبياً لأنه أكمل منهن فان امتنع من الصلاة أمرته بها فان  
 امتنع بعد ذلك توجه الفرض اليهن ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ما فاتته فان  
 رفعت قبله لم يضر وإن حوت عن القبلة فلا بأس ثم على جنازة وهي ساخرة صريح بشرط أن تكون  
 لجهة القبلة عند التحريم فقط ويسن أن لا يزيد ما بين يديها على ثمانية ذراع إلى تمام الصلاة ولا  
 يضر الحائل هنا ولا تشترط المداخلة على المعتد ولو تخلف المأموم عن امامه بتكبيره بلا عذر  
 حتى يشرع في أخرى بطلت صلاته إذا لاقت هذا المأتماً يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش  
 يشبه التخلف بركعة فان كان ثم ذكر كتمان فلا يطل إلا بقتل التكبيرتين على ما اقتضاه  
 كلامهم ولا شك ان التقدم كالتخلف بل أولى ويكبر المسبوق بقراءة الفاتحة وإن كان الامام في  
 غيرها كالدهاء لان ما ذكره هو اول صلاته ولو كبر الامام أسرى قبل قراءته كبر معه وسقطت  
 عنه القراءة كما في غيرها من الصلوات وإذا سلم الامام تدارك المسبوق حتى ياتي التكبيرات  
 بأذكارها وجوباً في الواجب وينبغي في المندوب ويسن أن تكون الصلاة عليه بمسجد وبشلات  
 صفوف فأكثر غير ما من عبداً مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف لا غفرله ولا يسن له  
 اعادتها ومع ذلك إذا أعيدت وقعت نفلاً ولو أكثر من مرة يشترط لصحة الصلاة عليه تقديم  
 غسله أو تيممه عند الجزع عن الغسل فان وجد الماء بعد التيمم وقبل الدفن كان في محل يغلب  
 فيه فقد الماء أو يستوى لامر أن فلا اعادتها ولا أعيد فان وجد الماء بعد الدفن فلا ينشئ وإن  
 لم يتغير خلافاً لامة ابن حجر وقد اطلنا الكلام على الحاجة اليه (قوله ويدفن الميت) أي  
 وجوباً (قوله في الدفن) أي تدبياً (قوله استقبال القبلة) أي وجوباً (قوله بفتح اللام) يقال طدت  
 وأطدت لغة قليلة وأصل اللد المائل وكل ما نزل عن الاستواء طد ومنه الاستد في الحرم وفي  
 دين الله تعالى (قوله من جهة القبلة) ليس قبلها (قوله والشق الخ) هو بفتح الشين المجهلة  
 وبالذات (قوله في وسط القبر) وهو واحد القبر وفي الأكثر رأيت في القبلة وهو الحفرة  
 المعروفة وقال في القاموس القبر مدفن الانسان والجمع قبور وقد اختلفوا في أول من سن  
 القبر فقبل الغرباء لما قيل فليل أخاه ما قيل بنو امية قبل وليس بشي وفي التبريد ثم أماته  
 فافهم أي جعل له قبر أو أرى فيه إكراماً له ولم يجعله مما يلي وجهه الأرض ناكلاً للطهور  
 والوحوش (قوله ويدفن الخ) الواو بمعنى في أو قائل (قوله بفتح الخ) هو بفتح اللام وكسر الباء  
 الموحدة جمع ابنة وهو الطوب غير المحرق ويندب كونه ناسجاً نباتاً لما نقل في شرح مسلم من  
 أن النباتات التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع لنبات (قوله وضوءه) أي غسله  
 النازك كالخشيش (قوله ويوضع الميت) أي قبل انزاله القبر على حافته من الجهة التي نصبر عنده  
 رجليه بعد انزاله فيه (قوله ويسل الخ) هو بضم حرف المضارعة وفتح السين المهملة أي يخرج  
 من التابوت ليسلم لمن يلحقه في القبر (قوله من قبل رأسه) بكسر القاف وفتح الموحدة أي  
 يدخل من جهة رأسه ويدخله الاحق بالصلاة عليه فلا يدخله ولو انشأ الرجال لكن الاحق  
 في الانثى الزوج وإن لم يكن له حق في الصلاة ثم أحرم ثم عيدها لأنه كالحرم في النظر وضوءه

ويدفن الميت (في الدفن)  
 استقبال القبلة (واليد)  
 بفتح اللام وضوءها وسكون  
 اللام ما يحفر في أسفل جانب  
 القبر من جهة القبلة قدر  
 ما يسع الميت ويسيره  
 والدفن في الدفن أفضل من  
 الدفن في الشق إن صلبت  
 الأرض والشق أن يحفر في  
 وسط القبر كالنمرود يقي  
 جانباً ويوضع الميت بينهما  
 ويسقف عليه بابين ونحوه  
 ويوضع الميت عند مؤخر  
 القبر وفي بعض النسخ بعد  
 استقبال القبلة زيادة وهي  
 (ويصل من قبل رأسه)  
 أي سلا (يرفق) لا يعنف

المسوح ثم المحبوب ثم المخصى اضعف شهوة هؤلاء ثم الاجنبى الصالح وذلك اضعف النفس  
عنه غالباً ثم يسن له ان ياتى رجل المرافى من مقتله الى النعش وتساميها الى من في القبر  
وحمل لبايها فيه ويسن أيضاً ان يستتر القبر عند الدفن بشوب ونحوه رجلاً كان الميت او امرأة  
لكنه في المرأة أكد (قوله) ويقول الذى يلجئه (قوله) أى ندبا (قوله) بسم الله الخ) ظاهره فقط فلا  
يراد عليه الرحمن الرحيم وبمقتل ان المراد به الآية خاصة تعالى الله الامة المتناوى وهو الاقرب  
لكمال مناسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام فتأمل (قوله) وعلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اى اضعه ليكون امير الله تعالى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم زاد الله وهدى ياتى به الثمانيين  
ونقل النورى عن النضر انه يندب بعد ذلك أيضاً ان يقول اللهم سلمه اليك الاثني عشر من أهله  
وولده وقرابته واخوانه وفارق من يحب قربه وتخرج من سعة الدنيا الى ظلمة القبر وضيقه ونزل  
بك وانت خير منزل به (فائدة) قال في المطامع والقراحم على النعش والميت بدعة مكروهة  
وكان الحسن رضى الله عنه اذا رآهم يزجون عليه قال اخوان الشياطين (قوله) ويضع (أى  
يوضع) (قوله في القبر) أى على جنبه وجوبا وكونه الايمن افضل كما في الاضطجاع عند النوم فان  
وضع على يساره كره ولم يثبت ويندب أن يضى بخده الى الارض (قوله) بعد ان يعمق الخ)  
عربا بين المهلة او بالعين لمجزة الزيادة في حقها مله الاسفل (قوله) فامة وبسطة أى قدر  
فامة رجل معتدل الخافقة باسط يديه الى الاعلى وهما نحو أربع أذرع ونصف كما هو به النورى  
والمراد به ذراع الاذى فلا يتناقى قول بعضهم انهم ثلاثة أذرع ونصف لان مرادهم ذراع العمل  
والواجب من القبر ما يمنع الراتحة والسبع أى ما يمنع ظهور راتحته فتؤذى الاحياء وينع  
من نبش الحيوان لا كاه فلا يكتفى بوضع الميت على وجهه الارض والبناء عليه حيث لم يتعذر  
الخطر والموت في سبعة فان كان بقرب الساحل انتظر واصله اليه اية مدقنوه في البر وال  
فانهم وركانه عليه الامم الشافى رضى الله عنه انه يشدين لوحين اثلا ينتفخ ريلقى في البصر  
الى الساحل وان كان اهله كفار فقد يجدونه في القبرة فان ألقى فيه بدون جهل بين  
لوحين وثقل لم ياتوا وراز بلا كراهة دفنه اية لاطاقا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يصر بخلاف  
ما اذا تقرر انه لا يجوز والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة قال شيخنا وذكره  
ليمان فائدة الدفن فتأمل (قوله) ويكون الخ) هو مستدرل فهو نوطنة لما بعده فتأمل (قوله)  
مستقبل القبلة الخ) واما الذمية التى في بطنها اجن من ميت اذا دفنت فيجعل ظهرها للقبلة  
ليتوجه الجنين للقبلة اذ وجهه الجنين انظر اعمه وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار (قوله)  
مستدير القبلة) أى او منصرفا عنها (قوله) نبش) اى وجوبا في الجميع (قوله) ما لم يتغير الخ)  
والمراد بالتغير التثنية كما قاله الماوردى وهو المعتمد بسن أن يندب وجهه ورجلاه الى جدار  
القبر وظهره بنحو اربعة او حجرة حتى لا ينكس ولا يتناقى ويكره ان يجعل له فرش ونحوه ومندوق  
لم يمتح اليه لان ذلك اضاعة مال أما اذا احتج الى مندوق اندارة ونحوها كرخاوة في الارض  
فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا حينئذ (قوله) ويسطح القبر) أى يجعل مستويا فلا يسن جعله  
كالحلزون (قوله) ولا يبنى عليه) أى يكره ذلك في غير المقبرة المسبلة للدفن وهى ما جرت عادة أهل  
البلد بالدفن فيها وهو افضل منه في غيرها لئلا يمتدح الزائرين ويحرم البناء فيها سواء كان

(ويقول الذى يلجئه بسم الله  
وعلى سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ويضع  
في القبر بعد ان يعمق  
فامة وبسطة) ويكون  
الاضجاع مستقبل القبلة  
على جنبه الايمن فالودفن  
مستدير القبلة او مستلقا  
نبش ووجه القبلة ما لم يتغير  
ويسطح القبر ولا يبنى  
ولا يبنى عليه ولا يبنى من)



فوق الارض اوفى باطنهم اوفى بدم وجوب ان وجد ولو وجد بناء في ارض مسيلة لم يعلم اصله ترك  
لاحتمال أنه وضع بحق قياسا على ما قرر في الكنائس ومن البناء الاجار التي حوت عادة الناس  
يتكلم بها نعم استثنى بهضم قبور الانبياء والشهداء والعلماء والصالحين ونحوهم (قوله أي  
يكبره تحميمه) ولا يابس بالطين ولا يوطأ عليه ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ونسكه الكتابة  
عليه سواء كان المكتوب عليه في لوح عند رأسه او هو بمنزلة ما جرت به عادة بعض الناس اوفى  
غيره قال في شرح البهجة وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظرا لما روي في حال الزكوى لا وجه  
لكراهة كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء او نحوهم وبسن تلقينه بعد  
الدفن وتروية القبر فيجلس عند رأسه انسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شيء هالك الا  
وجهه له الحكم واليه ترجعون كل نفس ذائقة الموت الى قوله متاع الغرور ومن اخلفكم وفيها  
نعيذكم ومنهم من خربكم نارة اخرى منها خائفناكم فلا تجروا النواب وفيه انعيذكم لقد ودوا القرب  
ومنهم من خربكم للعرض والحساب بسم الله وبالله ومن الله والى الله وعلى الله رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذا ما وجد الرحمن الى قوله محضرون يا فلان يا ابن فلان او يا عبد الله يا ابن امة الله  
برحمتك الله ذهبت عنك الدنيا وزينتها وصرت الآن في برزخ من برزخ الآخرة فلا تنس الهدى  
الذي فارقتنا عليه في دار الدنيا ووقدت به الى دار الآخرة وهو شهادة أن لا اله الا الله وأن  
محمد رسول الله فاذا اجالت المسكان الموكلان بك وبامة اللثمن امة محمد صلى الله عليه وسلم فلا  
يزعمالك ولا يريعاك واعلم أنهم من خلق الله تعالى كما أنت خالق من خلقه فاذا آتاك  
وأجلالك وسألك وقال لك ما ربك وما دينك وما نبيك وما اعتقادك وما الذي مت عليه فقل  
لهما الله ربى فاذا سألك الثانية فقل لهما الله ربى فاذا سألك الثالثة وهى الخلافة الخلفى فقل  
لهما يا انسان طاق بلا خوف ولا فزع الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي والقرآن امامى والكعبة  
قبلى والصلوات فريضة والمسجون اخوانى وابراهيم الخليل أبى وأنا عشت وعت على قول  
لا اله الا الله محمد رسول الله تمسك يا عبد الله بهذه الحجة واعلم أنك مقيم بهم ذا البرزخ الى يوم  
يبعثون فاذا قيل لك مات فقل فى هذا الرجل الذى بعث فيكم وفى الخلق أجمعين فقل هو محمد  
صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات من ربنا فاتبعناه وآمننا به وصدقنا برسالاته فان تولوا فقل حسبى  
الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم واعلم يا عبد الله ان الموت حق وأن نزول  
القبر حق وأن سؤال منكروته كبريائه حق وأن البعث حق وأن الحساب حق وأن الميزان حق  
وأن الضرر اطلق وأن النار حق وأن الجنة حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث  
من فى القبور ومن تدعى الله الاله يا أنيس كل وحيد يدوي يا خضير اليس يغيب انس وحيدتنا  
ووحدة وارحم غريبتنا وغريبتنا واقنه بهتته ولا تقننا بعده واقفرا لنا وله يا رب العالمين سبحان  
ربك رب العزة الى آخر السورة ويفى عنه الدعاء بالتثبيت كما يأتى ولا يلقن الطفل ونحوه ممن  
لم يتقدم له تكليف لانه لا يقن فى قبره ولا النبي ولا شهيد المعركة واعلم أن ما جرت به العادة من  
وضع الجريد الاضطر والريحان على القبر مندوب ولا يجوز ان يرفعوا عنه اخذة قبل جنازة  
(قوله وترك) أى البكا (قوله ويكون البكا) أى البكاء (قوله أى رفع الصوت الخ) اعلم ان  
البكى بالهضم هو ما كان بالرفع صوت فتقيد به بعدد حيث ذممة كاشفة وهو مباح بخلاف

أى يكبره تحميمه بالبر  
وهو النورة المسماة بالجبر  
(ولا يابس بالبي على ميت)  
أى يجوز البكى على الميت  
قبل الموت ويحده وتركه  
أولى ويكون البكى (من  
غير نوح) أى رفع الصوت  
بالندب

سواء كان معه حزن ودمع عين لا وباللحظة كان يرفع صوت وهو مكرره عند العلامة الرمل  
وحرام عند شيخ شيخنا وقد جمع بعضهم الاثنين فقال

يكت عيني فحق لها بكاءها • وما يغنى البكاء ولا العويل

وفيه كلام طويل يراجع من المطولات ثم يندب لندبة نحو عالم أو صالح ويكره الموت فهو محسن  
اليه لضمته عدم الثقة بالله تعالى ويباح للمصيبة والرقعة كالبكاء على الطفل والصبر أجل  
ويحرم مع عدم الرضا بالقدرة (قوله ولا شق قوب الخ) قال شيخنا وهو المراد بالجيب في النصفه  
الأخرى فشق حرام ومثله نحو وضع الطين والخضاسة على الرأس وتصوير نحو الوجه واللباب  
وترزيقها بالانجيل ونشر الشعر ورطام الخدود وضرب الصدود ووق الطار ونحو ذلك وذلك لعدم  
التضييق لمن من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا به عاه الجاهلية والضابط في ذلك كل  
فعل يتضمن الظهار حزن يتأني الانقياد والاستسلام قضاء الله تعالى وقدره وانتم ذلك على فعله  
ولا يندب الميت بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قوله ويعزى أهله) قال ابن خبير ان وكذا كل  
من حصل له عليه وجد حق الزوجة والصديق • (فرع) • وقع السؤال في الدرر هل يسن  
تعزية أهل الميت بعضهم بمضاو لا فرأيت في فتاوى الشهاب الرمل أنه سئل عن ذلك فاجاب  
بأنه يسن لان كلامهم مصاب انتهى ثم رأيت أيضا يخط بعض الفضلاء ما نصه ويسن للاخ  
أن يعزى أثناء انتهى وتعبيرهم بالأهل جرى على الغالب ويندب البداءة بضاعته من حل  
المصيبة وهي بعد الدفن أولى منها قبله لاشتغالهم قبله بتجهيزه ونحوه والله عز وجل  
بما رفته الا أن يظهر جرحهم فيجاءه (قوله من بعد دفنه الخ) والمعتمد أن ابتداء ما من الموت  
وتكره بعد الثلاثة أيام اذا انقضت منها تكفين قاب المصائب والغالب يكون فيها فلا يجدد  
حزنه وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمس باقه  
واليوم الآخر ان قد عد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ويكره  
تكرار التعزية في الثلاثة أيام لان تجديد الحزن (قوله الى حضوره) أي وبعده الى ثلاثة أيام  
(قوله لغة النسبية) أي والتصبر وعزيتته امرته بالصبر والعز بما للمداسم أقيم مقام التعزية (قوله  
وشرحا) أي والتعزية شرعا ما ذكره فيقال للكافر في الكافر أخاف الله عليك وأخاف الله  
عليك ولا نقص عدوك ويقال للمسلم في المسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزائك وغفر لميتك  
ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وصبرك ويقال للكافر المحترم في المسلم غفر الله لميتك  
وأحسن عزائك وخارج بقولنا المحترم المحرم والمرئفة لا يعزى ان قال العلامة ابن حجر ويظهر  
أنه يسن اجابة التعزية بتجويز الله خير او تقبل منك • (قائدة) • أرسل الامام الشافعي  
رضي الله عنه الى بعض اصحابه يعزى به في ابن له قدماء بقوله

الى معزيتك لاني على ثقة • من الملوذ ولكن سنة لدين

لما المعزى ياتي بعد ميتته • ولا المعزى ولو عاشا الى حين

(قوله ولا يدفن اثنان في قبر) أي لحد أو شق فيصير عند العلامة الرمل ولو مع محرمة كأن  
وابنه أو اتفاق جنس كاب وابنه ويكره عند شيخ الامام وغيره وان اختلف الجنس واتفت  
المحرمة امكن يجب أن يجعل بينهما ما يمنع التماس كترابيه ونحوه • (خاتمة) • يندب أن يقدم

ولا شق قوب) وفي بعض  
النسخ جيب بدل قوب  
والجيب طوق القميص  
(ويعزى أهله) أي الميت  
صغيرهم وكبيرهم وذكرهم  
وانشاهم الا الشابة فلا  
يعزى بها الا محرمة او التعزية  
سنة قبل الدفن وبعده (الى  
ثلاثة أيام من) بعد (دفنه)  
ان كان المعزى والمعزى  
حاضرين فان كان أحدهما  
غائبا امتدت التعزية الى  
حضوره والتعزية لغة  
النسبية لمن أصيب من يعزى  
عليه وشرعا الامر بالصبر  
والاحتساب بوعده الاجر  
والدعاء للميت بالمغفرة  
ولامصاب يجيب المصيبة  
(ولا يدفن اثنان في قبر واحد  
الا الحاجة) كضيق الارض  
وكثرة الموتى

بلهذه القبلة أصل على فرعه وسيد على عبده وفاضل على مفضل وذكر على أنثى ولو محرماله  
وما اعتد من الدفن في القساقى المعروفة فخرام لما فيه من ادخال ميت على ميت آخر ويحرم  
جمع عظامهم لدفن غيرهم وكذا وضعه فوق عظامهم وتقدب زيارة القبور للرجال المذموم  
الآنخرة تركه للنساء لمزعهن اذ لم تشغل على محرم كزلماتها هذا الاقبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيندب اهل زيارته ويغيبى كما قال ابن لرفعة أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء  
كذلك ويندب أن يقول الزائر عند زيارة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله  
بكم لاسقون اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم واغفر لنا ولهم وأن يقرأ ما تيسر من  
القرآن ويدعو لهم ويهدي ثوابه للموتى وأن يتصدق عليهم ويصل ثواب ذلك اليهم وأن يسلم  
على المزمور من قبل رأسه ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره يسألون له التثبيت لانه  
صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر للاخيم واسألوا  
له التثبيت فإنه الآن يسأل ويسن الخروج من أهل الميت كقاربه المبعدين ولو كانوا يهودا  
يا آخر ثم يشتم طعام لهم بشبههم بوما ولد له أشغالهم بالخزن عنه وأن يلح عليهم سم في الاكل ائلا  
يضعفوا بتركه ويحرم تهيبته لخونا تحفه لانها اعانة على معصية وأما تهيئة أهله طعاما وجمع  
الناس عليه فيدعة مذكورة وتحرم الوحشة المعروفة والجمع والكثارة من التركة ان كان في  
الورثة محجور وعليه والله أعلم

### • (كتاب بيان أحكام الزكاة) •

الزكاة لازاي المجهدة يقال زك الزرع اذا غاوزه كذا في اللغة اذا بورك فيه او فلان زالك أى كثر  
الخبر وتطابق على التطهير قال تعالى قد افلم من زكاه أى طهرها من الادناس وانطلق أيضا على  
المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أى لا تمدحوها وانما سميت بذلك لان المال ينمو ببركة  
اخراجها ردعا الاخذها اولانها تطهر بخبرها من الاثم وتقدس حتى تشهد له بصفة الايمان  
والاصل في وجوبها قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ويخبر بنى الاسلام  
على خمس وهى احداث كان الاسلام لهذا الخبر ويكفر جاحدها وان أتى بها في الزكاة المجمع عليها  
بجلاف الاختلاف فيها كالمزكاة التجارة ويقايل الممتنع من أدائها عليها او تؤخذ منه قهرا كما  
فعل الصديق رضى الله عنه وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر واختلاف في  
أى شهر منها والذي قاله شيخنا الهابلى ان المشهور عند المحدثين انها فرضت في شوال من السنة  
المذكورة قال شيخنا قيل وهى من الشرائع القديمة بدليل قول سيدنا عيسى عليه الصلاة  
والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بان المراد به غير الزكاة المعروفة كالتطهير كما انه ليس  
المراد بالصلاة المعروفة عندنا فراجعهم انتهى أقول قد صرح الجلال السيوطى في الخصائص  
الصغرى ان الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندرى ذكر في كتابه التنوير أن الانبياء لا يجب  
عليهم الزكاة لانهم لا ملأناهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ما فى أيديهم من ودائع الله تعالى  
لهم يذلون في أو ان بذله ويعنعونه في غير محله ولان الزكاة انما هى طهرة مما عساه أن يكون من  
وجبت عليه والانبيا مبترن من الناس احصهم انتهى لكن قال العلامة المناوى في شرح  
الخصائص المذكورة وهذا كما ترى بناء بن عطاء الله على مذهب امامه مالك رضى الله عنه من  
أن الانبياء لا يكون ومذهب الشافعى رضى الله عنه خلافه انتهى ونقل شيخنا الشبراوى

• (كتاب أحكام الزكاة)



عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المحجور عليه فيضربها ولا يخرجها بنفسه  
ويجب في مفسوب وضال ومجود وغائب وإن تضرأخذوه وعلوك بهتد قبل قبضه لأنها ملكك  
ملكاً تاماً وفي دين لازم من نقد وعرض تجارة لمسموم الأدلة وانما يجب الاخراج لذلك عند  
التمكن من أخذه فيخرجها عن الأحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن تسقط كافي شرح  
الروض ولا يمنع دين وجوبه ادلوا بجمعه زكاة ودين آدمي في تركه بان مات قبل أدائها وضاعت  
التركة عنهم ما قدمت على الدين نقدية الدين الله تعالى عليه الصالحين دين الله أحق بالانقضاء وشرح  
بدين الآدمي دين الله تعالى كلز كانه الحج فالوجه أن يقال إن كان النصاب موجوداً قدمت  
الزكاة والافيت. وبأن يخرج بالتركة ما لو اجتمع على شيء فإن كان محجوراً عليه قدم حق الآدمي  
إذا لم تنعاق الزكاة بالعين كالالتجارة والأقدمت مطلقاً وخرج بالملك المباح كاشجار الأودية  
والموقوف على غير عين أما الموقوف على معين فيجب فيه الزكاة وخرج بالتام الموقوف من أرث  
البنين أدلا وثوق بوجوده ولا حياته. هذا إذا انفصل حيافان انفصل ميتة عن الحيوة كما قاله  
الاستوى عدم الوجوب على الورثة أيضاً ضعف ما حكمهم (قوله كالمشتري) بفتح الراء وغنيته  
لأنه لا ضعف المبيع على المربح كما أشار إليه ليس في محله وكان حقه أن يمثل له تلك المكاتب  
فتأمل (قوله لكن الجدي الخ) هو المعتمد (قوله والنصاب) بكسر النون قدر معلوم لما  
يجب فيه الزكاة (قوله والحول) أي تطير لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو وإن كان  
ضميته ما يجب وبإحدى صهيحة قال في المحكم والحول سنة كاملة فلا يجب قبل تمامه ولو لم يمتلئ  
لكن لتناج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وإن ماتت الأمهات لقول عمر  
رضي الله عنه لسايمه اعتد عايم بالسنة وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يحصل التمام  
والنتائج عايم فينبع الأصول في الحول ولو ادعى المالك النتائج بعد الحول صدق لأن  
الأصل عدم وجوده قبله فإنتهجه الساعى سن تعليقه (قوله فلو نقص كل منهما) أي النصاب  
والحول قال شيخنا وكان الأولى أن يقول فلو نقص أحده الخ انتهى أي أقول ويمكن الجواب  
بأن مراده كل منهما ولو منفردا عن الآخر فتأمل (قوله والسوم) أي وينقطع غيبة عنه قال  
شيخنا ولو قال والاسامة لكان أولى وأحسن إذا اعتبر اسامة المالك ولو بناؤه فلا عبرة  
بسومها بنفسها ولا بأسامة غيره المالك بنفسه كغاصب أو علقته ساقية أو علقته معظم  
الحول أو قدره لا تفتش بدونه أو تفتش لكن بضرب بين أو بلا ضرب بين لكن قصده قطع السوم  
أو ردها وتم حواها ولم يعلم به فلاز كانه قد اسامة المالك المذكورة والمأشبة نصبر على العاقبة  
يوماً أو يومين لا ثلاثة (قوله وهو) أي السوم (قوله الرعي) أي مع قصد المالك إقامتها كما  
واختصت الساعة بالزكاة ولو غير مؤتم بالرعي في كلاً مباح أو مملوك قيمته بسيرة لا بد منه لها كلفة  
في مقابلته ثم يمكن لو علقها قدراته يش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم لم يضر  
(قوله في كلاً مباح الخ) الكلاً بالهـ مزة الحشيش مطلقاً طيباً أو يابساً أو الهشيم هو اليابس  
والعشب والخلايا قصير هو الرطب ويقابل المباح المملوك ولو مقصود بالوجع أهالك الكلاً  
أو استحق لها الماء فلاز كانه أيضاً (قوله وان علقته الخ) قد علم علقته عدم (تعبه) قال  
العلامة ابن قاييم ظاهر سكوتهم عن النرب أن شراء الماء مثلاً لا يضر في وجوب

كالمشتري قبل قبضه لا يجب  
فيه الزكاة كما يقتضيه كلام  
المصنف تبعاً لقول القديم  
لكن الجدي الخ  
(والنصاب والحول) فلا  
نقص كل منهما فلاز كانه  
(والسوم) وهو الرعي في  
الكلاً مباح وان علقته  
المأشبة معظم الحول فلا  
زكاة فيه وان علقته نصه

قائل

الزكاة يوجبها بان الغالب انه لا كافية في الماء وان كانته يبرئ بخلاف العلف فتأمل (قوله قدر الخ) هو حال أو تميز من أقل وهو قيد لدوام حكم ما قبله والمراد به هذا الزمن وخروج به مالو عانت بمملوك ولومعه وبازمنه لم يفرق قولهم تعاف فيه لمصلها مضر بين فلازكاة فيها والكلام في غيرهما مل منها أما العوامل فلازكاة فيها مطلقا ولو في عمل محرم (قوله وأما الأثمان) جمع عن يحمل واجمال (قوله مضر) بين كافا ولا أي فالصنف أراد بالأثمان مطلق الذهب والفضة وان كانت الأثمان لا تطبق الا على المضروب منها فتأمل (قوله وسياق نصيبها) هو بضمير التثنية فيحمل رجوعه للماشية والأثمان وهو أقيده ويحتمل رجوعه للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون ما كان نصيب الماشية استغنا عنه بما ياتي فتأمل (قوله فيها أي الأثمان) لو قال فيها مال كان أولى له وعود على الذهب والفضة فتأمل (قوله والحول الخ) وسياق انه لا يشترط في المهدن والركاز فلو زال ما كفي الحول عن انصاف أو بعضه يبيع أو غيره فعاد بشرأ أو غيره استأنف الحول لا لقطاع الاول بعينه فصار ملكا جديدا فلا بد له من حول آخر وإذا فعل ذلك بتصد الثرار من الزكاة كرهه بخلاف ما إذا كان لحاجة أو لها ولا لقرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فارقت ويشكل عدم الكراهة فيها إذا كانت لحاجة وتصدق الثرار منها بما إذا اتخذ ضريبة صغيرة لزيته وحاجة قلت أوجب بان الضبة فيها اتخاذ فتوى المانع بخلاف الثرار منها ولو باع النقد بعضها ببعض لتجارة كالصيارفة استوفى الحول كما يبادل ولذلك قال ابن سريج بشرأ والصيارفة بان لا زكاة عليهم (قوله وسياق بيان ذلك) قال شيخنا ان أراد عود اسم الإشارة الى الشرط الخصة باعتبار مفهومها فقد سبق أو باعتبار ذاتها فليس آتيا وان أراد عود الانصاف والحول فكل حقه أن يذكره معهم في الماشية انتهى أقول والاولى أن يكون اسم الإشارة راجعا للحول والانصاف لان معناها حاسبا أي في كلامه ولا يضر عدم ذكره في الماشية ويكون حذف من الاول دلالة الثاني فتأمل (قوله وأراد اسم المصنف الخ) كان الاولى اسقاط هذا المراد لا يلزم عليه استدراك الشرط كونه قولا لا ياتي فتأمل (قوله وشعر) بفتح الشين وسكى كسرهما (قوله رارز) أي رفل وماش وسلت ونحوها (قوله وكذا ما يقتات الخ) لا حاجة لهذا الفصل بل ذكره بقرينة الاختيار ربما يوهم انه لا اختيار فيما قبله وهو فاسد وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعر والحلطة والتمر والزبيب فالصريح فيه اضافي بالنسبة الى ما كان موجودا عندهم واحتراز بالاختيار عما يقتات في الحطب اضطرابا من حبوب البوادى مكب الحفظ والفاصول فلازكاة فحما كما لا ركا في الوحشيات من الظباء ونحوها (قوله فحبب فيها) أي الزروع (قوله بثلاثة شرائط) أي زائدة على ما سلف غير الحول والانصاف كما سيذكر بعد ولم يذكر اشتداد الحطب لان الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت نهائ أو اخراج فتأمل (قوله أي ينبت الا تمبون) أي ينبت أسبابه والمواد ماشية ذلك (قوله بحمل ماء أو هوا) أي في محل غير مملوك وأعرض عنه مالكة والافهم مملوكا صاحب المحل أو باق على ملاصحة الاملى وتلزم كلامهم ما ذكرناه (قوله تنبيه) يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السبل جبا يجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت في أرضنا فانه لا زكاة فيه كالحقل المباح بالعمران وكذا غار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد

قد رتبته بدونه بلا مضر  
بين وجبت زكاته أو الا فلا  
(وأما الأثمان فتبين  
الذهب والفضة) مضر وبين  
كافا ولا وسياق نصيبها  
(وشرايط وجوب الزكاة  
فيها) أي الأثمان (خسة  
اشياء الاسلام والحربة  
والمالك التمام والانصاف  
والحول) وسياق بيان ذلك  
(وأما الزروع) وأراد بها  
المصنف المقتات من حنطة  
وشعير وعدس وراز وكذا  
ما يقتات اختيارا كدرة  
وحسن (فحبب فيها الزكاة  
بثلاثة شرائط أن يكون  
مما يزرعه) أي ينبت  
(الا تمبون) فان نبت  
نفسه بحمل ماء أو هوا  
فهو زكاة فيه



والربط والاعتناء والفقر لا يجب فيه الزكاة إذا لم يكن له مال من بين ما كان له مال من بين  
 بأن ثبتت في أرض لشخص من بين ذلك البذر ويجب عليه زكاته إذا بلغ نصاباً ولو أخذ هذا الامام  
 المجهول الذي أراد اجتهاده إلى أخذ ذلك المخرج على أن يكون بدلاً عن العشر كان كالأخذ  
 القيمة في الزكاة لا يجتمع فيه سقط به الفرض وإن نقص عن الواجب عنه (قوله وأن يكون  
 قوتاً مدخراً) أي بأن يكون من جنس ما تقوم به الإنسان به ما طيبه ومن جنس ما يدخره لذلك  
 (قوله وسبق قريشاً) أي من جنس ما طيبه وشعره ونحو ذلك (قوله من الأبرار) أي وكذا  
 غيرها كخوخ ودمان وتين ولوز ونحوها ومشمش (نحو النخيل الكرمون) أي والشمار والكزبرة  
 واليانسون وبزر التبت والقطونا والكباب والسهم والقرطم ونحو ذلك (قوله وأن يكون  
 نصاباً) أي من زرع عام واحد (قوله وهو أي النصاب) أي أقله (قوله خمسة أوسق الخ) والوسق  
 ستون صاعاً فجعله الأوسق الخمسة ثمانية أصابع والصاع أربعة أمداد فجعله الأمداد أربع  
 ومائتان والصاع خمسة أرطال وثلاث فتصير جله ذلك بالأرطال ألفاً وستة مائة رطل والمد رطل  
 وثلاثمائة رطل وهي بالكيل المصرية ستة أمداد وربع رطل رطل إلى ما ضبطه القمولى  
 وهو الأصح والرطل مائة وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والدرهم خمسة وعشرون شعيرة  
 وشعر الشعيرة يقطع منها مائة رطل من الشعر المعدل وفيه زيادة على النصاب ولا رخص فيها  
 وأشار المصنف بقوله لا تشرعها إلى اعتبار كونها مضافة من نحو تين وثراب وزوزان ونحوها  
 فإن كانت مما يدخر في شجرة كشجرة الرز والعلس اعتبر أن يكون خالصة قدر النصاب المذكور  
 وسبق في هذا كلامه مع زيادة قراءته (قوله ثمرة النخل وثمر الكرم) وهما فضل الثمار  
 والنخل أفضل من الكرم لقوله صلى الله عليه وسلم أكرموا عماتكم الفضل المطعمات في الحقل  
 فروعها بهما تاناً لأنه خاق من فضله طينة آدم وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وهو  
 مشبه بالمؤمن يشرب برأسه ويموت بقطعه وينتفع بجميع أجزائه وهو الشجرة الطيبة  
 المذكورة في القرآن وليس في الشجر شجرة فيه ذكر أو نهي فتحتاج إلى شيء فيه إلى المذكور في هذا  
 ولذلك قدمه المصنف على الكرم ولو قال والعنب لكأول وأحسن لأنهم من نعمته  
 بالكرم في قوله صلى الله عليه وسلم لا تسعوا العنب كرماء الكرم الرجل المسلم ومضى كرماء  
 الكرم بفتح لاء لأن الخمر المتخذة منه تحمل عليه فذكره أن يسمى به وجهه للمؤمن أحق بما  
 يشتق من الكرم ويقال رجل كرم يأسكن الرأفة ونحوها أي كرم وشبهه صلى الله عليه وسلم عين  
 الدجال بحبسة العنب لأن أصل الخمر هو أم الطيبات والمراد من التشبيه بحبسة العنب  
 الطافية وهي الحبة التي خرجت عن حواشيها فظهرت من بين أواردها (قوله والمراد  
 الخ) قال شيخنا الواسع هذا المراد لكان أولى وأحسن لأنه إن أراد به تعالى الزكاة لأن فقير  
 مستقيم لتعاقبها به ما قبله وإن أراد وجوب الإخراج فليس الكلام فيه وإنما المراد ما ينشأ من  
 هاتين الشجرتين فتأمل أقول ويمكن الجواب بأنه إنما قبل بذلك مراعاة لكلامه لا في من  
 كولا النصاب خمسة أوسق معتبراً بكونه ثمر أو زبيبا (قوله أربع خصال) وفي بعض النسخ  
 أربعة أشياء وزاد به منهم خامساً وهو يدق الملاح أي بلوغه حنة يطاب فيها عالمياً فعلامته في  
 الثمر إذا كثر المتلون أخذه في حرة أو مود أو صفرة وز غير المتلون منه كالعنب الأبيض فإنه

(وأن يكون قوتاً مدخراً)  
 وسبق قريشاً بيان المقنات  
 وخرج بالقوت ما لا يقنات  
 من الأبرار نحو الكرمون  
 (وأن يكون نصاباً وهو  
 خمسة أوسق لا تشرعها)  
 وفي بعض النسخ وأن يكون  
 خمسة أوسق بأقل من نصاب  
 (زما الله) رقيب الزكاة  
 في شيتين من ثمرة النخل  
 وثمر الكرم والمراد  
 به ذين الثمرين الثمر والزبيب  
 (وشرائط وجوب الزكاة  
 فيها) أي الثمار (أربع  
 خصال الإسلام والحربة  
 والمالك التام

وغوهم وهو صفاؤه ويرى ان الماء فيه واعترض بان هذا شرط ان يتعلق الزكاة به الاصل وجوب الزكاة فيه او بهما بالحقاق فيما يجب والاتخاذ كانه رطباً (قوله والنصاب الخ) وسيأتي انه كنصاب الزرع فتأمل (قوله وأما عروض التجارة) جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل النقد من صنوف الاموال ويطابق أيضاً على ما قابل الطول وبضم العين ما قابل النصل من السهام وبكسر العين محل المدح والذم من الانسان وفتح العين والراء معاً ما قابل الجوهر (قوله فتجب الزكاة فيها) أى في عروض التجارة (قوله المذكورة سابقاً) أى في كلام المصنف (قوله في الاثمان) وهى خمسة الاسلام والطرية والملك التام والنصاب والحول وان اختلفا من حيث اعتبار النصاب في الاثمان بجميع الحول وفي عروض التجارة آخر الحول كما سيأتي (قوله اغرض الربح) لعل هذا معناه لافته ويعبر فيها شرعاً أن تكون فيما ملك بعرض وان تفتقر النية بعقد عليك استداً وسيأتي

(فصل في بيان احكام نصاب الابل ومقداره وما يجب اخراجه فيه) وهى بكسر الباء وقد تسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد من افظه وهى مؤنثة لان أسماء الجوع التى لا واحد لها من افظها اذا كانت لغير الادميين (ثم تاتيها وتصفىها) أى كغنيمة ونحو ذلك والجمع آبال والقبيلة ابل بفتح الباء استعارة لالتواء الى الكسرات وقدمها المصنف لكونها أشرف أموال العرب وانفسها والابتداء بها في حديث الصدقة وذكر البقر عقيم لان البقرة تنوب عن البدينة في نحو الاخصية (قوله وفيها اشاة) وهى تطاق على لذكرو الانثى ونفسها بالانثى لارادة الاكل والاشنان كما هو التحديد للماء يذكرونها ويعبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه صحيحاً كاملاً وان كانت ابله معيبة (قوله لها سنة) أى أواجذعت مقدم أسمائها فجزئى وان لم يتم لها سنة (قوله او ثبته مهز الخ) ويجزئ الذكور من الضان والمعوذ وان كانت الابل اناثاً ويجزئ بهير الزكاة عن دون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة او الشياه المتعددة وان لم يسار قيمة الشاة الواحدة لانه يجزئ عن خمس وعشرين كما سيأتى فعمادونها اولى وافادت اصافته الى الزكاة اعتبار كونه انثى بنت مخاض فما فوقه او تنوع جميعها فراضا على الرابع (قوله لها سنتان) أى تحديداً (قوله وفي عشر شاتان الخ) انما عدل في هذا الى الشياه مرة فبالمالك والفقراء اذ في وجوب واحد من الابل في ذلك ضرر بالمالك وفي وجوب جرح واحد من الابل ضرر بالفقراء (قوله بنت مخاض الخ) انما سميت بذلك لان أمها بعد سنة من ولادتها آبالها ان تحمل مرة أخرى فتصير من الخناص أى الخواهل وقيل لانها تنحوض مع أمها في المرحى فان عدم بنت الخناص فابن ابون وان كان اقل قيمة منها وقت الخناص المعيبة والمقصود العاجز عن تخليصها والمرهونة بموجب احوال ويجزئ من تخليصها كعدم سنة ولا يكفى أن يخرج بنت مخاض كريمة لكن قنع الكريمة عند ابن ابون وحدها لوجود بنت مخاض مجزئة في ماله ويؤخذ الحق عن بنت الخناص عند فقدها لان بنت الابن عند فقدها وقرق بينهما بان ابن الابن يريد على بنت الخناص بقوة على ورود الماء والشجر وامتناعه من مضار السباع بنفسه وهذه القوة في بنت الابن فلم يرد عليها الحق بذلك فلم يجزئ عنها (قوله بنت لبون الخ) انما سميت بذلك لان أمها ذات ابن ولدتها وقيل لان أمها ان أمها أن تلدها عليها نصير ابونا

والنصاب) ففى اتفق شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشروط المذكورة سابقاً) (فى الاثمان) والتجارة هى التقلب فى المال لغرض الربح

(فصل)

(و اول نصاب الابل خمس وفيها اشاة) أى جذعة ضان لها سنة ودخات فى الثانية او ثبته معزها سنتان ودخات فى الثالثة وقوله (وفى عشر شاتان وفى خمسة عشر من ثلاث شياه وفى عشرين أربع شياه وفى خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفى ست وثلاثين بنت لبون وفى ست واربعين

حققة وفي احدى تسعين جذعة وفي ست وتسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حققتان وفي مائة واحد عشر وفي ثلاث سنين لبون) ظاهر غنى عن الشرح وبنت الفاخر لها سنة ودخلت في الثانية وبنت ١٣٩ اللبون لها سنان ودخلت في الثالثة

والحققة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والخدعة لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أي ثم بعد زيادة تسع على مائة واحد عشر ومن زيادة عشر بعد زيادة التسع وبذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على ان في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة وفي مائة واربعين حققتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حققات وهكذا

• (فصل) •

(و اول نصاب البقرة الاثنتون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية سمي بذلك لتبعية امه في المرحى ولو اخرج تبعية اجزأت بطريق الاولى (و) يجب (في أربعين سنة) لها سنان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل سنانها ولو اخرج من اربعين تبعية اجزأت على الصحيح (وعلى هذا الجاهة) وفي مائة وعشرين ثلاث سنات او اربعة تبعة

• (فصل) •

(و اول نصاب الغنم اربعةون وفيها سنة) جذعة من الضان أو ثنية من المعز وسبق بيان الخدعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد عشر ثم ثمانان وفي ثمانين وواحدة ثلاث شياه وفي اربعة مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ

(قوله حققة) بكسر الحاء والمذ كرحق سميت بذلك لانها استحققت ان يطرقها الفحل أو ان تتركب ويحمل عليها ولو اخرج عنها بنت لبون اجزأت في الاصح (قوله جذعة الخ) اعلم ان سميت بذلك لانها اجذعت أي التفت مقدم سنانها (قوله غنى عن الشرح) وهو كذلك لكنه ليس له قانون يضبطه ولا قياس يجري عليه فالوجه ذكره لاختلافه (قوله ثم بعد زيادة التسع) أي بتغير الواجب بزيادة تسع في مائة وثلاثين حققة وبنتا لبون ثم بتغير الواجب بزيادة كل عشر (قوله وهكذا) أي في مائة وستين اربع سنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث سنات لبون وحققة وفي مائة وثمانين حققتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حققات وبنت لبون وفي مائتين اربع حققات وخمس سنات لبون أي الستين ووجدنا في بعض النسخ مائة مائتين الا غلط بالقرائن فان اخذ غيره لم يجز ان قصر الساعي او دلس المائتين والواجب ان يجمع بين التفاوت ولو بينه

• (فصل في بيان احكام نصاب البقر وقدره وما يجب اخرجه فيه) • وهو اسم جنس واحد به يقر شامل للذكور والاناث من العرب والجراميس وسمى بقرا لانه يبقرا الارض بالحراثة أي يشقها ومنه سمي محمد بالبقرا لانه بقرا له أي قهره (قوله اتبعه امه في المرحى) أي اولاد قرنه يتبع أدنه في حال طلوعه (قوله بطريق الاولى) أي لانها انفع من الذكرا لدروا نسل فيها (قوله ولو اخرج عن اربعين تبعية) أي او تبعية بنتا لبون (قوله اجزأت) أي لان التبعية يجزئ عن الثلاثين فمئة عشر بن اولى (قوله على الصحيح الخ) هو المقدر (قوله وعلى هذا ابدافقس) أي اتبع الحساب المذكور في خمسين سنة أيضا وفي ستين تبعية وفي سبعين تبعية ومائة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة تبعية وفي مائة مائة وتبعية وفي مائة وعشرة مستان وتبعية (قوله وفي مائة وعشرين الخ) واذا وجد السنان واخرج احدهما ففيه ما مر في الابل الا الجير ان فانه مختص بالابل لانه ثبت فيه على خلاف القياس • (خاتمة) • قد تلخص من هذا ان القرص بعد الاربعين لا يتغير الا بعد زيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة فتأمل

• (فصل في بيان احكام نصاب الغنم وقدره وما يجب اخرجه فيه) • وهو اسم جمع يقع على الذكر والانثى ولا واحد له من لفظه وهو شامل للضان والمعز (قوله وسبق بيان الخدعة والثنية) أي في نصاب الابل وهو ان الخدعة لها سنة ودخلت في الثانية والثنية لها سنان ودخلت في الثالثة (قوله ثم في كل مائة الخ) را علم ان ما بين النصابين عفو ولا يزيد شي في الواجب ولا ينقص بتأخره شي منه (قوله الخ) ويجزئ في اخراج لا كأنوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وارحبية عن مهربة وعكسه من الابل وعرب عن جرماميس وعكسه من البقر رعاية القيمة في ثلاثين عنز وعشر انجبات من الضان عنز او نجيعة بقيمة ثلاثة ارباع عنز ربع نجيعة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمة كل عنز عشرين نصف او كل نجيعة اربعين نصف أو أيضا اخرج في المثال الاول عنز أو نجيعة تساوي خمسة وعشرين وفي المثال الثاني عنز أو نجيعة تساوي خمسة وثلاثين ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير الا من مثله في غير ما مر من جواز اخذ ذابن اللبون والحق أو المذكر من الشياه في الابل والتبعية في البقر ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فمكالت في مكان واحد حتى لو مالت اربعين شاة في بلد من بلد لم يمتنع الزكاة ولو مالت ثمانين شاة في

قد تقدم الشر بكن تخفيها  
بان ~~بما~~ كائنا من شاة  
بالسوية بينهما في لزمهما  
شاة وقد تقدم ثقة لابان  
يلك كاد بعين شاة بالسوية  
بينهما ان لزمهما - ماشاة وقد  
تقدم تخفيها على احدهما  
وثقة - لا على الاخر كان  
يلك كائنين لاحدهما اثنتاهما  
والاخر اثنتاهما وقد لا تقدم  
تخفيها ولا تنقب - لا كان  
يلك كائنين شاة بالسوية  
بينهما وانما بزيكان زكاة  
الواحد (بمعنى شرائط اذا  
كان) وفي بعض النسخ ان  
كان (الارواح واحد) وهو  
بضم الميم ماوى المشبهة  
ليسلا (والمرح واحد)  
والمراد بالمرح الموضع  
الذي تشرح اليه المشبهة  
(والمرح) والراعي (واحد)  
والفعل (واحد) أى ان  
اتحد نوع المشبهة فان  
اختلف نوعها كضأن وحمير  
فيجوز ان يكون لكل  
منهما فعل بطرق ماشيته  
(والمشرب) أى الذى تشرب  
منه المشبهة كعين او نمر  
او غيرها (واحد) وقوله  
(والحالب واحد) هو  
أحد الوجهين في هذه  
المسئلة والاصح عدم  
الاتحاد في الحالب وكذا  
الحالب بكسر الميم وهو

بالدين في كل أربعون لا يلزمه الاشارة واحدة وان بعدت المسافة بينهما اخلافا للامام أحمد  
رضي الله عنه فانه يلزمه عند التباعد شاتان وهل يجب عليه في هذه وان قبيلها اخراج نصفها  
في كل واحدة من الباديين اذ لا حرره (قوله غنى عن الشرح) فيه ما سرقنا مل  
(فصل ١٤١) في بيان أحكام زكاة الخطا وكيفية شرائطها ومائتها (بها) - ولا تؤثر الا اذا  
كانت في شخص الجنس لا غنم وبقر وفي مال من يلزمه الزكاة لا نحو كافر ومكاتب مع غيرهم او هي  
اما شيوع بان يكون المال شركة بين مالكيين مثلا أو مجاورة بان يميز مالهما او كلامه في الثاني  
كاستعرفه (قوله والخطا) تثنية خطا (قوله بكسر الكاف الخ) اشار به الى أن فعلا  
يعنى فاعل وهو مالك المال الخطوط ولو جعل يفتح الكاف وانه يعنى مضول أى المال الخطوط  
يزكيه مالكا كالمال المملوك لو ائتمن صاحبها فاقام (قوله زكاة الشخص الواحد الخ)  
هو معنى على كسر الكاف كذا كره وعلى الفتح يدل الشخص بالمال (قوله في لزمهما شاة) أى  
لانه لو كان لاحدهما اربعة و لزمه شاة (قوله بجمع شرائط الخ) قال شيخنا بتقديم السين وفي  
كلام الشارح انها لغة بتقديم المشبهة وبقي منها شرط آخر كاستعرفه (قوله والمرح) يفتح  
الميم واسكان السين المهملة (قوله والمراد بالمرح الخ) كان الاولى اشارة هذا المراد وابقا  
المسرح على معناه الاصلى وهو محمول سوقها الى المرمى لانه يرمى على كلامه الاتحاد مع المرمى  
وسكت المصنف عنه اللهم الا أن يجهل الى معنى من فيكون المرمى الا فى هو محل الرمي لان  
المسرح يطابق على كل منهما لانهم مسرحة اليهم فاقام (قوله تشرح اليه) وفي بعض النسخ  
تشان اليه (قوله والمرعي) أى واحدا (قوله والراعي الخ) زاده الشارح وأصله الحفاظ لغيره  
ومنه قيل للوالى راع وللعامة رعية وللزوج راع ثم خص عرفا بحفاظ الحيوان كما هنا والمراد به  
ان لا يختص ماشية كل واحد منهما براعى وحده - يضره - دمه مع عرومه وكذا يقال فيما  
يتعدد مما سبقت كالفعل فتأمل (قوله والفعل واحد) يعنى ان ماشية كل منهما لا تختص  
بفعل واحد دون ماشية الاخر وان تعدد الفعل أو كان مذكورا لاحدهما أو معاراه أوله - ما  
فتأمل (قوله والمشرى) ويقال له المشرى بالعين المهملة آخره (قوله هو أحد الوجهين الخ)  
مرجوح (قوله والاصح الخ) هو لمعتمد (قوله وكذا الحالب) أى فيه لوجهان أيضا والاصح  
عدم اشتراط اتحادهما وجاز الغنم وآلة الجز كالحالب والحلب ففتح - ما اختلف السابق (قوله  
وموضع الحلب) ومنه موضع الانزال بالزون والذى يرمى وهو ضرب اب النذ كورلا مات (قوله يفتح  
اللام) أى معنى الحلوب وبسكونه فعل الحالب وهو المشار اليه بقوله ويطلق على المصدر الخ  
قوله وهو اسم للبلن الخ على الالف والنشر المرتب ويظهر انه يلزم من أحدهما الاخر فلا حاجة  
لقوله عن بعضهم وهو المراد هنا اذ لا يضر كون كل واحد منهما يأخذ من ماشيته بهد عليه الى  
مثلا وعلم من كلامه أيضا انه لا يشترطية الخطا وهو كذلك لجملة الشر وطرقا وخلافا  
أحد عشر أو ثلاثة عشر فتأمل (قوله وهو المراد بها) به صرح العلامة الخطيب في شرحه  
(ثمة) ما ذكره في خطا المشبهة بجزايات في خطا الزرع والتجبر كذلك بشرط اتحاد  
حفظها ويقال له الناطور بالمهملة أو بالمهملة واتحاد الجرمين يفتح الجيم موضع تخفيف الغمار  
والبيدر يفتح الباء الموحدة موضع دياس الخطا ونحوها وقد يطلق كل منهما على الاخر

واقضاء الحراث والحصاد والجداد والذكاب والوزان والميزان والجمال والمتمهد والمملق  
واللقاط ويجوز ذلك أيضا في خطاة الفند وعروض التجارة لكن بشرط اتحاد ما يمكن مجتمعة  
هنا ما ذكره بشرط اتحاد المكان والقدوم مكان الحفظ والمساوي والمطالب بالاموال ونحو  
ذلك والمراد بالاتحاد ما تقدم في المسألة

(فصل في بيان احكام نصاب الذهب والفضة ومقداره وما يجب اخراجه فيها) والاصل في  
ذلك قوله تعالى ولذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والكنز ما لم تؤدز كانه  
قال الله عز وجل يرضى الله عنه والمراد به ثمة آية اهل الكتاب لا غيرهم وقال أبو ذر رضى الله عنه  
المراد به اهل الكتاب وغيرهم من المسلمين وقال ابن عمر رضى الله عنه ما اديت زكاته من  
فليس يكنز وان كان تحت سبع ارضين وما لم تؤدز كانه منه فهو كنز وان كان على وجه الارض  
ومثله من جابر رضى الله عنه وهو الصحيح (قوله ونصاب الذهب الخ) انما هي ذهب لانه يذهب  
ولا يبق ويصير الفضة فضة لانها تنفض ولا تبقى وهي المصروب من الذهب دينار ومن  
الفضة درهمان الدينار آخره نارو الدرهم آخره درهم وقد انشدهم في معنى هذا المقال فقال  
النار آخر دينار نطقته • والهم آخر هذا الدرهم الجاري

والمرمى من مالم يكن ورعا • معذب القاب بين الهم والنار

(قوله تحديد) أي يقيسنا أيضا فنقص ولو يسير أو في ميزان دون آخر فلا زكاته فيه لاشت في  
النصاب (قوله بوزن مكة) أي فلا عبرة بوزن غيره اذ يارة ونقصا (قوله والمنقال الخ) وهو  
يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنتان وسبعون حبة من الشعير المعتدل غير المغشور والمنطوع  
من طرفيه مادي وطال وأما الدراهم فكانت مختلفة في الجاهلية لانها كانت نوعين أحدهما  
وزنه ثمانية دنانير والآخر أربعة نظائرها وجمعها وقسم في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
وقبل في زمن عبد الملك بن مروان على هذا القدر وهو ستة دنانير واجمع المسلمون عليه  
والدائن ثمان حبات وخمس حبة (قوله وثلاثة أسباع درهم) أي فكل عشرة دراهم سبعة  
مناقل ومكة والمنقال ثمانية دنانير وأربعة أسباع دنانير (قوله ربع العشر الخ) وحيث  
أوجبنا الزكاة في الحل واختلاف قيمته روزنه فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف الحرم اعميته  
كالاواني فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حل وزنه مائتا درهم وقيمته ثلث مائة درهم تخير بين أن  
يخرج ربع عشرة مشاعا ثم يبيعها الساعي بغير جنسه وبقرق ثمنه على المستحقين أو يخرج خمسة  
مصروعة قيمتها سبعة ونصف نقد أو لا يجوز كسره ايه على خمسة مكررة لان فيه لضر راعاه  
وعلى المستحقين أو كان له ناء كذلك تخير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج منه  
خمس أو يخرج ربع عشرة مشاعا (قوله وهو نصف منقال) أي في دفع لافق المانقال  
الكمال ان لم يوجده منصفه ثم يشتري مصمما أو عكسه أو يباع ويقتسمان عنه ولا يكتفى  
اعطاؤهم عن مصمما ابتداء (قوله بكسر الراء) أي مع فتح الواو ويجوز اسكان الراء مع فتح  
الواو وكسرها ويقال له أيضا الرقة بكسر الراء (قوله ماقتاد درهم) أي بوزن مكة تحديد يقيسنا  
أيضا (قوله بحسبه) أي من حيث النسبة تنال (قوله حتى يبلغ خالصه) أي المغشوش (قوله  
نصابا) أي ما يسبب جميعه مطلقا أو بسبب جزئ منه ان تساوت أجزاءه وكان ان يتصرف عن  
نفسه ويكتفى التمييز بالنسبة ويجوز مثل ذلك في الخلوط من الذهب والفضة لانه لا يجرى

### • (فصل) •

(ونصاب الذهب عشرون  
منقالا) تحديد بوزن مكة  
والمنقال درهم وثلاثة  
أسباع درهم (وقيه)  
أي نصاب الذهب (ربع  
العشر وهو نصف منقال  
وقيما زاد) على عشرين  
منقالا (بحسبه) وان قل  
الزائد (ونصاب الورق)  
بكسر الراء وهو الفضة  
(مائتا درهم وقيه ربع  
العشر وهو خمسة دراهم  
وقيما زاد) على المائتين  
(بحسبه) وان قل الزائد  
ولا يفتى في المغشوش من  
ذهب أو فضة حتى يبلغ  
خالصه نصابا

(ولا يجب في الحل المباح)

زكاة) أما الحل المحرم  
كسوار وخطال لرجل  
وخنثى فحب الزكاة فيه

• (فصل) •

(ونصاب الزرع والثمار

خسة أوسق) من الوسق

مصدره في الجمع لان الوسق

يجمع الصبيان (وهي)

أي الخمسة أوسق) (أنف

وسمائة رطل بالهـ وراق)

وفي بعض النسخ بالبغدادى

(وما زاد فحسابه) ورطل

بغداد عند التوروى مائة

ونخابة وعشرون درهما

واربعة أسباع درهم

(وفيها) أي الزرع والثمار

(ان سقت بماء السماء)

هو المطر ونحوه كالنخل

(أو السج) وهو الماء

الجارى على الارض بسبب

سد النهر فيه سد الماء

على وجه الارض فيسقيها

(العشرون سقت بدولاب)

بضم الدال وقضها ما يديره

الحيوان (أو) سقت

(بضم) من سار أو سار

بضم الهمزة أو بقرعة

(تسعة عشر) وفيها

بماء السماء والدولاب

مثل أسواء ثلاثة أرباع

العشر

• (فصل) •

قوله ينتثر كذا في بعض

النسخ وفي بعض يصف

أه

أحدهما عن الآخر فامل (قوله في الحل المباح الخ) نعم ان ورثه ولم يمل به حتى مضى حول او  
انكسر وقصد كثره أو انكسر كسرا يوجب في إبله الى صياغة ومضى عليه حول وجبت  
ركانه لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح فامل (قوله أما الحل المحرم) أي وهو ما اتخذ به قصد  
إبله ان لا يجوز له إبله فلاز كافي على اتخذه رجل لبس النساء أو مطلقا لانتفاء القصد المحرم  
والمكروه وكذا لو انكسر الحل المباح وقصد امساكه وأمكن بلا صوغ لبان امكن بالتمام  
ونحوه فلاز كافي فيه أيضا وان دام أحوالا (قوله رجل وخنثى) أي البسمه ما بان قصد ذلك  
بانتهاهما قال شيخنا ولو قال لذكر ولو احتمالا لا كان أولى وأظهر (قوله فحب الزكاة فيه) أي  
في الحل المحرم وكذا المكروه كضبة كبيرة مطاوعة أو صغيرة لا يثبت بان تضم لماعنده من الفضة  
أو زيادة المرأة في صلح على عادة أمثالها فحب الزكاة في جميعه لافي الزائد فقط

• (فصل في بيان أحكام مقدار نصاب الزرع والثمار وما يجب اخراجه فيها) • والعبرة  
في الكيل بكيال المدينة الشريفة أصالة وفيه يمتد في غيرها ما والزرع جمع زرع والثمار جمع  
ثمر يفتح أوليه الذي هو جمع غرة أو فرد ثمر بضم أوليه الذي هو فرد ثمر (قوله خسة أوسق  
الخ) والمعنى بفتح التثنية وتقدم تقديرها بالاراداب المصرية وذكر الوزن فيها لكونه اضبط  
ولا فاعلم الكيل أصالة كما علم عامر لان بعض الجيوب أخف من بعض (تنبيه) • يعتبر  
كون النصاب وما زاد عليه من زرع عام واحد بان لا يكون من زرعين بين حصاديهما اثنا عشر  
شهر أعربية وكذا من ثمر عام واحد بان لا يكون من ثمرين بين اطلاعهما اذ لك نعم لو اطعم الفضل  
في عام مرتين لم يضم أحدهما لآخر لانه كثر عامين وكان كل ما شانه ان لا يثمر في العام الامرة  
واحدة (قوله من الوسق) أي مشتق منه (قوله عند التوروى) وأما عند الرافعي فهو مائة  
وثلاثون درهما كما مر وهو مسجوح (قوله كالنخل) أي والبرد (قوله أو السج الخ) هو مائة  
مفتوحة تصفية ما كنهه مائة أي بما يسج على وجه الارض كالنخل والعيون فلا حاجة لما  
ذكره الشارح ومنه ما يشرب به عروقه كالبحر وما يبقى بالقناة المنقورة من الانهار (قوله  
في سقيها) أي الارض (قوله بضم الدال وقضها) أي والضم أفصح (قوله ما يديره الحيوان)  
أي أو الأدميون (قوله بجمع الهمزة) أي ويسمى ناخذها ويتهب بكونه بغير إدارة ولا تعطفه على  
الدولاب من عطف الماء على الخصاص ويلحق به لما كان الماء فيه بشراه أو هبسة أو غصب  
ووجوب نصف العشر في هذا النخل المؤنة فيه ويصدق المالك في دعواه • (تنبيه) • تتعلق  
الزكاة في الثمار بدوام صلاحها وفي الجيوب بأشدادها ويجب الاخراج بتصفية الحب وجداد  
الثمر بالمهمتين كافي الصلاح نعم يسرخص الثمر بان يطوف الثمار من بكل شجرة وتيرة ثم ثمرها  
أو غرة كل نوع رطبا ثم يابس أو تصفيه بالأكبر تصفية من الامام أو نائبه فينتقل حينئذ حق  
المستحقين الى ذمته وله انصرف فيه حيث دلول ولم ينقر الثمر أخرج الواجب منه رطبا أو بسم  
(قوله ثلاثة أرباع العشر) أي اعتبارا بتصف الواجب لو انقرضوا وهذا ان لم يقرضه كل منهما  
والا يثبت الواجب منه رطبا أو بسم أو بغيره لا بعدد السقيات ولا يضم في الثمار  
والزرع نفس الى آخر وتضم الانواع الى بعضها ويخرج من كل نوع بقسطه أو عن الجميع  
من الوسط أو الاعلى وهو أفضل

• (فصل في بيان أحكام زكاة التجارة وما يجب اخراجه فيها) • وذكر كذا الركا والمعدن معها



قول والنجان ما قابل النقد  
الاولى وعروض النجان ما قابل

استمار ادى انظر المكون ما كقيمتها والافعالها مازكاة النقد لانها مأمونة والتجارة بكسر التاء  
ما قابل النقد يقال تجر تجر بضم الجيم تجر بابا سكانهم او تجارة فهو ناجر وقوم تجر كصاحب  
وصاحب وتجار كصاحب وصحاب وتجار بضم التاء موت - ديد الجيم كفاجر وبجار وبجرة وفي تجر  
(قوله وتقوم عروض التجارة) أي وهي ماعدا الذهب والفضة أخذ من كونها تقوم بهم ما  
(قوله عند آخر الحول) أي تعرف قيمته او عند دمجها في مع واول حوالها رقت النقطة  
بالمحاوطة التي نويت مع ولولا خصوصها لم يرد في (قوله بما) أي بنقد (قوله اشترى به) أي  
بجفسه فيقوم الذهب ما اشتراه وبالنقد ما اشتراه فان كان الشراء بعروض اولم يكن شراء  
كموض خالص اعني ان تقوم بنقد البالد الغالب او بما يبلغ به نصابا ان غلبا فان استويا تخلف  
المالك على المصدق فان كانت الشراء بذهب وفضة او بنقد وغيره تقوم ما قابل النقد وغيره بنقد  
البالد ويعرف قدر ما قابل غير النقد فيقوم ماله به حال المحاوضة ومعرفة نسبته له (قوله  
سواء كان غن مال التجارة نصابا أم لا) سواء به سواء كان الذي اشتراه به نصابا أم لا اللهم الا ان  
يقال سماء مال التجارة باعتبار كونه يشترط فيه نية التجارة اول التصرف فتأمل (قوله فان  
بلغت قيمة العروض آخر الحول نصابا) أي من الذهب فقط او من الفضة فقط وجبت زكاته  
وكذا لو بلغ ما يقابل احدهما أو كلاهما ولا يضم احدهما الى الآخر في النصاب ومحل  
اعتبار آخر الحول ان لم يفيض بكسر النون في اثنتائه بما يقوم به والا فان بلغ نصابا استمر الحول  
والا ابتدى حول من وقت التصرف (قوله والا فلا) أي وان لم يبلغ قيمة العروض آخر الحول  
نصابا فلا زكاة فيها (قوله ربع العشر) أي اعتبارا بالنقد المتقوم به كما مر ثم تقدم زكاة العبر  
فيما هي فيه كاربعة عشر في الفضة والتجارة واسماها فتجب زكاة العين في اعيانها وتجب زكاة  
التجارة في محصوراتها والبانها وتجب زكاة فطرته بعد التجارة معها (قوله منه) أي النصاب  
(قوله وما استخرج من معدن الذهب والفضة الخ) قال شيخنا لا يحتمل أن معدن يان لما  
واضافه الذهب والفضة الى معدن يانية والفعل محذوف ويحتمل أن معدن متعلق بالفعل  
واضافه معدن حقيقة وما على كل منهما انكرة او موصولة والمعلق على الاول والنقد المستخرج  
من الارض وعلى الثاني والنقد المستخرج من معدنه فتأمل (قوله ان بلغ نصابا) أي ولو في  
أكثر من مرة ان اتحد المكان وتتابع العمل بان لم يقطعها او قطعها لم يقطعها لانه يضم بعضها الى  
بعض ويخرج الواجب من الجميع فان قطعها فغيره عذر واختلاف المكان لم يضم بعضها الى بعض  
ثم ان بلغ واحد منه نصابا اخرج الواجب منه والافيهه لماعنه وهو لو من غير ما استخرج في  
الكامل النصاب ويخرج الواجب من هذا وحده عنه (قوله في الحال الخ) مراده عدم توقفه على  
الحول لانه يتعلق به الواجب حين اخرجه ويجب الاخراج عند تيقنه (قوله المستخرج)  
بكسر الراء (قوله من اهل وجوب الزكاة) يخرج به المكاتب فلا زكاة عليه وأما الرقيق فما  
يأخذ له يده فعليه زكاة واما الكافر فيمنع من الاخذ من المعدن لكن لو اخذ من اشياء ملكه  
ولا زكاة عليه (قوله جمع معدن الخ) مشتق من العدون وهو السكون او من معدن بالمكان  
اذا قام به ومنه جنات معدن لان الناس يقيمون به الى الابد من امن الله تعالى ونفعه (قوله اسم  
المكان الخ) ظاهر كلام الشارح بل صريحه أن المعدن اسم لذلك سواء مع فتح الدال وكسرها

(وتقوم عروض التجارة)

عند آخر الحول بما

اشترى به) سواء كان غن

مال التجارة نصابا أم لا

فان بلغت قيمة العروض

آخر الحول نصابا زكاهما

والا فلا (ويخرج من ذلك)

بعد بلوغ قيمة مال التجارة

نصابا (ربع العشر) منه

(وما استخرج من معدن

الذهب والفضة يخرج

منه) ان بلغ نصابا (ربع

العشر في الحال) ان كان

المستخرج من اهل وجوب

الزكاة والمعادن جمع

معدن يفتح الدال وكسرها

اسم لمكان

وهو كذلك لغة والمشمور انه بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم لما خوذ فراجع (قوله خالق الله تعالى فيه ذلك) أي الشيء المستقر فيه نقيضاً كما أوضحنا (قوله وما يرجع من الركاخ) هو بالجيم أو بالحاء المجهمة ومن الركاخ إن ما هو بكسر الراء المهملة أو الزاي المجهمة آخره عني المركوز كما في كتاب عني المكتوب ما خوذ من الركاخ وهو العزة والظفار منه قوله تعالى أو نسبح لهم ركز أي سوتنا خفي أو لم اختباره الأول لأنه لا يلزم من الوجود الاختفاء (قوله وهو دين الجاهلية) أي كأن يكون عليه اسم ملك من ملوكهم ويخرج به الظاهر فان علم أن نحو السبل أظهره فهو ركاخ أيضاً والافتقار يخرج بالجاهلية فدين الإسلام كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فهو لما كان علم والافتقار ضائع أمره ببيت المال (قوله قبل الإسلام) أي قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي وهو بذلك لكثرة جهااتهم كما أشار إليه الشارح نعم إن وجهه في ملك من بلغته الدعوة وعانده في قوله (قوله فقيه) أي على واجده بالجيم أو آفة بالحاء المجهمة كما هو وهذا إن وجد في موات أو في ملكه إمام فان وجد في مسجد أو شارع فمكة أو في ملك شخص أو في موقوف عليه فهو له إن ادعاء الأمان فقام أو سكت فإن قبله وهكذا إلى الهي فيكون له وإن لم يده زاد العلامة ابن حجر بل وإن قام ومثله شيخنا أو نقله عن الدارمي وأقره قال العلامة ابن قاسم ولكن الوجه خلافه ونقله عن العلامة الرمي حدث قال فالشرط فيمن قبل الهي أن يده وفي الهي أن لا يثبته وانما وجب فيه الخمس أقله المئونة فيه وخفتم باختلاف المعدن كما صرح (قوله الخمس) أي وجوبه إن بلغ نصاباً (قوله ويصرف) أي الركاخ (قوله ويصرف الزكاة) بكسر الراء اسم لما كان الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر ومثله المعدن ويحتمل عود الضمير لكل منهما فامل (قوله على المشهور الخ) هو المعقد (قوله ومقابل الخ) مرجوح (قوله في آية التي) وهي قوله تعالى ما آفاه الله على ربه وله من أهل القرى فقه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

(فصل في بيان أحكام زكاة الفطر وما يتعلق بها) ونسبت إلى أحد سببها لأنما تجب بإدراك بزمن رمضان وبزمن من شوال لا بإدراك أحد من هاتين الأوقات فمما أخبر ابن عمر رضي الله عنهم ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وهي من خصائص هذه الامة والمشمور أنهم افترضت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان قبل العديين وعين وقال وكعب رضي الله عنه زكاة الفطر أشهر رمضان كسجود اسم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر المحجود نقصان الصلاة (قوله وبه إلها زكاة الفطر) بكسر الراء اسم مولد لأعرب ولا معرب بل اصطلاح لأنه مما يتكون حقيقة شرعية على الاختيار كالصلاة والزكاة وأما قول ابن الرفعة أنهم انضم الفاء اسم للمخرج فردود (قوله أي الخلقة) ومنه قوله تعالى فطرة الله أي خلقته التي فطر الناس عليها أي خلقهم عليها وهي قبولهم الحق وقتلهم من إدراكه وقيل الفطرة هي الإسلام وقيل البداءة التي ابتدأهم عليها من الحياة والموت والسمعة والشفاعة وقيل الذنوب والنافقة وقيل العهد لما خوذ على آدم وذريته وذلك لأن الله تعالى لما خلق آدم مسح على ظهره وأخرج منه ذريته وفردهم بانه الرب وأنهم العبيد وأخذهم هم ودمهم ومواريثهم وكتب ذلك

خالق الله تعالى فيه ذلك  
من موات أو ملك (وما  
يوجد من الركاخ) وهو  
دين الجاهلية وهي الحالة  
التي كانت العرب على ما قبل  
الإسلام من الجهل بالله  
ورسوله وشرايع الإسلام  
(قوله أي الركاخ)  
(الخمس) ويصرف مصرف  
الركاخ على المشهور  
ومقابلته أنه يصرف إلى  
أهل الخمس المذكورين  
في آية التي

(فصل)  
(وتجيب زكاة الفطر) ويقال  
أما زكاة الفطر أي الخلقة

في رزق وقال العير الاسود افتح فاك ففحصه فلقمه ذلك الرق وقال له اسمك يوم القيامة من وافاك  
 بالوفاء وانه اتي يوم القيامة مثل جبل ابي قبيس وله عينان ولسان وشفتان يشهد للمؤمنين  
 بالوفاء وعلى الكافرين بالظلم ودوانه يشهد لمن استله او قبله بحق من اهل الدنيا والمع في اثم او جرت  
 على الخلفة تركبة للنفس اى تطهيرها وتقية لها ما (قوله بثلاثة اشياء) اى شروط ولوعبر به  
 اسكان اولي وبقي شرط رابع وهو الحورية فلا فطرة على رقيق عن نفسه ولو مكاتباً كآبة صحيحة ولا  
 على سيده في الكتابة الصحيحة واما الفاسدة فصب على السيد فطرته دون نفقته ونجب على  
 البعض من غير فطرة كانه على المعقود خلافاً للامه الخطيب وعن نفسه بقدر سربه نعم ان  
 كانت مهاباة ووقع وقت الوجوب في نوبة احدهما اختص الوجوب به فلو وقع الوجوب في  
 نوبته ما بان وقع الغروب في نوبة احدهما وما قبله في نوبة الاخر فهل يسقط او يوزع فيه  
 نظروا الذي اعقده العلامة الرمي الاستعمال لان الاصل ان يكون نابعاً لملك وبه صرح  
 العلامة ابن قاسم في حواشي التفسير (قوله فلا فطرة على كافر) اى من حيث المطالبة به في  
 الدنيا لكنه بما قبله في الاخرة كغيرها من الواجبات (قوله اصيل) خرج به المرتد فطرته  
 عن نفسه وعن غيره موقوفه على اسلامه ولو ارتد العبد او الزوجة فكذلك (قوله الا في رقيقه  
 وقرية المسلمين) وكذا زوجته لو أسلمت في العدة فصب عليه عن الاتهاب بابتداء على المؤدى  
 عنه ثم تصمها عنه المؤدى ونجب عليه النية عند الاخراج لان التقييد (قوله وبغروب الشمس)  
 اى تمام غروبها وكان حيا قبله لماسر وكان الصواب ذكر هذا السنة ان يخرج قبل صلاة  
 العبد ان فعلت اول النهار فان آخرت استصب الا اذا اول النهار ويحرم تاخيرها عن يوم العبد بلا  
 مفتر كنية ماله او المستحقين ولا يجوز تاخيرها عن يوم العبد لان انتظاره وفريه بجاز وصالح  
 بخلاف زكاتها مال فانه يجوز له انتظار من ذكر ان لم يشترط ضرر الحاضرين فتأمل (قوله عن  
 مات بعد الغروب) اى ارمعه وكذا ما بعده (قوله ووجود الفضل) اى كون ما يخرج له لازماً  
 فاضلا عما باقي (قوله من قوته) هو بضم القاف ما يقوم به بدن الانسان من الطعام (قوله  
 وقت حياته) اى الذين تلزمه نفقة من زوجات واقارب ومملكية نعم لا تجب من زوجة أب  
 ومستولاه وان وجب عليه نفقة من لان النفقة لازمة للاب مع اعساره في تصمها عنه بخلاف  
 الفطرة ولا لزوجة رقيق ولو سرة وعبد موقوف ولو على معين كدرسة ورياط وعبد بيت المال  
 ومو بر نفقة له ولو تخرج ثم خادماً الزوجة بالنفقة حكمه ولو لم يعر المصنف بالثبوت لكان  
 اول واعم ليشمل الكسوة والمسكن والخادمان ان لا قاسمهم واحتاجوا اليهم ما راجحة الخادمان  
 لمنصب او خدمة لا اعمل وخرج باللائق بنفسه فيجب ابداله باللائق واخراج التفاوت ولا يشترط  
 كونه فاضله عن الدين ولو لا ادى على المعقود (قوله من المسكين الخ) هو شرط في الخرج عنه من  
 نفسه وغيره ما يمل نعمم الشارح بقوله الشخص فتأمل (قوله فيخرج صاعاً) اى عن كل واحد  
 عن يجب الاخراج عنه (قوله من قوت بلده الخ) هو قيد لبيان محل الصاع لا قيد في وجوبه  
 وضيمه عائد للشخص المخرج وهو ظاهر ان كان المخرج عنه في بلده أيضاً او الا فالعبد بلده المخرج  
 عنه مطلقاً والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الاخراج ولا يجهض  
 الصاع المخرج عن الشخص الواحد من قوتين وان تساوى في الغلبة بل يخرج صاعاً كاملاً من

كل هذا ان لا يخرج  
 عن  
 عن

(بثلاثة اشياء الاسلام)  
 فلا فطرة على كافر اصيل  
 الا في رقيقه وقرية المسلمين  
 (وبغروب الشمس من  
 آخر يوم من شهر رمضان)  
 وحيثما سقطت ركة  
 الفطر عن مات بعده  
 الغروب دون من ولد بعده  
 (ووجود الفضل) وهو  
 يسار الشخص بما يفضل (عن  
 قوته وقوت عياله في ذلك  
 اليوم) اى يوم عيد الفطر  
 وكذا وابنته ايضا (وبزكى)  
 الشخص (عن نفسه وعن  
 تلزمه نفقته من المسكين)  
 فلا يلزم المسلم فطرة عبده  
 وقريب وزوجة كفار وان  
 وجبت نفقتهم اذا وجبت  
 الفطرة على شخص فيخرج  
 صاعاً من قوت بلده ان كان  
 بلداً

قوله ان لا قاسمهم  
 المناسب لا يفتن بهم  
 قوله لا قيد في وجوبه  
 الصواب حذفها

قوله ومن  
الاول جزءا وبذلك

فان كان في البلد اقوات  
غلب بعضهم او جب الانراج  
منه ولو كان الشخص في  
بادية لا قوت فيها اخرج من  
قوت اقرب البلاد اليه  
ومن لم يوسر بصاع بل  
يعضه لزمه ذلك البعض  
(وقدره) اي الصاع (خسة)  
او طال وثالث بالهـ راقى  
وسبق بيان الرطل العراقي  
في نصاب الزروع  
(فصل وتدفع الزكاة الى  
الاصناف الثمانية الذين  
ذكرهم الله تعالى

أحدهما ومنه ما لو كانوا يفتنون البر الخلو بالشيء سواء (قوله غلب بعضهم الخ) ويجزئ  
القوت الاعلى عن القوت الادنى اقتسابا لا قيمة (قوله ولو كان الشخص) اي المودى عنه (قوله في  
بادية) اي اوباد (قوله اخرج من قوت اقرب البلاد اليه) ومنه عبد آبق فان عرف محله اخرج  
عنه من قوته والا فموت محل يغلب فيه او قريب منه والا فيخرج عنه اعلى الاقوات ويدفعه  
للمساكين واولاها البر ثم السل ثم المشيمة ثم الخزنة ثم الارز ثم الحص ثم الماش ثم العدى ثم القول  
ثم القوت ثم الزبيب ثم الاقط ثم القين ثم الجبن وقد نظم ذلك بعضهم فقال

بالله سل شيخ ذي رمز حكى مثلا • عن فور ترك ذكاة الفطر لوجه لا  
حروف اولها جاءت مرتبة • احصاء قوت ذكاة الفطر ان عتلا

(قوله بل يعضه) اي الصاع - واه كان هو الصاع الاول عن نفسه او الثاني عن زوجته او  
الثالث عن خادم زوجته بالنفقة ان كان او عن رقيقه ان كان او ولده هو كذا لانه يجب عليه  
تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم ابيه ثم امه ثم ولده الكبير فان استوا كزوجات وبنين  
اخرج عن شانهم ويقدم خادم الزوجة المذكورة قبلها ويقدم رقيقه على ولده الصغير ثم هو  
على الاب ثم هو على الام ثم هي على الولد الكبير واعتمد العلامة ابن حجر تأخير رقيقه عن ولده  
الكبير (قوله وقدره) اي الصاع وهو بالكيل المصري قدحان تقريرا ومن ثم قال ابن الرفعة  
كان قاضي القضاة محمد الدين الحكري يقول حين يخاطب بمصر خطبة العيد والصاع قدحان  
بكيل يادكم هذه وهما أربع سفن بكيفية المعتداتين وليس أن يزيد عليهما شيئا يسيرا لاحتمال  
شتمهما على فحوظين أو تبين وجنسه ما تقدم فلا يجزئ من غيره كاه ونحوه (فائدة) ذكر  
المقال الثاني مع لطيفة في حكمة ايجاب الصاع وهو أن الناس تتنوع من الكسب غالبا  
يوم العيد وثلاثة أيام بعده فلا يجد الفقير من يستعمله فليام الايام سرور وراحة والصاع  
يتحصل منه غمانية اوطال هو خمسة ومن الماء ثلاثة وأيام البطالة أربعة لكل يوم وطلان (قوله  
بالعراقي) أي لانه أربعة امداد (قوله وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) أي في كلامه  
حيث قال ورطل بغداد عند النوى مائة وغمانية وعشرون درهما وأربعة اشباع درهم

(فصل في بيان أحكام قسم الزكاة من يستحقها) • ويبر عنه بقسم الصدقات سميت  
بذلك لاشعارها بصدق باذنها وذكرا المصنف لها آخر الزكاة تبعه الامام الشافعي رضي الله عنه  
اولى وانسب من ذكرها انها تبارك بالحق في مقدم التي والفتنة (قوله وتدفع الزكاة) أي  
بانواعها الثمانية فالله في الله الهدى والذى يدفعها المالك ولو بوكيله او الامام  
ولو بناه ولا بد من نية المالك بنفسه او بمن أذن له فيها ولو عند عزل المالك ولا يكفي دفعها من  
غيره بلا اذن الامام عن تمتنع منها (قوله الى الاصناف الثمانية) اي عد وجودهم فيجب  
استيعابهم والتسوية بينهم مطلقا ويجب على الامام امتناع بالاحاد والتسوية بينهم عند  
تساوي الحاجات وكذا يجب على المالك ان انحصروا وفيهم المال والافس ياتي ثم لا عامل  
في قسم المالك وقد نظم بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت ذكاة الحسن لم لا بدأت بي • فاني لها المحتاج لو كنت تعرف  
فقير ومساكين وغاز وعامل • ودفق سبيل غارم وموافق

(قوله في كتابه العزيز) أي وهو القرآن العظيم (قوله انما الصدقات الخ) انما ذكر فيها الاربعة  
 الاول بلام المثل لا لاطلاق مدحهم لئلا يأخذونه وفي البقية بنى الظرفية اشارة الى أنه يستقدمهم  
 ما أخذوه ان لم يصير فوه فيها ولسوا في كله أو بعضه وأعاد الظرفية في سبيل الله اشارة الى  
 مخالفتهم وما بعده ما قبله ما من حيث ان الاولين أخذوا الغيرهما وهذا أخذ الا انفسهم ما فتأمل  
 (قوله لافقر الخ) انما بدأ في الآية بالفقر اشارة حاجتهم فتأمل (قوله والعاملين) جمع عامل  
 (قوله فانفق الخ) هذا أصل الكلام فيه وهو ما أخذ من فقره بالفتح أو الكسر كضرب أو جمع  
 وأصله من كسر فغار ظهره ويصدق في دعوى الفقير بلاعين الا اذا اذبح ثلث المال أو عيالاً فلا يد  
 من يذمه لسمو انما هو هي هنا وفيما يأتي عدلان أو عدل وامرأان ويكنى عنها الامانة فافاضة  
 (قوله في الزكاة) خرج به فقير العاقله و فقير العرايا و فقير القلب المشار اليه بقوله صلى الله عليه  
 وسلم كاد الفقير أن يكون كفراً أو غير ذلك وسيأتي بعضهم في كلامه فتأمل (قوله لا مال له) أي  
 بان لم يكن له مال أصلاً ولا كسب كذلك أوله منهم ما أومن أحدهم ما لا يقع موقعاً من كفايته  
 العمر الغالب وهو هنا ستون سنة كن يحتاج الى عشرة وعندهما ويكتسب أربعة أو أقل منها  
 بخلاف ما اذا كان يكسب خمسة فما فوقها الى دون العشرة فسكين لسكن يبقى النظر فيما لو كان  
 عندهم ما روي عن ابن عمر انهم قالوا هل نعتبرهم بالعمر الغالب أيضاً لان الأصل بقاؤهم وبقاء  
 غنمهم عليه أو بقدر ما يحتاج به بالنظر الى الاطفال يلاؤهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم  
 الغالبة وكذلك الحيوانات للنظر في ذلك مجال وكلامهم يوصي الى الاول لكن الثاني أقوى  
 مدر كافان تهذر العمل به فنعبر الاول (فائدة) أفنى الغزالي بان أرباب البيوت الذين لم يجز  
 عادتهم بالسكس يجوز لهم أخذ الزكاة وكلامهم يشبهه (قوله لانقديه) أي فانه لا يعطى من  
 الزكاة (قوله والمسكين الخ) ويصدق بدعواه على ما مر في الفقير (قوله يقع كل منهما) أي  
 جميعهما أو مجموعهما (قوله وعنده سبعة) أي أو يكتسب كل يوم سبعة فانه يعطى من الزكاة  
 أيضاً (قوله والعامل الخ) ولا يصدق في أنه عامل الاينة (تبينه) انما شارح الارشاد  
 التكميل الرقادفين يعطى الامام أو نائبه المكس بنسبة الزكاة لانه لا يجزئ ذلك أبداً ولا يبرأ من  
 الزكاة بل هي واجبة بها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور ورفع  
 القطاع والمتاصفين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع عن يذهب الى النقص وهو باس الجهل  
 أحق أهل الزكاة ورخصه والله في ذلك فضلو أو أخلاصه رجوع والراجح الاجراء حيث قصد  
 مخرجه الزكاة وكان لاخذها من الفقير كما نقل عن العلامة الرملي وأقره شيخنا الشرح المصلي  
 (قوله ودفعها المستحقين) أي عند ارادة القسم (قوله والمؤلفة فلوهم) ويصدق مدعى ضعف  
 الاسلام منهم بلا يجوز وهو الذي اقتصر عليه الشارح ولا بد من بينة في البقية (قوله أحدها) أي  
 الانعام الاربعة (قوله ونيتة ضعيفة) أي لا يبعث في ان اسلامه غير خالص اذا الايمان يزيد  
 وينقص بل يبعث في عدم قوة اتلافه بالمسلمين كما أشار اليه الشارح (قوله وبقية الانعام) أي  
 الثلاثة الباقية من الاربعة المذكورة وهم من لشرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره وعن  
 يكفينا اثر ما نفي الزكاة من يكفينا اثر من يلبس من الكفار ولا يبطى الاخير ان الاخذنا جئتنا  
 اليهما قال الزكوى ولو فوق المالك الزكاة بنفسه سقط منهم المؤلفة فلوهم لان الامام هو الذي

تجزي

عوى

في كتابه العزيز في قوله تعالى  
 انما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها  
 والمؤلفة فلوهم وفي  
 الرقاب والغارمين وفي  
 سبيل الله وابن السبيل  
 الخ هو ظاهره في الشرح قوله او  
 الامعرفة الاصناف الضمير  
 المذكورة فالفقير في الزكاة  
 هو الذي لا مال له ولا كسب  
 يقع موقعاً من حاجته اما  
 فقير العرايا فهو من لا نقد  
 يده والمساكين من قدر على  
 مال او كسب يقع كل منهما  
 موقعاً من كفايته  
 ولا يكتفيه كن يحتاج لعشرة  
 دراهم وعنده سبعة  
 والعامل من استعمله  
 الامام على اخذ الصدقات  
 ودفعها للمستحقين او المؤلفة  
 فلوهم وهم اربعة اقسام  
 احدها مؤلفة المساكين  
 وهو من أسلم ونيتة ضعيفة  
 في الاسلام فيتألف بدفع  
 الزكاة وبقيته الانعام  
 المذكورة في المبسوطات

وفي الرقاب هم المكاتبون كتابة صحيحة ١٤٨ أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من تنهم المكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام

احدها من استدان ديناً  
لتسكين فتنه بين طائفتين  
في قتل لم يظهر قاتله فحمل  
دينه بسبب ذلك في قضى  
دينه من مسم الغارمين  
فتدا كان اوفقه سير او انما  
يعطى انه غارم عند بقائه  
الدين عليه فان اداه من  
ماله او دفعه ابتداء لم يعط  
من مسم الغارمين وبقية  
اقسام الغارمين في  
المسوطات واما سبيل الله  
فهم الغزاة الذين لا مسم لهم  
في ديون المرتقة بل هم  
منطوعون بالجهاد واما  
ابن السبيل فهو من يفتنى  
سفر من بلاد الزكاة او يكون  
بجناز اياه او يشترط فيه  
الحاجة وعدم المعصية  
وقوله (والى من يوجد  
منهم) أى الاصناف فيه  
اشارة الى انه اذا قد بعض  
الاصناف وجد البعض  
فصرف لمن يوجد منهم فان  
قدوا كاهم م حقت  
الزكاة حتى يوجدوا كاهم  
او بعضهم (ولا يقتصر)  
اعطاء الزكاة (على اقل  
من ثلاثة من كل صنف)  
من الاصناف الثمانية  
مما لا (الا العامل) فانه يجوز  
ان يكون واحداً ان  
حصلت به الكفاية واذا  
خفف لاثنين من كل صنف  
غيره

يعطى اذ ادعت الحاجة الى ذلك واداه اليها اجتماعه (قوله هم المكاتبون الخ) هكذا افسرهم  
الآية الكريمة كثر العلماء وقال الامام مالك رضي الله عنه كاتبي حنيفة هم ارقاء يشعرون  
ويعتقون والمكاتبون لا يصدقون في كتابهم الابينة او تصديق سيدهم (قوله كتابة صحيحة)  
أى من غير المنزكى ولو لصو كان او هاشمى فلا يعطى مكاتبه من زكاته شيأ لعود الفائدة اليه مع  
كونه ملكه (قوله والغارم الخ) ولا يصدق في انه غارم الابينة او تصديق رب الدين ويعطى  
ولو غنياً بما لم يسط عنه الدين بوفاء او غيره (قوله أحدها) أى الاقسام الثلاثة (قوله تسكين  
فتنة) وهى الامر الواقع بين انقوم (قوله في قتل) أى أدى أو غيره ولو كلباً (قوله لم يظهر قاتله)  
ليس قيداً (قوله وبقية اقسام الغارمين) أى وهما الاثنان الباقيان من الثلاثة المذكورة  
أحدهما من تدان لنفسه أو عياله في صباح وار صرفه في معصية أو تدان لمعصية وصرفه في  
مباح أو في معصية ورأب منها فيعطى مع الحاجة فانهم من تدان لضمأن بلاذن واعسر  
رحمة أو باذن واعسر مع الاصيل (قوله هم الغزاة الخ) أى فسر سبيل الله بالغزاة لان  
استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشريعاً قال تعالى يقاتلون في سبيل الله وسبيل الغزاة سبيل الله  
لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله تعالى فلذلك سكنان الغزاة حق باطلاق اسم سبيل الله  
عليه (قوله بل هم منطوعون بالجهاد) أى فيه طوع ولو اغتيا اعانة لهم على الغزو ويصدقون  
بلاعين ويجب على كل منهم رد ما اخذه ان لم يغز أو فضل به من غزوه متى وقع (قوله واما ابن  
السبيل الخ) ويصدق بلاعين ويجب عليه الرد فيما لم (قوله أو يكون بجناز اياه) أى  
الزكاة فيعطى منها قدر ما يكفيه او ما يوصله الى موضع قصده (قوله ويشترط فيه) أى فى ابن  
السبيل (قوله الحاجة) أى وعدم من يقرضه (قوله وعدم المعصية) أى أو سفر لا فرض صحيح  
كسفر الهائم (قوله والى من يوجد منهم) أى فى محلهما بالنسبة للمالك لانه يحرم عليه نقاه الفهره  
أو فى محل الامام أو فى محل ولايته بلوا ان نقل له سواء فى ذلك زكاة الفطرو زكاة المال (قوله فان  
قدوا كاهم) أى فيما ذكر آنفاً يجب تعميم من يوجد منهم والتسوية بينهم وان زادت حاجة  
بعضهم عن بعض (قوله على اقل من ثلاثة) أى اذا لم يجب الاستيعاب فيما مر واما قول صاحب  
مباح الهداية ووسع بعض المتأخرين فقال ويكفى دفعها الى ثلاثة فقراء أو مساكين وعن  
اختاره السبكي والاصطخري وجاءه من الاصحاب وكذلك الروايات فى الحليمة وحكى الاذرى  
تخصيصه عن الجرجاني قال السبكي وهو الفتى به فى زماننا واختار الشيخ أبو اسحق الشيرازى  
جواز الصرف الى واحد ونقله فى البصر عن أبى حنيفة رضى الله عنه ثم قال واما الفتى به قال  
الاذرى وعليه العمل فى الاعصار والامصار وهو المختار والاحتياط دفعها الى ثلاثة والقول  
باعتدال الاصناف وان كان ظاهر المذهب لا أراد اذا الجماعة لا يلزمهم خلط فطرهم والصاع  
لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف فى العادة فرجوح (قوله الا العامل الخ) هو مستثنى  
بالنسبة للامام اذا عامل فى قسم المالك كما تقدم قال شيخنا ولا يعطى ولو متعدد الا قدر اجرة  
منه ان لم يكن مستأجرهما (قوله اقل مقبول الخ) وهو المعقد (قوله وقيل الخ) هو مرجوح  
(قوله لا يجوز دفعها) أى ولا يجوز (قوله الفتى بمال او كسب الخ) قال شيخنا هما قسم واحد  
على النسخة الاولى وقسمان على النسخة الثانية كباقي ومثل الفتى أو منتهى المكفى بخفة قرب



أو تدرج أو سيد فانه غير محتاج ان لا يجمع فقره مسكن وخادم لا تقان به ولا ثياب ولو ليجمل  
 وكتب محتاجها أو مال غائب عنه من حلت أو مؤجل وكسب غير لائق به واشتغاله به لم يشرع  
 لانه فرض كفاية بخلاف التواضع فان نفقهها عامر بخلاف العلم (فائدة) • الفقى الشاكر  
 أفضل من الفقير الصابر خلافا للبلقينى ولا يتأخيه دخول الفقراء الجنة قبل الاغنياء بنصف يوم  
 من أيام الاخرة بل واز اختصاص الفضول بزيادة است في الناضل (قوله والعبد) أى من فيه  
 رفق المكاتب السابق (قوله وبه هاشم الخ) فيه تغليب المذكور على الاناث فتأمل (قوله  
 وكذا اعتقائهم) أى بنى هاشم والمطلب بل يستمولى القوم منهم أى حكمه حكمهم ولا تحمل له  
 كما لا تحمل لهم (قوله ويجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم والمطلب (قوله على المشهور الخ) هو  
 المعتمد (قوله والكافر الخ) هذا هو الخامس في النسخة الاولى (قوله ولا تصح للكافر) أى لانه  
 لاحق له في اول ذلك ظهير صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرائهم (قوله ومن تلزم المازكى الخ)  
 لو أسقطه كان أولى لان المذكى بنفقة غيره غنى كإمسا (قوله نفقته الخ) انما أفرد المصنف  
 الضمير جملة على افظ من وجهه في الهم جملة على معناها فتأمل (قوله ويجوز دفعها اليهم) أى من  
 تلزم المازكى نفقته كما هو ظاهر كلامه أو من تقدم ذكرهم من الخمسة اذ يجوز كون المال  
 والكيال والخافض ونحوهم كفارا أو من بنى هاشم والمطلب أو من تلزم المازكى نفقتهم اذا كانوا  
 مستأجرين من سهم العامل لان ما يوطونه أجرة لا زكاة واليه أشار الشارح بقوله باسم كونهم  
 غزاة أو غارمين مثلاثم لا تكون المرأة عاملة ولا غزاة (قوله باسم الخ) لو قال بوصف كان  
 أولى وأظهر (خاتمة) • دفع الزكاة في المال الظاهر للإمام ولو جازر أفضل على المعتمد بل  
 يجب دفعها اليه ان طلبها عن مال ظاهر وهو الزروع والثمار والحيوان والمعدن وأما المال  
 الباطن فدفعه بنفسه أفضل مطلقا ويجب ان يراها فور اذا وجد وقت الوجوب والمستحقون  
 وخلافا للمال عن سهم ويسن للمزكى أن يدفعها عن طيب نفس وأن يتصدق بما يحبه ويحرم  
 المن بها والله أعلم

• (كتاب بيان أحكام الصيام) •

هو من حيث وقته وكيفية من خصائص هذه الامة وفرض في شعبان في السنة الثانية من  
 الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان ولم يكمل له رمضان الاسنة واحدة وحكمة ذلك  
 تطمين لشوق أمته على مساواة الناقصة لكامله في الفضل المرتب على رمضان من غير انظر الى  
 أيامه اطما يترتب على يوم الثلاثين من قواب واجبه ومنه ندوبه عند هجره ونظيره فهو زيادة  
 يفوق على الناقص والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام بما فيه  
 وجوب وخير بخى الاسلام على خمس وهو معلوم من الدين بالضرورة فيه كفر جاحده وأركانه  
 ثلاثة صائم ونية وامساك عن المفطرات (قوله هو) أى الصيام (قوله مصدران) أى مصدر  
 صام يصوم صوما أو صام يصوم صايما (قوله لغة الامساك) أى ولو عن نحو الكلام ومنه قوله  
 تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوما أى امساك كذا وكذا وقول النافذة  
 خيل صيام وخيل غير صائفة • تحت الجراح وأخرى تلك اليمما  
 فقوله صائفة أى محسنة من الحر كذا والجلولان (قوله وشرع الخ) جمع المصنف في ذلك التعريف

والعبد وبه هاشم وبه  
 المطلب) سواء صاموا حقهم  
 من خمس التمس ام لا وكذا  
 اعتقائهم لا يجوز دفع  
 الزكاة اليهم ويجوز لكل  
 منهم أخذ صدقة انطوع  
 على المشهور (والكافر)  
 رفق به من النسخ ولا تصح  
 للكافر (ومن تلزم المازكى  
 نفقته لا يدفعها) أى الزكاة  
 (اليهم باسم الفقراء والمساكين)  
 ويجوز دفعها اليهم باسم  
 كونهم غزاة أو غارمين مثلا  
 • (كتاب بيان أحكام  
 الصيام) •

هو والصوم مصدران  
 معناه صام امة الامساك  
 ونحو امساك من مظهر  
 فية مخصوصة بجميع نهار

الاركان والاشروط وفيه تكرار مع ما ياتي وحقيقة تعريفة الامساك عن المفطر بنية وفي بعض  
 العبارات وشرع الامساك عن شئ وفي القرح والبطن والقم اطاعة المولى بنية قبل التضرع الى  
 غروب الشمس (تنبيه) مسكت المصنف عما يجب به الصوم وهو اعلى العموم بتمامه بان  
 ثلاثين يوما او بقول عدل عند المالك ثم ادنى رأيت الهلال مع حكم الحاكم به فهو حكم  
 حقيقة بشهادة حسنة او على المصنف من كاسب يجب عليه العمل بحسابه وعلى من أخبر به  
 وصدقه وكذا من أخبره صبي أو غاسق أو كافر أو امرأة ولو أمانة وصدقه هم ويلحق بذلك ما يغلب  
 على الظن وجود رمضان به كإتقاد القناديل المعانة بالمناير وضرب المدفوف والمدافع ونحو  
 ذلك مما جرت العادة به كالاتحاد ولو طقت القناديل بعد إيقادها لكون ذلك في الرؤية ثم أعيدت  
 الثبوتها أو يجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم (قوله قائل للصوم الخ) سياتي محترزه  
 في قول المصنف ويحرم صيام خمسة أيام الخ (قوله وشرائط وجوب الصيام الخ) قال شيخنا هذه  
 شروط في الصائم الذي هو أحد الأركان وما شرطه المصنف من شروط الوجوب هي شروط الصحة  
 أيضا لا البلوغ فيصح من غير البالغ المميز في أمره وضربه ما صهر في الصلاة (قوله الاسلام)  
 أي فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطاوعة في الدنيا وقماقيب عليه في الآخرة كغيره من  
 العبادات ويجب على المرتد ولا يصح منه نية ضيه إذا عاد إلى الاسلام (قوله والعقل الخ) قال  
 شيخنا لو قال والقيز كان أولى وأعم والمراد به ذلك لخروج المغني عليه والسكران والشمس  
 وجوب قضائه على السكران المتعدي فليطاع عليه وعلى الثام لوجود السبب في حقه مع كونه  
 أهلا له بآفة في ذاته ولو جن الصائم ولو غير متعلقة بطل صومه ولا يضر الانغماس حيث انق  
 ساعة من النهار ولا يضر استغراق اليوم بالتوم ويجب القضاء على المتعدي بالجنون وعلى  
 المغني عليه مطلقا (قوله والقدرة على الصوم) أي اطاقته بلا مشقة فالعاجز عنه حسا  
 كالمرضى أو شرا كالنائس والنفس لا يجب عليه وان لمسه القضاء بعد قدرته ومن الهجر  
 الكبر ونحوه وسياق (قوله على المتعدي باخذ ادذلك) أي فلا يجب على الكافر ولا على الصبي  
 ولا على المجنون ولا على العاجز عن الصوم (قوله وفرائض الصوم الخ) قال شيخنا لا يفتي بعدم  
 استقامة هذه العبارة لان النية والامساك ركنان كما مر وعدم الجماع والاقى مداخل تحت  
 الامساك فتأمل اللهم الآن يقال مراد ما فرائض هذا الاركان وهي النية والصائم والامساك  
 غاية ما فيه ان المصنف سكت عن الصائم وتجاوز في عدم الجماع والاقى قسما مستقلا هذا ما ظهر  
 في الدرر فواجهه (قوله النية بالقلب) أي لانه محال ما اعتبر ويندب النطق بما فيه مساعده له  
 ومنه ما لو أكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش حيث لا حظ بكونه في الصوم والا فلا  
 (قوله فان كان الصوم الخ) هذه غاية للتعميم وظاهر كلامه انه ابتداء بدليل تفريعه بانقضاء فتأمل  
 (قوله كرمضان) أي ولا بد من النية في كل ليلة منه خلافا للامام مالك رضي الله عنه فان لم بات  
 به في ليلة وجب قضاء يومها فورامع العمل بالخروج جميع الشهر في أول ليلة منه ثم نسيها في ليلة  
 أخرى فله تقليد الامام مالك رضي الله عنه في ذلك كما انه لو نسي البلا جازله ان يتوى ثم اراد ان  
 للامام أي حنفية رضي الله عنه (قوله فلا بد من ايقاع النية بلا) أي من غروب الشمس الى  
 طلوع الفجر في الفرض ولو صيما ومنه ما وجب بالامام في الاستعانة ويكفي في الفعل وجود

قوله حسنة  
 أي احتسابا لله

قائل للصوم من مسلم عاقل  
 طاهر من حيض ونفاس  
 (وشرائط وجوب الصيام  
 ثلاثة أشياء) وفي بعض  
 النسخ أربعة أشياء  
 (الاسلام والبلوغ والعقل  
 والقدرة على الصوم) وهذا  
 هو السابق على نية  
 الثلاثة ولا يجب الصوم  
 على المتعدي باخذ ادذلك  
 (وفرائض الصوم أربعة  
 خصال) اسلام (النية)  
 باقيا فان كان الصوم فرضا  
 كرمضان او نذرا فلا بد من  
 ايقاع النية بلا

قوله الخائفة  
 من الغلبة  
 من الصوم  
 وهو

النية قبل الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم ولا يضر الاكل والجماع بعدها ثم تضر الردة لابل  
 وتم اراو كذا فرض النية لابل لانهم ارا فلا بد من تجديد هاهنا بعد الاسلام والرفض ولا يجب تجديد  
 النية اذا نام ثم تنبه لابل (قوله ويجب التعيين في صوم الفرض) اي من حيث الجنس كنية  
 الكفارة فيها وان لم يعين نوعها ككونها عن ظهار او عين مثلا وكذا في النذر قال شيخنا وخرج  
 بالفرض النفل فلا يجب التعيين فيه لان المقصود من المعين وجود الصوم فيه ولو من غيره  
 وبذلك فارق الصلاة فراجع (قوله واكمل نية صومه) اي رمضان ما ذكره واقامه فلو نيت صوم  
 رمضان فعاد هذه بما ذكره مندوب (قوله رمضان) باضافة رمضان الى اسم الاشارة حتى  
 نسمع الاضافة معينة لكون رمضان هو رمضان هذه السنة فتأمل (قوله هذه السنة) ويسن  
 ان يزيد ايمانا واحتسابا بالوجه الله الكريم عز وجل ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غدا عن  
 رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع منه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عباده او  
 امرأته او مراهق فيصح ويقع عنه ولو نوى صوم غدا فتلا ان كان من شعبان والا فلي رمضان  
 ولا اشارة له فان من شعبان صح صومه فتلا ان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح صومه  
 فرضا ولا تقلا وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أبرأه لان الاصل  
 بقاؤه (قوله عن الاكل الخ) هو بضم الهمزة الما كول وهو المراد هنا بدل ما بعده وما يقع  
 الهمزة فهو وصيرت انتم وليس مراد هنا فتأمل (قوله فان اكل ناسيا لم يطر) اي وان كثر  
 الاكل وكذا في الجهل فتأمل (قوله ان كان قريب عهد بالاسلام الخ) اشار به الى ان الجاهل  
 غير المذموم كالمعلم فتأمل (قوله والا) اي بان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن  
 العلماء (قوله الجماع عامدا) اي عالما بالتصريم مختارا اما الجاهل والمكره فلا يطل صومه  
 (قوله فسكالا كل ناسيا) اي فانه لا يضر (قوله نعمد التي) اي الامسالة عن نعمده فان نعمده  
 بطل صومه الا ان يكون جاهلا معذورا بان قرب اسلامه او نشأ بعيدا عن العلماء فان في المختار  
 وقام من باب باع واسنة بالمد وتقياسا مكلف التي (قوله لم يطل صومه) اي ما لم يعد من التي  
 شي الى جوفه باختياره فانه يطل وفي بعض النسخ روح مخالفة لما سلكه الشارح هنا زيادة  
 عليه ونقص عنه يعل بالوقوف عليه (قوله عشرة اشياء) قد علم اكثر مما تقدم فذكره هنا  
 مستدركا ويهتدى في غير نحو الخيض منها ان يكون عامدا اذا كرا الصوم مختارا عالما وجاهلا غير  
 معذور كما مر (قوله ما رسل عد الخ) فلو اكره على اكل او شرب او نسي او جهل التصريم وكان  
 معذورا لم يطل صومه كما مر وجعل الشارح ما وصل الى الجوف شيئين غير ظاهريين واما هذا جعله  
 العلامة الخطيب شيئا واحدا ثم قال وسكت المصنف عن بيان الاثر والظاهر انه الولادة فانها  
 مبطله للصوم على الاصح خلافا لما في المجموع (قوله المنفخ) هو قيد يخرج به غير المنفخ  
 كالواصل من نحو العين كالا كصال ارم المسام كالا سحما فانه لا يضر قال في الصحاح ومسام  
 الجسد يشد يد المم تقب البدن جمع سم بثلاث السين والمنفخ انضغ قال شيخنا ولو قال من منفخ  
 لكان اولي اذ في كلامه ايماء الى ان الرأس وان عديبها مستقلة فهو من الجوف وانما الانفتاح  
 وعدمه في الطريق الموصل اليه والمراد به الانفتاح الاصل والعارض ليخرج به الوصول من  
 فهو ما ذكرناه (فرع) لو ابتاع طرف خيط مثلا بالليل ثم اصبح صائما فان ابتاع باقيه او زرعه

ويجب التعيين في صوم  
 الفرض كرمضان واكمل  
 نية صومه ان يقول  
 الشخص نويت صوم غدا  
 عن اداء فرض رمضان هذه  
 السنة لله تعالى (و) الثاني  
 (الامسالة عن الاكل  
 والشرب) وان قل الما كول  
 والمنسوب عنه نعمد  
 فان اكل ناسيا لم يطر او  
 جاهلا لم يطر ان كان قريب  
 عهد بالاسلام او نشأ بعيدا  
 عن العلماء والا فطر  
 (و) الثالث (الجماع) عامدا  
 واما الجماع ناسيا فسكالا كل  
 ناسيا (و) الرابع (نعمد  
 التي) فلو غلبه التي لم يطل  
 صومه (والذي يطر به  
 المسام عشرة اشياء)  
 احدها وناسي (ما وصل  
 عد الى الجوف) المنفخ  
 (و) غير المنفخ

أفطروا إن تركت بطلت حالته فطر يقفه في صفة صومه وصلاته أن ينزع عنه وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع له أنظار لان النزع موافق لغرض التقص فهو منسوب اليه عند نكث من الدفع له وبهذا فارق من طعن بغيره انه وتمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يطاع عليه عارف به هذا الطريق ويريد هو التخلص بنفسه فطر يقفه ان يرفع أمره الى الحاكم ويحجب على نزعهم ولا ينظر لانه كالمكره (قوله من مأموعة) بالهمزة (قوله والمراد الخ) لو أخرجه من الحقنة بعد ما كان أولى وانسب الالهام الآن به لما كانت الحقنة أمرا ناددا لم ينظر الشارح اليه في المراد فتأمل (قوله عن وصول عين الخ) ومنها ضخامة نزات من الرأس أو طلعت من الباطن ووصلت الى حد الظاهر وهو مخرج الحاء الموهمة عند الذودي وهو المعقد أو الخاء المجهمة عند الراقبي وقد رعى مجها وإبشعها ومنها الدخان المنه ودقية طربه لانه كدخان القسيه وتخرج به الريح والهواء والآخر كبر الماء وسراوته كما في (قوله الى ما يسمى جوقا) أي مما شأنه ان يحيل الفضا والذوا وما كان طريقه مثله كما يأتي بخلاف نحو داخل ورلة أو خذ نم لا يضر وصول ريقه الى جوفه من مده ان كان خالصا طاهرا ولا وصول نحو ذباب وبموضع وغبار طريق وغرلة دقيقة فلو فتح فاه عند احتي دخول الفيار بجوفه لم يضر وكذا لو خرجت مده من الميسور وأعادها ولا يضر وصول ما جرى به ريقه من نحو طعام بين أسنانه من غير قصد ان يخرج من تميزه ومجبه وكذا من ما وضعه في فيه لتعود ودفع عطش ولا سبق ما مضى واستنشاق من غير مباغلة فان بالغ فيه ضرر للنهي عن المباغلة في الصوم بخلاف ما اذا لم يبلغ فيه انه لم يضر من مأموعة بغير اختياره وبخلاف المباغلة في غسل الفباضة لوجوب إزالتها وأما دخول ما غسل التبريد والفسلة الرابعة فبطل وان لم يبلغ فيه (قوله الحقنة الخ) هو بضم الحاء الموهمة قال العلامة البرلسي ولو قال الاحتقان لكان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية المعروفة كما قاله الشارح وغيره وكذلك عبارة غيره وهي ادخال دواء الخ ومثلها لثة طير في باطن الاذن أو الندى فتأمل (قوله وهي دواء) يقف الدال والمده وكسرهما فسة رديئة (قوله في قبل الخ) هو فطة طير لاحقنة التي جعله منها فجوزوا هل ماذا كرهه الشارح اشارة الى ذلك وفي كلامه التثنية بعد او فتأمل (قوله التي عمادا) أي عالما بالتحريم محتارا كما مروا فيحقق عدم رجوع شيء منه الى الجوف ومنها تعشبي بالجيم والشين وهو خروج الطعام مع الجشاء من الجوف الى الظاهر ولو احتاج الى التي للتداوي بقول طبيب عدل فهل يقاربه أولا والظاهر الفطر لانه نادر فائتأمل (قوله كما سبق) أي في كلامه (قوله الوط عمادا) أي ولو بالانزال بشرطه السابق (قوله في الفرج) أي الذي يجب بالايلاج فيه الفسل قبل أو دبر من آدمي أو جمجمة متصلا أو منه صلا (قوله فلا يطر بالجماع ناسيا) أي ولا مكرها على الرابع ولا جاهلا له مذورا كما علم مما مر فتأمل (قوله كما سبق) أي في كلامه أيضا (قوله عن مباثرة الخ) قال شيخنا لا يخفى ان المباثرة ما كانت بغير حائل كقبلة وتغرم ان حركت شتم وتو لمس لما ينقض الوضوء كما اعتد به شيخنا في خروج الامر دواهم فملا يقار بهس كل منهما وان أنزل حيث فعل ذلك فهو متفق أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع ومنها الاستقناء فتصحب الشارح له ما به غير مستقيم على ان الاستقناء فطر ولو مع الحائل وبذلك لا يصح الاحتراز الذي ذكره ولو حذره كره لعارض فانزل

كالوصول من مأموعة الى (الرأس) والمراد امسالك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوقا (و) الثالث (الحقنة في احد السيلين) وهي دواء يصفون به المريض في قبل او دبر الماهر عنهم في المثنى بالبياتين (و) الرابع (التي عمادا) فان لم يتعمده لم يبطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوط عمادا في الفرج) فلا يطر الصائم بالجماع ناسيا كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباثرة) بالجماع

قوله او من غير حائل  
الاوكية حذرها

لم يطر على الأصح لأنه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبله أو فارقها ساعة ثم أنزل فلا يصح أنه ان  
 كانت الشهادة مستعصبة والذ كرقائم حتى أنزل أفطر والأفلا قاله في البصر (قوله محرمًا كان)  
 أي الانزال (قوله أو غير محرم) أي بقطع النظر عن الصوم فتأمل (قوله يذوقه) أي التي  
 تحمل (قوله عن خروج المني) خرج به الذي عن مباشرة فلا يطر به كالبول (قوله باحتمال)  
 أي وكذا ينظر ويذكر أن لم يجر عاقبة بالانزال به ما لا أفطر على المعتمد (قوله بزمان الخ) هو المعتمد  
 (قوله الحيض) أي يقينًا ولو في بعض المنابر بخلاف الصغيرة في زمن الحيض (قوله والنفاس)  
 أي ولو في جرمن المنابر أيضًا ولو عقب عاقبة أو مضغة ويطحق به الولادة بلا بل فإن أريد بالنفاس  
 الولادة فهي منها (قوله والجنون) أي ولو في جرمن المنابر ومنه الانغماء والسكران لم يفتق لحظة  
 من المنابر كما في (قوله والردة) أي لما قامت العبادة (قوله منها) أي الأربعة وهي الحيض  
 والنفاس والجنون والردة (قوله أبطله) أي الصوم (قوله ويستحب في الصوم) أي للصائم ولو  
 تفلا (قوله يجعل الفطر) أي تلبيح الصائمين لا تزال أمي بغير ما جعلوا الفطر زاد الامام أحمد  
 رضي الله عنه وأخروا الصور (قوله ان تحقق) أي وكذا ان ظن ولو باجتهاد كما يشهد الله به  
 مقابلة بالتكثير بعمل بالصواب اذا ظهر له بعد فطره ولو بالاجتهاد (قوله فان شك) أي في  
 غروب الشمس (قوله أن يطر) بضم المثناة تحت وسكون الفاء وكسر الطاء من أفطر (قوله  
 على غير) ويقدم عليه نحو الرطب ان وجد ثم البسر كذلك ويسن كونه وترًا وكذا ما بعده (قوله  
 والافشاء) أي وكونه من ما من زمزم أو من بعد المأما كان حلوا كزبيب ولبن وعسل فلولم يجد  
 إلا الجماع أفطر عليه وأما قول بعضهم لا يسن الفطر عليه فمحمول على وجود غيره ويطحق به  
 سن الذ كرقعة بقوله اللهم لا سمعت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت ولك أسأت وعليك توكلت  
 قال بعضهم ويسن بعده هذا اللهم ذهب الظن ما أبليت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى  
 يا واسع الفضل افقر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وانقنا  
 فيه القيام وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام وأعنا يا أخي ان العمل فيه بضائع  
 عن العمل في غير من بقية الشهور (قوله تأخير الصور) وهو بضم السين اسم للفعل وكلام  
 الشارح ظاهر فيه وبقيها اسم لما يتصور به وفي كلامه إيماء إلى نذب الصور أيضًا وهو  
 كذلك وأول وقته نصف الليل فهو سنة وتأخير سنة أخرى وتقريره من الفجر أو من ما لم يقع  
 في شك • (تنبيه) قال ابن الجزاري وهل تأخير الصور من خصائص هذه الأمة أو لا نعم قال  
 بعضهم هو من خصائص هذه الأمة بدليل ان الامم السالفة كانوا يأكلون قبل ان يناموا وكان  
 يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء (قوله ما لم يقع في شك) أي كأن شك هل جاء وقته  
 أو لا وهل فات أول (قوله فلا يؤخر) أي الا فضل ترك ذلك (قوله بقليل الاكل والماء)  
 ويندب كونه بما ينذب الفطر عليه ويسن أن يغسل من الجنابة قبل الفجر وأن يبادر بها كشار  
 الصدقة واطعام الطعام وتلاوة القرآن (قوله أي الفحش الخ) في تفسيره الهجر بالفحش  
 دليل على انه بضم الهاء كون تركه مندوبًا من حيث الصوم لا ينافي حرمة في بعض أفراد من  
 حيث ذاته كالغيبه وضبطه بعضهم كالعامة الخطيب بفتح الهاء بمعنى الهجران أي الخصامة  
 بترك الكلام بجميع المنابر وهو غير ملائم لكلام المصنف قال الشاعر  
 اذا ما لم يصام عن الدنيا • قبل شهره شهر الصيام

محرمًا كان كخراجه بيده  
 أو غير محرم كخراجه  
 يذوقه أو جارية  
 واحترز مباشرة عن خروج  
 المني باحتمال فلا فطر به  
 جرماً (و) السابغ إلى آخر  
 العشرة (الحيض والنفاس  
 والجنون والردة) ففي طرا  
 شيء منها في أثناء الصوم  
 أبطله (ويستحب في الصوم  
 ثلاثة أشياء) أحدها  
 (تجمل الفطر) ان تحقق  
 الصائم غروب الشمس فان  
 شك فلا يجمل الفطر ويسن  
 أن يفطر على تمر أو الاقما  
 (و) الثاني (تأخير الصور)  
 ما لم يقع في شك فلا يؤخر  
 ويجعل الصور بقليل  
 الاكل والماء (و) الثالث  
 (ترك الهجر) أي الفحش  
 (من الكلام) الفحش  
 فمعون الصائم لسانه عن  
 الكذب والغيبة

وهو ذلك كالثم فان شقه  
 أحد فقل مرتين أو ثلاثا  
 ان صائم اما بلسانه كما قاله  
 النووي في الاذكار  
 أو بقلبه كما نقله الرافعي عن  
 الأئمة واقتصر عليه (ويحرم  
 صيام خمسة أيام العبدن)  
 أي صوم عبد النظر وعبد  
 الانص (وأيام التشريق)  
 وهي الثلاثة بعد يوم النحر  
 (و) يكره نحر عما (صوم  
 يوم الشك) بالاسبب يقتضي  
 صومه وأشار المصنف  
 لبعض صور هذا السبب  
 بقوله (الآن يوافق عادة  
 له) في تطوعه كمن  
 عادته صوم يوم واغطار يوم  
 فوافق صومه يوم الشك  
 وله صوم يوم الشك أيضا من  
 قضاء وتذرو يوم الشك هو  
 يوم الاثنين من شعبان  
 أو البراءة - لال ليلته مع  
 الصحو وتحدث الناس  
 برؤيته ولم يعلم عدل رآه  
 أو شهد برؤيته صبيان أو  
 عبيد أو فستة (ومن  
 وطئ في شهر رمضان) حال  
 كونه (عامدا في الفرج)  
 وهو مكلف بالصوم ونوى  
 من الليل وهو آثم بهذا  
 الوطء لأجل الصوم  
 قول عالم بالصوم  
 الأولي حذر

فان لم يكف جوارحه لم يحصل له الا الخط من الجوع والعطش ويلحق بذلك نذر حجهم وفصد  
 وذوق طعام وعكس العين وكسر هاشم وشهوة نفس كشتم ويحتمل أولاه أو نظرا اليه أو نحو ذلك  
 لما فيه من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم (قوله ونحو ذلك) أي كالتمية (قوله فليقل  
 مرتين) أي ثانيا لم يكن ربا وحصل به انكشاف خصمه (قوله أو ثلاثا) أي وهو الافضل  
 (قوله أو بقلبه) أي وجهه ما حسن ثم في كونه بقلبه فلا ينظر (فرع) يكره الصائم وغيره  
 صمت يوم كامل الى الليل من غير حاجة لله في صمته فله النووي راد اياه بقوله من قال انه نرى به قال  
 في الانوار يكره أن يقول الصائم وحق انما الذي على في (قوله ويحرم) أي ولا يصح اجساعا  
 أو على الاصح (قوله صيام خمسة أيام) أي الامساك بنية الصوم فلا يجب عليه تعاطي مفطر  
 لكنه يسر له خلافاً قال انه يجب عليه أن يفعل فيما ينافي الصوم (قوله وهي الثلاثة الخ)  
 أي خلافاً للأئمة الثلاثة رضي الله عنهم حيث ذهبوا الى انها اثنان (قوله نحر عما الخ) هو المعنى  
 وقيل تغريها (قوله وأشار المصنف الخ) قال شيخنا فيه اعلام بان الاستثناء ليس من معيار  
 العموم فتأمل (قوله الآن يوافق عادة) أي وتنبهت بمرور وان طال الزمن عنها (قوله عن  
 قضاء) أي ولو لم ندوب وكذا أيام الامام في صلاة الاستسقاء ويجري مثل ذلك في صوم النصف  
 الثاني من شعبان ان لم يصله عاقبه ولو يوم واستقر قال الاسنوي ولو آخر يوم ماله يوم الشك  
 فقباس كلامهم في الاوقات المذكورة المنهي عنها تحريمه فليست له زيادة منهم هنا في كلام  
 المصنف مالم يس منه فراجع (قوله من شعبان الخ) أي بذلك لثبوتهم فيه بكثرة الغارات وجمعه  
 شعبان وشعب على حذف الزائد وحكي الكوفون انه يجمع على شعبان وذلك خطأ عند  
 سيدي به كالايجوز في جمع عثمان عثمانين فتأمل (قوله أو تحدث الناس برؤيته) أي من غير شهادة  
 منهم بها قال شيخنا وصوابه وتحدث الناس برؤيته باسقاط الهمزة لانه اذا لم يتحدث أحد  
 برؤيته فهو من شعبان اتفاقا واما مع الصحو أو مع الغيم اه أقول وفي غالب النسخ انه باسقاط  
 الهمزة وحينئذ لا حاجة للاعتراض عليه والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيته فبأنه  
 بيان له انهم من صدق من أخبر به وجب عليه الصوم ونهض نيته ويجزئه عن رمضان اذا تبين  
 كونه منه (تنبيه) يحرم الرمال في الصوم لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وهو أن  
 لا يتعاطى مفطرا بين يومين مثلا ولو بنحو جماع على المعتمد (قوله أو عبيد الخ) ان قلت فلا  
 استحباب صوم يوم الشك اذا طبق الغيم خروجا من خلاف من أوجبه كالامام أحمد رضي الله عنه  
 قلت لا يراهي الخلاف اذا خالفه سنة مريجة وهي هنا خبر فان غم عابكم فاكلوا عدة شعبان  
 ثلاثين يوما (قوله ومن وطئ الخ) - ذات شروعيين تجب عليه الكفارة العظمى في الصوم  
 لانها المرادة عند الاطلاق وما يجب به وكيفية ما يتبع ذلك وقوله ومن وطئ الخ يراد به ما ينهل  
 من لا طلاق في جمعة ولو بلا انزال كما صرح به العلامة الخطيب كتبخ الامام وغيرهما (قوله  
 عامدا) أي اذا كرم الصوم على باله ومختارا أو بتصريم الوطء أو بجاه لا غير مذكور كما هو أن جهل  
 الكفارة فانه يطر ويغضي ولا كفارة عليه (قوله في الفرج) أي ولو دبرا أو من جمعة كما مر  
 (قوله ونوى بالليل الخ) خرج به المصنف فانه يغضي ولا كفارة عليه (قوله وهو آثم) بالمد (قوله  
 جهدا الوطء) خرج به من ظن دخول الليل فوطئ فبان ثم اراقه يطر ويغضي ولا كفارة عليه  
 (قوله لا جمل الصوم الخ) بخلاف مسافر زفي ثم خصالا انما للزنا فلا كفارة عليه وكذا من



أفـدفع الصوم كصلاة أو صوم غير رمضان ولو قضاؤه عنه أو بغيره طه كالأكل عامدا وإن وطئ  
بعده أو مغمه أو غير مكافئ ولو غلبت عليه ولم يضره ذلك فلا كفارة عليه ولو أكل ناسيا فظن أنه  
أنظر فجامع عامدا فلا كفارة عليه أيضا (قوله فعلية القضاء) أي فور أو التعزير كما نص عليه  
الإمام الشافعي رضي الله عنه في الام وأخذ به جماعة وهو المتمدن وخرج بالواحد الموطن ولو  
ذكر أنه فعلية القضاء فتطو وتكرر الكفارة بالجماع في كل يوم سواء كفر عن الأول قبل الثاني  
أو لا لا تكرر الجماع في يوم واحد ولو باربع زوجات ولا يسهطها أحد دون مرض ولا ردة إلا  
الجنون والموت لتبين عدم وجوب الصوم قال العلامة ابن عبد الحق عالم يتسبب في الجنون أو  
يقفل نفسه والأوجبت عليه الكفارة ولا يحدون مقر الأبد لمطاعه مخالف (قوله وهي عتق  
رقبة الخ) ومثل الكفارة في رمضان في الواجب والترتيب كفارة الظهار والقتل الآن القتل  
لا اطعام فيه وسبق أن كفارة الممنوعين فيها بين العتق والاطعام والكسوة فان عجز عن جميع  
الخصال صام عنها ثلاثة أيام ولا تجب موالاتها (قوله فان لم يجدها) أي الرقبة حساني مضافة  
المقصر أو شرعا بان لم يقدر على غيرها زيادة على ما بين يديه بقية العمر الغالب (قوله شهرين) أي  
بالأهل ان ابتدأ في أوامها والاعتبار بالوسط بالهلال ويكمل الأول من الثالث ثلاثين يوما فان  
قبل لما أمر الله تعالى في كفارة يوم بشهرين ووعدهنا بحسنة عشرة فلم زاد ماله ونقص ماله فقبل  
لأنه لا ينظر إلى قيمة ثلاثة أشياء الخاتم والداية والسيف بل تنظر إلى قيمة صاحبها فالصوم ما كان  
مضافا إليه سبحانه وتعالى صارت قيمته أكثر بخلاف الحسنة التي أضافها إليها أيضا طالب  
بمال نفسه أكثر مما نال أجل الفقير حتى يطعم ستين مسكينا (قوله متتابعين الخ) وينقطع  
التتابع بالافطار ولو بعد تركه فمرض فيجب الاستئناف حتى لو أفاطر اليوم الأخير الذي هو  
تمام الشهرين أعاد الصوم من أوله (قوله فان لم يستطع) أي بشقة لا تتحمل عادة ومنها شدة  
الاستسباح إلى النكاح (قوله صومه ما) أي الشهرين المتتابعين (قوله فان عجز عن الجميع)  
أي من العتق والصوم والاطعام (قوله استقرت الكفارة في ذمته) أي مرتبة ولا تسقط  
بجزء على الرابع (قوله فعلها) أي الخصلة التي قدر على فعلها فلو شرع في خصلة فقد راعى  
أعلى منها تطيبه الهدوء إليه ولا يجوز له صرف كفارة إلى عباده ولا إلى نفسه إلا إذا كانت من  
غير ماله كما في الحديث (قوله ومن مات) أي ماله بعد البلوغ من ذكر أو أنثى ويتبعين الاطعام  
عن مات مرتدا قطعها (قوله كن أفاطر الخ) هو مجرد تصور ولا يذروا كان الصواب جعل هذه  
المسئلة من مفهوم كلام المصنف لأن الميت عليه تتأمل (قوله لمرض) أي أرسفر (قوله  
ولم يتمكن من قضاؤه) خرج به ماله لو تمكن منه فانه يجب على الولي الصوم عنه أو الاطعام كما  
سبق (قوله كان استقر مرضه) أي جميع رمضان مثلا ومنه السفر إلى موته وكذا الخائض  
تتأمل (قوله فلا تأثم في هذا القات) أي بالمرض أو السفر (قوله ولا تدركه بالفدية) أي  
ولا بالقضاء بالصوم عنه وانما سكت المصنف عنه لعدم تصور تتأمل (قوله وان كان فائتا بغير  
عذر) أي سواء تمكن من قضاؤه أولا (قوله ومات قبل القكن) صوابه أو مات بعد القكن من  
قضاؤه وجبت الفدية في قدر ما غنم من ماله وان لم يكن جميع ماله فانه تتأمل (قوله من تركه  
الخ) هو يفيد ان الكلام في حرله تركه والا فليعبره الاطعام عنه من ماله فانه تتأمل (قوله فأت  
فانه صومه (قوله مد صام) قال شيخنا هو في كلام المصنف مرفوع منون نائب فاعل اطعم

(فعلية القضاء والكفارة  
وهي عتق رقبة مؤمنة)  
وفي بعض النسخ سامة من  
العيوب المخرجة بالعمل  
والكسب (فان لم يجدها  
فصيام شهرين متتابعين  
فان لم يستطع) صومه ما  
(فاطعام ستين مسكينا)  
أو فدية (لكل مسكين  
مد) أي مما يجزئ في صدقة  
الفاطر فان عجز عن الجميع  
استقرت الكفارة في  
ذمته فاذا قدر به ذلك  
على خصلة من خصال  
الكفارة فعلها (ومن  
مات وعليه صيام) فأت  
(من رمضان) به ذكر  
أفاطر فيه مرض ولم يتمكن  
من قضاؤه كان استقر  
مرضه حتى مات فلا تأثم في  
هذا القات ولا تدركه  
بالفدية وان كان فائتا بغير  
عذر ومات قبل القكن  
من قضاؤه (أطعم منه) أي  
أخرج الولي عن الميت من  
تركته (لكل يوم) فأت  
(مد) طعام وهو رطل  
وثلاث ألبان مدادى وهو  
بالكيل نصف قدح مدهري

والشارح أخرجه عنهم وهو من المصنف عندهم فتأمل (قوله وما ذكره المصنف الخ) ما ذكره  
 من كون كلام المصنف هو القول الجديد القائل بعدم جواز الصوم أخذه الشارح من  
 اقتصاره على الاطعام ولو سلم على القول القديم القائل بجواز الصوم الولي عنه بل ندبه ولو مع  
 وجود التركة لكان أولى وأنبأ لانه المعتمد والمفتي به (قوله بل يجوز للولي) أي بشرط أن  
 يكون بالغاً عاقلًا ولو رقية قالان الرقيق من أهل القرص في الصوم بخلاف العبي وانما اشترطت  
 حريته في الحج لانه ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالعبي ثم بخلافه هنا المراد بالولي كل قريب  
 للميت ولو غير وارث أو بعيد اذ كرا كان أو أختى ويجوز للاجنبي أن يصوم عنه اذا أذن له الولي  
 والأفلا كالخج ويكتفى اذن الحيا كم الاجنبي عندهم الولى أو عدم اذنه كما صرح به في شرح  
 الروض واعتداه العلامة الرملة في الاقوال العلامة ابن حجر قال في المجموع ومذهب الحسن  
 البصري رضي الله عنه انه لو صام عنه ثلاثون رجلاً يوم واحد بالاذن جاز وهو المعتمد قياساً  
 على ما لو كان عليه حجة الاسلام وحجة تدور حجة قضاء فاستأجر عنه ثلاثة كالأول واحدة في سنة  
 واحدة ونخرج بالصوم الصلاة فلا تقضى عن الميت بصلاة ولا فدية أبداً خلافاً لبعض الأئمة  
 رضي الله عنهم لعدم ورودها وكذا الاعتكاف الاتباع للصوم كأن تذر أن يصوم معتكفاً (قوله  
 وصوب في الروضة الجزم بالقديم) أي وهو المعتمد كما أشرفنا إليه في امر وهذه المسئلة من المسائل  
 المفتي فيها بالقديم \* (قائدة) ذكر المحب الطبري في شرح السنة أنه يصل للميت ثواب كل  
 عبادة تفعل عنه واجبة كانت أو مندوبة (قوله والشيخ الهرم) أي الكبير وذلك لقوله  
 تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فان كلمة لا مقدر رأى لا يطيقونه أو ان المراد  
 يطيقونه حال الشباب ثم يجوزون عنه بعد الكبر فلو قدر بعد ذلك على الصوم لم يلزمه قضاءه  
 لانه مخاطب بالفدية ابتداء كما صرح به العلامة الرملة كائن حراً وأقرهما شيخنا وهو المعتمد  
 خلافاً لبعض جهلة المفتين وفارق نظيره الآتي في المصوب بعينه - - - ثم ضاده بحجة لانه  
 مخاطب بالحج ابتداء ولانه وظيفة العبد وانما جازت له الأمانة للضرورة وقد بان عدمها  
 \* (تنبيه) قضية إطلاق المصنف انه لا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير وفائدتها  
 استقرارها في ذمة الفقير كما اقتضاه كلام الروضة وأما ما هو المعتمد لان سبب الوجوب الفقر  
 وهذا كله في الاسرار أما رقيق عجز عنه لكبر أو نحوه وأفطر فلا فدية عليه اذا مات رقيقاً  
 وأبده القدا عنه وأقر به ان يصوم عنه كما مر (قوله الذي لا يرجي برؤه) فلو برئ بعد اخراج  
 الفدية كفاؤه أو قباه الزمه الصوم ولا تمكفه الفدية وكذا يقال في غيره ممن ذكرنا قلنا  
 ان الفدية فمن ذكر واجبة ابتداء على أربع القوابل لوجود القدرة على العمل فتأمل (قوله  
 اذا جيز كل منهم) أي الشيخ والجوز والمرضى (قوله عن الصوم) أي الواجب بان كان يلحقه  
 به مشقة فتجوز له الفطر بان لا تحتمل عادة عنده شيخ شيخنا أو تبج التيم عنده العلامة الرملة  
 (قوله ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان) لو قال ولا يجوز له اخراج فدية يوم قبيل جفراً لكان  
 أولى فتأمل (قوله ويجوز بعد فجر كل يوم) أي من رمضان (قوله والحامل) أي ولو من نحو زنا  
 أو شبهة (قوله والمرضع) أي ولو متبرعة أو لغير آدمي حيث كان معصوماً (قوله اذا خافنا على  
 أنفسهما) أي ولو مع الولد لم تجب الكفارة (قوله وان خافنا على أولادهما) أي فقط وجبت  
 الكفارة ونسبة الولد الى المرضع ملا يستماله وان لم يكن له اولد ولا فرق في المرضع والحامل بين

وما ذكره المصنف هو  
 القول الجديد والقديم  
 لا يتعين الاطعام بل يجوز  
 للولي أيضاً ان يصوم عنه  
 بل يسن له ذلك كما في شرح  
 المذهب ومبوب في الروضة  
 الجزم بالقديم (والشيخ)  
 الهرم والجوز والمرضى  
 الذي لا يرجي برؤه (إذا  
 جيز) كل منهم (عن  
 الصوم يفطرو ويصوم من  
 كل يوم مسداً) ولا يجوز  
 تعجيل المد قبل رمضان  
 ويجوز بعد فجر كل يوم  
 (والحامل والمرضع إذا  
 خافنا على أنفسهما) خبراً  
 يلحقهما بالصوم كضرر  
 المرضع (أو طرأ) وجب  
 عليهما القضاء وان خافنا  
 على أولادهما أي اسقاط  
 الولد في الحامل وقلة اللبن في  
 الرضع

قوله ويجوز بعد فجر كل يوم  
 أي ولو من نحو زنا أو شبهة

ان تكونا مسافرتين او مريضتين ثم ان افطرتا لاجل السرة او المرض فلا فدية عليهما وكذا  
 ان اطلقنا في الاصح والكلام في الحرة واما الرقعة فتبقى وفي غير المتخيرة اما هي فلا فدية  
 عليهما لك ذلك وكذا الحامل المتخيرة بناء على ان الحامل تحيض وهو الاصح ثم محل ما ذكر في المتخيرة  
 اذا افطرت ستة عشر يوما فاقبل فان افطرت اكثر من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها اكثر  
 ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاة فدية أربعة عشر يوما فيه  
 عليه الجلال الباقي (قوله افطرتا) اي وجوبا (قوله والكفارة ايضا) اي من مالهما  
 ولا تعدد بتعدد الولد لانها بدل عن الصوم والمراد به الفدية كما اشار اليه الشارح ولو قال  
 والفدية لكان اولها ظاهر (قوله كما سبق) اي في كلامه هنا (قوله رطل وثلاث بالعراق) وهو  
 نصف قدح بالمصري كما تقدم ويلحق بالرضع فبما ذكر من افطرتا لا تقلحوا حيوانا محترم  
 انصرف على الفرق بخلاف من افطرتا لا تقاذخوا مال غنم حيوان فعليه القضاء فقط مطاوعة الان  
 فطرمها تزوتسكرر الفدية على من اخر قضاء رمضان الى دخول رمضان آخر حيث كان موسرا  
 مقيما وتمكن منه لان الحقوق المالية لا تتدخل ولا يجب صرف الفدية للاصناف الثمانية بل  
 تصرف الى فقير او مسكين وله صرف امداد لو احدث فقط بخلاف صرفه هذا الاثنى فانه لا يجوز  
 (قوله والمرضى) اي بحسب لا يحتمل عادة كما مر ومنه البلوغ والعطش (قوله والمسافر) اي  
 سفر قصر وان لم تكن مشقة وان كان الافضل له الصوم في عدمها (قوله طويلا امباحا) هما  
 قيدان يخرج بهما مالو كن السفر قصيرا ومالو كان السفر معصية (قوله يفطران) اي وجوبا  
 ان حاصات مشقة تبيح التيمم والاجواز او قال العلامة الرمي ككالمطيب لا يجوز الفطر  
 للمريض الا فيما يبيح التيمم كما مر (قوله ويتضيان الخ) قال في شرح الروض ويشترط في الشخص  
 نيته كالحصير يريد التصل كما قاله البغوي وغيره وهو المعتمد (قوله والافعلية النية لا) ومنه  
 المصادون والزراعون والدرادون والفعله ونحوهم (قوله فان عادت الحى الخ) وهي مرض  
 يحصل ليهض الناس وعلايته ان صاحبه يضر وقتا ويبرأ آخرا وجوبه ان يكتب له في  
 ورقة بسم الله ابراسوما وزعنا ما في صدورهم من غل الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم  
 ضعة اذ لا تخفف من ربكم ورحمة يريد الله ان يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا لا شفاء  
 الا شفاؤنا بالله شفاء لا يغادره شقم ويضرب اياه يبرا (قوله عن صوم التطوع) وهو التقرب  
 الى الله تعالى بما ليس بشرط من العبادات (قوله ومنه صوم عرفة) وهو تاسع ذى الحجة  
 وصومه يكفر ذنوب سنة قبله اولها المحرم وسنة بعده كذلك ويندب للعاج فطره وكذا ينسب  
 صوم ما قبله من العشر ولو للعاج فالثامن مع يوم عرفة مطلوبان من غير الحاج من جهتين فان  
 قامت اعيان افضل عشر ذى الحجة او العشر الاواخر من رمضان قامت عشر ذى الحجة افضل لاشتماله  
 على اليوم الذي ماروى الشيطان في يوم غير يوم بدر ولا احقر منه فيه وهو يوم عرفة  
 ولا شتماله على اعظم الايام عند الله تعالى حرمة وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوم الحج الاكبر  
 وعشر رمضان الاخير افضل لاشتماله على ليلة القدر التي هي خير من الف شهر ومن تأمل هذا  
 وجسده كافيا شافيا وقد اشار اليه ابن النفاث في قوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام اهل الجمل فيهن  
 احب الى الله من عشر ذى الحجة فتأمل قوله ما من ايام دون ان يقول ما من عشر او نحوه ومن  
 اجاب بغير هذا التفصيل لم يدل بحجة صريحة قط (قوله وعاشورا) بالمد كعاشورا

(افطرتا) وجب (عليها)  
 (القضاء) (الافطار) (والكفارة)  
 ايضا والكفارة ان يخرج  
 ايضا (عن كل يوم صد  
 وهو) كما سبق (رطل  
 وثلاث بالعراق) ويهبر عنه  
 ايضا بالبعد ادى (والمرضى  
 والمسافر) سقرا طويلا  
 مباحا ان نضرا بالصوم  
 (يفطران ويقتضيان)  
 ولا مريض ان كان مرضه  
 مطبقا ترك النية من الليل  
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان  
 يحتمل وتادون وقت وكان  
 وقت الشروع في الصوم  
 محوما فله ترك النية  
 والافعلية النية ليلان  
 عادت الحى واحتاج الى  
 الفطر اطر وسكت  
 المنسحب عن صوم التطوع  
 وهو من كور في المطولات  
 ومنه صوم عرفة وعاشورا  
 وناسوعا

فلم من جهتين  
 اما الاول فلهما عرابي  
 والثاني نوح الناس يوم عرفه وان  
 منسحب

وسكن بعضهم قصرهما وهو شاذ وفي المصباح عاشوراء عاشر المحرم وفيه لغات المد والتصرع  
 الالف بعد العين وعشوراء بالمد مع حذف الالف وأما ناسوعاء فقال الجوهري أظنه مولدا  
 وسكن المصانع أنه مولد ويثبت أن يقال إذا استعمل مع عاشوراء أن يوافق له لاجل الازدواج  
 وإن استعمل وحده فجري فيه ما تقدم إن كان غيره مجموع وهو مشتق من العشر الذي هو اسم  
 للمعد العين وقيل من العشر بالكسر في أو راد الابل تقول العرب وردت الابل عشر إذا  
 وردت في اليوم التاسع وردة القرافي بأن الأصل في الاشتقاق الموافقة في المعنى فالعاشوراء من  
 العشر بالفتح وقيل سمي بذلك لأن عشرة من الأنبياء كرموا فيه بعشر كرامات وقيل غير ذلك  
 وكذا يوم بعده ويوم قبله احتياطا وكذا بقية العشر قبله وهو يكثر ذنوبه سنة قبله (قوله  
 وأيام البيض) أي أيام الليالي البيض سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها بطول القمر وقال  
 العلامة الفشتي في شرح الأربعين سميت بذلك لأن آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من  
 الجنة أسود جسده من حر الشمس فجاءه جبريل عليه الصلاة والسلام وأمره بصيام أيام البيض  
 ما يرضى في اليوم الأول ثلاث بدنه وفي الثاني ثلثاه وفي الثالث جميعه وهي الثلاثة من كل شهر وهي  
 الثالث عشر وتاليها والاحوط صوم الثاني عشر معهما وصوم الأيام السود وهي الثامن  
 والعشرون وتاليها سميت بذلك أيضا لوجوب جميع الليل فيها بصوم القمر وقياس ما صوم  
 السابع والعشرين معهما (قوله وستة من شوال) أي وكونها عقب العيد ومنوالية أفضل  
 وتجوز متفرقة في جميع الشهور وإن لم يصم رمضان كائنه عليه بعض المتأخرين والظاهر كما قال  
 بعضهم حصول أصل ستة صومها بصومها قضاء أو تدارك بدب صوم يوم الاثنين ويوم الخميس  
 ويوم المعراج ويوم لا يجده فيه ما يأكاه وأفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة ثم يوم الاثنين ثم يوم  
 الخميس ثم بقية أيامه ويستحب صوم يوم الأربعاء ما عدا ما شكر الله تعالى على عدم هلاكه هذه  
 الأمة كما أهلك فيه من قبلها كما قاله شيخنا الشوبري ويكره أفراد يوم الجمعة أو السبت أو الأحد  
 بصيام لضعفه عن العمل يوم الجمعة ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد والسبب  
 كأن اعتاد صوم يوم وانظار يوم فوافق صومه يوما متنافلا كراهة وما لم يسله بما قبله أو بما  
 بعده فلا كراهة أيضا وكذا يكره صوم الدهر كما إن خاف به ضرر أو خاف فوت حق ولو مندوبا  
 وترك تطوع اعتاده ويحرم على المرء صوم النفل بحضور حليها بما عدا هذه الأصوم يوم عرفة  
 وعاشوراء ومن تلبس بفرض حرم عليه قطعه وإن لم يكن فوريا أو ينفل جائزه قطعه إلا الحج  
 والعمرة أو بفرض كفاية فكذلك الأذاتعين عليه أو كان في الحج أو العمرة أيضا ومن تعدى  
 بالقطر لزمه القضاء فوراً وإن سافر ويكره أن يصوم تطوعا قبل قضاء ما عليه سواء فات به ذمام لا  
 (حجة) أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان  
 ثم باقي الشهور

(فصل في بيان أحكام الاعتكاف) وأصل لغة الحبس واللبث والملازمة للشيء وسمي به  
 الاعتكاف الشرعي للازمته للمسجد ولبيته فيسهل يقال عكف يكف ويكف يضم الكاف  
 وكسر هاء كوفاه كذا أي أقام على الشيء لا يبدل عنه وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا  
 فلفظ عكف يكون لازما ومتعيا كرجع ورب عنه ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جوارا  
 ومنه حديث عائشة رضي الله عنها وهو يجاور في المسجد أي يعتكف فيه والأصل فيه قوله

فلم يجز في ما تقدم  
 أي من اللغات الثلاثة في عاشوراء

وقوله إن كان غير صحيح  
 أي بل مولدا  
 أي من العشر بالمد مع حذف الالف  
 أي من العشر بالفتح وقيل سمي بذلك لأن عشرة من الأنبياء كرموا فيه بعشر كرامات  
 أي أيام الليالي البيض سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها بطول القمر وقال  
 العلامة الفشتي في شرح الأربعين سميت بذلك لأن آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من  
 الجنة أسود جسده من حر الشمس فجاءه جبريل عليه الصلاة والسلام وأمره بصيام أيام البيض

وأيام البيض وستة من شوال

(فصل في أحكام الاعتكاف)

تعالى ولا يباشره من وأنتما كعون في المساجد وهو بعينه المسمى من الشرائع القديمة قال  
تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتنا للطائفتين والعامتين وأركانها أربعة نبوة  
ومعصية ومعتكف فيه وليث (قوله من خير أو شر) ومنه قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين  
حق يرجع اليناموسى (قوله بصفة مخصوصة) وقديما المصنف في ما ساقى بقوله وله سلطان  
الح (قوله سنة) أى طريقة في الدين (قوله مستحبة) أى فيكره تركه (قوله في كل وقت) أى ولو  
أبلا أو مفطار أو وقت كراهة الصلاة (قوله لأجل طلب ليلة القدر) أى لأجل الإطلاع عليها  
لأنه أفضل ليالى السنة فى حق هذه الأمة ولا ينافيه كون ليلة المعراج أفضل ليالى مطلقا  
فى حقه صلى الله عليه وسلم وصحبت بذلك أعظم قدرها أولئك القدر الأحكام فى أول غير ذلك ويندب  
اختفاؤها أن رآها وعلامتها طلوع شمس يومها من كسرة الشعاع وكونها غير حارة ولا باردة وغير  
ذلك وهى من خصائص هذه الأمة وباقية إلى يوم القيامة أجماعا وترى حقيقة وينال فضيلتها  
من أحيائها وإن لم يطلع عليهم أو لم يرها ~~ممكن~~ حال من رآها أكمل إذا قام بوظائفها ويندب  
أحيائها مطلقا وإن يكثر فى أيامها من قول الله -م أنت عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (قوله  
وهى عند الشافعى الح) هو المعقد (قوله فى العشر الأخير) أى أفرادها وأزواجه وبه قال المازنى  
وجساعة واختاره النووي جمعا بين الأخبار وحشا على أحياء جميع ليالى العشر (قوله لكن  
ليالى الوتر أرجاها) وبه قال الصوفية وذكروا لها ضابطا ومن ذلك ما قاله أبو بكر المغيرة رضى  
الله عنه وهو أنه إن هل رمضان بالجمعة فهى ليلة التاسع والعشرين وإن هل بالسبت فهى ليلة  
الحادى والعشرين وإن هل بالأحد فهى ليلة السابع والعشرين وإن هل بالاثنتين فهى ليلة  
التاسع والعشرين وإن هل بالثلاثا فهى ليلة الخامس والعشرين وإن هل بالأربعاء فهى ليلة  
السابع والعشرين وإن هل بالخمس فهى ليلة الحادى والعشرين وقد انظم ذلك بعضهم فقال

وأنا جميعا إن نصم يوم جمعة • فى ناسع العشرين خذ ليلة القدر  
وإن كان يوم السبت أول صومنا • فخادى عشر من اعتقده بلا عذر  
وإن هل يوم الصوم فى أحدنا • فى سابع العشرين ما رمت فاستقر  
وإن هل بالاثنتين فاعلم بأنه • يوافقك نيل الوصل فى ناسع العشرى  
ويوم الثلاثاءان بدا الشهر فاعقد • على خامس العشرين تخطى به فادور  
وفى الأربعة إن هل يامن يرومها • فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى  
ويوم الخميس إن بدا الشهر فاجتهد • ووافقك بعد العشرى فى ليلة الوتر

وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أرجاها ليلة السابع والعشرين وهو قول عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه (قوله ليلة الحادى أو الثالث والعشرين) أى بناء على ما ذهب إليه الأمام  
الشافعى رضى الله عنه من أنهما تلزم ليلة بعينها (قوله وله) أى لصحته وتحققه وجوانه (قوله  
شرطان) مراده بالشرط ما لا يتقدمه فساد أى الركن كجبر (قوله النبوة) أى ونكفها إن طال  
مكنه أو لم يقدر مدة فإن خرج من المسجد انقطع الأذانى عند خروجه العود إليه فلا تنقطع  
النبوة حتى يدخل مسجد أو لو غير الأقل صار معتكفا ثم خروجه أتم رضى القدر مدة لا يقطع  
(قوله وينوى) أى المعتكف (قوله الفريضة والنذر) أى ونكفها إن أطلق ليلة النذر

وهو لغة الإقامة على الشيء  
من خير أو شر وشرعا إقامة  
بمعنى بصفة مخصوصة  
(والاعتكاف سنة  
مستحبة) فى كل وقت وهو  
فى العشر الأخير من رمضان  
أفضل منه فى غيره لأجل  
طلب ليلة القدر وهى عند  
الشافعى رضى الله تعالى  
عنه منهصة فى العشر  
الأخير من رمضان فكل  
ليلة منه محتملة لها لكن  
ليالى الوتر أرجاها وأرجى  
ليالى الوتر ليلة الحادى أو  
الثالث والعشرين (وله)  
أى الاعتكاف المذكور  
(شرطان) أحدهما (النية)  
وينوى فى الاعتكاف  
المذكور الفريضة والنذر

قوله فى ناسع العشرى  
وكذلك قوله سابع العشرى  
ووافقك بعد العشرى كل  
ذلك بكسر العين أى  
العشرين اه

(د) الثاني (اللبث في  
المسجد) ولا يكفي في اللبث  
تقدير الطمأنينة بل الزيادة  
فيه بحيث يسمى ذلك  
اللبث عكوكا وشرط  
المعتكف اسلام وعقل  
وتقاء من حيض ونفاس  
وجنبه فلا يصح اعتكاف  
تافه ومجنون وساقط  
ونفساء وجنب ولوارثه  
المعتكف أو سكر بطل  
اعتكافه (ولا يخرج)  
المعتكف (من الاعتكاف  
المندور الاحتاجه  
الانسان) من بول وغائط  
وما في معناه ساقط  
بجانبه (أو عذر من حيض)  
أو نفاس فتخرج المرأة من  
المسجد لاجلها (أو) عذر  
من (مرض لا يمكن  
المقام معه) في المسجد بان  
كان يحتاج لقصر وخادم  
وطبيب أو يخاف تلوث  
المسجد كاسهال وادار  
بول وخروج بقول المصنف  
لا يمكن الخ المرض الخفيف  
كمي خفيفة

فإن كان  
اللبث في المسجد  
بطلان الاعتكاف  
بطلان الاعتكاف  
بطلان الاعتكاف

وان طال مكثه ويقع جميعه فرضا كما قاله شيخنا ونوزع فيه ووجه بعضهم وقوع جميعه  
فرضا باننا لو قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لاحتاج الى نية ولم يفرغ لولاه بخلاف الركوع مثلا ومع  
الرأس فانه لا يحتاج الى نية فليست له في قطع بخر وجهه ما ذكر كما لا يقطع فيه بالشرط المتابع  
خروجه اذ لا يقطع المتابع كما كل وقضاء حاجه ومرض وحيض ونفاس وغير ذلك بخلاف  
القاطع للمتابع كعبادة المربوض فانه يستأنف النية (قوله في المسجد) أي غير المشاع ويمكن  
فيه الظن ولو بالاجتهاد ومنه رغبته وروشن متصل به وكذا هو اذ كمن شجرة وان لم يكن  
أصله افسه أو عكسه أو على سطحه والجامع اولى بل يجب ان تذكر مدة في يوم جمعة ولم بشرط  
الخروج لها ولو عين مسجدا كذا غيره الا المساجد الثلاثة فلا يكفي غيرها عن المزدبذبا  
لكن يكفي المسجد الحرام عن الاخير من المزدبذبا عليه ما ومسجد المدينة عن الاقصى لمزيد  
فضله عليه ولو عين زمانين فان فاته قضاء بعده (فرع) لو وقف انسان فزود مثلا مسجدا  
هل يصح الاعتكاف عليه أو لا ثم يصح الاعتكاف عليه ان كانت ثابتة حال الوقف فهو  
تسليم ولو ازيلت بعد ذلك لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول كما أفق به العلامة الرمي ومائسب  
لشيخ الاسلام من عدم الجواز محمول على ما اذا لم تسمر (قوله بل الزيادة عليه) أي على قدر  
الطمأنينة (قوله بحيث يسمى ذلك اللبث عكوكا) واستحب الامام الشافعي رضي الله عنه ان  
يكون قدر يوم خروج من خلاف من أوجبه (قوله اسلام) أي ابتداء ودواما فرضا كان  
الاعتكاف أو ندلا ومعه ومات هذه الشروط ذكرها الشارح بحمله وساقى في كلام المصنف  
مفصلة (قوله ولو ازيلت المعتكف أو سكر) أي متعديا وصرح الشارح بهذين اسكوت  
المصنف عنهما وهما يبطلان المتابع أيضا فيجب فيه الاستئناف (قوله ولا يخرج المعتكف)  
أي مع قصده بقاءه على اعتكافه لانه يقطع بخر وجهه قال شيخنا ومراعاة ان الخروج من  
المسجد بطل للاعتكاف وحرام في مذومة بقية عدة ومتابع الا للاعذار المذكورة فتأمل  
(قوله من بول وغائط الخ) هو بيان للاحتاجه المذكورة هنا وله الذهاب الى داره والم  
يفتحش بعدها عن المسجد بان يذهب فيه أكثر زمن الاعتكاف ولا يكف فعله في مقايه المسجد  
أو داره ببقية مثلا ان كان يحتشم ذلك والاولاه في خروجه عبادة المربوض وان تعدد  
ومناها الصلاة على الجنائز وان تعددت أيضا ما لم يطل زمنه أو يعدل عن طريقه وله الوضوء  
ولو مندوب بالان متابع له (قوله كفيل بجنبه) أي ان تعذر طهره فيه بلامكت وتجب المبادرة  
بدان كانت مطرقة والابان لم يبادر به فيبطل متابعه (قوله أو عذر الخ) هو عظم على حاجه  
الانسان (قوله من حيض أو نفاس) أي ان طالت مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عن ذلك  
والافهي متصرة اذ كان من حقه ان تصبر لما تظهر وتعتكف عقب طهرها (قوله فتخرج  
المرأة من المسجد لاجلها) أي الحيض والنفس (قوله من مرض) أي وضوء الجنون  
والانغماء ولا يطل المتابع بخر وجهه ما ولا يخرجه من المسجد طائفا سواء تعذر  
اقامته ما فيه أولا ولو بقيا في المسجد حسب زمن الانغماء من الاعتكاف دون الجنون  
(قوله لا يمكن المقام معه) هو بمعنى يشق وان لم يصبر كما يؤخذ مما بعده فتأمل (قوله  
كاسهال وادار بول) وما جرب بالاول ان يؤخذ بخر من حب الرشاد وجر من برز القطن  
ويحده ان ما يذقان ويسف منهما كل يوم نحو ثلاثة دراهم على الربو وما جرب للثاني



أيضا أن يقع جزم من الحصى في خل بكرة ثلاثة أيام ثم يؤكل ويشرب عليه الخل فإنه يبرأ (قوله فلا يجوز) أي ويحرم في مندور متتابع ويطلب به (قوله بسببها) أي الحصى (قوله ويطلب الاعتكاف) أي وكذا أتباعه بالاولى (قوله بالوطء) أي سواء في المسجد أو خارجه ومثل الوطء الردة والسكر ويطلب أيضا بالخروج من المسجد بلا عذر ولا إقامة نحو حديث باقر أنه لا يبيته أو بحق ثم يذهب بالمطل به (قوله عالميا بالتحريم) أي أو جاءه لا غير مندور كما مر (قوله وأما مباشرة الاعتكاف الخ) أي ما يفارق الصوم يطل الاعتكاف وتتابعه وما لا فلا ولا يطل المتتابع خروج مؤذن راتب لمنارة المسجد القريبة منه عرفا حيث أتت الناس صوته ومثله التسبيح آخر الليل واولى الجمعة وثانيها كذلك لا يتبادر للناس التميز لالة الصبح والجمعة بذلك نعم لو حصل الشك ما ربالادان يظهر السطح امتنع الخروج لعل كما يحتمل الاذرى لعدم الحاجة اليه ولا يخرج للقاء الاطلاق ان كان ما حاول يكن التزهد بل السلام او منصب وشروطه حال تدره وعينه ولم يكن منافيا للاعتكاف وكل ما يقطع المتتابع يجب معه الاستئناف وكل حالا يقطع يجب قضاء زمنه منه فلا يه نعم لا يقطع في زمن ما يطالب الخروج له ولم يطل زمنه كغيره وغسل يمانية واذان وكل وشرب لانه مستثنى ولانه معتكف فيه وخروج المعتكف احياءة نحو جوار وصديق يشق عليه عدم عيادته افضل من دوام اعتكافه من حيث بقاء صحته ولا يضر في الاعتكاف التطهر والتزين باعتدال وقص شارب وليس ثياب حسنة ونحو ذلك ولا يكره للمعتكف فعل المنافع كالخياطة والكتابة ما لم يكثر منها فان اكثر منها كرهت طرفة المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الا كذا رمتها الانمطاطعة كعدم العلم والقرارة والدراسة والله اعلم

• (كتاب بيان احكام الحج) •

يفتح الحاء وكسر الغنن قرئ بهما الى السبع وكذا الحجة واكثر المجموع في الكسرو والقياس الفتح وأصله لغة التمسد كما قاله الشارح وهو اخوذ من قولك حجته اذا أتمته مرة بعد اخرى والاول هو المشهور قال ابن ابي عمير في كتف الاسرار وحكمة تركب الحج من الحاء والجيم الاشارة الى ان الحاء من الحلم والجيم من الجرم فكما العبد يقول يا رب جئت بك بحجتي أي ذنبي اغفره بحجتي وهو من الترائع القدح الابهذه الكيفية الآتية فإنه من خصائص هذه الامة بل ورد ان ما من نبي الا وحي اليه رجاء ان الملائكة طافوا بالبيت قبل آدم عليه الصلاة والسلام بسبعة آلاف سنة والصلاة افضل منه خلافا لاقا من حين وهو يذكر الصغائر والكبار حتى التبعات على المعتد اذا مات في حجة او بعده وقبل تمكنه من ادائها فرض في السنة السادسة من الهجرة على الراجح وما قيل من انه فرض في السنة الخامسة فمحل على نزول آيته فيها ولا يجب في العمر الاسرة واحدة على التراخي وقال الامام احمد كالات والمزني رضى الله تعالى عنهم انه على الفور وليس لابي حنيفة رضى الله عنه نص في هذه المسئلة لكن اختلف صاحباه فقال محمد كقوله او أبو يوسف انه على الفور وكذا العسيرة على التراخي وأما حديث انهم اشدوبة وضعيف باتفاق الحفاظ ولا يجهان أحد ثم من مرة الا بصرفه او قضاؤه وفرض عين على المستطيع وكذا العمرة في الاطهر اقول له تعالى راعوا الحج والعمرة اي اتوا بها ما تامين وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر بجاهده الا اذا كان قريبا عهد بالسلام أو شأيا يادية بعيدة

فلا يجوز انك خروج من  
المسجد بسببها (ويطلب)  
الاعتكاف (بالوطء)  
مختار اذا كرا الاعتكاف  
عالميا بالتحريم وأما مباشرة  
المعتكاف بشهوة فتبطل  
اعتكافه ان أنزل والأفلا  
• (كتاب احكام الحج) •

كذلك في  
الزكاة  
والصيام  
والحج  
والزكاة  
والصيام  
والحج  
والزكاة  
والصيام  
والحج

وهو انفة القصد وشربا  
قصد البيت الحرام بفلسك  
(وشرائط وجوب الحج  
سبعة اشياء) وفي بعض  
النسخ سبع خصال (الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية)  
ولا يجب الحج على المتنص  
بذلك (ووجود الزاد)  
وأوعيته ان احتاج اليها  
وقد لا يحتاج اليها كمنخص  
قريب من مكة وبشرط  
ايضا وجود الماء في الموضع  
المعتاد حمل المائمتين  
المثل (و) وجود (الراحلة)  
التي تصلح لئله بشرط  
استحباب

عن العلماء (قولوه ولغة الحج) والعمرة كالحج ثم عاوا ما لغة فهي الزيادة والتمييز بينهما  
بالاعمال الا تسمية قال شيخنا واعل سكوت المصنف عنهم انهم مع ذكرها انما ياتي لتعويل لفظ  
الحج انما لذلك ونحوه فتأمل (قولوه وشرائط وجوب الحج) أي والعمرة وهذه هي المرتبة  
الثالثة وقبلها الأربع مراتب الاولى الصحة المطلقة وشروطها الاسلام فلولي المال ان يحرم  
عن غير المميز من مبي أو مجنون ويتولى عنه جميع أعمال التمسك وان لم يكن الولي محرما يمكن  
لابد ان يطوف به مع طهارتها ثم جاء ما في الاعتقاد من الكفر فان اعتقاده الاحرام لم يصح  
لان اعتقاده الكفر ينفي النية وان طرأ اعتقاده بعد الاحرام لم يؤثر لان اعتقاده الكفر  
لا يوجب كفرة كما صرح به العلامة ابن تالم فافلح عن العلامة الرمي وأقره وأما الولي عنه  
وايه مع اعتقاده الصبي المكفر فانه لا يؤثر لان نيته لا تعتبر مع احرام الولي عنه كذا أفاده شيخنا  
الشبرايني الثانية صحة الباصرة وشروطها الاسلام والتمييز فلا ممي ولورقية ان يصوم باذن  
وايه ولوحا كما أرفقنا وياشر الاعمال بنفسه وان أحرم عنه الولي الثالثة صحة النذر وشروطها  
الاسلام والتمييز والبلوغ فيصح نذر الرقيق الحج الرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشروطها  
الاسلام والتمييز والبلوغ والحرية فيقع حج النكير عن فرض الاسلام وان شق عليه أو حرم عليه  
سفره له (قولوه سبعة اشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال بل أكثر من ذلك ولا يخفى ان المصنف  
لم يميز شروط الاستطاعة من غيرها وسماها في التنبيه على ذات رتبة تقدم أربها هذه هي المرتبة  
الخامسة وشروطها الاسلام والتمييز والبلوغ والحرية والاستطاعة كما سياتي (قولوه الاسلام) أي  
فلا يطالب به الكافر الا في الدنيا ويطالب به المرتدان استطاع قبل رده أو في اقله ان لم  
تم مات قبل مجبه وجب عنه الحج من تركه (قولوه والبلوغ) أي أقوله صلى الله عليه وسلم أيا صبي  
سج وبلغ فعليه حجة أخرى (فائدة) يكتب للصبي ثواب عمله أو عمله عنه وإيه من الطاعات ولا  
يكتب عليه معصية اجاعا (في قوله والحرية) أي الكاهلة (قوله على المتنص بضد ذلك) أي  
بضد الاسلام وهو الكفر وبضد البلوغ وهو الصبا وبضد العقل وهو الجنون وبضد الحرية وهو  
الرق (قولوه ووجود الراد الخ) هذا ما بعده من شروط الاستطاعة بنفسه وهو أحد نوعيها  
والآخر الاستطاعة بغيره كالحج عن ميت غير مرتد من تركه وجوب يوم واحد أو اجنبي  
جواز أو عن معصوب بعينه مهله وضاد مهله أو مهله كما مر بآخرة فاضله عاياتي أو بطبيع  
لذلك قريب أو اجنبي أدى فرضه بنفسه لا بمال وكون المطيع غيره مقل على كتب أو مقل  
ومن الاستطاعة ما جرت به العادة من وظائف ركب الحاج (قولوه وقد لا يحتاج) أي كان  
يكتسب بشرط أن يكون كسبه في أول يوم من أيام الحج قدر اثنى عشر يوما وهي طائر ذوال  
سابع ذى الحجة وزوال ثمان عشره أو ثمانى عشره وهي ستة أيام أو سبعة وان نقر النقر الاول  
بمزمه عليه فهي خمسة أيام أو ستة ريعت في العمرة كفاية زمن أعمالها وهو نحو نصف يوم مع  
موتة عشره (قولوه قريب من مكة) أي بان يكون بينه وبينها دون مرحلتين (قولوه ووجود الماء)  
أي بينه وبينه أو بينه وبينه الفاضل عما ياتي (قولوه ووجود الراحلة) وأصلها من الابل والمراد بها  
لاعم بالنسبة لطريقه الذي يسلكه ولولم يغل وحار وبقرى على ما مر حوايه من حل  
ركوبه ولو آدميا حيث لا ذبه ولولم يثبت على الراحلة لوجوده مشقة تلحقه اشترط له وجود عمل

أو كنية وعديل يجاس معه في الشق الآخر تليق به بحالته وقدرته على مؤنته وأجرته إن لم يخرج الأجره أو تكفي المعادلة بالانثال حيث جرت العادة بهم في الجواز لا في الوجوب وقد صرح بذلك العلامة الرمي حيث قال والأوجه أنه إن سميت المعادلة بهم بحيث لم يحش ميل ورأي من يسكنه لو مال عنه منزله أو نحوه فاجبته استغنى بهم أو لا فالأقرب تعين الشريك ومثله العلامة ابن حجر (قوله الشخص) لو قال الرجل لسان أولى لان الرحلة تعتبر في حق المراه والختم مطابقة أمل (قوله سواء قدر على المشي أم لا) أي لان الركوب أفضل من المشي على الرابع ثم يندب للقادر عليه خروجاً من خلاف من أوجبه (قوله وهو قوي على المشي) أي وعلى حال زاده أو وجد ما يحمله عليه فان عجز عنه فسكابه عيب (قوله ويشترط كون ماذكر) أي من الزاده (لراحته وغيره) أو الرحلة له ولما سمعه (قوله عن دينه) أي ولو وجب لأوقته تعالى (قوله مدة ذهابه وإيابه) أي وإقامته وإن لم يكن له أهل وعشيرة في بابه (قوله عن مسكنه) أي ومسكن من لمزمه مؤنته وعن خادم كذلك لأن مال تجارته فيلزمه صرفه لانسك وكذا ثمن ضيعته بالاضاد لمصلحة التي يستغها وإن بطلت تجارته ومستعلا لا يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم بأنه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه بخذ ذخيرته في المسكن قبل ولو استغنى بسكنى الربط وجب بيع مسكنه ولا يلزم بيع آلة محترف ولا كتب فقيه ولا بهائم زراع ونحو ذلك والأفضل لخالف العت تقديم النكاح لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وقد صرح كثيرون من المراقبين وغيرهم بوجوبه وصححه في أصل الرخصة وهو المعتمد وعليه ذهبوا ما لم يكن عاصياً فان لم يحش العت فتقديم الحج أولى وإذا قدم النكاح على الحج ومات كان عاصياً (قوله أسن الطريق) أي سواء في البر أو في البحر بأن غلبت السلامة فيه ما والالم يجب عليه التمسك بل يحرم السفر اذ ذلك (قوله على نفسه) أي أو نفس محترم معه ذاتاً ومنفعة وأولاداً وحريم أو أئلاً رالاً وضواكاً نفس (قوله أو ماله) أي لدى يحتاج اليه لاستعصامه به لا على ماله من مال التجارة مثلاً وإن قل وهو ظاهر حيث كان يامن عليه لو أبقاه أو ماله غير محترم كذلك (قوله أو بضعه) أي أو بضع غيره كذلك (قوله ثابت في بعض النسخ) أي فهو شرط ثامن إن جعل الزادو لراحلة شرطين والأفهم وسابع فتمام (قوله أن يبقى من الزمان) أي أن تكون استطاعته بما تقدم في وقت لو ذهب فيه إلى مكة على السير المعتاد لأدرك التمسك وذلك وقت خروج أهل بلده منها ويعتبر دوام الاستطاعة إلى عودهم إلى البلاد فان خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه التمسك وأما قول بعضهم إن هذا شرط لاستقرار التمسك لا لوجوبه فردود (قوله السير المعهود) أي بعد وجود الزاد والراحلة وسائر ما مر (قوله لم يلزمه الحج) أي بل يحرم عليه كما أفنى به العلامة الرمي (قوله أربعة) أي بل ستة كتاباً فيفراد عليهم الخلق أو التمسك به والترتيب في معظم الأركان (قوله أحدها) أي الأركان (قوله الأحرام) أي مطلقاً أو معيناً وهو أولى ولو كان كاحرام زيد وفي الأول بصرفه لما شاء وفي الأخير بصرفه لما صرفه زيدان علم والأقرب ما كان أحرم مطابقة في أشهر الحج صرفه بالنية لما شاء من السكينة أو العلم ما يتم اشتغال بالأعمال وإن أطلق في غير أشهره فلا يصح أنه ينعقد مرة فلا يصرفه إلى الحج في غير أشهره (قوله أي نية الدخول في الحج) أفاد به أن الأحرام والدخول في التمسك

هذا إن كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ماذكر قادراً على دينه وعن مؤنته من عليه مؤنته م مدة ذهابه وإيابه وقاض لا يضا عن مسكنه إن أتى به وعن عديل يليق به (وتحلية الطريق) والمراد بالخطية هنا أمن الطريق ظناً بحسب ما ياتى بكل مكان فلو لم يامن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد به إذا لم كان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فان أمكن إلا أنه يحتاج قطع مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج لأضرار (وإدراك أن الحج أربعة) أحدها الأحرام مع النية أي نية الدخول في الحج

المصاحب للنية التي هي الركن حقيقة ولو عكس المصنف عبارة لكان أولى وأنب (قوله  
والثاني) أي من الأركان أيضا (قوله الوقوف بعرفة) أي يجوز من أرضها أو على متصل  
بأرضها كدابة هورا كها أو على شجرة أصلها فيها ولا يكتفى هوأرها كطائر فيه (قوله والمراد به  
حضور الحرم) أي وجوده فيه ولو فاعلا أو مفعولا في طاب أبق أو هاربا أو نحو ذلك وإن لم يعرف  
كونه بعرفة (قوله وهو اليوم التاسع من ذي الحجة) أي حقيقة أو حكما كالخطا وافية من  
حيث الرؤية فلو غطاها بالمكان لم يكف مطلقا لندرة وعسى الموقف عرفة لأنه نعت لأبراهيم عليه  
الصلاة والسلام فلما أبصره عرفه أولان جبريل عليه الصلاة والسلام كان يدور في المشاعر فلما  
راه قال قد عرفت أولان آدم وحواء عليهم الصلاة والسلام التمسافه فتمارفا أولان الناس  
يتعارفون فيه (قوله ولا معنى عليه) أي وليس أميره أن يبق على فعله فإن لم يتق فيه فانه الحج  
فلا يقع فرضا ولا لا بخلاف الجنون والسكران إذا زال عقله - ما يقع بهما اندلا بخلاف  
السكران إذا لم يزل عقله فوقع به فرضا (قوله ويسفر وقت الوقوف) أي بعرفة (قوله  
والثالث) أي من الأركان أيضا (قوله الطواف) أي طواف الأفاضة ويدخل وقته بالتصاف  
إليه التصرف ولا آخر لوقته (قوله بالبيت) أي الكعبة ومقدار ارتفاعها إلى السماء كما ضبطه ابن  
جماعة في مناسكه بالذراع المصري فوجدته ثلاثة وعشرين ذراعا ونصف وثلاث ذراع ومقدار  
عرضها من جهة ركني الحجر الأسود والشامي ثلاثة وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن جهة  
ما بين الركنين الشاميين ثمانية عشر ذراعا ونصف وربع ذراع ومن جهة ما بين الشامي والعماني  
ثلاثة وعشرون ذراعا ومن جهة ما بين العمانيين تسعة عشر ذراعا وربع ذراع (قوله سبع  
طوافات) أي سبع مرات يقبنا (قوله جاعلا في طوافه البيت عن يساره) أي مارا تلقا وجهه  
خارجا عن جدار البيت وشاذروانه بفتح الذال المجهدة أي الذي من جهة الباب قال نعمالي  
ولي طواف بالبيت العتيق وعن الحجر يكسر الحاء المهملة وهو المحوط عند الكعبة بقدر نصف  
دائرة ويقال له الخطيم داخل في الحدد ولوقى هوائه أو على سطحه فأريه إن لم يكن في ضمن ذلك  
غير صارف له إلى غيره كطاب أبق ونحوه كما مر (قوله مبتدئا بالحجر) أي بعده من يده وتقبيله  
وبين أن يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى آكد بسم الله والله أكبر اللهم إيمانك  
ونصيقتك بكاتبك ورفاهه هديك وإتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وقبالة الباب اللهم إن  
البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمانك وهذا مقام العائذ بك من النار ويشير بيده إلى مقام  
أبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وعند الانتماء إلى الركن العماني اللهم إني أعوذ بك من  
الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في المال والأهل والمنظر  
والولد وعند الانتماء إلى تحت الميراب اللهم أظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقي الا وجهك  
ولا فاني الا خلقك واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة غنية مريئة لا أظلم أبدا بها أبدا  
بأذا الجلال والإكرام وبين الركن العماني والشامي اللهم اجعل حجهم مبرورا وذنبهم مغفورا وسعيهم  
مشكورا وعملهم مقبولا وتجارته أن تصير باعزا ترابعا غفورا وبين الركن العماني والعماني الدنيا  
سنة وفي الآخرة سنة وقضاء عذاب النار وليدع عساها في جميع طوافه ويستحب للذكر  
الرملي أي الاسراع في الأشواط الثلاثة الأولى في طواف بعده مني مطلوب والاضطباع أيضا  
في حق الذكر بان يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر ويكشف

قوله قال قصص  
ابراهيم  
(و) الثاني الوقوف بعرفة  
والمراد به حضور الحرم  
بالحج لحظة بعد زوال الشمس  
يوم عرفة وهو اليوم التاسع  
من ذي الحجة بشرط كون  
الوقوف أهلا للعبادة  
لا يجزئنا ولا معنى عليه  
ويسفر وقت الوقوف إلى  
بغير يوم التصرف وهو العاشر  
من ذي الحجة (و) الثالث  
(الطواف بالبيت) سبع  
طوافات جاعلا في طوافه  
البيت عن يساره مبتدئا  
بالحجر

الايمن في الطواف الذي يرمل فيه حتى يفرغ من السعي ولا يسبق تقبيل الركنين الشاميين ولا  
استلامهما وبين استلام الركن الثاني ولا يسبق تقبيله (قوله الاسود الخ) روى ابن  
خزيمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الجبل الاسود ياقوتة يضاف من يواقيت الجنة أشد  
بياضا من اللبن وانما سودة خطايا في آدم ولولا ذلك ما منه ذروعة الابرئ (قوله بجميع  
بدنه) أي من جهة شقه اليسر (قوله فلو بدأ بغير الجبل يصيب) أي فاذا وصل اليه ابتداءً أنه  
حيث فلو أنزل والعباد بالله تعالى وجب محاذاة محله واستلامه ويشترط له الطهارة من الحدث  
والنجس وسرعة العودة كما في الصلاة فلو زل في الطواف جدد السجود والطهر ورجع على طوافه  
وان تعمده وطال الفصل قال في المجموع وغلبة النجاسة في المطاف سمعت به البلوى وقد  
اختار جماعة من محقق أصحابنا العفو عنهم أو بقى تقييده بما يشق الاحتراز عنه (قوله والرابع)  
أي من الأركان أيضا (قوله السعي الخ) قال الحرالي أصل السعي الاسراع في الشيء حسا أو  
معنى انتمس ولا يشترط طهارة ولا ستر ولا غيرهما ويندب فيه المشي في طرفيه والمعدول للرجل في  
وسطه وموضعهما معروف هذا في المشي حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد  
على يساره قدر ستة أذرع فيه مدح حتى يتوسط بين الميئين الأخضرين أحدهما في ركن المسجد  
والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه فيمشي حتى يفتي إلى المروة وإذا عاد منها إلى الصفا  
مشي في موضع مشيه وسعى في موضع سعيه أو لا ولا تعد المراءة كذلك ومثلهما الخلق وبين  
أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله حجا  
مبرورا وذنبام مقورا وسعيام مشكورا وتجارة تان تبور يا عز ربنا غفور روي عن أبي بصير ما شيا ويجوز  
را كذا وأن يوالي بين مرات السعي فتأمل (قوله وشروطه) أي السعي (قوله أن يبدأ في أول  
مرة بالصفا الخ) وفي بعض النسخ أن يبدأ في كل مرة بالصفا الخ وعرض بأنه لا يصح أن  
يبدأ في كل مرة بالصفا بل يبدأ في الأولى بالمروة في الاشفاق وأجيب بأن المراد بكل مرة  
مما يخصها لا كل مرة من السعي فإنه باطل أقول ويمكن الجواب أيضا بأن المراد أن يبدأ في كل  
مرة بالصفا أي كل مرة من السعي كما به كل طواف أي كلما يبدأ بالطواف ويريد السعي بعده  
يجب أن يبدأ بالصفا وحيث لا أشكاله على هذا أولى من كونه خطأ ولا يشترط الآن  
الصاف عقبه أو أصابه بما ذهب منه أو إليه لأنه قد دقق من الصفا ثلاث درجات ومن المروة  
درجة واحدة ومن أن يرفي على الصفا والمروة قد رامة فاذا رقي استقبل البيت وقال الله أكبر  
الله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا ولا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير واليه الصير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله  
وحده صدق وعده ونصر عبده وأمره حذو وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه  
مخاضين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما أحب دينا ودنيا ويحمد الله الذي كره الكافرون  
وثانها (قوله وعوده منها أي المروة) (قوله إليه) أي الصفا (قوله والصفا بالصفا الخ) وأصله  
الجارة الماس واحد منها صفاة كهي وصفاة أو الجرا الماس فهو يستعمل في الجمع والمفرد  
فاذا استعمل في الجمع فهو الجارة وفي المفرد الجار (قوله طرف الخ) هو بفتح الراء الملهة وأما  
باسكانها فهو العين كما قال الشاعر

قوله واستلام  
أي وسعي يستلام

الاسود محاذاته في سروره  
بجميع بدنه فلو بدأ بغير  
الجبل لم يصيب له (و) الرابع  
(السعي بين الصفا والمروة)  
سبع مرات وشروطه أن  
يبدأ في أول مرة بالصفا  
ويختم بالمروة ويحسب ذهابه  
من الصفا إلى المروة مرة  
وعودته منها إليه مرة أخرى  
والصفا بالقصر طرف

أشارت بطرف الميزخفة أهلها . أشارت محزون ولم تكلم  
قابلة أن العارف قد قال مرحبا . وأهلهم بالحبيب المقيم

(قوله جبل أبي قبيس الخ) قال في المستطرف سمي بذلك لأن آدم عليه الصلاة والسلام اقتبس  
منه النار التي في أيدي الناس (قوله والمرود الخ) وهي أنضل من الصفا على الراجح وهي طرف  
جبل قبيصة أو قبة تيمان ومقدار ما بين الصفا والمرود سبعمائة وسبعة وثلاثون ذراعا بالذراع القصير  
وهو ذراع اليد (قوله ان جعلنا كلاً منهم انساكاً) صوابه ان جعلنا انساكاً لان الركن أحدهما  
(قوله وهو المنهم وراخ) هو المقعد ويكنى هذا الاسم المسترسل عن حد الرأس كما صرح به  
العلامة الرمي بخلاف ما تقدم في مسح الرأس (قوله فان قلنا الخ) مرجوح (قوله ويجب  
تقديم الاحرام الخ) هو إشارة الى الركن السادس وهو الترتيب الا في حوازي تقديم السعي على  
الوقوف بعد طواف القدوم والاولى تأخير عنه والا في حوازي تقديم إزالة الشعر على الطواف  
بعد الوقوف كما يأتي فالترتيب في العظم (قوله السابقة) أي وهي الوقوف بعرفة والطواف  
بالبيت والسعي بين الصفا والمرود والخطي أو التفسير أفضل أركان الحج الطواف ثم الوقوف ثم  
السعي ثم الخطي وأما النية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركناً (قوله وفي بعضها أربعة أشياء) أي  
بل خمسة لان الترتيب فيها ركن أيضاً في جميع أعمالها وأما واجبه فاشياء من الميقات  
واجتناب محرمات الاحرام (قوله الاحرام الخ) لو أبدله بالنية أو بوجهها معه كما مر نكاحاً أولى  
وأظهر (قوله وهو الرابع الخ) هو المقعد (قوله كما سبق) أي في كلامه فريياً (قوله وواجبات  
الحج) أي وهي التي تجبر بالعدم مطلة اذا كانت بخلاف الأركان ويجزئ تركها على العاقل العالم  
المختار المذاكر للاحرام على ما يأتي ومن الواجبات أيضاً التضرع عن محرمات الاحرام (قوله  
ثلاثة أشياء) أي بل خمسة على المعتمد الاحرام من الميقات والرمي والمبيت في مزدلفة  
وطواف الوداع وان لم يهتد من أعمال الحج فتأمل (قوله أحدها) أي واجبات الحج (قوله  
الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام منه (قوله الصادق بالزمان الخ) قال شيخنا عليه  
استعمال من بمعنى الابتداء والظرفية معاً فراجع ثم قال وادخل الزمان في الميقات لا يستقيم  
لان الميقات انما هو حدث الشيء ولانه لا معنى لوجوب الاحرام في زمانه انتهى أقول وعبارة العلامة  
ابن حجر في تعريف الميقات وشروطها من العبادة ومكانها فاطلاقاً عليه - حقيقى الا عند من  
يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع انتهى ومثله غيره وجهه فيجب ان يطلق الميقات على  
الزمان والمكان فتأمل (قوله شوال) أي من غروب شمس ادل ايلة منه ولا يشأب لوسافر الى  
بالمطلة من الفلح بالهلال فيه على الوجه الوجهيه (قوله وذو القعدة) فتح الفاف افصح من  
كسر هاء في ذلك افعودهم عن القتال فيه (قوله وعشر ايام من ذي الحجة) أي فيه  
لاحرام فيه وان لم يمكن الاتيان به فيها بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فانه يتعدى ما يأتي قال  
العلامة لرمي وهذا اذا تمكن من ايقاع به في الوقت والانه قد حرمه كان كان بمصر مثلاً  
وأحرم بالحج ابدله التمر انتهى ومثله شيخنا (قوله بجميع السنة وقت للاحرامها) أي العمرة  
وقد يتشع الاحرام به العارض كالحرم بالحج أو من عليه بقية أعماله كاقبل النحر من متى فقط له  
(قوله نفس مكة) أي وكونه من المسجد بعد الغسل وصلاة ركعتين فيه اولى ومن بيته بعد تلك

جبل أبي قبيس والمرود بفتح  
الميم علم على الموضع المعروف  
بكفة وبق من أركان الحج  
الخطي أو التفسير ان جعلنا  
كلهم ما نسكاً وهو  
المشهور فان قلنا ان كلاً  
منهم ما نسكاً محذور  
فليس من الأركان ويجب  
تقديم الاحرام على كل  
الأركان السابقة (واركان  
العمرة ثلاثة) كافي بعض  
النسخ وفي بعضها أربعة  
أشياء الاحرام والطواف  
والسعي والخطي أو التفسير  
في أحد القوانين وهو  
الراجح كما سبق فريياً  
والا لا يكون من أركان  
العمرة (وواجبات الحج  
غير الأركان ثلاثة أشياء)  
أحدها (الاحرام من  
الميقات) الصادق بالزمان  
والمكان فالزمان بالنسبة  
للعج شوال وذو القعدة  
وعشر ايام من ذي الحجة  
وأما بالنسبة للعمرة فجميع  
السنة وقت للاحرامها  
والميقات المكاني للعج في  
سعي المنى بكفة نفس مكة  
مكة كان أو فاقها



وفي آخره ألف يذ كرو وثالث قال في القاموس و وزنه فعلى وقيل مفعول من اوسيت رأسه اذا  
 حلقته (قوله من اللحية) اي وبقيته شعور الوجه والبدن (تنبيه) قد يستدعي طلب الرمي  
 في أيام التشريق الثلاثة سميت لياليها في منى وهو من الواجبات وسيأتي ما فيه (قوله وسنن  
 الحج) صوابه وسنن ذلك اذ التمكن فتأمل (قوله سبع) بتقديم السين على الواو (قوله  
 احدها) اي سنن الحج (قوله الافراد الخ) انما هي بذلك لافراد كل نسك منهم باحرام وعمل  
 وهو افضل مما يأتي (قوله بان يحرم) اي الحاج (قوله من ميقاته الخ) هو بان لا يكمل فتأمل  
 (قوله ويفرغ منه) اي الحج (قوله ثم يخرج) اي الحاج (قوله الى أدنى الحل) اي من اي جهة  
 كان والا فضل كونه من الجعرانة او التميم او الخديجة (قوله ولو عكس) اي بان قدم الاحرام  
 بالعمرة ولما فرغ من أعمالها احرم بالحج في أشهره وأتى بعده وهذا يسمى ممتعا كما اشار اليه  
 الشارح بقوله لم يكن مقدرا الخ ولو قال زلوم يقدم الحج على العمرة لم يكن مقدرا لتشمل القرآن  
 وهو الاحرام بالحج والعمرة معه او ادخال الحج على العمرة في أشهر الحج قبل التمرؤع في عملها  
 والتمتع افضل منه وبكيفية من ماعمل الحج وعليه دم كالمتمتع ان لم يكونا من حاضري المسجد  
 الحرام وهم من مساكنهم دون من حلتين من الحرم كما مر فان كان من حاضريه فلا دم عليه  
 (قوله والثاني) اي من سنن الحج ايضا (قوله التلبية) اي ولو بالجمعة لمن لا يحسن العربية فان  
 ترجم عن اسم القدرة على احرام عليه كما اقتضاه تشبيههم لها بتسبيح الصلاة لان الاوجه هنا  
 الجواز لوضوح الفرق بين الصلاة وغيرها ولا طواف وسعي ونحوهما بما فيه اذ كان خاصة وتكرم في  
 اتم لان عند الرمي بل يكبر معه ولا في طواف وسعي ونحوهما بما فيه اذ كان خاصة وتكرم في  
 المواضع الخمسة وبالقسم الخمس كغيرها من الاذكار (قوله وبسن الاكثر منها) اي التلبية  
 (قوله ويرفع الرجل صوته بها) اي التلبية ان لم يؤذ غيره ولم يجهده نفسه وكذا المرأة وان شئت فغير  
 حضرة الاجانب اما بحضورهم فيتمتع عليه ما رفع صوته ما بها اي بل يسمعان أنفسهم ما (قوله  
 وانها) اي التلبية (قوله لييك) قال الاسنوي هي مشتقة من لب بالمكان اما اباء اباء اذا  
 أقام به لغتان ومعناها انما قيم على طاعتك اقامة بعد اقامة ولفظه امتنى وسقطت نونها لابل  
 الاضافة والمفعول على التكثير واصله اي ايمن لك اي اجيب اجابتي لك حيث دعوتنا للحج على  
 صدق قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين في أن الغرض منه التكثير لا تخصيص المرتين ثم حذف  
 العامل وهو أي وجوب أو اقيم المصدر مائة ثم اضيف الى الضمير بعد حذف الجار والذون فصار  
 لييك انتهى وبسن الحلال رأى ما يهيجها ويكرهه التلبية لكنه بافظ اللهم لا عيش الا عيش  
 الآخرة والاهم ان العيش عيش الآخرة أي ان الحياة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة  
 (قوله اللهم) اصله يا الله خذت منه يا الله وأنى بالهم المشددة عوضا عنها (قوله ان الحمد) هو  
 بكسر الهمزة على الاستئناف وبضمها على التعليل والكسر أجود عند الجمهور ولان من كسر  
 جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح جعل معناه لييك لهذا السبب (قوله والنعمة لك)  
 قال ابن الأثير المشهور وفيه نصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الحمد محذوفا والتقدير  
 ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك (قوله والمالك الخ) قال الحافظ ابن حجر هو بالنصب على المشهور  
 ويجوز الرفع وتقديره والمالك كذلك انتم فان قلت لم قرن الحمد والنعمة واقر المالك قلت لان

من اللحية وغيرها تمام  
 شعر الرأس (وسنن الحج  
 سبع) احدها (الافراد  
 وهو تقديم الحج على العمرة)  
 بان يحرم او لا بالحج من  
 ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج  
 من مكة الى أدنى الحل فيحرم  
 بالعمرة ويأتي بعملها ولو  
 عكس لم يكن مقدرا  
 (و) الثاني (التلبية) وبسن  
 الاكثر منها في دوام الاحرام  
 ويرفع الرجل صوته بها  
 ولفظه لييك اللهم لييك  
 لييك لا شريك لك لييك ان  
 الحمد والنعمة لك والمالك

الحمد لله على النعمة وهذا يقال الحمد لله على نعمه بجمع يتم ما فكأنه قال لا حمد الا لك وكانت  
قال لا نعمة الا لك وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر التحقيق ان النعمة كما لله تعالى لانه  
صاحب الملك (قائدة) يسن وقفة بسيرة بعد قوله والملك لا يوصل بالنبي بعده في وهم (قوله  
لا شريك لك الخ) ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الام  
زيادة ليك له الخ بعد لا شريك لانها صحت عنه صلى الله عليه وسلم كذلك (قوله واذا فرغ  
من التلبية) اي بعد كل ثلاث مرات منها (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) اي ثلاث  
مرات أيضا بى صيغة كانت لكن ابراهيم افضل ويسن أن يكون صوته بها ربا بعد ما  
أخذ من صوت التلبية (قوله وسأل الله تعالى) اي ندبا بان يقول اللهم اني اسألك رضاك  
والجنة وأعوذ بك من غضبك وامار ويسن أن يدعو بما شاء فيناوديا قال الزعفراني فيقول  
اللهم اجعلني من الذين استجابوا لرسولك وآمنوا بك وبرسولك ووثقوا بوعدك ووفوا  
بعهدك واتبعوا أمر الله -م اجعاني من وفدك الذين رضيت وارضىك اللهم -م يصبر الى أداء  
حائزيت وتقبل مني يا كريم (قوله والثالث) اي من سنن الحج (قوله طواف القدوم) ويقال له  
طواف المقدم وطواف الودود وطواف الوارد وطواف التلبية وغير ذلك (قوله ويحتمس  
بجراح) اي وحلال (قوله قبل الوقوف بعرفة) اي وكذا بعده وقبل نصف الليل اي ليلة العيد  
(قوله اجزاء عن طواف القدوم) اي ولا يوجب دم مستقلا فهو مضاعف مع قتائل (قوله  
والرابع) اي من سنن الحج ايضا (قوله البيت بمزدلفة) اي على الوجه المرجوح الذي اقتضاه  
كلام الرافعي (قوله واجب الحج) هو المعتمد فيصير تركه بدوم والواجب فيه وجوده في المظنة من  
نصف الليل الثاني من ليلة العيد وتسمى ليلة الجمع ويندب أخذ سبع حصيات منه الى جرة  
العقبة فقط لاسبوعون على الرابع (قوله والخامس) اي من سنن الحج (قوله ركعتا الطواف)  
اي وهما نصية المصعد ويكنى عنهما فرض وتدل غيرهما ما يقرأ فيهما سورتي الكافرون  
والاخلاص قال شيخنا وفيما ذكره فيهما بحيث دقيق يدركه كل ذي فهم اني اقول ووجهه  
ان يقال كيف يتصور تأخيرهما مع قوله -م يحتمل ان باي صلاة كانت في اي زمان كان ولانك  
قال العلامة ابن حجر وعلى الاول بسقط الطلوع بغيرهما ثم ان نوية التلبيح عليهما والاصح  
الطلوع فقط نظير ما مر في نية المصعد ونحوها واستشكل هذا بقوله لا بسقط طلوعا مادام  
حيوا واجب بان يحمله اذا ناءها عند فعل غيرها وبأنهم صرحوا بان الاحتياط انه يصليهما معا  
فعل القريضه فتأمل (قوله بعد الفراغ منه) اي من الطواف (قوله ويسر بالقراءة فيهما)  
اي الركعتين (قوله خاتم المقام الخ) والافضل انه يصليهما خلف المقام والافني الكعبة  
والافجت الميزاب والاقبة الجبر والافاطيم والافوجه الكعبة والافين اليمانيين والافقية  
المسجد والافدار خديجة والافنزه عليه الصلاة والسلام والافدار الخيزران والافقية مكة  
والافالحرم (قوله في اي موضع شاء) اي متى شاء (قوله من الحرم وغيره) اي ولا يفوتان  
الابوتة ويسن أن يدعو بعدهما بدماء آدم عليه الصلاة والسلام وهو اللهم انك تعلم مري  
وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سرتي وتعلم ما في نفسي فافتقر الى فانه لا يفتقر الخروب  
الانك اللهم اني اسألك ايمانا يبين شرقي وبقيتنا صادقا في أعلم أنه لا يسيبني الامانة ربي لي

لا شريك لك واذا فرغ من  
التلبية صلى على النبي صلى  
الله عليه وسلم وسأل الله  
تعالى الجنة ورضوانه  
واستعاذ به من النار  
(و) الثالث (طواف  
القدوم) ويحتمس بجراح  
دخل مكة قبل الوقوف  
بعرفة والمعة اذا طاف  
لاحدة اجزاء عن طواف  
القدوم (و) الرابع (البيت  
بمزدلفة) وعده من السنن  
هو ما يقتضيه كلام الرافعي  
ايكن الذي في زيادة الروضة  
وشرح المذهب ان البيت  
بمزدلفة واجب (و) الخامس  
(ركعتا الطواف) بهمة  
الفراغ منه ويضاهي ما  
خلف مقام ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام ويسر  
بالقراءة فيهما ثم اراو يجهر  
بهم الا اذا لم يصلهما ما خلف  
المقام في الجبر والافني  
المصعد والافني اي موضع  
يا من الحرم وغيره

ورضى بقضائك وقدرتك (قوله والسادس) أى من سنن الحج أيضا (قوله المبيت بى) بكسر  
 الميم مقصود من مصروف ويجوز تركه صرفة سميت بذلك لما عني فيه من الدم أى يراق ولا بد  
 من معظم الليل فى أيام الثلاث أو الألبانين بناء على ما عتقده الشارح من أن المراد بالمبيت هنا  
 الواجب وبعضهم جعل المبيت هنا على مبيت ليلة معرفة لأنه لا بد من الراحة للأنسك ولأن مبيت  
 ليالى التشريق المفترق هو واجب على الرابع قال شيخنا وفيه بعد خصوصامع سكونه عنه فى عدد  
 الواجبات فيما مرتهى أقول بل الأولى جله على مبيت ليلة معرفة لأنه أسنة تركت الآن ولذلك  
 جعل العلامة الخطيب كلام المقق على ذلك وهو المناسب للسنة وأما المبيت بى ليالى الرمى فهو  
 واجب معلوم من محله وإن لم ينبه عليه المصنف فتأمل (قوله والسابع) أى من سنن الحج (قوله  
 طواف الوداع) فى عدمه من السنن تسمع لأنه بعده لا منه فتأمل (قوله لكن الاظهر الخ) هو  
 المعتد وأقل وجوبه أن يخرج من مكة الى مسافة القصير أو الى وطنه والاصل فيه ما رواه  
 البخارى عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف  
 بالوداع وأعلم أن كل واجب مما ذكر يجب بدم ويكمل بثلاث ومبات فأكثروا بترك مبيت ليالى  
 من نعم عذر الرعاة وأصحاب السقاية فى ترك المبيت لا الرمى أما هو فلا بد منه ويستترط أن  
 لا تمكث الرعاة الى الغروب بخلاف أهل السقاية لأن عذر الرعاة بالنهار بخلاف أهل السقاية  
 (تنبيه) يسن للحاج وغيره دخول البيت حيث لا يذاد الصلاة فيه وشرب ماء من زمزم والتضلع  
 منها مادام مقبلا مكة وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم لأن من أعظم القربات ويسن أن قصد زيارة  
 أن يكثروا الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهى ما بين  
 قبره ومنبره فى محاذة طول المنبر على ما عليه إلا كثره صلى الله عليه وسلم فى ركعتين تحية المسجد وكثرها  
 بجانب المنبر أولى ثم يقف بعد خروجه من الروضة مستدبر القبلة مستقبلا رأس القبر الشريف  
 قبالة الكوكب الدرى بعيدا عنه نحو أربعة أذرع على الرخامة البيضاء المعلقة على القنديل  
 خارج القباب من علائق الدنيا متأديا متواضعا ثم يسلم عليه صلى الله عليه وسلم بالرفع صوت  
 قائلا الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الصلاة والسلام عليك يا نبي الله الصلاة والسلام  
 عليك يا حبيب الله أشهد أنك رسول الله حقا باغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة  
 وكشفت الغمة وجلوت الظلمة ونطق بالحكمة وجاهدت فى سبيل الله حتى جهاد جبر الله عنا  
 أفضل ما يجوزى نبي عن أمته وعلى آله وأصحابك وأهل بيته أكابرهم ثم ياتى خروجه  
 عنه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أبابكر جبر الله  
 عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ثم ياتى أخر أيضا قدر ذراع فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه  
 فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع الى وقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به فى حق  
 نفسه ويستشفع به الى ربه وإذا أراد السفر ودع المسجد بركعتين وأتى القبر الشريف وأعاد  
 نحو الزيارة السابقة من السلام وغيره (قوله ويحجر الرجل) أى الذى كره لو غيّر عينه تحجروا عليه  
 بخلاف المرأة والخنثى قائم - ما لا يحجر دان لم يكن يحرم عليه ما ليس القفازين وهو ما عليه لان  
 لا يدين خاصة ويحشيان بطن ليقبها من البرد ويرزان على الساعدين (قوله حفا) أى عتب  
 الاحرام نور على المعتد وقيل احتضايا بال شجنا ويذهب معه وقيله وكلام المصنف ظاهر فى هذا

(و) السادس (المبيت بى)  
 هذا ما صحه الراوى لكن  
 صح النووى فى زيادة  
 الروضة الوجوب (و) السابع  
 (طواف الوداع) عند ارادة  
 الخروج من مكة لسفر حاجا  
 كان أو لا طويلا كان السفر  
 أو قريبا وما ذكره المصنف  
 من حديثه قول مرجوح  
 لا يمكن الاظهر وجوبه  
 (ويحجر الرجل) حقا كافى  
 شرح المذهب (عند الاحرام

عن الخيط) من الثياب ومن  
منسوجها ومعه ودها وعن  
غير الثياب من خف ونعل  
(وبليس أن أراد رداء أبيضين)  
يديدن والافتظية من  
• (فصل) في أحكام محرمات  
الأحرام • وهي ما يحرم  
بسبب الأحرام (ويحرم على  
الحرم عشرة أشياء) أحدها  
(لبس الخيط) كقميص  
وقباء وخف ولبس المنسوج  
كدرع أو المعقود كإحدى  
جميع يده (و) الثاني (تغطية  
الرأس) أو بعضها (من  
الرجل) بما يحد ساترا  
كعمامة وطين فان لم يحد  
ساترا لم يضر كوضع يده  
على بعض رأسه وكانفاسه  
في ماء واستظلاله بعمل وان  
من رأسه (و) تغطية  
(الوجه) أو بعضها (من  
المرأة) بما يحد ساترا ويجب  
عليها أن تستتر من وجهها  
ما لا يتأتى بترجييع الرأس  
إليه ولها أن تسبل على  
وجهها ثوبا متجافيا عنه  
يخشبه ونحوها والخش  
كما قاله القاضي أبو الطيب  
يؤمر بالستر وليس الخيط  
وأما الفدية فالذي عليه  
الجمهور أنه أن تستر وجهه  
أو رأسه لم تجب الفدية  
لأنه وإن ستره أوجب  
(و) الثالث (ترجيل) أي  
تسريح (الشعر) كذا  
هذه المصنف من المحرمات

الثاني بدليل قوله عند الأحرام فتأمل (قوله عن الخيط) هو بفتح الميم وبانحاء المصنف أو بضم  
الميم وبانحاء الميم • وهو أولى وأعم لأفادته جواز الرداء أو الأزار المرقع ومنه فهو المنسوج  
والمعقود والخيط ولوله من أعضاء البدن كما يأتي (قوله ولبس) أي رجوبا من حيث الذات  
وندىا من حيث الوصف فتأمل (قوله أزار الخ) الأزار والمتزر ما يستعمل العورة (قوله ورداء)  
هو بالمد ما يرتدى به مذ كمال ابن الأنباري ولا يجوز تأنيده (قوله والافتظية من الخ) ويكره  
المتخص الجاف والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل النسيج على الأوجه  
• (فصل في بيان أحكام محرمات الأحرام وحكم الأحصاء والقوات للرجل) • ويعتبر في الحرمة  
كونه عامدا عالما إذا كرا لما هو فيه مكافا لمختار أو لا فلا حرمة وكذا الفدية إلا ما فيه خلاف  
كأن الشعر ونحوه ولا فدية على غيره مكافا (قوله محرمات الأحرام) أي ما شاء التحريم  
على من أحرم (قوله على الحرم) أي ذكره أو أتى أو دخل في خصوصه أو عموما (قوله عنبرة  
أشياء) أي بحسب ما ذكره منها (قوله لبس الخيط) أي على الذكر فينبأ على الهيئة المعتادة  
فيه وحينئذ فكان الصواب ذكره بخلاف لارتداد القميص أو القباء أو السر أو بيل أو الأزار  
(قوله وخف) أي وزبول وزرموزة وقباض ستره على قدميه لا نحو مداس (قوله كدرع)  
أي زردية (قوله في جميع يده الخ) هو متعلق بلبس أي في كل جزء منه كخرقة للهيئة  
وقد أزيل يده وخرج بالرجل المرأة فلا لبس بجميع ذلك إلا القناريين كما يأتي ولبس منه ما شد فهو  
خرقة على يدها (قوله الرأس) أي سوا شعره وبشرته (قوله أو بعضها الخ) فيه تأنيث الرأس  
وهو خلاف الغة والصواب أو بعضها لأن قاعدة أهل اللغة أن ما انفرد من الأدي يذكروا  
تعدد يوثق ثم لا يحرم ستره مخرج عن حد الرأس (قوله من الرجل) أي الذي ذكره قبلا فدخل  
الصبي ونحوه الخ (قوله بما يحد ساترا) أي عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج  
ومهلل النسيج (قوله كوضع يده على بعض رأسه) أي ما لم يقصد به الستر فجب الفدية إن  
قصده عند العلامة ابن حجر وعند غيره يحرم ولا فدية وكذا جعل نحوقة عليها لم تعمه أو غالبا  
ما لم يقصد به الستر أيضا فان قصده حرم ووجب الفدية لأن نحوقة الفدية يقصد به الستر عرفا  
بخلاف نحو اليد (قوله بمحل الخ) هو بفتح الميم الأولى وكسر الشاينة كما يأتي وصلة المعروف  
عند العامة بالنسبة (قوله من المرأة) أي التي يقبضها والامة كالخمر على المعقود (قوله بما يحد  
ساترا) أي عرفا كما مر (قوله أن تسبل على وجهها) أي لأن رأسها عورة فالاحتفاظة على ستره  
بكماله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه (قوله متجافيا عنه) أي  
 بحيث لا يقع على البشرة فان وقع عليه انفساخ اختيارها ورفعته حاله فلا فدية عليه أو أوجب  
الفدية (قوله يؤمر بالستر) أي ستر رأسه (قوله ولبس الخيط) أي يباح له لبسه (قوله فالذي  
عليه الجمهور الخ) هو المعقود (قوله وادسترهما وجبت) أي الفدية مع الحرمة لغيره مذكوران  
كان الواجب عليه كشف وجهه كالمرأة (قوله كذا عده المصنف الخ) هذا ما فهمه الشارح  
من أن المراد به التصریح من غير دهن ولو من نحو شعاع وليس كذلك وإنما المراد به مع صاحبة  
الدهن كما في بعض النسخ ويدل له عدم ذكر الدهن في المحرمات والمراد به دهن شعر الرأس أو  
الوجه ولو من امرأة أو مرد باغ أو ان طالع طيبته أو محلوها لا نحو اقترع وأصلع ولا بقية شعور

البدن أو بشرته (قوله لكن الذي في شرح المذهب الخ) هو المعتمد (قوله وكذا حدك الشعر الخ) ومثله حدك شعوبك أو رجل على قتب أو برذعة (قوله أي الشعر) أي من سائر جسده ولومن شعور عانة أو أبط (قوله أو سراقه) أي أو قصه (قوله والمراد إزالة) أي الشعر ولو شعرة واحدة أو بعضها من سائر بدنه ذكر كإمكان أو أنثى أو خنثى ولومن نحو أنف أو أذن أو عين أو حاجب طال (قوله ولو ناسيا) أي أو جاهلا من حيث لزوم التقديرة إذا حرمة والتقية في جميع الحرمات تتعلق بالعامد العالم مطلقا وفي غيره مما فيه اتلاف كما مر (قوله تقليم الاظافر) وفي بعض النسخ الاظفار ولو بعض ظفر من سائر أظفار أو خنثى ثم لو كسرت جلدته من رأسه مثلا وعليه الشعر لم يحرم من حيث الاحرام ولا فدية عليه في ذلك الشعر لانه نابيع وكذا لو قطع اصبعها بظفر مثلا (قوله فله إزالة المنكسر فقط) أي ولا فدية عليه (قوله بما يقصد منه راحة الطبيب) خرج به ما يقصد أكله ولو لالتداوى وإن كان له ربح طيب كالفتح والمصطكى والسنبيل وسائر الابازير الطيبة فإنه لا يحرم ولا يجب به فدية لان المقصود منه الاكل والتداوى (قوله نحو من الخ) هو فارسي معرب وأصله من كسب الميم وبالشين المجمة فمعرب بكسر صميمه واهمال شينته كذا في قوله شيخنا البايع فانظره (قوله وكافور) أي وزعفران وإن كان بطاب للصبيغ والتداوى وورس وهو أشبه طيب يلاذ العين وعود ونسر ين وورد وغمام ومنثور ونرجس وقرنفل وفاغية وفل وبنتسج وياسمين (قوله بان ياصقه) أي أو يربطه بنحو جيبه أو يحمل نحو فارسي مستنوخة (قوله على الوجه المعتاد) خرج به حله في نحو كبس لبيحه مثلا (قوله ظاهره) أي كاحتوائه على نحو بحجرة أو وصول بخور اليه أو شم نحو ماء الورد أو جلوسه على قوب مطيب أو ارض مطيبة أو مشبه عليها (قوله كآكله الطبيب) أي ولو مع غيره وإن كان الغير غاليا ثم لو استعمل الطبيب في الخياط لكان ليقب له طعم ولا لون ولا ربح كان استعمل في دواء لم يحرم أكله ولا استعمله ولا فدية عليه (قوله ما لو ألفت الریح عليه طيبا) أي وأزاله عند القدرة عليه حاله وكذا في الأكرام (قوله قتل الصيد) ليس قبدا (قوله البري) أي وإن استأنس أو كان يعيش في البصر أيضا وخرج به البصري وهو ما لا يعيش إلا في البصر وإن كان البصري الحرام على المعتمد (قوله لما كول) أي الوحشي أيضا ولو في أحد أصابعه وخرج بالما كول غيره وبالوحشي الأثني كالنعم والدجاج وإن توحش (قوله أو ما في أصله ما كول) أي كتموله بين حمار وحشي وحمار أهلي بخلاف المتولد بين وحشي وغيره ما كول وإنسى ما كول كالمولد بين ذئب وشاة فإنه لا يحرم التعرض له اعتبارا بالما كول الوحشي في الصورتين (قوله ويحرم أيضا صيده) أي ولو بالاعانة عليه كدفع آلة صيده أو بدلة على مرضعه (قوله ووضع اليد عليه) أي ولو بشره أو ربه أو جارة أو عارة بل يجب على مالكه إرساله إذا أحرم وهو في ملكه لزال ملكه عنه بالاحرام ولا به وده بفرأغ الحج ومن أخذ به بعد إرساله ملكه (قوله والتعرض بجزئه) أي كبده أو رجله مثلا (قوله وشعره وريشه) أي ووبره ويضه وفرخه • (تنبيه) • ما حرم التعرض له من الحرم مطلقا يحرم التعرض له من الحلال أيضا في الحرم بالإجماع (قوله عقد النكاح) أي إيجابا أو قبولا ومثل العقد لا ينفذ في نعم لا يمتنع على نائب الامام والقاضي بإحرامهما وخرج به لوجه فأنهم لا يحرم عليه على الصحيح لانها استدانة

لكن الذي في شرح المذهب انه مكروه وكذا حدك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أي الشعر أو وثقه أو سراقه والمراد إزالة به أي طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظافر) أي إذا اتها من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله إزالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصدًا بما يقصد منه راحة الطبيب نحو مسك وكافور في ثوبه يان ياصقه على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كآكله الطبيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أو خنثى كان أو لا يخرج بقصد اكله ألفت الریح عليه طيبا أو أكرهه على استعماله أو جهل بخبره أو نسي أنه يحرم فإنه لا فدية عليه فإن علم بخبره وجهل التقدير وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البري لما كول أو ما في أصله ما كول من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض بجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم

ان يعتقد النكاح انفسه  
 أرغبه بوكالة أو ولاية  
 (و) التاسع (الوطء) من  
 عاقل عالم بالتحرير سواء  
 بجامع في حج أو عمرة في قبل  
 أو بمر من ذكر أو أنثى زوجة  
 أو محلوكة أو اجنبية  
 (و) العاشر (المباشرة) فيما  
 دون الفرج كلس وقبلة  
 (بشهوة) اما غير شهوة فلا  
 يحرم (وفي جميع ذلك) أي  
 الحرمات السابقة (القديمة)  
 وسماوي يانها والجماع  
 المذكور فسد به العمرة  
 المفردة اما التي في ضمن حج  
 في قرآن فهي تابعة له صحة  
 وفسادها والجماع فيه فسد  
 الحج قبل الاتصال الاول بعد  
 الوقوف أو قبله اما بعد  
 الاتصال الاول فلا يفسده  
 (الاعتقد النكاح فانه  
 لا ينفذ ولا يفسد الا بالوطء  
 في الفرج) بخلاف المباشرة  
 في غير الفرج فانها لا يفسده  
 (ولا يخرج) الحرم (منه)  
 بالفساد بل يجب عليه  
 المضي في فاسده وحفظ في  
 بعض المصنف قوله في فاسده  
 أي النكاح من حج أو عمرة بان  
 يأتي بيقية أهله (ومن) أي  
 والحاج الذي (فانه الوقوف  
 بعرفة) بعد أو غيره (تصال)  
 حقا

نكاح وكذا التهمة على العقد وزفاف المحرمة للبدل وعكسه وسوا في جميع ذلك الحج  
 الصحيح والفساد (قوله ان يعتقد النكاح) أي فلا يصح (قوله في قبل أو بمر) أي متمم  
 أو منفصل من آدمي أو جمعة أو بمائل (قوله زوجة أو محلوكة) ويحرم على الحلال من الزوجين  
 تمكين المحرم من الوطء لانه اعانة على معصية (قوله أو اجنبية) أي ومنهم الابهمة أو مثلهما (قوله  
 المباشرة) أي وان لم ينزل قال في شرح الابهمة ومقدسات الوطء بشهوة كذلك قصره ولو بمائل  
 وكذا يحرم الاستمتاع بالبدن المباشرة بلا شهوة ولا محرم من حيث الاحرام قال العلامة ابن  
 قاسم وكذا مباشرة بشهوة والاستمتاع بها كالنظر والضم لكن لادم عليه وان أنزل (قوله وفي  
 جميع ذلك) بإشارة المذكور في بعض المصنف تلك بإشارة المؤنث وهي أولى  
 كأيديله تفسيرا للشارح (قوله وسماوي يانها) أي في الفصل الآتي (قوله والجماع  
 المذكور الخ) هو مستدرك مع ما فيه من تهافت العبارة حينئذ فتأمل (قوله صحة وفسادها)  
 أي فالتبعية في الصحة كان وقف القارن بعرفة ثم روى يوم النحر ثم طاف الأفاضة ثم سعى ثم وطئ  
 فيه صح بغيره لوقوع وطئه بعد الاتصال الاول وكذا العمرة تبع ما روى لوانفردت فسدت لوطئه قبل  
 الحاق الذي هو من أركانها والتبعية في الفساد كان طواف القدوم ثم سعى ثم حاق ثم  
 وطئ قبل الاتصال الاول ففسد مدحه بالوطء وكذا العمرة تبع ما روى لوانفردت لم يفسد لوقوع الوطء  
 بعد تمامها قال ابن النقيب وهذا يدل على ان طواف العمرة يندرج في طواف القدوم لأن  
 الأفاضة وفيه نظر والاولى عكسه وهو ما اقتضاه كلامهم في غير هذا الفصل وبه جزم الباقين  
 وكلامهم هنا اغما يدل على وقوع الوطء بعد أعمالها وانفردت وهو صحيح على اندراج طوافها في  
 القدوم فتأمل (قوله قبل الاتصال الاول) وهو يحصل بفعل اثنين من ثلاثة وهي روى بحجرة يوم  
 النحر والطواف المتبوع بالهوى ان لم يكن سعى قبل وإزالة الشعر وسعى الاول لانه يحصل به  
 ما عدا ما يتبع بالانتهاء وبفعل الثالث يحصل الجميع بالاجماع ويدخل وقت الثلاثة فيصنف بأنه  
 العبد بعد الوقوف ويخرج وقت لرى بفراغ أيام التشريق كما هو والآخر ان لا آخر لوقته ما  
 كان سعى (قوله الاعتقاد النكاح الخ) هو مستوفى من الفدية ولما كان فيه أيام انعقاده فدفه  
 المصنف بقوله فانه لا ينفذ الخ (قوله ولا يفسده) أي الاحرام بالحج ومثله العمرة أو الضمير فيه  
 عائذ إلى النكاح فتأمل (قوله الا الوطء) أي الجماع من غير عامد عالم مختار ولو بغير انزال بشرطه  
 السابق (قوله ولا يخرج المحرم منه) أي النكاح كما اشار إليه الشارح ومنه ما لو أحرم بجماع الكن  
 صح في زوائد الرضة انه لا ينفذ وهو المعتمد وعليه قياس انما ضرورة يتعقد فيه اقامه الاقامة ولو  
 أحرم بالعمرة ثم أنسد ما بالجماع ثم أدخل عليه الحج على الأصح في الرضة في باب الاحرام فهذه  
 صورته قال في الجواهر ولا أعلمه أخرى وخرج بفاسده باطله كان ارتد فيه فلا يجب عليه المضي  
 فيه (تنبيه) يجب على المفسد القضاء فوراً ولو صيب أو يتأدى به ما كان يتأدى به ولو لم يفسد  
 فيقع من المضي فلا ولو بعد البلوغ لكن يقدم حجة الاسلام فان فسد على الفاسد وقع عن  
 حجة الاسلام وتبقى الفاسدة عليه ويلزمه الاحرام من مثل مسافة الاحرام في الاول (قوله أي  
 والحاج الخ) فسر به الشارح الموصول لقوله الوقوف الخ وفواته بطول فجر يوم النحر قبل  
 حضوره عرفات (قوله بعرفة) فيدل عليه منه (قوله تحال الخ) فلا واسداده حتى حج به من قابل



لم يجز به بغيره لاف ما لو وقف فانه يجوز ان يصار الاحرام للطواف والسعي لبقائه وقته ماسع  
 ثم سمي ما لو وقف فانه الركن الاعظم (قوله بعمل عمرة) اي قياقي بما بقي عليه من اركانها ومنه  
 ازالة الشعر وان لم يذكركم المصنف ولا تجزئه هذه عن عمرة الاسلام واشار الشارح بقوله حقاً  
 الى فوريتها لان مصابة الاحرام حرام كما تقدم (قوله ان لم يكن سعي) فان كان قد سعى لم تجب  
 اعادته على المعقد (قوله فوراً) اي وان فاته بعد ذلك (قوله لزمه سلكها) فان سلكها او فاته  
 الحج وتحال بعمل عمرة فلا اعادته عليه لانه بذل ما في وسعه (قوله وان علم القوات) ولا قضاء عليه  
 بقواته فيه والمراد بالقضاء الاعادة اذ لا آخر لوقت الحج او انه سعى بذلك لتضيقة بالهوات فتأمل  
 (قوله في الاصح الخ) هو المعقد (قوله وعليه) اي من فاته الوقوف بعرفة وتحال بعمل عمرة  
 (قوله الهدي) اي دم البهرا ن ويسعى هدياً كما قاله الرافعي وغيره وهو يسكون الدال وتختصيف  
 الياء ويكسر الدال وتشد الياء (قوله ومن ترك ركناً) اي من اركان الحج غير الوقوف او من  
 اركان العمرة اي ليا نيه ولو اهدر كالخائض قبل طواف الاقضية او سحر او وجهه لا (قوله  
 لم يصل) بفتح المنة التسمية وكسر الاء الممهلة اي لم يخرج (قوله من احرامه) اي من حجه  
 او عمرته (قوله حتى ياتي به) اي الركن المتروك وان طال الزمن ولو بسنتين لان الطواف  
 والسعي والحق لا آخر لوقته او امان ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه سابقاً (قوله ومن  
 ترك واجباً) اي او فعل عمرة حتى فاته ركنه كما ياتي (قوله لزمه الدم) اي ولا يتوقف  
 على الاتيان به لانه يقوت بفوات وقته (قوله وسبأني يان الدم) اي قرى يان الفصل  
 الا في (قوله لم يلزمه بتركها نى) اي من فساد اوجبه ان وعلم انه لا يتوقف لله عليها  
 بالاولى وقد يندب طلب نى بتركها كما في ترك الجمع بين الليل والنهار في الوقوف فانه يندب  
 له ارفة دم وغير ذلك مما يعلم من محله (قوله وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب  
 والسنة) اي بانه ان ترك ركناً لم يحل من احرامه حتى ياتي به وان ترك واجباً لزمه الدم وان ترك  
 السنة لم يلزمه بتركها نى

• (فصل في بيان احكام انواع الدماء الواجبة في الحج وكيفية اتمامها بما يقوم مقامها) •

(قوله في الاحرام) اي المطلوبة بسببه (قوله خمسة اشياء) اي بالاختصار وبالسطر تسعة  
 وافرادها عشرون او احدى وعشرون واحكامها من حيث هي اربعة ترتيب وتخيير مع تقدير  
 او تعديل وقد نظمها ابن المظفر فقال

أربعة دماء حج تحصر • او اها المرتب المقدر  
 تتبع فوات وجع فترنا • وترك روى والميت بحق  
 وتركه الميتات والمزدلفه • او لم يودع أو كثر اختلافه  
 نأذره يصوم ان دماً فقد • ثلاثة فيه وسبب عاق الباد  
 والمان ترتيب وتعديل ورد • في محصر ووطع ان فسد  
 ان لم يجد قومه ثم اشترى • به طعاً ما طعمه لثقة قرا  
 ثم اجزء بدل ذلك صوما • احق به عن كل مدبوما  
 والثالث الضيعة والتعديل الى • صيد وانما جاز لا تكاف

(يقول عمرة) قياقي بطواف  
 وسعى ان لم يكن سعى بعد  
 طواف القدوم (وعليه)  
 اي الذي فاته الوقوف  
 (القضاء) فوراً فرضا كان  
 نسكه او نهلاً وانما يجب  
 القضاء في فوات لم يشأ عن  
 حصر فان احصر شخص  
 وكان له طريق غير التي وقع  
 الحصر فليجزمه سلكها  
 وان علم القوات فان مات لم  
 يقض منه في الاصح (و) عليه  
 مع القضاء (الهدي)  
 ويوجد في بعض النسخ  
 زيادة وهي (ومن ترك ركناً)  
 مما يتوقف عليه الحج (لم  
 يحل من احرامه حتى ياتي به  
 ولا يجزئ ذلك الركن بدم  
 (ومن ترك واجباً) من  
 واجبات الحج (لزمه الدم)  
 وسبأني يان الدم (ومن ترك  
 سنة) من سنن الحج (لم يلزمه  
 بتركها نى) وظهر من كلام  
 المتن الفرق بين الركن  
 والواجب والسنة  
 • (فصل) في انواع الدماء  
 الواجبة في الاحرام بترك  
 واجب او فعل حرام •  
 (والدماء الواجبة في  
 الاحرام خمسة اشياء)

بتركه (أي ترك ما هو به)  
 ترك الاحرام من الميقات  
 (وهو) أي هذا الدم (على  
 الترتيب) فيجب اولاً بترك  
 المأمور به (شاة) تجزئ في  
 الاضحية (فان لم يجدها)  
 أصلاً أو وجدها بزيادة على  
 ثمن مثلها (فصيام عشرة  
 أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل  
 يوم عرفة فيه يوم سادس  
 ذي الحجة وسابعة وثامنة  
 (و) صيام (سبعة) اذ رجع  
 الى أهله ووطنه ولا يجوز  
 صومها في أثناء الطريق فان  
 أراد الإقامة بمكة صامها كما  
 في الضرر ولو لم يصم الثلاثة  
 في الحج ورجع لزمه صوم  
 العشرة وافرقت بين الثلاثة  
 والسبعة بأربعة أيام ومدة  
 امكان السفر الى الوطن وما  
 ذكره المصنف من كون  
 الدم المذكور دم ترتيب  
 موافق للروضة وأصلها  
 ونسج المذهب لكن الذي  
 في المنهاج تبعاً للمعبر عنه دم  
 ترتيب وتعديل فيجب اولاً  
 شاة فان هجز عنها اشترى  
 بغيره اطعمها وأصدق به  
 فان هجز صام عن كل مد يوماً  
 (و) الثاني (الدم الواجب  
 بالخلق والترفه) كالطيب  
 والدهن والخلق اما الجميع  
 الرأس او اثلاث شعرات  
 بقوله أو بين تحلى صوابه  
 تحلى في استقيم الوزن

ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما • عدت في قبضة ما قدما  
 وخيراً وقدرا في الرابع • ان شئت فاذبح أو جدياً صاع  
 للشخص نصف أو فصم ثلاثاً • نجعت ما اجتنته اجتنافاً  
 في الخلق والخلق والدهن • طيب وتقبيل ووطء ثنى  
 أو بين تحلى ٣ ذوى احرام • هذى دماء الحج بالتمام  
 والحمد لله وصلى ربنا • على خير خلقه نبينا

وسبغاني تفصيل ذلك كله (قوله احدها الدم الواجب بتركه) أي عبادة كما أشار إليه  
 الشارح وهذا الدم فيه ثلاثة أنواع تمتع وفوات وترك واجب وأفراد غنائية الممتع والفوات  
 والقران وترك الاحرام من الميقات والميقات عز دافعة وبني والرى وطواف الوداع وزاد به ضم  
 تاء ما هو ترك المني ان نذر (قوله على الترتيب) أي والتقدير به في ان الشارح قد مر ما يدل  
 عن الشاة اليه بما لا يزيد ولا ينقص (قوله فان لم يجدها) أي حساً أو شرعاً كما أشار إليه الشارح  
 أيضاً ومنه احتياجها الى غنم أو غنمية ماله أو مرضه (قوله فصيام عشرة أيام الحج) فلو لم تمكن  
 منه حتى مات فقول ان أحدها انه يصوم عنه ولله كصوم رمضان وثانيه ما انه يطعم عنه من  
 تركه لكل يوم مد طعام فان كان قد تمكن من العشرة فعشرة امداد والاقبال فقط (قوله  
 تسن قبل يوم عرفة) أي لانه تسن للعاج فطوره كما تقدم في الصوم والمعنى انه يجب على غير المتع  
 صومها قبل يوم العيد وبين كون صومها قبل يوم عرفة فاذ لم يصمها ففيه ما يأتي وأما المتع  
 فيسبب له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة بزمن يسرها ولا يجوز صومها قبل الاحرام به لانه ثلثي  
 سببها بخلاف ذبح الشاة المتقدم فيجوز بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج لانها  
 سببها له كافي الزكاة متى أحرم به وجب عليه صومها أو صوم ما أدركه منها قبل يوم العيد فان لم  
 يصم صمى ووجب عليه قضاؤها فوراً بعد أيام النحر بقى ولو سافر ان لم يتصور ما ذكر في ترك  
 طواف الوداع فتأمل (قوله وثامنه) ويسمى يوم التروية اقروهم فيه الماء وقيل لان ابراهيم  
 وأسمهيل خرجا مع شيبان فيه على أفداهما يلبسان محرمين مع كل واحد منهما ما اذا وقعاها  
 وعصايتوكا عليهما فسمى ذلك اليوم يوم التروية ويسمى أيضاً يوم النقلة لانتقالهم فيه من  
 مكة الى منى (قوله ووطنه) عطف تفسير (قوله ولا يجوز صومها) أي السبعة أيام  
 (قوله فان أراد الإقامة) بمعنى الاستيطان (قوله صامها) أي السبعة أيام (قوله كافي الحرر  
 الحج) هو المعقد (قوله دم ترتيب) أي وتقدر كما مر (قوله موافق للروضة الحج) هو المعقد  
 (قوله ليكن الذي في المنهاج الحج) مرجوح (قوله والثاني) أي من الدماء الواجبة في الاحرام  
 وأنواعه ثلاثة استمتاع وجعاع غير مفسد ومقدماته وأفراد غنائية المطلق وتقام الاظافر  
 واللبس والدهن والطيب والجماع ثانياً بعد الجماع المفسد والجماع بين النجسين والمباشرة ثم لو  
 جامع بعد المباشرة دخلت فديته في بدنة الجماع (قوله بالخلق الحج) المراد به إزالة الشعر مطلقاً  
 وعطف الترفه عليه من عطف الخاص على العام بدليل تمثيله المذكور فتأمل (قوله اول ثلاث  
 شعرات) أي كاهها أو بعض كل منها أو محل لزوم الدم في ذلك ان اتحد الزمان والمكان عرفاً والافني  
 كل شعرة منه وفي الشعرين مدان وكذا يقال في الاظفار انهم لا فدية في ازالته من ذلك

الصلاة أفضل (قوله فيقات المتوجه الخ) والمعمر كالحاج في ذلك (قوله ذو الحليفة) يضم الحاء  
 المهملة وتفتح اللام تصغير الحليفة بفتح أوله واحدة الحلفاء مائة معروفة وهو المسمى الآن  
 بإسار على كرم الله وجهه وسُميت بالأول لوجود النبات المسمى بذلك فيها وهو الحليفة المعروفة  
 وبالناسي لزعم العامة أن عليا رضى الله تعالى عنه قاتل الجثن فيها وهي على نحو ثلاثة أميال من  
 المدينة الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة فهي ابعد المواقيت (قوله من الشام) أي  
 باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيقاتهم ذو الحليفة المذكورة وهو بالهمز والقصر  
 ويجوز فيه ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش وقبل حده طولاً  
 من العريش إلى القرات وعرضاً من جبل طيئ من نحو القبلة إلى بحر الروم وما سامته من  
 البلدان وهو مذكر على المشهور وروى بذلك لأنه من مشاة القبلة أولان قوماً من بني كعبان  
 تشابوا إليه أي تباينوا وأوشام بن نوح فإنه بالشين المججمة باللغة السريانية أولان أرضه ذات  
 شحات يرض وجر وسود (قوله ومصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا ثوابت وحدها طولاً من  
 برقة التي في جنوب البحر الرومي إلى أيلة التي على ساحل بحر النظيم ومسافة ذلك قرية من نحو  
 أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان وما سامته من الصعيد الأعلى إلى مدينة رشيد وما  
 حاذها من مساقط النيل السبعين في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً  
 وسُميت بذلك لقصر هارقليل باسم أول من سكنها وهو مصر بن مصر بن سام بن نوح (فائدة) هـ  
 ضبط بعضهم ما بين مصر ومكة المشرقة فوجدت مسافة ما تناو أربعين يوماً (قوله الحنفية)  
 وهي اسم قرية كبيرة كانت وأجفها إلى أي أزالها وقد أبدت الآن برايع لان قبائلها  
 يمسروا على نحو ستة مراحل من مكة وفي المجموع اسم على ثلاث مراحل من أوفى نرح  
 العلامة ابن حجر أنها على نحو خمسة مراحل والراجح الأول وهي أوسط المواقيت (قوله من  
 تهامة اليمن الخ) أصل التهمة اسم للامكان المنخفض من الأرض ويقال له نجد وفي الجواز  
 مشاهير أوهما الموارء عند الاطلاق واليمن إقليم معروف (قوله باليمن) ويقال له أيضاً الملم بالصرف  
 وتركه والملم واليمن وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) بفتح القاف وسكون  
 الراء المهملة اسم جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وأما بفتح  
 الراء فهو اسم قبيلة من مراد ينسب إليها أقرس اقرن (قوله من المشرق) أي اشامل للأراف  
 وغيره (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء المهملة من اسم قرية على مرحلتين من مكة  
 المشرقة على وادي العقيق (تنبيه) هـ من مسكنه بين مكة والمبقات فيقانه مسكنه وهذه  
 المواقيت للحج والعمرة الأولى هو داخل الحرم وأراد الاحرام بأمره فيجب عليه الخروج إلى  
 أدنى الحل ولو بخطوة وحكمته أن الحج فيه الجمع بين الحل والحرم بعرفة بخلاف العمرة فلذلك  
 وجب الخروج إلى أدنى الحل ليحصل الجمع وأفضل بقاع الحل الجعرانة بكسر الجيم واسكان  
 العين المهملة وتخفيف الراء وقد شددت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التزم وهو  
 مساجد عائشة رضى الله تعالى عنها هي بذلك لأن عن عيتمه وأدباً يقال له ناعم وعن يساره وادياً  
 يقال له نعيم وهو في واد يقال له نعمان ثم الحديبية بتخفيف الحاء على لافصح وهو اسم محل عند  
 البئر المعروفة بين شعب وقيل سميت باسم شجرة حذباء كانت بيضاء الرصوان عندها والاولى  
 على تسعة أميال والثانية على تسعة أميال أيضاً والثالثة على ثلاثة أميال ومن لم يحاذ في

وأما غير المنسب بمكة فمقات  
 المتوجه من المدينة  
 الشريفة ذو الحليفة  
 والمتوجه من الشام  
 ومصر والمغرب الحنفية  
 والمتوجه من تهامة اليمن  
 بالم والمتوجه من نجد  
 اليمن ونجد الجواز قرن  
 والمتوجه من المشرق  
 ذات عرق



من يجنون أو مضى عليه أو مضي غير مجزأ وإنهم ولا في إزالة شهر بيت في العين أو على بصره من شهر حاجيه أو رأسه ولا في إزالة ظفر أنكره وتنادى به كافر • (فرع) • قال العلامة ابن قاسم لو أزال شهرة واحدة في ثلاث دفعات فإن اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداد وإن قصدت واحدة (قوله على التصير) أي والتقدير (قوله أمارة) أي أو ما يقوم مقامها من جمع بدنة أو سبع بقرة (قوله أو صوم ثلاثة أيام) أي حيث شامول مستفرقة (قوله أصح) هو بعد المهمة المفتوحة وضم الصاد المهملة يجمع صاع قال العلامة ابن حجر وأعرض هذا الجمع بأنه ليس في الصاع ولا في القاموس وإنما الذي فيه ما صوع وأصوع بالهمزة وأجيب بأن أصح ما قلب أصوع بالهمزة صار أصح بهمزة زينة ثم قلبت التانية ألفا فوزنه اغفل • (قائدة) • ليس في الكفارات ما يراد المسكين في أعلى مدسوى هذه (قوله أو فقر الخ) هو مستدركة أوله مع نوههم أن كلام المسكين أو الفقير إذا أطلق لم يشهد إلا فقره نامل (قوله لكل منهم) أي الفقراء أو المساكين (قوله نصف صاع) أي وهو قدح بالكيل المصري كما تقدم ولا يجوز نقص مسكين عنه ولا مسكين منهم (قوله والثالث الدم الواجب بالاحصار) أي وهو أمة المانع من جميع الطرق عن إتمام الحج ولو فاسد أو منله العمة والقران وشتر عا المانع من أعمال التسلط كالأوبعضا وسكت المصنف عن حكمه وهو دم ترتب وتعديل كدم القصاد لا في معنى أن الشارع أمر فيه بالتفويض والعدول إلى غيره بحسب القيمة عند المجزئ عنه (قوله فيصال) أي جواز الإوجوب على ما يأتي (قوله بأن قصد الخ) هو معنى نية التحلل وتكون مقارنة للذبح والحاق اتصال بهم ما (قوله شاة) أي أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو سبع أو دهما كما مر (قوله حيث احصر) أي ولا يكفي الذبح في غيره ولا نقل لحم الشاة لغير أهله إلا للحرم أن يفسد لكنه لا يصال حتى به لم يحرمه فإن مجزئ من الشاة أخرج بقيتها طعنا ما تصدق به على فقراء ذلك محل دون غيره وهل يجوز نقله إلى فقراء الحرم أم لا فيه نظر وقياس ما تقدم من جواز نقل الشاة إليه أن يكون الطعام كذلك فراجع فإنه مجزئ عنه صام حيث شاء عن كل مديوم أو حيث انتقل إلى الصوم فلا يتوقف تحلله على فراغه ولا يتقدمه حل الإحصار والاولى للحصر المعتد الصبر عن التحلل إلى ثلاثة أيام وجوبا أو مادام يرجوز والاحصر وكذلك الذبح إن رجا أدراكه بل يجب أن يتيقن ذلك وأسباب الحصر ستة أحدها المانع من الوصول إلى مكة سواء منع من الرجوع أيضا أولا والثاني الحبس ظاهرا كالدخول في حبس دين وهو محرم أو له وكيل في قضائه فإنه يجوز له أن يتحلل في الحصر العام والثالث الرق كمن أحرم بغير إذن سيده ويجب عليه التحلل بأمر سيده ولو من جهة الإسلام لأن إحرامه بغير إذن حرام لأنه يعمل عليه منافعه التي يستحقها عليه والرابع الإصالة كولد أحرم يقل بغير إذن أصله ولو تزوجة أذن له أن يزوجها إن لم يافرقها وبين الولد استئذان أصله إذا كانا مسلمين والخامس الزوجية فلزوجهما منعها منه ويجب عليه التحلل بأمره وله وطؤها وإن لم يتحلل ولا أنتم عليه والسادس الدين فإصاحب الدين الحلال منع غيره المؤمن من السفر ليوفيه عنه فإن كان الدين يحمل في غيبته استحب له أن يوكل من يقضيه عنه عند حلوله ولا قضاء على الحصر المتطوع لعدم وروده فإن كان تركه رضامستقر استحبة الإسلام في أي سنة الأولى من سني الامكان أو كان قضاء أو نذرا بقي في ذمته أو غير مستقر استحبة الإسلام في السنة الأولى من

(وهو) أي هذا الدم (على  
التقدير) فيجب ما (ثاني)  
يجزئ في لاصحية (أو صوم  
ثلاثة أيام أو التصديق بثلاثة  
أصع على ستة مساكين)  
أو فقرا لكل منهم نصف  
صاع من طعام يجزئ في  
الفاطرة (و) الثالث (الدم  
الواجب بالأحصاء في حال  
الحرم بنية التهلل بأن  
ينصد المخرج من نسكه  
ملاحصاء (و) (و) أي  
يذبح (ثاني) حيث أحصر

ويحلق رأسه بعد الذبح (و) (الرابع) الدم الواجب بقتل الصيد وهو (أي هذا الدم) (على التغيير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد  
 عماله مثل) والمراد به - ١٧٨ - الصيد ما يشار به في الصور وتؤذ كالمصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله

(أخرج الممثل من النعم) أي يذبح الممثل من النعم  
 وتصديق به على مساكين الحرم وفقرائه فيصيب في قتل  
 النعماء بدنة وفي بقر الوحش وسجائر بقره وفي الغزال عنز  
 وبقية صور الذي له مثل من النعم - مذكورة في  
 المطولات وذكر الثاني في قوله (أو قومته) أي  
 المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى  
 بقيمة طعاما) مجزئاني الفطرة (وتصدق به) على  
 مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث في  
 قوله (أو صام عن كل مد يوما) وإن بقي أقل من مد  
 صام عنه يوما (وإن كان الصيد عماله مثل) فيقتصر  
 بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيمة طعاما)  
 وتصدق به (أو صام عن كل مد يوما) وإن بقي أقل  
 من مد صام عنه يوما (و) الخامس (الدم الواجب  
 بالوطء) من عاقل عامد عال بالقريم سواء جامع في نيل  
 أو دبر كاسبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على  
 الترتيب) فيصيب به أولا (بدنة) ونطاق على الذكر  
 والأنثى من الإبل (فإن لم يجدها) فبيرة فإن لم يجدها فم من النعم (فإن لم يجدها) فم من النعم (فإن لم يجدها) فم من النعم

في الامكان اعترت الاستطاعة بعد زوال الاحصار (قوله) ويحلق رأسه الخ) فإن لم يكن  
 رأسه شعر فيتحال بالنية فقط (قوله) والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) أي المتقدم بشرطه  
 ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كيان (قوله) على التغيير) أي والتعديل (قوله) عماله مثل  
 أي ولو بقول عدلين فقيمين وإن خالفه - ما غيرهما كافي الروضة وأصلها فإن حكم عدلان بقتل  
 وعدلان باخر يحزيهم - ما على الاصح وما فيه نقل عماله مثل له من هذا القسم - حكمه حكمه  
 مثل وذلك كالحمام ونحوه لأن في الحامة ثامن الضأن أو المعز يحكم العصاة رضى الله تعالى  
 عنهم وفي مستندهم وجهان أحدهما يوقف بانهم فيه والثاني ما ينهم من الشبه وهو ان  
 البيوت وهذا الغناني في بعض أنواع الحمام ان لا ياتي في الفواخت ونحوها فتأمل (قوله) أي يذبح  
 المثل من النعم الخ) ولذبح والتصدق وكونه على مساكين الحرم وفقرائه واجبات (قوله)  
 فيصيب في قتل النعماء بدنة) أي ولا يغني عنها بقرة والبدنة الواحدة من الإبل كاتقدم ولم يقل تحزى  
 في الاضحية لقول ابن قاضي يهلون ان دماء الحج تعتبر فيها الاجراء في الاضحية الاجراء الصيد  
 وارضاه شيخ شيخنا ولو كان شيء من الصيد ولو كان مع جرائه قيمة سالكه وقد الغزبان الوردي  
 بذان فقال ممدى سؤال حسن مستطرف - فرغ على أصلين قد انفرعا  
 قابض شيء برضا مالكم - ويضمن القيمة والمثل معا  
 (قوله) وفي الغزال عنز الخ) قال شيخنا لا يخفى ان الغزال اسم لمسلم يبلغ سنة ولا فهو نطي فالمراد  
 باله - حقيقة في الثاني والعناق في الاول انتهى ويخرج عن الذكر ذكرنا وعن الاثنى انتهى وله  
 انخراج سايه عن معيب وصحيح عن مريض وهو أفضل (قوله) مذكورة في المطولات) أي في  
 الارنب عناق في اليربوع والوبر جفرة وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة وفي الصيد الحامل  
 حامل مثله من النعم (قوله) بقيمة مكة) أي بتقويم عدلين من أهل حرمها يوم ارادة الأخراج  
 (قوله) واشترى بقيمة) أي بقدرها ويجوز ان يخرج مما عنده من الطعام المجزئ في الفطرة  
 فلا يميز الشرا فلو قال المصنف وأخرج بدله واشترى به لكان أولى فتأمل (قوله) على مساكين  
 الحرم وفقرائه) أي الموجودين فيه القاطنين به وغيرهم بل اذا علم ان غير القاطنين به أحوج كان  
 اعطاؤهم اياه أفضل فان هدمت المساكين في الحرم أخره حتى يجدهم فيمتنع عليه نقله كما سباني  
 كمن نذر التصديق على مساكين بدله فلم يجدهم ولا يجوز له ان يتصدق بالدرهم (قوله) أو صام عن  
 كل مد يوما الخ) فلو اراد ان يخرج المثل عن الثلث والاطعام عن الثلث والاسوم عن الثلث فهل  
 يجزئ ذلك أولا فيه وجهان أحدهما لا يجزئ (قوله) عماله مثل) أي عماله لا يذبح فيه كالجراد  
 والعصافير ونحوهما (قوله) أخرج بقيمة) أي الصيد (قوله) والخامس الدم الواجب بالوطء) أي  
 انسد لاسد (قوله) عام بالقريم) أي بمنزلة (قوله) كاسبق) أي في كلامه (قوله) على الترتيب)  
 أي وانما يدل (قوله) بدنة) أي على الرجل بصفة الاضحية ويخرج به المرأة فلا بدية عليه على  
 المائة وسواء كان الواطئ زواجا أو غيره محرما أو حلالا (قوله) فبيرة الخ) وفي نطاق أيضا على الذكر  
 والأنثى من الدواب والحواميس كاتقدم في الزكاة (قوله) بسعة مكة) أي كما مر أيضا (قوله)  
 وقت الوجوب الخ) وتقدم أيضا ان المعتبر في الصيد قيمة وقت الأخراج فراجع (قوله) واشترى

والأنثى من الإبل (فإن لم يجدها) فبيرة فإن لم يجدها فم من النعم (فإن لم يجدها) فم من النعم (فإن لم يجدها) فم من النعم  
 مكة وقت الوجوب (واشترى)



بقيمها) أي البدنة (قوله ولا تدير في الذي يدفع لكل فقير) أي أو - كين فلا يتبدد ولا يقل  
ولا أكثر (قوله ولو تصدق بالدرهم) أي التي يقوم بها في دم التعديل (قوله وأعلم أن الهدى  
الح) قال شيخنا فيه نصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو ما ذكره الرازي كما هو اعتراض  
التنوير عليه لا يتأقلم لانه مبيع على أن إطلاق الهدى منه صرف لما يساق تقريبا (قوله ويختص  
ذبحه بالحرم) أي ويختص لحمه وجميع أجزائه بفقرائه وهذا هو المراد بقوله المصنف ولا يجوز  
الهدى ولا الاطعام الا بالحرم (قوله ولا يجوزته الهدى) أي ذبحه وقرنته (قوله ولا يجوزته  
أي من لزمه دم الجبران) (قوله ولا الاطعام) أي عليك (قوله الا بالحرم) أي فيه لاهله وهذا هو  
المراد من كلام المصنف كما هو (قوله وأقل ما يجرى أن يدفع الهدى) أي به ذبحه (قوله إلى  
الثلاثة مساكين أو فقراء) أي فاكثر ولو غريبا (قوله ولا يجوز فالح) المراد أن صيد الحرم المذكور  
آثقا ونهيته مضمونان بالتعرض لهما مع الاتم في الامداد العالم فتأمل (قوله قتل صيد الحرم  
الح) خصه الشارع بحرم مكنة حيث قال وتضمن الشجرة الكبيرة يرة الخ ويطبق به حرم  
المدينة المشرفة ووجع الطائف في الاثم لافي الضمان وسواء كان القاتل مسلما أو ذميا ما قرنا  
للاحكام (قوله ولو كان مكرها) أي من حيث كونه طرقتا في الضمان لامن حيث الحرم لان  
الحرمه وقرا الضمان على المكروه بكسر الراء (قوله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه) أي  
وكذا المسمى عليه والنام والسبي غير المسمى كما تقدم ويطبق به قطع الشجرة فتأمل (قوله في  
الانظر الخ) هو المقتد (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قطعها بالاولى والمراد منه ما صرف  
في الصيد والمراد به ايضا ما لساق ثم لا يحرم قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يخلف ولو كان  
بعض أصناف الحرم أو نقلت منه إلى الحل حرم التعرض لهما البقاء حرمتهما وسواء في التحريم في  
الشجر المذكور ما ثبت بنفسه أو استنبته الناس وخروج بالقطع أخذ أوراقه بلا شطب يضربها  
وأخذ ثمره ونحوه وسواء منه فهو جائز ويؤخذ منه أو حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز  
بمنه ومثله غيره فتأمل (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي عرفا (قوله يرة) أي أو بدنة  
بالاولى أو سبع شياه (قوله والصغيرة) أي الشجرة التي قد رسب مع الكبيرة (قوله بشاة) أي فان  
نقصت عنها أضمت بالقية قال الزركشي وسكت الرازي عما جاز رسب الكبيرة ولم يفته إلى حد  
الكبر ويبنى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وأقره العلامة  
الرملي وقال العلامة ابن حجر لا يجب الاثاة تساوى سبعا مطلقا (قوله كل منهما) أي البقرة  
والشاة (قوله ولا يجوز أيضا قطع أو قطع نبات الحرم) أي ما أصله كاه أو بهضه فيه وان كانت  
أغصانه في حرام الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقية وهو اسم لاله إذا لم يجرز أخذها فاف  
الهم اسم وهو يسكون اللام ولدوا أيضا كالحظا والفي وللتغذي به كالرجلة والبق للباحة  
اليه ولأن ذلك في معنى الزرع لا لبيعه ولو عاقها ويجوز رعيها فيه لانه كالطعام الذي أيج كاه  
كانص عليه في الام ويجوز أخذ الأذن بالذال المجهمة وهو حائض مكه ولو للبيع (قوله بل  
ينبت بنفسه) خرج به ما استنبته الناس كالخطة والشعير فيجوز أخذها مطلقا وان ثبت بنفسه  
نظر الأصل وحده وحرم معروفه وقد نظم بعضهم مسائلها بالامبال فقال  
وللحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه

بقيمها) أي البدنة (قوله ولا تدير في الذي يدفع لكل فقير) أي أو - كين فلا يتبدد ولا يقل  
ولا أكثر (قوله ولو تصدق بالدرهم) أي التي يقوم بها في دم التعديل (قوله وأعلم أن الهدى  
الح) قال شيخنا فيه نصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو ما ذكره الرازي كما هو اعتراض  
التنوير عليه لا يتأقلم لانه مبيع على أن إطلاق الهدى منه صرف لما يساق تقريبا (قوله ويختص  
ذبحه بالحرم) أي ويختص لحمه وجميع أجزائه بفقرائه وهذا هو المراد بقوله المصنف ولا يجوز  
الهدى ولا الاطعام الا بالحرم (قوله ولا يجوزته الهدى) أي ذبحه وقرنته (قوله ولا يجوزته  
أي من لزمه دم الجبران) (قوله ولا الاطعام) أي عليك (قوله الا بالحرم) أي فيه لاهله وهذا هو  
المراد من كلام المصنف كما هو (قوله وأقل ما يجرى أن يدفع الهدى) أي به ذبحه (قوله إلى  
الثلاثة مساكين أو فقراء) أي فاكثر ولو غريبا (قوله ولا يجوز فالح) المراد أن صيد الحرم المذكور  
آثقا ونهيته مضمونان بالتعرض لهما مع الاتم في الامداد العالم فتأمل (قوله قتل صيد الحرم  
الح) خصه الشارع بحرم مكنة حيث قال وتضمن الشجرة الكبيرة يرة الخ ويطبق به حرم  
المدينة المشرفة ووجع الطائف في الاثم لافي الضمان وسواء كان القاتل مسلما أو ذميا ما قرنا  
للاحكام (قوله ولو كان مكرها) أي من حيث كونه طرقتا في الضمان لامن حيث الحرم لان  
الحرمه وقرا الضمان على المكروه بكسر الراء (قوله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه) أي  
وكذا المسمى عليه والنام والسبي غير المسمى كما تقدم ويطبق به قطع الشجرة فتأمل (قوله في  
الانظر الخ) هو المقتد (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قطعها بالاولى والمراد منه ما صرف  
في الصيد والمراد به ايضا ما لساق ثم لا يحرم قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يخلف ولو كان  
بعض أصناف الحرم أو نقلت منه إلى الحل حرم التعرض لهما البقاء حرمتهما وسواء في التحريم في  
الشجر المذكور ما ثبت بنفسه أو استنبته الناس وخروج بالقطع أخذ أوراقه بلا شطب يضربها  
وأخذ ثمره ونحوه وسواء منه فهو جائز ويؤخذ منه أو حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز  
بمنه ومثله غيره فتأمل (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي عرفا (قوله يرة) أي أو بدنة  
بالاولى أو سبع شياه (قوله والصغيرة) أي الشجرة التي قد رسب مع الكبيرة (قوله بشاة) أي فان  
نقصت عنها أضمت بالقية قال الزركشي وسكت الرازي عما جاز رسب الكبيرة ولم يفته إلى حد  
الكبر ويبنى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وأقره العلامة  
الرملي وقال العلامة ابن حجر لا يجب الاثاة تساوى سبعا مطلقا (قوله كل منهما) أي البقرة  
والشاة (قوله ولا يجوز أيضا قطع أو قطع نبات الحرم) أي ما أصله كاه أو بهضه فيه وان كانت  
أغصانه في حرام الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقية وهو اسم لاله إذا لم يجرز أخذها فاف  
الهم اسم وهو يسكون اللام ولدوا أيضا كالحظا والفي وللتغذي به كالرجلة والبق للباحة  
اليه ولأن ذلك في معنى الزرع لا لبيعه ولو عاقها ويجوز رعيها فيه لانه كالطعام الذي أيج كاه  
كانص عليه في الام ويجوز أخذ الأذن بالذال المجهمة وهو حائض مكه ولو للبيع (قوله بل  
ينبت بنفسه) خرج به ما استنبته الناس كالخطة والشعير فيجوز أخذها مطلقا وان ثبت بنفسه  
نظر الأصل وحده وحرم معروفه وقد نظم بعضهم مسائلها بالامبال فقال  
وللحرم التحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف • وجمدة عشر ثم تسع جهراته  
وتراذ بعضهم ومن عن سبع بقية سيدته • وقد كانت فاشكر لربك احسانه

(قوله اما الخبيث اليابس الخ) لفظ اليابس صفة كاشفة فتأمل (قوله لا قلعه) أي وان كان  
يختلف فارمان جاز قلعه (قوله والحرم في ذلك الحكم السابق سواء) أي وهو حرمة التعرض  
اصيد الحرام ونحوه ونبأه وفي ضمان ذلك بما فيه ثم ذكر الحرام في الصبر مستدركا لانه تقدم  
حرمة عابه ولو في غير الحرم • (خاتمة) • اعلم ان مذبح صيد كل من الحرمين الشرعيين بيته  
وان حرم المدينة الشريفة كالحرم في الحرم لا في الضمان وانه يحرم نقل ترابهما ما لم يغيرهما  
ولو محرقا كالاولى فيجب رده ليهما وأما نقل تراب الحل اليه ما خلف الاولى وان تغير غيرهما  
وترايه لا تنبت له الحرم ينقل اليه ما خطر الاصله كما كسه السابق به خلاف ما زعم فانه يجوز  
نقله بل يجب للتبرك به ويحرم أيضا أخذ طيب الكعبة فن أراد التسبيل به امسحها بطيب  
نفسه ثم أخذها وأما من ثمنها فالأمر فيها للأمام بصرفها في مصارف بيت المال بها أو إعطاء أو  
نحو ذلك لا لتكلف بالبالا كافي الرخصة وأصلها انقلا عن ابن الصلاح وغيره ثم نقل فيه الإضاع  
جمع من العصابة رضي الله تعالى عنهم - يجوز ذلك لكن فيه في المهمات على ان هذا يختلف لما  
وافق عليه الراعي آخر الوقت من أنها تباع اذ الم بين فيها جال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد  
وسجله على ما اذا وقعت الكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساها الا عام من بيت المال  
فان وقعت ثمنها في مصارف الكعبة جازما وأما اذا كساها مال الكعبة فلقهها اماما  
من تعلقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها في مصالحها فان وقف لها شيء على أن تؤخذ من ريعه  
وشروط الواقف فيها شيء من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع والابان لم يفتوا بالاطرفه بيعها  
وصرف ثمنها في كسوة أخرى فاروقه افيأى في نفسه ما من من التلا في البيع وبقى قسم آخر  
وهو الواقع الا أن يصرف وهو ان الواقف لها وهي ثمرة الدر كما قيل أو غيرها لم يشترط فيها شيئا  
وشروط تجديدها في كل عام مع علمه بان بنى شيعة كانوا يأخذون في كل سنة لما كانت تكس من  
بيت المال والراجح في هذا انهم أخذوها الا أن يبيعها ويجوز ان أخذها لبيتها ولو جنبها أو  
حائضا ولا يحرم تخييرها أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(كتاب أحكام البيوع)

باب في الشامل لبيع المنافع كالأجارة والنفقات جميعه المستصحب هنا وفيما سياتي ولان ادخالها هنا  
لوجودها معاوضة فيها أنه سيجن ادخالها في الغير المذكور واخراج الشارح لها في مسائل نظرا  
للتعريف لا يمنع من ذلك وقدم المصنف كغيره العبادات على الاهتمام بها ولان الاضطراب اليها  
أكثر من حيث الثواب واقلة افراد فاعل البيوع ولا صل في البيع قوله تعالى وأحل الله البيع  
الاية ونحوه رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب أفضل وأطيب فقال عمل الرجل  
بيده وكل بيع مبرور رأى لا غش فيه ولا خيانة وأركانه ستة بائع ومشتري حقيقة أو حكما يدخل  
متولى الطرفين كبيع الاب لولده المحجور وعليه وعن وعن واجب قبول وكما ترجع الى  
ثلاثة عاقد ومعه ود عليه وصيغة حقيقة أو تقدير أو شرط في العقد عدم الطهر عليه وسيد كر  
المصنف غير فتأمل (قوله وشركة) أي ووكالة مطلقة أو مشروطة عليه فيها الاتهاد وصورتها

أما الخبيث اليابس فيجوز  
قطعه لا قلعه (والحل) بضم  
الميم أي الحلال (والحرم  
في ذلك) الحكم السابق  
(سواء) وما فرغ المصنف  
من معاملة الخلق وهي  
العبادات أخذ في معاملة  
الخلق فقال

(كتاب أحكام البيوع  
وفيها من المعاملات)  
بكثر ارض وشركة

قوله ولا يح  
من لا عقد  
من كسبه وعن

أن يقوله ببيع على أن تشهد بخلافه مع وائمه فلا يكون الاثما بشرط كما صرح به المرعشي وغيره (قوله جمع بيع) أي بالمعنى المشغل على الطرفين ولو حكما وقد يطلق البيع أيضا على ما يقابل الشراء قال الله تعالى وثروه بغير بيع أي باعوه ويعرف بأنه عليك مال على وجه مخصوص والشراء كذلك (قوله مقابلة شيء بشيء) أي على وجه المعاوضة ليخرج به فهو ابتداء السلام ورده ونحو عيادة المريض قائم الاتسمى به العامة قال الشاعر

ما بعتمكم مبيعاً الا بوصولكم • ولا أسألهما الا بيدايد

(قوله فدخل ما ليس بمال كخمر) أي من الجانبين أو من أحدهما (قوله واما شرعا) أي والبيع المركب من الإيجاب والقبول شرعا الخ (قوله فاحسن ما قيل في تعريفه الخ) قال شيخنا لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال عليك عين مائة أو منفعة كذلك على التأييد فمن مالى كان أولى وأحسن ما في ذكره من إجماع أنه تعريفه لأن التملك داخل في المعاوضة ولأن الر بالاعطاك فيه وكذا المنفعة غير المباعة وغير ذلك إن تأمله (قوله مباحة) هو قيد لا بد منه (قوله على التأييد) أي لا على وجه القربة (قوله ودخل في منفعة الخ) لو قال والمراد بالمنفعة الخ كان أولى وأظهر (قوله عليك حق البناء) أي كان قال له ملكك أو بهتك حق البناء على هذا الجدار أو السطح مثلا (قوله ونخرج بغير الأجرة الخ) هي خارجة بالتأييد بقوله فلا حاجة اليه وانما اختار الإخراج به لتناسبه للأجرة الخارجة به أيضا فتأمل (قوله قائم الاتسمى غنا) أي بل أجرة (قوله ثلاثة أشياء الخ) لا يخفى أنه من حيث العصة وعدمها الثمان ومن حيث أنواعها أكثر من ذلك ومن حيث اعتناء الأحكام لها كذلك كما سيأتى فتأمل (قوله أي حاضرة الخ) قال شيخنا لو أتى الشاهد على حقيقة المكان أولى لأن معناها المرتبة للاحقين على أنه لا يكتفى بالحضور من غير مشاهدة لأنه من بيع الغائب انتهى اللهم إلا أن يقال مراده بالحاضرة المرتبة كما عبر به بعض الشراح وحيث فلا اعتراض عليه فتأمل (قوله إذا وجدت الشروط الخ) قال شيخنا لو قال حيث توفرت الشروط كان أولى وأحسن مع أن الشروط لا تختص ببيع المعين انتهى أقول بل مراد الشارح بوجود الشروط هنا تحققة بالبدل قوله إذا الخ لأننا قد عمل غالباً في الحق وجوده وكلامه هنا في المشاهد فلا يراد به غيره لأنه ساقى في كلامه وحيثئذ فلا اعتراض عليه فتأمل (تنبيه) • • • • • كنت المصنف عن كونه معلوماً للاستغناء عنه بالمشاهدة في المعين وبالوصف فيما في الذمة ونخرج به مع اللعم بظاهره وبيع الطينة والفتحة ونحو ذلك بالدرهم فانه باطل مطلقاً للجهل بأحد المقصودين فيه فانه شيخنا قائم على ما قاله السبكي من بطلان بيع اللبن المشوب بالماء ولو بالدرهم كان قوله عنه العلامة ابن قاسم ومثله العلامة الراملي وخالفه شيخنا الشيرازي كغيره واعتقد العصة وحيثئذ فيحتاج للفرق بينهما وبين اللبن المشوب المذكور فتأمل (قوله ظاهر الخ) قال شيخنا هذا أو ما بعده ساقى في كلام المصنف فهو مكرر انتهى وأقول لا تكرار لأنه ذكره هنا لجهة الشروط المذكورة في كلام المصنف وغيره لأننا بالمشاهدة أصالة وذكره هنا فيما ساقى لانه تكرار افتتاهل والمراد به طهارته ذاتا وصفة نعم ببيع ممتنع بظاهر بالفعل إذا لم أسد النجاسة فربحه وبيع متنجس أو نجس تبعا كدار مبنية بآجر مخلوط بغيره بن كسر السين المهملة وقصها أو طين كذلك أو أرض مسعدة بذلك (قوله منتهى

والبيع جمع بيع مع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشيء فدخل ما ليس بمال كخمر وأما شرعا فاحسن ما قيل في تعريفه أنه عليك عين مائة أو منفعة باذن شرعي أو تأييد بمن مالى نخرج به معاوضة القرض وبإذن شرعي الر باودخل في منفعة تملك حق البناء ونخرج بغير الأجرة في الأجرة قائم لانه غنا (البيع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة (البيع) إذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا منتهى

به) أي بما ناسبه من وجوه الانتفاع ولو في المال كالمشترى الصغير إذا لم يقرب عليه فمرفق محرم  
بأن ماتت أمه - فلا أو استغنى عنها (قوله مقدور على تسليمه) أي - أو شرعاً لا نحو مذهب  
الغير قادر على انتزاعه منه بالمشقة ولا ذبح شاة يجدها ولو قال مقدور على تسليمه - لكان أولى  
وأظهر (قوله للمالك على ولاية) أي تصرف جازئ شرعاً بملك أو ولاية أو وكالة يخرج نحو  
القبول وهو ما ليس بالملك ولا ولي ولا وكيل ويستمر فيه أيضاً أن يكون معلوماً كالمهر (قوله من  
إيجاب وقبول) أي متصليين عرفاً متفقين معني صادريين من العاقدين متفقين على خطاب أو  
ما يقوم مقامه كالم الأمانة غير مأكلة ولا مؤتمنة مع بناء العاقدين على الإلزامية إلى عاقدتهما  
وعدم تغير أحدهما قبله وغير ذلك ويصح بالجملة والكناية وإشارة الأخرس فتأمل (قوله فالأول)  
أي وهو الإيجاب (قوله بهنك) أي أوبعت بذلك من ملاحيت تصديق الجملة كما صرح به العلامة  
ابن قاسم في حواشي شرح المنهج قلنا من العلامة الرمي وأفره ونقل عن شيخنا أنه يصح  
مطابقاً في شرح العلامة الرمي ما يقتضي عدم الصحة مطلقاً وأشار إلى شرح بقوله أو القائم  
مقامه الخ إلى نحو الحاكم عند الحاجة إليه ويصح تقديم القبول على الإيجاب فتأمل (قوله  
وملكك) أي كذا بكذا (قوله والثاني) أي وهو القبول (قوله ونحوهما) أي كذا بكذا مثلاً  
(قوله يبيع في) أي عين (قوله في الذمة) وهي أمانة العهد والامان وشرعاً مع قائم بالذات يعلم  
للازام والالتزام (قوله ويسمى هذا بالسلم الخ) مرجوح والرابع أنه لا يسمى - لما إذا ذكر فيه  
لفظ السلم والافه ويصح في الذمة لاسلم وهو جائز أيضاً فلا يجب فيه تسليم رأس المال في الجاهل ولا  
قبضه فيه ونحو ذلك (قوله إذا وجدت الصفة الخ) قال شيخنا لا يخفى أن الكلام هنا في العقد  
والمعتبر فيه ذكر الصفات المعروفة لا وجودها لأنه انما يعتبر عند القبض وحديثه في عبارة غير  
مستقيمة انتهى اللهم إلا أن يجاب بأن مراد المصنف هنا استيفاء الصفات المتصف بها السلم فيه  
حال العقد فان أهمل وصف من الم يصح العقد فتأمل (قوله والثالث) أي من الأشياء أيضاً  
(قوله غائبة الخ) هو معنى لم نشاهد أي غير مرتبة ولو كانت في الجاهل كالمهر (قوله للمتعاقدين)  
أي حقيقة أو حكماً (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصفة) لو قال أو عدمها لوفى بالمراد  
وانما قال والمراد به الصفة مع أن الأمانة للجواز لا بدخل الحرام الصحيح كبيع بطن معه المصيبة  
نحو بيع العنب لمن يظن أنه بهر من خرا والمكروه الصحيح كبيع ذلك لمن يتوهم فيه حاذر  
أو التجارة في أمانة المولى والواجب كبيع المنظر أو نحو وغير ذلك (قوله وقد يشترط في  
تسليم الخ) أي لان الظاهر من عدم المشاهدة عدم وجودها مطلقاً (قوله لا تغير غالباً) أي  
لا يغلب تغيرها (قوله في المدة) أي فيصح في المتداوي ولو وجدت على خلاف ما غلب فيها لم  
يصح لكن يشترط للصحة كون الماقدمة ذكر الأوصاف حال العقد (قوله طاهر الخ) هو قيد  
لا بد منه (قوله ملوك) أي من حيث الولاية عليه كما أشار إليه المصنف وإن لم يكن مالكاً لصحته  
كالوكيل والمولى وبذلك صح إخراج الفضولي كالمهر (قوله) يجوز نقل البدن عن الجبس  
بالدراهم لانه كالنزول عن الوظائف وطريقة - أن يقول لا قطعت حتى من هذا بكذا (قوله  
منتهج به) أي انتفاعاً مقصوداً (قوله وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء) أي الشروط  
ولو عبر به لكان أولى قال شيخنا نعم لم يذكر المصنف مفهوم الملائمة في أقول ويمكن الجواب

فيه مقدور على تسليمه  
للعاقدين ولاية ولا بد في  
البيع من إيجاب وقبول  
فالأول كقول البائع أو  
القائم مقامه بهنك وما يكتسب  
بكذا والثاني كقول  
المشتري أو القائم مقامه  
اشترت وتعالى كنت ونحوهما  
(و) الثاني من الأشياء  
(يبيع في) موصوف في  
الذمة ويسمى هذا بالسلم  
(جواز إذا وجدت) فيه  
(الصفة على ما وصف به)  
من صفات السلم الآتية  
في فصل السلم (و) الثالث  
(يبيع عين غائبة لم يشاهد)  
للمتعاقدين (فلا يجوز)  
بيعها والمراد بالجواز في  
هذه الثلاثة الصفة وقد  
يشترط في عدم تشاهد بانها  
أن شوهدت ثم غابت عند  
العقد أنه يجوز ولكن  
يحل هذا في عين لا تغير غالباً  
في المدة المتخللة بين الرؤية  
والشراء (ويصح يبيع كل  
طاهر منتفع به - ملوك)  
وصرح المصنف بمفهوم  
هذه الأشياء في قوله (ولا  
يصح يبيع عين نجسة) ولا  
متنجسة

فيه بان النجس ليس على كاهه ومعه يوم المائ والظاهر فاستغنى المستغنى عنه عن الاثنى عشر  
ومثله ما لو كان طاهر ليس على كاهه فتأمل ولا يصح شراؤه كافر مصصا ولا مالا لا يمتنع عليه  
ولا حربي آلة حرب (قوله كضمر) اي ولو شترمة (قوله وتحوه) اي من زيت ومن وعمل  
وشرج (قوله مما لا يمكن تطهيره) اما ما يمكن تطهيره ففيه تنصبل فان أمكن تطهيره بالغسل  
ولم تستمر النجاسة برأ منه صح به قبل غسله وان أمكن تطهيره بالسكارة كالساقيل أو الدبغ  
كالحلقة لم يصح (قوله مالا منفعة فيه) اي ظاهرة في حال بين المشتري وبينه او من ذلك حيث  
الدخان المعروفه ان لا منفعة فيه ابل يحرم استعمالها لان فيها ضررا كبيرا كما صرح به العلامة  
الفاقي في رسالته في شأن ذلك وأقره شيخنا وقال شيخنا الباقلي هو حلال ليس بحرام لذاته وانما  
هو لا مضر طارئ لكنه قربة في حق من أبه - ده الله عنه - وحديثه فيكون مكروها وقال شيخنا  
سلطان ليس بحرام ولا مكروه وأقره شيخنا الشبراخيتي (قوله كمقرب الخ) المقرب واحدة  
المقارب والاثني عشرة (قوله وغسل) اي وختمه ومنه الحملان المعروف بالزفة فوق وهو  
يحبذ الریح الحديث ويموت بالريح الطيب  
\* (فصل في بيان أحكام الربا) وهو باللفظ مقصورة كما قاله الشارح أو بزيادة ما كان في الأصل  
في أصله باللفظ معدودة ويقال له زما ورما بالمد والقص وهو من أكبر الكبائر ويدل على سوء خطائفة  
والعياذ بالله تعالى قال الماوردي ولم يحل في شتر بركة قط لقوله تعالى وأخذهم الربا وقد هموا عنه  
يه في الكتاب السابقة وحديثه من اشترى اقم القديعة والمعون فيه سبعة أو عشرة كما قيل  
وهو ينقسم الى أربعة أقسام ربا الفضل وربا اليد وربا اللسان بفتح القون والمدور بالقرض  
بفتح القاف فربا الفضل هو أن يبيع اردب قمح مثلا باردب قمح وزيادة عليه - سواء كانت من  
جنسه أو لا وربا اليد هو أن يبيع أيضا اردب قمح مثلا باردب قمح من غير زيادة مع عدم القبض  
في الجنس ونسب الى البدل ادم لقبضهم المسألة وربا اللسان هو أن يشترط الاجل في العرضين  
أو في أحدهما وان قصرت المدة وربا لقرض هو أن يشترط ما فيه نفع للقرض غ - يمشو الرهن  
ولا يخفى ان لفظ فصل ساقط من بعض النسخ فتأمل (قوله لافضة الزيادة) قال الله تعالى اهتمت  
وربت اي غمت وزادت وسواء كانت الزيادة في أحد العرضين أو في أحده أو غ - يزداد من العقود  
وغيرها صيغة أو فاسدة (قوله وشتر عامة قابلة عوض باخر الخ) لو قال كما قال غيره وشتر عامة على  
عوض الخ كان أولى واحسن والمراد بالعوض الربوي كما يأتي وجبه - ل التماثل مقيد بفتح  
الجنس وتأخير أحد البدين أبلا أرفضا مطلقا (قوله في مزار الشرع) اي وهو المكين في  
المكيل والوزن في الموزون والعدي في المدود والذرع في المذروع (قوله حالة القه الخ) قد لا بد  
منه (قوله والربا حرام) اي اذا انتهت الشروط المقتضية للصحة (قوله وانما يكون) اي يوجد  
من حيث الربا بالشرع (قوله وهو ما يقدح بالاطم) اي لطم الادميين مما حرمت عادة الناس  
بضمه لاطم الادميين ولو مع اليهم سواء هم ما سار يافيه اذا غاب تناول البهائم ليس ربوا  
وهل من هذا كقولهم بان يكون أظهر من ماله تناول الأدمي له وحده أو مع غيره ولو نادرا ان  
القول ربوي خلافا للحدوث بل قال بعض الشراح ان النص على الله - مير يثمه لانه في معناه  
(قوله أو تنسكها) اي كالنمر والزيب ونحوهما (قوله أو تدوبا) اي كالمطسكاو الزنجبيل  
ونحوهما أيضا (قوله ولا يجزى الربا في غير ذلك) اي المد كور عاقبة به البهائم كالتين أو الجن

كضمر ودهن وخل من نجس  
وتحوه مما لا يمكن تطهيره  
(ولا) - صح (مالا منفعة فيه)  
كمقرب وغسل وسبع لا يتقم  
\* (فصل في الربا) \*

باللفظ مقصورة لافضة الزيادة  
وشتر عامة قابلة عوض باخر  
بفتح القاف لفتاوى في معيار  
الشرع حالة العقود او مع  
تأخير في العرضين أو أحدهما  
(والربا حرام) وانما يكون  
(في الذهب والفضة و) في  
(الطهومات) وهي ما  
يقدر على الاطعم اقديانا  
أو تفكها أو تدوبا لا يجزى  
الربا في غير ذلك

كأنه ظم أول مرة أصلا كطراف قضبان العنب (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح فهو باطل  
 حرام لكل عالم به أو جاهل مقصر (قوله الامتناع) أي يقينا كيلا في المكمل ووزن في الموزون  
 بغالب عادة أهل الجواز في عهد مصلى الله عليه وسلم والافتادة أهل البلد فيما هو كالتفرق  
 والألوزن مطلقا (قوله من ذلك) أي الذهب والفضة (قوله يدايد) أي مقابضة قبضات يدايد  
 قبل التفرق أو التناثر فلا تكن في الجواز وتكونها فان قبض بعضه صح في قدر ما يدايد من الآخر  
 كإتاني والجلد في يده يحنسه متفاضلا لأن يده يغير جنسه ثم يشتري به جنسه (قوله ولا  
 يصح) أي ولا يجوز (قوله مع ما ابتاعه) أي ما اشتراه ولا يبتع ولا يبيعهما من وجوه التصرفات  
 الشرعية وكان الأولى في تأخير هذه الجملة بعد ما يتعلق بالربا (قوله حق قبضه) أي منقول لا كان  
 أو لا وان أذن له البائع وقبض الثمن (قوله سواء ابتاعه للبائع أو لغيره) نعم إن باعه للبائع يبيع الثمن  
 أو يملكه صح ركان أقاله جرت بالقول البيع (تبيينه) يستثنى من التصرفات صحة العتق عن نفسه  
 ولو عن كفارته لأن غير له ولو بالامتناع أو شرف الشارع إليه ما أمكن ويكون به المشتري قابضا  
 للمبيع والامتلاك والتمتع والوقف والبيع في المجموع وهو المقتدو يصير قابضا  
 للمبيع بالامتلاك والوقف ولا بد في التزويج من قبض العاقدة أو وارتد ومثل التزويج لوصية  
 والتدبير وقسمه غير الرد وكذا الحاجة الطعام للقراءة ويحصل القبض فيه باخذ القراءلة واعلم  
 أن القبض في غير المنقول بخلته وهي تكون المشتري منه مع الاذن بالنقل إن كان للبائع حق  
 الخبز وبقرته من امتعة تحت يده البائع وإن كانت للمشتري أو اشتراها منه أو بعض زمن  
 التفرقة في امتعة تحت يده المشتري وبعض زمن الوصول إليه إن كان غائبا وفي المنقول يتقبله  
 مطلقا وفي تفرقه جميع ما مر والسبب في الصغيرة التي تجزئ بغيره من المنقول سواء كانت في البر  
 أم في البحر والتي لا تجزئ بغيره كالعقار سواء كانت في البر أم في البحر على المعتقد ويتوقف القبض  
 فيما بيع مقدرا على تقديره بكيلا أو غيره ويعتبر في النقل أن يكون إلى غير ليس للبائع فيه تصرف  
 كشارع أو ملك غيره والأفلا بد من أذنه فيه (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح (قوله يبيع الدم)  
 أي وكذا ما في معناه من شحم وكبد وقاب وألية وطحال وكلية وهو يسكون الحام ويحرقه ويجمعه  
 لحوم ولحمان بالضم ولحما بالكسر (قوله بالحيوان) أي ولو منه أو غيره ما كول خلافا للشارح  
 ومنه السمك قبل موته وإن كان في حركة مذبح وجامد الحيوان قبل دبحه من اللحم أيضا بخلافه  
 بعده (قوله لم يكن من ما كول الخ) ليس قيد فلا يجوز يبيع لحم غنوسة بجمام ولا بجمام مثلا  
 قال شيخنا وكان الأولى في تقديم هذه المسئلة على التي قبلها فتأمل (قوله ويجوز يبيع الذهب  
 بالفضة الخ) كان الأولى في تقديم هذا على الذي قبله لأنه من جنسه أيضا فتأمل (قوله الامتناع)  
 أي يقينا بما مر بعد كاله يوم موله حالة بطاب فمع انما بالاطلاع رطب بفتح الراء رطب كذلك  
 جنسه ولا يباع منه ولا يباع شيء منها ولا يباع شيء منه ولا تكن مماثلة فهو الدقيق  
 بالهـ شيء الشامل للجريش والمدقوق وكذا السويق ولا يباع ما أثرت فيه النار - لي أو شيء  
 أو طبخ بجنسه ويجوز يبيع الطلول بعضها ببعض الأما فيه ما من أحد الجانبين واتحد جنسه  
 أو كان المانع مطلقا (قوله قبل التفرق) أي وقبل الاختيار للزوم كذلك (قوله فقيه)  
 قولنا تفرق الصفة أي والظاهر منها الصفة فيما قبض دون غيره (قوله ولا يجوز) أي

(ولا يجوز يبيع الذهب  
 بالذهب ولا الفضة كذلك)  
 أي بالفضة مضروبين (الامتناع)  
 أي مثلا بمثل فلا يصح يبيع  
 شيء من ذلك متفاضلا وقوله  
 (نقدا) أي - لا يدايد فلا  
 يبيع شيء من ذلك متوجلا لم  
 يصح (ولا) يصح (يبيع  
 ما ابتاعه) الشخص (حتى  
 يقبضه) - أو باعه للبائع أو  
 لغيره (ولا يجوز يبيع الدم  
 بالحيوان) - سواء كان من  
 جنسه كبيع لحم ثاة بشاة  
 أو من غير جنسه لم يكن من  
 ما كول كبيع لحم بقرة بشاة  
 (ولا يجوز يبيع الذهب بالفضة  
 متفاضلا) لكن (نقدا)  
 أي - لا مقبوضا قبل التفرق  
 وكذلك الماطعومات  
 لا يجوز يبيع الجنس منها  
 بمثل الامتناع (نقدا) أي  
 حاله مقبوضا قبل التفرق  
 (ولا يجوز يبيع الجنس منها  
 بغيره متفاضلا) لكن  
 (نقدا) أي - لا مقبوضا  
 قبل التفرق فلا تفرق  
 المتبايعان قبل قبض كله  
 بطل أو بعد قبض بعضه  
 فقيه قولنا تفرق الصفة  
 (ولا يجوز)

نعم في  
 بعض  
 النسخ



ولا يصح (قوله بيع الفرد) وهو ما انطوت عناء عقبيه أو متردد بين أمرين متضادين أقربهما  
أخوفهما أو منه الجهول المبهم وما لم ير قبل العقد دورية كل شيء بحسبه من كل ما يختلف به  
الغرض (قوله أو طير في الهواء) يستثنى منه النحل فيصنع به وهو خارج الكوارق ويقل  
أما الخلية بفتح الخاء الموحدة إذا كانت أمه فيها

(فصل في بيان أحكام الخيار) يكسر الخاء الشامل لخيار الجنس وخيار الشرط وخيار العيب  
فالاول يثبت قهرا على الماقدين في كل معارضة محضة واقعة على العيب لازمة من الجانبين ليس  
فيها تلك القهري ولا جارية بحري الرخص ولو في روى أو لم أو استعقب عتقا فخرج بقولنا في  
كل معاوضة الهبة ونحوها وبقولنا محضة وهي التي تنفسد بفساد ما بها التسكاح ونحوه  
وبقولنا واقعة على العيب الواقعة على المنفعة كالاجارة ونحوها وبقولنا لازمة من الجانبين  
البارزة منها كالوكالة ونحوها ومن أحدهما كالكفاية ونحوها وبقولنا ليس فيها تلك القهري  
الشفقة ونحوها وبقولنا جارية بحري الرخص الحوالة ونحوها فلا خيار في شيء مما ذكر  
والثاني يثبت في ذلك الا فيما شرط قبضه في المجلس ويسمى هذا بوجوبه بخيار التردى وهو يتعلق  
بغير رد الشئ منى وهو الارادة والذات ويسمى بخيار النقص وهو ما يتعلق بقوات أمره مقصود  
مطلوبون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو تقريرى أو قضاى عرفى فالاول كان شرط فى المبيع  
شيئا فاختلفه والثاني كالتصريح ونحوها والثالث كظهور العيب الذى ينقص العيب أو القيمة كما  
أشار إليه الشارح فيمليان ولفظ فصل ماقط من غالب النسخ أيضا (قوله والمتبايعان الخ)  
حتمنا لأن أى البائع والمشتري والواو هنا للاستئناف كما مر فامل (قوله لم يتفرقا) أى طوعا  
ولم يختار الزوم البيع مع بقاء ما فى المجلس ولو أكرهما عليه لم يتقطع خياره لا خيار صاحبه  
مالم يمنع من الخروج معه والابى وإذا زال الاكرام اعتبر محل زواله فان هرب أحدهما ولم يتبعه  
الاخر بطل خيارهما مطلقا لم يكن غير الهارب من القسح بالقول مع انتفاء العذر بخلاف  
المكره فكان لا فعل له ويؤخذ من تعاليهم فيمكنهم من القسح أن غير الهارب لو كان فاعلم لئلا  
يبطل خياره وهو كذلك فان مشى كل منهما ولو الى صاحبه انقطع خياره مالم ياتخا لافالابن  
الرفعة (قوله عرفا) أى كئلا ثلاث خطوات مثلا أو صعد نحو سطح أو هبط منه أو من نحو صفة  
مثلا ولو في صفة فتأمل (قوله يذنبهما) أى عرفا لا بروحه مالم لا يبقاهما المومات أحدهما أو  
جن انتقل الخيار لوارثه أو وليه بخلاف الانحرافاته ان رضى افاقته انتظروا الاقام الولى مقامه  
كما قاله شيخنا وفى شرح العلامة الرملى أن الانحراف ينتقل الخيار فيه الى الولى ولم يفصل فيه طرره  
والخرس عن ليس له اشارة منه كالاغما كما قاله شيخنا أيضا والذي فى شرح العلامة الرملى  
أنه اذا لم تنههم له اشارة ولا كتابة نصب الحيا كم ناتباعه ولو تعدد الوارث اعتبر الاخير ولو كان  
الخيار لولى محجور عليه فكملى قبل التفرق لم ينتقل اليه على الاصح (قوله لم يختارا أحدهما  
لزم العقد) أى كان يقول اخترت لزومه أو يقول أحدهما لا تترافعا لضمه الرضا بالزوم ولو  
اختارا أحدهما الزوم البيع والاترافه قدم الفسخ وان تفرعن الاجازة لان اثبات الخيار  
انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لاصالتها (قوله فوراً) ليس قيداً (قوله سقط حقه)  
أى حق من اختار الزوم (قوله وبقي الحق لا تخر) أى ولو لم يشترط انهم لو كان المبيع من يعتق

بيع الفرد) كبيع عبد  
من عبيدى أو طير في الهواء  
(فصل في أحكام الخيار)  
(والمتبايعان بالخيار) بين  
امضاء البيع وقبضه أى  
يثبت له ما خيار المجلس في  
أنواع البيع كالسالم (مالم  
يتفرقا) أى مدة عدم  
تفرقه ماعرفا أى يتقطع  
خيار المجلس اما يتفرق  
المتبايعين ببلدتهما عن مجلس  
العقد أو بان يختار  
المتبايعان لزوم العقد ولو  
اختارا أحدهما لزوم العقد  
ولم يختارا الا تخر فوراً سقط  
حقه من الخيار وبقي الحق  
لا تخر

عليه شرط خياره حيث أن يرضى المبيع فتأمل (قوله وإلهما الخ) هذا خيار الشرط وهو لا يكون إلا منهما أي أن يعلق به المشتري ويوافقه الآخر عليه وحده فنفذ قوله وكذلك الآخرهما الخ غير متعين اللهم إلا أن يريد به أن إلهما ولا ية ذلك في ذاتهما أي إلهما أن يجعل إلهما أو لا جعلهما سواء بشرط إيقاع أثره وهو الإجازة أو الفسخ منه مما أو من أحدهما أو من أجنبي ولو العبد المبيع فيجوز بشرطه لحرم في صيده مثلا وان قلنا أنه غلبت على المعقود فليس بشرطه لأجنبي إيقاع أثره إلا أن يوت الأجنبي أو تزول أهليته والأفتابارة تنفذها وانما المتقول عنه أثره ولا يلزم الأجنبي مراعاة الأصل لشرطه وإن كرهه وليس له عزل نفسه ولا من وعنه عزله لانه غلبت على الأصل وليس لو كبيل أحدهما بشرطه غير نفسه وموكله الأبدن وكاه والمالك والزائد والمؤنة في زمن الخيار إن له الخيار والافوقوفة في أنفق عليه وتم العقد فغيره يرجع على من تم له العقد (قوله أن بشرط الخيار) أي في جميع المبيع وفي بعضه المعين (قوله إلى ثلاثة أيام) أي فاقبل متصلة بالشرط متواليه (قوله وتحسب) أي المدة (قوله من العقد) أي إذا وقع فيه الشرط فان وقع الشرط بعده حسب من الشرط على الرجوع ولو قال المشرح وتحسب المدة من الشرط الخ أشعل الأمور تبع وكان أولى ويجوز كون الخيار لأحدهما يومين وللاخر ثلاثة (قوله بطل العقد) أي وكذا لو لم يذ كر أمدة فتجوز أن أشار أو ذ كر أمدة ويجوز له أن بشرط إيهما من التفريق أو من العقد أو تفرقت كيوم ويوم مثلا (قوله ولو كان المبيع مما يفسد الخ) أي كالأشياء الخيارات يومين فيما يفسد ويقتل قبل مضى ما (قوله بطل العقد) أي ولا يصح شرط الخيار للبائع وحده في المصراة ولا شرطه للمشتري وحده فحين يفتق عليه فيبطل العقد في ما أيضا (قوله وإذا خرج المبيع مهيأ) وفي بعض النسخ وإذا وجد بالمبيع عيب الخ وهذا خيار العيب وقد تقدم متعاقبة وأشار المشرح إلى ضابطه بقوله تنقص به القيمة الخ وحمل ثبوت الخيار به سبق على تمام القبض هو أو سببه كما أشار إليه المشرح أيضا بقوله موجود قبل القبض أي قبل تمامه أو بعده والخيار للبائع وحده كما يأتي ومنه الأمن المعين (فرع) العيب لا يوجب أي لا يثبت الرد وإن غشركن انقضى زجاجة ظاهرا جوهرية فله بيع حيث لم يبحث عنها (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه (قوله تنقص به القيمة) هو يفتح الذاء المنة فاقف مع ضم القاف وفي بعض النسخ ينقص القيمة بالمنة التحتية للمضمومة (قوله يقوت به غرض صحيح) خرج به فهو قطع اصبع زائدة وثلاثة بسيرة من فهو غذا أو سان لا يورث شيئا فاحشا ولا ينفوت غرضا فلا خيار به ما (قوله وكان الغالب في جنس ذلك المبيع الخ) خرج به الخصا في إلهما ثم ترك الصلاة في رقيق وشحومارة في با كورة من فهو قنات وقام فهو سن في الكبير وثوبية في أو انما في الامة (قوله كزنا رقيق وسرقته وإياقه) أي وإن تاب منها أو مناهجناية العمد والواط وإتيان إلهما ثم وعكبنه من نفسه وكذا الرد رجناية العمد وأما غير هذه من العيوب إذا لم توجد عند المشتري فلا رد بها (قوله فله اشتري رده) أي ولو وكبلا لم يرض به موكله الرضا به الا نحو قول بلا مصلحة (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح قال شيخنا ومقتضى كلام المصنف جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط الإبقاء وليس كذلك ولو فسر الاط لا يجوز إلا في الأحوال الثلاثة لكلا أولى وأنب (قوله بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة) بخلاف بيعها مع الشجرة فإنه لا يجوز بشرط القطع فيها

(ولهما) أي المتبايعين  
وكذا الآخرهما إذا وافقه  
الاخر (أن بشرط الخيار)  
في أنواع المبيع (إلى ثلاثة  
أيام) وتحسب من العقد  
لأن التفريق فلوز الخيار  
على الثلاثة بطل العقد ولو  
كان المبيع مما يفسد في المدة  
المشترطة بطل العقد (وإذا  
خرج المبيع مهيأ) أي  
هيأه وجودا قبل القبض  
تنقص به القيمة أو المعين  
نقصا يقوت به غرض صحيح  
وكان الغالب في جنس ذلك  
المبيع عدم ذلك العيب  
كزنا رقيق وسرقته وإياقه  
(فله اشتري رده) أي المبيع  
(ولا يجوز بيع الثمرة)  
المنفردة عن الشجرة (مطلقا)  
أي من غير شرط القطع

(الابعد بدو) أي ظهوره (اصلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهى اسمها إلى الثانية عدد ١٨٧ منها غالبا كالأدوية نصب وجودة رمان

والبينتين وفيه يتسلون بان  
ياخذ في حرة أو سواد أو  
صفرة كالغالب والاباح  
والبلح اما قبل بدو العلاج  
فلا يصح بيعها ما طاقا لمن  
صاحب الشجرة ولا من  
غيره الا بشرط القطع سواء  
جرت العادة بقطع الثمرة  
أم لا ولو قطعت شجرة عليها  
ثمرة جاز بيعها بلا شرط  
قطعه أو لا يجوز بيع الزرع  
الاخضر في الأرض الا  
بشرط قطعه أو قلعه فان  
بيع الزرع مع الأرض أو  
مفردا عنها السكن بعد  
اشتداد الحب جاز بلا شرط  
ومن باع زرعاً أو ثمر المبد  
ملاحة لزمه سقيه قدر ما  
تنوبه الثمرة وتسلم عن  
التلف سواء خلى البائع بين  
المشتري والمبيع أو لم يخل  
(ولا) يجوز (بيع ما فيه  
الربا بجنسه وطبا) يسكون  
الطعام الملهمة وأشار بذلك  
إلى أنه يعتبر في بيع الربويات  
حالة الكمال فلا يصح مثلاً  
بيع عنب بعنب ثم استثنى  
المصنف عما سبق قوله (الا  
البين) أي فانه يجوز بيع  
بعضه ببعض قبل تجنيده  
واطلاق المصنف البين فتشمل  
الحبيب والرائب والخيض  
والخامض والمعبارة في البين  
الكيلى حتى يصح بيع

وبخلاف الرهن ونحوه (قوله الابعد بدو الخ) هو بضم الباء المرادة والمال الملهمة وكسر  
الواو المشددة (قوله أي ظهوره وصلاحها) يجوز بيعها بشرط القطع وبشرط الإبقاء ومطقة  
(قوله وهو) أي بدو العلاج وضابطه وصول الشيء إلى حالة يطلب فيها ما لا يقاوم كره الشارح  
بيان بعض ذلك فتأمل (قوله وجودة رمان) أي في الخامض وجودة في الحلو (قوله  
فلا يصح بيعها) أي الا بشرط القطع ان يثبت منقصة كما هو المقسم ولو لمالك أصلها فان يثبت  
مع أصلها امتنع شرط القطع فيها كما في (قوله ولو قطعت شجرة الخ) هذه مستثناة من شرط  
القطع لان المتبقي فالوفر ان البائع غرسها فثبت قبل ان تقطع الثمرة فهل يكافى القطع نظراً  
إلى ان شرط القطع موجود حكماً أو لا يكافى لعدم التصريح بالشرط فيه نظراً لاقرب كما قاله  
شيخنا الشيرازي أنه يكافى القطع ومثله ما لو كانت يابسة فاختصرت (تبيينه) بجري في بيع  
الزرع المذكور ما في الثمرة والأرض كالثمرة فتأمل (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح (قوله جاز  
بلا شرط) أي اذا كان المقصود منه مرئياً كالثمرة أو ما المستور في مثاله فلا يصح بيعه وان اشتد  
حبه (قوله لم يبدو صلاحها الخ) صوابه بدو صلاحها فتأمل (قوله لزمه سقيه) أي ان كان مالكا  
لأصله وبشرط فيه أن يكون مما يسقى بخلاف البعل بالعين الملهمة ونحوه فان تلف بتركه ولو بعد  
التخلية انفسخ العقد أو تعيب ثبت الخيار ويشرط فيه أيضا القطع بمبدو العلاج فيما يغاب  
فيه اختلاط حادثه بالموجود واذ وقع اختلاط فيما شرط فيه القطع قبل التخلية خيرا المشتري  
ما لم يسمع له البائع أو بعد ما فلا خيار للمشتري ويصدق بيمينه في قدر حق الاخر لان اليه  
(قوله وتسلم عن التلف) أي والتفاد (قوله أو لم يخل الخ) حتى لو شرط على المشتري بطل العقد  
لانه مخالف لمقتضى العقد ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح وهذه  
من متعلقات الربا فكان الوجه ذكرها هناك وقد مررت الإشارة إليه اللهم إلا أن يقال ذكرها  
للمناسبة ذكر الثمرة قبلها فتأمل (قوله بجنسه) أي من المعلوم (قوله وطبا الخ) هو حال من ما  
أو من جنس ولا يصح متممهما (قوله يسكون الطاء) أي مع فتح الراء (قوله في بيع الربويات)  
أي وهي القود والمطعمات (قوله عنب بعنب) أي ولا عنب بزبيب ولا رطب برطب ولا تمر  
الافى مسئلة العربا لا التبية (قوله الا البين) أي الخالص من نجوماه وليس مغلبا بالنار وسواء  
فيه الحبيب وغيره كما ذكره الشارح وكذا الظلول والادهان ان لم يختلف أصلها كزيت أو شمع  
أو دهن ورد أو لافى أجناس كدهن ورد ودهن ينفج وان كان أصلها ما الشرح على الوجه  
الوجيه ويرخص في بيع العربا وهي بيع الرطب على الفضل بقرا أو بيع العنب كذلك بزبيب  
خرصا في الرطب والعنب عند تخليته وكذا في الآخر عند قبضه فيمادون خصة أو سق ومثله  
أيضا الزيتون فانه يباع بعضه ببعض مثلاً اذا لم يتجفف والمعار فيه الكيل (تقته) اذا كان  
البين من جنس واحد كان بشرط أو جاموس مثله ما في شرط فيه المائله والحلول والتفاضل  
واذا كان من جنسين كان بابل البين غنم أو موز في شرط فيه الحلول والتفاضل وبقا التفاضل  
لان البين الا بل جنس والضمان والمعز جنس آخر

(فصل في أحكام السلم) ويقال له السلم كما ذكره الشارح فيقال أسلم وسلم وأسلم وسلم  
والسلم لغة أهل الجاهل والسلم لغة أهل العراق وانما هي سلم التسليم وأسلم المال فيه في المجلس

الرائب بالحليب كيلا وان تفاونا وزنا (فصل في أحكام السلم)

وساقتا تقديم رأس المال فيه أيضا وحكي الراعي في شرح مستند الشافعي عن ابن عمر رضي الله  
عنهما أنه كره لفظ السلم هنا قال شيخنا الشرحاء لم يزل وجهه ان السلم يطلق لفة على الاستسلام  
والانقياد فكان ينبغي له التعبير هنا بالسلف والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداخمت  
بين الآيات فمهرها ابن عباس رضي الله عنهما بالسلم وخبر الصحابي من أسلف في شيء فليسلف  
في كبل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم وهو نوع من البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع الا  
الرؤية وأدراكه خمسة مسلم ومسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال سلم وصيغة وذكر المصنف عقب  
البيع لانه نوع منه بزيادة لفظ مخصوص (قوله وهو) يسكون الهاء وضعها (قوله بمعنى واحد)  
أي هنا وان كان السلف يطلق على القرص أيضا ولم يذكر المصنف ولا غير من الشافعية معناه  
لغة لكن ذكر العلامة ملاسكين من الحنفية في شرح الكفر انه لغة الاستجمال (قوله موصوف  
الخ) هو بالجر (قوله في الزمة) أي بلفظ السلم والانه من البيع كما حرت الاشارة اليه ولذلك  
قال الماوردي ليس انما قد يتوقف على لفظ مخصوص الاثلاثة السلم والنكاح والكتابة (قوله  
ولا يصح) أي السلم (قوله الابايحاج وقبول) أي بشرطه مما تقدم فأركانها أو كان البيع لانه  
نوع منه على ما مر وانما أفرد المصنف بالذ كر لاجل اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة  
وقوله الا في خمس شرائط الخ تقريب فأنما أكثر من ذلك كما يعلم من الشرح فتأمل (قوله  
ويصح السلم حالا) أي عندنا فقط (قوله وموجبلا) أي عندنا كالأمثلة الثلاثة رضي الله عنهم  
(قوله فان أطلق) أي لم يصرح فيه بجلول ولا ناجيل فهو حال وهذا في السلم فيه أما رأس مال  
السلم فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما سبقت (قوله في الاصح الخ) هو  
المعتمد (قوله مضبوطا بالصفة) أي أن يكون له صفات معينة ويعرف بها كما أشار إليه الشارح  
فخرج بذلك الجلود والنبل ورؤس الحيوان والاولى المعسولة ولومن نحو لحاس مالم ينسب في  
قال نعم يصح السلم في نحو الاسطال المربعة وفي قطع من الجلود مدبوغة رزنا (قوله في السلم فيه)  
أي نفسه (قوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ) قال شيخنا صوابه اما لفظ ذكر لان الكلام  
في كون السلم فيه له صفات لا يميز وجودها يصح فان كانت له صفات يميز وجودها لم يصح فتأمل  
(قوله كأول بكار) أي هي مائة صد لا زينة ويصح في الصفار منها وهي مائة صد لا تدوى وكذا  
في سائر الجواهر الا في العقيق لاختلاف أجزائه ولا نظر لضبطه بوزن أو غيره (قوله وجارية  
وأختها) أي وكذا ذاباجة وفرسها (قوله لم يحتاط به غيره) وفي بعض النسخ لم يحتاط به غيره أي من  
غير جنسه كما قال بعضهم انتهى والوجه خلافه ليدخل نحو الخلف الماركة من الجلود مثلا على ان  
في كلامه اشارة الى ان هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لان عدم العصة فيه لعدم انضباطه فتأمل  
(قوله ومجهون) أي ومنه النهاية الماركة من نحو مراك وعبيد ودهن وقدر اذ فيها عود وكافور  
ومنه أيضا الثرياق بالتمام والبال والطامع الحركات الثلاث ويقال له أيضا طرايق وهو الماركة  
بخلاف المفرد بان كان نباتا أو حرا فانه يجوز السلم فيه (قوله فان انضبطت أجزاؤه) أي كثره وهو  
ماركة من نحو حرير وصوف ومثله الغنابي وهو الماركة من نحو حرير وقطن (قوله لم يبين الخ)  
هو بكون الباء الموحدة وضعها مع تشديد النون وتركة قال شيخنا وعتبه لانه بضبط الأجزاء  
بالجنيين له تحريف من النسخ والانعش نظرا ظاهرا لان الانقضة فيه ليست بجزء مقصود انه هو

وهو والسلف لغة بمعنى  
واحد وشرا ببيع شيء  
موصوف في الزمة ولا يصح  
الابايحاج وقبول (ويصح  
السلم حالا وموجبلا) فان  
أطلق السلم انقضى حالا في  
الاصح وانما يصح السلم  
(نبيها) أي في شيء (تلكمات  
فيه خمس شرائط) أحدها  
(أن يسكون) السلم فيه  
(مضبوطا بالصفة) التي  
يختلف بها الفرض في السلم  
فيه بحيث تتقن بالصفة  
التي لا يكون فيه ولا يكون ذكر  
الأوصاف على وجه يؤدي  
لهزة الوجود في السلم فيه  
كأول بكار وجارية وأختها  
أو ولدها (و) الثاني ان  
يكون جنسا لم يحتاط به غيره  
فلا يصح السلم في المختلط  
المقصود الاجزاء التي  
لا تنضبط كهريسة ومجهون  
فان انضبطت أجزاؤه صح  
السلم فيه بيمين واقط

خارج بقوله المقصود الاجزاء فان جعل مثالا لما خرج بذلك فظاهر لكن كلامه يناقشه انتهى  
 أقول ولا محل لهذا النظر لان ما فيه من الملح والافتقار من مصالحه كما صرح بالصحة المتوى في  
 متن المنهاج وأقره الجلال الحلبي وغيره وهو المعتقد (قوله والشرط الثالث الخ) خاف المصنف  
 هنا لوجه السابق لوجود الممانعة منه مع أن مفهوم الشرط وجودي أول دفع أي أم أنه جزء من  
 الشرط قبله فتأمل (قوله أطبخ أو شوي) أي أوقى كاللحم في الجميع أو في الأول واليخص في الثاني  
 والزلاية في الثالث (قوله كالغسل) أي إذا أريد تمييز من شيعه فيصحب فيه ومثله السكر والغايذ  
 وهو غسل القصب والديس والصابون واللبان نارها مضبوطة قال العلامة الرمي ومثلها  
 النبلة باللام أو الدال لذلك انتهى وفارق عدم صحة بيع بعض المذكورات ببعض ليقاب باب الربا  
 فتأمل • (فرع) • لا يصح السلم في الكسكش بفتح الكاف وكسر ها كما قاله الماوردي (قوله  
 فليس يسلم) أي قطعا (قوله ولا يشهد أيضا) أي في الظاهر الخ هو المعتقد لما قلناه أنه مرفقة  
 السابق فتأمل (قوله أن لا يكون من معين الخ) مثله الشارح بالسلم في نحو صاع من هذه الصبرة  
 وهو ظاهر كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال من أفراد ما قبله وجعل هذا الشرط  
 في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في ثمر قرية صغيرة أو بستان أو ضيعة وهو غير مستقيم لانه يلزم  
 عليه عدم صحته في ثمر القرية الكبيرة أيضا على أن موضع السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم عليه  
 التكرار أيضا لان هذا ساقى في كلامه اللهم إلا أن يقال هو جرى على الغالب والمعتبر فيه كثرة  
 الثمر وقلته أما إذا سلم في ثمر ناحية أو قرية عظيمة صح وتعين فلا يجوز إبداله لكن لو أتى بالاجود  
 من غير تلك الناحية أوجب على قبوله فيما يظهر ويحل ذلك فيما إذا سلم في بعضه لافي كله فلا يصح  
 في الجميع (قوله ثم احصه السلم فيه) أي في الشيء الذي ذكرته الشروط الخمسة السابقة  
 (قوله وفي بعض النسخ ويصح الخ) لا يجزئ أن النسبة الأولى أصح وأولى والمراد من غالب  
 الشروط الاتية أن يذكروا في المقدمات استفيدا اعتبارها من الشروط السابقة بلغة يعرفها  
 العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وأن يكون السلم فيه مما يصح بيعه وهو مستدرك  
 فتأمل (قوله أن يصفه) أي أن يذكروا في العقد اللفاظ الدالة على الصفات الاتية بما صرح  
 ذكرها بلفظ النوع ولو قال أن يذكروا الخ كان أولى (قوله يبدد كرجله) أي بلغة يعرفها  
 العاقدان وعدلان كما مر (قوله التي يختلف بها الثمن) وفي بعض النسخ الغرض أي بان تكون  
 من الصفات التي لا يتسامح عنها أغاها فخرج به نحو الكيل بفتحين وهو سواد أجفان العينين  
 من غير كنهال والدعج وهو سوادهما مع السعة والملاحه وهي تناسب الاعضاء ولا يجب فيه  
 ذكر القوة على العمل ولا كونه قارنا أو ضد ذلك فان ذكر شيء من ذلك اعتبر وجوده ويكتفي في  
 القراءة المطابقة عادة أمثاله في الدم وكذا في الكتابة ونحوها (قوله نوعه كتركي) فان اختلف  
 صنف النوع كرومي وخطابي وجب ذكره (قوله أو ثوبته) أي أو ثيوبته أو بكارته قال العلامة  
 الرمي وأما الخشبي فلا يصح السلم فيه ولو اوصاه بالندرة وجوده انتهى قال العلامة ابن قاسم  
 والمسته في الناسري وغيره (قوله تفريرا الخ) هو راجع للسن فقط كإن سبيع أو محتمل وخارج به  
 ما لو أراد كونه ابن سبع سنين مثلا من غير زيادة لا نقص فانه لا يصح ولو أخر قوله تفريرا عما بعده  
 لكان أولى وأحسن لانه معتبر فيه أيضا وبغداد قول الرقي في احتسلاصه وكذا في سنه ان كان

والشرط الثالث عند كونه  
 في قوله (ولم تدخ له النار  
 لاحتائه) أي بان دخلته  
 الخ أو شوي فان دخلته  
 النار للقبض كالغسل  
 والسمن صح السلم فيه (و)  
 الرابع (ان لا يكون) السلم  
 فيه (معينا) بل دينار أو كان  
 معينا كالمات اليك هذا  
 التوب مثلا في هذا العبد  
 فليس يسلم قطعا ولا يشهد  
 أيضا في الظاهر (و)  
 الخامس أن (لا) يكون  
 (من معين) كالمات اليك  
 هذا الدرهم في صاع من هذه  
 الصبرة (ثم احصه السلم فيه  
 غناية شرائط) وفي بعض  
 النسخ ويصح السلم بثمانية  
 شروط الأول مذكور في  
 قول المصنف (وهي أن  
 يصفه بعدد كرجله  
 ونوعه بالصفات التي يختلف  
 بها الثمن) فيذكر السلم  
 في رقيق مثلا نوعه كتركي  
 أو هندي وذ كونه أو  
 أوثقه وسنه تقريبا وقده  
 طولا أو قسرا أو ربيعة  
 ولونه كأيض وبصف  
 بياضه بسعرة أو شقرة

بأنها - لما والا فقول - يده الم - لم ايضا ان ولدي الا - لام والا فقول انما بين اي الدلائل  
 يظنونهم (قوله في الابل والبقرة الخ) فيصح السلم في جميع الحيوانات خلافا لما ذهبوا اليه من ان الله  
 تعالى عنهم لكن في غير الخواصل منها (قوله والواول الخ) ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر القدر واعتقد  
 العلامة الرمي اشتراط ذلك وهو كذلك (قوله في الطير) اي وكذا السمك والجمجمة ما منها  
 ويشترط في السلم غيرهما ذكر النوع كالم بقر ونحوه وكذا خصي مع لوف وضيق جذع أو ضدها  
 من فمها أو غير ويقتل عظم معناده (فرع) - يصح السلم في السمك والجمجمة من عدل أو صديق  
 وزنا (قوله والنوع) اي وكذا بالبدن اختتام به غرض وقد ينقض ذكر بالبدن عن ذكر نوعه  
 كانه لا يكون من نسج فلان مثلا (قوله كقطر عراقي) اي أو شامي أو مصري أو مصري  
 (قوله والقطر والدقة) بالدال المهملة وهما وصفان للزجل على الاصل وقد يقال الثاني على  
 السج ككسه (قوله والصفافاة والرفة) بالراء المهملة وهما وصفان للزجل والاول ضم الخبوط  
 معصم الى - من والثاني عدمه (قوله يحصل على الختام لا على المقصور الخ) ويجب قبول  
 المقصور وبذلك ما لم يمتنع به الغرض ومنه يعم صفة السلم في المقصور لا بدق ويصح في المصبوع  
 قبل نسجه وكذا بعده ان لم يبد الصبغ فربما كاقويه ويذكر في تمر وزبيب وحسب نوعه ولونه  
 وباده وجرمه وعتقه أو حدائنه ويستحب ذكر كونه عتيق عام أو عامين ومطلقة يحصل على  
 ما يسمى عتيقا عرفا وفي عمل الخيل مكانه يكتفي وزمانه كصيني ولونه كأيض ونحو ذلك (قوله  
 اي أن يكون الم - لم فيه معلوم القدر الخ) لا حاجة الى هذا التأويل لانه يلزم من ذكر قدره  
 الضابط لانه أن يكون م - لم القدر المأخوذ ان يقال انما ذكره لاجل الانواع بعده فتأمل  
 (قوله في مكيل) اي ان عدل المكيل فيه ضابطا للتحوقات م - لم ولا نحو يطبخ وقتا ما هو  
 أكبر جرمان التمر ولا نحو قصب السكر ولا نحو البقول والتبن والتدريس والخطب والخبث  
 فيتميز في جميع ذلك الوزن (قوله في وزن) ومنه القدران فلا يصح فيه ما الا بالوزن ويصح  
 في المكيل وزنا وعكسه فيما يفتقر بهما كالخبث ولا يصح الجمع بين العد والوزن الا فيما  
 يسهل فيه ذلك كاللبن بكسر الموحدة والخبث ولا الجمع بين المكيل والوزن في نحو البطح  
 الا اذا أريد بالوزن مثلا التقريب ولو في الواحدة من ذلك ويجري ذلك فيما يأتي (قوله في  
 م - لم) اي كالأجود ونحوها (قوله في م - لم) اي كالتباعد والاراضي ولا يجوز تعيين  
 مكيل الا ان عرف قدره بالمعاد (قوله والثالث م - لم) اي كقول المصنف الخ انما خالف  
 المصنف الا لمحب فيه لوجود أدلة الشرط المانعة من الشرط أولا فائدة أن المراد بالشرط  
 ذكر الخلل لا ناجيله لانه قد تقدم فتأمل (قوله في م - لم) هو بالفتح المصدر والفعل الماضي  
 المبني للتعامل اي التعاقد (قوله وقت محله) هو بكسر الحاء المهملة اي ان يذكر وقتا ينتمى به  
 الاجل ويجب تسليم الم - لم - اذا وجب بذلك الوقت ولا بد أن يكون ذلك الوقت مما يعرفه  
 العاقدان أو عدلان ولو من الكمار كالعيد وبيع وجمادى ويحمل على ما يليه ويحمل على  
 أوله ان قال اليه أو الى رأسه أو الى هلاله وعلى آخره ان قال الى فراغه أو سلخه أو آخره فان قال  
 فيه لم يصح العقد ويحمل الشهر على العربي فان فيه غيره حمل به ولا يخفى أن ما ذكرناه  
 هو منقاد كلام المصنف والشارح وهو غير مراد ولا يستقيم اذ ليس الشرط م - لم  
 وقت - لول لاجل وانما الشرط ذكر الاجل لانه كقول م - لم لا يشترط فيه

ويذكر في الابل والبقرة  
 والغنم والخيول والبعال  
 والجمجمة كورة والافنة  
 والسن والالون والنوع  
 ويذكر في الطير النوع  
 والصفر والكر والذ كورة  
 والافنة والسن ان عرف  
 ويذكر في الثوب الجنس  
 كقطن أو كمن أو حرير  
 والنوع كقطن عراقي  
 والطول والعرض والفاظ  
 والدقة والصفافاة والرفة  
 والعمامة والخشونة  
 ويقاس به هذه الصور غيرها  
 ومطابق السلم في الثوب  
 يحصل على الختام لا على  
 المقصور (و) الثاني ان  
 يذكر قدره بما ينفي الجهالة  
 عنه اي ان يكون الم - لم  
 فيه معلوم القدر كقلا في  
 مكيل وزنا في موزون  
 وعدا في م - لم وذرعا في  
 م - لم ووزنا في موزون  
 في قول المصنف (وان كان  
 الم - لم) فجلاد كره

قوله المكيل صحابه العد  
 تأمل انه م - لم

قوله ولو لم يكن  
 في السلم م - لم  
 أو سائر ذلك

وقت



وقت الحلول بفراغها وما بقاها له كقولها مؤجلا الى وقت كذا ويعلم وقت الحلول بوجود ثلاث  
 الغاية فتأمل وافهم فقول الشارح كثر كذا ليس واحدا من هذين على ما ذكره المصنف فتأمل  
 (قوله كثر كذا) فان اجل بشهر من شهر او اربع او الفرس أو الروم جاز وان أطلق محل على  
 الهلال لانه عرف الشرع فان انكسر شهر حسب الباقى بعد الاول المنكسر بالاهله وقم  
 الاول ثلاثين يوما بعد ما ولا ياتى المنكسر ثلاثية آخر ابتداء الاجل عن العقد (قوله أن يكون  
 المسلم فيه موجودا) أى يغاب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل  
 اليه من بلد آخر ولو بعد اعتماده فخرج به ما لوطن حمله عند الوجوب لكن بعشنة عظيمة كقدر  
 كثير من البها كورق طاه لا يصح كما قال الشيخان انه الاقرب الى كلامهم ولا يتفسخ بانقطاعه قبله  
 أو فيه وله الخيار في الثاني (قوله تسليم المسلم فيه الخ) هو اظهار في محل الاضمار فتأمل (قوله  
 فلو لم يمسلم فيه الا يوجد عند المحل) أى بان لا يوجد أصلا أو يوجد نادرا أخذ بجهه وم الغالب  
 والتقبل بالرطب في الشتاء يصح أن يكون مثالا لها فتأمل (قوله ان كان الموضع لا يصلح له الخ)  
 والمصلح له ولم يكن له من طاه الى محل التسليم مؤنة تميز موضعه وان لم يذكر فان ذكر غيره عمل به  
 ولو خرج الموضع من السلاحيه تميز أقرب محل يصلح اليه وسواء المسلم الحال والموجب ويكفى أن  
 يقال في بلد كذا أو بوجه الى نحو الدور ويجوز الى داره مثلا وقار في شهر كذا كما مر باختلاف  
 الاغراض في الزمان غالبا (قوله الى موضع التسليم الخ) لو قال اليه لكان أولى وأخصر اللهم  
 الا ان يقال ذكره للايضاح فتأمل (قوله أن يكون الثمن معلوما) أى وهو رأس المال كما مر في  
 البيع فذكره هنا تذكرا لله لا ان يقال ذكره هنا لغيره لأن رأس المال يسمى غنا وان كان  
 الاغلب تعبيرهم في هذا الباب برأس مال المسلم فتأمل (قوله أن يتقاضى الخ) لا يخفى ان صيغة  
 المضاء باطله اذ ليس في كل من العاقدين قبض ولا قباض وانما الاقباض من المسلم والقبض  
 من المسلم اليه على أنه يكفى القبض من المسلم اليه فقط على المتقدم كما في البيع مع ان هذا تكرار  
 مع ما مر اللهم الا أن يقال المفاعلة ليست على باهم فتأمل (قوله قبل التفرق) أى وكذا الاختيار  
 فلو اختلفا فقال المسلم لم أنقضك بعد التفرق وقال المسلم اليه قبله ولا يمتنع له صدق مدعى الصحة  
 (قوله فقيه خلاف تفرق الصفة) أى فيصح فيما قبض ويطل فيما لم يقبض كما مر (قوله  
 واعتبر القبض الحقيقي) أى وهو في المنفعة بقبض محله (قوله فلو أحال المسلم الخ) ثم ان قبضه  
 المسلم من المسلم اليه أو من المحال عليه وسأله المسلم اليه في الجلس صح ولو أحضر المسلم اليه المسلم  
 فيه في محل التسليم وكذا كل دين مؤجل فان كان قبل محله فلا مسلم الامتناع من قبوله ان كان له  
 غرض صحيح والأجبر على قبوله فان امتنع أخذ الحاكم عنه وان كان بعد محله أجبر على القبول  
 مطلقا أو عليه وعلى الاجراء ان كان الاجراء غرض المؤدى ولو اجتمع بعد المحل في غير محل التسليم  
 وجب الدفع والقبول ان لم يكن له مؤنة فان كان له مؤنة لم يلزمه الدفع ما لم يقصدها المسلم  
 ومثل المارمة ارتفاع الاسعار في بعض الأزمنة (قوله والثامن أن يكون العقد الخ) لعل المراد  
 من هذا الشرط عدم ذكر خيار الشرط ومقتضا ان ذكره يبطل العقد فراجع وتأمل والله اعلم  
 • (فصل في بيان أحكام الرهن) • وجهه رهن تكبل وحبال وربة الى رهن يضم الهام والاصل فيه  
 قوله تعالى فرهن مقبوضة وهو واحد الوثائق الثلاثة والاخران الضمان والشهادة رهن مخلوف

العاقد (وقت محله) أى  
 لاجل كثر كذا لواجل  
 المسلم بقدم زيدا مثلا لم  
 يصح (و) الرابع (أن  
 يكون) المسلم فيه (موجودا  
 عند الاستحقاق في الغالب)  
 أى استحقاق تسليم المسلم  
 فيه فلو لم يمسلم فيه لا يوجد  
 عند المحل كرطب في الشتاء  
 لم يصح (و) الخامس (أن  
 يذ كر موضع قبضه) أى  
 محل التسليم ان كان الموضع  
 لا يصلح له أو يصلح ولكن  
 له الى موضع التسليم  
 مؤنة (و) السادس (أن  
 يكون الثمن معلوما) بالقدور  
 أو برؤية له (و) السابع  
 (ان يتقاضى أى المسلم  
 والمسلم اليه في مجلس العقد  
 قبل التفرق) فلو تفرقا  
 قبل قبض رأس المال بطل  
 العقد أو بعد قبض بعضه  
 فقيه خلاف تفرق رقيق  
 الصفة والمعتبر القبض  
 الحقيقي فلو أحال المسلم  
 برأس مال المسلم وقبضه  
 المحال وهو المسلم اليه من  
 المحال عليه في المجلس لم  
 يكتف (و) الثامن (ان  
 يكون العقد ناجزا لا يدخله  
 خيار الشرط) أى بخلاف  
 خيار المجلس فانه يدخله  
 • (فصل في أحكام الرهن) •

الجلد والاقولان لحرق الافلاس وأركانها خمسة رهن ومرتهن ومرهون ومرهون به وصيغة  
وهي الايجاب والقبول بشرطهما كافي البيع وأن لا يشتمل على ما يضر الرهن أو المرتهن كأن  
تحدث زوائد مرهونة أو عدم بيعه عند الحلول (قوله وهو ائمة الثبوت) ومنه الحاشية الرهانة  
أي الثابتة (قوله وشرا عا جعل عين الخ) لو قال تعلق دين بمال الخ لم يدخل نحو التركة كان أولى  
الاهم الآن يقال هذا تعريف للرهن الجلي فتأمل (قوله مالية) أي مقولة (قوله الايجاب)  
أي من الرهن (قوله وقبول) أي من المرتهن (قوله أن يكون مطلق التصرف الخ) لو قال  
أهل تبرع فيما يرهونه أو يرتهن به أكان أولى وأناسب إخراج به الولي في مال محجور فلا يجوز له  
أن يرتهن به أو يرهونه الا اضروروا وغبطة ظاهرة الا الحماكم فيجوز له ذلك للمصلحة (قوله وذكر  
المصنف ضابط المرهون الخ) لو قال والمرهون به لوفى بما ذكره المصنف ويقتضيه الاركان فتأمل  
(قوله وكل ما جاز بيعه) أي مع بيعه لذاته (قوله جاز رهنه) أي وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه  
نعم لا يصح رهن المنفعة ابتداء مولا الدين عند من هو عا به لانه غير مقدور على تسليمه ولا المدبر لما  
في بيعه من الغرر فان السبب قد يوتى بقاءه فيطال مقصود الرهن ولا المعاق عنه بصفة يمكن  
سببها حلول الدين الا بشرط بيعه قبلها ولا الأرض المزروعة (تنبيه) يستثنى من مفهوم  
كلام المصنف الأمانة التي أولد غير غير فيجوز رهن أحدهما لا يبيعه ويباعان عند الحاجة اليهما  
ويقرم المرهون منهما أو أحدهم موصوفا بكونه حاشنا أو محضونا ثم مع الآخر فالأند على قيمته  
قيمة الآخر ونوع الثمن على قيمته ما يملك التبعة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمه مع الآخر  
مائة وخمسين فالنسبة اليه بالاثلاث فيتمتع بقدر الثلث من الثمن وتعمل كالأمانة المشاع وقبضه  
بقبض كله وخروج به المكاتب والموقوف وأم الولد ونحوها (قوله في الديون الخ) قيد لا بد منه  
وكذا الاستقرار فيشترط في المرهون به كونه دينيا ولو منفعة ملتزمة في الذمة (قوله فلا يصح  
الرهن عاها) أي على الاعيان (قوله ومستعارة) أي أو مستأمنة أو مستأجرة (قوله من  
الاعيان المضمونة) ليس قيد اولوسكت المصنف عنها المكان أولى وأخصر لتشمل غيرها كالوديعة  
الاهم الآن يقال انهم اتهم بالطريق الأولى ودخل في الموقوفة فإذا شرط الواقف في وقفه أن لا  
يخرج لأبرهن فان أراد الرهن الشرعي بطل الوقف أو أراد مطلق التوثيق ليكون حاملا لا خذه  
على رد لم يضر وعمل بشرطه الآن فمذرا الانتفاع به ومثله مالو أطلق حلا على المفق الغرضي  
(قوله واستقر بانه مستقر الخ) لا يخفى انه يعتبر في المرهون به كونه دينيا ثابتا لازما كإمرو ولو ما لا  
يدخل فهو من المبيع في زمن خيار المشتري فقط فنخرج بالدين الاعيان كإمرو أيضا وبالانبات  
أي الموجود ما يقرضه لانه وثيقة حق فلا يقدم عليه كاشهاد أو نفقة الزوجة في الغد وباللزم  
نجوم الكتابة وجعل الجماعة قبل الفراغ من العمل وحيد فلهذا الشارح غير مستقيم  
لانه ان أراد بدين السلم رأس المال فهو من اللازم وعدم صحة الرهن به لاشترط قبضه في  
الجماس وان أراد به المسم لم فيه فهو عا يصح الرهن به ولان غن المبيع في مدة الخيار اذا لم يكن  
للمشتري انما يصح الرهن به له عدم الملائمة فيه فتأمل (قوله والراهن الرجوع فيه) أي في  
المرهون قبل قبضه بالقول كرجعت فيه أو باطلته وبصرف باقي الرهن كجهة ورهن ولو غير  
مقبضين وكاتبه ولو فاسدة وتندبر واحبال منه أو من نحو أبيه واعتاق ونحوها لا يفعل كوط

وهو ائمة الثبوت وشرا عا  
جعل عين مالية وثيقة  
بدين يستوفى منها عند  
تم ذراستيفائه ولا يصح  
الرهن الا بايجاب وقبول  
وبشرط على من الرهن  
والمرتهن ان يكون مطلق  
التصرف وذكر المصنف  
ضابط المرهون في قوله  
(وكل ما جاز بيعه جاز رهنه  
في الديون اذا استقر بثبوتها  
في الذمة) واحترز المصنف  
بالديون عن الاعيان فلا  
يصح الرهن عليها كعين  
مضمونة ومستعارة  
ونحوهما من الاعيان  
المضمونة واحترز باستقار  
عن الديون قبل استقرارها  
كدين السلم وعن الثمن مدة  
الخيار (والراهن الرجوع  
فيه ما يقبضه) أي المرتهن

ولا يتزويج له بدأ وأمة ولا جوت عاقدة وجنونه ويقوم وليه مقامه ولا باعثائه بل تنتظر افاقته  
وان طالت فان أبصر منها فكالبجنون والخرس بعد الاذن لا يطله وقبله تعتبر اشارته فان لم تكن  
يطل الرهن ولا يباقي وتخمر عصبه لان حكم الرهن وان ارتفع بالتخمر عاد بالانقلاب خلافة قبض  
بعد محله ولا يعتد بقبضه حال تخمره واما الموت ونحوه مما تقدم بعد القبض فانه لا يضر قطعا  
لكن لو تخمر العصب بعد القبض بطل الرهن متى ارتفع حكمه لا يعنى بطل من اصله فان عاد  
خلافه عاد الرهن بلا صفة جديدة (قوله فان قبض) أى المرتهن (قوله العين المرهونة) أى  
بإذن الراهن عن الرهن رتبة عليه فلو اختلفا في قبضه عنه وهو يد الراهن او المرتهن  
وقال الراهن غيبته او أقبضته عن جهة أخرى صدق بيمينه كما يصدق في أصله وصفته (قوله  
عن يمينه) أى وهو من يصح عقده لارهن ولما عاذا نابة غيره فيه مالم يلزم اتحاد القابض  
والقبض فلا يصح انابة عبد الراهن غير المكاتب (قوله لزوم الرهن) أى من جهة الراهن فقط  
(قوله وامتنع على الراهن الرجوع فيه) أى ولا يصح منه تصرف بربل الملك كالوقوف فانه  
باطل على المعتد او ينقصه كالتزويج فانه باطل أيضا وكذا الاجارة والاعارة ان كان الدين حائلا  
او يحل قبل انقضاء مدت ما ويمنع عليه الوطء والوطء المحل فحين قبض وحسب الباب في غيرها  
ويمنع عليه الاستمتاع بها ان جر لوطء والا فلا من حيث ان لو خاف الزنا لولم يطأ جازله وهو المعتد  
وكذا الاعتاق الا ان كان موسرا فحينما قبضه فانه لا يملكه لو حبس منه وبقرم القيمة رهنا  
سكانه بل المعتد بالحكم عليه بالرهنية وهي في ذمته قبل غرمها كالارش على الجاني وان كان  
هو الراهن والالم يتخذ ويلغو الحق ويوقف الابلا فان انقضى الرهن نفذ والرهن سري ولا  
قيمة عليه فيه وله انتفاع به لا ينقصه كالكرب ونحوه وله استرداد ذلك ولا حاجة للاذنه اذ  
عليه الامع التهمة ولا يمنع من مصلحة المرهون كمنه وسجيم وله باذن المرتهن ما يشاء (قوله  
الا بالتعدي) أى التقرب بط في تافه نظروجه عن الامانة ومثله امتناعه من تسليمه بعد البراءة  
من الدين (قوله فيه) أى في المرهون (قوله ولا يمسك ببقائه) أى المرهون (قوله ولو ادعى)  
أى المرتهن (قوله تافه) أى تلف المرهون (قوله واذا قبض الخ) ومثله القبض البراءة منه  
والارث والاعتياض عنه وغير ذلك (قوله أى لم ينفك الخ) هو تفسير بالمراد فتمل (قوله متى  
يقضى جميعه) أى ان انحلت الصفقة والراهن والمرتهن والدين فان تعدد المرهون كثلثة  
عبد على دين واحد أو تعدد المصدق كالوارث في الموات الراهن عن ورثة فلا يملك شي من  
الرهن بوقاف بعضهم حصته وان اختلفت شي مما ذكر انك ما يخصه فلا رهن نصف بسببدين  
ونصفه بآخر فبئرى من أحدهما انك قسطة ولورهنه ما عند شخص بدين له عليه ما فاذى  
أحدهما ما عليه انك نصيبه ولورهن عبده عند اثنين فبئرى من دين أحدهما انك قسطة  
(خاتمة) كل أمين ادعى الرد على من اتفقه صدق بيمينه الا المرتهن والمكاتب فلا يصح  
لا يمينه لان كلامهم أخذ العين افرض نفسه قتال

(نصل في بيان أحكام الجرح) يفتح الجراح الماهمة وتسكون الجرح وهو أنواع كثيرة كما سافى  
أنها باهضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرى ان هذا الباب واسع جدا لا يقتصر أفراد  
مسائله ولعل اقتصار الشارح هنا على جرح السيف والخنجر وان خالف كلام المصنف لكونهما

فان قبض العين المرهونة  
عن يمينه اقباضه لم الرهن  
وامتنع على الراهن الرجوع  
فيه والرهن وضعه  
على الامانة (و) حبيته  
لا يضمن المرتهن المرهون  
(الا بالتعدي) فيه ولا  
يسقط ببقائه شي من الدين  
ولو ادعى تافه ولم يذ كر سببا  
لتافه صدق بيمينه فان ذكر  
سببا ظاهر لم يقبل الا يمينه  
ولو ادعى المرتهن رد المرهون  
على الراهن لم يقبل الا يمينه  
(واذا قبض) المرتهن  
(بعض الحق) الذى على  
الراهن (لم يخرج) أى لم  
ينفك (شي من الرهن) حتى  
يقضى جميعه (أى الحق  
الذى على الراهن

• (فصل) •

في جرح السيف والخنجر

محل ضرب القاضي عليه ما يجزى لاف غيرهما ولو قال في الجور وسكت لكان أولى وأعم والأصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سقيا أو ضعيفا أو لا يستطيع ان يمل هو الا يتقصر الإمام الشافعي رضي الله عنه السنية بالمعذور والضعيف بالصبي وبالصبي المقتل والذي لا يستطيع ان يمل هو بالمملوك على عقلة وهو نوعان نوع شرع لمصلحة الجور وعليه نوع شرع لمصلحة الغير فالجور على الصبي والمجنون والسفيه لمصلحةهم اذا لم يقدروا منه حفظ ماله والجور على المقاتل ومن بعد لمصلحة أو باب الديون والورثة والسيد (قوله فيمنه من السفيه الخ) قال شيخنا وكذا من غير ما قصده عليه ليس للتقييد انتهى أقول وما قاله شيخنا ليس مراد الشهوة الصبي والمجنون مع عدم صحة طلاقه ما لا اله الا أن يراد بالغير نحو الماريض والعبد فتأمل (قوله على ستة من الانصاص الخ) انما اقتصر المصنف عليه لانهم الماشهور فلا ينافي ما سبق قال شيخنا أو الظرف في قوله على ستة الخ محله رفع في كلام المصنف وغيره الشارح وجعل محله نصبا وهو غير مستقيم لكنه مقتدر ليكون اعرايه تقدير يافتأمل (قوله وفيه) أي السفيه (قوله المبتدئ ماله) أي بعد بلوغه رشدا كما يأتي (قوله في غير ماله) أي وهي الوجوه المبرمة كشرب الخمر ونحوه ومنه ربه في بحر أو نحو ولا صرفه في نحو المطاع والملايس ووجوه الخمر \* (قاعدة) سئل العلامة الرمي هل الأصل في الناس الرشد أولا فاجاب بأنه ان علم الرشد بعد البلوغ فالأصل الرشد والابان عكسه بعد البلوغ فالأصل السفه (قوله والمقاتل الخ) والجور فيه لمصلحة الغير وكذا الاثنان بعده بخلاف الثلاثة قبله كما مر والجور عليه بطلب الغرماء أو بطلبه هو أو على واجب بذلك ويجب على الحاكم الجور بالطلب من الغرماء أو المقتل أو بغير طلب في المحجور وعليه أو الغائبين الذين لا ولي لهم (قوله الذي ارتكبته الديون الخ) لانه الجنس وبهية كونهما الا دعى حالة لازمة فائدة على ماله العيقى أو الذي يتيه لادامته واجرة المناقعة التي يملكها وما يحصل من مستغلاته فلا يجوز بالمنافع ولا يؤجل ولا يدين لله تعالى ولو فور يا لي المعة كلز كذا ونحوها ولا يدين غيره لازم كبحرهم الكتابة ولا يحل الدين المؤجل الاعلى أحد ثلاثة الميت ومن ضرب عليه الرق والمترد ان انه لم يوت بالردة فان قيل ما فائدة تقييد الردة بالموت مع انه لا يحل الابه فلا فائدة للردة قلنا لا يترتب على التقييد بالردة ما اذا عاق المطلاق على حلول الدين فان زوجته تطلق بمجرد وجود الردة وقال شيخنا الشيرازي يظهر فائدة ان يضاق لو تصرف بعد الردة باده ماله لبعض الغرماء فادامات تبين بطلان تصرفه تبين حلول الدين بنفس الردة وبصدق المقتل بيمينه في اعساره ان يعرف له مال والا فلا بد من البيعة ويبيع فيه ماله وماله وماله وماله وان احتاج اليها لماله أو منه به لان تحصيلها بالكرامات يمكن فان قد رفق في اغنياء المعايير ويترك له وان تفرقه دست نوب لأنزبه وهو قبض وسراويل ومنديل ومكعب أي مدام ويراد له في الشاة نحو جبة أو فوارة ولا يلزمه أن يكتب ببقية الدين بعد قسمة ماله ولان يؤجر نفسه له الا الذين عصى بسببه لاجل خروجه من المعصية ولا يترك له فرش وبساط سكن يساع بالبدن والخصير القليل القيمة ويترك له العالم كتبه ان لم يستغن بغيرها من كتب الوقف ويبقى أن يأتي هنا عند تكرار النسخ ما يأتي في قسم الصدقات وهو المعقد ويترك للجندي المرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليه ما اما المتطوع

(والجور) لغة المنع وشرعا  
منع التصرف في المال  
بخلاف التصرف في غيره  
كما اطلاق فيمنه من السفيه  
وجعل المصنف الجور على  
ستة من الانصاص (الصبي  
والمجنون والسفيه) وفيه  
المصنف بقوله (المبتدئ  
ماله) أي الذي يصرف  
ماله في غير ماله  
(والمقاتل) وهو وفية من  
صدقاته فلو سأل كفى به  
عن قلة المال أو عديمه  
وشرعا الشخص (الذي  
ارتكبته الديون)

ولا ينفق ماله بدينه أو ديونه (والمرضى بالخوف عليه) من مرضه والخير عليه ١٩٥ (فيما زاد على الثالث) وهو ثلثا التركة

لاجل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق تركته جبر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن اشياء من الخير ككورة في المطولات منها الخرج على المرتد لحق المسلمين ومنها الخرج على لراهن لحق المرتمن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأما السفيه فيصح تركه كالحق باذن وليه (وتصرف المنكس صحيح في ذمته) فلا يباع سلطا معا أو غيره أو اشترى كلامهما بثمن في ذمته صحيح (دون تصرفه في اعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح منقلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة الفلسة فان اختلفت على صبي لم يصح أو دين في ذمته صحيح (وتصرف المسرى صحيحا زاد على الثالث موقوف على اجازة الورثة) فان اجازوا الزائد على الثالث صحيح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المريض لا يعتبران

بالجهاد فان وقاه الدين له افضل الا ان تعين عليه الجهاد ولا يجدر به ما يترك للمفسد ان لم يوجد في ماله اشترى له (قوله بدينه) أي ان كان واحدا (قوله أو ديونه) أي ان كانت متعددة (قوله والمريض) أي الذي به مرض مخوف وان مات بغيره أو غير مخوف ومات به (قوله والخير عليه) أي المريض (قوله فيما زاد على الثالث الخ) ولا يحتاج فيه الى ضرب فاص لانه من المحصور عليه شرعاً لا حساً كما مر (تقيمه) • تغذوصية المحصور عليه بالثالث وان لم ترخص الورثة وما زاد عليه لا ينفذ فان اجازوا نفذوا ولا يبطل فيما زاد عليه ماله وخبر داراهي نصف ماله ولم تجز الورثة الزائد وهو ثلث الدار صارت الورثة شركاء بالثالث في الدار قاله ابو لوفى وغيره وقاموصى له بالثالث أن يتركه (قوله وهو ثلثا التركة) أي لان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند تصرفه بوصية أو نحوه كما مر (قوله فان كان عليه دين الخ) أي لانه مقدم على غيره والمعتقدان ذلك لا يمنع من تصرفه في الثالث كما قاله الشيخان وأقره (قوله والعبد) أي الرقيق ولو كان تابيا والحق في بيعه ماله تعالى وللسيد كما مر (قوله وتصرف الصبي) أي ذكره كان أو أنثى ولو عجزا فهو مملوك العبارة فلا تصح عقوده ولا ماله اذا كان ولد كافر ويجنب الميراث له بان يفرق بينه وبينهم مخافة ان يفتنوه وطعمه في ثباته بعد بلوغه على الاسلام فان باغ ونطق بالكفر هدد فان اصر رد الى اهله (قوله والمجنون الخ) وهو مملوك العبارة أيضا كعبارة المعاملة والدين كالبيع والاسلام ويسلب الولايات أيضا كما سيأتي ووجه ساقها احتياجه الى من يتولى عليه ووجه سلب العبارة في الاموال عدم صحة تصرفه بخلاف الافعال فيعتبر منها القتل بالاحتطاب ونحوه وكذا الاتلافات فيمنع منه الاستيلاء ونحوه ويغرم ما أتلفه على غيره (قوله غير صحيح) أي بل باطل مطاقا على ما سبق (قوله فلا يصح منهم) أي الصبي والمجنون والسفيه وأشار الشارح الى ان الكلام في التصرف المالي فلا ينافي صحة عبادة الصبي المميز اذنه في دخول وابصال هدية من مأمون واقرار مكل بموجب عقوبة ويلحق بالاموال الولايات والشهادات والعقود الا عقد النكاح من السفيه باذن وليه كما اشار اليه الشارح ويصح من السفيه تصرفات أخرى ككورة في المطولات ويرفع حجر المجنون بافاقة حجر الصبي بحروج منه ووقت امكانه استكمال تسع سنين تحديدا أو بلوغه خمس عشرة سنة قريبا تحديدا ذكره انا في ولو عجزا كما مر وبالحيض والحبل في الانثى وأما المنقضي المشكل فتحكمه انه ان اقبل ذكره وحاض من فرجه حكمه ببلوغه لان وجدنا واحدا من مائة من احد الفرجين بلوازان يظهر من الاثر ما يمارضه كذا قاله الجمهور من الشافعية وهو المأخذ خلافا للامام ومن تبعه فان بلغ غير رشيد دام الخرج عليه الى رشده وجبره الا ان حجره منه ويقال له السفيه الممهل ويقال ان يذبحه رشده سفيه ممهل أيضا لكن هذا انصرفه صحيح كالرشيد حتى يحجر عليه القاضي واذا رشدا بختياره انتفى عنه الحجر لانك فاضل بخلاف من حجر عليه القاضي فلا بد من فكه (قوله أو اشترى كلامهم) أي الطعام أو غيره (قوله دون تصرفه في اعيان ماله) أي ان كانت في الحياة ابتداء فيصح اقراره بعين أو دين ان استند الى ما قبل الخرج وبالعقوبة ما لا يقاوم به تدبيره وصيته ونحوه أو رد به بغيره مصلحة للغير ما (قوله فيما زاد على الثالث) أي في غير نحو وصية لوارث والا فلا بد من اجازة بقية الورثة وان كان

أقل من الثالث (قوله وانما يعتبر ذلك) أي المدكور من الاجازة والرد (قوله من بعده الخ)  
أي لان الاجازة والرد انما يعتبران من الوارث ويجوز ان يصير هذا غير وارث عند الموت قال  
شيخنا ولو اسقط المصنف لفظ من لكان أولى وانسب (قوله لظني أن المال) أي الموصى به  
(قوله وقد بان خلافه) أي انه ككثير (قوله صدق بيينه) أي فتبطل اجازته ليعازاده على  
الثالث (قوله وتصرف العبد) أي الرقيق ولو اتى باطل بغير اذن سيده ان كان في الاموال أما  
العبادات فمحصنة منه وان منعه السيد منها وأما الولايات فلا تصح منه وان اذن له السيد فيها  
والخاص كإقاله الامام ان تصرف العبد على ثلاثة أقسام قسم لا يصح منه وان اذن له السيد  
وهو الولايات والشهادات وقسم يصح منه وان لم يذن له السيد وهو الصوم والصلاة وكذا  
الذم والطلاق وقسم يتوقف على اذن السيد وهو المعاملات كالبيع والاجارة (قوله اذا  
عق) أي كانه خلافاً لشيخ الاسلام وأيسر وهذا في الزمة برضا مستحقة كبيع وقرض والايان  
زمة بغير رضا مستحقة كتلف بفساد زعماء برقبته فيباع فيه قهر ا على السيد ما لم يقده بأقل  
الاصرين من أرض جنائنه وقيته وما لزمه برضا مستحقة واذن فيه السيد يتعاق بدمته  
وكسبه وما يده ويصح اقراره بوجوب عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال (قوله فان  
أذن له السيد في التجارة) أي أوفى ببيع معين من لا (قوله صح تصرفه بحسب ذلك الاذن)  
أي وتعاق مقابله بمال تجارته وكسبه وذمته على ما مر ولا يملك العبد بقليل سيده أو غيره  
والله تعالى أعلم

(فصل في بيان أحكام الصلح وما يتبعه من التزام على الحقوق والتنازع فيها) • وهو سيد  
الاحكام لانه يجري في سائر العقود فيكون بيعاً واجارة وقراضاً وهبة راباً أو غيره أو شرطاً  
سبق خصومة بين المتداعين ولفظه يتعدى للمستوفى من وعن ولما خوذ به في الباء غالباً  
وهو رخصة من المظنور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره والاصل فيه قوله تعالى  
والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسلمين الاصلها حل حراماً أو حرم حلالاً والكفار في ذلك  
كالمسلمين وانما خصهم بالغ كرا لا في اديانهم الى الاحكام غالباً وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار  
وصلح بين الامام والبيعة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملات والديون وهو المراد  
هنا (قوله ويجوز) وفي بعض النسخ ويصح (قوله مع الاقرار) أي ون أنكر بعده ومنه  
اقامة الحجة واليمين المردودة وتخرج به الانكار والى كونه فلا يصح الصلح معه • ما وان أقر  
بدهما وانس من الاقرار صلحاً في مائدعيه بكذا لانه قد يريده قطع الخصومة ولو قال هبني  
مائدعيه أو بغيره أو زوجي في الامة كان اقراراً بملك عينها أو اجرتي أو أعزقي مائدعيه فإقرار  
بملك المنفعة لا العين ويصدق من ادعاه على انكار لانه الاصل (قوله في الاموال) أي الثابتة في  
الذمة (قوله وهو ظاهر) أي واضح وانما قال ذلك لان الاصل في الصلح أن يكون في الاموال  
وأما ما ينقض اليه فهو تابع له اولاً لذلك لا يصح فيها بلانظ البيع كما سيأتي بخلاف الاموال فانه  
قد يصح فيها بلانظ البيع فتأمل (قوله وكذا ما أفضى) أي آل (قوله فصالحه عليه الخ)  
موايد عنه فتأمل (قوله ابراء) أي ان وقع من دين على بعضه وبشيء صلح حطية ويصح  
بلانظ الابراء والحط والاسقاط وشيها مع لفظ الصلح • قوله أبرأتك من نصف العشرة

وانما يعتبر ذلك (من بعده)  
أي من بعده موت المرفوض  
واذا أبقوا لوارث ثم قال  
انما اجرت لظني ان المال  
قابل وقد بان خلافه صدق  
بيينه (وتصرف العبد)  
الذي لم يؤذن له في التجارة  
(يكون في ذمته) ومعنى في  
لونه في ذمته انه (يتبع به  
بعده عتقه) اذا عتق فان  
أذن له السيد في التجارة صح  
تصرفه بحسب ذلك الاذن

• (فصل في الصلح)

وهو لغة قطع المتنازعة  
وشرعاً عقد يحصل به قطعها  
(ويجوز الصلح مع الاقرار)  
أي اقرار المدعي عليه  
بالمدعى به (في الاموال) وهو  
ظاهر (و) • كذا (ما  
أفضى اليها) أي الاموال  
لمن ثبت له على شخص  
فما صلح عليه على  
مال بلانظ الصلح فانه يصح  
او بلانظ البيع فلا (وهو)  
أي الصلح (نوعان ابراء

صلح ببراءة  
صلح ببراءة



ومعاوضة فالأبراه (أي صلحه) (اقتصاره من حقه) (أي دينه) (على بعضه) فإذا صلحه من الألف الذي له في ذمة شخص على شخصائه منها فكانه قاله أعطى شخصائه وأبرأتك من شخصائهم (ولا يجوز) (في ١٩٧) لا يصح (تعليقه) أي تعلية الصلح

بمعنى الأبراه (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر فقدم صلحتك (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه) (إلى غيره) كأن أدى عليه دارا أو شقصاعها فأنزله بذلك وصلحه منها على معين كذوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فيمكنه في المثال المذكور بأمر الدار بالثوب وحينئذ فيثبت في المصلح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صلحه على بعض العين المدعاة فهو منه لبعضها المتروكة منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا الصلح الخطيئة ولا يصح بافظ البيع للبعض المتروكة كأن يبيعه العين المدعاة به (ويجوز للإنسان) المسلم (أن يشترع) بضم أوله أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا بالخناس وهو أخرج خشب على جهدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع بحيث (لا يتضرر المار به) أي

وصلحتك على نفسه أو في هذا لا يحتاج إلى قبول نظر اللفظ الأبراه ونحوه بخلافه إذا وقع بافظ الصلح وحده لأن لفظه يقتضي القبول فتأمل (قوله ومعاوضة الخ) هو شامل للمصلح من دين أو عين على دين أو عين فتأمل (قوله أي دينه الخ) انما قصر المصارع على ذلك مع شموله لبعض العين نظر الأبراه وسياق الآخرة فتأمل (قوله على شخصائهم) أي الألف (قوله أي له يلقى الصلح الخ) مراد به ما يشمل التوقيت بدليل من أنه الآتي فتأمل (قوله عدوله عن حقه) أي المدعي به (قوله كان أدى عليه الخ) هو شامل للصالح من عين على عين معينة غير موافقة في علمه الربا وكذا الوصلح من الدار على ذهب أو فضة معين وقصره على ذلك ليس في محله ولا ينافيه ما ذكره المصنف بقوله ويجوز عليه حكم البيع الخ فيشمل ما لو صلحه عن الدار أيضا على ثوب أو نقد أو صرف في الذمة فهو بيع أيضا تجري فيه أحكام البيع في الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو لم تجزى فيه أحكامه وإن صلحه منها على منفعة عيده منها فهو اجارة لنفسه يراه من المدعي عليه للمدعي وإن صلحه على منفعة شهر أو بعد فهو اجارة لها بغيرها من المدعي لغيره وإن صلحه منها على رداق مثلا فهو بيع عالة وهكذا وإن صلحه من دين على عين فهو من بيع الدين إن هو عليه فان اتفقا في علمه الربا وجب التعيين في المجلس والانتابض فيه والمماثلة أن اتفقا في الجنس أيضا وإن لم يتفقا فيجب التعيين في المجلس وإن صلحه من دين على دين أنشأه الآن صح ويشترط تعيينه في المجلس أو على دين سابق فباطل (قوله أي على هذا الصلح الخ) كان الأولى أن يقول عليه لأنه راجع إلى المعاوضة فتأمل (قوله فهو من بيعه) ويصح بافظ الهبة مع لفظ الصلح وبانطه وحده وفي قبوله ما عرنا علم أن الصلح يجري بين المدعي واجنبي بشرط صحته الاقرار أيضا فان كان باذن المدعي عليه وبإحاله فهو وكالة أو بيع الاجنبي فالمالك إلا أن دفع الثمن عن موكله بترض أو تبرع فان دفعه بغير إذنه شرعا مفسوب (قوله ويجوز للإنسان) أي يصح ويحل ولا يحرم عليه وإن لم ياذن له إلا عام فيه خلافا للإمام أحمد رضي الله عنه حيث قال لا يجوز إلا باذنه (قوله بضم أوله) أي واسكان ثابته وكسر ثابته (قوله بالخناس الخ) مأخوذ من بخر يبخج بفتح التبو ونحوها جنوحا إذا مال واجتخ بخر وأجنحه غيره (قوله في طريق الخ) وهو ما يجعل عند أحياء البلد أو قبله طريقا أو وقفه المسالك ولو بغير أحياء كذلك وهو يذ كر ويؤت (قوله ويسمى أيضا بالشارع الخ) وقيل منه وبين الطريق اجتماع وانفراق الطريق أعظم مطاوعة يدل له قول شيخنا ما نصه وفي كلامه اشعار بأنه في بنيان فان لم يكن في بنيان أو لم يكن نافذ فهو طريق فقط وله حكمها ثم إن كان فيه مسجد أو نحو بئر أو وقفة على العموم أو نحو حمام كذلك فكذلك الشارع من أوله إلى ذلك الموقوف خلافا لبعض الأئمة رضي الله تعالى عنهم (قوله بحيث لا يتضرر المار به) أي أضرارا جازيا مخالفا للأعادة وهو المصعد والرباط والمقبرة كذا الشارع (قوله الجولة) بفتح الحاء المهملة وسكون ضمه (قوله الغالبية) بالفتح المعجمة والباء الموحدة بعد اللام أضبط من كونها بالعين المهملة والتثنية بعد اللام لأنه لأضابطها أحكام الساباط وهو سقيفة بين حائطين والطريق بينهما كالخناس (قوله الحمل) هو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية كالحمل ومثله

الروشن بل يرفع بحيث يرفقته المار التام الطول من متصا واعتبر المار ودي أن يكون على رأسه الجولة الغالبة وإن كان الطريق النافذ يمر فوسان وقوا فيليرفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل على اليه يرفع أخشاب

ولو حكمها  
الضوابط

الاشد في المعروف (قوله المظلة) بفتح الميم وكسر الظاء المشالة وقيل بالعكس المعروف بالهجرة  
وبالحل المظلي أيضا عند العامة ومثله الموهبة والزائلة المعروفان عندهم (قوله أما الذي  
الخ) نعم لهم ذلك في شوارعهم المختصة بهم على الراجح ولا يجوز لاسدنا ذلك أو دعامة بجداره  
أو حفر بئر أو غرس شجرة في الشارع وإن اتسع واذن له الإمام في ذلك ولم يضر بالمارة وكان  
لعموم المسكين لأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد تردت المارة فيه طسكون إليها  
ولأنه إذا طالت المدة أشبهه بوضعه الأملاك وانقطع أثر استحقاق الطروق بخلاف الاجنحة  
ونحوها وفارق حل الغرس بالمسجد مع السكرانة بأنه لعموم المسكين إذ لا يمنع من أن كل  
غرس كان غرسا لغيره للمصعب فالمصلحة عامة أيضا بخلاف ما عناه وقضيته جواز مثل  
ذلك هنا حيث لا ضرر الآن يقال توقع الضرر في الشارع أكثر مما يمنع مطلقا قال العلامة  
لرملي وهو الأقرب إلى كلامهم (قوله ولا يجوز) أي فيحرم ويمنع منه ولا يصح الصلح عليه بحال  
لأن الله ولا يفرد بالعمدة (قوله في الدرب المشتمل) أي وهو الطريق غير النافذ الخالي عن  
خصوصية كرمياط وبثمر وقوفين على جهة عامة كأمروا الأفعو كالشارع كما مر أيضا قال  
العلامة البراسي وهو قاضي مصر (قوله الأباذن الشر كاه) ومنهم المؤجر والمعيروا المتاجر  
لا المستعير ويعتبر أن غير الكامل بخصيصا بعد كماله (قوله والمراد بهم) أي الشر كاه (قوله  
وكل من الشر كاه الخ) فيه إشارة إلى بيان قدر استحقاق كل شريك منهم فتأمل (قوله ويجوز  
تقديم الباب) أي إلى جهة رأس الدرب بغير أن الشر كاه إن لم يستطرق من الباب الأول بيان  
سده أو عمره والأفلا بد من الأذن فتأمل (قوله ولا يجوز تأخير) أي إلى جهة آخر الدرب سواء  
أسد الأول ولا (قوله الأباذن الشر كاه الخ) والمعتبر في الأذن منهم من باب أو بعد من الأول عن  
رأس الدرب ويجوز تأخير أهلها عن لاصقة جداره أن يقع فيه بابا للمرومة باذن جميع أهل  
الدرب وله من الختم عليه بالمال ولهم الرجوع بعد الأذن بلا مال متى شأوا ولا غرم عليهم ويجوز  
لهم فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضمها أي الطاقات والشبابيك للاستضاءة في جدار  
نفسه وإن لم عليه الإطلاع على حريم جاره وجاراه أن يبقى في ملكه جدارا مقابلا لها يمنع من  
رؤيته منها • (تمت) • لو تنازع جدارا أو سقفا بينهما فهو أن علم أنه بنى مع بناءه أو أقام ينة  
أو حلف عين الرد والافلو ويتنم ما عدا باليد

• (فصل في بيان أحكام الحوالة وما يتعلق بها) • هو أن كان مستعجلا ومحتاجا عليه ودنان  
وصيغة كافي البسيع ونحوه ولا يغير لفظها بل هو أو ما يؤدى معناه كقوله أنتي فلان  
أو جعلت ما استحقه على فلان لك أو ملكك الدين الذي لي عليه بحقك ولا تكون كناية على  
المعتمد ولا تدخلها الأقاله خلافا لعلامة ابن حجر وهي رخصة لما ساقى والاصل فيه أقوله صلى  
الله عليه وسلم مطل الغنى ظم وإذا اتبع أحدكم على على غلبة سبع بالمكان التاء الفوقية في  
الموضعين أي فيجوز لعلامة ابن حجر تشديدها في الثاني ويسن قبولها على على • • •  
بأذن لا شبهة في ماله هذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعارضات (قوله  
وحكى كسرهما) أي والفتح انصح (قوله وهي) أي الحوالة (قوله أي الانتقال الخ) أشار بذلك  
إلى أن الانتقال هو التحول فأي تفسيرية وقال بعضهم الانتقال يخص من التحول إذ يعتبر  
فيه اختلاف أهل الخلاف التحول فتأمل (قوله وشرعا نقل الحق) أي بصيغة نقل وقال وشرعا

المظلة السكينة فوق العمل  
أما الذي فيمنع من انبراع  
الروشن والسابط وان جاز  
له المروقي الطريق النافذ  
(ولا يجوز) انبراع الروشن  
(في الدرب المشتمل الأباذن  
الشر كاه) في الدرب  
والمراد بهم من تفتاب  
دارهم إلى الدرب وليس  
المراد بهم من لاصقة منهم  
جداره بل أنه وذياب إليه  
وكل من الشر كاه يتحقق  
الانتفاع من باب داره إلى  
رأس الدرب دون ما يلي  
آخر الدرب (ويجوز تقديم  
الباب في الدرب المشتمل  
ولا يجوز تأخير) أي الباب  
(الأباذن الشر كاه) بحيث  
منه ولم يجوز تأخير • • •  
منع من التأخير فصالح  
شر كاه الدرب بحال صحيح

• (محل) •

في الحوالة بفتح الحاء وحكى  
كسرهما وهي لغة التحول  
أي الانتقال وشرعا نقل  
الحق من ذمة المدين إلى  
ذمة المحال عليه

عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى أخرى أو بشرعاً عقد يقتضي انقضاء الدين من ذمة المهيمل الى ذمة المهيمل عليه لكان أولى وأحسن اللهم الا ان يقال ان هناك متعاقبا محذوقا قد يره وتبرعا نقل الحق بعقد الخ والقربة عليه قوله وبشرعاً الخ فتأمل (قوله وبشرائط الحوالة أربعة) أي بل خمسة كما ستعرفه ولا يخفى ان المصنف عبر عن بعضهم بالشرط فجوزوا فتأمل (قوله رضا الهيمل الخ) هذا ان كان بمعنى الإيجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزم من الصيغة وان كان بمعنى ما دل عليه الإيجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة قال شيخنا وانما عبر المصنف فيه بالرضا إشارة الى عدم إيجاب المأهول من الحديث السابق كما هو المراد بالرضا المذکور وقوع الصيغة لان الرضا خفي فاحتج فيه بوجود الصيغة لئلا يفتعل (قوله وهو من عليه الدين) أي للمعجل فتأمل (قوله لا الهال عليه) أي وهو من عليه دين الهيمل وانما لم يشترط رضا المأهول لانه محل الحق وأصابه استيفاء وبأي جهة شاء ومنه يعلم صحة الحوالة على الميت لان خراب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا تصح الحوالة على التركة لعدم تخصص محال عليه ولا تصح أيضاً لما كان من الساعي والالهوان تلف النصاب به - ذلكم كمن فتأمل (قوله في الأصح الخ) هو المعقد (قوله ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه) أي وان جاز قضاء دين الغير بغير اذنه فعلم منه ان الحوالة لا تصح عن لا دين عليه بالأولى (قوله والثاني قبول المعجل الخ) هو - - - - - لزوم الإيجاب المدلول عليه بالرضا السابق وبه تتم الصيغة فتأمل (قوله والثالث كون الحق الخ) لو أطلقه المصنف أو عممه لا دين الهال عليه أيضاً لكان أولى وأعم ولا يعارضه ما بعده فتأمل (قوله مستقراً) أي لا زمار لو ما لا كما يأتي (قوله والتقييد بالاستقرار الخ) ما ذكره الشارح من الاعتراض عليه مبنى على ان المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل وله غير مراد وانما المراد به تمام ملكه عليه فيدخل فيه الصدق قبل الدخول والابرة قبل استيفاء المنفعة ودين السيد على المكاتب غير مجبوم الكتابة وعن المبيع في زمن التخيير لان الحوالة او عليه اجازة وبها يتم الملك فكانه قال أرضه وأحبته كافي المبيع الضمني ودين القراض وغير ذلك وبخرج به جعل الجعالة قبل الفراغ منها ودين المكاتب ولذلك كان لازماً فيه ان يصح ان يجعل المكاتب سيدهم على اجنبي وان كان لا يصح الاعتياض عنهم - ما فهمي مستثناة ولا يرد عليه دين السلم ورأس ماله لانه خارج بعدم صحة الاعتياض عنهم على انه وارد على اعتبار اللزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام الرافعي الذي ذكره الشارح اللهم الا ان يقال مراده بالاستقرار ما تقدم في الرهن من أنه يطلق بمعنى اللزوم أو بمعنى ما حصل به استيفاء مقابله كقولهم يستقر من الاجرة على ملك المؤجر بقدر ما مضى من زمن المنفعة كما ثبت عليه في باب الرهن فراجع (قوله وحديثنا لمعبر الخ) هو المعقد (قوله اتفاق ما) أي بشرط اتفاق الدينين فيما ذكره المصنف في علم العقادين وفي العقد وفي الواقع ومنه ان يصح بل خمسة عليه على خمسة من عشرة له فلو جهل العاقدان أو أحدهما بشرط من ذلك أو عقداً على ما خالفه أو بين يده العقد مخالفتها فهي باطلة وتخرج عما ذكرنا اتفاقه - ما في رهن أو ضمان أو إهاد أو نحو ذلك فلا يفتقر منهم ما بل يفتقر الرهن ويبرأ الضامن بهما ولو شرط في عقد هارنا أو كفة لا لم تصح وحسبك كذا الوشرط اختيار مجلس أو شرط (قوله والحلول والتأجيل) أي سواء كان متأبداً

(وشرائط الحوالة اربعة)  
 أحدها (رضا المجهل)  
 وهو من عليه الدين لا الحال  
 عليه فانه لا يشترط رضاه  
 في الاصح ولا تصح الحوالة  
 على من لا دين عليه  
 (و) الثاني (قبول المذنب)  
 وهو مستحق الدين على  
 المجهل (و) الثالث (كون  
 الحق) المذنب (مستقرا  
 في الذمة) والتقييد  
 بالاستقرار موافق لما قاله  
 الرافعي لكن النووي  
 استدل عليه في الرضة  
 وحينئذ فالمفسر في دين  
 الحوالة ان يكون  
 لازما أو يؤهل الى اللزوم  
 (و) الرابع (اتفاق ما ادى  
 الدين الذي في ذمة المجهل  
 والمحال عليه في الجنس)  
 والعدد (والنوع والمحل  
 والتأجيل) والعمدة  
 والتكثير (وتبأب) أي  
 الحوالة (ذمة المجهل)

أو متقوما كنوب (قوله ويرأ أيضا الحال عليه الخ) قال شيخنا فيه تذكير الفعل ورفع الحال عليه وهو خلاف منيع المتن انتهى أقول وهو هذا لا يأتي لأن المقول يذكّر الحال فهو كلام مستأنف من الشارح وحيث ذكره فلا اعتراض عليه فتأمل (قوله ويتحول حق الحال) أي نظيره (قوله لم يرجع على الحمل) أي وإن شرط بساد الحال عليه وبأنه الشرط المذكور ولو شرط في العقد الرجوع بشئ مما ذكر لم يصح الخ ولو اختلفا في أصل الخوالة أو إرادتها صدق منكرها والله أعلم

(فصل في بيان أحكام الضمان) • بالمعنى المقابل للكفالة لأنهما استأنفا وهو ما خوذ من الفهم لأن المال في ذمة الضامن لا من الضم من ضم ذمة إلى أخرى لأن نونه أصلية والأصل فيه خبر الزعيم غارم وأركانه خمسة ضامن ومضنون له ومضنون عنه وشئ مضنون وصيغة ولا يشترط الأذن من المضنون عنه إذا كان الضمان في حال أمانا إذا كان في بدن فيشترط أذنه وهي ناهية روفة بالكفالة كما سياتي والضمان أوله شهامة ووسطه ذممة وآخره غرامة وأنشد بعضهم فقال

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق • فارضعت فخا الحبس في الوسط

(قوله وهو) أي الضمان (قوله صدرضعت الشئ) أي أضمنه ضمانا (قوله إذا كفله الخ) هو بشرط التام وهو مرادف له ولو قال إذا التزمته لكان أولى وأحسن لأنه لغة الالتزام فتأمل (قوله التزام ما في ذمة الغير من المال) أي أصاب المدين بسببه ولو قال عقدية تضي التزام ما في ذمة الغير من المال الخ لكان أولى بأعم فتأمل (قوله وشرط الضامن أهلية التصرف) أي بان لا يكون مجبورا عليه نعم يصح ضمان المفلوس في ذمته لافي عين ماله ويصح ضمان الرقيق بأذن سيده ولو اتقوا رتبه ودولاه من إذن الجاهل إذا تعددوا ودخل فيه الموقوف والمعتبر فيه ذن الموقوف عليه لا إذن الناظر ودخل فيه أيضا الموصى بتمتعته والمعتبر فيه ذن الموصى له في الأكتاف المتعددة والمالك في النادرة ودخل فيه المكتاتب أيضا لكن يصح أن يضم من أجنبي السيد بأذن سيده وقيل يكفي إذن الأجنبي فقط وإذا صح ضمان المكتاتب وجوز نفسه بعد ذلك فقال شيخنا يسلط الضمان ونوزع فيه لأنه وقت الضمان مستعمل ولا يقال الآن صاوة فلا يصح ضمانه لأننا نقول هذا دوام ويعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابداء وأيضا إذا قلنا ان الضمان باقير بما يعتق العبد بعد ذلك فيبقى الضمان حيا معتقربه لأضمان الرقيق أجنبي السيد ولو بأذنه وكذا المبعوض ان لم تكن بينهما حامها باذنه أو كان في نوبة سيده فان كان في نوبة نفسه لم يحتج إلى إذن ويتبع ما عينه له من كسبه أو غيره ويصح أن يضم سيده لأجنبي بأذن سيده عنده شيخنا وقال العلامة الخطيب لا يحتاج إلى إذن ولا يصح ضمان المكره ولو باكره سيده وشرط المضنون له أن يعرف الضامن فلا يكفي باسمه ونسبه ولا يشترط رضاه لأن الضمان محل التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات وتكفي معرفته وكيفية عمله ولا يشترط في المضنون عنه معرفته ولا رضاه على المذهب بطوار التبرع بأداء دين غيره بغير أذنه ومعرفة ومعرفة الصيغة أن تشعر بالالتزام كضمت دينك على فلان بخلاف دين فلان إلى أو أودى المال أو حضر الشخص إذا خلع عن النية فليس بضممان بل وعد ولا يصح بشرط برائة لأصلي ولا علاقة نحو إذا جاء الغد ضمت ولا موقفة نحو أنا ضامن مال فلان أو كفيل يدينه إلى شهر

أي عن ذين الحال ويرأ  
أيضا الحال عليه من دين  
المدين ويتحول حق الحال  
إلى ذمة الحال عليه حتى  
لو أنه أخذ من الحال  
دليه بفاس أو بجهل الدين  
أو غيره وهو المبرجوع على  
الحمل ولو كان الحال عليه  
مناجاة الخوالة وجهه له  
الحال فلا رجوع له أيضا  
على الحمل

(فصل في الضمان)

وهو مصدرضعت الشئ  
ضما إذا كفله وشرعا  
التزام ما في ذمة الغير من  
المال وشرط الضامن  
أهلية التصرف

(ويصح ضمان الدين  
المستقر في الذمة اذا علم  
قدرها) والتقييد بالمستقرة  
يشكل عليه صحة ضمان  
الصادق قبل الدخول  
فانه حينئذ غير مستقر  
ولهذا لم يعتبر الرافعي  
والنووي الا كون الدين  
قابلا لازما وخرج بقوله  
اذا علم قدرها الدين  
الجهول فلا يصح ضمانها  
كما سافى (واصحاب الحق)  
اي الدين (مطالية من شاء  
من الضامن والمضمون  
عنه) وهو من عليه الدين  
وقوله (اذا كان الضمان  
على ما ينال) ساقط في أكثر  
نسخ المتن (واذا غرم  
الضامن رجوع على المضمون  
عنه) بالشرط المذكور في  
قوله (اذا كان الضمان  
والقضاء) أي كل منهما  
(بذنه) أي المضمون عنه  
ثم صرح بقوله قوله  
ساقط اذا علم قدرها بقوله  
هذا (ولا يصح ضمان  
الجهول) كقوله بع فلانا  
كذا وعلى ضمان الثمن  
(و) لا ضمان (ما لم يجب)  
لضمان مائة تجب على  
زيد في المستقبل (الادراك)

كذا فاذا مضى برأت (قوله ويصح ضمان الدين الخ) هو إشارة الى شرط المال لمضمون وبه  
يصح صحة ضمان المال. ولا يثبت الاجل وعكسه ولا يلزم التخييل وخرج بالدين  
الاعيان فلا يصح ضمانه الا اذا أريد التزام ردها للمالكه امتلا بشرط اذن من هي تحت يده  
أو قدرته على انتزاعها منه (قوله اذا علم قدرها الخ) البينا للجهول أي اذا بين للضامن قدرها  
ويشترط معرفة جنسها أو صفاتها الا في ابل الدية فيصح ضمانها مع الجهل بصفتها لانها معلومة  
السن والعدد ويرجع في صفتها الى غالب اهل البلد (قوله والتقييد بالمستقرة الخ) قد  
تقدم مرارا ان المراد بالاستقرة ارقام المالك فلا يرد ما قاله الشارح ولذلك صح ضمان الدين  
الذي على المكاتب الغير سيده وخرج به نجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل الشراغ من العمل  
وأما صحة ضمان غن المبيع في زمن الخيارات فهو وارد على كلام المصنف والنووي فتأمل قوله  
فلا يصح ضمانه أي الجهول بجنسها او نوعا وصفة أو قدرا أو عينا كاحد الدينين والابرامين  
الدين الجهول بجنسها أو قدرا أو وصفة بطل فلا بد من علم المبرئ مطلقا أو اما المدين فان كان  
الابرام في معاوضة انقطعت والافلا وبهذا جع في شرح (وضرنا جعه) ثم يصح ضمان  
الدية الجهولة لانها يرجع فيها الى وصفة غير هاتفة له الشارح في كلام المصنف منطوقا  
ومنه وما لا يستقيم فليتأمل (قوله كما سافى) أي في قوله ولا يصح ضمان الجهول الخ  
(نبيه) من أبر انسان في الدنيا والآخرة أو في الدنيا فقط برئ منه في الدنيا والآخرة  
والافلا ببراءته في الدنيا والآخرة قوله (واصحاب الحق) أي ولو وارثا (قوله مطالية  
من شاء) أي بكل الدين أو بعضه (قوله من الضامن) أي وان تعدد دولو متبرعا وكذا الضامن  
الضامن وهكذا قال شيخنا ولا يخفى ان المضمون واحد تعدد محله انتهى ونفى برئ أحدهما  
برئ الآخر وكذا لو أبر الله اثنان الاصيل بخلاف عكسه (قوله على ما ينال) أي من كون الدين  
ثابتا لازما مع اوم القدر والجنس والصفة (قوله ساقط في أكثر نسخ المتن) أي واسقاطه أولى  
(قوله رجوع) أي ان أنهم بدلا لاداء جلا خلاف معه أو أدى بضره المدين أو في غيبته وصدقه  
المدين (قوله بذنه) أي لانه صرف ماله الى منفعة الغير بذنه وكذا لو كان الضمان وحده بذنه  
لانه اذن في سبب الاداء بخلاف ما اذا لم ياذن في واحد منهما أو اذن في الاداء فقط نعم ان اذن  
فيه بشرط الرجوع يرجع ولا يرجع ان أدى من سهم الغارمين كما ذكره في باب قسم الصدقات  
ولو أدى دين غيره بادن من غير ضمان رجوع أيضا ولا يرجع الا بما غرم فقط ومحل جواز الاخذ  
من سهم الغارمين اذا كانا مع مدين أو الضامن وحده وكان بغير اذن (قوله كقوله بع الخ)  
قال شيخنا عقليه بذم الجهول لا يستقيم لانه مما لم يجب ولم يوجد انتهى اقول ويمكن الجواب  
عنه بأنه أراد البطلان من جهة الجهول بقدر اثنان بدل مثاله المذكور فكانت له به كذا  
الخ ومعلوم أنه بمن وهو حينئذ لا يعلم قدر ما يفتن عليه فالبطلان من جهة الجهول وان كان  
باطلا أيضا من جهة عدم النبوت والالتزام بدله. قوله الثاني ولا ضمان ما لم يجب الخ فتأمل  
(قوله ما لم يجب) أي كمنفعة الزوجة في الغدوم ما سبقت عرضه وكذا لم يوجب رهنه شخص ولم  
يتناه كاذ كره في الروضة وأصلها أو بوضعه في شرح لروض وهو ولا يصح ضمان تسليم  
المرهون للمرتهن قبل قبضه لانه ضمان ما ليس بالارزوم وانما ذلك المصنف المذكور توطئة  
لقوله الادراك المبيع الخ فتأمل (قوله الادراك الخ) هو بفتح الدال المهملة واداء وسكونها

أي ضمان درك (المبيع)  
 بان يضمن للمشتري الثمن  
 أن يخرج المبيع مستقفا  
 أو يضمن للبائع المبيع  
 أن يخرج الثمن مستقفا  
 (ومل) وضمن غير  
 المال من الأبدان

ويسمى كفالة لوجه أيضا  
 وكفالة اليدون كما قال  
 (الكفالة باليدون جائزة  
 إذا كان على المكفول به  
 أي يدينه رضى لا دى)  
 كفالة صالحة وقد  
 ونخرج بحق الأدي حق  
 الله تعالى فلا تصح الكفالة  
 يدين من عليه حق الله  
 تعالى كحدسرة وقد نذر  
 وحد زنا ويبرأ الكفيل  
 بتسليم المكفول يدينه في  
 مكان التسليم بالاحتال يمنع  
 المكفول له عنه أمانع  
 وجود الحائل فلا يبرأ  
 المكفيل

(فصل) في الشركة  
 وهي امة لا خلة لا ط

حكمها بطوهرى ثم قال وهو التبعة بكسر الباء الموحدة انتهى وقال غيره يسمى دو كالا لقرامه  
 الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى ضمان المدة أيضا (قوله درك المبيع) أي  
 بعد قبض الثمن و (قولا اذ خرج) أي مقابل المضمون من مبيع أدعى (قوله  
 مستقفا) أي أو ناقصا وردوا إذا صرح به ضمانه عن أحد مدعيه لا يضمنه عن الآخر وإطلاقه  
 ينصرف بطروجه مستقفا قائل

(فصل في بيان أحكام الكفالة) • بفتح الكاف يقال كفله وكفله وكفله وكفله وكفله  
 وهي من الضمان كما مرأكم الخاصة بالأبدان كما يأتي (قوله كفالة لوجه) أي وضمان  
 الاحضار أيضا (قوله باليدون) أي أو يجزئته الشائع أو الذي لا يعيش بدونه (قوله جائزة) أي  
 حلال مخصصة (قوله رضى لا دى) أي ولو عقوبة (قوله كنساسر وسد قدف الخ) وكذا  
 الحقوق المالية والضابط أن يكون عليه ما يتصور به حضور مجلس الحكم عند الاستدعاء  
 ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيره (قوله ونخرج بحق الأدي حق الله تعالى  
 الخ) فيه نظر إذ حق الله تعالى كحق الأدي تصح الكفالة يدين من هو عليه الاحتضار والله  
 تعالى كما أشار إليه الشارح بالتمثيل بحمد المدة والشرب والزنا وتعلم أنه لا بد من إذن  
 المكفول بنفسه وإن غاب بعده أو حبس أو أذن وليه أو وارثه وإن تعدد أزمات قبل دونه  
 يشتمل على صورته إذ لم يعرف أمه ونسبه فان عرفه المخرج إلى حضوره ويشتمل على ما  
 ويعتبر إذن الله فيه لا دايه وزن العبد في نفسه أمان مات بلا وارث ولم ياذن فظاهر أنه  
 لا تصح كذا منه ويتعين على الكفالة أن صلح للتسليم والأفلا بد من تعيين محل كالبيت ثمط  
 موافقة المكفول على المكان كما يحسنه الأدي وهو المعتقد وتصح كفالة الرقيق لغيره بإذن  
 يدينه فيما يظهر كضمانه (قوله تسليم المكفول يدينه) أي بلامانع ككفالة كفايا وهو من  
 المصادر الإضافية القابلة بأن يحضر المكفول ويسلم نفسه عن الكفيل أو المضاف إلى فعله  
 بأن يأتيه الكفيل أو يطالب منه أولا ولا يلزم إضراره بطالبه ولو من مسافة البصر وإن  
 بعدت أو عرف محله وأمن الطريق ويحمل مدة ذهابه وإيابه وإقامته ثلاثة أيام فإن مضت  
 المدة ولم يحضره حبس إلى تعذر حضوره أو وفاة الدين ويرجع به إذا تعذر حضوره لأنه لا يلزمه  
 المال حق لو شرطا في الكفالة أنه يغرمه فسدت ولو حضر المكفول بنفسه وقال مانع بهمة  
 الكفيل فانه يبرأ من وقف ساكنا أو سلم على المكفول له لغيره الكفيل بذلك (قوله بالاحتال)  
 أي ككفالة أو تأخيرها

(فصل في بيان أحكام الشركة) • بفتح الشين وكسر دمع سكان لرو بفتح الشين وكسر  
 الراء وهي امة مصدر أمرت والاصل فيها تخم السائب بن يزيد رضي الله تعالى عنه أنه كان  
 شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث واقتصر بشركته بهذه كذا ذكره شيخ الإسلام في  
 شرح منجه وغيره قال الحافظ ابن حجر وهذا هو السائب بن أبي السائب مسيبي بن  
 عائذ الخزومي كما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم أنه كان شريك النبي صلى الله عليه  
 وسلم أول الإسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح بينه وبينه فله من حياض بني لا يدرى  
 ولا يمازى انتهى أقول وفي ذكره صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لأنه تقرير منه  
 صلى الله عليه وسلم لما وقع قبله وفيه أيضا عظيم السائب المذكور خصوصا مع قرنه بالاختوة



والترحيب وايضا في ذلك الاختصار منه صلى الله عليه وسلم بالشر يك كانه هو بعض الطالبه وان  
 كان لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك هو السائب المذكور افتراضه بشر كنهه صلى الله عليه  
 وسلم وفيه دليل ايضا لاقراره صلى الله عليه وسلم على ذكرها واركانها خمسة عائدان ومالان  
 وصيغة بشرط الماقدسة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه اذن كل بشرط الصيغة كونه اذنا في  
 التجارة وسيا في شرط المال واما العمل فهو تابع وكذا الربح وهو اربعة انواع شركة ابدان  
 وشركة مقايضة وشركة وجرة وشركة عنان وشركة الابدان هي ان يشترك اثنان او يكون بينهما  
 كسب ما يندم ما يتساويان او مئة او ثمانين اتفاقا في المرفة كدلائل مثلا او اختلافها كضباط  
 ورعا وجوزها الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ما اقر الا امام مالك رضي الله تعالى عنه مع  
 اتحاد المرفة على بطلان الحق انفراد بشي فهو له وما اشتركا به يوزع على اجرة لئلا يهمل  
 وشركة المقايضة بفتح لواو كسرها من تقارضا في الحديث شرعا به هي ان يشترك اثنان  
 يكون بينهما كسب ما يندم ما ارمالهما من غير ضابط او معه وعليهما ما يرضى من غرم بسبب  
 غصب او نحوه وجوزها الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ايضا وشركة الوجوه من  
 الوجاهة لا من الوجوه هي ان يشترك وجهان او وجهين وخامس لا يكون بينهما ربح ما  
 يشترياه بتساو او تفاوت وهذه الثلاثة باطله عندنا وشركة الفئان بكسر العين المهملة على  
 الاشرار ويجوز فتحها من عن الشيء اذا ظهر اظهرها على غيرها بصحة المكان الصحيح في فتحها  
 انهما من عنان المصنف اي هاهنا الملوها على بقية الانواع وهي صحيحة كما مر ولذا لا تقتصر  
 هاهنا المصنف (قوله وشرا عا ثبوت الحق) اي عقده يقتضي ثبوت ذلك الحق الخ (قوله على  
 ناض) اي الشرط كون المال ناضا الخ (قوله اي نقد الخ) هو نقد غير التناض وهو الدراهم  
 والدينار اربعة قد كرهها بعده للبيان فتأمل (قوله ولا نصح) اي الشركة (قوله في تبر الخ) قال  
 شيخنا هو من النقد قبل تخليصه بما على أنه معلوم وهو مبرح والاربع أنه من في فتحه  
 الشركة فيه وكذا في الخي والسبائك على الرابع فما ذكره اشارة صراحة الكلام المصنف  
 وكل منهما مرجوح لان من المثل المشار اليه بقوله وتكون الشركة ايضا على ان في الخ (قوله  
 لا المنقوض) اي ان لم يكن مشتركا بينهم بابرث ونحوه والا فالشركة فيه صحيحة بالاولى من الخطأ  
 المذكور (قوله من النياب ونحوه الخ) ويحمل البطلان ما لم يبيع أحدهما الاخره ف  
 حصته نصف حصه الاخره من سواء اتفق الجزآن في القدر أو لا فان باع أحدهما نصفه  
 نصف الاخره من لا حصته الشركة (قوله ان يتفق في الجنس الخ) خرج به اتفاقهما في القدر  
 فانه لا بشرط اذا لا محذور في التفاوت في لان الربح والخسران على قدرهما كما يأتي (قوله  
 والنوع الخ) هو ما في ما يشمل السنة فتأمل (قوله ان يخطا لمالين) اي قبل العقد فقط فان  
 وقع بعده ووجهه ولو في الجنس لم يكن كما قاله شيخنا الباقى وأقره شيخنا وهو لم يقدّر قوله بحيث  
 لا يتجزأ اي عند العادين من عقد خلافه من المتأخرين ونحوه العلامة ابن عاصم عن  
 العلامة لم يلى وأقره وما نقل عن العلامة ابن عاصم من خلافه فهو مرجوح والمراد  
 بخطه ما وجد الخطأ في ما قبل العقد كما مر (قوله ان ياذن كل واحد الخ) فالشرط كون  
 الاذن في التصرف للتجارة أو مطلقا أو كونه غير مقيد بصحة واحدة منهم ما فان شرط اذ لا بطل  
 العقد ولا يكتفى الاذن في البيع ولا في الشركة مثلا قال شيخنا وعلم من كلامه ان الاذن بعد

وشرا عا ثبوت الحق على  
 جهة البيع في شي  
 واحد لاثنين فانه  
 (ولا شركة من غير ان  
 الاول (ان تكون)  
 الشركة (على ناض) أي  
 نقد (من الدراهم والدينار)  
 ولو كانا من شيين واحد  
 رواجهما في الاول ناض  
 في تبريد لي وسبائك  
 وتكون الشركة ايضا على  
 المثل كالمخطة والمنقوض  
 كما مر روض من النياب  
 ونحوه (و) الثاني (ان  
 يتفق في الجنس والبيع)  
 فلا نصح الشركة في الذهب  
 والدراهم ولا في صحاح  
 ومكسرة ولا في حنطة  
 يشاه ونحوه (و) الثالث  
 (ان يخطا لمالين) بحيث  
 لا يتجزأ (و) الرابع (ان  
 ياذن كل واحد منهما)  
 اي الشرط ان يكون  
 في التصرف

فإذا أذن له فيه تصرف  
بلاضر ولا بيع كل منهما  
نسيئة ولا بيع نقد المباد  
ولا بيع فاحش ولا يافو  
بالمال المشترك بلاذن  
فإن فعل أحد الشريكين  
ما لم يصرح به لم يصح في  
نصيب شريكه وفي نصيبه  
قوله في ربي الصدقة  
(و) الخامس (أن يكون  
الربح والخسارة على قدر  
المالين) سواء تساوى  
الشريكان في العمل في  
المال المشترك أو تفاوتا  
فيه فإن شرط التساوي  
في الربح مع تفاوت المالين  
أو تكافؤهما لم يصح والشركة  
عقد جائز في الطرفين  
(و) حيث تذهب لكل واحد  
منهما أي الشريكين  
(فيضاها في شاه) ويعززان  
عن التصرف بنفسهما  
(ومتى مات أحدهما) أو  
جن أو انجى عليه (بطا) **للك شركة**

(فصل) في أحكام الوكالة

السلطان لا يصح قبله وهو كذلك واقظ كل محتاج اليه ان كان كل واحد منهما يتصرف والا  
فيكني اذن غير المتصرف له (قوله تصرف بلاضر ولا بيع) قال شيخنا الوفاي تصرف بمصلحة أو  
بالمصلحة يمكن أولى بل مستقيما لا يصح البيع ثمن المثل ونحوه باكثر انتهى أقول ويمكن  
الجواب بأنه انما قال ذلك لأنه الأصل بدليل قوله الشارح فلا يبيع كل منهما ما نسيئة الخ وأما  
وجود واغيب باكثره ونادر فتأمل (قوله ولا يافو بالمال الخ) ثم ان ذكرنا بلدا لا تصرف  
يتوقف على المسافر اليها فلا سفر اليها (قوله بلاذن الخ) راجع لجميع ما قبله فتأمل (قوله  
وفي نصيبه ولا تصرف بقصد الصدقة) أي والاصح الصحة في حصصة المتصرف لافي حصصة شريكه  
(قوله على قدر المالين) أي قدر كل منهما باعتبار القيمة ولو في المثل لا باعتبار الأجر أو المصلحة  
فغير برعانة بغير ربحه بين فالربح فيها أن لا تفاوتا كون الربح كذلك لا يتوقف على التصريح  
به وانما المصير شرط خلافه كما اشار اليه الشارح فتأمل (قوله أو تفاوتيه) أي في العمل  
أو المال (قوله لم يصح) أي وأكمل منهما أجرة مثل عمله في مال الآخر كالفراض (قوله  
فصحها) أي الشركة (قوله متى شاء الخ) والشريكان أمينان في مال بينهما أو يستعمل المال المشترك  
والافهوا امام مستعير ان كان باذن الآخر والافهوا صواب يقبل قوله في غير ذلك في الرد وعدم  
الربح وفاته وشراؤه لنفسه أو الشركة ويصدق ذوالله في أن المال له إذا ادعى الآخر أنه  
مشترك (قوله ويعززان) أي الشركة يمكن (قوله أو انجى عليه) أي ولو فاقه لا ومنه التقريب  
المعروف في الحسام فيفسخ به كل عقد جائز قال العلامة البراسي وهي مسألة تقيس بتبقي  
التفريقها أو متى حصل عزل لم تعد الشركة إلا بعد جدي ولا ينزل المزيل بعزله لا لآخر  
(خاتمة) مسئلة ابن أبي شريف عن المداينة المشتركة بين اثنين يزوي تحت يد أحدهما وتنفقت  
عوت أو مرقعة أو تقرط هل يكون ضامنا لطق شريكه منها أو يديدا أمانة فاجاب بأنه اذا توافقت  
الداينة تحت يد أحدهما بالشريكين فإن كانت تحت يده باذن شريكه في الاستعمال فهي عارية  
من موقوفة ضمان العواري وان كان الاستعمال له من غير اذن شريكه فهي مضمونة ضمان  
انفسه وكذلك اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم يستعملها وان كانت تحت يده باذن  
شريكه من غير اذن له في الاستعمال ولم يستعملها فهي امانة لانضمن الا اذا تصرف فيها ولو كانت  
تحت يده وقال له ثمن علقها في نظير كرههم فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت عنده  
من غير تقصير والله أعلم

(فصل في بيان أحكام الوكالة) مصدر وكل واسم مصدر وكل والأصل فيه أقوله تع إلى فاعثوا  
حكم من أهله وحكم من أهلها وخبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاخذ الزكاة وأرسلهم  
أربعة وكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وقد أشار الشارح إلى دخول الثلاثة الأولى تحت  
قول المصنف وكل ما جاز به الخ إذا لم يفي كل من صح تصرفه انفسه جاز تصرفه عن غيره  
ومنه الولي في ماله محجوره وكل شيء صح أن يتصرف فيه الشخص انفسه جاز أن يتصرف فيه  
عن غيره ويلزم من ذلك وجود صيغة يخرج نحو الخضول وهي باللفظ من أحدهما والافعل  
أو عدم الرد من الآخر ولو على التراضي ويستثنى من الكفاية المذكورة طرد المظافر بجنس  
حقه فلا يوكل في كسر الباب ونقب الجدار مثلا والوكيل القادر والعبد المأذون له والسفيه

وهي بفتح الواو وكسرها

في اللغة التقويض وفي  
الشرع تقويض شخص  
شيء له فله بما يقبل الضيافة  
في غيره لئلا له حال حياته  
وخرج به هذا القيد  
الابناء وذكر المصنف  
ضابط الو كالة في قوله  
(وكل ما جاز للأنسان  
التصرف فيه بفتح هـ جازة  
أن يوكل فيه) غيره (أو  
يثوكل) فيه عن غيره فلا  
يصح من مـ جـ أو يجنون  
أن يكون موكلا ولا وكيل  
وشرط الموكل فيه أن  
يكون قابلا للضيافة فلا  
يصح التوكيل في عبادة  
بدنية إلا الحج وتعرفة الزكاة  
مثلا وان يملك الموكل  
فلوكل شخصاً في بيع عبد  
سبيلك أو في طلاق امرأة  
سينكحها بطل (ولو كالة  
عقداً بائناً من الطرقتين  
(وحيثما لم يكن واحد  
منهما) أي الموكل والوكيل  
(نفسهما متى شاء وتفسخ)  
الوكالة (بجوت أحدهما)  
أو جنسونه أو انجسته  
(والوكيل أمين) وقوله  
(فيما يقضه وفيما يصرفه)  
ساقط في أكثر النسخ (ولا  
يضمن) الوكيل (لا  
بالقريب) فيما ركل فيه  
ومن التفسيرات عليه  
المبيع قبل قبضه

الماذون له في النكاح وعكسه إلا عني يوكل في التصرف في الأعيان فيما يوقف على الرتبة  
والهزم يوكل الحلال في عقد النكاح بعد التحال أو يطلق ويحل على ما بهما التحال ويصح أن  
يوكل حلال محرماً وكل - إلا في التزويج لأنه سفير محضر (قوله وهي) أي الو كالة (قوله بفتح  
الواو وكسرها) أي والفتح أنصح (قوله في اللغة التقويض) يثال وكل أمر ما تخفيف إلى  
فلان فوضه إليه واكتفى به ومنه توكلت على الله (قوله تقويض) شخص المخ - هذا الجواب  
وهو مندوب ما لم يرد غرض منه وقيل مطاقا وتبواها كذلك (قوله وخرج به هذا القيد المخ)  
انما صرح الشارح عنهم هذا القيد دون غيره من بقية القيد لأن المصنف لم يذكر ما خرج به  
بخلاف مفهوم القيد السابقة فانه ذكر محترزاته أي ما في تمام (قوله وكل ما المخ) هو  
بالرفع تمام (قوله جازة أن يوكل فيه) أي غالباً (قوله فلا يصح من مـ جـ المخ) ثم يصح أن  
يكون وكيلاً في إذن في دخول دار أو اتصال مدينة ونحو ذلك حيث كان مادوناً حتى لو كانت  
أمة وقالت لرجل سيدي أهدني إليك وصدة فافله التصرف فيه ولو بالاستمتاع ولو طوع وبصح  
أن يوكل المبي في ذلك إذا عجز عنه كغيره (قوله وشرط الموكل فيه) أي زيادة على ما س (قوله  
أن يكون قابلاً للضيافة) أي بان لا يكون عبادة لها أو مملوكة لها كصلاة أو امامة أو يلحق بذلك  
نحو عيين وإيلا وظاهره وتزويجها وتزويجها ونحو ذلك (قوله إلا الحج) أي  
وهكذا العمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه (قوله وتعرفة الزكاة) أي كذبح أضحية  
وعقيقة وتعرفة كفارة ومنذور (قوله وان يملك الموكل) أي حال التوكيل (قوله في بيع عبد  
سبيلك) أي الاتبعاً كبيع هذا العبد ومن سبيلك وطلاق هذه الزوجة ومن سينكحها ولا  
يشترط كون التابع من جنس المتبوع فيجوز أن يوكل في طلاق زوجته من سبيلك من العبد  
ويشترط كون الموكل فيه موكلاً ولو بوجه كبيع أموال وعقار وأرضي وان لم يملك أمواله  
وأرضاه معلومة أقله الأمر لا يخفى كل أموري أو كل قاسل وأتبعه بشرط الوكيل أن يكون  
موكلاً لا شريكاً أحد كما لا يصح أن يصح تبعاً فهو كالك في بيع كذا أو كل مـ لم على الرابع  
ويصح توقيت الوكالة كوكالك في كذا شهر إلا أنه لا يقيها فهو إذا جاز رمضان مثلاً مات وكيله ثم  
انتهى بها وعاق التصرف لم يضر فهو كالك في كذا أو إذا جاز رمضان فبعه (قوله عقد جائز)  
أي ولو بجهل (قوله نفسها) أي الو كالة (قوله متى شاء) أي ولو بعد التصرف بانقول  
كفرضها أو باطنها أو عزيمتها أو عزائمها أو نحو ذلك ثم انزل الوكيل نفسه  
ضرباً من المال الموكل فيه لم يعزل كما قاله الأذري (قوله أو انجسته) وكذا طرورق كأن كان  
حريراً فاسترق وكذا جرسه ومثله حجر الفلاس فيما لا يندفعه بان وكاله انما ان يشترى له شيئاً  
بعين مال الوكيل ثم حجر عليه قبل الشراء وكذا يشترى في شريعة النكاح وبزوال المحل  
التصرف ذاتاً كبيع ووقف أو منقعة كإيجار وتزويج لعبد أو أميرة من وجهه مع قبض نفعها  
وبتعمد انكارها بالأغرض (قوله والوكيل) أي ولو بعد وانه ان صدقه (قوله أمين) ان ولو  
يجعل في صدق في دعوى الناف والرد على الموكل ولو بعد موته (قوله فيما يشترى) أي لو تاه  
ولو من جهة مضمنة (قوله ساقط في أكثر النسخ) أي واسقاطه أولى (قوله إلا بالاندر يط) هو  
بفتح التعدي لأنه أعم منه فيضمن وان لم يأنم كأن يركب الدابة أو يمس الثوب نابلاً له  
التصرف بعد التمهدي بهوم الاذن فيه (قوله تسليمة المبيع قبل قبضه) أي ما لم يكن باذن

في قوله في طلاق زوجته ومن سبيلك كذا بالأصل وأعله ويصح من سبيلك فليحذر

أن يبيع (بمن المثل)  
لا بدونه ولا يبيع فاحش  
وهو لا يحتمل في الغالب  
(و) الثاني (أن يكون)  
بمن المثل (نقدا) فلا يبيع  
الوكيل نسبة وإن كان  
قد ربح المثل (و) الثالث  
أن يكون النقد (بنقد  
المثل) ولو كان في المثل نقدان  
باع بالذهب منهما فان  
استويا باع بالتشع للموكل  
فإن استويا بغيره فلا يبيع  
بالفضة وإن راجت  
رواج الفضة (ولا يجوز  
أن يبيع الوكيل شيئا  
مطلبا (عن نفسه) ولا من  
ولده الصغير ولو صرح  
الموكل للوكيل في البيع  
من الصغير كما قال المتولي  
خلاف البغوي والأصح أنه  
يبيع لايه وإن علا ولا يبيع  
البائع وإن قتل إن لم يكن  
سفيه ولا يجنونا فان صرح  
الموكل بالبيع منه أصح  
جرحا (ولا يقر) للوكيل  
(على موكله) بالموكل  
شخصا في خصوصية لم يملك  
لإقراره على الموكل ولا  
إذ برأه من دينه ولا الصلح  
عنه وقوله (الأمانة) ساقط  
في بعض النسخ والأصح  
أن التركيب في الإقرار  
لا يبيع

(فصل) في أحكام الإقرار

إذا موكل أو بامرهما لم يبرأ من الأمانة ولو صرح العقدة فلا يبرأ بالاذن  
السابق ويخرج من الأمانة (ولا يجوز) أي ولا يصح فيحرم ويضمن (قوله مطلقة)  
خرج من الأمانة يتبع ما قد فيها (قوله بمن المثل الخ) ثم إن زاد رغب في زمن الجلاء  
لأنه مشتمل وجب البيع فإن لم يفعل انقضى العقد الأول وإن لم يعلم بعين الرغب (قوله نقدا)  
أي سالا كما شرع الله الشارح (قوله بنقد المثل) أي بملك البيع بدار التوكيل (قوله فان  
استويا) أي في الدفع (قوله بغيره) أي أن استويا في المعاملة فدفع الموكل والأراعى الأغلب في  
المعاملة ثم لا تنفع للموكل رده في بعض النسخ فراجع (قوله ولا يبيع بالفضة) أي لأنها  
من العروض قال شيخنا وهذا بناء على أن المراد بالنقد ما كان من الذهب والفضة خاصة  
والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولو من العروض فراجع اه أقول وهو كذلك  
ويراعى الوكيل في الأجل المطلق ما جرت به العادة في مثل الموكل فيه نعم لو قال يبيع بمائت  
جاء بغير نقد المثل أو بكم شئت جاز بالفضة والنقد ولو مع وجود رغب بأكثر أو بغيره  
شئت جاز بالفضة أو بغيره وإن جاز بغيره (قوله ولا يجوز) أي رده يصح (قوله أن  
يبيع الوكيل) أي شيئا هو وكيل في بيعه (قوله ولو صرح الموكل للوكيل) أي لئيمه حتى لو قدر  
له الثمن ونماه عن الزيادة لا يصح لانه لا يوجب والمقابل ثم إن صرح له الموكل ووكل الولي عن  
موثقه من يقبل له وقدر له الموكل الثمن صح البيع فتأمل (قوله كما قال المتولي الخ) هو المعقد  
(قوله فان صرح الموكل بالبيع منهما) أي من أيهما وأبته البائع (قوله صح) أي البيع منهما  
ولا يجوز للوكيل توكيل الأمانة بغيره وعلم الموكل بماله ولو وكاه فيا يطبقه فجزء منه مرض  
أو غيره لم يوكل فيه ولا يوكل عن نفسه وله قبض فمن مبيع حال لا موجب لذن بالاذن وليس  
له شراء منه ولا مزيجته على الموكل أو زوجته الأمانة ولا يبيع للوكيل مما ألبته بالثمن إلا في  
معين يده الموكل وله مطالبة الموكل إلا أن أنكر معرفة كونه وكيلًا وهما كائنا كانا وكيلًا ورضا  
(قوله لا يقر الوكيل الخ) انما سجد الشارح على الواقع في خصوصية مع غريم موكله لأنه المتعين  
وجعل مثله الأبرار والصلح فتأمل (قوله ساقط في بعض النسخ) أي واسقاطه معين على كلام  
المصنف المسند كره بعد من عدم صحة التوكيل في الإقرار وذكره صحح على ما ذكره الشارح  
من الإقرار والصلح استحتم ما من الوكيل فتأمل (قوله والأصح أن التوكيل في الإقرار لا يصح)  
أي ولو باء فن على المعقد يمكن يكون الموكل مقرا فطما إن قال وكالة ثابتة عرفي أو لافان بانه  
على لأنه جمع فيه بين على وعلى ومقر على الأصح أن قال لاف عرفي لاف لان بانه لا يذ كر انط  
عرفي ولا يكون مقرا إن قال وكانت لاف لان بانه فطما فطما بانه عرفي ولا يكون مقرا  
على الأصح فيما ذاق لاف لان على بكذا (قوله) أعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل  
كأن يذال ببيع ومما رة الجاس ونحو ذلك لأنه المأخذ حقيقة حق إن له القسط بانه بمر وان أجاز  
الموكل فتأمل

(فصل في بيان أحكام الإقرار) وهو مصدر أقر يقر أقرارا فقوله -م مأخوذ من قرع عني  
ثبت فيه تجوز والاصل فيه قوله تعالى أقرتم وأخذتم على ذلكم امرى أى عهدى وأركاه  
أربعة مشروطة ومقر له وصيغة الأولان في كلامه صريحان والثالث ضمنا والرابع إشارة

كما يأتي وسكوته عن الثالث من الاستدلال (قوله وهو لغة الانبياء) أي عني النصوص من  
 قرأ الشيء ثبت ولو عبر به لكان أولى (قوله أخبار يحق على المقر) أي نفيه (قوله فخرجت  
 الشهادة) أي وخرجت الدعوى أيضا لأن أخبار بخوله على غيره عكس الإقرار وهذا كما في  
 الأمور الخاصة وأما الأمور العامة فإن أخبارها عن محرم فهو الرأية أو عن أمر شرعي  
 فإن كان فيه الزام فحكم والافتوى (قوله ضربان) أي صنفان فثبت جنس واحد وهو الحق  
 وهذا أحد أركانه الأربعة وبقي من المقر والمقر له والصيغة وسنأتي (قوله حق الله تعالى الخ) هو  
 بمعنى ما يطلب فيه من الشارع وتصح فيه دعوى الحسبة والمراد به ما يقطع بالشيء به  
 فخرج به حقه المالي كزكاة ~~كفارة~~ (قوله والثاني حق الآدمي) أي بمعنى ما يقطع  
 الآدمي بدعواه وإقامة البيئة عليه بعدها (قوله يصح الرجوع فيه) أي يقطع بالرجوع  
 المقر به عنه بل يسن له الرجوع كما سيذكره الشارح ولولم يثبت له وجب تركه بآتيه ولو قلنا  
 لأنه يقطع بالشبهة كما في (قوله عن الإقرار به) أي بعدمه وبين عدم الإقرار به قبله والتوبة  
 منه سواء على نفسه وكذلك الشاهد ترك الشهادة إذا رآه مصلحة (قوله كما يقول من أقرب إلينا  
 الخ) خرج به ما لو هرب مثلاً لا يسن للعاظم غيره أن يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع  
 وخرج بالإقرار البيئة فلا يقبل الرجوع معها ولو أقرب بعد البيئة ثم رجع فإن كان قبل الحكم  
 فلا يمتد رجوعه وإن كان بعده اعتبر ما استند إليه الحكم من الحقائق (قوله أو كذبت فيه)  
 أي أو ما زنت أو ما سكرت أو ما سرق من حرز مثله أو ما ظنته قماراً وسواء رجع قبل الحد أو في  
 أثناءه يقطع كله أو بآتيه فالوجه في تلك الأقاص للشبهة ويجب حصة الباقي من الآية بعد  
 الضرب بات (قوله لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) أي لا يقبل منه كما تقدم (قوله وتقتصر  
 حصة الإقرار) أي يشترط في حصة أي العمل بصفة تضام من المقر الذي هو أحد أركانه الأربعة  
 كما في (قوله البلوغ) أي ولو بالاحتلام أثبت بالإقرار به غالباً (قوله فلا يصح إقرار السبي)  
 أي ولو بدعواه ولا يخلو ولو بعد البلوغ إن ادعاه قبل ثبوت البلوغ والاحتلاف إن أمكن ثم إن  
 كان في مزاجه كطالب سيم الغزاة أو البات معه في ديوان المرتنة حلف ولو أقرب بالبلوغ  
 مطلقاً فقال الأذرى الوجه طلب استفساره ويحق قبله مطابقاً وهو الوجه عند العلامة  
 الرمي ومن تبعه جلاء على الاحتلام أما البلوغ بالسن فلا بد فيه من بيئة تغير بسنه (قوله فلا  
 يصح إقرار الجنون) أي ولو بدعواه بعد إفاقته حيث عهد به جنونا وكذا المقضى عليه  
 المذكور (قوله وزائل العقل الخ) إن أريد به زوال التمييز مثل السام لأن إقراره باطل  
 ويكون علمه على ما قبله من عطف العام وإن أريد به السكران خرج به الذائم فيكون علمه  
 على ما قبله ما قبله وهذا ظاهر كلامه لكن الأول أولى (قوله بما يراه) مذكور فيه الخ) ظاهر كلامه  
 رجوع هذا الزائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضاً تأمل (قوله كالسكران) أي الممدى  
 لأنه المراد عند الإطلاق وإقراره مدعاه بجهل به كبقية قصر قاته وعلمه قال شيخنا وفي كلامه  
 تشبيه الشيء بنفسه في الحكم والحكم عليه انتهى أقول وهذا معنى على أن المراد بالسكران  
 من زوال تمييزه بشيء متعدي به حتى يشمل الجنون والاعماء وغيرهم فإن أريد به من تعاطى  
 ما جرت العادة فيه في السكر تدبيراً بما قبله من تعاطى شيئاً متعدياً وحصل له جنون أو غم

وهو لغة الانبياء وشراً  
 أخبار يحق على المقر فخرجت  
 الشهادة لأن أخبار يحق  
 لا يغير على الغير (والقرية  
 ضربان) أحدهما (حق  
 الله تعالى) كما سرفقه ولنا  
 (و) الثاني (حق الآدمي)  
 كذا نقض شخص (لحق  
 الله تعالى يصح الرجوع  
 فيه من الإقرار به) كأن  
 يقول من أقرب إلينا رجع  
 من هذا الإقرار أو كذبت  
 فيه ويسن للمقر بالزنا  
 الرجوع عنه (وجه)  
 الآدمي لا يصح الرجوع  
 فيه عن الإقرار به (ورق  
 بين هذا والذي بين بان  
 الله تعالى يقطع على نفسه  
 وحق الآدمي سبي  
 المباحة) (وتنفر حصة  
 الإقرار إلى ثلاثة ثم أضاف)  
 أحدها (البلوغ) فلا يصح  
 إقرار السبي ولو مراعاة  
 ولو بآتيه (و) الثاني  
 (العقل) فلا يصح إقرار  
 الجنون والممدى عليه  
 وزائل العقل بما يراه  
 فيه فإن لم يره ذكر حكمه  
 كالسكران

فمكون حينئذ المشبه غير المشبه به فتأمل (قوله فلا يصح اقرار مكره) اي بغير حق وخرج  
 بالاكراه الى الاقرار ما لو اكره ما يصدق فهو صحيح وان ضرب عليه وفي نظر خصوصاً مع ولادة  
 بطور في زمانه هذا كقوله الا ذري واعلم العلامة الخطيب ولو تعارضت فتناً اكرام واختيار  
 قدمت الاولى لان معها زيادة علم الا ان شهدت عدة الاختيار انه زال الاكراه ثم اقر فتقدم كما  
 الامام قال العلامة ابن قاسم واقره شيخنا البايعي ولو ادعى بعد الاقرار انه كان مكرها وقتها  
 فان كانت قريبة دالة على تصديق كس او ترسيم صدق بيمينه والا فلا (قوله بما كره عليه)  
 يخرج به ما لو عدل عنه او ظهر منه ترينة اختياره فهو صحيح لانه حينئذ غير مكره (قوله وان كان  
 اقراره على اي او اختصاص (قوله اعترفيه) اي في المقر او في الاقرار (قوله والمراد به)  
 اي الرشيد لا في التصرف بل في الدخول السفيه الموهل ويخرج نحو الولى في مال شجوره نعم ان  
 كان السفيه صادقا لزمه باطننا اقر به فغرمه للمقر له بعد ذلك الجرح عنه كما قاله العلامة  
 الخطيب كشيخ الاسلام وشافعهما العلامة الرملي في باب الجرح فقال لا يلزمه لظاهره ولا باطنه  
 واقره شيخنا وخرج بالسفيه المتأس فيه صح في ذمته لا باعيا منه (قوله واحترز المصنف  
 الخ) هذا داخل فيما قبله ولو جعله الشارح كذلك لكان أولى الالهام الا ان يقال صرح به بحجارة  
 امكلام المصنف ولقد منع توهم عدم دخوله فيما قبله لولم يصرح به فتأمل (قوله بما كره عليه) اي مثله  
 نحو الكاح (قوله كطلاق) اي كذا يجب عبودية وان عقا المقر له على مال لانه تابع فتأمل  
 (قوله واد اقر الشخص الخ) هذا هو المقر له وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا أهلا  
 لاستحقاق المقر به ولعمدة اسناده ليه فلا يصح لواحد من أهل البلد على كذا ولابد ان يكون  
 على كذا لان قال بسبب المال كما يخلاف ما لو قال على مال لا حده ولا اثنان لانه  
 يصح قال الركشي ومحل البطلان في الدابة المملوكة اما لو اقر تحليل مسبلة مثلا فلا شبهة كما  
 قال الذري لعمدة كذا اقراره غيره ويحمل على أنه من غله وقفه اعليه او وصية لها ولا يصح  
 أيضا تحليل فلانة على كذا باعني به كذا كما قاله العلامة الرملي تبعه اللبالب المحسني وقال العلامة  
 الخطيب كشيخ الاسلام في هذه بصحة اقراره وانما الاسناد المذکور ولو كذب المقر له في يد  
 المقر ولا يعمود اليه الا باقرار جديد مالم يكن في ضمن معاوضة كالمواقات له خالته ولما عني  
 هذا الثوب فانكر أنه يستحق الثوب المذکور ثم رجع عن انكاره وصحة دعواه في ذلك فانه  
 يستحقه ولا ينفذ على اقراره جديدها (قوله كقوله الخ) فيه اعتبار بالصيغة في الاقرار كما  
 صرح بها في تشريع بالانصراف وفي معناه المكتوبة بالقولية والمودعة وان تكون خالصة عن  
 قرينة اسمية او غير اسمية لان شراجه فهو انما مقر له دم التصريح بالمقر له وهو داري أو ديني لا يد  
 وقضاء الاضافة المالك وخرج به أيضا بخوضه أو اختم عليه في جواب من قال لي عليه كذا  
 لانه ذلك بالاسم لا بخلافه فلو لا انكر ما تدعيه فانه اقرار ولو اشتات اصبغة على اقرار  
 وادعيه عن باو اها مطلقا ان كانت جملة فلا شيء اعليه في محوله من غير على كذا وعلى بما  
 بضره ان كانت جملة لم يحو هذا الى هذا الزيد (قوله على شيء) ومثله على كذا ويلزمه شيء واحد  
 اكرهه بغير عطف أو مبرز فان عطف لزمه شيئا أو أكثر بقدر ما عطف مالم يقصد تارة كيدا  
 في كله أو في بعضه والحق كالشيء ذاته يقتل في الحق بعبادة المربض ورد السلام اقمهما  
 في معرض الاقرار (قوله في بيانه) أي ويلزمه أن يبين بذكرهم مثلا أو بما قيمته

(و) الثالث (الاختيار)  
 فلا يصح اقرار مكره بما  
 اكره عليه (وان كان)  
 الاقرار (بما كره عليه)  
 شرط رابع وهو الرشيد  
 والمراد به كون الموقوف  
 التصرف واخترا المصنف  
 بما كره من الاقرار بغيره  
 كذا في ظاهره وتجوهرها  
 فلا يشترط في المقر له  
 الرشيد بل يصح من السفيه  
 (واذا اذ) الشخص  
 (بجهول كقوله اذ لان  
 على نو) رجع صم اركه  
 (اليه) أي المقر (في بيانه)  
 ي الجهول فيقبل تسميه  
 بكل ما يتوكل وان قل كناس  
 ولو سمر الجهول بما لا يتوكل



درهم ان قال كذا درهم سواء نصب الدرهم أو لا فان كرر وعطف ونصب الدرهم لزومه الدرهم  
 كاهما كقوله كذا وكذا درهمان (قوله درهمان) ليس قيدا كما يعلم مما بعده  
 فيصح نقب - يره بقود وحق شفعة وحذف ولو أقرب مال وان وصفه بعظيم أو كثير قبل نقب يره  
 مما قبل منه ولو حبة بر ووصفه بالعظيم مثلا من حيث انما غاصبه ونحوه وأصل ذلك كاه قول الامام  
 الشافعي رضي الله عنه أصل ما أبى عليه الاقرار ان الزم اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل  
 الغلبة ومنه ما لو قال له على درهم في عشرة فيلزمه درهم الا ان أراد حسابا وعرفه فيلزمه عشرة  
 أو أراد مع عشرة فله مقره فيلزمه أحد عشر ثم يحمل الدراهم على السكاملة السليمة الا ان وصفتها  
 على الفور بغير ذلك أو كانت دراهم الباطل بغير ذلك (قوله لكن يحمل اقتناؤه الخ) خرج به نحو  
 خنزير وكاب غير معلوم وقال العلامة الخطيب يصح قبوله بما يقتضي من النقص أيضا (قوله على  
 الاصح الخ) هو المعتمد (قوله حبس) أي بعد الدعوى عليه عند ما كرهه (قوله حتى بين  
 المجهول الخ) واذا بين فان وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا فلو ادعى المقر له غيره قبل قول المقر  
 فيه يمينه (قوله طواب به الوارث الخ) واذا بين الوارث جرى فيه ما ذكره بحسب ان امتنع  
 كورثه (قوله ويصح الاستثناء) وهو استثناء ما أخذ من الشيء وهو وفاة الرجوع وعبر عنه  
 بعضهم بالطف لانه بمنه قوله ثبت الجبل أي عطف به فله على بعض وقيل من ثبته عن  
 الشيء اذا صرفته عنه ويقال الشيء عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها لان المستثنى مصروف  
 عن حكم المستثنى منه وعرفا لاخراج بالأول واحد أي أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق  
 حقيقة أو حكما (قوله في الاقرار الخ) هو تخصيص للمقام والافق وصح في غيره من الاحكام  
 (قوله اذا وصله) أي وتلفظ به وأسمع نقب ولو بالقوة ونواة قبل فراغ المستثنى منه وسبب بقية  
 الشروط (قوله به كون) أي طويل عرفا (قوله أو كلام كثير الخ) مواجبه اسقاطا نظا كثيرا لان  
 اليسير يضر أيضا ثم لو قال له على ألف - فقرا الله الامانة فانه يصح كافي العدة والبيان وهو  
 المعتمد (قوله نضر) أي السكوت والكلام عند الجهور وخلافه لابن عباس رضي الله عنهما (قوله  
 كسكتة نفس) أي أوحى أو تذكرة مثلا (قوله ان لا يستغرق المستثنى المستثنى منه) أي حقيقة  
 أو تفديرا كافي المنقطع فلو قال له على ألف درهم الا ثوبا ونفسه بثوب قيمته ألف درهم كان من  
 المستغرق (قوله فان استغفره فحول زيدا على عشرة الا عشرة نضر) أي ما لم يلحقه باستغفاره آخر  
 كقوله له على عشرة الا عشرة الاغنية فلزمه الثمانية لان الاستثناء من الشيء اثبات وعكسه  
 ويشترط أن لا يجمع المغرق في الاستغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا في ما فلو قال له  
 على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهما لزمه درهم أوله على درهمان ودرهم الا درهمين لزمه  
 ثلاثة دراهم أوله على درهم ودرهم ودرهم الا درهم لزمه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له على درهم  
 ودرهم ودرهم الا درهم او درهم او درهم فانه يلزمه ثلاثة دراهم أيضا كافي العباب واذا  
 تكرر الاستثناء بعطف فالكل من الاول نحو له على عشرة الا ثلاثة والا أربعة فيلزمه ثلاثة  
 أو بتفسير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله نحو له على عشرة الاغنية الا أربعة فيلزمه ستة  
 لان الباقي بعد اسقاط كل واحد مما قبله أو باسقاط المنقضي وهو الثمانية من الاثنى عشر  
 بجمعها ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى منه وتقدمه كما أطلقه المصنف فلو قال له

وهو من جنسه كسكتة حنطة  
 أو ليس من جنسه لكن يحمل  
 اقتناؤه كسكتة حنطة وكاب معلوم  
 وزيل قبل نقب يره في جميع  
 ذلك على الاصح ومضى أقرب  
 بمجهول وامتنع من بيانه  
 بعد أن طواب به حبس  
 حتى بين المجهول فان مات  
 قيل البيان طواب به الوارث  
 ورقب جميع التركة (ويصح  
 الاستثناء في الاقرار اذا  
 وصل به) أي وصل المقر  
 الاستثناء بالاستثنى منه فان  
 فصل بينهما أبسكون أو كلام  
 كثير أجنبي ضرر اما السكوت  
 اليسير كسكتة نفس فلا  
 يضر ويشترط أيضا في  
 الاستثناء أن لا يستغرق  
 المستثنى المستثنى منه فان  
 استغفره كقوله لزيد على  
 عشرة الا عشرة نضر

على الا عشرة مائة صح ولا فرق ايضا بين الاثبات والنفي كما أطلقه المصنف وهو من الاثبات نفي  
 ومن النفي اثبات كما مر ولو قال ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لان الباقي من العشرة الا  
 خمسة شيء والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق بها فكأنه قال ليس له على خمسة ولو قال  
 ليس له على شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة غير الشيء بما يزيد  
 على خمسة وان قلت الزيادة ولزمته تلك الزيادة ولو قال له على عشرة الا خمسة او عشرة  
 الا خمسة الا عشرة لزمه خمسة وانما حصل به الاستغراق وهو يستفاد بطلان الاستغراق وان  
 كان في الاثبات والازم وفيه تغليظ عليه (تنبيه) ذكر ابن الموقع في شرح التلخيص انه  
 لو كان عليه غيره ألف درهم وله عشرة ثوب مثلا أو عشرة دنانير وخشني ان أقر له بمائة فطره  
 ان يقول له على ألف درهم الا ثوبا أو الا عشرة دنانير فان الحاكم يسمع اقراره ويسمعه ففسره فان  
 أقر بأقل من الألف حاقه ان جميع ما عليه ذلك ولم يلزمه عشرة ويتوهم الدنانير ويسقطها من  
 الألف وان كان الثوب قدما - فلذلك فله ثوبان بسط عشرة من الألف وبقرباقي ويختلف  
 صادقنا نقل هذه شيئا عن السبكي الناقل لها عن ابن سراج ثم قال الا ذري وسيا في الدعاوى  
 في مسائل الظفر ما يزارع في هذا فراجع (قوله وهو الخ) راجع للاقرار واللامتناء فتأمل  
 (قوله سواء) أي في العدة والمرض فيعمل به ما وليس كالوصية لانه اخبار بحق سابق وسواء  
 أكان لا وارث أو لا جنبي وسواء كان بعين أو دين لكن تقدم العين على الدين وكونه يوجب حرمان  
 ورثته ليس منظور اليه لانه في حالة يصدق فيها الكذب ولا نظر للحرمة عليه لوقوع ذلك  
 ويصح اقراره بنحو طلاق وهو وجب عقوبة بلا خلاف ولزوم المال بالعدة وعليه لو فرض تابع  
 ليس من جرائه ويستوى أيضا اقراره واقرار وارثه بعده (قوله وحينئذ فيقسم المضرب بينهما  
 بالسوية) قال شيخنا صوابه وحينئذ فيقسم لكل منهما ما أقر له به انتهى أقول وكلام الشارح  
 محمول على ما اذا لم يوف ماله بجميع ما أقر به في الحالين فيقسم بينهما بالتساوية وأما لو كان في ماله  
 ما يفي به مالا فله بل يأخذ كل منهما حقه من التركة فتأمل

• (فصل في بيان أحكام العارية) ويقال لها العارة والعريضة وأصلها عورية تنحر كت الواو  
 وانفتح ما قبلها اقلبت الماو منها العارة والاول اسم مصدر عار وعاور والاصل فيها قوله تعالى  
 وعاوروا على البر والتقوى وهي مستعينة اصالة اجماعا وقد تجب مع وجوب الاجرة بطالب مال  
 المماران كالمثله اجرة كعاراة الثوب لدفع نحو حراورد مثلا وقد تحرم كعاراة الامه للخدمة  
 اجنبي ويكون المفقود داوة وتكره كعاراة العبد المسلم للخدمة كافر لكن لا يمكن من استئذانه  
 ولا تذخاها الاباحة واركانها اربعة معروفة - تعبر ومعار وصيغة وهذا التعريف الذي ذكره  
 الشارح مشتق على هذه الاركان الاربعة صريحا أو اشارا فالمراد اشار اليه بقوله اهل التبرع  
 ويلزمه المستعير الذي هو اهل لان يتبرع عليه والمعار اشار اليه بقوله بما يحل الانتفاع به  
 والصيغة اشار الى ابقوله اباحة الانتفاع لان المراد به القيد على حقيقة أو ككاشارة  
 الاخرى والكتابة بالقولية (قوله في الاصح) أي والا فصح وقد تخفف أيضا (قوله ماخوذة  
 من عار) أي من مصدره ان أريد الاشتقاق العرفي والافلا (قوله اذا ذهب) أي وجاب بسرعة  
 ومنه قبل لافلام الخفيف عيارا لكثرة ذهابه وبجيبته أو ماخوذة من التعار وهو التساوب (قوله

(وهو) أي الاقرار (في حال  
 العدة والمرض سواء) حق  
 لو أقر شخص في عده بدين  
 لزيد في مرضه بدين لمعروم  
 يقدم الاقرار الاول وحقيقته  
 فيقسم المقرب بينهما بالسوية  
 • (فصل في أحكام العارية  
 وهي تشديد الياء في الاصح  
 ماخوذة من عار اذا ذهب  
 وحقيقته الشرعية اباحة  
 الانتفاع من اهل التبرع  
 بما يحل الانتفاع به مع بقائه  
 عليه  
 أي لا يجوز له ان  
 يبيعها  
 فكل من عار  
 الا وهو

فواستأنى اي يبرئ

ليده

في الاصح الواو

ابرده الخ قال شيخنا ليس هذا من التعريف ولا من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد انتهى  
 أقول ولعله أشار به من أول الأمر إلى أنه اجازة من الجانبين كما يأتي النص صريح به فهو بيان  
 لحكمهما من حيث الجواز فتأمل (قوله) وشروط المعبر صحة تبرعه أي بما يبره لانما تبرع بالمنافع  
 وشروط المستعبر صحة التبرع عليه بتلك المنفعة لا نحو صحة المحرم وجارية لا جنبي ونحو ذلك (قوله)  
 وكونه مالاً كالمنفعة ما يبره أي ولو باجارة أو وصية أو ولاية كإعارة الاسام أو الديات المال  
 والنفقة خلوة في غور باط أو مدرسة وهذا الشرط معلوم مما قبل ولا بد من كونه مختاراً أيضاً  
 وشروط المستعبر التعيين وعدم الظرف نعم تصح له من ولده إذا لم تكن مضمونة كإعارة من مستاجر  
 لا من مستعير ولا مستعير استيفاء المنفعة ولو بغيره وشروط الصيغة اللفظ من أحدهما وعدم الرد  
 من الآخر فيمكن الفعل ولو على التراخي (قوله) كعبي ومجنون أي أو مجنون رصفه نعم تصح إعارة  
 الصبي والسفيه من نفسه أو ولده لما لا يقصر من منفعة به لم يتخلى عنها لم تقابل بأجرة ولذلك  
 سئل الشهاب الرمي عن قال لولد غيره أفضى هذه الحاجة من لاهل يجوز له ذلك أو لا فأجاب  
 بأنه إن كان يقابل بأجرة لا يجوز وإن كان لا يقابل بأجرة وعلم رضا وليه جاز (قوله) الاباذن المعبر  
 الخ) ويخرج عن العارية أن عينه المستعبر مجرد الأذن والافبال العقدية (قوله) وكل ما لم يكن  
 أي سهل (قوله) الاتقاع به أي ولو ما لا حيث كانت العارية مطابقة أو موقوفة بزمن يمكن  
 فيه الاتقاع به كالجيش الصغير (قوله) جازت إعارته أي وما لا يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه  
 لا يجوز إعارته (قوله) آله الله أي وكذا كل محرم ومنه الظنني لا يصح كونه معاراً ولا مستعيراً  
 احتياطاً (قوله) ويقام عينه أي ويخرج أيضاً بقاء عينه (قوله) إعارة الشيعة للوقود أي لأنه  
 لا يوجد الوقود بدون ذهاب العين وبذلك فارق إعارة الثياب ونحوها وكذا إعارة المظوم لا كله  
 وتصح إعارته للطبخ على صورته ومثله النقد للضرب على صورته لا للترين به ما لم يكن له عرفاً  
 يصح لانه صار من الخالي قال شيخنا والجواز في كلام المصنف بمعنى العصة وعدم الحرمة وإن  
 كرهت كأعارة واستعارة فرع أصله نظريته لا لثبوته كما مر ولو خدمه بلا إعارة فهو خلاف الأولى  
 وقيل مكرهه (قوله) آثاراً بالمدى تنشأ عنه قال شيخنا ولا ينبغي أن هذا مستدرج لأن المقصود  
 من إعارة الأعيان استيفاء منافعه فهي مقابلة لها فقول الشارح يخرج للمنافع التي هي أعيان  
 الخ غير مستقيم ولعله قال ذلك مجازاً لا لكلام المصنف الموهوم أن المنافع قسمان أعيان وغير  
 أعيان فكان المناسب أن يقول يخرج للأعيان كما هو الوجه المستقيم فتأمل (قوله) ونحو ذلك  
 أي كدواة للكتابة منها أو ماء للوضوء أو للفصل به مثلاً أو بستان لا خذخذه كذلك ركل ذلك غير  
 صحيح وفيه ما تقدم (قوله) فانه لا يصح أي أن قلنا إن الابن ونحوه ما خذخذه بالعارية فان قلنا انه  
 ما خذخذه بالباحة وان الشاة هي المعارة لا خذخذه بها فكذلك فهي محصية وبه صرح شيخ الإسلام في  
 شرح الروض وغيره وهو المعتمد (قوله) فلو قال لشخص الخ قال شيخنا هذه العبارة من أفراد  
 ما قبلها ولو لفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة فتأمل (قوله) ويجوز العارية أي عقدها (قوله)  
 وفي بعض النسخ ويجوز العارية مطلقاً ومقيدة بجهة أي وهي أولى فالتدكير في النسخة الأولى  
 باعتبار عقدها والتأنيث في النسخة الثانية تظهر اللفظ انتاماً (قوله) وللمعبر الرجوع في كل  
 منها أي العارية المطلقة والمقيدة والمستعير أيضاً الردية ما منى شاة لانها من العقود الجائرة

ابرده على المتبرع وشروط  
 المعبر صحة تبرعه وكونه  
 مالاً كالمنفعة ما يبره فن  
 لا يصح تبرعه كعبي ومجنون  
 لانهم اعارته ومن لا يملك  
 المنفعة كمنعبر لا يصح  
 اعارته الاباذن المعبر وذكر  
 المصنف ضابط المعار في قوله  
 (وكل ما لم يكن الاتقاع  
 به) منفعة مباحة (مع بقاء  
 عينه جازت اعارته) فخرج  
 بمباحة آله الله ولا يصح  
 اعارتهما ويقام عينه اعارة  
 الشيعة للوقود فلا يصح  
 وقوله (إذا كانت منافعه  
 آثاراً) يخرج للمنافع التي  
 هي أعيان كأعارة ثيابها  
 ونحوه أعيانها ونحو ذلك  
 فانه لا يصح فلو قال لشخص  
 خذخذه الشاة فقد أحتك  
 درها ونشأها فالاباحة  
 محصية والشاة عارية (وتجوز  
 العارية مطلقاً) من غير  
 تقيد بوقت (وموقفاً)  
 بوقت كما هو ترك هذا الثوب  
 ثم راد في بعض النسخ وتجوز  
 العارية مطلقاً ومقيدة بجهة  
 وللمعبر الرجوع في كل منها ما  
 منى شاة

من الجسامين كما منع الرجوع والرد في مسائل منها اعادة الارض لدفع الميت اذا انزل في  
 القبر وان لم يوارى بالتراب أو لم يصل الى قراره فيمنع عليه حتى يندرس أثره لان في عوده انزوله به  
 ومنها اعادة السخرة لالة القرص حتى يفرغ منه ومنها اعادة الارض للزرع فيمنع عليه حتى  
 يانح أو ان قلعه ان لم يقصر بتأخير وبذلك علم أنه انفسخ بموت أحدهما أو جنونه أو غيابه ونحو  
 ذلك ويجب على الورثة والاولياء رد العارية فوراً ولو بالطلب منه فان أخروا العذر فلا ضمان  
 ولا أجر وموتة الرد في تركته أو غير عذره ايجب الضمان والاجر وموتة الرد ولا يلزم المستعير  
 ضمان ماله ومقامه من المنافع قبل علمه برجوع المغير ويلزمه الرد عند علمه به أو نحوه وموتة الرد  
 عليه الا ان استعار من مستأجر ورد على المالك وخرج بموتة الرد وموتة المعارف على المالك فان  
 شرطت على المستعير كقوله أعزتك هذه الدابة بعافها أو اتعافها فهي اجارة فاسدة نظر المالك في  
 وحيدته بلزمه اجرة المثل ولا ضمان ان تلفت بغير تقصير ولو بغير اذن فيه ولا يجب عليه  
 رد هائل وموتة ردّها (تنبيه) قد علم مما ذكرنا ان نحو كوز السقاء المأخوذ منه بماله لشربه  
 ومثله فتيان القهوة وقنبية الفقاع كذلك ان كان بغير مقابل فالذكور والنحان والقنبية  
 مضمونات لانها مأخوذة بالعارية الفاسدة دون المأمر القهورة والفقاع فان مأخوذة بالاجارة  
 فان كان ما ذكره مقابل ولو قبل دفعها فالحال والقهورة والفقاع مضمونات لانها مأخوذة بالبيع  
 الفاسد دون الذكور والفتيان والقنبية لاسيما مأخوذة بالاجارة الفاسدة وكذا حكم الضمان  
 الواقع في الارياض وهو ان يأخذ شخص من آخر مالا ويدفع له دابة ليأخذ ذليماً او يعلقها فلا  
 ضمان في الدابة لانها مأخوذة بالاجارة الفاسدة والابن مضمون على من أخذه لانه مأخوذ بالبيع  
 الفاسد قد دفع مثله لمالكها ويطالبه بقيمة علقها او عادفها له من المال فتأمل (قوله أي  
 العارية) أي بمعنى المعار (قوله اذا تلفت) أي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذا تلفت نهى  
 مضمونة على ماله اياها بدل الشرعي (قوله مضمونة) أي وكذا سرجها او كانها ونحوها  
 مما يفتق به معها بخلاف ثياب اعبد ونحوه وولد الدابة ونحو صونها (قوله يوم تانها) أي  
 وقته ولو متلف لان في وجوب المثل تضمن المستعير ما نقص من وصته بالاستعانة المأذون فيه  
 وهو ظاهر واعتقد العلامة الخطيب ان الواجب فيه المثل وعينه في اعتبار مثله وقت تلفها  
 (قوله فان تلفت) أي كاله او بهضها (قوله باستعمال مأذون فيه) أي والضمان ومنه  
 ما تشربه الاعضاء من ماء الوضوء والغسل وما نقص من قيمته بكونه صار مستعملاً ومنه  
 هزال الدابة بأخذ ذليماً أو بقلع علف ليدفعه المالك (قوله فانه حق) أي بقتضائه (قوله  
 او انفق) أي بتلفه وذهابه وخرج بذلك حرقة ونحوه فهو مضمون به وليس من الاستعمال  
 المأذون فيه نوعه فيه ان لم يجر العادة بمثله فيه ويجوز تكرير الاتفاقيات فيما جرت العادة وفي  
 المؤقتة مادام الوقت باقياً والا فلا ياذن جديده (خاتمة) يستثنى من ضمان العارية بتلفها  
 ما استعير من الامام من بيت المال لمن له حق فيه وجعل الاضحية المذكورة والرهن المستعار  
 والكتاب الموقوف من له حق فيه ونحو ذلك

(فصل في أحكام الغصب) وهو كسر مطلقاً قبل فيما يبلغ نصاب سرقة وصغيرة في غير ذلك  
 كالاختصاص ونحوه ولا يسهط ببراءة المالك والاصل في تحريمه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم

(وهي) أي العارية اذا  
 تلفت لا باستعمال مأذون  
 فيه (مضمونة على المستعير  
 بغير يوم تانها) لا بغير  
 يوم قبضها ولا بغير القيمة  
 فان تلفت باستعمال مأذون  
 فيه كاجارة ثوب للباسه  
 فانفق أو انفق بالاستعمال  
 فلا ضمان  
 (فصل في أحكام الغصب)

ينكم بالباطل وخبر من غصب قبله شعب من أرض طوقه يوم القيامة من - - - مع أرضين (قوله  
 أخذ الشيء الخ) دخل في الشيء المال وغيره وقوله بجاهرة خرج جيم السرقة وهذا القيد معتبر في  
 المعنى الشرعي المذكور بعده أيضا بناء على أن السرقة ليست من الغصب فإن جعلت منه لم يعتبر  
 ذلك قيد ويلزم كون المعنى الشرعي أعم من اللغوي فتأمل (قوله الاستيلاء الخ) لم يبر عنه  
 بالأخذ كالذي قبله بل دخل فيه ما لو جلس على فراش غيره أو ركب دابة فانه غصب وإن لم ينقلها  
 ويضع من ماله مائة مائة أو ما عليه لأجبه لو كان كبيراً ولو جلس آخر عليه بعد قيام الأول فهو  
 غاصب له أيضاً وهكذا إن تلف في يد أحد رفقار الضمان عليه أو بعدد الأتقال عنه فعلى كل  
 القرار سكن هل الكل أو النصف مثلاً فإذا كانا اثنين مثلاً قال العلامة ابن خاتم في حواشي  
 المحقق الذي يظهر الأول انتهى فإن شيخنا الشيرازي لم يعلل المراد بقوله فعلى كل القرار الخ  
 أن من غرم لا يرجع على صاحبه لأن المالك يأخذ من كل بدل المصوب فتأمل ولو حضر مالك  
 الدابة وركب مع الراكب أو جلس مالك الفرائش مع الجالس عليه فهو غاصب لنصف ذلك فقط  
 (قوله على حق الغير) أي ولو بلا قصد ثم إن كان من حوزة ماله - - - سرقة أو مكابرة في محرمات - - -  
 محاربة أو مجاهرة واعتقد الهرب - - - اختلاسا وإن جحد ما أتى عليه - - - خيانة قاله العلامة  
 البرلسي (قوله عدواناً) أي غالباً (قوله بكلمة مينة) أي وسريعين وخبر محترمة أولادى وقيام من  
 محاسن في نحو مسجد وغير ذلك ودخل فيه المال وإن لم يتحول كعبه بر منلا (قوله وخرج بعدوان  
 الاستيلاء الخ) أي وخرج به أيضاً ما لو أخذ مال غيره بظن أنه ماله مع أنه غصب حقيقة على المعتمد  
 فلو عبر بدله عدواناً غير حق لكان أولى وأنب (قوله ومن غصب مالا الخ) مثل المتحول  
 وغيره كما مر ولو قال بدل قوله مالا شيئاً كان أدنى وأنب أيضاً مثل نحو جلد الميتة والكتاب المعلم  
 والسرجين والجمرة (قوله لاحد) أي ولو ذمياً أو غيره كاف (قوله لزمه) أي بنقصه أو وكيله ولزم  
 وليه إن كان محجوراً عليه (قوله رده) أي فوراً مادام باقياً ويلزمه التعزير لحق الله تعالى  
 بسنوفيه منه الإمام أو نائبه وإن أبرأ المالك منه ويلزمه القيمة أيضاً لعلولة في أمة حلت بجر  
 لا امتناع يمهأور جماعات بالطلاق فإن لم تمت به ردت القيمة للغاصب والرد على الفور كما مر الان في  
 نحو لوح أدرج في سبقة في اللجة مثلاً وخيف من نزعها نصف موصوم ولو باغرق أو لعلاصب قال  
 شيخنا ويرد عليه ما قالوه فيمن غصب حجراً ووضع في أساس منارة مثلاً فانه يجب هدمه وأورده  
 لصاحبه ألهم الآن يقال إن ما هنالك أمد ويمكن تداركه انتهى أقول ويحل قولهم يجب الرد في  
 الخسبة ونحوها ولو غرم عليه أضعاف قيمته فروض في أجرة من يخرجها أو يفصل الواحد  
 وقولهم إلا أن خاف تلف موصوم ولو لغاصب مفروض فيما إذا كان تلف بسبب الانحراج لاني  
 أجرة الانحراج فتأمل ومنه السفينة فيؤخر إلى محل الأمن من التلف ويجوز التأخير للاشهاد  
 على ذلك ولا إثم عليه حينئذ (قوله ماله الخ) لو قال لصاحب اليد عليه إن كان أولى وأعم  
 ليشمل الرد لو بيع ومستاجر ومستهير ومستمأ لأنه يبرأ بالرد ألهم لا للملح فقط قال شيخنا وقد يقال  
 إن في مفهوم المالك نفسه لا يبرأ بالرد إلى اصطبل المالك إن علم به ولو باخبار ثقة والأفلا  
 (قوله ولو غرم) أي الغاصب (قوله أضعاف قيمته الخ) نعم لو قيمته المالك في مفارقة مثلاً فاخذه  
 منه لم يلزمه أجرة نقله ولا يلزمه المالك به لانه نقل ملك نفسه فتأمل (قوله أرض نفسه) أي

وهو لغة أخذ الشيء ظاهراً  
 بجاهرة وشراً للاستيلاء  
 على حق الغير عدواناً يرجع  
 في الاستيلاء لا معنى ودخل  
 في حق الغير ما يصح غصبه  
 مما ليس بمالك بكلمة مينة  
 وخرج بعدوان الاستيلاء  
 على مال الغير بمقد (ومن  
 غصب مالا لا حد لزمه رده)  
 ماله ولو غرم على رده  
 أضعاف قيمته (و) لزمه أيضاً

نقص عينه (قوله ان نقص) أي عينا كقطع يد أو سقوطها بأفة أو صفة كناية عن صفة ولو نحو  
 غنا من غير أمة أو أمر دونه ما لو غصب فرد في خف قيمته ما عشرة فتألف أحداهما فصار  
 قيمة الباقية درهمين فيلزمه غناية (قوله أجرة مثله) أي في كل زمن بما يناسبه فلو غصب عبدا  
 فقطعت يده لزمه أجرة مثله سليمان قبل قطعه وأومع عيابه (قوله برخص مهر) أي أو كساد مثلا  
 (قوله فلا يضمنه) إذا لم يوجد منه استعمال ولو قدم المصنف هذه على الأجرة لكان أولى وأنسب  
 (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد (قوله أجبر برده) أي عليه فالباقي بمعنى على (قوله فان تلف  
 المصوب) أي المتحول أما غير المتحول كخبة برزبل وكاب فلا ضمان فيه وإن كان فيه ثم كامر  
 (قوله ضمنه الغاصب) أي سواء كان تألفه بأفة مما وية أو باتلاف من لا يضمن أو باتلاف  
 الغاصب أو باتلاف المالك بصياله وإن علم أنه عبده أو باتلاف أجني يضمن لكن القرار عليه  
 أمالو تألفه المالك عبدا أو برده سابقة على الغصب أو بجناية كذلك أو تألفه من لا يعقل أو من يرى  
 وجوب طاعة الأمر بامر المالك فلا ضمان على الغاصب ولو تألف به مدرده إلى المالك فلا ضمان  
 على الغاصب أيضا إلا أن كان برد في يد الغاصب أو بجناية كذلك أو كان رده إلى المالك بأجرة  
 أو رهن أو ودية لم يعلم المالك أنه عبده مثلا (قوله بمنه) أي في أي مكان حل به المثل المصوب  
 فان لم يبق له قيمة أصلا كما تألفه في مقارعة وطريقه على الشط مثلا ضمنه بالقيمة في مكان الغصب  
 فتأمل (قوله مثل) أي موجود بمن مثله في دون مسافة القصر والاضمنه بأقصى قيمة (قوله  
 ما حصره) أي ضبطه شرعا (قوله كيل أو وزن) خرج به المذروع والمعدود ودخل فيه البر المختلط  
 بالشعير ويلزمه القدر المحقق منه ما لا يمنع السلم لاختلاطه المانع من العلم به ويتصور ذلك  
 بأخراج أكثر من الواجب كما إذا كان المختلط أربعا مثلا وشك هل البر ثلث أو نصف فيلزمه الثمان  
 من الشعير والنصف من البرا تباطا (قوله وجاز الزم فيه) أي بمعنى أنه لو قدر شرعا قدر بكيل  
 أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه فتأمل (قوله كنهاس) أي وحديد  
 ورصاص ونحوها (قوله وقطن) أي وإن لم ينزع حبه وتراب من غير نحو تبروكذا سبيكة ورق  
 ونخالة ومك وماء ولومغليا وكذا تلج وجد وهو شئ يولد الماسيلاد الشام أيام الشتاء يأخذونه  
 ويردون به الماس في أيام الصيف (قوله لا غاية) وهي المركبة من نحو مك وكافور وغير ردهن  
 ومججون كذلك كامر وهذا خارج يجوز الزم فتأمل (قوله أو ضمنه بقيقه) أي في أي مكان حل  
 به ويضمن به بقيقه بقطعه من الأقصى ويضمن ماله ارش مقدور من رقيق ولو مستولج كثر  
 الأمر من مقدرة وقته وزوائد المصوب مثله في الضمان المذكور (قوله بأن كان متقوما  
 الخ) دفع به ما يوجهه كلام المصنف مما ليس مراد أو لا يجوز إرادته ثم لو فهمه لآلة تقوم والمثل  
 الذي لم يوجد مثله كامر لكان أولى وأعم (قوله باختلاف قيمته الخ) هو توطئة لما بهده من  
 كلام المصنف فتأمل (قوله بالنقد الغالب) أي في أي مكان حل به المصوب المؤلف قال شيخنا  
 يمكن في النظر فيما لو اختلف الغالب في الامكنة ويبقى هنا اعتبار الأقصى فتأمل (قوله  
 ونسوا بالخ) خرج به ما إذا اختلفا فالمتبرع هو المانع للمالك ولو صار المثل مثليا أو متقوما  
 أو المنة قوم مثليا يجعل السهم شريحا والدقيق خبرا أو الشاة لحا ثم تألف ضمن مثله في الماتل  
 الثلاث إلا أن يكون الاثرا كثر فقيمة ربه ان يطالب بقيمته ويخير المالك بين المثليين وإن اختلفت

(ارش نقصه) ان نقصه  
 غصب ثوبا فلبسه أو نقص  
 بغيره ليس (و) لزمه أيضا  
 (أجرة مثله) أمالو نقص  
 المصوب برخص مهر فلا  
 يضمنه الغاصب على الصحيح  
 وفي بعض النسخ ومن غصب  
 مال امرئ أجبر برده إلى  
 آخره (فان تلف) المصوب  
 ضمنه الغاصب (بمنه)  
 ان كان له أي المصوب  
 (مثل) والامع ان المثل  
 ما حصره كيل أو وزن وجاز  
 السلم فيه كنهاس وقطن  
 لا غاية ومججون وذكر  
 المصنف ضمان المتقوم  
 في قوله (أو) ضمنه بقيقه  
 ان لم يكن له مثل (بأن كان  
 متقوما واختلاف قيمته الخ)  
 لما كانت من يوم الغصب  
 إلى يوم التلف والعبرة  
 في القيمة بالنقد الغالب فان  
 غلب تعدد ان ونسوا



فيهما ولو صار المتقوم مقوماً يجعل الأنا الفخاس حله واجب أقصى القيم وهذا بناء على أن  
المضمون فيه قيمة الأنا والافالفة - فإنه يضمن مثل وزن الفخاس مع أجرة - منتهى إن جازت  
(قوله واحد منهما) أي الفدين - (تتمة) قال الماوردي لو دخلت بجمعة أو أدخلت رأسها في  
أنا منة لا وتعد دخلاً صامناً لا يكسر وجب كسره ولا تذبح البهيمة ولو ما كولة ولا ضمان على  
صاحبها إن فرط صاحب الأنا وحده بترك حفظها عنه والافالفة الضمان إن فرط وحده لأن  
الكسر انما فعل لتخليص ملكه فان فرطاه عافاهما بهما الضمان انتهى وهذا كله في البهيمة  
المكرمة فان لم تكن مكرمة ذبحت مطلقاً ومثل ذلك وقوع الدينار في الهبرة مثلاً

(فصل في بيان أحكام الشفعة وكيفيتها) - فتعريف الشارح بالأحكام نظر إلى أن الغالب من  
ذكر الأحكام ذكر الكيفية وهي بضم الشير المبحجة مأخوذة من الشفع ضد الوتر أو من الشفاعة  
أو من القوة والاصل فيها خبر الجذاري عن جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيها  
لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق يثبت ربه الرأى وتحققها فلا شفعة وهي مستثناة من  
أخذ المال قهرًا كما يأتي ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا بما نقل عن ابن أبي بكر الأصم من  
انكارها وأركانها ثلاثة مأخوذ ومأخوذ منه وأما الصيغة فليست داخلية في أمريتها وإنما  
تجب في القتل فتأمل (قوله وهي) أي الشفعة (قوله وبعض الفقهاء بضمها) أي والسكون  
أفصح بل غلط من تركها (قوله ومنها الفة الضم) أي ما فيها من ضم أحد التصيين إلى الآخر  
(قوله قهرى) هو بالجرحمة القتل وبالرفع صفة لحق وهو أدنى وهذا حكمه ذكره أعقب الغصب  
لأنه لو أخذ قهرًا فكأنها مستثناة من تحريم أخذ مال الغير قهرًا كما مر (قوله للشريك القديم)  
أي ولو ضميا مع مسلم أو مع كتاب مع سيده أو مع جده مع إنسان وكذا إمام بيت المال مع المملوك  
لأنه وكذا الشريك في وقف يقسم أفراراً على المعتمد من جوارقه المملكت عنه حينئذ والعفو  
عنه أفضل ما لم يكن المشتري ناسياً ما أوفى بنا (قوله بسبب الشركة الخ) هو متعلق بحق أو بملك  
أو يثبت فتأمل (قوله بالمعرض الخ) هو متعلق بملك أيضاً ولو قال بملكه فيما ملكه بغيره الخ  
لأن أولى وأعم لشموله جميع أركانها المتقدمة فتأمل (قوله وترعت) أي الشفعة (قوله  
لدفع الضرر) أي ضرر مؤنة القسمة باحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه كالمعد والمذور  
والبالوعة ونحو ذلك (قوله والشفعة) أي الحق الثابت للقسيم وهذا هو الركن الأول فتأمل  
(قوله أي ثابتة الخ) هو فدية لا وجوب بعدها الأقوى وهو المراد هنا لأنه لا يصح تركها فتأمل  
(قوله بالخلطة) أي معها وهي متعاقبة بواجبة فتأمل (قوله دون خلطة الجوار) بكسر الجيم  
لا غير ولو أسقط الشارح فقط خلطة لكان أولى إذا المراد من كلام المصنف أن الشفعة تثبت  
للشريك لا للجار خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلو قضى به احتق لم ينقض حكمه  
بل ينفذ ظاهره أو باطنه ولو كان القضاة من الزمان كنظائره من المسائل الاجتماعية (قوله فيما  
ينقسم الخ) قال شيخنا هو متعلق بواجبة وبالخلطة في كلام المصنف فيما فقهه الشارح غير مستقيم  
مع أنه راجع إليه فيما بعده انتهى اللهم إلا أن يقال لما قيل بالواجبة بالثابتة احتج بالمتعلق  
وهو قوله للشريك وعاقبه الجار والمجور الذي بعده وهو قوله بالخلطة الخ وقد رتبها مجزئاً  
ليتملق به قوله فيما ينقسم الخ فتأمل وهذا هو الركن الثاني (قوله دون ما لا ينقسم) أي بان

قال الرافعي من القاضى  
واحد منهما

(فصل في أحكام الشفعة)  
وهي يسكون القام وبه من  
الشفعة بضمها أو معناه الفة  
الضم وشرعاً حق قتال قهرى  
ينبت للشريك القديم على  
الشريك الحادث بسبب  
الشركة بالمعرض الذى ملك  
به وشرعت لدفع الضرر  
(والشفعة واجبة) أي  
ثابتة للشريك (بالخلطة)  
أي خلطة التبع (دون)  
خلطة الجوار) فلا شفعة  
لجار الدار ملاصقا كان أو  
غيره وإنما ثبت الشفعة  
(أيما ينقسم) أي يقبل  
القسمة (دون ما لا ينقسم)

كحماص صغيرة فلا شفعة فيه  
فإن أمكن انقسامه كحماص  
كبير يمكن جعله جامعا بين ثبوت  
الشفعة فيه (و) الشفعة  
ثابتة أيضا (في كل ما لا يتقل  
من الأرض) غير الموقوفة  
والمتكسرة (كاهتار  
وغیره) من البناء والشجر  
تعد الأرض وانما يأخذ  
الشفيع شقص العتار  
(بالتمن الذي وقع عليه  
البيع) فإن كان الثمن من ثلث  
كعب ونقد أخذ منه ثلثه أو  
مئة وما كعب دون ثوب أخذ  
بقية يوم البيع (وهي)  
أي الشفعة بمعنى طلبها (على  
الفور) ومقتضى الجبادر  
الشفيع إذا علم ببيع  
الشقص بأخذه والمبادرة  
في طلب الشفعة على العادة  
فلا يكلف الإسراع على  
خلاف عادته بعدد أو غيره  
بل الضابط في ذلك أن ماعدت  
تؤاخذ إلى طلب حق الشفعة  
اسقطها والا

يطلب نفسه القصد ومنه لو انقسم (قوله كحماص) أي أودار أو حنوت مثلا (قوله وفي كل ما لا  
يتقل الخ) قال شيخنا الواسع قط المصنف هذه الجملة لكان أولى وأعم الأهم إلا أن يجعل المجزوء بقوله  
من الأرض الخ متعلقا بمنقسم وفي كل الخ معطوف على قوله فيما ينقسم الخ وقوله كالعقار مثال  
للأول وغیره مثال للثاني ويكون التقدير والشفعة ثابتة فيما ينقسم من الأرض كالعقار وفيما  
لا يتقل تبعاً كغير العقار من البناء والشجر انتهى أقول وهذا ظاهر جلي وكلام الشارح يترتب  
اليه في آخر مدون أوله ومن جعل قوله من الأرض الخ متعلقاً بنقل يمين عليه أنه أن يفسر الغير  
بالحام والطارحون ونحوهما وخرج ما ذكر المذوق فلا شفعة فيه إلا في تابع يدخل في بيع الأرض  
عند الإطلاق وخرج به أيضا المانع المشتركة ونحوها فلا شفعة فيها (قوله غير الموقوفة) أي  
فالأرض الموقوفة لا شفعة فيها على ما مر آنفاً أما (قوله والمتكسرة) وهي من الموقوفة أيضاً  
والمراد من ذلك أنها أعدم ثبوت الشفعة في البناء الذي عاين اقتاتل (قوله كالعقار الخ) هو  
بفتح العين المهملة اسم للمنزل والأرض والضياع كالحكايا صاحب التهذيب نقل عن أهل اللغة  
وأقره (قوله من البناء والشجر الخ) هو بيان لغير العقار فتأمل (قوله وانما يأخذ الشفيع الخ)  
لا حاجة لهذا التقدير إذ الجار في قوله بالتمن متعلق بواجبة ولو قال بالعوض لكان أولى وأعم  
ليشمل نحو المهر وعوض الخلع وصالح الدم ويخرج به ما لم يملك بكمال البيع قبل الفراغ من  
العمل وما كان بغير عوض كالثوب وصية وهبة بالثوب (قوله بالتمن الذي وقع عليه البيع)  
أي الذي لزم المشتري الذي هو المأخوذ منه وهذا هو الركن الثالث ومحمل الأخذ أن كان الثمن  
معلومًا والا كاشترى بجزاف أو بعلوم رخطه بجهل أو بجهل القيد وأنقله فلا شفعة له  
وهذا من الحيل الممقطة لها وهي مكروهة قبل ثبوت حق الشفيع وحرام بعده كذا قالوا قال  
شيخنا وفيه نظر إذ للشفيع أن يدعي قدر ما بعد قدره في المشتري ويحلفه حتى إذا نكل حلف  
الشفيع وأخذ بما حلف عليه ولا يكتفي من المشتري بقوله لا أعلم المقدار ولا تسع دعوى  
الشفيع على المشتري بأنه يعلم قدر الثمن فراجعهم (قوله فإن كان الثمن) أي الذي يخص الشقص  
ولو مع بزه كان باع شقصاً أو ثوباً بتمن واحد فيوزع عليهم ما باعتبار القيمة ويؤخذ الشقص بما يقابل  
(قوله أخذ منه) أي أن يفسر والافقية (قوله يوم البيع) أو لأنه وقت ثبوت الشفعة  
أو يوم الخلع أو المهر أو نحوهما وأعم أنه يكفي في أخذ الشفيع بالشفعة تقديمه بسبب ملكه عن  
سبب ملك المشتري وإن تقدم ذلك المشتري عليه فلو اشترى عليه من عقار مثلاً بشرط أن يملكه  
ثم اشترى آخر بقيمة لا خياراً لشفعة المشتري الأول وإن تأخر ملكه أمالوا شترى بهما فلا شفعة  
لأحدهما ما على الآخر (قوله بمعنى طلبها) أي الأخذ بها (قوله على الفور) أي بخلاف التملك  
بعده ومحل الفورية إذا علم بالبيع ولو باخبر عدل أو غيره راعى قد صدقه وبأنه الشفعة وبأنها  
على الفور وكون الثمن حالاً فيخير في المؤجل بين الأخذ الآن والصبر إلى محله وإن مات المشتري  
لا أن رضى يكون الثمن في ذمة الشفيع فيجبر على الأخذ حالاً لدفع الضرر عنه على المعتمد ولا يملك  
الشفيع الشقص بعد الأخذ إلا بالفاقة ونحو ذلك مع أحد أمور ثلاثة إما دفع الثمن أو رضا المشتري  
بكون الثمن في ذمته أو بقضاء القاضى لها ولا تطلب شفعة لو خر حاد فنه مستحقاً ولو حاساً  
مثلاً (قوله بعدد) أي جرى (قوله إن ماعدت تؤاخذ) أي غالباً (قوله والا) أي وإن لم بعد تأخير

فلا (فان آخرها) أي الشفعة

(مع القدرة على ساطات) ولو كان مريدا الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محبوسا أو خائفا من عدو فليوكل أن قدر والا فليشهد على الطلب فان تركه المقدم ورعيه من التوكيل أو الانهيار بطل شفعته في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور كان من يحنى عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج شخص أمرأة على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع) الشقص (بغير المثل) تلك المرأة (وان كانوا الشفعاء جماعة استحققوها) أي الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار وللاخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الاخران اثلاثا

• (فصل في أحكام القراض) وهو إقراض من القرض وهو القسطع وشرعا دفع المالك مالا لعامل بعينه فله ويصح المالك ينسبه ما (والقراض أربعة شروط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) الخالصة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي ولا مفشوش

توايغابا (قوله فلا) أي فلا تطل شفعته ككأ كل وصلة ولو تطل لامتطافا ونحوها بس قوب واغلاق باب وخوف مشق في ليل يحنش فيه وغير ذلك (قوله مع القدرة) أي وبه العلم عامر فلا يضر تأخير مقبله ولو سمن وله بعد الاخذ بمقتضى نص في المشتري ولو وقعه احد بعد اوله فيما فيه الشفعة ان يأخذ بالاول وبالناف (قوله مريضا) أي لا يضر صداع يسير (قوله أرغابا) أي ولو سفة راقصا (قوله أو محبوسا) أي ولو يحنق (قوله أو خائفا) أي ولو على عرضه أو ماله أو غيره ما (قوله فليوكل) أي أو يشهد فالعذر من حيث اسقاط طلبه ينسبه (قوله والا فليشهد) أي فالتوكيل مقدم على الانهاد (قوله في الاظهر الخ) هو لمعة (قوله لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن الشفعة (قوله على شقص الخ) هو بكسر الشين المجعومة واسكان المقاف اسم للقطعة من الارض وللطائفة من الشيء كما تقى عليه أهل اللغة وغيرهم (قوله لتلك المرأة) أي كما مرو بأخذ في المتعة بتمتعها بالبيع والمثل فمال (قوله وان كانوا الشفعاء الخ) هو سبق على لغة ضعيفة وهي لغة كاري لبراعيت والمهم وحذف الواو يكون انشاء هو الشفعاء وفي بعض النسخ وان كان الشفعاء بغير واو هي أولى (قوله على قدر حصصهم) أي لا على قدر عدد الرؤس على المعقد وفيه لا يأخذون به عدد الرؤس (خاتمة) لو عقدا أحد الشفعين عن حقه أو بهضمه فقط حقه كاه كالقردو يتخير الاخر بين أخذ الكل أو ترك الكل وإيسره الاقتصا على حصته اثلاثا تبعض الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما غائبا يتخير الحاضر بين الصبر إلى حضوره أو ذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه وبين أخذ الجميع فإذا حضر الغائب شاركه فيه لأن الحق له ما قايس الحاضر الاقتصا على حصته اثلاثا تبعض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المانع بعد أخذه كالأجرة لا يشترك فيه الغائب إذا أخذه وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة وتعدد الشقص أيضا ومنه تفصيل الثمن وامثلته كثيرة لا تطيل بكرها

• (فصل في بيان أحكام القراض) بكسر القاف ويقال له المقارضة والمضار بفتح المضرب بمعنى السفر لا شقاه عليه غالب والاولى لغة أهل الحجاز والثانية لغة أهل العراق والاصل فيه الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجواز محتاج اليه لأن صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له قد يحسنه فيحتاج الاول إلى الاستعانة بالثاني في العمل وإدراكه ماله مالت وعامل وعمل ربح ومال وصيغة وكأه لم يس كلام المصنف والاولى أن العمل لا يدركا لانه تابع متأخر كافي التمكن (قوله وهو) أي اقراض (قوله مشتق من القرض) بفتح القاف وكسرها (قوله وهو لغة النطع) أي لأن المالك جعل للعامل قطعة من الربح ودفع له قطعة من ماله (قوله دفع للمالك) أي به نقد يقضى ذلك (قوله أربعة شروط) أي بحسب ما ذكره المصنف مما هو في الحقيقة كثر من ذلك كما سبقت (قوله ان يكون على ناض الخ) فيه إشارة إلى أن المال ركن وانما الشرط كونه من النقد المضروب ولا بد أن يكون معلوما جافا وقدره وصفه وبعينه فلا يكتفى على إحدى الصريتين ولو تساوى بينهم ان عينت احدهما في الجلس صح ويصح أيضا على دين في ذمة المالك ان عين كذلك لا في منفعة طالما ولا على دين غيره ما ذكر (قوله ولا حلي) أي كخطال وسوار ونحوها (قوله ولا مفشوش الخ) ثم ان كان غنسه

ولا عروض ومنها الفلاس  
(و) الذاني (ان ياذن رب  
المال للعامل في التصرف)  
اذنا (مطلقا) فلا يجوز  
للمالك ان يضيق التصرف  
على العامل كقوله لا تشتر  
شيئا حتى تشاورني اولاً تشتر  
الا حطه ايضا من لزم  
عطف المصنف على قوله  
سابقا مطلقا قوله هنا (او  
فيما) اي من التصرف في  
شيء لا يقطع وجوده غالباً  
فلو شرط عليه شيء  
يتدرج وجوده كالتمثيل الباقي  
لم يصح (و) المالك (ان  
يشترطه) اي بشرط  
المالك للعامل (جزأ معلوما  
من الربح) كنصفه أو ثلثه  
فلو قال المالك للعامل  
تارضت على هذا المال  
على ان لك شريك فيه أو  
نصيبا منه فـ القراض  
أو على ان الربح ينقسم  
ويكون الربح نصفين  
(و) الرابع (أن لا يقدر)  
القراض (بعدم معلومة)  
كقوله تارضت سنة وأن  
لا يوافق بشرط كقوله اذا  
جاراس الشهر تارضت  
والقراض احاطة

مستملكا كدراهم مصر كفي في الاظهر (قوله ولا عروض) اي كالكسائات ونحوها (قوله  
ومنها الفلاس) أي فهي عروض وجعلها من النقد في عبارة بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها  
كتقول بعضهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع واللوذ ونحوهما كما في بعض البلدان (قوله  
أن ياذن رب المال) اي مالكة فاشترط الاذن المطلق وأما المال والعامل والعامل فهي اركان كما  
مرو بشرط المالك والعامل كالأوكل والوكيل بشرط العمل كونه تجارة ويؤخذ من الاذن هنا  
ومن ذكر الربح الا في اعتبار الصيغة وهي من الاركان ايضا بشرطها كما في البيع نحو قارضت  
أو عاملة الخ (قوله في التصرف) أي في التجارة (قوله مطلقا الخ) لا يعني ان قوله مطلقا وما  
عطف عليه امانة المصدر محذوف اي اذا ما طاقا أي غير مقيد بنوع أو مقيد بنوع لا يقطع  
فتأمل (قوله ان يضيق التصرف الخ) ومنه معاملة شخص معين (قوله ثم عطف المصنف الخ)  
أشار بذلك الى انه لا يحتاج في الاذن الى ذكر ما يتصرف فيه فان ذكره شرط الا أن يكون مما  
يتدرج وجوده غالباً فتأمل (قوله من التصرف الخ) لاحاجة اليه فيمكن الاقتصاد على قوله اي في  
شيء الخ فتأمل (قوله غالباً الخ) متعلق بالمعنى ولو اذن فيما لم يقطع لم ينفعه القدرة تأمل (قوله  
ان يشترطه) اي بشرط الجزئية الخ هو الشرط والربح من الاركان وبه تتم الاركان الستة  
(قوله جزأ) اي ولو قليلا (قوله معلوما) أي لهما (قوله كنصفه أو ثلثه الخ) هو معنى الجزئية  
ونخرج به ما لو جعله ربح نصف معين أو مقدار معين كمنشئة مثلاً فانه لا يصح (قوله ولو قال  
الخ) هو محذور قوله معلوما تأمل (قوله صح) اي لانه من المعلوم ضمانه على التساوي ومثله  
ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلاً فانه يصح لان باقيه تابع للعامل يحكم الاصل بخلاف  
ما لو قال له على أن لي النصف مثلاً فانه لا يصح وكذا لو قال له كل الربح أو كذا فانه لا يصح  
أيضا وكذا لو جعل غيرهما فيه جزأ معلوماً ان كان الغير غلاما لاحد منهما صح لان المشروط له  
راجع لتبوعه ولا يضر بشرط نفقة غلام المالك على العامل وان لم تقدر بشيء لانها تابعة كما  
قاله شيخنا ويحتمل ان يتبع مع العرف وفي شرح العلامة الرمي لا بد من تقديرها متى قصد  
القراض استحق العامل أجرة المثل وان علم القراض اقلها اذا قال المالك والربح كله لي لانه  
دخل غير طمع (قوله أن لا يقدر الخ) يجوز في أو للفاعل أو المفعول والمراد به ان لا يشتمل  
العقد على ذكر مدة فتأمل (قوله تارضت سنة الخ) قال شيخنا هو تأمل لما اذا أطلقها أو منعه  
التصرف بعدها أو البيع أو الشراء أو سوان ذلك متصلاً أو لا وهو أقدم انظر السنة أو آخره  
ثم ان قل له تارضت ولا تشتر بعد سنة صح هكذا يجب أن يفهم هذا الحمل وما وقع في كلام  
العلامة الرمي وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم فاحذره (قوله وأن لا يوافق الخ) هو معلوم من  
عدم التأخير بالاولى لا فتنه التافيت في نحو الما طاقه وكلامه في تعليق العقد وكذا التصرف  
بخلاف الوكالة (تنبيه) قد علم مما تقدم جواز تعدد المالك أو العامل أوهما والتساوي  
المادة أو التساوي المشروط لكل عامل أو لوان تصرف العامل كتصرف الوكيل ولكل  
منهما الرد بالعيب عـ فقد مضى الا بقاء ولو منع فقد مضى الرد أو رضا الآخر بالعيب ولا يعامل  
العامل المالك ولا وكيله في ماله ولا ماؤنه كذلك بخلاف مكاتبه ولو كناية فاسدة ولا يجوز نفسه  
منه وعليه فعل ما يعتاده له (قوله والقراض امانة) اي فيقبل قول العامل في رد على المالك

لأنه اشتمل على ثلث المال أو بعضه على تفصيل الوريدة وفي مقدار الربح وفي علمه وغير ذلك  
 كشرائه ولو رابها أو اقراض ولو خسر (قوله الأبعدوان) أي تقربط فيه أو مخالفة  
 في شيء مما يجب عليه ويقبل قوله لو ادعى عدمه (قوله ربح) أي نأى عن تصرف العامل  
 بخلاف نحو غرة وولد ووصوف وكسب وغيرهما من الزوائد المعينة فهي للمالك نعم المهر الواجب  
 بوطء العامل عليه في مال القراض لأن المهر فاقد بوطء العامل فائدة عينية حصلت به فاشتمت  
 ربح التجارة (قوله وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث مثلا أو تلف  
 بأفة سماوية أو بجنابة بعد تصرف العامل فيه فإن تلف قبله فلا يجبر به بل بحسب من رأس  
 المال لأن العقد لم يتأكد بالعامل ولو أخذ المالك بعض المال قبل التصرف عاد ما بقي (قوله جبر  
 الخسران) أي المذكور (قوله بالربح) أي الحاصل بعده نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك  
 بعده ولو كان المال مائة والخسران عشرين فأخذ المالك عشرين تبعه الخسران ثم هو خمسة  
 ربيع العشرين فلوربح بعد ذلك لم يحسب جبرها فإذا عاد المال إلى عشرين فأنخسة الزائدة على  
 الخمسة والسبعين الباقية تقسم بينهما على حسب المشروط ولو أخذ المالك بعض المال بعد  
 الربح تبعه ربحه ويستقر للعامل منه ما شرط له ولا يجبر به الخسران بعده ولو كان ربح المائة  
 عشرين وأخذ المالك عشرين فسد ما وهى ثلاثة وثلاث من الربح لأنه سدس مجموعهما (قوله  
 جازمن الطرفين الخ) قد علم هذا مما تقدم من أنه كالمالك فينفسخ عما تنفسخ به وجبته فيلزم  
 العامل رد رأس المال إلى مثله وإن أبطله السلطان فإن رضى المالك بعدم الرد لم يلزم العامل  
 الرد ويستقر للعامل ما شرط له بالقسمة لا بالظهور ولو أخذ ثلثا في قدر المشروط فعاد الباقي ورجع  
 لاجرة المثل (قوله فسخه) أي متى شاء والله أعلم  
 (فصل في بيان أحكام المساقاة) المساقاة للقراض فيما مر حقيقة وسكاهة وفي ذلك كانت  
 عدة أو كانت مائة كعدته وهي مالك وعامل وعمل ومورد وغرو صيغة وكاهات علم ما باقى والاصل  
 فيها خبر العصمين أنه صلى الله عليه وسلم لم عامل يهود خيبر على ثمنها وأرضها بشار ما يخرج  
 منها من تمر أو زرع أو ماء الشيطان ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء يعض ثمنه  
 وجهالة العوض وكالاجارة في الأوزوم والتأثيث جعلت بينهما (قوله من السقي) بفتح السين  
 المهملة وسكون القاف وكسر المثناة التحتية المقتضية لاحتياجها إلى الماء غالباً لأنه أنفع أعمالها  
 وأكثرها وفنة لاسيما في أرض الجاز فأنهم يسمون من الآبار أو يكسر القاف والحقبة المشددة  
 وهو صفار الفضل لأنه مورد لها (قوله وشرع دفع الشخص) أي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع  
 أركانها الستة المتقدمة (قوله أو شجر عنب) أي بشرط كونه مفروصاً (قوله معلوماً) أي  
 بالجزئية (قوله جائزة) أي صحيحة فالجواز في العصاة المقابل للبطل (قوله على شيتين) أي  
 صحتها مقيدة بما أو ما بعدهما مجرور بالخرف على صنيع المصنف أو على البدلية من مجرور المقدور  
 على صنيع الشارع فتأمل (قوله الفضل) أي ولو ذكوراً منفردة استقلالاً (قوله والكرم)  
 أي العنب وهذا هو المورد وهو أحد الأركان الستة وشرطه كونه مفروصاً مع ما مر تباعداً  
 العامل لم يرد صلاح ثمره وأزهر أم لا واختص بذلك لوجوب زهره وتأنى انخرص فيه  
 واحتياجه في ثمنه إلى العمل بخلاف غيره (تنبيه) الفضل والعنب يتألفان غيرهما من بقية

(د) حذفت (لا ضمان على  
 العامل) في مال القراض  
 (الأبعدوان) فيه وفي بعض  
 النسخ بالأبعدوان (وإذا  
 حصل في مال القراض ربح  
 وخسران جبر الخسران  
 بالربح) واعلم أن قصد  
 القراض جاز من الطرفين  
 فليس كل من المالك والعامل  
 فسخه

(فصل في أحكام المساقاة)  
 وهي أمة مشتقة من السقي  
 وشرع دفع الشخص فضلاً  
 أو شجر عنب إن يعمده بسقي  
 وتربية على أنه قد درا  
 معلوماً من ثمره (والمساقاة  
 جائزة على) شيتين فقط  
 (الفضل والكرم) فلا تجوز  
 المساقاة

الاتجار في اربعة امور الزكوة والخوص وبيع العرايا والمساقاة وقد تقدم الكلام على  
فضاهما وغيره في الزكاة فراجع (قوله على غيرهما) أي استقلا لا ما يتبعها فيصح كما يذكر  
المصنف في المزاولة لا تية فتأمل (قوله ومشمش) بكسر الميم ويجوز قطعها ووضعها وكذا  
خوخ وتفاع وعذاب وسفرجل ونحو ذلك لانها تنمو من غير تهذيب (قوله وتصح المساقاة الخ) هو  
بيان للمراد من الجواز كما مر فلوز كرهه الشارح عقبه وعلق به الجوز وبقوله من جاز التصرف  
الخ لكان أولى وأنبأ اللهم الآن يقال ان قوله يفسد فيه بين التصرف لنفسه والتصرف  
لغيره فتأمل (قوله من جاز التصرف الخ) هو أحد الأركان الستة بشرطه كما أشار إليه  
الشارح والعامل كالو كيد رهور كذا أيضا وفي ذكرهما هنا تكرار مع ما يأتي فتأمل (قوله  
وصحيفتها) أي المألومة بمأمر ومما يأتي وهي أحد الأركان أيضا بشرطها كما في البيع الا في  
التأقيت لا اعتبار هنا وظاهر كلامه أن المصلحة هي الإيجاب فقط وليس كذلك اللهم الآن  
يقال لما ضم ان شرط قبول العامل اليه علم منه أن المصلحة هي مجموع الإيجاب والقبول  
ومسرح بالشرطية أيضا في التناول لدفع توهم الاكتفاء بالإيجاب كافي الوكالة ونحوها وليس  
مرادنا هنا بل (قوله ولها) أي المساقاة أي انصت ان شرطان الخ (قوله ان يقدرها المالك) أي  
والعامل أيضا فالشرط التقدير بالبدن والشرط ركن كما مر ولو جعل المصنف كغيره الضمير عائدا  
للعاقبة الشامل للعامل أيضا لكان أولى وأنبأ (قوله معلومة) أي بشرط كونها يوجد فيها  
الثمر غالبا يقينا أو ظنا ويرجع في المدة المأذ كورة لاهل الثمرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه  
كلام الدارمي وغيره وهو المعتمد (قوله يادراك الثمرة) أي ولا بد من ملاحظة ولا بد من محتمل فيها وجود  
الثمر وعدمه سواء ولا بد من مجهول حاله فيها ولا بد من لا يوجد الثمر فيها بيقين أو ظنا وفي كل ذلك يفسد  
العقد وإذا عمل العامل استحق اجره مثل عمله الا في الأخيرين فقط (قوله في الأصح الخ) هو  
المعتمد (قوله من الثمرة) أي التي وقع عليها العقد فالشرط تعيين الجرم والعلم به والثمر المأمون منه  
ركن كما مر وخرج بالثمر الجريد والليف والخصوص والكرناف وساعد الفوف وهي كلها المالكات  
وأما الشماريج وجمعهما فالعامل والمالك سواء ولو شرطا كون شيء من ذلك ينتمى كما للثمر لم  
يطل العقد ويعمل بالشرط ولا يصح كون عوض من غير الثمرة (قوله كنهها أو ثلثها) أي  
فالتعيين بالجزئية كما مر ولا يصح بتعيين ثمر شجرة أو أنصاف معينة ولا بكل معلوم من الثمرة  
مثلا بشرط أن لا يكون الثمر كله لأحدهما ولا في ثمنه لغيرهما الا فلام أحدهما كما مر أيضا  
(قوله صح) أي وكذا ذكر جن العامل وحده كما مر في القراض (قوله ثم العمل) أي الذي هو  
أحد الأركان الستة وبه يتم ان كان من العامل ولا يضر ضم ما على المالك اليه لان مراده  
الاعم من ذلك دليل اقضية يسمي به فتأمل (قوله فيها) أي المساقاة (قوله على ضربين) أي  
صنفين من حيث ثمنه ومن يلزمه ولو أسقط المصنف لفظ على لكان أولى وأنبأ (قوله إلى  
الثمر) أي وهو ما ذكره كل منة لا يادتم او صلاحها وتتمتها (قوله كفي الضل) أي وتنقبض  
يجري المأمون نحو وطن واصلح نحو أجاين يقف فيها المأمول الشجر ليشر به شبهت بأجاين  
الضميل جمع اجانة وتنقبض نحو قصبان وشيش مضر بالصبر ونحو الثمر على الشجر وفي اليد  
من نحو طير وسارق بان يجهل كل عنقود منها في وعاء يسميه المالك كقصره وقطعه بالمعين

على غيرهما كتمين ومشمش  
وتصح المساقاة من جاز  
التصرف لنفسه ولغيره  
ومجمعون بالولاية عليهما عند  
المصلحة وصحيفتها سابقين  
على هذا الفصل بكذا أو  
استلهم اليك لثمنه  
ونحو ذلك ويشترط قبول  
العامل (ولها) أي المساقاة  
(شرطان) أحدهما أن  
يقدرها المالك بمدة معلومة  
كسنة هلالية ولا يجوز  
تقديرها بأدراك الثمرة في  
الأصح (و) الثاني أن  
يعين المالك للعامل جزأ  
م معلوما من الثمرة كنهها  
أو ثلثها فلو قال المالك  
للعامل على أن ما فتح الله به  
من الثمرة يكون بيننا مع  
وجعل على المناصفة (ثم  
العمل فيها على ضربين)  
أحدهما زعل به ودفعه  
إلى الثمرة كفي الضل  
وتلقاه بوضع شيء من طاع  
له كور في طاع الأناث



(فهو على العامل) الثاني

(٤-٤) يدل يعود نفسه الى  
الارض) ك: نصب الدواب  
وحفر الانهار (فهو على  
رب المال) ولا يجوز ان  
يشترط المالك على العامل  
شيئا ليس من أعمال المساقاة  
كحفر النهر ويشترط أيضا  
انقراد العامل بالعمل فلو  
شترط رب المال عمل غلامه  
مع العامل لم يصح واعلم ان  
عقد المساقاة لازم من  
الطرفين ولو خرج النهر  
مستحقا كان اوصى بثمره  
النخل المساقى عليه انما العامل  
على رب المال أجرة المثل  
اعمله

(٥-٥) في أحكام الأجرة  
وهي بكسر الهمزة في  
المشهور وهي في غيرها  
ألف اسم للأجرة وشرعا عقد  
على منفعة معلومة  
مقصودة قابلة للتبدل  
والإباحة بموضع معلوم  
وشترط كل من المؤجر  
والمستأجر الرشد وعدم  
الأكراه وخرج بمسومة  
الجمالة وبمقصودة استئجار  
تقاسمها ويقابلها للبذل  
منفعة البضع فأمثلة على  
لا يسمى اجارة وبالإباحة  
اجارة الجوارى للوط  
وبموضع الاطارة وبمعلوم  
عوض المساقاة ولا تصح  
الاجارة الا بإيجاب كإبرتنك

المهمة أو الفاسد تخفيفه وتعميره بشرط لا يثبت العادة به وهو ان ينصب أو اداويظ لها أي  
يربطها بالخيال ويرفعه عليه (قوله فهو على العامل) أي من حيث الفعل وأما آلات ذلك  
كالمجمل والافاس والممول فعل المالك وان جرت العادة بخلافه عند العلة الزمى وخالفه  
العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة ولا يشترط فيها تشميل الاعمال الا اذا اضطرب فيها  
العرف (قوله كنصب الدواب) أي وبناء الخيطان ونصب الابواب واصلاح ما انتم ارض النهر  
وجميع الآلات والاعيان كالآجر والخزف على رب المال فلا يشترط على أحد من المالكين عليه  
فقدت المساقاة ويستحق العامل أجرة عمله وان علم الفساد الا ان قال المالك والتمرة كلها هي فلا  
يحق عليه للعامل كما هو يستحق العامل من الثمرة بالظهور وان عقد قبله والافاس العقد  
وقارن القراض بأن الرجوع وقابله (قوله فهو على رب المال) أي مالكة كما مر (قوله انفراد  
العامل بالعمل) أي وباليد في الحقيقة أيضا (قوله لم يصح) أي ان توقف عمل العامل على عمله  
والان يصح كما تقدم والعامل أمين كافي القراض (قوله من الطرفين) أي وعاميه لو هو رب العامل  
أو جاز بقصور مرض فان عمل غيره عنه بنفسه أو ماله في حقه والافاس العقد الفسخ ان كانت  
المساقاة على عهده فان تم فسخ أو كانت في الذمة ا كثرى الحاكم من يعمل عنه من ماله أو  
بوجله عليه أو بقصور قراض ثم يوفى من ماله فان تعذر الحاكم عمل المالك بنفسه أو بعماله  
ويرجع ان أشهد بالرجوع والافاس لو مات العامل المعين انفسخ العقد والافاس وارتبه مقامه  
(فصل في بيان أحكام الاجارة) من أجره بالمديون بجره بإيجارا أو من أجره بالقيمة بأجره بجره  
والاصل في قوله تعالى فان أرضهم لكم الآية وجه الدلالة منه ان الارض ايع بلا عقد تباع  
لا يوجب أجره وانما يوجبها ظاهر العقد فتمت بين والمعنى في أن الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل  
أحد من كواب ومكسر وخادم يجوز ذلك كما يجوز بيع الاعيان ونحوها وان كان المالك عاقدا  
ومعه ود عليه وصيغة ربحه ما هنا كالمبيع لانما يبيع للمنافع فتأمل (قوله في المشهور) أي  
عند أهل اللغة (قوله وهي ضمها) أي وقتها أيضا هي مائة الهمزة (قوله وهي) أي الاجارة  
(قوله اسم للاجرة الخ) قال به ضمهم واشتمرت في العقد (قوله وشرع الخ) تدفع المصنف في هذا  
التمريض غالب الشروط وجميع الاركان فتأمل (قوله وشترط كل من المؤجر الخ) أي فان شترط  
الرشد يعني عدم الجور عليه والشروط فيه ذلك هو العقد وهو ك كما مر (قوله وعدم  
الأكراه) أي بغير حق كالمبيع (قوله وخرج بمسومة الخ) هذه محترزات القيود السابقة في  
التعريف وكان الاولى تقسيمها عقبه (قوله وبمقصودة) أي وخرج بمقصودة الخ  
وكذا الباقي فتأمل (قوله استئجار تقاسم) أي واحدة والاصح الاجارة كالمسك والعنبر  
والريهان المزروع حيث فهو بل بأجرة (قوله منفعة البضع الخ) اعترض بان البضع لم يدخل في  
التعريف المذكور فلا حاجة لاختراجه فان الزوج لم يملك المنفعة بل يملك ان يتنفع به بدليل انها  
لو طشت بشبهة كان المهر اهلالة وأوجب عليه ان يدخل في المنفعة من حيث مطلق الاتصاف  
لا بقيد ملك المنفعة فتأمل (قوله اجارة الجوارى) جمع جارية وفي بعض النسخ اعارة الجوارى  
والاولى أولى لان الاعارة خرجت بقوله بموضع الخ فتأمل (قوله الا بإيجاب الخ) هذا هو  
المصلحة فتأمل (قوله كإبرتنك) أي أو أكرتنك هذا ارمنا فاعه على الاصح أو ملكته منافع

لا يمتك أو منافع على الأصح وليس كتابة فيها أيضا (قوله كاستاجر) أي أو أكرمت  
أو نحو ذلك (قوله ما يصح اجارته الخ) هذا هو أحد برأي المأذون عليه فتمام (قوله وكل  
ما أمكن) أي سهل ووجد (قوله الانتفاع به) أي عقب العقد في اجارة العين وعند استحقاقها  
في غيرها (قوله مع بقائه) أي في مدة الاجارة فاعلم منه أن موردها المنفعة وإن تعلقت بالعين  
فتمام (قوله صحت اجارته) أي بشرط رؤيته أن كان معينا كما في هذه الدابة أو هذا العقار  
ولا تكون اجارته إلا بعينها فلا تثبت في الذمة وهذا في العقار كاله أو أكثر من نصفه أما منصفه فاقبل  
فثبتت في الذمة لأن له نظيره أو بشرط في غير ذلك كان في الذمة وصفه بذكر جنسه ونوعه  
وذكر كونه أو نواته وصفه سيره من بصره بوجهه مفتوحة فتمامه له ساكنة فتمامه له وهي  
واسعة الخطا أو قطوف بقاف مفتوحة فتمامه له مضمومة وهي باقية السير وتكره اجارة  
مسلم الكافر عينا أو ذمة ولا يمكن من استحقاقه ما يقار أو مريضا لا يد عنه وجوب في العين  
(قوله واحدة اجارة ما ذكر شروط) أي بشرط في صحة الاجارة تقدير المنفعة بما يأتي (قوله  
ذكرها) أي الموائف (قوله ما بعدة) أي بشرط أن يمكن بقائه العين فيها أيضا بالمراد ذلك في المنفعة  
الجهولة كالسكنى والارضاع وفي الارض ان لا يعرف مقدار ما يكتفي الصبي من اللبن  
أو الارض من الماء ونحو ذلك (قوله كاجرتك هذه الدار سنة) أي وكاستاجرتك لابناءك شهر افان  
قال ابن تيمية في كذا شهر لم يصح لأن فيه الجمع بين الرمن وعمل العمل والجمع بينهما قد يتعذر  
(قوله أرعمل) أي بتعيين محل العمل وذلك في المنفعة المأذون فتمام (قوله تضبط لي هذا  
الثوب) أي بشرط بيان الثوب من كونه قما أو قبا أو نوع الخطاطة من كونه قارسية  
أو رومية الأهم إلا أن كان لها عرف مطرد فتمام عليه والخطاطة القارسية بفرقة واحدة  
والرومية بفرقتين ولو قال تضبط لي ثوبا أو أظلم يصح (قوله وتجب الاجرة الخ) هو قاطنة  
بعد وهذا ثاني برأي المأذون عليه ويشترط العلم بعينه والعينة وقد ارضه فيماني للذمة  
والقدرة على تسليمها فلا يصح استئجار الممن برضا له أو ببعض دقيقه ولا يلح شاة بجلاها  
ولاداية بملته أو لادار بعمارته ان عينت الاجرة ثم بعد ذلك أذن في صرفها في ذلك جاز ولا يصح  
الاستئجار أيضا الارضاع نحو رقبتي يعضه إلا أن قال يعضه الآن لترضعه أو لترضعي باقيه  
فإن قال يعضه بعد الطعام فلا وترضعي كله لم يصح (قوله وإطلاقها) أي الاجارة أي عن ذكر  
الاجل قيم أو عدمه (قوله الأريه تقط فيها) أي الاجارة (قوله فتكون الاجرة الخ) هذا في  
اجارة العين أما اجارة لذمة فهي كالمسليم فيها تسليم الاجرة في الجاهل ولا يجوز تأجيلها  
ولا الاستبدال عنها ولا السو الثمن ولا عاها ولا الأبرام منها بخلاف اجارة العين في ذلك وأما أن  
ملك الاجرة قبله قد من حيث جواز تصرفه فحق أو نحو ذلك ولا يستقر الملك عليه في المقدرة بالرمن  
الآن يعضي زمتها ولو فسخت في أثنائه سقط ما يقابل باقيه وتوزع على كل زمن بقدر اجرة مثله  
ولا في المقدرة بعمل العمل الابتسليم العيز وار لم يفتقع هو بها ويكتفي عرضها عليه وإن امتنع  
من تسليمها أو تسقط اجرة المثل في القاسدة بما يستقر به المسمى في العينة إلا في العرض  
المذكور ويشتق في الاجارة لعل عينا أو ذمة رؤيته المأمول أو ما كان يبيده مثلا أن حضر  
أو ذكر قدره وبقائه ونحو ذلك ان غاب وعلى مكري الدابة لزكوب مثلا ما ركب عليه وما تقاد به

وقبول كاستاجر و ذكر  
المصنف ضابط ما يصح  
اجارته بقوله (وكل  
ما أمكن الانتفاع به مع بقائه  
عنه) كاستئجار دار  
للسكنى ودابة للركوب  
(صحت اجارته) والأفلا  
واحدة اجارة ما ذكر شروط  
ذكرها بقوله (إذا قد  
منفعة به بأسد أسيرين) أما  
(بعدة) كاجرتك هذه الدار  
سنة (أو عمل) كاستاجرتك  
تضبط لي هذا الثوب وتجب  
الاجرة في الاجارة بنفس  
المقد (وإطلاقها يقتضي  
تجديد الاجرة الآن بشرط)  
فيما (التأجيل) فتكون  
الاجرة توجله حينئذ

(ولا تبطل) الاجارة (بموت

احد المتعاقدين) اي المؤجر والمستاجر ولا يموت المتعاقدان بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستاجرة) كأنهم دام الدار وموت الدابة المأجرة وبطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قطعه من المسمى باعتبار اجرة المثل فتقوم المنفعة حال المدة في المدة الماضية فاذا قبل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعده مضى مدتها اجرة والاتفسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر اذا حضرها وماتت في اثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدانها واصلم أن يد الاجير على العين المؤجرة بدأمة (ر) حيث لا لاضمان على الاجير الا بعدوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أثقل منه

ونحو ذلك كالخزام بكسر السين المهملة وبالزاي المجهدة ويتبع في نحو سرج وحبر وكل ومروء وخط ومصحف ووقود ومرهم ودواء ومجنون ونحو ذلك عرف ذلك المصل (قوله ولا تبطل الاجارة) اي عيناً أو ذمة في ملأه أو وقف حيث صحت (قوله بموت احد المتعاقدين) اي ولو ناظر الى وقف ثم تنفسخ في اجارة مدبره وأم ولده وكذا بالعاق عتقه عند الصفة وتبطل ايضاً بموت ناظر على حسنة فقط في موقوف عليه مدة حياته فاذا مات في اثناء المدة انقضت لان الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه فيه (فرع) لا تبطل الاجارة بانقطاع ماء أرض ولا بيع العين المؤجرة ولا بزيادة اجرة ولو في وقف من الاول باعناق رقيق ولا يرجع على سيده وخرج باعتاقه عتقه كأن علق عتقه بصفة ثم أجزه فوجدت الصفة فتفسخ الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها (قول ولا يموت المتعاقدان الخ) قال شيخنا يمكن شعول كلام المصنف لهذه فامل (قوله) تبطل (الاجارة) اي تنفسخ (قوله بتلف العين) اي وهي المستوفى منه وخرج به المستوفى وهو المتأجر والمستوفى فيه كالطريق والمستوفى به كالحمول فيجوز ابدال الثلاثة ولو بغير تلف عينها أو دونها (قوله كأنهم دام الدار) اي ولو بفعل المستاجر (قوله في الاظهر الخ) هو المعتبر (قوله باعتبار اجرة المثل) اي في كل زمن بما يناسبه كاتقدم فاذا كان اجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه (تنبيه) تنفسخ الاجارة بفصل العين المؤجرة المعينة شيأ من الغصب ويثبت الخطأ لئلا يستاجر في كل وقت وهو مظاهر المراد بقول بعضهم انه على التراخي (قوله قبض العين المؤجرة) اي حقيقته أو حكمها (قوله في الذمة) اي ماله على الذمة (قوله ابدانها) اي في التلف وكذا في الغصب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضا (قوله راعا الخ) اي سواء المعين والمشتري انفرد بالاعمال والا (قوله المؤجرة) اي وعلى ما يتعارف بها مما يتفق به كاجارته او مفتاح غلقها أو أبوابها ويلزم المؤجر ابدال نحو المفتاح وعلى المدة استاير قيمته ان فرط في تلفه (قوله بدأمة) اي سواء في مدة الاجارة وبعدها وسواء استفع بها أم لا (قوله على الاجير) اي ومنه الخفوا وأصحاب الادراك ورعاة الحيوان ونحو ذلك (قوله لا بعدوان) اي تفريط ولو عبر به لكان أولى ويصدق الاجير في عدمه نعم لو اختلفا في قطع الثوب قبضاً أو قبلاً صدق المالك ولزم الحياط ان يصح قيمته بين القطعين ولا اجرة له كالأو خطأ فبأنه لا يرد انكاره بخلافه قبله (تنبيه) لا اجرة لعمل صدر من عطلق التصرف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة بها فيه أو كان يقول صاحبها والمالك أو كان لا يتأني فله من صاحبها كخلق رأسه مثلاً ان قال له اعمري كذا أو أنا أرضيك أو ذلك ما يرضيك أو ما يرضيك أو نحو ذلك أو كان العامل محجوراً عليه فله اجرة المثل ويستحق من الاول داخل الحمام وراكب السفينة بلا اذن فعليه ما الاجرة على الرابع (قوله فيها) اي في العبر المؤجرة (قوله كأن ضرب الدابة الخ) هو مثال لا بعدوان ومثله ما لو فتحها بالاجار أو وقف المدة أو انعدم عليه الاصطير في وقت لو انتفع به اية لست قال العلامة لم يلى وان دام الاصطير لم يقد فيخرج به ما لو ادغمها حية مثلاً وخالفه غيره (قوله أو أركب شخصاً أثقل منه) اي أو أسكن حماراً أو تمساراً أو نحو ذلك وليس هو كذلك أو حمل بفساغ غير ماله استاير له ولو أخف منه كشمير مثلاً يبدل برمع الاستواء في الوزر بخلاف الاختلاف مع الاستواء في السكيل فلا ضمان عليه وعلى المؤجر العماره وكذا

الثلج ونحوه من سطح لا يقتفع به المستاجر مطلقا وكذا انشربغ نحو حش وازالة كفاة في الابتداء  
ولاه مستاجر انذار ان لم يادر المؤجر بذلك وعلى المستاجر تقويغ الحش وكس الثلج من محل  
ينتفع به في الدوام وازالة الكفاة ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم ثبوت  
التيار لهم او المراد ايضا بازالتهم اجرة في محل من الدار مع وجودها كالحنية مثلا لا ترجعها الى  
نحو الكمين كما قال العلامة الرمي (شقة) لو استكراه لعل مدته لا تفر من الطهارة  
والصلوات فرائضها وبنها الرأية مستغنى منها ولا تقتصر من الاجرة شيئا وكذا سبب العود  
والاحد للتصاري ان اعتمد ذلك

(فصل في بيان احكام الجعالة) الشملة لما لو كانت اجارة اذا وجدت شروطها فهي اعم منها  
فكان ذلك كرها عما انبى من ذكرها عقب الاشارة نظر المصنف من التقاط الضالة ويقال  
لها الجعالة والجعل ولاصل فيهما خبر الدبغ الذي رقاها الصابي رضى الله عنه بالقائمة على قطيع  
من الهم فبرئ كافي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه وهو الرائي له كما رواه الحاكم  
وصححه وقد ذكره أصحابه منه ذلك وقالوا له اخذ على كتاب الله اجرا حتى قدموا المدينة أو النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالوا له اخذ على كتاب الله اجرا يا رسول الله فقال ان احق وفي رواية احسن  
ما اخذتم عليه ابراهيم كآب الله زاد بعضهم في رواية اجعلوا لي معكم نصيبا والقطيع ثلاثون رأسا  
من الغنم قال بعضهم وحكمة اختياره الرقي بالقائمة دون غيرها من القرآن لانه صلى الله عليه  
وسلم قال قائمة الكتاب شفاء لكل داء وأيضا الحاجة قد تدعو اليها الجارة كالاجارة وحديثه هو  
دليل على بعد الدليل الثقل وأركانها أربعة متماثلان وعمل وصيغة (قوله ما يجعل)  
أي فهي اسم لاهوض (قوله ونوع الخ) قد جمع المصنف في هذا المذهب ويف غالب شروطها  
وجميع أركانها الأربعة المذكورة وستأتي (قوله اتمام مطلق التصرف) أي ولو كان المأتم  
لاهوض غير المالك (قوله عوض الخ) قيد لا بد منه وكذا ما بعده (قوله أو مجهول الخ) هو عطف  
على محذوف أي على عمل مجهول الخ تأمل (قوله جائزة الخ) لا يخفى ان مراد المصنف بالجواز  
ما قابل له لا ما قابل للزوم كما سلكه الشارح هنا فالله تعالى ان ذكره جوازها قبل ذكر  
حقيقتها ثم اغتر بما سبب فكان الانسب أن يحذف الشارح كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز  
المقابل للزوم بعد ذلك فتأمل (قوله من الطرفين) أي فكل منهما فانهما في شأونهما متفق  
بما تنفسخ به الوكالة ثم ان كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للعامل مطلقا وان كان بعد العمل فلا  
أجرة منه له في تلك المدة ان كان الفسخ من الجاعل فان كان من العامل فلا شيء له لانه لم يحصل  
غرض الجاعل فتأمل (قوله وهو) أي لفظ الجعالة أو انه ذكره باعتباره كالمجبر كما هو الأولى وفي  
بعض النسخ وهو الخ وعلى كل منهما ما اراد منه الصيغة وشروطها عدم الدائبة وهي من الجاعل  
فقط سواء التزم الجاعل عن نفسه من ماله أو بالاختيار عن غيره ولو كاذبا فيه لكن لا شيء لاراد في  
الكذب (قوله أن يشترط) أي بالتزم والضمير فيه عائدا الى الجاعل وشروطه عدم الجور عليه  
كما يشير اليه الشارح بعد قوله مطلق التصرف الخ (قوله في رد الخ) هو اشارة الى العمل  
وشروطه أن يكون فيه كافة وان لا يهين على عامله وان لم يكن معلوما ان تبصره عليه تعسيف  
حسبته بما في الاجارة كالحياطة والبنف فلا يصح في نحو من دأى على كذا ولا في رد الغاصب

(فصل في احكام الجعالة)  
وهي بثمن الجعيل ومعناها  
اجرة ما يجعل لشخص على  
شيء يتبعه وشرا التزم  
مطلق التصرف عوضا  
مدلوا على عمل معين أو  
مجهول لمعين أو غير  
(والجعالة جائزة) من  
الطرفين طرف الجاعل  
والجعيل له (وهو أن  
يشترط في رد)

قوله عطف على محذوف  
كذا بالاصل ولا يخفى ما فيه  
اه

ما غصبه قال شيخنا والرمد مال فيه عمل فخلص المال من نحو ظالم أو مختلص محبوس مثلا أو دفع  
 نحو ظالم ولو بجهالة أو غيره إذا كان في ذلك كاشة تقابل بمال (قوله ضالته) قال الجوهري وهي  
 اسم للمضاع من الحيوان انتهى والمراد به هذا الأعم فيشمل نحو المال والاختصاص وما فيه عمل  
 كالخطاطة والبناء كما هو والاضافة ليست قبلها كما مر أيضا (قوله عوض الخ) هو إشارة إلى العمل  
 وشرطه أن يصح كونه غنما فامل (قوله مع المومال) هو قيد لا تصدق عليه ولو قال فله على  
 ما يرصه أو نحو ذلك فعليه أجرة المثل كما تقدم فإن لم يكن معلوما كثر أو كان نجسا مقصودا  
 كخمر أو نحو ذلك استحق العامل أجرة المثل فإن لم يكن مقصودا كما في ثلاثي للعامل (قوله فإذا  
 ردها) أي الضالة بالمعنى السابق وصحير رد عائد إلى العامل وشرطه أهلية العمل ولو مجنون أو صبي  
 ومجنون رصه بغير إذن وليه لا فهو صحير لا يندرج على العبد وأن يعلم بإعادة الجماعة أو بغير ثقة أو  
 من صدقه قبل شروعه في العمل فإن علم في أثناءه استحق أجرة مثله من حيثة فقط أو بعد فراغه  
 فلا شيء له (قوله استحق لراد) أي ولو متعدد بعدد رؤس أو تساو في العمل ومسايقه والا  
 فقد راد المسافة مثلا (قوله ذلك الموضع) أي جميعه على ما تزمه ولو غير المالك ومحلها أن لم يتصرف  
 الملتزم في العمل بزيادة أو نقص أو تغيير جنس ولا فإن لم يعلم العامل بذلك فله أجرة المثل لأن ذلك  
 فسخ من الملتزم وإن علم قبل شروعه استحق بالنداء الثاني فقط أو في أثناء العمل استحق أجرة مثل  
 له قبل علمه والقسط من المسمى الثاني بعده ولو عمل من سماع النداء الثاني وحده استحقه ولو  
 عملا معا استحق الأول نصف أجرة المثل والثاني نصف المسمى الثاني ويصدق المالك في نفي  
 العمل وفي عدم سعي العامل وفي عدم تسلم المردود ولو هرب العبد مثلا أو غصب أو مات ولو بعد  
 دخول دار المالك في ذلك وقبل تسليمه فلا يعمل ولو اختل في قدر العمل فله الفاء ووجب أجرة  
 المثل بعد الفسخ وليس للعامل حبس المردود بقبض العمل ولا ما أنفق عليه عليه باذن المالك فإن  
 تعذر فباذن الحاكم فله تعذر فبالاشهاد عليه فانه تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع  
 (فصل في بيان أحكام المزاولة والخبرة وكراه الأرض وغير ذلك) المناسب للجماعة من حيث  
 أن في كل منها عمل بعوض واقتصار الشارح على الخبرة في التجربة نظرا لظاهر كلام المصنف  
 فامل (قوله يعض ما يخرج منها) أي الأرض (قوله وإذا دفع شخص) أي أهل لامة ماله  
 (قوله إلى رجل) أي مطلق التصرف أهل لامة ماله كذلك ومثله الثاني فالرجل ليس قبيحا  
 والتمهيدية للغالب (قوله أرضا) أي هو مستحق لمنفعةها (قوله ليزرعها) أي المدفوع اليه وهو  
 العامل بنفسه ودوابه وآلاته وبذره كما هو ظاهر ويسمى المربع أيضا (قوله ونشرطه) أي  
 وشرط الدافع للعامل من ريعها اجرا الخ (قوله جراثمه لوما) أي كصف أو ثلث مثلا (قوله لم  
 يجوز) أي فيحرم ولا يصح وحيثه فالزرع للعامل تبعه البذره وعليه لامة المالك أجرة الأرض وطريق  
 جعل الغلة له مال يؤجر مال الأرض نصفه للعامل بنصف بذره وعمل دوابه أو بنصف البذر  
 ويساع من عمل دوابه (قوله لكن الذوى الخ) مرجوح والراجح أنه يرجع عنه وقال المختار  
 في المذهب البطلان كما قاله الامامان مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما (قوله تبعه الابن المنذر)  
 وهو الامام أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري نزيل مكة وأحد الأئمة الاعلام لم  
 يفلد أحد في آخر عمره وله مصنفات كثيرة توفي سنة تسع أو عشر أو ست عشرة وثلاثمائة (قوله

ضالته عوضا لوما  
 كقول مطلق التصرف  
 من رد ضالته كذا فإذا  
 ردها استحق لراد ذلك  
 الموضع المنروط له

فصل في أحكام الخبرة  
 وهي عمل العامل في أرض  
 المالك يعض ما يخرج منها  
 والبذر من العامل (وإذا  
 دفع شخص) إلى رجل  
 أرضا ليزرعها أو بشرط اجزا  
 مع لوما من ريعها لم يجوز  
 ذلك لكن الذوى تبعه الابن  
 المنذر اختار جواز الخبرة

وكذا المزارعة) أي باطلة والزرع فيه للمالك وعليه للعامل أجره ودوابه وآلاته وطريق جعل  
العمل بينهما أن يستأجر المالك من العامل نصف عمل دوابه وآلاته ونصف البذر ويعبره نصف  
الأرض أو نصف البذر ونصف منفعة الأرض (قوله وإن أكره) أي أكره صاحب الأرض  
أرضه لرجل بما ذكرنا من خلاف المزارعة والخبرة وفي بعض النسخ وإن أكره أي استأجر  
صاحب الأرض بقدر أجره أو طعام في ذمته وجعل يعمل بنفسه والدواب من عند المالك  
كالبدن أو ليعمل له الرجل بنفسه ودوابه وآلاته بما زاي حل وصح وهذه الفسخة أولى وأنبأ  
بصدر السياق فتأمل (قوله طعنا معلوما) أي قد رواه جندنا وصفة ونوعا عنده وعند المسكزي  
(قوله أمالودفع لشخص الخ) هو إشارة إلى جواز المزارعة دون الخبرة تبعاً للمساواة لكن  
بشروط أحدها أن يتقدم انقضاء المساواة في العقد وانقضاء الجزء المشروط لعن الثمر والزرع  
والثاني أن يكون في عقد واحد والثالث أن يتصل العامل والرابع أن يتعذر إفراد الثمر  
بالسبب (قوله فساواة) أي المالك (قوله تبعاً للمساواة) أي للحاجة إلى ذلك

(فصل في بيان أحكام أحياء الموات) بفتح الميم والواو كـ صاحب وغراب وفيه تشبيه له بعمارة  
الأرض بأحياء الموات والأصل فيه خبر من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها إلى مستحق لها  
فبذلكها كما في رواية فهي له (قوله وهو كما قال الرافعي الخ) وقال المساردي هو مال يمر من  
الأرض ولم يكن سريماً عامراً وقال الزركشي بقاع الأرض إما مملوكة أو موهوبة على حقوق  
عامة أو خاصة أو منسوبة إما هو الموات (قوله في الشرح المغير) أي شرحه على الوجه  
الغزالي وهو متأخر عن الشرح الكبير قال الأصمعي ولم يلقه المصنف يعني الرافعي كما لقب  
الشرح الكبير بالعزيم (قوله لا مال له الخ) يحتفل أن يراد به لا مال له أهله مملوك فيكون من  
الموات ما ظهر فيه أثر ملك كغرس شجرة وأساس جدران ونحوها وتادوان أو راديه ما لم يكن لها  
مال أصلاً لم يكن ماد كرم الموات ويساوي كلام المساردي وهو الرابع والمراد به لم يعرف في  
الإسلام أي فلا عبرة بهما في الجاهلية كما يأتي (قوله ولا يفتع بهما أحد الخ) قال شيخنا هو  
مستند ركن مع ما قبله أو مضر اه أقول وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم الملك عدم الانتفاع به  
وحيث أنه محتاج إليه فامل (قوله جائز) أي مستحب كما سيذكره المصنف والشرطان  
المدكوران في كلامه لا مال له فامل (قوله مسالما) أي ولو غيره كغرس لأن موات الأرض كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلاً عن ابن الجوزي وأقره وروى  
الإمام الشافعي رضي الله عنه خبر الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم من أيها المساكين وفي رواية أن  
الله تعالى أقطع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا كما أقطعه أرض الجنة ليقطع منها  
حاشا لمن شاء ومن ثم ألقى السبكي بكفره معارضى أولاد غيم فيما أقطعه له صلى الله عليه وسلم  
بأرض الشام وحيث أنه في مال أحياء بدو الإسلام ولو بالحرمان لم ياذن له الإطعام كما يأتي أو بدو  
الكفر إلا ما يذنبون عنه وقدموا على أن الأرض لهم ثم لا يجوز أحياء معرفة وإن كانت من  
الغنى ولا من دافعة ولا منى تتعلق حق الوقوف بالاول والميت بالآخر من ويجب هدم ما فيها من  
العمارات ويجوز أحياء المصعب على المعتمد ونحوه بالمسلم الكافر فيمنع عليه الأحياء بدو  
كما يأتي وفارق جواز الاحتطاب ونحوه مراعاة لما تقدمه عندنا لأن المسألة تغلب في ذلك  
والكافر الأحياء بدو الكفر لأنهم آمن بحقوقهم ولا ضرر علينا فيه (قوله الميتة) بالكسب

وكذا المزارعة وهي عمل  
العامل في الأرض ببعض  
ما يخرج منها والبذر من  
المالك (وإن أكره) أي  
شخص (أيها) أي أرضاً  
(بذهب أو فسخة أو شرط له  
طعاماً له) وما في ذمته جاز  
أما لو دفع لشخص أرضاً فيها  
نخل كثير أو قليل فساواة  
عليه وزارعه على الأرض  
فتجوز هذه المزارعة تبعاً  
للمساواة

(فصل في أحكام أحياء  
الموات)

وهو كما قال الرافعي  
في الشرح المغير أرض  
لا مال لها ولا يفتع بها  
أحد (وأحياء الموات جائز  
بشرطين) أحدهما (أن  
يكون الحبي مسالماً) فيمن  
له أحياء لأرض الميتة سواء  
أذن له الإمام أم لا اللهم  
إلا أن يتعاقب بأوات حق



كان حي الامام قطعة منه فاحياها شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام (و) الثاني (ان تكون الارض لم يجز عليها ملك اسلم) ٢٢٧ وفي بعض النسخ ان تكون الارض

سرة والمراد من كلام المصنف ان ما كان معه وراؤه الا ان خراب فهو لما لم يكن ان عرف مسلما كان او ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان لم يعرف مال له ولا عمارة اسلامية فهذا المورس مال ضائع امر لراي الامام في حفظه او بيعه ووقفه ثمه وان كان المورس جاهليا ملك بالاحياء (وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للمعيا) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده الهني فاذا اراد الهني احياء الموات مستكثرا لشرط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر او حجر او قصب واشترط ايضا سقف بعضهم وانصب باب وان اراد الهني احياء الموات زربية دواب فيمكنه تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان اراد الهني احياء الموات مزرعة فيجمع القرب حولها وبجوى الارض يكسح مستعمل فيها وطم مخصص وترتيب ما له اباثني ساقية من بئر او حفر قناتان كشاه المطر

والنشد (قوله كان حي الامام الخ) قال شيخنا طاهر بقا زها على الموات مع جماعها فراجع (قوله الا باذن الامام) اي او نائبه (قوله في الاصح الخ) هو المعقد (قوله أما الذي الخ) وكذا غيرهم من الكفار (قوله فليس لهم الاحياء) اي في بلادنا كما مر لانه كالاتيلا (قوله والثاني) اي من الشرطين قال بعضهم ولا حاجة لجملة من الشرط لانه لم يدخل في الموات كما مر فتأمل (قوله لم يجز عليها الخ) هو المراد من قوله حر في النسخة الاخرى ولو جمع بينهما فهو تفسير له (قوله لم) ليس قيد ابل وكذا غيره والى ذلك اشار الشارح بقوله والمراد من كلام المصنف الخ ولا يملك بالاحياء ما كان حريم عاملا مورس وما يحتاج اليه لاجله ومنه حريم النهر المحتاج اليه اطرح ما يخرج منه وان بعد عنه جدا ويهدم ما بني فيه ولو سجد او لا يجوز اخذ اجرة لما بني فيه ومثله الموات والمساب التي في الشوارع ونحوها (قوله ان) يفتح الهمزة لا غير (قوله للمعيا الخ) هو يفتح المثناة التحتية بعد الحاء المهملة على اسم المفعول (قوله عادة ذلك المكان) اي عادة اهله (قوله او حجر) اي اولى او نحو ذلك (قوله او قصب) اي خارسي وهو المضمور وعند العامة بالبوص وهو في الامل كل ذي انما بنى ثم اشترى فيما ذكر كما تقدم (قوله زربية دواب) اي او غيرها كلال ونحو ذلك (قوله ولا يشترط السقف) اي ان لم يجز العادة بتسقيف محل منها تسفل تحت الدواب ونحوها (قوله مزرعة) يفتح الراء المهملة ا فصح من ضمها وكسرها (قوله فيجمع القرب حولها) اي او نحو كقصب وحجر وشوك ونحو ذلك (قوله يكسح مستعمل) اي ولا يمنع حرثه ان لم تزرع الا به (قوله وترتيب ما لها الخ) يستثنى من ذلك ارض الجبال التي لا يمكن سقي الماء اليها ويكسحها المطر اعتمادا لذلك بالحراثة وجمع القرب في اطرافها (قوله على الاصح الخ) هو المعقد (قوله يستأنا الخ) هو فارسي معرب ويقال له الباغ بموحدة فحة بينهما ألف وكذا الجنة والحديقة والكرم والحائط كما قاله العلامة الخطيب وأما الجنة باللغة التركية فاسمها اجنشه (قوله ويشترط مع ذلك الغرس) اي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى يستأنا ومن وجد فيها احياء معدنا ظاهرا وهو ما لا يحتاج الى علاج كنفط يكسر النون ا فصح من قصه اني يرحبه كالبارد ونحوه وكبريت يكسرها وله وقار اي زفت وموميا يضم اوله يبدو يقصر ثني بقلية البحر الى الساحل فيجهد ويصير كالقمار وكذا ابرام يكسرها وله حجر يعمل منه القدرا وباطنا وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة وصد يد ونحاس ورم اص ملكه كالبقعة ان لم يعلم به قبل الاحياء فان علمه قبله لم يملكه ولا يفتته على المعقد لان المعقد لا ينفذ اولا ولا يستأنا ولا مزرعة مع العلم به وسافر البر بالموات لا يملكها او ماؤها اولى للقاتل فهو احق بها مادام باقيا حتى يرتحل (قوله على المذهب الخ) هو المعقد (قوله واعلم الخ) هو توطئة لما بعده فتأمل (قوله المختص بشخص) اي بملكه (قوله مطلقا) اي على الاطلاق فلا يجب هذه الا بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح الى باقيها كما يأتي (قوله بذل الماء) اي التخلي عنه وبين طالع الا الاستقلال به ولا بذل آفة نفسه كدلو ودرنا مطلقا (قوله بثلاثة شرائط) اي بل سنة كما ستعرفه (قوله عن حاجته) اي لنفسه وما شئت موزعه

المعقد لم يحتج اقرب الماء على الاصح وان اراد الهني احياء الموات يستأنا بجمع القرب والتحويط حول ارض البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما شئت غيره مطلقا (و) انما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط (أحدها) ان يفضل عن حاجته

أى صاحب الماء فان لم

يقتل عن حاجته بدأ بنفسه  
ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني  
(أن يحتاج إليه غيره)  
أما (أنفسه أو إيمته) هذا  
إذا كان هناك كلاً ترعاه  
الماشية ولا يمكن رعيه  
الأبني الماء ولا يجب عليه  
بذل الماء لزراع غيره ولا  
لشجره (و) الثالث (أن  
يكون) الماء في مقرر وهو  
(ما يختلف في بئر أو غير)  
فإذا أخذ هذا الماء في تأمل  
يجب بذله على الصحيح وحيث  
وجب البذل للماء فالمراد به  
تمكن الماشية من ضررها  
لأنه لم يتضرر صاحب  
الماء في زرعه أو ماشيته  
فإن تضرر بوبرودها منعت  
منه واستحق لها لرعاها كما  
قاله لما وردى وحيث وجب  
البذل للماء امتنع أخذ  
العوض عليه على الصحيح

هـ (فصل في أحكام الوقف)

وهو إغارة الحبس وشرعا  
حبس مال من قابل للنقل  
يمكن الاتناع به مع بقائه  
عنه وقطع التصرف فيه  
على أن يصرف في جهة خير  
تقرى إلى الله تعالى وشرط  
الوقف صحة عبارته وأهلية  
التمتع (والوقف جائز بثلاثة  
شرائط) وفي بعض النسخ  
والوقف جائز بثلاثة شروط  
أبداً (أن يكون) الوقف

والمراد به حاجته الآن لا في المستقبل فإذا كان يحتاج إليه في المستقبل فيجب بذله لاحتاج إليه  
في ذلك الوقت (قوله أنفسه أو إيمته) أى المحترم من يخرج به ما الزا إلى الحصن والحرب وتارك  
الصلاة والمرند والكاب العقور (قوله هذا إذا كان الخ) هو إشارة إلى شرط رابع والكلام  
اسم للحيث رطباً أو يابساً كما تقدم في الزكاة ولا يجب بذله مطلقاً لأنه يقابل بالعوض (قوله  
ولا يجب عليه الخ) هو محترز الإيمته على أن المراد به مطلق الماشية فتأمل (قوله أن يكون الماء  
في مقرر الخ) هو احتراز عن العيون السابحة على وجه الأرض فانفس الكلام في أن لا يجب على  
مالك الماء بذله مع وجودها وهذا إشارة إلى شرط خامس في بذل الماء وهو أن يحتاج غيره إليه  
(قوله مما يستخاف الخ) هو بالبناء للمفعول (قوله أو عين) أى أو ساقية أو نحوها (قوله لم يجب  
بذله) أى على أخذه مطلقاً لأنه لا يستخاف (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد (قوله أن لم يتضرر  
الخ) هو إشارة إلى شرط سادس في وجوب بذل الماء وأعلم أنه لا يجوز بيع الماء بغير الماشية  
أو الزرع بل بالكيل أو الوزن إن لم يجب بذله حال شيخنا إلا في الشرب من كوز الماء لأنه أمر لم  
انتهى أقول وفيه نظر بل ماء السقاء كغيره فلا يجوز بيعه بشرط الرى أيضاً ثم رأيت في  
روايتي الخطيب صرح بما قلته فراجع به ويجوز الشرب من الجداول وهي الأنهار المغيرة  
وكذا الآبار المملوءة ولو لم يجز بيعه حيث جرت العادة بذلك اعتباراً بالعرف إذ لم يضر  
بالمالكه وكذا أخذ الماء في الآواني كالجرور فهو ما لا يمنع في المياه المباحة والخطيب المباح  
والنار الموقدة فيه وأن مالك النار لا يمنع من الاستضافة بضوئها ولا من إشعال القليل منها  
(قوله كما قال لما وردى الخ) هو المعتمد (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد

هـ (فصل في بيان أحكام الوقف) الذى قد يكون على العموم فيم الاتفاق به وهو مصدر وقف  
وأما وقف فإغارة رديئة وهي إغارة بغير قيم وعاليها العامة عكس حبس وأحبس فان أحبس أنصح  
من حبس لكن حبس هي الواردة في الأحاديث الصحيحة وجميعه وقوف وأوقاف والأصل فيه  
قوله تعالى أن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباه فله بحسب الله عنه لما سمعها رغب في  
وقف بغيرها وهي حقيقة مشهورة فيها البئر المعروفة بالسماعة فيترجأ وهي بئر مخصوصة بمكاتب بئر  
بضاعة سميت بالحديقة بآبها وكانت هي أحب أمواله إليه وأركانها أربعة وأقف وموقوف  
وموقوف عليه وصيغة (قوله رهولغة الحبس) يقال وقفت كذا أى حبسته ومثله التمسيل  
والثأيد ونحو ذلك (قوله وشرعا الخ) فيه استنباط الشروط والأركان الأربعة فتأمل (قوله  
قابل للنقل الخ) قيد يخرج به ما في الغمة (قوله في جهة خير الخ) والمراد به ما عدا الطرام سواء  
كان قرية كالوقف على أنقراء أو لا كالوقف على الأغنياء (قوله تقر بالخ) أى يقع قرية وإن  
لم يظهر فيه قصدها كما يذكروه المصنف بعد (قوله بشرط الواقف الخ) لو أن هذا عن قوله جائز  
الخ وعلق به لكان أولى وأعم فيصح الوقف من الكافر ولو لم يجد وإن لم يعتقه قرية وكذا  
من مبعوض لامن مكروه ومكاتب ومجور عليه ولو بفساد ولو بغيره فوله (قوله والوقف) أى  
الائتمان به (قوله جائز) أى مستحب وصحيح ولم يقل هو قرية لأنه ليس بقرية محضة (قوله بثلاثة  
شرائط) أى على ما ذكره وهو ما أتى فيها أكثر من ذلك (قوله أن يكون الوقف الخ) هو وجه في  
الموقوف لأنه الركن والشرط كونه مما ينتفع به الخ لخروج به نحو العبد الزمن الذى لا يرجع

زوال زمانته والافصح ودخل فيه المنقول وغيره والمشاع وغيره ومنه المدبر والمعاقد عتقه بصفة  
ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد وجود المعاق عليه وهذا ان سبق التدبير والتعليق  
على الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر قال في الروضة وأصلها وبطل الوقف بعتقه ما اه قال  
شيخنا وفيه نظر فراجع ومنه بناء وغراس وضع في أرض بحق ودخل في المشاع وقف المسجد  
وان وجبت قيمته فوراً وبه لم من شرط صحة تصرف الواقف انه مال له ويمكنه نقل ملكه عنه  
وانه باختياره وأنه معين فلا يصح وقف نحو مائة كبرى ولا موصى بعتقه ولا نحو مائة كبرى وكاب ولا  
مكاتب وأم ولد ولا مكروه ولا مافي الذمة ولا أحد عبده ونحو ذلك ثم يصح وقف الامام من بيت  
المال ولو على أولاده خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه (قوله مما ينفع به)  
أي ولو مدة قصيرة أو قلها من يقابل بأجرة ولو أجرة (قوله آله الله) أي وكذا كل محرم وهذا  
محتمل قوله مما ينفع به (قوله لازية الخ) هو محتمل قوله منصوصاً في التأمل ولا يصح وقف ما لا يقيد  
تقريباً كمن لا يرجح برؤيه ومحل بطلان وقف الدراهم لازية ما اذا لم يقفها بالتصاغر كما بان  
وقفها بالتصاغر كما يصح كما مر حبه العلامة الرمي وهو المعتمد (قوله ويريجان) أي غير مزروع  
لان نفعه في وقته فقط ومقصود الوقف الدوام والافصح وقفه كالمسك والعنبر والمراد بالريجان  
كل زيت غرض طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح ان كان مزروعاً أو لا فلا كما  
مر (قوله ان يكون الوقف) أي الموقوف عليه لانه الركن والشرا كونه موجوداً حال الوقف  
غيره قطع ومنه يعلم انه مما يمكن أن يملك ما وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والربط  
والجامعين والعلماء ونحوهم وكذلك الاغنياء والفقراء وأهل الذمة والفسقة لان الصدقة  
عليهم جائزة ولا يصح وقف عبده لم ونحوه ويصح وقفه على كافره ولا يصح الوقف أيضاً على ميت لانه  
لا يملك ولا على أحد من الذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على عبده نفسه ولا على عبد  
غيره ان قصد لنفس العبد والافق وليس بعبده والمبعض في نوبته كالمروفي نوبته سيده كاقن  
وفي عدم المهايأة يوزع على الرق والحرية فلما اراد مالك البعض أن يقف الرقيق على نفسه الحرة  
فانظروا الصفة كما لو اوصى به لبعضه الحر ولا يصح الوقف أيضاً على مرتد وحري سواء ذكرهما  
باجتماعهما أو وصفتيهما لانه لا درامهما مع كثرهما ولا على نفسه خلافاً للامام أبي حنيفة رضي  
الله عنه لم يذعن ذلك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل بحال الا في نحو على اعم  
أولاديه وهو اعلم ولا على جمعة مملوكة لانهم ليست أهل لملك بحال الا ان قصد مال كها فهو  
وقف عليه ثم يصح الوقف على الخيل الموقوفة في الثغور ونحوها كالوقف على الارقاء الموقوفين  
على خدمة الحرم أو الكعبة ويصح أيضاً الوقف على حمام مكة وهو مستثنى من قولهم لا يصح  
الوقف على الوحوش ولا على الطيور المباحة (تنبيه) يشترط قبول الموقوف عليه في المعين  
دون غيره كالبهية (قوله على أصل الخ) ظاهر كلامه أن قوله موجود بنفسه الأصل وان قوله  
لا ينقطع تفسيره لا فرع فتأمل (قوله وفرع لا ينقطع) ليس قيداً بل هو مضاف على ان ينقطع  
الوسط أو الاخر باطل وهو مرجوح كما سيأتي ولم يقيد المصنف كثيراً بالمرجوح كالأصل لعدم  
الاصول لعدم شرطه فيه (قوله على من سيولد لواقف) أي فلا يصح الوقف على الجنين لعدم صحة  
ملكه ولا يدخل في الولد فاذا انفصل حياد دخل فيه الا أن يكون الواقف قد سمى الموجد

(مما ينفع به مع بقائه  
عنه) ويكون الاتصاف  
مباحاً مقصوداً فلا يصح  
وقف آله الله ولا وقف  
دراهم لازية ولا بشرط  
النفع في المال فيصح وقف  
عبد وحبش صغيرين رأيا  
الذي لا تبقى عينه كطعموم  
ويريجان فلا يصح وقفه  
(و) الثاني (أن يكون)  
الوقف (على أصل موجود  
وفرع لا ينقطع) فخرج  
الوقف على من سيولد لواقف  
ثم على الفقراء ويسمى  
هذا منقطع الاول

فان لم يقل ثم على الفقراء  
كان منقطع الاول والاخر  
وقوله لا ينقطع احتراز عن  
الوقف المنقطع الاخر  
كتوله وقت هذا على زيد  
ثم نفسه ولم يرد على ذلك  
وقيه طريقان أحدهما  
انه باطل كمنقطع الاول وهو  
الذي منى عليه المصنف  
فمن الرابع العصة  
(و) الثالث (أن لا يكون)  
الوقف (في محذور) بنفاء  
مشالة أي محرم فلا يصح  
الوقف على عبارة كنيسة  
للتعبد وانهم كلام المصنف  
انه لا يشترط في الوقف  
تلهو وتصيد القرية بل  
اتقاء المعصية سواء وجد  
في الوقف ظهور وتصيد  
القرية فكذلك الوقف على  
الفقراء أولا كالوقف على  
الاغنياء يشترط في الوقف  
ان لا يكون مؤقنا كوقف  
هذا سنة وان لا يكون  
معاقا كقوله اذا جاء رأس  
الشمرف قد وقت كذا  
(وهو) أي الوقف (على  
اشترط الواقف) فيه (من  
تقديم) ايض الموقوف  
عليهم كوقف هـ ذاعلى  
أولادى الاورع منهم  
(أو تاخير) كوقف هـ  
على أولادى فذا انقرضوا  
فعل أولادهم

أو ذكرهم فانه لا يدخل فيه فتأمل (قوله منقطع الاول) أي وهو باطل على المعتمد ومنه  
وقت كذا فمباشرة الله وفيما سائر زيد ولم يسبق منه شيئا في أحد منهما وكذا فمباشرة أنا  
ومنه الوقف المعلق فهو غير صحيح نعم ان علمه بكونه وصية لا وقت ومنه ما ضاهى  
التحرير بكماله مسجدا اذا جاء رمضان فهو صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته كما  
سألت (قوله عن الوقف المنقطع الاخر الخ) جعله الشارح من جهة الشرط قبله وفي الروضة  
كأنها انه شرط معتقل ومنه منقطع الوسط كقوله وقت هـ ذاعلى زيد ثم رجل ثم الفقراء  
فهو صحيح واذا مات الاول صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف امدا انقطاعه كالمثال المذكور  
والابان عرف امدا انقطاعه كوقف هـ ذاعلى أولادى ثم على هـ ذاعلى العبد أو على هذه الهمية ثم  
الفقراء فصرف في مدته كمنقطع الاخر فيما يأتي (قوله أحدهما الخ) مرجوح (قوله لكن  
الرابع العصة) أي عصة الوقف المنقطع الاخر وهذا هو العقد كما مرو بصرف بعد انقراض  
زيد ثم ناله لا قرب من ينسب الى الواقف من جهة الفقراء يوم الانقطاع كابن بنته ويقدم على  
ابن عمه اذ لا عبرة بالارث (قوله كنيسة للتعبد) أي أو نحوها من متعبدات الكفار أو حصصها  
أو قناديلها أو نحو ذلك وخرج بها ما تنزهها المارة قول كفار فهو صحيح عليها وكذا الموقوفة على  
قوم يسكنونهم أو من الهرم وقف كتب التوراة والانجيل أو السلاح أو قطع الطريق أو الوقف  
على خادم الكنيسة ان قال مادام خادمها أو على فلان الذي مادام ذميا ولا يصح (قوله  
وأفهم كلام المصنف الخ) أي لانه في الحرمة فقط (قوله ويشترط في الوقف الخ) قد علم هذا مما  
تقدم وقد مررت بالاشارة اليه فتأمل (قوله أي الوقف) هو معنى الصيغة التي هي الركن وهي  
من الواقف فقط فالشرط العمل في الواقف بما تقتضيه الصيغة من الواقف من حيث ما اشتملت  
عليه من الشروط والصيغة نحو وقت كذا على كذا أو تصدقت به عليه صدقة مؤبدة أو محرمة  
أو نحو ذلك وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنية قال الماوردي الا المسجد في الموات انتهى  
وعلم ايضا من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على الاتياع فراجع (قوله الاورع) أي  
أو الفقير وإذا استغنى خرج عن الاستصفاق فان عاد اليه الفقير عاد له الاستصفاق وكذا على  
الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكرو والانثى والختى لا البنت وولد الولد والعقب والنسل  
والذرية تشمل ذوات ولد البنت الا ان قيد بن يتسبب اليه فلا يدخل ما لم يكن الواقف أثنى  
فمدخل لانه يتسبب اليها الابن لا يشمل البنت وعكسه ولا تدخل أولاد الاولاد في الاولاد على  
الرابع ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا شاركوهم ومثل ذلك يجري في الأصول  
والآباء والامهات والاجداد والجدات والمولود يشمل المعتق والعتيق ويشرك بينهم على عدد  
الرؤس فان وجد أحدهما اختص به ولا يشارك الاخر اذا وجد بهدء وفارق ما تقدم في الاولاد  
حيث لم يوجد ولد وهما ولد وهما ولد فيحمل عليه واذا حصل ولد شارك لان اطلاق المولى على كل  
منهما اشتمل على لفظي وقد دللت القرينة على ارادة أحدهما عنقه وهو الاخصاري الموجود  
فصار المعنى الاخر غير مراد وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخل في كلام المصنف  
والوجه فيه انه لان فيه تقديم الطبقات على بعضها كوقف هـ ذاعلى أولادى ثم أولادهم  
ماتوا فلا يصح أحدهم الطبقة النازلة ما وجدوا واحد عما فوقها قال شيخنا وقد يقال ان  
الشارح لما جعل الترتيب مأخوذا من التأخير أخرج التقديم عنه فرار من التكرار انتهى

ومن الترتيب قوله الاعلى فالاعلى والاول فالاول (قوله أو تسوية) أى باللفظ كما ذكره الشارح  
نظر القول المصنف أولاه وهو على ما شرط الواقف الخ والافلاطلاقة مقتضى التسوية فتأمل  
(قوله لبعض الاولاد) أى من الذكور والانات فما فعله الشارح مثال وانما عمل بشرط  
الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه على الاصح نظر الوفاء بفرضه الذى أمكنه الشارح  
منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه (قول للذكر مثل حظ الانثيين) أى نهيم ما اذا اجتمع معه  
• (تمة) • ثقة الموقوف وموتة تجهيز اذ مات وعارضة من منافعه ككسب العبد ما لم يعين  
الواقف غيره فان لم يكن له منافع فعلى بيت المال ما دعا العماره

• (فصل في بيان أحكام الهبة) • المناسبة للوقف يكونها خالية عن العوض ونحو ذلك وهى  
تطلق على ما يرم الصدقة والهبة وعلى ما يقابلها وهو المراد عند الاطلاق والاصل فيها قوله  
فعلى ونحوها وعلى البر والتقوى والهبة بر وأركانها البيع كما ساق (قوله من هبوب  
الريح) أى مروره (قوله اذا استيقظ) بمعنى تنبهه (قوله استيقظ للاحسان) أى والخير (قوله  
وهى) أى الهبة (قوله عليك مخبز) قال شيخنا كان الاولى اسقاط انظر فتأمل ولو قال  
عليك تطوع في الحياة لكان أولى وأخصر (قوله ولو من الاعلى) أى ولو كان الموهوب له أعلى  
من الواهب نعم ان قامت قرينة على طلب مقابل وجب رد الموهوب أو دفع المقابل فتأمل  
(قوله تخرج بالمخبز الخ) قال شيخنا هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدر لئلا يخرج به  
خارج بقدر الحياة كما ساق ذكره المصنف فهو مكرر فتأمل أقول والصواب انه قيد معتبر يخرج  
به المعلق كقوله ان ياتزيد فقد وهبتك فهو باطل كما في البيع فالاعتراض على الشارح انما  
هو على ما أخرجه به فتأمل (قوله اقبلك الموقت الخ) قال شيخنا انظر ما صورته وتأمل انتهى  
أقول ولعل صورته ما لو أجزه عينا مدة معلومة فانه عليك للمنافع تلك المدة ليس بهبة فتأمل  
(قوله هبة المنافع) أى فهى باطلة بناء على ان صورته هبة من منفعة هذه الدار عارية على الاصح  
ونخرج بالتمليك فهو الضافة والوقف والعارية وبالتطوع فهو الركة والصفة (قوله  
ولا تصح الهبة الخ) هو اشارة الى الركن الثالث وهو الصيغة كما ياتي انتهى (قوله وكل ما جاز  
بيعه) أى صح وان حرم أى وكل ما صح مبيعا صح ان يكون موهوبا فالموهوب ركن والشرط  
كونه يصح بيعه بان يكون طاهرا من شوائبه معلوما على ما هو ذاك الهبة  
الخاصة المحتاجة الى الصيغة التى هى أحد الاركان فيها وشرطها كشرطها في البيع ومنه  
توافق الايجاب والقبول فالوهب له شيئين فقبل أحدهما لم يصح كما قاله شيخنا نقلا عن  
العلامة الرملى وأقره ونقل عن العلامة الخطيب في شرحه الصفة أو واحد فقبل بعضه لم يصح  
أيضا ونقل العلامة الخطيب أيضا عن الشهاب الرملى الصفة ومثله العلامة ابن قاسم نقلا عن  
العلامة الرملى كالطباوى وغيره وقال العلامة ناصر الدين الأيبلى فى حواشيه ويناقض  
البيع بانه ما وضعت فسبق فيه بخلافها وان خالف فيه الا تسوى ومن تبعه كشيخنا فى شرحه  
وأما الجوهول فانه لا يصح بيعه فلا يصح هبته كما لو قال وهبتك أحدهما ذين الثوبين أو العبدين  
مثلا فلا تصح الهبة لان هذا مجهول وأما الصدقة والهبة فلا حاجة فيها الى صيغة وتبين  
الهبة باسمائها على بعث المهدى للمهدى اليه اكرامه (تنبيه) قد علم عاذا كشرط العاقد  
الذى هو الركن الثانى وهو كرن الواهب أهلا لا تبرع مختارا فلا تصح من المحجور بما له ولو باذن

(أو تسوية) •

على اولادى بالسوية بين

ذكورهم واناثهم •

(أو تفضيل) •

على بعض كوقفته على

اولادى للذكر مثل حظ

الانثيين

• (فصل فى أحكام الهبة) •

وهى امانة مأخوذة من

هبوب الريح ويجوز ان

تكون من هبة من ثوبه

اذا استيقظ فكانت فاعلاها

استيقظ للاحسان وهى فى

الشرع عليك مخبز مطلق فى

عين جال الحياة بلا عوض

ولو من الاعلى تخرج بالمخبز

الوصية وبالمطلق التملك

الموقت وتخرج بالعين هبة

المنافع وتخرج بحال الحياة

الوصية ولا تصح الهبة

الايجابى وقبول لفظا

وذكر المصنف ضابط

الموهوب فى قوله (وكل

ما جاز بيعه

وابه ولا من المكاتب بشراذن سببه وكون الموهوب له أهلا لذلك الموهوب ولو غيره كاف  
ويقبل له وليه ويخرج به ما صرف في الوقت (قوله جازت هبته الخ) وفي بعض النسخ جازت به الخ  
(قوله وما لا يجوز به الخ) قال شيخنا هو عكس الضابط في كلام المصنف ولا يخفى ان عدم  
ذكره أولى ولو جعل الشارح لكلام المصنف مفعولا وما وفيه تفصيل لسلم من حصر الاستثناء  
الذي ذكره لعدم صحته اذ يرد عليه المستولد من معسر الموهونة وما في يد المكاتب فان يههما  
صحح دون هبته ما وغير ذلك مما هو في المطولات كصرف شاة الاضحية لو اجمعة ولبنتها وجاهدا  
وحق التخيروا التفرق بل بدو صلاحه فتصح هبته من غير شرط قطع بخلاف يه (قوله كجهول)  
اي أو نجس (قوله ولا فلاك) اي مطلقا (قوله ولا تلزم الهبة) اي بالاعق الاعم ولو من أصل  
أقرعه الصغير (قوله الابا قبض) اي بما صرف في البيع فلا فلاك بالاعتدال غير الصغير بن أنه صلى الله  
عليه وسلم أهدى الى الخبائي ثلاثين أوقية مسك فبنت قبل ان تصل اليه فقصه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بين نساءه ولا يصح في هذا القضية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه نعم يكفي الاعتق في  
الهبة الضمنية كما عتق عبد لعن في هبة عنه (قوله باذن الواهب) اي حال القبض فلور جمع  
عنه قبل القبض بطل ويدخل المقبوض في ضمان القابض ومعلوم ان اقباض الواهب كاذنه  
بالاولى فتأمل (قوله أو الواهب) اي أو جن أو أغنى عليه (قوله لم تنسخ) اي ويقوم ولي كل  
دوارته ولو سا كما ساقه الا في الأغصاء فينتظر اقرب رزقه فان أيس منه فكلما بنون (قوله واذا  
قبضها) اي الهبة بالمعنى الاعم فتأمل (قوله الا أن يكون والدا) اي للمتبذرا كان أو أبا  
من جهة الاب أو من جهة الام موافقا له في الدين أم لا فرياله أم بعد اقله الرجوع مادامت  
في ذلك الولد ولم يتعاقب احق ولو كان قد أسقطه وخصوا بذلك لا تنافي التهمة عنهم لو فور  
شتمهم فلا يرجعون الاطاحة أو مصلحة وسواء الولد الصغير والكبير والغني والفقير بشرط  
كونه حرا او الموهوب عبدا فان كان رقبة فاما الموهوب له ليه وخرج بقوله اعني انا الموهوب  
لولده دين الله عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه تعالى أم اسقاطا اذ لا بقاء للدين فاشبه ما لوجه  
شبه افتتاف ولا رجوع له في يضر فترخ ولا يذويت لان الموهوب صار مستمساك لا في مازات  
سلطنته عنه بخو يسع ولو لا حله وهدية ورهن مع قبض فيه ما ولا يمنع الرجوع بتدبير وتعلق  
عتق وتزويج واجارة فالزائل المأثرا كذا لم يهد (تنبيه) • يسن لوالد وان علل العدل  
في عطية الاولاد والاشوة وفي سائر وجوه الاكرام الا لعدو كعتوق ونحوه بل تحرم ان أعانت  
عليه كبيعة المعاصي وعطية الاولاد لا اصول كعكسه وصلة الرحم مندوبة ولو بنحو ارسال  
سلام أو كتاب أو هدية أو نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم • (فائدة) • روى ان أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه رأى رجلا يطوف بأهله حاملا لها وهو يشكو ويقول

أنا لها عطية لا أنفسر • اذا الركب ذعرت لا أفر

ما حات وأرضعتني أكثر • الله رب ذوالجلال أكبر

(قوله واذا أعرضت الخ) هو من ألفاظ الهبة ومعنى بذلك كراثة الميراث (قوله كقوله  
أعرضت هذه الدار) اي أو جعلت لك عرلا أو حياثك أو ما عشت بخلاف عمرى أو عمر زيد  
مثلا فانه لا يصح فيه ما على الراجح لما فيه من تأنيث الملك فان الواهب أو زيد اهذا مثلا قد عوت

في قوله  
لا يجوز  
بما جازت هبته  
ببعض كجهول لا يجوز هبته  
الا بقبضه ولو لم يجره فلا  
يجوز به أو يجوز هبته  
ولا فلاك (ولا تلزم الهبة الا  
بالقبض) باذن الواهب فلا  
ما من الموهوب أو الواهب  
قبل قبض الهبة لم تنسخ  
الهبة وقام وارثه مقامه في  
القبض والاقباض (واذا  
قبض الموهوب له لم يكن  
لواهب ان يرجع فيها الا  
ان يكون والدا) وان علا  
(واذا أعرضت) شخص (شيا)  
أي دارا مثلا كقوله  
أعرضت هذه الدار



أولاً تامل (قوله أو أرقبه الخ) ما أخذ من الرقوب لأن كلامه ما يرقب موت صاحبه (قوله  
 أي أن مت قبلي الخ) هو بيان لمعنى اللفظ ولا يضر التصريح به فتأمل (قوله ويله والشرط  
 المذكور) أي في كلام الشارع أو في كلام الواهب قال شيخنا وقد علم مما ذكرناه لا عوض في  
 الهبة فإن قبضت به وهو معلوم فهي بيع أو مجهول فباطل وظرف الهبة كقوله صرة فتمت ولا  
 وهي وعاء من خوص أو غيره يكثر فيه ونحو ذلك هبة أيضاً إن لم يعتد بدهه والواجب رده وحرم  
 استعماله إلا في نحو كالهبة حيث اعتد بذلك (تتمه) روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان  
 لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها بالآكل منه المكان الذراع المعلوم ثم صار ذلك عادة عند  
 المالك ونحوهم ولو في غير الهدايا وأعلم أن كلام المصدق والهدية هبة ولا عكس ولهذا لو حلف  
 أنه لا يهب له تصديق عليه أو هدى إليه حنث ولا عكس وكالهبة مضمونة وأفضلها الصدقة  
 (فصل في بيان أحكام اللقطة) - المناسبة للهبة لأنها باب فيها جانب الأكل - كتاب على  
 الامانة كما يأتي ويقال لها القاططة واقط والاصل فيها الآيات الأربعة بالبر والاحسان وخبر  
 مسلم وأبو حنيفة عن العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها الآلة لا قط وما قوط ولقط (قوله  
 وهي أي لغة) (قوله يفتح القاف) أي وإن كان مع ضم اللام في ما (قوله المتقط) هو يفتح  
 التاء والقاف على معنى اسم المفعول أي الملقوط (قوله ماضع الخ) هو أعم من قول بعضهم  
 مال ضاع الخ بل وجد في بعض النسخ أيضاً (قوله يسقوط الخ) خرج به ماضع بغير ذلك كأن  
 ألقه الرجح فبأنه لا في داره من لا أو ألقى إليه من لا يعرفه كساقى هربه من لا أو مات مورثه  
 عن ودائع لا يعرف ماله كما هو ماضع ضائع بحفظه ولا يملكه (قوله ونحوهما) أي كسوم  
 وهرب ومنه أعيان بغير من لا تركه ماله أو ما عجز عن حله فأقامه ومنه أيضاً ما ليس مال كسرجين  
 مثلاً (قوله بالغ الخ) هو تعميم في الواجد من حيث العصة قد دخل فيه المجنون والصبي ولو غير  
 مميز والكافر ولو في دار الإسلام وإن كان حريياً أو حريراً أو القاسق ومنه الكافر فقطنه عليه  
 عام ويشمل كلامه الحر والرقيق وأصله كونه عنه لأنه لا يصح التقاطه بغير إذن سيده  
 ومن أخذ حاصنه فهو اللاقط وبأنه هو اللاقط وله إقرارها بيد الرقيق حيث كان أميناً ويصح  
 تعريفه حيث لم يكن أميناً فهو منه بالقرار عليم أو مكانه أخذ حاصنه وردها إليه ويصح  
 لقطه المالك كآلة صخرة ويترتب ويملك والمبعض في نوبته كالحرق في نوبته سيده كالفن  
 والنفصب الرق والحرية وكذلك أسائر الأكلاب والمؤمن وأما الرق الجانيه منته أو عليه  
 الواقعة في نوبته أحدهما أو زرع عليه مطلقاً (قوله أو في طريق الخ) مراده به مطلقاً كالمالك  
 نخرج به المملوك فهي ماله أو لمن ملكه منه إلى أن ينتهي الأمر إلى المهي فبهي له وإن نشأها  
 ومن الطريق الشارع لأنه الطريق النافذ في الآية كما مر ومنه المسجد والرباط والمدرسة  
 ونحوها (قوله أنه أخذها وتركها) أي فهو مباح له أن ينفق بامانته في المسئلة بل (قوله وإن كان  
 أخذها أولى) أي أن وثق بامانته في كسرها أو يجره عليه اللقط مع قصد الخيانة حال  
 أخذها ويضمن المالك بغير أدلة بالخلاف المين وليس له تعريفها أو يملكها فإن عرفها فأثوبة  
 للتعريف عليه ومحلها ماله يعود إلى قصد الامانة والحفظ فله التعريف حينئذ ولا مؤنة عليه  
 (قوله ولا يجب الإثهاد) أي نظر إلى لا كتاب بل يسن مع تعريفه شيء من اللقطة للشيء

(أو أرقبه) أي أياها كقوله  
 أرقبك هذه الدار وجهات  
 للترقي أي أن مت قبلي  
 عادت إلى أومت قبلي  
 استقرت لك فقبل رقبتي  
 (كان) ذات الشيء (للمعمر  
 أو للمـ رقب) بلفظ اسم  
 المفعول مع ما (ولورثته من  
 بعده) وبلفظ والشرط  
 المذكور  
 (فصل في أحكام اللقطة)  
 وهي يفتح القاف اسم للشيء  
 اللقط ومنه ما لم يترعاً ما  
 صاع من ماله بقط أو  
 غلة ونحوهما (وإذا وجد)  
 شخص بالغاً كان أولاً  
 كان أولاً فاسقاً كان أولاً  
 (لقطة في موات أو في  
 طريق) أنه أخذها وتركها  
 (أو) (أخذها أو إلى من  
 تركها إن كان) (أخذها  
 (على ثقة من القيام بها)  
 فلو تركها من غير أخذ لم  
 يضمنها ولا يجب الإثهاد  
 على التقاطها الثالث أو حفظ

وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ٢٣٤ ويضعها عند عدل ولا يقره ثم يرفق الفاسق اللقطة بل يضم القاضي اليه رقبيا

عدلا ينع من الخيانة فيها  
وينزع الولي اللقطة من يد  
الصبي ويعرفها ثم يعيد  
التعريف بتلك اللقطة  
لصبي ان رأى المصلحة في  
عليكها (واذا أخذها)  
أي اللقطة (وجب عليه  
أن يعرف) في اللقطة عقب  
أخذها (سنة أشياء وعامها)  
من جلد أو خرقه مثلا  
(وعناصها) هو معنى الوعاء  
(وكانها) بالمد وهو الخيط  
الذي تربط به (وجنسها)  
من ذهب أو فضة (وعدها  
وزنها) ووزنها بفتح أوله  
وسكون ثانيه من المعرفة  
لأن التعريف (و) أن  
(يحفظها) حتما في حرز  
مقلها ثم بعد ما ذكر (إذا  
أراد) الملتقط (عليكها  
عرفها) بتشديد الراء من  
التعريف لأن المعرفة  
(سنة على أبواب المساجد)  
عند خروج الناس من  
الجماعة روي الموضع الذي  
وجد هافيه (وفي الاسواق  
وتحوا من مجامع الناس  
ويكون التعريف على  
العادة زمانا ومكانا وابتداء  
السنة بحسب من وقت  
التعريف لأن وقت  
الاتقاط ولا يجب استيعاب  
السنة بالتعريف بل يعرف  
أولا كل يوم مرتين  
طرفي النهار لا ليل ولا وقت  
الليلة ثم يعرف ذلك كل

(قوله وينزع القاضي) أي لا غيره (قوله من الفاسق) أي لأن اللقطة منه مكروه (قوله ولا يعقد  
تعريف الفاسق) أي أن لم يضم اليه عدل كما ذكره الشارح ومن الفاسق الكافر كما مر (قوله من  
يد الصبي) ومثله المجنون فإن قصر في انتزاعها منهم ما حق تلفت ولو بالثقل ما ضمن ثم يعرف  
اللقطة فان لم يقصر فلا ضمان وكذا السفيه لكن بعد تعريفه ولا تؤخذ ذمونة التعريف  
من مال، لا يجوز عليه بل يراجع الحاكم ليبيع حرأمنه له أو يفترض عليه مثلا (قوله ان رأى  
المصلحة) أي حيث يجوز له الافتراض (قوله في عليكها) كان الأولى أن يقول في عليكها الخ  
(قوله وجب) أي على ما قاله ابن الرقعة كصاحب الديكافي ونحوه ما قاله الأذرع وهو المعقد  
عند العلامة الرمي اللهم إلا أن يحمل كلام الشارح على ما إذا كان عند المالك وأما عقب  
اللقطة فتدوب وحيدة فلا يقع له الشارح مرجوح (قوله في اللقطة الخ) هو اظهار في محل  
الاضمار لكن ذكره الشارح بوضوح لا مبتدئ فتأمل (قوله عقب أخذها الخ) هو ضم في  
أنه يحرم عليه تأخير معرفة ذلك وقد مر ما فيه (قوله سنة أشياء) بل خمسة على كلام الشارح  
وبقي عليه ما معرفة صحتها من صحة وتكسر ونحوه ما سبق دخولها في قوله وجنسها (قوله  
وعامها) هو يكسر الواو مع المد أي ظرفها (قوله وعناصها) هو يكسر العين وبالفاء والصاد  
المهملة وجعله الشارح بمعنى الوعاء فهو مرادف له وقال الخطابي هو جلد بليس لرأس النازورة  
وحينئذ فلا مردية اه قال شيخنا وأما المراد من سنة فتأمل (قوله بالراء) أي مع كبير  
الواو (تول وجنسها) هو بالراء في الشامل لأنواع والصفة ان احتجج لهما (قوله وعدها)  
أي خمسة أو عشرة مثلا (قوله وزنها) أي كطل أو رطلين أو أكثر أو أقل، يجمعهما  
لفظ القدر فتأمل (قوله وسكون ثانيه) أي مع تخفيف الراء وهو اقتران ضم أوله وفتح  
ثانيه مع تشديد الراء فانه من التعريف لا في (قوله حتما الخ) هو مستدرج مع جعله يحفظ  
عطف على يعرف الماسط عليه الوجوب وأما في كلام المتن فيجوز أن يكون مستأنفا فيحتاج  
إليه حتما فتأمل (قوله الملتقط) أي رلومه تعدد أدلوكا بالثنين عرفها كل واحد منهما نصف  
سنة (قوله عليكها الخ) خرج به ما لو اسفر على إرادة حفظها فلا يلزم التعريف بل يندب له  
فلو عرفها سنة ثم أراد عليكها الزمه ان يعرفها سنة أخرى (قوله سنة) أي تحديد او جوبا  
بنفسه أو ثانيا، وليس ذلك التعريف على الدور و يمنع التعريف على من غلب على خلقه ان  
سلطا يأخذها منه بل تكسر أو سنة يدأ كما في نكت التقييه وغيرها وفيها أيضا أنه يمنع  
الاشهاد عليها (قوله على أبواب المساجد) أي لأنهم يذكرونه على المعتمد ومجمله إذا كان برفع  
صوت والافتلا لا المسجد الحرام لأنه مجمع للناس ويجب تعريفه بطلان لا يجوز عليكها  
وإذا أراد سقرادفعها للعاكم أولا أمين فان سافر به اضرها الا بالذن حاكم يراه (قوله وفي  
المواضع) كل الأري أن يقول الموضع بدل قوله الذي وجد هافيه فتأمل (قوله الذي  
وجد هافيه) أي لأن يكون منازة في أقرب الاماكن اليه من بلد أو غيره (قوله من وقت  
التعريف) أي وان طال بعد الاتقاط وهذا هو المرجح وصريح كلامه قبله أنه من وقت إرادة  
الملك فتأمل (قوله كل يوم الخ) والضابط أن تنسب مرات التعريف الي بعضها (قوله  
ويذكر الملتقط) أي ندبا لا وجوبا (قوله فان بالغ فيها) أي في تعريفها ما لو استوعب

اسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض اوصافها فان بالغ فيها ضمن جميع

ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظه ا على مال كها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقتضيه على المالك وان  
أخذ اللقطة ليعملها أو يبيعها عليه تعريضها لزمه مؤنة تعريفها وانما كها ٢٢٥ بعد ذلك أم لا ومن النقطة شبهة أحقها

لا يعرفه سنة بل يعرفه

وما يظن ان فاقده يعرض

عنه بعد ذلك الزمن (فان لم

يجد صاحبها) بعد تعريفها

(كان له أن يتملكها بشرط

الضمان) اما ولا يتملكها

اللقطة بمجرد مضي السنة

بل لابد من ان يظن ان

الملك كملكه هذه

اللقطة فان عاينها او ظهر

مالكها او هي باقية وانفق

على رديتها أو بدلها

فالامر فيه واضح وان

تدارع فظلم المالك وان اراد

الماتق العادل ان يبدلها

اجيب المالك في الاصح وان

تلفت اللقطة بعد عاينها

غرم الماتق منها ان كانت

منهية أو قيمتها ان كانت

منقوطة يوم التملك لها وان

نقصت يبيع قلأ أخذها

مع الارش في الاصح

(فصل واللقطة) وفي

بعض النسخ وجلة اللقطة

(على أربعة اضرب)

أحد (ما يبق على الدوام)

كذهب وقضة (فهذا) اي

ما سبق من تعريفها سنة

وتعاقبها بعد السنة

(حكمه) اي حكم ما يبق

على الدوام (و) الضرب

الذي لا يبق على الدوام كالطعام الرطب فهو

وحفظ غنمه الى ظهور مالكة (والثالث ما يبق بهلاج) فيه (كالرطب) والغنم فيفعل ما فيه المصلحة من يبيع وحفظ غنمه

أو تحفيقه وحفظه الى ظهور مالكة (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان

جميع أو صاغة للشهم ودفلا ضمان عليه (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) حاصله ان مؤنة  
التعريف عليه عند الملك وان لم يملك والافق بيت المال أو قرضا على الملك باذن الحاكم  
وهذا في غير المحجور عليه كامر (قوله حقا) أي لا فهو غنمة أو غرة أو افلاحة تعريضه  
أصله بل يبقده واجده أي بتمقل فمن عمر رضى الله عنه أنه رأى رجلا يعرف زبيبة فضر به  
بالدرة وقال ان من الورع ما يفت الله عليه (قوله يظن ان فاقده يعرض عنه) ويختلف ذلك  
 باختلاف المال ونحوه (قوله بشرط الضمان الخ) هو بيان للواقع فتأمل (قوله بل لا بد الخ)  
هو مفاد لفظ الملك في كلام المصنف فتأمل ولعل مراد الشارح افادة ان لفظ بشرط الضمان  
الخ ليس من الصيغة فتأمل (قوله كملكه هذه اللقطة) اي ان كانت حالها ان كانت غيره  
نحو خر وكب وجب لفظ يدل على الاختصاص (قوله على رديتها) اي بزيادتها المنفعة  
مطافا وكذا المنفعة الحادثة قبل الملك (قوله فالامر فيه واضح) أي ظاهر جلي (قوله  
في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله وان تلفت) أي حاسما مطلقا أو شرعا بعد الملك كمتق ووقف  
ولو لم يظهر صاحبها فلا مال له به على الماتق في الآخرة كما قاله النووي ورجحوه وهو المعتمد  
ولا تدفع الا لو اصف ظن صدقه أو بجهة (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد

(فصل في ان اقسام اللقطة وحكم كل منها) • وحاصله ان اللقطة قسمان مال وغيره والمال  
نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان آدمي وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه وللفصل  
ساقط من بعض النسخ (قوله على أربعة اضرب) جمع ضرب بالسكون وهو النوع وكان الاولى  
استقاط اللقطة على فتأمل (قوله كذه - وقضة) أي وغيرهما مما لا يسرع فسادا وليس من  
الحيوان (قوله كالطعام) ويلحق به الشراب (قوله الرطب) هو بفتح راء المهملة كالقول  
ويلحق به الرطب الذي يثقل والعنب الذي لم يتربب وفي بعض النسخ كالطعام والرطب  
فعطته عام (قوله بخير بين خصلتين) أي مراعاة مصلحة المالك وجوبا أو يقدم التحفيف على  
البيع والا كل ان تساوت في المصلحة (قوله أكله) أي بعد تملكه بافظ كامر (قوله أي غرم  
فيمته) كان الاولى ان يقول غرم بدله من مثل أو قيمة (قوله أو يبيع) كان الاولى ان يقول يبيعه  
لان أولاته يبيع بين والمراد يبيعه أي استفلا لان لم يجد مالها كم أو باذنه از وجده تبرعته  
لاجل ان يتلك غنمه (قوله بهلاج) هو بكسر الهمزة المهملة (قوله كالرطب) أي بضم الراء (قوله  
فيفعل ما فيه المصلحة) أي وجوبا (قوله أو تحفيقه) أي أو كاه وغرم غنمه ومؤنة تحفيقه منه  
يبيع بعضه باذن الحاكم أو بقرض على المالك ان لم يتبرع به الواجد (قوله كالحيوان)  
وهو الذي كرقيق غير مميز أو غير زمن خوف ونحوه كفرق أو حرق فيجوز انفاطه للمالك  
صيانة له عن الضياع بخلاف زمن الامن لانه يستدل به أي بالوال منه على سيده نعم لا تصح  
لقطة أمة فصل للملك لانه كالاقتراض ومؤنة الرقيق من كسبه ان كان له كسب فان فضل  
منه شيء فهو لمالكه والاقباز حاكم أو يبيع جزأ منه ان أمكن والافباشهاد عليه  
ولا يرجع بغير ذلك واذا يبيع ثم ظهر مالكة وادعى أنه كان أغنته عمل بقوله وتبين فساد البيع

(الذي لا يبق على الدوام كالطعام الرطب فهو) اي المنقطة (محجور بين) خصلتين (أو كاه وغرمه) اي غرم قيمته (أو يبيعه  
وحفظ غنمه) الى ظهور مالكة (والثالث ما يبق بهلاج) فيه (كالرطب) والغنم فيفعل ما فيه المصلحة من يبيع وحفظ غنمه  
أو تحفيقه وحفظه الى ظهور مالكة (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحيوان

وهو ضربان أحدهما

(حيوان لا يمتنع بنفسه)  
من صفات السباع كقنم  
وجمل (فهو) أي المنة  
(مخير) فيه (بين) ثلاثة أمور  
(أكله وغرم عنه أو تركه)  
بلا كل (والتطوع بالاتفاق  
عليه أو يعمه وحفظ عنه)  
إلى ظهور مالكة (و) الثاني  
(حيوان يمتنع بنفسه) من  
صفات السباع كبهر وقرص  
(فان وجدته) المنة (في)  
العصران تركه) وحرم  
التقاطه للثلاث فلو أخذ  
لثلاث منه (وان وجدته)  
المنة في الحضر فهو مخير  
بين الأشياء الثلاثة فيه  
والمراد الثلاثة السابقة  
فيما لا يمتنع

(فصل في أحكام القبط  
وهو مسمى منبذ لا كافل  
له من أب أو جد أو ما يقوم  
مقامهما ويلحق بالصبي كما  
قال بعضهم الجنون البالغ  
(واذا وجد لقيط) به في  
ملقوط (بقارعة الطريق  
فاخذه) منها (وتربته  
وكفالاته واجبة على  
الكفاية فإذا التقطه  
بعض من هو أهل لحضنة  
اللقط سقط الانتم عن  
البيان فان لم يلقطه أحد  
أن الجميع ولو علم به واحد  
فقط نعين عليه ويجب في  
الاصح الشهادته في التقاطه

(قوله وهو أي الحيوان غير آدمي (قوله لا يمتنع بنفسه) أي لا يقوى على خلاص نفسه من  
يريد هلاكه وتجوز لقطه لحظته وعلمه من أمن أو خوف من مائة أو عرانة (قوله من صفات  
السباع) بيان ذكرها أيضا في كلامه ولو قدمه هنا لكان أولى (قوله وجمل) أي صغير وكذا  
كثير بالجملة من خيل وابل ونحو ذلك (قوله مخير) أي مع مراعاة المصلحة للمالك لا بالنسبة  
قال في شرح الروض ثم تخييره بين الثلاثة المذكورة ليس تشهيا بل عليه فعل الا حظ كالجمل  
الاسنوي في المهمات وهو المعتمد (قوله بين ثلاثة أمور) زاد الماوردي رابعها وهو ان يملكه  
حالا ويقيه لا خذره أو نسله مثلا (قوله أكله) أي ان كان مأكولا بعد تملكه وبعد تعريفه  
سنة كما مر نعم يمتنع الا كل ان لقطه في العمران بسهولة يعمه وفي غير المأكل كقول امرئ القيس  
(قوله والتطوع بالاتفاق عليه) فان لم يتطوع به وأراد الرجوع أفتى باذن الحاكم ثم يشهد  
كأنه قد تم (قوله من صفات السباع) أي ما بقوته كالبعير والقرص كما قاله الشارح أو بهدوه  
كالارب والطي المملوكين أو بطيرانه كالحمام مثلا (قوله في العمران) بالمدى أي في زمن الامن  
والانكسار والحاصل انه يجوز الالتقاط لللقط مطلقا وللثلاث الا في صفات آتية لمساكن  
بنفسه (قوله تركه) هو بالقط الماضي الذي هو بالفعل (قوله بين الأشياء الثلاثة) لا يمتنع ان  
الجملة الاولى لا تتأني هنا فتأمل (قوله والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع) وهي أنه مخير بين  
أكله وغرم عنه أو تركه بلا كل والتطوع بالاتفاق عليه أو يعمه وحفظ عنه إلى ظهور مالكة  
(فصل في بيان أحكام القبط) فمفعل بمعنى مفعول أي ملقوط ويقال له المنبذ أي المطروح  
والدعي لان غيره قد يدعيه وهذا باعتبار آخره أمره ومنبذ باعتبار قوله ولقبط باعتبار رويته  
والاصل فيه قوله تعالى وادعوا إلى ما يحكم نطقون وادعوا له كان اللفظ وهو لا قوط وملقوط  
واقط وستأتي (قوله وهو مسمى) أي ولو عجز بالمدى الشامل للمدينة (قوله منبذ) أي مطروح  
على الارض أو على أبواب المساجد ونحوها (قوله لا كافل له) وفي شرح ابي جزة انه الصغير  
الضائع الذي لا يعلم له كافل (قوله من أب) أي من الوهم (قوله ويلحق بالصبي الخ) هو المعتمد  
(قوله واذا وجد) بالبناء للمفعول (قوله لقيط) أي باعتباره ما يؤكل اليه أمره وهو أحد الأركان  
الثلاثة المذكورة وهو مسمى ولو عجز أو مجنون كما مر (قوله بقارعة الطريق) أي بطريق  
البادي وغيره وصل بقارعة الطريق وسقطه أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه من ذلك لقرعه  
باعتدال والمراد به هنا مطلق الطريق أو أعم من ذلك (قوله فاخذه الخ) وهو اللقط الذي  
هو أحد الأركان الثلاثة أيضا (قوله وكفالاته) هو عطف عام على تربته أشبه ولها لفظه  
وما يصح له وقد دفع المصنف بذلك إرادة الحضنة لانها كفالة فتأمل (قوله واجبة) أي  
المذكورة من الأمور الثلاثة لحظته ونسبه ونفسه وغاب فيها الأخيران على الأول  
المذكور وبذلك فارق المنة فتأمل (قوله على الكفاية) أي ان علم به أكثر من واحد  
والا فريض عين (قوله لحضنة القبط) أي من الذين عاوا به اثنان فأكثر (قوله في الاصح الخ)  
هو المعتمد (قوله على التقاطه) أي وماله أيضا كما مر فان لم يشهد لم يثبت له ولاية اللفظ بل  
ينزع عنه الخ كما دون الاتحاد والفرق بين هذا وبين أخذه ابتداء أنه ما وجدت يد والظرف بها  
حيث وجدت إنما هو للما كبحلاف ما إذا لم توجد فانه في حكم المباح فإذا تاهل أخذه لم يمرضه

قول او ظاهر  
اي عدلا ظاهرا

ولو سلم الحاكم اعدل لم يجب الاشهاد عليه (قوله اشترط المنقط) اي الذي هو واحد الاركان  
ايضا (قوله ولا يقر الخ) هو بضم المثناة التحتية مع سبق الهمزة ول اي يترك (قوله الا في بدامين  
الخ) لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الخبر به ومحصل او صافه انه هو الم - لم الخ الرشد  
العدل ولو انشأ او ظاهرا فلا يصح اقط من انصف بضد ذلك ولا يقر معه بل ينزع منه نعم لو اذن  
لعبده غير المكاتب في الما قط واقدمه - ميازلان السيد هو الاقط ويصح اقط كافر الكافر  
لما بينهم ما من الموالاة والمبعض كالرقيق ويقدم اذا القطة اثنان مثلا غنى عما في الزكاة ولو لم يظلا  
على فقير وعدل باطنا ولو فقير اعليه بظاهرا او بلدى على بدوى فان استويا في وصف العدلالة  
الباطنة او الظاهرة ونشأ اقرع بينهم او يجوز نقله من محل اقطه مثله او اعل من له لا لا في  
(قوله مال) اي خاص به كنياب ملبوسة له او مغطى به او مقروسة تحته ودنانير عليه او تحته  
ولو منقورة وداره وفيها وما فيها ان انقردم او حصته منها ان كان معه غيره من ماله كان او  
كاملا بحسب الرأس (قوله انفق عليه الحاكم) اي باسم ادعائه في كل مرة كما صرح به  
ابن الرفعة نقله عن القاضي مجلى واقره قال العلامة ابن حجر وفيه من المخرج ما لا يخفى واعتقد  
العلامة الرملى وجوبه في المرة الاولى فقط (قوله الاباذن الحاكم) اي لا ولاية المال لا تثبت  
لغير الاب والجد من الاقارب فالاجنبى اولى فان تقدمه اشمه فان لم يفعل ضمن (قوله كالوقوف  
على المنقط) اي والوصية لهم فان لم يكن اقترض عليه الحاكم فان تعذره الى بيت المال فان  
لم يكن فعلى اهل الثروة من المساكين وهم من ثلاث زيادة على كفاية سنة فخرضا بالقاتف على المهر  
وعلى سيد العبد واعلم ان النقط مسلم حر الا ان اقام كافر بنية ينسبه فيقبضه في النسب  
والدين او اقام شخص بنية يملكه متعرضة لنسبه فيما ذكره او اقره بالرق بعد كماله ان صدقه  
فهو له (خاتمه) لو زنى مسلم بدمية نانت بولده فهو كافر كما اتفق به الشهاب الرملى لانه مقطوع  
النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه

(فصل في بيان أحكام الوديعة) المناسبة للقطعة والنقط في وجوب حفظها وامانتها ونحو  
ذلك والاصل فيه ان قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى آهلها وخير اداء الامانة الى  
من اتخلك ولا تخن من خانت ولا ربالداس حاجة اليها بل ضرورة واركان الوديعة مودع بكسر  
الدال ووديع وشرطهما كوكل وكوكيل وصيغة وشرطها النقط من احد الجانبين وعدم الرد  
من الاخر او الفعل منه كالوكالة على المقتدر عين مودوعة وبذلك علم ان ايداع المبيع ونحوه  
ومنه الرقيق لمثله اوله كمال باطل وقبسه الضمان مطلقا وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان الا  
باتلافه (قوله فعله) بمعنى مفعولة (قوله من ودع) اي مشتقة من مصدره والمراد به مطلق  
الاخذ فتأمل (قوله اذا ترك) او من الودع وهو الراحة لانهم في راحة الوديع ومراعاته (قوله  
والوديعة امانة) بمعنى ان الامانة متصلة فيها الاتباع كالرهن ونحوه سواء كانت بجعل او لا  
لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجملة (قوله في يد الوديع) اي المودع  
بفتح الدال المهملة (قوله ويستحب قبولها) اي عيها لمن انقرد او كفاية لمن تعدد ونخرج  
بقبولها ايجابا فهو تابع لمواد التصرف وعدمه (خاتمه) فرض العين افضل من فرض  
المكفاية على الراجح والمراد بالانضمام كثرة الثواب لفاعله (قوله لمن قام بالامانة فيها) اي حال  
قبولها وبعدها وثق بنفسه فيها فان عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتلف

واشار المستفتى لشرط  
المنقط بقوله (ولا يقر)  
النقط (الا في بدامين) حر  
مسلم رشيد (فان وجد معه)  
اي اللقط (مال اشق عليه  
الحاكم منه) ولا ينفق  
المنقط عليه منه الاباذن  
الحاكم (وان لم يوجد معه)  
اي اللقط (مال فتدفعه)  
كاشية (في بيت المال) ان لم  
يكن له مال عام كالوقف على  
المنقط  
(ومل) في أحكام الوديعة  
هي فعلة من ودع اذا ترك  
وتطلق لفظة على شيء  
الموضوع عند غير صاحبه  
للحفظ وتطابق شرعا على  
العقد المقتضى للاحتفاظ  
(والوديعة امانة) في يد  
الوديع (ويستحب قبولها)  
لمن قام بالامانة فيها ان  
كان ثم غيره

أول ينق بنفسه في المـ . قبل كرمه قبولها ثم ان علم المـ لك بحاله فلا حرمه ولا كراهة وعليه  
فتكون مساحة فتعريف الاحكام الخمسة (قرا والا) اي وان لم يوجد ثم أمين غيره في مسافة  
المدوى (قوله وجب قبولها) اي عليه عـ اوله لمساواة باجرة نفسه وحوزه ونحو ذلك تهرأ على  
المودع كما أشار اليه الشارح (قوله كما أطلقه جمع) اي من أصحابنا معاشر الشافعية (قوله  
قال) اي الامام النووي (قرا في الروضة كما صلاها) المراد به ما اتفق فيه لرافعي والنووي  
في الروضة والشرح (قوله الابا تهدي الخ) هو مفهوم حكمه عليهم بالامانة والمراد به التقدير  
فيما يلزمه في حفظها اذ امل (قوله كثيرة) اي مضبوطة بعشرة أمور ونظامها الله ميري فقال  
عوارض التضمن عشرة وعدها • وسرورتها ووجدها  
وتركها ايضا ودفع ماله • ومنع ردها وتضييع حكمي  
والاستفاد وكذا الخافضة • في حفظها ان لم يزد من خافقه

وقد يدل على ما علم من كلامه صريحا وضمنا فامل (قوله ان يودع) اي الوديع (قوله غيره) اي غير  
نفسه (قوله بلا اذن من المالك) أي فان اذن له فيه فالتامى وديع ايضا لكن لا يخرج الاول  
عن الابداع الا ان ظهر من المالك قرينة باستقلال الثاني بل وان استنابة اثنين فاستغنى  
حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعهما على حفظها فمضى في ضمانه في مكان واحد لكل منهما  
البدعي عليه ذلك او اجارة او اعادة سواء اتفقا في ذلك أو لا وكل منهما مفتاح عليه ولو اتفقا  
أحدهما بحفظه ابرضا الاخر ضمنها كل منهما على كل منهما اقرار التصف والاضمن المفرد  
وحده ضمانا وفرا وان لم يصرح باجتماعهما باجازة الاقرار بمحلا وزمانا ونبوة (قوله ولا عذر  
الخ) فيجوز الوديع ايدها عنه غيره اذ كان كرامة سفر له أو غير ذلك لكن يجب عليه أولا ردها  
الى المالك أو وكيله فان تعذر عليه ذلك ردها لحا كم أمين أو وصاء عليه فان تعذر ردها لحا كم ردها  
الى أمين أو وصاء عليه او بذلك علم أن من في كلامه به في الالام (قوله دونها) أي دون الحلة  
أو الدار (قوله في الخرز) اي مالم يكن خرزها فان كان خرزها فلا ضمان عليه وان كان  
أدون مما كانت فيه ومحلها مالم ينهه المالك عن تحملها والاضمن مطلقا ولو لم يدفع ما يتلفه اضمن  
ايضا فيلزمه تهوية نحو ثياب العوف أو ايسرها عند حاجتها لذلك وقد علمنا ان المدوى ونحوه قد  
ينسب له ما يترك ذلك وكل من الهوا وعيوب رانحة الا دعى به ما يدفعه حتى لو لم يجد من يلبس  
الثوب المار فيجوز له لبسه بل يجب عليه ذلك بمعنى أنه يضعه لأنه ياتم به تكرار يلزمه أيضا تبخير  
الدابة وقد راى يدفع به زمانها وأما لو وجد من يجوز له لبس الكنة امتنع من ذلك الا باجرة فهل له  
أن يلبسها عند ذلك ويكون عذرا له في دفع الحرمة عنه أو أنه يرفع الامر الى الحا كم فيجعل له  
اجرة معلومة ظاهر كلامهم وجوب اللبس ونظر فيه شيخنا الشيرازي وقال ينبغي له رفع الامر  
للمحا كم فيه . نأجله من يلبسها ثم رأيت العلامة الرملي صرح بالوجوب حيث قال ولو لم يجد من  
يأبسه جزله ايسره أو وجدته ولم يرض الا باجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب اهـ وعطف الدابة  
بكون الالام اي تقديم العلف اذ ائنه واجب عليه لانه من جلة الحفظ ان لم ينه المالك عن ذلك  
وانه فلا ضمان عليه وان سرق حرمة الروح في الدابة فلو كان به هذه الدابة علة كخضمة مثلا ونها  
المالك عن علفها بخالفه وعلفها افتتفت هـ بل يضمن اولا قال العلامة ابن حجر ان كان عالما  
بهذه العلة وتعمد ذلك ضمن والا فلا وقال العلامة الرملي يضمن مطلقا واعلم اولم يعلم واقره

ولا وجب قبولها كما أطلقه  
جمع قال في الروضة كما صلاها  
وهذا المحمول على اصل  
القبول دون اختلاف  
منفعته وحوزه مجانا ولا  
يضمن الوديع الوديع  
(الابا تهدي) فيم اوده  
التهدي كثيرة مذكورة في  
المطولات منها أن يودع  
الوديع عنه غيره بلا اذن  
من المالك ولا عذر من  
الوديع ومنها ان يتلفها  
من محلة أو دار الى اخرى  
دونها في الخرز



شيئا الباطني ولولم يهطه المالك عما فيها راجعه أو وكيله أي ماله أو يسترد ما كان قد قدمه راجع  
 الخاكم لا يقتضيه عليه أو يوجب ردها عليه أي يوجب جزاءه ثم الدال بحسب ما يراه أن رأى  
 من يشترطه فان تضرع عليه ذلك الشاهد يرجع به أن أرادوا لو خالف في كيفية اللفظ المأمور به  
 أو أشرعنا إلى دون ما يقتضيه الحال ضمن أيضا ولو أخذنا ظاهر الظالم من يده فهرأ عليه لم يضمن  
 والاشتمال كان دفعها أو إعادتها بوضع ولو لحفظها أو دله عليه بالوصلة عامي احتش في عينه بالله  
 أو بالطلاق وإن كان يجب عليه إنكارها عنه نعم أن ورى في عينه بان قصد به غير ما يحلف عليه  
 لم يضمن ولو أكرهه الظالم على تسليمها له فبكل منه ما ضامن لها ويرجع الوديع بها على الظالم  
 (قوله وقول المودع) وفي بعض النسخ الوديع (قوله بفتح الدال) احتزبه عن المودع بكسرهما  
 وسما (قوله مقبول) وكذا كل أمين ادعى الردي على من اتقنه ولو بعد موته فإنه يصدق بيمينه  
 كما مر كثر يك ووكيل وعامل قراض وجاني مال على من استاجر له لبيع أو أدركه فبيع أو نقيب  
 على من نصبه وعلى من ضمن طلبه نعم لا يصدق المورث ولا الميراث بكونه غرضه ما أخرج  
 من اتقنه وادرك أحدهما مع الآخر أو وكيله أو موكله أو وارثه ما أخرج ذلك فإنه لا يصدق  
 إلا بيمينه وأخرج بردها دعوى تائهة فيصدق فيه مطابقة لكن إن ادعاه بلاذ كسبب ظاهر أو  
 بسبب خفي كسرقة أو غيب صدق بيمينه ولا ضمان أو بسبب ظاهر عرف هو وعومه صدق  
 بلا يمين مالم يتم ولا ضمان أو بسبب ظاهر عرف هو وعومه كالخريق مثلا صدق بيمينه ولا  
 ضمان أو لم يعرف هو ولا عومه طوبى بيمينه على وجوده ويحلف على تلفها به (قوله على  
 المودع) أي بيمينه (قوله وعليه الخ) هذه ليست من الحكم الثاني الذي ذكره ناصف بل هي  
 من الحكم الأول فكان الأول ذكرها هناك فتأمل (قوله فأن لم يفعل) أي بان لم يحتفظها في  
 حرزها (قوله وإذا طوبى الوديع) أي من المالك أو وارثه بعد موته أو وكيله أو نحوهم ممن  
 له طلبها (قوله بها) أي بردها أي دفعها له لزمه ذلك نعم أن كان في حالة يلزمه فيها القبول ابتداء  
 لم يجوز له الرد إليه بل يحرم عليه ذلك فان ردها عليه فمن فان ردها على المالك في حاله كره  
 فقال الفقهاء لا يحفل أن يقال لا ضمان عليه لأنه مخاطب بخلاف الصبي ونحوه وهو ظاهر (قوله  
 فلم يخرجها) أي لم يخل بينا وبين الطالب لأنه لا يلزمه الرد وموضع على الطالب وليس له تأخير  
 الرد لنحو ما إذا لا أن كان الطالب ممن لا يقبل قول الوديع في الرد عليه (قوله مع القدرة عليها)  
 أي بان لم يضرع بما في رد المبيع وقت طلبها (قوله حتى تلفت) أي بان كان التلف بعد الطلب  
 الجائز وقبل الرد الواجب أما لو قال الوديع للمالك خذ وديعتك فإنه يلزمه الأخذ منه ولا  
 يضمن الوديع بهدم أخذه منه (قوله ضمن) أي الوديع بداهة من مثل أو قيمة قال شيخنا وأوله  
 بالاقصى من وقت الطلب المقدور عليه إلى وقت التلف نعم لو كانت الوديعة ورقة مكتوبة فيها  
 وثيقة مثلا ضمن قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة بخلاف النوب المطر إذا تلف لا يلزمه اجرة  
 النظار لأن الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطير يزيد قيمة النوب (قوله) لو بعث ولا  
 اقتضا حاجة مثلا أو اعطاه حاجة أو منديله أو سجنه أمارتان يتنصلي له الحاجة وقال له رده على  
 بهد قضائها فوضعه بهد قضائها في حرز من له لم يضمنه إلا يجب عليه إلا القليلة لا المالك قال  
 شيخنا ولا عبرة بكتابة الميت مثلا على شيء أدنى يريدته هذا وديعة فلان بن فلان ونحو ذلك

(وقول المودع) بفتح الدال  
 (مقبول في رد ما على  
 المودع) بكسر الدال  
 (وعليه) أي الوديع (أن  
 يحتفظها في حرزها) فان لم  
 يفعل ضمن (وإذا طوبى  
 الوديع بها) أي بؤديعة  
 (فلم يخرجها مع القدرة  
 عليه) حتى تلفت ضمن (فان  
 انخرأجها لم يضمن

قوله لا المالك صواب لا الرداء

فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

(كتاب بيان أحكام الفرائض والوصايا)

أي مسائل خمسة الموارث الشاملة لا تعصيب وعلمها عليه لقوتها وشرفها عليه على الراجح  
والاصل فيها آيات الموارث وأخبار صحيحة كخبر الحنف والفرائض باهاها فباني فلا أولى  
ربل ذكر وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والبنات دون البنات وكان الارث في  
ابناء الاسلام بالحنف والنصرة يان بقا الف قبيلتان من الا على امة بعضهم بعضا ففسخ ذلك  
وتوارثوا بالاسلام والهجرة تم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة لوالدين والاقرين ثم نسخ ذلك  
ايضا بابني الموارث فانهم المازلت قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد اعطى كل ذي  
حق حقه الا لوصية لوارث وقد اشترت الاخبار الصحيحة بالحث على تعليمها وتعلمها كخبر  
تعلوا الفرائض وعلموها الناس فاني امر ومقبوض اي ميت وان هذا العلم سيقبض اي يرفع  
من بعدى ونظير الفتن حتى ان الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجدان من يقضي  
اهما فم او خبر تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم ينزع من امتي اي  
موت اهله فلا يوجد من يعرفه منهم لاجل اني انه ينزع من اهله بالعلم والاعمال في نصف الفريضة  
بالموت المقابل للحياة وقيل النصف يعني النصف فلا يتركه بكونه نصفا كما قال الشاعر

(كتاب احكام  
الفرائض والوصايا)

اذا مات كان الناس نصفان شامت • وآخر من بالذي كنت أصنع

وهو يخرج على لغة من يلزم المنى الالف دائما وان اسم كان صغيرا شان والناس مبتدأ  
ونصفان خبر الجمله خبر كان وحينئذ فالمراد بالنصف الشطر لخصوص النصف كما علم عامر  
ثم لما كانت الوصاية متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثالث وقبوا واناس ان بعضهم مع  
الفرائض وقدم الفرائض عليهم المواقف والواقع والما كانت الفرائض ايضا نصف العلم كما مر  
اتعلقة بالموت المقابل للحياة ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب واركان الارث ثلاثة وارث  
ومورث ومال ومورث واسبابه ثلاثة ايضا نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل منه  
وطول ولا خلوة ولا زواج وهو عصبون فيهم ائمة المعتقد على وقية وقواية ناشئة عن الرحم خاصة او  
عامة وزاد بعضهم رابعا وهو جهة بيت المال ان كان من نظاما وشروطه ثلاثة ايضا تحقق موت  
المورث حقيقة او الحاقه بالموت حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بوفاته اجتهاد ائمة او  
تقديره وذلك في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب الغرة فتقتل الغرة الى ورثته لاننا قدر  
انه حي عرض له الموت بالنسبة الى ارث الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة ممتدة بعد موت  
المورث او الحاقه بالاصح حكما كالحمل والمفقود فلو مات متوارثا مع اولواحقه الاول لم يعلم عين  
السابق فلا توارث بينهم ما كان علم عين السابق ونسب وجب التوقف او الصلح والثالث ويختص  
به الثاني والفقير العلم بالجهة التي بها الارث كالابوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها  
وموانه ثلاثة متفق عليها وهي الرق والقتل واختلاف الدين وزاد بعضهم رابعا وهو الدور  
الحكمي بان يلزم من الارث عدمه كاخ اقر بابن للميت فانه يثبت نسب الابن ولا يرث وزاد  
بعضهم خامسا وهو الحرابة وغيرها وزاد بعضهم سادسا وهو انتفاء النسب بالمعان قال شيخنا  
وقيه بحث ظاهر لان المنع فيه لعدم السبب اه وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب

هو الموصول لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة ويحتاج علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما  
قال شيخ الاسلام كغيره علم الانساب والحساب والفتوى وموضوعه التركة كان وغاياته معرفة  
ما يخص كل ذي حق حقه من التركة ولو أسقط المصنف فقط أحكام المكان أولى وأنسب ومن  
أراد الزيادة على ذلك فليأجر ما كتبناه على السبب (قوله بمعنى مقروضة) أي لا فارضة (قوله  
بمعنى التقدير) أي لما يقع من التركة المقدر لا بمعنى القطع ولا بمعنى المقابل للأحكام والمندوب  
وقد ذلك (قوله شرعا) أي في هذا الحل بموضوعه (قوله اسم نصيب الخ) هذا أرى  
التعاريف المذكورة فيها (قوله من وصيت الشيء) بفتح الصاد الملهمة الخففة (قوله إذا  
وصلته به) هذا معناه لغة ويحتمل رجوع الضمير الأول لشيء الأول والضمير الثاني لشيء  
الثاني وهو المناسب للشرع ويحتمل عكسه وهو المناسب للعرف فتأمل (قوله ما بعده الموت)  
أي ولو تقديره كافة الوصية (قوله من الرجال) فديستغنى عنه بضميره السابق عليه فتأمل  
والمراد الذي كور ولو حكما (قوله المجمع على إرثهم) هو قيد أقوله عشرة والأفدو والأرحام  
وأوثقون على الرابع عندنا في تفصيل ما أتى به من (قوله وعد المصنف الخ) لا يعني أن الشارح  
قد أسقط من كلام المصنف تمام العشرة في بعض النسخ حيث قال الابن وابن الابن وإن سفل  
الخ وسكت أيضا عن العشرة الباقية مع إشارته اليهم فتأمل (قوله وابن الابن الخ) اعلم أنه  
لا يخرج ابن البنت ولو قال وابتنة لمكان أولى وأخصر (قوله وإن سفل) أي الابن وابتنة وهو  
يفتح انقاعا على الأنصاح لانهم ويجوز ضمها وكسرها (قوله والجد) أي أبو الأب وإن علا (قوله  
والاخ) أي لابوين أو لأب أو لام (قوله وابن الاخ) أي لابوين أو لأب فقط فخرج به ابن الاخ  
للام فإنه لا يرث لانه من ذوى الأرحام (قوله وإن تراخي) أي بعد في النسب كإبن ابن الاخ مثلا  
(قوله والعم) أي لابوين أو لأب فقط فخرج به العم لانه من ذوى الأرحام  
(قوله وابن العم) أي المذكور كذلك (قوله وإن تباعد) أي العم وابنه فتشمل عم الأب وعم  
الجد وكذلك وابن كل منهما كذلك (قوله والزوج) أي ولو في عدة زوجية (قوله والمولى) أي  
ذو الولاء الشامل للمعتق وعصبته المتعصبين بأنفسهم ولو أسقط المصنف لفظ المعتق بكمالاته  
لمكان أولى وأخصر ويزاد في البسط اثنتان في الاخ وثلاثة في ابن الاخ والعم وابتنة (قوله كل  
الرجال الخ) لو أسقط لفظ كل أو أبدله بجمع لمكان أولى وأنسب وكذلك يقال فيما بعده فتأمل  
(قوله ورث منهم ثلاثة) أي وصية ثلثهم من اثني عشر للأب والجد والابن والزوجة الربع ثلاثة  
ولابن البنت وهو سبعة (قوله من النساء) أي الإناث وهو معلوم من صيغة المؤنث فتأمل  
(قوله المجمع على إرثهن الخ) هو لاجل التقييد بالسبع على نظير ما مر فتأمل (قوله سبع) هو  
بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة (قوله وبنت الابن) أي وإن سفلت كما في بعض النسخ  
والصواب وإن سفل أي أبوها بحدف المنة فوق إذا انقاع على ضمير يعود على المضاف إليه أي  
وإن سفل الابن فتأمل (قوله والخت) أي من جهة الأم المدلية بأخت خاص أو من جهة الأب  
المدلية بذكر خاص أو بعض أخت إلى بعض ذكور وإن علت أي ارتفعت في النسب  
باصولها فخرج أم أبي الأم قائم الأثر (قوله والاخت) أي من ابوين أو من لأب أو من  
الأم (قوله والزوجة) هو بإثبات الهمزة لتمييز الفرائض كما سيذكر المصنف في نفسه

والفرائض جمع فريضة  
بمعنى مقروضة من القرض  
بمعنى التقدير والفريضة  
شرعا اسم نصيب مقدر  
للمتعة والوصايا جمع وصية  
من وصيت الشيء بالشيء  
إذا وصلته به والوصية شرعا  
تخرج بحق مضاف لما بعد  
الموت (والوارثون من  
الرجال) المجمع على إرثهم  
(عشرة) بالاختصار وبالسطر  
خمس عشرة وعد المصنف  
العشرة بقوله (الابن وابن  
الابن وإن سفل والأب  
والجد وابن علا والأخ وابن  
الاخ وإن تراخي والعم وابن  
العم وإن تباعد أو الزوج  
والمولى المعتق) ولو أجمع  
كل الرجال ورث منهم  
ثلاثة الأب والابن والزوجة  
فقط ولا يكون الميت في  
هذه الصورة إلا امرأة  
(والوارثات من النساء)  
المجمع على إرثهن (سبع)  
بالاختصار وبالسطر عشرة  
وعد المصنف السبع بقوله  
(البنت وبنت الابن والأم  
والجد وإن علت والاخت  
والزوجة

الفروض المتدرة ولو في عدة رجمة كما في (قوله والمولاة) أي ذات المولاة في مثل المعلقة  
 وعصمتا المتعصمين بأنفسهم ولو أسقط المصنف لفظ المعلقة بكسر التاء لكان أولى وأخصر  
 ويراد في البسط واحدة في البدة واثنان في الاخت كما علم مما مر (قوله ورث منهن خمس) أي  
 ومن ثلثهم من أربعة وعشرين لاجل السادس والثلث المتوافقين بالنصف للثبوت النصف اثنا  
 عشر ولكل من بنت الابن والام السادس أربعة وللزوجة الثلث ثلاثة وللأخت واحد ولو اجتمع  
 الصنفان ورث منهم خمسة أيضا الابوان والولدان واحد الزوجين ومثله الزوج من اثني  
 عشر له الربع ثلاثة ولكل من الابوين السادس اثنان والباقي للولدين اثنا عشر وتحتاج الى تصحيح  
 الى ستة وثلاثين ومثله الزوجة من أربعة وعشرين لها الثلث ثلاثة ولكل من الابوين  
 السادس أربعة والباقي للولدين اثنا عشر وتحتاج الى تصحيح أيضا الى اثنين وسبعين وقد علم مما مر  
 انه لا يجتمع مع الزوجان معا وهو كذلك خلافا لما نقل عن النص من انه قد يمكن اجتماعهما معا  
 في ميتة ما عرف أقام رجل ميتة انه زوجته وهو لا ولد لها وأقامت امرأته ميتة انه زوجها  
 وهو لا ولد لها ميتة فكتف عنه فاذا هو خفي مشكك له آثان أو أقيم ذلك على ميتة مفقود  
 وحينئذ قيل النص بالقسمة بينهم وأولاده معا مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح  
 الفصول وغيره وأجيب عنه بأن الأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من ان ميتة الرجل تقدم على ميتة  
 المرأة لأن معارفها زيادة علم وقد علم أيضا ان ذوى الارحام من عدا المذكورين من الاطراف وفي  
 كيفية ارثهم مذهب ان أحدهما مذهب أهل التزويل وهو أن ينزل كل واحد منهم منزلة من  
 يدلي به برفعه اليه درجة أو أكثر ويجعل كأن الورثة هم المنتهى اليهم ويقسم المال عليهم على  
 نظير ما لو كانوا موجودين وتعلم حصة ~~كل واحد منهم~~ لمن أدلى به ومن أراد بطلان ذلك  
 فإبراجع المطولات (تنبيه) قال ابن عبد السلام لو لم يوجد أحد من ذوى الارحام وجب  
 على من يعرف المصارف من أهل العدالة أخذ المال وصرفه فيها وهو ما جاور على ذلك بل  
 الظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة (قوله ومن) أي الذي (قوله لا يسقط من الورثة الخ)  
 هو إشارة الى الخطب لانه لما فرغ من فوعي الارث ومحققه شرع في بيان من يمنع من الارث  
 والخطب لغة المنع وعرفا هنا منع من قام به بسبب الارث من الارث بالكفاية أو من أوفر حظيه  
 ويسمى الاول يجب حرمان ويدخل على جميع الورثة ان كان بالوصف وهو الموانع الآتية  
 ولا يدخل على خمسة ان كان بالشخص كاذكره المصنف وضابطهم أنهم كل من أدلى له ميت بغير  
 واسطة الامن له المولاة ويسمى الثاني يجب نقصان ويدخل على جميع الورثة وأنواعه ستة من  
 فرض لثله ومن تعصيب لثله ومن أحدهما الى الآخر من جهة في أحدهما (قوله بجمال) أي  
 بشخص كما علم مما مر (قوله خمسة) لو عدها المصنف ستة أو ثلاثة لكان أولى وأنسب (قوله  
 والابوان) أي حقيقة (قوله وولد الصلب) أي حقيقة أيضا (قوله ومن لا يرث الخ) هو إشارة  
 الى الخطب بالوصف المسمى بالموانع جمع مانع وهو لغة الطائيل وشرعا ما يلزم من وجوده العدم  
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لانه قد بسطت الكلام على ذلك مع زيادة فيما كتبناه على  
 البسط فراجع ومنه هو قول لا يرث أنه يورث وفيه تفصيل يذكر مع كلام المصنف فتأمل  
 (قوله بجمال) أي مطلقا (قوله سبعة) لو سكت عنه لكان أولى وأنسب لانه لم يتوقف جميع  
 الموانع وجعل في المانع الواحد أقساما متعددة كما تفرقه فتأمل (قوله العبد) وهو أئمة

والمولاة المعلقة ولو اجتمع  
 كل النساء فقط ورث منهن  
 خمس البنت وبنت الابن  
 والام والزوجة والأخت  
 الشقيقة ولا يكون الميت  
 في هذه الصورة الاربع  
 (ومن لا يسقط من الورثة  
 بجمال خمسة الزوجان) أي  
 الزوج والزوجة (والابوان)  
 أي الاب والام (وولد  
 الصلب) ذكر اكان أو اثني  
 (ومن لا يرث بجمال سبعة  
 العبد)

المملوك من نوع من يعلل لانه مملوك لبارته أى خالقه وقال ابن حزم هو شامل للذ كروالاتي  
 اه وقال في المحكم المملوك ذ كرا كان أو أنشى فلو عبر بالرفيق كما قاله الشارح لثعل  
 ما ذ كرو واستغنى عما ذكره بعد وسواه رفيق الكل أو البعض وإن ذل وهذا لا يورث أيضا لانه  
 لا ملائمة لهم مملوكه البعض ببعضه الحر يرثه عنه أقرار به الاسرار وروجه ربه ربه ربه ربه  
 الشارح وكذا سري له أمان وقعت عليه جناية حال سريته ثم نقض الأمان والتحق به ار  
 الحرب ثم سري واسترق ثم مات بالسر اية فان قدر الارش من قيمته لورثته كما هو الأصح عندنا قال  
 الزركشي وانس لنا رفيق كامل الرق ويورث الا هذا اه قال شيخنا وفيه بحث ظاهر فتأمل  
 (قوله والقائل الخ) المراد به من قد دخل في القتل ولو غير مكلف سواء كان بمباشرة أو سبب أو شرط  
 الا المقتى وراوى الحديث فلا ينعمان من الارث (قوله مضمونا) أى بقصاص أو دية أو كفارة  
 (قوله أم لا) أى أم غير مضمون كان وقع قصاصا أو حدا أو بصيال أو غيرها وأما المقتول فقد  
 يرث من قاتله كان جرحه مثلا ومات الجرح قبل الجرح (قوله والمرتد) أى لا يرث أحد ولا  
 يرثه أحد كما يأتي (قوله وهو) أى الزنديق (قوله من يخفى الكفر الخ) وقيل هو من لا يتحل  
 دينا وقال في القاموس الزنديق بكسر الزاي هو من يعبد الليل والنهار وقيل غير ذلك وهو  
 المتأفق المشار اليه في قوله تعالى ان المتأفكين في الدرك الأسفل من النار (قوله وأهل ملتين  
 الخ) لو قال ولا توارث بين مسلم وكافر لكان أولى وأنسب إذ كل المال من الكفار يتوارثون  
 الا الحرم وغيره كما يأتي وحل الشارح له على ملّة الاسلام والكفر نظرا الى أن الكفر كاه ملّة  
 واحد من حيث البطلان فتأمل (قوله ولا عكسه) أى لا يرث كافر من مسلم (قوله ويرث  
 الكافر الكافر) أى حالة الموت وان أسلم بعد ذلك كافر أسلمت أمه (قوله كيم ودي ونصراني)  
 أى فيرث كل من هذا الا نرى ويتصور ذلك في المسكاح والعنق وكذا في النسب كأن يتولد ولدان  
 بين يهودية ونصراني أو عكسه ثم يختار أحدهما دين أبيه والاخر دين أمه (قائدة) •  
 الخ وجمع يهودى كروم وروى وأصله اليهوديين فحذفت منه ياء النسبة وهو علم على قوم موسى  
 صلى الله عليه وسلم هو بذلك من هادوا أى مالوا اطاعن عبادة المصّل أو عن دين ابراهيم  
 او موسى صلى الله عليه وسلم لم يؤمن هادوا رجوع من خبر الى شر أو عكسه أو لانهم كانوا  
 يهودون أى يقصر كونهم عن ذمّة التوراة والنصارى جمع نصران بفتح النون كالنداءى جمع  
 ندمان وهو علم على قوم عيسى صلى الله عليه وسلم هو بذلك لانهم نصرروه أقوله تعالى من  
 أنصارى الى الله أول نصرته بعضهم بعضا ولا نهم كانوا معه في قرية يقال لها نصرانة أو نصره  
 أو نصرته فسموا باسمها أو من اسمها واليهاء في نصراني لغة بالغة كما في أخرى (قوله من ذمى) أى  
 أو معاهد ونحو ذلك (قوله وعكسه) أى لا يرث ذمى من حربى (قوله والمرتد الخ) قال شيخنا  
 هو مؤخر من محله مع ما به من القصور اه أقول ويمكن الجواب بأن ذكره أو لامن حيث كونه  
 لا يرث لمناسبته لما قبله وذكره ههنا من حيث كونه لا يورث كاليرث لمناسبته لما ذكره ههنا فتأمل  
 (قوله وأقرب العصبات الخ) قال شيخنا لا يفتى ان ههنا من أنواع الجلب المتقدمة فكان الاولى  
 ذكره ههنا اه الا ان يقال لما كان الجلب من حيث التعصّب فقط ذكره المصنف  
 استقلا لان الارث فيه بالتعصّب لا بالقرض فتأمل والا قرب منها يسقط الابعاد والمراد بهم

والامة ولو عبر بالرفيق  
 اه كان أولى (والمدى  
 وام الولد والمكاتب) واما  
 الذى بعضه حر اذا مات  
 عن مال مملوكه بعضه الحر  
 ورثه قريبه الحر وروجه  
 ومعتق بعضه (والقاتل)  
 لا يرث من قتله سواء كان  
 قتله مضمونا أم لا (والمرتد)  
 ومثله الزنديق وهو من  
 يخفى الكفر ويظهر  
 الاسلام (وأهل ملتين)  
 فلا يرث مسلم من كافر ولا  
 عكسه ويرث الكافر  
 الكافر وان اختلفت  
 ملتهم كما يهودى ونصراني  
 ولا يرث حربى من ذمى  
 وعكسه والمرتد لا يرث من  
 مرتد ولا من مسلم ولا من  
 كافر (وأقرب العصبات)





(فصل في الفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لايزاد عليهم ولا ينقص عنها  
 الا لعرض كالدول والستة هي (النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبر القرضيون عن ذلك بصيغة  
 مختصرة وهي الربع والثالث ونصف كل ونصف كل (فالنصف فرض خمسة البنت ٢٤٥ وبنت الابن) اذا انفردت كل

منهما عن ذكر بعضهما  
 (والاخذ من الاب والام  
 والاخذ من الاب) اذا  
 انفردت كل منهما عن  
 ذكر بعضهما (والزوج  
 اذا لم يكن معه ولد) ذكر  
 كان الولد أو أختي (ولاولاد  
 ابن والربع فرض اثنين  
 الزوج مع الولد أو ولد الابن)  
 سواء كان ذلك الولد منه  
 أو من غيره (وهو) أي  
 الربع (فرض لزوجته)  
 والزوجتين (والزوجات  
 مع عدم الولد أو ولد الابن)  
 والافصح في الزوجة  
 حذف التام ولكن اثباتها  
 في الفرائض حسن لا قبيل  
 (والثلث فرض لزوجته)  
 والزوجتين (والزوجات  
 مع الولد أو ولد الابن)  
 يشترط كن تاهن في الفتن  
 (والثلثان فرض لربعة  
 البنين) فأكبر (وبنتي  
 الابن) فأكبر وفي بعض  
 النسخ وبنت الابن (والاخذ  
 من الاب والام) فأكبر  
 (والاخذ من الاب)  
 فأكبر وهذا عند انفرد كل  
 منهما عن اخوته فان  
 كان معهن ذكر فقد يرزق  
 على الثلثين كالأول كن عشر

القريبة وهي مة وقوة فمما وذلك كبت وأم مثلاً فيكون المال بينهما أو بأعمالهم ربعة والبنت  
 ثلاثة أرباعه فان لم يكونوا أخذوا الارحام على عامر  
 (فصل في بيان أحكام مقدار الفروض وعدها وبيان أصحابها وما يتعلق بذلك) ولما فصل  
 ساقط من بعض النسخ (قوله المقدرة) اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض  
 لغة التقدير كما هو وجهه في الكلام كما ذكرنا فكتابه قال المقدرة المقدرة بالتركيب أو بأجاب  
 بعضهم بان المراد به الفروض الواجبة وهي امامة مقدرة أو غير مقدرة فبين المصنف ان مراده  
 بالفروض المقدرة أو يقال وهو الاحسن المراد بالفروض الانصبا فكتابه قال الانصبا  
 المقدرة وأما على النسخة الثانية فلا اشكال فتأمل (قوله المذكورة الخ) هو تشييد لقوله ستة  
 فلا يراد نحو الثالث الباقي في إحدى الفرائض وهو ما لا يوان مع الزوج أو الزوجة أو ما سدد  
 البنت وبنت الابن مع البنت فهو داخل في السادس بقطع النظر عن مباحثه في الآية الشريفة  
 (قوله في كتاب الله) وهو القرآن العزيز (قوله كالمول) كذا قال المصنف كغيره والوجه  
 اسقاطه لانه لم يحصل منه فرض فائد على الستة ولاننا قد راجع الى مقدار المال  
 فهو نظير قوله التركة ومنه الرد لانه نظير كثره المال فتأمل (قوله النصف) هو بتثليث النون  
 وفيه اربعة اربعة وهي نصف بن ياء مع فتح أوله ولغة خامسة أيضاً وهي نص باسقاط النون  
 كقرب وبعدها هي المتداولة بين العوام (قوله والسادس) هو بضم الدال المهملة واسكانها  
 (قوله وقد يعبر القرضيون الخ) ومقادير ما قاله المصنف عبارة أخرى وهي ان يقال النصف  
 والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه وقد انعكس هذه العبارة أيضاً فيقال الثلث والسادس  
 ونصف كل منهما ونصف نصفه (قوله فالنصف الخ) انما بدأ به المصنف كغيره لانه أكبر كسر  
 منه وقد تأمل (قوله عن ذكر بعضهما) أي وعن تساويهما واحدة كانت أو أكثر وانفردت بنت  
 الابن من يصحها أيضاً كذا يقال في الاختين فتأمل (قوله والاخذ من الاب والام الخ) لو قال  
 والاخذ الشقيقة لكان أولى وأخصر (قوله اذا لم يكن معه ولد الخ) لو قال اذا انفردت فرع  
 وارث لكان أولى وأخصر وهذا كذا يقال فيما بعده فتأمل (قوله ذكر كان الولد أو أختي) أي  
 أو أختي (قوله مع الولد) أي الوارث اما غيره بان قام به مانع من ضوقه أو رقار اختلاف دين  
 فلا يجب الزوج عن النصف ولا الزوجة عن الربع (قوله والزوجتين الخ) انما زاده المصنف  
 نظراً لظاهر كلام المصنف والافهم ما دخل في الجمع بان يراد به ما فوق الواحدة كما دخل فيه  
 ما زاده في الاربع في نكاح الكفار فتأمل (قوله أولاد الابن الخ) أو بمعنى الأولاد لانه لا بدق  
 استحقاق الزوجة الرابع من اتفاق الولد وولد الابن (قوله والافصح في الزوجة حذف التام)  
 أي وبه جاء التنزيل (قوله عن اخوته) مراد به عن اخوة الوعد من اخوة الوعد عن اخوته  
 فتأمل (قوله أولاد) أي أو محتلفين ذكر أو كانوا أو اناطاً وخنائاً أو مختلفين ومن ذلك ما لو  
 ولدت امرأة ولدين ملتصقين إماماً رأساً وأربعاً أي ذراعاً ربعاً أو ربعاً أو ربعاً لا يتأثر

والذكر واحد افلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبتين مع ابنتين (والثالث فرض اثنين الام المقتضية)  
 وهذا اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو ائمان من الاخوة والاخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي المقتضية (فلا يشي)

فصاعدا من الاخوة والاشوات من ولد الام) ذكرورا كانوا وانما اوخنانا او البعض كذا (والسدم فرض  
سبعة لام مع الولد او ولد الابن او اثنين ٢٤٦ فصاعدا من الاخوة والاشوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون

البعض كذا والبعض  
كذا (وهو) اي السدم  
(للمدة عند عدم الام)  
وليدتين والثلاث (وايضا)  
الابن مع بنت الصلب)  
لتسعة الثلثين (وهو)  
اي السدم (للاخت من  
الاب مع الاخت من الاب  
والام) لتسعة الثلثين  
(وهو) اي السدم  
(فرض الاب مع الولد  
او ولد الابن) ويدخل في  
كلام المصنف ما لو خلف  
الميت بنتا وابا فلها بنت  
النصف وللأب السدم  
فرضا والباقي نصيبا  
(وفرض الجد) الوارث  
(عند عدم الاب) وقد  
يفرض للجد السدم  
ايضا مع الاخوة كالمو كان  
معه ذو فرض وكان سدم  
المال خير لهم من المناحة  
ومن ثلث الباقي كبنين  
وجده ولأخوة (وهو)  
اي السدم (فرض  
الواحد من ولد الام) ذكر  
كان أو أختي (وتسقط  
الجدات) سواء قبرين  
او بعدت (بالام) فقط  
(و) يسقط (الاجداد  
بالأب ويسقط ولد الام)  
اي الاخ للام (مع) وجود

أحدهما بغير الآخر وأما ابن آخر ثم مات هذا الابن وترك أمه وهذين الاخوين للام  
السدم وهو كذلك لان حكمه ما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما من  
للأم في إحدى القرأين ثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة وهما أب وأم مع أحد  
الزوجين (قوله فصاعدا) أي فاكثر وهو منصوب على الحال وناسبه واجب الاضطر ولا  
يجوز فيه غير النص ويستعمل بالافاء ونحو لا بالواو كما في المحكم وغيره أي فزائد او شرط او  
أولاد الام أن يكون الميت كالأخت أي لا فرع له وارث ولا أصل له (قوله من الاخوة) أي  
ولو احتمالا كأن ومضى اثنان امرأتين ثم ماتت بولدها واشتبه الحال ثم ماتت الولد قبل بلوغه  
بأحدهما وكان لأحدهما ولدان للام من مال الولد السدم على الرابع وتقدم المصنف الولد  
ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنسبة المحجب اليهم اذا اجتمعوا على هذا الترتيب فتأمل (قوله  
ذكرورا كانوا الخ) يستوى فيه الذكر والاتي لانه لا تعصيب فيمن أدلوا به وقد يفرض الثلث  
في موضع آخر كالجد مع الاخوة اذا انفصل عنه بالمقامعة (قوله سبعة) هو تقديم السدم الممثلة  
على الموعدة (قوله فصاعدا) أي فاكثر كما مر (قوله ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم) أي ولا بين  
كونهم وارثين أو محجوبين فلو مات عن أب وأم وولدي أم للام السدم وللأب الباقي وهذه  
المسئلة إحدى المسائل التسع المتناقضة من قولهم شرط من يجب غير أن يكون وارثا (قوله  
للمدة) أي الوارثة فان تعددت فهن شرط كافيه سواء كن من جهة الأب او من جهة الأم حيث  
اتحدت الدرجة وكانت التي من جهة الأب أقرب لان القربى من كل جهة تجب البعدي  
منها والقربى من جهة الأم تجب البعدي من جهة الأب بخلاف العكس على الرابع لان الأم  
أصل في ارث الجدات ونحو ذلك البلدة الساقطة وهي التي تدل على كبرين اثنين سواء كانت  
من جهة الأب أم من جهة الأم كما مر لانهم من ذوي الارحام (قوله عند عدم الام) أي وتجب  
أم الأب بالأب أيضا لان تدلي به (قوله والثلاث) أي فاكثر اذا لا حصر اهن (قوله وابنت  
الابن) أي فاكثر (قوله مع بنت الصلب) أي المنفردة أو مع بنت ابن أقرب منها كذا  
طبعين أو قل من ذلك ولا تثنى ابنت الابن مع بنت الصلب الا ان كان معها ذو كريمة من في  
الباقي سواء كان أخا أو ابن عمه أو أختا منهن (قوله للاخت من الاب) أي فاكثر (قوله  
مع الاخت من الاب والام) أي الشقيقة المنفردة فان تعددت فكما مر لكن لا يعصب  
الاخوات من الاب الأخوة من (قوله وفرض الجد الخ) المراد به الذي لم يبدل باخي والا فلا يرث  
بخصوص القرابة لانه من ذوي الارحام فتأمل (قوله الوارث) قيد لادعائه (قوله ذكر  
أو أختي) أي أو خنتي (قوله وتسقط الجدات الخ) هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص  
فتأمل (قوله مع وجود أربعة) أي وهم القرع مطلقا والاصل الذي ذكر (قوله ذكر  
أو أختي) أي أو خنتي كما مر (قوله كذلك) أي ذكر أو أختي أو خنتي (قوله ويسقط الاخ  
للأب والام) أي الشقيق حكمهما (قوله ويسقط ولد الاب باربعة) أي ويسقط ولد الاخ  
الشقيق بخمسة ويسقط ولد الاخ للأب بستة ويسقط الأم الشقيق بستة ويسقط العم للأب

(اربعة الولد) ذكرورا كان أو أختي (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الأب والجد) وان علا (ويسقط الاخ للأب) بخمسة  
والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الأب ويسقط ولد الاب) باربعة (بمؤلة الثلاثة) أي الابن وابن الابن والأب

بغاية ويسقط ابن الم الشقيق بتسعة ويسقط ابن الم لأب بعشرة وتسقط عصبية الولاء  
بعصبية الذب وهو لا هم العصبية بانفسهم ومن اتقروهم منهم أخذ جميع المال (قوله وبالاخ  
من الاب والام) أي الشقيق (قوله وأربعة يعصبون اخواتهم) أي فهن منهم عصبية بالغير  
والاخوات الاثنتان أو ثلاث أو بنات الابن منهن عصبية مع الغير وانظروا  
اخواتهم بالمنتاة الفوقية منسوب بالكسرة لانه جمع وتنتسب لابلان دون بداهة اجمع أخ فتأمل  
(قوله مثل حظ الاثنتين) أي نصيبهما كما مر (قوله والاخ من الاب والام) أي الشقيق  
كما مر (قوله بل هما الثلث) أي سوية وفي بعض النسخ بل هما السدس وهو في ما قبله وفي  
بعضها بل هما السدس وهو تصرف أو سبق فلم فتأمل (قوله وبوالاعمام الخ) قال شيخنا  
هو من الاظهار في محمل الاضمار انه حكمه اه اقول بل له حكمته وهي الايضاح لان هذا  
الكتاب وضع للمبتدئين والاظهار اراهم أولى من الاضمار فتأمل

(فصل في بيان أحكام الوصية) هـ بالمعنى الشامل للايصار وأخرت عن القرائض لان محمل  
اعتبارها صحة وفساد مقدارها واجازة وردا بعد الموت والاصل فيها قوله تعالى من بعد وصية  
يوصي بها اودين قال المفسرون قدم الوصية في الآية على الدين للاهتمام بشأنه او خبر ابن حنبل  
وغیره المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وفي شهادة ومات  
مغفورا له وأركانها أربعة مرض وموصى له وموصى به وصيغة وكاه في كلامه صيرحا أو ضمنا  
أو اشارة فتأمل (قوله وسبق معناها لغة وشرعا) أي فهي لغة من الايصال كما تقدم لان الموصى  
وصيل خير دنياه بخير عقباه وشرعا لا يعنى الايصال تخرج بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقدير  
كان يقول أو وصيت بكذا فمكانه قال بعد موتى وعنى الايصال اثبات تصرف مضاف لما بعد  
الموت فلو اختلف الوارث والمتبرع عليه بعد موت المتبرع في عين المرض كان اختلاف في كون  
المرض وجمع ضرر أو حتى مطبقة صدق المتبرع عليه يمينه لان الاصل السلامة من المرض  
الخوف وعلى الوارث اليقظة (قوله وجب تنجز الوصية) أي قبل ونصح وتندب ان كانت غير  
زائدة على الثلث والاولى نقص نفي منه ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا بد من  
أبي وقاص رضي الله عنه الثلث والثلث كثير قال في شرح مسلم يجوز في الاول الرفع والنصب  
أي أعط الثلث والثاني مرفوع أبدا **السنن** الرواية لم تعلم وكان هو ثلث ثلاثة في الاسلام  
وتذكره ان زادت عليه على المعقد (قوله بالاعلام الخ) هو اشارة الى الموصى به الذي هو أحد  
الاركان الأربعة والتميم في أوصافه نعم يشترط كونه مقصودا لا نجوذا وقابل للثمن لا نجوذا  
ولذلك اقصاها وحد ثلث الايمان هـ اعليه قال شيخنا واعلم ان العلم بأوصافه عدمه يـ يلزم  
أن يكون بصيغة وهي ركن أيضا كما مر وأعلم يشعل التقدير والعين والجنس والشروع والصناعة  
جميعها أو مجموعها ايقابل الجهول في شيء منها ومن المعلوم نحو حبق حنطة ونجوم **مكتوبة**  
ومكتوب وان لم يقل ان يحرقه هـ وعيد غديره وان لم يقل ان ملكته وكاب قابل لثمنه لم يقل  
ومينة وجالدها خرة مئة لا غير هـ ارييت نجس وهو ذلك (قوله والجهول) أي قدرا  
**مكتوبة** هذه الدراهم أو جنسا كنوب أو نوعا كصاع حنطة أو مئة كحل هـ هذه الدابة أو عينا  
كأحد عبيدي أو غديره قدور على تسليح كاتق وطائر في الهواء ومنه غديره له باليمن في الضرع

(وبالاخ من الاب والام  
وأربعة يعصبون اخواتهم)  
أي الاثنتان للذكر مثل حظ  
الاثنتين (الابن وابن الابن  
والاخ من الاب والام  
والاخ من الاب) اما الاخ  
من الام فلا يعصب اخته  
بل هـ ما الثلث (وأربعة  
يرثون دون اخواتهم وهم  
الاعمام وبوالاعمام وبوال  
الاخ ومصبوبات المولى  
المعتق) وانما انصرفوا  
عن اخواتهم لانهم عصبية  
وارثون وأخواتهم من  
ذري الارحام لا يرثون

(فصل في أحكام الوصية  
وسبق معناها لغة وشرعا  
أو اصل كتاب القرائض  
ولا يشترط في الموصى به أن  
يكون معلوما وموجودا  
(و) حيث لا يجوز الوصية  
بالمعلوم والمجهول) كاللبن  
في الضرع

هذه النسخة قبل وجود  
التمرة (وهي) أي الوصية  
(من الثالث) أي ثالث مال  
الموصي (فان زاد) على  
الثالث (وقت) الزائد (على)  
اجازة لورثة) المطلقين  
التصرف فان اجازوا  
فاجازتهم تنفذ للوصية  
بالزائد وان ردوه بطلت في  
الزائد (ولا تجوز الوصية  
لوارث) وان كانت ببعض  
الثالث (الا ان يجيزها باقي  
الورثة) المطلقين التصرف  
وذكر المصنف شرط  
الموصي في قوله (وتصح)  
وفي بعض النسخ وتجوز  
(الوصية من كل مالك بالغ  
عاقل) أي مختار حر وان  
كان كافرا او مجنونا عليه  
بسفه في التصريح وصية  
مجنون ومغشى عليه وصي  
ومكره وذ كر شرط الموصي  
له اذا كان معينا في قوله  
(لكل مقل) أي لكل من  
يتصور له المثل من صغير  
وكبير وكامل ومجنون  
وحمل موجود عند الوصية  
بان يتصل لاقل من ستة  
اشهر من وقت الوصية  
وتخرج بمعين ما اذا كان  
الموصي له جهة عامة فان  
الشرط في هذا أن لا تكون  
الوصية جهة معينة  
كعمارة كنيسة من مسلم  
أو كافر لا تعديها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى)

فتمام (قوله وبالوجود) أي كهذه الدراهم مثلا (قوله والمعدوم) أي كمثل سجدت ومنه  
المنفعة دون عملها كعكسه وتبايد ان لم يتدرها بمن (قوله من الثالث) قال شيخنا من  
ابتداء ثمانية فدخل جميع الثالث فتمام (قوله أي ثالث مال الموصي) أي وقت موته بعد وفاء  
دينه أو سقوطه عنه ولا عبرة بما قبله سواء وقعت منه في العصة أو المرض نعم ما فيه تقويت  
على الورثة بغير بوقت تقويته وليس منه مقت أم الولد لان من رأس المال مطلقا أو يقدم من  
الثالث الاقل فالأول ان ترتب فتمام (قوله المطلقين التصرف) خرج به المنيحور عليهم فبطل  
منهم في الزائد فقط كالولم يكن هناك وارث فتمام (قوله فاجازتهم تنفذ) أي التصرف الموصي  
لا عطية مبتدأة كافي (قوله بطلت) أي الوصية (قوله ولا تجوز) أي لا تنفذ (قوله  
الوصية) أي وان قلت (قوله لوارث) أي وقت الموت وان لم يكن وارثا قبله أو بعده  
(قوله الا ان يجيزها باقي الورثة) أي وان كانت بعين هي قدر حصته ومنه الوقت عليه والهبة  
له وبراءة من دين هو عليه ونحو ذلك وتفسر بعضهم عدم الجواز في ما تقدم بالكرامة لا يناسب  
هذا الاستثناء بعده نعم لو قال أوصيت لزيد بألف ان تبرع على فلان وارثي بخمسة مائة لزمه دفعها  
له اذا قبل ولا يحتاج الى اجازة منهم وهذه جملة من جيل الوصية لوارث قال في شرح الروض  
فان اجازوا فلا رجوع لهم ولو قبل القبض بتمامه على أن اجازتهم تنفذ للوصية لا ابتداء عطية  
منهم كأمرو ولا من اجازوا وصية الحاصل بالاعتاق في مرض الموت أو بعده بحكم الوصية ثابت  
للميت يستحقه ذ كور العصة دون اناتهم والوصية لكل وارث بقدر حصته شأنه الغر (قوله  
وتجوز الوصية) أي تصح كافي بعض النسخ وأشار إليه الشارح (قوله عاقل) لو قال مكاف  
ا لكان أولى وأظهر وأما السكران المتعدي بسكره فهو كالمكاف في سائر الأبواب فتمام (قوله  
حر) أي كذا د بعضا (قوله وان كان كافرا) أي سري أو غيبه ولو مرثدا ان لم يمت على ردة  
لان ملكه موقوف على الرابع (قوله بسفه) أي أوقاس (قوله لكل مقل الخ) هو بكسر  
اللام المشددة (قوله أي ان ينصير المثل) لو عبر المصنف بهذه العبارة لكان أولى وأحسن  
ليشمل الحمل والمجذو والرقيق ان لم يقصد به بان قصد السيد أو اطلق ولا يقتصر الى اذن السيد  
بل لو ناله عنه لم يضر فان كان العبد قاصرا قبل السيد ولا ينتظر كماله كما تقدم العلامة ابن  
قاسم نقلا عن العلامة الرمي وأقره ويشمل الدابة أيضا ان قصد مالكها لان الوصية لمالكها  
فان قال يصرف في علقها من لا فالتقول صحتها لان علقها على مالكها فهو المقصود بالوصية  
فيستترقب قبوله ويدين الصرف الى جهة الدابة وان اتلفت الى آخر رعاية افرض الموصي  
ذلومات الدابة كانت الوصية لمالكها عند الموت ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انه انما  
قصد بمالكها وانما ذكرها ليجعل لاوتب طاعتين دفعها له على الوجه ولا يلزم علقها بالأمالك بل  
يصرفه الموصي فان لم يكن فالناضي ولو بتأنيبه ولو كان الثاني هو مالك الدابة ويشترط فيه  
عدم المعصية وقبوله بنفسه أو بوايه أو نحو ذلك (قوله لاقل من ستة أشهر) أي أولا كثر منها  
ولم يزد على أربع سنين وكانت المرأة خالية عن زوج أو سيد لان الظاهر وجوده عند النذرة  
وطء الشبهة وفي تقدير الزنا سامنظن بها (قوله جهة عامة) أي ومنها التظليل المسبلة وطهور  
الحرم والنفرة والنميين ونحو ذلك (قوله كعمارة كنيسة) أي أو لاهل الحرب أو الردة وان  
يحارب أو يرث أو نحو ذلك (قوله في سبيل الله) أي لانه من القربات كالقراة وبناء المساجد

وعبارتهم او مصالحها ومطلقا ويجعل على المصالح ولا يضر لو قصد انكها او بعضهم جعل هذا  
اشارة الى الجهة وهو لا يتناسب سباق الكلام فتأمل (تنبيه) يكفي في الجهة الاعطاء الى ثلاثة  
منهم كالفقراء ويصح الرجوع عن الوصية وعن بعضهم بالقول والفعل كابطلت الوصية  
او رجعت عنها او هذا الوارث او نحو ذلك وينصوي مع ورثه وكاتبه ولو بالقبول وكذا كل فعل  
يشترط بالرجوع او يزول به الاسم (قوله وتصرف للفرقة) أي من أهل الزكاة اثبت هذا الاسم  
لهم في عرف الشرع (قوله أو لبناء مسجد) أي أو عمارته (قوله وتصح الوصية) أي من كل مكلف  
حر كالأب أو بعضه بل تسن (قوله أي الإيصاء) أشار به هذا التفسير الى أن هذا هو القسم الثاني  
الذي هو الإيصاء بنحو قضاء الحقوق المشار اليه بقولهم اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت  
وإن كانه أربعة كما تقدم بشرط الموصي هنا كما مر أيضا ويزاد في أمر الاطفال ونحوهم أن  
يكون له عليهم ولاية ابتداء بخروج نحو الوصي وهو الاب فقط وإن علا (قوله وتنفيذ الوصايا)  
أي رد الوديعة وأمر المحجور وعليه بلنون أو مفر ولولا أن كان موجودا حال الإيصاء أو تابعا  
لوجود حال الإيصاء أيضا كالإيصاء على أولاده الموجودين ومن سجدت منهم أو نحو ذلك قاله  
الباقي (قوله الى من الخ) هو اشارة الى وصي هذا فتأمل (قوله اجتمعت فيه) أي عند موت  
الموصي وإن لم تكن عند الوصية (قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمس شرائط أي بعد  
اعتبار العدالة والاهلية والتصرف وعدم العداء وتبين المحجور عليه والولي ويقدم وصي  
الكامل من الاب والجد على وصي الآخر إذا كان الاب بغير صفة لولاية فالوصاية حينئذ  
للجد (تنبيه) يجوز تهييب مال المحجور عليه لصيائه عن يريدا بلور فيه أو اخذه من  
غاصب أو غيره كافي قصة الخضر عليه الصلاة والسلام (قوله والامانة) أي احتراز من الفاسق  
(قوله لكن الأصح الخ) هو المعقد (قوله فهي أولى) أي لو فرضتة ثم اؤخر وجبا من خلاف  
الأصططخري فإنه يرى أنها نلى بعد الاب والجد فتأمل

### • (كتاب بيان أحكام النكاح) •

الذي هو من العقود اللازمة من جهة الزوجية قطعا ومن جهة الزوج على الراجح ومفاده  
الاباحة لا المأثرة والمأثرة ودعا عليه فيه هو الزوج على الأصح وبذلك علم أنه لا خيار فيه والاصل فيه  
قوله تعالى وأنكحوا الرأى منكم الآية وخبر من أحب فطرق في فلبس سن بسنني ومن سنني  
النكاح وأر كانه خـة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أي من صحة  
وفساد وحل وحرمه وغير ذلك المشار اليه بقوله من القضايا والأحكام فتأمل (قوله من القضايا)  
جمع قضية بمعنى مقضى بها فهي النسبة المذكورة (قوله والأحكام) جمع حكم وهو النسبة  
التمام (قوله وهذه الكلمة) بالمعنى الغوى لان الاشارة بقوله من لقضايا والأحكام ساقطة من  
بعض نسخ المتن كما قال الشارح وسقوطها ظاهر (قوله والنكاح الخ) فيه تساهل لان الوطء  
والعند من معناه الشرعي وأما خلاف في كونه حقيقة فيهما أو الصحيح أنه حثيثة في العقد يجوز  
في الوطء كما جاء به التنزيل ويجعل عليه بقرينة كلياته واليه أشار الشارح بقوله وبطابق شرعا على  
عقد مشتل على الأركان والشروط ولو أبدل قوله مشتل الخ بقوله كغيره عقد يتضمن اباحة وطء  
بأنه نكاح أو تزويج أو ترجحه لكان أولى وأظهر قال شيخنا وهو ملك انتفاع لأملاك منقعة

وتصرف للفرقة وفي بعض  
النسخ بدل سبيل الله وفي  
سبيل البر أي كالوصية للفقراء  
أو لبناء مسجد (وتصح  
الوصية) أي الإيصاء بقضاء  
الديون وتنفيذ الوصايا  
والنظر في أمر الاطفال  
(الى من) أي شخص  
(اجتمعت فيه خمس خصال)  
الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والامانة) واكتفى  
بها المصنف عن العدالة  
فلا يصح الإيصاء لاضداد  
من ذكر لكن الأصح جواز  
وصية ذي ذي عدل في  
دينه على أولاده الكفار  
ويشترط أيضا في الوصي  
أن لا يكون عاجزا عن  
التصرف فالعاجز عنه  
أكبر أو هرم مثله لا يصح  
الإيصاء اليه وإذا اجتمعت  
في أم الطفل الشروط  
المذكورة فهي أولى من  
غيرها

### • (كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) •

وفي بعض النسخ وما يتعلق به  
(من القضايا والأحكام)  
وهذه الكلمة ساقطة في  
بعض نسخ المتن والنكاح  
يطلق افة على الضم والوطء  
والعقد ويطبق شرعا على  
عقد مشتل على الأركان  
والشروط (والنكاح

كما يأتي وقد أباح بعضهم اسماء إلى ألف وأربعين اسما (قوله مستحب) أي قبوله بدل ما يبدله  
والأصل فيه الإباحة لصحة من الكافر وعلمه فهل يصح نذره أو لا قل العلامة ابن حجر يصح نذر  
أن قصد به العسفة أو حصول ولد أو نحو ذلك وهو وجيه وقال العلامة الرملي لا يصح نذره لأن  
أصله الإباحة (قوله بتوفان نفسه) أي ولو خصها (قوله كهر ونفقة) أي وكسوة والمراد منها  
القدرة على الحال من المهر وعلى كسوة فصل أفكين وعلى نفقة يوم النكاح (قوله فأن قد  
لا هبة) أي إذا كسوة مع توفانه لا لو (قوله لم يستحب له النكاح) أي بل يستحب له تركه كما في  
المنهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكره منه وتة بالصوم لحديث يامعشر  
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يجد تطع  
فدليسه بالصوم فإنه لو جاء أي قاطع أتوفانه لا بقاء قطع الذل كالكافر را طيار ونحوه فيجوز  
استعماله فإن لم تنكس منه وتة بالصوم فليتزوج فإن لم يكن به توفان كره له ذلك أن كان به علة أو  
كان فائدة اللاهبة فإن وجدها ولا علة به فالعبادة أفضل أن كان متعبدا والافاقه نكاح له  
أفضل لانه لا تنقض به البطل الذي القوا حش ثم لا يستحب النكاح له لم في دار الحرب مطلقا  
ويستحب للمرأة النكاح إن كانت تائدة أو واحدة حاجت اليه نحو نفقة أو غفقت لي نفسها من  
اقتحام الفجر أو نحو ذلك والاكراه إذا كانت كافيا إلا أن لم تدفع عنها الفجرة إلا بالنكاح فهو  
واجب عليها انتهى (تنبيه) يستحب كون المرأة بكر أي غير مدخول بها ولو ثيبا لا المذدر  
كضعت آله ونحوه دينة لا فاقعة جيلة عرفاء عند العلامة الرملي وبحسب طبعه عند شيخنا  
ولو داور تعرف بأقاربهم إذا كانت نسب طيب لا بنت زنا فاسق قال الأذري ويشبهه أن يلحق به  
التيطة ومن لا يعرفها أب وغير ذات قرابة قريبة بال تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة  
ضعف الشهوة في القرية فيجوز الولد تحيقا ردود بالعبادة الحاجة خفيفة المهر لا ملاقة يرغب  
فيها مطاقتها قال العلامة المناوي ويسن أن يعقد عاين في ثوال وإن يكون يوم الجمعة أول النهار  
وإن يكون في جمع وإن يكون بالسجد وإن يدخل عليها في شوال أيضا (قوله ويجوز للعمر) أي  
الكامل الحرة البالغ العاقل الرشيد ولو حكا (قوله إن يجمع) أي بالعبدة ولو في عقود متعددة  
(قوله بين أربع حرائر) أي معا أو مرتبا ولو كافرات فإن زاد عليها بطل الزائد إن غير البطل  
الكل وانما خصت الأربع لأن في دورها ثلاث ليل فهو موافق ما بال أحكام الشريعة وفيه  
مخافة الشريعة موسى صلى الله عليه وسلم لم اتق أي ليس فيها حصر في عدد نسائا أو شريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم التي منعت أكثر من واحدة وخرج بالحرائر إلا ما بال الملك فلا حصر فيه ولو مع  
الحرائر المذكورات (قوله ونحوه) أي كالحجرات (قوله عما يتوقف) أي من كل نكاح يتوقف  
جوازها على الحاجة ولو قال عن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لم كان أولى وأنسب فتأمل  
(قوله ويجوز للعبد) أي لمن فيه رقب بنوعه كانه كره الشارع (قوله إن يجمع بين اثنتين) أي  
بالعبدة حرتين أو اثنين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لأن النكاح من الفضائل فلم يلحق  
العبد فيه بالحر كما لا يلحق الحر بنصب النبوة في الزيادة على الأربع فإن زاد عليها أفكاه في الحر  
ولا يشترط في نكاح الأمة ما يأتي في نكاح الحرة فتأمل (قوله ولا ينكح) أي لا يجوز ولا يصح (قوله  
الحر) أي الكامل الحرة بمعنى لا يتزوج (قوله أمة غيره) أي من فيها رقب ولو لم يعضه لا يقرب عليه

مستحب أن يحتاج إليه  
بتوفان نفسه لا لو  
أهبة كهر ونفقة فإن  
فقد الأهبة لم يستحب له  
النكاح (ويجوز للحر أن  
يجمع بين أربع حرائر)  
فقط إلا أن تتبين الواحدة  
في حقه كنكاح نفسه  
ونحوه مما يتوقف على  
الحاجة (و) يجوز (للعبد)  
ولو مدبر أو مبعوثا أو مكاتب  
أو معاق العتق بصنعة (أن  
يجمع بين اثنتين) أي  
زوجهين فقط (لا ينكح  
الحر أمة) غيره



من اوراق الولد ثم يجب تقديم المبيعة على كماله الرق ومن هي أقل رقا على أكثر منها (قوله  
 بطلان عدم صدق الحرة) لو استقط المصنف صدق اشمل الشرط الاول من الشرطين اللذين في  
 كلام الشارح لان عدمه يشمل عدم القدرة على اوعدهم كونهم اتفقوا والمراد ما ترضى به من مهر  
 المثل فاقل فاضلا عما يحتاجه من مسكنه وخدمه وابائه ومركوبه ونحوها (قوله أو عدم  
 رضاها به) أي بالزوج أو بما قدر عليه من المهر وماله الغائب كالمعذور وكذا رضاها بالزوج  
 أو بغيره فصل في الامه في ذلك (قوله وخوف العنت) وهو في الاصل المشقة وفير هنا بالانما  
 فيه من المشقة بالمسكن في الدنيا ان حدوا الاقباعذاب عليه في الآخرة ان لم يقب عنه والمراد  
 بخوف العنت أن تغلب شهوة وتضعف تقواه وان لا يكون له خصوص امة بعينه او منه يعلم  
 بواجبه الى الامه لا لعين دون المصوح والمحبوب فتأمل (قوله ان لا يكون فتحته حرة) أي أو  
 امة بالمالك أو بالنكاح فعلم انه ان له أن يتزوج أمتين أو أكثر من ذلك حيث وجدت الشروط  
 وأهل المصنف انما قيد بالحرة لانه طهه النكاحية على ان راجعه (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفان  
 تعقدهم بذلك الصغيرة التي لا تحتل الوطء والرتقاء والقرناء والمهرمة ونحوها نعم ان كانت  
 العارضة للاستمتاع في غير بلد له امره المسمى ان كانت تنقل معه الى وطنه ولم ينسب في  
 غيره اهلا الى الاسراف ومجاوزة الحد والافهى كاعدم فله نكاح الامه حيث قال شيخنا ولو قال  
 صالحة بدل نكاح لكان أولى وأحسن انتهى وانظر هل مثل الصالحة الصغيرة لتوقع شفائها وهي  
 تسمى من الرتقاء ونحوها راجع الامه ابن قاسم الاول ونقل عن العلامة الرمي أنه قال ان  
 عانت نفسه الوطء بآلة فعله والافلا (قوله لا يحل لمسلم) أي حرا كان أو رقبا (قوله امة كناية)  
 هذا في عقد النكاح فله المسمى وطء الامه النكاحية بملك العبد ونحوه بالمسلم الكافر حرا كان  
 أو رقبا فله نكاح الامه النكاحية ما كان يشترط في الحر ما يشترط في المسلم مما مره (تبيينه) لا يحل  
 لحر وطء امة ولله ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة عليه ولا امة موصى له بعتقه او لملك الولد  
 زوجة ابيه لم ينسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا مال زوجة سيده فانه ينسخ نكاحه والفرق  
 بينهما ان تعاقب السيد بمكاتبه أقوى من تعاقب الاب بآلة ولده (قوله ونكح حرة) أي بعد  
 الامه كما هو فرض المسئلة فخرج به ما لو عقد عليه ما عاقبه لا يصح في الامه وان كانت حرة غير  
 صالحة فتأمل (قوله ونظر الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل والنكاح وهو من  
 قطعت أفتياه وبقي ذكره والعينين والمحبوب بالياء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقي أفتياه والشيخ  
 والمهرم والنخنت بفتح النون أشهر من كسرها وهو والمتشبه بالانسان ونحو ذلك كما يأتي ويلحق بذلك  
 الخنثى لكنه مع النساء كالرجل وعكسه كما مرح به في الروضة وأصلها والمراد ما يخرج  
 المصوح لانه مع الاجانب كالحرم والمجنون وغير المراهق (قوله الى المرأة) أي ولو غير مشتمة  
 لكبر لا صغرها لانهم لم تدخل في انظر المرأة (قوله سبعة أضرب) بتقديم المهملة على الموحدة (قوله  
 الى الأجنبية) أي حرة او مبيعة وهي من يحل له وطؤها بعقد نكاح او ملك في حد ذاته وان سرق  
 اعارض من نحو كافر او رق او غير ذلك فالمراد به غير الحرم ولو امة وشمل بدنها  
 ووجهها وكفها وشعرها وظفرها وان انفصل أو تزوجها بعد انفصاله (قوله فغير جائز) أي  
 ولو من عيون قزاز لان من مر آة لانه خبال فقط فلا يحرم وان لم يصف فتنة ولا شهوة ظلم من نظر

(الابشيطين عدم صدق  
 الحرة) او قد الحرة أو عدم  
 رضاها به (وخوف العنت)  
 أي الزمان له فقد الحرة وتركه  
 المصنف بشرطين آخرين  
 أحدهما ان لا يكون فتحته  
 حرة مسلمة او كناية تصلح  
 للاستمتاع والآخر ان  
 الامه التي ينكحها الحر فلا  
 يحل لمسلم امة كناية وادى  
 نكح الحر امة بالنكاح  
 المدكورة ثم أبصر ونكح  
 حرة لم ينسخ نكاح الامه  
 (ونظر الرجل الى المرأة  
 على سبعة أضرب أحدها  
 نظره) ولو كان شيخا مرما  
 عاجزا عن الوطء (الى  
 الأجنبية غير حرة) الى  
 نظرها (فغير جائز)

كما يأتي وقد بالغ بعضهم اسماء الى ألف واربعين اسما (قوله مستحب) اي قبوله بدليل ما بعده  
والاصل فيه الاباحة لصحة من الكافر وعلمه فهل يصح نذره ولا قل العلامة ابن حجر يصح نذره  
ان قصده العسنة أو حصول ولد أو نحو ذلك وهو وجيه وقال العلامة الرمي لا يصح نذره لان  
اصل الاباحة (قوله بتوقان نفسه) اي ولو خصيا (قوله كهر ونفقة) اي وكسوة والمراد منهما  
القدرة على المال من المهر وعلى كسوة فصل اثنين وعلى نفقة يوم النكاح (قوله فان نفقة  
الاهية) اي المذكو رزق فانه لاوط (قوله لم يستحب له النكاح) اي بل يستحب له تركه كما في  
المنهاج وغيره وبالغ في شرحه لم نقال بذكره النكاح ويكرهه بالصوم لم يثبت بالمعشر  
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع  
فعلية بالصوم فانه له وجب اي قاطع تزوج فانه لا بما يقطع النكاح كالكافر والطيار ونحوه فيجوز  
استعماله فان لم تنكح منهن بالصوم فليتزوج فان لم يكن به توقان كرهه ذات ان كان به علة أو  
كان فاقه الاهية فان وجدها ولا علة به فالعبادة أفضل ان كانت متعبدًا والا فالنكاح له  
أفضلية لا تنفي به البطل الذي القوا حش ثم لا يستحب النكاح لم في دار الحرب مطلقا  
ويستحب للمرأة النكاح ان كانت نائمة أو احتاجت اليه لنحو نفقة أو خائف في نفسها من  
اقتحام الفجرة أو نحو ذلك والا كرهها ذات كما في الام نعم ان لم تدفع عنها الفجرة الاباحة نكاح فهو  
واجب عليه انتهى (تنبيه) يستحب كون المرأة بكر اي غير مدخول بها ولو ثيبا لا لعذر  
كضيق آلتها ونحوه دينة لا فاقة فجيلة عرفا عند العلامة الرمي ويحب طبعه عند شيخنا  
ولو ادعى عرفا قارم اذا نكح طيب لا بنت زنا أو فاسق قال الا ذرعي ويشبهه ان يلحق به  
اللقطة ومن لا يعرفها أب وغير ذات قرابة قريبة باب تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة  
ضعف التهمة في القرينة فيجب الولد فيخار دود ابالة الحاجة خفيفة المهر لا مطلقا يرغب  
فيها مطلقا قال العلامة المفاوي ويسن ان يعقد عليه في شوال وان يكون يوم الجمعة اول النهار  
وان يكون في جمع وان يكون بالسجد وان يدخل عليها في شوال ايضا (قوله ويجوز للعمر) اي  
الكامل الحرة البالغ العاقل الرشيد ولو حكا (قوله ان يجمع) اي بالعدة ولو في عقود متعددة  
(قوله بين اربع حرائر) اي مع او مرتبا ولو كافرين فان زاد عليه ابطال الزائد ان غيروا الا بطل  
الكل وانما خصت الاربع لان في دورها ثلاث ايام فهو موافق لما قال احكام الشريعة وفيه  
مخافة الشريعة موسى صلى الله عليه وسلم لم اتى ايس فيها حصر في عدد النساء والشريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم لم اتى منعت أكثر من واحدة وخرج بالحرائر الاما بالملك فلا حصر فيهن ولو مع  
الحرائر المذكورات (قوله ونحوه) اي كالجوزون (قوله بما يتوقف) اي من كل نكاح يتوقف  
جوازه على الحاجة ولو قال من يتوقف جوازه نكاحه على الحاجة لكان أولى وان لم يتأمل  
(قوله ويجوز لاهله) اي لمن فيه رفق بنواؤه كما ذكره الشارح (قوله ان يجمع بين اثنتين) اي  
بالعدة حرتين أو امهتين أو محتاتين فهو على النصف من المهر لان النكاح من الفضائل فلم يلحق  
العبد فيه بالمحر كما لا يلحق الحر بنصيب النبوة في الزيادة على الاربع فان زاد عليه ما فكاك في الحر  
ولا يشترط في نكاح الامة ما يأتي في نكاح الحر فانه لم (قوله ولا ينكح) اي لا يجوز ولا يصح (قوله  
الحر) اي الكامل الحرة بمعنى لا يتزوج (قوله أمة غيره) اي من فيها رفق ولو لم يعضه لا يترتب عليه

مستحب ان يحتاج اليه  
بتوقان نفسه لاوط ويجوز  
أهية كهر ونفقة فان  
فتسد الاهية لم يستحب له  
النكاح (ويجوز للعمر ان  
يجمع بين اربع حرائر)  
فقط الا ان تدين الواحدة  
في حقه كنكاح نفسه  
ونحوه مما يتوقف على  
الحاجة (و) يجوز (للهبد)  
ولو مدبر او مبهضاً ومكاتباً  
او معلق العتق بصفة (ان  
يجمع بين اثنتين) اي  
زوجتين فقط (لا ينكح  
الحر أمة غيره)

من ارفاق الولد ثم يجب تقديم المبعضة على كماله الرق ومن هي أقل رقا على أكثر منها (قوله  
 كذا عدم صداق الحرة) لو أسقط المصنف هذا القول الشرط الاول من الشرطين اللذين في  
 كلام الشارح لان عدمها يشمل عدم القدرة على اعدم كونها حرة والمراد ما ترضى به من مهر  
 المثل فاقول فاضلا عما يحتاجه من مسكنه وخدمه واباسه ومركوبه ونحوها (قوله أو عدم  
 رضاها) أي بالزوج أو بما قدر عليه من المهر وماله الغائب كالمعذور وكذا رضاها بالزوج  
 أو بلاء مهر فبطل في ذلك (قوله وخوف العنت) وهو في الاصل المشقة وفسرها بالزنا لما  
 فيه من المشقة بالحس في الدنيا من حد والافعال العذاب عليها في الآخرة ان لم يقب عنه والمراد  
 بخوف العنت أن تغاب شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون خلوص أمة بعينه أو منه به لم  
 جواز حمل الأمة للعنين دون الممسوح والمحجوب فتأمل (قوله ان لا يكون تحت حرة) أي أو  
 أمة بالملك أو بالنكاح فلم يمتد له أن يتزوج أمتين أو أكثر من ذلك حيث وجدت الشروط  
 وأهل المصنف انما قيد بالحرة لعطفه الكتابية عليهم انراجه (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفا بان  
 تعقه يخرج بذلك الصغيرة التي لا تتحمل الوطء والرتقاء والترنات والمهرمة ونحوها ثم ان كانت  
 العارضة للاستمتاع في غير بلد لم يلزمه المهر ان كانت تنقل معه إلى وطنه ولم ينسب في  
 سفرها إلى الاسراف ومجاوزة الحد والافهى كعدم فله نكاح الأمة حيث قال شيخنا لو قال  
 صالحة بدل تصلح لكان أولى وأحسن انتهى وانظر هل مثل الصالحة المتغيرة لتوقع ثباتها وهي  
 تسمى من الرتقاء ونحوها راجع العلامة ابن قاسم الاول ونقل عن العلامة الرملي أنه قال ان  
 عافت نفسه الوطء جاز له فعله والا فلا (قوله ولا يحمل المسلم) أي حرا كان أو رقيا (قوله أمة كتابية)  
 هذا في عقد النكاح فالحر المسلم لم يوطأ الأمة الكتابية عاك اليك وخرج بالمسلم الكافر حرا كان  
 أو رقيا فله نكاح الأمة الكتابية لكن بشرط في الحر ما يشترط في المسلم عامره (تبينه) لا يحمل  
 لحر وطأ أمة ولأمة مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا أمة وصى له بعقبتها ولو ملك الولد  
 زوجة أبيه لم ينسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملكه زوجة سيده فانه ينسخ نكاحه والفرق  
 بينهما ان تعلق السيد بمكاتبه أقوى من تعلق الاب بامه (قوله ونكح حرة) أي بعد  
 الأمة كما هو فرض المثل فخرج به ما لو عقد على مائة مائة لا يصح في الأمة وان كانت الحرة غير  
 صالحة فتأمل (قوله ونظر الرجل) أي الذكرا البالغ وهو يعمل الفعل والخصى وهو من  
 قطعت أثنائه وبقي ذكره والعنين والمحجوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقي اثنائه والشيخ  
 والهرم والخنث يفتخ الذون أشهر من كسرهما وهو المتشبه بالنساء ونحو ذلك كما يأتي ويخلق بذلك  
 الخنثى لكنه مع النساء كالرجل وعكسه كما صرح به في الروضة وأصلها والمراد هو ويخرج  
 الممسوح لانه مع الاجانب كالهرم والمجنون وغير المراهق (قوله إلى المرأة) أي ولو غير مشتمة  
 لكبر لا مخر لانهم لم تدخل في انظار المرأة (قوله سبعة أضرب) بتقديم المهملة على الموحدة (قوله  
 إلى الأجنبية) أي حرة أو مبعضة وهي من يحمل له وطؤها بعقد نكاح أو ملك في حد ذاته وان حرم  
 لعارض من نحو كفر أو رق أو حرام أو غير ذلك فالمراد بهما غير المهرم ولو أمة وشمل بينهما  
 وجهها وكفها وشعرها وظفرها وان انفصل أو تزوجها بعد انفصاله (قوله فغير جائز) أي  
 ولو من عيون قزاز لا من مراء لانه خيال فقط فلا يحرم وان لم يخف فتنة ولا شهوة نظير من نظر

(الابشيطين عدم صداق  
 الحرة) أو قد الحرة أو عدم  
 رضاها (وخوف العنت)  
 أي الزنا لم يفسد الحرة وترك  
 المصنف شريطي أجرين  
 أحدهما ان لا يكون تحت  
 حرة مساة أو كتابية تصلح  
 للاستمتاع والثاني اعلام  
 الأمة التي ينكحها المبر فلا  
 يحمل المسلم أمة كتابية وادى  
 نكح الحر أمة بالشرط  
 المد كورة ثم أيسر ونكح  
 حرة لم ينسخ نكاح الأمة  
 ونظر الرجل إلى المرأة  
 على سبعة أضرب أحدها  
 نظره ولو كان شيخا هزما  
 عاجزا عن الوطء (إلى  
 الأجنبية غير حرة) إلى  
 نظرها (فغير جائز)

فان كان النظر لماجة كشمادة عليهم اجاز (والثاني نظره) اي الرجل (الى زوجته وامته فيجوز ان ينظر) من كل منهما (الى ما عدا  
الشرج منهما) اما الفرج فيحرم نظره ٢٥٢ وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث

نظره الى ذوات محارمه) ينسب او رضاع او مصاهرة (واستنه المراجعة فيجوز ان ينظر فيه عدا ما بين السرة والركبة) اما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنبية (لاجل حاجة) (التمسك فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة (النظر الى الوجه واليدين) منها ظهرا وبطنا وان لم تاذن له المراجعة في ذلك وينظر من الامنة على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظر من الجيرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى الموضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم او زوج او سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجه (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بناتها او ولادته فان تعمد النظر اغدير الشهادة فسق ووردت شهادته (او) (النظر للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (يجوز النظر) اي نظره او قوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع لشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامنة عند اتياعها) اي ثيراتها

الى امرأة اجنبية حرام تكوي حينها يوم القيامة بمسماير من نار ونظر المرأة الى الاجنبي كعكسه (قوله جاز) اي النظر الى الوجه خاصة (قوله الى زوجته) اي غير المعتدة عن شبهة من الغير والافهي كالحائض ونظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعهما من نظرها اليه امتنع عليها بخلاف عكسه (قوله وامته) اي ان حل له الاستمتاع بهما او الاقصوصة وجه ومشتق كذا ومكاتبة ومرئدة وثنية ومحرم ولو من رضاع او مصاهرة فهي معه كالحرم ونظرها الى سبدها كعكسه (قوله ان ينظر الخ) خرج بالنظر لمس فلا خلاف في حله ولولا الفرج (قوله من كل منهما) اي في الحياة والممات (قوله الى ما عدا الفرج منهما) اي قبلا او دبرا وهو كذلك بل قال الامام يجوز التلذذ ببر المرأة من غير ايلاح انتهى اقول وهو ظاهر خلافا لادري ومن تبعه (قوله والاصح جواز النظر اليه) اي الفرج (قوله لكن مع الكراهة الخ) هو المعتد ونظره داخل الفرج اشد كراهة بل قيل ان يورث العمى في النظر او في رده او في قلبه خال شيئا ووقد ورد في ذلك حديث ضعيف او موضوع او منكروا باطل او معضل او حسن فراجع (قوله الى ذوات) اي صاحبات فاضافتم من اضافة البيان او الاعم الى الاخص او بمعنى ابدان وحيث لا اشكال في الاضافة فتأمل (قوله محارمه) اي ولوعا وكذا كاسر (قوله واستنه المراجعة الخ) قد تقدمت هذه مع ما للحق به او محل الجواز اذ لم تكن شهوة وكذا كل ما قبل يجوز النظر اليه ونظر المرأة الى محرمها كعكسه (قوله فيما عدا ما بين السرة والركبة) خرجت السرة والركبة فلا يحرم نظرها (قوله فيجوز) اي بل يسن ولو بشهوة وله تسكر يره مرارا مدام محتاجا اليه وخرج بالنظر لمس ولولا عي فلا يجوز له في كل من ينظر له وخرج ما أختها فلا يجوز نظره اها مطلنا واما أخوها الامرد اذا كان يشبهها فافق بعض المتأخرين بأنه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة الرمي كالخطيب (قوله منها) اي الحرة ولا يجوز نظر غيرها ويسن لها ايضا ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة (قوله على ترجيح النووي) اي بان الامنة كالحرمة وهو مرجوح والراجح انه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كعكسه والحاصل ان المنظر ومنها ما عدا عودة الصلاة فقط (قوله فيجوز الخ) محله اذا كان بحضور محرم او امرأة ثقة وعدم امرأة فالج ذلك كما ذكره الشارح ويقدم المسلم على الكافر والكافرة عليها وكذا الممسوح بعددها ويلحق بما ذكره نظر الخاتن والقبالة للفرج (قوله لشمادة عليها) اي اداءه تحملوا ولو الى فرج الزاني أو الزانية وودي المرضعة وعانة ولد الكافر لانيات العانة وذكر الرجل اذا دعت المرأة عبالة ونحو ذلك (قوله فان تعمد النظر) اي بشهوة (قوله ووردت شهادته) اي فيجب عليه أن يصون نفسه لذلك (قوله وقوله الى الوجه منها) المعتد انه راجع الى المعاملة فقط لماعات ان النظر لا يشهد لانه لا يفتقد بالوجه (قوله عند اتياعها) اي من الرجل او الى العبد عند اتياعه من المرأة (فائدة) هل يجوز النظر الى الامنة المسيية حال شرائها ولو بشهوة مثل الخطبة فيجوز ان ينظر اليها ولو بشهوة ام يفرق بين ما هنا وما هناك قال العلامة ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة لم يوقف فيها فنظر الطائفة من قال بالجواز ومنهم من فرق قال وينبغي أن يعمل بالفرق فيجوز انتمى أقول ولعل الفرق أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر للزوجة ممن يريد نكاحها وعاله فيقام المودة بينهم ما ولا كذلك الشراء لانه لا يلزم من الشراء

الاستمتاع فإيتا مل (قوله فيجوز النظر) أي بلا شهوة ولا خوف فتنة ولا سهوة فيما يظهر (قوله لا عورتها) أي فلا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة كالحرم نعم لا تنظر الكافر من المسلمة غير ما يبدو وعند المهنة ويجوز النظر للمسلم ولو لا المرأة لكان بحضرة محرم ونحوه ومحل في غير مطاوعة وأمر دولو جيلاسوا مما يجب به عليه في ذلك وغيره (مناعة) •  
يضم اضطرار جيلان أو امرأتين عرايا في فراش واحد وان تباعدوا شمل ذلك الأب وابنه والآخر وأخاه والبنت وأميها والاخت وأختها ونازع في الأصول السبكي وفي غيرهم الزركشي وابن مصلحمة الرباين والمرايين وتبيل نحو الرأس نحو قادم من سقر ثم يستثنى الأمر بالجيل فحرم مصلحته وكذلك من به عاهة كالابرص والاجذم ونحوهم ما ذكره مصلحته كما قاله العبادي وأعلم أن المس في جميع ما ذكر كالنظر بل أقوى إلا النظر بشهوة أو خوف فتنة في غير ما مر ويسن القيام لاهل الفضل ونحوهم كراما لارباة وتقتضيا كما مر لا غيرهم الحاجة أو ضرورة فربما يجب وتخرج بالقيام الركوع الواقع بين أيدي العلماء والصالحين والأمراء ونحوهم فهو سرام ولومع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا انتهى

(فيجوز) التطهر (إلى)  
الواضع التي يحتاج إلى  
تقايها) فيتنظر أطرافها  
وشهرا لا عورتها  
(فصل) فيما لا يصح  
النكاح (الآية) •

(ولا يصح عقد النكاح  
الابوي) • يدل وفي بعض  
النسخ بولي ذكر وهو مترادف  
عن الآتي فأنها لا تزوج  
نفسها ولا غيرها (و) لا يصح  
عقد النكاح أيضا إلا  
بعضود (شاهدي عدل)  
وذكر المصنف شرط كل من  
الولي والشاهدين في قوله  
(وبتقتر الولي والشاهدان  
إلى ستة شرائط) الأول

(فصل في بيان أحكام ما لا يصح عقد النكاح الآية) • وكما كان أو شرطاً أو غيرهما وأشار إلى  
الأولين بقوله فيما لا يصح النكاح الآية ولو عبر الشارح عن إيمان الولي وأنسب (قوله الابوي)  
أي خاص أو عام بنفسه أو بمن يقوم مقامه (قوله وهو الخ) راجع للولي الذي ذكره تأمل (قوله  
استتر عن الآتي الخ) وهو مفهوم من لفظ ولي عدل أيضا بشرط الذي كونه والعدالة فيما يأتي  
تكرار وتصريح بالمعلوم ولو سكت الشارح هنا عن المحترز الذي ذكره إلى ما يأتي إيمان الولي  
وأنسب (قوله ولا غيرها) أي لا بوكالة ولا ولاية نعم إن وابت الودية العظمى والعدالة بالله تعالى  
صح من ذلك لا ضرورة وفياسه تصح تزويجها وهو كذلك وحينئذ لا حاجة لتعدد العلامة ابن  
قاسم في ذلك وقيد الشارح الحضور بهم مادون الولي لأن المقصود منه عقده وقيدهما أيضا  
بالعدالتين الولي مع اعتبارهما فيه أيضا بالنسبة إلى والمراد من المصدر المنق والاصل شاهدان  
عدلان فتأمل (قوله شاهدي عدل) أي متصفين بالعدالة وقيدهم بما هما دون الولي مع  
اعتبارهما فيه كما يأتي تبركا بلفظ الحديث لأنكاح الابوي وشاهدي عدل قال شيخنا أبو يعقوب محمد  
أيضا الذي كونه فذكرها هي والعدالة فيها فيما يأتي تكرر وتصريح بالمعلوم أيضا فتأمل (قوله  
وذكر المصنف الخ) منه يعلم أن الولي والشاهدين من الأركان الخمسة وبقي منها الزوج والزوجة  
والصيغة كما مر وشرط الزوج عدم الإحرام والاجبار وكونه عينا وتعلمه بجل المرأة وشرط  
الزوجة عدم الإحرام والنعيم وخلوها عن نكاح وعدة العلم بانوثتها فلا يصح العقد على الخثي  
وان بات ذلك كونه في الزوج أو انوثته في الزوجة ومكره نكاح من اتضح باحدهما وشرط  
الصيغة كالبيع وكونها بلفظ صريح من مشتق نكاح أو تزويج ولو بغير العربية وإن قدر  
عليه بحيث فهمها العاقدان والشاهدان سواء تقدم لفظ الزوج أو الولي ولا تصح بالكتابة إلا في  
الزوجة (قوله وبتقتر الولي) أي كل واحد منهم على سبيل الشرطية كما أشار إليه الشارح واليه  
يؤتى كلام المصنف بقوله شرائط فتأمل (قوله إلى ستة شرائط) وفي بعض النسخ ست بلفظ  
التأني غير المفهومة من لفظ شهادة من السمع والبصر والنطق والضبط وفهم لسان العاقدين

وعدم كونه حاربا وغير المذهومة من الولاية من عدم الاحرام وعدم جبر البتة ونحو ذلك  
(قوله الاسلام) أي يقتضي الولي وكذا الشهود ولولي نكاح كافر لم يلا يصح بظاهر الاسلام  
او مستور بان يكون يدا اختطاط فيه المسلمون والكفار وغاب المسنون او ساروا مع الكفار  
(قوله فلا يكون ولي المرأة كافر الخ) لا يعني ان اقتصار الشارح في منهومات الشروط على  
الولي نص تما في كلام المصنف وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما يلي بقوله وجب مع ما سبق  
في الولي لا يشترط عدم الاعتراض عليه فتأمل (قوله الاقياسية تنفيه المصنف بعد) أي في قوله  
الا أنه لا يشترط كاح الذمية الخ فتأمل (قوله أو تنقطع) أي فلا يهتد بحال جنونه وتنقل الولاية  
لا بد بعد ذلك لانه حال افاقته حيث لم يكن فيه خيل فلا يصح عقده لانه هو الولي حيث ذكر كذا  
الشاهدان ومن ذلك علم عدم الصحة في محتمل النظر بخيل في عقد فتأمل (قوله والرابع الحاربية)  
أي الكفالية في الولي وانما هي من يقتضيها فلا يصح مع الحربية المستورة وبه تبيّن تظهير ما مر في  
الانكاح (قوله فلا يكون الولي عبدا) ويجوز للمبعض أن يزوج أمته بالملك بالولاية (قوله  
ويجوز أن يكون) أي العبد (قوله قابله في النكاح) أي لنفسه أو بالوكالة من غير خلاف  
الاجاب فلا يكون وكذا لا في ما يراد هذه المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله  
والناس الذكورية) أي ولولي الواقع فيكفي الانتصاح في الذكورية في الخنثى بعد العقد لانه ليس  
بمستودع عليه بخلافه فيما مر فتأمل (قوله فلا تكون المرأة والخنثى وليين) أي ولا شاهدين  
ايضا (قوله والسادس العدالة) وهي لغة الاسلام شامة والاعتدال وعرفا ملكة في النفس  
بقدرة على اجتناب المحرمات والردائل المباحة فالعبد اذا باع ولم تصدر منه كبيرة ولم تحصل  
لذلك الملكة لا يكون عدلا ولا فاسقا والمراد به انعدام النسق الظاهر فلا يصح عقد الفاسق  
وان أسره باي نوع من أنواع المحرمات فيكفي بالعدالة المستورة والظاهرة وهي المعروفة  
بين الناس في الولي والشاهدين نعم لا يضر النقص في الامام الاعظم وينفذ حكم قاضي الضرورة  
قال شيخنا في هذه المسئلة لم يل ويكفي في صحة العقد توبة الولي حال العقد فقط انتهى واقوه  
مشايخنا (قوله نكاح الذمية) أي الكافرة بمعنى العقد على المسلم أو كافر ولو عتيقة مسلم (قوله  
الى الاسلام الولي) أي فيما اراد في دينه وان اختلفت ملته ما لا بالخربة وغيرها كالارت نعم  
لما رتد ولا يلايه مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار أن يزوج الكافرة مسلم (قوله فيجوز كونه) أي  
مسلم الامنة (قوله فاقا) أي وكذا كونه رقيقا مكاتب أو مبيعا أو كافرا في كافرة لانه يزوج  
بالملك لا بالولاية فاقته والشارح على اخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون فاسقا الى تعبير  
المصنف بالعدالة فتأمل (قوله فلا يهتد في الولاية) أي ولاية التزويج لم يحصل المقصود بالبحث  
والسمع وقال شيخنا أي من حيث صحة العقد لكنه يוכל بصير في قبض المهر واقباضه انتهى  
ولا يقدح الخرس ايضا في الولاية ان كان له اشارة منه مهمة أو كتابة كذلك والازوج الابعدهم ان  
اراد هو أن يتزوج فان لم يختص باشارته القطنون باشر العقد بنفسه والاوكل من يعقد له باشارة  
أو كتابة وان كانا كتابتين ولا يباشر النكاح بنفسه لانه لا يصح بالكتابة انتهى (تنبيه) فقد  
كل واحد من هذه الشروط ينقل الولاية لا بعد الاحرام فينتقلها لها حكم ومثله غيبة  
الولي مسافة قسر وعقله وارادته تزويج موأنته وعدمه من أصله وقد نظم ذلك بعضهم فقال

(الاسلام) فلا بدون ولي  
المرأة كافر الخ لا يستثنى  
المصنف بعد (و) الثاني  
البلوغ (و) لا يكون ولي  
المرأة صبي (و) الثالث  
الاعتق (و) فلا يكون ولي  
المرأة مجنون سواء ادعى  
غيره أو نفسه (و) الرابع  
الحرية (و) فلا يكون الولي  
عبد (و) الخامس  
ويعجز أن يكون قابلا  
انكاح (و) السادس  
الذكورية فلا تكون  
المرأة والخنثى وليين  
ايضا (و) السادس  
العدالة (و) فلا يكون  
الولي كافر أو كافرة  
أو عتيقة مسلم (و) فلا  
يقتصر على الذمية في  
الاسلام الولي (و) فلا  
ينكح الامنة الى عدالة  
المسلم فيجوز كونه فاسقا  
جميع ما سبق في الولي  
معتبر في شأده في النكاح  
وأما العبد فلا يهتد في  
الولاية



خمس بحسب ردة تقرر حكمها • فيها يرد الامر الى حكم  
فقد الولي وخله ونكاحه • وكذلك غيبته مع الاحرام

(قوله في الاصح الخ) هو المعقد

(فصل في بيان احكام الاولياء ترتيبا واجبارا وغيرهما وبعض احكام الخطبة) • بكسر الخاء  
وما يتعلق بها وافظ فصل ما قطن بعض الفسخ (قوله واولى الولاية الخ) اقول التفضيل على  
بابه بالنظر لطلاق الولاية لا بالنظر لذلك العقد فهو معنى مستحق نحو فلان حق بماله ان مستحق  
له دون غيره اذ لا حق للجد مع خلاص وجود الاب واسباب الولاية اربعة كما في الابوة والعصوبة  
والاعتاق والسلطنة (قوله اي احق الارباب) هو بيان معنى الاولوية لا فائدة ان المراد منها  
الوجوب المقتضي عدم الصحة من غيره لانه في السكال قول صحيح في التعبير بافعلى التفضيل  
اشارة الى ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لا على الترتيب كما مررت الاشارة اليه فتأمل  
(قوله الاب ثم الجد) لو قال الاب وان علم من جهته لكان اولي واخصر فتأمل (قوله ويقدم  
الاخ) هو مستفاد من التشبيه بما قبله فتأمل (قوله ثم ابن الاخ لاب والام الخ) مقتضاه  
ان ابن الاخ اشقيق البعيد يقدم على ابن الاخ الاب الاقرب منه وهو كذلك (قوله وان سفل)  
كان الاول ان يقول وان تراخي في هذا وما به فتأمل (قوله فيقدم ابن العم الشقيق الخ)  
اشارته الى ان المراد من قول المصنف على هذا الترتيب هو هذه الصورة فقط اذ لم يشر غيرها  
والمراد بالعم عم الميت وعم آية وعم جده وابن العم كذلك نعم لو زاد احد اخي عم باخوة لام او بنت  
او عتيق او نحو ذلك قدم على الاخ وحينئذ علم ان الابن لا يزوج من حيث كونه ابنا فتأمل  
(قوله فاذا عدم العصبات) وفي بعض النسخ عدمت العصبات وهي اولي كما مر وفي بعض النسخ  
العصبة (قوله المذكور) هو ما عارض عن الاتي المعلقة اول اجل التعميم فيه بعده ما مل (قوله  
عصباته) اي المعلق لا بقدر كونه ذكرا فتأمل (قوله على ترتيب الارث) اي بالاولوية قدم الاخ  
وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على الجد (قوله من يزوج المعلقة) بكسر الميم ولو قال  
من يزوجها لكان اولي واخصر (قوله على المعلقة) بفتح الميم ولو قال من المعلقة لكان  
وأعم فيقدم ابن المعلقة على ابها ولا يعتبر فيه ترتيب المعلقة اذ معلقة او يكتفى بكون المعلقة  
البكر في اذن الاول (قوله ثم الحالكم يزوج) اي من في ولايته فقط ويزوج ايضا البالغة المجردة  
عند قد المجبر وعند انعم الولي او حبيسه او تواريه او غير ذلك مما تقدم ومعه العضل بانده  
رشيدة الى كنفه عند الحالكم وامتنع الولي دون ثلاث مرات فلا فان امتنع ثلاث مرات  
انتقلت الولاية لابعد لانه فسق الا ان غلبت طاعته على معاصيه وكذا نكاحه وغيبته وفور  
مسافة التصبر واسراره وقهره ونحو ذلك مما تقدم وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
ويزوج الحالكم في صورتات • مظلومه يملك عقود جواهر  
عدم الولي وفقد نكاحه • وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذلك انعماء وحبس طانع • أمة لهجور توارى القادر  
اسراره وقهره مع عضله • اسلام ام الفرع وهي لكان  
فان فقد الحالكم جاز للزوجين ان يوليا امرهما احرا عدلا به قداهما وان لم يكن مجتمعا ولو لمع

في الاصح

(فصل)

(و اولى الولاية) اي احق  
الاولياء بالزوج الاب ثم  
الجد ثم ابوالاب ثم ابوه  
وهكذا ويقدم الاقرب من  
الجد اذ على الابعاد (ثم  
الاخ لاب والام) ولو عجز  
بالشقيق لكان اخاه (ثم  
الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب  
والام) وان سفل (ثم ابن الاخ  
لاب) وان سفل (ثم العم)  
الشقيق ثم العم للزوجة (ثم  
ابنه) اي ابن ثل منهم وان  
سفل (على هذا الترتيب)  
فيقدم ابن العم الشقيق على  
ابن العم لاب (فاذا عدم  
العصبات) من النسب  
(فالولي المثلث) المذكور (ثم  
عصباته) على ترتيب الارث  
اما الولاية المعلقة اذا كانت  
حرة فزوج عتيقها من  
زوج المعلقة بالترتيب  
السابق في اولياء النسب  
فاذا ماتت المعلقة زوج  
عتيقها من له الولاية على  
المعلقة (ثم الحالكم) يزوج  
عند فقد الاولياء من  
النسب والولاية ثم يزوج  
المصنف في بيان الخطبة  
بكسر الخاء

مكة القدر  
نور الخاء

وهي التماس الخطاب من  
الخطوبة النكاح فقال  
(ولا يجوز أن يصرح بخطبة  
معتدة) عن وفاة أو طلاق  
باتن أو رجعي والتمسح  
بما قطع بالرغبة في النكاح  
فكقوله لا معتدة أريد  
نكاحك (ويجوز) أن لم  
يمكن المعتدة عن طلاق  
رجعي (أن يعرض لها)  
بالخطبة (وينكحها بعد  
انقضاء عدتها) والله يعرض  
فلا يقطع بالرغبة في النكاح  
بل يحتملها كقول الخطاب  
للمرأة رب راغب فيك أما  
المرأة الخطيئة عن موانع  
النكاح وعن خطبة سابقة  
فيجوز خطبتها ثم يرضا  
وتعبر بها (والنساء على  
ضربين بكر وثيب) والنيب  
من زالت بكارتها بوطء  
سلا أو حرام واليكر  
عكسها (قال بكر ويجوز  
للأب والجد) عند عدم الأب  
أصل أو عدم أهلية  
(اجبارها) أي البكر (على  
النكاح) أن وجدت شروط  
الاجبار يكون الزوجة  
غير موطوءة قبل وأن  
تزوج بكف بغير مناهة من  
نقد البلد (والنيب

وجود مجتمد على ما هو ظاهر كلامهم بخلاف ما إذا وجد الحاكم ولو حاكم ضرورة قائم ما لا يجوز  
لهم أن يوايلا لا يجتمد - وأول فرق في ذلك بين الحاضر والسفر في الحالين (قوله) وهي التماس  
الخ) وقيل هي ما ينهيه الخطاب من الطاب والاستلطاف والاستعطاف قولاً وفعلاً وقيل من  
الخطاب وهو الشأن الذي له خطر لانها شأن من الشؤون ونوع من الخطوب وقيل من الخطاب  
أي الكلام لأنهم أنواع مخاطبة تجري بين الرجل والمرأة قبل غير ذلك بشرط الخطاب أن يصل  
لنكاح الخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في مكانه أربع غير الخطوبة كما قاله الماوردي وفاس  
بعضهم عليه خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته (مرع) لو خطب خساً دفعة أو مرتين  
وأجيب صريحاً حرمت خطبة أدهن حتى ينكح أو يات منهن أو يتركن (قوله من الخطوبة)  
لوقال من له ولاية الخطبة كان أولى وأعم ومثله النفقة في زمن العدة (قوله ولا يجوز) أي  
فيحرم ولا يصح العقد المرتب عليها وكذا ما بعدها (قوله أو طلاقاً بائناً) وكذا يصح أو انقضاء  
أو موت أو في عدة شبهة نعم أصاحب العدة أن يصرح بها أن حل له العقد عليها بأن كان طلاقه  
رجعي ولم تكن في عدة شبهة غيره (قوله ويجوز) أي لا يحرم ولكنه لا يصح العقد عليه (قوله  
كنزل الخطاب الخ) قال الزركشي ولا كراهة في أن يقول المسلم للمجوسية ونحوها إذا سلمت  
تزوجتك لأن الحل على الإسلام مطلوب بخلاف الكافر لأنه مسلمة أنت في قال العلامة ابن قاسم  
ولم يتعرض الأصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة (قوله أما المرأة الخلية الخ) وجواب الخطبة  
يعطى حكمها حال حرمة (قوله وعن خطبة سابقة) أي فحرم الخطبة على الخطبة لكن بشرط  
أن تكون الخطبة الأولى جائزاً وأن يجاب الخطاب من يعتبر جوابه بالصرح وأن يعلم الثاني  
بالخطبة ويجوز أنه وانما بالصرح وانما من تعتبر اجابته ولم يعرض الأول عنها أو الأخرى  
عليه (قوله بوطء) أي ولو من غير آدمي كفر بمنزلة (قوله واليكر عكسها) لوقال واليكر ضد  
الكان أولى واحسن وهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها وإن وطئت كالثور أو زالت بكارتها  
بغير وطء كقطعة وشدة عرض أو باصبع ونحوه أو خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بوطئها  
دبرها ونحو ذلك (قوله اجبارها) أي أنه لا يحتاج في نكاحها إلى إظهارها في إظهارها كانت  
أو كبيرة عاقلة أو مجنونة محتاجة للنكاح أو لا ولكن ينسب لها اعتدال البالغة العقله وكذا  
المرأة وقد يكون سكوتها واجب تزويج المجنونة البالغة بشرطه ونصدق في دعوى البكارة بلا  
عين وإن كانت فاسدة وكذا في دعوى الثبوت قبل العقد ولا تشمل عن سبب أو ما بعد العقد فلا  
يقبل قولها لا يثبت أو لو حال الاعتدال لا يلزم عليه فساد النكاح مع احتمال أنها خلقت بلا بكارة  
أو زالت بكارتها بغير وطء ونحو ذلك (قوله) أن وجدت شروط الاجبار أي المعتبرة لصحة  
العقد أو بطو أو زوال الأقدام كما يصرح به فيما يأتي (قوله غير موطوءة الخ) هو مستدل لأنه  
المسسم فتأمل (قوله وإن تزوج بكف الخ) هذا شرط لصحة العقد ومثله يسار به حال الصداق  
وسد معدادة بينهما وبين لولي ظاهرة بحيث لا تنفي على أهل مجتمعة أو بينهما وبين الزوج ولو باطنه ولا  
يصح مجرد كراهة من غير ضرر أو كبر أو هرم أو غيرهما وإن كره زواجهما (قوله بهر مناهة  
من نقد البلد) هذا شرط طان بطو أو زوال الأقدام على العقد لا لصحة ومناهة كون المهر حالاً  
ابن العمد وعدم نسك عليها أو عدم ضرر بهما شره كعق ونحوه ونحوهما (قوله والنيب

الصغيرة (لا يجوز لولها) اي الاب او الجدا وغـ برهما بالاولى لانه ليس  
(تزويجها الا بعد بلوغها) (قوله لا بعد بلوغها) اي خلافا للائمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم  
(واذنها) اي باخبار امر أم ثقة ببيعها اليها وأما أولى فان زوجها الولي بعد رجوعها  
عن الاذن له وقبل علمه يصح \* (تنبيه) لو كان لها فرجان أحدهما فوطئت في أحدهما وزالت  
بكرتهما صارت ذنبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والا آخر قائدا وانتهى به الاصل بالزنا فلا  
تصير ذنبا للشك في زوال الولاية لانه يحتمل أن يكون الوطء في الزنا فتعامل

(فصل في بيان أحكام محرمات النكاح وما يثبت به النكاح) \* وكلامه شامل للصرح المؤيد  
وغيره كما يدل عليه ما سبقت في أسبابه الأصلية الثلاثة الثلاثية والرضاع والمصاهرة وأما خلاف  
الجنس كالجن والأنس فالعقد عند شيخنا في جنسهما مع العلامة الرملة في نقله عن افتاء والده انه ليس  
بما عاين في المناكحة بينهم قال شيخنا ولهوط زوجته الجنسية ولو على غير صورة لا تسمى حيث  
علمها وكذا عتبه وخالف في ذلك العلامة الخطيب والمحرمات بالنسب ضابط مشهور وهو ان  
يقال يحرم عليه أصوله وفصوله أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول  
وهذا الضابط المذكور للشيخ أبي الحق الأسفرايني ولتلميذه الشيخ أبي منصور البغدادي ضابط  
مختصر وهو انه يحرم على الرجل الذي من نسبه القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة أو  
الخطوة ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ أيضا (قوله والمحرمات) اي من حيث نكاحهن  
بالعقد عاين فخرج به نحو عمومة الزوج وخالتها ونحو ذلك مما سبقت في كلامه وغيره فانه يحرم  
بالنسبة للجمع (قوله بالنسب) اي بالقرآن والحديث وعليه الإجماع (قوله أربع عشرة)  
الوجه انهن ثمان عشرة في التحريم المؤبد وأربع في تحريم الجمع على ما سبقت في تعامل (قوله  
جميع) بتقديم اسين المهمة على الموحدة (قوله وهي الام) في بعض النسخ وهي الام الخ وهي  
أولى (قوله وان عات) أي فهي كل أنثى ينتمى نسبها اليها بالولادة من جهة الاب او من جهة  
الام بواسطة او غيرها (قوله وان سفلت) اي فهي كل أنثى ينتمى نسبها اليها بالاب بواسطة او غيرها  
(قوله من زنا شخص) أي بان جملة امرأة أجنبية غير زوجته من منبه الذي خرج منه عن غير  
وجه الحل بوطء أو استمتاعا بغير يد حليته والمرنعة بابن الزنا كذلك (قوله فصل) اي بدليل  
استفاء أحكام النسب بينهم ما كان ثبوت ونحوه فتأمل (قوله على الأصح الخ) هو المقدم (قوله  
وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا) اي بخلاف الرجل والفرق بينهما ان الرجل انفصل منه  
وهو نطفة قدرة لا يعاينها والمرأة انفصل منها وهو ولد كامل فهو منسوب اليها في جميع الاحوال  
بل ويرث منها أيضا (قوله والاخت) وهي بنت من ولدك من ذكر أو أنثى (قوله والخالة) وهي  
أخت أنثى ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها (قوله والعممة) وهي أخت  
ذكر ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها ولو قدم المصنف العممة على الخالة  
لوافق نظم الآية فتأمل (قوله وبنت الاخ) أي شقيقة كالـ أولاد أولاد (قوله وبنت  
أولاد) ان الاخ (قوله من ذكر أو أنثى) هو عموم في أولاد الاخ فتأمل (قوله وبنت الاخ)  
أي على ما ذكر في الذي قبله (قوله وبنت اولادها) صوابه وبنت اولادها (قوله واثنان الخ)  
قال شيخنا صريح كلام المصنف ووافقه عليه الشارح ان الآية ليس فيها الاثنان من سبعة

في الآية والا فالسبع المحرمات بالنسب محرم بالرضاع أيضا كما في التصريح به في كلام التتاي (والمحرمات بالنسب) (أو ينح  
 بالمصاهرة وهن أم الزوجة) وان علّت أمها سواء كانت من نسب أو رضاع وسواء وقع دخول بالزوجة أم لا (والزوجة) أي بنت  
 الزوجة (إذا دخل بالأم وزوجة الأب) ٢٥٨ وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتهن على التأبّد

(وواحدة) حرمتهن الأعلى  
 التابديل (من جهة الجمع)  
 فقط (وهي اخت لزوجة)  
 فلا يجمع بينهما وبين أختها  
 من أب أو أم أو عنهما بالنسب  
 أو رضاع ولو رضيت اختها  
 بالجمع (ولا يجمع) أيضا  
 (بين المرأة وعنهما ولا بين  
 المرأة وخالتها) فإن جمع  
 الشخصين من حر الجمع  
 بينهما بقدر واحد فكهما  
 فيه بطل نكاحهما الأول يجمع  
 بينهما بل فكهما مرتبا  
 فالثاني هو الباطل ان علّت  
 السابقة فإن جهات بطل  
 نكاحهما وان علّت  
 السابقة ثم نسبت منع  
 منهما ومن حرم جهتهما  
 بنكاح حرم جهتهما أيضا  
 في الوطء بلك اليمين وكذا  
 لو كانت احدهما زوجة  
 والاخرى مملوكة فإن وطئ  
 واحدة من المملوكتين  
 حرمت الاخرى حتى يحرم  
 الاولى بطريق من الطرق  
 كبيعها أو تزويجها أو اضرار  
 لضابط كل بقوله (ويحرم  
 من الرضاع ما يحرم من  
 النسب) وسبق ان الذي  
 يحرم من النسب سبع فيحرّم

الرضاع وورد به بعض المفسرين بانهم اشمله للسبع لان السبع من النسب حر من لاجل الولادة  
 منه او من اصوله فذكر الامهات للاول والاختوات للثاني فتأمل (قوله في الآية) وهي قوله  
 تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة (قوله في كلام التتاي) أي في قوله  
 ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قوله والمحرمات بالنسب) أي نكاحهن ولو صنع المصارع  
 به كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنسب فتأمل (قوله والزوجة) أي من نسب أو رضاع  
 وكذا بناتها وبنت ابن لزوجة وبناتها كذا كره البغوي في تفسيره ومن هذا يعلم تحريم بنت  
 الزوجة وبنت الربيب لانهم من بنات اولاد زوجته وهذه المسئلة تقيسها على ما يقع في الوطء  
 كغيره فتأمل (قوله إذا دخل بالأم) أي وطئها بقدر صحيح او فاسد وقيد غير الروايات الوطء  
 يكون في حال حياة الأم والا فلا يحرم عليه لان ذلك لا يسمى دخولا فان لم يدخل بها لم تحرم عليه  
 بنتها لان المنية بلعان فحرم عليه وتبعدي حرمته الى سائر محارمه لان الاتقي في نفسه قطعا اذله  
 استلحاقها ويثبت له جميع الاحكام ولا قطع بسرقته حال الثافي وعكسه ولا يشتمل بقملها وان  
 كان مصرا على النفي وغير ذلك والمعتد عدم النقص عنه او جوارا بالنظر اليه او الخلو به الاتي  
 لا تقض بانك ومن مثل الوطء استدلال ما منه المحرم ولو طء ولو في الدبر وكذا الاستدلال وانما لم  
 يعبروا بقدر الصحيح لان كل من وطئ امرأة بشبهة حرمته على آباءه وبناته وحرم عليه أمهاتها  
 وبناتهم ولا يحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها  
 ولا أم زوجة الاب ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرب (قوله وزوجة لاب وار علا  
 وزوجة الابن) أي من نسب أو رضاع ولم يقيدها بالمصنف بالدخول فيها لان كلامهم ما يحرم بالعقد  
 الصحيح (قوله بين المرأة وعنهما) أي سواء كانت من نسب أو رضاع والحاصل أن كل اثنين ارى  
 الجمع بينهما يفرض احدهما ذكر والاخرى أنثى فان سل له نكاحها حل له الجمع بينهما غالبا  
 والا فلا (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو مكرها وبها فلا وكانت حلالا فلا عبرة بوطء محرم  
 أو مجوسية (قوله كبيعها) أي كالأوبعض أو كناية كذلك لا حيض واحرام وردة ونحوها فانه لو  
 سل واحدة ونكح الاخرى سل له المنكوحه دون الاخرى سواء كانت لاخرى موطوءة قبل  
 النكاح أم لا (قوله أو تزويجها) أي أو هبتها (قوله وأشار) أي المصنف (قوله ويحرم الخ) هذا  
 أعم مما قبله فتأمل (قوله وسبق) أي في كلام المصنف (قوله وترد الخ) هو بالنسبة لما فعل أي  
 بنيت الخيار للزوج في فسخ نكاحها (قوله بجمعة عيوب) أي بواحدة منها سواء كان قبل الوطء  
 أو بعد منه فتأمل (قوله بالحيض) وهو مرض ينزل الشعر أو في الادوار التي من القلب مع بقائه  
 اخركة والتوبة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث مع زيادة تراجمه (قوله خلافا لما تنول)  
 أي فيما اذا ام واعدة انه لا طيب كلام المتولي قال بعض العلماء الصريح نوع من الجنون  
 ركذا الجبل كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله الجذام) يضم الجيم أي المستحكم

بالرضاع ثلاث السبع أيضا ثم عرفت عيوب النكاح المنبهة للفساد فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بجمعة) وبكفي  
 عيوب (احدها) (بالجنون) - سواء أطبق أو تطلق قبل العلاج أو لا تخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا  
 للمتولي (و) الثاني بوجود (الجذام) بذال بجمعة وهو علة يجرم منه العبد ونحوه بحدوثه قطع ثم يتناثر (و) الثالث بوجود

(البرص) وهو ياض في الجلد يذهب معه دم الجلد وما تحته من اللحم يخرج ٢٥٩ المرق وهو ما يقع بالدم من غير اذهاب

دمه فلا يثبت به الطمار  
(و) الرابع بوجود (الرقق)  
وهو انسداد محل الجماع  
بلم (و) الخامس بوجود  
(القرن) وهو انسداد محل  
الجماع بعظم وما عدا هذه  
العيوب كالخثر والصفان  
لا يثبت به الطمار (ويرد  
الرجل) أيضا أي الزوج  
(بخمسة عيوب بالجنون  
والخزام والبرص) وسبق  
معناها (و) وجود (الجب)  
وهو قطع الذكركا اوبعضه  
والباقي منه دون الحشفة  
فان بقي قدرها فاكثرا فلا  
تبار (و) بوجود (العنة)  
وهو بضم العين عجز الزوج  
عن الوطء في القبل اسقوط  
القوة الشائنة بضعف في  
قابسه أو آتة ويشترط في  
العيوب المذكورة الرفع  
فيها الى القاضى ولا ينفرد  
الزوجان باتراضى بالفسخ  
فيها كما يقتضيه كلام  
الماوردي وغيره لكان ظاهر  
النص خلافه

● (فصل في أحكام اصداد)

وهو ينسخ اصداد افسح من  
كسرها مشتق من اصدق  
ينسخ الصاد وهو اسم للشديد  
الاصاب وشرا اسم لمال  
واجب على الرجل بنكاح  
او وطء شبهة أو موت (ويستحب  
تسمية المهر في عقد (النكاح)

ويكفي في استحكامه اسوداد العشو على الرابع وعما جرب له أن يؤخذ من دهن حب العنب  
وهو ارق القشر ابراهيمية ويطبخ مع اوبى ثلاثا في ايام فانه يبرأ (قوله البرص) أي  
المستحكم يقول اهل الخبرة وهذا يجري فيما يأتي في الرجل أيضا وعما جرب له أيضا أن يؤخذ من  
الورد ويطلى به ثلاثة ايام فانه يبرأ (قوله نخرج البق) بنسخ البقا والهاء (قوله) وهو ما يقع بالدم  
الخ) وبه سمى من اج الانسان وخالف في طبيعته ولذلك قال الاطباء من اقتصروا كل شيئا  
ما طافا صابه بقر او جرب فلا يلومن الانثى (قوله الرقق) بنسخ الرق والمهمل والنون المثلثة  
افوقية ومثله القرن ولا تكاف الزوجة ازالته فان ازالته ولو فعل غيرها امكن الجماع فلا  
خيار له ولا يجوز لامة ازالته الا باذن سيدها (قوله كالخثر) أي والخثر ونحو ذلك (قوله  
وسبق معناها) أي في كلامه (قوله الحب) بنسخ الحليم وتشديد الباء وهو اسم اطاقى انقطع سواء  
جميع الذكرا وبعضه أو أعم من ذلك ونحوه العرف بالذكرا فتأمل (قوله) وهو قطع الذكر أي  
ولو فعل الزوجية كما رجحه في الروضة وأصلها (قوله) فلا خيار الخ) فارتفع عاقبة صدق هو  
دونها (قوله وهو) كان الارلى ان يقول وهي الهام لان يقال ذكر المضيير باعتباره كونه خامسا  
فتأمل (قوله بضم العين) أي مع تشديد النون مأخوذ من عنان الدابة أي يلطمها لانه يتبعها  
عن السير (قوله عجز الزوج) أي المكاف ابتداء مخرج به الصبي والمجنون لانهم لا يثبت الا  
بأقرار الزوج او عينه بعد نكوله ونخرج بالابتداء ما لو حصلت العنة بعد وطئه ولو مرة او خيار  
وعما صرح به العلماء ان الرجل قد تحصل له العنة في امرأة دون اخرى (قوله في القبل) قيد  
لا يقتضيه (قوله الرفع في القاضى) أي والنورية فيها ويشترط في الفسخ بان العنة ضرب سعة  
له ورفع بعدها الى القاضى سواء الحرة والرقية وأما الاستقلال بالفسخ حيث ثبتت وإذا ادعى  
الوطء فأنكرت صدق هو وبمبته (قوله ولا ينفرد الزوجان الخ) هذا هو المعقد الا العنة بعد  
اثباته عند الحكم فانه انسخ بالفسخ كما صرح (قوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره) أي  
وهو المعقد (قوله لكان ظاهرا النص) أي نص الشافعى رضى الله عنه وهو مخرج

● (فصل في بيان أحكام اصداد) ● معنى بدلت اصدق في رغبة بادلته ويقال له مهر ونحوه  
وعطية وغير ذلك وقيل اصداد ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره وقيل غير ذلك والاصل فيه  
قوله تعالى وآتوا النساء اصدقاتن نحوه وقوله صلى الله عليه وسلم اريد ان تزوج القس ولو خاتما من  
ما يد قال العلامة البرلى وهل هو عوض أو تكربة وفضيلة للزوج قولان حكمهما المارعى  
انتهى قال شيخنا البابلي والظاهر منهما الثاني لانه كما يستمتع به المستمتع هي به بل شهوته أقوى  
من شهوته (قوله أفسح من كسرها) وقال الركنى الكسر أفسح عتدا سمى بالبرص بين  
(قوله اسم للشديد الصلب) ٣ بنسخ الصاد أي فكانه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم  
سقوطه باتراضى (قوله اسم لمال) أي غابا (قوله أو موت الخ) لو زاد أوته وبت بضع  
فهر اكرضاع ورجوع شهود ونحو ذلك لو في المراء فتأمل (قوله ويستحب) أي للعقد (قوله  
تسمية المهر الخ) وقد يجب كالزوج صغيرا كثر من مهر مثله او قد يحرم كالزوج عجوزا  
عليه بن لم ترض الايا كثر من مهر مثله قال في الروضة وأصلها ولم يكن وكذا كالبيع لان  
القرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الركنان انتهى وأقره العلامة

٣ قوله بنسخ الصاد الذي في القاموس به هذا المعنى بالصم

البرلى (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) وبه قال العلامة الخطيب تبعها لما في الروضة وأصلها واعتقد شيخنا كماله سلامة الرمي بعدم استحبابه الآن يكون العبد مكاتباً قاتلاً (قوله أي شيء كان) أي مما يصح أن يكون ثمناً كما يأتي في كلام المصنف ولوعده بما لا يتول فسد المسمى ورجع إلى مهر المثل ويندب أن لا يدخل على الزوجة حتى يدفع لها شيئاً منه خروجا من خلاف من أوجبها ويجوز كونه حالاً أو مؤجلاً أو له بعض حالاً والبعض مؤجلاً قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله تعالى لما خلق حواء اشتاق لها آدم وأراد أن يجامعها فقال لها لا يا آدم حتى تؤدى مهرها فقال ومهرها فقال أن تصلي على محمد صلى الله عليه وسلم ألف مرة في نفس واحد فصلى خمسمائة مرة وتنفس فقال لها آدم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك هو مؤخره انتهى ثم رأيت في إستان الواعظين أن الله تعالى لما خلق حواء قال لها آدم يا رب زوجني منك حواء فقال لها آدم حتى تعطيني مهرها فقال ومهرها يا رب فقال مهرها أن تصلي على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فصار من حيث هذا الحال والموجب (قوله عن عشرة دراهم) أي خاصة لأن أبا حنيفة رضى الله عنه لا يجوز أقل منه (قوله عن خمسمائة درهم) أي لأنه كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلاثه وثلاثين وأما صداق أم حبيبة رضى الله عنها فكان من النجاشي أربعة مائة دينار فلا يعتبر ويستحب أن يكون من الفضة لا من النحاس وصح عن عمر رضى الله تعالى عنه في خطبة لا تغالوا بصداق النساء فاموا كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى به (قوله وهو كذلك) هو المصدق (قوله فان لم يسم) أي الصداق (قوله صم العقد) أي مع الكراهة (قوله وهذا) أي عدم تسمية الصداق في العقد (قوله معنى التقويض) وهو جعل الأمر إلى غيره ويقال له الإهمال ومنه قول علي رضى الله تعالى عنه

لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

قال شيخنا وذكرنا الشارح أخذاً بما بعده في كلام المصنف وأيس كذلك لأن عدم ذكره يكون بغير تقويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون بتقويض ولا يجب فيه بالاعتقادي وهو الذي أشار إليه المصنف فيما يأتي (قوله ويصدر) أي التقويض (قوله نامة من الزوجة الخ) لا ينبغي أن هذا ليس من التقويض في العقد الذي الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تقويض الولي في العقد فتأمل (قوله الرشيدة) أي ولو حكما تشعل السفينة المهمة (قوله فيزوجها الولي الخ) هذا يقال له تقويض البضع إذا كان من الولي للزوج والاخر تقويض المهر كقولها للولي زوجني بمائت أو بمائتين مثلاً (قوله أوسكت) لكن لا ينبغي للسيد في تقويض أمته ولو دخل بها الزوج لأن الحق له وقد أسقطه (قوله بثلاثة أشياء) أي بواحد منها كما هو معلوم والا ففيه تناقض مع ما ذكره بعد فتأمل (قوله أن يقرضه الزوج) أي يفدوه (قوله على نفسه) أي قبل الدخول به من غير طلبها أو بطلبها منه وإلها الامتناع منه حتى يقرضه لها وإلها بعد القرض حبس نفسها حتى تقبض جميع المقرض لها أن لا يؤجله بأجل معلوم ولو كان المهر دون مهر المثل بخلاف الذي يقرضه الحاكم فلا بد أن يكون مهر المثل (قوله بما قرضه) أي أن

ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكنى تسمية أي شيء كان ولكن يسمي عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خاصة وأشعر قوله يستحب بجواز اختلاف النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صم العقد) وهذا معنى التقويض ويصدر تارة من الزوجة المبالغة الرشيدة كقولها لوليها زوجني بلامهر أو على أن لامهر لي فيزوجها الولي ويبنى المهر أو يسكت عنه وكذلك لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمي ونفي المهر أوسكت (و) أنا صم التقويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهي (أن يقرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما قرضه



كان دون مهر المثل كما هو أولم يكن من نقد البلد أو فرض مؤجلا ولا فلا يعنه رضاها (قوله أو  
 يفرضه الخاكم) أي الذي تقع الدعوى بين يديه عند تنازعهم أو رفع الأمر إليه لئلا يكون بشرط أن  
 يعلم مهر المثل فيه فرضه (قوله ويكون المفروض عليه) أي من جهة الخاكم مهر المثل حال من  
 نقد البلد وجوباً عليه وإن لم يرض به الزوجان كما سيذكره بعد (قوله ويشترط علم القاضي بقدره)  
 أي مهر المثل وهو معلوم من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص عنه  
 إلا برضاهما أو خروج القاضي الاجتبي فلا يجوز له فرضه من ماله والمفروض مقصود حكم  
 المسنى الصحيح فيتشطر بالطلاق قبل الوطء فان طلقها قبل ذلك فلا شيء لهما (قوله أو يدخل  
 الزوج بها) أي بطؤها ولو في حبس أو حرام أو نحو ذلك (قوله المنقوضة) بكسر الواو وفتحها  
 وانفتح أفصح (قوله فيجب لهما مهر المثل ينقض الدخول) أي وإن رضيت بأن لا مهر لهما به  
 (قوله في الأصح) أي إن كان أكثر من وقت الوطء والاعتبار وقتة لأن الرأج اعتباراً أكثر المهر  
 في أوقات الثلاثة حال الوطء وسد العقد وما بينهما (قوله وإن مات أحد الزوجين الخ) أشاد بذلك  
 إلى أن الموت ولو باقتل من نفسه أو من اجنبي كالوطء في إيجاب مهر المثل وكذا في اعتبار  
 أكثر في الأحوال الثلاثة المذكورة وأعلم أنه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد فتأمل (قوله في  
 الاظهر) أي إن كان النكاح صحيحاً والا فالفاسد لا يجب له شيء من مهر المثل (قوله في مئة لهما)  
 أي غالباً عادة في العرب والعجم ويقدم فيه النسب على غيره ويقدم فيه أيضاً اخت لاوين ثم  
 لاب ثم بنت أخ كذلك ثم بنات أخته ثم عم كذلك ثم أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة  
 ثم بنت أخت ثم بنت خال وتقدم القربى من كل جهة على البعدى منها ويقدم أيضاً من في بلدها  
 على غيره من ثم بعد ذلك الاجنبية عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجان وفصاحة وعلم  
 وشرف وبكارة وغيرها مما يختص به الغرض (قوله بل الضابط الخ) قد تقدم هذا في كلامه  
 فراجع (قوله صحيح جعله ثمناً) فالعقد بما لا يتولى صح ورجع إلى مهر المثل (قوله صحيح جعله  
 صدقاً) أي أقوله صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى غير الأولى القس ولو درهما من حديد  
 (قوله وسبق) أي في كلام الشارح (قوله ويجوز أن يتزوجها الخ) فلو تنازعا في الهداة  
 بالتسليم في هذه المسئلة فالقياس أنه يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم تزومر  
 بالتمكين قال العلامة ابن قاسم وهذا ما تحرر في الدرر لجماعات ونقل شيخنا عن شيخه أنه  
 كما وجب فقير على التسليم فراجع (قوله معلومة) أي للمتعاقدين مما يجوز الاستتجار لهما  
 سواء التزمها في ذمتهم مطلقاً أو على عينه وهو قادر على إبان كان يعرفها فإن لم يعرفها أو كانت  
 مجهولة فسد الصداق ويرجع إلى مهر المثل وسواء كان التعليم لهما أو لهما مطلقاً أو لولدها  
 الصغير الواجب عليه تعليمه بخلاف ولدها الكبير (قوله كتنسبها القرآن) أي سواء كان كاه  
 أو سورة منه معينة أو قدر أهنيان من سورة معلومة لئلا يكون أن قرأها عليهما أو كانت تعرفه ومثل  
 القرآن الفقه والحديث وسماعه والشعر الجائز والخط وغير ذلك وإذا طلقها قبل التعليم وقبل  
 الوطء أو بعده استمر وجوب التعليم عليه بنفسه أو غيره نعم إن كان التعليم لهما على عينه فمذمور  
 التعليم ويرجع إلى مهر المثل حال شيخنا إلى أبي ومحل تعذر تعليمها أن يصدقها بقية انفسها  
 وإن لا يصير محرماً ماله كإرضاعها تزوجته الصغيرة وإن لا يصير تزوجته بشكاح جدي وأن يكون

(أو يفرضه الخاكم) على  
 الزوج ويكون المفروض  
 عليه مهر المثل ويشترط علم  
 القاضي بقدره أما رضا  
 الزوجين فيما يفرضه القاضي  
 فلا يشترط (أو يدخل)  
 الزوج (بها) أي بالزوج  
 المنقوضة قبل فرض من  
 الزوج أو الخاكم فيجب  
 لهما (مهر المثل) بنسب  
 الدخول ويعتبر هذا المهر  
 بحال العقد في الأصح وإن  
 مات أحد الزوجين قبل  
 فرض ووطء وجب مهر المثل  
 في الاظهر والمراتب مهر المثل  
 قد مر ما يربط به في مثله  
 عادة (وليس لأقل الصداق)  
 حذمتين في القسالة (ولا  
 لا أكثره حد) مدين في  
 الكثرة بل الضابط في ذلك  
 أن كل شيء صحيح جعله ثمناً  
 عين أو منفعة صحيح جعله  
 صداقاً وسبق أن المستحب  
 عدم النقص عن عشرة  
 دراهم وعدم الزيادة على  
 خمسمائة درهم (ويجوز  
 أن يتزوجها على منفعة  
 معلومة) كتعليمها القرآن

ذلك لا وقع بان يمدد راعيه بجلد أو يحالس وأن تكون كبيرة تشتمل وفارق جو ارتعايه  
 الاجنبية لذوة التهمة فيه بمحصول نوع ودور زيادة تعاق ونحو ذلك ولو فارقها بعد العلم وقبل  
 الوط وجع علم بنصف أجرة مثله لا بنصف المهر لانه كعين قبضتها وتاقت بيدها (قوله) ويسقط  
 بالطلاق أي ولو بشق وقبضه اليها أو بتعاقبه على فعلها باثنا كان أو رجعيًا لم يكن بعد انقضاء  
 العدة وتصور الرجعة بالدخول باستدخال المني (قوله قيل المدخول) أي الوط ولو في الدبر  
 (قوله نصف المهر الخ) مراده من هذا ان القرعة بالطلاق أو غيره ان لم تكن منها ولا يسببها  
 تشطر المهر بعد نصفه الى دافعه ولو أجنبيًا فهو راعيه ما لم يكن الأجنبي أبًا له أو وجدًا ولم يقصد  
 قرضه بانه فان تلف وجب نصف بدل فان كانت القرعة من جهتها كإسلامها ولو تبعها أو فسخها  
 بعيبه أو ردها أو أحدها أو أرضاعها أو إهمالها أو لزوجه أخرى صغيرة أو كانت بسببها كقبضه  
 بعيبها يسقط مهرها كما في جميع ذلك وما وجب بالعقد أو بالقرض (قوله كما سبق) أي في  
 كلامه (قوله في الجديد الخ) هو المنة بخلافه لا لإمام أي حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله  
 لا يسقط مهرها) وكذا الرقعة لزوجها أو قتل الأمة أجنبي أو قتل الأجنبي الحرة لا يسقط مهرها  
 (قوله فانه يسقط مهرها) وكذا لو قتل السيد زوجها أو قتلت هي زوجها فانه يسقط وكذا لو  
 اشترى الزوج والسيد في قتل الأمة فانه يسقط مهرها بجميعه عند العلامة الرمي تغليبًا لحاجب  
 السيد وعنده العلامة الخطيب يسقط نصفه ومثله لو قتل السيد وغيره المبيعة ولو قتل الحرة  
 زوجها قبل الدخول لم يسقط مهرها كما جزم به صاحب الأنوار واعنده العلامة الشهاب  
 الرمي (خاتمة) المنة بضم الميم وكسر هاء الميم قبل الذاء عنه كما قاله النووي فينبغي  
 تعريضه عن إرشاعه حكمها الهن وهي لغة مأخوذة من التمتع وعرفا مال يجب على الزوج  
 دفعه لمطابقة لم يجب لها نصف مهر ان كانت القرعة لأببها ولا يسببها ولا يسبب ما سببها ولا  
 يسبب موتها أو أحدهما ويسن ان لا تنهض عن ثلاثين درهمًا خاصة وان لا تبلغ نصف  
 المهر اذا كانا أكثر من ثلاثين درهمًا مثلاً فان تازعا في قدرها قدرها فاقاض باجماعه بحسب  
 حالهما يسارا راعيه ونسبًا وصفة فيها ولا فرق في وجوبه بين المسلم والكافر والحرة  
 والرقبة والمسلمة والذمية والحرة والأمة وهي السيد الأمة وفي كسب العبد  
 (فصل في بيان أحكام النواحي) مشتقة من الولم وهو الاجتماع حيث بذلت لاجتماع الزوجين  
 فيم ولا يفظ فصل ما طم من عض النسخ (قوله على العرس) أي لاجله وهو بضم العين اسم  
 لاجتماع الزوجين بذكر ويؤث (قوله لحادث سرور) أي غالبًا ثم عمت لغيره  
 كوخية الموت واسم ورده هو كل ما يبره الانسان (قوله وأقلها لامة كثر شاة) ويسقط فيها  
 ما يسقط في الحقيقة كما يأتي ومنه ان لا يكسر عظم ما يذبحه (قوله وأنواعها كثيرة) أي  
 تبلغ عشرة أو أحد عشر وقد جعها بعضهم في قوله نظمها

ان الولائم عشرة مع واحد • من عدها قد عز في اقترانه  
 فالحرص عند تنفامها وعقبة • لا طلق والاعذار عند ختانه  
 ولحفظ قسرات وآداب العقد • قالوا الخذاق لحذقه وبيان  
 ثم الملك لعقده وولاية • في عرسه فاحرص على اعلائه

(ويسقط بالطلاق قبل  
 المدخول نصف المهر) أما  
 بعد المدخول ولو مرة واحدة  
 فيجب كل المهر ولو كان  
 المدخول حرامًا كوط  
 الزوج زوجته طال احرامها  
 او جازم او يجب كل المهر  
 كما هو مذهب أحد الزوجين  
 في جملته الزوج به في  
 البسطة واذ كانت الحرة  
 تسببها قبل الدخول بها  
 لا يسقط مهرها بخلاف  
 ما لو كانت الامنة تسببها او  
 قتلها يسقط قبل الدخول  
 بها فانه يسقط مهرها

• (محل) •

(ولامة على العرس  
 مستحب) وان اراد بها طعام  
 يتخذ له عرس وقال الشافعي  
 تسقط لولاية على كل دعوة  
 لمساكن سرور وأقلها  
 لامة كثر شاة ولامة كل ما يبر  
 أنواعها كثيرة منذ كونه  
 في المطولات

وكذلك مادية بالاسباب ترى • وكيفية لبنائه مكانه

ونقطة لدومه ووضعية • مادية وتكون من جيرانه

واذا طاعت الوالدة لا تصرف الولاية العرس نقط فتأمل (قوله واجبة) أي تلزم لصحة  
 اذا دعي أحدكم الى وامة عرس فليأتها حال العلامة المناوي. وهذا في غير القاضي أما هو فلا  
 يجب عليه الاجابة في محل ولايته بل ان كان للداعي حصة أو رغب على غلبه أنه سيخاف من حرم  
 عليه المحذور قال في الاحكام اذا حضر يمتحنه أن يقدم بالاجابة قد ابا السنة حتى يثاب  
 (قوله على الاصح) هو المعتقد (قوله ولا يجب الا كل منها) أي بل يثبت ان لم يكن مانعا محرم  
 عليه النظر من فرض ويجوز من نفل بل هو افضل لارتق عليه عدم الاكل (قوله في الاصح)  
 هو المعتقد (قوله بشرط الخ) هو مفرد مضاف فيعم في الشروط كثيرة نحو عشرين شرطاً فتأمل  
 (قوله ان لا يخص الداعي الاغنياء) أي واية واهل حرفته والام لا يستط وجوب الاجابة عليه  
 خلافاً للشيخ الاسلام (قوله بل تنجب) أي في اليوم الاول وتباح في اليوم الثاني (قوله وتكره  
 في اليوم الثالث) محله اذا لم يكن اضيق نحو مكان ولا يجب كل يوم لمنف منفوس من الناس  
 كما يقع ذلك في مهر غالباً والواجبة وان زادت على ثلاثة ايام (قوله لاس عذر الخ)  
 لو أخر الشارح ما قدمه بقوله بشرط ان لا يخص الداعي الخ عن هذا المكان أولى وأنبأ لار  
 العذر شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدم فتأمل (قوله أي مانع من الاجابة) كان الاول أو  
 يقول أي مستط لوجوب الاجابة لار شات الاعذار ذلك فتأمل (قوله في موضع الدعوة) أي  
 قيدا اذ لو كان في طريقه مثلاً كان كذلك (تنبيه) لم يتعرض للوقت والامة واستط ان يركب  
 من كلام البغوي ان وقتها وسع من حين النية فيدخل وقتها به والفضل له ان يله بعد الدعوى  
 على المعتقد وان يكون ايلاً (قوله ولا يلقوه بجباله) أي لحصة أو حضرة أو كسوف عور  
 أو نحو ذلك ومن الشروط أيضاً لا تكون الامة من مال محجور عليه أو من مال من في ماله  
 حرام بل تحرم عليه الاجابة ان علم حرمة ماله ومن ان لا يكون في ضرورة حصة أو خلو محرم  
 كما مر أجنبية أو امرء أو نحو ذلك ومنها ان لا يكون الداعي طالباً للمباهاة أو نحو فاسق أو تالم  
 ومنها ان لا يكون معذور بمحذور في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هالاً منكراً كالتلهو أو  
 فريش محرمة كمنسوب أو حريراً أو جالداً نحو غر أو صور حيو أو محرمة من فوعة بان لا تكون على  
 أرض أو بسات أو وسادة فان كانت غير محرمة نحو مقطورة رأس أو الوسا أو حرقه بحيث  
 لو كانت حيواناً لم يش بذلك لم يحرم عليه الحضور وكذا لا يحرم عليه في صور غير الحيوان  
 كالتمهارة ونحوها ان لم لو كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور واجابة مادام في مكانه  
 المنكر • (تنبيه) يجوز للانسان أن يباخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم وغيرها  
 ويختلف ذلك باختلاف الناس فقد يسمح انسان بمال دون آخر والشخص دون آخر ويجوز  
 لاضيف ان يأكل مما قدم له اذ لم ينظر غيره بلا لفظ اكنافاً بقرينة التقديم ولا يصرف بال  
 فيعلم رضاه منه به ولو اضيف آخر او نحو حرمة مثلاً ولا يحرمه في ذلك ولا يتم ملكه عليه  
 الا بالازدراء فلا أخرجه من ماله فهو على ملك صاحبه ويكره المنكف للضيف ويسن أن يقول  
 زوجته ولولده وضيقة كل من اراد تعدد ولا يزيد على ثلاث مرات ويكره عليه ما لم يلم انه

(والاجابة اليها) أي ولاية  
 العرس (واجبة) أي فرض  
 عين على الاصح ولا يجب  
 الاكل منها في الاصح أما  
 الاجابة فغير ولاية العرس  
 من بقية الولاية فليست  
 فرض عين بل هي سنة  
 وانما يجب الاجابة لولاية  
 العرس أو من اقربها  
 بشرط ان لا يخص الداعي  
 الاغنياء بدمعة بل يدعوه  
 والنشر وان يدعوه في  
 اليوم الاول فان أول مرة  
 ايام لم تجب الاجابة في اليوم  
 الثاني بل تنجب فيه  
 وتكره في اليوم الثالث  
 وبقي الشروط مذكرة  
 في المطولات وقوله (الامن  
 عذر) أي مانع من الاجابة  
 لولاية كامن يكون في موضع  
 الدعوة من يتأذى به المدعو  
 أو لا يلقى به بحال سنة

\* (فصل) \*

في أحكام القسم والنشوز

والأول من جهة الزوج  
والثاني من جهة الزوجة  
ومع نشوزها امتناعها  
عن أداء الحق الواجب عليها  
وإذا كان في جهة شخص  
زوجتان فكل لا يجب عليه  
القسم بينهما وبين حق  
لو أعرض عنهن أو عن  
الواحدة فلم يثبت عندهن  
ولا عندها لم يثبت ولكن  
يصح أن لا يعطاهن عن  
المبيت ولا الواحدة أيضا  
بأن يثبت عندهن أو عندها  
وأدنى درجات الوحدة أن  
لا يحتاج كل أو ربع إيمان  
عن الله ( والتسوية في  
القسم بين الزوجات واجبة )  
وتعتبر التسوية بالمكان نارة  
وبالزمان أخرى أما المكان  
فيصرم الجمع بين الزوجتين  
فأكثر في سكن واحد إلا  
بالرضا أو الزمان فن لم يكن  
ساريا فلا نعماد القسم  
في حقه الدليل والنم ارتجع  
له ومن كان ساريا فعليه  
القسم في حقه النمار والدليل  
تبع له ( ولا يدخل الزوج  
إلا )

الكنى ويندب لأضيف أن يدعوا ضيقه وإن لم يأكل بان يقول له كل طعامكم الأبرار وصلت  
عليكم الملائكة الاختيار وذكركم الله في ملائحته أو اللهم من آكله واخلف على ياديه واجعل  
البركة فيه أو نحو ذلك ويجوز بلا كراهة تترخصوا بكرورهم وغيرها في الولائم كلها ويجوز  
للضامرين التقاطه ما لم يكن فيه إيذاء وترك التقاطه أولى ويملكه الاستئذان ولو رقه فالسيد  
أو غير مكلف ولا يزول ملكه عنه بسقوطه منه وبين أن يضترك التسط في الاطعمة المباحة  
الافتي نحو العبد وعاشوراء وبين قضاء شهوة عياله كزوج مع التوسط وبين أيضا كل المأكل  
من الاطعمة وكثرة الأيدي عليه \* (قمة) \* إذا علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا  
يتوقف على الضرورة

\* (فصل في بيان أحكام القسم والنشوز) \* وما يقرب عليهم ما والقسم بفتح القاف وسكون  
السين مع ربعي العدل مطلقا وبين الزوجات هنا بفتح السين أيضا بمعنى العين وبكسر  
الذال مع سكون السين بمعنى النميب ومع فتحها جمع قسمة بمعنى تميز الاشياء أو بمعنى الانصاف  
والنشوز لغة الخروج عن الطاعة مطلقا أو من الزوج أو من الزوجة (قوله والأول) أي وهو  
القسم (قوله من جهة الزوج) أي لا يلزم الأمن مكان زواج بخلاف السيد في ملكه ولو  
مستوليات أو مع الزوجات (قوله والثاني) أي وهو النشوز (قوله من جهة الزوجة) أي اصالته  
وغالبها أو لا فيكون من جهة الزوج أيضا بخروجها عن أداء الحق الواجب عليها أو هو معاشرتها  
بالمعروف وموتها أو القسم والمهر ونحو ذلك (قوله من أداء الحق الواجب عليها) أي وهو  
اطاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسه له وملازمة المسكن ونحو ذلك (قوله لا يجب عليه  
القسم بينهما) أي في الوحدة مطلقا ولا في أكثر منها ابتداء (قوله حتى لو أعرض عنهن) أي في  
الابتداء أو بعد تمام دور من معه (قوله ولكن يصح أن لا يعطاهن) أي بترك جميعهن من  
المبيت عندهن أما الواجب عند واحدة منهن وأرباقرعة وجب عليه اتمام الدور فوراً بالقبول  
بقرعة وجوباً بأن بعدها ثم بقرة وجوباً بين الجميع ابتداء أو بعد تمام دور تعدى في ابتدائه  
(قوله بين الزوجات) قيد لا بد منه والمراد بالزوجات الحرائر فقط أو الاماءة فقط أو جميعهما كان  
للحررة قدر الامة مرتين ولو لمبعضة ومستولاة لا يعتبر في القسم جاع ولا استمتاع نعم لا قسم لصو  
ناشرة وإن تأنم لصو صغير وأقل ثوب القسم إله واحدة يومها وهو أفضل وإن تفرق في البلاد  
فلا يجوز أقل منها ويجوز كون الميتين أو ثلاثا ولا يجوز أكثر منها بغير رضا من فان رضى جاز  
ولو مشاهرة ومسانمة ويجوز عليه قواهم يجوز القسم شهر أو شهر أو سنة وسنة ونحو ذلك ولا  
يجوز أيضا تبعض إله مطلقا (قوله واجبة) أي على الزوج ولو رقيقا أو صغيرا على وليه ولو  
لمرضعة أو رقن أو قرنا أو نحو ذلك (قوله الأبرار) أي من حار لا يجوز له أن يدعوا بعضهم  
لمسكن بعض منهن الأبرار ولا أن يدعوا بعضهم منهن إلى مسكنه ولا أن يذهب بعض منهن إلى  
بدرسا أو بقرة مثلا أو غرض كقرب مسكن من مضى اليه أو بجالها دون الأخرى (قوله فن  
لم يكن ساريا) حاصله أن الدليل أصل والنم ارتجع أن عمله نهارا وعكسه ومن عمله فمافا لأصل  
في حقه وقت راحته ولو كان يعمل تارة إله وتارة من أرم يجوز له أن يجعل لواحدة منهن إله تابعة  
ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه والأصل في حق المسافر وقت نزوله ليس إلا أو أنه اتمام (قوله  
إيلا) قال شيخنا صاحب نهارا أو كان الأولى أن يقول لا يدخل في التابع اللهم إلا أن يحمل كلامه

على من اتى في حقه أصل والليل تابع لان الدخول في الأصل لا يجوز ولا حاجة وانما يجوز  
 للضرورة كمرض مخوف وشدة طاق وخوف نهب وسرقة ونحو ذلك ولا يقضى قدر زمن  
 الضرورة عرفا فان طال عليه أو طوله فحضر في البيع عند شيخنا وعند العلامة الرمي  
 يقضى الزائدة (قوله كمادة) أي الصور مريض مثلا (قوله ونحوها) أي كوضع متاع  
 واخذها أو دفع نفقة أو تقر بنحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) كان الأولى ان يقول  
 لم يحرم عليه الدخول ثم ان طال مكنه بان توفي في قضاء الحاجة بزمن أكثر مما يسهلها عادة أو  
 طوله بجلوته مثلا من غير اشتغال به اقضى ان ما اطاله فقط ويحرم عليه الدخول بلا حاجة ولا  
 ضرورة ولا يقضيه ان لم يطل زمنه فتأمل (قوله فان جامع الخ) كان الأولى ان يقول وله  
 الاستمتاع به بحيث جازله الدخول بغير الوط ويحرم عليه الوط ولا يقضيه كالاقتناع وحرمه  
 الوط لانه بل لا يقع المعصية به ولو قارن المظلمة قبل القضاء لم يقطع حقه او يجب عليه  
 عودها ليقضى لها حقه فان ماتت سقط عنه القضاء ويؤخذ مما ذكرناه لا تجب التسوية في  
 أزمنة الدخول في التابع وانما يجب في الأصل فيجب تركه نحو الخروج لصلاة الجماعة في  
 الجميع أو فعلها في الجميع فتأمل (قوله السفر) أي سفره بما حاله من نقله تنفرح بالمباح غيره  
 فلا يحل له ان يسافر بواحد من مطلقا فان سافر به الزمة القضاء للمخلفات أما سفره بالنقل  
 ولو قصره فليس له نقل بعضه ولو بقرة إذا لم يرضق ولا ينفقهن حذر من الضرر اربعين بل  
 يتقاهن أو يوطئهن أو يتقل بعضا ويطلق بعضا فان خالف فحضر في البياعات مطلقا (قوله  
 اقرع عيثن) أي وجوبه وان كان المقر قصدا ان لم يتراضى على واحدة ممنهن وانه الرجوع  
 قبل سفرها أو بعده قبل مسافة القصر (قوله بالتي يخرجها القرعة) ويجب عليه اطاعته ولو  
 عاميا يسفره (قوله ولا يقضى الزوج) أي ان كان سافرا بالتي خرجت لها القرعة وان لم تكن  
 في نوبته فان كانت في نوبته لم تدخل نوبته في مدة السفر فيقضيهما الا اذا رجع (قوله ذهابا) أي  
 وايابا (قوله في السفر) قال شيخنا هو متعلق بالمصوبة لا بساكن لان ما كنتم في اقامة  
 السفر لا فيه ويجوز للزوجة أن تهب لزوجها ماله من القسم أو لبقية مواعباتها ان لم  
 تأخذ منه عوضا ورضي الزوج بذلك فان وهبه له خص به من شاعن أو أعيته ممن خص به  
 أوله وان أولبعض من قسم على الرأس ولا يجوز تقديم ليله الواهبة على وقتها بخلاف عكسه  
 وانه الرجوع قبل فواتها ولو في أثناءه او يجب عليه الخروج فوراً اذا علم ولا يقضى ما فات  
 قبل علمه وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن الخلق الا في جواز النزول من الوظائف  
 بالدرهم وغيره ولو كان المنزل له دون النازل كما أفق به شيخ الاسلام ذكره يامن الشافعية  
 والشيخ نور الدين الطرابلسي من الحنفية والشيخ زهران الدين الدميري من المالكية  
 والشيخ شيبني من الحنابلة قال العلامة ابن قاسم واذا فرغ الحالك من غير المنزول فليس له الرجوع  
 على النازل بمادفعه الله مالم بشرط علمه بتفريره فها من الحاكم فخره (قوله واذا تزوج  
 الزوج) أي ولو رقية أو غير مكاتب (قوله جديدة) أي ولو بتجديد عقدها بعد مزارعتها ولو  
 مكثت عنده ثلاثا ثم طلقها ثم نكحها وجب عليه اتمامها مع ليل أو أربعة بقية الأول وثلاثة  
 للثاني ان كانت ثيبا أو مالموطا فبعد الثلاث ثم نكحها فاقامها ان يجب لها سبع ذبابة على  
 ما بقى لها من الأول ان كانت بكر او يجزى ذلك في الثيب ابتداء قال العلامة الرمي ولا حق

(على غير المقصود ما افسر  
 حاجة) فان كان الحاجة  
 كمادة ونحوها لم يمنع من  
 الدخول وحده فان طال  
 مكنه فحضر في البيع  
 المندخل عليه امثل مكنه  
 فان جامع فحضر في البيع  
 لا نفس الجماع لان قصر  
 زمنه فلا يقضيه (واذا  
 اراد) من في عصمته زوجان  
 (السفر اقرع عيثن  
 وخروج) أي سافر (بالتى  
 يخرج لها القرعة) ولا  
 يقضى الزوج المسافر  
 للمخلفات مدة سفره ذهابا  
 فان وصل مقصده وصار  
 مقيما بان نوى اقامة مؤثرة  
 أول سفره أو عند وصول  
 مقصده أو قبل وصوله  
 قضى مدة الاقامة ان ساكن  
 المصوبة معه في السفر كما  
 قاله الماوردي والالم يقضى  
 امامدة الرجوع فلا يجب  
 على الزوج قضاءها بعد  
 اقامته (واذا تزوج)  
 الزوج (جديدة) أي

الجديدة (بكر) ولا يقضى  
للإقيات (و) خمسها (ثلاث)  
متوالية (ان كانت) ثلاث  
الجديدة (ثلاث) فلو فرق  
الليالي بنوعه ليله عند  
الجديدة وإيه في المسجد  
مثلا لم يحسب ذلك بل يوفى  
الجديدة حقها متواليا  
ويقضى مائة رقعة للإقيات  
(واذا خاف) لزوج (نشوز  
المرأة) وفي بعض النسخ  
واذا بان نشوز المرأة أي  
ظهر (وعظها) زوجها بلا  
ضرب ولا هجر كقوله لها اتقي  
الله في الحق الواجب لي  
عليك وأعلمي أن لنشوز  
مسقط للنفقة والاقسم  
والنيس الشتم للزوج من  
النشوز بل لا يمتنع فيه  
التأديب من الزوج في  
الأصح ولا يرفعها القاضي  
(فان أبت) بعد الوعد (الا  
النشوز هجرها) في مضجعها  
وهو فراشها فلا يضاجعها  
فيه وهي رائها بالكلام  
حرام فيما زاد على ثلاثة أيام  
وقال في الروضة انه في  
الهجر بغير عذر شرعي والا  
فلا تجرم الزيادة على الثلاثة  
(فان أقامت عليه) أي  
النشوز بشكره منها  
(هجرها وضربها) ضرب  
تأديب لها وان أفضى  
ضربها إلى التلف وجب  
العزم (وبسقط بالنشوز نفسه أو نفقتها

لرجعية نعم ذكر الشيخان انه لو تزوج جديدة تين ايس في نكاحه غيرهما واجب لها حق الزفاف  
وحل على مالها أو ادا القسم اهما والعد المذكور واجب على الزوج أن يزول الحشمة بينهما أو يزيد  
للبكر لان حياهما أكثر وتجب والامة ماذا كركا ياتي لان الحشمة لا تزول بالافرق ولو زاد البكر  
على السبع ولو باختيارها أو انشيب على الثلاث بغير اختيار من القاضي الزائد للإقيات (قوله  
حقا) أي وجوبها (قوله ولو كانت أمة) أي أو صغيرة محتملة للوط أو محورة أو قرناء (قوله  
سبع لبال) أي مع أيامها وعبر بالليالي نظر الامام التي أو يحرم عليه فيما المزوج لاجلها وبالجملة  
وغيرها بغير إذنها وقال العلامة الخطيب ينبغي أن يراعى في التابع العادة فلا يحرم عليه ما  
ذكر وحكمة السبع كونها اعداد أيام الدنيا لان غيرها تكرر (قوله متوالية) لم يقبل  
منه لانه ليس على الفور ما لم يرد الدور فتأمل (قوله بكرة) أي حقيقة ولو غور أو وحكما  
ككذب بغير بوط أو مخلوقة كذلك (قوله ثلاث) أي لان المدة الشرعية (قوله ويقضى  
ما فرق للإقيات) أي ويقضى به مفرق في اثبات الادوار (قوله نشوز المرأة) أي ظهرت أمارته  
كاعراض أو عبوس في وجهه أو خروج من منزله بلا عذر أو منه ما ليس الاستمتاع به أو  
اجابته بالكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما أشار إليه الشارح في بعض أفراد حيث قال  
وليس الشتم للزوج من النشوز فتأمل (قوله اتقي الله) هو بثبوت المثناة التحية آخر فتأمل  
(قوله في الحق الواجب لي عليك) أي وهو الممانعة بل يعرف (قوله في الأصح) هو لمعقد (قوله  
فان أبت) من الاباء بمعنى الامتناع من العود إلى الطاعة أي استمرت عليه (قوله في مضجعها)  
بكسر الجيم نفص من قصبها (قوله وهو فراشها) وقيل وطورها والنشر في بالكسر فعال بمعنى  
مفعول ككتاب بمعنى مكتوب وجمع فرش وهو فرش أيضا نسبة بالمصدر (قوله وهجر رائها  
بالكلام حرام) أي وكذا هجران غيرها (قوله بغير عذر شرعي) أي كبدعة المهجور أو فسخه  
أو صلاح دين أحدهما فيجوز في الثلاث ولو جبرج الدهر كما ذكره الشارح نقلا عن الروضة  
واقروا قولهم بشكره منها) ليس قيد مبادل للضرب وان لم يشكره النشوز على المعاملة كذلك  
محل جوزه ان أقام فيه أو لا فلا ضرب (قوله ضرب تأديب) أي فلا يكون مبرحا ولا على  
الوجه والمهالك فلو ضربها رادى أنه بسبب النشوز ودعت هي عذر فالقول قوله بالنسبة  
بلجواز الضرب لا بالنسبة بسقوط النفقة والكسوة (قوله إلى تلف) أي إلى إبعوثها أو إلى  
نفي من أعضائها أو وإسمها (قوله وجب العزم) أي عليه بمقتضاها ما تلاف من دين أو قيمة أو قود  
أو فرش أو كسوة أو نحو ذلك لان ضرب التأديب بشرط بسالة العاقبة ولذلك كان  
الأولى العفو عنها لان المصلحة لنفسه وبذلك فارق عدم طاب العفو في تأديب الصغير (قوله  
وبسقط الخ) قال شيخنا معنى السقوط ههنا عدم الوجوب لان السقوط فرع الوجوب أو  
غالب ما في الانتفاء على الابتداء فتأمل (قوله بالنشوز) أي بما صرول في اثنا يوم أو فصل مثلا  
(قوله هجرها) أي في ذلك الدور وما به مدة مادامت ناشئة وان لم تأن بالنشوز كغيره ونحوها  
ما لم ترجع قبل نوبتها (قوله ونفقتها) أي رتبته من نفقة وكسوة وسكنى وأدم رأ له  
تخليف وغيرها بنشوز من اليوم ولو في آخره أو عادت فيه إلى الطاعة وكذا كسوة  
النفق لجهه واصل المصنف لم يذكره لان بيان الكسوة تابعة للنفقة وجودا وعدما (خاتمة)



لونه على الخمر على الاخر بما لا يجوز له ثم انما الفاني عنه ولا يعززه فان عاد اليه عززه  
 بطالب الاخر بما يليق به فان ادعى كل منهما انه يدعى الاخر عليه تعزف حالهما بخبر ثقة بخبرهما  
 يجوز اراؤه - يره ومنع الظالم منهما ولو لم يميز يلقى به فان دام الشك فيهما بعدت القساضي  
 وجوب الكل منهما احكاما - لما حرم اعدا عارضا بما يطلب منه وكونه ذكرا من اهل كل منهما  
 أولى ويعدل ان يرض أحدهما به فان لم يمكن الا التمس بينهما وكل الزوج حكمه بطلان أو  
 خلع والزوج حكمة اي دل عوض أو قبول طلاق حيث كان مصلحة  
 (فصل في بيان احكام الخلع) والاصل فيه قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية  
 وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه اقرته غالب على الشقاق وأصله الكراهة وقد يخرج عنها  
 الى غيرهما من الاحكام بحسب الحال وهو مختص من الطلاق الثلاث في الخلاف على النقي مطاوعا  
 أو مقبدا وعلى الاثبات المطابق وكذا المقيد وقال شيخنا لا يختص في الاثبات المقيد كقوله  
 لا فان كان في هذا الشهر من الاول خلع وقع في الاسلام كانه من أم حبيصة ثبت سهل  
 الانصاري امرأة ثابت بن قيس بن ثمال لما أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول  
 الله ما عنت وفي رواية ما أقدم عليه في خلق ولادين ولا كفى امرأه أكره الكفر في الاسلام  
 فقال لها أتردين عليه - ديفته فقالت نعم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل  
 الحديقة وطلقة اطلقة وأركانها خمسة ملتزم وعوض وبضع وزوج وصيغة بشرط الصيغة  
 كما في البيع لا لا يضر هنا فخلل كلام بسبب بروهي كل افظ من الفاظ الطلاق  
 صريحه وكنايته ولفظ الخلع والمناداة منها وان كان بشرط صراحة ما ذكر المال أو نيته على المعتمد  
 والمحال ان يقال انه ان ذكر المال أو نواه أو لم يذكره ولم ينوه لكن نوى التماس قبولها ففي  
 هذه الصور الثلاث سريح فلا يحتاج الى نية والانكائية فيحتاج الى نية فان نوى الطلاق  
 وقع والا فلا ويقع في الاولى بما ذكره وبالموى ان وافقته في الثانية والابان لم توافقه في هذه  
 الصورة فيقع عهر المثل ان قبالت والا فلا يقع والثالثة عهر المثل ومضى قلنا انه صريح فان  
 قبالت وقع والا فلا - هذا ما تقرر في الدرر واستقر العمل عليه وما وقع في بعض الشروح  
 والحواشي مما يخالف ذلك فضعيف أو مؤول وبشرط الزوج كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبد  
 ولو بلاذن سيده وسقيه وتدفع المال لمالك امرهما من السيد والولى أو لهما ما يادهم ما يبرأ  
 الدافع منه فان دفعته لنفسه بغير اذن الولي تناف في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه به ودرشده  
 بخلاف ما لو دفعته لنفسه كذلك وتناف في يديه فانما ترجع عليه بعد العتق واليه دار والفرق  
 بينهما ان الحجر على العبد لحق السيد فينبغي في الضمان مادام حقه باقيا والحجر على السيد لم يخلق  
 نفسه بسبب النقصان فينبغي عدم الضمان حاله ما لا لا يصح ويحتمل ومكره ولو جعل الشارح  
 ما ذكره قيد في كلام المصنف كان أولى وانسب اللهم الا ان يقال كلام الشارح فيما يقع به  
 الخلع وكلام المصنف فيما يجب تسليمه بالخلع وبشرط البضع ملك الزوج لا فيصح الخلع في  
 الرجعية لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لافي بائن وبشرط العوض معلوم من كلام  
 الشارح وقد أشار الى بعض محتمل قوله فخرج الخلع على دم ونحوه كالحشرات فلا يقع  
 خلعها بل يقع الطلاق رجعا او لامال فان كان مقودا كغيره وميتة وقع بائنا عهر المثل وجهه  
 الزوج شاه له واسيده ولو لمع غيرهما كان أبرأ تبنى وزيدان دليل عليه فان طالق فيقع

• (مصل) في احكام الخلع •  
 وهو بضم الخاء المبهمة  
 مشتق من الخلع فقصها

ولم يصح الخلع  
 الا في سر الخلع

بأنشاء المثل ونصح البراءة له - باختلاف مالوطاةها على براءة أجنبي وحده فيقع وجبها ولا  
 مال قال شيخنا والبراءة صحيحة فراجع - وباق شرط ملتزمه - وقد أطلقنا الكلام هنا  
 للبراءة إليه (قوله وهو) أي أنه (قوله وهو النزاع) أي لان كلام الزوجين لباس الآخر  
 قال تعالى من لباس لكم وأنتم لباس لهن فيكأنه بفارقة الآخر نزاع ليه (قوله مقصود)  
 أي راجع بلهية لزوج (قوله والخلع جائز) أي صحيح بالمسمى وان كره أو حرم (قوله معلوم)  
 ليس فيه إلا من حيث (نوم المسمى) كما سيذكر به ولو سككت عنه لكان أولى وأنب (قوله)  
 قد دور على تسليمه) ومنه مالوطاةها بواجب لها عليه - من قود أو نحوها وخرج به مالوطاةها  
 على نحو ما هو مذهب فانه يقع بأنشاء المثل وعلم منه ان العوض يكون قلمبلا وكثيرا ودينا  
 ومنفعة ومعلوم كارع - يرمي ومطاهرا ونجسا ومعلوم ما ويجهولا بشرط ملتزمه قايلا كان أو مائما  
 ولو أجنبيا كونه مطلقا التصرف وفي منه وم - نفسه لفاختلاص المراجعة في مرض الموت  
 صحيح وبحسب من الذات ما زاد على مهر من لها واختلاص محجورة القانس صحيح بعوض في ذمتها  
 وبين ماها كانه صوب واختلاص - في ذمتها ويغزو كرا المال واختلاص الامنة ولو  
 مكانة باذن سيدها صحيح فان أطلق الاذن اختلعت به المثل فاقول ويتعلق بكسبها ومال  
 تجارتها وقد رآها ديوارا اختلعت به فكذلك أو عين لها عينات متعلق الخلع مافان خالفت شيامن  
 ذلك بزيادة على مهر المثل أو على الدين أو على العين متعلق بذمتها أو اختلعت به - يراد من  
 مل سيدها أو غيره بابت يهر المثل في ذمتها أو بدين بابت يه في ذمتها وكل ما يتعلق بذمتها الانطاب  
 به الابع - له العلق واليسار وان قال ان أبرأتني من دينك أو صدقتك فانت طالق فابر أنه وقع  
 انطلاق ان كان ما أبرأت منه معلوما والأفلا (قوله مجبول) ومنه مالوطاةها على ما في كها  
 وليس فيه - متى فانه يقع أيضا بابتاء المثل (قوله ثلاث به المرأة نفسها) أي بضعها الذي  
 اختلعت منه بالعوض (قوله ولا رجعة له) أي في عدته لا ينفونم امته ولا يصح منها طهار ولا  
 ايلاء - بعد الاوارث بينهم ما فان شرط عليها لرجعة وقع رجعيها ولا مال تنافي شرطى المال  
 والرجعة - فتنافان ويبقى أصل الطلاق قال العلامة ابن قاسم وقضية ثبوت الرجعة  
 فراجع (قوله الا بشكاح جديد) أي باركانه وشروطه السابقة وهذا مقتضى منقطع ولذلك  
 قال الشارح انه ساقط من أكثر النسخ ومجمله اذ لم يكن الطلاق ثلاثا (قوله ويجوز الخلع) أي  
 يحل وينفذ (قوله في الطهر) أي الذي جامعها فيه أو في حيض قبله وفي الحيض أيضا وخرج  
 بالطهر المذكور الطهر الخالي عن ذلك فلا حرمه فيسه طلقا (قوله ولا يكون حراما) أي ان  
 كان معها وان كان مع أجنبي فحرام (قوله ولا يلحق المختلعة الطلاق) أي لما سره (تمة)  
 لو ادعت خلعها فاكبره وصديق يمينه فان قامت بينة عمل بها ان كانت رجلا ولما لو ادعى  
 هو خلعها فأنكرته بابت بقوله ولا مال فتصاف على نفسه وأهله فقة العدة وسكناها ولا يرثها قال  
 الأذرى بل الظاهر أنهم اترنه فان أقام هو بينة ولو شاهد الجفاف معه ثبت المال ولو اختلفا في  
 عدد الطلاق أو في جنس عوضه أو وصفه فحالما ويبدأ بالزوج هنا ثم يفسخ ويجب عليها  
 مهر المثل

وهو النزاع وشرا فقرة  
 بعوض مقصود نفع روح  
 الخلع على دم ونحوه (والخلع  
 جائز على عوض معلوم)  
 مقصود دور على تسليمه فان  
 كان على عوض مجبول  
 كان نساءها على نوب غيرة  
 م - من بابت يهر المثل  
 (و) الخلع الصحيح (ثلاث به  
 المرأة نفسها) أو لارجعة له  
 أي الزوج (عليها) - واه  
 كان العوض صحيحا أو لا  
 وقوله (الا بشكاح جديد)  
 ساقط في أكثر النسخ (ويجوز  
 الخلع في الطهر وفي الحيض)  
 ولا يكون حراما (ولا يلحق  
 المختلعة الطلاق) بخلاف  
 الرجعية فيلحقها  
 (وصل في أحكام الطلاق)

(وصل في أحكام الطلاق) ومنها كونه مكرها أو حراما أو غير ذلك من بنية الأحكام  
 وسيذكر المصنف والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان فليس شيء من الحلال أبغض

الى الله تعالى من الطلاق رواه الحاكم وصححه اسناده قال القاضي وهو انما جازى به الشرع  
بتقريره وأركانها خمسة: محل وولاية وقصد ومطلق وصيغة وسباني ذكرها وكذا ذكر الأكرام  
وغیره في الفصل الآتي فتأمل (قوله حل القيد) أي حسناً ومعنى ومنه فاقططائي أي مرسله  
بالقيد (قوله وشراً عا) اسم محل قيد النكاح) أي فهو من نوى ولو قال كغيره وشراً عا حل عند  
النكاح لكان أولى وأنبى ولو زاد أيضاً بانط طلاق أو نحو ذلك كان صواباً إذا لا بد من جعل النسخ  
وهو لا يسمى طلاقاً لذلك رد على المدعي حيث قال لما طلاق يقع بالصرح ولا كتابية وهو  
اعتراف الزوجين بنفسه والشهود وحال القيد بان هذا فرقة فسخ على الصحيح (قوله وبشرط  
انفوقه) أي وقوعه ولو معاقاً (قوله التكليف والاختيار) أي ما شرط في الزوج الذي هو  
أحد أركان الخمسة فتأمل (قوله وأما السكران) أي المتهدي بسكره فانه المراد عند الطلاق  
(قوله عقوبة) أي وكذا سائر تصرفاته وعليه وتصرفات المجهون المتهدي كذلك لأن هذا  
من قبيل ربط الأحكام بالأسباب لا من باب التكليف والمصلحة (قوله والطلاق) أي  
أنفاطه الدالة على حصوله قال فيه للبائس وحيداً فصاح الاختيار وأنه على حذف المضاف أي  
أنفاط الطلاق الذي هو حل العصمة فتأمل (قوله ضربان) وفي بعض النسخ قسمان ولا بد من  
استماع نفسه ولو تقديره فلا يقع بتحريك أسانبه ولا بنية أيضاً (قوله ما لا يجعل غير الطلاق  
الخ) سباني في كلام المصنف فذكره هنا مكرراً فتأمل (قوله لم يقل قوله) لو قال لم يقع من  
الوقوع لكان أولى وأخصر لأن عدم إرادته الطلاق مع اللفظ الصريح وإن قبلت منه لا يمنع  
من وقوع الطلاق بل لو أراد عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل (قوله لأنه أنفاط) أي بحسب  
البائس أو التوسع أو المشتق منه فتأمل (قوله وما اشتق منه) سوا به حذف الواو لأن المصادر  
الثلاثة كتابية والصرح هو ما اشتق منه أو لولا الجمجمة فيما اشتق من الطلاق دون الآخرين  
فتأمل (قوله ومطقة) أي بفتح الطاء وتشديد اللام وأما مطقة بسكون الطاء فتعريف اللام  
فهو كتابية وإن كان الزوج نحوياً (قوله إن ذكر المال) أي أو نوى فإن لم يذكر المال ولم ينو كتابية  
كما تقدم تحرير في الفصل قبله فراجع (قوله ولا يفتقر) أي لا يترقب وقوع الطلاق في  
الصرح على نية إيقاعه ولا فلا بد من قصد اللفظ على بل يقع وإن نوى عدمه ومنه على الطلاق  
والطلاق لا يرمي أو واجب على وطلق الله لأن كل ما يستعمل به الإنسان يصح إضافته إلى الله  
كالعق والابراء (فروع) ولو كل سيد لامة زوجة في عتقها فطاعة لها أو عتقها أو قصد  
الطلاق والعق معا وقاية على إرادة الحقيقة والمجاز باللفظ واحد ولو قال لها أنت طائي  
ثلاثاً لا أقل الطلاق وقع ثلاثاً لأن الأقل يصدق ببعض طاعة فكأنه استتمها وأبقى من الثلاثة  
جزأ فمكمل ولو قال أنت طائي طاعة ونصفاً لا طاعة ونصفاً فمكمل الزكوى عن بعض فتها  
عصره أنه أدنى بوقوع طاعة قال لا فمكمل النصف في جانب الإيقاع ثم يستثنى منه طاعة  
ونصفاً يبقى نصف طاعة ولو قال أنت طائي لا قليل ولا كثير وقع ثلاثاً لأن قوله لا قليل يقتضي  
وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بحذف  
ما لو قال لها أنت طائي لا كثير ولا قليل فانه يقتضي وقوع القليل وهو طاعة وقوله ولا قليل  
يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع (قوله إلى النية) ويمكن إقترانها بجزء من أنفاط ومنه  
أنت على المعتقد (قوله والكتابية الخ) أصل الكتابية الإيعاء إلى الشيء من غير تصريح به فتأمل

وهو انما حل القيد وشراً  
اسم محل قيد النكاح  
ويشترط ان يكون التكليف  
والاختيار وأما السكران  
فيه من طلاقه عقوبة له  
(والطلاق ضربان صريح  
وكتابية) فالصرح ما لا يجعل  
غير الطلاق والكتابية  
ما يقتضي غير ولو تلفظ الزوج  
بالصرح وقال لم أرد به  
الطلاق لم يقتضيه قوله  
(فالصرح ثلاثة أنواع  
الطلاق) وما اشتق منه  
كطائنتك وأنت طائي  
ومطقة (والفرق والصرح)  
كفرقتك وأنت منارقة  
وسرحتك وأنت مسرحة  
ومن الصريح أيضاً الخلع  
إن ذكر المال وكذلك  
المطادة (ولا يفتقر  
صرح الطلاق إلى النية)  
ويستثنى من المنكره على  
الطلاق فصرحه كتابية في  
حقه إن نوى وقوعه ولا فلا  
(والكتابية كل أنفاط احتمل  
الطلاق وغيره ويقتصر على  
النية) فان نوى بالكتابية  
الطلاق وقع ولا فلا

(قوله خالية) بفتح الخاء وتشديد الياء أي خالية من الأزواج (قوله الحق) بكسر الهمزة وفتح  
 الحاء وقبلها همزة وقيل بالهمزة وقال المطرقي وهو خطأ (قوله بذلك) أي لا في طلاقك سواء كان أهلاً  
 أولاً (قوله وغير ذلك مما هو في الطولات) وفي بعض النسخ ذكر بعض منها كانت بنته أي  
 مقطوعة الوصل له أنت بنته أي ممة وكذا النكاح أنت بائن أو بائنة أنت حرام أي محرمة أنت  
 كالمتة أي في التحريم أعزى به ممة ثم زاي ممة أي صيرى عازبة أعزى به ممة ثم راعى ممة ممة  
 أي صيرى غريبة أبعدى أي في ذهبي أي عفي نقض أي استمرى رأسك بالقتل استمرى ربحك  
 أي لا في طلاقك وما أشبه ذلك أي من الفاظ الكتابة كجبردي وتزودي ودعيني وودعيني وجعلك  
 على غاربك ولائهم سربك ولا حاجة لي بك وذوقى وفقدك فان نوى بيمينه ذلك الطلاق وقع  
 والإفلا ولا عبرة بأشارة الناطق في ذلك وأما أشارة الأحرص فهي كالناطق في سائر الأحكام عقداً  
 وإلا ففي ثلاث مسائل أحدها عدم بطلان الصلابة الثانية عدم صحة الشهادة بها  
 وأما الثالثة عدم الحث بها فيما إذا حلف أنه لا يتكلم ثم إنهم هاكل أحد فهي صريحة وأختص  
 بها الناطقون فهي كتابة والإفلا (خاتمة) لو قال (زوجته إن قبضت ضرتك فانت طالق  
 بقبضها بعد موتك لم تطاق لأنه لا ثمرة بعد الموت بخلاف تقبيل أمه فإنه لا شقة والاكرام ولو  
 قال (زوجته إن وجدت في البيت ثياباً من متاعك ولم أكسرها في رأسك فانت طالق فوجدتها ونا  
 لم تطاق على المعقود وقيل تطاق عند اليأس بموت أحدهما  
 (وصل في بيان أحكام الطلاق السقي والبدعي وغير ذلك) ووافقه فصل سابق من بعض النسخ  
 (قوله والنسأ الخ) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا له للينس والمراد النساء لا بقيد ما يأتي  
 فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله أي الطلاق) أي إيقاعه لأن الحرمة وغيرها إنما  
 تتعلق بفعل المكلف وهو الإيقاع وخارج به الفسخ فلا سنة فيه ولا بدعة كما في الروضة وأصلها  
 (قوله سنة وبدعة) منذ كراشراح تفسيرهما يجوز الأول وحرمة الثاني لما فيه من تطويل  
 المسئلة على المطلقة فتأمل (قوله ومن ذوات الحيض) أي غير الحامل والصغيرة والآتية  
 والخاتمة كما سيأتي وإنه المصنف باعتبار خبره (قوله الزوج) هو قيد لا بد منه (قوله في طهر)  
 أي لا مع آخره والأفوه بدعي (قوله في مجامع فيه) أي ولا في حيض قبله سواء لم يجز أو كان قد  
 عاد به بالوقوع فيه بخلاف ما لو علق فيه بالوقوع في غيره ثم إن وجدت الصفة في وقت سنة فهو  
 سقي أو في وقت بدعة فهو بدعي يمكن لا ثم فيه قال شيخنا وأعلم أن الناس كالحيض وإن الوطء  
 في الدبر واستدخال المني المحرم كالجماع فتأمل (قوله في الحيض) أي لا مع آخره بان توجده  
 بجميع صفة أول طائفة فيه وإست مع آخره ويستفي من ذلك ما لو طأها في الطهر طائفة ثم في  
 الحيض أخرى أو وقع الطلاق مع آخر جرت من الحيض فهو سقي في ما وجد وجود الصفة المعاق  
 بها في الحيض باختباره كتجيزه وخروج بقوله في الحيض ما لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطالق  
 زمن الحيض فإنه يكون سنياً كما شئ عليه العلامة الخطيب وغيره تبعه ابن الرقعة وغيره وهي  
 مسئلة عزيزة النقل قال ابن الرقعة وهو من ترتيب الحكم على أول اجزائه لأن الطلاق لا يقع  
 بقوله أنت بفردته اتفاقاً وإنما يقع بمجموع قوله أنت طالق وبحسب الطهر المذكور قرأ  
 كما لا نعلم لوعاقه بدعة ممة على طلاقها طائفة ما زوجها في الحيض لم يحرم وكذا الطلاق

وكفاية الملاق كانت جرية  
 خاتمة الحق بالطلاق وغير ذلك  
 مما هو في الطولات  
 (وهل؟)  
 (وإنما فيه) أي الطلاق  
 (ضربان ضرب في طلاقهن  
 سنة وبدعة ومن ذوات  
 الحيض) وأراد المصنف  
 بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة  
 الطلاق المحرم (فالسنة  
 أن يوقع الزوج) الطلاق  
 في طهر غير مجامع فيه  
 والبدعة أن يوقع الزوج  
 (الطلاق في الحيض)

المولى والحكمين فتأمل (قوله جامعها فيه) أي في القبل أو في الدبر واستدخل المولى المحترم كالوط حيث كان عالما باستدخاله أو لا لم يحرم (قوله وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) هذا هو الضرب الثاني في كلام المصنف قال شيخنا ولا يخفى أن ما سلكه المصنف مختلف لما سلكه غيره من المصنفين حيث قالوا إن في تقسيم السني والبدعي ضربين أحدهما أنه قد كان سني وبدعي وقسم السني فيه بالجائز والمائمه ما أنه ثلاثة أقسام سني وبدعي ولولا فالتقسيمان الأولان هما ما ذكره المصنف في الضرب الأول والقسم الثالث هو ما ذكره المصنف في الضرب الثاني على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم كما سيظهر من تأمل ما قررناه فيه انتهى أقول ويمكن الجواب بأن مراد المصنف بالضرب الأول ما يشتر السني والبدعي ويراد بالسني ما فيه قوابل لمطابق الجائز الذي سلكه المصنف في الضرب الثاني قول المصنف وبدعي ومراده بالضرب الثاني ما عدا القسمين الأولين وحيث أنه قد وافق المصنف ورمن كونه ثلاثة أقسام سني وبدعي ولولا فتأمل (قوله وهن أربع) لو كانت المصنف عن العدد لما ذكره كان أولى وأحسن لما عرفت من أن أكثر من ذلك كما تقدم ويشمل أيضا طلاق الصغيرة فتأمل (قوله الصغيرة) أي لأن عدتها بالشهر والآية والحامل عدتها بوضع الحمل وغير المدخول في الأعدة عليها مع أن المختلعة بعد المدخول لا حرمه في طلاقها أيضا إن كان الحمل من جهته أو لم يولد كالتأمل (فائدة) إذا وصف الطلاق بالحسن أو نحو ذلك على وقت السنة أو بالقبح أو بالفحش جاز على وقت البدعة فإن جمع الصفتين وقع حالا وهذا يقين أنصف طلاقها بالسنة والبدعة والآن فيقع حالا طلاقا كالصغيرة والآية كما يأتي (تنبيه) يجب أن لا يذهب إلى طوبى بدعي أو ما كان يراجع ما دامت البدعة وكانت دون ثلاث ثم إذا جاء وقت السنة أو طاق أو لم يطق وينتفى السني بفراق وقت البدعة فتأمل (غول والحامل) أي لا يهاول تضمرت بأول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة ولاندم (قوله والمختلعة) أي بنفسها أو أمارر اختارها الأجنبية من الزوج بماله ولو بذاتها فانه بدعي قال شيخنا وهي محل القسم الرابع فلا حاجة تنبيهها بعدم الدخول لأن غير المدخول في الأعدة عليها فتأمل (قوله باعتبار آخر) أي غير السني والبدعي بحسب عروض الأحكام الخمسة فتأمل (قوله كطلاق المولى) أي وطلاق الحكم في الشقاق ونحو ذلك (قوله غير مستقيمة الحال) أي بان تكون غير عفيفة (قوله كسنة الطلاق) أي زيادة على ما عتيد والآن يمكن أحد يتخلعون - وهو خلاق (قوله كطلاق مستقيمة الحال) وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لم أبغض الخلال إلى الله الطلاق (قوله وقد سبق) أي بانه في كلام المصنف (قوله وأشار الإمام) أي إمام الحرم من رضى الله تعالى عنه (فصل في بيان أحكام طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يقرب عليه) (قوله وغير ذلك) أي كالاستثناء والتعليق والحمل المقابل للطلاق وشروط المطلق وما يتبع ذلك (قوله المهر) أي الكامل المهر ولو كافر حالة النكاح وان رقب بعد ذلك كذا طلقين طاقين ثم التمس بدرا الحر ثم استرق فله نكاحه بالاحمال والوطاقتها طاقته ثم استرق فانهم انعموا له بطاقتهم واحدة لأنه رقب قبل استيفاء عدد العبد فتأمل (قوله ولو كانت أمة) أي اعتبارا بجهرية لزواج خلافا

أو في طهر - من جامعها فيه  
وضرب ليس في طلاقهن  
سنة ولا بدعة وهن أربع  
الصغيرة والآية) وهي  
التي انقطع حبها (والحامل  
والمختلعة التي لم يدخل بها)  
الزوج وينقسم الطلاق  
باعتبار آخر إلى واجب  
كطلاق المولى والمستدوب  
كطلاق امرأته غير مستقيمة  
الحال كسنة الطلاق  
ومكروه كطلاق مستقيمة  
الحال وحرام كطلاق البدعة  
وقدسية وأشار الإمام لطلاق  
المباح بطلاق من لا يهاول  
الزوج ولا تسع نفسه به وإنما  
يلاستماعها  
(فصل في حكم طلاق  
الحر والعبد وغير ذلك)  
(وعيان) الزوج (الحر)  
على زوجته ولو كانت أمة  
(ثلاث تطليقات

للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه المالك (قوله ويملك العبد) أي من فيه رق كذا ذكره  
 الشارح (قوله والمبعض والمكاتب والمدير كالعبد) قال شيخنا لا يخفى أن الأخير من داخل  
 في العبد فأمر الله ما غير مستقيم ولو أراد الشارح بالعبد من فيه رق لدخل المبعض أيضا انتهى  
 أقول ويمكن الجواب بأن مراده بالعبد في كلام المصنف ما لا يتصل به سبب حرية كما  
 هو موضوع العبد لعمدة فتاوى (قوله ويصح الاستثناء) وهو لغة الانحراج ونحوه الانحراج  
 باد أو إحدى أخواتها لولا لدخل في الكلام السابق ما خوذ من التنقي وهو الانعطاف  
 والالتواء كما سبق في الإقرار والمراد به هنا لعدم ذلك ومنه ما لو قال على الطلاق من ذراعي  
 أو من نخوة رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك ففيه التفصيل الآتي ومنه أيضا أنه لو قال بان  
 شاء الله أو أن يشاء الله وهذا يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد به التبرك نعم لو قال يا طالق إن شاء  
 الله لم ينفعه الاستثناء ولا يقع الطلاق في التعليل بما هو مستعمل عقلا كالجمع بين النقيضين  
 أو عادة كصود السماء أو شرعا كنسخ صوم رمضان واليمين فيه ذكر منه مقدمة حتى يثبت بها  
 المعلق على الخلف (قوله في الطلاق) وكذا سائر العقود والحلول وأصل تقييد المصنف به لرفع  
 تكراره مع ذكره في الإقرار فتأمل (قوله إذا وصله) أي بان لم يفصل بين المستثنى والمستثنى  
 منه بكلام أجني مطائفا أو بسكوت غير سكنة التنقيس أو إلى أو انقطاع الصوت أو نحو ذلك  
 ولا يضر عرض المال بينهما قال العلامة ابن قاسم وهل محله في غير الطول بل فيه نظرات انتهى  
 أقول ولا قرب أنه يضر شرطه (قاعدة) كل ما استعمل به الشخص من العقود والحلول إذا  
 أضاده إلى الله تعالى نفذ وما لا يستعمل به لا ينفذ فأنى يستعمل به كالطلاق والعقود فإذا قال  
 الشخص لزوجته طأقت الله أو أهداه اعتقلت الله نفذ والذي لا يستعمل به كاليبيع فإذا قال  
 الشخص له أحبه بآعت الله لا ينفذ لأن البيع لا يستعمل به الشخص بنفسه (قوله ويشترط أيضا  
 أن ينوي الاستثناء) أي أن يوجب قصد المستثنى حالة تلفظه بالمستثنى منه فلو لم يعرض له قصد  
 الإبراء فهو غرض منه لم يمتد به (فراغ قبل فراغ اليمين) أي قبل الفراغ من المستثنى منه (قوله ولا  
 يكفي التلفظ به من غير نية الاستثناء) ولا بد أن يسمع به نفسه وكذا غيره لصدق فيه والافلو  
 دعاء أو أنكرت الزوجة الأيمان به حلفت على نفسه وطأقت بخلاف ما لو أنكرت سماعه المياه  
 فلا أثر لانكارها كما هو ظاهر (قوله ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه) أي أن لا يكون  
 العدد الثاني مساويا لما قبله أو زائدا عليه لأن العبرة بالتلفظ فلو قال لزوجته أنت طالق ثلثا  
 الأثلاثا وقع ثلثان فقط وإن كانت الأثلاث مستغرقة للعدد الشرعي ويشترط أيضا أن لا يجمع  
 المفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا يعمد ما لو قال لزوجته أنت طالق ثلثا الأثلاثين وواحدة  
 فواحدة أو أنت طالق ثلثين وواحدة أو واحدة فثلاث أو أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة  
 الواحدة وواحدة وواحدة فثلاث كافي العباب (قوله بطل الاستثناء) أي ويقع الطلاق  
 الثلاث ما لم يتبعه باستثناء آخر ولا يصح فلو قال لزوجته أنت طالق ثلثا الأثلاثا الواحدة  
 فيقع واحدة وكذا أنت طالق ثلثا الأثلاثا الأثلاثين فيلغو قوله ثلثا أثلاثا ويقع عليه ثلثان  
 والاستثناء من التثنية إثبات وعكسه كما سبق في الإقرار (قوله ويصح تعليقه) أي بغير المشيئة كما  
 مر من زمان أو مكان أو غيرهما وإليه أشار المصنف بقوله بالمصنف كقول أشهر أو رأسه أو هلاله

(و) يملك (العبد) أي من فيه رق  
 (تعلية-ين) فتطرح  
 كانت الزوجة أو أمه  
 والمبعض والمكاتب والمدير  
 كالعبد (ويصح الاستثناء)  
 في الطلاق إذا وصله  
 أي وصل الزوج انظر المستثنى  
 بالمستثنى منه أنه لا عرفيا  
 بأن يعد في العرف كالأما  
 واحدا ويشترط أيضا أن  
 ينوي الاستثناء قبل فراغ  
 اليمين ولا يكفي التلفظ به من  
 غير نية الاستثناء ويشترط  
 أيضا عدم استغراق المستثنى  
 منه فان استغرقت كانت  
 طالق الأثلاثا لا يابطل  
 الاستثناء (ويصح تعليقه)



ويقع بولجر من أول ليلة منه أو وسطه أو آخره أو تمامه ويقع بآخر جرح منه أو بآخره  
ويقع بولجر منه عند العلامة الرملة كعلامة الخطيب الحق الاسم بولجر منه  
أو بنصفه ويقع بغروب شمس عشره أو بين الليل والنهار ويقع بقراغ ما هو فيه فان كان ليلة  
فبطلوع النجروان كان ثم اربع غروب الشمس أو بنصف نصفه الاول ويقع بطلوع فجر  
الثامن لان نصف نصفه سبع ايام ونصف وسبعة ايام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف  
ليلة ونصف يوم ويجعل ثمان ايام وسبعة ايام نصف وسبع ايام ونسبة ايام نصف آخر (قوله  
والشرط) هو بالمرعفة على بالصفة وفيه اشارة الى تعليقه بالادوات الشرطية كان دخلت  
الدار بكسر الهمزة وسكون النون أو متى دخلت الدار وكذا لا تقتضي فوراني لا ثبات الا في  
ان واذا مع العوض أو متى يتم اخطاها وتقتضي الفور في النفي الا ان ولا تقتضي تكرارا  
الا كلما قد اشار الى ذلك بعضهم فقال

أدوات التعليق في النفي لا تقو • روى ان وفي الثبوت رأوها

للتراخي الا اذا ان مع المما • لو شئت وكلماء كروها

(قوله فتطلق اذا دخلت) بخلاف ما اذا أتى بالنفي مع ان كقوله ان لم تدخل الدار فانت طالق  
فلا حثث الابعوثها لان المعنى ان فانت دخلت الدار والقوت لا يكون الابعوثها • (فرع) • لو  
حذف على غيره أن لا يدخل داره فدخلها فان كان ناسيا أو جاهلا فلا يقع ان كان يسي الى بحث  
الطائف كان يصير عليه طلاق زوجته والافيق فان كان عامدا عالما وقع مطلقا وهل الزوجة  
مثل الاجنبي في فصل فيما بين أن تبالى وبين أن لا تبالى أو هي تبالى مطلقا وقع في ذلك خلاف  
بين المتأخرين فقال شيخنا انها كالاجنبي وقال العلامة الحلبي انه تبالى مطلقا والراجح انه  
لا يقع لان الزوجة من شأنه أن تبالى كما يؤخذ من عبارة العباب وهذا اذا حذف على فعل غيره  
اما اذا حذف على فعل نفسه فلا يحنث اذا كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها (قوله والطلاق الخ)  
هو توطئة الكلام المصنف فتأمل (قوله الاعلى زوجة) أي ولو أمة أو رجعية وهذا اشارة الى  
اعتبار شرط المثل السابق قبله فتأمل (قوله وسينفذ لا يقع الطلاق) كما لو طال الاجنبية ان  
تزوجت فانت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج  
المهينة أو غيرها لم يقع الطلاق فيه ما لو حكم ما حكم بوقوعه فلانة في نفسه كما قاله الولي العراقي  
وغيره وان خالف فيه العلامة ابن قاسم وعند العلامة الرملة لا شافي نفسه قبل فكاحها الابعده  
وعند شيخنا في النقض مطلقا (قوله كقوله) أي المعلق (قوله لها) أي للاجنبية (قوله  
ولا تعليقا) قال شيخنا الوجه في الشارح هذه مسئلة متعلقة لكان أولها أن لا يست  
داخله في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع في التعليق اه أقول وفيه نظر لانه داخل في  
عموم قول المصنف ويصح تعليقه بالصفة والشرط فتأمل (قوله كقوله لها) فيه ما تقدم (قوله  
وأربع الخ) هو بحذف التام حذف المعدود فتأمل (قوله لا يقع طلاقهم) أي ولا يصح تعليقهم  
وهذا اشارة الى اعتبار شرط المطلق المتقدم وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما تقدم  
وسينه عليه الشارح فتأمل (قوله والمجنون) أي غير المتعدي به اذا لم يقع في متعدبه اما اذا  
وقع في متعدبه كأن جن بغير تعد في سكره متعدبه فيقع الطلاق وتنفذ تصرفاته كما مر (قوله

أي الطلاق (بالصفة  
والشرط) كان دخلت الدار  
فانت طالق فتطلق اذا  
دخلت والطلاق لا يقع  
الاعلى زوجة (و) حينئذ  
لا يقع الطلاق قبل النكاح  
فلا يصح طلاق الاجنبية  
تخييرا كقوله اه اطلقتك  
ولا تعليقا كقوله له ان  
تزوجت فانت طالق أو ان  
تزوجت فلانة فهي طالق  
(وأربع لا يقع طلاقهم  
الصبي والمجنون)

وفي معناه المسمى عليه (والنائم والمكره) أي بغير  
 حق فإن كان بحق وقع  
 وصورته كما قال جمع الكراه  
 القاضي للمولى بعد مدة  
 الإيلاء على الطلاق وشرط  
 الإكراه قدرة المكره  
 بكسر الراء على تحقيق  
 ما هديه المكره بقضها  
 بولاية أو تغليب وجه المكره  
 بفتح الراء عن دفع المكره  
 بكسر هاء جمع ربه منه وهو  
 استعانة من بماله ونحو  
 ذلك ونظيره أنه ان امتنع  
 عما كره عليه فعل ما خوفه  
 به وبجمل الإكراه  
 بالتخويف بضرب شديد  
 أو حبس أو تسلط مال  
 ونحو ذلك وإذا ظهر من  
 المكره بفتح الراء فريضة  
 اختيار بأن اكراهه شخص  
 على طلاق ثلاث فطاق  
 واحدة وقع الطلاق وإذا  
 صدر تعليق الطلاق بصفة  
 من مكف ووجدت تلك  
 الصفة في غير تلك فأن  
 الطلاق المتعلق بها يقع  
 والمكره ان يتعد طلاقه كما سبق  
 (فصل في أحكام الرجعة)  
 بفتح الراء وحكى كسرهما  
 وهي لغة المرة من الرجوع  
 وشرعا رد الزوجة إلى نكاح  
 في عدة طلاق غير بائن على  
 وجه مخصوص وخرج بطلاق  
 وطه الشبهة والظهار فان  
 استباحة الوطء فيه ما بعد  
 زوال المسامحة لا تسمى رجعة

وفي معناه المسمى عليه) أي في حكمه حكم المجنون فيما ذكره من المبرم والمعتوه وهو الناقص  
 العقل عن شغل لاعتداه معرفة تصرف (قوله والنائم) أي ولو أجاز به بعد انتباهه بأن قال  
 أبرئت ذلك أرا مضيقه ونحو ذلك (قوله والمكره) أي لا يقع طلاقه خلافاً للإمام أبي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا  
 عليه (قوله وصورته) أي صورة الإكراه على الطلاق بحق (قوله كما قال جمع) أي من أهم أبنائنا  
 (قوله إكراه القاضي للمولى) أي عليه وعليه فإكراه المرندي على الإسلام بحق فيصح منه قال  
 بعضهم ومثله إكراه الحربي عليه وفيه نظير فراجع (قوله وشرط الإكراه الخ) ومن شرطه  
 أيضاً أن يكون عاجلاً ظاهراً لا كراه بالتخويف بالعقوبة إلا تجله ولا يما هو مستحق له ولو  
 خوف آخر بغيره ما يظنه له كفاً في كونه إكراهاً احتمل أن في الام والواجبه في البسيط أنه  
 لا وقوع لأنه ساقط الاختيار (قوله أو اتلاف مال) أي له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق دون  
 بذله (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى أو ويختلف ذلك باختلاف الناس وأحوالهم حتى قال  
 الدارمي ان الضرب اليسير في حق أهل المروآت إكراه والشاشي ان الاستئناف في حق الوجبة  
 إكراه وابن الصباغ ان التمس في حق أهل المروآت إكراه (قوله وإذا صدر الخ) أشار به إلى أن  
 التكليف لا يعتبر بوجوده حال وجود الصفة التي وقع التعليق به في وقت التكليف وهذا  
 يشمل ما إذا وجدت الصفة بغيره وغيره فتأمل (قوله فان الطلاق المتعلق بها يقع) بخلاف عكسه  
 كأن قال مبي لزوجته ان بلغت طالت طالق فانما لا تطلق (قوله كما سبق) أي في كلام المصنف  
 في فصل الطلاق فراجع (تتمة) في المسئلة السابعة نسبة إلى القاضي أبي العباس أحمد  
 ابن عمر بن سريج شيخ الشافعية في عصره وهي ما لو قال لزوجته متى طلقك أو وقع طلاق  
 عليك فانت طالق قبله ثلاثاً فإذا طلقها وقع المتخير على الرابع

(فصل في بيان أحكام الرجعة) وذكرها المصنف عقب الطلاق إشارة إلى أنها ما كانت  
 النكاح لا الطلاق قطع العدة وقيل هي كاستداعته فلا يطلق فيها القول وأصلها الإباحة  
 وقد يترجم أحكام النكاح والأصل في قوله تعالى وبمكثن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا  
 أصلاً أي رجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل فقال لي يا محمد راجع زوجتك حفصة  
 فانما امرأتك صائمة قوامه وانما رد زوجتك في الجنة وأركانها ثلاثة زوج وصيغة ومحل وشرط  
 في الزوج كونه بالغاً عاقل مختاراً وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد بشرط في أهل ما سبق  
 (قوله وحكى كسرهما) أي والفتح أقصع عند الجوهري والكسراً كثر عند الأزهري (قوله  
 المودة من الرجوع) أي من طلاق أو غيره (قوله رد الزوجة الخ) هو مصدر مضاف للمفعول  
 به مدحذف الناء على أي رد الزوج أو من قام مقامه من وكيل أو ولي أو نحو ذلك (قوله إلى نكاح  
 الخ) قال بعضهم وهذا مشكل لأن في النكاح بدائل التوارث وأنه يصح الطلاق منها وكذا  
 الظاهر والإيلاء كما يأتي ويجب نفقتها وأجيب بان المراد بإعادة نكاح الكمل والأفان نكاح اختل  
 بانطلاق فتأمل (قوله في عدة طلاق الخ) هو قيد لا بد منه فيخرج به النسخ (قوله غير بائن) أي  
 لأنها في حكم الزوجة (قوله على وجه مخصوص) لعله أراد بذلك شروط الزوجة المستمرة في صحة  
 رجعتها فتأمل (قوله وخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار) أي وكذا الإيلاء كما مر (قوله

(وإذا طلق) شخص  
(أمر أنه واحدة أو اثنتين  
فله) بغير إذنهما (مراجعة  
مالم تنقض عدتها) وتصل  
الرجعة من الطلاق بالفاظ  
منها ارجعتك وما تصرف  
منها والاصح ان يقول  
المرتجع وددتك انكاحي  
وأمكنك عليه صريحان  
في الرجعة وأن قوله  
تزوجتك أو أنكحتك  
كأيتان بشرط المرتجع ان  
لم يكن محرماً أهلية النكاح  
بنفسه وحينئذ تنقض  
رجعة السكران لارجعة  
المرتد ولارجعة الصبي  
والجنون لان كلاهم ليس  
أهلاً للنكاح بنفسه  
بخلاف السفينة والعبد  
فرجعتهما صحيحة من غير  
إذن الولي والسيد وان  
توقف ابتداء نكاحهما  
على إذن الولي والسيد  
(فان انقضت عدتها) أي  
الرجعية (حالة) أي  
زوجها (نكاحها) بعد  
جديده (كون معه) بعد  
العقد (على ما بقي من  
الطلاق) سواء انقضت  
بزواج غيره أم لا (فان  
طلقتها) زوجها (ثلاثاً) ان  
كان من الواطئتين ان كان  
بعد اقبي الدخول أو بعدم

وإذا طلق شخص (أي حراً أو رقياً) (قوله امرأته) أي زوجته (قوله واحدة) أي طائفة واحدة  
 (قوله أو اثنتين) أي أو طلق امرأته طائفتين وفي بعض النسخ اثنتين بلاتاء (قوله فله) أي  
 ولو بناتيه (قوله بغير إذنهما) أي وبغير رضاها وبغير رضا سيدها وبغير إذنهما (قوله  
 مراجعتها) أي رجعتها أي بمعنى عودها إلى نكاحه ولو أمة لانتحل له لأن الرجعة دوام بشرط  
 كونها طائفة بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها في العدة قابلة لثالث مبنية سوطاً له ولو في  
 الدبر أو استدخلت ماء المحرم في القبل أو في الدبر فلا تصح رجعة المراجعة ولا المهرجة وإن علمت ثم  
 نسيت ولا من شك في طلاقها لكن لو تبين وجوده صححت وهذا شرط في أحد الأركان الثلاثة  
 وهو المحل فتأمل (قوله وتصح الرجعة الخ) فيه إشارة إلى شرط الركن الثاني وهو الصيغة  
 فتأمل (قوله من الناطق) قبل لا بد منه وتقدم أن إشارة الآخر من كالمناطق فراجع (قوله بالفاظ  
 فلا تصح لـ أي لا تصح بنية ولا بفعل كوطء خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه نعم لو  
 صدر ذلك من كفار واعتقه دوام رجعة ثم أصابوا وترافعوا إليه أقررتناهم ولا تصح مائة  
 ولا مؤقته ولو عتقت ثم أوصح بالهبة ولو لم يكن يحسن العوبة (قوله وما تصرف منها) أي رجعتك  
 وأرجعتك وأنت مراجعة ونحو ذلك (قوله مريضان) هو المعتقد (قوله كتابان) أي في الرجعة  
 أيضاً وهو المعتقد (قوله بشرط المرتجع الخ) هو إشارة إلى شرط الركن الثالث وهو الزوج حراً  
 كان أو رقيقاً فتأمل (قوله أن لم يكن محرماً) لوقال بشرط المرتجع أهلية النكاح إلا المحرم لأنه  
 تصح رجعته لكان أولى وأظهر فتأمل (قوله أهلية النكاح بنفسه) أي أن يكون عاقده  
 النكاح لنفسه صحيحاً في حد ذاته وإن منعه منه عارض كاحرام وتوقف على إذن غيره كما سيذكره  
 المأرخ فتأمل (قوله وحينئذ تصح رجعة السكران) أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق  
 (قوله ولا رجعة الصبي) امتنع كل هذا بأن الصبي لا يصح طلاقه فكيف تصح رجعته وأجيب  
 بأن ذلك مما تورعوا إذا رفع الأمر إلى حاكم مالي وحكم بوقوع طلاقه ومن هنا أخذت المسئلة  
 المأخوذة وصورتها كما قال العلامة الأجهوري أن يزوج الصغير الماطقة ثلاثاً لدى حاكم شافعي  
 ويحكم بفسخ النكاح لأجوبه ثم بعد دخول الصبي بإطلاق عنه وإليه المصلحة ويحكم الحاكم  
 المالي بفسخ ذلك وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الزوج الأول لدى حاكم شافعي  
 ويحكم بفسخ النكاح وبجها بوطئه الصبي وأمس هذا من التفتيش الممتنع لدخول الحكم وحكم  
 المالي بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وإن علم أنه يترتب عليه ما لا يجوز عنده والمعتقد أن  
 حكم المالي يحل الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفق به خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين  
 الأتالي وكلام القرافي وابن عرفة عن المدونة بقيد وما يخالف ذلك لا يعتد عليه وتوقف شيخنا  
 الشيرازي في قوله لمصلحة فإن كان هناك مصلحة للصبي كاحتياجه مثلاً لانتقة فلا توقف (أهـ  
 (قوله والجنون) أي والمعمى عليه والنائم والمعتوه والمبرم ونحو ذلك ولولي من جن وقد وقع  
 عليه الطلاق رجعة حيث نيز وجهان احتاج إليه (قوله لأن كلامهم) أي من المرتد والصبي  
 والجنون (قوله بعد جديد) هو إيضاح ويحصل على بعدان المراد بالنكاح الوطء فيكون للتعقيم  
 فتأمل (قوله وتكون معه) أي الزوجة مع الزوج (قوله فان طلقها) أي وقع طلاقها عليها  
 ولو بغيره أو بصفة (قوله ثلاثاً) أي معاً أو مرتباً ولو في أكثر من أوتبعين مثلاً وإن

قيل بحرمته على الرجوع وكذا الثمنان في لريق فتأمل (قوله لم فعل له) أي ولو بملك العين  
 (قوله إلا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء (قوله انقضاء  
 عدتها منه) أي باقرا أو أشهر أو حل وتصدق فيما سجدت أمكن أن كان دخل بها أو لا بان لم يدخل  
 بها فلا بشرط انقضاء العدة فتأمل (قوله تزويجها بغيره) أي ولو يجنوننا أو صغيرا حرا بشرطه  
 الآتي أو رقية بالانفا وخارج به الوطء بملك العين أو التهمة فلا يحصل به إحصاء فتأمل (قوله  
 تزويجها صحبا) خرج به تزويج الرقيق غير البالغ وما لو شرط في العدة مدته إذا وطئ طائفة بخلاف  
 نية ذلك وإن كرهت (قوله وإلا الت دخول الخ) هو مستدرك فتأمل (قوله وإصابتها) الواو  
 بمعنى مع أي مع أصابتها (قوله بان يولج الخ) سواء أوج أو لم يولج أو فوم أو وولج  
 أو فوج أو هي نافذة كما يأتي (قوله قبل المرأة) أي ولو كان بجائل أو كان أحدهما أو كل منهما  
 مجنوننا أو نائما أو محرما أو صائغا أو كان هو خصما أو عينا أو كانت هي حائضا أو مظهرا منها  
 أو معتدة عن نسبه طرأت على نكاح المحلل ولا بد من زوال البكر ولو غوراء (قوله  
 بشرط الانتشار) أي بالفعل وإن استعان على إدخاله يده أو يدها فلا يكفي مع عدم الانتشار  
 ولو من المسلمين الكبير فتأمل (قوله لا طلاقا) أي لا يمكن جماعه فان تزويجها الثاني بشرط الطلاق  
 لم يصح وهذا محمل قوله صلى الله عليه وسلم لمن أتته المحلل والمحلل له (قوله والرابع بينوتها منه)  
 أي طلاقها منه باتساق ولو بخلع (قوله انقضاء عدتها منه) وفي بعض النسخ عنه بدل منه  
 • (تنبيه) • يقبل قول المطابقة لثانيها في إحصاءها أن أمكن وللأول تزويجها وإن كان كذبها  
 لكن مع الكراهة فان كذبها منع من تزويجها قال العلامة ابن قاسم ولو أخبرته بالتأصيل ثم  
 رجعت فان كان قبل العقد علم قبل رجوعها أو بعده لم يقبل • (خاتمة) • أسقط المصنف هنا  
 فصلا موجودا في بعض النسخ قبل هذا الفصل وشرح عليه العلامة الخطيب وهو ما نصه  
 فصل وشروط الرجعة أربعة أن يكون الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن  
 لا يكون الطلاق بعوض وأن تكون قبل انقضاء العدة انتهى وفي بعض النسخ أسقط لفظ  
 فصل المتقدم فتأمل

• (فصل في بيان أحكام الإيلاء) • وهو حرام لما فيه من الإيذاء كبيرة عند العلامة ابن حجر  
 وصغيرة عند العلامة الخطيب وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه بما يأتي والاصل فيه  
 قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية وأركانه ستة طلق ومخلف ومخلف عليه وزوجة  
 وصيغة ومدة وقد نظمها بعضهم فقال

أو كان الإيلاء من يخطها إليه • حالف ومخلف ومخلف عليه

وزوجة ومدة • فافهم مقال لا اقتبس منه

وقول الناظم ومخلف أي به وانما سجدته لضرورة النظم فتأمل (قوله مصدر آلي) أي بفتح  
 الهمزة مصدر داوي إيلاء كاعطى يعطى أعطاه (قوله إذا حلف) قال الشاعر  
 وأكذب ما يكون أبو الخنق • إذا آلى عينا بالاطلاق

أي حلف (قوله وشرا الخ) هذا التعريف قد اشتمل على أركانه الستة المتقدمة فتأمل (قوله  
 يصح طلاقه) ولا بد أن يتأتى منه الوطء ليخرج به المحبوب فانه يصح طلاقه ولا يصح إيلاؤه (قوله

(لم فعل له) لا بعد وجود  
 خمس شرائط (أحدها  
 انقضاء عدتها منه) أي  
 المطلق (و) الثاني (تزويجها  
 بغيره) تزويجا صحبا  
 (و) الثالث (دخوله) أي  
 القبيح (بم أو صائغا) بان  
 يولج حشفته أو قدره من  
 مخطوطها بقبيل المرأة  
 لا بد بها بشرط الانتشار في  
 الذكر وكون الموجع من  
 يمكن جماعه لا طلاقا  
 (و) الرابع (بينوتها منه)  
 أي الغيب (و) الخامس  
 (انقضاء عدتها منه)

(فصل في بيان أحكام الإيلاء)  
 وهو لغة مصدر آلي يولي  
 إيلاء إذا حلف وشرا  
 حلف زوج يصح طلاقه  
 لا يتنع من وطئه زوجته

في قبلها) قيد لا بد منه (قوله مطلقا) هو صفة مصدر محذوف أي استناعا مطلقا غير قيد بعدة  
ومثل المطلق المؤبد (قوله وهذا المقي الخ) قال شيخنا فيه تجوز انتم في اللهم الا ان يقال مراده  
بذلك مطلقا او اقامة والا فانه تعريف لا يترتب على الاستدلال من كلام المصنف فتأمل (قوله  
واذا حلف) أي الزوج المكن وطؤه كما مر سوا كان أو رقيقا (قوله ان لا يطأ) أي أو لا يجامع  
تخرج بالجماع الاستناع فلا يبلا بالامتناع منه بالحلف (قوله زوجته) أي حرة أو أمة تخرج  
بالزوجة الأمة فلا يبلا فيها من سيدها (قوله وطأ) أي شرعا لان الوطء في إطلاقه انصرف  
لجاء تشرعا وخرج بالشرعي الوطء في الحيض أو النفاس أو الدبر قال شيخنا وأشار بذلك إلى أن  
مطاعة في كلام المصنف وصف محذوف وليس من صيغة الحالف فلا تتوقف صيغته عليه ولا  
يقبل دعواه الوطء بالقدم والاجتماع فيما اذا حلف على الجماع أو لوطه بل يدين لأنه صريح ولا  
يدين فيما ركب من نون وياء وكاف ولا في تغيب الحشفة في الذبل (قوله مطلقا) أي غير مقيد  
بعدة اقاباته بالمقيد فليس من ألفظ الحالف كما مر (قوله أي وطأ مقيدا) أشار بذلك إلى أن ألفظ  
مقيد ليس من ألفظ الحالف على ما تقدم فتأمل (قوله تزيد على أربعة أشهر) أي أي زيادة كانت  
ولو في اعتقاده وان لم يكن فيها الرفع إلى الحاكم على المعقود عند العلامة الرمي كان حجرا واعتقد  
شيخنا كالأمة ابن قاسم أنه لا بد من كونها يمكن فيها الرفع إلى الحاكم قال العلامة الرمي  
كان حجرا وفائدته الا تم فقط وان فرغت المدة فلا يشترط كونها السع الرفع إلى الحاكم ومن الايلاء  
الحالف بعتقه المصنوع كونه أو موته أو موت غيره ما أنزول عيسى صلى الله عليه وعلى  
آلينا وسلم أو نحو ذلك (تنبيه) دخل في الزيادة المذكرة مالهو كرهها كقوله والله لا أطول  
خمس أشهر فإذا مضت فوالله لا أطول سنة بالنون فهم الايلاء أن لكل منهما حكمه ونسججه  
الأربعة وما دونها وان تذكر كقوله والله لا أطول أربعة أشهر مرة أو أكثر فليس الايلاء المذكور  
بأنه اثم الايلاء قال في المطالب وكأنه دون اثم الايلاء ويجوز أن يكون فوته لأن ذلك يمكن فيه  
رفع الضرر وهو على الزوج بخلاف هذا اثم لو لم يذكر القسم فهو الايلاء واحد كقوله والله  
لا أطول أربعة أشهر فإذا مضت فلا أطول أربعة أشهر وهكذا (قوله أو حلق) هو عطف على  
حلف فهو زيادة على كلام المصنف وكذا ما بعده فتأمل (قوله فانت طالق) ومثله ان وطئت  
فضم تلك طالق (قوله ويؤجلها) كذا في غالب نسخ الشارح وأكثرت نسخ المصنف له وهي أولى  
(قوله أي يجهل الخ) فيه إشارة إلى أن أمهاته لا يسمى أجلا فتأمل (قوله ان سالت ذلك) لا حاجة  
اليه والاولى استقامه لأن ابتهاء المدة لا يترتب عليه ولا على رفع القاضي كما يشبهه كلام الشارح  
بهذا فتأمل (قوله من الايلاء) هذا في زمن يمكن جماعها فيه حالا والا فابتهاء المدة من زمن  
امكان الجماع كما هو في الصغيرة والمرضة والمثيرة والمهرمة والمثلهة منها ونحو ذلك (قوله من  
الرجعة) أي اذا وقع الايلاء في الزوجة المعلقة رجعا لم تحسب المدة حتى يراجع ولا يحسب من  
المدة من ردة أحدهما ولا مدة مانع وطء منها حتى نحو مرض وجنون ونشوز أو شرعي  
كتابس بقرض من صوم أو صلاة أو إعرام وثبتت المدة في المدة في الزوال ولا تبقى على ما مضى قبله  
ثم يحسب منها نحو زمن حيض وثناس فتأمل (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) أي انقضاء من  
المانع أو مضى ابتهاء زوال المانع (قوله بخير المولى) أي بطايبه ان كانت بالغة ولو أمة وعهل

في قبلها مطلقا أو فرق  
أربعة أشهر وهذا المقي  
ماخوذ من قول المصنف  
واذا حلف أن لا يطأ زوجته  
وطأ (مطلقا أو مقيدا)  
وطأ مقيدا بعدة (تزيد على  
أربعة أشهر فهو) أي  
الحالف المذکور (مول)  
من زوجته سواء حلف بالله  
تعالى أو بصفة من صفاته  
أو على وطء زوجته بطلاق  
أو عتق ~~كقوله~~ الله ان  
وطئت ذلك فانت طالق أو  
فعبدي حر فإذا وطئت  
طاعت وعتق العبد وكذا  
لو قال ان وطئت ذلك فقتل  
صلاة أو صوم أو حج أو عتق  
فانه يكون مولى أيضا  
(ويؤجلها) أي يجهل  
المولى حقا سوا كان أو عبدا  
في زوجة مطبقة للوطء  
(ان سالت ذلك أربعة  
أشهر) وابتهاء في  
الرجعة من الايلاء في  
الرجعة من الرجعة (ثم)  
بهذا بقضاء هذه المدة

المراعاة حتى تبلغ ولا يطالب سبه ولا ولي وطالب الكمال متى شئت لانها على التراضي  
ولا يسهط بغيرها (قوله بين القبيحة) أي الوطء من فساد يرجع لرجوعه الى الذي امتنع منه  
(قوله والتكفير) لو قال مع التكفير كان اولى وأحسن لدفع توهم انه من الخير فيه وليس  
صدا وانما الضمير بين القبيحة والطلاق وما ذكره الله تعالى من الضمير هو ظاهر كلام غيره  
واعقده العلامة الرملي وأتباعه واعقده العلامة ابن حجر كالخطيب أنهما طابا به بالقبيحة أو لا  
فان امتنع طابا به بالطلاق نعم ان قام به مانع طبيعي كمرض طابا به بقبيحة الله ان بان يقول اذا  
قدرت فئت او مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طابا به بالطلاق لحرمته الوطء عليه فان  
عصى بالوطء انحلت العين وسقطت مطالبة (قوله ان كان حائضا بالله تعالى) أي او بصفة من  
صفاته ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلا حيث قصد التأكيده وان تعدد المجلس او  
الطلاق وان تعدد المجلس والانتكارت فان كان الايلا بغير الحلف بالله تعالى حصل ما قاله من  
وقوع طلاقه من طلاق أو عتق أو لزوم ما التزمه من صوم أو صلاة أو غيرها (قوله طلاق  
عليه الحاكم) أي نيابة عنه بسؤالها بشرط حضوره عند وليته امتناعه حتى لو شهد عدلان  
أنه آلى وصفت المدة وهو امتنع لم يطلق عليه الحاكم بل لابد من الامتناع بحضوره الا ان تعدد  
حضوره بتواضع أو غيبة أو تعدد أو نحو ذلك فلا يشترط حضوره بل يطلق عليه الحاكم في غيبته قال  
الدارمي وكيفية طلاقه أن يقول أو قمت على فلانة عن فلان طلاقاً أو حكمت على فلان في  
زوجته بطلاقة أو نحو ذلك ولو طلقها أو طلق هو بعد طلاق القاضي وقع الطلاق في مدة  
الامهال أو بعد طلاقه أو بعد وطئه لم يقع (قوله فان طلق) أي الحاكم (خاتمة) لو اختلعا في  
الايلا أو في مضي مدته بان ادعته عليه فاذكر هو صدق بيينه لان الأصل عدمه وان اعترفت  
بالوطء بعد المدة سقط حقه وان أنكره هو

(بغير المولى) (بين القبيحة)  
بان يوجب المولى شقته او  
قدرة من طوعها وقبل  
المرأة (والتكفير) لليمين  
ان كان حائضا بالله تعالى  
على ترك وطئها (والطلاق)  
لا يحلف بها (فان  
امتنع) الزوج من القبيحة  
والطلاق (طاق عليه  
الحاكم) طلاقاً واحدة  
رجعية فان طلق اكثر منها  
لم يقع وان امتنع من القبيحة  
فقط امره الحاكم بالطلاق  
(فصل) في بيان احكام اظهار  
وهو لغة مأخوذ من الظاهر

(فصل في بيان احكام اظهار) بذكر الظاهر المأثلة والمغلب فيه معق العين وهو من الكبار  
وكان طلاقاً في الجاهلية كالايلا في غير الشرع حكمه الى تفرعها بعد العود ولزوم الكفارة  
كما ياقى والاصل فيه قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم الاية وسبب نزولها ان اوس بن  
الصامت رضى الله عنه لما ظهر من زوجته خولة بنت حكيم وقيل خولة بنت ثعلبة سألت نبي  
صلى الله عليه وسلم لم يقل لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر في امرى فاني لا أصبر عنه  
ساعة واحدة وفي رواية أنما قالت أن هي صبيبة ان ضمهم اليه ضاعوا وان ضمهم اليه ضاعوا  
فقال لها حرمت عليه وكررت ذلك مرة فأتاها بنت منه اشتكت أمرها الى الله تعالى فخرأت  
السورة وقد مر بها عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في زمن خلافته فاستوقفته طويلاً  
ورمطته فقالت له يا عمر كنت تدعى عبداً ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه  
من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها  
فيقبل لها أمير المؤمنين اتفق له هذه المجوزة فقال والله لو اوقفتني من أول انتم ادا الى آخره  
لازلت الاصلالة أندرون من هذه المجوزة فقالوا الا قال هذه التي سمع الله قواها من فوق سبع  
سموات وفي رواية سبعة أربعة أسمع الله قواها ولا يسمع عمر واركانه اربعة مظاهر ومظاهر  
منها ومثبه بوصيفة وقد جهها تصوير المصنف انظر الصورة الأصلية فتأمل (قوله مأخوذ)



أى مشتق (قوله لم تكن - لا) أى له (قوله أن يقول) أى باللفظ وإشارة الأخرى كالقول وكذا  
 الكتابة (قوله الرجل) أى الزوج الذى يصح طلاقه ولو رقيقاً وكافراً أو مجبوراً أو عموماً أو  
 ضريباً أو سكران فلا يصح من المكره (قوله لزوجته) أى ولو غائبة أو أمة أو كافرة أو معتدة عن  
 شبهة أو ارتقاء أو قرناً أو حائضاً أو نفساً أو رجعية أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (قوله أنت)  
 أى أو رأسك أو يدك وكذلك عضو ظاهر ولو نحر أو الفضلات كالبن ولا الأعضاء الباطنة (قوله  
 على) ليس قيسداً (قوله كظهر أى) أو عين أو يدها وان لم يكن لها يد أو رجلها وكل عضو من  
 أعضائها الظاهرة لا الباطنة كما تقدم فلاظهار في المشبه والمشبّه به على المعتمد ومثل الأم في  
 ذلك كل محرم لم تكن - إلا من نسب أو رضاع أو صاهرة وكل محرم لم يطرأ تحريره انخرجت أخت  
 الزوجة وزوجة أبيه التى نكحها بعد ولادته وأخته من الرضاة التى قبل الرضاة وزوجات  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال لها أنت على كظهر امرأته أى فان كان أبوه تزوجها قبل وجوده  
 صار مظاهراً عنها أو بعد لم يصح مظاهراً ولو قال لها أنت على مثل أبى أو كأمى أو كعينها أو  
 كزوجها فإنه كتابة ان قصد الظاهر كان مظاهراً أو الأفلو يصح تعليقه بنحو ان ظهرت من  
 ضرتك فانت على كظهر أى فاذا ظهر من الضربة صار مظاهراً عنها ويصح تأقيته بيوم أو  
 شهر أو غيره ولو قال لها أنت على كظهر أى خمسة أشهر كان ظهراً أو ابلاً ويلزمه كفارتان ان  
 كان حلقه بالله أو بصفة من صفاته أو لا فكفارة واحدة (قوله فاذا قال لها ذلك) أى مرة  
 واحدة أو أكثر مع قصد التاكيد لانه لا يصح عائد معه على الأصح (قوله ولم يتبعه بالطلاق)  
 أى بان سكت زماناً مع لفظ أنت طالق (قوله صار عائداً) أى ان طلقه أعقبه ولو قال المصنف  
 ولم يحصل عقبه فرقة كان أولى وأعم ليشمل غير الطلاق من موت أحدهما أو فسخه أو ردته فان  
 راجع من طلقها صار عائداً بالرجعة أو عاد إلى الإسلام لم يصح عائد إلا ان أمسكها عقبه زماناً  
 يسع الفرقة لأن الرجعة عود إلى الحل والإسلام عود إلى الدين الحق وهذا كما في الظاهر غير  
 المؤقت لانه لا يحصل العود فيه إلا بالوطء فتأمل (قوله ولزمته) أى وان فارقها بعد بطلاق أو  
 غيره ابتداء وانتهى (قوله الكفارة) أى بالعود والظهار معا كفى كفارة الأيمن وقيل بالظهار  
 وحده والعود بشرط وقيل بالعود وحده وتعددية عدد المظاهر منها ولا تسقط بعد ذلك بفرقة  
 ولا موت وهي على التراخي لأن العود ليس حراماً (قوله وهي مرتبة) ومثلها كفارة القتل  
 وكفارة الجماع في ثم ارر رمضان بخلاف كفارة الأيمن فأنها بخيرة ابتداء مرتبة انتهت

• (فصل في بيان أحكام الكفارة) • واستنفاها من الكفارة وهو الستر لأن ستر الذنوب بستره  
 ويقال للعرث كافر لانه يستر الأرض بالبذور والحرث منه الكافر لانه يستر الحق بالباطل ولذا  
 فصل ساقط من غالب النسخ (قوله والكفارة الخ) يدل عن الضمير الذى هو المظاهر هنا أيضاً  
 وانتهى ما بعد ان خصص الكفارة بما ذكره هنا ليدخل نحو الأيمن فتأمل (قوله عتق) لو قال  
 اعتاق لكان أولى وأنسب إخراج ثمره من يعتق عليه به الكفارة كما صرحه ولا يجوز  
 عتق أم ولد عنه أو لا مكاتب كتابة صحيحة بخلاف المكاتب كتابة فاسدة ولا يجوز شترى بشرط  
 العتق لانه مستحق بالشترط ويجزئ المدبر والمعتق بان يخبر عتقه بنية الكفارة أو بعاقبه بنية  
 الكفارة بصفة أخرى وتوجد قبل الأولى ولا يجوز العتق مع اخذ عوض عايشه من العبد

وشرعاً تشبه الزوج زوجته  
 غير الباتن باتنى لم تكن حلالاً  
 (والظاهر أن يقول الرجل  
 لزوجته أنت على كظهر  
 أى) وخص الظاهر - ردون  
 الباتن مثلاً لأن الظاهر  
 موضع الركوب ولزوجة  
 من ركوب الزوج (فاذا قال  
 لها ذلك) أى أنت على كظهر  
 أى (ولم يتبعه بالطلاق صار  
 عائداً) من زوجته (ولزمته)  
 • تنفذ (الكفارة) وهي  
 مرتبة وذكر المصنف بيان  
 ترتيبها في قوله (والكفارة  
 عتق

أو من أجنبي ولا يجوز عتق بعض رقبة الأمن ببعضين باقياً سحر أو أحدهما كما استظهره  
 الزركشي ونحوه (قوله رقبة) أي ولو موصوبة لا قدرته على انتزاعها أو أبقية لا قدرته على ردها  
 بشرط أنه لم يجهل ما ولو بعد الاعتاق ومروءة من مؤسر وكذا جانية ومعتقة قتلها في محاربة  
 وإن حصل العتق في مرتين أو أكثر بنية الكفارة (قوله مسلمة) يحتمل أنه تفسير للمؤمنة وهو  
 أظهر ويؤيده أنه وجد في بعض النسخ أي مسلمة ويحتمل أن يكون نعناً ثانياً للرقبة ويكون  
 نوطاً لما بعده فتأمل (قوله بإسلام أحد أبيهما) أي أو بيهما السابى أو ولداه (قوله سلمية) أي  
 ولو أصالة فيجزئ صغير ولو ابن يوم ومريض يرضى برؤفان لم يبرأ تبين عدم الإبراء (قوله بالعمل  
 والكسب) هو عطف تشبيهي فلا يجزئ فاقدر رجل ولا فاقديداً وخضر وبصر منها أو غلظت من  
 كل منهما أو أغلظت من غيرهما أو أغلظت إيهام ولا عاجز بهرم ولا مريض لا يرضى برؤفان برئ تبين  
 الإبراء (قوله انصراراً بيننا) احتقر به عن إبراء فاقدر أنه أو أذنيه أو أصابع رجله لأن فقه ذلك  
 لا يعمل بالعمل بخلاف فاقدر أصابع يديه وأجزاء الاسم والأعور الذي لم يضعف عوره بصبر عينه  
 المسجمة الأعرج الذي يمكنه متابعة المشي والاقترع وهو الذي لا تبات برأيه (قوله بان عجز عنها)  
 أي في وقت ارادته التكبير (قوله حسا) أي بان لم يجدها أصلاً (قوله أو نمرعا) أي بان لم يجد  
 نمرها فافاض لاعتقائه وكتابه بحرمته ونفقة وكسوة وأثاثاً وأخذ ما لا يزال بقية العمر الغالب  
 ولا يتألف شره رقيق بزيادة على ثمن المثل بملاية عاين به ولا يكاف يسع عقار يستغله ولا رأس  
 مال تجارة ولا مسكن نفيس الله ولا رقيق كذلك ولا يكاف الاستقراض فان تكاف وفعل شيئاً  
 من ذلك حصل به الأكمل (قوله ويعتبر الشهر بالهلال) أي إن صام من أولها وانقضا  
 فان صام في أيامه راعى الشهر الذي بعده بالهلال وان نقص وتم الأول من الثالث ثلاثين يوماً (قوله  
 بنية كفاية) أي ولا يحتاج إلى تعيين من ظهارة أو غيره فان عين وأخطأ بان نوى الظهار وعليه  
 كفارة القتل منه لا يجزئ (قوله من النابل) هو إشارة إلى وجوب التبييت فتأمل (قوله  
 ولا يشترطية تتابع) أي أكتفاً بالتتابع التبعلي ويفوت ذلك التتابع ويلزمه الاستئناف بخطر  
 يوم ولو الأخير بغير عذر أو بمرض لا يجنون وانما يستغرق وحيداً وتناس (قوله في الأصح)  
 هو المذهب (قوله أول لم يستطع تنابعهما) أي ولو بمشقة لا تحتمل عادة أو خوف زيادة مرض  
 أو شدته شهوة الجماع (قوله فاطمة الخ) تبع في هذا المقطع الآية الشريفة والمراد به غايك  
 الحب إلههم سليمان يقول جابر رضي الله تعالى عنه أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحدة  
 السدس أي ما كدها أو يدفعها إلههم ولو بالانقضاء أو بوضعه بين أيديهم ولا يكفي أن يطعمهم  
 بعداء أو عشاء (قوله ستين مسكناً) أي ممن يجوز دفع لزكاته إلههم فلا يكفي أقل منهم ولا أكثر  
 إلا أن كانت الأمد بعد ذلك أكثر قال به مضمهم والحكمة في إطعام ستين مسكناً أن الله تعالى  
 خلق آدم من ستين لوام من التراب فكان الإطعام ستين مسكناً أي ستون في جميع  
 الألوان قال شيخنا ولا يبعد أن تكون كلمة كون الصوم ستين يوماً كذلك (قوله أو فقير)  
 عطف على مسكين ولو جعله المصنف منه لكان أولى وأعم لأنه متى انقضى أحد هذه ما دخل فيه  
 الآخر ومن كلام الفقههاء أنهم إذا اجتمعوا فقر قاروا إذا فقر قاروا (قوله مد) فلا يكفي أقل  
 منه ولو جدهم ودفع لهم جملة الأمد دفعة واحدة على الاشتراك كفى ولو اقتصروه بعد ذلك

رقبة مؤمنة) مسألة ولو  
 بإسلام أحد أبيهما (ساعة  
 من العيوب المضرة بالعمل  
 والكسب) انصراراً بيننا  
 (فان لم يجد) المظاهر للرقبة  
 المذكورة بأن عجز عنها حسا  
 أو نمرعا (فصيام شهرين  
 متتابعين) ويعتبر الشهران  
 بالهلال ولو نقص كل منهما  
 عن ثلاثين يوماً ويكون  
 صومه ما يبيته كذا ومن  
 النابل ولا يشترطية تتابع في  
 الأصح (فان لم يستطع)  
 المظاهر صوم الشهرين أو  
 لم يستطع تنابعهما  
 (فاطمة ستين مسكناً) أو  
 فقير (كل مسكين) أو فقير  
 (مد)

مع التفاوت (قوله من جنس الحب) ظاهر اختصاصه بالحب فلا يكفي اللين ونحوه من غير  
الحب وفي كلام العلامة الخطيب اجزاء الاقط واللين كما في الفطرة وهو المعقد لان كلامهما  
يخبر في الفطرة ومقتضى هذه الالة اجزاء كل ما يجزئ فيها وهو كذلك كما صرح به العلامة  
سم (قوله استقرت الكفارة في ذمته) أي مرتبة (قوله ولو قدر على بعضها) أي من غير العتق  
لانه لا يتبعه ومنه الصوم كما قاله العلامة سم (قوله أخرجه) ويسمى بقاءه من جنسه  
في ذمته ولا يجوز له تبعيض الكفارة من خصه (قوله حتى يكفر) أي باخراج جميع  
الكفارة ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يتها نعم ان عجز عن النصال الثلاثة جاز  
الوطء وان لم يشق عليه تركه خلافا لعلامة الخطيب وبوقف فيه شيخنا الشيرازي وقال  
القياس المنع منه حتى يكفر وان عجز

• (فصل في بيان أحكام القذف واللعان) • وقدم المصنف القذف على اللعان لسبقه عليه  
وهو اعم الرمي وشرعا الرمي بالزنا وما في معناه في معرض التعمير كما سيأتي واللعان لغة وشرعا  
ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب نزولها أن  
هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريكين معها فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حن في ظهره فقال يا رسول الله أيجد أحدنا مع امرأته رجلا  
ويطلق يلعن البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكررها عليه ذلك فقال هلال  
والذي بعثك بالحق نبيا إلى اصادق ولينزل الله ما يبرئ ظهري وروى ان عويمرا الجهلي قال  
يا رسول الله أرايت اذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلناه فكيف يفعل  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها  
فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلهذا سببه بعضهم سبب النزول الآية ومن قال  
بالاول حل هذا على أن المراد ان حكم واقعتك تبين بما أنزل في هلال وهو عين مؤكدة بالفظ  
الشهادة ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم  
الاني أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (قوله وهو) أي اللعان ولم يذكر القذف لانه سيأتي  
في فصل مستقل (قوله مصدر) أي مصدر لا عن يلعن لعانا (قوله مأخوذ) أي مشتق (قوله  
من اللعان) معنى بذلك لاشتماله على لفظ اللعان وغلب على الغضب لانه أخف منه ومن جانب  
الزوج ولان قدمه في الآية الشريفة على الغضب (قوله أي الاعد) لان كلام المتلاعنين  
يبدء عن الآخر أو بعده عن رحمة الله تعالى (قوله لم مضطو) أي ليس قبله لانه الملاعة وان كان  
هناك بيعة (قوله والحق العاربه) أو نفي الولد (قوله الرجل) أي المكاتب المختار المتزوج بالاحكام  
العالم بالتحريم (قوله زوجته) أي المكافئة كذلك المختارة المتزوجة بالاحكام العامة بالتحريم  
والقذف واجب على الزوج كالرد بالعيب ان علم الزوج زناها وكان هنالك ولي يقيم وجازان  
علمه ولولد والاولى له الاستعلاء أو بطلانها ان كرها او حرام ان لم يعلم زناها ولم يكن هنالك ولد  
وعلم الزنا برؤية أو بشيوع ذلك مع قرينة رؤية خارجة من عنده أو عكسه أو رؤيتهما  
تحت شعار وفي محل رية ولا يكفي الشيوع وحده ولا الرؤية وحدها وعلم كون الولد ليس  
منه بعضي أربع سنين بين وطنه وحدوث الولد والابان لم يكن كذلك أو شئ فيه حرم القذف

نق

من جنس الحب المخرج  
في زكاة الفطر وحيث  
فيكون من غالب ثوبه  
المكفر كبر وشبهه لا دقيق  
وسويق واذا عجز المكفر  
عن النصال الثلاث  
استقرت الكفارة في ذمته  
فان قدر بعد ذلك على  
خصه لفعلا ولو قدر على  
بعضها كالمطعم أو بعض  
مداخره (ولا يصلح  
للعن ظاهر وطورها) أي  
زوجته التي ظاهر منها  
(حتى يكفر) بالكفارة  
الذكورة

• (فصل في بيان أحكام  
القذف واللعان) •

وهو لغة مصدر مأخوذ من  
اللعن أي البعد وشرعا  
كلمات مخصوصة بجهات  
بعضها مضطر إلى قذف من  
أطغى فراشه وألحق العاربه  
(واذا رمى) أي قذف  
(الرجل زوجته بالزنا)  
فعله حد القذف

وسبق في أنه عاقلون جادة (الأن يقيم) ٢٨٢ الرجل القاذف (البيئة) برنا المذوفة (أوبلا عن) زوجته المذوفة وفي بعض

النسخ أو يات من أي بأمر  
الحاكم أو من في حكمه  
كالحكم (فيقول عنه  
الحاكم في الجامع على المنبر  
في جماعة من الناس) أقامهم  
أربعة (أشهد بالله أنني إن  
الصادقين في ما رويت به  
زوجتي) الغائبة (فلا تفتن  
الزنا) وإن كانت حاضرة  
أشار إليها بقوله زوجتي هذه  
وإن كان هناك ولد يفتنه  
ذكره في الكلمات فيقول  
(وإن هذا الولد من الزنا  
وليس مني) ويقول الملاءن  
هذه الكلمات (أربع  
مرات ويقول في) المسرة  
(الخامسة بعد أن يعظه  
الحاكم) أو المحكم بقوله  
له من عذاب الله تعالى في  
الآخرة وأنه أشد من عذاب  
الدنيا (وعلى لعنة الله إن  
كنت من الكاذبين) فيما  
رويت به زوجتي من الزنا  
وقول المصنف على المنبر في  
جماعة ليس بواجب في الأمان  
بل هو من سنته (ويعلق  
بلعنه) أي الزوج وإن لم  
تلاعن الزوجة (خسة  
أحكام) أحدها (سقوط  
الحل) أي حذو القذف الملاءنة  
(عنه) إن كانت محصنة  
وسقوط التعزير عنه إن  
كانت غير محصنة (و) الثاني  
(وجوب الحد عليها) أي

واللعان والثاني (قوله وسبق) أي في فصل القذف في كلام المصنف (قوله بأمر الحاكم) أي  
بطايعه (قوله كالحكم) ثم لا يجوز التصكيم في نفي ولد صغير ولا كبير لم يرض به (قوله فيقول)  
أي الملاءن وجوبا (قوله عند الحاكم) أي وجوبا أيضا بعد تأقينه وجوبا أو لا يفتنه  
ومثله السيد في أمته وعنده إذا تزوجها منه لأن له أن يتولى لعان زوجته (قوله في الجامع الخ)  
هذه الأربع من التغليظ بالامتناع الفاضلة فهي مندوبة وتعمل في الجامع والمنبر المسجد  
الحرام ومسجد المدينة وغيرهما ثم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن الذي فيه  
الحجر الأسود ومقام سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلوة والسلام لمحمي بالخطيم ولم  
يكن بالجرح مع أنه أفضل منه لكونه من البيت صوناً له عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله عنه  
وفي بيت المقدس أن يكون عند الحضرة ويسن التغليظ بالامتناع الفاضلة نحو بعد العصر  
خصوصاً عصر يوم الجمعة لأن الميعين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة تطهير العاصي عن  
أي هريرة رضي الله تعالى عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله تعالى يوم  
القيامة ولا يزكهم وأهم عذاب أليم وعدمهم رجل لا يحلف عينا كاذبة بعد العصر يقطع بها  
مال امرئ ولم يعتبر التغليظ في الكافر ولو حرر يسان ترافعوا اليأسوا المكان كأيبيع  
يكسر الياء والكناش والزمان مما يعظمونه ودخول الحاكم أما كنهم غير معصية لأنه الحاجة  
ومثله غيره لكن باذن مكاف بالغ عاقل منهم ومحل ذلك أن خلف عن صور والآخر مطلقاً فإن  
لم يعظموا شيئاً كادهم يرى بفتح الدال من يذهب الأفعال للدهر وبعضها من يطعن في السن  
رضوه في الثاني للفرق بينهما ومثله الزنديق اعتير مجلس الحكم ومورته أن يدخلوا دارنا  
بأمان أو هدنة ويتراخوا علينا (قوله وليس مني) هرتا كيدولا بكفي الاقتصار عليه كما قاله  
العلامة الخطيب وغيره ولو علم أن الولد ليس منه لم يفتن إلى نفسه كزوج مسح أو صغير (قوله  
هذه الكلمات) التي منها ذكر الولد فلما غفل في مرة أعاد اللعان من أصله لأنما أقيمت مقام  
أربعة شهود ولذلك سميت شهادات فتأمل (قوله بعد أن يعظه الحاكم) أي ويأمره شخصاً  
يضع يده على فمها لئلا ينزجر (عزله في الآخرة) ويقرأ عليه قوله تعالى إن الذين يشتركون بهد  
الله وأيمانهم ثمناً لئلا الآية ويذكر له قوله عليه الصلاة والسلام لا تلعن من دعا بكاء على الله  
أحد كما كاذب نهل من كمن نائب أو نحو ذلك (قوله فيما رويت الخ) هذه الجملة لا بد من ذكرها  
فكان من حق المصنف أن يذكرها ويستترط موالة الكلمات الخمس ثم إن احتمل كون الولد  
من وطء الشبهة فيقول فيما رويت به من أصابة غيري لها وإن هذا الولد من تلك الأصابة وليس  
مني ولا يحتاج المرأة في هذا إلى أمان (قوله زوجتي) أي إن كان رأه فان ادعاء عليها فأنكرت  
فيقول فيما ادعته عليها وعكسه في المرأة (قوله ويعلق بلعنه) أي يترتب على وجوده  
وغايبه ولو بلا حكم فاض ونحوه وإن كان كاذباً فيه وإن لم تلاعن هي (قوله خسة أحكام)  
أي متعلقة بما هنا فلا ينافي وجوداً - كما أخريه لم بعضها مما يأتي بعضها من محالها (قوله  
عنه) أي عن الزوج الثابت عليه بقذفها وقذف الزانيه إن ذكره في كلمات اللعان والأفلا  
يسقط عنه لكره إعادة اللعان وذكره فيه فإن لم يفعل حد لاجله أولم يلاعن وجب عليه حدان  
ولا يسقط الحد عنه لاحدهما بعقوبة الآخر (قوله وسقوط التعزير) لو قال وسقوط العقوبة  
لشمل التعزير الذي ذكره فتأمل (قوله إن لم تلاعن) لو أسقطه لكان أولى لأن لعانهم دفعه

وتعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤيدة وهي حاصلة ظاهر اوباظنا وان كذب الملاعن تشبه (د) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن اما الملاعنة فلا ينتفى عنها نسب الولد (و) الخامس (التصريح) بالزوجة الملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاعن ان يحاكمها ولا يطؤها بملك الجين لو كانت امته وانتم اها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط ٢٨٣ حسانتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قد نفها بزنا بعد ذلك

لا يحسد (ويسقط الحد عنها بان تلعن) اي تلعن الزوج بعد تمام لعانته (فتقول) في لعانهم ان كان الملاعن حاصرا (أنهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيمارماني به من الزنا) وكررها الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات) وقول (في المرة الخامسة) من لعانهم (بعد ان يعطها الحاكم او المحكم بقضيقه لها من عذاب الله في الآخرة) وانه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيمارماني به من الزنا وما ذكره من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر من فلا عن بإشارة مفهومة ولو بدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاعن أحلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها العنة الله علي وكقوله غضب الله علي أو ذكر كل من الغضب والملاعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع (فصل) في أحكام العدة وأنواع المعتدة

عنها لا قيد لوجوبه فتأمل (قوله وعبر عنه) أي عن زوال الفرائض (قوله بالفرقة المؤيدة) أي التي هي أئمة مؤيدة وهي فرقة فسخ مثل الرضاع لا طلاق ويترتب عليها عدم الارث بينهما وعدم نفقة الوكانت حاملا نفي الولد عنه وجواز تزوجه أختها أو أربع نسوة سواها وعدم اجتماعهم حتى في الآخرة كما قاله شيخنا كالشهاب الرمي (قوله نفي الولد) أي ان احتاج اليه على الفور كالرد بالعيب كما هو بان يأتي الحائض ويقر له ان هذا الولد ليس مني وأما اللعان بعد ذلك فعلى التراخي فان قصر لم يصح تقيبه به ذلك ولو اذ عيجهل النفي أو النورية وقوب اسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا صديقي يمينه ولا يصح نفي أحد تواميز دون الآخر لان الذنب يمتصا له ولو نفى بولد فاجاب بما يتضمن الاثر ارحقه والا كقوله جرحك الله خيرا فلا (قوله واشترها) أي مثلا والمراد ملكها بشراء أجنبية أو غيرها لم يحل له وطؤها (قوله سقوط حسانتها) بالصادق المأمور له أي كونها محصنة (قوله في حق الزوج) أي في حق غيره فلا تسقط فلو قد نفها اجنبي ولو بملك الزينة لزمه الحد لا عمت أم لم تلعن لان اللعان يختص بالزوج فيقتصر أثره عليه (قوله فتقول) أي على نظير ما صرف في لعانته من الشروط والمندوبات ومنها التغايط بالمكان والزمان نعم تلعن عن الحائض ياب المجهود ويخرج القاضي اليه بعد فراغ لعان الزوج (قوله غضب الله) انما يخص الغضب بيم الله أشد من الملاعن اذ هو الطرد والبعده مع الانتقام وجريمة الزنا أشد من جريمة القذف (قوله ولو بدل في كلمات اللعان الخ) ومنه ابدال لفظ الله بلفظ الرحمن مثلا (خاتمة) العبرة في الحدود والعزير بحالة القذف وإن حصل تغير بعد بده بنحو اسلام أو عتق أو نحو ذلك ولو لم يذم بعد نفي ولم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمته تركته بين الكفار لحقه في نسبه واسلامه ويرثه وتنفق القسمة واذا لعن انني حل فبان أن لا حل أو لعن زوج ولا ولد فبان فساد نكاحه بان فساد لعانته فلا يثبت له شيء من أحكامه كأياد الحرمة وسقوط الحد عنه ونحو ذلك

(فصل في بيان أحكام العدة وأنواع المعتدة) وهي بكسر العين المهملة وشرعت لاصيانة الانساب عن الاختلاط والاصل فيها الآيات والاحبار الاتية (قوله وهي) أي العدة (قوله من اعتد) أو ما خوذت من العدة لا شتمها علمه غالبا (قوله تربص المرأة) أي الزوجة حرة كانت أو أمة والغالب فيها التعبد بما يلزم عدم الاكتناء به واحدا مع حصول ابراءه (قوله يعرف فيها براءتها) أولادها أو لتفبعها على زوجها (قوله والمعتدة) أي من حيث هي لا بقيد كونها متوفى عنها أو لامقارفة فلا يلزم انتقام الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله متوفى عنها) هو بفتح التاء المشنة القوية والواو والقاء المتشبهة على صيغة اسم المفعول في المواضع الثلاثة ونائب الفاعل الجار والمجرور ولا يجوز غيره بذلك (قوله حرة) انما ذكره الشارح مراعاة لصنيع كلام المصنف فتأمل (قوله بوضع الحمل) أي تمام انفصاله (قوله كاله) أي ولو ميتا ولا أثر لان انفصاله كانه ميتا لا كأنه أو ميتة لا كما في سائر الاحكام غالبا (قوله حتى ثانی توأمين) أي بان لا يخلل بينهما سنة أشهر بان ولدا معا أو يخلل بين وضعه حادون يعرف فيما براءتها بقرائه أو اشهر او وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) وغير متوفى عنها فاما متوفى عنها

زوجها (ان كانت حرة طاهرة لا نعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى ثانی توأمين مع انه كان نسبة الحمل للميت ولو احتمل

سنة أشهر لا والله تعالى ليحجر العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان  
الرحم اذا اشتمل على المني استدفقه فلا يتأخر قبوله مني آخر فالتوا مان من ماء رجل واحد خلافا  
لبعض الاعة واذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فما كثر فهو الحملان (قوله كسني بالمان) اي  
لانه لا يتأخر في امكان كونه منه وهذا الاستطاعة حقه والكاف هنا غشائية فتل المنى بالمان المنى  
بالخاف في الامة وليست استقصائية كما توهمه بعضهم (قوله لا يوضع الحمل) ومنه الممسوح  
بجزء الاف المني وبالنحصى والمحمل لان الولد ينسب اليهم ولا يحكم برزائها لاحتمال أن يكون  
وطوبى به (قوله وان كانت حائلا) اي غير حامل أو حامل لا ينسب للزوج أو زوجة  
أو غير مدخول بها أو نحو ذلك (قوله فعدتها) اي ان كانت حرة وان لم توطأ أو كانت زوجه  
اصغير (قوله بالباليا) قال العلامة هم لم يكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من غير زنا لان  
عدة الحمل مقدمة سواء تقدمت أو تأخرت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بغضب الاثني عشر  
مع وجوده لانه لا حرمه له وله زنا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وواجزه الوطء قبل الوضع  
على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على أنه من  
الزنا كما نقله الشيخان عن الرويانى وبه أفق القفال وجرم به صاحب الانوار وقال الامام محمد  
على أنه من وطئ شبهة فحسبنا الماظن وبه جرم صاحب التمهيز قال شيخ مشايخنا وقد يجمع بينهما  
بحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تنقطع به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة فحسبنا  
فحمل الاثني عشرية آخر كلامه فتمام (قوله وتعتبر الاشهر بالالهة) فان خفيت عليها كعبوسة  
مثلاً اعتدت بمائة وثلاثين يوماً ولومات عن مطلقة رجعية استقلت الى عدة الوفاة بخلاف  
البائن (قوله وغير المتوفى عنها) اي الممتدة عن فرقة طلاق أو فسخ نكاح أو رضاع أو امان  
أو غيرها (قوله المنسوب لصاحب العدة) اي زوجها كان أو غيره وان كان مسلماً أو الحامل منفياً  
بامان اولها بشرطه السابق (قوله وان كانت حائلا) اي أو حامل ولا يمكن كونه منه (قوله  
صاحب الحيض) اي عن يمين (قوله ثلاثة قرو) بضعتين جمع قرء بالضم والفتح والفتح  
اشهر وهو يطلق على الحيض وعلى الطهر حقيقة قال شيخنا ولما كان المراد به هنا الاطهار فبقده  
المنصف بها وقيل القرو لا اطهار والاقراء للحيض الحديث تترك المرأة الصلاة أيام اقراءها ولا  
يجب طهر من لم تحض قراً لان القرو هو الخشوش بين دميين من حيضتين أو من حيض ونفاس  
أو نفاسين كان تالداً من زوج ثم زنا أو عكسه (قوله ببقية) اي وان قلت وخرج بها مالوفان  
الطلاق آخر جرم من طهرها بيمين أو غيره فهي كالمطاعة في الحيض (قوله في حيضة ثالثة)  
اي وان طال طهرها أو اواء قطع دمها لعله أو لا لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك و زمن  
الطهر في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاء عدتها فان بلغت سن الياس اعتدت  
بالاشهر وأقصى سن الياس اثنتان وستون سنة على الاصح وقيل ستون وقيل خمسون (قوله  
أو طالت حائلاً) وكذا لو قال لها أنت طالق مع آخر طهرك (قوله لا يحسب قرأ الخ) لعل ذكره  
هذا المشاكلة بقيمة الطهر السابقة والافهم من سبق القلم لما مر ان المراد بالاقراء الاطهار  
فتمام (قوله لم تحض أصلاً) اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها (قوله وان لم تبلغ  
سن الياس) هو قبل دفع النكح رافياً بعده فتمام (قوله أو كانت متغيرة الخ) خرج بها

كسني بالمان المعلومات صبي  
لا يولد مثله عن حامل فعدتها  
بالاشهر لا يوضع الحمل وان  
كانت حائلاً فعدتها أربعة  
اشهر وعشر من الايام  
بالياس وتعتبر الاشهر بالالهة  
ما يمكن ويكمل المكسر  
ثلاثين يوماً (وغير المتوفى  
عنها) زوجها (ان كانت  
حامل فعدتها بوضع الحمل)  
المنسوب لصاحب العدة  
(وان كانت حائلاً وهي من  
ذوات) اي صواب  
(الحيض فعدتها ثلاثة قرو  
وهي الاطهار) فان طلقت  
طاهر را بان بقي من زمن  
طهرها ببقية بعد طلاقها  
انقضت عدتها بالطهر في  
حيضة ثالثة أو طلقت حائلاً  
أو زناً انقضت عدتها  
بطهرها في حيضة رابعة وما  
بقي من حيضها لا يحسب  
قرأ (وان كانت) تلك الممتدة  
(متغيرة) او كبيرة لم تحض  
اصلاً ولم تبلغ سن الياس  
او كانت متغيرة



المختصة فترد الى اقربها المعبر في حقها ثم ان طقت والياقي من الشهر اكثر من ستة  
عشر يوما سببت قرا واحدا ونحتاج الى شهرين (قوله أو آيسة) اي باعتبار سن اليأس  
السابق سواء سبق لها حيض أولا (قوله فان حاضت المعتدة) اي المذكورة وهي الصغيرة  
والكبيرة والمحصنة والآيسة (قوله في الاشهر) اي الثلاثة المذكورة (قوله وجب عليها  
العدة) اي ان تعود في اقراء الثلاثة ولا يحسب هذا الطهر فقرأ الامن - واه احبصر أو  
نفاس كما تقدم فلما قطع الدم قبل تمام الاقراء استأنفت عدتها بالاشهر (قوله وبعد انقضاء  
الاشهر) هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من انقضاء الاقراء في عدته فتمام  
(قوله لم تحب ان اقراء الخ) هذا في غير الآيسة اما هي فان نكحت زوجها آخر فذلك لانقضاء  
عدتها اظاهرا مع تعاقب حق الزوج بها وان لم تنكح بعد الاشهر زوجها آخر وحاضت فانها تعدد  
بالاقراء لتبين انهم ليست آيسة (قوله والمطافة) أي والمنسوخة (قوله قبل الدخول بها)  
اي قبل وطئها واستدخال المني كوطء ولون الدبر فيه - ما لم لو كان عليها بنية - فساد لم يصح  
نكاحها حتى تنكحها كالوطء بانثابا بنحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدتها ثم طئها قبل وطئها  
فلا بد من تمام العدة الاولى اتمام الاقراء الباقين واه شهر كالاقراء فتأمل ذلك واه مهمه فاد  
قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل انكره بعضهم والله الموفق (قوله وعدة الامة) اي من فيها  
رقوان قل ولوم مكاتبه ومستولدة كاسياتي (قوله كعدة الحرة) سواء كان الحمل كاملا أو مضطرا  
بشرط أن تقول القوابل ان فيها صورة خفية أو انهم اصل آدمي ولو بقيت تصورت والا فلا  
تنقض بها العدة كالعلة ولومات الحمل في بطنها لم تنقض عدتها الا باقائه على الرأج (قوله  
بقراين) اي ما لم تعتق في عدة رجعية والا كدمات عدة حرة لان لرجعية كالزوجة وما لم تكن  
متحصنة والا فان وجبت العدة عليها في أول شهر اعتدت بشهرين أو في اثنتاه فان كان الباقي منه  
أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر فقط أو كان أقل اعتدت بعده بشهرين غير ذلك  
البقية وأما لو كانت حرة فطالقت ثم التحقت بدار الحرب واستقرت وصارت أمة فوجها ان في  
العدة احدهما وهو الاوجه أنها تكمل عدة حرة وثانيهما وبه قال ابن الحداد ترجع الى عدة  
الامة قال العلامة سم والعبير في كونها حرة أو أمة بطن الواطئ ان اقتضى ذلك تغليظا عليه  
والا فبالواقع على الاوجه فالوطئ أمة غيره بطن أنها تزوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو  
سرية بطنها أمة او زوجته الامة فكذلك كما جزم به في شرح الروض في الاولى منه ما ومثلها  
الثانية وجعل الشيخين الاشبه بخلاف ذلك اي من حيث القياس ولو وطئ أمة غير بطنها  
أمة اعتدت بقرة واحد (قوله على النصف الخ) هو المقتضى لان على النصف من الحرة وانما  
كملت الاقراء الثاني فصار أمة مذكورة نصفه الامة (قوله وفي قرأ الخ) قال شيخنا  
صريح كلامه أن الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة فراجع (قوله وكلام الغزالي الخ) مرجوح  
وهو الامام الجليل حجة الاسلام زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي  
الغزالي ولد بطوس سنة خمسين واربعمائة وتوفي بها ليلة يوم الاثنين ربيع عشر شهر  
جمادى الاخرة سنة خمس وخمسمائة فكان عمره خمس وخمسين سنة راحة الله عليه (قوله وأما  
المصنف فله أولى) اي ان المصنف قال ان الامة اذا اعتدت بشهرين كان أولى في حقها من  
شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه المصنف لم يقل به أحد من الاصحاب أبدا لان الخلاف

(أو آيسة) فعدتها ثلاثة  
اشهر (هلاية ان انطبق  
طهرها عن أول الشهر فان  
طافت في اثنا عشر شهرا  
هلاية ان ويكمل المنكسر  
ثلاثين يوما من الشهر الرابع  
فان حاضت المعتدة في الشهر  
وجب عليها العدة الاقراء  
اربعة اقسام (والطهارة قبل  
نكح الاقراء) (والطهارة قبل  
الدخول بها الا عدة ايام)  
سواء باشرها الزوج فيما دون  
الفروج ام لا (وعدة الامة  
الحامل) اذا طلقت طلاقا  
رجعيا او بائنا (بالحمل) اي  
بوضعه بشرط نسبته الى  
صاحب العدة وقوله (عدة  
الحرة) الحامل اي في جميع  
ما سبق (وبالاقراء ان تعدد  
بقرة أين) والمبعدة  
والمكاتبه وام الولد كالامة  
(وبالشهور عن الوفاة ان  
تعد بشهرين وخمس ليال  
(عدتها) (عن الطلاق) ان  
تعد (بشهر ونصف) على  
النصف وفي قول شهران  
وكلام الغزالي يقتضي  
ترجيحه وأما المصنف فله  
أولى حيث قال

وجوب قدر العدة عليها وهو ثلاثة أشهر ونصف شهران ثلاثة أشهر وهو مردود لان  
مراعاة الخلاف متفق على انها أولى واقصا المصنف على اولوية مراعاة القول الثاني لانه في  
اولوية مراعاة القول الثالث كما اشار اليه الشارح (قوله كان أولى) اي لانها تعد بقراءة  
الياس تعد بشهرين بدلا عنهما (قوله وهو الاحوط) اي من حيث الاحتياط (قوله وعليه  
جمع من الاصحاب) اي اصحاب الشافعي رضي الله عنه (فرع) لو ادعت المعتدة التي مات  
عنها زوجها التقضاء عدتها في حياته لم تسقط عنها العدة ولم ترث لكن قيده الفقهاء بالرجعية  
فاخذ منه الاذرى سقوط عدة البائن لو ادعت ان الطلاق رجعي اثر وقد جعل لانه رجعي  
او بئن صدقت كما يحتمل الاذرى لان الاصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة (تمه) ولو عاشر  
الزوج زوجته الماطقة أو عاشر السيد أمته المطلقة من زوجها انقضت عدتها فيمضي الطلاق  
البائن مطاقا وكذا في الرجعي فلا يراد به ما بعد ذلك لكن يلحقها طلاقه لو طلقها ويجب لها  
السكنى ولا يحجبها عنها كما رجحه البلقي ولان نقل الى عدة الوفاة اذا مات عنها ولا تورث بينهما  
ولا يتزوج او بها غيرها وليس اقرب ان بعدد عام ولا يجمع بينهما وبين أخيهما ولا يصح منها الخلع  
وليس لنا امرأة يصح طلاقها ولا يصح خلعها الا هذه

(فصل في بيان أحكام المعتدة وأنواعها وما يجب لها وعليها) كالاحكام من لا سوا كانت  
بائنا أو رجعية وفي بعض النسخ تقديم فصل الاستبراء على هذا وما هنا انسب وفي بعض النسخ  
عدم ذكر فصل أيضا ويشهد له قول الشارح فيما تقدم فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة  
(قوله لرجعية) اي ولو غير حامل وخرج بها مفسوخة والموطأ مشبهة ولو بشكاح فاسد (قوله  
ان لا قبها) اي وان لم يكن ملكا للزوج فيجب على الحاكم اكتمالها من مال الزوج ان كان  
موسرا وبالاعتراض عليه بنفسه أو باذنه اه في ذلك فان أكثره من مال نفسه رجعته عليه ان  
كان باذن الحاكم أو بانهم ادوا لافلا ويجري ذلك في كل لازم ما يأتي (قوله والنفقة) اي بقدر  
حاله لام كل زوجة (قوله بقية المون) اي من كسوة وأدم واخدا ومونة خادمها وغير ذلك  
لساذ كروا ذلك سقط ذلك بنشوزها قبل الطلاق وبعدة كما ذكره الشارح فتأمل (قوله الاالة  
المنظف) نعم ان تاذت بنحو قل وجب ما يزيله كشط ونحوه (قوله ويجب للبائن) أي بخلع  
أو ثلاث أو فسخ في غير نشوز فلا سكنى لمن أبانها فانزرا أو نشزت في العدة الا ان عادت الى  
الطاعة كما في الروضة وأصلها نعم ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة وخرج  
بالبائن معتدة الوفاة فلا نفقة لها وان كانت حاملا لم يرأس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة  
أو رجعية لانها تنقل الى عدة الوفاة نعم ان وجبت النفقة للبائن الحامل قبل الوفاة استمرت  
لانه دوام (قوله دون النفقة) اي ودون بقية المون قال شيخنا وهل تنبيهه بالنفقة لايجل  
الاستثناء بهذه بقوله الا ان تكون حاملا وينبت حملها شوافقهم عليه أو بشهادة أربع نسوة  
أو بدعوا عامع بينهما فيجب لها النفقة أيضا الا ان كانت ناشرة ولو في العدة يسهل على الاظهر أن  
النفقة لها باب الحمل (قوله على الصحيح) وهل هي اهل العمل فان قلنا نعم اهلها لان سقط بعض  
الزمن والمعتدة اهلها بسبب الحمل كما تقدم (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) اي المعتدة  
عن وفاتها لامة أو كافرة أو مجنونة أو صغيرة تنعم واهلها حال الاذرى ومحلها في الكافرة اذ رضوا

(فان اعتدت بشهرين كان  
اولي) وفي قول عدتها ثلاثة  
اشهر وهو الاحوط كما قاله  
الشافعي رضي الله عنه  
وعليه جمع من الاصحاب  
(وهل) في أنواع العدة  
وأحكامها

(و يجب للمعتدة الرجعية  
السكنى) في سكن فراقها  
ان لا قبها (والنفقة)  
والكسوة الا ان تكون  
ناشرة قبل طلاق أو في أثناء  
عدتها كما يجب لها النفقة  
يجب لها بقية المون الاالة  
المنظف (ر) يجب للبائن  
السكنى دون النفقة الا ان  
تكون حاملا) فتجب لها  
النفقة بسبب الحمل على  
الصحيح وقبل ان النفقة  
للمسلم (و) يجب (على  
المتوفى عنها زوجها)

من الحسد وهو المنع وهو  
 شرعا (الامتناع من  
 الزينة) بترك لبس مصبوغ  
 بقصد به الزينة كتوب  
 أمشرا وأجر وسياح غير  
 المصبوغ من قطن وصوف  
 وكان وابر يسم مصبوغ  
 لا بقصد الزينة (و) الامتناع  
 من (الطيب) أى من  
 استعماله في بدن أو ثوب  
 أو طعام أو كفن غير محرم  
 أما المحرم كالأكل بالأنف  
 الذى لا طيب فيه فحرام  
 الحاجة كرمه فيخص  
 فيه للمعدة ومع ذلك  
 فاستعماله لا يوجب  
 نهارا إلا ان دعت ضرورة  
 لاستعماله نهارا وللمرأة أن  
 تحدد على غير زوجها من  
 قريب لها أو أجنبي ثلاثة  
 أيام فأقل وتحرم الزيادة  
 عليهم ان قصدت ذلك فان  
 زادت عليها لا قصد لم يحرم  
 (و) يجب (على المتوفى  
 عنها زوجها والميتونة  
 ملازمة البيت) أى وهو  
 المسكن الذى كانت فيه عند  
 الفرقة ان لا يقربا وليس  
 للزوج ولا غيره ان يراها  
 من مسكن فراقها ولاها  
 خروج منه وان رضى  
 زوجها (الحاجة) فيجوز  
 لها الخروج كأن تخرج  
 في النهار لشراء طعام أو  
 كان يبيع غنلا في قطن

بحكمنا والافلا تتعرض لهم ومثل الكافرة المعاهدة والمؤمنة (قوله الاحداث) بالحاء المهملة  
 ودالين مهملتين ايضاً من أحد ويقال له الحداث بكسر الحاء من حد ويرى بالميم من جددت  
 الشئ قطعه فكأنها انقطعت عن الطيب والزينة والاستعداد بالحاء ايضاً استعمال من  
 الحديد والمراد به استعمال الموصى في حلق الشعر من مكان مخصوص وهو العانة من الجلد  
 (قوله وهو المنع) أى مطلقاً وشرعا المنع مما ذكره المصنف لان الهدنة تمنع نفسها من الطيب  
 والزينة كما تقدم (قوله من الزينة) أى التزين في البدن بترك لبس الخشن ارامن ذهب  
 أو فضة أو لؤلؤ وان كان صغيراً كما أنهم مثلاً ومنه الودع ونحوه الأعراب والسلاسل وغيرها  
 وخرج بالبدن غيره كتجميل فراش وهو ما رقد أو يقع عليه من نطع ومرتبعة ورسادة وغيرها  
 وتجميل أثاث وهو متاع البيت فلا احداث فيه نعم الغطاء كاللبس على الراس لا ونهارا  
 (قوله بترك لبس مصبوغ) أى لا لون ارامن حريراً وغيره مما يقصد الزينة (قوله وابر يسم)  
 هو بالعين الشامل للقرنيل مالم يصبغ كما مر (قوله لا يقصد الزينة) أى كالأسود والاحضر  
 والأزرق إلا ان كانت من قوم يتزينون به كالأعراب مثلاً فيحرم نعم ان كان شئ من ذلك  
 برأف صافي اللون حرم لانه يتزين به (قوله من الطيب) أى الذى يحرم استعماله على المحرم إلا  
 ونهارا ويلزمه الزايم عند الشروع في العدة ومع ذلك لا يلزمها القديمة بخلاف المحرم (قوله  
 أى من استعماله) انما قدر افظ الاستعمال لان الطيب عين ولا يصح نسبة الحكم اليه ولو قدره  
 بالطيب لكان أولى وأخصر (قوله كالأكل بالأنف) ومثله الأصغر كالصبر بفتح الصاد  
 وكسر هاء مع اسكان الباء بفتح الصاد وكسر الباء (قوله الحاجة كرمه) بخلاف الأبيض  
 كالنوبيا سوا السوداء وغيرها (قائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرد أبداً وهما قوله

يا ناظرى يعبقوب اعينك • بما استعاض به اذ مسه الكمد

فيمس يوسف اذ جاء البشير به • بحق يعقوب اذهب أيم الرمد

فاله بعض الفضلاء ويحرم عليهم الاقرباء اذهن شعر رأسها وحيث ان كانت وبقية شعور  
 وجهها لا بقية بدنها ويحرم عليها أيضاً طلاء وجهها بنحو اسفند ابيض بالذال المكسرة وهو ما يتخذ  
 من الرصاص يطلى به الوجه وكذا الحرة وخضاب مظهر من بدنها كالريحه وانيدين والربان  
 بالحناء وغيرها وطرقت أصابعها أو تصفيف شعر طرتها وتجب بدنها شعر مدغيم أو تدقيق حاجبها  
 وحشوه بالكحل وإزالة الشعر ما حول حاجبها وأعلى جبهتها ويجوز لها التخليف بفصل رأس  
 وبدن وامتناع بالدهن واستعمال ثوب وسدر وإزالة الشعر طرية أو شارب أو عانة أو باطون قلم ظفر  
 ودخول حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج الاحداث مطلقاً (قوله والمرأة) أى  
 لا للرجل (قوله من قريب لها) أى أوسيد (قوله أو أجنبي) أى حيث لا رية فيما يظهر بان  
 كان عالماً وصالحاً ونحو ذلك (قوله ان قدمت ذلك) أى الاحداث (قوله والميتونة) بموحدة  
 بعد الميم وتامين فوقيتين بينهما أو أى البائن من البت وهو القطع لا انقطاع نكاحها بطلاق  
 أو فسح أو كانت في عدة شبهة أو نكاح فاسد وضابطها كل معسدة لا تحجب نفقة أو في الرجعية  
 خلاف ومثلها البائن الحامل والمستبراة (قوله من مسكن فراقها) لو قال منه لكان أولى  
 وأخصر فتأمل (قوله وان رضى زوجها) أى أو رضيا معاً لان الحق له تعالى (قوله الحاجة)

وهو ذلك ويجوز لها الخروج إلى دار جارتها لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبين في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطاولات

### • (فصل في أحكام الاستبراء)

وهو اغتصاب المرأة وتبرعا تربص المرأة مدة بسبب حدوث المائت فيها أو زوال عنها تعبدا أو براءة زوجها من الحبل والاستبراء يجب بثبوت أحدهما زوال الفرش وسبق في قول الماتن وإذا مات سيدام الولد الح والاسبب الثاني حدوث المائت وذكر المصنف في قوله (ومن استحدث مائتا) بشرعا لا خيار فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق المائت الأولى كن زوجه (حرم عليه) عند إرادة طائها

٣ قوله وبافت غنائها غناية عشر الخ الذي في حاشية البابجوري وبافت غنائها من الأماء غناية عشر الخ اه معجمه

فلا يجوز الخروج لها غيرها كإمارة وزيارة ونحوهما فحرم ولولا غيرها ما عبادت ولو لم يشهدا وتجارة وكذا زيارة قبور الأولياء والصالحين وتبرع زوجها الميت ومن الحاجة أيضا الخروج للحج أو عمرة أحرم به قبل الفراق أو الموت ولو بغير إذنه ولم تخف الفوات أما حرامها بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج وإن تخفت الفوات وتحلل كالمصروع يلزمها التقاضي ودم الفوات (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى أو (قوله الدار جارتها) المراد بالجار هنا الملاصق والملاصق الملاصق (قوله ونحوهما) الواو بمعنى أو كما تقدم (قوله إذا خافت الخ) هو من الضرورة إضافة معلوم من كلام المصنف بالطريق الأولى فتأمل (قوله على نفسها) أي أو عضوها ثلثا أو منقعة أو فاحشة وكذا الظرف على ما لا فتأمل (قوله أو ولدها) أي هدا أو غرقا أو ثلثا أو غير ذلك (قوله وغير ذلك) الواو بمعنى أو كما تقدم

• (فصل في بيان أحكام الاستبراء الذي هو في الرقبة غير الزوجة) • كالمدة في الحرة وهو اربعة أشهر عاماد كره المصنف والاصل فيه الأحاديث الكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم في سببها أو طاس بضم الهاء مرة أفصح من تحمها اسم وادمن هو وزن عند حنين الألاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تضع حبيضة وما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سببها جارية حسنة من سببهم جلولاء فنظرت إليها فإذا عنتها كأنه أريق فضة فلم أعلم أن كان قبلتها والناس ينظرون إلى جلولاء فيفتح الجليم والمدفعية من نواحي فارس فمحت يوم العرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائها ثمانمائة عشرين ألف ألف والنسبة اليها اجلولى على غير قياس (قوله طلب البراءة) أي الدال عليه بالسبب بالاصل (قوله تربص المرأة) لو قال الأمة لكان أولى وانسب فتأمل (قوله أو زواله) أي فيما إذا اعتق موطأ أنه فيجب عليها الاستبراء ويستحب للمالك الأمة الموطأة استبراءها قبل بيعها ليكون على بصيرة (قوله زول الفرش) أي عن الأمة (قوله لثامنة) أي ولو فحرا (قوله بشرعا لا خيار فيه) لو قال بشرعا بعد لزومه لكان أولى وانسب سواء وجد القبض أم لا فلا يعتد بما قبل الزوم نعم سيذكر الشارح أنه لو اشترى زوجة مندوب له استبراءها ولا يجب ولو اشترى مرة ثمة أو مجوسية لم يعتد بها تبرئها قبل إسلامها (قوله أو بارت) أي وإن لم يوجد قبضها (قوله أو وصية) أي بعد قبولها وإن لم يقبضها (قوله أو هبة) أي بعد قبضها (قوله أو غير ذلك) كره عيب إراقالة ومخالف أو سبي أو نحو ذلك • (تنبيه) • عود حل الوطء بعد زواله كاستحداث المالك كتجديد مكاتبه كآية صحيحة لا فاسدة وكأسلام سيدا رتدا أو امرأة ارتدت وكذا من وجسه طلق قبل الدخول وكذا بعده لكن استبراءه منه بعد انقضاء عدتها من الزواج وخروج بزل حل الوطء منه ينحصر في خصوص أو حبض أو إخراج أو اعتكاف فلا استبراء فيها (قوله ولم تكن زوجته الخ) سيأتي في كلام الشارح وهو براءه الضمير كافي لبعض النسخ استثنائا من وجوب الاستبراء فإنه مندوب كما تقدم وإن كان بالنساء كافي بعضها أيضا فلا استبراء مما دامت من وجته وإن طلق وتجب الاستبراء به عدة الطلاق كما يذكركم المصنف فتأمل (قوله عند إرادته وطئها) لوجعل الشارح الوطء داخلا في الاستمتاع لكان أولى وأحسن لدفع إيهام توقف الاستبراء على إرادة الاستمتاع وإيهام حرمة الاستمتاع دون الوطء وإيهام أن الوطء لا يسمي

الاستمتاع به حتى يستبرأ ان كانت من ذوات الحيض بحيضة ولو كانت ٢٨٩ بكرة ولو استبرأها بانعها المبلى بهها

ولو كانت منتقلة من صبي  
او امرأة (وان كانت)  
الامة (من ذوات الشهور)  
نعتها (بشهر) فقط (وان  
كانت حاملا) نعتها  
(بالوضع) واذا استبرأ  
زوجته من له استبرأوها  
وأما الامة المزوجة  
او المدة اذا استبرأها  
نخص فلا يجب استبرأوها  
حالا فاذا زالت لزوجة  
او المدة كان طاعت الامة  
قبل الدخول او بعده  
وانقضت العدة وجب  
الاستبراء عندئذ (واذا مات  
مبيد أم الولد) وليست في  
زوجة ولا عدة نكاح  
(استبرأت) حقا (نفسها)  
كالامة (أي فيكون  
استبرأوها بشهر ان كانت  
من ذوات الشهور والا  
فحيضة ان كانت من  
ذوات الاقراء ولو استبرأ  
المدة أمته الموطوءة ثم  
أعتقه فلا استبرأها  
ولها ان تتزوج في الحال

• (عمل) في احكام الرضاع •

يفسخ الرأه وأسرهما وهو  
نفسه اسم لمس الندي  
وشرب لبنه وشرب عارصه  
لبن آدمية مخصوصة  
لجوف آدمي مخصوص على  
وجه مخصوص وانما  
ثبت الرضاع بلبن امرأة

استمتاعا وغير ذلك فتأمل (قوله الاستمتاع بها) أي في جميع بدنهم او لوالنظر بشهوة نعم لا يجوز  
في السبية الا لوط فقط صيانة لمائه وماله الماشتر من حربي (قوله حتى يستبرأها) أي  
لاحتمال حملها وانعبد (قوله بحيضة) أي كماله بعد ملكها فلا يكفي بقية حيضة وجد السبب  
فيحال ان الطهر لا يشيد البرائة ولو انقطع حوضها صيرت ابن ايسر وتصديق المملوكة لا عين  
في قواها حاضت لانه لا يبرأ الامن انما باليد واليد وطؤها بعد طهرها (توابع من ذوات الشهور)  
أي كآيسة وصغيرة ومخيرة (قوله فعدتها) قال شيخنا اهل هذا من المصنف لان الكلام  
في الاستبراء هو فما بعده انتهى أقول اهل مراد الشارح بتوابع فعدتها أي استبرأوها  
ويكون ذلك مجاز لان الاستبراء يقان له عدة بجماع براءة الرحم بكل من مافأمل (قوله بالوضع)  
أي ولو من نحو زنا ومحل ذلك ما لم تخص فان حاضت فتكفي حيضة واحدة ولا عبرة بالجل ركن  
لومضي شهر وكانت من ذوات الاشهر قبل وضع الحمل فيكون شهر الواحد وشل الا كذا  
بوضع الحمل من الزنا وجد قبل الاقراء والشهر فتأمل (قوله واذا استبرأ زوجها)  
تقدم حكمه فراجعه (قوله من له استبرأوها) أي بغير الولد الحاصل بالملك من الحاصل  
بالنكاح (قوله حينئذ) أي حين انقضاء عدتها أي بعده تقدم حق لزوجة على الاستبراء ولو  
والمات الامة ثلثان بشبهة أو زوجية وشبهة لزومها الاستبراء أن يأنظ المثنى كانه من اشخصين  
(قوله واذا مات مبيد أم الولد) ركنه لو اعتقها (قوله وانما ان تتزوج في الحال) أي من السيد  
او من اجنبي ولو اعتق مبيدته فله نكاحها بلا استبراء كانه مبيد.

• (فصل في بيان احكام الرضاع) • باضاد المحبة وبإلفة ووقية بداها وبإزالة الرضاغة بإثبات التام  
والاصل فيه قوله تعالى والوالدان يرضع من اولادهن حولين كاملين وخبر لارضاع الاما كان  
في الحولين وجب تحريمه ان اللبن جرم المرصعة وقد صار من اجزاء الرضيع فانه من مبيد  
النسب وتأسيسه تحريم النكاح ابتداء ودواما وجواز النظر والمخاطبة عدم النقص للطهارة  
باللمس واليجاب انقصر وسقوط المهر كما سبى في دون سائر احكام النسب كائماث والدفعة  
والعتق بالمالك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك واركانه ثمة مرضع ورضيع وابن  
(قوله وهو افة الخ) اذا تاملت ما ذكره الشارح رأيت المعنى الاموى أخص من المعنى  
الاصطلاحي وهو مخالف للعادة غالبه فيما (قوله آدمية) يخرج بها الرجل والخني والبهمة  
وكذا الجنينة بناء على عدم صحة مناهجهم معناه والمعتقد خلافه فهم كالآدميين وينبغي على ذلك  
التصريح ولو على غير مورد الا آدمية أو كالتدبيرها وفرجها في غير محل المدهود (قوله لجوف  
آدمي) محل الجوف الدماغ فتأمل (قوله على وجهه مخموس) وهو كونه خمر مرات  
متفرقات كليا في انقضاء الاورصول الى جوف الطفل (قوله بلبن امرأة) أي ولو حكا ومع غيره  
ولو بخلافه لانه لا يربو بالبن والاقط ولقطة بخلاف اللبن الخالص عن اللب والمصل  
ودخل فيه المختلط فهو ما نفع حيث بقي طعمه او لونه أو ريحه فان شرب الكل حرم والا فلا  
وسواء في ذلك ان كانت المرأة من الانس أو من الجن كما مر فتأمل (قوله حية) أي حياصة متقرة  
بان لم تصل الى حركة مذبح حال انقضاء اللبن منها كما يأتي فان وصلت الى الموضع حرم لبنها  
أو بجراحة مثالا فلا (قوله غريبة) أي تغريبة كافي الحيض وكوثر تغريبة هو ما عده شيخ

حيضة بلغت تسع سنين فربما كانت او ثيا خلية كانت او من زوجة

شيخنا المرام ما في المص بان ينصل اللبن قبل تمام النسخ على اربع حبات طهور او هو  
 ستة عشر يوما تمام (قوله واذا أرضعت المرأة الخ) ليس قبل او لو قال واذا ارضعت ولدا كان  
 أولى وان لم ينصل اللبن لم يرضع على امرأة فاعلموا ذلك ايضا ما لو قال واذا وصل الى  
 جوفه لم ينصل ما لو اوجره وهو نائم تمام (قوله وسواء شرب اللبن الخ) قال شيخنا لا يخفى عدم  
 صحة هذا التعميم في كلام المصنف فراجعوا انتهى أقول وفيه نظر بل التعميم مراد لان المدار  
 على اتصاله في حياته ما وصل الى جوفه في حياته او بعده وتم اكسابه في كلامه تمام  
 (قوله او بعده وتم) هو متعلق بشرب قال شيخنا واختلافه لا يلزم لا يضر ولو غلبا حيث  
 وصل منه شيء الى جوف المعدة او الدماغ ولو باسرها ونحوه بان يصب اللبن في الانف فيصل الى  
 الدماغ فانه يحرم لم يصل التغذية بذلك لا وصوله بحقنة أو ثقب في غشاء كقيل لا تنفذ  
 التغذية بذلك ولا بواسطة تنطير في الدبر لعدم التغذية بالتقارير فيه ومن هذا يظهر انه لا أثر  
 لوصول الماء الى المعدة والدماغ وان كان في حد الباطن المظن للصائم تمام (قوله صار  
 الرضيع) أي ذكر كان أو أنثى وخشني (قوله دون الحواين) أي يقينا قال شيخنا ظاهره عدم  
 التحريم لو قارنت الرضعة الخلاء في تمام الحواين والمعدة بخلافه فراجع (قوله بالاهله) فان  
 انكسر الشهر الاول كمل بالعدد من الخامس والعشرين قال العلامة ابن قاسم وهل العبرة في  
 الانكسار بمجرد اتقان الثدي وبصحة من لا او بوصول شيء من اللبن الى المعدة او الدماغ حتى  
 لو وقع الاتقان والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكره الا بعد مضى جزء منه  
 حصل الانكسار فيه نظر والظاهر ان المراد الثاني لان الوصول هو المؤثر الى ما ذكره لا غير  
 تمام (قوله خمس رضعات) أي يقينا اتصاله او وصوله لا كما مر فلا انفصال في مرة واحدة  
 وأوجره خذوا او بالعكس كان رضعة واحدة قال بعضهم والمكحلة في كون التحريم بخمس  
 رضعات ان الحواين التي هي سبب الادراك خمس انتهى (قوله واصلة لجوف الرضيع) أي  
 وان تقابلا خلافا لم ينصل اليه لم تحرم (قوله وضبطه) أي الخمس (قوله بالعرف) أي لانه  
 لا ضابط له لانه لا يشعرا (قوله تعدد الارضاع) فلو قطعه عليه المرصعة لشغل او قطعه هو  
 له هو او قوم او تحول من ثدي الى آخر فان طال الزمن في السكك تعددوا فلا قال العلامة ابن  
 قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا ياكل في اليوم الامرة واحدة فيعتبر في تعدد العرف فلو  
 اكل اكلة ثم ارض واشتغل بشغل طويل ثم عادرا كل حش ولو طال الاكل على المسألة  
 وكما ينقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالميز عند فماده لم يحدث  
 لان ذلك كله بدق العرف اكلة واحدة (قوله بالاهله الخ) حاصله انه يحرم على الرضيع اصول  
 الرضعة وفروعها وحواشيها من نسب او رضاع وكذا صاحب اللبن من نكاح او وطء شبهة  
 ويحرم عليه ما فروع الرضيع فقط من نسب او رضاع وقد نظم ذلك الشيخ علاء الدين  
 القونوي فقال

ويشتر التحريم من مرضع الى • اصول فصول والحواشي من الوسط  
 وعن له درالي هذه ومن • رضيع لي ما كان من فرعته فقط

(قوله بفتح ا ضاد) أي اسم مفعول (قوله اليها) نبيه اناية الى عن الباقي هذا وما بعده (قوله  
 بنسب ا رضاع) قال شيخنا ذكر الرضاع مع النسب فيه تجاوزا لأن في ادبالا تنساب الانتماء ولو

(واذا أرضعت المرأة  
 بلبنها ولدا) سواء شرب  
 اللبن في حياته او بعده  
 موته او كان اللبن على لسان  
 حياته (صار الرضيع  
 ولدا بشرطين أحدهما ان  
 يكون له) أي الرضيع  
 (دون الحواين) بالاهله  
 وابته داؤه ما من تمام  
 انفصال الرضيع ومن باغ  
 سفين لا يؤثر ارضاعه  
 تحريم (و) الشرط الثاني  
 ان ترضعه أي المرصعة  
 (خمس رضعات متفرقات)  
 واصلة لجوف الرضيع  
 وضبطه بالعرف فاقضوا  
 يكون رضعة او رضعات  
 اعتبروا الا فلا فوطع  
 الرضيع الارضاع بين كل  
 من الخمس ارضاعا عن  
 الثدي تعدد الارضاع  
 (ويستبرز وجهها) أي  
 المرصعة (أبالة) أي الرضيع  
 (ويحرم على المرضع) بفتح  
 الضاد (الفرج والحياء) أي  
 المرصعة (والى كل من  
 ناسبها) أي انساب اليها  
 بنسب او رضاع (ويحرم  
 ما يابا أي المرصعة





نذكره أيام وفيه سبع وقيل شيوخا يرجع في قدره الى أهل الخبرة وبه صرح شيخه في حاشيته ولا  
يخير بعده على ارضاعه الا ان تعينت وتقدم على غيرها اذ ارضعت في ارضاعه ولا يراد في نفقته  
لجده فان تبرعت به اجنبية او طابت منه دو مطلبته الام فلا يلزم منع الام من ذلك (قوله)  
لا وادين والمولودين) دو بصيغة الجمع فيها كما يجب صرح به فيما بعد وهو بدل من الامل  
نفرح غيرهم كاخوة وانعام وحالات ولا يجب نفقتهم مطلقا (قوله) أي ذكورا كانوا أو إناثا  
أي من جهة الامول وان علوا ولومن جهة الام ولومن جهة افروع وان سفلوا ولومن جهة  
البيات قل شيخنا وفيه إشارة الى التغليب في صيغة جمع المذكر فتأمل (قوله) واختلاف فيه  
ليكن يشترط في الإلتفات الى ما رتبة والعصمة ولا يجب لمرئيه مطاوعة كذا تارك صلاحه وزان  
محض وقال العلامة ابن حجر يجب للزاني المحض لعدم قدرته على التوبة ولا يجب أيضا لرقيق  
ولا عابه ولو مكاتب أو مبعوضا ثم يجب للمبعض بقدر حر به ونجب عليه نفقة كاملة أقام ملكه  
شذلا للعلامة الخطيب (قوله واجبة) هذه الحكمة مكررة مع كلام الشارح السابق ولو  
أسقطها أو لا لثان أولى وأنب فتأمل (قوله) أي أولادهم (م) أي وأوصواهم (قوله) فاما  
المولودون) أي وان علوا (قوله) يجب نفقتهم) أي مؤنتهم فيدخل الادم والكوة والسكنى  
ولو غدا لم يحتاج اليه وزوجة كذلك وأجرة طبيب وغن دواءه ونحو ذلك (قوله بشرطين) أي  
بأحد أمرين منضمين الى فقره ومكرره هو ما فتأمل (قوله والزمان) بفتح الزاى وأصاها  
الابتلاء والمعانة وقال بعضهم هي آفة تصيب الحيوان تمنعه من الحركة قال شيخنا وأشار  
المصنف الى ان المراد بهما آفة مانعة من الكسب والمعاداة لا يشترط في المولودين الزمان بل  
لو كانا قادرين على الكسب لا يكفانه ونجب نفقتهم ما بخلاف النروع لان الله تعالى قال  
وصاحبهم ما في الدنيا من روف فالجس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب (قوله) أو أفقر  
والجنون) أي على رأي مرجوح (قوله) يجب نفقتهم) هو مقتضى كلام المصنف والمعتمدان  
قدرتهم على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم بخلاف عكسه الا فتأمل (قوله) بثلاثة شرائط  
أو بأحد أمور ثلاثة مفصوم الى الفقر فهو مكرره ما فتأمل (قوله) أحدها) كان الاولى  
إسقاطه وأعله زيادة من النامح بدليل عدم ذكر ثلثه وثالثه مقابل له فتأمل (قوله) لا يجب  
نفقته) هذا هو مفهوم الوصفين معا ولا حاجة الى نقد الوصف الثاني مع وجود الاول فكان  
الوجه أن يقول قاغنى الصغير أو انه غير الكبير لا يجب نفقته وان احتاج الى التقييد بما بعده  
لان مفهوم شرط لا يمارض بمفهوم شرط آخر وكذا يقال فيما ذكر في الباقي نعم الولد القادر  
على الكسب لا يترقب به لا يجب نفقته كما صرح العلامة في قوله (قوله) في وصف الغنى  
المذكور فتأمل (قوله) وذكر المصنف السبب الثاني) أي من الأسباب الثلاثة (قوله) ونفقة  
الرقيق) أي مؤنته كما يشير اليه بعدد منها أجرة الطبيب وغن الدواء وشراءه الطهارة  
وترايب التيمم وبهذا ذلك (قوله) واليهاءم) جمع يهية سميت بذلك لعدم نفقة أو أصاها اسم لذوات  
الاربعة من دواب البر والبحر والمراد بهما الأعم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع  
ضرره من علف وسقى وغيرهما ويجهزها كما عليه أو على يمينه أو ذبحه ان كان ما كولا فان  
لم يفعل نأب عنه المصنف في يمينه أو يمين جرمه أو اجارته فان تعذر ذلك فعلى بيت المال

لا والدين والمولودين) أي  
ذكورا كانوا أو إناثا  
اتفقوا في الدين واختلافوا  
فيه واجبة على أولادهم  
(فاما المولودون) وان علوا  
(فوجب نفقتهم بشرطين  
الفقر) أهم وهو عدم  
قدرتهم على مال أو كسب  
(ولزمنة أو الفقر والجنون)  
وهي مصدر زمن الرجل  
زمانه اذا حصل له آفة فان  
قدر واعلى مال أو كسب  
لم يجب نفقتهم (وأما  
المولودون) وان سفلوا  
(فوجب نفقتهم) على  
الوالدين (بثلاثة شرائط)  
أحدها (الفقر والصغر)  
فالغنى الكبير لا يجب  
نفقته (أو الفقر والزمان)  
فالغنى القوي لا يجب  
نفقته (أو الفقر والجنون)  
فالغنى العاقل لا يجب نفقته  
وذكر المصنف السبب  
الثاني في قوله (ونفقة  
الرقيق واليهاءم واجبة)  
فإن ملك رقيقا عبدا أو أمة  
أو مدبرا

أي في قوله

أو أم ولد أو جبهة ورجب  
عليه نفقة في طهر رقيقه  
من غالب قوت أهل البلد  
ومن غالب دمه هم بقدر  
الكفاية ويكفيه من  
غالب كسوتهم ولا يكفي في  
كسوة رقيقه - ثم العورة  
فقط (ولا يكافون من  
العمل ما لا يطيقون) فإذا  
استعمل المال رقيقه  
ثم أراحه ليلا وعكسه  
ويرجعه مسينا وقت  
لقيالته ولا يكاف دابته  
أيضا ما لا يطيق حلاؤه كز  
المسنة في السبب الثالث  
في قوله

(فصل ١٠)

ونفقة الزوجية المأخوذة  
من تقسيم واجبة على  
الزوج والمأخوذة نفقة  
لزوجية بحسب حال  
الزوجين في ذلك  
في قوله (وعلى المرأة ثلث)  
وفي بعض النسخ (كال  
الزوج موسرا) ويمنع  
يساره بطول فخر كل يوم  
(فدان) من طعام واجبان  
عليه كل يوم مع ليلته  
الناخرة عنه لزوجته  
مسلة كانت أو ذمية حرة  
كانت أو رقيقة والمدان  
(من غالب قوتها) والمراد  
غالب قوت البلد من حظه  
أو شهر

ولا يلزم في المدون غير المحترم الاثر كذا فقط ويحرم عليه شرب ابن البهية الا ما فضل عن البهية  
أو استغنى عنه - في قول بكف الحمل ابن أمه ورجب عليه ان يقرأ له أينما أفضال نفقته  
واجبة عليه - وكذا المطر فتأمل (قوله أو أم ولد) أي أو - تأجرا أو مارة أو أعي أو من  
أو مستحبا - فانه يوصية أو غيرها أو آقا ومن زوجة لم تزل لزوجها الا واثم لا يجب في  
للمكان ولو كفاية فائدة لان يجوز له وان لا يجره السيد بقضه كآيته (قوله ورجب عليه  
نفقته) ولا يجب عليه ان يشبعهم شيئا من طيب الشبع المعتاد وما قارب (قوله من غالب  
قوت أهل البلد) مراده من غالب قوت أرقاء أهل البلد وان لم يكن من جسد قوت السيد  
وكذا يقال في الادم والكسوة فتأمل (قوله بقدر الكفاية) أي في النفقة والسكوة والادم  
وغیره ما يعتبر حاله فعادة ورغبة بقدر شبعه وان زدد على كفاية أمثاله ويراعى حال السيد  
بمنه في يساره واعساره ونفقة بعض الزمن ولا يصير بينا الا بالافتراض من الثاني أو ما ذكره  
ويبيع قيم اماله الخبيصة أو امتناع فان لم يوجد مال امرء الحائز يبيعه أو اعاقفه أو اجارته فان  
لم يزل أمره الحائز ان يديره والاباعه ان وجدته مشتر والافتق عليه من بيت المال (قوله ثم  
العورة فقط) محله ما لم يكن يلاذ بمناذون في استرة العورة كالسودان ونحوهم اما غيرهم فيمكن  
ستر العورة فقط (قوله ما لا يطيقون) هو بالنفقة الحقيقية كالذي قبله وفيه رابع للمذكور  
من الرقيق واليه اثم والشارح - له عائد الرقيق وحده نظر الظاهر والاولى ان ينفق  
والمراد تسكيفة ذلك وما افلوا اتفاق ذلك في بعض الاوقات الحاجة أو عذر لم يحرم قوله اراحه  
ايلا) كلامه ظاهر في الاشغال ومثله الحمل وافتصر في الدابة على الحمل ومثله الاشغال ومثله  
الطاب فيحرم عليه ما يضر فيه ثم كأوفعه لا كالمستصانع الجوع وعدم نص أطباء نوذري  
ويكره تركه صاحب لا يضر ويؤثر في لولدها - بغيره عليه ويجب تركه في غسل النعل في الكوارة  
أو يوشى له فحود حاجة وتعلق على باب الكوارة أيا كانها ويحرم خلق نحو صوف راء فتأمل  
بحره ويجب على مالك دود القز علفه بوزق ثوب ثمنه أو بمثلها - آخره ان تحلبه ايلا كالمسنة  
بذلك بغير فائدة (تنبيه) - ما لا روح فيه كاعتبار واقعة لا يجب عمارته ويكره تركه صاحب  
ثم يجب عمارته ان تعلق به حق كرهن لا جيل حق المهر من وكذا الوثف ومال المحجور عليه (قوله  
وعكسه) أي فان استعمله ليلا اراحه (قوله وقت اقبالته) وهي اسم استدة الحر (قوله  
ولا يكاف دابته الخ) سواء به التقديم على قوله ولا يكافون من العمل فتأمل

(فصل في بيان أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها) - والتجهيز بالانتماء الاغلب والمؤنة أعم  
منها ولنفذ فصل ما تعلق من بعض النسخ (قوله الممكنة) أي غير النابتة (قوله واجبة) أي  
بشرط التمكين يوم ما يوم فلو حصل التمكين في اثنا يوم وجب بقسطه وهو في اليوم الاول  
وأما لو اشترت في يوم بعد ذلك ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه وتسقطها الأيام صحتها ومريضها  
وكذا الادم وغیره مما ياتي والتمكين في غير الممكنة والمرأثة والسقبة بوليها وفي العائنة  
يلوغ خبرها به ويصدق هو في عدم التمكين ان اختلافه في الأصل عدمه (قوله من غالب  
قوت البلد) أي باد الزوجة أي محل اقامتها ولو بادية ولو اختلفت المالك غير حال الزوج  
بحسب العادة ولا نظر لكونه مقرا أو لا والمراد بالمعسر من يملك ما يفي بثوبه فهو فقير بقية

وغيرهما حتى لا يظن في أهل بادية ٢٩٤ يقتاتونه (ويجب) الزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما

ثان جرت عادة البلد في  
الادم بزيت وشيرج وجبن  
وتخوها انجعت العادة في  
ذلك وان لم يكن في البلد  
ادم غالب فيجب الاتق بحال  
الزوج ويختلف الادم  
باختلاف الفصول فيجب  
في كل فصل ما جرت به عادة  
الناس فيه من الادم ويجب  
للزوجة أيضا الحلم ياتي  
بحال زوجها وان جرت  
عادة البلد في الكسوة مثل  
الزوج بكنان او حرير ويجب  
(وان كان) الزوج  
(موسرا) ويعتبر عساره  
بطلوع فجر كل يوم (فد)  
أي قالوا ب عليه لزوجته  
مد طعام (من غالب قوت  
البلد) كل يوم مع ليلته  
المتأخرة عنه (وما يتأدم به  
المعسر ون) مما جرت به  
عادتهم من الادم (ويكونه)  
مما جرت به عادتهم من  
الكسوة (وان كان)  
الزوج (متوسطا) ويعتبر  
توسطه بطلوع فجر كل يوم  
مع ليلته المتأخرة عنه  
(فد) أي قالوا ب عليه  
لزوجته مد (ونصف) من  
طعام من غالب قوت البلد  
(و) يجب لها (من الادم)  
الوسط (و) من (الكسوة)  
الوسط وهو بين ما يجب  
على الموسر والمعسر ويجب  
على الزوج غلبه لزوجته

الاعمرا المالب فاقل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر مدين قد وسط أو بلغها فما كثر فهو موسر وحيث  
اعتد به ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فلا يحد ان يكون موسرا في يوم وغيره وسر في يوم آخر  
فتأمل (قوله أو غيرهما) أي كالذرة والدخن ونحو ذلك (قوله والكسوة) يكسر الكاف  
ونعها (قوله ما جرت به العادة) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانكم  
أخذنهن بأمانة الله واستلتم فروجهن بكلمة الله واهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
والمراد بكلمة الله هنا صفة العقد فتأمل (قوله في كل منهما) أي الادم والكسوة (قوله  
وشيرج) قال في المصباح الشيرج معرب من شير وهو دهن السمسم ورعا قيل للدهن الأبيض  
والعصير قيل ان يتغير شيرج نشيبا به لصفاته وهو يفتح الشين مثل في ينب وصيفل وعيطل  
وهذا الباب باتفاق ملحق باب فمال نحو جعفر ٨٥ قال شيخنا الشيراملسي ولا يجوز كسر  
السين لانه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فامنته محصورا وليس هـ ذامنه فتأمل  
(قوله وجبن) الواو بمعنى أو (قوله وتخوها) الواو بمعنى أو أيضا كذا من ونحوه (قوله  
باختلاف الفصول) ومنه الذام ككفة في أو انما روي في اختلاف في مقدار الادم قدره القاضي  
باجتماعه معتبرا حال الزوج ولا تكاف الزوجة كل انما بزوجته وان جرت عادته به والمعتبر  
في مقدار الكسوة كناية بدينها طولا وقصرا وسموها زالا في جند ما عادت مثاله من قطن  
أو كان أحرير ويتاوت بين الموسر وغيره وتعتبر الكسوة في كل فصل وهي قيص وسراويل  
وتخار ومكعب أي مداس ويلحق به القبة ابان جرت عادته به ويزيد في الشتاء لدفع البرد جبة  
محمشة او فروة من لابل يتبع ذلك طاقية وتكالباس وزرقايس وشياطة وخيطها واذا وقع  
التمكين في الشتاء فصل وجب بة سطحه عليه ويجب لها ما تنهده عليه من نحو لباد او حريم  
للمعسر وبساط أو نطع للموسر مما جرت به العادة واذا اختلف الفراش في الليل والنهار وجب  
لكل منهما ما ياتي به ويجب عليه ما ياتي بالنوم من طراحة ومخدة ومحفة أي ملابية ولحاف  
ونحو ذلك (قوله لحم) أي بحسب العادة وتنبه ما يطبخ به (قوله الطعام حبا) أي وان طالبت  
غيره (قوله وعليه طعنه ونحوه) أي بنفسه او بغيره فان غاب غير المطب كثر واقط وجب  
تسليمه فقط ان جرت عادتهم بالافتات به وحده كما قيده في شرح الروض وهو المعقول ولو  
طالبت بدلا عن النفقة غير المستقلة بجازان لم يكن ربا ولو كانت معه على العادة سقطت نفقته ان  
كانت رشيدة وأذن لها اولياها والا فلا تسقط نفقته أو كما هنا طوع من الزوج قال شيخنا الملبالي  
ومثل النفقة الكسوة على الراجح فتأمل (قوله ويجب لها آلة) أي كل وشرب وطبخ كقصعة  
رحمن ومعلقة وكوز وجرادة وغرفة ونحو ذلك لا تغني عنه (فائدة) الشرب يفتح  
أوله وضه زاد به ضم م وكسره أيضا ويجب لها ما تنفسل به ثيابا من نحو صابون وماتعل  
فيه ثيابا من اجانة ونحوها وما غسل لوضوءه ثيابه فيمالا من حيض واحتلام وعليه  
أجرة حمام جرت به عادة امثالها في كل شهر أو أكثر اقل وعليه آلة تنظيف من نحو مشط وما  
تغسل به رأسها من نحو سدرو مرتك ونحوه لدفع صتان اذا لم يندفع الا به ولا يجب لها كل ولا  
طبيب ولا ما تنزير به كغضاب ونحوه فان هبها ما لا وجب عليه استعماله ولا يجب لها ايضا دواء  
مرض ولا أجرة طبيب وحاجم وخاتن وقاصد (قوله ياتي بها) أي ولو باجرة لان الغسل كانه  
استناع وبسقط بعض الزمان بخلاف ما تقدم من النفقة والكسوة والادم وآلات التنظيف

وغير

الطعام حبا وعليه طعنه ونحوه ويجب لها آلة كل وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بهما عادة

(وان كانت من يخدم مثلها فله عليه) أي الزوج (اخذها) بجره أو أمة ٢٩٥ له أو أمة متاجرة أو بالاتفاق على من يصب

الزوجة من سره أو أمة  
تخدمه ان رضى الزوج بها  
(وان أعسر بنفقها) أي  
المستقبلة (فأها) الصبر  
على أعساره وتفق على  
نفسه من مالها او ترض  
وبصير ما انفقته دينار عليه  
وأها (فسخ النكاح) وإذا  
فسخت فسخت المفاصلة  
وهي فرقة فسخ لا فرقة  
طلاق أما النفقة الماضية  
فلا فسخ للزوجة بهيها  
(وكذلك) للزوجة فسخ  
النكاح (ان أعسر)  
زوجها (بالصد قبل  
المخول) به اسواء عات  
يساره قبل العقد لا

• (فصل في أحكام  
الحضانة)

وهي ائمة مأخوذة من  
الحضن بكسر الحاء وهو  
الجنب انضم الحاضنة  
الطفل اليه وشرا عا حفظ  
من لا يستقل بامر نفسه  
عما يؤذيه لعدم تغييره كطفل  
وكبير يجنون (وإذا فارق  
الرجل زوجته وله ثم اولد  
فهي أحق بحضنته) أي  
بترينه بما يصلحه بنهذه  
بطعامه وشرايه وغسل  
بذنه وقويه وغريضة وغير  
ذلك من مصالحه وموثنة  
الحضانة على من عابه نفقة

وغير ذلك فاسم ان كان كات سره وسيدها ان كانت أمة وللحرة التصرف في مباحات و ليس  
غيرها ما لم ينعها الزوج فتأمل (قوله له وان كانت من يخدم مثلها) أي في بيت أهلها وزوج  
قبله وسوا في وجوب الاخذام الزوج الحر والرقيق والمسر وغيره وأما لزوجة الرقبة كالأ  
او بعضا فلا اخذام لها لان العرف انهم يتخدمون أنفسهم وان كانت جيلة (قوله اخذامها) قال  
العلامة ابن قاسم نفقة عن العلامة الرملي وأقره ويكفي خادمة واحدة وان لم تنفقها بخلاف  
المرض فتأمل (قوله أو أمة) قال شيخنا كان الأولى تقديم أمته على الحرة لانهما في مباحات  
من الاستغفار فتأمل (قوله أو متاجرة) ولا يلزمه غير الجرة وان كانت سره (قوله  
أو بالاتفاق على من يصب الزوج) أي ولو أمة وعابه نفقة اركس وتم او فطرتها وغيرهما مما  
اكن دون الخدمه بفساد او فوجا وصحة وقد راولا يجوز لمن لا يتخدم اخذام ولولا بجره من  
مالها بفساد زوجها انهم يجب عليه اخذام نحو مريضة وذى زمانة لانه الحاجة وان تعدد  
(قوله وان أعسر) أي الزوج بان يجوز عن نفقة ماسرين ولو بغيرية ماله في مسافة القصر  
او بجزءه عن المكسب فلولم يجد الا نصف مدغدا و نفقة عشاء فلا فسخ كما سرح به العلامة  
الرملي ولا يلزمها قبول نفقة أجنبي عنه الا من أب او جد او سيد عن محجوره ثم لودفعها الجنب  
الزوج ودفعها الزوج لها او جب عاها القبول لعدم المدفوعة فلا فسخ به (قوله بنفقها) أي  
وكسوتها بخلاف الادم ونحوه والمكسب ونفقة الطادم والاعدام فلا فسخ بشئ من ذلك لان  
النفس تقوم بدونه وخاف العلامة الرملي في المدكس فتفسخ به وتبعه مشايخنا وكيفية  
الفسخ أن ترفع أمرها الى القاضي وتثبت أعساره ويهله ثلاثة أيام ثم ترفع اليه ثانيا في صبيحة  
الرابع ليقتضيه بنفسه أو بكتابة أو بإذن لها في الفسخ وليس لها الفسخ بنفسه الا اذا جهزت  
من الحائكم أو عن المحكم أيضا وليس لها منع الزوج في مدة الاسهال من الفسخ به في غير وقت  
حاجته وليس له منه ما من الظهور وجب المكسب النفقة ونحوه والى محله البسلا (قوله ان أعسر  
زوجها بالصدان) أي كاه أو بهضه على المعقد (قوله سواه عات يساره قبل العقد لا) المعقد  
أي ما اذا نكحت عالمة بأعساره بالصدان انه لا فسخ لان الضرر لا يتجدد كل يوم بخلاف النفقة  
فتأمل • (خاتمة) تسقط نفقة الزوجة بجميع الظانسا وحقوقا وان كان الحائس لها هو الزوج  
ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بجميعها فتأمل

• (فصل في بيان أحكام الحضانة) • بفتح الحاء المهملة وتسمى المكفالة ايضا وهي لغة ما ذكره  
الشارح وفيها نوع ولا ية ولا طمة ولكن النسابة ابق لانهم أشق وأهدى الى التريسة  
واصبر على القيام بها أو لاهن الام كما يأتي وتنتمى بالبلوغ والاتفاق (قوله وهي) أي الحضانة  
(قوله انضم الحاضنة الطفل اليه) أي الجنب (قوله ونمرع الخ) لو قال ونمرع اريه من  
لا يستقل باموره بما يصلحه ودفع ما يضره لكان أولى وأنسب لانه ان تعهد بغيره لفسده وثيا به  
ودعنه وكفه وربطه في المود ونحو ذلك مما يضره الى بعضه فتأمل (قوله وله  
منها ولد) أي ذكر أو اثني غيرهم يزوم له الجنون كما قاله الشارح فتأمل (قوله بطعامه وشرايه)  
كان الأولى ان يقول بطعامه وسقيه فتأمل (قوله على من عابه نفقة) أي ان لم يكن له مال  
والا فني ماله (قوله وإذا امتنعت الزوجة الخ) أفاد بذلك ان امتناعها يسقط حضانتها وانما  
لا تجبر عاها وهو كذلك ان لم تجب نفقة المحضون عاها او مثل الام في الامتناع غيرها (قوله

الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضانه ولها ان تقب الحضانة

لامهاتهما) ثم تقدم عليهن فانه ان كانت زوجته ان كانت مطيعة لاوطعوا الا فلا يجوز تسلمها  
 اليه والمراد بلامهاتهما الوارثات وتقدم منهن القربى فالقربى ثم أمهات الاب كذلك ثم أخت  
 ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت أخ وتقدم ذات القرابتين على ذات القرابة الواحدة وقرابة الام على  
 قرابة الاب ثم بعد المحارم غير المحارم كبنات خالة وبنت عمه وبنت عم اغيرام ثم الذكور المحارم  
 كاخ وابنه ثم غير المحارم كبن عم لكن لا تسلم مشقة لغير محرم بل ائمة معه كبنه وتقدم اناث  
 كل جهة على ذكورها فان استورا اقرعوا والنكح كاذكروا يصدق بيمينه في دعوى الاثمة  
 (قوله سبع سنين) ايمن قيدا (قوله على سن القين) أي من غير نظر لى من سبع سنين  
 او أقل او أكثر بحيث يكون عارفا بأسباب الاختيار وهو موكول الى اجتهاد الخاكم (قوله  
 المميز) أي بان ياكل ربه وبشرب وحده ويستحي وحده (قوله بين ابويه) أي الصالحين  
 للخدمة وان علمت الام ارفضل أحدهما بين اموال او محبة (قوله يكون) أي او كثر أو ورق  
 أو قوة أو انكحت اجنبيا (قوله واذالم يكن الاب الخ) أي ان اباه والاخ وابنه والعم وابنه  
 كالاب مع الام والاخت اغير أب والخالة كالأول وله بعد اختيار أحدهما الاختيار الآخر ويجوز  
 اليه وان تذكر رمال يظهر أن ذلك انقص تميزه فيحصل عند من كان عنده قبل التمييز ولو لم  
 يمتد واحد منهما فاعند الام وان اختارهما اقرع بينهما وجوبا وان اختار الذي كراهه  
 حرم عليه منه من زيارته أو اختار أمه فاعندها لا والعند الاب ثم اراو اذا اختارت  
 ادنى ومثاه النكح أحدهما منه فاعند الآخر من زيارته على العادة مع الاختار  
 من شيوخه لونه محرمة واذ امرضت عند الاب فالام التي يقرضها عنده ان رضى والا فعندها  
 وله عيادتها على ما امر (قوله سبع) أي بل أكثر اذا وصلها بعضهم الى نحو خمسة عشر ثم طأ  
 وساق (قوله في سنين) كان الأولى أن يقول في سنة ويتجه ثبوت الحضنة في ذلك اليوم  
 لوليه قال العلامة الرلى ولم أراه كلاما في الغم والاقرب ان الخاكم يستنبط عنه زمن  
 غمائه ولو قيل بجبي ما مر في رلى النكاح لم يبعد فتأمل (قوله لرقبة) كان الأولى ان يقول  
 لرقبة ليشمل الذي كروا ولي منه ان يقول ان فيسرق ليشمل المبيع فتأمل (قوله وان أذن  
 له) أي فلا عبرة بآذنه لانها لا تملك لو أسلمت أم ولد كافر ثمها ولدها وحضنته اها ما لم  
 تنكح (قوله الدين) صريح كلام الشارح ان المراد به الاسلام ولذلك أورد عليه حضنة  
 كاترة كاتر ولو جعل الشارح كلام المصنف شاه لاها بمعنى أنه يشترط اتفاق الحاضن  
 والحضون في الدين لكان أولى وأنبى بل ربما يكون عدول المصنف اليه لاجل ذلك ولا يرد  
 عليه جواز حضنته لم يكافر لانه ما لم يولد من المسلم فتأمل (قوله على مسلم) أي  
 لا حضنة لذى كفر على ذى اسلام من ذكر أو أنثى والشارح انما اقتصر في عباراته على الاثبات  
 نظر الأصل وينزع لولى الولد المسلم لندبا من أخا به الكفار وان لم يصح اسلامه احتياطاً  
 لحكمة الحكامة ويحذف عنه المسلمون وان لم يكونوا من أخا به وموته في ماله ثم على من تلزمه  
 موته ثم على المسكين (قوله العفة والامانة) هما بمعنى واحد وهو العدالة كما يشير اليه  
 الشارح ولو عجز به الكان أولى وأخصر اذا عفا بكسر الميم الكف عما لا يحل ولا يحمد  
 قاله في المحرمات والامانة ضد الامانة فكل أمين عفيف وعكسه وجع المصنف بينهما  
 ان لا زهما فتأمل (قوله فلا حضنة اناسقة) ومنه أو مثله تاركة الصلاة ولا غير رشيد من صبي

لامهاتهما واستقر حضنة  
 الزوجة (الى) مضى (سبع  
 سنين) وغيرهما المصنف  
 لان التمييز يقع فيها غالبا  
 لكن المدارافها وعلى  
 التمييز سواء حصل قبل  
 سبع سنين او بعدها (ثم)  
 بعدها (بغير) تميز (بين  
 ابويه) فأيهما اختار سلم  
 اليه فان كان في أحد  
 الابوين نقص يكون فالنقص  
 فلا يخرج مادام النقص  
 قائما به واذالم يكن الاب  
 موجودا غير الولد بين اب  
 والام وكذا يقع التمييز بين  
 الام ومن على حاشية النسب  
 كاخ وعم (وشرائط الحضنة  
 سبع) أحدها (العقل)  
 فلا حضنة لجنونة أظيق  
 بنومها او تقطع فان قل  
 بنومها يوم في سنين لم  
 يبطل حق الحضنة بذلك  
 (ز) الثاني (الحرية) فلا  
 حضنة لرقبة ولو أذن  
 لها سيدها في الحضنة  
 (و) الثالث (الدين) فلا  
 حضنة لكافرة على مسلم  
 (و) الرابع والخامس  
 (العفة والامانة) فلا  
 حضنة اناسقة



وسميه ونحو ذلك (قوله الظاهرة) أي أن لم يقع فيه نزاع قبل أن يتم الحاضن المحضون واللا فلا بد من ثبوت ما عداكم وهي العدالة الباطنة (قوله في بلد المميز) لو قال في بلد الولد أو المحضون لكان أولى وأنسب بدليل ما به مدة قتأمل (قوله بأن يكون أبواه مقيمين) لو قال بأن يكون الحاضن مقيم المكان أولى وأنسب بما به مدة قتأمل (قوله فلو أراد أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه قتأمل (قوله سفر نقله) خرج به نقله في البلد من محل قبل آخر فتأمل (قوله فالأب أولى) وكذا بقية العصبية ولو غير المحارم - فكذا النسب - نعم أن لم يؤمن الطريق أو المقصد - لا م أولى (قوله فينزعه منها) فإن استقرت معه دامت حنظلهما - وإن كان الولد صغيرا أو كبيرا (قوله خلوا المميز) فقد تقدم أن التعبير بالمحضون هو الأولى فتأمل (قوله من محارم الطفل) صوابه في هذا ما به أنه أن يقول ليس له حق في الحضنة بدليل ما مثل به كاجتنبي عنه فلا حضنة لها وإن رضى الزوج فتأمل (قوله كل منهم) لا يجني أن حق الحضنة في ذلك للزوج والزوجة معا فافهم في هذا الرضا فتأمل (قوله سقطت حضانتها) أي مادام المانع فاعلم بها فاب زال ولو بطلاق رجعي في المزدوجة عادت الحضنة إيا من غير ولاية حاكم ومثلها في ذلك الأب والجد والناظر بشرط الواقف (قوله كما تقدم شرحه مفصلا) أي في كلامه (تتمه) هـ  
بقي من الشروط أن لا يكون الحاضن - غير أولاد محضوم ولا أيرص ولا أعمى لم يجد من يباشر عنه فان وجد من يباشر عنه بقي حقه ولا مريض باعيا يشغله عن أمر المحضون ولا مقل ولا زما  
بما يمنع من الحركة مباشرة أو ور المحضون ولا مريضه وأمنته من أرضاعه وأعلم أنه إذا باع المحضون وشيد أذكارا كان أوائى فله أن يسكن حيث شاء الأولى له عدم مقارعة حاضنته نعم أن كانت ربية ولو بقول الحاضن أو خوف عليه في الانفراق كما مر من ملاحض من الفارقة وإن بلغ غير رشيد فكالمصبي والخمى كالأقنى كما مر من الإشارة إليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

### (كتاب أحكام الجنائيات وما يتعلق بها)

وهي بكسر الجيم وجمعها اختلاف أنواعها وهي تشمل الجنابة على الأموال وإبست مرادة هذا اللفظ الرقيق لكونه آدميا ولذلك قيل أن التعبير بالجراح أولى وأجيب بأن يعمول حالا يتوهم دخوله وإيس فيه فساد حكم أخف من أخراج ما به حين دخوله وفي آخره فساد حكم والأصل فيها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الفصاص الآية وخبر لا يجمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن الله رسول الله إلا بإحدى ثلاث الذنب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وهي إحدى الكبائر الخمس وأصله من مشروعيته حفظ النفوس لأن الجنائي إذا علم أنه يقتل منه بجنايته ينكف عنها (قوله جمع جنابه) بكسر الجيم (قوله أوجرحا) وكذا هتعا أو قاعا أو غيرها كزوال سمع ولا تدخل فيه الحدود لأنها لا تسمى جنابة عرفا ولذلك لم يدخلها المصنف فيها كما يأتي فتأمل (قوله القتل) أي من حيث هو وهو حصول الهلاك الثاني من فعل ولو حكما كالسحر وهو وفاة صرف الشيء في غير محله وشرعا من أول النفوس الخبيثة لا يشاء عنها أمور خارقة للعادة ويقال له يرمه مات حتف أنفه وهو إذا كان عدا ظاهرا كبيرا البكائر بعد الشك بالله تعالى ونصح التوبة منه ولا ينحتم

ولا يشترط في الحضنة تحقيق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفره لمصلحة الحج وتجاره طويلا كان السفر أوقصدا كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين - حتى يعود المسافر منهما ولو أراد أحد الأبوين سفر نقله فالأب أولى من الأم بحضنته فينزعه منها (د) الشرط السابع (الخلو) أي خلوا المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فان نسكت فخصا من محارمه كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضنته بذلك (فان اختلف شرط منها) أي السبعة في الأم (سقطت) حضنتها كما تقدم شرحه مفصلا

(كتاب أحكام الجنائيات) جمع جنابة أعم من أن تكون قتلا أو قطعا أو جرحا (القتل على ثلاثة أضرب)

وذكر المصنف نفسه  
 المسمى في قوله (فالمعد  
 المحض هو ان يعمد الجاني  
 الى سببه) اي الشخص  
 (بما) اي بشئ (بقتل  
 غالبا) وفي بعض النسخ  
 في الغالب (ويقصد)  
 الجاني (قتله) اي الشخص  
 (بذلك) الشئ وحده  
 (فيجب القود) اي  
 القصاص (عليه) اي  
 الشخص الجاني وما ذكره  
 المصنف من اعتبار قصد  
 القتل ضابط والرجح  
 خلافه ويشرط اوجوب  
 القصاص في نفس القاتل  
 او قطع اطرافه اسلام و  
 امان فيه والحرابي والمرئ  
 في حق الملة (فان عني عنه)  
 اي عفا الجاني في عليه عن  
 الجاني في صورة العمد  
 المحض (وجب) على القاتل  
 دية مفاضة حلة في مال  
 القاتل) وسيد كرام المصنف  
 بيان تفصيلها (والخطا  
 المحض ان يرمى الى شئ)  
 كسب (فيصيب رجلا  
 فيقتله فلا قود عليه) اي  
 الرامي (بل تجب عليه دية  
 مخففة) وسيد كرام المصنف  
 بيان مخففة (على العاقلة  
 مؤجلة) (عليه) (ثلاث  
 سنين) (اوخذ آخر كل سنة  
 منها دية ثلث دية كاملة

عذابه ولا تلومه في المازان عذب وان أصبر على عدم النوبة وذكرا الملوذ في الآية  
 الشريفة محمول على المكث الطويل أو على المستعمل له وإذا اقتصر الوارث أو عفا ولو بجانا  
 سقط الطاب عنه في الآخرة كما قاله النووي ومذهب أهل السنة ان القاتل لا يقطع الاجل  
 وانما موته بإجله فلا قلة منة وأما خبر ان المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول يا رب  
 ظلمي وقتلني فقطع أجلي فتكلم فيه وبتقدير محتمل فهو محمول على مقتول - - - بقى في علم الله  
 تعالى انه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا (قوله لارابعها) أي بحكم العقل والوجود لانه ان  
 لم يقصد عين الجاني عليه فهو الخطا سواء كان بما يقتل غالبا أو لا وان قصدت عين الجاني عليه  
 فان كان بما يقتل غالبا فالعمد والافشيه العمد (قوله محض) أي خالص وفسر الشارح العمد  
 باعتبار معناه الأصلي بقوله وهو مصدر عد بوزن ضرب ومعناه القصد فتأمل (قوله عد) بفتح  
 الميم (قوله وعدم خطا) ويقال له أيضا شبه عدم وخطا شبه عدم (قوله ان يعمد)  
 بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب (قوله أي بشئ) انما فسره بذلك ليدخل الضر  
 ونحوه فتأمل (قوله غالبا) أي بالنسبة للشخص المقصود ومنه غرزا برتبة مثلا في - - - قتل أو غيره  
 وتام حتى مات ومنه ضرب يقتل المرء دون الصحيح وهذا تفصيل للعمد في ذاته ويعتبر في  
 مجاها القصاص أن يـ - - - ون ظمنا أي حراما فيخرج به قتل المرتد ونحوه فانه واجب وقيل  
 انه أرى قريبه الكافر اذ لم يسب الله تعالى أو رسوله فانه مكروه فان سبهم ماقتله مندوب  
 وقتل الامام الا - - - عند استواء الخصال فانه مباح (قوله بذلك الشئ) أي ظمنا (قوله فيجب  
 القود) بفتح الواو معي بذلك لانهم كانوا يقولون الجاني الى محلي القصاص يجعل أو غيره (قوله  
 وما ذكره المصنف الخ) قال شيخنا قد يقال هذا - - - من قوله يعمد لا فائدة أن ذلك معناه وليس  
 ددرا زائدا عليه كما يصرح به تفصيله القتل الى ثلاثة أضرب اذ لو اعتبر هذا زيادة على مقابلة  
 لزمت زيادة الاثام فتأمل (قوله أو قطع اطرافه الخ) هذه جملة زائدة على ما في كلام المصنف  
 هنا فتأمل (قوله في حق الملة) أي ويهدد الحرابي في حق ملة وفي حق المرتد ولا يهدد المرتد  
 مع ملة (قوله عن الجاني) أي على الدية لانه فرض كلام المصنف فان عني عنه بجانا أو أطلق  
 ولا قصاص ولا دية وان كان المعاني محجورا عليه - - - وعفا عن نفسه ارعن عضوم أعضاءه  
 لانه اذا سقط به شيء سقط كله لعدم تجزئه وهل مثل ذلك شعرة وظفره ورجله وقضية الحافة  
 بالمالق أنه كذلك وكذلك يسقط القصاص به - - - فتعين للعلة السابقة فتأمل  
 (قوله وسيد كرام المصنف بيان تفصيلها) أي في فصل الدية كما يأتي (قوله فيصيب رجلا الخ)  
 هو مثال لا قيد قال شيخنا ولو قل اننا نساكن أولى وأعم ومثل الرمي ما لوزان وقوع على  
 انسان فقتله فتأمل (قوله بل تجب عليه دية) أي بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصريح  
 رغبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (قوله وسيد كرام  
 المصنف بيان مخففة) أي في فصل الدية كما يأتي (قوله على العاقلة) أي خبر العاصيين انه صلى  
 الله عليه وسلم لم يقضى بالدية على عاقلة الجاني وفيه - - - ما ان امرأتين اقتلتا خذفت احداهما  
 الاخرى بجعر فتكملت اوما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنتين اخره عبيد  
 وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله في ثلاث سنين) أي ان كان المقتول كاملا بحرية

وعلى الغنى من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة من سنة دينار ٢٩٩ ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله المتولي

وغیره والمیراد بالعاقلة

عصبة الجاني الأصل وفروعه

(وعدا الخطا ان يقصد

نمربه عمالا بقتل غالباً)

كضربه به صاخبقة

(فيوت) المضرب (فلا

تود عليه بل تجب دية

مغلظة على العاقلة

وجله في ثلاث سنين)

وسيد كرام المصنف بيان

تعليلها ثم شرع المصنف

في ذكر من يجب عليه

القصاص المأخوذ من

اقتصاص الاثر ان يتبعه

لان المصنف عليه يتبع

الجنابة في اخذ مثلها

فقال (وشرائط وجوب

القصاص) في القتل

(اربعة) وفي بعض النسخ

فصل وشرائط وجوب

القصاص أربع الاول

(أن يكون القاتل بالغاً)

فلا قصاص على صبي ولو

قال أما الآن صبي صدق

بلايين والثاني أن يكون

القاتل (عاقلاً) فيمتنع

القصاص من مجنون الا

ان تقطع جنونه فيقتص

منه زمن عاقته ويجب

القصاص على من زال

عقله بشرب مسكر متعدي

في نمربه فخرج من لم يتعد

بان نمربه شرباً بخله فغير

مسكر فزال عقله فلاق

وذكره واصلام والافني كل سنة قدر ثلث دية المذكور والارث والحكومات والاطراف  
كالدية (قوله وعلى الغنى) وهو من يملك زيادة على ما بقى بالعمر الغالب عشرين ديناراً  
فان كان أقل من عشرين ديناراً ففوق ربع دينار فهو متوسط والافيه وفقيه فلا يعقل (قوله  
كما قاله المتولي) هو الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولي صاحب التهمة  
ولم ينسبوا سنة ست اوسبع وعشرين وأربعمائة وتوفي ليلة الجمعة ثامن عشر شهر ربيع  
سنة ثمان وسبعين وأربعمائة في بغداد (قوله عصبة الجاني) أي المتعصرون بانفسهم وهم  
الاخوة الغير الام تم بنوهم وان سئلوا انهم الام غير الام تم بنوهم ثم عتقه ثم عصيته ثم عتق  
أي تم عصيته وهكذا ويقتدم من كان لاب وأم على من كان لاب فقط فيؤخذ من اخوته من  
كل غنى نصف دينار ومن كل متوسط ربع دينار ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية  
فان كثرت المقدم من العاقلة بحيث يزبد المأخوذ منه على الواجب نقص منه بالتوسط فان لم يبق  
بثلث الدية انتقل الحكم الى من بعدهم مرتبة بعد أخرى حتى يصير المأخوذ قدر الثلث فان  
لم يبق به انتقل الحكم الى ذوي الارحام ان لم ينظم أمر بيت المال والاف عليه فان قندفعلى  
الجاني وعقيق المراتب حمله عاقلة او المعتقون كالمعتق الواحد ويوزع الواجب على المعتقين  
بقدر مالهم لا بعد دروسهم وكل واحد من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق  
وشروط العاقلة أن يكون مكانها راد كرا غير فقير وافقافي الدين الا الحربي ونحوه وابتنى  
أجل الدية من الزهوق وغيره من الجنابة لكن لا يؤخذ أثره الا بعد الاندمال من مات من  
العاقلة في أثناء سنة سقط من واجبه (قوله الأصل وفروعه) أي أصول الجاني وفروعه  
لا يمتثلون عنه وكذا أصول كل معتق وفروعه (قوله بعصبة الجاني) أي بحيث ينسب القتل  
اليها لا نحو قلم مثلاً لانه موافقة قدره (فائدة) قال الشرائط مع بالعرفان هذه عصاتي  
وانما هي عصاي كما قال له الى ومالك يمينه كذا موسى قال هي عصاي قاله العلامة البرلسي  
كالغزى شارح المنهاج وغيره (قوله وسيد كرام المصنف بيان تعليلها) أي في فصل الدية

(فصل) في بعض النسخ كما قال الشارح وهو في بيان أحكام شروط وجوب القصاص وما  
يتعلق به من القصاص وهو القطع ومنه المقص أو من اقتصاص الاثر ان يتبعه واقتصر عليه  
الشارح (قوله أربع) بل خمس كما تعرفه (قوله فلا قصاص على صبي) هو بالافني الشامل  
للسبيبة فتأمل (قوله ولو قال أنا الآن صبي الخ) عبارة فقيره أو قال أنا صبي الآن وأمكن فلا  
قود عليه ولا يجب ان يصح لان التعريف لا يثبت صبياً ولو ثبت بطلان عينه في تحليته  
ابطال تعينه (قوله عاقلاً) أي حال جنابته وان جن بعدها ويقتص منه حال جنونه  
ويصدق بعينه ان ادعاء حال الجنابة وعهده واعلم ان الشارح قد توهم ان كلام المصنف في  
حالة لاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك اللهم اذن يحمل ما قاله الشارح على  
ما ذكره العلامة الخطيب من ان جنونه لو كان متقطعاً بجنابته حال اذنته مضمرة بخلافها  
وقت جنونه فتأمل (قوله ويجب القصاص الخ) أي ان السكران المتهدي بسكره كالمسكر  
وان كان غير مكلف عند الذنوى فيغلط عليه (قوله والدالة قول) أي أصله وان لا ذكر  
كان ارايتي ولو كافراً (قوله بقتل ولده) محله اذا كان الولد من النسب وان كان مملوكاً لم يمان

قصاص عليه (والثالث ان لا يكون القاتل والدالة قول) فلا قصاص على والد بقتل ولده وان سقى الولد

قال ابن كعب ولو حكم  
فأنت يقتل والد الولد نقض  
حكمه (و) الرابع (أن  
لا يكون المقتول أنقص  
من القاتل بكفر أو دق)  
فلا يقتل مسلم بكافر حرياً  
كان أو ذمياً أو معاهداً ولا  
يقتل حر برقيق ولو كان  
المقتول أنقص من القاتل  
بكم أو صغر أو طول أو  
قصر مثلاً فلا عبرة بذلك  
(وتقتل الجماعة بالواحد)  
إن كافاهم وكان فعل كل  
واحد منهم لو انفرد كان  
قاتلاً ثم أشار المصنف  
لقاعدة بقوله (وكل خصم  
يجري القصاص بينهما في  
النفس يجري بينهما في  
الاطراف) التي أثبتت  
النفس في كتابه شرط في  
القاتل كونه مكافئاً لشرط  
في الفاعل طرف كونه  
مكافئاً لشرط لا يقتل  
بشخص لا يقطع بطرفه  
(وشرائط وجوب القصاص  
في الأطراف بهذا الشرط  
المذكور) في قصاص  
النفس (اثنان) أحدهما  
(الاثنان في الاسم الخاص)  
لطرف المقطوع وبينه  
المصنف بقوله (التي  
بالحق) أي تقطع اليمنى  
مثلاً من أذن أو يد أو رجل  
باليمنى من ذلك (واليسرى)  
مما ذكر (باليسرى) مما

ذكر

فإن كان من الرضاع فالقصاص عليه ولا يقتل بقتل من يرثه ولده كان قتل أباً زوجته ثم ماتت  
الزوجة وله منها ولد لأنه إذا لم يقتل بجنايته على ولده فلا يقتل بجنايته على من له في قتله - حق  
أولى (قوله قال ابن كعب) هو قاضي القضاة أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كعب الذي تولى كان  
رئيساً للمأزاهداً قتل بالدينور قتله العبارة له تسبع وعشرين من شهر رمضان سنة خمس  
وأربع مائة (قوله نقض حكمه) أي ما لم يكن أضخمه وذبحه كالبهايم ثم فإن أضخمه وذبحه  
كالبهايم فإنه يقتل فيه ويقتل الولد بقتل والده لا مكاناً بقتل أباه المولود له على الرابع (قوله  
بذكر أورد) وكذا بأمان أو سيادة أو ماله كأمه (قائدة) - هي الرواية أن بعض فقهاء  
نخراسان مثل في محاسن أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام  
فقهي بغداد فقام ذات ليلة على شاطئ من الدجلة إذ سمعت غلاماً يترنم ويقول  
خذوا يدي هذا الغزال فإنه • رماني بسهمي مقاتله على بعد  
ولا تقتلوه إنى أنا عبد • ولم أرحم أقطي بقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغويت عن الدليل قال النعماني في تفسيره • وكان أبو الحسن  
لما مر خشي يذنب في درسه هذين البيتين وقوله خذوا يدي أي بدل دمي وهو الدينة - حق  
لا ينافي قوله بعد ذلك ولا تقتلوه الخ (قوله فلا يقتل مسلم) أي ولو زانياً محصناً أو لا يقتل ذمي  
أو معاهد أو مؤمن يتردد ولا يغيرهم من الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا ينظر لحديث الإسلام  
(قوله ولا يقتل حر) أي كامل الحرية (قوله برقيق) أي عيب فيه رقيقان قل كالبهائم ويقتل  
الأرقاء بعضهم ببعض ولا ينظر لحدودهم أو استيلاءه أو حدوث عتق ولا يقتل ببعض عتقه وإن  
زادت حريته أحدهما على الآخر ولا يقتل سيدهم بدمه ولو أباه كما مر نظراً للسيادة (قوله ولو  
كان المقتول أنقص الخ) أي لا يمتبر بالتفاوت في لذكورة والانوثة والخنوثة والعلم والجهل  
والشرف والخسة والطول والقصر وكبر الجثة وصغرها والحاصل أن من قتل شخصاً - هذا  
قتله إذا كان مكافئاً له فيقتل السلطان بالزبال والعالم بالجاهل والشريف بالوضيع والرجل  
بالمراة (قوله وتقتل الجماعة بالواحد) وفي بعض النسخ بواحد أي وإن تفاوتت جرائمهم عدداً  
أو خفأ أضر باتهم كذلك أو القوي في جوارحه من شاطئ جيبه لي بشرطه المذكور في كلامه ولو آل  
الأمر إلى الدينة وزعت باعتبار الرأس في الجراحات لأن تأثيرها لا ينضب وعلى عدد الضر بات  
لأنها لا تقاوى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت هذا إن توأما أو أيس ضرب كل واحد منهم قاتلاً  
لو انفردوا فلا قصاص في الأولى وتوزع دية شبه العمدة على ضرباتهم ويجب على الجميع في  
الثانية فإذا اختلفت ضرباتهم بذلك فلكل حكمه ولو قتل واحد جماعة ضرباً قتل بأولهم أو معاً  
فبواحد منهم بقرعة وللأبق الديات وانما تجب القرعة عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد  
منهم جاز وإجماع الرجوع إلى القرعة ولو أقر بعضهم بسبق اقتص منه ولديه وأخيه فله فيهم أن  
كذبه وكذا الوعدى واحد من أوليائهم فقتله ولو قتلوا دفعة واحدة فرفع موزعاً عليهم ولكل  
منهم ما بقي من دية مورثه والمعبرة بدية المقتول لا القاتل (قوله في الأطراف) أي كاليدين والأذن  
وكذا المامني كالسمع والبصر (قوله اثنان) هو خبر عن شرائط لاعتبار الجنس فيه بالإضافة  
أو أنه أطلقه على الاثنين مجازاً أو حقيقة - هي قول فتاوى (قوله من أذن أو يد) هو مجازاة

الكلام المصنف وأقال كاذب ويدل على ذلك وأنبأ أن لا تقطع شفة على ابنة شفة. فلي ولا  
 اغله بأخرى كذلك ولا يصح ما تكرر كذلك ولا حدث بأصل (قوله فلا تقطع عني يسري) أي  
 لا يجوز ذلك ولا يعتد به وإن تراضى به عليه فلا يقع قصاصا وفي المتطورة بدلالة الآية دون  
 القصاص نعم التراضي المذكور يتضمن المتنوع عن القصاص فوجب الدية (قولا ولا عكسه)  
 محله ما لم يررض الجاني عليه فإن رضى جازلانه دون حقه (قوله شال) بفتح الشين ولا يمين بهدها  
 (قوله بثلاء) بالمداي وأن رضى الجاني بها أو شات بهد الجاني فلا خوف وقطع لم يقع قصاصا  
 وعليه ديتها وله حكمه الشلاء فإن سري إلى النفس وجب عليه ما القصاص ولا أثر ما ربح  
 وقصر وخضرة أظفار وسوادها وكذا صم وخشم وعنة وخداه (قوله على المشهور) هو  
 المعتمد (قوله بالحسم) هو بالحاء المهملة والسين كذلك (قوله ان يقطع) هو بفتح النون من  
 قطع بكسر هاء ومنه قول الشاعر الأول كزحى سزالين والثاني كسأل

العبد سر ان قطع • والحبر عجل ان قطع

فاقطع ولا تطمع لنا • نقي يشين سوى الطمع

والفناعة أعز أو صاف الإنسان والمصنف به أعز الناس كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه

أمت مطامعي فأرحمت نفسي • فإن النفس ما طمعت تهون

وأحببت القنوع وكان ميتا • ففي أحيائه عرضي مسون

إذا طمع بصل بقلب عبدا • علقه مهانة وعلاء هون

(قوله ثم أشار المصنف لقاعدة) أي أخرى (قوله من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد المهملة

وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام (قوله ففيه القصاص) ومنه

قال السنن فلو قطع من غور بالثلثة وهو من سقطت أسنانه الروض عن غير من غور تنظر

عودها في وقتها فإن لم تعد فيه وجب القصاص ككبير وانتظر كالصغير ولو قطع سن من غور لم

يسقط عنه القصاص إذا عادت إليه لأن العمة جديدة فإن قلع سن أيا في ثم عادت قاعت

ثانية فقط وقيل ثالثا وقيل أكثر من ذلك (قوله وما لا مفصل له) لو قال ولا قصاص في التقطع

من غير مفصل لكان أولى وأنبأ لأن المقصود منه أنه لا قصاص في كسر العظام نعم أن أسكن

في السن اقتص منه فهو مبرأ ومنشرف أن كان قبل المكسور مفصل أخذ له حكمه الباقى

وخرج بالعظام غيرها كعين وأذن وأنف وشفة وإن وذكروا اثنين وجرى الفرج ولذابة

ففيه القصاص وهو بالترقية لا بالاساحة نعم لا تؤخذ عين صحيحة بغير أولاد إن ناطق بغير سن

(قوله واعلم الخ) هو توطئة لكلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد قال شيخنا أو غير

منها ب كما ستعرفه فتأمل (قوله شجاع الرأس) هو بالشير المجهة المكسورة جمع شجعة بفتحها

قال شيخنا وتخصص به بالإضافة لأجل التسمية لأنه في غيرهما يسمى جرحا لا شجاعة أو غير

شجاعا جرحا فتأمل (قوله عشرة) أي بألفه قراء العرب (قوله بمسيلات) أي من حرص

القصار الثوب إذا شقه بالحق (قوله ردامية) بخفيف المنة التسمية (قوله تدمية) بضم

المثناة التوقية فإن سأل الدم قبل إعادته بالعين المهملة قال أبو عبيدة ويوم ذا صارت أحد

عشر فتأمل (قوله وباضعة) بوحدة ثم ضامة بفتح ثم عين مهملة (قوله رسمهاق) بكسر

السين والحاء المهملة من سماحق البطن وهو الشهم الرقيق وقد تسمى به ذمة

وحيدة فلا تقطع عني

يسري ولا عكسه (و) الثاني

أن لا يكون بأحد الطرفين

شال) فلا تقطع يدا ورجل

صحيحة بثلاء وهي التي

لا عمل لها ما الشلاء فتقطع

بالصحة على المشهور إلا

أن يقول عدلان من أهل

الخبرة أن الشلاء إذا قطعت

لا يقطع الدم بل تنفخ

أفواء العروق ولا تنفخ

بالحسم ويشترط مع هذا

أن يقطع بعمامة وفيه أولا

يطالب أرباب المال ثم أشار

المصنف لقاعدة بقوله

(وكل عضو أخذ) أي قطع

(من مفصل) كرفق وكوع

(ففيه القصاص) ومالا

مفصل له لا قصاص فيه

واعلم أن شجاع الرأس

والوجه عشرة حارصة

بمسيلات وهي ما تشق

الجاء فلما لا ودامية تدمية

وباضعة قطع اللحم

ومسيلات نفوس فيه

وسماحق قبائح الجادة التي

بين العظم والعظم وموضحة  
توضح العظم من اللحم  
وهاتمة تكسر العظم سواء  
أو ضمة أم لا وضمة تنقل  
العظم من مكان إلى مكان  
آخر وضمة تباعغ خريطة  
الدماغ المسماة بأم الرأس  
ودائمة بغين مججمة مشرق  
تلك الخريطة وتصل إلى  
أم الرأس واستثنى المصنف  
من هذه المشمة ما تضمنه  
قوله (ولا قصاص في  
البروح) أي المذكورة  
(الأنف الموضحة) فقط لاني  
غير هام بقية المشمة  
(فصل في بيان الدية)  
وهي المال الواجب بالجناية  
على سر في نفس أو طرف  
(والدية على ضربين معاملة  
وشتمة) ولا ثالث لهما  
(فانما غلة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم عدا  
(مائة من الأبل) والمائة  
مئاة (ثلاثون مئاة  
وثلاثون جذعة) وسبق  
مناها في كتاب الزكاة  
وأربعون خافعة) بفتح  
الخاء المعجمة وكسر اللام  
وبالفاء وفسرها المصنف  
بقوله (في بطون أولادها)  
والصنف أن الأربعة  
حوامل ويثبت سائرهم بقول

الضمة المظارة المظارة واللاطية (قوله بين اللحم والعظم) أي وتسمى الجلمة بذلك أيضا وكذا  
كل جلمة ترفقة (قوله توضح العظم من اللحم) لو قال تصل إلى العظم كان أولى وأنسب قال  
شيخنا وأصله راعى وجه التسمية فتأمل (قوله ومنقلة) بالثاء شديدا (قوله تنقل) بالتخفيف  
والثاء شديدا (قوله وضمة) بالهمزة (قوله تباعغ خريطة الدماغ) قال في القاموس دماغ  
ككتاب غر الرأس أم الهام أو أم الرأس وهي الجلمة التي فيها المخ ولا تخرقها (قوله وتصل  
إلى أم الرأس) لو أسقطه الشارح لكان أولى وأظهر لما لا يخفى من أن خرقها يصل إلى المخ  
فتأمل (قوله واستثنى المصنف الخ) قال شيخنا لا يخفى أن ما ذكره الشارح في كلام المصنف فيه  
فصور وإيهام حكم غير صحيح لأن البروح عام في سائر البدن كما مر فله على خصوص الضميمة  
لا وجه له رفيه أيضا إيهام أن البروح في غير الوجه والرأس لا يعلم حكمها وإن الموضحة في  
غيرهما لا قصاص فيها وليس كذلك فلو علم البروح واستثنى منها الموضحة كما هو صريح كلام  
المصنف أو في بآراءه وكيفية القصاص في الموضحة أن تعتبر بالمساحة طولها وعرضها من  
رأس الشاح وبعلم علمها بـ وادرنحوه وتوضح بالأمسي ونحوه (قوله لاني الموضحة) أي إذا  
كانت في الرأس أو الوجه فتقيم الأرش وهو خمسة أبعرة سواء صغرت أو كبرت فتأمل  
(فصل في بيان أحكام الدية) ما خذوة من الودي وهو دفع الدية يقال وديت القتل بفتح  
لذال أدية رد بها وهاؤها عوض عن قاتل الكامة والأصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ  
فتحرير رقبة مؤمنة ودية والإحدى طائفة بذلك والاجتماع منه تعدل وجوبها وإن كرها  
لمصنف عقب القصاص لأن ما بدل منه على الصحيح (قوله على سر) خرج به الرقيق قالوا يجب  
فيه القيمة بائنة ما لم يمت شحيح البندراب بجامع المذكية (قوله أو طرف) هو بالمعنى الشامل  
لأنه في كانه قتل أو السمع تامل (قوله على سر بين) أي من حيث التغليظ المطلق والتخفيف  
المطلق (قوله ولا ثالث لهما) أي من تلك الدية وقد تكون مغفلة من وجهه ومختلفة من  
وجه آخر لأن التغليظ يكون على القاتل ويجلوها أو تغلظها والتخفيف بتاجيلها أو تخفيفها  
وكونها على العائلة وقد يجب نصبتها أو ثلثها أو ثلث خمسها في النفوس وكذلك في شجر  
الأطراف وأما الأرش والحكمات فلا ضابط لها ويعتبر فيها بالتغليظ والتخفيف أيضا إلا  
في الحرم والأشهر الحرم لرسم الحرم (قوله فالغلة الخ) قال شيخنا هو مبتدأ ومختلفة خبره  
وهذا هو الموافق لما تقدم فاعله الشارح خلاف الصواب لأنه جعل خبر مائة محذوف أو هو  
سريع في أن كرم مائة من وجوه التغليظ وهو غير مستقيم كما مر أه أقول وهذا كلامنا  
على ما في بعض نسخ المتن من أسقط أنظمة مائة وفي غالب النسخها وحيتث فلا أصوية فتأمل  
(قوله بسبب قتل الذكر الحر المسلم) هو مصدر مضاف إلى معموله ويقبل بغير الجنين والمهتر  
ويكره شائل من احتراز الأحكام ولو أثنى سوا وجبت به شوا أو ابتداء أو فاعلا كقتل  
المرء الدولة وموت الجنائي قال شيخنا وسكت المصنف عن كونها على القاتل وكان الوجه ذكره  
في (قوله وسبق معناها) أي بأن الحنة ما استحققت أن يطرقها الفعل وإن تركب ويجعل  
سماها بـ جذعة ما أنت تقدم استنم (قوله جذعة) هو جمع لا مرد له من الأنظمة عند الجمهور  
وهو أن الجوهري جعلها خلاف بكسر الخاء وفتح الهمزة وقال ابن سديد جعلها خلدات (قوله  
راعى الخ) دفع به توهم أن الجلمة لا يسمى ولد أنى من أمه فهو من أبها فتأمل (قوله بتول



أهل الخبيزة بالابل (والخبيزة) بسبب قتل الذكر الجرماء (مائة من الابل) ٢٠٣ والمائة مائة (عشرون جذعة

وعشرون جذعة وعشرون

بنت لبون وعشرون ابن

لبون وعشرون بنت

مخاض (ومضى وجبت

الابل على قاتل أو عاقلة

أخذت من ابل من وجبت

عليه فان لم يكن له ابل

فتؤخذ من غالب ابل بالدة

بالدى أو قبيلة بدوى فان لم

يكن في البالدة أو قبيلة

ابل فتؤخذ من غالب ابل

أقرب البلاد أو أوفى

الى موضع المؤدى (فان

عدم الابل انتقل الى

قيمتها) وفي نسخة أخرى

فان أعوزت الابل انتقل

الى قيمتها هذا ما في التول

الجديد وهو الصحيح (و قيل

في القديم ينتقل الى

أقرب دينار) في حق أهل

الذهب (أو) ينتقل الى

(اثنى عشر ألف درهم)

في حق أهل الفضة وسواء

فيما ذكر الدية المغلظة

والخفيفة (فان غلظت

على القديم (زيد عليه

المائة) أي قدره في

الدينار ألف وثلاثمائة

وثلاثة وثلاثون ديناراً

وثلاث دنانير وفي الفضة

ستمائة ألف درهم

(وتغلظ دية الخلفاء في

ثلاثة مواضع) أحدها

(إذا قتل في الحرم) أي

أهل الخبيزة أي ثمن من عدوكم (قوله بسبب قتل الذكر الجرماء) فيه مائة مائة (قوله  
عشرون جذعة) قال شيخنا قدم هذا الجذعة على الحقة وبنت لبون على بنت المخاض وكان  
الاولى له العكس اه اللهم الا أن يقال ان الواو لا تنتهي ترتيباً ولا تعميماتاً والمخاض  
الحواشي واللبون ذات اللبن قال شيخنا وحكت المصنف عن دية شبهه العمدة وهي مغلظة من  
حيث تنسبها فقط كما مرّت الإشارة اليه فتأمل (شئ) ومتى وجبت الابل) أي فلا يقبل غيرها  
معيّب بما في البيع الا برضا المستحق بذلك اذا كان أهلاً للتبرع لان الحق له فيه امقاطه (قوله  
من غالب ابل اقرب البلاد) أي عالم تباع مسافة التبرع أو ما لم يكن انقضاءه أو تزيده على غير  
مثلها أي عن نقل مثلها فتأمل (قوله فان عدمت الابل) أي حساً أو مراً بما مر (قوله انتقل  
الى قيمتها) أي وقت وجودها بالغالب فقد ابل ففقدان بحرياً أي بينهما هذا الزم يهل  
الداق فان أهمل بان قال له المستحق أنا مسير حتى توجد الابل لزمه امتثاله لان الأصل فان  
أخذت القيمة فوجدت الابل لم ترد ليس بتردد الابل لان انفصال الامر بالاشد فتأمل (قوله فان  
أعوزت) أي فقدت (قوله وهو الصحيح) أي والمعة - (قوله وقيل في القديم الخ) هو إشارة الى  
تضعيفه وعدم اعتباره فتأمل (قوله فان غلظت الخ) كان الاولى أن يقول وقيل ان غلظت  
لأن وجه مرجوح على القول المرجوح لأن الأصح على القديم عدم الزيادة لأن الغلظة في  
الابل انما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدراهم والدينار فتأمل (قوله  
وتغلظ دية الخطأ) أي في النقص وغيره من حيث التثنية فقط يخرج به قتل العمدة وشبهه  
واقية والاطراف التي لا دية فيها والحكومات فلا تغلظ فيها في هذه المواضع فتأمل (قوله  
إذا قتل في الحرم) أي ولو برور السهم فيه مثلاً أو يكون القتال أو المقتول فيه وحده وكان  
المقتول مسلماً لا تغلظ في الكافر مطلقاً عند العلامة الرمي ومن تبعه وقال العلامة ابن  
عمر تغلظ فيه اذا كان لحاجة أو قره بعضهم هذا اذا كان المقتول كافراً أو أمماً اذا كان كافراً  
فألا تغلظ عليه في الحرم أيضاً اتفاقاً (قوله أي حرم مكة) الدام فيه للعهد الشرعي أو لأنه  
يخرج به حرم المدينة وغيره وحالة الاحرام في غير الحرم كذا كرهه ائنا شرح فتأمل (قوله على  
الأصح) هو المقعد (قوله أو قتل) أي مسلماً أو غيره (قوله في الأشهر الحرم) أي ولو برور  
السهم فيها ان أمكن كما مر في الحرم (قوله أي ذي القعدة وذى الحجة) هما يقع اتفاق وكسر  
الماء على المنهم ورفعهما معاً بذلك انه عودهم عن القتال في الاول وأوقع الحج في الثاني وفيه  
إشارة الى أن ذا القعدة اولها هو والراجح فهي على ما رتبته في التوالى لافي الانصاف ان أفضلها  
الحرم ثم رجب ثم الاخران وعددها الكوفة من سنة واحدة فقط أو الحرم ورجب وذو  
القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيما ذكره من أنها صريفة فعلية على الاول بسبب أبدى  
الفعدة وعلى الثاني يبدأ بالحرم (قوله والحرم) هو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء يسمى بذلك  
لما قيل ان أول حريم القتال كان فيه أو لان الله تعالى حرم فيه الجنة على أبيهم ويقال له  
شهر الله لما قيل انه اسم إسلامي لأن جهة العرب ودلته الملام دون غيره من الشهور ولأنه  
اولها كما قيل وقد مر ذلك (قوله ورجب) يسمى بذلك لان العرب كانت ترجيه أي تعظمه ويسمى  
الأصح لانهم كانوا لا يسمعون فيه صوت الحرب ويسمى الأصح لان أسباب الخير فيه وانما عالم  
يلحق به ان بالشهر الحرم وان كان سيد الشهور لان المتبع في ذلك التوقيت قال تعالى ولا

حرم مكة اما القتل في حرم المدينة أو أقتل في حال الاحرام فلا تغلظ عليه على الأصح والثاني مذكور في قولنا  
أو أقتل في الأشهر الحرم) أي ذي القعدة وذى الحجة والحرم ورجب والثالث مذكور في قوله



(والثقتين) وفي قطع  
 احداهما نصف دية (وذهب  
 الكلام) كما وفي ذهب  
 بعضه بقسطه من الدية  
 والحروف التي توقع الدية  
 على ما عايناه وعشرون حرفا  
 في لغة العرب (وذهب  
 البصر) أي اذهابه من  
 العينين أما اذهابه من  
 احدهما ففيه نصف دية  
 ولا فرق في العين بين صغيرة  
 وكبيرة وعين شيخ أو طفل  
 (وذهب السمع) من  
 الاذنين وان نقص من اذن  
 واحدة سدت وضبط  
 منتهى سماع الاخرى  
 ووجب قسط التقاوت  
 وأخذ بنسبته من الدية  
 (وذهب الشم) من المخثرين  
 وذات نقص الشم وضبط  
 قدره ووجب قسطه من الدية  
 والاخفكومة (وذهب  
 العقل) قال زال يخرج  
 على الرأس له ارض مفردة  
 او حكمومة وجبت الدية  
 مع الارض (والذكور  
 السليم) ولو ذكر صغير شيخ  
 رعين وقطع الحشفة كالذكر  
 ففي قطعها واحدة دية  
 (والانثيين) أي البهشتين  
 ولون عتني ومحبوب وفي  
 قطع احدهما نصف دية  
 (وفي الموضحة) من الذكر  
 المسلم الحر

طفل لم يبالغ أو ان النطق كان بافهم ولم ينطق بحكومة وفي قطع بعضه مع بقائه نطقه حكومة  
 لا قسط من الدية (قوله والثقتين) ويدخل فيهما حكومة الشارب وغيره والشفة طولا ما بين  
 الشدين وعرضا ما غطى اللثة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي تفاصيل يأتيها حكومة ولو كانتا  
 مشقوقتين فالواجب فيهما الدية الا قدر حكومة الشق أو شلاوين فالواجب حكومة وكذا  
 لو شفه ما بلا ابانة (قوله وذهب الكلام) أي ولو لا لكان وأدت وأنفخ ونحوه ويكفي في  
 وجوبه ادعوا مع امتحانه وقول أهل الخيرة انه لا يعود (قوله بقسطه من الدية) أي ان بقي  
 كلام مفهوما والواجب كل الدية (قوله في لغة العرب) أي وفي غير ما يتدرها فئات أو كثر  
 نعم لو نقص بعض الحروف بجناية مثلا فالقوتوزيع على باقيه ولو اذهب له حرفا فعد له حرف آخر  
 لم يكن يحسنه ووجب للذهب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية وأما لو تكلم  
 بلعنين فتوزع الدية على أكثرهم ما ران قطعت شفاه فذهب الميم ووجب أرشها مع ديتها في  
 أرجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها فهل يعتبر الاكثر أيضا أو تعتبر العربية قلت أو  
 كثر عن الاخرى قال ابن هشام صاحب السيرة في كتابه التيجان العبرية العربية منها ما يدل  
 عليه كلام العلامة ابن حجر في شرح المباح وغيره وقال العلامة البراء لو كان يحسن العربية  
 وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهم ما حروفا وقيل على أقلامها انتهى وقال شيخنا  
 المشير المصلي يعتبر الاكثر حروفا أخذ من اللغة وهي الاستماع بالحروف فتأمل (قوله وذهب  
 البصر) أي ولو مع فق العين وكذا بدعوا ان قال أهل الخيرة انه ذهب أو امتكن عند عدمهم  
 بما يظهر به صدقه مع عينه وفي نقصه من عين واحدة قسطه ان عرف بان كان يرد من مسافة  
 فصار يرى من نصفها أو ربعها مثلا والاخفكومة (قوله وذهب السمع) وهو أن يرف من  
 البصر على الراجح لعدم سائر الجهات ومع عدم الضوء لا تجب دية في السامان شقوق  
 زواله ولو بقول أهل الخيرة انه لا يعود فلو أخذت ثمما استردت كبقية المعاني ولو ادعى زواله  
 امتكن وأخذ الدية بيمينه (قوله وان نقص من اذن واحدة) وكذا امتكن ما عدا بقسطه ان  
 عرف والاخفكومة وقد ذكر السارح كيفية ضبطه فتأمل (قوله من المخثرين) ومن أحدهما  
 نصف الدية ولو ادعى زواله امتكن في غلة تبلى روائح الحادة فان شح الطيب وبغير غيره صدق  
 الخاف بيمينه (قوله وضبط) أي وأمكن ضبطه (قوله وذهب العقل) أي الذي يرى الذي عليه  
 مداراة كالتب بخلاف المكذب وهو ما به حسن النصف ففيه حكومة فان ادعى زوال  
 الغير يرى امتكن فان لم ينتظم حاله أخذت منه الدية بلا عير والصدق الجاني بيمينه وان ربح  
 عوده انتظر وهي عقلا لانه يعقل ما به أي يمنعه عن ارتكاب ما لا يليق ويحس القلب على  
 الراجح له شعاع متصل بالذماغ ولذلك كان لاقصاص فيه فلو عاد هو أو غيره من المعاني بعد أخذ  
 دية استردت بخلاف سائر الاجرام ما عدا سن غير المفقور ووجد الملوخ اذا ابت والافضاء اذا  
 اتهم فانما تتردد ديتها بعدوها (قوله مع الارض) أي أو الحكومة (قوله والذكر السليم) خرج  
 به الاصل ففيه حكومة (قوله في قطعها واحدة) ولا يراذ بقسطه الذي كرمه اثني وفي بعضها  
 بقسطه (قوله أي البهشتين) أي مع جلدته ما كان قطعها من الجلدتين بان اهما نقصت  
 حكومة وان قطع الجلدتين فقط ففيه ما حكومة (قوله وفي الموضحة) أي من رأس أو الوجه

فقط والافق الحكومة (قوله في السن) أي الأصلية التامة المنقورة كما مر. وأقلها أو  
أبطل منقورة أو سواها قطع معها أو لا ولو زادت الأسمان فكان الأصلية أن لم تكن شاعية  
والأحكومة ولو كانت كلها صفة واحدة وجب فيها دية صاحبها على الأصح والبعض بالقسط  
منها ولو انتهى صغر السن إلى أن لا يصلح للمضغ فليس له فيها الحكومة ولو قال المصنف وفي  
السن نصف عشر دية صاحب السكان أولى وأعم إيشمل الذكر والأنثى والمسلم والكافر فتأمل  
(قوله خمس من الأبل) أي سواء كبرت الموصفة أو صغرت وتقدم ما فيها ولو كانت مع خمس  
فخمس مرة أو مع تنقيل أيضا خمسة عشر وفي كل واحد من هذه خمسة (قوله لا منقورة فيه)  
أي كالاشل (قوله حكومة) وكذا في قهوج الرقبة وتسويد الوجه حكومة وفي حالي الرجل  
والخنثى حكومة أيضا بخلاف الخنثى المرأة ففيه حائطه أو شلالا ديتها وفي أحدها حائطها  
(قوله وهي) أي الحكومة (قولا جر من الدية) فسلم أنها اليتيمة قال شيخنا وفيما ذكره  
جعل الرقيق أصلا للحر وسبأ في عكسه فتأمل (قوله دية النفس) أي إذا لم تكن الحماية  
على عضوله أرض مقدرة والأقاليمية إلى ذلك المقدرة فتأمل (قوله وبدونها تسعة) قال بعضهم  
صوابه وبها تسعة انتهى ثم رأيت في غالب نسخ الشارح وبها تسعة وخمسة فلا أصوبية  
فتأمل (قوله ودية العبد) قال شيخنا في تعبيره بالدية تجوز أنتم في أقول ولعله حارل أن  
القيمة في الرقيق هي الدية في الحر فحب كاهافيا يجب فيه الدية في الحر ونصفها كنصفها  
وهكذا في جميع أعضائه ومعانيه وبرأيه وأطرافه فالحر أصل للرقيق في هذا ولو عبر به  
لكان أولى وأعم ولا فرق في الحماية عليه بين العبد وغيره وبين المكاتب وأم الولد وغيرهما فتأمل  
(قوله قيمته) أي وإن زادت على دية الحر (قوله في الظهور) هو المقتضى (قوله ودية الخنثين) أي  
ذكر أو أنثى أو غيرهما ولو لم يحدد قال أهل الخبرة فيه صورة خفية بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصوره فلا  
شيء فيه (قوله المسلم) لو أقطعه الشارح لكان أولى لا يهام كلامه أن المصنف لم يقل به في  
الكافرو كان يستغنى عن إيراد عليه ولا يهام أنه لا غرة في الكافر مع أن فيه غرة تساوي عشر  
دية أمه كما في الخنثى فتأمل (قولا إن كانت أمه معصومة) صوابه أن كان هو معصوما لأن العبرة  
بمعصومته هو لا بمعصومة أمه بخلاف غير حر من حرية بان وطى مسلم أو ذي حرية بشبهة فتأمل  
(قوله حال الجنابة) أي سواء كانت تلك الجنابة بضرب أو قول كتهديد أو بشر بدرأ أو  
بصوم ولو في رمضان أو بتجوير كمنع من طعام أو شراب أم لو بشرت بدواضر وردت ضمن  
وكذا لو بشرت بضربة خفيفة لا تؤثر أو بهدنة أو بغيرها أو أفاضت عدة بعد الداء الضربة  
القوية ثم ألفت (قوله غرة) وأصلها البياض في جهة الفرس وتطابق أيضا على الخبر من الشيء  
وتتعدده تداء الجنين وفي بعضه بعضا بقسطه كما في الدية ويهتبر في جوابها أن اتصال الجنين  
ككله أو بعضه ولو بجروح رأسه مثلا ميتا ولو بعد موته الجنابة في حياته فان انفصل  
حياته مات حالاً أو دام ألمه حتى مات فدية والا فلا ضمان كالأصل ميتا بالجنابة ولو لم يكن  
معصوما بخلاف حر من حرية وإن أسلم بعد الجنابة أو كانت أمه ميتة أو لم يظهر على أمه شين  
أو كان هو أمه لم يكن للباني فلا ضمان في ذلك (قوله أي نسمة) هي في الأصل اسم للواحد  
من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن التام في الغرة لا وحده وسواء كان الجنين تام الأعضاء أم  
ناقصا ثابت النسب أم لا لكن لابد من أن يكون معصوما كما مر وأن يكون مضمونا على الجناني

(و) في (السن) منه (خمس)  
من (الأبل) وفي (أذهب)  
(كل عضو لا منقورة فيه)  
(حكومة) وهي جر من  
الدية نسبة إلى الدية لنفس  
نسبة تقصمها إلى الجنابة  
من قيمة الخنثى عليه لو كان  
رقبة بصفاته التي هو عليها  
فلو كانت قيمة الخنثى عليه بلا  
جنابة على يده مثلا عشرة  
وبدونها تسعة فالتقص  
عشر فيجب عشر دية العبد  
(ودية العبد) المعصوم  
(قيمه) والامة كذلك ولو  
زادت قيمة كل من معصوم  
دية الحر ولو قطع ذكره عبد  
وأنتباه وجبت قيمتان في  
الظهور (ودية الجنين الحر)  
المسلم بما لا حد أبويه أن  
كانت أمه معصومة حال  
الجنابة (غرة) أي نسمة  
الرقيق

(عبد أو أمة) سليم من عيب

مبيع ويستترط بلوغ الغرة

نصف عشر الدية فان فقدت

الغرة وجب بدلها وهو

خسة أبرة وتجب الغرة

على عاقلة الجاني (ودية

الجاني الرقيق عشر قيمة

أمة) يوم الجنابة عليها

ويكون ما وجب أسيدها

ويجب في الجنين اليهودي

أو النصراني غرة كثلث غرة

مسلم وهو يبر وثلاثا يبر

• (فصل) في أحكام

القسامة •

وهي إيمان الدماء (وإذا

اقترب بدعوى الدم لوث)

بثلاثة وهو لغة الضعف

وشرعاً قرينة تدل على

صدق المدعى بأن توقع تلك

القرينة في القلب صدقه

والى هذا أشار المصنف

بقوله (يقع به في النفس

صدق المدعى) بأن وجد

قتيل أو بعضه كراسه في

محل منقصة عنه بلد كبير

كافي الروضة وأصلها

أو وجد في قرية صغيرة

لا عددائه ولم يشاركهم في

القرية غيرهم (حلف

المدعى خمسين عينا) ولا

يشترطه إلا أنهم على

المذهب ولو تخال بين الأيمان

جنون من الحالف أو انغماء

منه بخي بعد الإقانة على

عند الجنابة وإن لم تكن أمة معصومة أو معصونة عندها (قوله عبد أو أمة) هو ما بالرفع بدل من  
غرة ولو جرى على الإضافة البيانية في كلام المصنف يلزم ولا يتعين كون الغرة بضاً والظنية  
لداؤها (قوله سليم) لو قال سليمة لكان أولى وأنسب ومنه كبير لم يجز جرم وصغير ولو ابن يوم  
فتامل (قوله نصف عشر الدية) أي دية أبيه مسلماً كان أو لا وهو يساوي عشر دية أمة ولو  
غيره لكان أولى وأنسب ويستترط في الغرة أقيم ولو قبل سبع سنين فتامل (قوله فان فقدت)  
أي - أو شرعاً كما مر في الدية (قوله وخسة أبرة) أي في المسلم المرد في غيره بنسبته  
(قوله ودية الجنين الرقيق) أي المعصوم كما مر ذكره كان أو غيره (قوله عشر قيمة أمة) أي  
ولو مكاتبه أو مستولدة وبه تيسر الامتثال لسلامته وإن لم يكن الآخر ليجاور قهوان كان حراً  
واسلامها إن كان مسلماً وإن لم تكن مسلمة ويحمل العشر المذكور على عاقلة الجاني كما مر في  
الغرة (قوله يوم الجنابة) هو أحد وجهين فيه والذي في أصل الرضة اعتباراً أكثر القيمة من  
يوم الجنابة إلى وقت الإجهاض وهو المعتقد (قوله ويكون ما وجب أسيدها) لو قال أسيد  
لكان أولى وأعم لأنه قد يكون لغير أسيدها فهو وصية وتكون الأم لا آخر فالبدل أسيد  
لا أسيد هانم لو جنى عليها لم يملك أسيدها لم يجب عليه شيء فتامل • (فرع) • لو كان الجنين مبعوضاً  
اعتبره درما فيه من الرق والحريية من القيمة والدية (قوله ويجب في الجنين اليهودي الخ)  
لو جمل الثارح هذا من مدخول كلام المصنف لكان أولى وأنسب كما مر في الإشارة إليه مع  
أن الوجه تقديمه على الرقيق فتامل

• (فصل في بيان أحكام القسامة) • يقع القاف ويعبر عنه بدعوى الدم أيضاً وقد يجمع بين  
العبارةين فيقال دعوى الدم والقسامة وهي مأخوذة من القسم بمعنى الإمين لكان هذا الاسم  
خاص بكون الأيمان خمسين وكونهم من جانب المدعى ابتداءً واعلم أن إيمان الدماء لو من المدعى  
عليه أي مردودة بخسور كجاني (قوله وإذا اقترن) أي وجد (قوله بدعوى الدم) أي معها  
بأن استندت إلى لوث (قول لوث) بالثلاثة مأخوذة من التلويت وهو التلطخ (قوله وهو لغة  
الضعف) كذا في الترح وقد قال العلامة ابن قاسم هو لغة القوة ويقال الضعف فتامل (قوله  
منقصة) أي لا بد منه (قوله - انف المدعى خمسين عينا) لكن بشرط أن تكون الدعوى ملزمة وأن  
تكون مفهولة وأن يكون المدعى عليه عينا وأن لا يناقصها دعوى وأن يكون كل من المدعى  
والمدعى عليه مكافأ وإن يكون ما تزاملاً لا أحكام وكذا في كل دعوى (قوله على المذهب) هو المعتقد  
بخلاف المذهب لأنه أسقط (قوله على ماضى) بخلاف ما لو مات في أثناء الأيمان فلا يبقى وارثه  
بل يستأنف لأنه لا يصدق أحد بهين غيره شبه بخلاف ما لو مات بعد تمام الأيمان وبخلاف ما لو  
أقام شاهدان ماتان لأن شهادة كل شاهد مستقلة وبخلاف ما لو جنى المدعى عليه أو مات في  
أثناء الأيمان فإنه يبقى هو وارثه لأن هذه إيمان نفي فتفيد بنفسها ولا تتوقف على حكم قاض  
(قوله فان عزل وولى غيره) أي أو مات وولى غيره (قوله وجب استئنافها) أي الأيمان وتوزع  
على الورثة بحسب الارث ويجوز المنكسر في أم وبنت فحلف الأم ثلاثة عشر فرضاً وردا  
والبنات الباقيات كذلك وكذا في كل العول وبخلاف شريكيت المال خمسين عينا لا بقدر ما يخصه  
ولو كل أحد الورثة أو غاب - انف الآخر خمسين عينا واخذ حشته (قوله وإذا حلف المدعى)

ما مضى منها إن لم يعزل الماضي الذي وقعت القسامة عنده فإنه عزز وولى غيره وجب استئنافها (و) إذا حلف المدعى

لو قال المستحق لكان أولى وأعم ليشمل السيد والوارث والعبد المكاتب في عبده ولا يتقادر ولو جاز  
نفسه بعبدها والمراد حديث يثرب بان ارتد بعد الجرح والمسلم والكافر والعبد والعاسق ويدخل  
مالو ادعى انما ذنوبه بقتل عبده التجارة فان الذي يقسم السيد لا العبد قتله (قوله استحق  
الدية) أي ساقط غلظة على القاتل في العمد ولا يجب قود لانهم ائجه ضمانة وموجب غلظة  
على العاقلة في شبه العمد ومخضنة عليهم في الخطا (قوله في قطع طرف) أي ولا في ازالته في ولا  
في الاموال والقول فيها قول المدي عليه بيمينته وهي تحسوت يميناني الامام دون الاموال ومن  
لا وارث له ينصب القاضي من يدي على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان تمكل حبس الى أن  
يقرا ويحلف (قوله في حلف خيميننا) أي على المعقد خلافا للباقي في حق لونه دما المدي عليه  
حلف كل منهم خيميننا ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدي والفرق ان كل واحد  
من المدي عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه من انفراد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه  
ما يثبت له الواحد لو انفراد بل يثبت بعض الارش فيحلف بتدرا الحصة (قوله وعلى قاتل النفس)  
أي ولو صبيا ومجنونا أو يكفر عنهم ما وليمه بغير الصوم ولو صام الصبي أجزأه وعبد أو بكفر  
بالصوم ومباشرا ومنه بيا كشاهد زور وملا ومكره بكسر الراء وحاقو بترعدوا وناومنفردا  
ودخل فيه أيضا المسلم والذي والخبيث ونفسه وعبده نفسه وما لو كان القاتل متعددا فني كل من  
الشركاء كفارة على المعقد (قوله الحرمه) أي على القاتل ولو عبده ونفسه وجنينا ولا كفارة  
في قتل امرأة ومجي حريمين لان الحرمه ملحق المائين ولا في قتل باغ وماتل ومترد وزان محص  
غير المساوي له سري ومقتصر منه وضابط ذلك أن يقال يجب الكفارة على غير سري بقتل  
محصوم عليه وأن يكون تمديا ويجب فوراني عمد تدارك لانه بخلاف الخطا (تنبيه) هلاضمان  
ولا كفارة في القتل بالدعاء ولا بالحال ولا بالعير وينبغي للامام حبس العائن أو أمره بلزوم يمينته  
وينسب للعائن أن يدعو له معيون بأن يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم  
بارك فيه ولا تضرمه أو يقول له حصته بالحق القيوم الذي لا يموت أبد أو دفعت عندك الروح  
بألف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي حبيب وكذا ينبغي للانسان اذا  
رأى نفسه سامة أو حله ممة دلا ان يقول ذلك ولو ف نفسه وكذا ينبغي لشئ اذا استكثر الامانة  
أو استحسن حاله م أن يقول ذلك وكذا اللوا والود نحو (قوله من حاله ما) أي أرم من حاله هو  
(قوله عتق رقبة الخ) قد تقدم ما يتعلق بذلك في الظاهر فرجعه (قوله ولا يشرط نية المتتابع  
الخ) فالارض من حيث المتتابع أنواع ثلاثة احدها ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة  
الظهار وكفارة القتل وكثرة الجماع في شهر رمضان عمدا ووم الفذ والذي شرط فيه المتتابع  
وثانها ما يجب تنريقه وهو صوم النقع والقران وفوت النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر  
المشروط فيه التقريظ وثانها ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان وكفارة الجماع في  
احرام النسك وكفارة العيز وفدية الخلق وأصيد والشجر واللبس والتطيب والاحصار وتقليم  
الاطفار ودهن الرأس واللبية في الاحرام وصوم الفذ والماتق (قوله في الاصح) هو  
المعقد (قوله كفر باطعام حنين مسكينا الخ) هو مرجوح والراجح ان كفارة القتل لا اطعام  
فيه ما دللنا قال العلامة نا طيب قضية اقتضاه على ما ذكرنا أن لا اطعام هنا عند المجز من

(استحق الدية) ولا تقع  
القسمه في قطع طرف  
(وان لم يكن هناك لوث  
فاليمين على المدي عليه)  
يجوز خيميننا (وعلى  
قاتل النذر الحرمه) عمدا  
او خطا او شبه عمدا (كفارة)  
ولو كان القاتل صبيا  
او مجنونا فيعتق الولي نعم ما  
من ما لهما والكفارة  
(عتق رقبة مؤمنة سامة  
من العيوب المصرة) أي  
الخطأ بالعلم والكمب  
(فان لم يجد) ما (فصيام  
شهرين) بالهلال (متتابعين)  
بنية الكفارة ولا يشترط  
نية المتتابع في الاصح فان  
يجز المصوم من صوم  
الشهرين شهر اوله  
بالصوم مئة شديدة أو  
نصف زيادة المرض كفر  
باطعام حنين مسكينا أو  
تغير ايدفع لكل واحد منهم  
دائمن طعام يجزي في  
النطرة ولا يطعم كافرا ولا  
هاشما ولا مطلوبا



الصوم وهو كذلك على الاظهر واقتصارا على الوارد فيه ما اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذ كر الله تعالى في كسرة القتل غير العتق والصوم انتهى ومنه العلامة ان قاسم

(كتاب بيان احكام الحدود)

سميت بذلك لانها اتم مبسوطه وجمعها المصنف لاختلاف انواعها قليل وكان الاولى  
التعريف ابا باب الحاشية من قول الحاشيات لها وقد تقدم رده قال بعضهم وشي من زجر الادب باب  
المعاصي عنها فاذا علم الزاني مثلا انه اذا زنى حراما منع منه وهكذا انتهى أقول وهذا بناء على  
أن الحدود زواجر والصحيح أنهم في المسلم جوارب لست موطوعة ويتم في الآخرة اذا استوفيت في  
الدينا وفي الكافر زواجر (قوله لغة المنع) أي ونشر عاقوبة منه بدوية تحتها من ارتكب  
ما يوجبها كما يأتي ولعل هذا أغاب لما يأتي وقيل من حد يمتد في قدر لان الشارع قدرها فلا يزد  
عليه ولا ينقص عنها (قوله بحد الزنا) هو بالقصر لغة بجازية وبالمد لغة بجمية وان في أهل المال  
على نحره لانه من أخش البكثر (قوله والزاني) أي المشتق من الزنا الذي هو فعله لحد وهو  
ايلاج المكلف الواضح حقيقته الاصلية المتصلة أو قدرها من موطوعة في فرح قبل او دبرا  
محرم ايمه مستحب طبعها فلا حد على صبي ومجنون كما يأتي ولا يمتد في الحقة ولا يمتد في ذكر  
مبان ولا يمتد في أصله ولا يقبل حتى لا يوط في نحو حوض ولا يوط في بئر ولا يمتد في ولا  
بوط شبة في الناعل أو الحبل أو الطريق ولا يدبر حليته نعم يحد بوط جارية بيت المال (قوله  
فاحصن) أي من رجل أو امرأة كما يأتي (قوله ولا بصخر) بالخاء المعجمة أي كبير (قوله وغير  
الحصن) ومنه او طوف في دبره ولو حصنا (قوله سميت بذلك) أي المائة جادة بفتح الجيم (قوله  
دفعها بالجلد) بكسر الجيم (موضع) ملو على غير حصن ثم زنى حصنا قبل الجلاء وجب عليه  
ثم رجعه كما صحه في أصل الروضة في باب لعان وأقضى به الشهاب الرمي وهو المعتمد (قوله  
وتغريب عام) أي للرجل والمرأة ولا تغرب المرأة الا مع زوج أو محرم برصاء ولو باجره ومثلها  
الامر بالجلد (قوله رأى الامام) فلو تغرب بنفسه عام لم يجب (قوله من أول سفر الزاني)  
فلو ادعى انقضائه العام صدق ويحلف ندبا لانه حتى الله تعالى وينبغي للامام ان يثبت عندما قول  
العام (قوله لامن وموله) وبه قال القاضي أبو الطيب والمعمد الاول (قوله مكان التعريب  
الخ) يؤخذ منه انه معين من جهة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العديل عما عينه له وله الاستئصال  
منه في بلد آخر ليس دون مسافة القصر فان عاد الى دون مسافة القصر استوفى التعريب  
سنة وله ان يصحب جارية يتسرى بها قال العلامة ابن حجر كالحطيب تبعه الماوردي والرواني  
ركذا مالا لتجارة وأقره ما شيخنا وقال العلامة الرمي قضية كلامه عدم تمكينه من  
حمل مال زانده على نفقته وهو تصبه خلافا لما وردى والرواني ومن تبعه ما وهو المعتمد لا اهلا  
وعشيرة له كن لو تبعوه لم ينعوا عنه (قوله فلا حد على صبي) انما عدل عن ان يقول  
فلا احصان الخ الذي هو مفهوم الشرط لا فائدة حكم زانده وهو عدم الحد الارم له عدم  
الاحصان بخلاف عكسه ف شامل (قوله بما يزجرهما) أي ان كانا هما نوع تميم (قوله الحربية)  
أي ولو كانا كافر اسريا فلو غيب حربى حقيقته في نكاح وصحنا انكحتهما وهو الاصح فهو  
محس ولو عدت له ذمة ثم زنى رجم وخرج به عدت له ذمة المسلمان فلا نقيم عليه الحد (قوله

(كتاب احكام الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع  
وسميت الحدود بذلك لانهما  
من ارتكاب الاواحش  
وبدا المصنف من الحدود  
بحد الزنا المذكور في اشتهاء  
قوله (والزاني على ضربين  
محس وغير محس فالحصن)  
وسمى في قريبه انه البائع  
العادل الطر الذي غيب  
حقيقته أو قدرها من  
مقطوعها يقبل في نكاح  
صحيح (حد الرجم) بجمجمة  
معدلة لا يحصى صغيرة ولا  
بصخر (ونهر المحصر) من  
رجل أو امرأة (حد مائة  
جدة) سميت بذلك لانها  
بالجلد (وتعريب عام الى  
مسافة القصر) كما كثر رأى  
الامام وتصحبت مدة العام  
من اول سفر الزاني لامن  
وصوله الى مكان التعريب  
والاولى ان يكون بعد الجلاء  
(وشرايط الاحصان اربع)  
الاول والثاني (البلوغ  
والعقل) فلا حد على صبي  
ومجنون بل يؤبان بما  
يزجرهما عن الوقوع في  
الزنا (الثالث) الحربية  
فلا يكون الرقيق والمجهض  
والمكاتب وام الولد حصنا  
وان وطئ كل منهم في نكاح  
صحيح (و) الرابع (وجود  
الوطء)

من مسلم أودى) أي ذكرنا أن أوتى قال شيخنا وأعلم أن هذا قيد لا قامة الحد إلا للاحسان  
كما علمت فكان الأولى عدم ذكره انتهى أقول وفيه نظر لأنه شرط للاحسان أيضا فتأمل (قوله  
تعييب الحشمة) أي وإن لم تزل البكارة حالة كون الواطي بالغاعا قلا ولو في نوم أو سحر أو أكرام  
(قوله والعبد والامة) أي الباطنين العاقلين ولو كانوا كفارين (قوله حدهما) أي من الجملان  
لرجم لا نصفه (قوله وحكم اللواط) أي بغير حيلته والافقيه التعزير إن تكرره وهو يكسر  
اللام الواو في الذبر ولو لا تقي نسبة إلى قوم لوط عليه الصلاة والسلام لأنهم كانوا يأتون الرجال في  
أديارهم تنهوتهم من دون النساء ولذلك قال الجلال السيوطي في الاوابات أول من أتى الرجال  
قوم لوط انتهى قال العلامة المديني نقل عن العسكري وغيره لم تعرف البغاهلية العرب والعجم  
اللواط بعد قوم لوط قبل الإسلام لأنه لا وجود له عندهم وإنما حدث ذلك في صدر الإسلام حين  
تدبر الغزو وطالت الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستقدموهم  
وطالت الخلوة بهم فسول الشيطان لبعضهم أنهم يحزنون عن النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك  
فاطاعوا الشدة الانقياد ففعلوا ذلك وأجروهم بحرى النساء مما الله تعالى وذريقتان من ذلك  
وكان أول ذلك بخراسان (قوله كحكم الزنا) أي من وجوب الحد في اللواط على الرابع وفي  
بيان البهائم على المرجوح والاصح أن فيه التعزير فقط وقال بعضهم مراده بقوله كحكم الزنا  
أي من حيث ثبوت كل منهما بأربعة لا في ثبوت الحد به لأن اتيان البهائم لاحد فيه وانما فيه  
التعزير كما مر وهذا ما جعله عليه الباقين وقرره شيخنا في درسه المرات العديدة ولذلك قال  
العلامة الخطيب ما ذكره المصنف من أن اتيان البهائم في الحد كالزنا هو أحد الأقوال الثلاثة  
في المسئلة وهو مرجوح وعليه في الفرق بين الحصن وغيره بأنه حد يجب بالوط كذا عليه صاحب  
المذهب والتهذيب والنسائي إن واجبه القتل محصنا كان أو غير محصن أفعله صلى الله عليه وسلم  
من أتى بهيمة فقتله واقتلوه هامة رواه الحنابلة ومصحح استقاده وأظهرها لاحد فيه كافي من  
المهاج كاتل لان الطبيع السليم بأياه فلم يمتحج إلى زاجر بعد بل يعزرو في النسائي عن ابن عباس  
رضي الله عنهم ليس على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يؤوله الا عن توقيف والمراد بقوله  
في الحديث واقتلوه هامة ذبحها إن كانت ما كولة والامر فيه للندب (قوله على المذهب) هو  
المعتمد والمأني يقتل مطلقا وفي كنية قتله أوجه أحدها بالسيف والثاني بالرجم والثالث بدم  
جده نزع عليه أو رميه من شاهق جبل قال في الروضة قتلت أمه بالسيف والله أعلم أما المقبول به  
فإن كان غير مكاف أو مكرها فلا حد عليه ولا مهرله وإن كان مكنا طائفة فيجوز ويغرب لا غير  
ذكرنا كان أو نثي محصنا كان أولا (قوله لكن الرابع الخ) هو المعتمد (قوله ومن وطئ) ليس  
قد راي المعانقة والمفاخذة والقبلة ونحوها كذلك وكذا كل معصية لاحد فيها ولا كفارة غالبها  
تسب ليس بحد وكذا سرقه مالا يقطع به وتزوير شهادة زور ومنع حق ونشون (قوله عزر)  
أي عايراه الامام من ضرب أو صفع أو تجر يس أو تدويد أو جسه أو قيام من مجلس أو تواج  
بكلام أو غير ذلك وللامام المذموم تعزير الله تعالى أولا تدمي لم يطلبه • (تنبيه) يعز من  
وافق الكفار في اعيادهم ونحوها ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لمضي يا حاج  
فلان ومن يسمي زائرا قبور الصالحين حاجا ولا تجوز الشفاعة في الحد ودلالة من الامام

من مسلم أودى (في نكاح  
صح) وفي بعض النسخ في  
النكاح الصحيح وأراد بالوط  
تعييب الحشمة أو قدرها  
من مقصودها قبل ونحو  
بالصحيح الوط في نكاح فاسد  
فلا يحصل به التحسين  
(والعبد والامة حدهما  
نصف حد الحر) فيجلد  
كل منهما مائة من جلد  
ويغرب نصف عام ولو قال  
المصنف ومن فيه رق حده  
الخ لكان أولى ليمسك كتاب  
والبعض وأم الولد (وحكم  
اللواط واتيان البهائم كحكم  
الزنا) فن لا يثبت شخص بأن  
وطئه في دبره حد على  
المذهب ومن أتى بهيمة حد  
كما قال المصنف لكن الرابع  
أنه يعز (ومن وطئ)  
أجنبية (فما دون التزويج  
عز ولا يباغ الامام بالتعزير

تعزيره عن اربعين جلدة  
لانه ادنى حد لكل منهما

هـ (فصل في بيان احكام القذف  
القذف

وهو اذ الرمي بشيء على الرمي  
بالزنا على جهة التعيير اخرج  
الشهادة بالزنا (واذا اذنب)  
بذل محبمة (غيره بالزنا)  
كقوله زنت (فعله حد  
القذف) ثمانين جلدة  
كاسياتي هذا اذا لم يكن  
القاذف ابيا او اما وان علمها  
كاسياتي (بثمانية شرائط  
ثلاثة) وفي بعض النسخ  
ثلاث (منها في القاذف  
وهو ان يكون بالغاعاقلا)  
والصبي والمجنون لا يجدان  
بقذفه - حائضا (وان  
لا يكون والده الماقدوف)  
فلو قذف الاب والام وان  
علا ولده وان سفل لاحد  
عليه (وخس في الماقدوف  
وهو ان يكون مسلما بالغا  
عاقلا عاقلها) عن الزنا  
فلا حد بقذف الشخص  
كافرا او صغيرا او مجنونا  
او رقيقا او زانيا (ويحد  
الحرم) القاذف (ثمانين  
جلدة) يحد (العبد  
اربعين) جلدة (ويسقط)  
عن القاذف (حد القذف  
بثلاثة اشياء) احدها  
(اقامة البينة) سواء  
كان الماقدوف اجنبيا او

عنه (قوله أدنى الحدود) أي لم يعزره أي لا يجوز له ذلك وهذا في التعزير لما به الجلد فتأمل  
هـ (فصل في بيان أحكام القذف) وهو بالذال المبهمة ألفه وشرعا ما ذكره الشارح وهو من  
سوق الأدمين ومن البكائر والائااط الدالة عليه ثلاثة أقسام صريح ان لم يحتل غير القذف  
وكناية ان احقه وغيره وتعريض وهو ليس بقذف وان نواه في هذا الأخير باين الحلال وما انا  
بران وما انا ابن زنا وما انا ابن زانية وابنت أي بزانية وما انا ابن خباز أو بكاف أو كاذب وذلك  
(قوله وهو اذ الرمي) أي مطلقا (قوله كقوله زنت) أو زنت بفتح التاء وكسرها أو يازني أو  
يازنية في الذكرو الانثى (قوله ثلاثة) بل ستة بزيادة عدم الاكراه وعدم الاذن والزام الاحكام  
ولا يشترط اسلامه ولا سريته (قوله لا يجدان) بل يؤدان ان كانا من نوع معين يسقط بالبلوغ  
والا فاقامة (قوله عنه فاعن الزنا) وكذا عن وطء زوجته في دبرها وعن وطء مملوكة محرم له بنسب  
أو غيره فلا يجده قاذف من فعل شيان ذلك وان طرأ بعد القذف ولا تبطل العقوبة - بل يمتنه  
في عدة شبيهة أو في نحو حيض أو احرام أو في ردقة أو رجعة ولا يوطء أمته المزوجة أو المسكوبة  
أو قبل الاستبراء ولا يوطء أمته ولده ولا يوطء في نكاح فاسد كنكاح بلاولي ولا شهود ولا يوطء  
نحو مجوسي محرما له ولا يوطء مكره أو جاهل بتحريره ولا يقدمات الوطء في اجنبية ولا بزنا صبي  
أو مجنون (قوله كافرا) أي ولو مرتد احوال قذفه فان اضاف قذفه لما قبل رده لم يسقط عنه الحد  
وان مات على رده ويستوفيه منه وارثه لولا الردة لانه لا تشي ويستوفيه سيد الرقيق بعد موته  
(قوله أو مجنونا) أي حال قذفه ولو منة قطعا فان اضافه الى حال افاقته لم يسقط عنه الحد (قوله  
او رقيقا) أي حال قذفه ولو مية بعضا فان اضافه الى حال سريته لم يسقط عنه الحد نحو من التحق  
بدار الحرب ثم استرق (قوله بثلاثة اشياء) وزيد علمها اقرار الماقدوف بالزنا وادارته وامتناعه  
من البين المردودة وستاني (قوله اقامة البينة) أي بالشهود والاربعة على ان الماقدوف زني ولو  
بعد قذفه واقاربه بذلك بطريق الاولي كما مر ~~كذا~~ امتناعه من البين المردودة ذاتها  
القاذف منه انه ما زني لان له ذلك (قوله والثاني مد كورالح) انما احتاج الى التأويل في هذا  
وما بعده لاجل العطف بالواقي لاتناسب العدد قبله فتأمل (قوله عفو الماقدوف) أي عن جميع  
الحد فلا يسقط باقائه عن بعضه لان هذا الدفع العار وكذا الوعاء بعض الورثة عن حصته فلا ينافي  
استيفاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا مال وبذلك علم ان حد القذف يورث  
بحسب القرينة نعم لو قذفه بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح واذا عفا الماقدوف  
عن القاذف سقطت حصته في حقه فلا حد عليه بقذفه بعد ذلك وان تكرر

هـ (فصل في بيان احكام الاثيرة وفي الحدود المتعلقة بشربها) هـ ولو عكس المصنف هذه العبارة  
اذا كان أولى وأنسب بما تقدم ادا الكلام في الحدود والاصل في تحريمها قوله تعالى انما الخمر  
والميسر الا ينفوا المراد بالاثيرة المهرمة كالنمر ونحوها وشر بها من البكائر كما انه قد عليه الاجماع  
في السنة الثانية أو الثالثة من الهجرة وهي مما تكرر النسخها كما ذكره الجلال السيوطي  
رضي الله عنه في قوله

واربع تكرر النسخها • جاءت في النصوص والآثار

زوجة والثاني مد كور في قوله (أو عفو الماقدوف) أي من القاذف والثالث مد كور في قوله (أو العان في حق الزوجة)  
ويسبق في قوله المصنف فصل وإذا رمي الرجل الخ • (فصل) في أحكام الاثيرة وفي الحدود المتعلقة بشربها

فقبله ومسته وخمر • كذا الوضوء بماء من النار

(قوله ومن شرب) أي وهو مكاف ما ترمي لأحكام عالم بالتحرير من غير ضرورة (قوله خمر) أي صر فإوان قل أو كان دردا وهو ما يبقى في اسفل أمانه فحينئذ أولم يسكر به (قوله أو شربا مسكر) أي بأن يكون فيه شدة مطربة ولو بدريه أولم يسكر به وكان فليلا كما مر في الخمر وهو من عطف العام على الخاص بناء على أنه يسمى خمر حقيقة كما مشى عليه جماعة من عذقي أصحابنا لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من إتيان في اللغة أو من عطف الخاص على قول الرافعي أن إطلاق الخمر عليه مجازون نسبة إلى الأكثر من العلماء وكلام المصنف عيل إليه ولا يجوز لتداوي بالمسكر المصروف فيصير ولا يذهب عليه أن يتقايأ وكذا لو أكره على شربه وكذا استعماله عطش أو نحوه أن وجد ما يقوم مقامه ولا وجب شربه كإساعة أقمه به أن غص به أو حمل حرمة شربه لاعتطش ما لم ينعين لدفع الهلاك واللا جازيل وجب كما نقله الإمام عن إجماع الأصحاب وهو واضح ولا يبعد أن يلحق بالهلاك فتحو تف عضوه أو منهته ويؤخذ من ذلك أنه لو نهم الصغير رائحة المسكر وخيف عليه أن لم يسقم منه جواز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر ويجوز التداوي أيضا بما استعمل في كالترياق الكبير ونحوه إذا لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر ويجوز التداوي بالنجس غير المسكر كما تقدم ولو سرفا بشرطه السابق وخروج المسكر ما يضر العقل كالافيون ونحوه فيصير أكله لغير التداوي ومنه إزالة العقل لقطع نحو عضومنا كل ويقتل دعوى جهل بغيره وان نشأ في الإسلام ويحذر من علم التحريم وجهل الحد (قوله يحد) أي بعد حصوله وجوبه فان حد في حال سكره اعتد به على الأصح (قوله أربع جلد) أي بسوط أو باطراب ثياب أو عصا معتدلة فيها إلام السوط وذهب الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم إلى أنهم إنما نزل جلد وجب اجتناب الوجه ونحوه لقائى ولا بد فيه من أمر الإمام أو نائبه ولا بد من نواله ولا يجوز للضارب أن يرفع يده فوق رأسه مثلا ساقية من زيادة الإلام ويحد الذي كره فاعلموا لا في جالس ولا تنزع ثيابه ما لا نحو جبة مشققة أو فروة مثلا والعشرون في الرقيق كالأربعين في الحر (قوله على وجه التعزير) هو الأصح ولا ملة للبشر فهي تعزيرات مخففة بعدد مخصوص مسنة لئلا لو رددنا بذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه إن الأربعين أحب إلى (قوله وقيل الخ) مرجوح (قوله بالبينه) ولا يحتاج إلى تفصيل كالافراد (قوله أي رجلين) سواء شهدا بشربه أو على إقراره فلا يحد بغير ذلك عما ذكره الشارع ولا يرجح مسكر ولا يسكر (قوله ولا يعلم الداضي) أي لأنه لا يقضي به في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يتوفيه بعلمه صلاح ملكه

• (فصل) في بيان أحكام قطع السرقة • يفتح السين وكرم الراعي بكون الراعي مع فتح السين وكسر هاء الأصل في قطعها قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما أو أركانها ثلاثة سارق ومسرور وسرقة وكما أنه لم من كلامه صريحنا (قوله قطع السرقة) أي قطع السارق لاجلها (قوله خفية) تخرج به المختلس والمنتهب وهما يأخذان المال جهرة والاول يعتمدا هرب والثاني يعتمدا القوة والشدة وتخرج به أيضا جاحد نحو ودية فتأمل (قوله ظنا)

(ومن شرب خمر) وهي المحذرة من عصير العنب (أو شربا مسكر) من غير الهمز كالتبغ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب إن كان حرا (أربعين جلد) وإن كان رقبة عشرين جلد (ويجوز أن يبلغ) الإمام (به) أي عدد الشرب (ثمانين) جلد في الزيادة على أربعين في حرو عشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمتنع النص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين بالبينه) أي رجلين يشهدان بشربه ما ذكر (أو الاقرار) من الشارب بأنه شرب مسكرا فلا يحد بشم لدرجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا بعين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بأحد أمرين) أي بأن يشم منه رائحة الخمر

• (فصل) في أحكام قطع السرقة •

وهي أمة أخذ المال خفية وشربا أخذ خفية ظاهرا

خرج به مالوا خذ مال غيره بظنه مال نفسه فتأمل (قوله من حرز مثله) أي بشرائط تأتي ولا انظم  
أبو العلاء المعري يئنه الذي شكك فيه على أهل الشريعة القرق بين الدية والقطع في السرقة  
وهو قوله يدب خمس ميتين عصبه وديت • ما بالها فطعت في ربع دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها • ذل الخيانة فافهم حكمة المباري

وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا البيت لما كانت أمينة كانت غنية فلما خانت هانت (قوله  
بثلاثة شرائط) أي بالنظر للـ سارق وحده والـ سبعة في النسخة الأخرى بالنظر للمسروق أيضا  
وسأني ما به لم منه أنما أكثر من ذلك فتأمل (قوله ما كان أو ذميا) أي حرا كان أو رقيا  
(قوله ومكره) بفتح الراء وكذا مكره بكسر هاءهم بقطع أن أكره أعجميا بفتح قد وجوب الطاعة  
وكذا الوتق بالحرز ثم أمر صبييا غير مميز أو نحوه بالانحراج منه فخرج فانه يقطع الأمر أيضا فان  
أمره عز أو قد رده فلا قطع لانه ليس آله ولا ن للعبوان اختيارا فان قيل هلا كان غير المميز  
كالقرد قلنا اختيار القرد أقوى فان قلت لوعاه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا  
وجب عليه الحد هنا قلت أوجب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان  
القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان لم يلزم على عقرية فخرج نصابا من حرز هـ ل يقطع  
أولا اظاهر الثاني كالأكره بالغامية اعلی الانحراج فانه لا قطع به على واحد منهم (قوله فلا قطع  
عليه) أي لانه غير ملتزم للحد حكم فهو بشرط آخر فتأمل (قوله في الاظهر) هو المعتمد (قوله بشرط  
في السارق) أي لانه ركن كما تقدم ولو قال بشرط لقطعه كالذي بعده لمكان أولى وانسب فتأمل  
(قوله بالنظر للمسروق) أي لانه ركن ولوزاد للسرقة لكان مستوفيا لركن الثالث لان قوله  
أن يسرق مصدره وول وهو السرقة والمعنى فيه وان يوجد مسروق ويكون المسروق نصابا بالخ  
فتأمل (قوله ربع دينار) قال شيخنا لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القلاقة والقصور  
والاكرار لان المعبر في النصاب ربع دينار مضروب من الذهب فالـ مسروق ان كان من الذهب  
المضروب لم يخرج الى شيء وان كان من الذهب غير المضروب اعتبر بوزنه وقيمه وان كان من غير  
الذهب ولو من الفضة اعتبر بقيمته بالذهب المضروب ولا نظر لقيمة الفضة في قطع بسرقة اماء  
النقد من ان باع بدون صناعته نصابا وكتب لا يحل الانتفاع به ان باع ورقه او حادها نصابا  
وهكذا وكلام المصنف والشارح لا يوافق شيئا من ذلك فتأمل (تنبيه) قد علم ذكر أنه لا قطع  
بما لا يتناول كالمسببة وخمر ولو محترمة وكاب ولو معالما ان صار الخمر خلا قبل ان يجره او يدبغ  
الجلد ولو بظنه ثم أخرجه قطع (قوله من حرز مثله) ما كان الحرز لم يرد له ضابطا منه ولا شرعا اعتبر  
فيه اعرف وقد أشار الشارح الى بعض أفراد بقوله فان كان الخمر قد ضبط أغز الى العرف هنا  
بما لا بعد صاحب مضيئه (قوله وبشرط الملاحظ) بكسر الهمزة والميم (قوله لا ملك فيه) فلا قطع  
بسرقة ماله الذي عند غيره ولو برهن أو اجارة أو شرا أو لو في زمن الخيار وقبل قبض الثمن أو بجهة  
قبل قبضه وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا بسرقة مشتركة وان قل نصيبه وشمل المالك  
مالا حدث قبل ان يجره من الحرز يارث أو نحوه أو كان بدعواه وان كان كاذبا أو سرق ما اشتراه  
من يد البائع ولو قبل تسليم الثمن أو هو في زمان الخيار أو ما باعه من يد المشتري في زمن الخيار أو  
ما وقف عليه أو ما اتهم به وقبله قبل قبضه أو سرق فقيه الموصى به لا تقرا بخلاف ما لو سرق شخص

من حرز مثله (وقطع يد  
السارق بثلاثة شرائط)  
وفي بعض النسخ بست  
شرائط (ان يكون) السارق  
(بالغاغلا) مختارا مالا  
كان أو ذميا فلا قطع على  
صبي ويجنون ومكره و قطع  
بذم لم وذمى عال لم وذمى  
واما المعاهد فلا قطع عليه في  
الاظهر وما تقدم بشرط في  
السارق وذكر المصنف بشرط  
القطع بالنظر للمسروق في  
قوله (وان يسرق نصابا  
فيه ربع دينار) أي خالصا  
مضروبا أو يسرق قدرا  
مغشوشا يبلغ خالصه ربع  
دينار مضروبا أو قيمته (من  
حرز مثله) فان كان المسروق  
بصعراء أو مسجد أو شارع  
اشترط في حرز ودوام الحفاظ  
وان كان بحسن كبيت كنى  
لحائط معتاد في مثله ونوب  
ومناع وضعه شخص بقر به  
بصعراء مثله لان لاحظته  
ينظر له وقتا فوقتا ولم يكن  
هناك ازدحام طارئين فهو  
بحرزه والا فلا وبشرط الملاحظ  
قد رنه على منع السارق  
ومن شروط المسروق ما ذكره  
المصنف في قوله (لا ملك له  
فيه

ما أوصى له قبل الموت وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القبول ولو لم يكن السرقة بعد أخذ وقبل  
الرفع إلى الحاكم فلا قطع وكذا لا قطع منه عن النصاب باللاف ولو باكله منه أو نضعه بالطيب  
مثلا (قوله ولا شبهة) أي ولو شبهة عامة فلا يقطع المسلم بما يقرش في المسجد كالبلاط والحصر  
وتحويلات ولا يفتاديل تسرج فيه ولا يسرقه معصفه موقوف وإن لم يكن قارئا ولا يسرقه نحو  
المذبح ودكة المؤذنين والمنازة ويقطع الذي بجميع ذلك ويقطع المسلم بقناديل معدة للزينة  
وبالخدوع والجدران والباب والسور والوقوف والتأثير ونحوها وبستره ما يمر أن يخط  
عليه واللا قطع ومثله ستر الكعبة ولا قطع عال المصالح وإن كان غنما ولا يمال بيت المال أن  
أفرز أمانة هو منهم ولا يمال صدقة وهو فقير أو غارم ولا يقطع ذي ولا مسلم عال موقوف على  
الجهات العامة أو على وجوه أعيان بخلاف القناطر ونحوها يقطع بها الذي لأن انتفاعها بها  
أخرورة أمانته بدارتها (قوله فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) ولا يمال أصل أو فرعه فيه  
شبهة كما إذا أفرز من مال بيت المال في أمانة فيه أو صنف أصله أو فرعه دونه وسواها الطر والرقيق  
منها ما ولا يحدد بينهما أو اختلاف (قوله ولا يسرقه رقيق مال سيده) أي ولو لم كانا أو مبعضا  
وان اختلف بينهما كما مر (قوله يده) أي بعد ثبوت السرقة بينة منه فلا رجلين فقط أو قرار  
مفصل وبالعين المرودة كافي المنهج وخالفه في الروضة ومشى عليه في الحاوي الصغير وهو المعتقد  
عند العلامة الرمي لأن القطع حق الله تعالى وأما المال فيثبت قطع ما به مال المال أبدا من  
مال الكهول وبنايته ويجبر دمه حيث ثبت وإن لم يثبت القطع كتهادة رجل وأمر اثنين ثم يجب  
القطع باقرار السب فيه ولفق بالسرقه ولا يلزمه مال المال وينسب النهر بفض لا سارق انظر  
بالمرجوع (قوله اليمن) أي إن أقررت ولو معيبة أو باقصة أو شلأ أن أمن من نزع الدم أو زائدة  
الاصابع أو فاقدهم أخا أو عروضا فان تعددت كفي الأصلي منها أن عرف أو واحدة أن انتبه  
وعلى هذا السرقة فانه انقطعت الثانية وحده تتردد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا قطعت  
رجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن كلامه متين على الخلفاء المعتادة ولو سرق مرارا قبل القطع  
كفي قطع واحدة (قوله من مفصل الكوع) أي بجاردها من ثمة حتى تتخلع تسهيل للقطع وكذا  
يتال في رجله اليسرى وما بعدها قال في الروضة ولا يكتفى بالقطع جالس أو مضطرب لا يضره  
والكوع ضم الكاف العظم الذي يلي إبهام اليد واليوع هو العظم الذي يلي إبهام الرجل ومنه  
قولهم القبي هو الذي لا يعرف كوعه من يوعه أي ما يدري إقبارة ما لم اعظم الذي عد كل  
إبهام من أصبح يديه من العظم الذي عد كل إبهام من رجله (قوله قطعت رجله) أي بعد  
اندمال يده وكذا ما بعده (قوله أودع مغلي) أي في الحضري ويحسم في البدوي بالنار وهو حق  
للمقطوع فوثقته عليه (قوله وقبل يقتل صبورا) قال بهصر شارحه لم أره بعد المتبع الكبير  
في كلام واحد من الأئمة الحاكيم بل أطلقه من وقت على كلامه منهم فلعل ما قيد به المصنف  
من تصرفه أو له به صنف لم أطلقه به وعلى كلا الأمرين هو منصوب على المصدر انتهى قال النووي  
في تهذيبه والصبر في اللغة الحس وقوله صبرا حبه للقتل انتهى ويوافقه ما في الصحاح حيث قال  
قتل فلان صبرا إذا حبس على القتل حتى يقتل وقال في القاموس صبرا صبرا صبرا صبرا وصبرا  
الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرى حتى يموت وقد قتله صبرا وصبرا عليه ورجل صبرا  
ومصبرا ولاقتل انتهى قال العلامة ابن قاسم لكن المراد هنا أنه يملك ويقتل (قوله منسوخ)

ولا شبهة) أي لا سارق في مال  
السرقة منه فلا قطع  
بسرقة مال أصل وفرع  
للسارق ولا بسرقة رقيق  
مال سيده (وتقطع) من  
السارق (يده اليمنى من  
مفصل الكوع) به  
خلفه أمانته بجعل يجر يمينه  
وانتقطع اليمنى في السرقة  
الأولى (فان سرق ثانيا) بعد  
قطع اليمنى (قطعت رجله  
اليسرى) بجديدة ماضية  
دفعه واحدة بعد خلفه من  
مفصل القدم (فان سرق  
ثانيا قطعت يده اليسرى)  
بعد خلفها (فان سرق رابعا)  
قطعت رجله اليمنى (بعد  
خلفها من مفصل القدم  
كما فعل باليسرى ويده من  
محل القطع بزيت أو دهن  
مغلي) (فان سرق بعد ذلك)  
أي بعد الرابعة (عزرو قبل  
يقتل صبورا) وحديث الأمر  
بقتله في المرة الخامسة  
منسوخ



• (فصل) في أحكام قاطع الطريق • وهي بذلك امتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكافئ لشوكته فلا يشترط فيه ذكره ولا عدد يخرج من قاطع الطريق لخصاس الذي يتعرض (٣١٥) لاخذ النافذة ويعقد الهرب (وقطاع الطريق

على أربعة أقسام) الاول

مذكور في قوله (ان قتلوا) اي

عدا عدواً من يكافؤه (ولم

ياخذوا المال قتلوا) حقاً

وان قتلوا خطأ وشبهه

أو من لم يكافؤه لم يقتلوا

والثاني مذكور في قوله (فان

قتلوا وأخذوا المال) اي

انصاب السرقة فأكثر (قتلوا

وصلبوا) على خشبة ونحوها

ليكن بعد غسلهم وتكفينهم

والصلاة عليهم والالت

مذكور في قوله (وان أخذوا

المال ولم يقتلوا) اي انصاب

السرقة فأكثر من سرزمتله

ولاشبهه أهم فيه (تقطع

أيديهم وأرجلهم من

خلاف) اي تقطع منهم أولاً

اليدين والرجل اليسرى

فان عادوا فيسرهم ويغناهم

يقطعان فان كانت اليدين

اليمين أو الرجل اليسرى

مقتودة اكتفى بالوجود

في الاصح والرابع مذكور

في قوله (فان أخافوا المارين

في الطريق) (ولم ياخذوا)

منهم) (مألولاً يبتلوا) نفساً

(حبسوا) في غير موضعهم

(وعزروا) اي حبسهم

الامام وعزروهم (ومن تاب

منهم) اي قطع الطريق

(قبل القدرة) من الامام

أي أو محمول على مقتله أو نحو ذلك بل صرح الدارقطني وغيره بضعفه وقال ابن عبيد البراءة منكر لا أصل له

• (فصل في بيان أحكام قاطع الطريق) • مأخوذ من القطع وهو المصالحه الناس من المرور

فيها كما يدل له كلام الشارح والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية

(قوله وهو مسلم) اي من قيد الاذلا فرق بين المسلم والكافر قال شيخنا ولو قال ملتزم لأحكام الكفار

أولى وأنسب ان يشمل الذي والمرأة والرقبة انتهى أقول انما قيد بالمسلم لان جميع أحكام الباب

نافي فيه كالغسل والصلاة ونحوها بخلاف الكافر فتأمل (قوله مكافئ) اي مختار (قوله

شوكته) أي بالنسبة الى من يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرز له مع البعد عن الغوث ولو واحد

حق لو نظرت امرأته برجل وقهرته بنسب اليها قطع الطريق وترتب عليها الاحكام ونخرج بما ذكر

المختلس والمنتهب والصبي والمجنون والمكره ثم به زوال المراهق والمجنون الذي له نوع غييز (قوله

تخرج من قاطع الطريق) وفي بعض النسخ بقاطع الطريق وهي أولى (قوله ويعقد الهرب)

وكذا المنتهب الذي ياخذ ويهتد القوة واشتد مع الغوث كاتقدم (قوله عدا عدواً) اي قتل

لا بد منهما (قوله حقاً) اي وجوباً فلا يسقط عنهم ذلك وقيدته بالبدن يعني بما اذا قصدوا أخذ

المال وهو كذلك (قوله وصلبوا) اي ثلاثة أيام فان خيف تغيرهم قبلها نزلوا والمراد بالتغير

الانفجار لا بجردهم وظهور الرائحة فتأمل (قوله والصلاة عليهم) اي ان كانوا مسلمين (قوله البدن

اليمين والرجل اليسرى) اي دفعة أو على الولاة وقطع البدن للسرقة وقطع الرجل للمعادبة على

الاشبه ولا بد من طاب المال وثباته كافي السرقة (قوله في الاصح) هو المعقد (قوله حبسوا)

اي من قيد (قوله وعزروا) اي بإبراء الاطام من ضرب أو غيره مما س (قوله وعزروهم الخ) عطف

التهذيب على الحبس عام لانه منه والامام تركه ان رآه مصححة والمعاب في القتل الفصا من ذلك

شرط فيه المكافاة وتؤخذ المديونية من تركته لو مات قبل قتله وللولي امة ويجال الكن لا يسقط القتل

بعينه ولا يقتلهم غير القتل والصلب (قوله ومن تاب) اي رجع عن قطع الطريق بشرطه لان

التوبة لغة الرجوع ولا يلزمها سبق ذنب وشراً لرجوع عن الاعوجاج الى الطريق المستقيم

وتروطها العسامة ثلاثة اقسام على ما وقع والاقلاع عنه والعزم على عدم العودة وان كانت عن

حق آدمي شرط رابع وهو الخروج عن المظالم كما س (قوله قبل القدرة) اي قبل قبض الامام أو

نايبه عليه وقال شيخنا قبل امتداد يد الامام اليه (قوله ورجله) اي ونحو ذلك فان عناه

مستحق الفصا سقط قتله والقتل قصاصاً لا حداً وكذا قطع اليد تقطع منه وان تاب بخلاف

قطع الرجل فانه يقطع عنه قطعه كاتقدم (قوله ان الله تعالى) اي وكذا حقوق

الادمين كما أشار اليه المصنف بقوله وأخذ بالحقوق ودخل فيه ايضاً حقوق الله تعالى كالزكاة

والكفارة وبذلك علم ان التوبة عن سائر الحقوق لا تسقطها من قتل أو أخذ مال أو سب أو

قذف أو نحو ذلك ومنه كافر في ثم لم يأنه يصح على المعتمد عند الملامة الرضى وخالفه العلامة

ابن حجر فقال لا يصح نكاح الصلاة كالأول المرتد اذا تاب سقطت عنه الملامة الرضى وحمل عدم السقوط

عليه سقط عنه الحد (ود) اي العقوبات الخمسة بقاطع الطريق وهي قتل له وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط

بأبي الحدود التي لله تعالى

بالتوبة في الظاهر اما بينه وبين الله تعالى فانه انما سقط قطعا انتهى

(فصل في بيان احكام الصيال واتلاف الجاهل) ما خوذ من حال وصول اذا قدم بجراثة توبة وهو انما لا استطالة والوقوف ونسرا الاستطالة والوقوف على الغير بغير حق المعبر عن استطالة خصوصية والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبر انصر ائلك ظالما ومظلموا والصائل ظالم فيجمع من ظلمه فذلك نصره (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا لا يفتي ما في كلام المصنف والشارح من القصور والظواهر والاصل انه اذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة او غير مسلم او غير معصوم ولو آدمية حاملا على شيء معصوم له او غيره نفسا او عضو او منفعة او بضعا ولو غير شيء او مالا وان قل او اختصا كذا دفعه عنه وجوب باقي غير المال والاختصاص وجوب اذفعه انهم لا يجب الدفع عن نفس قصد هدمه لم معصوم ولو مجنون نابيل ينسب الاستسلام له انتهى اقول ومحل ذلك ما لم يكن المصل عليه عالما متوحدا او متجاعا متوحدا او ساطعا متوحدا او لا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع ايضا عن بضعة حربية او حربية وان قصد هدمه لم معصوم فلو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على منع الجميع بخير دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة لزم صائل على ذكر لواط ولا يستطاع الادفع احداهما فقال العلامة الرمي يدفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجه وقال العلامة ابن حجر يدفع عن الذكر لانه لا طريق الى حله وقال العلامة الخطيب يتخير بينهما تعارض المعنيين (قوله بضم اوله) اي وكسر ثانيه مبنيا لله مفعول (قوله في نفسه او ماله) ايسا قيد بن (قوله او سرية) اي الشامل لزوجه وولده وقريبه (قوله فقاتل) اي دفع الصائل عن ذلك المذكور بالاخف فالأخف وجوبا فلا يجوز الضرب مع امكان الهرب او الاستغاثة ولا يجوز بالعصا مع امكان الدفع باليد ولا بالمقعد مع امكان الدفع بالعصا ولا بالسيف مع امكان غيره ومقتضى ذلك الترتيب كان ضامنا انهم لو اتهم القتال لم يجب الترتيب أو لم يجد المصل عليه الا بالسيف فله الدفع به ابتداء قال شيخ الاسلام وكذا في ارتكاب الفاحشة وخالفوه فتأمل (قوله ولا كفارة) اي ان راعى الترتيب المذكور كما مر (قوله وعلى ركب الدابة) اي وان كان معه سائق وقائد وعلى الاول من الركابين ان نسب اليه فعل وان كانا لوتمازعاها جاعت بينهما لان البداهة ما كان وجه تضمن المقدم ان سيرها منسوب اليه لا نحو طفل وصريض لا حركته ويستوى السائق والقائد في الضمان هذا اذا كانا على ظهرها فلو كانا في جنبها متمازيين فالضمان عليهم ما فلو ركب ثالث بينهما على الظهر فقال له - الامة الرمي كوالله يضمن الذي في الوسط وحده وقال شيخنا كما لامة ابن قاسم تبعا للامة الطهلاوي يضمنون - سواء ولو تعدد احد الثلاثة مشلوزع الضمان على الرأس (قوله نهان ما انقذته دابته) اي وكذا ما انقذه ولدها ما هان ان كان له عليه يد ومحل الضمان فيما انقذ ان لم يقصر صاحبه نعم لو اركبها انما انما صغيرا او مجنونا بغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو نطحها انسان بغير اذن ركبها او ردها حين شردت فالضمان على الناحس ولو رادوا الضمان على راع تفردت عليه الدواب فله راع عليه انحرطه او ربح عاصف (قوله ولو بالات او راثت الخ) محل عدم الضمان بذلك في غير محمود واب العلافين لانهم معصرون بايقافهم في الاسواق والطرقات ولا ضمان لسانك بوقوعها ممتدة او بوقوع ركبها كذلك وكالموت المرض وعارض الريح الشديد ولو كانت الدابة وحدها فانقلت شيئا كزرع او غيره فان كان في وقت جرت

كزنا وسرقة بعد التوبة  
فيهم من قوله (واخذ) بضم  
أوله (بالحقوق) اي التي  
تتعلق بالادب من كفاص  
وحد قذف ورد مال أنه لا  
يسقط شيء منه عن قاطع  
الطريق بتوبته وهو كذلك  
(فصل في احكام الصيال  
واتلاف الجاهل)

(ومن قصد) بضم اوله (بأذى  
في نفسه او ماله او سرية)  
بان صال عليه شخص يريد  
قتله أو أخذه فماله وان قل  
او وطهر به (فقاتل عن  
ذلك) اي عن نفسه او ماله  
او سرية (وقتل الصائل على  
ذلك) دفع الصياله (فلا ضمان  
عليه) بقصاص ولادية ولا  
كفارة (وعلى ركب الدابة)  
سواء كان ما استكها أو  
منتهيرها أو مستاجرها  
أو غاصبها (ضمان ما انقذته  
دايته) سواء كان الاتلاف  
يدها أو رجاها أو غير ذلك  
ولو بالات او راثت بطريق  
قتل بذلك نفس أو مال فلا  
ضمان

• (فصل في أحكام البغاة) وهم فرقة مساون مخالفة للامام العادل وصعد البغاة باغ ٣١٧ من البغي وهو الظلم (ويقاتل) بفتح

ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الامام (بثلاثة) (نراطة) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكه بقوة وعدد ووطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم اطاعته الى كافة من بذل مال وقصصيل رجال فان كانوا افراد ليس لهم ضابطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (ان يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له او يمنع حق توجيه عليهم سواء كان الحق مائلا او غير مكدر فخاص ما لا يؤمن بعهدهم (قوله وهو الظلم) أي مع ضم أوله على البناء لا بهول ويجوز بناؤه للقاءل وضعه عائدا الى الامام المعلوم من المقام وليس هو من حذف الفاعل كما قيل له هو أولي (قوله يقاتلهم الامام) أي أو نائبه (قوله منعة) بفتح النون والعين المهملة ونسرها الشارح بالقوة والشوكه بحيث يمكن معهما مومة الامام (قوله ووطاع الخ) هو عطف على بقوة وهو يقتضي أن المطاع من المنعة المذكورة وهو يمكن ان جعل زيادة على الشوكه (قوله عن قبضة الامام) أي عن طاعته بانفرادهم بوضع ولوم المصرا (قوله مائلا او غيره) لافرق بين أن يكون لله تعالى اولادى قال العلامة البراسي ويدخل في هذا الضابط كما قال العراقي ماله تقاتل فتمتان من المؤمنين فاصح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والاعتبات عليه منع خلق متوجه عليهم (قوله سائق) بهمله أوله وبهجمة آخره (قوله محتمل) أي للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساده كما أشار اليه الشارح فالمراد به غير القامد ونخرج به هذه القبول والنوارج وهم الذين يكفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجماعات فليسوا ببغاة ولا بقطاع لكن ان قاتلونا فله اذقهم (قوله بعض الاصحاب) أي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله أهل صقين) أي وانهم روان دهي بكسر أوله وثانية المشدد اسم بالمدا واقليم وكذا النروان (قوله حتى يبعث) أي وجوبا وكون المبعوث عارفا واجبا أيضا ان يبعث للمناظرة والافتصاح كما قاله الاذري كالزركشي وهو المعتمد (قوله امينا) أي ندبا (قوله فطنا) أي جوارقا (قوله مظلة) بكسر اللام وقصها قال العلامة المرادي والفتح هو القياس (قوله ثم أعلمهم) أي وجوبا (قوله في الاصح) هو المعتمد لكن نلزمه الدية (قوله ولا يطلق أميرهم) قال الماردي وغيره المراد بذلك الحبس وعلمه بأنه امتنع من حق واجب عليه

العادنة بضاها فيه له الا أنهم اراض من صاحبها ان لم يقهر صاحب المتاع والهرة وكل حيوان عهد منه الاتلاف يضمن صاحبه أو من يأويه ما ياتقه له الا أنهم اراو يدفع بالاختف قال الاختف كالمصائل ثم لاضمان لما تطفه الطيور وروعتها الفصل لان العدة ارساها ومنه المام لذلك ولو كان بذاره كلب عقور أو دابة جوح ودخاها انسان باذنه ولم يهلم بالحال فقهضه المكاب أو رحمة الدابة أي رفضته ضمن وان كان الداخل بهيرا أو دخلها بلا اذن أو اعلمه بالحال فلا ضمان لانه المنسوب في هلاك نفسه ويجوز حبس الحيوان في الاقفاص ونحوها ان يتم هذا بما يحتاج اليه

• (فصل في بيان أحكام البغاة) من البغي كما يأتي قالوا وليس البغي هنا وصفا مذكورا والكونه بتأويل صحيح ولذلك قبلت منهم ادتهم وصح قضاء قاضيم ونحو ذلك ما لم يستحلوا ما نهوا أو والناس وتقام الحدود في داوهم كدارنا والاصل فيه قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا لاية وليس فيه اذكر الخروج على الامام صريحا لكنها تشبه لعمومها أو تفضيه لانه اذا طاب القتال لبغي طائفة على طائفة فلا بغي على الامام أولي (قوله العادل) ليس قيد اذ ان اعتبر العادل أحد وجهين والراجح خلافه فلا فرق بين العادل وغيره هنا فيما يأتي وفي شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعا ويجاب عن خروج الحبس رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وهو بن هب

ابن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوه بان المراد به اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم (قوله وهو الظلم) أي ومجاورة الحدود وان ذلك انظرهم وعذرهم عن الحق (قوله ويقاتل) أي وجوبا (قوله بفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله على البناء لا بهول ويجوز بناؤه للقاءل وضعه عائدا الى الامام المعلوم من المقام وليس هو من حذف الفاعل كما قيل له هو أولي (قوله يقاتلهم الامام) أي أو نائبه (قوله منعة) بفتح النون والعين المهملة ونسرها الشارح بالقوة والشوكه بحيث يمكن معهما مومة الامام (قوله ووطاع الخ) هو عطف على بقوة وهو يقتضي أن المطاع من المنعة المذكورة وهو يمكن ان جعل زيادة على الشوكه (قوله عن قبضة الامام) أي عن طاعته بانفرادهم بوضع ولوم المصرا (قوله مائلا او غيره) لافرق بين أن يكون لله تعالى اولادى قال العلامة البراسي ويدخل في هذا الضابط كما قال العراقي ماله تقاتل فتمتان من المؤمنين فاصح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والاعتبات عليه منع خلق متوجه عليهم (قوله سائق) بهمله أوله وبهجمة آخره (قوله محتمل) أي للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساده كما أشار اليه الشارح فالمراد به غير القامد ونخرج به هذه القبول والنوارج وهم الذين يكفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجماعات فليسوا ببغاة ولا بقطاع لكن ان قاتلونا فله اذقهم (قوله بعض الاصحاب) أي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله أهل صقين) أي وانهم روان دهي بكسر أوله وثانية المشدد اسم بالمدا واقليم وكذا النروان (قوله حتى يبعث) أي وجوبا وكون المبعوث عارفا واجبا أيضا ان يبعث للمناظرة والافتصاح كما قاله الاذري كالزركشي وهو المعتمد (قوله امينا) أي ندبا (قوله فطنا) أي جوارقا (قوله مظلة) بكسر اللام وقصها قال العلامة المرادي والفتح هو القياس (قوله ثم أعلمهم) أي وجوبا (قوله في الاصح) هو المعتمد لكن نلزمه الدية (قوله ولا يطلق أميرهم) قال الماردي وغيره المراد بذلك الحبس وعلمه بأنه امتنع من حق واجب عليه

أي البغاة فان قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبي أو امرأة حتى يقتل في الحرب

و يتفرق جمعهم الا ان يطمع اسيرهم مختار ابتداءه للامام (ولا يفتن مالهم) ويرد سلاخهم وحياتهم اليهم اذا انتقضت الحرب  
وامنت غنائمهم يتفرقهم أو ردهم ٣١٨ للطاعة ولا يقتلون به عظيم كآر ومختينق الا ضرورة فبقاقتلون بذلك كان قاتلونا به

فيصير به كاذب قاله العلامة البراسي (قوله ويتفرق جمعهم) أي تفرق قالا وديعه (قوله  
ولا يفتن مالهم) أي ولا تقطع أشتبارهم وما أتلقه باغ على عادل أو عكسه فمضمون الا ضرورة  
ولو وطى أو دهما أمة لا تخرب الاشبهة فيمنعهم باحد لزومه المهران اكرهوا والو لدرقيق (قوله  
ولا يقتلون به عظيم كآر) أي فيحرم كاذب بعهده (حاشا) الامامة فرض كفاية كاتفاضة وشرط  
الامام كاتفاضي ويريد عليه كونه شجاعا قرشيا وتنفذه الامامة بعباية من تيسر اجتماعهم  
عليهم ان أهل المل والعهدة أو باس تخلاف امام قبله بتعيينه أو بجعله الامر شوري بين جماعة  
فيختارون واحدا منهم كاجهـ ل عمر رضى الله عنه الامر شوري بين ستة عثمان وعلى ولزبير  
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطه رضى الله تعالى عنهم أجمعين فاختاروا عثمان  
رضي الله تعالى عنه وقد نظم ذلك بعضهم فقال

أصحاب شوري ستة فيها كها • لكل شخص منهم قدر على  
عثمان طه وعمر وفاقي • سعد بن وقاص زبير مع على

أو باس لا مذي شوكة فمراعيهم غير كافر وتجب طاعة الامام ولو جازا رافيا لا يخالف الشرع  
من أمر أو نهى

(فصل في بيان أحكام الردة أعادها الله تعالى والمسلمين منها) • وهي تحبط الذواب مطلقا وكذا  
العمل ان اتصت بالمرت (قوله قطع الاسلام) أي من المكاف الذي يصح طلاقه ولو سكران  
منه وبالا صبي ومجنون ومكره ونرجس به المنتقل من دين الى آخر قائله لا يسمى مرتدا وان كان  
لا يقبل منه الا الاسلام (قوله كعبودا صم) أي الا ضرورة بان كان في بلادهم مثلا أو أرو  
بذلك وخاف على نفسه (قوله أو كذب رسول) أي أو نبيا أو سبه أو استخف به أو باده أو باسم الله  
تعالى أو بوعده أو أمره أو نهيه أو نحو ذلك (قوله في الأصح) هو المعتقد (قوله ومقابل الأصح  
الخ) مرجوح (قوله وفي الثانية الخ) مرجوح أيضا (قوله فان تاب) أي ترك وان كان زنديقا  
وتكره ذلك منه (قوله قتل) أي وجوباً ولو امرأة أو الامر بعدم قتل النساء الذي استند اليه أبو  
حنيفة رضي الله عنه ان صم فهو مندرج أو محمول على الحريرات (قوله لا باحراق ونحوه) أي  
كفر بريق مثلا (قوله في الأصح) هو المعتقد (قوله ولم يغسل) أي لم يجب غسله بل يجوز ذلك  
(قوله ولم يغسل عليه) أي تحريم الصلاة عليه (قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز دفنه  
فيها ولا يجب دفنه مطافيل يجوز اخراجه لكتاب على جيفته الا ان حصل ايذاء به عدم دفنه  
(تنبيه) ولما اوردنا انفة قبل الردة وفيها وله أصل مسلم فسلم وله أصل مرتد فترد في مقابر  
بهد بلوغه فان تاب والاقول حذوا الأصح من نحو ثلاثين قولاً ان من مات من أولاد المكفار  
قبل بلوغه في الجنة شهد ما لا اله الا الله المسلمين في مال المرتد يجعل عند عدل ويقضى منه دينه  
ولو لله تعالى وقعة ما أتلفه فيها أو قبلها أو يفتق على من عليه نفقته وأصرفه ان لم يحتمل الوقف  
كالبيع ونحوه باطل والافوقوف (قوله فربيع العبادات) فتم من ذكره قبل الاذان ومنهم من  
ذكره بعد الجنائز كالغزالي ومنهم من ذكره قبل الجنائز كالزني والجهود وقال الرافعي وله ألق  
وتبعهم التووى في المنهاج وذكره المصنف كغيره هنا وكل مناسبة تعلم بالتأمل انتهى

أو اساط وابتا (ولا يذوق  
على جريحهم) والتذقيف  
تجيم النمل وتجهيله

(فصل في أحكام الردة

وهي اربع انواع الكفر  
ومعناها غرة الرجوع عن  
الشيء الى غيره وشرعاً قطع  
الاسلام بنية كفر أو قول  
كفر أو فعل كفر كسجود  
لصنم سواء كان على جهة  
الاستمراء أو العقاد أو

الاعتقاد كن اعتقد حدوث

الصانع (ومن ارتد عن

الاسلام) من رجل أو امرأة

مكن انكرو وجود الله أو كذب

رسولاً من رسل الله أو حال

بحر ما بالاجماع كالزنا وشرب

الخمر أو حرم مالا بالاجماع

كالدكاح والبيع (استتيب

وجوباً في الحال في الأصح

فيه ما ومقابل الأصح في

الأولى ان تبين استتابته

وفي الثانية انه يهل (ثلاثاً

أي الى ثلاثة أيام) فان تاب

بعوده الى الاسلام بان اقر

بالشهادتين على الترتيب

ان يؤمن بالله واولا ثم برسوله

بان عكس لم يصح كقائه

الزورى في شرح المذهب

في الكلام على نية الوضوء

(والا) أي وان لم يتب المرتد

(قتل) أي قتله الامام ان

كان سراً يضرب عنقه لا باسراً ونحوه فان قتله غير الامام عزر وان كان المرتد في مقابر المسلمين فقتله في الأصح ثم  
ذكر المصنف حكمه بالنظر للعسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكره غير المصنف حكمه بترك  
الصلاة في بيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

• (فصل) في بيان أحكام تارك الصلاة المفروضة على الأعيان • أصله جحد أو غيره وواقظ فصل  
ساقط من بعض النسخ (قوله بأحدى الخمس) أي لا يغيرها ولو من مذورة (قوله أن يتركها) أي  
يجز وجهه عن وقتها أو لا يصل إلى أصلها وذكر المصنف هذا القول لأجابه إلى أن الجحد كاف  
في كونه ولو لم يكن كعتة من واحدة منها ويجز شرطه بالجمع عليه كذلك (قوله وهو مكاف) أي  
وأيسر منه مذورا بصوفه عهد بالسلام (قوله التارك لها) لو قال الجاحد لها أو غير ما تقدم  
وجوبها كان أولى فتأمل (قوله أن يتركها) أي أو يترك ركنا أو شرطا من شروط صحتها بالجمع  
عليه لا نحو وضوءه بالنية (قوله يخرج وقتها) أي وقت العذر فلا يقتل باطهر الأبد غروب  
الشمس مثلا • (قائدة) • هل يقتل بالجمعة إذا أخرجهما عن وقتها أو لا نعم يقتل وإن قال أصليها  
ظهر لكن بشرط أن تكون البلد مصرية لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يوجب في القرى  
ويشترط في التروك أن يكون متفقاً على وجوبه (قوله في كتاب) أي نذبا حالاً أو مدة ثلاثة أيام  
بأن يتوعد الإمام ولو بنائبه في وقت المؤداة أنه متى فات وقتها ولم يفته لها قتل فإن أصر على  
التروك حتى خرج الوقت قتله الإمام ولو بنائبه كما يأتي وإن أبى عذرا كالنسيان أو أنه صلى ولو  
كان كاذبا لم يقتل ولا يقتل أيضا بترك القضاء أو المراجعة واجبة والفرق بينهما أن جريئة  
المرتد قتله في التار بخلاف تارك الصلاة كسلا (قوله وإن لم ينب) أي بان لم يصل (قوله قتل)  
أي بالسيف لا بغيره من أنواع القتل بالهينة لخنق وخوذة وسلخ وتوسيط وتكبير وتشكيل  
وتحذ ذلك قالوا أو أول من أحدث القتل بالهينة السلطان الظاهر يجرس في زمانه والآن عليه  
وما قبل من أنه لا يقتل بل يحبس حتى يصل أو يعزركا في ترك الصوم والحج والزكاة مردود  
بالنص • مع أن الصوم لا يتصور المنع منه بالحج على أنراخي إلى الموت والزكاة أخذها الإمام  
من الممتنع فهرأ عليه (قوله حد الكفر) أي وبسطة بالتوبة لو جرد النص أيضا • (تجدة) •  
قال الفراء لو زعم زاعم أن ينسبه وبين الله تعالى حافة أسقطت عنه الصلاة وأحداث له شرب  
الخمر فلا أوجب وزلت له كل مال السلطان فلا شئ في وجوب قتله على الإمام فتأمل

### • (كتاب بيان أحكام الجهاد) •

المتفق من سيرة صلى الله عليه وسلم في عزوانه وهي ما خرج مع أبيه وكانت سبعه وعشرين وقيل  
تسعا وعشرين والحق قاتل فيما بينه • ثم ما يندرج وأحد الماربين • مع والخذلوق وقرينة وخير  
وحسين والطائفة والصحيح أنه لم يقتل به إلا الأربعة إلا إذا هو أبي بن خلف في غزوة أحد ومن  
بعوثه أيضا ويقال لها اسم أبيه وهي التي لم يخرج فيها أبته • وكانت سبعه وأربعين والاصل فيه قوله  
تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى وفاتلوا المشركين كافة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم  
والم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوا هاهنا ما في دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على  
الله وخبر مسلم أيضا القدونا وروحة في سبيل الله خير من الدنيا ما فيها وهو مأخوذ من المجاهدة  
وهي المقاتلة على إقامة الدين (قوله وكان الأمريه) صوابه وكان الأيمان به فتأمل (قوله بعد  
الهجرة) أي في حياته صلى الله عليه وسلم • (قوله فرض كفاية) وأما قبل الهجرة فكان ممنوعا أولا  
مطلقا ثم أوجب له قتال من فاته ثم أوجب له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أوجب مطلقا في السنة

• (فصل) وتارك الصلاة  
المعهودة الصادقة بأحدى  
الخمس (على ضربين  
أحدهما أن يتركها)  
وهو مكاف (غير معتقد  
لوجوبها حكمه) أي  
التارك لها (حكم المرتد)  
وسبق قريبا بيان حكمه  
(والثاني أن يتركها كسلا)  
حتى يخرج وقتها حال كونه  
معتقدا لوجوبها فيستتاب  
فإن تاب وصلى هو تقسيم  
للتوبة (والأ) أي وإن لم  
يتب (قتل حد الكفر)  
(و) كان حكمه حكم  
المسلمين في الدفن في مقابرهم  
ولا يطعم من قبره وله حكم  
المسلمين أيضا في الغسل  
والتكفين والصلاة عليه  
والله أعلم

• (كتاب) أحكام الجهاد •  
وكان الأمريه في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد الهجرة فرض  
كفاية

واما بعده فلكفار حالان احدهما ان يكونوا يلاذهم فالحاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا فعله من فيه كفاية سقط  
الخرج عن الباقيين والثاني ان يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين او ينزلوا قريتهم فالحاد حجة فرض عين عليهم فيلزم  
اهل ذلك البلد الدفع للكفار (٣٢٠) بما يمكن منهم (وشراط وجوب الجهاد سبع خصال) احدها (الاسلام) فلا جهاد على

الكافر (و) الثاني (البالوغ)  
فلا جهاد على صبي (و)  
الثالث (العقل) فلا جهاد  
على مجنون (و) الرابع  
(الحرية) فلا جهاد على  
رقيق ولو امر سيده ولا  
مبعض ولا مدبر ولا مكاتب  
(و) الخامس (الذكورة)  
فلا جهاد على امرأة وخنى  
مشكل (و) السادس  
(المصحة) فلا جهاد على  
مريض عرض عنه عن  
قتال وركوب الامشقة  
شديدة كحى مطبقة (و)  
السابع (الطاقة) على  
القتال) فلا جهاد على اقطع  
يد مثالا ولا على من عدم  
اهبة القتال كسلاح  
ومركوب ونفقة (ومن  
امر من الكفار على  
ضرب يضرب) لا تخير فيه  
للامام بل (يكون) وفي  
بعض النسخ بدل يكون  
يصير (رقبة بنفس السبي)  
اي الاخذ (وهم الصبيان  
والنساء) اي صبيان  
الكفار ونسائهم ويطق  
بما ذكره الخليلي والجهاني  
وخرج بالكفار نساء  
المسلمين لان الامر لا يتصور  
في المسلمين (وضرب لارق  
يتفلس السبي وهم) الكفار

الاصليون (الرجال البالغون) الاسرا والعائلون (والامام مخير فيهم بين اربعة اشياء) احدها (القتل) يضرب رقبة في  
لا يخبر بوقوعه ولا يفرق مثالا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية اسواق الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم  
بضريبة سيالهم (و) الرابع (الفدية) اما (بالمال



أو بالرجال) أي الأبرار من المسلمين وقال قد اتهم كبقية أموال الغنية ويجوز أن ينادى مشركا واحدا بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (يقول) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) لأنه - ابن فان حتى عليه الاحتياط - بمسلم ٣٢١ - حتى يظهر له الاحتياط فيه ولا يخرج

بقوله سابقا إلا ما يكون

الذكر غير الأصغر من كل مرتدين

في طائفتهم لا إمام بالاسلام

فإن استعملوا منهم (ومن

المراد من الكفار) (قبل الاسر)

أي أسير الإمام له (أحرز

ماله ودمه وصغار أولاده)

عن النبي وحكم بالاسلام

تبعه بخلاف البايعين من

أولاده فلا يصحهم بالاسلام

أيهم والاسلام الجديد

أيضا الولد الصغير بالاسلام

الكافر لا يصح زواجه عن

استرقاقها ولو كانت حرة

فإن استرققت انتطعم كحاجة

في الحال (ويحكم المصبي

بالاسلام عند وجود ثلاثة

أشياء) أحدها (أن يسلم

أحد أبيه) فيحكم بالاسلام

تبعه الله ما وأما من بلغ مجونا

و بلغ عا لا ثم جن فكالمصبي

والسبب الثاني مذكور في

قوله (أو يسقيه مسلم) حال

كون المصبي (منفردا عن

أبيه) فإن سبي المصبي مع

أحد أبيه فلا يسبق المصبي

إلى أبي له ومعنى كونه مع أحد

أبيه أن يكونا في جيش

واحد وغنمة واحدة

لأن مالهما يكون واحدا

ولو سباه ذمي وجده إلى دار

الاسلام لم يحكم بالاسلام

في الدوام بل إن يتطرق فيه لمصلحة ويخرج بقوله إنما يجوز أن ينادى - لا - بهم  
بأسرنا على الأوجه فتأمل (قوله أو بالرجال) ومنهم غيرهم أو بأهل الذمة كما يجتمع بعضهم وهو  
ظاهر (قوله كالمرتدين) الكافر هنا استعصائية أو لادخال الزنافة فتأمل (قوله وصغار  
أولاده) أي الأسرار وأرادوا لأنهم يتبعونه في الاسلام ويخرج الأسرار الأرقا فامرهم تاج  
لامرؤسهم لأنهم من أموالهم ويصمم أيضا حل زوجته ويصمم الحلقية له لأن - تمت أمه  
قبل اسلام الأب فلا يطل اسلامه وقه كالمفصل وإن حكم بالاسلام وولد له وكذا ولده المجنون  
ولو بلغه كالمغير (تنبيه) - يجوز استرقاق عتيق ذمي وزوجه الحرة مدعة - الذمة له  
ويقطع نكاحه وعلى هذا يحمل كلام المصباح لا عتيق - لم ولا زوجة - متى رقي أحد الزوجين  
المؤمن انقطع نكاحهما ويستطد دين حربي على مثل برق أحدهما كذلك بخلاف مالهو كان غير  
حربي أو على غير حربي لا يستطد برق أحدهما (قوله لا يصح زواجه) أي الحادثة بعد عقد  
الذمة لأن العقد لا يتناولها (قوله ويحكم المصبي) أي والدية كما قاله العلامة بن قاسم على  
أن لفظ المصبي يشمل الذكر والأنثى كما نقله الاستوى عن ابن حزم وأخره ومثله المجنون والمجنونة  
(قوله بالاسلام) أي بالاسلام ظاهر أو باطنها هذا في ما يأتي بعده ومن ثم لو وصف الكافر هذا في ما  
بعده بعد البلوغ أو لا ذاقه صار مرتدا بخلاف بالاسلام بالدار كما يأتي (قوله عندو - وود ثلاثة  
أشياء) وفي بعض النسخ ثلاثة أسباب أي عندو - وواحد منها (قوله أحد أبيه) المراد  
أحد أصوله وإن به - بحيث ينسب إليه ذكر أو أنثى ورثا كالأب أو غيرهما كالأب أو فقا  
أو كان من جهة - الأم أو كان مينا أو كان الأقرب حيا أو استقر كافرا فأبلغ أو أفاق ووصف  
الكافر مرتدا قال العلامة ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي غاب وأسلم في غيبته ثم ظهر  
بعد بلوغه ووقع النزاع في أن بلوغه قبل اسلامه أو بعده ولا يبعد تصديق الامم  
لأن الامم يبقوا المصبي إلى الاسلام وأما أصل بقاء الكافر بالبلوغ الولد فتدبره بوجود  
الاسلام فتأمل (قوله في حكم المصبي) أي فيحكم بالاسلام (قوله السبب الثاني الخ) لا حاجة إلى  
هذا التاويل في هذا ما بعده فتأمل (قوله أو يسقيه مسلم) وفي بعض النسخ أن يسقيه مسلم  
فيحكم بالاسلام ظاهر أو باطنها سواء كان السبي بالغا عاقلا أو لا كما تقدم (قوله ولو سباه ذمي)  
أي منفردا عن أبيه كما هو ظاهر فلو سباه مسلم وذمي - حكم بالاسلام تغليب الحكم بالاسلام كما ذكره  
القاضي وغيره وأقره في شرح الروض (قوله في الأصح الخ) هو المصدق (قوله بل هو على دين  
السبي) فلو كان سبيهم وديا أو نصرانيا صار هو كذلك وإن كان أبوهم ودين أو وثني - بين  
مثلا ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الأولاد والأبوين أو بعضهم في اليهود والنصارى وهذا  
مما يقع في موضع كثيرة فليتنظرنه ولو سبي أبوهم بعد سبي الذي آياه ثم أسلم حكم بالاسلام  
خلاف المصبي (قوله وفيها مسلم) أي بحيث يمكن كونه منه ولو أسير أو تاجر أو مجنة فإنهم إن  
استلموه كافر بيعة تبعه في النسب والكفر وإذا حكمه بالاسلام في هذه الأمور الثلاثة قبل بلوغ  
يسكن الكفر هل يكون مرتدا أولا فإن كان بالاسلام تبعه بالاسلام - أو لا - أبي فيستتاب

في الأصح بل هو على دين السبي والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي المصبي (أقبطا  
في دار الاسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فإنه يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفاير فيها مسلم

هـ (فصل في احكام السلب وقسم الفدية هـ) (ومن قتل قتيلا اعطى سلبه) يفتح اللام بشرط كون القاتل مسلما ذكرنا كان او انثى  
 سـ او بعد ان شرطه الامام له اولا والسلب ٢٢٢ ثياب القتل التي عليه والخف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق

والاقتل لانه مرتد وان كان اسلامه تبعا للدار فليس مرتدا ويقتل على دينه والفرق بين مسلمان  
 تبعية الدار ضمنية بخلاف ما قبلها كما مر  
 هـ (فصل في بيان احكام السلب وقسم الفدية هـ) والسلب يفتح السين واللام لغة الاخذ نهر  
 وشرا اخذ ما به اتق يقتيل كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من  
 قتل قتيلا اعطى سلبه والفدية فدية تسمى مذكورة وهي لغة وشرا ما ذكره المصنف والاصل فيها  
 قوله تعالى واعلموا انما اغنمتم من ثمره الا ثمنه وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اساتى الغنائم ولم تحل ابى قبلى (قوله ومن قتل قتيلا) اى من الحربين والقتل ايس قيدا  
 بل المدا على ازالة المنة بقتل او غيره كما ياتي وانما قيد بالقتل موافقة للحديث الشريف فتأمل  
 (قوله مسلما) اى عاقلا او لا بالغا او لا (قوله او عبدا) اى لمسلم نعم لسلب لقتل ولا مرجف  
 ولا خائن ونحوهم (قوله ثياب القتل التي عليه) اى ولو بالقوة ليدخل ما لو نزعهما وقاتل في البحر  
 او عريا على المعتمد (قوله والران) بالراء والثون (قوله وآلات الحرب) هل ولو تعددت  
 كرمحين وسيفين فباخذ الجميع او لا ياخذ الا آلة واحدة قال بعضهم ياخذ الجميع وقال بعضهم  
 ياخذ آلة واحدة والظاهر الثاني وهو المعتمد (قوله او امسكه بعنانه) او امسكه غلامه مثلا  
 (قوله والنفقة التي معه) ولو لم يصبها (قوله والجنيبة) اى لا الحقيقية ولا ما فيها من نفقة وغيره  
 وهي وعاء يشده على حقو البعير او القرس ما لم يجمعا او قاية اظهروا فلو تعددت الجنايب اختار  
 واحدة منها لان كلاً منها اجنبية من ازال منعه وكذا اكل ماله من نوع واحد (قوله شرذكت  
 الكافر) اى المقاتل او المذبذب عن القتال والحرب قائمة ولو صييا واسراة لولم يقاتل لم يؤخذ  
 سلبه ما رلوا عرض هـ حتى السلب عنه لم يقطع حقه منه (قوله كان يفتح عينيه) كان الارلى  
 ان يقول كان بعينه ايشهل ما ذ كان بعين واحدة فتأمل (قوله او يقطع يديه ورجليه) اى  
 او يديه او رجليه او يدا ورجلا فلو قطع شخص يدا او لاخر رجلا بعده فهل يكون السلب لهما  
 او لثاني فقط فيه نظر قال بعضنا والقياس انه يكون لثاني لانه هو الذى ازال منعه بخلاف  
 ما لو قطعاه معا فانما يشتركان وكذا لو اسراه (قوله وهو الرمح) الرمح الماين مال الكفار (قوله  
 وشرا المال) ومثله الاختصاص (قوله الحاصل للمسلمين) خرج به الكفار غنا حاصله منهم  
 فهو لهم (قوله اهل حرب) قيد لا بد منه (قوله وايضا) اى اسراع (قوله خيل او ابل)  
 لو سكت عنهم الكان اولى واظهر ليشهل فهو يبر ويضال وسفن ورجالة ومنه المسروق وما حصل  
 باختلاس او صلح او هبة كقولنا والحرب قائمة (قوله المال) وكذا الاختصاص ايضا (قوله  
 الحاصل) اى للمساين (قوله وتقسم الفدية) اى وجوبا (قوله بعد اخراج السلب منها)  
 وكذا بعد اخراج المون الدفنة كابر من حظ ونقل وجمال وراع ونحو ذلك (قوله لمن شهد) اى  
 ولو في الانتاء (قوله اى - حضر) وليس مرجفا او نحو مما مر نعم يستحق نحو جاسوس اوسله الامام  
 وسريه كذلك وكبر مع الامام (قوله لا بنية القتال) ومنه فاجر ومخترق وخياط ونحو  
 ذلك (قوله في الاظهر) هو المعتمد (قوله ويعطى) اى الامام او نائبه (قوله لقمره) اى الذى

نقط وآلات الحرب  
 والمر كرب الذى قاتل عليه  
 او امسكه بعنانه والرمح  
 واللبام ووقود الدابة  
 والسوار والطوق والمنطقة  
 وهي التي يشدها الوط  
 والخاتم والنفقة التي معه  
 والجنيبة التي تقاد معه وانما  
 يستحق القاتل سلب الكافر  
 اذا غر بتهنسه حال الحرب  
 في قتله بحيث يكفي بركوب  
 هذا الكفر بشر ذلك الكافر  
 فلو قتله وهو امير او نائبه او  
 قتله بعد ان زام الكفار فلا  
 سلب له وكفاية شر الكافر  
 ان يزبل امتناعه كان يفتا  
 عينيه او يقطع يديه ورجليه  
 والفدية لغة ما خوذ من  
 الفسم وهو الرمح وشرا  
 المال الحاصل للمساين من  
 كفار اهل حرب يقتال  
 وايضا خيل او ابل وخرج  
 باهل الحرب المال الحاصل  
 من المرتدين فانه في لا غنية  
 (وتقسم الفدية بذلك)  
 اى بعد اخراج السلب منها  
 على خمسة اجناس فيعطى  
 اربعة اجناسها من عقار  
 ومنقول (من شهد) اى  
 حضر (الوقعة) من الغاغبين  
 بنية القتال وان لم يقاتل مع  
 الجيش وكذا من حضر

لا بنية القتال وقاتل في الاظهر ولا يثنى ان حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى لافارس) الحاضر الواقعة وهو من اهل القتال معه  
 يفرس مهيأ للقتال عليه وقاتل ام لا (ثلاثة اشهر) سهين اقرسه وهو ماله ولا يعطى الاقرس واحد وان كان معه افراس كثيرة

اورقبةا وراشئ اورميا  
 والرضخ لفة العطاء القليل  
 وشرعائى دون -هم يعطى  
 للراجل ويجهز الامام فى  
 قدر الرضخ بحسب رايه فيزيد  
 المقابل على غيره والاكثر  
 قتالا على الاقل قتالا وحمل  
 الرضخ الاخماس الاربعة فى  
 الاظهر والثانى محله اصل  
 الفتيمة (ويقسم الخمس)  
 الباقي بعد الاخماس الاربعة  
 (على خمسة -هم سهم) منه  
 (لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) وهو الذى كان له  
 فى حياته (يصرف بعده  
 للمصالح) المعلقة بالمان  
 كافة اذ لما كان فى البلاد  
 اما قضاء العسكر فيزقون  
 من الاخماس الاربعة كما  
 قاله المارودى وغيره وكسده  
 الثغور وهى المواضع  
 المخوفة من اطراف البلاد  
 الامام المعلقة بالارنا  
 والمراد سد الثغور بالرجال  
 وآلات الحرب ويقدم من  
 المصالح الاهم فالاهم (وسهم  
 لذوى القربى) اى قربي  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم (وهم بنوهائهم وبنو  
 المطلب) ويشترك فى ذلك  
 الذكر والانثى والغنى والفقر  
 ويفضل الذكر فى عطى مثل  
 حظ الانثيين (وهم لياى)  
 المسلمين جمع بيم وهو صغير  
 ا كين وسهم لابن الميرل

ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان رضي الله عنهم ما مع أن أم كلثوم ما أحتمية (قوله  
وسهم لليتامى) أى المسلمين منهم فأولاد الكفار الذين لا يعطون من ذلك شيئا لا مال أخذ من  
كفار فلا يردها إليهم بل يعطون من مال المصالح (قوله لأب له) أى معروف شرعاً فبدل فيه ولد  
الزنا واللقب والمثني بلعان أو حلف ولو ظهر لاقب أو المثني أب استرجع المادفوع أو ما فيها  
يظهر وهو المصدق (قوله له جداً أولاً) ولم يقب نفقته على جده فقراً أيضاً أو مالاً ووجبت نفقته  
على جده فقراً وهو مكنتهم أفليس بفقير (قوله بشرط فقر اليتيم) أى لأن لفظ اليتيم يشترط به  
واليتيم فى اليتام مالاً أم لا وفى الطيور مالاً له ولا أم وفقد الام من الأدميين يقال له منقطع  
(قوله وسهم للمساكين) بالمعنى الشامل للفقراء (قوله وسهم لابن السبيل) بشرط الحاجة  
لأب له سواء كان الفيرد كراياً أو نقي له جداً ولا قبل أبوه فى الجهاد أو لا بشرط فقر اليتيم (وسهم لأم

المصالح الالهيه فالاهم (وسهم  
لذوي القربى) اى قريبي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (وهم بنوه وبنو  
المطلب) ويشترك في ذلك  
الذكر والانثى والغني والفقير  
ويفضل الذكر فيعطى مثل  
حظ الانثيين (وهم لليتام)  
المسلمين بجمع يتيم وهو صغير  
الكريم (وسهم لابن الميراث)

وسبق بيانهم ما قبل كتاب الصيام • (فصل في قسم النبي على مستحقه) والنبي لغة ما خوذ من فاءه ارجع ثم استعمل في المال  
الراجع من الكفار الى المسلمين ٣٢٤ وشراعه مال حصل من كفار لا قتال ولا ايمان خيل ولا ابل كالبزينة عشر

ولا يشترط عدم قدرته على الاقتراض (قوله وسبق بيانهم ما قبل كتاب الصيام) فارجع ما

• (فصل في بيان أحكام قسم النبي على مستحقه) وهو لغة وشراعه ما خوذ من فاءه ارجع ثم استعمل في المال  
فيه قوله تعالى ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى الا يخذلو قال الشارح في النبي وقسمه لكان  
اولى واظهر الالهام الا ان يقال ان راعي كلام المصنف فتأمل (قوله من فاءه) بالمديني فنيا (قوله  
مال) لو اقطعت الام لا كان اولى ايشمل الاختصاص ككتاب ينفع قوله خيل ولا ابل لو اقطعه  
لكان اولى كما مر في الغنية فتأمل (قوله كالبزينة وشراعه التجارة) اي من الكفار وشراعه ضرب  
عليهم على اسم البزينة وما تفرق راعه ولو لخصه بغيرهم ومال من ثمنه على الردة ومال يمت  
لا وارث له وغيره - تفرق (قوله ويقسم) اي وجوبه باخلافا للاثمة الثلاثة رضي الله عنهم حيث  
قالوا لا يجده من بل جميعه اصالح لمسلمين دليله ما قوله تعالى ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى  
الا يخذلو فاطلقه هنا وفي الغنية فحمل المطلق على المقيد جمعاً بينهما وان اختلف السبب  
بافتقار وعده كما علمنا الرتبة في الظاهر على المؤمنة في كندارة القتل (قوله على خمسة) اي من  
الانعام (قوله وسبق بيان الخمسة) اي في الكلام على الغنية (قوله الذين عليهم) اي  
الامام (قوله المرتقة) - وابذلنا لطلب رزقهم من مال الله تعالى ويقال لهم المرصدون لانهم  
أرصدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وخروجهم المتطوعة فيه طوعون من الزكاة لان النبي  
عكس المرتقة (قوله وعن عياله) من اولاد وزوجات ورفيق الحاجة فخرزوا وتقدم اعتادها  
لانهم تجوز زيادة بزيادة ذلك (قوله فيهم) ولو بعد موتهم حتى يستغنوا بتزويج  
النسب وثبات المذكري الديوار أو تركه به وانظر لو كان من تلزمه نفقته كافر - بل يعطى به  
اولا الاقرب انه لا يعطى ومعه ماله - يعطى في حياته بل لو اسلت زوجته به - فانه يعطى  
لانها العلة (قوله ويراعي) اي الامام (قوله الزمان والمكان) وعادة البلد في الطعام  
والمال ليس ويزداد زادت حاجته بزيادة ولداؤه وروث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق  
ما يحتاجه لفقائه لعله أو الخدمة اذا كان من يخدم (قوله وفي مصالح المسلمين) ومنها صرف  
الامام لا ولا اهل بيته - بعد موته كان يصرف له في حياته من مال المصالح وكذا ما سبق في قوله  
السبكي فارجعه (قوله على الصحيح) هو المصدق

• (فصل في بيان أحكام الجزية) - الماخوذة من الكفار وهي مضاف الى أن ينزل عيسى عليه  
وعلى نبيه أفضل الصلاة والسلام فلا يقبل منهم حينئذ الا الاسلام والاصل فيها قوله تعالى  
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وأخذوا منكم ميثاقا انهم لا يخرجون من اهل نجران  
وأركان الخ - بما قد ومعقوله ومكان ومال وصيغة (قوله اي كفت عن القتل) وقبل من  
الجزاء وهو الفضا قال تعالى واتوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا لا تقضى (قوله وشراعه  
مال) وتطلق أيضا على العقد المتيقن لذلك (قوله بعد مخصوص) وهو الايجاب والقبول  
(قوله ويشترط) شرط أن يعقدها الامام قال شيخنا النمرطية متوجهة الى عقد الامام لا ترك

التجارة (ويقسم مال النبي  
على خمسة بصرف خمسة)  
يعني النبي (اي من) اي  
الخمسة الذين (يصرف عليهم  
خمس الغنية) وسبق قريبا  
بيان الخمسة (ويعطى  
اربعة أخاهها) وفي بعض  
النسخ اخاهه اي النبي  
للمقتلة) وهم الاجناد الذين  
عينهم الامام للجهاد واثبت  
اعانهم في ديوان المرتقة  
بعد انصافهم بالاسلام  
والتكليف والحرية والصحة  
قيمة عرف عليهم الامام الخماس  
الاربعة على قدر حاجتهم  
فيبحث عن مال كل من  
المقتلة وعن عياله اللازم  
لنفقتهم ومفوتهم وما يكفيه  
فيعطى كنفائهم من نفقة  
وكسوة وغير ذلك ويراعي  
في الحاجة الزمان والمكان  
والرخص والغلاء وأشار  
المصنف بقوله (وفي مصالح  
المسلمين) الى انه يجوز للامام  
ان يصرف الباقى عن  
حاجات المرتقة في مصالح  
المسلمين من اصلاح الحصون  
والنعمور ومن شراعه اصلاح  
وخيل على الصحيح

• (فصل في أحكام الجزية)  
وهي لغة اسم لخارج مجزول

على أهل الذمة - حيث بذلك لانهم اجرت اي كفت عن القتال وشراعه مال يقترنه كافر بعقد مخصوص ويشترط  
ان يعقدها الامام  
قول النحشي الامام اهل الشيعة التي كتب عليها ما قاط منها لفظ الامام

أو نائب لأعلى جهة التأنيت فبذلك قررتم بدار الإسلام في الجاز أو اذنت في إقامتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا الجزية  
وتضادوا لحكم الإسلام ولو قال الكافر للإمام ابتداء أو رد في بدار الإسلام كني (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها  
(المبلغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق ٢٢٥ جنونه فان تسطح جنونه قليلا كساعة من

شهر لزمته الجزية أو نقصان  
جنونه كثيرا على ذلك كيوم  
يجب فيه ويوم يفتق فيه  
أفقت أيام الأفاقة فان  
بلغت سنة وجبت جزيتها  
(و) الثالث (الحرية) فلا  
جزية على رقيق ولا على  
سبيده أيضا والمكاتب  
والمأذون والمبعض كالرقيق  
(و) الرابع (الذكورية)  
فلا جزية على امرأة ولا على  
فان بانثذ كورته أخذت  
منه الجزية للسنتين الماضية  
كما يجتبه الذوري في زيادة  
الروضة وجرم به في شرح  
المهذب (و) الخامس (أن  
يكون) الذي تعقده الجزية  
(من أهل الكتاب) كاليهودي  
والنصراني وأدعى له شبهة  
كتاب (و) تعقده أيضا أولاد  
من تمرد أو تنصر قبل  
النسخ أو شكك في وقته  
وكذا تعقده من أحد أبويه  
وثني والآخر كتاب ولزام  
الثبت بصفت إبراهيم  
المنزلة عليه أو يزور داود  
المنزلة عليه (وأقل) ما يجب  
في (الجزية) على كل كافر  
(ديار في كل حول) ولا حد  
لا كثر الجزية (ويؤخذ) أي  
يؤسن للإمام أن يما كس  
من عقدت له الجزية وحده

من أركانها الخمسة المتقدمة فتأمل (قوله أو نائبه) أي انما هو أما العام فلا يصح أن يعقدها  
إلا بالنصر مع له بها (قوله في قول الخ) هو إشارة إلى الركن الثاني وهو الصيغة وشرطها انظر  
يشعر بالمصود ومنه ما ذكره الشارح (قوله بدار الإسلام) هو إشارة إلى الركن الثالث وهو  
المكان (قوله غير الجاز) الذي هو مكة والمدينة والبلد وطرقها وقراها ويمنع من حرم مكة  
مطافره دخول غيره لنحو تجارة بشرط أخذ ثمن منه ولا يقيم بوضع أكثر من ثلاثة أيام (قوله  
وشرائط وجوب الجزية) أي شرط من تعقده أو يجب عليه بدعقدها (قوله لزمته الجزية)  
أي أن كانت عقدت له حال إقامته في هذه والتي بعدها (قوله أفقت أيام الأفاقة) أن أمكن فأن لم  
يمكن فالظاهر أنه يجري عليه أحكام الجنون فان قل زمن الأفاقة جدا فلا أثر له كما بحث وهو  
ظاهر ولو طرأ الجنون في أثناء الحل لزمه القسط كونه حينئذ (قوله فلا جزية على رقيق) أي  
لا تعقده ولو عقدت له لم يجب عليه أيضا وان عتق ولا نظر لما يملكه المبعوض به هذه الحرة (قوله  
أخذت منه) أي أن كانت عقدت له بطابعه أخذت منه والألا وبمعناي جمع بين المتناقض ولذلك  
لا تؤخذ من أقام في دار الإسلام مدة ولم يهلم به (قوله وجرم به في شرح المهذب) وهو المعتمد على  
ما صرح (قوله الذي تعقده الجزية) هو إشارة إلى الركن الرابع وهو المدة ودوله الذي هو الكافر  
(قوله إن أحد أبويه رثي) أي ولو الأم يان تكون كناية والاب وثنياء فلا (قوله بصفت إبراهيم)  
وكذا صفت شيت لأن الله تعالى أنزل عليهم ما صفت فقال صفت إبراهيم وموسى وكذا الرور قال  
تعالى وأنه أنزل في زبر الأولين وتسمى كتبنا كما نص عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فأندرجت في  
قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان  
والشمس والقمر والملائكة ومن في معنائهم كمن يقول ان الفلك حي فاطق وان الكواكب آلهة  
فلا يقرون بالجزية واذا وجد عقد الذمة لاحد تناول أمواله وعباده وزوجاته ومخار أولاده  
ومجانينهم وان لم يشرط دخولهم وكذا من له علة نحو قرابة ومصادرة من النساء والصبيان  
والجنان والارقاء ان شرط دخولهم فيه (قوله وأقل ما يجب) هو إشارة إلى الركن الخامس  
وهو المال (قوله على كل كافر) ولو زعموا شيئا مما أوعى وراهبا وأجيرا ونحو ذلك (قوله  
ديار) فلا تعقده بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز أخذ القيمة عنه بعد ذلك ويجرى ذلك فيما يأتي  
ومحل كون أقامها يثار عند قوتها والافقة نقل الدار من المذهب أنه يجوز عقدها بأقل من  
ديار فله الأذرى وهو ظاهر متجه (قوله في كل حول) أي يجب باله عقد فلو مات في أثناء الحل  
وجب بقسطه (قوله ان يما كس) عند العقد وعند الأخذان عقد على الاوصاف كان يقول  
عقدت لكم الجزية على أن على المتوسط دينارين وعلى الفخر أربعة فان عقد على الاتخاص  
فالما كس عند العقد فقط (قوله أربعة دنانير) ويجوز الزيادة على النقص عنها (قوله  
والعبرة في المتوسط الخ) هو مقروض في الحالة الأولى وهي ما إذا عقد على الاوصاف أما إذا عقد  
على الاتخاص فكل من عقده بشئ وجب عليه وان افتقر بعد ذلك ويصير دينيا في ذمته إذا

يؤخذ (من المتوسط) الخلل (دياران ومن المتوسط أربعة دنانير استحبنا) ان لم يكن كل منهم مائة فمائة فان كان منهم المائة كس  
الإمام رضى الله عنه والعبرة في المتوسط واليسار بما اتوا الحل (ويجوز) أي يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلادهم



لا في دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يجرهم من المسكين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (من مقدار) اقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا به ٢٢٦ الزيادة (ويضمن عقد الجزية) أي دمه (أربعة أشباه) أي دمه (ان يوثقوا)

الجزية) وتؤخذ منهم برقة كما قال الجمهور ولا على وجه الاثارة (و) الثاني (ان) تجرى عليهم أحكام الاسلام) فيضمنون ما يتلقونه على المسكين من نفس ومال وان دفعوا نائمة مقدون تحريمه كالزنا اقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذبحوا) (الاسلام الا بالخير) (الرابع) (أن لا يلقوا ما فيه ضرر على المسكين) أي بأن أووا من يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلادنا أو في بلاد مجاورتنا لم ننادف أهل الحرب عنهم (ويعرفون بأبس الغيار) بكسر الغين المجهمة وهو تقييد اللباس بأن يخطب الذي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكنف والاولى بالهودى صغروا بالنصر الى الأندلس وبالجهوى الاسود والاحمر وقول الله تنصوب يعرفون عبر به النورى أيضا في الروضة تبالا صلاها لكنه في المنهاج قال ويؤمر اى

بجزائه وتردد الزر كنى في ضابط النقي والمتوسط والمقصود انه كادقة بجماع انه في مقابلته منقعة تعمد اليه لا العاقلة الا لزاما وساقه هنا ولا يعرف لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطه ما باختلاف الابواب قاله العلامة ابن حجر والمقدانه كالعاقلة (قوله لا في دار الاسلام) تبع فيه الاذرى في أحد قوليه والراجح منه حاله لا فرق وصرح به العلامة ابن قاسم وغيره (قوله ان يشترط عليهم) اى على غير فقير من غنى أو متوسط في العقد برضاهم (قوله ان رضوا به) الزيادة) النقي هي الضيافة ويذكر كرفع اعداء ضيفان خيلاروبلا على كل واحد أو على الجميع وقد رأيت في الضيافة ومحل اقامتهم من كنيسته أو غيرها وجنس طعام وأدم وقد رها في لذات قلاهن الاصحاب أنه يشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ولا ضيف محل الطعام من غيرا كل لا المطالبة به وضه ويذكر كرايضاعلف الدواب ويعمل على العادة ثم ان ذكر نحوته كقول من لا ذكر قدره ولا يلزمهم لو واحد في زيادة على دابة الا اذا كان العدد المشروط عليهم أكثر منها (قوله كما قال الجمهور) وهو لم يقد ويكنى في الصغار في الآية اجراء أحكام الاسلام عليهم كما نسر بذلك جمع من الاصحاب وتنبه به بان يجلس الاخذ ويقوم الكافر ويطأ على رأسه ويصفي ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لجنبه ويضرب له زمته وهما مجمعة اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين مردودان هذه الهبة باطلة ودعوى استصحابها أو وجوبها أشد بطلانا بل لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء بعده أنه فعل ذلك (قوله كالزنا) اى او السرقة أو نحو ذلك بخلاف ما لا يعتدون تحريمه كسر ب الخمر ونحوه (قوله أن لا يذبحوا الخ) فان خالفوا ذلك عزر واذا شرط استفاض هدهم بذلك اتقضى (قوله الا بالخير) وفي بعض النسخ الا بخير (قوله ما فيه ضرر على المسكين) وفي بعض النسخ ضرر للمسلمين يمنعون من سعيهم ما خيرا أو اطعمهم خيرا ومن اطعمهم عيالههم ونافوس ونحوه وتخزي ومن احداث المحو كنيته اثره بها او اعادتها الا يلدقح صلحا على ان الارض لهم او انما وصلحناهم على السكنى في او شرط ذلك ومن مساواة البناء جارم لم وان رضى به اذا كاريه المالم على الوجه المعتاد بان لم يكن قصيرا إعادة والا فيعوز مساواته والزيادة عليه لانه مقصود ذاني الابتداء وأما لو اشترى الكافر بناء لم فلا يجب هدمه لكن يمنع من هود زائده على بناء المالم الجارية (قوله بأن أو وا) بالمد (قوله ويعرفون) اى وجوب بيان المكاتبين كما أشار اليه الشارح وهو بفتح المثناة التحتية يسكنون العين المهملة وكسر الراء المهملة وضبطه العلامة الخطيب بضم المثناة التحتية رفعت العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء لافعل (قوله بأن يخطب الذي) ويكنى عن الخياطة بالعمامة او الطرطور كما عليه العمل الآن (قوله بالنصر الى الأندلس) او الكعب ويقال له الرمادى (قوله والاحمر) الوادى بمعنى او (قوله لكن مقتضى كلام الجمهور الخ) هو المقتضى (قوله وهو يراى مبهمة) اى مضمرة (قوله فوفى التباين) اى في حق الرجل وفي المرأة تحت الأزار مع ظهوره وبضه وليس لهم ابدال ذلك بمنطقة أو منديل أو نحو هه ارا جمع بين الغيار والزنا مذروب ويجب عليهم اذا تجردوا

الذى ولا يعرف من كلامه أن الامر بالوجوب أو النذوب لكن مقتضى كلام الجمهور والاول وعطف المصنف على ان الغيار قوله (وشد الزنا) وهو يراى مبهمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى به في قصتها



ان يجعلوا في احصائهم نحو ما وقع ويسعى الخاتم من رصاص ونحوه لامن تقدر يمنعون ايضاً من  
التصميم بالنقدين لما فيه من التطاول والمباهاة ومن التشبيه باباس اهل العلم والفضاء ونحوهم  
وتجعل المراتفة لها الوين وينبغي لصناع المسامين وفهائمهم ان لا يعملوا لهم كنيسة ولا صليبا  
ولا يباس بفعل الغيار والزنا (قوله ويمنعون) اي الذكور البالغون المعتلة (قوله من ركوب  
الخيل) اي في بلادنا (قوله ولا يمنعون من ركوب الخيل) اي ولا البالغون ولو تقيت لانهما  
نسبة في ذاتهما فله شيننا وقال شيننا الشبر المسمى يمنعون من ركوب البغال التقيت لانهما  
صارت الآن من ركوب العالم والافاضا ويركب الذي عرضا بان يجعل رجله من جانب وظهوره  
من جانب سواء كانت المسافة بعيدة او قريبة ويركبون باكان لا سرج وبركاب خشب  
لا حديد ويمنعون من القبح المزينة بالنقود من خدمة الملوكة ومن الولاية على المسامين ويطؤون  
الى اضييق الطريق عن رضى من الرخصة ولا يمشون الا فرادى متفرقين ولا يوقرون في مجلس فيه  
سلم وجوبا ويحرم الميل اليهم بالقاب ويجوز للامام ان يجعل عليهم عرفاء مسامين ليعرفوه  
من مات منهم او لم او باخ او دخل فيهم وامان يحضرهم ليؤدوا الجزية او يشكوا الى الامام  
من تهدي عليهم منا او منهم فيجوز زجه لغيره بالذلة ولو كافرا وانما اشترط اعلامه في الفرض  
الاول لان الكافر لا ينفذ خبره

(كتاب بيان احكام الصيد والبايع)

من حيث ما يجعل منه ما ولا يحل ولما كان الصيد مباحا فدر اورد المصنف لانه يشمل القابل  
والسكنى وجمع الذبايح لاختلاف انواعها ولان الذبح يكون بالسكين او بالسهم او بالحوارج  
والاصل في ذلك قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكركم وذكر المصنف هذا  
الكتاب وما به هذه هتافه بالمعنى والمتناهي وغيره او خالف في الرخصة فذكره في آخر ربع  
المباديات قال به فمهم وهو انساب واعسل وجه الانسية ان طاب الحلال فرض عين واركان  
الذبح اربعة ذابح وذبح والة (قوله والذبايح) جمع ذبيحة بعد ذبح وذبيحة (قوله  
والضحايا) يجمع ضحية وضحية وستافى لغاتها (قوله والاطعمة) جمع طعام وسياتي الكلام عليها  
(قوله والصيد) اي مصدر صيد صيد او صيدا (قوله اي والحيوان) هو اشارة  
الى احد الاركان الاربعة وهو المذبوح (قوله البرى) المتقابل للبحرى (قوله الما كول) فلا يصل  
ذبح غيره وان تضرر بطول الحياة (قوله بضم اوله) على البناء للمفعول (قوله على ذكاته)  
بالمعنى اشامل للاصابة اي حال اصابته ولو باعبائه عند دونه حاله صيده (قوله فذكاته الخ) هو  
اشارة الى الذبح الذي هو الركن الثاني بشرطه القصد ولو هو ما نحو اي واحدة من سرب طيابة  
وكذا الورى شيئا بظنه هجر اقبان صيد او قصدا واحدة بعينها فان غيرها حل ذلك لانه قصده ولا  
اعتبار بظنه وخرج به ما لو وقعت منه سكين فذبحت حية وانافاه لا يصل وكذا الوارسل سهم او  
جارية لا يصيد فقتل صيدا فانه لا يصل ايضا ولو جال بسيفه فاصاب مذبوح صيد او ارسل سهمه  
في ظلة راجيا صيدا فقتله حرم (قوله في حافة وابته) فلا يكتفى ذبحه في غيرهما والاول مندوب  
فيما صرحت به كالتحليل ونحوه والآخر مندوب فيما طال عنه كالابل ونحوه وادرس نحوها فاقعة  
معقولة الى ارب بخلاف ما صرحت به فيضج بخرجه الابسر وتترك رجلا اليمنى بلا شد ونشد باقي

(ويمنعون من ركوب  
الخيل) التقيت وغيرها  
ولا يمنعون من ركوب الخيل  
ولو كانت تقيت ويمنعون  
من اصحابهم المسامين قول  
الشرك كقولهم الله ثالث  
ثلاثة تعالى الله عن ذلك  
علوا كبيرا

(كتاب احكام الصيد)  
والذبايح والضحايا والاطعمة

والصيد مصدر ما تلقى هنا  
على اسم المفعول وهو  
المصيد (وما) اي والحيوان  
البرى الما كول لذي (قدر)  
بضم اوله (على ذكاته) اي  
ذبيحة (فذكاته) تكون  
(في حلقه) وهو على العنق  
(وابته) اي بلام مفتوحة  
وموحدة مشددة أسفل  
العنق والذكاة بذال معجمة  
منها اللفظة التطيب لافها  
من تطيب اكل المذبوح  
وشرعا ابطال الحرارة  
الغريزية على وجهه  
مخصوص

ما الحبر وان الماكول البصرى يصل على ٣٢٨ المصحح بالذبح (وما) انما الحبر وان الذى (لم يقدر) يضم اوله (على ذكاته)

قوائمه ويسن للدابع ان يحمد منقرته بحيث لا تراها الذبيحة وان يسبقها امامه وان لا يذبح واحدا  
 بحيث تراه الاخرى وان يوجه ذبيحته للقبلة وان يقول عند ذبحها باسم الله وان يصلى ويسلم على  
 النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد ولا يهاجمه التشرىك واما الذبيحة  
 فلا تحرم الا ان قصده التشرىك ولا تحل ذبيحة كاذبي للمصحح او غيره مما سوى الله تعالى كوسى  
 عليه الصلاة والسلام ولا ذبيحة مسلم لغيره صلى الله عليه وسلم او لغيره مما سوى  
 الله تعالى لانه مما اهل به لغير الله تعالى بل ان ذبح لغيره عظيم او عبادة كفر كالمصباح له  
 (تراد على المصحح) هو المصدق (قوله بضم اوله) على البناء للمفعول كما تقدم (قوله كشاة انسية  
 نوحشت) هذا امر اذ اراد ما يحل بالارسال الجارحة كما ياتي فيخرج به نحو بهير تردى في نحو بهير طانه  
 وان حل بالجرح لا يحل بالجرح لانه مقدور عليه تعذر ذبحه والفرق بين الجرح والجرح ان  
 الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجرح (قوله حيث قدر عليه) متعلق بعقره  
 وهو من القدرة على امكان الاصابة في اجزاء الصيد لامن القدرة على نفس الصيد ولذلك يسمى  
 هذا عقرا بالصيد انه ليس في الحلق ولا في الالبه فلا تردى بهير فوق بعير آخر مثلاً في نحو بهير تردى  
 في الاول فننقل الى الثاني فهو حلال ايضا وان لم يده له فان مات به قبل الاول لم يحل وكذا لو وصل  
 اليه لرح وشك هل مات به او بالثاني لم يحل ايضا كما في فتاوى البقوى وغيره قال في شرح الروض  
 وحل عدم الحل في صورة الشك ما اذا شك كاهل صادقة الطعنة حيا او ميتا اما اذا اصاب  
 الطعنة اصابته قبل موته وشك كاهل مات به او بقتل البعير الاعلى فانه يحل (قوله ويستحب  
 في الذكاة) فيه تغليب المدبوع على الواجب مع تساويهما فتأمل (قوله اربعة اشياء) اى  
 مجموع هذه الامور الاربعة من كمال الذبح فلا ينافي ان قطع الحلقوم والمرى بشرط حل المذبوح  
 كما سيذكر المصنف وهذا كفواهم تنديب الطهارة في نحو الوضوء لثلاثا مع ان الاولى واجبة  
 فتأمل (قوله وهم زآخرة) اى مع المذ (قوله دفعة واحدة) ايس بشرط بل يجوز التعدد  
 بشرط ان يبقى في المذبوح حياته - تنقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة وبه يعلم انه لو اخرج  
 شخص اعضاء المذبوح مقدار ما لا يضره لم يحل وكذا لو وضعه اسكنتين خلفه واما حقه وتلاقيهما على  
 قطع عنقه فانه لا يحل ايضا ولو قطع بسكين مسعود بسمه مذبوح لم يحل ويكفى ظن الحياة  
 المذكورة وتعرف بانفجار الدم والحركة العنيفة ثم لو وصل بالمرض الى حركة المذبوح ثم ذبح  
 حل اعدام ما يحل عليه الهلاك فتأمل (قوله من الحلقوم والمرى) الواو بمعنى اذ ولو عبر بها  
 لكان أولى (قوله قطع الحلقوم والمرى) ولو مع بقية العنق فيكفى قطع الرأس كله وان  
 حرم للتعذيب (قوله قطع ما وراء الودجين) اى الى جهة القفا ولا ما احاطت بها من الجلد  
 كان ادخل المصنف من الامن اذنه وان حرم عليه ذلك لا يذاه (قوله اى كل المصاد)  
 انما سربه الاصل طياد لانه المقصود اخذ ما عابده وان كان الفعل حلالا ايضا والراد به  
 ان يكون ممن تحمل ذبيحته فتأمل (قوله معالة) بالجرح ذبيحة الجارحة (قوله وانقر) بفتح النون  
 وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح النون وكسر هاءى بذلك لتقره واختلاف لون جسده يقال  
 تقر فلان اذا تذكر وتقر لانه لا يوجد دغاليا الاغصان مما يجلب منه - واذا شبع نام ثلاثة ايام  
 وفيه رائحة طيبة وهو معروف ان ثبت من الاسد (قوله كصقر) بفتح الصاد المهملة وبالسين

كشاة انسية نوحشت او بهير  
 ذهب شاردا (اذ كانه  
 عقره) بفتح العين مقرا  
 من ذكاة الروح (حيث قدر  
 عليه) فى اى موضع كان  
 العقير (وكال الذكاة) وفى  
 بعض النسخ ويستحب فى  
 الذكاة (اربعة اشياء)  
 احدها (قطع الحلقوم)  
 بضم الحاء المهملة وهو  
 يحرقى النفس دخولا  
 وغروجا (و) الثاني قطع  
 (المرى) بفتح الميم وهو من  
 آخره ويجوز ذبحه وهو  
 يحرقى الطعام والشراب  
 من الحلق الى المعدة والمرى  
 تحت الحلقوم ويكون قطع  
 ما ذكر دفعة واحدة لاني  
 دفعت به فانه يحرم المذبوح  
 حينئذ وصلى اى شئ من  
 الحلقوم والمرى لم يحل  
 المذبوح (و) الثالث والرابع  
 قطع (الودجين) او او دال  
 منتوحيين تنقية ووج بفتح  
 الدال وكسرها وهما عرفان  
 فى صفعتى العنق محيطان  
 بالحلقوم (والجزئ منهما)  
 الذى يكفى فى الذكاة  
 (ثيئان قطع الحلقوم  
 والمرى) فقط ولا يس قطع  
 ما وراء الودجين (ويجوز)  
 اى يحل (الا اصطباد) اى  
 اكل المصاد (بكل جارحة  
 معالة من السباع) وفى بعض

وإذا في أي موضع كان جرح السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو ٣٢٩ الكسب (وشرائط تعليمها) أي

الجوارح (أربعة)  
أحدها (أن تكون)  
الجراحة (معدة) بحيث  
(إذا أرسلت) أي أرسلها  
صاحبها (استقرسات)  
(والتأني أنما) (إذا زجرت)  
بضم أوله أي زجرها  
صاحبها (انزجرت)  
(والتأني أنما) (إذا قنات)  
صيد الم تأكل منه شيئا  
(و) (الرابع) (أن يتكرر ذلك)  
منها) أي تتكرر شرائط  
الأربعة من الجراحة  
بحيث يظن ناديا ولا  
يرجع في التكرار أنه دليل  
المرجع فيه لأهل الخبرة  
بطباع الجوارح (فإن)  
عدم من إحدى الشرائط  
لم يحل ما أخذته (الجراحة)  
(الآن يدرك) ما أخذته  
الجراحة (حيث قيد كذا)  
فيحل حيث قيد ذكر المصنف  
آلة الذبح في قوله (وتجوز)  
الذكاة بكل ما) أي بكل محدود  
(يجرح) تحديد ونحو  
(الأسن والطير وباق)  
العظام فلا تجوز) (التذكية)  
بها ثم ذكر المصنف من صح  
منها (التذكية بقوله) (وتحل)  
ذكاة كل مسلم) (بالغ أو غير)  
يطبق الذبح (و) (ذكاة كل)  
(كاتب) يهودي أو نصراني  
ويجوز ذبح المجنون  
والسكران في الأظهر وتكره  
ذكاة الأعمى (ولا تحل ذكاة

والزاي أيضا) (قوله في أي موضع كان جرح السباع) أي في أي موضع من بدن الصيد مما يذهب  
إليه الموت وذلك الجرح مخصوص المقام والألف المقول ينقل الجراحة أو صدمتها أحلال أيضا  
فتأمل (قوله وهو الكسب) وجهها كواسب ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بأنهم أراى كسبتهم  
(قوله وشرائط تعليمها) لو قال وشرائط تعليمها أو وشرائط تعليمها لكان أروا واظهر (قوله  
معدة) (لوا سقطه لكان أولى) واخبر إذا تعلم داخل فيه الشروط المذكورة فتأمل (قوله إذا  
أرسلت) (بالبناء للمفعول) (قوله استقرسات) (بالبناء للفاعل أي حاجت) (قوله بضم أوله) (مبيد)  
للمفعول (قوله انزجرت) أي وقفت في الابتداء أو الاثنا وهذا شرط خاص بجراحة السباع  
لأنه يمكن زجرها بعد إدارتها بخلاف جراحة الطير إذا أرسلت فلا مطمع في زجرها فلا يمتنع  
فيها ذلك على المعتمد عند العلامة الرمي وقال العلامة الخطيب يعتبر فيه ذلك (قوله لم تأكل منه)  
أي من لحمه وجلده وحشوته ونحوها ولا عبرة بلعق الدم وتنف الريش أو الشعر وسواه قبل قتله  
أو عقبه وهذا في ما أرسلها صاحبها إليه ولا يضركاها إنما أرسلت إليه بنفسها (قوله أن  
يتكرر ذلك) أي المذكور من الشروط الثلاثة السابقة فقوله أي تتكرر الشرائط الأربعة  
خلاف الصواب فتأمل (قوله لم يحل ما أخذته) أي وقت فساد التعليم ولا ينعطف التحريم على  
ما مضى (قوله الآن يدرك ما أخذته الجراحة حيا) أي حياة مستقرة كما مر (قوله ثم ذكر  
المصنف آلة الذبح) وهي الركن الثالث وكان المناسب تقديمها على الاصططاد فتأمل  
(قوله بكل محدود) خرج به المنتقل كبندقية ومهم بالانفصال فلا يحل ولومع محدود تغليبها للحرمان  
ويحرم الصيد في حيوان يموت به كالعصفور وبكره في غيره (قوله ونحو) (ورصاص) وخشب  
وتصبي وقضبة وذئب وطاهر ونحوه وغيره (قوله وباق العظام) متصلة أو منفصلة نعم ما قتل  
بقتل الجراحة أو ظفره أحلال كأن تقدم وعطف النظام على ما قبله من عطف العام على الخاص  
فتأمل (قوله من تصح منه التذكية) هذا هو الركن الرابع وكان المناسب تقديمه حال شيئا  
وعبر بالتذكية دون الذبح ليم الاصططاد بالاسم والجراحة اه أقول وفيه نظر لأن التذكية  
مختصة بالذبح ولهذا عطف عليها العلامة الخطيب قوله وصيده فتأمل (قوله كل مسلم) أي إن  
انقرب بالذبح وكذا بالصيد فلو شاركه من لا تحل تذكيته أو صيده لم يحل كأن رعى مسلم ومجوسي  
سهمين فأصابا صيدا معا أو شئ فهو حرام وإن سبق أحدهما عمل بقتله وكذا لو ذبحاه معا فانه  
لا يحل المذبوح (قوله ذبح المجنون) خرج بالذبح الاصططاد منه ومن الصيد غير المميز فقه  
خلاف والرابع حل اصططادهما لأن اه- اه قصد في الجملة بخلاف التأني (قوله في الأظهر)  
هو المعتقد وكذا صيده أيضا (قوله ذكاة الأعمى) قال شيخنا الوعير بالذبح كالذي قبله لكان أولى  
ايخرج اصططاده أيضا فانه لا يحل اه أقول قد تقدم أن الذكاة هي الذبح فلا يدخل فيه الصيد  
وحيث قيد فلا اعتراض فتأمل (قوله ذكاة مجوسي) في الأصلين أو في أحدهما (نوع) قال في  
المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة العاقلة ثم الصبي  
المسلم ثم الكافي ثم المجنون والسكران قال الشهاب الرمي والصبي غير المميز في معنى الأخيرين  
فراجع (قوله وذكاة الجنين) سواء انقردا أو تعددوا ليس عاقلة ولا مضغة وكذا الجنين في جوف  
هذا الجنين (قوله هذا إذا وجد ميتا) وفي بعض النسخ أن وجد أي يذبح اسمه بأن سكن

بر مجوسي ولا يوثق ولا يذبحهما بمن لا كتاب له (وذكاة الجنين) (بذكاة أمه) فلا يحتاج إلى تذكية هذا إذا وجد ميتا

أوليه حياة غير مستقرة اللهم ٣٣٠ (الآن يوجد حيا) أي فيه حياة مستقرة بعد خروج من بطن أمه (فيذكي)

حينئذ (وما قطع من) حيوان (حتى فهو ميت) (الشعر) أي المقطوع من حيوان ما كثر وفي بعض النسخ إلا الشعر المنتفع به في المفارش والملابس وغيرها

هـ (فصل في أحكام الأطعمة) الحلال منها وغيرها

(وكل حيوان استطاعه) (العرب) الذين هم أهل ثروة وغنى وطابع سايمة ورفاهية (فهو حلال) (أما) أي حيوان (وورد الشرع) بضره (فلا يرجع فيه) لاستطاعتهم له (وكل حيوان) استخذه (العرب) أي عدوه خبيثا (فهو حرام) (أما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع) ماله (أي سن) (قوى) فعده (على الحيوان) كالدغرة (ويحرم من الطيور ماله) (بكم) الميم وفتح الدال أي ظفر (قوى) (يحس به) كصقر بنار وشاهين (ويحرم له ضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (في الخمسة) موتا أو مرضا مخوفا أو زيادة مرض أو انقطاع رقة ولم يجد ما يأكله (إلا) (أن يأكل من الميتة) (الحرمه) عليه

عقب ذبحها بالأمه ولم يوجد سبب يحال عليه الموت فلو مات قبل ذبحها أو ضربت على بطنها ثم ذبحت فوجد ميتا أو خرجت رأسه ميتا ثم ذبحت أو اضطررب عقب ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل (قوله) أو فيه حياة غير مستقرة) فلا يخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمه فبات قبل انفسه الحلال فقول الشارح إلا قبله بخروجه المراد به بعد تمام خروجه ولو شك هل مات بذكائه أولا فإظهار عدم الحل فراجع (قوله فهو ميت) أي فهو ميتة ذلت على طهارة ونجاسة فن السك والجراد والادى والخن طاهر ومن نحو الحمام والشاء نجس (قوله) (الاشعر) ومثله العوف والوبر والريش وان كان ماقى على المزابيل ونحوها انظر للأصل ثم ان كان انفصاله على قطعة لحم تقصد نجس

هـ (فصل في بيان أحكام الأطعمة) جمع طعام والأصل فيها قوله تعالى قل لا أجد شيئا أوحى الى محرما إلا به (قوله استطاعه) أي اثنان منهم ويرجع الى تسميتهم له فان اختلفوا فيه فلا كثر ثم قريش ثم يسمي بالاشبه به فان لم يوجد خلال ويقترب كل زمان بعينه فيم لم يوجد فيه كلام ان قبلهم (قوله أهل ثروة) سواء كانوا سكان بوادي أو لا يخرج المحتاجون وأهل الجلب وأجلاف البوادي وحالة الضرورة فلا يفتقر شيئا منها (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام المصنف ومقتضى القواعد الصورية أن يكون منصوبا فتأمل (قوله ورد الشرع) أي شرعا لان شرع من قبله ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يوافق خلافه فالشيخ الاسلام ومما ورد به الشرع ما اجمع عليه كالتولين ما كثر وغيره فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنف منطوقا ومفهوما (قوله بضره) لو فرض انهم استخضروه (قوله فلا يرجع فيه لاستطاعتهم) لا حاجة اليه فتأمل (قوله من السباع) هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة وهو قاعدة أخرى فلذلك اخذ المصنف ذكره قال شيخنا ولو قال من الحيوان أو غير الطيور كان أولى وانسب (قوله ماله ناب) يستفنى الذبيح فانه يحل أكله لانه أكل على مأذنة النبي صلى الله عليه وسلم ولان نابه ضعيف لا يقوى به وهو من احق الحيوان لانه يتناول حتى يصاد وهو اسم للذكر والانثى ومن يجب أمره انه يحض ويكون سنة ذكرا وسنة انثى (قوله كاسد) ذكر ابن خالويه انه خمس مائة اسم وزاد عليه على بن جهم فرماتة وثلاثين اسما (قوله وغير) تقدم الكلام عليه في الصيد والذبايح فراجع (قوله وشاهين) والحاصل ان كل ما حل قتله حرام أكله كالحدة والفارة والذئب والحبة ونحو ذلك وكل ما حرم قتله حرام أكله كالخطاف وهو المسمى بمصفور الجنة والهدد والرخة ونحو ذلك (قوله ويحرم له ضطر) لما فرغ المصنف من بيان حكم ما يؤكل حالة الاختيار شرعا في بيان حكم ما يؤكل حالة الضرورة والمراد المعصوم غير العاصي بضره أي يجب عليه لانه جوارحه منع لخروجه بالحرق والموت وتارك الصلاة وقاطع الطريق والعاصي بضره فلا يباح لهم ذلك لقدرتهم على عصاة أنفسهم بالتوبة (قوله في الخمسة) بفتح الميم الجماعة منهم من عبر عنهم بالجموع الشديد (قوله او انقطاع رقة) اضعف من مشي اركوب بل المدار فيه على كل ما يبيح التيمم (قوله) من الميتة المحرمة عليه) ان كان يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته على غيره قال بعضهم وتقدم ميتة المأكول على غيره وميتة غير الآدمي عليه والذي في شرح الروضة انه يخبر في

قوله المناء

ميتة المأكول وغيره، نعم لا يجوز إلا كل من ميتة النبي وطلقة أولاً كل الكافر من ميتة المسلم لم  
 كذلك ولا يجوز طبخ ميتة لا أدى إلا إذا عذرت أساعته ببدونه ولا يجوز أن معه لقمة إن يأكل  
 من الميتة حتى يأكلها ويجوز لاهضه طارقتل من له عليه قصاص ولو بغير ذن الإمام وله قتل غير  
 معصوم كتردد وزان محسن وتارك الصلاة وحربي ولومبيا وأمر أن يؤمجنونا قال ابن عبيد  
 السلام ويقتضي تقديم البالغ الحربي الذي كره على نحو العربي والمرأة من أعاطق الأغنياء ومعلوم  
 أن ذلك قبل إسمهم والافهم أرقاء أسامهم ومومن ولذلك لا يجوز قتل ذي ومعهدها ميتة ما  
 وقطع جزء الميتة (قوله أي بقية روحه) هو تقطير لاره وقاله بالسين المسملة وقد  
 ينسر الرمي بالة وثقاته بالسين المجهمة قال به ضمهم ويجوز كل من ماني الاخر لان المراد دفع  
 الخلل الحاصل باليدوع نعم ان لم يحصل دفع الضرر بسد لزوم له الزيادة عليه بل يجب وله التردد  
 من الحرام وان ربحي الوصول الى الحلال (تنبيه) يجب تقديم الميتة على طعام لم يذله  
 ما لم يكن له عوض ولو لم يجد ميتة فله أكل طعام غائب لم يذله وحاضر غير مضطر كذلك  
 ولله مضطر المعصوم أخذ منه قهره عليه ولا ضمان عليه لوقته الا ان كان المضطر كافرا أو صاحبه  
 مسافيا فيه حيث يفتد وخرج بالمعصوم غيره فلا يجب بذله ولا يجب على مضطر بذل طعامه  
 المضطر آخر لكن يسن له إيساره لم معصوم ويجوز له قطع جزء تقطيره لاجل أكله لا غيره الا بغير  
 غيب (قوله) والميتتان (اللان) قال شيخنا لو أخرنا فله ان حلالا كان أولى وأنبأ  
 أقول وهذا مبني على ان الجزار والجور من هاتين الميتتين وأيس كذلك وانما هما ميتتان  
 بحلالان وسينته فلا أوليا ولا غيره فتأمل (قوله وهما الميتتان) وهو كل حيوان يكون ميتة  
 في البرهيش مذبح رلوع على سورة خنزير مثلا ويحل أكله وباهه ولو حيا وقلبه كذلك ولا يتنجس  
 لزيت بما في جوفه ويكره قطعه حيا الا بمكة كبرية تطول حياته او مثله في ذلك كاه الجراد  
 (قوله والجراد) مشتق من الجرد وهو يرى ويجرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر  
 وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها وإذا أراد ان يبيض الشمس الموضح المصلحة وضربها بغيره  
 فتنتزع ثم يلقى فيها يعضه ويكون حاضرا له رميها وله ستة أرجل يدان في صدره وقائمة في  
 وسطه وربان في فخذه وطرفا رجليه منراوان وفيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي وجه  
 فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن أبل وصدر أسد واطن عقرب و جناحان سر ونخداجل ورجلا  
 نعامة وذنب حية وأيس في الحيوانات أكثر أسادا منه قال الأصمعي أنيت البادية قرأيت  
 رجلا يزرع برافا أقام على سوقه وجاد سبله جاء اليه جراد فجعل الرجل ينظر اليه ولا يعرف  
 كيف العمل فانشأ يقول

مر الجراد على زرع ففعلت • لاتا كان ولا تشغل بأفساد

فقام منهم خطيب فوق سبله • لما على سفة لا يدمن زاد

واما به سم على الانصب لا يقع على نبي الا أفسده (قوله ولنا دمان حلالان) فيه ما تقدم  
 فراجع (قوله وهما الميتتان) بفتح الكاف وكسر الواو حذفتي الأصم (قوله والطحال) بكسر  
 الطاء المهملة لا غير قاله الشيخ الذي شرح التوضيح وغيره (قوله أحدها لا يؤكل) وان قوله  
 من مأكول وغيره كالبغل مثلا فله يحرم أكله وأما الزرافة فهل تكل أولادهم اترددوا الاصم في

(ما) أي شيئا (ب) أي به (رقه)  
 أي بقية روحه (وانسا)  
 (ميتتان حلالان) وهما  
 (الميتتان والجراد) وهما  
 (دمان حلالان) وهما  
 (الكبد والطحال) وقد  
 عرف من كلام المتفها  
 ونمسا حتى أن الحيوان  
 على ثلاثة أقسام أحدها  
 ما لا يؤكل فله ميتة وميتته  
 سواء والثاني ما يؤكل  
 فلا يحل الا بالسنة كية  
 الشرعية والثالث ما تحل  
 ميتته كالميت والجراد

بذل  
 بديل

المجموع انهم يتحرمون في العباب انما حلال وبه قال البغوي وصريه الاذبحي والزركشي وهي  
حيوان طويل اليمين قصير الرجلين عكس البريوع قيل انهم امتولدة من سبع حيوانات لان  
الزرقعة بمعنى الجماعة لغة راء اراس كالابل وجماد كالغمر وذب كالظبي وقرون وقوائم واخلاف  
كالبقرة في الثلاثة اسكن لا ركب لها في يديم او قيل غير ذلك

(فصل في بيان أحكام الاضحية) • مشتقة من الضحوة سميت باسم أول وقتها وهو الضحى  
وأول طلمها في السنة الثانية من الهجرة والاصل في قوله تعالى فصل لربك وانحر فان أشهر  
الاقوال ان المراد بالصلاة العبد وبالنحر الضحيا وخبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل  
أحب الى الله تعالى من اراقة الدم الحديث (قوله في الانحر) وقد تكسر والياء فيهما مخففة  
أو مشددة وجهها الضاحي بتشديد الياء وتحقيقها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسر هاء وجهها  
ضحيًا كعظمة وعطايا ويقال اضحية بكسر الهمزة وضم هاء وجهها اضحى بالتشوين كارتاة  
وأرطى فهذه ثمان لغات (قوله وهي) أي الاضحية (قوله والاضحية) هي بمعنى التضحية لانها  
فعل لفاعل وهو الذي يصنف بالسنة وغيرها وأما الاضحية فهي اسم للعن المضحى به ما وفي  
بعض النسخ الاضحية باسقاط الواو (قوله سنة مؤكدة) أي في حقنا واجبة في حقه صلى الله  
عليه وسلم فهي أفضل من صدقة التطوع لمسلم بالغ عاقل حر ولو لم يضره ضاملكه ازيادة على مؤنه  
في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وتسبب للمكاتب باذن سيده لانهم اقباع ويحصل ثوابهم بان  
نعلها ولو فقيرا أو من أهل البوادي أو امرأه (قوله على الكفاية) لغیر المنقر دوا لافسنة عين  
(قوله من أهل بيت) بشرط ان تكون نفقتهم واحدة وثوابهم خاص بالفاعل والحاصل غيره  
سقوط الطالب فقط وفي كلام العلامة الرزلي ما يوافق ظاهر كلام الشارح من حصول  
الثواب للجميع فراجع (قوله الا بالذبح) وكذا بدولة هذه اضحية أو جعلتها اضحية وان  
جهل ذلك وبسن لمن تقع عنه أن لا يزال شيئا من شعره أو ظفروه في عشر ذي الحجة ولو في نحو  
يوم جمعة من الاحق يضحي ويسن ذبحه للرجل بنفسه وغيره التوكيل فيه ولمن وكل أن  
ينفذها لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها قومي الى اخصيتك فانهم يديها فانه  
ياول قطرة من دمها بغيره فذلك ما سلف من ذنوبك رواه الحارثي (قوله ماله سنة) أي ما لم  
يجزع مقدم أسنانه فبها فان أجزع قبل تمامها بار وقع مقدم أسنانه الجزاء على الرابح  
والحكمة في تحميمه هذا السن بالاجزاء ان الحيوان المذكور لا يبلغ الا بقول أهل الخبرة  
ولشيء يكمل عند بلوغه والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تفعل انماها وينزود كرها قبل ذلك  
(قوله وطعن في الثانية) هو لازم اتسام السنة وان لم يجزع وكذا ما بعده وانما ذكره المصنف  
لإفادة ان هذه الاسنان تحديدية وعلم من اقتصر على النعم انه لا يجزئ غيرها من الحيوانات  
وهو كذلك وكلام الشارح شامل لذكرو الانثى والخائى وهو كذلك أيضا لكان الذكرا أفضل ان لم  
يكثر نزوانه والا فالانثى أفضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين من تفصيل الذكرا على الانثى  
وعكسه (قوله ويجزئ البدنة) وهي الواحدة من الابل ذكرا كان أو أنثى أو خنثى • (تنبيه) •  
قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى الا لآدمى والابل قال النووي وقد يكون في البقر  
جاءني من أفق به يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسبعمائة وقال عنسدي بقرة خنثى لاذكر لها

• (فصل في أحكام  
الاضحية) •

بضم الهمزة في الاضحية وهي  
أسماء يذبح من النعم يوم  
عيد النحر وأيام التشريق  
تقربا الى الله تعالى  
(والضحية سنة مؤكدة)  
على الكفاية فاذا أتى بها  
واحد من أهل بيت كفى  
عن جميعهم ولا تجب  
الاضحية لابل بالذبح ويجزئ  
فيها الذبح عن الثمان  
وهو ماله سنة وطعن في  
الثانية (والثاني من المهر)  
او هو ماله ستان وطعن في  
الثالثة (والثاني من  
الابل) ماله خمس سنتين  
وطعن في السادسة  
(والثاني من البقر) ماله  
ستان وطعن في الثامنة  
(ويجزئ البدنة)



ولا فرج وانما الهاخرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل تجزئ أخصية أو لا فتات لا تفلو  
 اما ان تكون ذكرا واما ان تكون أنثى وكلاهما ما تجزئ في الاخصية وليس فيه ما ينقص اللحم  
 (قوله عن سبعة) أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت ولو حكايل دخل في ذلك شخص طلب منه  
 سبع شياه لاسباب مختلفة كتقاع وقران وغيرهما قال العلامة ابن قاسم و يظهر فيما لو قصد  
 السبعة الاخصية مثلا وجوب التصديق من سبعة كل منهم لائم باعتزلة سبعة اضاحي ولو كان  
 أحدهم ذميا لم يقدح فيما قصد غيره من أخصية أو غيرها ولو اشترك أكثر من سبعة في بيع لم يكف  
 عن واحد منهم (قوله في التخصية) انيس قيدا حتى لو اشترك جزاء ومضج أجزاء المخصي عن  
 اخصيته وان باع الجزاء حصته وقال شيخنا هو تقييد لمصوص المقام والافا هدى والعقبة  
 كذلك وانهم قسمه اللحم لانه افراز (قوله عن سبعة كذلك) أي اشتركوا فيها (قوله وتجزئ  
 الشاة) المعينة من ضان او من ثمر فخرج بالمعينة الاثر الذي في شاتين مشاعيتين بين اثنين فانه لا يصح  
 وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين معيتين أو بدنتين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه  
 سبع بدنة أو بقره من كل واحد من ذلك (قوله عن شخص واحد) فلا تجزئ مع اشترائه غيره معه  
 في التخصية مثلا بخلاف ما لو اشترك غيره معه في ثوابها وجعلها عنه وعن أهله فلا يضر ولو  
 خصي بدنة أو بقره بدل شاة فالله على السبع طاق وعصره مصرف التطوع ان شاء والمثول  
 بين ابل وغنم لا تجزئ عن أكثر من واحد ويعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله وهي) أي الشاة  
 (قوله من مشاركتها في بيع) أي أو بقره وأفضل منها اثنان فاكتر إلى سبعة فهي أفضل من  
 البدنة (قوله وأفضل أنواع الاخصية الخ) قال شيخنا هذا الذي ذكره المصنف أبناس لأنواع  
 فقيه نجوز وأفضل الأنواع البواقي على العرب والضان على الماعز وأفضل الألوان الأبيض ثم  
 الأصفر ثم الأحمر ثم الباقى ثم الأسود قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم  
 وروى الامام أحمد رضي الله تعالى عنه حديث لم عرفه احب الى الله تعالى من دم سوداوين  
 والسمين أفضل من غيره (قوله العوراء) بالمد وهي ذاهية ضره إحدى العينين (قوله الظاهر  
 عوراء) المراد بهما من على ناظرهما يباين عن الضوم والظيف منه لا يضر ولذا قيل في  
 المصنف بالعين عوراء وقد علم منه عدم اجزاء فاقد إحدى العينين بالاولى والعمية بالاولى  
 منها (قوله في الاصح) هو المعتمد (قوله العرجاء) بالمد (قوله العين عرجاء) بحيث يستبعد  
 صوابها الى المري (قوله بسبب اضطرابها) أي اختلاجهما تحت السكين مثلا (قوله العين  
 مرضها) أي بحيث يحصل لها به هزال (قوله ولا يضر بسير هذه الامور) أي الثلاثة (قوله  
 الجفء) بالمد (قوله ذهب مخها) بضم الخاء المججمة (قوله أي ذهب دماغها) وفي بعض النسخ أي  
 دهن دماغها وهي أولى وعبر عنها في الحديث بالجبفاء التي لا تنق ما خوذت من الخفق بكم  
 النون واسكان القاف وهو الخ أي لا يخها (قوله من الهزال) أي بسببه وعدم ممتد ليل  
 عليه ومنها الجنونة لانه رعيه والتولاء وبقا لها الدوراء ولا تجزئ الجرباء وان كان الجرب  
 يسير ولا الحامل ولا قرية الولادة لرداء تلجها وبذلك علم ان المصنف لو سكت عن العدد لكان  
 أولى وأنسب وأعله راعي اقط الحديث الوارد (قوله ويجزئ المخصي) أي والمكوى والموجوه  
 أي المروض عروق البيضتين لانه صلى الله عليه وسلم لم يهني بكيتين موجوأمين بيمين

عن سبعة) اشتركوا في  
 التخصية بها (و) تجزئ البقرة  
 عن سبعة) كذلك (و) تجزئ  
 (الشاة عن) شخص واحد  
 وهي أفضل من مشاركتها  
 في بيع وأفضل أنواع  
 الاخصية الا بلب ثم البقر ثم  
 الغنم (وأربع) وفي بعض  
 النسخ وأربعة لا تجزئ في  
 الضحايا) أحدها العوراء  
 (العين) أي الظاهر (عوراء)  
 وان بقيت الحدقة في الاصح  
 (و) الثاني العرجاء العين  
 عرجاء) ولو كان حصول  
 العرجاء عند اضطرابها  
 للتخصية بها بسبب  
 اضطرابها (و) الثالث  
 (المريضة العين مرضها)  
 ولا يضر بسير هذه الامور  
 (و) الرابع (الجفء) وهي  
 (أي ذهب مخها) أي ذهب  
 دماغها (من الهزال)  
 الحاصل لها (و) ويجزئ  
 المخصي أي المقطوع  
 الخصيتين (و) المكوى  
 (القرن)

ان لم يوتر الكسر في اللعم ويجزئ ٢٠٢ أيضا فائدة القرون وهي المسماة بالملحاة (ولا تجزئ المقاطعة) كل (الاذن) ولا

بعض اول الخلوقة بالاذن  
(و) لا المقاطعة (الذنب)  
ولا بعده (و) يدخل وقت  
الذبح (الاضحية) (من)  
وقت صلاة العيد (أي)  
عند الخروج بمسيرة الروضة  
وأما ما يدخل وقت  
التضحية إذا طاعت  
لشهر يوم الضر ومضى  
قد ركب شبر وخطبتين  
حتى شين انتهى ويحرم  
وقت أربع (الى غروب  
الشمس من آخر أيام  
التشريق) وهي الثلاثة  
المتصلة بعاشري الحجة  
(ويستحب عند الذبح تحية  
أشياء) أحدها التسمية  
في قول الذابح بسم الله  
والأكل بسم الله الرحمن  
 الرحيم فلا يلزم بسم حل  
المذبح (و) الثالث (الصلاة)  
على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويكره ان يجمع بين اسم الله  
واسم رسوله (و) الثالث  
استقبال القبلة (بالذبيحة)  
أي يوجه الذابح مذبجها  
لقبلته ويتوجه هو أيضا  
(و) الرابع (التكبير) أي  
قبل التسمية وبهدها  
ثلاثا كما قال الماوردي  
(و) الخامس (لعمامه القبول)  
بأن يقبل الذابح الأهم هذه  
منك والبل فتقبل أي هذه  
الاضحية نعمة منك على

مضمومة وههزة مفتوحة بين الواو والياء من الواو بكسر الواو وهو المقطع ويجوز خصاه  
الحيوان المأكل في صغره لاجل طيب لحمه (قوله ان لم يوتر الكسر) أي كسر القرون  
(قوله في اللعم) لان العيب ما كل مانع من اللعم (قوله فائدة القرون) أي خلقة لان كل عضو  
خلقه الله بهض النعم لا يضر فقله خلقة (قوله بالملحاة) يجيز ثم حاشه ههزة فينمها الام ساكنة  
وبالمد (قوله ولا بعضا) ويجزئ مشددة وفتاوه مقبولة ان لم يزل معهما حتى منها (قوله ولا  
الخلوة بالاذن) لانهم اعضاء لزم لكل حيوان منها وبضرة لانه لا يثبت لا تؤكل قبل العلامة  
ابن قاسم وركبوا عن فقه بعض الاذن خلقة انتهى أقول والا قرب عندي الاجراء اهدم تأثيره  
في اللعم مع وجود الاذن الاخرى فتأمل (قوله ولا المقاطعة للذنب) بخلاف الخلوقة بالاذن  
أولية وذم مع فأنها تجزئ (قوله ولا بعضه) أي وان قل نعم ما يقطع من طرف الالية في الصغر  
لا يضر ولا تجزئ فائدة الاسنان بخلاف الخلوقة بالاسنان فأنها تجزئ والفرق بينهما ان فقد  
جميعها بعد وجودها يوتر في اللعم ويضر نقص بعض الاسنان ان اثير في اللعم ولا يضر قطع  
فائدة بسم الله من عضو كبير كفهذه مثلا (قوله وعبرة الروضة الخ) هو المقعد والافضل تأخير  
التضحية الى مضي ذلك بعد ارتفاع الشمس كرمح خروجه من الخلف (قوله انتهى) أي عبادة  
الروضة وأما ما (قوله الى غروب الشمس) أي تمام غروب بحيث لو قطع الخاقوم والمري قبل  
تمام غروب آخر ما حلت أضحية الذابح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية ومعلوم انه لو خرج  
وقت الاضحية المذكورة لزمه ذبحها قضاء (قوله عند الذبح) أي عند ارادته (قوله تحية أشياء)  
بل أكثر من ذلك (قوله بسم الله) ولا يجوز أن يقول بسم الله ولا بسم الله واسم محمد بالجر فان  
قال ذلك حرم وسرحت الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان أطلق كرمه وان قصد التبرك لم يكره  
ولا تحرم الذبيحة فيع ما ولو قال بسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قال العلامة ابن  
قاسم (قوله فلولم يسم حل المذبح) وأما قوله تعالى ولانا كما لو اعمالم يذكر اسم الله عليه فأنها  
نزلت اسباب وهو انهم كانوا اذا ذبحوا ذبيحة دعوا آلهمهم عند ذبحها وأكواها فأنهم الله  
تعالى ان يأكلوا ما سميت عليه آلهمهم عند ذبحها لانه عبادة لغيره تعالى وأما ان ذبحها لمن ولم  
يسم الله تعالى فلا تحرم الذبيحة لان التسمية عند ذبحها (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم) ويندب جمع السلام معها أيضا ويكره تركها وكذا التسمية (قوله ويكره ان يجمع  
الخ) قدم الكلام عليه فراجع (قوله مذبجها) أي لا وجهها (قوله ويتوجه هو أيضا) وقد  
تقدم الكلام على زيادة سنن متعلقة بالذبح في كتاب الصيد والذبايح فراجع ان أردت ذلك  
(قوله قبل التسمية وبهدها) وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاثا) فيقول  
الله أكبر الله أكبر الله أكبر يزيد بعد الثالثة والله الحدو في حق حصول سنة التكبير مرة (قوله  
مقبولها) قال العلامة ابن قاسم وهذه السنن جارية في غير الاضحية الا التكبير فانه خاص بها كما  
نقل عن الضر وصرح به الماوردي وغيره (قوله ولا يأكل المضحى) أي يحرم عليه الاكل وكذا  
من تلزمه نفقته (قوله من الاضحية المذكورة) لو قال الواجبة لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة  
بقوله هذه اضحية أو وجهاتها ضحية وان جهل ذلك كما مر وسواء في المذكورة المعينة ابتداء  
أو عما في الذمة ولو تلفت الاولى بلا تقصير فلا ضمان عليه أو بتقصير لزمه الاكثر من قيمة ما



بجاء ويهدي منه الفقراء  
والمساكين ولا يتخذها  
دعوى ولا يكبر عظمها  
واعلم ان سن العقيقة  
وسلامتها من عيب ينقص  
لها والاكل منها والتصدق  
بعضها واستناع بعضها  
وتعنيها بالذبح حكمه على  
ما سبق في الانصبة ويسن  
ان يوزن في اذن المولود  
اليميني حين يولد ويقسم في  
اذنه اليسرى وان يحنك  
المولود بقرع فضغ ويدلله  
منكه داخل فيه لينزل منه  
شيء في جوفه فان لم يوجد  
تم فرطب والافشى حلو  
وان يسمى المولود يوم  
السابع من ولادته ويجوز  
تسميته قبل السابع وبعده  
ولومات المولود قبل السابع  
سن تسميته

• (كتاب احكام السبق)  
والرمي •

بجاء فيكره بجماض وقال العلامة ابن قاسم انه خلاف الاولى نعم تعطي رجاءا ينشأ للقبالة  
والافضل كونها الرجل اليميني قال شيخنا الباقلي فلو تعددت الشياه اعطيت الاربعة كلها وانظر  
لو تعددت القوايل فان تعددت الشياه بعدد من فظاهروا ان تعددت فهل يقسم او يقرع  
واجاب شيخنا بان رجل الشياه تعطي له سن ويخير بين قسمتها او يسامح بعضهم بعضها وكذا  
اذا تعددت الشياه والقوايل وكانت الشياه اقل من سن وذبحها عند طلوع الشمس وان  
يقول عند ذبحها باسم الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان (قوله ولا  
يتخذها دعوى) أي لا يجعلها كالوامة يدعو الناس اليها بل الافضل حللها مطبوخا مع مرقه  
الى الفقراء والمساكين ولا يكبر عظمها اتفاقا لاسلامه اعضاء المولود ولا يكره بل يكون  
خلاف الاولى ويكره الطبخ رأسه بدمها خلافا لقول الحسن البصري رضي الله عنه بنديه وغسله  
ويشرب الطبخ رأسه بخور عذران مثلا (قوله واعلم ان سن العقيقة الخ) نعم لا يجب التصديق  
بجزء منها (قوله في اذن المولود اليميني) ان يكون أول ما يطرق سمعه حين يخرج من بطن أمه  
الى الدنيا ذكر الله تعالى ولانه كما قيل لا تضرم اى الصبيان اى التابعة من الجن وهى المسماة  
بالقرينة (قوله فيضغ) ويشرب ان يكون من يرضعه من أهل الخير والصلاح (قوله يوم سابع  
ولادته) وفي بعض النسخ يوم سابعه أو قبله ولومات أو كان سقطا ولم تعرف ذكوره ولا أنثيته  
سمى باسم يطاق على الذكر والأنثى نحو طحمة وهند ونحو ذلك ويسن ان يحسن اسمه وافضله  
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحمد وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم خير الاسماء ما عبد أحد  
وسئل شيخنا عن اسم محمد واحمد ما الافضل منهما فاجاب بان الافضل بالنسبة لاهل الارض محمد  
اشهر منه عندهم بذلك وبالنسبة لاهل السماء احمد لذلك فاذا اراد شخص ان يسمى ابنه محمدا  
واحد فالافضل محمد او يذكر احدهما كذلك وقال شيخنا سلطان محمد افضل مطلقا واختلاف  
فيه اهل العصر وهو مشهور عندهم بسؤال الباشا ولا تكره التسمية باسماء الملائكة ولا باسماء  
الانبياء خصوصا انية محمد صلى الله عليه وسلم لما ذكره بعبادة طهر منه اثباتا وانفيا كشهاب  
وحرب ومرتة وبركة ونحو ذلك وتحرم الاقبا بجا يكره وان كانت في الملقب كالعش ونحوه لكن  
يجوز ذكرها للتعريف ولا ينهى عن الاقبا بالمسنة بل تسن لاهل الفضل من الرجال والنساء  
وتحرم التسمية بابي القاسم ولوان ليس اسمه محمد أو بعده وتسمى الله عليه وسلم ولا يكتفى بكفر  
ولا ذاسق ولا مبدع الاطراف فتنة منهم لانهم ليسوا من اهل التمسك بكرة بخلاف غيرهم  
ويسن ان يحاق رأسه كلها ولوا حتى يوم السابع من ولادته بعد ذبحه العقيقة وان يتصدق بزنة  
نحو ردها فان لم يرد ففضة ويسن حلق الرأس مطلقا في النك والافضل للمرأة التقصير  
ويسن أيضا في اسلام الكافر ولو انى والحق في غير ذلك بدعة ولا بأس به للتنظيف ويسن حلق  
العانة للرجل وتنقها للمرأة وتنف الابط مطلقا وتقايم الاظفار ودهن الشعر وتسميحه وقص  
الشارب وازالة طمية المرأة ويكره القزع وهو بالقصاف والراى المججمة وبالعين المهسلة حاق  
بعض الرأس ومنه الشوشة المعروفة وما يقوله الختان عند ختان الاولاد ويكره تجديل  
الشيب وتنقده وحاق رأس المرأة الضرورة

• (كتاب بيان احكام السبق والرمي) •

في المسابقة والمناظرة وهذا الكتاب من مشكرات الامام الشافعي رضي الله عنه التي  
 لم يسبقه اليها احد كما قال المزي والاصل في مسابقة صلى الله عليه وسلم على الخيل المضمرة من  
 الحقبة الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تظهر من اخنية المسابقة الى مسجد بني زريق والاولى  
 خمسة اميال اربعة وثلاثون ميل واحد والحقبة بالمدة والنصر موضع بالمدينة على اميال  
 وبعضهم يقدم اليها على اتم وهو يفتح السبيل المهملة المشددة ويكون السبيل الموحدة مصدر  
 سبق بمعنى تقدم ويحرم بكها المسابقة وقيل هو بالتحريك اسم للمال الموضوع بين اهل السباق  
 وهو يكون في الحيوان والري يكون في الهام ونحوها وكل منهما مذكور بلا عوض للرجال  
 والنساء المميز ان كان بقتل الجهاد ومباح لا يقتل شيئا وحرام يقتل المعصية كقطع  
 الطريق وقدره ان عاتشه رضي الله تعالى عنه مسابقة النبي صلى الله عليه وسلم على الاقدام  
 وما بالعوض فذكره لئلا يفتروا عليه انه انما قيل في الرجال فتأمل (قوله على ما هو الاصل)  
 اشار به الى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وتقييد حال المسابقة فيما يبدل ما بعده فتأمل  
 (قولا وقيل) هو من رد وجهه فيله فان شيئا ولو ذكره وادبه بصيغة الجمع امكن اولى واظهر  
 انتمى اقول انما افرد ليما سب بقبلة من خيل وابل فان كلامهما اسم جمع او اسم جنس فتأمل  
 ومن في كلامه لبيان فلا يجوز المسابقة على غير هذه الاجناس الخمسة (قولا في الاظهر)  
 هو المعتقد (قولا على بشر) ولا على طير وكلاب ونحوها فتصرح مع العوض وتجاوز بغير عرض  
 وهو خارج بذكر الاجناس فتأمل (قيل ومهارة الديكة) اي والصراع والشبك والاعطس  
 من الماء والسياسة وهي العموم والمشي بالاقدام والوقوف على راسه والمسابقة بالسنة والعب  
 نحو اسطوخودوس وشيل بحواجر ونحوه بغير عوض وهذا خارج بالمسابقة واما ما صارعه صلى  
 الله عليه وسلم لم يكن رضى الله عنه على قطيع من الغنم فكانت لاجل اسمه لانه ولذا لما لم يرد  
 عليه غنم (قوله وتصح المناظرة) بالاضاد للجملة اي عند ما بعوض وبدونه على ما ياتي قوله  
 المراماة لو قل المغالبة لكان اولى بل هو ابلان المراماة هي ان يرى كل من الخصمين الى  
 الاخر وايدست مراة فانهما لا يصح العقد عليه او هي حرام ان لم تغاب له الامة ومنهاها  
 النفاق وهو عند العامة بالدال المهملة وكذا لعب اليهلوان المشهور (قوله بالسهام) والجمجمة  
 مما يقال انها للشباب والعريية يقال لها النبل ومنهاها الرماح والمزاريق ونحو المسلات والابر  
 وري الحجارة يدأومفلاخ والمخمين وكل فافع في الحرب (قوله اذا كانت المسابقة الخ) هذا  
 شروع في شروط صحة العقد السابق رخصها اشارح بالمناظرة اخذنا بظاهر قول المصنف وصحة  
 المناظرة معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة بجهل ذلك القول بطلته منقضة لاجل ما ذكره بعد  
 بقوله ويخرج العوض من احد المقتربين والوجه كونهم اربعة لكل منهما او تخصيص بعض  
 افراد الامم بحكم العام لا يقتضي تخصيصه به فتأمل (قوله معلومة) وكذا ما ساقه جري  
 الفارسين مثلا (قوله وكانت صفة المناظرة) وكذا صفة السبق وهي في نحو الخيل بالعنق وفي  
 نحو الابل بالكتف وبشتمات تعين الفارسين مثلا هي منافي العين وصفة نه في الذمة وينتفع العقد  
 بموت أحدهما في الاول ويبدل بمثله في الثاني وينتفع ايضا المكان سبق كل منهما الاخر وتلن  
 قطعها ما ساقه وتعين الراكبين بالرؤية لا بالصفة (قوله من قرع) هو ان كيفية المناظرة

اي يسهم ام ونحوها (وتصح  
 المسابقة على الدواب) اي  
 على ما هو الاصل في المسابقة  
 عام من خيل وابل جزا  
 وقيل وبغل وحمار في الاظهر  
 ولا تصح المسابقة على بشر  
 ولا على فطاح الكباش  
 ومهارة الديكة لا بعوض  
 ولا غيره (و) تصح (المناظرة)  
 اي المراماة (بالسهم اذا  
 كانت المسابقة) اي مسابقة  
 مابين موقف الراي والغرض  
 الذي يرى اليه (معلومة  
 و) كانت (صفة المناظرة)  
 معلومة) ايضا بان يبين  
 المناظرة كيفية الراي  
 من قرع وهو اصابة السهم  
 الغرض ولا يثبت فيه أو من  
 خندق وهو ان يثقب السهم  
 الغرض ويثبت فيه أو من  
 مرق وهو ان ينفذ السهم  
 من الجانب الاخر من  
 الغرض

وذكروا هذا مندوب ومنها الحوائج وهو أن يس السهم الأرض قبل وصوله إلى الغرض ومنه  
 الخرم بأن يخرج طرف الغرض فإن أطلقنا الأصابع على القرع وبشترط - إن قدر الغرض  
 طولا وعرضا وارتفاعا في نفسه وعن الأرض أن لم يغاب فيه - ما عرف بالافتلاوي شذوب وقوف  
 شاهدين عند الغرض ليشهدا على من وقع منه الصواب أو الخطأ وأيسرهما مدح المعيب ولا  
 ذم المخطئ لأنه يخص بالنشاط وليس لأحد الراعيين الافتقار على صاحبه ولا التبجح عليه وبشترط  
 الترتيب بين الراعيين وبين الابدأئ منهم وأما ذكر المبادأة أو المبادأة فليس شرطا ويحمل  
 العقد على أقل الذوب وهو سهمهم فإن ذكر أحدهم ما عددا كان - راء أحد الراعيين بعدد  
 معلوم من عددهم لم يوجب كفاية من لا من عشرين أو يزيدا - أحدهم على الآخر في قدر ما يصيب فيه  
 من عددهم معلوم على بشرطهما ولا يشترط تعيين قوس وسهمهم فإن عين أحدهم الغاوي جازأبدا له  
 بئله من نوعه فإن شرط عدم ابداله - فذلك العقد (قوله فاعلم أن عوض المسابقة الخ) فوطئة  
 لكلام المصنف وتخصيص المسابقة لاقتصار المصنف عليه أو لا فاعوض في المناضلة كذلك  
 كان يقول إن سبقتني بأصابع كذا فلان على كذا وإن سبقتني بأصابع كذا فلي عليك  
 كذا ولا بد من الحال في هذه (قوله ويخرج العوض) أي يذكروا حال العقد ويجوز أن يكون  
 العوض من أجنبي ولو من الامام من بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق الماتزم كالأجارة  
 فلا يجوز فسخه ولا زيادة في العوض أو العمل ولا نقص في أحدهما ولا ترك العمل قبل الشروع  
 فيه أو بعده (قوله أحد المتسابقين) أي أو الماتزمين كما يأتي (قوله حتى انه الخ) هو بيان  
 لكيفية العقد فامل (قوله استرده) أي لم يلزمه شيء وكذا إذا جازأ معافيا شذبا مال صاحبه  
 (قوله أخذه) أي استخذه - وأخذ أو تركه (قوله وذكر المصنف الثاني) وهو كون العوض  
 منهما (قوله وإن أخرجاه) هو على اللغة الرديئة ولا يصح تخريجها على جعل الثاني مبتدأ فكان  
 الصواب أن يقول وإن أخرجاه المتسابقان أو يكتفى عن لفظ المتسابقين فامل (قوله لم يصح  
 أخرجاهما) لو فسر عدم الجواز بالحرمه والفساد استنده إلى العقد لكان أولى وأظهر روله  
 راعى ظاهر كلام المصنف فمل (قوله محال) وتكون دأبته كذا والذاتهما أي مساوية لكل  
 واحد منهما - أو هي بذلك لأنه أحل العقد بأخراجه عن القمار المحرم المسمى بالمراهنه وهذا  
 لا يصح في غير المسابقة ولذلك لو تراهن رجلان مثلا على اختبار قوتهم بأصبعه ودجيل أو حمل  
 صخرة أو قطعه أو المشي إلى موضع كذا أو المشي إلى غروب الشمس مثلا أو كل كذا أو ضرب  
 كذا كان باطلا وهو من أكمل أموال الناس بالبطل مع ما يترب عليه من تركه الصلوات  
 وفعل المنكرات (قوله أخذ العوض) أي أو أجاز المتسابقان بعدهما أو مرتبا (قوله  
 لم يفهم أهما شيئا) إذا سبقتاهما أو سبقتاهما أو سبقتاهما أو سبقتاهما على الآخران  
 سبقتاهما وإن جاء المحلل مع أحدهما فإن سبق الآخر فالله لنفسه وبأخذ مال صاحبه أيضا  
 وإن تأخر الآخر فالله بين المحلل ومن معه ومال الأول لله - وإن توسط المحلل بينهما فلا شيء له  
 ومال المتأخر الأول وإن جاء الثلاثة معا فلا شيء لأحدهم - م على أحدهم - له العود المذكرة  
 ثمانية منها أربعة في كلام المصنف على ما تقرره (تمت) - لو سابق أكثر من اثنين كالثلاثة  
 مثلا فعلى ما ذكره أن شرط الثاني مثل الأول على الرابع والله تعالى أعلم

واعلم أن عوض المسابقة  
 هو المال الذي يخرج فيما  
 وقد يخرج له أحد المتسابقين  
 وقد يخرج له ما وقد ذكر  
 المصنف الأول في قوله  
 (ويخرج العوض أحد  
 المتسابقين حتى أنه إذا  
 سبق) بفتح السين غيرة  
 (استرده) أي العوض الذي  
 أخرجته (وإن سبق) يضم  
 أوله (أخذه) أي العوض  
 (صاحبه) السابق (له)  
 وذكر المصنف الثاني في  
 قوله (وإن أخرجاه) أي  
 العوض المتسابقان (معالم  
 يجوز) أي لم يصح أخراجهما  
 للعوض (الأن يدخل بينهما  
 محال) يكسر اللام الأولى  
 وفي بعض النسخ إلا أن  
 يدخل بينهما - محال (فإن  
 سبق) بفتح السين كلام  
 المتسابقين (أخذ العوض)  
 الذي أخرجاه (وإن سبق)  
 ضم أوله (لم يفهم) له ما شيئا



• (كتاب بيان أحكام الإيمان والندور) •

وجهها المصنف كغيره في كتاب واحد لا تنفردا كهم في لزوم الكفارة كتابي وقدمه - ما أيضا على لافضية والشهادات للاحتياج إلى الإيماء والاصول في الإيمان قوله تعالى لا يؤخذكم الله بالفق في إيمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم والله لا يفزون قرش الثلاث مرات ثم قال في الثالثة إن شاء الله تعالى وأركان أربعة حالف ومخلف به ومخلف عاب - وصفة وسياق الكلام على الندور (قوله بفتح همزة) وأما بكسر هاءه والتصديق بالقلب (قوله ثم أطلق) أي الإيماء (قوله على الحلف) لأنهم كانوا إذا اتخافوا وأخذ كل واحد منهم يد صاحبه وقيل مأخوذة من القول لأنه يقوى الحث على الوجود والعدم وسعى العضو بيننا لوفور قوته ومنه قوله تعالى لاخذنا منه بالإيماء أي بالقوة (قوله ونشرع الخ) فيه استيفاء الأركان الأربعة المتقدمة فتأمل (قوله والندور) أغماجه الاختلاف أنواعها (قوله لا ينفع قد الإيماء) هو إشارة إلى أحد الأركان الأربعة وهو المخلف به ونشرطه أن يكون اسماء الله تعالى أو صفة من صفاته (قوله أي بذاته) لا يخفى أن الحلف ليس بالذات وأغما هو بالاسم الدال عليها فالوقال الشارح أي باسم من أسماء ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده فتأمل (قوله أو باسم من أسمائه) هو من عطف العام على الخاص (قوله التي لا نستعمل في غيره) هو تفسير لأسمائه تعالى المختصة به سواء كانت من أسمائه الحسنى أو المستترة أو الاختصاصه تعالى بها أما غير إضافة كالله أو بإضافة كرب العالمين ومالك يوم الدين ومنه ما مثل به الشارح أو بغير ذلك كإدعى عبده أو عبده ولا يقبل منه إرادة غير الله تعالى في هذا القسم ويقبل منه إرادة غير الإيماء وتنفقه بالأسماء الغالبة عليه تعالى ما لم يرد غيره كالرحيم والخالق والرازق وتنفقه أيضا بالأسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء إن إرادته تعالى كالجود والحي والعالم (قوله أو صفة) عطف على قوله باسم (قوله من صفات ذاته) الخبوتية وترد شيخ شيخنا في صفات ذاته السلبية كعدم جسميته وعرضيته وعن القاضي ح - بين صحة الإيماء بها الأسماء قد عطف متعلقة به وأما صفاته الفعلية كخافه ورزقه فلا تنفع قد الإيماء بها (قوله كماله وقدرته) ومثليته وكبريائه وعظمته وكلامه وحققه أن لم يرد بالحق العبادات وبالبقية يحصل ظهور آثارها فليست بيميننا والمصنف وكتاب الله والقرآن عين ما لم يرد بالقرآن الخاطئة وبالآخرين النقوش أو الأوراق وقد علم من حصر الأسماء قد الإيماء ذكر عدم إنياد الإيماء بمخلوق كإدعى وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولو لمع قصد بل يكره الحلف به إلا أن يبقى إليه أسانه قال العلامة ابن قاسم ولو شرب بين ما تنفعه به وغيره كوالله والكعبة فالمتجه عندي الإنياد سواء قصد الحلف بكل أو أطلق أو بالجموع (قوله وضابط الحالف) أي أناخوذ من الحالف أي شرطه لأنه ركن (قوله كل مكلف) خرج الصبي والمجنون والمغص عليه والشائم والمساهي والمكران غير المنعدي والإشارة من الباطن وأما الآخر فإشارته كأنطق وخرج أيضا لغو الإيماء وسياق (قوله ناطق) أي أو أحرص إشارته مفهومة (قوله أن أنصدق بجمالي) أي استهدة صفة حالف وأغماهي صفة تندر محضه ويجب فيها الوفا بما تنزه وصوابه أن يقول والله لا أنصدق بجمالي لأن هذه في أشبه حالف من حيث الصيغة وشبهة تندر من حيث التزام القربة أو يقول الله على أن أنصدق بجمالي أن فعلت كذا الآن فيها شبهة الإيماء من حيث المنع فتأمل (قوله

• (كتاب

أحكام الإيمان والندور) •

والإيمان بفتح الهمزة جمع بين وأصلها لغة الإيداع أي ثم أطلقت على الحلف ونشرع لتحقيق ما يحتمل المخالفة أو ما كيد بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفات ذاته والندور جمع تندر وسياق معناه في الفصل الذي بعده (لا ينفع قد الإيماء بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به أي التي لا نستعمل في غيره كخالف الخ (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كماله وقدرته وضابط الحالف هو كل مكلف مختار ناطق فاصد الإيماء (ومن حالف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أنصدق بجمالي ويهبر من هذا الإيماء تارة بين الباج والغضب وتارة يندر الباج والغضب (فهو) أي الحالف أو النادر (مخير بين) الوفا بما حلف عليه أو بما التزمه بالنذر من (الصدقة) بماله (أو كفارة

بين)

في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة عين وفي قول يلزمه الوفا بما التزمه (ولا شيء في لغو العين) وفسر عن سبق اسانه الى لفظ الميمين من غير ان يتصدها كقوله في حال غضبه ٣٤٠ ارجلته أو بجملة لا والله مرة وبلى وثقه مرة في وقت آخر (ومن حلف أب لا يفعل

شيئا) أي كبيع عبده (فامر غيره بفعله) ففعله بان باع عبده الخالف (لم يحدث) لأن الخالف بفعله غيره الآن يريد الخالف أنه لا يفعله هو ولا غيره فيحدث بفعله ما مودة أعالو حلف أنه لا ينكح فوكل غيره في النكاح فانه يحدث بفعله وكيله في النكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا أبس هذين الثوبين (ففعله) أي أبس (أحدهما لم يحدث) فان أبس هاهما أو مرتباً حدث فان قال لا أبس ههنا ولا ههنا حدث باحدهما ولا يفعله بيمينه بل اذا فعل الآخر حدث أيضاً (وكفارة اليمين هو) أي الخالف اذا حدث (بخير في ما بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق ربة مؤمنة) سليمة من عيب يخل بعمل أو كسب وثانيه أمذكور في قوله (أو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مداً) أي رطلاً وثالثاً من حين غالب قوت بلد المكفر ولا يجزئ فيه غير الحب من تمر أو أقط وثانها مذكور في قوله (أو كسوتهم أي يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً ثوباً) أي شيئاً يهي كسوة مما يتاد

في الاظهر) هو المعة (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله وفي قول) مرجوح أيضاً (قوله ولا شيء في لغو العين) هو منه وم قصد اليمين فيما صرفت (قوله في وقت آخر) أشار به الى انه لو جمع بين لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الأولى أفروا والثانية منه مدة كما قاله الماوردي والمعة عدم الإنعقاد مطلقاً لان افترض عدم قصد قتال (قوله ان لا يفعله شيئاً) هو إشارة الى المخلوس عليه الذي هو الركن الثالث كما مر واليمين تابعة له لا حرمة وتصح على ما مضى ومن قبله فيما أتينا به ما وفي الطاعة طاعة وفي المصصة حرام وبسبب الحنت والكفارة على من حلف على ترك واجب أو فعل حرام ويحرم الحنت في عكسه ونسب الحنت وعليه كفارة في الحلف على ترك مندوب أو فعل مكره ويكره الحنت في عكسه ولا يعلق بالمباح حنت ولا عدمه في فعله أو تركه ولا كفارة عليه وأما قول المنهاج وعليه كفارة ففعله العلامة الرملي على ما إذا كان في اليمين حنت أو منع أو تحقيق خبر أو إضافة الى الله تعالى (قوله كبيع عبده) أو جاريته معينا أو مطلقاً لا يعتق عبده فكانت معتق بالاداء لم يحدث أو حلف على حلق رأسه أو بناء داره أو ضرب إنسان فامر من يفعله ذلك لم يحدث (قوله فانه يحدث) لان الوكيل في النكاح مغير محض وكذا الوكيل لا يرجع زوجه فوكل غيره فانه يحدث أيضاً على المعة دلالة مغير محض كما مر ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقده وليه لم يحدث لعدم اذنه فيه وهو ظاهر (قوله والله ما أبس هذين الثوبين) فان حلف على لبس ثوب واحد فزال خطا منه أو نحو لم يحدث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الخار من لاف قطعته أذنه أو رجليه فانه يحدث وكذا لو حلف لا يركب هذه الثبينة تفرغ منها لوح فانه يحدث أيضاً والفرق بينهما ان اللبس يباشره الجميع البلد غالباً بخلاف الركوب ونحوه فتأمل (قوله وكفارة اليمين) وهي تجب بالخالف والحنت معاً على الرابع (قوله أي الخالف) أشار بذلك الى ان الضمير مبتدأ وخبره مخبر والجملة خبر عن كفارة ولو جعل الضمير للفعل أو اللسان ومخير خبر كدلالة كان أولى وأنسب أي وكفارة اليمين مخير فيما الخ فتأمل (قوله بين ثلاثة أشياء) ان كان حراً رشيداً ولو كافراً فهو مخير ابتداءً ولا ينتقل الى الرابع الا عند الجزاء فهي مرتبة انهاء (قوله عتق ربة) أي اعتاقها كما مر في الظاهر (قوله أو كسب) هو عطف تفسير على عمل أو عطف عام على خاص فتأمل (قوله أو أطعم عشرة مساكين) أي غلبكهم ذلك الطعام فلا يكتفي دون عشرة ولا دون مد واحد فلو أعطى الامداد العشرة لاحت عشرة مساكين لم يكف واحد منهم (قوله رطلاً وثلاثاً) بالقدادى وهو نصف قدح البكيل المصري (قوله من غالب قوت بلد المكفر) وقت ارادة المكفر وضابطه ما يجزئ في الفارة (قوله ولا يجزئ غير الحب) ان لم يقتاتوه فان اقتاتوه كفى (قوله يهي كسوة) فليس المراد بالثوب ما يسمى ثوباً عرفاً فتأمل (قوله أو كساء) أي أو اذاه أو طيلسان أو قنعة أو رداء أو حرام أو فوطاة أو منديل مما يجعل في اليد (قوله ولا ففازان) ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة ولا فلسوة وهي الطاقة المعروفة ومنها المازوجة المعروفة كذلك ولا يكتفي أيضاً روع من حديد ولا خاتم ولا تسكة ومن قال بإجراء العرقية محمول على ما يجعل تحت المبرج لا يرس (قوله وثوب امرأة) وفي بعض النسخ أو ثوب امرأة وكذا ثوب

أبيه كفم عص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكتفي خف ولا ففازان ولا يشترط في التميم كونه صالحاً  
لأنه مفرع إليه فيجزئ أن يدفع للرجل ثوباً من غير ثوب امرأة

ولا يشترط أيضا كون المدفوع جليدا فيجوز دفعه ملبوسا فيذهب قوته (فان لم يجز) ٣٤١ المكفر شيامن الثلاثة السابقة

(اصيام) اي فيلزمه صيام  
(ثلاثة ايام) ولا يجب متابعتها  
في الاظهر

• (فصل في احكام النذور)

جمع نذر وهو بدل مهمة  
ساعة كنية وحكي فصحا  
ومعناه لغة الوعد بنحو  
شر وشرا التزاما بقرينة غير  
لازمة باصل الشرع والنذر  
ضربان احدهما نذر الجاهل  
بفتح اوله وهو القادى في  
المصومة والمراد به ذ النذر

ان يخرج مخرج المين بان  
يقصد النذر منع نفسه من  
شيء ولا يقصد القربة وقية  
كقارة عين او ما التزمه  
بالنذر والثاني نذر المجازاة  
وهو نوعان احدهما ان لا  
يعاقبه الله على شيء كقوله  
ابتداء الله على صوم او متق  
والثاني ان يعاقبه انذاره على  
شيء واشارته المصنف بقوله  
(والنذر يلزم في المجازاة  
على نذر (مباح) في طاعة  
(كقوله) اي الناذر ان شيء  
الله مريض) وفي بعض  
النسخ مريض او كقوله شر  
عدوى (فله على أن أصلي  
أو أصوم أو تصدق ويلزمه)  
اي انذار (من ذلك) اي  
من النذر من صلاة أو صوم أو  
صدقة (ما يقع عليه الاسم)  
من الصلاة أو قلها ركعتان  
أو الصوم أو قلها يوم أو الصدقة  
وهي أقل شيء عما يتوكل وكذا

حرير (قوله جديدا) لكنه مندوب سواء كان مقصودا أو لا نعم ان كان من اهل الذبح بحيث  
لا يدوم قدر ايس النوب مثلا فانه لا يكفي (قوله لم يذهب قوته) ولو من نحو ابد او صوف او كما  
مفسولا او متصفا ويعلقه بخاسته ولا يكفي بحس العين ولا طعم الخصة وكسوة الخصة مثلا  
ولا يكفي نوب كبر للضرورة وان اقتضاه جملته لا يفي اعطاهم العشرة امداد فانه يكفي فان قطع  
النوب الكبير قطع ما يجب تسمي كل قطعة منها كسوة ردهم عليهم كفي (قوله ثانيا) زيدا على  
ما يفي بالامر الغالب له وامونه او كان رقيقا او سقيم او محجورا ليس (قوله فيلزمه) اي ان كان  
مما (قوله صيام ثلاثة ايام) ولا يتوقف صومه على اذن سيده الرقيق الا ان حثت بغير اذنه  
وكان الصوم يضر في الخدمة ولا يجوز ابداءه ان يكفر عنه باطعام او كسوة الا بعد موته لانه  
لا رقيب بعد الموت نعم لو كان مكاتب اجزله التكنيز به باذن سيده وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر  
بالصوم بل ينتظره ولو وقف مسافة انصر على الرابع والبعض الفسق كالحرف في الاطعام  
والكسوة ولا في الاعتاق (قوله في الاظهر) هو المعتقد

• (فصل في احكام النذور) وهو امانة وشرا عما ذكره اشرح وذكره المصنف عقب  
الايان لان كلامهم ما عديقه هذه المر على نفسه تا كيد الما التزمه والاصل فيه قوله تعالى  
يوفون بالنذر الاية وقوله تعالى وليوفوا نذرهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطبع الله  
لميطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه وهو قرينة في نذر النذر دون غيره واركانه ثلاثة نذر  
ومندور وصيغة (قوله وهو) اي النذر (قوله غير لازمة) لو قال لم تتعين كما قال غيره لكان اولى  
واحسن لان غير لازم لا يشترط فرض الكفاية مع انه يصح نذره اللهم الا ان يقال غير لازمة  
حيث قتل (قوله والنذر) بحسب صيغته التي هي احاد اركانه المنقذة (قوله نذر الجاهل) بان  
تشتمل الصيغة على متعلق به حدث او منع وتحقيق غير كما اشار اليه الشارح بقوله ان يخرج  
مخرج المين (قوله بان يقصد النذر) اي الذي هو احد الاركان المتقدمة ايضا والمعتبر كونه  
له قصد بان يكون مكافاة مختار غير محجور عليه فيما يذره ولا بد ان يكون مباحا ايضا فاقام  
(قوله نذر المجازاة) اي المكافاة وصوابه ان يقول نذر غير الجاهل وهو نوعان ويقال له ما نذر  
تبرر وهو تنه عن المبرهي بذلك لان الناذر طالب به البر والتعرب الى الله تعالى (قوله  
احدهما) اي احد النوعين من نذر تبرر (قوله ان لا يعاقبه الناذر على شيء) وفي بعض النسخ  
ان لا يعاقبه بشي وهذا يلزم ما به بمجرد وجوده ولكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين (قوله  
على نذر مباح) المراد بالمباح هنا ما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة كما اشار اليه الشارح بقوله  
الا في ثم صرح المصنف الخ واما نذر المباح في نفسه فسيأتي في كلامه فتأمل (قوله في طاعة)  
المراد بالطاعة هنا المندوب كتشجيع المجازاة وقراءة سورة معينة ولو في مسلاة فوص او نفل  
وطول قرائته في ذلك (قوله الناذر) اي في نذر المجازاة وهو المتعلق على شيء فتأمل (قوله مما نذره)  
اي عند وجود المتعلق عليه لا على النور ايضا (قوله ما يقع عليه الاسم) ما لم يقيد بقدر معلوم  
من الصلاة والصوم والصدقة (قوله راقله ركعتان) بقيام مع القدرة بناء على الاصح من  
انه يسلك بالنذر لان أقل واجب في الشرع من كل مطلوب (قوله وهي) اي الصدقة (قوله  
أقل شيء مما يتوكل) صوابه أقل مقول فتأمل (قوله وكذا النذر الصدق على عظيم) اي فانه  
لو نذر الصدق على عظيم كما قال القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف بغيره قوله ابتداء على مباح في قوله (ويزيد في معصية)

اي لا ينعقد نذرها (كقوله ان قتلت فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج باله صيغة نذر المكره كذا نذر شخص صوم الدهر فينقض نذره ويلزمه الوفاة ولا يصح أيضا نذره واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كفاية قضيه كلام الروضة واصحها (ولا يلزم النذر) اي لا ينعقد ٢٤٢ (على تركه مباح) او فعله فالاول (كقوله لا آكل لحوا ولا أشرب لبنا وما شابه ذلك)

يلزمه اقل من قول لانه المتيقن (قوله اي لا ينعقد) اي فعلا أو تركا سواء كانت لذاتها كشراب الخمر أم غيرها كالصلاة في ارض مغصوبة بانصرح بانصرح في نذره أم لا لم يصرح به كأن قال لله على أن أصلي في هذه الارض مثلا وكانت مغصوبة فانه يصح (قوله نذر المكره) فانه يصح عند الشارح وهو مرجوح والراجح أنه لا ينعقد ونحوه له بصحة صوم الدهر بحال ان لا يكره له صومه بان كان قادرا عليه والافلاو يصح نذر المكره ولو عارض كافر اديوم الاحد أو الجمعة بصوم مثلا لانه لا معارض وهو الافراد لا الذات العبادة فانما لا كراهة فيها بخلاف ما اذا كانت المكره ذات العبادة كالاتقيات في الصلاة فانه لا يصح نذره فتأمل (قوله واجب على العين) اي اكفايا يوجب الشرع فيه (قوله كالصلوات الخمس) اي كصلاة الجمعة في الفرائض وكذا الجمعة وهو الرابع (قوله فيلزمه) اي ينعقد نذره (قوله كفاية قضيه كلام الروضة) اي وهو المعتقد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أشار به الى أن نذر المباح لا ينعقد فعلا ولا تركا وهو المعتقد فتأمل (قوله نحو آكل كذا) هو بعد الهمزة المناسبة ما بعده وهذه أمثلة للمباح الذي لا ينعقد النذر فيه وان قصد فيها التقوى على العبادة على الرابع فتأمل (قوله وألبس كذا) الواو بمعنى أو فتأمل (قوله لزمه كفارة يمين الخ) مرجوح (قوله لكن قضية كلام الروضة الخ) هو المعتقد

### • (كتاب بيان أحكام القضية والشهادات) •

ومعناها لغة وشراعا ما ذكره المصنف وجميعهم الاختلاف متعاقبهما والاصل في القضاء قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله الآية وشير المصنفين اذا اجتمعوا لم يخطأوا له أجر وان اصاب له أجران وغير ذلك من الآيات والاحاديث الكثيرة (قوله جمع قضاء) كقضاء وأنبية (قوله وهو) اي القضاء (قوله بين خصمين) اي شخصين (قوله مصدر شهد) بشهد شهادة (قوله والقضاء فرض كفاية) اي في حق الصالحين له في الناحية التي هي مسافة المدوى ان تعدد فيولى الامام فيما من يصلح له يقوم به وخرج بالحل له غيره فلا تجوز توليته ولا ينفذ حكمه الا ضرورة فتأمل (قوله لزمه طلبه) اي ولو علم عدم الاجابة على الرابع والمراد بالتمين وعدمه في الناحية وهي من وطنه وما زادها عليه الى مسافة المدوى كما مر وأما بين المفتين فإضافة التمس (قوله ولا يجوز) اي ولا يصح (قوله ألبس القضاء) هو جمع في الحكم بين الناس فتأمل (قوله الامن استكمات فيه) اي اجمعت فيه وفي بعض النسخ الامن استكمل الخ (قوله من أهر الذمة) اي علمهم بالحكم بينهم (قوله لم ينفذ حكمه) اي الذي وجد قبل انضاحه نظرا للظاهر وهذا صريح في ان الحكم لا يثبت فيه معاني نفس الامر واذا انضحت صحت توليته وحكمه من حين الانضاح (قوله في المذهب) هو المعتقد (قوله لاشبهة فيه) هو متعلق بقاسق اي القاسق يتاويل نصح ولايته وهذا أحد وجهين وارجح خلافه (قوله أحكام الكتاب) وهو

من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الرابع عند البغوى وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية كلام الروضة واصحها عدم لزوم

### • (كتاب أحكام القضية والشهادات) •

القضية جمع قضاء بالمعنى وهو امة احكام الثنى وامضاؤه وشرا عا فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد ما خوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز ألبس القضاء الامن استكمات فيه خمس عشرة) وفي بعض النسخ خمسة عشر (مصلحة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر ولو كانت على كافر مثله الماوردى وما جرت به عادة الولاة من نصب رجل من أهل الذمة فتقايده رئاسة وزعامة لا تقايده

حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بل يلزمهم (و) الثاني والثالث (البغوى والعقل) والاولاية تصح القرآن ويجنون اطبق بنونه أولا (و) الرابع (الحربية) فلا تصح ولاية رقيق كاه او بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأ ولا غنثي ولو لولى الغنثي حال الجهل بحكمه نهيان ذكره لم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العادلة) وصياتي بينهم في فصل الشهادات والاولاية لتداسق بشي لاشبهة فيه (و) السابع (معرفة) احكام السكاب

والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لآيات الاحكام ولا احاديثها ٣٤٣ المتعلقات به عن ظهر قلب وشرح

بالاحكام الموعظ والقصاص  
(و) الثامن (معرفة  
الاجماع) وهو اتفاق اهل  
الحل والعقد من امة محمد  
صلى الله عليه وسلم على امر  
من الامور ولا يشترط  
معرفة اكل فرد من افراد  
الاجماع بل يكفي في المسئلة  
التي يفتي بها ويحكم فيها  
ان قوله لا يخالف الاجماع  
فيها (و) التاسع معرفة  
(الاختلاف) الواقع بين  
العلماء (و) العاشر معرفة  
(طرق الاجتهاد) اي كيفية  
الاستدلال من ادلة الاحكام  
(و) الحادي عشر معرفة  
(طرف من اسان العرب)  
من لغة ونحو وصرف  
(ومعرفة تفهيم كتاب الله  
عالي) (و) الثاني عشر (ان  
يكون جميعا) ولو بصحاح  
في أدنه فلا يصح تولية أصم  
(و) الثالث عشر (ان يكون  
بصيرا) فلا تصح تولية أعمى  
ويجوز كونه أعور كما قال  
الروائي (و) الرابع عشر  
(ان يكون كاتباً) وما ذكره  
المصنف من اشتراط  
كون القاضي كاتباً وجه  
مرجوح والاصح خلافه  
(و) الخامس عشر (ان  
يكون مستيقظاً) فلا يصح  
تولية معتقل بان اختلف نظره  
أو فكره أما كبر أو مرض

القرآن العزيز (قوله والسنة) وهي الاحاديث الشريفة اي معرفة أنواع الاحكام التي هي محل  
النظر والاجتهاد كالعام والخاص والمطلق والمقيد والجمل والمبين وغيرها وكالتصل والمترسل  
وحال الرواة قوة وضعفها ليعلم من معرفة ذلك من تقديم بعضها على بعض وعدم العمل ببعضها  
وهكذا آيات الاحكام كما قال البندنجي والماوردي وغيرهما نسخة آية وعن الماوردي ان  
احاديث الاحكام كذلك (قوله على طريق الاجتهاد) اي المطلق (قوله من امة محمد الخ)  
صريح هذا ان اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجماعاً ولا يعقده فتأمل (قوله بل  
يكفيه) اي يقيناً أو ظناً (قوله معرفة الاختلاف) اي المتوصل به الى الاحكام بحسب اعتبار  
القياس (قوله الواقع بين العلماء) اي فلا يخالفهم في اجتهاده (قوله كيفية الاستدلال) اي  
في الاحكام باعتبار نظره في الادلة (قوله من أدلة الاحكام) اي والقياس بأنواعه وهي الاولى  
والمساوي والادون فالاول كقياس ضرب الوالد بن علي التالف والثاني كحرق مال اليتيم  
على اكله في الصريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البرقي لربما يجتمع الطعم (قوله من لغة)  
وهي معرفة الاقفاط المتشعبة (قوله ونحو) وهي معرفة الاقفاط المركبة (قوله وصرف) اي  
ونحو خبر وعوم وخصوص ونحوها (قوله تفهيم كتاب الله تعالى) اي المأخوذة منه جميع  
الاحكام وهذا مما قبله من جهة طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلفة في الية كمن من  
الاخذ بما فيها أو غير ذلك واعلم ان هذا كله في الجهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشريعة اما  
المفاد فذهب امام خاص فليس عليه الامم معرفة قواعد امامه فقط فلا يمدل عنها الى اجتهاده  
بخلافها (قوله ان يكون جميعاً) اي ويعلم منه اشتراط النطق بالاولى فتأمل (قوله ولأية أعمى)  
ومنه من يرى الاشباح ولا يعرف الصور وان قربت اليه لم يسمي بوجه عينة مثلاً في القضاء  
به (قوله ويجوز كونه أعور) وكذا كونه يصغر من ارافة قط اولاً فقط عند العلامة لم ي  
ومن تبعه وخالف العلامة الخطيب فقال لا يكفي كونه يصغر من ارافة قط وأجاز الامام مالك رضي  
الله عنه ولاية الأعمى لانه صلى الله عليه وسلم ولي ابن أم مكتوم رضي الله عنه على المدينة وأجيب  
عنه بأنه انما استضافه في اقامة السلوات فقط لا في الاحكام أو يقال انها كانت رخصة ورياسة  
لا امامة (قوله كما قال الروائي) هو المعتمد (فائدة) البصرة قوة في العين يدرك بها المحسوسات  
ولذا قبل البصرة لقلب بمنزلة البصر لعمى لانهم اقروا في الثواب يدرك بها المعقولات (قوله والاصح  
خلافه) وهو عدم اشتراط كونه كاتباً وهو المعتمد وكذا لا يشترط كونه عارفاً بالحساب لانه صلى  
الله عليه وسلم كان أمياً لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (سبل مستيقظاً) وفي بعض  
النسخ مستيقظاً فان تهاذرت جميع هذه الشروط في رجل فولي - اطمان له شوكه غير كاف فاستأوه  
مقارداً فقد قضاؤه للضرورة فلا تعطل مصالح الناس ويحل اشتراط ذي الشوكه ان وجد  
يجتهد والا فلا يشترط ذو الشوكه (قوله بان اختلف نظره الخ) هو تصحيح الكلام المصنف وهو  
معلوم مما تقدم وأما تفسير المستيقظ بنوى الفطنة والحدق والضبط فهو مندوب لا يشترط على  
الصحيح (تنبيه) يحرم تولية غير الصالح مع وجوده ولا يستدركه ولا يستدقضاؤه وان  
أصاب فيه ويجوز ان يحكم اثنان فاكثر أهلاً للاقضاء مطلقاً أو غير أهل له مع عدم قاض أهل له أو  
مع طاب مال له وقع ولا يستدركه ما لا يرضاهما (قوله شرع في آداب) اي القاضى ومنها  
ان يكتب له موليه كتاباً ولا يهونه وتوليته وان يشهد عليه شاهدان يحرجان معه الى محل

أو غيره وليا في غير المصنف من شروط القاضي شرع في آداب فقل (و) يجب ان يجاس







(ويجوز) القاضى (القضاء) أى بكماله ذلك (فى عشرة مواضع) وفى بعض النسخ أحوال (عند) رقى بعض النسخ  
 فى (الغضب) قال بعضهم وإذا أخرج الغضب من حال الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والخراج) والتسبيع القرطين  
 (والعطش) وشدة الشهوة والحرق والفرح المفرط وعند المراضى (عند) (مدامعة الأخبثين) أى البول والغائط (وعند  
 النعاس وعند شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيره أنه يكره للقاضى القضاء فى كل حال يسوء خلقه وإذا  
 حكم فى حال مما تقدم فقد حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أى إذا جلس ٣٤٥ الخصمان بين يدي القاضى (المدعى  
 عليه الأبعد كمال) أى بعد

فراغ (المدعى من الدعوى)  
 الصيغة وحيدة. يقول  
 القاضى للمدعى عليه أخرج  
 من دعواه فإن أقر بما ادعى  
 به عليه لزمه ما أقر به ولا  
 يقبض به. وذلك رجوعه  
 وإن أنكر ما ادعى عليه  
 فالقاضى أن يقول للمدعى  
 ألا تبينة أو شاهد مع عينك  
 إن كان الحق مما بينت  
 بشاهد وعين (ولا يجافه)  
 وفى بعض النسخ ولا يتعاقفه  
 أى لا يجاف القاضى المدعى  
 عليه (الأبعد سؤال  
 المدعى) من القاضى أن  
 يجاف المدعى عليه (ولا  
 يلقن) القاضى (خمساً  
 حجة) أى لا يقول لكل من  
 الخصمين قل كذا وكذا ما  
 استقصا الخصم لجائز  
 كأن يدعى شخص قتلاً على  
 شخص فيقول القاضى  
 للمدعى قتله عدداً أو خطأ  
 (ولا يفهمه كلاماً) أى  
 لا يهمله كيف يدعى  
 وهذه المسئلة سائطة فى

والعلم قبول من الهدايا وليس لهم أهلية الإلزام قال شيخنا الكنى فيبقى التزعم عن ذلك  
 (قوله فى عشرة مواضع) بل أكثر من ذلك (قوله فى الغضب) أى ولو تلهى تعالى على الرابع (قوله  
 حرم عليه القضاء الخ) قال شيخنا ما قضاه عدم نفوذ حكمه حينئذ وفيه نظر فراجع ١٨ أقول  
 بل الظاهر أن نفوذ حيث اضطر إليه فى الحال ويرشداً ذلك قول العلامة ابن قاسم قد يتعين  
 الحكم فى صور كثيرة فتأمل (قوله والفرح) هو السرور والنشاط والانبساط وقيل هو لذة  
 التلبس بقيل ما يشتهى (قوله المفرط) ظاهر كلامه رجوعه إلى فرح واحد والوجه رجوعه لما  
 قبله أيضاً وفى بعض النسخ المفرط فتأمل (قوله وعند المراضى) أى المزل كفى الروضة وأصلها  
 (قوله ومدامعة الأخبثين) أى أو أحدهما أو الريح ولو قال عند مدامعة الحدث كان أولى  
 وأخصر (قوله يسوء خلقه) ومنه الفرع الشديد ونحو المال (قوله مع الكراهة) أى لأنها  
 دمر خارج (قوله ولا يسأل) أى لا يجوز للقاضى أن يسأل المدعى عليه عن جواب الدعوى  
 (قوله الأبعد كمال) وفى بعض النسخ الأبعد تمام (قوله من الدعوى) أى بشروطها المعبر عنها  
 كل دعوى وهى كونها معلومة بنفسها أو لزمه وليست مناقضة لدعوى أخرى وتعتبر كل من  
 مدعى ومدعى عليه والتزامهما بالإحكام (قوله ولا يجافه) أى لا يجوز له أن يجافه (قوله الأبعد  
 سؤال المدعى) أى طالب (قوله لا يجاف القاضى المدعى عليه) فإن دافعه له لم يعتبه ولو جاف  
 المدعى عليه قبل طلب القاضى منه الإيماء لم يعتبه أيضاً ولا يجوز للقاضى أن يحكم على المدعى  
 عليه الأبعد بطلب الحكم منه من المدعى (قوله ولا يلقن القاضى) أى لا يجوز له ذلك وكالمدعى  
 الشاهد لكن يجوز له أن يعرفه كيف يشهد (قوله وهذه المسئلة) أى وهى تعرف المدعى كيف  
 يدعى (قوله سائطة فى بعض نسخ المتن) استغناء عنها بما قبلها ويندب له فهمها إلى صلح يربح  
 ويؤخر الحكم له يوماً أو يومين برضاها (قوله ولا يثبت بالشهادة) بزيادة الباء (قوله كان يقول  
 الخ) ليس ما ذكره من التعنت وانعاسه أن يقول لم تشهدت ويستقصى منه أموراً تنشق عليه  
 ولا يجوز له أن يصرخ على الشاهد ولا يزجره (قوله ثبت عدالته) ويسمى حينئذ عدلاً باطناً  
 (قوله هل يشهد الخ) أى للقاضى أن يحكم بشهادة من عرف عدالته وردت به شهادة من عرف  
 فسقه وأهل هذا من القضاء بالمعنى فيثبت بكون الحاكم محججاً (قوله طلب منه التزكية) فإذا  
 زكى الشاهد ثم شهد فى واقعة أخرى قبلت شهادته بالاتزكية أن قصر الزمان والاطلب منه  
 التزكية أيضاً أن لم يكن من المرتبين عند القاضى (قوله بصحبة) أى بكثرة المدعىة خصوصاً فى

بعض نسخ المتن (ولا يثبت بالشهادة) وفى بعض النسخ ولا يثبت بالشهادة كان يقول له القاضى  
 كيف تحمات ولعلك ماشهنت (ولا تقبل الشهادة إلا من) أى شخص (ثبتت عدالته) فإن عرف القاضى عدالة الشاهد عمل  
 بشهادته أو عرف فسقه وشهادته فإن لم يعرف عدالته ولا فسقه طالب منه التزكية ولا يكتفى فى التزكية قول المدعى عليه أن  
 الذى شهد على عدل بل لابد من إحصاء من يشهد عند القاضى بعدالة الشاهد فيقول أشهد أنه عدل ويعترف فى المزكى شروط  
 الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبره بباطن من بعده بصحة

أوجبوا راقعة (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد به الشخص من ينفقه (ولا) يقبل القاضي (شهادة والد) وإن علا (ولده) وفي بعض ٣٤٦ النسخ ولوده أي وإن سفل (ولا) شهادة (ولده) وإن علا ما لا شهادة

عالم ما يقبل (ولا يقبل) كتاب قاض إلى قاض آخر في الأحكام إلا بعد شهادة شاهدين بشهادته على القاضي الكاتب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب إليه وأشار المصنف بذلك إلى أنه إذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه وإن لم يكن له مال حاضر فوسال المدعي أنه حال إلى قاضي بلد الغائب أجابه لذلك وفسر الأصحاب انتهاء الحال بأن يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب وصحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عاقلنا الله وأياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بالنسبة الفلاني وأقام عليه شاهدين وهم فلان وفلان وادعى له بالمال المدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا يشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي

السفر (قوله من ينفقه) أي بأن يفرح طرته ويحزن فقره ولا يشترط ظهوره وادعى ولا تضر عدوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر لا عكس (قوله ولا شهادة ولد الولد) لو قال ولا شهادة شخص ليهضه لكان أولى وأهم نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال ليت المال فشم له به أصله أو فرعه قبالة شهادته كما قاله الماوردي لعموم المدعي به وفهم من كلامه أنه يقبل عليه لكن محله ما لم يكن بينهم سعادوة وإذا شهد ليهضه وغيره قبلت غيره لاله تقرير قاله الصفة ولا تقبل شهادته لاحد فرعه أو أصله على الآخر على المأخذ ولا شهادته برشد أصله ولا بتعديل أصله أو فرعه (قوله بما فيه) أي الكتاب قال في شرح الروض وغيره ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا فافهما الشهادتين بحكمهما والحاصل أن إنشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه إلى قوله إن شهدا على بخلاف قراءة الكتاب فلا بد فيه من قوله أشهدا على بما فيه والمكتوب إليه يطلب وجوب تزكية الشهود والحامدين الكتاب (قوله وفسر الأصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنه (قوله وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) وبين حقه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره ويؤرخه ويقول هما الشاهد كذا كذا كتبت إلى فلان بما سمعته مني وبضمان خطهما فيه ويدفع لهما نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكران ذلك عند الحاجة إليه وإذا أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور عليه حكم القاضي به عليه أن ثبت أن المكتوب اسمه باقرار أو بينة ولم يشارك فيه غيره ولا يلتفت إلى إنكاره أنه سمع مع ذلك والأطراف من القاضي الكاتب زيادة تميزه فإن لم توجد وقف الأمر إلى ظهورهما فلم تكن معاصرة المدعي للمدعي عليه ولا ما أمته لم تصح الدعوى ولا الحكم عليه ويغنى عن كتاب القاضي أن يشافه وهو في عمله قاضي بلد الغائب بما ذكرناه من أن الأمر بالحكم يضي مطلقا وبسماع البينة يضي فيما دون مسافة العدو وهي التي يرجع منها مبكرا إلى أهله في يومه وهي دون مسافة القصر (قوله بتعديل القاضي الكاتب) أي لأنه تعديل قبل أداء الشهادة ولأنه تعديل المدعي شهوده ولأن الكتاب انما يثبت بقولهم فلو ثبتت به عدالتهم ثبتت بقولهم والشاهد لا يركى نفسه

(فصل في بيان أحكام القسم ونوعيته وما يتعلق بها) وهي لغة وثمرة عما ذكره الشارح والاصل فيها قوله تعالى وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم القسمة بين أربابها والحاجة داعية إليه المتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويختص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم له وشي مقسوم ولو طلبها الشركاء من المالكم امتنعت أجابتم فيما يليه بالكتابة وبعرض عنهم فيما ينقص نفسه ويحجبهم في غير ذلك وهي ثلاثة أنواع لأن المقسوم أن تساو أجزاؤه فهي قسمة التناصب والافان لم يخرج إلى رد شي فهي قسمة التعديل والافهي قسمة الرد وسنأتي الثلاثة في كلامه (قوله وهي) أي القسمة لغة وقبل معناها لغة التفرقة (قوله وثمرة عاقلين بعض الانصباء من بعض) والقسام الذي يقسم الأشياء بين الناس قال الشاعر

فارض بما قسم المليك فاعلم • قسم المعيشة بيننا فسامها

المكتوب إليه ولا تثبت عدا تم عنده بتعديل القاضي الكاتب أيهم • (فصل في أحكام القسمة) (قوله) وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسما يفتح القاف ويشير فاعلم ببعض الانصباء من بعض بالطريق الآتي

(و يقتصر القاسم) المتصوب من جهة القاضي (الى سبع) وفي بعض النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحريه والذكورة والعبدية والحساب) فمن انصف بهذا ذلك لا يصح كون قائما واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد اشار له المصنف بقوله (فان تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضى (الشريكان عن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الى الشروط السابقة واعلم ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجراء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثلثات من جنس وبغيره فتجزأ الانصاف كباقي مكبل ووزناني ووزون وذرعاني متدرج ثم بعد ذلك يقرع بين الانصاف لتعيين كل نصيب منهم الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية ويكتب في كل رقعة منهم شريك من الشركاء أو جزء من الاجراء غير من غيرهم ثم تدرج تلك الرقاع في باءق مستوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج ٣٤٧ من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول من

تلك الاجراء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وخالد ويكر وعمر وفيه طي من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول من تلك الاجراء فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع اجراء الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهام وهي الانصاف بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها بقوة

(قوله و يقتصر القاسم) ومثله المحكم (قوله الى سبع شرائط) لو قال يقتصر فيه أهلية التسمية اكان أولى وأخصر اذا لم يكن السهم والبصر والنطق والضبط وغيرها فتأمل (قوله وفي بعض النسخ الخ) قال شيخنا في حصة كل من الشصين مع التصريح بلفظ الشريكان نظر ظاهر من حيث العربية اه وجهه العلامة ابن قاسم بدلا من الالف في تراضيا فتأمل (قوله الى الشروط السابقة) أى مجموعها اذا لم يكن التكليف مطاوعا والعدالة ان كانت فيهم محجور عليه ولو قال المصنف أى المذكور من الشروط لكان أولى وانسب فتأمل (قوله على ثلاثة أنواع) لو أسقط المصنف لفظه على لكان أولى وأخصر فتأمل (قوله القسمة بالاجراء) وتسمى قسمة الافراز وأبسط مما وجب الممتنع منها علمها (قوله وذرعاني مذكور) أى وعدا في محدود (قوله ويكتب في كل رقعة منها) أى والخيرة في كتابة الاجراء أو الشركاء والبدء ابتأى الامر من منوط ينظر القاسم واذا اختلفت الانصاف بغير المقسوم على أقوالها وكتبت الرقاع بعدده ويحتجب البدء بالاقول لثلاث لا يلزم تفريق حصة واحد من الباقيين (قوله من طين) أى او طين او نحوهما (قوله النوع الثاني) وهو بيع وفيه الاجبار على الاصح (قوله بلودته) فلا يمكن قسمة الجيد وحده والآخر وحده تعين (قوله النوع الثالث) وهو بيع ايضا لكن لا اجبار فيه (قوله أى المال) هو تقسيمه بغير ضمير فيه ولو جعله المصنف راجعا للقسم المعلوم من القسمة لكان أولى واقرب الى المقصود وشروط ما قسم به تراض رضا الشركاء بعد الفرعة بما خرجته الفرعة ولو ثبت بصحة حيف او غلط في قسمة تراض بغير الاجراء لم تنقض القسمة والانقضت ولو استحق بعض المقسوم فان كان معيانا ولم تنقض القسمة والانقضت (قوله والاصح جوائه) أى اذا كان مجتمعا وهو المقصد (قوله في الاصح) هو المصدق ولا يمنع من القسمة فان كانت تبطل منه فته بالسكية بكونه رقعة لا فلا يجاب ويمنع منها كما تقدم

اثبات اقرب ما وتكون الارض بينهما حائضين ويأوى ثلث الارض مثلا بلودته لثلاثهما يجعل الثلث سهمها والثلثان سهمها ويكتفى في هذا النوع والذي قبله قائم واحد النوع الثالث القسمة بالرديان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة بئر أو نخير مثلا لا يمكن قسمة بئر من يأخذها القسمة التي أخرجهما القرعة فقط قيمة كل من البئر أو النخير في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو النخير انصاف من الارض رد الاخذ لما فيه ذلك تخمالة ولا بد في هذا النوع من قائمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أى في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حائفا للتقويم بمعرفة فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضاءه بعلمه والاصح جوازه بعلمه (واذا دعاهما أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرورية لزم الشريكان الاخراجا) الى القسمة أما الذي في قسمة ضرر كسهم صغير لا يمكن جعله حائفا اذا طالب أحدهما الشريكين قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب طالب القسمة في الاصح

• (فصل في الحكم باليمين) ٣٤٨ (واذا كان مع المدعي بينة سمعها الحاكم وحكم لها) ان عرف عدالتها والاطاب

منها التزكية (وان لم يكن له) أي المدعي (بينة فاقول قول المدعي عليه مع بينة) والمراد بالمدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) أي امتنع المدعي عليه (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعي فيحلف) حينئذ (ويستحق المدعي به والنكول ان يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكلها أو يقول له القاضي احلف فيقول له لا احلف (واذا تداعيا) أي اثنان (شيأ في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بينة) ان الذي في يده (وان كان في يديهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (فحلفا) وجعل المدعي به (بينما) نصفين (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا ونفيًا (حلف على البت والقطع) والبت هو حدة ثمانية فوقية معناه قطع وحينئذ فحلف المدعي بالقطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) ففيه تنصيص (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيًا) مطابقا (حلف على نفي العلم) وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا

• (فصل في بيان أحكام الدعوى واليمينات) • وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم وهو لغة يصدق على شخص شيء بشئ بالقول أو بدلالة العقل وعلى الزام انسان لا يخرج بحق وعنى نسبة أمر لا يخرج بايجابا أو سلبا بالجنان وباللسان وقيل فيه انه خطاب الله تعالى المتعلق بشئ الملكتين بالاقتضاء أو التخيير وقيل هو معرفة الحوادث استنباطا ما خوذ من حكمه اللجام لمذمة الدابة من الميل والدعوى لغة الطلب والتقي ومنه قوله تعالى وإهم ما يدعون وشتر ما اخبار بحق له على غيره عندنا كم واليمينات جمع بينة وهم الشهود وهو ابتداء لان الحق بينهم أي يظهر والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وخبر لويطى الناس بدعواهم لادعي ناس دما رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه وروى البيهقي ولكن اليمين على المدعي واليمين على من أنكر (غواه مع بينة) أي انه يصدق بينة (قوله والمراد بالمدعي الخ) فيه إشارة الى ان المدعي لم يصدق لانه يخالف للظاهر من برائة ذمة المدعي عليه وهذا قد اعتضد به وأفاقه الظاهر فقدم قوله على قول الآخر وانما طلبت اليمين من المدعي لضعف جانبه لينة أقوى بها لان أقوى من اليمين (قوله ردت على المدعي) ويسن لأقاضي اعلامه بأنه اذا حلف خصمه ثبت حقه وحكم عليه ولو قال القاضي لا تخارحلف كان منزلة النكول ولاننا كل ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكوله حقة أو تنزيلا ولا فلا الآن يرضى الخصم واليمين تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بينة المدعي بعده ولا يعزرا الحالف خلافا لما يفعله بهله الضمان (قوله فيحلف) أي المدعي فان لم يحلف بين الرد ولا عذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة الآن يدي عذرا فيعمل ثلاثة أيام وجوبها وإذا أقام بينة قبلت منه (قوله ويصدق المدعي به) أي بمجرد فراقه من الحلف لان اليمين المردودة كالأقرار أو كاليينة ولا تسمع بعدها حجة بسقط كذا أو ابراء (قوله أو يقول له القاضي احلف) وكذا لو قال القاضي لخصم احلف فهو بمنزلة النكول واذا اطالب الامهال عند عرض اليمين عليه لم يعمل الا برضا المدعي بخلاف ما لو طاب الامهال في ابتداء الجواب بعد الدعوى فانه يعمل الى آخر مجالس القاضي (قوله فالقول قول صاحب اليد) وتقدم بينته ولو شاهد أو عينا على بينة لا تخارحلفا بينت لكن لا يقيم بينته الا بعد بينة لا تخارحلفا قال ان هو في يده هو ما يكفي اشتريته منك ولم تدفعه لي قدمت بينة من ليس في يده لزيادة علم بينته (قوله فحلفا) أي لا استوائهما في وضع اليد في الاولى وعدمها في الثانية ولو أقام بينتين رجحت بينة الشاهدين والشاهد والمرأتين على الشاهد واليمين ولا يرجح الشاهدان على الشاهد والمرأتين ولا على أربع نسوة ولا ترجح بزيادة شهود أحدهما على الآخر نعم لو كانت أحدهما سابقة في التاريخ خرج عملها ولو كان يدين ثالثا قدمت بينته فان لم يكن له بينة حلف لكل منهما عينا (قوله وجعل المدعي به بينهما) أي عند ادعوى في الحلف أو اليمين أو اليد أو عدمها كما مر وكذا لو كان يدين ثالثا وأخاها بينتين وأخاها منه نعم لو أرخت أحدهما بتاريخ سابق فهو له وعلى من هو في يده أبرته وزيادة حاصلة من وقت التاريخ (قوله ومن حلف) أي أراد ان يحلف (قوله على فعل نفسه) أي ولو بظن مؤكدر كخطه أو خط مورثه (قوله على فعل غيره) أي وليس عبده ولا جريمته والاحلف فيهما على البت أيضا وفعل ملوكه ودابته كفعل نفسه (قوله على نفي العلم) وله الحلف على البت أيضا كما قاله القاضي أبو

أما الثاني المصور فيصان فيه الشخص على البت • (فصل) في شروط الشاهد • (ولا تقبل الشهادة إلا من) أي شخص  
(اجتمع فيه خمس خصال) أحدها (السلام) ولولا التبعية فلا تقبل شهادة كافر على ٣٤٩ مسلم أو كافر (و) الثاني (البلوغ)

فلا تقبل شهادة صبي  
ولو مرأقا (و) الثالث  
(العقل) فلا تقبل شهادة  
مجنون (و) الرابع (الحرية)  
ولو بالدار فلا تقبل شهادة  
رقيق قنا كان أو مدبرا أو  
مكتوبا (و) الخامس  
(العدالة) وهي لغة التوسط  
وشرعا ملكة في النفس  
تتبعها من افتراء البكائر  
والزنا والبياعة (والعدالة  
خمس شرائط) وفي بعض  
النسخ خمسة شروط أحدها  
(أن يكون) العدل (مجتنبا  
للإكثار) أي لكل فرد منها  
فلا تقبل شهادة صاحب  
كبيرة كالزنا وقتل النفس  
بغير حق (و) الثاني (أن  
يكون) العدل (غير مصر  
على القليل من الصغار)  
فلا تقبل شهادة المصروع  
وعدد البكائر مذكور في  
المطولات (و) الثالث  
(أن يكون) العدل (حليما  
السريرة) أي العقبية فلا  
تقبل شهادة مبدع بكفر أو  
يفسق ببدعته فالاول كنكر  
البعث والشأ كساب  
الخصاية أما الذي لا يكفر  
ولا يفسق ببدعته فتقبل  
شهادته ويستثنى من هذا  
الخطابية فلا تقبل شهادتهم  
وهم فرقة يجوزون الشهادة

الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك وأما لو حلف القاضي فيه على البت فقد ظلمه ليكن بعدد به (قوله  
أما الثاني المصور) أي المقيدين من مدين كاطاعت الشمس أو كان ذا الطائر غير باقأت طابق  
فطار وادعت انه غراب وانكره وفاته يحلف على البت • (خاتمة) • حسن تغليظ العين بمصر  
في الامان فيما ليس مالا وفي مال بلع نصاب ذكاة وفيما أراى الحيا ثم جراف الخالف ولا يقع  
الخالف التورية عند الحاكم ولو روى بان قصد خلاف ظاهر اللفظ أو ناوول بان اعتقد خلاف  
نية القاضي لم يدفع ان المدين الفاسدة لان المدين انما شرعت لهاب الخصم الاقدام عليه خوفا  
من الله تعالى قال الباقى ويحصل ذلك اذا لم يكن الخالف محققا فيما نواه والا فالعبرة بنية لا بنية  
القاضي فاذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا بغير اذنه وسأله رده وكان انما أخذ من دين له عليه  
وأجاب بنى الاسلام تحقاق فقال خصه للقاضي حلفه أنه ما أخذ شيئا من مالى بغير اذنى وكان  
القاضي يرى اجابته لذلك فلامدعى عليه ان يحلف أنه لم يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه ويؤدى بغير  
استحقاق ولم يأتهم بذلك اه وأقره شيخنا وليس للعالم ان يحلف بالطلاق او العتق او المذرفان  
بلغ موافقه ذلك عزله كما قال الامام الشافعى رضى الله عنه

(و) في بيان أحكام شروط الشاهد) المأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق غيره عن غيره  
بأنه مخصوص والاصل فيها قوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وخبر ليس لك الا شاهدك أو عينه  
أي الخصم واركام خمسة شاهد ومشهد ومشهد ومشهد ودع عليه وصيغة (قوله أي  
شخص) وهو الشاهد الذي هو أحد الاركان الخمسة المذكورة (قوله خمس خصال) بل أكثر من  
ذلك لان منها كونه ناطقا يقظا له مروءة غير متم رشدا فلا تقبل شهادة معذل لا يضبط  
الامور الا ان غلب عليه ضبطه له او لاخرس ولا من لا يتخلق بخلق أمثاله زمانا ومكانا ولا منهم  
في شهادته ولا شهادة سبه كافي الروضة وأما ما هو هذه الشروط معتبرة حال الاداء وأما وقت  
التصديق فان كان فيما يتوقف صحته على الشهود كان كالحاكم في ذلك والافيجوز ان يصح له غير  
الكامل ثم له ان يؤدى ما بهد كاله الا القاضي فلا تقبل منه مطلقا ولا تقبل شهادته في غير هذا ان تاب  
بشرطه (قوله أو كافر) أي خلافا للامام أبي حنيفة رضى الله عنه في قبوله شهادة الكافر على  
الكافر ولا امام احمد رضى الله عنه في الوصية لقوله تعالى وأشهدوا زوى العدل منكم والكافر  
ليس بعدل وليس منا (قوله فلا تقبل شهادة صبي) أي لماله أو عليه وقبل الامام مالك رضى الله  
عنه شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات مالم ينفروا (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أي  
خلافا لامام احمد رضى الله عنه واختاره ابن المذروغ غيره من أئمتنا (قوله أو مدبرا) أي أو  
مبهضا (قوله العدالة) أي فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى لى بائتهم الذين آمنوا ان جاءكم فاسق  
فيما قيسوا أي فتنوا (فرع) اذا كان الشاهد يعلم فسق نفسه وكان صادقا في شهادته فهل  
يحل له ان يشهد راولا فيه خلاف اعقد العلامة الرملى منه الحل (قوله صاحب كبيرة كالزنا) فلو  
نوى العدل فعل كبيرة غدا كزنا ملام يصير بذلك فاسقا بخلاف نية الكافر كذا الجهر (قوله  
على القليل من الصغار) أي على شئ منها (قوله مذكور في المطولات) منها فديم الصلاة

اصحابهم اذا سمعوه يقول لى على فلان كذا فان قالوا رأينا بقرضه كذا قبلت شهادتهم (و) الرابع (أن يكون) العدل (مأمون  
الغضب) وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب فلا تقبل شهادته من لا يؤمن عند غضبه (و) الخامس (أن يكون) العدل



(مخاطبة على مروءة مثله) والمروءة نفاق الانسان بنفاق امثاله من ابناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له  
كن يمشي في السوق مكشوف الرأس ٣٥٠ أو البدن غير العورة ولا يلبس به ذلك أما كشف العورة المحرم

• (فصل في الحقوق ضربان)

أحدهما (حق الله تعالى) وسياق الكلام عليه  
(و) الثاني (حق الآدمي) فاما حقوق الآدميين  
فثلاثة (وفي بعض النسخ  
فهي على ثلاثة) (اضرب  
ضرب لا يقبل فيه إلا  
شاهدان) ذكر أن فلا يكفي  
رجل وامرأتان وفسر  
المصنف هذا الضرب  
بقوله (وهو ما لا يقصد منه  
المال ويطاع عليه الرجال)  
غالباً كطلاق ونكاح ومن  
هذا الضرب أيضاً عقوبة  
الله تعالى كشد شرب خمر  
أو عقوبة لا آدمي كتهزير  
وقصاص (وضرب) آخر  
(يقبل فيه) أحد أمور  
ثلاثة إما (شاهدان) أي  
رجلان (أو رجل وامرأتان  
أو شاهد واحد) وبين  
المدعي وأنما يكون عينه  
بعد شهادة شاهده وبعد  
تعديله ويجب أن يذكر  
في حلفه أن شاهده صادق  
فما زله به فإن لم يخلف  
في وطأ بين خصمه  
فله ذلك فإن نكل خصمه فله  
أن يخلف عين الرد في الاظهر  
وفسر المصنف هذا الضرب  
بأنه (ما كان المقصد منه  
المال) فقط (وضرب) آخر  
(يقبل فيه) أحد أمرين إما  
(رجل وامرأتان أو أربع  
نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطاع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولاية وحضن (قوله

وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة  
وتسليم القرآن بعد حفظه والباس من رحمة الله تعالى والامن من مكرهه وكل الربا وكل  
مال اليتيم والافطار في رمضان بلا عذر وحقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب  
المسلم بغير حق والتميمة مطلقة وغيبة أهل العلم وحل القرآن وترك الواجبات العينية المتعلقة  
بالبادات والمعاملات مع القدرة على تعامها كعدم معرفة ما يصح العقود كالبيع ولا جارة  
وغیره او ما الصغار فغنى النظر الى المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام والنياحه وشق الجيب  
والتصقير في المشية وادخال من عليه نجاسة من الصبيان أو المجانين المسجد واستعمال نجاسة أو  
قوب متعصب غير حاجة ونية فعل الكبيرة واللعب بالنرد وهو الطاوله أو بالطاب ومعاة الملاهي  
وسر الخدران بالحرير وتصوير الحيوان والتفرج على ما لا يجوز ومنه الزينة التي جرت العادة  
بقائها (قوله بمخاطبة على مروءة مثله) قد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لا لاعتداله فتأمل  
وتقبل شهادة الحسبة عند الحاجة اليها في حقوق الله تعالى المحضة كالصلاة وفيما له فيه حق  
مؤكدة كطلاق وعنف وعقوبة عن قصاص وبقاء عده وانهضام اوتوب وحمد الله تعالى  
واحسان ونهـ ديل وكفاية وبلوغ وكفروا سلام وتحريم ومصاهرة ووصية ووقف ان عت  
جهنم اولو بالآخر كأنفقراء وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادتها الا في محض حدود  
الله تعالى وكيفية شهادة الحسبة ان تقبى الشهود الى القاضي ويقولوا نحن نشهد على فلان  
بكذا فاحضره لنشهد عليه فان أبذره وقالوا فلان زنى مثلاً فلهم قذفه

(فصل في بيان أحكام تعدد الشهود والمشهود به والاسباب المانعة من القبول) واقتض فصل  
ساقط من بعض النسخ (قوله والحقوق) أي باعتبار تعدد الشهود ففيه أو هي خمسة أنواع كما يعلم  
عالمياً أي فتأمل (قوله فاما حقوق الآدميين الخ) قدمها لانها أغلب وقوعاً ومراعاة لظن  
والشرع غير المرتب (قوله فلا يكفي رجل وامرأتان) أي ولا رجل وبعين (قوله ويطاع عليه  
الرجال الخ) هو عطف على قوله ما لا يقصد الخ فهم اقدمان فيه فتأمل (قوله كطلاق) رواه كان  
بعض أم بغير عوض ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وبعين ويلغزه  
فيقال ان اطلاق يثبت بشاهد وبعين (قوله ونكاح) أي ورجعة واقرار بعقوبة وموت ووكالة  
وصاية وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة اذا أريد في ذلك اثبات العقود والولاية فان  
أريد في النكاح اثبات المهر أو الارث وفي نحو الوكالة ثبات جعل فيا وفي الشركة ثبات حصته  
من المال أو الرجوع أو نحو ذلك فينبغي قبول الرجل والمرأتين وان لم يثبت النكاح وغيره بذلك  
(قوله ومن هذا الضرب الخ) اما عقوبة الآدمي فهي داخله في عبارة المصنف بكونه داخله في  
حقوقه وأما عقوبة الله تعالى فهي واردة أي زائدة على كلام المصنف هنا وسياق ما فيه (قوله  
ويجب ان يذكر في حلفه ان شاهده صادق) أي لان اختلاف الحجة أو وجب الربط فيها بذلك حتى  
تصير كأنواع الواحد (قوله فيما زله به) واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق  
وانني متيقن لكذا قال الامام ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس بذلك  
(قوله في الاظهر) هو المدة (قوله ما كان المقصد منه المال فقط) من عين أو دين أو منفعة أو عا  
بذل اليه من عقد أو فسخ كببيع وحوالة ووكالة ورضاء وخيار أو أجل ومنه الوقف على المعقد

نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطاع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولاية وحضن (قوله



ورضاع واعلم انه لا يثبت شيء من الحقوق بامر اثنين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل دفع النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل دفعه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره لهم لاجل الشهادة فلو تعدوا النظر اغترابا فمما انفردت به أدلتهم أما إقرار شخص بالزنا فيمكن في ٣٥١ في الشهادة عليه رجلان في الاظهر

(وضرب) آخر من حقوق

الله تعالى (يقبل فيه اثنان)

أي رجلان وفسر المصنف

هذا الضرب بقوله (وهو

ماسوي الزمان بالحدود)

كحد ثرب (وضرب) آخر

من حقوق الله تعالى (يقبل

فيه رجل) واحد (وهو

هلال) شهر (رمضان) فقط

دون غيره من الشهور وفي

المبسوطات مواضع آخر

يقبل فيها شهادة الواحد

فقط منها شهادة اللوث ومنها

أنه يكتفي في الخمر ص بحد

واحد (ولا تقبل شهادة

الاعمى الا في خمسة) وفي

بعض النسخ خمس (مواضع)

والمراد بهذه الخمسة

ما يثبت بالاستفاضة مثل

(الموت والنسب) لذكر

أوائتي من أب أو بئيلة

وكذا الام يثبت بالنسب

فيها بالاستفاضة على الاصح

(و) مثل (الملك المطلق

والترجمة) وقوله (وما شهد

به قبل العمى) ما قط في

بعض نسخ المتن ومعناه ان

الاعمى لو شهد الشهادة

فيما يحتاج للبصر قبل

عروض العمى له ثم عي بعد

ذلك شهد بما سمعه ان كان

الشهود له وعليه معروف

(قوله ورضاع) أي وبكارة وعيب امرأة تحت ثيابها والمراد به ما بين السرقة والكبة ولوامة  
وخرج بمات تحت ثيابها وفي وجهها وكفيها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الشهادة بالرضاع من غير  
التي (قوله واعلم الخ) هو معلوم من كلام المصنف قدام كل ما يثبت صحة تضعيفه يثبت  
بالاقرى منها بالاولى (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أو المراد به الحدود وتعليمها  
(قوله أقل من أربعة) واعتبارها بالنظر للحد فقط فلو شهد بغير اثنان وفسر ام الزنا بثبت  
فيه وليا بانه ذنبيه (قوله وهو الزنا) وكذا الماواط واثنان ايمائته والمائة وحكمة الاربعة  
فيه انه فعل اثنين فهو كقتلين وطلبه انما تعرفه لانه من أعظم الفواحش وخرج بالزنا مقدمة  
فلا يحتاج الى أربعة كالأربعة (قوله وردت شهادتهم) أي ما لم تغلب طاعتهم على معاصيهم  
لانه صغيرة ولا بد ان يقولوا رأينا المشتقة في الفرج وان لم يقولوا كالمروء في المكحلة فان اطلقوا  
اسمها صلو او مثل الزنا فيذكر وطه الشبهة الا اذا كان المصد منه المال كامر (قوله في الاظهر)  
هو المعقد (قوله كحد ثرب) أي ثرب الخمر ومثله الردة وقطع الطريق وقطع السرقة (قوله وهو  
هلال شهر رمضان) أي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجمعة الجمعة والوقوف ونحوها أو  
وحلول أجل الا ان تعاقبت بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوته كأن قال بعد ثبوته بواحد ان  
كان ثبت رمضان فانت طالق أو أنت حرم مثلا (قوله دون غيره من الشهور) هو أحد وجهين  
والراجح خلافه فان شهد واحد به لال شوال قبل للأحرام بالتحج وصوم الايام البيض ونحوها أو  
به لال رجب قبل للصوم أو به لال ذي الحجة قبل للصوم والوقوف ونحو ذلك (قوله يقبل فيها  
شهادة الواحد) لا يخفى ان هذا من الاخبار ومن الشهادة فاصل (قوله بعدل واحد) ومنها أنه  
يكتفي في اسلام الميت للصلاة عليه وغيره الا للارث ومنها الجمع للخصم كلام القاضي وغير  
ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل الابصار ولو من أصم كالزنا والشرب والغصب والتلاف  
الاموال وفي الشهادة على القول السماع وابصارها ناهي كبيع وقراض واجارة فلا يكتفي  
شهادة الاعمى في ذلك الا فيما يأتي (قوله في خمسة) هو غير مخون لاضافته الى مواضع ولو قدم  
لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى فتأمل (قوله من أب) أي أو أم (قوله أو بئيلة) وكذا  
العتق ولو من عين والولاة والنكاح والوقف بالنسبة لاصله لا بشرطه الا ان ذكرت مع الشهادة  
به والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع ويذكر الشاهد  
الشهادة جازمها ولا يقول سمعت من الناس مثلا لانه يورث رية في شهادته بل يقول أشهد  
بعتق فلان أو ان فلانا فرأيت عتيق ولا يقول اعترفه فلان أو ولدته فلانة لعدم الابصار في ذلك  
الفعل المستتر فيه كما مر (قوله بالاستفاضة) أي من جمع كثيرين من الناس ولو نساء وارفا  
يؤمن نواطوهم على الكذب ولا تشترط عدالتهم كالان شترط في عدد التواتر وبذلك علم ان ذكر  
الخمس في كلام المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله على الاصح) هو المعقد (قوله والترجمة) أي  
بان يحمله القاضي ترجاعه لا بلاغ كلام الخصوم (قوله ساقط في بعض نسخ اثنين) أي لانه  
سادس والمصنف عدلها خمسة فيما مر وقد علم ما فيه (قوله معروف في الاسم والنسب) نعم لو عي

الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورتها ان يعرف شخص في اذن اعمى بعتق أو طلاق شخص يعرف اسمه ونسبه  
وبذلك الاعمى على رأس ذلك المرفق يتعلق الاعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص

ويدهما أو يد الماشم ودعا به في يده فشهد عليه في الأولى مطاقا مع تغيير لاس خصه وفي الثانية  
لمعروف الاسم والنسب قببات شهادته وهـ ذم من جعله المضبوط الآتي • (فرع) • يجوز  
للأعني وطه فوجته اعتمادا على صوته المضرورة ولا يجوز له الشهادة عليها اعتمادا على ذلك لأن  
الوطه يجوز بالنظر وصبي الشهادة على العذر (قوله جاز لنفسه) هو يشهد بالراء الملهمة من  
الجر وهو التصديق (قوله المأذون له في التجارة) هو قيد الغالب فلا يصح له مطلقا وترد شهادته  
أيضا الغريم له ميت أو عاب به جرح فاس وببرائة من ضمنه باداء أو إبراء أو بجرادة أو رقة قبل  
الندماله بخلافه بعد اندماله أو إبراء وترد شهادته أيضا عما هو ولي أو وكيل فيه أو وصي أو قيم  
ولو بدون جعل قيم (قوله ومكاتبه) أي لأن له به عاقبة نعم لو شهد بشرا من نقص لشخص ومكاتبه  
فيه شفعة قببات شهادته

### • (كتاب بيان أحكام العتق) •

بكسر العين المهمله واسكان الراء المنة فوق في الاعتاق وهو لغة وشرا ما ذكره الأثر  
والأصل فيه قوله تعالى فكل رقبة وخبر من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه  
من النار حتى تفرج بالفرج ونصت الرقبة لأن الرقيق مع سببه كالدابة المربوطة بحبل في عنقه  
وخص الفرع بالذكر لأنه قد يمتنع بالذكورة والانوثة ولأنه ربما يتوهم إخراج جسه أعتقه وهو  
من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة  
وعاش كذلك واعتقت عائشة رضي الله عنها مائة وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق عبد الله بن  
عمر رضي الله عنهم ألف عتيق واعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفا واعتق ذو  
الكلاع الجعفي رضي الله عنه في يوم واحد ثمانمائة ألف واعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه  
مائة مطوقين بالنضرة رضي الله عنهم أجمعين وأركان ثلاثة معتق وعتق وصيفة (قوله إذا طار  
واسئل) أو من قولهم عتق الفرس إذا سبق مكان العبد إذا فلك من الرق شخص واسئل نفسه  
(قوله تقر بالي الله تعالى) يؤخذ منه أنه قربة وهو كذلك وإن لم يظهر فيه لأنه قربة في حق المسلم  
وغير قربة في حق الكافر (قوله ولا يصح عتقهما) وهو حرام نعم لو أرسل ما كولا بقصد ربا حته  
لمن يأخذه لم يحرر وإن يأخذه التصرف فيه بالكل فقط لا طعام غيره منه على المصدق (قوله من كل  
مالك) هو إشارة إلى أحد الأركان الثلاثة فتأمل (قوله جاز التصرف) أشار به إلى شرطه وهو  
أن يكون أهلا للتبوع والولا مختارا (قوله وسفيه) ولأمن مفلس ولأمن مبعوض ولأمن مكاتب  
ولأمن مكره لا يحق كسره بشرط العتق نعم يصح من الولي عن مولى لزمته كفارة قتل ودخل  
في الضابط المسلم والذي ولو حر يسأله ولاؤه وسوا اعتقه مسلما أو أسلم بعد عتقه ويصح منجزا  
ومعلقا بصفة معلومة أو مجهولة ومؤقتا دائما أو التام وتصح الوكالة في العتق لافي التعاق  
(قوله يصح العتق) هو متعلق يصح وهو إشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان كما مر  
(قوله أو محررا) وأنت حر ولو لامة أو أنت حر ولو لذكرا أو هذا حر أو هذه حر كذلك ولو كان اسم  
أمته قبل ارتقاها حره ثم سميت بغيره فقال لها يا حره عتقت إن لم يقصد النداء لها باسمها القديم  
فإن كان اسمها في الحال حره لم تعتق إلا أن قصد العتق ولو أقر بغير طريقة خوفا من المكس  
قصد بذلك الإخبار لم يعتق باطنا وهو كاذب في خبره ويحكم بعتقه ظاهرا كما قاله الغزالي وغيره  
وقال الأسنوي لا يعتق ظاهرا ولا باطنا بخلاف ما لو قال هذا أبق فإنه يعتق ظاهرا وباطنا كما أفتى به

(جاز لنفسه نفعا ولا دافع  
عنه ضررا) وحيث ترد  
شهادة السيد لعبده  
المأذون له في التجارة ومكاتبه  
• (كتاب أحكام العتق) •

وهو لغة مأخوذ من قواهم  
عتق الذرخ إذا طار واستقل  
ونشر عازلة ملأ عن آدمي  
لا إلى مالك تقر بالي الله  
تعالى وخرج بالآدمي الطير  
والهينة فلا يصح عتقهما  
(ويصح العتق من كل مالك  
جائز الأمر) وفي بعض  
النسخ جائز التصرف (في  
ملكه) فلا يصح عتق غير جائز  
التصرف كعبي ومجنون  
وسفيه وقوله (ويصح  
بصرح العتق) كذا  
في بعض النسخ وفي بعضها  
ويصح العتق بصرح العتق  
واعلم أن صريح الاعتاق  
(والصريح) وما تصرف  
منه كانت عتيق أو محرر  
ولا فرق في هذا بين هازل  
وبغيره ومن صريحه

العلامة الرملة حيث كان في سن يمكن ان يكون منه ولو قال له بدء افزع من عملك وانت سرعتي  
 فان قال اردت انه حر من العمل لم يقبل ظاهر او يدين ولو زاجته امرأته في الطريق فقال لها  
 تأخري يا حرة فماتت امته لم تعتق ونقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه ان امرأته زاجته في  
 الطريق فقال لها تأخري يا حرة فماتت امته فلم يقبلها به ذلك فيجوز ان تكون عنقت عنده  
 ويجوز ان لا تورع منه ولو قال لاحد عبدي انت حر مثل هذا عتقه او قال مثل هذا المبدع  
 ادول خلا فلا يستوي ولو قال لشخص انت حر لم ان عبدي سرعتي باقراره وان لم يدع لم الخاطب  
 بحريته لان قال انت تظن او ترى فلا يعتق وفارقت الاولى بانه لو لم يكن حرا فيها لم يكن  
 الخاطب عالما بحريته وقد اعترف بهما واظن ونحوه بخلافه قال الاذري ويغني استفساره  
 في صورتين تظن وترى ويعمل بتفسيره (قوله في الاصح) هو المدة (قوله الى نية) أي نية اعتناق  
 بل لا عبرة بنية غيره ولا يحتاج الى قبول ولا الى اضافة فلو قال اعتقك الله عتقك و اضافته الى جزئه  
 من كل كاه نعم يشترط ان يعرف معنى اللفظ ليجوز ما لو اقره اجماعا لا يعرف معناه (قوله  
 والكفاية) بالنون عطف على بصريح فاعلم (قوله مع النية) أي المقترنة ولو يجوز من اللفظ  
 الذي هو المبتدأ والخبر ومنها الكتابة بالنون قافية (قوله ونحو ذلك) أي من كل لفظ احتمل العتق  
 وغيره ومنها صرائح الطلاق وكذا يانه صرائح الظهار وكذا يانه كتابات ما ومن الكتابات  
 ما لو قال له عبد يا سيدي كما قاله الامام واعده العلامة الرملة ومثله أنت سيدي ولا يعتق فيهما  
 عند العلامة البراسي وقال العزيز انه لغو (قوله واذا أعتق جائز التصرف الخ) وفي بعض  
 النسخ ومن ملك مملوكا ليس فهر يا فلا مراهبة في نحو الارث ومنه ما لو وهب لرفيق جزء من سيده  
 لانه يدل في ملك سيده ففهر (نحو بعض عبدي) أي جزاءه عتقه كيد أو شأنا ما كرم وهذا  
 اشارة الى الركن الباقي من الاركان الثلاثة وهو العتق بشرطه ألا ياتى له حق لازم كرهن  
 ووقف ولا يضر الا قبل ادو الكفاية والاجارة ونحوها كالوصية والتدبير (قوله عتق عليه  
 جميعه) مراهبة كالطلاق ان كان المباشرة عتقه المالك أو شر بكمه باذنه فان كان وكلاهما جنيبا فان  
 أعتق جزأه أو مملوكا كعتق عتق والا فلا يعتق منه شيء ولو قال لفظوع عيين عتقك حر لم يعتق  
 لعدم السرية وسواءهما أو سر وغيره (قوله شركا) بكسر الشين المجرى به وسكون الراء  
 الله منه (قوله أي نصيبا) قال شيخنا هو ظاهر من الشركة ويجوز ان يعنى مشترك كرحمة  
 لا حاجة لما أورده الشارح عليه بعد انتهى وأقول انما حجت اشرار الشركة على النصيب لانه  
 الاصل ولا ان الانسان لا يتصرف في ملك غيره الا باذنه فاعلم (قوله على الصحيح) هو المدة (قوله  
 على الاظهر) هو المدة (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله وقت الاعناق) فلو اعسر فيه لم  
 يصبر عليه وان أيسر بعده ولا يمنع الدين عليه من السرية (قوله بقيمة نصيب شر بكمه) أي أو  
 بقيمة بعض نصيبه سواء كان شر بكمه ماله أو كافر المحجور اعليه أولا كثر نصيبه أم قل نعم لو كانت  
 مستولدة كان استولدها وهو عسر لم يسر لان استولاد المهر كعتقه وأم الولد لا تفتل نعم  
 يستحق من وجوب قيمة نصيب شر بكمه مستأمنان الاولى مالو وهب الاصل لفرعه مستصان  
 رقيق وقبضه ثم أعتق الاصل ما بقي في ملكه فانه يسرى الى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه  
 على الاربع الثانية مالو باع ثقتا من رقيق ثم جرد على المشتري بالقبض فاعتق الباقي نصيبه فانه

في الاصح فك الرقبة ولا  
 يحتاج المهر الى نية  
 ويقع العتق أيضا بغير  
 المهر كقوله (والكتابة  
 مع النية) كقول السيد  
 له بدء لا ملك لي عليك  
 لا سلطان لي عليك ونحو ذلك  
 (واذا أعتق) جائز التصرف  
 (بعض عبدي) مثلا (عتق  
 عليه جميعه) موهرا كان  
 السيد أو موهرا مملوكا  
 كان ذلك البعض أو لا (واذا  
 أعتق) وفي بعض النسخ عتق  
 (شركا) أي نصيبا (له في  
 عبدي) مثلا أو أعتق جميعه  
 (وهو موهرا) ياقية (يسرى  
 العتق الى باقيه) أي العبد  
 أو يسرى الى ما أيسره من  
 نصيب شر بكمه على الصحيح  
 ونفع السرية في الحال على  
 الاظهر وفي قول باداء القيمة  
 وليس المراد بالمهر هنا هو  
 الغنى بل من له من المال  
 وقت الاعناق ما يفي بقيمة  
 نصيب شر بكمه فاضلا عن  
 قوته وقوت من لزمه نفقته  
 في يومه وليلته وعنده  
 ثوب يلبس به وعن سكنى يومه  
 (وكان عليه) أي المعتق

يسرى إلى باقية الذي له الرجوع فيه بشرط العسر ولا قيمة عليه لأن عتقه صار فمما كان له أن  
يرجع فيه (قوله فقيمة نصيب شريكه) وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليه فلو مات  
أخذت من تركته وإن لم يطالبه الشريك فلا عيب في المطالبة فإن لم يطالبه طالبه القاضي وإذا  
اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضرا أو قرب العهد ورجع أهل التزويج أو مات أو غاب  
أو طال العهد صدق المعتق في الظاهر (قوله يوم اعتاقه) أي وقته كما هو وهو متعلق بقيمة  
فتمال (قوله ومن ملك) أي دخل في ملكه وهو حر كما تخرج من فيه رق ولو مكاتب أو موهبة فلا  
يعتق عليه ما انتظمه الولاء وليس من أهله وإنما اعتق أم ولد المبيع بموته لأنه حينئذ أهل  
للولاة لا انقطاع الرق عنه بالموت فتأمل (قوله واحد من والديه أو من مولوديه) بكسر الهمزة  
المهملة فيه ما أي شي من أصوله أو من فروعه ولو قهره عليه من الذكور أو من الإناث الموافق له  
في الدين أو المخالف له بارت أو وصية أو هبة بقبول وليه (قوله عتق عليه) أما الأصول فلقوله  
تعالى واخفض لهم ما جناح الذل من الرحمة ولا يتأق خفض الجناح مع الاسترقاق وأما  
الفروع فلقوله تعالى وما يغني عن الرجن أن يتخذ ذولا إن كل من في السموات والأرض إلا آتى  
الرحمن عبدا دل ذلك على نفي اجتماع الولدية والعبودية وخروج بالأصول والفروع الأخ فلا  
يعتق عليه بملكه نعم إن كانت نفقته تلزم العبيد لم يجز له قبوله ولا يصح

(فصل في بيان أحكام الولاء من حيث ثبوته ومقتضاه) وهو لغة وشراعا ما ذكره المصنف  
والأصل فيه قوله تعالى دعوه لهم لا تنهم إلى قوله ومواليكم وخبرنا المولى ما من أعتق أي لا غيره  
كالخليف (قوله وهو) أي الولاء بمعنى القرابة (قوله من الموالاة) وهي المعاونة والمقاربة (قوله  
معتق) بفتح التاء المشددة (قوله بالمد) أي مع فتح الواو (قوله من حقوق العتق) أي اللازمة  
له التي لا ينفك في تقيمها سواء كان العتق منجزا أو معلقا أو بتدبير أو بإستيلاد أو بكتابة أو بقرابة أو  
بشراء من الرقيق لنفسه أو ببيع ضمي أو بجهة كذلك سواء اتفق في الدين أو اختلفا فيه نعم  
لو أعتق عبدا كافرا ثم التحق بالحرب واسترق ثم اشتراه شخص آخر وأعتقه فولاؤه لهذا  
الثاني ولو أعتق الإمام عبدا من بيت المال فولاؤه للمسلمين وكذلك الوافر شخص بحرية عبده ثم  
اشتراه فإنه يعتق عليه ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الملك بزمعه لم يثبت له وإنما عتق  
مواخذه بقوله (قوله أي حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ وحكمه أي حكم الارث به  
قال شيخنا وأعاد الشارح الضمير للارث وهو غير مذكور لأنه الموهود ذهابا ولاجل قوله حكم  
العتق ولو أعاد الضمير للولاء بدون الارث لكان أولى وأعم لأنه بدان غير الارث مثله كولاية  
التزويج وتجهل الدية والدية في صلاة الجنائز وغسل الميت ودقنه انتهى وأقول إنما جمل  
الشارح كلامه على الارث لأنه الأصل وما عداها بالتبعية له فتأمل (قوله عند عدمه) أي عدم  
العتق من النسب لأنه أقوى (قوله وينقل الولاء) أي الاستحقاق به وما يترتب عليه فلا  
ينافي أن الولاء ثابت لغيرهم مع وجود المعتق لكن على الترتيب كما في النسب فتأمل (قوله  
لا كبت المعتق واخته) وكذا بقية أقاربه غير المعتقين بأنفسهم ولعله إنما ذكر البنت لاجل  
المسئلة التي قيل أنه أخطأ فيها أر بعامة قاض غير المتفهمة وهي ما لو اشترت امرأة أباه فاعتق  
عليها ثم أعتق الأب عبدا ثم مات الأب ثم مات عتيقه المذكور عن البنت وعن أخها فبإيرائه للأخ

(قيمة نصيب شريكه) يوم  
اعتاقه (ومن ملك واحدا  
من والديه أو من مولوديه  
عتق عليه) بعد ملكه سواء  
كان المالك من أهل التبرع  
أم لا كعبي ومجنون  
(فصل في أحكام الولاء)  
وهو لغة مشتق من الموالاة  
وشراعا عبودية يبيح إزال  
المالك من رقيق معتق (والولاء)  
بالمد (من حقوق العتق  
وحكمه) أي حكم الارث  
بالولاء (حكم العتق) عند  
عدمه وسبق معنى العتق  
في الفرائض (ويقتل الولاء  
عن المعتق إلى الذكور)  
دون الإناث (من عتقه)  
العتق بين يديه لا كبت  
المعتق واخته

المذكور لانه عصبية نسب الاب المعتقد بخلاف البنت ووجه الغلط والغفلة ان البنت أقوى في الولاء اليه من الاخ وصور بعضهم مثل القضاة المذكورة بان الاخت والاخ اشتريا بأباهما فاعتق عليهما والحكم فيهما كالأول بلا فرق ولومات المعتقد عن ابنين أو أخوين فبات أحدهما عن ابن فالولاء له - مه دونه وان كان هو الوارث لايه لان المعتقد لومات يوم موت عتيقه كان عصبية الابن دون ابن الابن وهذه الصورة ونحوها معني ما ورد عن عمرو عثمان رضي الله عنهما ان الولاء للكبير بضم الكاف أي لا كبير في الدرجة والقرب دون السن فان مات الآخر وخلف ذمة بين فالولاء للعشرة بالسوية لانه لومات المعتقد يومئذ ورفوه كذلك لانهم سواء في القرب اليه ولو اعتق عتيق أيام عتيقه فكل منهم - ما الولاء على الآخر ولو اعتق أجنبي أختين لا بين أولاد فاشترى بأباهما اعتق عليهما - ما ولولاء لأحدهما على الأخرى لان عليهما أي على كل منهما - ما وللاء مباشرة فاذا ماتت أحدهما للأخرى نهف ما لها بالاخوة والباقي لعتقه بالولاء ولو اعتق كافر مسلما وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق به - دموت عتيقه فولأؤه للمسلم فقط فان أسلم الآخر قبل موته فولأؤه له ما وان مات في حياة عتيقه غير انه أبت المال ان لم يكن للمعتقد ولد مسلم والأفهل ولولاء المسلم (تنبيه) لو تمكح عبيدة عتيقة فانت بولد فولأؤه إلى الأم فان اعتق الأب انتقل الولاء إلى الواليه ولا يعود إلى الأم فان اعتق بالردة قبل الأب انتجرا إلى الجد فان اعتق الأب به - انتجرا إلى موال الأب فان مات ذلك الولد بأباهما برولاء اخوته من موالى أمه اليه ولا يجبر ولا نفسه فلو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الأم خاصة فهل يرثونهم من حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الأب الظاهر نعم قاله العلامة البراءي (قوله كترتيبهم في الارث) والمعتمد أن الولاء ثابت لعصبية المعتقد ولو في حياته والمتأخر انما هو انهم فلا يرثون مع وجود المعتقد وان كان الولاء ثابتا للجميع (قوله لكن الاظهر الخ) هو المعتمد (قوله ولاهيته) أي لانه كالنسب

• (فصل في بيان أحكام التدبير) • من الدبر لان الموت دبر الحياة ولان السيد دبر نفسه في الدنيا باقتدام الرقيق وفي الآخرة بعقبه وهو لغة وشعر عما ذكره المصنف وكان معروفاني الجاهلية واسفر باقراره صلى الله عليه وسلم على يقاته والاصل فيه ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فقريه صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره عليه دليل على جواز واسم العلام يعقوب واسم الرجل أبوه ذكره بالذال المعجمة وأركانه ثلاثة معتق وعتيق وصبيغة وشترط في المعتقد التسكين والاختيار وشترط في العتيق ان لا يكون ام ولد وشترط في الصبيغة الاشعار بالتدبير بصريح او كناية كما سيذكره المصنف فعلم منه انه يصح من سفيه ومفلس ومبعض وكافر ولو حرييا وسكران ومردا لكن ان مات مرتد انتير فإداه وكافر محل مدبر له الحرب ان لم يكن مسلما ولو حكاه دخل المرتد فانه كالمدبر المسلم - لم والا امر بزيار ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه فها (قوله عن دبر الحياة) أي معلق بموت السيد وحده (قوله ومن الخ) فيه إشارة إلى اركانه الثلاثة المذكورة فتأمل (قوله اذا مات اما) انما ذكر الضمير المنفصل لفائدة الضمير المتصل بالمتكلم (قوله فانت حر) وكذا عضوه نحو ويدلشرة فيكون جميعه مدبر الا ان كل نصر في قبل التعليق صح اضافته إلى بعض محله وأما الجزء الشائع كنهه

(وترتيب العصبية في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان أختا المعتقد وابن أخيه مقدمان على جد المعتقد بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجد بشر يكاد ولا ترث المرأة بالولاء الا من تنص بانثرت عتيقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحيث لا ينتقل الولاء عن مستحقه

#### • (فصل في أحكام التدبير) •

وهو لغة المظرف عواقب الامور وشرا عاتق عن دبر الحياة وذكره المصنف في قوله (ومن) أي والسيد اذا قال لعبيده) مثلا اذا مات أنا (فانت حر فهو) أي العبد (مدبر يعتق بهدوفاته) أي السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أعمدة تدبر موت ويصح التدبير بالكفاية أيضا مع النية كخليفة سيملك بعد موت

(ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المديون (في حال حياته) ويطلق تذييره وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل المالك كهبته بعد قبضه أو جملته هذا قالوا والتدبير ٣٥٦ تعالى عتق بصة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد

ثم الحكم لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المديون في حال حياة السيد بحكم العبد النقي) وحقيقة تكون أكتاب المديون للسيد وارقة لئلا يرد السيد القية أو قطع طرف المديون فلا يسيد الارش ويقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المديون في حال حياة السيد بحكم العبد النقي

### • (فصل في أحكام الكتابة)

يكسر الكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالعنقاقة وهي لغة مأخوذة من الكتاب وهو معنى الضم والجمع لان فيها اسم نجم الى نجم ونسرا عتق معلق على مال منجم بوقت من معلومين فاستمر (والكتابة مستحبة اذا سألها العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (أمانة) أي أمينا (مكتسبا) أي قويا على كسب يوفيه (التمه من أداء النجوم) (ولا مع الاعمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبة على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤبلا) الى أجل معلوم أقله نجمة ان كقول السيد لعبد في المال المذكور تدفع الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا أدبت ذلك فانت حر

مثلا فالمدبر ما ذكره فقط (قوله وله أيضا التصرف فيه) هو من عطف العام على البيع وهذا في غير المذهب لانه لا يصح تصرفه ويطلق أيضا التدبير بالاداء المدبر لا بردة من أحد ما ولا برد المدبر له ولا بوط ولا بقول ويصح تدبيره مكانه وعكسه وتدبيره معلق وعكسه وكاتبه معلق وعكسه ويعتق بالاسبق منهما او يتبع من دبرت حاملا ولدها وان انفصل قبل موت السيد ولا يتبع مديرا ولده بل يتبع أمه وقاوسه ويصح تدبير الحمل وحده ولا يتبعه أمه ولو أقت السيد عتق المديون بعد موته كانت حر بعد موته بصفة من لا يمتنع قبلها (قوله في الاظهر) هو المعتمد (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله فعلى الاظهر) لذى هو المعتمد (قوله على المذهب) هو المعتمد (قوله القن) هو بكسر القاف وتشديد النون وفي كلام النووي انه غير المدبر والمكاتب والمعلق عتقه وأم الولده (فرع) المدبر كما لو قوف في الجناية منه وعليه في التدبير بحاله ان فداه سيده ولا يلزمه ان يقتل ان يدبر بعتقه عبدان يشترى بهما عبد او يدبره بخلاف ما لو انكف العبد الموقوف فانه يشترى بعتقه مثله ويوقف (قوله وحقيقة تكون أكتاب المديون السيد) فهي من التركة بعد موته فان ادعى المدبر انه كسبه ابدته موت السيد وأمكن صدق بيمينه وكذا تقدم بيمينه لو أقام ما يثبت بخلاف ولد ادعت المدبر قاتله ابدته بعد موت السيد وأمكن صدق بيمينه وكذا تقدم بيمينه لو أقام ما يثبت في صدق الوارث بيمينه لانها تزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد • (فصل في بيان أحكام الكتابة وكيفية ما يثبت بها) وهي لغة رثر عاماد كره المصنف وانظره السامعي لم يعرف في الجاهلية والاصل فيها قوله تعالى فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وخبر المالك كاتب عبد ما بقي عليه درهم وهي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه لانها بيع ماله بماله والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعقد بحالها والعبد لا يشعر بالكتاب تشهرا اذا علق عتقه بالتكسب والاداء ومثبت كتابه لا يعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق وأركانها أربعة فن وسيد وصيغة وعوض وشروط القن التكاليف والاختيار وعدم تعلق حق لازم به وشروط السيد أهلية التبرع والولا والاختيار لاصبي ومجنون ومردد ومكاتب وسفيه ومفلس ومبعض ومكره وشروط الصيغة مشتق كتابة فقط لا بيع ونحوه وشروط الاعوض أن يكون مالا (قوله والكتابة مستحبة) أي ايجابها في عقد ما من السيد مندوب يسأل العبد ولا تجب وان طلبها الرقيق العبد أو الامة لئلا تصحكم المالك على المالك (قوله وكان كل منهما) الخ هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على الكسب شروط للذهب ولا تكفه عند دفع واحد منها بل تباح الا ان كان كسبه بخوف فمكروه بل قال الاذرى لا يبعد قهرهما انهما لم تكن من الفساد انتهى قال العلامة الرمي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أخذهما ما صرفهما في محرم (قوله أي أمينا) المراد به من لا يبيع المالك وان لم يكن عدلا بتركه نحو صلاة مثلا (قوله يوفيه ما التزمه) أي مع موته (قوله الاجاب) في ذمة المكاتب عينا أو دينا موصوفين بصفات السلم (قوله معلوم) جنسا ونوعا وقدره وصحة (قوله مؤبلا) فلا تصح على حال ولو في بعض قادر عليه ولا على منقعة عين لانها لا تجزئ فتجوز بخدمته شهر ودينار ولو في اثناء شهر او بعد فراغه فلو قال الى شهرين وجعل كل



(وهي) أي الكتابة الصعبة (من جهة السيد لازمة) فليس له دفعها بعد لزومها إلا أن يهجز المكاتب نفسه عن أداء النجوم أو بعضه عند أهل كقولهم عزت عن ذلك فلا سيد حتى تدفعها أو في معنى الهجز امتناع ٢٥٧ المكاتب من أداء النجوم مع القدرة

عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جارة) فله بعد دفع الكتابة تهيئته بالطريق السابق (وله) أيضا (فـ) ضهاى (شاه) وإن كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة واهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة في اثره من جهة المكاتب والسيد (و) المكاتب التي تصرف فيما في يده من المال) يبيع وشرا أو باعرا وغير ذلك لا يبيع منه ونحوها وفي بعض نسخ المتن زيلا المكاتب التي تصرف فيما فيه تنمية المال والمراد أن المكاتب يملك بعدد الكتابة منافعها وكسايه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (و) يجب (على السيد) بعد دفع كتابة عبده (أن يضع) أي يحط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد بجزء ما لو ما من مال الكتابة واصل الحط أولى من الدفع لأن القصد من الحط الاعانة على العتق وهي محنة

شهر نجومه لم يصح وإن فرقه سماه ولو كان كاتب ثلاثة أعبد يدعى على مال ونجومه بنجومه من صحيح لا يحاد المال و يوزع عليهم باعتبار قيمتهم ويكون ما يخص كل واحد منهم من نجومه بنجومه من وتصح كتابة من بعضه حرا كتابة مشتركة إلا من اشترى كاتبا أو كاتبة واحدة منهم وإذا هجره أحد منهم لم يجره غيره أبقاهم عليه مكاتبه ولو أبرأ أحد منهم من ذنبه أو أعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيبه شرا كأنه أن أبصر والاعاد المكاتب للرق (قوله عند أهل) بكسر الحاء المهملة أي وقت الحلول (قوله امتناع المكاتب) أو غيخته إلى مضافة القصر وإن حضر ماله وليس للحاكم الأداء من مال المكاتب بل له تمكين السيد من الفسخ (ألا وله الخ) لو عجز بالمال كان أولى فتم (قوله وإن كان معه ما يوفي به) وإذا استعمل سيده عند أهل البيت عجز من له ماله وأبيع ماله أولا حضاره من دون مضافة القصر وجب أمهاله وله أن لا يزيد في الامهال على ثلاثة أيام ولو لا كسافه ولا تفسخ الكتابة يجنون ولا انغماء ولا هجره فيه ويقوم على السيد مقامه والحاكم مقام المكاتب (قوله ولله مكاتب) هو بفتح الميم المضافة الشوقية (قوله التصرف فيما في يده) أي بما لا يبيع فيه ولا يخطو ولا يبيع نصيبه ولو برهن ولا يقرض ولا يصدق إلا بما جرت العادة بأكاه من نحو لحم وخبز لا يشتري من يعتق عليه إلا باذن السيد ويقتبعه رقا وعتقا ولا يبيع عتقه ولا كتابه ولو باذن السيد وليس له وطأ أمته ولو باذن السيد وله أن يقرضه بانه ولو لم يوطنه نصيب ولا تصير أمته أم ولد لانه مملوك له وليس السيد بالتصرف في شيء من مال المكاتب (قوله بعد دفعه كتابة عبده) خرج الكتابة الفاسدة فلا حظ في (قوله أي شيئا) ولو أقل من قول ولو تعدد السيد وانحدر المكاتب وجب ذلك لكل منهما (قوله والسكن الحط أولى من الدفع) وكونهما في النجوم الأخير أولى وحط ربيع النجوم أولى من دفعه ثم لو أبرأ من النجوم أو باع من نفسه أو أعتقه ولو بعوض لم يجب شيء وكذا لو كاتبه في مرض موته والذات يحتمل أكثر من قيمة أو كاتبه على منفعته قاله الجرجاني (قوله الأبادا جميع المال) وكالاداء الأبراء وحالة العبد سيده على أجنبي ولا يبيع عكسه (خاتمة) لو ادعى الرقيق كتابته أو أنكر السيد أو وارثه حلف المنكر ولو اختلنا في قدر النجوم أو الأجل ولا يثبت له الذم إن لم يتنقأ على شيء فسخها الحاكم أو هما أو أحدهما كافي البيع ولو قال السيد كتابتك وأما يجنون أو محجور على صدق إن عهد له ذلك ولو مات السيد والمكاتب بمن يعتق على الوارث عتق عليه فإن كان ثم زوجة لنفسه كتبت كالموتى أو أحدهما الآخر وانقضى زمن التبرار لا باع فيهما

في الحط وهو مودة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الأبادا جميع المال) أي مال الكتابة (بعد القدر الموضوع عنه) من جهة السيد (فصل في أحكام أمهات الأولاد)



ما استدلل به عمر رضي الله عنه وغيره من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبتوا من فعله منهم  
 لم يبلغه ذلك (قوله وإذا) الواو للاستئناف وأثرها المصنف على أن لا يلتزم بالمشكوك  
 والموهوم والمبادر بخلاف إذا فاقم الحقيق والمظنون ولا شك أن أحبال الأماة كثيرة مطنون  
 بل متيقن ونظيره إذا فاقم إلى الصلاة وإن كنتم جنباً لخص الوضوء بالاشكره وكثيراً سببها  
 والخفاية بان اندرتها وليكثرة الله وعن الموت حتى صار كأنه منسي مشكوك فيه أي بان معه في  
 نحو واثق من وأقرب إلى وإذا من الماس خمر مع أن الموضع لأن نحو وإن تصبهم سيئة اندرتها  
 مع اللغة في نحو يفتهم وأخبارهم بأنه لا بد من أن يصيبهم شيء من العذاب وإن قل كما أشار إليه تنكير  
 لفظ ضمير والماس قائل (قوله السيد) البالغ في التقديرات بلاد الصبي وإن طلقه الولد بإمكان  
 كونه منه (قوله مسلماً) ولو ينجونه أو مكرهاً أو قهراً أو نائماً على الماء أو جلاًحراً كلاً أو بعضاً  
 لا مكاتباً مات قبل الجزاء بعده فلا تعتق بموته وكذا الوصيات حر الممتنع بموته في الأصح ولا ما دونها  
 في التجارة ولا مفاسد محجور رعايته ومحملة في الميعاد في أمته بخلاف ما لو أحسن أمة فرعه فاقمها  
 لا تميز أم ولد والفرق بينهما أن الأصل الميعاد لا يثبت له شبهة الاعتناق بالنسبة لبعده الرقيق  
 فتأمل (قوله أو كافراً) أصلياً أو مرتد الميث على ردة (قوله أمته) المملوك كونه ولو ينقل المالك  
 إليه بوطئه فشمع ماله كانت أمة مرهونة وهو مومر أو لم تبع في الدين والامة التي اشتراها  
 بشرط العتق فإنه إذا استولدها ومات قبل أن يعتقها فاقم اعتقه بموته ولا ينشأ في ذلك قواهم من  
 الاستيلاء لا يجزى لأنه ليس باعتناق إذ معناه أنه لا يستقط عنه طلب العتق بذاته لا أنه لا يعتق  
 بموته كما تدينهم وأما لو شترى الابن أمة بشرط العتق فأحبها أبوه فهل يعتقها لاداره وتؤخذ  
 منه القيمة فتكون أولاداً ولا تصير مومرة فتولد لأن الشارع يمنع من بيعها وسد باب نقلها على  
 المشتري فأشبهت مومرة وتولد الابن جرى الزكوى على الأول وشيخ الإسلام على الثاني ثم قال ولا  
 يقال أيلاد المشتري أياها فإنه فكذلك أيلاد أبيه لأن الوفا بالشروط مع أيلاد المشتري ممكن ولا  
 كذلك أيلاد أبيه وهذا هو المعقد وأما الوصيات المشتري للجارية بشرطه قبل العتق فأولدها الوارث  
 لم يفسد أيلاده وانظر ما الفرق بين نكاحه أيلاد المورث ووراثته ولعل الفرق ما ذكره بين  
 استيلاء المشتري لها واستيلاء أصله والامة المشتركة وبصري الاستيلاء إلى حصته شريكه أن  
 أبيه بيمينته أو الألبصري وبنيته الاستيلاء في حصته خاصة فإذا وطئ شريكه لا تخرجه  
 الاستيلاء في نصيبه ولا يصري إلى حصته شريكه الأول وإن كان مومراً لأن شرط الصراية أن  
 لا يثبت استيلاء شريكه في حصته وقد ثبت لأن الصراية تتضمن النقل حتى لو استولدها أحدهما  
 وهو مومر ثم استولدها الآخر طناً أعنتها أحدهما الألبصري والامة المزدوجة وهي ملكة  
 أو لك فرعه والامة المكاتبة له أو لفرعه والمديرة كذلك تدرجها وكذا المعاق عتقها  
 بصفة والمرهونة وهو مومر أو لم تبع في الدين أو كان مفلساً أو أفلت عنه الحجر قبل بيعها أو ملكها  
 في صورتين بعد البيع ومثلها الجارية وكذا مستولدة الوارث من التركة التي تعاقبها دين  
 إذا استولدها الوارث وهو مومر ثم لو كانت كافرة وأبست مسلم لم تميم بيت وامست ترقط بطول  
 استيلاءها ولا يعود ملكها أو مملوفاً مستولدة الحرب إذا رقي ولو تهرت مستولدة الحرب يبيدها  
 عتقت في الحال ثم لو تدرج بها وانصديق بينهما أو وصى بعتقها وخرجت من أمثال ثم استولدها

(وإذا أصاب) أي وطئ  
 (السيد) مسلماً كان أو  
 كافراً (أمة)

ولو كانت حائضا أو محرمة  
أو من زوجة أو لم يصح أو لم يكن  
استدخات ذكره أو ما  
المحرم (فوضعت) حيا أو  
ميتا أو ما يجب فيه غرة وهو  
(ما) أي لحم (يتبين) فيه شيء  
من خالق آدمي وفي بعض  
النسخ من خالق الآدميين  
لكل أحد أو لاهل الخبرة  
من النساء ويثبت بوضعهما  
ما ذكر كونهما - تولد  
لسيدها وحيدة (حرم عليه  
يها) مع بطلانه أيضا إلا  
من نفسه فلا يحرم ولا يطل  
(و) حرم عليه أيضا (رهنها  
وهبتها) والوصية بها (و) زله  
الذهب فيها بالاستخدام  
والوطء) والاجارة والاعارة  
وله أيضا أرض جناية عابها  
وعلى أولادها التناهيانها  
وقبعتها إذا قتلت وقبعتها إذا

لم ينفذ استيلا دها في الصورة من لافضائه إلى ابطال الوصية في الثانية (فرغ) وقع السؤال  
في الدرس عما لو كان لشخص أمسان فوملى واحداهم أوجات منه فوضعت عاقبة فأخذتهم الأمة  
الثانية ووضعتهم في فرجها فتخلفت وولدت ولدا فهل تصير الأمة الثانية - تولد أو لا وقع فيه  
تردد واستقر شيخنا الشيرازي أنه لا تصير مستولدة بذلك لأنه لم ينفذ من منبه ومنه في هذه  
الحالة ويطهقه الولد (قوله ولو كانت حائضا) أو نفسها (قوله أو لم يصحها) هو استدخال على كالم  
المصنف ولو قال إذا حبت لكان أولى واعم فتأمل (قوله ولكن استدخات) أي أمته هو أما  
أمة فرعه إذا استدخات ما فهل هو مثل وطئه أم لا إذا شبهة ملك حينئذ فامته قد لا بد منه  
(قوله أو ما المحرم) قبل موته وإن ولدت بعده بخلاف ما لو استدخات بعد موته فيثبت  
النسب والحريه دون الاستيلاء بخلاف غير المحرم وهو ما خرج منه على وجه محرم للموات  
الولد بعد انفصال بعضه ثم انفصل بل ياقبه لم تعتق الا بتمام انفصاله على المعتمد وحينئذ يثبت  
الاستيلاء فتأمل (قوله أو ما يجب فيه غرة) ولو أهدى أمين وان لم يتصل اليه باقي مطلقا لوجود  
الولادة (قوله أي لحم) أي أوجره منه (قوله يتبين) أي يظهر (قوله أو لاهل الخبرة من النساء)  
أي أربع من القوابل وتعييده بكونهم من النساء - فهو مملوك لأنه يكتفي فيه رجلان خبيران أو  
رجل واحد إذا فلو اختلف أهل الخبرة هل فيها خالق آدمي أو لا قدم المثلث على الثاني فيما يظهر  
لأن معه زيادة علم ولو كان التصور في بعضها كفي فيما يظهر فالحال العلامة الطيلاوي ومثله العلامة  
البراسي (قوله ويثبت الخ) ذكره لأنه المقصود بالحكم وما ذكره المصنف من نسب عليه كما  
أشار إليه فتأمل (قوله وحيدة) حرم عليه (يها) ولو بعضها منها ولو ضمنها أو لم تعتق عليه أو  
بشرط الاعتق حتى لو حكم حاكم بصحة بيعها انقض حكمه لمخالفة الإجماع كما تقدم فراجع (قوله  
الامن نفسها) فيصح لأنه عقد عتاقة قال شيخنا وإذا باعها جزأها هل يسرى إلى باقيها أو لا  
أقول حيث جعل عقد عتاقه فانه يسرى إلى باقيها والسراية على السيد ويكون الولاء له كما  
لو اعتق بعض رقيقه وكبيعها هبتها كما صرح به البلقي بخلاف الوصية به المكن نقل شيخنا  
عن الشهاب الرملي أن البيع قد معتبر في شرح رده كشيخ الاسلام في شرح المنهج والروض  
أن البيع ليس قيداً وأقر شيخنا الشيرازي وحل صحة بيعها من نفسها إن كان السيد حراً  
كما لا فإن كان مبعوضا فانه لا يصح لأنه لا يثبت له الولاء لأنه ليس من أهل ومثلي بيعها أيضا فرضاها  
لنفسها كما صرح به شيخ الاسلام في شرح منتهج ويجب عليه أن يرد مثلها الآن محض رجوعه في عين  
المقرض إن لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لأن بقرضها انفسها لم تكن اذعتقت ولا يصح  
وقفها (قوله والوصية بها) أي ولو أهدى فلا يصح ذلك أيضا ولو قال المصنف لم يصح له التصرف فيها  
بما يزيل الملك لكان أولى وأخصر (قوله وجازله) أي لا سيد (قوله بالاستخدام) أي لأنها  
كالقنة في جميع الأحكام إلا ما استثنى وهل يجوز مكانتها أو لا قولان أحدهما لا لأنه عقد  
على رقبتهما كالبيع والهبة والثاني نعم لأنه لا منافاة بين السكابة والاستيلاء كما لا ينافي استبراء  
العدة استبراء النكاح وهذا هو المعتمد (قوله والوطء) أي له وطؤها إلا ما منع كمنه المحرم وأمة  
متأبته وأمة المبعوض ونحو المراجعة والمسلم مع الكافر وخرج بالوطء أمها وبناتها (قوله  
والاجارة) وفارقت الاضحية المعينة بخروجها عن ملكه ولا يصح أن تستأجر نفسها من سيدها

لان الشخص لا يملك منفعة نفسه واما الاستعارة فتعبر عنها العلامة الخطيب كراستوار  
نفسه من مناجير وخالف العلامة الرمي في ذلك فقال ليس لها ان تستعير نفسه من نفسه ويوجه  
بان العبد لا يملك وان ملكه السيد بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك كل عليه وقت العبد على نفسه  
لانه خرج عن ملك السيد واذاعات السيد بطات اجارته الغير نفسه او انفسخ العقد في الانها  
ملكته منفعة نفسه انهم لو اجرها انهم ولدوها ثم ماتت لم تنسخ الاجارة فان قيل لو اعتق رقيقه  
المؤجر لم تنسخ فيه الاجارة فهل كان هنا كذلك اجيب عنه بان السيد في العبد لا يملك منفعة  
الاجارة فاعتاقه ينزل على ما يملكه وام الولد ملك نفسه باقوت سيدها فانه يفت الاجارة في  
المستقبل (قوله وتزوجها بغير اذننا) اي ولو كان السيد مبعوضا (قوله الا اذا كان السيد الخ)  
لا حاجة اليه لعدم الولاية فيه فتأمل (قوله واذاعات السيد) اي عن الامة المذكرة (قوله  
ولو يقتلها) وبه صرح الرازي في باب الوصية والامثلة نظائر وهذا مستثنى من قاعدة من  
استعمل بشئ قبل اوانه موثق بغير ماله (فرع) لو ما ناما او شكا في المية والسبق قال  
العلامة البراسي فانظر كيف يكون حكمها انتهى قال العلامة ابن قاسم وقديقال حكمها  
اعتق في الاولى بناء على ان الهة تفارن المملول بخلاف الثانية لانه في سبب الحرية والاصل  
دوام الرق (قوله من رأس ماله) وان اوصى بعتقه من الثالث وتافوه هذه الوصية لانه من باب  
الاتلاف لان هذا اتلاف ممل بالاشتقاق فاشبهه اتفاق المسالك في الذات والشهوات كما قال  
شيخنا البالي وبذلك فارق جهة الاسلام (قوله قبل دفع الديون) بخلاف التديب فانه لا يعتق  
المدير الا بعد موته من الثالث والفرق بينهما ان التديب من باب التبرعات والاستيلاء من باب  
الاستبعاد (قوله بعد استيلائها الخ) هو قيد يخرج به الولد الحاصل قبل استيلائها من زوج  
او زناها ومملوك للسيد يصرف فيه بما يشاء من بيع او غيره (قوله بغير اذننا) اي في جميع ماصر  
لان حكم الاستيلاء يسري الى الاولاد الحادثة من غير السيد بعد الاستيلاء ويعتقون بموته  
فولوا واحدا بخلاف ولد المدير والمكاتبه فان في سرية الحكم اليها فواين لان الاستيلاء لا يقرر  
فلا يطقه نسخ والتديب والكاتبه يطقه الفسخ نعم ليس له وطؤه ان كان انق ولا يجبره على  
النكاح ان كان ذكرا واطم اهل تصير مملوكة كمالو كاتب ولد المكاتبه فانه يصير مكاتبا  
او لا ينبغي ان تصير مملوكة بوطئه لها وفائدة الحلف والتعاقب واذاعات السيد يعتق بموته  
وان ماتت امه في حياة السيد ولو ادعت ولدا بعد الاستيلاء او بعد موت السيد وانكر الوارث  
صدق بيعة بخلاف ما لو ادعت مالا في يدها انما اكتسبه بعد موت السيد فانها المصدقة بيعة  
لان ابداءها الى المال دون الولد (تنبيه) اولاد اولاد المستولدة احرار ان كانوا من الاناث  
والافلاان الولد يبيع امه في الرق والحرية وولد المكاتبه الحادثة بعد الكتابة يبيعها رقا وحرية  
ولا شئ عليه والمعاق عتقه بصفة لا يبيعها ولدها في العتق الا ان كانت حاملا عند العتق او  
وجود الصفة (قوله ومن اصاب اي وطئ) المراد حبلت منه (قوله مملوك السيدها) بالاجماع  
تبع الامة لانه دخل على ارتفاق ولده اما التسيب فيبيع فيه اباء (قوله املوغر) هو مملوك  
على الحكم به يومئذ كولد الامة من غيره لانه في هذه حر قال في الروضة ومثله مملوككم امة  
بشرط كون اولادها احرارا فالشرط صحيح والولد الحاصل منه حر (فرع) لو تزوج حر جارية

وتزوجها بغير اذننا الا  
اذا كان السيد كافرا وهي  
مسايرة فلا يزوجه (واذا  
مات السيد) ولو يقتلها  
(عتقت من رأس ماله)  
وكذا اعتق اولادها رقبيل  
دفع (الديون) التي على  
السيد (والوصايا) التي  
اوصى بها (وولدها) اي  
المستولدة (من غيره) اي  
من غير السيد بان ولدت  
بعد استيلائها ولدها من  
زوج ادم زنا (بغير اذننا)  
وحديثه فالولد الذي ولده  
السيد يعتق بموته (ومن  
اصاب اي وطئ) امة  
غير نكاح او زنا واحدا  
فولدت منه (فولدها)  
مملوك السيدها املوغر  
نقص بغير امة فالولدها  
فالولد حر وعلى المفسرون  
قيمة السيدها (وان اصابها)  
اي امة الغير

اجنبي ثم ملكها ابنة او عبد جارية ابنة ثم عتيق لم يفسخ النكاح لانه دوام ولا نصير مستولدة  
 باستيلاها كما قاله شيخنا واقره (قوله منسوبة للفاعل) اي وقت ولادته خرج بذلك شبهة  
 الطريق والا كما قالوا فيهم ما رقيق (قوله كظنه انما امته) فذه شبهة محل (قوله او زوجته  
 الحرة) اما لو ظننا زوجته الامه فالولد رقيق ولا استيلا اذا ملكها اجير ما وسواء كان حرا او  
 رقبة او لو كان لخص زوجته حرة وامة فوطى الحرة ظنا انها الامه فلا شبهة كما قاله الزركشي  
 ان الولد حرك في امة الغير اذا ظننا زوجته الحرة (قوله فولده منها حر) نسيب نظرا لظنه لان  
 ظنه الحرة يصير الولد حرا (فرع) لو استدخلت الامه ذكر حرا ثم فعلت منه فالولد حرك  
 فيسب لانه ليس بزمان جهته وتجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع به اجمع ابعد العتيق قاله  
 البغوي في فتاويه وانظر هل من له الجنون ولو لم تعلم (قوله وعليه قيمة للسيد) اي وقت ولادته  
 لانه ان ظنه عليه بظنه (قوله في الحال بالاخلاق) قال شيخنا تفيد بذلك لاجل عدم الخلاف  
 وسيد كرمقابه (قوله المطابقة) لو حذفه المصنف كان أولى بل صوابا فان ملكه لزوجه ولو  
 حاصل منه لا يصيرها أم ولده وان عتيق عليه ذلك الحل الا ان أمكن كون الحل حاد ثابته لملكه  
 ولو احتمالا (قوله بهذا ذلك) اي بشره او ارث او نحو ذلك (قوله لم نصير أم ولده) اي خلافا  
 للامام أبي حنيفة رضي الله عنه وأما لو ملكها حاملا من نكاحه عتيق عليه الولد كما قاله في  
 التمر وغيره معلوم ان ولده له لان انه قد حرك كما قاله الجلال المحلى وقال السيد يداني وصورة  
 ملكها حاملا ان تضعه قبل ستة أشهر من يوم ملكها أو لا يطأها به الملك وتولد دون أربع  
 شهور (قوله بالوط) اي لانها علفت به في غير ملكه فاشبهه ما لو علفت به في نكاح مثلا (قوله  
 وصارت أم ولد) ضمير عائدة الى الامه لا بقصد كونها المطلقة لان الكلام في امة ملكها بهد  
 وطئه لها بشبهة سواء كان حال وطئه حرا أو رقبة قائم عتيق وملكها بعده لكن في صورة العبد  
 لا نصير أم ولده قطعاً (قوله على أحد القوانين) مرجوح لانها علفت منه بغير والعوق بالحرب  
 للمرية بالوث (قوله وهو الرابع في المذهب) اي المعتمد وما قاله المصنف مرجوح (خاتمة)  
 لو شهد اثنان باستيلا دامة ثم رجعا لم يفر ما شيا فان مات السيد غر ما قيمتها للوارث بخلاف ما لو  
 شهد اثنان بتعلق عتيق ثم وجدت لصفه ورجعا فانما يفر ما يفرمان القيمة ولو غر بغيرية المستولدة فالولد  
 حرك وعليه قيمته لا سيد ولو غر السيد عن النفقة على أم الولد أجبر على ايجارها وتخليتها للسب  
 ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها فان عجزت عن الكسب نفقتها في بيت المال فان تعذر دفعه في  
 أغنياء المسلمين (قوله والله أعلم) كان الشيخ رحمه الله تعالى قسداً بذلك التبري من دعوى  
 الاعلية فتأمل (قوله بالحواب) اي باصابة الحق بما يوافق الواقع من القول والفعل وهو ضد  
 الخطا كما قاله الشارح في الخطبة ونقدت الكلام عليه مع زيادة فراجع (قوله وقد ختم  
 المصنف) كغيره من المصنفين وقد لتحقيق وختم الشيء آخره قال في المصباح ختم الشيء آخره  
 وقد تقدم الكلام على اسم المصنف ونسبه وما يتعلق به في الخطبة فراجع (قوله رحمه الله) جلة  
 خبرية لفظ انشائية معنى قصد الدعاء للمصنف عملاً بما يلزم في معارم الاخلاق من الثناء  
 والدعاء من الشارح للمصنف لاعتراقه له بالفضل وتقدم معنى الرحمة في الخطبة فراجع (قوله  
 كتاب) اي هذا المتن المسمى بالتعريب وبغاية الاختصار كما قاله الشارح في الخطبة واشتهر بين

(بشبهة) منسوبة للفاعل  
 كظنه انما امته ازوجهه  
 الحرة فولده منها حر وعليه  
 قيمته للسيد ولا نصير أم  
 ولده في الحال بالاخلاق  
 (وان مات) الواطى بالنكاح  
 (الامة المطابقة) بهذا ذلك  
 (لم نصير أم ولده بالوط) في  
 النكاح السابق (وصارت  
 أم ولده بالوط) بالشبهة على  
 أحد القولين (واقول  
 الثاني لا نصير أم ولده  
 الرابع في المذهب (والله  
 أعلم بالحواب) وقد ختم  
 المصنف رحمه الله تعالى كتابه



الطبعة بابي شجاع (قوله بالعتق) أي بالكلام على ما يتعلق به من الأحكام وغيره أو تقدمه على  
 العتق لغة واصطلاحاً في كتابه فراجع (قوله رجاء) بالدوسيا أي الكلام عليه (قوله بالعتق الله  
 تعالى له) أي لله صنف وكذا قارنته وشارحه ومحبته وبجميع المصنفين (قوله تعالى) أي تنزهها  
 لا يليق به وفيه كلام مذكور في محله (قوله من البر) أي نارجهتم وهي في الأصل اسم لبعيدة  
 القدر كما قاله في القاموس (قوله وليكون) أي تأليفه هذا الكتاب الذي ختمه بعبارة ما يتعلق بالأحكام  
 العتق (قوله سبياً) بالنصب أي مسبأ به (قوله في دخول الجنة) أي التي هي في عالم الكرم  
 فوق السموات السبع مأخوذة من الاجتهاد وهو التفسير بذلك من جهة يحسنه جناً إذا تفر  
 لشدة التقاطع انظاراً لها قال شيخنا وغيره وهي في الأصل اسم للجنة (قوله دار الأبرار)  
 جمع باروهم المؤمنون الصادقون في إيمانهم وفي الحديث الشريف انما سماهم الله تعالى  
 لأبرار لانهم هم بر والاباء والامهات والابناء كان لو ادركك عليك حقاً كذلك لو ادركك  
 حقاً (قوله هذا) ار ما تقدم من شرح ألفاظ الكتاب المذكور أو ما تقدم من الكلام على  
 العتق وما يتعلق به من الأحكام وغيرها الذي ختم المصنف به كتابه (قوله آخر) بالمقدمة  
 الأول قال العلماء والآخر ما قبل الأول (قوله شرح الكتاب) هو بالجر ونقدمه في الشرح  
 والكتاب في الخطبة وفي أول كتاب الطهارة فراجع (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بذلك  
 وتقدم أيضاً في الغاية والاختصار في الخطبة (قوله بلا طعن) أي تطويل (قوله فالجد  
 الخ) تقدم الكلام عليه أيضاً في الخطبة (قوله ربي) أي خالقنا ومربينا وتقدم الكلام على  
 الرب وما يتعلق به في الخطبة (قوله المنهم الوهاب) هم المسمون من اسمائه تعالى ومعنى الأول  
 الذي يبدأ بالانوال قبل السؤال ومعنى الثاني كنهه بالهم والوهاب دائم العطاء (قوله وقد  
 ألقته) أي هذا الشرح المذكور والتأليف أولى من التصنيف وهو جعل الشيء أمراً مفيداً  
 لاستيعابه زيادة وهي إتيان الألفاظ بين الأنواع المفيدة وكتب الأصحاب من ذلك وأول من  
 اخترع التصنيف محمد بن جرير شيخنا سلم بن خالد الزنجي شيخ الامام الشافعي رضي الله عنه  
 وقيل غيره (قوله عاجلاً) أي سرعاً (قوله في مدة يسيرة) أي قلة من الزمن أو لا يام (قوله  
 والمرجو) أي المؤمل والرجاء هذا الاسم فهو تجوز وقوع أمر محبوب على قرب واستعجاله في  
 غيره كما في قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله قاراً أي لا تتخاون عظمته بجاز محتاج إلى قرينة  
 والامل ما تقدم له سبب والتقي بخلافه (قوله عن اطاع) أي تضرعوا له قال في الصحاح النظر  
 تأمل الشيء بالعين (قوله فيه) أي في هذا الشرح (قوله على ههنا) أي رلة قال في المختار ههنا  
 الرلة وقد ههنا ههنا وههنا (قوله ههنا) أي الههنا أو كريمة (قوله ان يصلها) أي يسترها  
 من اطاع عليها فلا يظهرها بالزخرفة والتشبيح عليها (قوله ان لم يكن الجواب عنها) أي  
 من الههنا المذكورة (قوله على وجه حسن) أي مرضى (قوله ليكون) أي من اطاع على  
 الههنا المذكورة وأصلها الواجب عنها الجواب حسن (قوله من يدفع) أي يزيل (قوله  
 السبقة) أي الاذى (قوله بالتي هي أحسن) أي من الصفح والاعراض عن الاذى فانه ليس كل  
 ههنا تعدد ذنباً ولا كل ههنا توجب عيباً (قوله وأن يقول من اطاع) أي من الطائفة وأهل  
 العلم (قوله على الفوائد) أي المذكورة في هذا الشرح والفوائد جمع فائدة وهي ما يكون

بالعتق رجاء العتق الله  
 تعالى له من النار وليكون  
 سبياً في دخول الجنة دار  
 الأبرار وهذا آخر شرح  
 الكتاب غاية الاختصار  
 بلا طعن فالجد لربنا المنهم  
 الوهاب وقد ألقته عاجلاً  
 في مدة يسيرة والرجوع من  
 اطاع فيه على ههنا ههنا  
 أو كريمة ان يصلها ان لم  
 يمكن الجواب عنها على وجه  
 حسن ليكون من يدفع  
 السبقة بالتي هي أحسن  
 وان يقول من اطاع فيه  
 على الفوائد

الشيء به أحسن حال منه بغيره وقيل غير ذلك عماد كرماء فيما كتبناه على الجلال الهلي فراجع  
 (قوله من جاء بالحسنة) وهي في الأصل كل ما يناب النافع عليه من الأعمال الصالحة  
 (قوله ان الحسنات) كاصوات خمس (قوله يذهبن السيئات) أي الذنوب الصغائر ترجع  
 سيئة وهي ما يسي صاحبه في الآخرة أو في الدنيا (قوله جعلنا الله) أي لما أماننا من كثرة  
 الانتفاع به شرقا وغربا (قوله بحسن النية) أي القصد وتقدم معنى النية وما يتعلق به في فصل  
 الموضوع فراجع (قوله في تاليه) أي تأليف هذا الشرح المدكور وتقدم معنى التأليف  
 (قوله مع النبيين) جمع نبي وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله والصدّيقين) أي أفاضل  
 أصحاب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بما ألقوا في الصدق والتصديق (قوله والشهداء) أي  
 القتلى في سبيل الله تعالى وتقدم معنى الشهيد وأقسامه وما يتعلق به في فصل الجنائز فراجع  
 (قوله والصالحين) أي غيرهم من ذكر جمع صالح وتقدم الكلام على معناه في فصل أركان  
 الصلاة فراجع (قوله ومن أولئك رفيعا) أي رفعة في الجنة بان يمتنع فيها برؤيتهم  
 وزيارتهم والحضور معهم في أو ان كان مقرهم الدرجات العالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله  
 تعالى على غيرهم كما قال ابن عطية أنه تدرزق الرضا بما له وذهب عنه أن يعتقده أنه مفضل  
 اتفاقا للمرة في الجنة التي تختلف فيها المراتب على قدر الأعمال وعلى فضل الله تعالى على من  
 يشاء من عباده (قوله في دار الجنان) هي اسم عام وانما تعدد باعتبار أوصافها فأعزها  
 وأفضها الجنة عدن وهي مقر الأنبياء والشهداء والصالحين والعلماء والصدّيقين ثم الجنة  
 الفردوس وقيل عكسه ورجمه يعضهم لما ورد أنه سبحانه وتعالى خلقها يبيده ثم الجنة الخالد  
 الجنة النعيم ثم الجنة السلام ثم الجنة المأوى وجنة الجلال وجنة المقام والفرار وقيل الجنان  
 باعتبار من يدخلها ثلاثة أقسام أحدها جنة الأعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم فاسم  
 فرضة ولا ماله ولا زحل خير ولا ترك حرام الأول جنة مخصوصة ونعيم مخصوص وثانيها جنة  
 الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وثالثها جنة يدخلها الأطفال وأهل الفقرات ومن  
 لم تبلغهم دعوة الرسل ومعنى الدار مشهور (قوله ونسأل الله) أي لا نسأل غيره والسؤال  
 هنا بمعنى الطلب أي نطلب منه كما ذكرنا فيما كتبناه على شرح المنهج (قوله الكريم المات)  
 هاء المان من أسماءه تعالى والأول بفتح الكاف على المشهور ويجوز كسرهما والثاني بفتح  
 الميم وثالثه النون ومعنى الأول المخم بكل مطلوب محبوب ومعنى الثاني الذي يشرف عباده  
 بالامتنان بحاله عليهم من الأحسان (قوله الموت) تقدم الكلام عليه وما يتعلق به في فصل  
 موجبات الفل فراجع (قوله على السلام) وهو لغة الاستسلام وشرعا التلفظ بالشهادتين  
 من القادر عليهم ما بشرط التصديق بالغائب كما تقدم (قوله والايمن) هو لغة التصديق وشرعا  
 التصديق بما جاء به لرسول صلى الله عليه وسلم لم من عند الله تعالى وقيل هو التصديق بذلك  
 والإقرار به وعلى الأول الإقرار بشرط لأجراء الأحكام الدينية وعلى الثاني جماعة منهم أبو  
 الفضل عبد الله بن عبدان رضي الله عنه وهو الرابع رتبة قدم بعض ذلك ومن أراد الزيادة  
 على ذلك فعليه بالمطولات من الكتب المتعلقة بذلك (قوله بجاء نبيه سيد المرسلين) جمع مرسل  
 أي عزله عن الله تعالى قال في القاموس الجاء المنة وتقدم الكلام على معنى النبي

من جاء بالحسنة ان الحسنات  
 يذهبن السيئات جعلنا  
 الله وآياكم بحسن النية  
 في تاليه مع النبيين  
 والصدّيقين والشهداء  
 والصالحين وحسن أولئك  
 رفيقا في دار الجنان ونسأل  
 الله الكريم المات  
 على الاسلام والايمن  
 بجاء نبيه سيد المرسلين  
 وخاتم النبيين وحبيب رب  
 العالمين

والسيد والرسول في الخطبة فراجع (قوله محمد) تقدم الكلام عليه ايضا في الخطبة  
 (قوله ابن عبد الله) هو اسمه وكنيته أبو قثم مأخوذ من القثم وهو الجمع للغير وقيل أبو محمد  
 وقيل أبو أحمد وهو من أسماء صلى الله عليه وسلم (قوله ابن عبد المطالب) واسمه  
 شعبة الحمد على الصحيح سمي بذلك لانه ولد في رأسه شعبة وقيل اسمه عامر وكنيته أبو الحارث  
 كفي بذلك بان له هرا كبر أولاده وانما قيل له عبد المطالب لان أباه هاشم قال لا شعبة المطالب  
 وهو عكة حين حضرته الوفاة أدركه عبدك يترقب من ثم سمي عبد المطالب وقيل لان همه المطالب  
 جاء به الى مكة رد يفه وهو بهينة رثة فكان يسمي كل عنه فيقول هو عبد ذي حياء من ان يقول  
 هو ابن أخي فلما أدخله وأحسن حاله أظهر انه ابن أخيه وهو أول من خضب لميته بالسواد  
 من العرب وعاش مائة وأربعين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وقيل أربعة وعشرين سنة  
 وقيل غير ذلك (قوله ابن هاشم) واسمه عمرو سمي بذلك لانه كان يمشي في الجذب  
 (قوله السيد الكامل) هما اسمان من أسماء صلى الله عليه وسلم ولم تقدم الكلام على  
 معنى السيد وما يتعلق به في الخطبة والكامل أي في جميع أموره وهو ضد الناقص (قوله  
 الفاتح الخاتم) هما اسمان من أسماء صلى الله عليه وسلم أيضا ومعنى الاول الفاتح لآبواب  
 الايمان والهداية الى صراط مستقيم اوليان أسباب التوفيق وما استغنى عن العلم أو من  
 الفتح ومعنى الثاني خاتمة بفتح ما الخلق بين الله وبين رسله الخلق وايضا  
 وأما تائه الباطل وأدخاؤه وقيل غير ذلك ومعنى الثاني الخاتم للنبين ومعنى آخر هم بعنا وغير  
 ذلك قال ابن عطاء الله لا كندري ما زال فلك النبوة نرا الى ان عاد الامر من حيث بدأ وختم  
 عن له كمال الاصطفا فهو الفاتح الخاتم نور الانوار وسر الاسرار والمبطل في هذه الدار وذلك  
 الدار على الخلق فانتارا وأنهم غارا (قوله والحمد لله) تقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله  
 الهادي) أي المرشد المذل والهادي هو الامام وفيل في العوارف الهادي وجداد اقلب  
 موهبة العلم من الله تعالى والهداية اعادة القلب الى الحق وقيل غير ذلك عما ذكرناه فيما  
 كتبناه على الجلال الهدي (قوله الى سبيل الرشاد) أي طريقه والرشاد ضد الضلال (قوله  
 وسبنا الله) أي كافيته قال الله تعالى ليس الله بكاف عبده ومن يتوكل على الله فهو حسبه  
 (قوله وأنم الوكيل) أي الوكيل اليه لان فيه رضاء للاسباب واستغناء عن اعيانهم ومن  
 اكنفى به لم ينجبه أبدا بل يكشف همه ويرزقهم ولأن احدا انجا الى الله من ملوك الدنيا  
 لها به طائفة وكف عنه اعظام الله انجا اليه فكيف عن يحسب رب العالمين ويكتفى به عن  
 انطاق أجمعين (قوله وصلى الله على سيدنا محمد) لما افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه هذا  
 بالحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد ان يفتحه بما ابتدأ به ليكون  
 مكتفيا بجمع دين وصلاية وسلامين فيكون أجدر ولدا واما الفتح به ورجاء قبول ما يتم وما قد  
 فعل الله تعالى لذلك من اطباق أهل العصر على الاشتغال بتصانيفه خصوصا هذا الكتاب  
 (قوله وعلى آله وصحبه) تقدم الكلام على الآل والصحب في الكلام على الخطبة (قوله  
 وسلم) تقدم الكلام عليه في الخطبة أيضا (قوله تسليما) ممدود (قوله كثيرا) مصغف لقوله  
 تسليما (قوله دائما) أي مستقرا (قوله أبدا) تأكيد (قوله الى يوم الدين) أي الجزاء وتقدم

محمد بن عبد الله بن عبد  
 المطالب بن هاشم السيد  
 الكامل الفاتح الخاتم  
 والحمد لله الهادي الى صواب  
 السبيل وحسن الله وتوهم  
 الوكيل ولا حول ولا قوة  
 الا بالله الهدي العظيم وصلى  
 الله على سيدنا محمد وعلى  
 آله وصحبه وسلم تسليما  
 كثيرا براد دائما ابدا الى يوم  
 الدين

٣ (قوله المذل الصواب  
 الدال لانه من دل الله)

معنى الدين في الخطبة (قوله ورضي الله تعالى) تقدم الكلام على معنى الرضا في الخطبة (قوله  
عن أصحاب) جمع مصعب وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله رسول الله) تقدم الكلام عليه  
أيضا (قوله أجمعين) ناكيد لأصحابه وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله آمين آمين) هو معنى  
استحب يا الله وتقدم الكلام عليه في فصل أركان الصلاة (قوله والحمد لله رب العالمين) تقدم  
الكلام عليه أيضا في الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم • ونسأل الله الكريم الفتح أن  
يرشدنا إلى طريق النجاح انه قال في الحب والاصحاب ومن رأى في هذه الحاشية قد عثرت  
في موضع ويحتاج إلى الاصلاح فليعلم وابسبح فان السماح رباح (قال مؤلفها رحمه الله  
تعالى) وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية المباركة يوم الاحد المبارك أول شهر جمادى  
الثانية من شهر سنة أربع وسبعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة  
وأتم التحية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول المتوسل بالناجح الخاتم الفقير إلى الله تعالى محمد قاسم محمدك يا من جعلت الدنيا في  
الدين من أجل النعم واصلى ونسلم عن رسولك سيد العرب والجموع وعلى آله ذوى الشرف  
الاتم وأصحابه المخصوصين بالنور الاعم (وبعد) فقد تم بعون من كل الخلائق إلى باب كرمه  
أوى طبع حاشية العلامة المحقق الشيخ ابراهيم البرماوى على شرح فائدة الزمان وأوحد  
ذوى التحرير والاتقان ناصر سنة أبي القاسم أبي عبد الله محمد الغزالي ابن قاسم على من  
الاسام أي تجماع أحمد بن الحسين الاصفهاني عم الكريم الجميع برضوانه في دار التمام في دار  
الطبايع يولاف مصر المزية التي هي بمن الطبع والتحرى حريه في ظل صاحب السعادة  
وكوكب أفق السيادة والمجاهدة عزيز مصر ومعدن الفخر من هو بصدق الثناء عليه حقيق  
المدى والاعظم محمد توفيق وفقه الله تعالى لاسداد وغمر بفيض عذله واحسانه العباد  
والبلاد منهم ولا طبعها بإدارة صاحب نظارتها المشير عن مساعد الجدد في تحرير نضارها  
ونضارتها من جواد براعه في ميدان البراعة سباق إلى الغايات سعادة على بك جودت

مدير الوقائع المصرية وناظر المطبوعات وطاع بدوامها وقاح

شذى مسك ختامها في أوخر ذى القعدة الحرام عام

ثمان وثمانين ومائتين وألف من الهجرة من

هولاء نبيها ختام صلى الله تعالى

وسلم عليه وآله وصحبه

وكل منته

اليه

رضي الله تعالى عن أصحاب  
رسول الله أجمعين آمين  
آمين والحمد لله رب العالمين

أشدراء عطر عبقري جاوي  
 أم شمس حسن أشرف في اللون  
 أبدت نكاتها لابت فاسم الذي  
 كشفت لثامها عن نضار وجهه  
 وبطبعها الثاني عات وتواخرت  
 وبدا ختام المسلم منه مؤرخا

أم بدر تم للراحة جاوي  
 أم حذب سائده صباغ البراوي  
 شرح الغواد فغيه حسن فتاوي  
 والي السقيم من الكلام تداوي  
 حسنا ونحيا بحسن الناوي  
 كملت حواشي الحسن للبرماوي  
 ٤٩٠ ٥٤٥ ١٤٩ ٥١٩